

(فهرست الحاشية الجديدة على شرح مصام القريدة)

صحيفة	صحيفة
١٣ الباء في البسمة للملايسة	٢ سبب التأليف
اول للاستعانة واليهما اولى	٣ بعض الاسئلة والاجوبة المتعلقة
١٤ بيان لزوم القصر للتقديم اكثرى	بالبسمة واحكام
١٤ الابحاث المتعلقة بقوله تعالى	٣ البسمة
اقرأ باسم ربك	٣ تصنيف كتب العلم فرض كفاية
١٥ الخطاب له معنيان	٧ بيان معنى الابتداء واقسامه
١٥ المحاطب له معنيان	٧ بيان باء البسمة
١٦ بين معني المحاطب عموم من وجه	٨ الصلة تطلق على خمسة معان
١٧ الايجاز له قسمان	عند النحاة
١٧ الحذف على قسمين	٨ نكات تقديم البسمة على عامله
١٧ لا بد في الحذف من قرينتين	٨ العناية والاهتمام يطلق على
١٧ بيان معنى صلاحية المقام	معنيين
للحذف	٨ لم كان حق العامل ان يقدم
١٧ الحذف الاصطلاحي على قسمين	على معموله
١٨ القرينتان لازمتان للحذف	٩ بيان نكتة القصر في تقديم
الموى دون المنى لكن	البسمة على عامله
الداعى والنكتة لازم لكل منهما	٩ القصر ههنا من اى قسم
١٨ القرينة لها قسمان	٩ بيان المواضع التى يقع القصر
١٨ جملة البسمة فعلية ام اسمية	فيها
١٩ جملة البسمة انشائية	٩ بيان قصر الفعل على الفاعل
ام اخبارية	وقصر ساثره عند السعد
١٩ جملة البسمة انشائية عند السيد	١٠ واما عند السيد الشريف
السيد	١٢ اقسام القصر بالنسبة الى حال
١٩ مذهب الزمخشري	المخاطب ثلاثة
٢٠ الانشاء له قسمان	١٣ الكلام المشتمل على القصر
٢٠ جملة البسمة اخبارية عند	فيه حكم واحد ام حكمان
العلامة السعد	١٣ طرق القصر ستة
٢٠ مذهب السج عبد القاهر	

- ٢٠ معنى القول في الاصل وله
اطلاقات اربعة
- ٢٠ اطلاق القول على المقول
- ٢٢ معنى الحال عند اهل البلاغة
وله قسمان
- ٢٣ عدم جواز بدل الكل من
الضمير الا من الغائب عند
الجمهور
- ٢٣ ضعف التأليف محل لفصاحة
- ١٣ اتساع اضمار قبل الذ كرلفظا
ورتبة عند الجمهور
- ٢٣ جوازه عند الاخفش واستشهاده
- ٢٣ الجواب عن استشهاده من
طرف الجمهور
- ٢٣ جواز الابدال من الضمير
المخاطب والمتكلم عند الاخفش
واستدلالة
- ٢٣ الجواب عن استدلاله من طرف
الجمهور
- ٢٤ عدم جواز كون الضمير
موصوفا
- سبب عدم جواز كون الضمير
صفة
- ٢٥ سبب عدم جواز كون
الضمير موصوفا بالمادحة
والذامة والمؤكدة
- ٢٧ لم كان الزمان الذي جزء
مفهوم الفعل قيما للحدث
دون النسبة والزمان اللذان هما
جزأ مفهومة
- ٢٧ الزمان عند المتأخرين امر
موهوم ومحقق لا يريه
- ٢٧ تعريف الزمان عند الحكماء
- ٢٧ الزمان الحال
هذا مبني على العرف
- ٢٨ الزمان الماضي والمستقبل
- ٢٨ معنى كون اسم الفاعل واسم
المفعول حقيقة في الحال او
الماضي
- ٢٨ المضارع مشترك بين
الحال والاستقبال على المختار
- ٢٨ المضارع حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال عند البعض
وتبعه الرضى
- ٢٨ المضارع حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال عند البعض
- ٢٩ التجرد له معنيان
- ٣٩ التجرد الذي يدل عليه الفعل
بالوضع
- ٣٠ عدم مجازية مثل علم الله
تعالى ويخلق
- ٣٠ التقديم له ضربان عند اهل
المعاني
- ٣١ في حرف التعريف باعتبار
الموضوع ثلثة مذاهب
- ٣١ الاول مذهب الخليل ودليله
- ٣١ الثاني مذهب الامام سيويه
ودليله
- ٣١ ان لا تفعل وان لا تفعل

- ٣٢ بهذا وبلا مال ٣٢ لاي معنى وضع اسم الجنس فيه مذهبان
- ٣٢ فائدة وضع اللفظ لئلا يكتفى الاول
- ٣٦ للمعرف بلام العهد الخارجى وضع آخر عند من يقول بان اسم الجنس موضوع للماهية
- ٣٢ الثالث مذهب الامام المبرد ودليله
- ٣٢ جواز حذف العلامة اذا وجد ما يؤذن بها
- ٣٢ ان فى حرف التعريف باعتبار الموضوع له ستة مذاهب
- ٣٢ المذهب الاول مذهب الكشاف
- ٣٣ والسكاكى وابن الحاجب والسيد
- ٣٣ المذهب الثانى مذهب بعض المحققين وتبعه الامام البركوى
- ٣٤ المذهب الثالث مذهب العلامة سعد الدين
- ٣٤ المذهب الرابع مذهب النجاة
- ٣٤ المذهب الخامس مذهب البعض
- ٣٤ المذهب السادس مذهب صاحب التقيج وبعض النجاة
- ٣٤ للام العهد الخارجى ثمانية انواع
- ٣٥ لام الجنس المشهورى وغير المشهورى
- ٣٥ للام الجنس ثلثة انواع
- ٣٦ الاستغراق له معنيان
- ٣٦ بين الكل الافرادى والمجموعى عموم من وجه
- ٣٦ تعريف اسم الجنس
- ٣٦ لاي معنى وضع اسم الجنس فيه مذهبان
- ٣٦ للمعرف بلام العهد الخارجى وضع آخر عند من يقول بان اسم الجنس موضوع للماهية
- ٣٧ طريق وضع المعرف بلام العهد عنده وانه نوعى
- ٣٧ سبب عدم الاحتياج الى وضع آخر فى المعرف بلام الجنس والاستغراق والعهد الذهبى عنده
- ٣٨ المعرف بلام الجنس له وضع آخر عند من يقول بان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة
- ٣٧ بيان لفظ العبد
- ٣٨ العبد والعبودية
- ٣٨ العبادة ضربان
- ٣٩ للعبد ثلثة انواع
- ٤٠ بيان جهات معهودية
- الخصه
- ٤٠ ذكر المسند اليه معرفة لاي له من نكتتين عامه وخاصة
- ٤١ التجريد البدعى واقسامه
- ٤٢ التفات عند السكاكى
- التفات عند الجمهور
- ٤٢ لاي فى الالتفات من نكتتين عامه وخاصة

٤٣	عموم مطلق	٥٦	الدليل العقلي على كون هذه
٤٣	مرجع عموم مطلق وعلامته	٥٦	الاضافة معنوية عندهم
٤٤	معاني افتعل	٥٦	الدليل العقلي على كون هذه
٤٥	فوائد النعت ونكاته كثيرة	٥٦	الاضافة معنوية عندهم
٤٥	بيان معنى اللطف	٥٦	الدليل العقلي على كون هذه
٤٦	سبب عدم تسمية المصدر	٥٦	الاضافة معنوية عندهم
٥٠	وعدم جمعه	٥٦	الاعتراض من طرف سيويه
٤٦	نعم الله تعالى واقسامه	٥٦	على الدليل العقلي لابن
٤٧	معنى الرب	٥٦	السراج وعبد القاهر
٤٨	اقسام العلم	٥٦	الاعتراض من طرف
٤٩	الفرق بين البدل والتأكيد	٥٦	سيويه على العقلي لابن
٥٠	وعطف البيان	٥٦	السراج وعبد القاهر
٥٠	همزة ابن متى حذفت من	٥٦	الاضافة اسم التفضيل اذا
٥١	الخط	٥٦	قصده الزيادة المطلقة
٥١	الداعي للمجاز واقسامه	٥٦	معنوية اتفاقا
٥٤	بيان اسم التفضيل	٥٦	اذا قصد باسم التفضيل
٥٥	الاضافة اسم التفضيل اذا	٥٦	الزيادة على من اضيف اليه
٥٥	قصد به الزيادة على من	٥٦	الى اى شئ يضاف
٥٥	اضيف اليه لفظية ام معنوية	٥٦	معنى افضل رجل
٥٥	فيها مذهبان مذهب بن	٥٦	معنى الزيدان افضل رجلين
٥٥	السراج وعبد	٥٦	معنى الزيدون افضل رجال
٥٥	القاهر انها لفظية	٥٦	اسم التفضيل اذا قصد به
٥٥	الدليل العقلي على كون هذه	٥٦	الزيادة على من اضيف اليه
٥٥	الاصادة لفظية عندهؤلاء	٥٦	فلا بد ان يكون المضاف اليه
٥٥	كناية من التي استعمل بها اسم	٥٦	ذا اجزاء
٥٥	التفصيل لاى معنى	٥٦	ان احسن ما يزاوجه النعم الخ
٥٥	الدليل العقلي على كون هذه	٥٦	من اى قبيل
٥٥	الاصافة لفظية عندهؤلاء	٥٦	معنى الوفية
٥٥	مذهب الامام سيويه ومن	٥٦	

المشهور في الحمد لله	٥٩ معنى البلية
٧٠ بيان الجواب عنه	٥٩ البلية على نوحين خير وشر
٧٠ معنى احسن ما يزاو به الم	٦٠ الجملة الواقعة خبرا على قسمين
الوفية الخ	٦١ الحمد اللغوى والشكر اللغوى
٧٠ جملة ان احسن من حيث	٦١ ما بينهما من النسب
الصراحة والضمنية عشرة	٦١ معنى اللام الجارة
قضايا	٦٢ معنى القياس عند النجاة
٧١ دلائل تلك القضايا العشرة	٧٣ لام الحمد للجنس ام للاستغراق
٧١ الحسن له معان ثلاثة وللجرح	٦٦ دلالة المعرف باللام على القصر
ايضا	بالفحوى ام بالوضع
٧١ الجملة الانشائية هل تقع خبرا	٦٧ جملة الحمد هل هي اخبارية
للبتداء بلا تأويل ام لا ففيه	او انشائية
مذهبان	٦٨ الجملة الخبرية اذا استعملت في
٧١ الاستدلال على انها لا تقع بلا	لازم معناها هل تصير انشائية
تأويل في مذهب من اصحابه	ام لا
السيد السند	٦٨ الدليل الاول على كون جملة
٧٢ الجواب عن هذا الاستدلال	الحمد خبرية
٧٢ الاسناد والحكم عند العربية	٦٨ الجواب عن دليل الخصم
معنى المسند اليه والمسند عند	٦٨ الدليل الثانى
العربية	٦٩ الجواب عن الدليل الاول
٧٢ معنى الموضوع والمحمول	٦٩ الجواب عن الدليل الثانى
عند اهل المنطق	٦٩ قضية جملة الحمد على تقدير
٧٢ الاسناد والحكم عند اهل	كونها خبرية من اى قسم
المنطق	من اقسامها
٧٣ دليل من قال ان الانشائية	٦٩ القضية الحقيقية والخارجية
تقع خبرا للبتداء بلا تأويل	٧٠ قضية الحمد هل هي حقيقية
وهم السعد	ام خارجية
٧٣ الجواب عن هذا الدليل	٧٠ المعتبر في عقد الوضع ماذا
	٧٠ بيان السؤال على المعنى

- ٧٣ الجواب عن هذا الجواب
 ٧٣ الجواب الاول عن ذلك
 الجواب من طرف المجوزين
 بل تأويل
 ٧٤ الجواب الثاني عن ذلك
 الجواب من طرف المجوزين
 بل تأويل
 ٧٥ الجواب الثالث عن ذلك من
 طرفهم
 ٧٦ اقسام الكلام بالنظر الى
 حال المخاطب ثلاثة
 ٧٦ بيان مؤكدات الحكم والكلام
 ٧٦ قديؤكد الكلام المسلم بلانظر
 الى حال المخاطب
 ٧٦ بيان فوائد التأكيدي
 ٧٦ لا تنحصر فوائد التأكيدي في
 الرد
 ٧٨ اطلاق الواهب عليه تعالى
 ٧٨ اضافة الواهب لفظية ام
 معنوية
 ٧٩ المراد من غير المعمول في اضافة
 الى غير معمولها
 ٧٩ معنى العطية
 ٧٩ الفرق بين الصفة واسم الجنس
 ٨٠ لا بد في التفسير من اربعة
 اشياء
 ٨٠ بيان مصححات التفسير
 ٨١ كلمة اولاي معنى وضعت
 ٨١ مذهب فخر الاسلام وعامة
 اهل اللغة في وضع كلمة او
 ٨١ مذهب صاحب التقويم
 وبعض اهل اللغة في كلمة او
 ٨١ دليل فخر الاسلام وعامة اهل
 اللغة
 ٨١ مذهب البعض ان او اذا
 وقعت في الخبر لها ثلاثة معان
 فعلى هذا يكون او مشتركة
 لفظية بين المعاني الثلاثة
 ٨١ الفرق بين الاباحة والتخيير
 ٨١ بيان رجحان مذهب فخر
 الاسلام
 ٨٢ كلمة كل
 ٨٢ كلمة كل اذا اضيف الى المعرفة
 او الى النكرة
 ٨٣ بيان الكوثر
 ٨٥ الفرق بين اى التفسيرية وان
 التفسيرية ويعنى والمراد
 وما اشتق منهما
 ٨٥ فائدة مهمه
 ٨٧ لفظ الصلوة مصدر او اسم
 مصدر
 ٨٧ التصلية مجورة ام لا
 ٨٨ المعنى المشهور في مثل الصلوة
 عليه
 ٨٨ معنى الصلوة عند الجمهور
 ٨٩ الصلوة مشترك لفظي عند
 الشافعي رحمه الله
 ٨٩ المعنى الصحيح في مثل

الصلوة عليه	لناسبة حاصل مضمون
٩٠ بيان فساد المعنى المشهور في مثل الصلوة عليه	احديهما لحاصل الاخرى
٩١ لام الصلوة لاي معنى	٩٨ بيان معنى خلاصة مضمون الجملة
جمله الصلوة عليه انشائية	٩٨ شرط عطف حاصل مضمون الجملة تناسب الحاصلين
ام اخبارية	٩٨ معنى الواو الاستيناف عند التحام
٩٣ فائدة طلب الرحمة والصلوة منه تعالى له عليه السلام	٩٩ دواعي الفصل اربعة
٩٣ ما حكم الصلوة عليه الصلوة والسلام	٩٩ تحقيق ذلك
٩٣ ما حكم ذكر الصلوة في اوائل الكتب	٩٩ الاستيناف عند اهل المعاني
٩٤ السؤال بان تعريف العطف لا يصدق على الجملة المعطوفة التي لا محل لها لانه لا يصدق عليها تعريف التابع	٩٩ وللاستيناف المعاني ثلاثة انواع
٩٤ معنى الجمع المطلق	١٠٠ لابد من الجامع في عطف المفرد على المفرد وما في حكمه
٩٥ الواو العاطفة في كم وضع تجمع	١٠٠ الاقتصار على الصلوة بدون السلام ليس بمكروه على المختار
٩٥ المشهور ان الواو تجمع في موضعين التعلق والثبت في ثلاثة مواضع ذات وصفة وثبت	١٠٠ بيان لفظ الخبر
٩٥ التحقيق ان الواو تجمع في فوائدها ذكر الواو فيما بين الجملتين اللتين لا محل لهما الداعي لوصل الجملة التي لا محل لها الى جملة لا محل لها انان	١٠١ بيان البرية
٩٧ بيان عطف جملة على جملة	١٠٨ بيان فائدة ذكر على في على آله
	١٠٩ بيان لفظ آل ومعنييه
	١١١ تحقيق كلمة بل
	١١٢ الايهام البديعي ويسمى التورية
	١١٣ للايهام ضربان مجردة مرشحة
	١١٣ كلمة لو العربية
	١١٤ لو المنطقية

١١٥	كلمة لوالاستراية وعلامتها	١٢٩	وضع كلمة اما
١١٦	بيان السجع وله ثلثة انواع	١٢٩	بيان معنى كلمة اما
١١٦	بيان حسن السجع	١٢٩	انما وجب حذف شرط اما
١١٧	التميز عن النسبة الى الفاعل		لعلتين لفظية ومعنوية
	او المفعول من اى شىء مزال	١٢٩	بيان الغرض الكلى من هذه
١١٨	شرط جمع الاسم جمعا		الملازمة
	مذكرا سالما	١٣٠	مطلب مهم
١١٨	شرط جمع الصفة جمعا	١٣١	كلمة اما بمعنى ان الشرطية
	مذكرا سالما	١٣١	واما تفسير سيويه بمهما يكن
١١٩	بيان النفس والمذاهب فيها		الخ
١٢٠	بيان الزكاء لفظا ومعنى	١٣١	كلمة اما وضوعة لمعنيين
١٢١	لنفس قوتان متغايرتان		على رأى ولمعنى على رأى
١٢١	تكميل القوة النظرية بماذا	١٣١	دليل كون كلمة اما للشرط
١٢٢	التفسير بمثل اى والمراد	١٣٢	فاء جواب اما قد تحذف
١٢٢	تعريف لفظى ام لا	١٣٣	مذهب الام سيويه
١٢٥	بيان كلمة بعد ومعانيها	١٣٣	مذهب الامام المبرد
١٢٥	لكلمة بعد حالتان	١٣٣	مذهب الامام المازنى
١٢٦	سربناء كلمة بعدهو المناسبة	١٣٤	بيان موقع فاء الجزاء
	لمبنى الاصل	١٢٤	بيان نكتة تقديم معمول
١٢٦	للمناسبة للمبنى الاصل ستة		الجزاء على الفاء فى اما
	انواع	١٣٥	بيان لام التقوية
١٢٦	سؤال وجواب مهمان	١٣٦	لا يتجاوز قدر الضرورة
١٢٦	سبب بناء كلمة بعد على الحركة		فى الفصل بين اما وقائها
١٢٦	سربناء كلمة بعد على الضم	١٣٧	بيان فوائد كلمة اما بعد
١٢٧	الظروف المقطوعة عن الاضافة		بعد الخطبة
	سماعية ام لا	١٣٩	بيان قضية اما بعد من اى قسم
١٢٧	اقتضاء العامل للمفعول فيه		من اقسام القضايا
	انما هو بواسطة فى	١٤١	الامور التى تقع فاصلة بين
١٢٨	اصل اما بعد		اما وقائها ليست منحصرة

بطريق المداخلة على سبيل التوهم	في الستة كما هو المشهور
١٥٥ ظرفية المكان للمتكلمين	١٤١ بيان المعنى وله معنيان
بطريق المداخلة على سبيل التحقيق عند الاشرافية	١٤٣ اضافة العام الى الخاص فيها مذهبان
١٥٥ بيان ان المكان عند الحكماء موجود	١٥٠ بيان كلمة قد وفيه فوائد كثيرة
١٥٥ بيان ان المكان ليس بموجود عند المتكلمين	١٥١ كلمة قد مشتركة معنوية بين المعاني الخمسة على رأى المحققين
١٥٩ الحال النحوية لها عشرة اقسام باعتبارات خمسة	١٥١ كلمة قد حرفية واسمية
١٥٩ للحال المؤكدة ثلاثة اقسام	١٥٢ بيان قد الحرفية
١٦١ بيان ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيفا بوجوه خمسة	١٥٣ بيان ان التقليل ضربان
١٦٢ الدليل على اشتراط افادة التخفيف في الاضافة اللفظية	١٥٣ بيان لفظ الكتب
١٦٣ الدليل على استتار الضمير في الصفه	١٥٤ بيان معنى الظرفية
١٦٣ فائدة مهمة	١٥٤ بيان الظرف الحقيقي
١٦٤ بيان الكتاب في العرف	١٥٤ معنى المكان عند المتكلمين وعند الحكماء وعند اهل اللغة
١٦٤ الرسالة في العرف	١٥٤ بيان معنى كون الجسم في المكان
١٦٤ المختصر في لعرف	١٥٤ معنى المداخلة عند المتكلمين والحكماء
١٦٤ الداعي عند اهل المعاني وكذا الحال	١٥٥ معنى المماسه عندهم
١٦٤ بيان التقابل واقسامه	١٥٥ ظرفية المكان للتمكن بطريق المماسه عند المشائي
١٥٥ التقابل بالايجاب والسلب المركبين	١٥٥ المكان سطح عرضي عند المشائيين
التقابل بالايجاب والسلب	١٥٥ ظرفية المكان عند المتكلمين

عند الحكماء عشرة واحد

منها جوهر والتسعة عرض

١٦٧ العرض على قسمين نسبي

وهو سبعة الاول الاين

والاين على قسمين حقيقي

ومجازي

الثاني المتي

١٦٧ والمتي على قسمين المتي

الحقيقي والمتي المجازي

١٦٨ الثالث الوضع

الرابع الملك

الخامس الاضافة

مضاف حقيقي مضاف

مشهور

السادس ان يفعل

السابع ان يفعل

العرض الغير النسبي له

قسمان

الاول الكم له قسمان متصل

ومنفصل

١٦٨ الكم المتصل له قسمان

غير قار الذات وقار الذات

قار الذات له ثلاثة اقسام

جسم تعليمي وسطح وخط

١٦٩ الثاني من قسمي العرض الغير

النسبي الكيف

للكيف اقسام اربعة

١٦٩ الال المحسوسات الخمسة

الثاني الكيفيات النفسانية

البسيطين

١٦٥ معنى الايجاب والسلب

تعريف التضاييف

تعريف التضاد المشهور

تعريف التضاد الحقيقي

التضاد المشهور اعم

مطلقا من الحقيقي

تقابل العدم والملكة

الحقيقيين

النسبة بينهما عكس ماين

التضادين

١٦٥ تعريف التقابل بالايجاب

والسلب

١٦٥ التقابل لا ينحصر فيماين

الاعراض بل يقع بين

الجواهر عند الشيخ ابن سينا

١٦٦ التقابل منحصر فيماين

الاعراض عند بعض

الحكماء

١٦٦ اذا اخذ المتقابلان مع

الحل او الموضوع لم يبق

بينهما تقابل بل بينهما

حيث يتباعد

١٦٦ بيان معنى الحلول والحل

الحل على قسمين الهولي

والموضوع

١٦٦ الموضوع على قسمين جوهر

وعرض

١٦٧ الموجودات الممكنة

١٨٢	بيان لفظ الوجه	١٧٤	لهافسمان باعتبار الاستحكام
١٨٢	كلمة على لها وجهان الاول	١٧٤	في محله ملكة وحال
١٨٢	الاسم والثاني الحرف	١٧٤	الكيفيات النفسانية خمسة
١٨٣	الاستعلاء حقيقي ومجازي	١٧٤	انواع
١٨٣	بيان معنى المفعول المطلق	١٧٤	الثالث الكيفيات المختصة
١٨٣	المجازي	١٧٤	بالكميات
١٨٣	للمفعول المطلق المجازي	١٧٤	الرابع الكيفيات
١٨٣	طريقان	١٧٤	الاستعدادية
١٨٣	استعمال الظرف المستقر على	١٧٤	بيان صنعة احتياك
١٨٤	سنة اوجه	١٧٤	معنى الارادة
١٨٤	القريضة على ان المصدر	١٧٤	الارادة الكلية والارادة
١٨٤	مضاف الى فاعله او مفعوله	١٧٤	الجزئية
١٨٤	لفظية او معنوية	١٧٥	بيان كلمة فاء وفيه فوائد
١٨٤	اضافة المصدر لفظية ام	١٧٥	بيان الترتيب الذكري
١٨٧	معنوية والسبب ماذا	١٧٦	بيان الفاء الغير العاطفة
١٨٧	المراد من المعنى في تعريف	١٧٦	كثيرا ما يكون الفاء السببية
١٨٨	الصفة النحوية	١٧٦	بمعنى اللام السببية
١٨٨	سبب عدم كون الجملة معرفة	١٧٦	لامنافاة بين كون الفاء
١٨٨	ولانكرة وسبب كونها في حكم	١٧٦	سببية وعاطفة
١٨٨	النكرة دون المعرفة	١٧٦	مطلب فائدة مهمة لفاء
١٨٨	معنى كون الجملة اها محل من	١٧٧	الفاء التفرعية وفاء القصيدة
١٨٨	اعراب	١٧٧	وفاء النتيجة والفاء الاعتراضية
١٨٨	بيان الجملة نكرة عند البعض	١٧٧	والجزائية
١٨٩	سبب عدم وقوع الجملة	١٧٧	الفاء التفصيلية وفاء الفذلكة
١٨٩	الانشائية صفة ولاحالا	١٧٧	الغرض من التفصيل اولا
١٨٩	ولا صلة	١٧٧	والاجال ثانيا
١٨٩	سبب وجوب كون الرابط	١٨٠	الغرض من الاجال اولا
١٨٩	في الصفة هو الضمير فقط	١٨٠	والتفصيل ثانيا
١٨٩	دون الخبر	١٨٠	الدليل على قسمين لمي واني

١٨٩	سبب احتياج الجملة الحالية	١٩٤	اسماء الكتب واجزائها
	الى فضل رابط دون الصفة		من قبيل اسماء الاجناس عند
١٨٩	الجملة الحالية محتاجة		بعض المحققين
	الى الرابطين رابط الى ماملها	١٩٦	اسامي الكتب واجزائها
	ورابط الى صاحبها		من قبيل اعلام الاجناس
١٩٠	سبب الاكتفاء على الرابط		عند بعض آخر
	الواحد في الصفة	١٩٧	اسماء الكتب واجزائها من
١٩٠	الفرق بين الحال والصفة		قبيل اعلام الاجناس على
١٩٠	بيان الدلالة واقسامه		تقدير واعلام الاشخاص
١٩٠	تقسيم الدلالة باعتبار حال		على تقدير عند بعض آخر
	الدال وباعتبار امر خارج	١٩٦	اسماء العلوم كالنحو من
١٩١	الدلالة الغير اللفظية على ثلاثة		الاعلام الشخصية عند بعض
	اقسام كاللفظية عند		المحققين ومنهم العلامة
	الدواني		السعد
١٩١	الدلالة الغير اللفظية	١٩٨	بيان تثنية العلم وجمعه
	منحصرة على قسمين وضعية	١٩٨	وجوب الاتفاق في لفظ
	وعقلية عند السعد والسيد		المفرد ومعناه في التثنية والجمع
١٩١	الدلالة اللفظية الوضعية		عند الجمهور
	باعتبار حال المدلول ثلاثة	١٩٩	سبب لزوم لام التعريف
	اقسام		في تثنية العلم وجمعه في مذهب
١٩٢	في اسامي الكتب واسماء		الجمهور
	اجزائها احتمالات سبعة	٢٠٠	جواز لام التعريف تثنية
	مشهورة		العلم وجمعه عند ابن
١٩٣	الدلائل على هذه الاحتمالات		يعش
١٩٣	المختار في هذه الاحتمالات	٢٠٠	بيان دليل الجمهور
	كونها عبارة عن الالفاظ	٢٠٠	الوضع في مفرد التثنية
١٩٤	اسامي الكتب واجزائها		والجمع اعم من الحقيقي
	من قبيل اعلام الاشخاص		والحكمي
	عند اهل العربية	٢٠١	مذهب جماعة من النحاة

في الاعلام المنقولة سمائية	وجوب الاتفاق في لفظ
٢٠٤ معنى النقل في العرف	المفرد دون المعنى في التثنية
٢٠٤ معنى المقول في العرف	والجمع
٢٠٤ معنى تحليل النقل في العرف	٢٠١ الدليل عند هذه الجماعة
٢٠٤ معنى المرتحل في العرف	على وجوب الاتفاق في اللفظ
٢٠٤ معنى تحليل النقل في العرف	فيهما
٢٠٤ الاعلام ثلاثة اقسام اتفاقية	٢٠١ تعريف التثنية والجمع عند
ومنقولة ومرتبلة	هذه الجماعة
٢٠٧ سبب عدم جواز اضافة	٢٠١ دليل الجمهور على لزوم
الموصوف الى الصفة	الاتفاق في اللفظ والمعنى
وبالعكس عند البصريين	في التثنية والجمع
٢٠٧ فيما يرى انه من اضافة	٢٠١ لزوم اللام في اى علم
الموصوف الى الصفة جوابان	وعروضها في اى علم
٢٠٨ الاضافة اللامية تكون في	٢٠٢ الاعلام الاتفاقية تسمى
ثلاثة مواضع	اعلاما غالبية
٢٠٩ فيما يرى انه من اضافة	٢٠٢ الاعلام المنقولة
الصفة الى الموصوف طريق	٢٠٢ فوائد زيادة اللام في الاعلام
واحد يعنى جواب	المنقولة
٢١٠ دليل البصريين على عدم	٢٠٢ العلم اذا كان منقولا من اسم
جوازا اضافة الموصوف الى	جامد مبنى جاز زيادة
الصفة وعكسها	اللام فيه
٢١٠ دليل الكوفيين على جواز	٢٠٢ اعلام ايام الاسبوع من الاعلام
اضافة الصفة الى الموصوف	العالية
وعكسها	٢٠٣ القاعدة المهمة
٢١٠ جواب البصريين عن دليل	٢٠٣ العلم الغالب عند ابن الحاجب
الكوفيين	٢٠٣ العلم الغالب عند سيويه
٣١٠ بيان قياس حقي	على اربعة اقسام
٢١١ الفرق بين الفائدة والغاية	٢٠٣ اللام الزائدة على نوعين
ومعناها	٢٠٣ زيادة اللام الغير اللازمة

- ٢١١ الفرق بين العلة والغاية والغرض ومعناها
- ٢١١ النسبة بين الفائدة والغاية وبين العلة والغاية والغرض
- ٢١٢ الجنس المضارع
- ٢١٢ المحسن البديعي المعنوي
- ٢١٢ المحسن البديعي اللفظي
- ٢٠٤ في مل ضرب زيدا تأديبا يتصور أربعة اقيسة
- ٢١٥ الفعل الاختياري للعبد مسبوق بأربعة اشياء
- ٢١٥ المعلول المركب الصادر من المختار يحتاج الى علل اربع
- ٢١٥ بيان العلل الاربع
- ٢١٥ بيان معنى العلة والمعلول
- ٢١٥ العلة على قسمين ناقصة وتامة
- ٢١٥ العلة التامة قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة
- ٢١٦ تقدم العلة الساقصة على المعلول ذاتي
- ٢١٦ واما تقدمها الزماني ففي غير الصورة
- ٢١٦ معنى تقدم العلة التامة على المعلول
- ٢١٦ الشروط وارتفاع الموانع داخله في الفاعل على المختار
- ٢١٧ كل مفرد في مینه ياء ادا جمع على وزن مساجد كيف يقرأ واذا لم يكن كيف يقرأ
- ٢١٧ خط ذلك الجمع
- ٢١٨ لفظ كأن بسيط ام مركب
- ٢١٨ فيه قولان المختار انه بسيط
- ٢١٨ اصحاب القول بانه مركب
- فرقتان الفرقة اولى
- ٢١٨ الفرقة الثانية افرقت الى
- ثلثين الله الاولى
- الله الثانية
- ٢١٩ في معنى كأن أربعة اقوال
- ٢١٩ القول الاول مذهب الجمهور
- ٢١٩ القول الثاني مذهب الامام الزجاج
- ٢١٩ دليل امام الزجاج
- ٢١٩ الجواب عن طرف الجمهور
- ٢٢٠ الجواب عن طرف الامام الزجاج
- ٢٢٠ حذف موصوف الجملة
- مشروط ام لا
- ٢٢٠ المختار عدم مشروطة
- حذف موصوف الجملة
- ٢٢٠ دليل الجمهور على ان كأن للتشبيه مطلقا
- ٢٢١ الجواب الحق عن طرف الجمهور للامام الزجاج
- ٢٢١ القول الثالث مذهب الكوفيين
- ٢٢٢ القول الرابع
- ٢٢٢ التغليب في العرف

٢٢٢	للتغليب نكتتان عامة وخاصة	٢٤٠	بعض البصريين على انه
٢٢٣	لا بد في التغليب من العلاقة		من و آل
	لانه من المجاز	٢٤١	بعض البصريين على انه
٢٢٣	انواع التغليب المشهورة		من اول
٢٢٧	بيان كلمة دون ومعناها	٢٤١	مذهب الكوفيين في لفظ اول
	الحقيقي والمجازي	٢٤١	المختار مذهب جمهور
٢٢٩	السلام الجارة في قوله		البصريين وسببه
	لان الاهتمام لماذا تتعلق	٢٤١	مذهب الكوفيين ان وزن
٢٣٠	الاصل ان من حكم النفي على		اول فوعل
	كلام فيه تقييد ان يتوجه	٢٤١	ثم افترق الكوفيون على
	النفي الى التقييد		ثلاثة فرق
٢٣٠	قد يتوجه النفي الى المقيد	٢٤١	الفرقة الاولى على انه من
	والمقيد جميعا		و آل فزيت الواو
٢٣٠	ويتوجه النفي الى الفعل	٢٤١	الفرقة الثانية على انه من
	المقيد فقط		اول فزيت الواو
٢٣٠	وقد يتوجه القيد الى النفي	٢٤١	الفرقة الثانية على انه من
٢٣٢	بيان ظرفية ثلاثة عقود		وول فزيت الواو
	للفرائد	٢٤١	دليل على كون مذهب
٢٣٥	تحقيق لفظ ثلاثة		البصريين مختارا
٢٣٨	الابحاث المتعلقة بمنزلة العقد		دليل الكوفيين على انه فوعل
	الاول في انواع المجاز	٢٤١	الجواب عن دليل الكوفيين
٢٣٩	بقصد بمنزلة المقد الاول في كذا	٢٤٨	للتقدم الرتبى قسيمان طبيعى
	حصران وان خلا عن اداته		وجعلى
٢٤٠	الابحاث المتعلقة بلفظ اول	٢٥٤	بيان كلمة ستة
	ومعناه	٢٥٤	بيان شاذ على ثلاثة اقسام
٢٤٠	مذهب البصريين في لفظ اول	٢٥٥	خلوص المفرد عن المخالفة
٢٤٠	نم اختلف البصريون في لفظ		على وجهين
	اول على ثلاثة اقوال جمهورهم	٢٥٦	سبب اختصاص اربعة اوزان
	على انه من وول		من جموع التكسير بالقله

التقدم عدم جواز الاجتماع
٢٦٢ اقسام التأخر
اقسام المعية ايضا خمسة
عند الحكماء وستة عند
المتكلمين
المعية الشرفية
المعية الرتبة على قسمين
عقلية ووضعية
٢٦٣ المعية الذاتية
المعية العلية
الحلاق التقدم والتأخر
والمعية على هذه الاقسام
٢٦٣ متى وقع الجملة موقع المفرد
وكيف وقعت
٢٦٥ كيف يكون الاسم مبتدأ
وخبرا
٢٦٧ في جميع الاعتبارات لابد من
مصحح ومرجح
٢٦٨ المشهور قديكون المرجح
والمصحح متحد بن ذاتا
ومتغايرين اعتبارا
التحقيق ان المصحح غير المرجح
ذاتا واعتبارا
٢٦٨ بيان المصححات
٢٧٠ بيان وضع المعرف باللام
لمكان تقديم المسند اليه
اصلا وراجحا
٢٧١ الذات له اطلاق ثلاثة
٢٧١ كون الخبر حالا من احوال

٢٥٦ سبب اختصاص جمع السلامة
بالقلة
٢٥٦ سبب اختصاص اوزان
ماعدة القلة بالكثرة
٢٥٧ كون اوزان جمع القلة ستة
عند الجمهور
٢٥٧ الحال قديكون موجبا
وقديكون مرجحا
٢٥٩ التقدم عند الحكماء خمسة
٢٥٩ اقسام الاول التقدم بالعلية
الثاني الثقم بالذات
ان التقدم الذاتي في المشهور
اعم من التقدم العلي والطبيعي
٢٥٩ الثالث التقدم الزماني
٢٦٠ حكم التقدم الزماني
تقدم الزمانيات بعضها على
بعض بالواسطة وبالجهاز
الرابع التقدم بالشرف
الخامس التقدم بالرتبة
٢٦١ حكم التقدم الرتبي
التقدم الرتبي على قسمين
حكم التقدم الشرفي والرتبي
جواز الاجتماع
اقسام التقدم عند المتكلمين
ستة
٢٦١ الفرق بين اهل السنة والمعتزلة
والحكماء في التقدم
العلي
٢٦٢ حكم القسم السادس من

٢٨٢	حجة الامام المازني والاختصار	المبتدأ اكثرى	
٢٨٢	جواب الجمهور	٢٧٢	الدواعي السمات بالحالات
٢٨٣	حجة الجمهور وجواب المازني		قد تكون مدلولات وضعية
	وجواب الجمهور		وقد تكون عقلية
٢٨٤	هل للصلة اعراب ام لا	٢٧٣	المجاز من اى معنى نقل
٢٨٤	مذهب الجمهور والبعض	٢٧٣	فرق بين اعتبار المعنى
٢٨٤	مجموع الالف واللاموصول		للتسمية واعتباره للتوصيف
	ام اللام وحده	٢٧٤	للمفرد اربعة معان
٢٨٤	المذاهب في ال الداخلة على	٢٧٥	بيان النسبة بين المعاني
	الصفات ثلاثة		الاربعة للمفرد
٢٨٥	معاني باب الاستفعال	٢٧٥	بيان التقابل بين المعاني
	الطلب اما صريح او تقديرى		الاربعة للمفرد
٢٨٥	الاستعمال لطلب صريحى	٢٧٦	المعاني الاربعة للمفرد حقيقة
	او تقديرى		اصطلاحية ام لا
٢٨٦	اسمى الفاعل والمفعول	٢٧٧	اذالم يوجد بين المقسم والاقسام
	المعرفان باللام هل هما		حكم كيف يكون المقسم
	حقيقتان او مجاز ان كلمة		معربا وكذا المعرف
	غير	٢٧٧	معنى صحة السكوت
	استعمالات كلمة غير	٢٧٧	معنى المخصص عند اهل
٢٨٧	كلمة ما اسمية وحرفية		المعاني وعند اهل النحو
	معاني ما الاسمية وهى تأتى	٢٧٨	معنى القيد فى العرف
	على خمسة اوجه	٢٨٠	لفظ المجاز مشترك ام لا لمكان
	ما الحرفية تأتى على ثلاثة اوجه		التعريف للماهية لا للافراد
٢٨٨	ماء الزائدة ولها نوعان وماء	٢٨٠	تاء الكلمة
	كافة ثلاثة	٢٨٠	الجنس على ضربين
٢٨٩	الوضع فى اللغة والاصطلاح	٢٨٢	اللام الداخلة على اسمى
٢٩١	تقسيم الوضع المطلق		الفاعل والمفعول
٢٩١	وتقسيم الوضع اللفظى	٢٨٢	مذهب المازني والاختصار
	لاوضع الشخصى ثلاثة اقسام	٢٨٢	مذهب الجمهور

٣٢٠ الابحاث المتعلقة بكلمة مع
 ٣٢٢ كلمة مع تدخل على المتبوع
 ٣٢٤ تجيء مع على ثلاثة معان
 ٣٢٥ القرينة
 ٣٢٦ القرينة واقسامها
 ٣٢٦ بيان الكناية
 ٣٢٧ كل مبتدأ عقب بان الوصلية
 ٣٢٩ معنى الرمة
 ٣٣٠ للبحث ثلاثة معان
 ٣٣١ يصح ارادة المعنى الحقيقي
 والمجازى بعموم الجاز
 ٣٣٢ تلقين البحث للخصم
 ٣٣٦ مدار الكناية والمجاز
 ٣٣٧ بيان معنى ان الشرطية
 ٣٣٧ الفرق بين ان واذا
 ٣٣٨ لم كان اذا اسما معانه للشرط
 كان
 ٣٣٨ الابحاث في احوال الناقصة
 ٣٣٩ وان اللفاظ موضوعة
 للامور الخارجية والصور
 الذهنية
 ٣٣٩ لكون الافعال الناقصة
 قيودا لاخبارها وجهان
 ٣٤٠ الافعال الناقصة في الاصل
 تامات ، تعديا او لازما
 ٣٤٠ بيان وجه تسمية الفعل
 ناقصا
 ٣٤٠ التمام والنقصان ثلاثة معان
 ٣٤١ معنى الصحة

لوضع النوعي ثلاثة اقسام
 ٢٩٣ دلالة المجاز مطابقة او لا
 ٢٩٤ الالفاظ هل لها وضع لانفسها
 ام لا
 تقسيم الوضع باعتبار القصد
 وعدمه
 ٢٩٥ الالفاظ موضوعة للمعنى
 الذهني او للخارجي على
 اربعة اقوال
 ٢٩٧ الوضع باعتبار الواضع
 على خمسة اقسام
 ٢٩٨ مواضع وجوب انفصال
 الضمير
 ٢٩٩ سلب العموم اذا تقدم النفي
 على العام
 ٢٩٩ النكرة الواقعة في سياق النفي
 قيد الحثية
 ٣٠٢ قيد الحثية
 ٣٠٣ تعليق الحكم بالوصف
 ٣٠٤ الصلوة حقيقة في الدعاء
 ٣٠٤ ان للاصطلاح معنيين
 ٣٠٦ معنى النقل والمشارك
 ٣٠٧ العلاقة علة صحيحة
 ٣٠٨ انواع العلاقة
 ٣١٤ معنى الحشو
 ٣١٤ الغلط والفرق بين السهو
 والنسيان عند المتكلمين
 ٣١٧ الفرق بين السهو والنسيان
 عند الحكماء
 ٣١٨ يحتاج المجاز الى قرينين

٣٤٦ بيان الفرق بين الافعال النامة والناقصة	٣٤٢ للتقرير انواع
٣٤٨ بيان تقسيم المجاز باعتبار العلاقة	٣٤٣ في ذكر الافعال الناقصة فوائد ثلثة
٣٥٠ بيان معنى التسمية	٣٤٣ السؤال بالنسافة بين كلمة ان وكان والجواب
٣٥٤ ان الاستعارة في الاصطلاح معنيين	٣٤٤ مباحنة الامام مع اكابر الادباء
٣٥٥ السؤال بالتناقض في الاستعارة وجوابه	٣٤٦ الجواب عن مساحنة الام

بسم الله الرحمن الرحيم

حاشیه عصام الفردیة ۱۰۲ -

والله اعلم بالصواب

(الحاج احمد خلوصی و الحاج مصطفى درویش)

(و شرکتی صحافیہ عثمانیہ شرکتی)

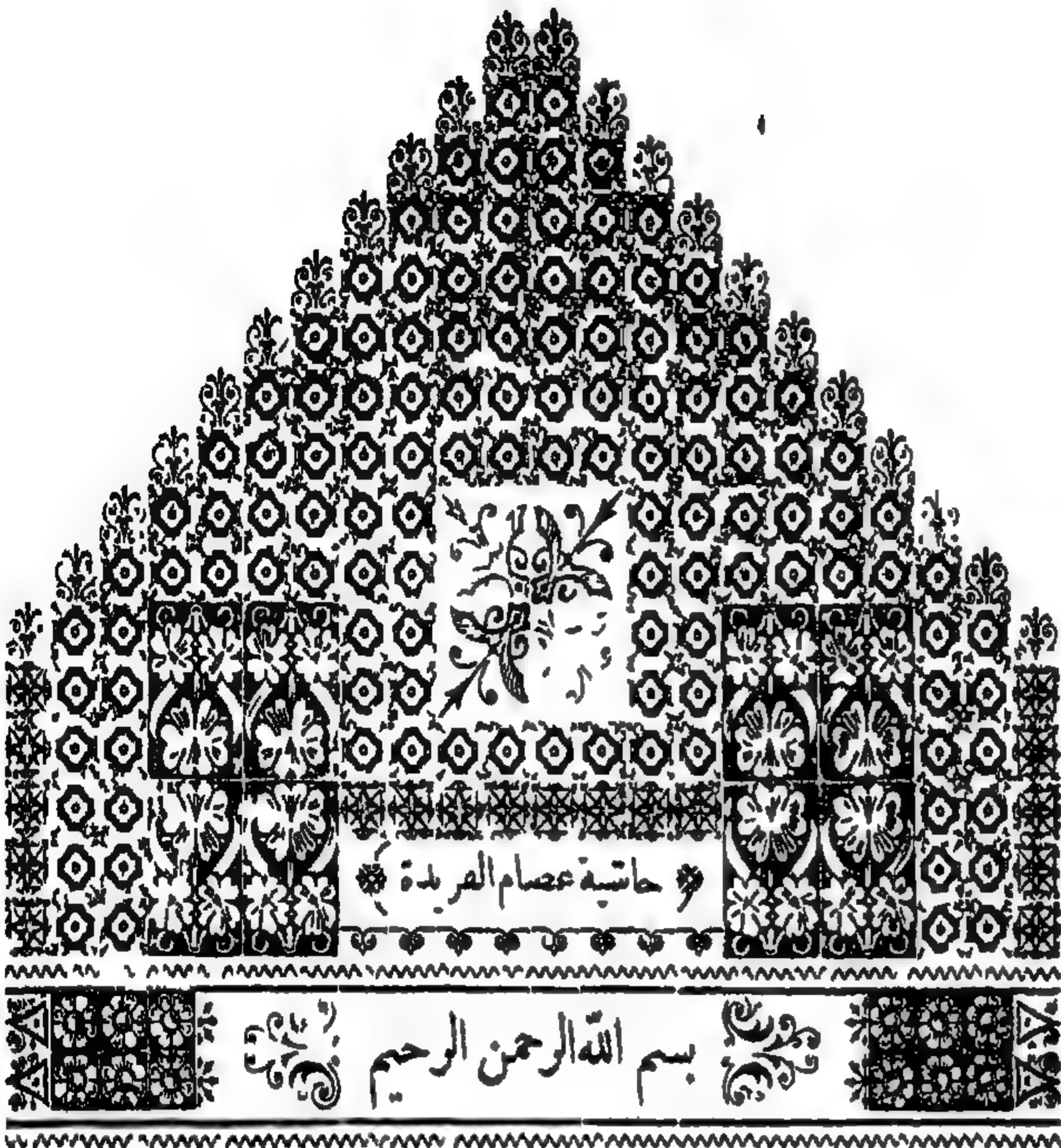
شرکتی کتبخانہ بدایت تشکیل دہندہ و کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ فایت
مصحح و اہون فیثانہ نسرا و لیدیغی کی لہ الحمد اشوبیک او چوز
سکر سندھی دخی (حاشیہ عصام الفردیہ) نام کتابک
تصحیحہ اہتمام الیہ طبعہ موفق اولوب بیوک دیوزیتوسی
حکا کار ارقدہ رقاغده (۲ و ۴) نومرولی معازہ اولوب
شعبہ لرندن برنجی شعبہ سی حکاکردہ (۳) نومرولی دکاندہ
و ایکنجی شعبہ سی از میردہ کاغد جیلر ایچندہ نکرلی زادہ
حافظ احمد طلعت افدینک (۱۶) نومرولی دکاندہ و اوچنجی
شعبہ سی قویبدہ صوفی زادہ محمد رضا افدینک دکاندہ و در دنجی
شعبہ سی طر بزوندہ سپاہی بازارندہ کاش صحاف موسی افدینک
دکاندہ و بشنجی شعبہ سی ارضرومدہ کلیساقبوسندہ ملا داود
زادہ شمس الدین و کورچی قبوسندہ شیخ امدی یکنی سلیمان
رفیق افدیلرک دکالرنندہ و النجی شعبہ سی بارطیندہ احسانہ جادہ
سدہ قرہ قاش زادہ ابراہیم رحی افدینک دکاندہ کمرک و مصارفات
نقلیدسی ضم الیہ استانبول فیثانہ صائبقدہ در و سلا نیکدہ دخی
استنبول چار شو سندہ مصطفى صدیق افدینک دکاندہ صائبقدہ در

(در سعادت)

عارف نظارت جلیلہ سکر خصنامہ سیلہ سلطان بایزید جامع
سرفی کہ بجایہ سی تحفہ ۸۷ نومرولی (شرکت صحافیہ عثمانیہ)

مطبعہ سندہ طبع اولنشد

۱۳۰۸



مطلب
سبب التأليف

حامد المن زين روضات العلوم بانوار ازهار البيان ، ورشح بانواع الدلالة
عرائس ابكار حقائق الفرقان ، ورفع العلماء العاملين الى اعلى الدرجات
في غرف الجنان ، ومصليا على من يعيبا كل الشرائع ونعت بافصح اللسان ،
وعلى آله واصحابه ، صابح المرفان ، ومفتاح القرآن ، وبعد ، فيقول
العبد الراجي رحمة ربه الغني احمد خليل الفوزي ابن الشيخ العالم مصطفى
القلبوي ، عليهما رحمة المكرم القوي ، المدعو بقلبوي في القسطنطينية
صانها الله تعالى عن الآفات والبليّة ، لما كتبت ، أمورا باحراء الاحكام
النسرية في مدينة محلية بسموس الفضل وكواكب درية اعني بهده
المدينة قيصرية حياها الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف
ووصلت اليها بعناية ذي الاكرام والتلطف التمس مني طلبتها العطاس
الاثمة ان اقرأ لهم رسالة الفريدة للمولى المحقق ابي القاسم الليثي السمر
قندي مع شرحها للمدقق عصام الدين الاسفرائني طسامهم اني اهل
لذلك اعتذرت بانني لست كما ظنتم اهلا لذلك فالحوا على ففكرت في
قوله تعالى واما السائل فلا تهر واما بعمدة ربك فحدث فاجبتهم مستعنا
بالله تعالى فسرعت فاذا بعض فرائدهما بقي في الصدق مستورا فاردت
استخراجه شرحا مظهرا رستملا على مكات دقيقة وتقريرات لطيفة

لم يعط هذا الزمان امانها ولم يوجد في اكثر المواضع اشباهها تشبيها
للأذهان واختبارا للجنان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولى الباب
فبادرت متوكلا على الحى الذى لا يموت وكل حى غيره تعالى يموت
ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه صدقا فهو ينجيه حسبنا الله
ونعم الوكيل لاحول ولا قوة الا بالله الجليل قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)
* فان قلت * لم صدر كتابه بهذا القول الشريف مع انه لا مدخل له
في المقصود الذى هو ايضاح الرسالة وبيان معناها فلا فائدة فيه * قلت *
اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعلا بما شاع بين العلماء وامثالا لحدث
الابتداء اعنى قوله عليه الصلوة والسلام * كل امرئى بال لم يبدأ بالبسملة
فهو ابتز واجزم واقطع * او كما قال عليه السلام قوله ذى بال امرئى شرف
شرعا بان كان واجبا او سنة او مستحبا او مباحا لانه تأتى الاحكام الشرعية
في البسملة فتجب في ابتداء الذبح ورمى الصيد والارسال اليه لكن يقوم
مقامها كل ذكر خالص وفي بعض الكتب انه لا يأتى بالرحمن الرحيم
لان الذبح ليس بعلام الرحمة لكن في الجوهرة انه لو قال بسم الله الرحمن الرحيم
فهو حسن وفي ابتداء الفاتحة في كل ركعة قبل وهو قول الاكثر لكن
الاصح انها سنة وتسن ايضا في ابتداء الوضوء والاكل وتجويز او تستحب
فيما بين الفاتحة والسورة على الخلاف وتباح في ابتداء المسى والقيام والقعود
وتسن ايضا في كل امر ذى بال وتكره عند كشف العورة او محل النجاسة
وفي اول سورة براءة اذا وصلت قراءتها بالاتصال كما فيه بعض المشايخ قبل
وعند شرب الدخان اى ونحوه من ذى رائحة كريهة كاكل ثوم
وبصل وتحريم عند استعمال محرم بل في البرازية وغيرها يكفر من بسل
عند مباشرة كل حرام قطعى الحرمة وكذا تحرم على الجنب ان لم يقصد
بها الذكركذا في رد المختار على الدر المختار * واعلم انه قال الامام الزركشى
في قواعده تصنيف كتب العلم لمن منحه الله تعالى فهمها واطلاعا فرض
كفاية ولن تزال هذه الامة مع قصرا عمارها في ازدياد وترق في المواهب
والعلم فلا يحل كتمه فلو ترك التصنيف لضيع العلم على الناس وفي التورية
علم مجانا كما علمت مجانا * انتهى وان ما يتوقف عليه الواجب
فهو واجب فاذا عرفت هذا فلك ان تسأل على طريق الاعتراض كما سألت
اولا على سبيل الاستفسار على الدعوى الضمنية المستفادة بمعونة المقام من قوله

مطلب
بعض الاسئلة والاجوبة
المتعلقة بالبسملة

مطلب
احكام البسملة

مطلب
تصنيف كتب العلم
فرض كفاية

٢ ولان من تكلم بكلام
يدعي صحته وحسنه
كايين في قانون التوجيه
(منه)

بسم الله الرحمن الرحيم ٢ اعني تصدير تأليفي بالبسملة حسن بان تقول لانسلم
انه حسن انما يكون كذلك لو كان له دخل في المقصود اعني ابضاح
معاني الرسالة وتفسيرها فورد السؤال تلك الدعوى الضمنية وخلاصته
منعها مع السند ومنشأ توهم انحصار سبب الحسنة على الدخول المذكور
* قلنا * ان تصدير التأليف بالبسملة سنة وكل سنة حسن ينتج ان الضرب
الاول من الشكل الاول ان تصدير التأليف بها حسن وهي عين تلك
الدعوى الضمنية المطلوبة فهذا الجواب من قبيل اثبات الدعوى الممنوعة
فهو موجه اما الصغرى فلان تصدير هذا التأليف به تصدير امر ذي بال
وتصديره بها سنة ينتج ان تصدير هذا التأليف بها سنة فهي عين الصغرى
المطلوبة اما الكبرى فظ مما سبق واما الصغرى فهي ايضا ظاهرة مما سبق
* فان قلت * هذا القياس من اي قسم من الصناعات الخمس * قلت *
ان اخذت هذه المقدمات من حيث انها مشهورات او مسلمات فهو من قسم
الجدل وان اخذت من حيث انها مقبولة من اهل العلم والفقه فهو
من الخطابة ولك ان تثبت تلك الدعوى الضمنية بان تقول كلما قال
عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم
فهو ابر او اجزم او كما قال كان تصدير تأليفي بها حسنا لكن قال عليه
الصلوة والسلام كل امر الحديث ينتج انه كان تصدير تأليفي بها حسنا
اما الملازمة فلانه كما كان هذا التأليف من تأليفات العلوم المتوقفة عليها
علم تفسير القرآن الكريم كان امرا ذابا وكما كان امرا ذابا كان
تصديره بها حسنا عند قوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال الحديث
هذا قياس اقتراني شرطي من الضرب الاول من الشكل الاول ينتج
انه كما كان هذا التأليف من تلك التأليفات كان تصديره بها حسنا عند
قوله عليه الصلوة والسلام فلنعتبر هذه النتيجة مقدمة شرطية ولنضم
اليها مقدمة استثنائية واضعة هكذا كما كان هذا التأليف من تلك التأليفات
كان تصديره بها حسنا عند قوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال
الحديث لكن كان هذا التأليف من تلك التأليفات ينتج انه كان تصديره
بها حسنا عند قوله عليه السلام وهي الملازمة المطلوبة * واعلم ان
من العلوم ما هو فرض عين يعني يفترض على اعيان كل احد فاذا علم البعض
لا يسقط عن الباقي كعلم الحال ومنه معرفة الله تعالى وما يجبله وما يستحيل

عليه ومنها ما هو فرض كفاية بحيث اذا علمها البعض سقط عن الباقي واذا ترك الكل اثموا جميعا كالفقه وعلم التفسير والحد يث وعلم الكلام واصول الفقه وقال في التاتار خانية بعدما عد العلوم العربية وتسمى العلوم الادبية كلها من فروض الكفاية انتهى ومنها علم البيان وقال في الطريقة المحمدية والذي يقتضيه الاصل اعني ان ما يتوصل به الى الفرض فرض وكذا في الواجب كونها فرض كفاية لان العلوم الشرعية المفترضة متوقفة عليها اي على العلوم العربية ٣ ومنها مندوب كالطب ومنها حرام كالسحر والشعبذة انتهى فظهر من هذا ان علم البيان مما يتوقف عليه علم التفسير وانه من فروض الكفاية وقد قال الامام الزر كشي تصنيف كتب العلم فرض كفاية فلنشرع الى المطلوب وهو اثبات صغرى الدليل المثبت للملازمة المذكورة سابقا اعني بالصغرى انه كلما كان هذا التأليف من تأليفات العلوم المتوقف عليها علم التفسير كان امرا ذابال فنقول لانه كلما كان هذا التأليف من تأليفات العلوم المتوقف عليها علم التفسير كان هذا التأليف من فروض الكفاية وكل ما هو منها فهو امر ذوبال ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول من القياس الاقتراعي الشرطي المركب من المتصلة والجملة انه كلما كان هذا التأليف من تلك التأليفات كان امرا ذابال وهي عين الصغرى المطلوبة واما كبرى ذلك الدليل فظاهرة واما المقدمة الاستثنائية الواضحة فظاهرة ايضا بما سبق وهذا القياس ايضا من قبيل الخطابة ان اخذت مقدماته من حيث انها مقبولة ممن يعتقد ومن قبيل الجدل ان اخذت مقدماته من حيث انها مشهورة او مسلمة هذا ولك ان تثبت تلك الدعوى الضمنية بان تقول هكذا لان تصدير التأليف بها ما يحصل به الاقتداء بأسلوب الكتاب المجيد والاقتداء به حسن ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول من القياس الغير المتعارف ان تصديره بها ما يحصل به الحسن فلنعتبر هذه النتيجة صغرى ولنضم اليها كبرى ليحصل المطلوب هكذا ان تصديره بها ما يحصل به الحسن ، كل ما يحصل به الحسن فهو حسن ينتج من المتعارف ان تصديره بها حسن فهي عين الدعوى الضمنية المطلوبة اما صغرى القياس الثاني فثبتة بالقياس الاول وكبراه ظاهرة واما صغرى القياس الاول فظاهرة واما كبراه فظاهرة مشهورة او مسلمة ولك ان تثبت ايضا تلك الدعوى الضمنية هكذا

٣ ولهذا قال الامام
الاعظم رضى الله تعالى
عنه في اوائل المقصود
ان العلوم العربية وسيلة
الى العلوم الشرعية
مشيرا الى شرفها
ولزومها (منه)

لقوله عليه السلام
لا تجتمع امتي على الضلالة
(منه)

لان التصدير بها عمل بما شاع بين العلماء والعمل به حسن ؛ ينتج ان التصدير
بها حسن * فان قلت * يكفي في اثبات تلك الدعوى الضمنية المطلوبة
احد هذه الدلائل الثلاثة فيكون الاثبات بالآخرين تخصيصا للحاصل وهو
بط * قلت * ذوالطرق يختلف ولو اعتبارا باختلاف الطرق فلان
لزوم ان يكون الاثبات بالآخرين تخصيصا للحاصل على تقدير كفاية احدها
في اثباتها ولك ان تجيب باننا لانسلم الملازمة المذكورة كيف والاستدلال
بهذه الدلائل على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع * فان قلت على
سبيل المعارضة الحقيقية في المدعى عندنا ما ينفي مدعاك وان ثبت عندك ما يثبت
هكذا لو حسن التصدير بها لصح التصدير بها لكن التصدير بها لا يصح
ينتج انه لا يحسن المقدمة الشرطية فلان حسن الشيء يتوقف على صحته
واما المقدمة الاستثنائية الرافعة فلانه لو صح التصدير بها لزم ان لا يعمل
ولا يتمثل بحديث الجملة اعني قوله عليه الصلوة والسلام كل * امرضى بال
لما بدأ فيه بالحمد لله فهو اير او قطع او اجزم ؛ او كما قال عليه السلام لكن
يعمل به ينتج انه لا يصح التصدير بها وهي عين المقدمة الرافعة المطلوبة
اما هذه المقدمة الشرطية فلانه كما كان امكان الابتداء بان يجعل او يذكر
شيء واحد في الصدر فلو صح التصدير بها لزم ان لا يعمل بحديث الجملة
لكن المقدم حق ينتج عين المقدمة الشرطية المطلوبة واما المقدمة الرافعة
اعني قولنا لكن يعمل به فلانه لو لم يعمل به لزم ترك السنة الشريفة لكن
تركها بط ينتج انه يعمل به وهو عين المقدمة الرافعة المطلوبة فهذا القياس
من قبيل الجدل ان اخذت مقدماته مشهورة ومن قبيل الخطابة ان اخذت
مقبوله ؛ قلنا * ان اردت بالابتداء في قولك كلما كان امكان الابتداء الخ
الابتداء الحقيقي اعني كون الشيء سابقا على كل ماعداه فلانسلم الملازمة
انما تكون مسلمة لو كان المراد بالابتداء في حديث الجملة الابتداء الحقيقي
وليس كذلك لم لا يجوز ان يكون المراد به الابتداء الاضافي او العرفي
وان اردت به الابتداء العرفي او الاضافي فلانسلم حقيقة المقدم كيف ويمكن
الابتداء العرفي او الاضافي بان يجعل في الصدر شيئا او اشياء هذا الجواب مبني
على ان تكون الباء الجارة في الحديثين صلة للابتداء بمعنى مجرد افضاء معنى متعلقه
الى مدخوله ؛ وايضا له اليه على ما سيجي من معنى الصلة واما ان جلب الاء
ويهما على الاستعانة او الملازمة فيصح جعل الابداء في الحديثين على الابتداء

٦ بان يكون مابه الابتداء
مدخول الباء (منه)

الحقيقي ولا شك ان الاستعانة بشئ في الابتداء بشئ لاتنافي الاستعانة بشئ آخر
وان الملازمة تم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجبرية وبذلك قبل الابتداء
بلا فصل فيجوز ان يجعل احدهما جراً وبذلك كرا لاخر قبله بدون فصل
فيكون ان الابتداء وان التلبس بهما واحداً فيثبت ذلك ان تسلم كون الابتداء
في حديث الحمدلة حقيقياً وتمنع تلك الملازمة مستدداً بحمل الباء في الحديث
على الاستعانة والملازمة بان تقول لا تسلم انه كلما امكن الابتداء بان يجعل شئ واحد
في الصدر فلو صح التصدير بها لزم ان لا يعمل بتحديث الحمدلة لم لا يجوز
ان يكون الباء في الحديث الاستعانة الا ترى ان الاستعانة بشئ لاتنافي الاستعانة
بشئ آخر في ابتداء شئ اولم لا يجوز ان يحمل الباء فيهما على الملازمة الا ترى
ان ان التلبس بالحمد بان يجعل جراً من الكتاب وان التلبس بالبسملة بان تذكر
قبله بلا فصل واحد فلا منافاة بينهما فظهر من هذا ان منشأ السؤال توهم
حمل الابتداء في الحديث على الحقيقي والباء على الصلة وما ومورد الدعوى
الضمنية وخلاصته معارضة تحقيقية وخلاصة الجواب المبع مع السند
* واعلم ان الابتداء بمعنى التصدير اي جعل الشئ في صدر شئ يطلق على
ثلاثة معان الاول ابتداء الحقيقي وهو جعل الشئ في اول شئ بالنسبة الى جميع
ما عداه كالا ابتداء بالبسملة والاضافي وهو جعل الشئ في اول شئ بالنسبة
الى بعض ما عداه كالا ابتداء بالحمدلة والعرفي وهو جعل الشئ في الصدر الممتد
الى المقصود على ما هو الشائع من ان مادة المصنفين ان يستعملوا في اوائل كتبهم
سبعة اشياء ثلاثة منها واجبة الاستعمال البسملة والحمدلة والصلوة واربع منها
جائزة الاستعمال بيان اسم الكتاب وبيان فن الكتاب وتعداد فصوله
وتبيين الغرض وهذه العادة انما تنافي بالابتداء العرفي واعلم ان هذا
ابحاثاً ترفيقة بنها الفاضل المحقق الخارمي عليه راحة الغنى في رسالته
للبسملة وفي شرحه للطريقة المحمدية فراجع هذا ان قلت ان الباء
في البسملة حرف من حروف المعاني ومن انواعها من حرف الجر فلا بد له
من متعلق فعل او شبهه او معناه فان متعلقه هل هو في اللفظ ام في التقدير وانبة
قلت* يجوز ان يكون في اللفظ وهو قوله المؤخر بقول فان قلت حيث
يكون يقول بمعنى يحكم لا مادة اقول اذا وصلت بالباء تكون بمعنى الحكم
فيكون المعنى يحكم باسم الله فلا يصح هذا المعنى في هذا المقام لانه مقام
التبرك باسم الله لا مقام الحكم به فكيف يجوز تعينه يقول قلت كونه

مطلب

الابتداء واقسامه الثلاثة

مطلب

الباء في البسملة

القول بمعنى الحكم اذا جعلت الباء صلة لها واما اذا جعلت للاستعانة
 والملابسة فلا كما ههنا كما سبق وايضا ان هذه القاعدة اكثرية قديمدل عنها
 * واعلم ان الصلة عند النحاة تطلق على خمسة معان الاول صلة الاسم الموصول
 وهي الجملة المذكورة بعد الموصول المشتعلة على ضمير ما قبله الثاني الزائد
 اعني ما يتم المعنى بدونه لكن فيه فائدة كالتأكيّد وتحسين اللفظ الثالث حرف
 الجر الذي لا يراد به خصوصية زائدة على افضاء معنى متعلقه الى مدخوله
 وايصاله اليه وجميع حروف الجر مشتركة في الدلالة على الايصال المذكور
 وان دلت عليه مع الخصوصية مثل السببية والاستعانة تسمى تلك الخصوصية
 فيقال ان الباء مثلاً سببية واستعانة الرابع حرف الجر الذي يستعمل اهل اللسان
 الفعل او شبهه به والصلة بهذا المعنى لا تنافي الدلالة على خصوصية
 زائدة على معنى الايصال المذكور ككلمة على في قولهم ابني التي على كذا
 فانها مع كونها صلة للابناء بهذا المعنى لا تخلو عن الدلالة على معنى الاستعلاء
 كذا في الاشياء وحاشية التهذيب للفاضل الكنبوي الخامس مدخول ان وما
 المصدريتين وان المفتوحة ويقال له صلة الحرف الموصول والظاهر فيما يقال
 ان مادة القول اذا جعلت صلتها الباء يكون بمعنى الحكم ان الصلة بالمعنى الثالث
 * فان قلت * لم يقدم المعمول ههنا على العامل اعني يقول وحق العامل
 ان يقدم على المعمول * قلت * للعناية والاهتمام * فان قلت * من اين كانت
 تلك العناية وبم كان المقدم اهم لان مجرد العناية والاهتمام من غير ان يفسر
 وجه العناية بشئ يصلح سبباً للاهتمام والعناية لا يكون وجهاً للتقديم على ما قاله
 الشيخ عبد القاهر * قلت * العناية والاهمية تطلق على معنيين الاول كون
 الشئ نصب عين المتكلم بحسب المقام والاني العناية والاهمية المطلقة
 والاول يصلح ان يكون سبباً ونكتة للتقديم والاني لا يصلح ان يكون سبباً
 للتقديم فلا بد ان يفسروا بين من اين كانت تلك العناية على ما بين في علم البلاغة
 والذي ذكره الشيخ عبد القاهر من ان العناية والاهتمام لا يصلح ان يكون
 وجهاً للتقديم من غير ان يفسر وبين وجه الاهتمام بشئ فمراده بالاهمية المطلقة
 وههنا اي عند الشروع في امر ذي بال عناية المتكلم المؤمن واهتمامه به كراسم
 الله المستجمع لجميع الصفات الكمالية وبيده الامر كله بمعنى نصب عينه فتكون
 تلك العناية وجهاً للتقديم ونكتة له * فان قلت * لم كان حق العامل ان يقدم
 على المعمول قلت لان المعمول انما يحى به لاقتضاء العامل اياه وانما يحى

مطلب

الصلة تطلق على خمسة
معان عند النحاة

مطلب

نكات تقديم البسملة على
عامله

مطلب

العناية والاهتمام تطلق
على معنيين

مطلب

لم كان حق العامل
ان يقدم على المعمول

مقدم على مقتضاه * فان قلت * هل يجوز ان يكون التقديم ههنا للاختصاص والقصر الذي هو تخصيص شيء بشيء بطريق معهود * قلت نعم * فان قلت * القصر على قسمين الاول قصر الموصوف على الصفة وهو تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها والثاني قصر الصفة على الموصوف وهو تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانها فهذا القصر من اى قسم من هذين القسمين * قلت * من القسم الاول * فان قلت * اين الصفة والموصوف ههنا ويقول فعل وبسم الله جار ومجرور * قلت * اعلم ان المراد بالصفة في بحث القصر هي الصفة المعنوية اى المعنى القائم بالغير اى الدال على المعنى القائم بالغير لكون القصر من احوال اللفظ العربى على ما بينه عبد الحكيم رحمه الله تعالى في حاشية المطول والدال على الصفة المعنوية كالعلم والقائم وضرب وان القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر نحو ما زيدا لا قائم في قصر الموصوف على الصفة وماه زيدا مقصور على صفة القيام لا يتجاوز الى صفة القعود ونحو ما قائم الا زيدا في قصر الصفة على الموصوف ومعناه ان القيام مقصور على زيدا لا يتجاوز الى عمرو يقع بين الفعل وفاعله نحو ما قام الا زيدا وبين الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا لا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيدا وبين المفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وبين ذى الحال والحال نحو ما جاءنى زيد الا ركبا وما جاءنى راكبا الا زيد وبين الفعل وسائر متعلقاته سوى المفعول معه نحو ما قام زيدا لا فى الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا لتأديب وما طاب الا لنفسا ونحو ذلك وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وبين البدل والمبدل منه نحو ما جاءنى احدا الا خولا وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا نوبه وان معنى قصر الفعل على الفاعل قصر الحدث المدلول للفعل عليه وذلك الحدث صفة معنوية فيكون قصر الفعل على الفاعل من قبيل قصر الصفة على الموصوف وان معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول اذ الفعل المسند الى الفاعل صفة للمفعول به باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار الاسناد صفة للفاعل وان معنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المنسوب الى المفعول من جهته الوقوع عليه على الفاعل وكذا فى سائر المتعلقات مثلا ما ضرب زيد الا عمرا معناه ضرب زيد مقصور على عمرو لا يتجاوز الى بكر فيكون من قبيل قصر الصفة على الموصوف

مطلب

نكتة القصر لتقديم
البسمة على عاملة

مطلب

ان القصر ههنا من اى
قسم من اقسام القصر
مطلب

بيان المواضع التى يقع
القصر فيها

مطلب

معنى قصر الفعل على
الفاعل وقصر الفاعل
على المفعول وسائر

لان ضرب زيد باعتبار وقوعه على عمرو ووصفة لامر ووان كان باعتبار الاسناد
صفة لزيد وان اريد به ان ضرب زيد مقصور على الكون لامر ووان وقوع
عليه فتح يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة ونحو ما جاءني زيد الا
راكبا معناه مجيء زيد مقصور على الركوب لا يتجاوز الى المسمى بكون من قبيل
قصر الصفة على الموصوف لان مجيء زيد صفة للركوب باعتبار تعلقه له
وان كان صفة لزيد باعتبار الاسناد اليه وان ريد به ان مجيء زيد مقصور
على الكون للركوب والتعلق له فتح يكون من قبيل قصر الموصوف على
الصفة ومعنى ما جاءني احد الاخوك ان مجيء احد مقصور على اخيك
لا يتجاوز الى ابيك مثلا فيكون من قبيل قصر الصفة على الموصوف وان اريد به
ان المجيء مقصور على الكون لا خيك والقيام به لا يتجاوز الى الكون
لا بيك والقيام به فتح يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة ونفس على
ما ذكر سائر ف يرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او الى قصر
الموصوف على الصفة هذا الذي ذكرناه من المعاني مبني على ما اشار اليه
المحقق التفتازاني في المطول وبين عبد الحكيم في حاشيته عليه (واما السيد السد
فقال معنى قولك ما ضرب زيد الاعرا قصر ضرب زيد على عمرو بمعنى
ان مفهوم الكون مضروبا لزيد صفة مقصورة على عمرو فيكون من قصر
الصفة على الموصوف ويجوز ايضا ان يكون معناه ان زيدا مقصور على كونه
ضاربا لعمرو ولا يتعداه الى كونه ضاربا لغيره فيكون من قصر الموصوف
على الصفة ونحو ما جاءني زيد الا راكبا من قصر الموصوف على الصفة
اذ معناه المتبادر ان زيدا في زمان المجيء لم يكن الاعلى صفة الركوب ونحو
ما جاءني راكبا الا زيد من قصر الصفة على الموصوف لان معناه الظاهر
ان صفة المجيء على هيئة الركوب لم تستلزم زيدا وبما يمكن في مثل واحد
حمله على كل واحد من القصرين وامكن في حمله على احدهما تأويلان
وعلى التقديرين فالمختار ما هو الظاهر انتهى (والفرق بين التأويلين ان فيما قاله
السيد السد ارتكاب تمحل دون مقاله التفتازاني عليهما وجه الدار على
مقاله عبد الحكيم في حاشيته على المطول فارحم اليه (فاد اعرفت هذا علمت
ان القصر ههنا وقع بين الفعل والمفعول به غير الصريح بل يزيد مررت
وان المعنى ان القول المسند الى الفاعل اعني الشارح عصام الدين مقصور
على كونه مستعانا فيه بسم الله على وجه التبرك او على الملازمة باسم الله

على وجه التبرك لا يتجاوز الى كونه مستعانا فيه باسم غيره تعالى ولا الى الملاسة
باسم غيره تعالى فالاول للاول والثاني للثاني فيكون من قصر الموصوف
على الصفة وان الموصوف هو القول الدال عليه يقول المسند الى الفاعل
والصفة المعنوية هي الكون مستعانا فيه باسم الله تعالى او الملاسة به
المستفاد من الباء فان قلت القول المسند الى الفاعل حدث قائم بالفاعل
فيكون صفة فكيف يكون موصوفا قلت المراد بالموصوف ههنا مقام
به الغير سواء كان عينا وداتا او معنى لا ما يقوم بذاته والقول المذكور
موصوف بالمعنى المراد المذكور لانه يقوم به غيره اعني كونه مستعانا فيه
او الملاسة وان كان هو معنى فان قلت هلا يلزم حقيام العرض بالعرض
وهو باطل قلت لا لان كونه مستعانا فيه او الملاسة ليس من الموجودات
الممكنة بل من الامور الاعتبارية والعرض من اقسام الموجودات الممكنة
نعم ان القول اي التلفظ من مقولة الفعل الذي هو من اقسام الموجودات الممكنة
عند الحكماء والمتكلمون يكرونها كما بين في محله وغاية ما يلزم ههنا اتصاف
الامر الاعتباري بالامر الاعتباري الآخر عند المتكلمين وقيام الامر الاعتباري
بالعرض واتصافه عند الحكماء فلا صيرفيه فان قلت قصر الموصوف
على الصفة على نوعين الاول - بقى وهو تخصيص موصوف بصفة بحسب
الحقيقة ونس الامر بان لا يتجاوز الى غيرها اصلا والثاني اضافي وهو
تخصيص موصوف بصفة بالنسبة الى صفة اخرى فهذا القصر من اي قسم
من هذين القسمين قلت من القسم الثاني فان المعنى اختصاص القول
باستعانة اسم الله تعالى على وجه التبرك او الملاسة على وجه التبرك بالنسبة
الى استعانة اسم غيره تعالى على وجه التبرك او الى ملاسة اسم غيره تعالى
على وجه التبرك كما سيجي تفصيلا فان قلت هل لا يمكن ان يكون هذا القصر
من القسم الثاني قلت لا لان قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي لا يمكن
ان يوجد لانه لو وجد لزم ارتفاع القيصين لان للصفة الحقيقية قيصا البته
وهو من الصفات احصا فادانفت جميع الصفات لزم ارتفاع القيصين مثلا
اذا قلت ما يريد الا كاتب وقصرت ريدا الموصوف على الكتابة قصر حقيقيا
وكان المعنى انه لا يتعصب بغيرها لزم ان لا يعصب باشاعرية وعدمها وهو
ارتفاع القيصين وهو محال هذا اي لزم ارتفاع القيصين متى على ان يكون
المراد من السفة اسم من الصفة الوحدية واسمية واما دا اريد بها الصفة

الوجودية فقط فسبب عدم وجود قصر الموصوف على الصفة حقيقيا كون الكلام المستعمل على هذا القصر كاذبا لان صفات الشئ كثيرة فاذا قصرته على واحدة منها قصرا حقيقيا كان الكلام غير مطابق للواقع فيكون كاذبا على ما اشار اليه عبد الحكيم في حاشية المطول : فان قلت : ان القصر بالنسبة الى المخاطب ثلاثة اقسام الاول قصر قلب وهو الذي يكون المخاطب به من يعتقد العكس اى عكس حكم المتكلم كقولك في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا قائم لمن يعتقد انه قاعد وليس بقائم وفي قصر الصفة على الموصوف ما شعر الا زيد لمن يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد والثاني قصر افراد وهو الذي يكون المخاطب به من يعتقد شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد او شركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة كقولك في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا كاتب لمن يعتقد انه متصف بالكتابة والشعر معا وفي قصر الصفة على الموصوف ما كاتب الا زيد لمن يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة والثالث قصر تعيين وهو الذي يكون المخاطب به من تساوى عنده اتصاف الموصوف بتلك الصفة واتصافه بغيرها او اتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة كقولك في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا قائم لمن يعتقد انه اما قائم او قاعد يعنى يعتقد انه موصوف باحد هذين الوصفين ولا يعرفه على التعيين وفي قصر الصفة على الموصوف ما شعر الا زيد لمن يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو يعنى يعتقد ان الشاعر بة ثابتة لاحدهما ولا يعرف بوثها لاحدهما على التعيين فالقصر الذى نحن فيه من اى قسم من هذه الاقسام الثلاثة قلت : الظاهر انه من القسم الثانى لان المشركين يعتقدون اشتراك الفعل المبتدأ فى الاستعانة او الملازمة باسم الله تعالى وباسم اللات والعزى وغيرهما من الاصنام على وجه التبرك والتين ويقولون باسم اللات وباسم العزى وكان هذا التقديم منهم لمجرد الاهتمام الناشى عن قصد التبرك والتعظيم للاختصاص لانهم لا يمتنعون عن التبرك باسم الله تعالى ايضا من حيث انهم يعتقدون ان الله تعالى خالق السموات والارض وانه على كل شئ قدير فيكون المخاطب بهذا القصر من يعتقد شركة الموصوف فى صفتين اعنى كونه مستعانافيه باسم الله تعالى ومستعانافيه فيه باسم اللات والعزى على وجه التبرك وكذا الملازمة فظهر ان هذا القصر من القسم الثانى فان قلت ان الكلام الذى يشتمل على القصر فيه

حكم واحد فتضمن للاثبات القصدى والنفي التبعى وان فى قصر الافراد
احدا الحكمين وهو ههنا كون الفعل مستعانا فيه باسم الله تعالى على وجه التبرك
معلوم بالمخاطب كما سبق آنفا فلا فائدة فى القائه اليه وليس الغرض ههنا
افادة لازم الحكم وهو ظاهر والحكم الآخر هو النفي وهو ههنا ان لا يكون
الفعل مستعانا فيه باسم اللات ينكره المخاطب والكلام الملقى الى منكر يجب
توكيده وقد اتى اليه من غير توكيد فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون
بليغا * قلت نعم ان فى الكلام المشتمل على القصر حكما واحدا متضمنا للحكم
الثبوتى القصدى والحكم النفى التبعى لكن الغرض منه رد اعتقاد المخاطب
الشركة فى قصر الافراد ورد اعتقاده العكس فى قصر القلب ورد اعتقاده
التردد فى قصر التعيين وليس المقصود منه افادة حكمين حتى يلزم عدم الفائدة
فى القائه وتوكيده على ان القصر تأكيده على التأكيده فلا نسلم انه الذى اليه من غير
توكيد * فان قلت . ان القصر طرقاربعة الاول العطف بلا وبلا ولكن
نحو زيد كاتب لاشعر وما زيد كاتب بل شاعر او ما جاء فى زيد لكن عمرو الثانى
البنى والاستثناء نحو ما زيد الاقام الثالث انما بالفتح والكسر الرابع التقديم
اى تقديم ماحقه التأخير نحو زيدا ضربت هذا على ما هو المشهور وعلى
ما بينه التفتازانى عليه راحة البارى له ستة طرق هذه الاربعة والخامس
ضمير الفصل والسادس تعريف المسند فطريق هذا القصر الذى نحن فيه
من اى طريق من هذه الطرق . قلت من الرابع وهو التقديم . فان قلت
دلالة التقديم على القصر هل هى وضعية ام عقلية * قلت عقلية اى يدل
التقديم عليه بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى اذا تأمل الدوق السليم
فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه
فى اصطلاح البقاء كذلك كما ان دلالة الامة الباقية بالوضع على ما بين فى محله
فخلاصة المعنى مستهينا فى بلوغ قوله درجة الكمال وكونها معتدا بها شرعا
باسم الله يقول العبد المفتقر الى آخره لاستعينا باسم غيره تعالى او لا بسا
باسم الله تعالى على وجه التبرك يقول العبد المفتقر الى آخره لا ملا بسا باسم غيره
تعالى فالاول على تقدير كون الباء فى السجدة للاستعانة على رأى والثانى
على تقدير كونه المصاحبة على رأى . فان قلت اى هذين الرأيين اولى
. قلت كون الباء للاستعانة . فان قلت . هل لا يلزم حيثئذ كون
اسم الله تعالى آلة للفعل والآلة تكون مقصودة بالتبع وهو ينافى التعظيم

مطلب
طرق القصر

* قلت * ان الالة اعتبارين الاول توقف الفعل عليها والثاني كونهها مقصودة بالتبع والمراد بكونه آلة للفعل ان الفعل لا يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى وذلك غاية الشرف وارتفاع الشأن حيث توقف عليه اعتبار الافعال والاعتداد بها شرعا فهو غاية التعظيم ولا يلاحظ كونه مقصودا بالتبع حتى ينافي التعظيم بخلاف كونه للمصاحبة حيث لا يستفاد منها توقف الفعل على اسم الله تعالى من حيث الاعتداد شرعا فلا يحصل به غاية التعظيم وان اشعر بالتعظيم * فان قلت * هل يجوز ان يكون التقديم ههنا للتعظيم او للموافقة للوجود لان اسم الله تعالى مقدم في الخارج على الجميع كما ان وجوده تعالى مقدم على الجميع وكون الذكر موافقا للخارج اولى * قلت * نعم يجوز * فان قلت * هل يلزم توارد العلتين المستقلتين او الاكثر على معلول واحد * قلت * لا لان هذه اى الاهتمام والاختصاص والتعظيم والموافقة للوجود من قبيل الدواعى والمقتضيات التى مدارها على القصد فقد يقصد كل واحد منها بدون الآخر وقد تقصد معا اذا لم يكن بينهما تناف وليست من العلل المستقلة حتى يلزم ما ذكرت من التوارد * فان قلت * هل القصر والتخصيص لازم للتقديم لزوما كلياً او كثرى * قلت * انه لازم له لزوما اكثرى بل يفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اهتماما بالتقديم كما فيما نحن فيه * فان قلت * لو كان التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب ان يقدم باسم ربك فى قوله تعالى * اقرأ باسم ربك * على اقرأ لان كدام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته فلم يقدم فى هذا القول الكريم * قلت * اجيب عنه بثلاثة اجوبة الاول ان الالهام فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا فى الكشف الثانى ان باسم ربك متعلق باقرأ الثانى ومفعول اقرأ الذى بعد الاول فلان سلم انه لا يقدم على عامله * فان قلت * على هذا يلزم ان يكون اقرأ الاول بلامفعول مع انه لا بد منه لانه فعل متعد فكيف يتعلق باسم ربك باقرأ الثانى ويكون مفعوله * قلت * ان اقرأ الاول منزل منزلة اللازم ومعناه اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى المقرو كما يقال اعطى فلان بمعنى اوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا فى المفتاح وهذا الجواب مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية والباء صلة وفائدته الدلالة على التكرير والدوام كقوله اخذت الخطام واخذت بالخطام الثالث ان باسم ربك متعلق باقرأ الثانى وان بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب
لزوم القصر للتقديم
اكثرى

مطلب
الابحاث المتعلقة بقوله
تعالى اقرأ باسم ربك
اقرأ من جهة علم المعانى

متعلق بأقرأ الأول قدما على عامليهما وان الباء فيهما للاستعانة او الملازمة
والاحسن ان اقرأ الأول والثاني كلاهما منزلا منزلة اللزوم اي افع
القراءة ووجدتها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن فيكون المعنى
مستعينا انت او متبركا بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ أو مستعينا انت او متبركا باسم
ربك اقرأ فلا نسلم ايضا انه لا يقدم على عامله وانه لم يراع في كلام الله تعالى ما يجب
رعايته فان قلت * هذا الجواب يستلزم طلب القراءة بدون المقرو وذا محال لانه
تكليف بالمحال سواء قيل بالتنزيل او بحذف المفعول * قلت * هذا الجواب
مبنى على وقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب الاشعرية او مبنى على جواز
تأخير البيان الى وقت الحاجة * فان قلت * الظاهر انه طلب للقراءة في الحال
بدليل جوابه صلى الله عليه وسلم ما انا بقارى * قلت مرات فيكون وقت الحاجة
حالا فكيف يجوز تأخير البيان ههنا فالشق الاخير لا يجري ههنا وجواز
ان يتعلق بأقرأ الأول بسم الله الرحمن الرحيم وبأقرأ الثاني باسم ربك مبنى
على مذهب الشافعي رضي الله عنه من ان ما وقع في اول كل سورة من البسملة
جزء من تلك السورة * فان قلت * التخصيص * وقوف على علم المخاطب باصل
القراءة كما اشرنا اليه في السابق من ان القصر يتوقف على حصول اصل الحكم
للمخاطب قبل الفاء الكلام المشتمل على القصر وان يكون فيه خطأ * فيرد
خطأه * بالفاء الكلام المشتمل على القصر والمخاطب ههنا النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وهو عليه السلام ليس بقارى كما مر آنفا ولا نها اول سورة تزلت وايضا
انه عليه الصلوة والسلام هو المخاطب ههنا فلا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه
تعالى فكيف يقصد بالتقديم احد وجوه القصر * قلت * واعلم ان الخطاب له
معنيين الاول الفاء الكلام نحو الحاضر من حيث انه حاضر ويقال ايضا توجيه
الكلام الى الحاضر من حيث انه حاضر وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام فديكون
هو الذي يتوجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في ما تقدم وقوله لا يكون كافي
الخطابات المتعمدة بالامة فان الحاضر الملقى اليه الكلام هو الرسول عليه السلام
ومن توجه اليه الحكم هو الامة والثاني الفاء الحكم وتوجيهه الى الغير مطلقا
اي سواء كان ذلك الغير هو الحاضر الملقى اليه الكلام او غيره وان المخاطب
قد يطلق على من يتلقى الكلام اي يأخذه وبسمعه وبعبارة اخرى على من يلقي اليه
الكلام وبعبارة اخرى على من توجه اليه الكلام وقد يطلق على من يقصد
توجيه الحكم المستفاد من الكلام اليه وبعبارة اخرى على من يتعلق به الحكم

مطلب
الخطاب له معنيان

مطلب
المخاطب له معنيان

مطلب

بين معني المخاطب عموم
من وجه

المستفاد من الكلام الملقى وان بين المخاطب بالمعنى الاول وبين المخاطب
بالمعنى الثانى عموما وخصوصا من وجه لانهما يجتمعان في نحو يازيد قم ويفترقان
في الخطابات المتعلقة بالامة لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطب بالمعنى الاول
فيها دون المعنى الثانى والامة مخاطب بالمعنى الثانى دون الاول كقوله تعالى
«لا ريب فيه» فان المخاطب به بالمعنى الاول هو النبي عليه الصلوة والسلام كما يدل
عليه الكاف في قوله تعالى الم ذلك الكتاب والمخاطب به بالمعنى الثانى كل الناس
بل الجن ايضا ليصدقوا بالقرآن ويعلموا كونه من عند الله تعالى ولو كان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطبا به بالمعنى الثانى ايضا لم يكن لهذا الكلام
فائدة الخبر ولا لازم فائدته وهو ظاهر على ما اشار اليه عبد الحكيم السيلكونى
في حاشيته للمطول (فاذا عرفت هذا علمت ان المخاطب بقوله اقرأ باسم الى آخره
بالمعنى الاول وان كان الرسول عليه الصلوة والسلام لكن المخاطب به بالمعنى
الثانى هم المشركون كما اشار اليه العلامة التفتازانى عليه رحمة البارى بقوله
ان المشركين كانوا يبدؤن باسم آلهتهم ويقولون باسم اللات والعزى يعنى
ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم اى رد اعتقادهم الاشتراك
لالود اعتقاد المخاطب بالمعنى الاول فالشركون المخاطبون بالمعنى الثانى حصل
لهم اصل الحكم ولو ضمنا قبل القاء الكلام وتوجيه الحكم فنقول ان اردت
بانه عليه السلام هو المخاطب كونه مخاطبا بالمعنى الثانى فلانسلم انه عليه السلام
مخاطب بالمعنى الثانى وان اردت انه عليه السلام مخاطب بالمعنى الاول فسلم
لكن امكان قصد احد وجوه القصر بالنسبة الى مخاطبين بالمعنى الثانى
للا النسبة اليه عليه الصلوة والسلام فيصح ان يقصد بالتقديم احد وجوه
القصر فيصح كون التقديم للتخصيص « فان قلت » لاشك ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم مأمور بالقراءة على طريق التخصيص اى تخصيص القراءة
باسم الله تعالى سواء كان الباء للاستعانة او للملازمة على هذا التوجيه والجواب
اعنى الجواب الثالث فكيف لا يكون عليه الصلوة والسلام مخاطبا بالمعنى
الثانى كقوله تعالى « اقرأ باسم ربك اقرأ » كما كان عليه الصلوة والسلام مخاطبا به
بالمعنى الاول « قلت » نعم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطب بالمعنى الثانى
بالنظر الى هذا الحكم اعنى طلب القراءة منه عليه السلام على وجه التخصيص
كما كان عليه السلام مخاطبا بالمعنى الاول لكن مخاطبين بالمعنى الثانى بالنظر الى
الحكم المستفاد من التقديم ههنا وهوردا خطأ في اعتقاد الاشتراك هم المشركون

لا النبي عليه الصلوة والسلام كالا يخفى هذا ويجوز ان يكون المتعلق في التقدير
والنية محذوفاً على ما هو المشهور في هذا المقام فالتقدير باستعانة اسم الله تعالى
او ملابسائه اؤلف هذا الكتاب * فان قلت * فعلى هذا فيه ايجاز الحذف
وهو الايجاز الذي يكون بحذف شيء لا ايجاز القصر وهو الايجاز الذي لا يكون
بالحذف والمحذوف قد يكون جزء جلة كالفعل والفاعل والمفعول والحال
والمضاف والمضاف اليه والمبتدأ والخبر والصفة والموصوف او شرط
او جواب شرط او جواب القسم والمعطوف مع حرف العطف والمستثنى منه
والمستثنى وغيرها وقد يكون جلة واحدة مسببة عن مذكور وجلة واحدة
سببا للمذكور وقد يكون اكثر من جلة واحدة وغيرها فالمحذوف ههنا
من اي قبيل من هذه المذكورات * قلت * من قبيل ان المحذوف هو الجملة
لان اؤلف هذا الكتاب جلة فعلية مركبة من الفعل والفاعل * فان قلت *
الحذف على قسمين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كقولك زيد لمن
قال من قام والثاني ان يقام شيء مقام المحذوف نحو (وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك) اي وان يكذبوك فلا تحزن واصبر اذ قد كذبت رسل من قبلك
فحذفت الجملة المسببة عن المذكورة واقامت المذكورة اعني قد كذبت رسل
من قبلك مقامها فالمحذوف ههنا من اي قسم من هذين القسمين * قلت *
من القسم الاول فانه لا يقام مقامه شيء وهو ظاهر فان قلت * لا بد في الحذف
من قرينتين احدهما قرينة حذفية وهي ما يدل على ان ههنا محذوفاً
والثانية قرينة معينة وهي ما يدل على تعيين المحذوف فلم لا بد في الحذف
من تينك القرينتين * قلت * لان المقصود من الكلام البليغ افادة المعاني
الاول والنواني للمخاطب فلم توجد القرينة الحذفية لم يعلم ان ههنا
حذفاً فلا يحصل المقصود وكذا لو وجدت القرينة الحذفية ولم توجد القرينة
المعينة لم يعلم المحذوف اي شيء هو فلم يتعين عنده فلا يحصل المقصود ايضا
فلا بد في الحذف من القرينتين حتى يحصل المقصود وهذا اي كون المخاطب
عالماً بالمحذوف بتينك القرينتين ليحصل المقصود معنى قابلية المقام للحذف
وصلاحيته له * فان قلت * لا الحذف وهو في الاصطلاح عدم الاتيان باللفظ
الموضوع سواء كان ذلك اللفظ مفرداً او مركباً على قسمين الاول الحذف
النوي وهو عدم الاتيان به في اللفظ دون النية والتقدير والاعتبار والثاني
الحذف المنسي وهو عدم الاتيان به في اللفظ والنية والاعتبار معا كحذف

مطلب
الاجاز وله قسمان
مطلب
الحذف على قسمين

مطلب
لا بد في الحذف من
قرينتين
مطلب
معنى قابلية المقام للحذف
وصلاحيته
الحذف في اللغة
الاسقاط اي اسقاط شيء
وهو يقتضي وجود ذلك
الشيء ثم اذهابه بخلاف
الحذف الاصطلاحي (منه)

مطلب
الحذف الاصطلاحي وله
قسمان

فاعل المصدر و فاعل المجهول فالحذف ههنا من اى قسم من هذين القسمين
 * قلت * من القسم الاول فانه لو لم يكن منه لم يكن اقوله بسم الله الرحمن الرحيم
 معنى ههنا وهو ظاهر * فان قلت * هل لابد لكل واحد من قسمي الحذف
 من تلك القرينتين * قلت * لا بل لابد للقسم الاول من قسمي الحذف منهما
 لكون المحذوف مراد المتكلم حتى يفهم المراد واما القسم الثانى فليستنا
 بلازمين له لعدم ككون المحذوف مرادافيه حتى يحتاج الى اعلام المراد
 بتلك القرينتين * فان قلت * ما القرينة الحذفية ههنا * قلت * هي الجار
 والمجرور من حيث انه لابد له من متعلق يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين
 النحوية * فان قلت * ما القرينة المعينة ههنا * قلت * هي الشروع في فعل
 التأليف لان الشروع فيه يعين ان المحذوف ههنا اولف من حيث ان الاصل
 في العمل هو الفعل وان المقام هو التكلم * فان قلت * ان القرينة الحذفية
 قد تكون لفظية وقد تكون معنوية لانها ان كانت لفظا فلفظية وتسمى
 مقابلة ايضا والافغنوية وتسمى ايضا حالية وعقلية وكذا القرينة المعينة
 على قسمين لانها ان كانت لفظا فلفظية وتسمى مقابلة ايضا والافغنوية وتسمى
 ايضا حالية وعقلية فالقرينة الحذفية ههنا هل لفظية ام معنوية * قلت *
 لفظية لانها الجار كما سبق والجار لفظ وهو ظ * فان قلت * القرينة المعينة ههنا
 هل لفظية ام معنوية * قلت * معنوية لانها الشروع في الفعل وهو ليس
 بلفظ وهو ظ * فان قلت * ٧ هل يجوز ان يقدر المحذوف مقدما هكذا اولف
 بسم الله الرحمن الرحيم * قلت * نعم لكن الاولى ان يقدر مؤخرا للاهتمام
 والتعظيم والقصر ردا لدأب المتشركين فانهم يقولون باسم اللات
 وباسم العزى عند ابتداء المرام فينغى للموحد ان يقصد معنى اختصاص
 اسم الله تعالى بالابتداء في هذا المقام وذلك بتقديم المعمول الذي حقه التأخير
 على عامله الذي حقه التقديم كما مر تفصيله فلا حاجة الى التكرار هذا الذي
 ذكرناه من الباء للاستعانة متعلق بفعل خاص محذوف على رأى الكوفيين
 وان الباء اذا كان للملابسة متعلق ايضا بفعل خاص محذوف على رأى من قال ان
 الباء اذا كان للملابسة فلا مانع من ان يتعلق بفعل خاص كما في الرضى فعلى هذين
 الرأيين جملة البسملة فعلية واما على رأى البصريين من ان الباء فيها للملابسة
 والجار والمجرور ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف مؤخر او مقدم فحملتها
 اسمية اى ملابس باسم الله تعالى تألبنى او تألبى ملابس باسم الله تعالى والمشهور

مطلب

القرينتان لازمتان المحذوف
 المنوى دون المنسى

مطلب

القرينة لها قسمان

٧ وجوز تقدير المحذوف
 مقدما كما ذكره الشهاب
 في حاشية انوار التنزيل
 وابن عادل في تفسيره
 وتقدر المحذوف مؤخرا
 هو المشهور فيما بين
 الجمهور كما في شافية
 الكافية (منه)

مطلب

جملة البسملة هل فعلية ام
 اسمية على تقدير الحذف

في التفسير هو الاول كافي معنى اليبس * فان قلت * على تقدير الحذف ههنا
سواء قلنا بحذف الجملة او بحذف المسند اليه على المذهبين المذكورين فهل
الحذف واجب ام جائز * قلت جائز * فان قلت * اذا كان جائزا فلا بد له
من مرجح والا يلزم الترجيح بلا مرجح فالمرجح ههنا * قلت * الظاهر
ان المرجح ههنا الاحتراز عن العبث * فان قلت * الجملة مفيدة والمسند اليه
ركن اعظم من الكلام فكيف يكون ذكرهما عبثا حتى يحتزعه * قلت
كون ذكرهما عبثا بناء على الظاهر فانه لما دلت القرينة فلاحاجة الى الذكر
فلو ذكر لكان عبثا ويجوز ان يكون المرجح ايضا التنبيه على ذكوة السامع
وفطائه وحده او مع الاحتراز المذكور لان النكات اذا لم يكن بينهما تناف يحوز
اجتماعها في القصد * فان قلت * جملة البسملة هل اخبارية ام انشائية * قلت *
لا شك ان هذه الجملة خبرية لفظا وهل هي كذلك معنى او انشائية معنى فظاهر
كلام السيد الشريف قدس سره ان تكون هذه الجملة انشائية معنى
لان المقصود القائل بها اظهار انشاء التبرك باسمه تعالى وحده رداعلى المحالف
للاخبار بها بمضمونها * فان قلت * اذا كانت هذه الجملة انشائية معنى
هل هي حقيقة ام مجاز * قلت * هي حقيقة بناء على طريق النقل الشرعية
كعبث وانثريت ومجاز بناء على ارادة اللازم والسبب لان الاخبار بكون
التأليف باسم الله تعالى وحده يلزمه اظهار انشاء التبرك كقوله تعالى حكاية
عن امرأة عمران (رب اني وضعتها انثى) فان المقصود به اظهار التحسر الذي
هو مسبب عن الاعلام بمضمونها وليس المقصود به الاخبار بمضمونها لكون
الحكم ولارمة معلومين لان المحاطب به هو الله تعالى كما لا يخفى * فان قلت * هل
تخرج بذلك اي بارادة لازم معناها عن الخبرية * قلت * تخرج بذلك
عن الخبرية عند الزمخشري فتكون مجازا لانها مستعملة في لازم معناها الذي
هي غير الموضوعة هي له * فان قلت * انها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها
خارجا بدونها لئن تحقق خارجا بدونها ينجح انها ليست بانشائية كافي رد المختار
اما الشرطية فلان الانشاء مالم يكن لنسبته اي لمدلوله خارج تطابقه ولا تطابقه
فاذا قلت ابع و اردت به الاخبار في الحال فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل
بدون هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك ان خارج بخلاف بيع الانشائي فانه
لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود
له كباينه العلامة التفازي في المطول ثبت المقدمة الشرطية واما المقدمة

مطلب
جملة البسملة هل انشائية
ام اخبارية
مطلب
جملة البسملة انشائية عند
الشريف

مطلب
مذهب الزمخشري

الرافعة فلان السفر والاكل ونحوهما تحصل بدون تكلم هذه الجملة وهو ظاهر * قلت * ان هذه الجملة اذا اريد بها اظهار التبرك باسم الله تعالى وحده او اظهار الاستعانة باسمه تعالى وحده الذي هو لازم معنى هذه الجملة واستعملت فيه لاشك ان هذا المعنى المدلول لا يتحقق بدونها بل يتحقق بها فتكون هذه الجملة موجدة له كما ان اظهار التحسر والتحنن انما يتحقق بذلك اللفظ الشريف * ٩ * واعلم ان الانشاء قسمين الاول ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون اللفظ كالامر وبعث والثاني ما لا يتحقق مدلوله الالتزامي بدون ما نحن فيه من قبيل الثاني فاذا عرفت هذا فقول في تقرير الجواب انك ان اردت بالمدلول في قولك لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها مدلولها الوضعي فلان سلم الملازمة كيف وبكى في الانشائية عدم تحقق مدلولها الالتزامي خارجا بدونها كما هي وان اردت به فيه مدلولها الالتزامي فلان سلم المقدمة الرافعة كيف ومدلولها الالتزامي متحقق بهذه الجملة لا بدونها وقد سبق تفصيله آنفا (واما على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من ان الجملة الخبرية اذا قصد بها لازم معناها كالمديح والثناء والهجاء والذم واظهار التحسر واظهار التبرك واظهار الاستعانة فهي لا تخرج عن خبرية بهذا القصد وبين علته بان قال لثلا يلزم اخلاء الجملة عن نوع معناها فالجملة مستعملة في معناها لكن لا للاعلام بل لاظهار التحسر ونحوه فتكون خبرية لفظا ومعنى واليه ذهب العلامة التفازاني كما اشار اليه في المطول قوله (يقول العبد المفتقر) مشتق من القول وهو في الاصل مصدر بمعنى التلطف بلفظ يفيد معنى من المعاني سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا كذا قالوا لكن المشهور هو التلطف باللفظ المركب الدال على النسبة الاسنادية كما في قوله تعالى (من يقول آمنا) وفي قوله تعالى (قولوا آمنا) وقوله تعالى (قالوا انا معكم) ثم يطلق مجازا على اللفظ المقول تسمية للمفعول بعلاقة التعلق او الجزئية او الشرطية ثم انه غلب على هذا المعنى حتى صار بمنزلة الحقيقة فيه ثم جعل منه مجازا للمعاني الثلاثة تسمية للمدلول باسم الدال (المعنى الاول هو الكلام النفسي اعني المعنى المتصور في نفس المعبر عنه باللفظ كما في قوله تعالى (ويقولون في انفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول) والمعنى الثاني هو الرأي وهو الاعتقاد المكتسب من النظر والاجتهاد سواء كان متفقا عليه او مختلفا فيه (والمعنى الثالث هو المذهب وهو الاعتقاد الاجتهادي المختلف فيه فالرأي اعم فيقال هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبرأيه او مذهبه

مطلب
الانشاء له قسمان
٩ واعلم ان الانشاء ايضا
على قسمين الاول طلبى وهو
ما يدل على الطلب كالامر
والنهي والثاني غير طلبى
وهو ما لا يدل على الطلب
كرباني وضعتها على
رأى وجملة البسملة من الثاني
(منه)

مطلب
مذهب الشيخ عبد القاهر
مطلب
جملة البسملة خبرية عند
التفازاني
مطلب
معنى القول في الاصل وله
اطلاقات اربعة
مطلب
اطلاق القول على المقول

فظهر ان لفظ القول حقيقة في التلفظ المذكور وفيما عداه من المعاني الاربعة
المذكورة مجاز مرسل كذا في الحواشي لانوار التنزيل * فان قلت * اذا كان
يقول مشتقا من القول الذي هو مصدر موضوع للتلفظ بلفظ يفيد مطلقا
او باللفظ المركب الدال على النسبة الاسنادية يكون معنى يقول يتلفظ بلفظ
يفيدا وبالمركب الدال عليها فهل لا يكون مفعول يقول ومقوله اعني قوله
الآتي ان احسن الخ مستدركا وايضا العمل مبني على الاقتضاء فاذا كان
معناه ذلك فلا يقتضي المفعول لانه داخل في مفهومه فكيف يكون قوله
ان احسن الخ مفعولا له : قلت : نعم ان القول موضوع لتلفظ اللفظ المفيد يعني
انه موضوع للتلفظ المقيد باللفظ المفيد لكن المقيد والتقييد داخلان
في الموضوع له والقيد اعني اللفظ المفيد خارج عنه كما ان العمى موضوع لعدم
البصر يعني انه موضوع لعدم المقيد بالبصر والمقيد اعني العدم والتقييد
اعني نسبة العدم الى البصر داخلان في مفهوم العمى والقيد اعني البصر
خارج عنه والالم يكن دلالة عليه التزاما فلانسلم الاستدراك وعدم الاقتضاء
المذكورين انما يكون كذلك لو كان ذلك القيد داخلا في مفهوم القول وليس
كذلك (ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه يجوز ان يكون القول محمولا على التجريد
النحوي وهو ان يذكر ما يدل على الكل ويراد الجزء وهو هنا يذكر القول
الدال بالوضع على تلفظ اللفظ المفيد واردة التلفظ فقط منه اذ تلفظ اللفظ
المقيد كل والتلفظ جزء منه فيكون القول مجازا مرسلا اصليا بعلاقة الكلية
ثم يشتق منه يقول فصار مجازا مرسلا تبعا وهذا الجواب مبني على كون
القيد المذكور داخلا في مفهوم القول وهذا الجواب ضعيف كما لا يخفى هذا
٢ فان قلت * ان الحال الظاهر وهو كون المقام لتكلم يقتضي ان يقول انا قول
او افول بصيغة التكلم وجعل المسند اليه ضميرا متكلما فلم عدل عنه فقال يقول
العبد المفتقر بصيغة الغيبة وجعل المسند اليه لفظ العبد الذي هو اسم ظاهر
ووضعه موضع ضمير المتكلم قلت * الاستعطاف اي لطلب الرحمة والشفقة
والمغفرة لان في ذكر العبد استحقاق الرحمة وترقب الشفقة * فان قلت * هل
لا يحصل ذلك في ضمير المتكلم الذي يقتضي ذكره الحال الظاهر قلت *
لا يحصل لانه يدل على الذات بخلاف لفظ العبد فانه يدل على العبودية والمملوكية
ففي ذكره استحقاق الرحمة والاستعطاف او للتمكن من اجراء الوصف بالافتقار
الى الطاف ربه اعترافا بعجزه وقصور بضاعته عما هو بصدد من التأليف

الخادم للقرآن العظيم قبحا لباب فيضه لئلا يزل قدمه ولم يقع في الطين
 ولدفع الاغاية في اول الوهلة اول الائمة الى ان العبد المتصف بالافتقار يستحق
 لظفر به الغنى واحسانه سواء انا او غيرى كما في قوله تعالى (قل يا ايها الناس انى
 رسول الله اليكم جميعا الى قوله تعالى * فآمنوا بالله ورسوله النبى الذى
 يؤمن بالله وكلماته * حيث لم يقل فآمنوا بالله وبى ليمتكن من اجراء الصفات
 المذكورة اشعار بان الذى يؤمن به بعد الايمان بالله تعالى هو الرسول الموصوف
 بتلك الصفات سواء انا او غيرى وهذه النكتة اعنى التمكن من اجراء الصفات الخ
 نكتة خاصة للالتفات من التكلم فى قوله تعالى انى الى الغيبة فى قوله تعالى
 * ورسوله * ونكتة العامة التنشيط (واعلم ان الحال وهو الداعى الى التكلم على
 وجه مخصوص قسمان الاول حال ظاهر ككون المقام للتكلم كما في ما نحن فيه
 والثانى حال غير ظاهر كالاستعطاف والتمكن من اجراء الوصف بالافتقار
 فقطضى الاول التكلم بصيغة التكلم ومقتضى الثانى التكلم بصيغة الغيبة ولفظ
 العبد والقصد فى الحالات والى السكات معتبر فالشارح رحمه الله تعالى قصد الثانى
 دون الاول * فان قلت * اذا لم يكن بين الحالتين او الحالات تضاد يجوز
 اجتماعهما فى القصد فهل لا يجوز ان يقصد ويرعى الحال الظاهر والغير
 الظاهر معا بان قال اقول العبد المفتقر على ان يكون العبد المفتقر بدلا من ضمير
 المتكلم المستر بدل الكل من الكل او صفة له بناء على عدم اشتراط كون
 الصفة مشتقا على التحقيق فحينئذ تحصل الرعاية لكلى النكتتين والحالتين
 فاجتمعنا فى القصد * قلت * اما الشق الاول فلا يجوز لانه لا يبدل ظاهر
 من مضمير بدل الكل الامن ضمير الغائب وههنا الضمير متكلم فلا يجوز
 الابدال منه واما الشق الثانى فلا يجوز ايضا لان الضمير متكلم او مخاطبا
 او غائبا لا يوصف ولا يوصف به فلوروى لكلى الحالتين عازم ان يكون
 الكلام على خلاف القانون التحوي فيخرج عن الفصاحة لان الفصاحة
 فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعبد مع فصاحتها
 فاذا خرج عنها خرج عن البلاغة لان البلاغة فى الكلام مطابقتها لمقتضى
 الحال مع فصاحتها فيكون فاسدا واما الرعاية للحالة الغير الظاهرة فقط اعنى
 الاستعطاف والتمكن فلا تستلزم خروج الكلام عن الفصاحة ولا عن البلاغة
 وهو ظاهر فيكون صحيحا حسنا فكان بين الحالتين المذكورتين اعنى الظاهر
 والغير الظاهر تناف فلا يجوز اجتماعهما فى القصد * فالقات * لم لا يجوز

مطلب

معنى الحال عند اهل
 السلافة وله قسمان

عدم جواز بدل الكل من
الضمير الا من الغائب عند
الجمهور

ان يبدل من مضمير بدل الكل الا من الغائب * قلت * ان المقصود
هو البديل والمبدل منه غير مقصود وذكره للتوضيح والمضمير المتكلم والمخاطب
اقوى واخص واوضح دلالة من الاسم الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص واخفى دلالة من غير المقصود مع
كون مدلوليهما واحدا وهو باطل غير مستحسن بخلاف المضمير الغائب
فان دلالة ليست كدلالتهما فلذا يقع بدل الكل منه وبخلاف بدل البعض
والاشتغال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول البديل فيها مدلول
المبدل منه مثل اشتريتك نصفك واشتريتني نصفى وعجبتني علمك وعجبتك
على وضربتك الحمار وضربتي الحمار * فان قلت * ان عدم جواز ابدال
الظاهر من المضمير الا من الغائب مذهب الجمهور من النحاة واما مذهب الامام
الاخفش فجواز ابداله منه مخاطبا او متكلما او غائبا فلم لا يجوز ان يقال على
مذهبه اقول العبد المقتدر فحينئذ تحصل الرعاية للحال الظاهر والغير الظاهر
قلت لا يجوز لانه يخرج الكلام عن الفصاحة لان المعبر في فصاحة الكلام
خلاصه عن ضعف التأليف كما مر والمراد من الضعف ان يكون تأليف اجزاء
الكلام على القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع
عند الجمهور كالاضمار قبل الذار لفظا ورتبة وان جوزه الامام الاخفش
وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
* جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * وقوله
* لما عصى اصحابه مصعبا * ادى اليه الكيل صاعا بصاع * واجيب عن طرف
الجمهور بان الضمير عائدا الى مصدر الفعل اى حرى رب اجزاء وعصى اصحاب
العصيان لا الى عدى ولا الى مصعبا كقوله تعالى (اعد لواهو اقرب للنقوى)
اى العدل فلا يكون هذان القولان شاهدين على جواز الاضمار قبل الذكر
لفظ ورتبة واما قوله * جزى بنو ابا الغيلان عن كبر سن * وحس فعل كما يجزى
سماز او قوله * لا ليت شعري هل يلو من قوم مدغز هيرا على ما جر من كل جانب *
فشاذ لا يقاس عليه وكابدال الظاهر من المضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل
فانه يمتنع عند الجمهور لما روجر عند الاخفش واستدل على جوازه
بقوله تعالى (ليجمعنكم الى يوم اعمية لارب فيه الذين خسروا) الآية فقال
الذين خسروا بديل من ضمير المخاطب فى ليجمعنكم (واجاب الجمهور عنه بانه
نعت مقطوع لانهم اما رفوع المحل او مصوبه وان قال الاخفش لو كان

مطلب

ضعف التأليف محل
لفصاحة الكلام

مطلب

امتناع الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة عند الجمهور

مطلب

جوازه عند الاخفش
واستشهاده

مطلب

الجواب عن استشهاده
من طرف الجمهور

مطلب

جواز الابدال من ضمير
المخاطب والمتكلم عند
الاخفش واستدلالة

مطلب

الجواب عن استدلاله
من طرف الجمهور

صفة مقطوعة لزم ان يصح اتباعها نعمنا لكنه لا يصح كالا يخفى قلنا لا يلزم
 ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعمنا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى
 الى قوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا * لان الذي جمع نعت مقطوع
 لكل بتقدير اعي او هو ولا يصح اتباعه نعمنا نحويا لان كل نكرة والذي
 معرفة فلو قال اقول العبد المفتقر بناء على مذهب الاخفش لكان فيه ضعف
 التأليف فخرج عن الفصاحة والبلاغة فلذلك لا يجوز (فاقبل انه يجوز
 ان يقول الش انا اقول المفتقر او اقول المفتقر على ان يكون المفتقر بدلا من ضمير
 المتكلم بدل الكل نحو بي المسكين مررت وعليك الكريم المعول على مذهب
 الاخفش لكن لم يقل لان في ذكر العبد استعطافا ليس بشيء لما مر آنفا
 والمسكين في المثال الاول والكريم في الثاني يجوز ان يكونا نعتين مقطوعين
 للشفقة في الاول وللمدح في الثاني واما الشق الثاني فلا يجوز ايضا ههنا
 بالاتفاق فلو قال اقول العبد المفتقر على ان يكون العبد صفة لضمير المتكلم لكان
 هذا الكلام على خلاف القانون النحوي بالاتفاق فيكون فاسدا فان الفصاحة
 والبلاغة * فان قلت * لم لم يجوز ان يكون المضمرة وصوفا * قلت * لئلا يلزم
 تحصيل الحاصل * فان قلت * من اين يلزم تحصيل الحاصل * قلت * الاصل
 في وصف المعارف التوضيح والمضمرة المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ووضح
 الواضحات فلو وصف كل واحد منهما لزم توضيح الواضح وتوضيح الواضح
 تحصيل الحاصل * فان قلت * هذا الدليل مخصوص بالمتكلم والمخاطب
 فلا يجري في الغائب فلم لا يوصف الغائب * قلت * اما لان مفسره في الاغلب
 لفظي فصار بيديه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف
 في الاغلب فلو وصف يلزم تحصيل الحاصل ايضا واما لجملة على المتكلم
 والمخاطب اطرا دا للباب لانه من جنسهما * فان قلت * فلم لا يجوز ان يقع
 المضمرة صفة لموصوف * قلت * ان الموصوف في المعارف يجب ان يكون اخص
 في المعرفة والتعريف من الصفة او مساويا لها ولا شيء اخص من المضمرة
 ولا مساوية حتى يقع المضمرة صفة له اذ اعرف المعارف عند الجمهور المضمرة
 ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعارف باللام والموصولات * فان قلت * كون
 المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلم كان اعرف مع انه غائب
 خفي * قلت * لان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد - فصل
 زيادة التعيين (فكان اعرف كاختيه * فان قلت * استدلل بمضمرة على عدم

مطلب
 عدم جواز كون المضمرة
 موصوفا
 مطلب
 عدم جواز كون المضمرة
 صفة

وقوع المضمرة صفة بانه لا يدل على معنى لم يقع صفة لكن المقدم حق ينتج انه لم يقع صفة فلم يستدل بهذا الدليل على هذا المطلوب * قلت * لان مقدمته الاستثنائية ممنوعة اذا المضمرة الغائب يدل على ما يدل عليه مفسره فاذا رجع الى ما يدل على الذات لم يدل على معنى واذا رجع الى ما يدل على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو فحيث لم يثبت هذا الدليل هذا المطلوب فلذا لم يستدل به * فان قلت * قد ثبت ان المضمرة مطلقا لا يوصف بالوصف المفيد للتوضيح فلم يوصف بالوصف المفيد للمدح او الذم او التوكيد * قلت * جلاله على الوصف الموضح الذي هو الاصل الاغلب في وصف المعارف اطرادا للباب * فان قلت * قد علم انه لا يجوز ان يقال اقول العبد المقتدر لاعلى البدلية ولا على الوصفية فلم لا يجوز ان يقال اقول عبدا مقتدرا على ان يكون عبدا حالا موطاة من ضمير اقول اذ ليس فيه شيء من موجبات عدم الجواز كافي صورة الوصفية والبدلية مع ان فيه الروايتين المذكورتين * قلت * فيه ايهام الانابة في اول الوهلة والمقصود رفعه ابتداء وهو لا يحصل به بل بقوله يقول العبد * فان قلت * لم فصل ولم يعطف هذه الجملة اعني يقول العبد على جملة البسملة قلت * فت اما على تقدير تعلق بباء البسملة يقول هنا فظاهر لانه لم تسبق جملة حتى تعطف هي عليها واما على تقدير تعلقه باؤلف او على تقدير كونه ظرفا مستقرا خبر المبتدأ محذوف فظاهر ايضا لان يقول الخ مفعول اؤلف او تألّف في المقدر تأمل وهذه التقريرات مبنية على تقدير كون الاسئلة استفسارية ولك ان تجعلها اعتراضية بالمنوع الثلاثة لان من تكلم بكلام يدعى صحته وحسنه ضمنا فلما قال الشارح رحمه الله تعالى يقول العبد المقتدر ادعى ضمنا ان كلامي هذا حسن فيصح اجراء المنوع الثلاثة على تلك الدعوى الضمنية * فنقول بطريق المنع لان سلم ان كلامك هذا حسن انما يكون كذلك لو كان مطابقا لمقتضى الحال الظاهر الذي هو التكلم وليس كذلك * قلنا * بطريق اثبات المنوع ان هذا الكلام مطابق لمقتضى الحال الذي هو الاستعطاف والتمكن من الاجراء ودفع الانابة وكل مطابق له فهو بليغ وكل بليغ حسن ينتج من القياس المركب المفصول النتائج من الضرب الاول من الشكل الاول ان هذا الكلام حسن وهو المطلوب وبطريق المعارضة التقديرية ان عندك ما ثبت مدعاك وعندى ما ثبت خلافه هكذا

مطلب

عدم جواز كون المضمرة
موصوفا بالصفة المادحة
او الدائمة والمؤكدة

ان كلامك هذا ليس بحسن لانه ليس بليغ والحسن بليغ ينتج من الضرب
 الثاني من الشكل الثاني ان كلامك هذا ليس بحسن وهو المطلوب اما الكبرى
 فظاهرة واما الصغرى فلانها غير مطابقة لمقتضى الحال وكل ما هو غير مطابق
 له ليس بليغ ينتج انه ليس بليغ * قلنا * ان اردت بانه غير مطابق لمقتضى
 الحال انه غير مطابق لمقتضى الحال الظاهر فهذه الصغرى اى صغرى
 الدليل المثبت لتلك الصغرى مسلم فالكبرى اعنى كل ما هو غير الخ منوعة كيف
 والواجب في البلاغة هو المطابقة لمقتضى الحال مطلقا وان اردت به انه غير
 مطابق لمقتضى الحال مطلقا فلا نسلم هذه الصغرى كيف وهو مطابق لمقتضى
 الحال الغير الظاهر اعنى الاستعطاف والتمكن من اجراء الصفات ودفع
 الالفانية ابتداء كمر وبطريق نقض العبارة بفهمها هكذا هذه العبارة
 اى قوله يقول العبد قبيحة بل باطلة لانها غير مطابقة لمقتضى الحال الظاهر
 وما هو غير مطابق له فهو باطلة قبيحة ينتج انها قبيحة باطلة اما الصغرى
 فظاهرة ممر واما الكبرى فلانها كما كان حسن الكلام مبني على مطابقته
 لمقتضى الحال كان ما هو غير مطابق له قبيحا لكان حسنه مبني على مطابقته له
 ينتج ان ما هو غير مطابق له قبيح وهى الكبرى المطلوبة * قلنا * ان اردت
 بقولك كان حسن الكلام مبني على مطابقته لمقتضى الحال انه مبني
 على مطابقته لمقتضى الحال الظاهر فلا نسلم الملازمة كيف والمعتبر في حسنه
 هو المطابقة لمقتضى الحال مطلقا على ما بين في محله وان اردت به انه مبني
 على مطابقته لمقتضى الحال مطلقا فالملازمة مسلمة لكن التقريب ممنوع
 والتقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب والمطرب ههنا
 ان ما هو غير مطابق لمقتضى الحال الظاهر والليل المذكور يستلزم قبح
 ما هو غير مطابق لمقتضى الحال مطلقا اى قبح ما هو غير مطابق لشي من مقتضى
 الحال الظاهر ومن مقتضى الحال الغير الظاهر ولا يستلزم ٧ قبح ما هو غير مطابق
 لمقتضى الظاهر وبمطابق مقتضى الحال الغير الظاهر وهو ظاهر هذا ان قلت *
 فلم جعل المسند ههنا فعلا مضارعا * قلت * فلتقييد المسند اعنى الحدث
 الدال عليه الفعل بالزمان الخالى على اخصر وجه مع افادة التجدد اى
 الحصول بعد ان لم يكن * فان قلت * ان مدلول الفعل مركب من الحدث
 والاسناد والزمان فلم قيد الحدث بذلك الزمان دون الاسناد * قلت * لان
 الحدث هو المسند حقيقة يدل عليه تعريف الفعل بمادل على معنى في نفسه

٦ هذه المقدمة الاستثنائية
 مينة في علم المعاني
 منه

٧ لان المطلوب اخص
 واللازم من الدليل اعم
 فلا يلزم من تحقق الاعم
 تحقق الاخص منه

مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولان الاسناد اعنى النسبة التى هى مدلول الفعل
غير مستقل بالمفهومية فلا يعقل تقييدها واقترانها بالزمان لانه يستلزم الحكم
بان هذه مقيدة بذلك ومقترنة به والغير المستقل بالمفهومية لا يكون محكوما
عليه ولا به فلذلك لم يكن قيدا للاسناد كما اشار اليه الفاضل الجامى عليه
رحمة البارى فى شرح الكافية فظهر من هذا التقرير ان هذا التقييد من قبيل
تقييد المظروف بالظرف وذلك بان يضع المظروف فى الظرف فهنا
بان يقع الحدث فى ذلك الزمان وهو معنى الاقتران المذكور فى تعريف الفعل
فيكون معنى الكلام يتلفظ فى الزمان الحالى * فان قلت * ما الزمان عند
التكلمين وما هو عند الحكماء * قلت * هو عند المتكلمين امر اعتبارى لا وجود
فى الخارج ورسموه بانه امر متجدد معلوم يقدر ويعين به امر متجدد آخر
مهم ازالة لايهامه مثلا اذا قيل متى جاء زيد يقال جاء عند طلوع الشمس
ان كان المخاطب السائل مستحضرا وعالما بطلوع الشمس ولم يكن عالما
بمجيء زيد واذا قال غيره متى طلع الشمس يحاج بانها طلعت حين جاء زيد
ان كان عالما بمجيء زيد دون طلوعها * فان قلت * اذا كان الزمان عبارة
عن امر متجدد كان هو موجودا لا موهوما كما هو مذهبهم * قلت * هذا
التعريف تعريف الشئ بعلامته كما اشار اليه السيد السند قدس سره
فى شرح المواقف ولذا قلنا ورسموه والمراد انه امر موهوم معلوم بوقوع
المتجدد المعلوم فيه يعين ويقدر به امر موهوم مبهم وقع فيه متجدد آخر
مبهم فاذا قيل مثلا متى جاء زيد فعنى متى امر موهوم مبهم وقع فيه
بجائية زيد وذلك ان امر الموهوم المبهم هو الزمان وبجائية زيد متجددة اخرى
مبهمة واذا قيل فى الجواب عند طلوع الشمس فعنى عدم امر موهوم معلوم
بامر متجدد معلوم وذلك الامر الموهوم المعلوم عبارة عن الزمان وطلوع
الشمس المعلوم عند السائل هو المتجدد المعلوم فعنى متى فى هذا المثال امر
موهوم مبهم ومعنى عدم فى هذا الجواب امر موهوم معلوم فقد ازيل به انهام
معنى متى وهو ظاهر على اولى النهى فلذا انسلم ان الزمان عبارة عن امر
متجدد حقيقة حتى يكون موجودا اما عند الحكماء فالمختار انه
عبارة عن مقدار حركة الفلك الاطلس وهو موجود عندهم لانه من مقولة الكم
التى هى قسم من المقولات العشرة الموجودة عندهم * فان قلت * ما الحال
* قلت * هو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ

مطلب
لم كان الزمان قيد للحدث
دون الاسناد فى الفعل

مطلب
الزمان عند المتكلمين
وتحقيقه وانه ليس
بوجود عندهم بل امر
موهوم اعتبارى

مطلب
الزمان عند الحكماء
مطلب
الزمان الحالى

كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته ماض و بعضها باق فجعلوا
الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال * فان قلت *
هذا التعريف لا يصدق على ابتداء الزمان ولا على انتهائه مع انه يطلق
عليهما الحال المعرف فلا يكون جامعا لافراده * قلت * المراد بالاجزاء كلها
اي مجموعها وكل واحد منها كما اشار اليه المحقق عبد الحكيم في حاشية المطول
فيكون التعريف صادقا على ابتداء الزمان وانتهائه * فان قلت * ان هذا
التعريف يستلزم ان لا يكون الامور الآتية واقعة في الحال مع انها واقعة
في الحال * قلت * اذا كان المراد بالاجزاء ماذ كر آنفا فلان سلم استلزامه
ذلك وهو ظاهر كما اشار اليه المحقق عبد الحكيم في تلك الحاشية فظهر
من هذا ان الفعل الممتد شهرا او سنة مثلا يكون الامر الموهوم الممتد حالا
بأنسبة الى ذلك الفعل وان كل جزء من ذلك الموهوم حال * فان قلت *
الاشياء تنكشف باضدادها فما الماضي وما المستقبل * قلت * ان الماضي هو
الزمان الذي قبل زمان تكلمك وان المستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده
الموهوم بعد زمان التكلم وهذه التعاريف لفظية كما اشار اليه السيد السند
قدس سره * فان قلت * ان تقييد المسند باحد الازمنة يحصل باسم الفاعل
بان يقال مثلا القائل الآن العبد المتفقر الخ فلا حاجة الى ان يقال يقول العبد الخ
* قلت * ان اسم الفاعل يحتاج الى انضمام قرينة مثل الآن والعدو الامس
فلا يكون اخصر وجه واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته
يدل عليها فلا يحتاج الى الانضمام فيكون اخصر وجه * فان قلت * ان اسم
الفاعل حقيقة في الحال اتفاقا وعند البعض حقيقة في الماضي فيكون مفيدا للتقييد
على اخصر وجه * قلت * المراد بقولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في الذات
الموصوفة بالحدث الواقع في الحال لانه دال على الحال والالزم ان يكون
قيد الآن نأ كيدا وقيدا امس وغدا تجريدا فلا يكون مفيدا للتقييد على
اخصر وجه * فان قلت * ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على
الاصح كما في الكافية واللب وان قال بعضهم انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وتبعه الشيخ الرضى حيث قال في شرح الكافية وهو اقوى
لانه اذا خلا من القرن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال
الالقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال
صفة خاصة كالاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال

مطلب

زمان الماضي والمستقبل

مطلب

معنى كون اسم الفاعل

حقيقة في الحال اوفي

الماضي

مطلب

كون المضارع مشتركا

بين الحال والاستقبال

على الاصح

مطلب

ان المضارع حقيقة

في الحال مجاز في الاستقبال

عند البعض وتبعه الرضى

مطلب

المضارع حقيقة في

الاستقبال مجاز في الحال

عند البعض

حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف مثلاً تالياً وليس بشئ لان الحال عند الحاجة غير الا ان المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او احدى المشتركين الزمانين ومن ثمه تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع ان بعض صلاته ماض وبعضها باق ففعلوا الصلوة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال انتهى فعلى المذهب الاصح ان المضارع يحتاج الى قرينة معينة للمراد فلا يكون مفيد التقييد على اخصروجه لان المراد بالتقييد للمسند باحد الازمنة تخصيصه وتعينه باحد الازمنة كما اشير اليه في المفتاح * قلت * نعم لكن لما كان مثل السين مثل قوله تعالى (سيقول السفهاء من الناس) كالجزم من المضارع حتى يطلق عليه الاسم الواحد مثل مستقبل وكان تبادر الفهم الى الحال عند تجرده عن القرن من القرائن الحالية ولم يكن لفظا لم يعدا من الامور المنظمة فكان المضارع مفيد التقييد المذكور على اخصروجه كما اشير اليه في المفتاح بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانه لم يدل على الزمان اصلا فلم يكن مفيدا للتقييد المذكور على اخصروجه * فان قلت * ان التجدد له معنيان الاول حدوث الحدث وحصوله بعد ان لم يكن والثاني يقتضى شيئا فشيئا وحصول الحدث على وجه الاستمرار التجددى فانهما مدلول الفعل * قلت * مدلول الفعل هو الاول * فان قلت * من اى سبب افاده الفعل التجدد المذكور * قلت * ان الزمان الذى هو جزء من مفهوم الفعل متجدد لان الزمان غير قار الذات لا يجمع اجزاؤه وبعضها مع بعض وهو ظاهر وتجدد الجزء وحدوثه يقتضى تجدد الكل وحدوثه فبسبب هذا افاد الفعل التجدد ودل عليه * فان قلت * يلزم من هذا ان يكون تجدد الشئ اعنى الجزء سببا لتجدد نفسه وهو باطل * قلت * المراد من الكل ماسوى الزمان الذى هو الجزء فلا يلزم ما ذكرته * فان قلت * لم اقتضى تجدد الجزء وحدوثه تجدد الكل اى تجدد كل من مفهوم الفعل ماسوى الزمان وحدوثه * قلت * لما كانت جزئيته من حيث اقتران الحدث مثله كادل عليه تعريفه بمادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومعنى اقتران الشئ بالزمان ليس الاحدوث معه كما ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشى شرح حكمة العين اقتضى تجدد الجزء تجدد الكل

مطلب

التجدد له معنيان

مطلب

التجدد الذى يدل عليه

الفعل بالوضع

لكن المقدم حق فالتسالي مثله فظهر ان الفعل يدل على التجدد بالوضع
تضمنا كما اشار اليه في المفتاح حيث قال ان الفعل موضوع لافادة التجدد
ودخول الزمان في مفهومه يؤذن ذلك انتهى * فان قلت * فعلى هذا
اذا استعملت الافعال في الامور المستمرة مثل علم الله ويعلم يلزم ان تكون مجازات
بتجريدتها عن الزمان والتجدد * قلت * المراد باقتران الحدث بالزمان
وحدوثه بحدوثه اهم من ان يكون باعتبار المعنى الحدوثي او باعتبار النسبة
والتعلق فلا يلزم ان تكون تلك الافعال مجازات لان الاقتران والتجدد فيها
باعتبار النسبة والتعلق واقتران التعلق وتجده لا ضير فيه كما بين في علم الكلام
وانما الضرر في تجدد علم الله تعالى مثلا وهو ليس بلازم حتى يحتاج الى المجاز
كما اشار اليه المحقق عبد الحكيم في حاشية المطول * فان قلت * لم ذكر المسند
* قلت * لان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه مع عدم صلاحية
المقام للحذف * فان قلت * لم قدم على المسند اليه اعني العبد * قلت * المسند
ضربان مفرد وجملة والمسند المفرد ايضا ضربان فعل مثل يقوم زيد
واسم مثل زيد انسان ومثل زيد قائم والمسند ههنا فعل تام مقتض والمسند
اليه فاعل مقتضى ومرتبة العامل مقتضى مقدم كما سبق تفصيله فلذا
قدم عليه * فان قلت * كيف يطلق التقديم على الفعل العامل المسند
الى فاعله بالنسبة الى فاعله وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم
وهو مؤخر للزال عن مكانه ومرتبته لالقفار في مكانه * قلت * التقديم هو
جعل الشيء مقدما على الغير وهو ضربان الاول تقديم معنوي وهو تقديم
على نية التأخير وبعبارة اخرى تقديم ماحقه التأخير على ماحقه التقديم
كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما سبق له مع التقديم
اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم والثاني تقديم لفظي وهو تقديم لا على نية
التأخير وبعبارة اخرى تقديم ماحقه التقديم على ماحقه التأخير وذكره
مقدما عليه وذلك بان تعمد الى الاسم فقدمه تارة على الفعل فجعله مبتدأ
نحو زيد قائم وتؤخره اخرى فجعله فاعلا نحو قام زيد مما لم يبق له اسمه
ورسمه قبل التقديم وتقديم المسند ههنا على المسند اليه من الضرب الثاني
ومراد صاحب الكشاف ثم هو الضرب الاول وكلامه مشحون ايضا
باطلاق التقديم على الضرب الثاني كما اشار اليه العلامة الفتازاني عليه رحمة
الباري وانما سمي الضرب الاول مقدما معنويا لوجود معنى التقديم فيه اعني

مطلب

عدم مجازية مثل علم الله

تعالى

مطلب

التقديم له معنيان

وضربان عند اهل

المعاني

النقل من مكان الى مكان آخر دون الثاني فان فيه التقديم في اللفظ دون المعنى كما
 في الاضافة المعنوية * فان قلت * التقديم كالتجريد يقتضى سبق وجود
 التأخير فحينئذ لا يوجد التقديم في شئ من المواضع * قلت * التقديم مجرد عن
 مقتضاء التجريد او مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة
 الوجود كما يقال ضيق فلان ثم البرأ اذا حفره ضيق الفم ابتداء فيكون التقديم
 بمعنى ذكر الشئ مقدما ابتداء وفي الوجهين تنبيه على كمال العناية بالمقدم
 * واعلم ان في حرف التعريف باعتبار الموضوع ثلاثة مذاهب * الاول مذهب
 الامام الخليل وهو ان حرف التعريف الـ بكما لها كهل وقد استدل عليه
 بفتح الهزة والوقف على الـ في التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت ما فيه اللام
 كالكتاب وغيره وفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الضرورة
 كالوقف على الـ في نحو قوله * ازف الترحل غيران ركابنا * لما تزل برحالتنا
 وكان * وذلك قوله * يا خليلي اربعا واستجبرا الـ منزل الدارس من اهل
 الحلال * وخلاصة استدلاله ان حرف التعريف مجموع المركب من الهزة
 المفتوحة واللام الساكنة كقد وهل لانه لما فتحت همزة ووقف على مجموع
 وفصل عن الكلمة كان المجموع حرف تعريف لكن المقدم حق فالتالي مثله
 اما اللازمة فلان فتح الهزة مع الوقف وافصل من شان المركب لا الحرف
 البسيط واما المقدمة الاستثنائية فظاهرة ممام فظهر ان همزة الـ عنده همزة
 قطع وانما حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال هذا هو المذهب المشهور
 * الثاني مذهب امام سيويه وتبعه ابن الحاجب عليهما رجة الواهب
 اعني ان حرف التعريف هي اللام الساكنة وحدها والهزة للوصول وانما
 زيدت ليتمكن الابتداء لتعذر الابتداء بالساكن والدليل على ان اللام هي
 المعروفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها
 بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال
 فلم يخطها العامل الضعيف * فان قلت * كيف تخطى ان النمرطية وان
 المصدرية في نحو ان لاتفعل وان لاتفعل مع انهما اعلان ضعيفان والفاصل
 بينهما وبين معموليهما على حرفين اعني لاوله نوع استقلال وكذا نحو
 بلامال * قلت * لما جعلوا كلمة لاختصة من جميع ما هو على حرفين كجزء
 الكلمة تخطى العامل الضعيف اياها وعمل في مدخولها والدليل على جعلهم
 اياها جزء كلمة ان يقولوا اللافرس واللائسان وايضا ان ما هو على حرفين

مطلب

ان في حرف التعريف باعتبار
 الموضوع ثلاثة مذاهب

المذهب الاول مذهب الامام
 الخليل ومن تبعه

واعلم ان هذا الاستدلال من
 قبل الخطابة لانه مركب
 من المظنهات

المذهب الثاني مذهب الامام
 سيويه ومن تبعه

مطلب

ان لاتفعل وان لاتفعل

او اكثر من العوامل له نوع قوة فيتخطى اياها وان لم يجعل كالجزم * فان قلت *
فكيف تخطى العامل الضعيف الذي على حرف واحد اعني الباء في نحو
بهذا وفيما رجة مع ان الفاصل بين العامل والمعمول في الاول هاء اتنيه
وفي الثاني لفظة ما والكون كالجزم من الكلمة خاصة لا كما مر آنفا * قلت *
لما كان الفاصل بين العامل والمعمول مالم يغير معنى ما قبله وما بعده عد الفاصل
به كلا فصل * فان قلت * ان الاصل في همزات الوصل هو الكسر فلم
تحت هذه الهمزة * قلت * فحت لكثرة استعمال لام التعريف والفتحة
اخف من الكسر فناسبت لكثرة الاستعمال * فان قلت * لم وضع اللفظ
سا كنا كاللام ههنا اوسا كن الاول كاستخراج وايمن حتى يحتاج الى زيادة
همزة الوصل في ابتداء الكلام * قلت * لتحصل الخفة في اثناء التركيب بحذف
الهمزة مع سهولة الاعداد وفي لام التعريف ليسنحكم الاستخراج مع حصول
الخفة في اثناء التركيب ودليل آخر لكون حرف التعريف اللام وحده ان الدال
على التنكير الذي هو ضد التعريف حرف واحد سا كن وهو التنوين فالاولى
ان يكون الدال على التعريف مثله * فان قلت * بل الانسب ان يكون دال
التعريف متصفا بما يضاد صفة دال التنكير ليكون بين الدالين كمال التنافي
كما بين المعنيين * قلت * نعم لكنه بنا في الخفة المطلوبة في اثناء التركيب مع سهولة
* الثالث مذهب الامام المبرد رحمه الله تعالى رجة واسعة وهو ان حرف
التعريف الهمزة المفتوحة وانما ضم اللام اليها اثلا يشبه حرف التعريف بحرف
الاستفهام الذي هو الهمزة المفتوحة نحو ارجل قائم ام عمرو كذا كره نفسه
في كتابه الشافي فتح تكون الهمزة همزة قطع وانما حذفت في الدرج للتخفيف
لكثرة الاستعمال * فان قلت * فادا كانت الهمزة وحدها دالا على التعريف
وعلامة له فكيف تحذف والعلامة لا تحذف * قلت * ان العلامة تحذف
اذا وجد ما يشعرها ويؤذيها كانه صرن لانه لما دلت الضمة على الواو التي هي
علامة الجمع حذفت الواو وكذلك ههنا فانه لما ذكر ههنا اللام اللازمة لها
واذنتها حذفت * ويؤيد مذهب الامام المبرد وجود كمال التنافي بين
الدالين كما بين المدلولين هذا * واعلم ايضا ان في حرف التعريف بحسب
الموضوع له مذاهب ستة * احدها انها موضوعة للعهد فقط ثم يتعدد
يعني انها موضوعة للمفهوم الكلي وهو العهد والتعيين وهو الاشارة الى ان
مدلول اللفظ الذي دخلت هي عليه معهوداي معنوم حاضر الن ذهن

مطلب

بهذا وبلا مال

مطلب

قاعدة وضع اللفظ ساكن

الاول

مطلب

المذهب الثالث مذهب الامام

المبرد ومن تبعه

مطلب

جواز حذف العلامة اذا

وجد ما يؤذيها

مطلب

ان في حرف التعريف باعتبار

الموضوع له ستة مذاهب

مطلب

المذهب الاول

من غير اعتبار الافراد والماهية فيشمل لجمع المعاني الاربعة شمول الجنس على انواعه والمعاني المستعملة في الالسنه فصول تحصل الانواع والحاصل ان العهد مطلقا اى من غير اعتبار الفرد والماهية جنس واذ اضم اليه وجوده في ضمن بعض الافراد المعين واحدا او اكثر فعهد خارجي وفي ضمن الماهية بلا اعتبار الافراد فجنس وفي ضمن جميع الافراد فاستغراق وفي ضمن بعض الافراد الغير المعين فعهد ذهني فيقال في تعريف العهد الخارجي العهد الموجود في ضمن بعض الافراد المعين وفي تعريف الجنس العهد الموجود في ضمن الماهية بلا اعتبار الفرد وفي تعريف الاستغراق العهد الموجود في ضمن جميع الافراد وفي تعريف العهد الذهني العهد الموجود في ضمن بعض الافراد الغير المعين وهذا مذهب السكاكي والكشاف وابن الحاجب والسيد الشريف حيث قال في حاشية المطول والحق ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اى معلوم حاضر في الذهن ثم قال وبالجملة اذا استقرأت كلامهم وتحققت محصولة استوقفت بما ذكرناه * و ثانيها انها موضوعة لتعريف الجنس والاشارة الى نفس الحقيقة فقط اى لتعريف جنس مدلول اللفظ الذي دخلت عليه كما صرح به الامام البركوى عليه رجة القوى في امعان الانظار حيث قال فيه * اعلم ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة والمفهوم وهى معنى واحد لا ينفك اللام عنه لكن ينعقد باعتبارات اربعة اصابه من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في ضمن الافراد نحو الانسان نوع والكلمة لفظ وضع آخ ويسمى لام الجنس ولام الحقيقة تميزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد تعامل معاملتها من وقوع النكرة في قوله وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل بحسب المعنى على فرد غير معين والمعرف بلام العهد الذهني يدل بحسبه على الجنس وتعيينه واردة الفرد الغير المعين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب والدخول ولذا قد يوصف بالمعرفة ابقاء للجهتين وحفظهما

مطلب
مذهب السكاكي والكشاف
ومن تبعهما

مطلب
المذهب الثانى

واما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواقع فانه ينظر
 فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي
 والا فلا استغراق الا ان يمنع مانع فليجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع فليعهد
 الذهني انتهى كلامه فعلى هذين المذهبين يكون اللام مشتركا معنويا في المعاني
 الاربعة والفرق بين المذهبين ان الاول مطلق والثاني مقيد * وثالثها انها
 موضوعة للعهد بالمعنى الاخص والحقيقة بالمعنى الاعم الشامل للمعاني الثلاثة
 الباقية وتعيينها بالفصل فيقال في تعريف الجنس انه الحقيقة المعراة
 عن الافراد وفي تعريف الاستغراق انه الحقيقة الموجودة في ضمن جميع الافراد
 وقس عليه الباقي فعلى هذا المذهب تشترك فيهما لفظا وفي الثلاثة معنى وهو
 مذهب العلامة التفتازاني في شرحه للمفتاح * ورابعها انها موضوعة للمعاني
 الاربعة بالاشتراك اللفظي وهو مذهب النحاة حيث قال الشارح العلامة
 في الاطول انه اشهر فيما بين النحاة ان لام التعريف يكون للعهد الخارجي
 ولتعريف الجنس والعهد الذهني ولا استغراق انتهى * وخامسها انها
 حقيقة في الاولين ومجاز في العهد الذهني والاستغراق وهو مذهب البعض
 * وسادسها انها عند صاحب التقيج وبعض النحاة موضوعة لمعان ثلاثة
 ومجاز في العهد الذهني لمسابتها بالعهد الخارجي في الاستعمال في بعض
 الافراد او مشترك فيهما اشتراكا معنويا * واعلم ايضا ان هذه المعاني
 والمذاهب تجري في المضاف الى المعرفة ٢ فلا تغفل * واعلم ايضا ان لام العهد
 الخارجي لها ثمانية انواع * الاول صريحى وهو ما تقدم ذكر مدخولها
 صريحا ويقال لهذا القسم حقيقى ايضا كالانثى في قوله تعالى (وليس الذكر
 كالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى) قالت رب انى
 وضعتها انثى (والثاني ضمنى وهو ما تقدم ذكر مدخولها ضمنا ويقال لهذا
 القسم ايضا كنوى كالذكر في الآية المذكورة لانه اشارة الى ما سبق ذكره
 ضمنا بلفظة ما في قوله تعالى (انى نذرت لك ما فى بطنى محررا) فان لفظة ما
 وان كانت تعنى المذكورة والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد بخدمة
 البيت المقدس انما يكون للذكور دون الاناث * والثالث تقديرى وهو
 ما لم يتقدم ذكره لا صريحا ولا ضمنا بل استغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب
 بالقرائن كالا مير في قولك خرج الامير اذ لم يكن في البلدة الا امير واحد وكالباب
 في قولك لمن دخل البيت اغلق الباب كما عبر عنه بان ما اشتهر بين الناس قائم مقام

مطلب تحقيق

مطلب
المذهب الثاني

مطلب
مذهب العلامة التفتازاني

مطلب
المذهب الرابع مذهب
النحاة

مطلب
المذهب الخامس مذهب
البعض

مطلب
المذهب السادس
مذهب صاحب التقيج
وبعض النحاة

٢ وايضا تجري في
الموصلات كما في حواشى
انوار التنزيل (منه)

مطلب
لللام العهد ثمانية انواع

مطلب
عهد خارجى صريحى

مطلب
عهد خارجى ضمنى

مطلب
عهد خارجى تقديرى

ذكره * والرابع حضوري ٤ وهو ما كان مدلول مدخولها حاضرا
كافي وصف المادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل وكل واحد
من هذه الاقسام الاربعة اما شخصى ان كان اليهود شخصا معينا واما نوعى
ان كان اليهود فيه نوعا معينا لان اليهود الخارجى لا يجب ان يكون
شخصا معينا بل قد يكون نوعا معينا كافي قوله تعالى : فاذا جاءتهم الحسنة
قالوا لاهذه وان تصبهم سيئة يطروا بموسى ومن معه * وكما جل الفاضل
الجامى لام الكلمة على العهد الخارجى التقديرى النوعى بان يراد بالكلمة حصّة
معينة نوعية اعنى الكلمة العربية التى قصد النجاة بيان احكامها فهذه
الحصّة نوع من الكلمة واخص منها بناء على ان الكلمة وتعريفها بصديقان
على كلمت سائر الالسنه وقال الفاضل السيلكوتى فى حاشيته على المطول
المعهود الخارجى قد يكون نوعا معينا وقد يكون فردا او اكثر انتهى فبضم
الشخصى والنوعى الى تلك الاربعة يكون الاقسام للعهد الخارجى ثمانية
فاحفظها فانها تنفعك فى مواضع كثيرة * واعلم ايضا ان لام الجنس على
قسمين مشهورى وهو ما سبق من انها التى اشير بها الى مفهوم مدخولها
من حيث هو هو اى من غير اعتبار الافراد كافي المعارف وغير مشهورى
وهى التى اشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا
اى من غير تعرض ابيان كيتها كلا ولا بعضا كافي قولنا الرجل خير من المرأة
لان الخبرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه
فى ضمن الافراد مطلقا وليس المراد ان كل رجل خير من المرأة لانه ظاهر
البطلان ولان بعضا غير معين خير من بعض غير معين من المرأة اذ لا فائدة
يعتد بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققها فى ضمن الافراد
مطلقا خير من جنس المرأة من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا
اي فائدة جديدة هى ان ما من خير من النساء الا وفى جنس
الرجل من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل
الجنس على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهنى كما اشار اليه الفاضل
الكنبوى فى البرهان لكن اكرههم ادرجوا هذا القسم فى القسم المشهورى
ولذا مثلوا لام الجنس بهذا القول وكذا ادرجوا لام الطبيعة وهى التى
اشير بها الى المادية والمفهوم مطلقا اى بمرط لاننى اى من حيث عدم
تحققها فى ضمن الافراد وتسمى هذه لام الجنس ايضا فى القسم المشهورى

مطلب

عهد خارجى حضوري
وبعبارة اخرى هو
ما كان مدلول مدخولها
معلوما بكونه حاضرا
والحاصل ان هذه الامور
اى التقديمات والحضور
قرينة لكون اللام
للعهد وطريقة لكون
الحصّة معلومة للسامع
قبل تكلم المرف باللام
(منه)

مطلب

لام الجنس مشهورى
وغیر مشهورى

مطلب

لام الجنس ثلاثة انواع
مطلب لام الطبيعة

ولذا منلوه بقولنا الانسان نوع كما مروا انما ادرجوهما فيه لتقليل الاقسام
 * واعلم ايضا ان الاستغراق على معنيين الاول بمعنى الكل الافرادى ان اعتبر
 تحقق مفهوم مدخولها في ضمن كل فرد نحو (ان الانسان لفي خسر الا الذين
 آمنوا * والثاني بمعنى الكل المجموعى ان اعتبر تحقق مفهوم مدخولها في ضمن
 مجموع الافراد كقولنا الناس يرفع هذا الحجر اذا كان الحجر بحيث لا يرفعه
 كل احد لان التحقق في ضمن جميع الافراد الذى في تعريف لام الاستغراق
 يشمل لهذين المعنيين كما اشار اليه الفاضل الكلنوى في حاشية الآداب الميربة
 وان بين المعنيين عموما من وجه ومادة افتراقهما مامر من المتأين ومادة
 اجتماعهما نحو الانسان جسم * واعلم ايضا ان اسم الجنس وهو مادل
 على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار الوصف
 من الاوصاف والمراد من الذات ههنا الحقيقة والمفهوم على ما اشار اليه
 السيد السند وعبد الحكيم وخرجت بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات
 واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات وبقوله من غير
 اعتبار وصف الخ خرجت المشتقات موضوع للماهية المطلقة اى من غير
 اعتبار الوحدة كما هو مذهب المحققين كالقاضى عضد والسيد الشريف
 عليهما رجة اللطيف والوحدة مدلوله لتوين التكبر ويؤيده تجرده عن
 معنى الوحدة حين دخول لام التعريف عليه فانه يدل على ان الدال على
 الوحدة هو التوين ولذا زالت بزواله او موضوع للفرد المنتشر اى للماهية
 مع قيد الوحدة لابعينها كما هو مذهب القدماء كابن الحاجب والعلامة
 النفاذانى عليهما رجة البارى وسراختيارهم هذا انهم رأوا ان ائمة النحو
 قد بنوا كثيرا من الطائف على كون المسكر حاملا لمعنى الوحدة والجنس
 فلا جرم جزموا به * فان قلت * ان اسم الجنس اذا كان موضوعا للماهية
 من حيث هى هى يلزم ان يكون المعرف باللام العهد الخارجى مجازا من باب
 اطلاق اسم الجزء اى اسم الماهية والمفهوم على الكل اى الماهية والفرد
 المعين وهو خلاف الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم الذكورية خلاف
 الظاهر لان كمال التعريف والتعيين فيه وايضا لا قائل به * قلت * لان سلم
 انه يلزم كونه مجازا على تقدير وضعه للماهية من حيث هى هى كيف والمعرف
 بلام العهد الخارجى موضوع بالوضع الاخر من قبل وضع العام والموضوع له
 الخاص من اقسام الوصع النوعى وهذا الوضع مغاير لوضع الاجزاء

مطلب

الاستغراق له معنيان

مطلب

بين الكل الا فرادى

والمجموعى عموم من وجه

مطلب

تعريف اسم الجنس

مطلب

فى اى معنى وضع اسم

الجنس مذهبان

مطلب

المعرف بلام العهد

الخارجى له وضع آخر

تفهد من يقول بان اسم

الجنس موضوع للماهية

* فان قلت * كيف يوضع اللفظ بالوضع النوعي بطريق الوضع العام والموضوع له الخاص * قلت * كيفية هذا الوضع بان يلاحظ الواضع الالفاظ التي اراد وضعها بوجه كلي ولا حظ المعاني التي اراد وضع تلك الالفاظ لها بوجه كلي ايضا فيضع كل واحد من الالفاظ التي لاحظها بوجه كلي لكل واحد من تلك المعاني التي لاحظها بوجه كلي دفعة كلاحظ الواضع هنا كل واحد من المعرفات باللامات العهدية بكل ما دخل عليه اللام وتقدم ذكره لفظا او تقديرا من حيث المجموع ولا حظ كل واحد من الافراد المعهودة بحصة معينة من مفهوم مدخولها فوضع كل واحد مع اللام من تلك المعرفات التي لاحظها بوجه كلي اعني بكل ما دخل عليه الخ لكل واحد من الافراد المعهودة التي لاحظها ايضا بوجه كلي اعني بحصة معينة من مفهوم الخ دفعة كما اشار اليه السيد السريفي في حاشيته على الكشف بقوله وان له وضعاً آخر بازاء خصوصية كل معهود ومثله يسمى وضعاً تاماً انتهى وخلاصة طريق وضع المعرف بلام العهد الخارجي بالوضع النوعي بان يقال كل ما دخل عليه اللام وتقدم ذكره لفظا او تقديرا فهو معها موضوع لفرد معين من مفهوم مدخولها كما اشار اليه المحقق عبد الحكيم في حاشيته على المطول * فان قلت * هل لا يحتاج في المعرف بلام الجنس والاستغراق والعهد الذهني الى وضع آخر * قلت * لان الاسم معها مستعمل فيما وضع له من الطبيعة والماهية فقط واما الفرد الغير المعين او جميع الافراد فانما يفهم من امور خارجية كما مر بخلاف العهد الخارجي فان الاسم معها مستعمل في فرد معين فلا بد له من وضع آخر فظهر ان لا حاجة الى القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بل يكفي فيها وضع الاحزاء لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام للاسارة الى حضورها في ذهن المحاطب والفردية كلا او بعضا مستفادة من خارج كما اشار اليه السيد السند ايضا في حاشيته على المطول وفيه كلام فليطلب من حواشي المطول للمحقق عبد الحكيم * فان قلت * اذا كان اسم الجنس موصوفا لفرد منتشر كما هو مذهب المتقدمين كما مر يلزم ان يكون المعرف بلام الجنس اذا استعمل في الماهية من غير اعتبار الفرد مجازا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء وهو خلاف الظاهر * قلت يجوز ان يكون له وضع آخر غير وضع الاحزاء بان يقال كل ما دخل عليه اللام

مطلب
طريق وضع المعرف
بلام العهد الخارجي عنده

مطلب
عدم الاحتياج الى وضع
آخر في لام الجنس
والاستغراق والذهني

ولم يقدم ذكره واريد بها تعيين الجنس فهو معها موضوع للجنس
الحاضر العلوم واما المرف بلام العهد الخارجى فلا حاجة فيه الى القول
بوضع آخر بل وضع الاجزاء كاف فان اللام يفيد التعيين والاسم يفيد الفرد
على هذا المذهب وكذا الاستغراق والعهد الذهني لان الفرد المنتشر
كالمهية يصدق على كل فرد منها والتعدد يستفاد من خارج فالاسم معها
مستعمل فيما وضع له اعني الفرد المنتشر كما اشار اليه السيد الشريف في حاشية
الكشاف وقال فيها ايضا : فان قلت : لم يجعل العهد خارجا راجعا
الى الجنس على رأى من قال ان اسم الجنس موضوع للمهية المطلقة اى من
غير اعتبار الفرد كالعهد الذهني والاستغراق كما سبق آنفا : قلت : لان
معرفة الجنس غير كافية في تعيين شئ من افراده بل يحتاج الى معرفة اخرى
بخلاف العهد الذهني والاستغراق انتهى وكذا في حاشيته دلى المطول والظ
من كلامه هذا ان المختار عنده هو المذهب الثالث المذكور سابقا فتأمل
هذا (قال في القاموس المحيط العبد الانسان حرا كان او رقيقا وجمعه عبدون
وعبيد واعبد وعباد وعبدان وعبدان بكسرتين مشددة الدال ومعبدة
كشيخة ومعابد وعباء وعبدى وعبد بصمتين وعبد كندس ومعبوداء
وجمع الجمع اعابد العبدية والعبودة والعبودية والعبادة الصاعدة انتهى وقال
شارحه الاوزان السبعة الاخيرة اعنى العبودة والعبودية واعباد مصادر
يقال عبد الله تعالى عبودة وعبودية وعبادة من الباب الاول اذا اطاع له طاعة
انتهى فظهر ان الوزن الاول اعنى العبدية اسم مصدر وقال الامام السيوطى
رحمه الله تعالى تبيا لمجوع العبد في مظلومه هذا : جوع عبد لابن مالك
نظمها : وزدت عليها ملها فاستفد وجد : عباد عبيد جمع عبد واعبد *
اعابد معبوداء معبدة عبد : كذلك عبدان وعبدان انذا كذلك العبدى
وامددان شئت ان تمد : وقد زيد اعابد عبود عبدة : وخفف بفتح العبدان
ان تشد : واعبدة عبدون تمت بعدها عبيدون معبودى بضم فحذتشد :
انتهى فظهر ان جوع العبد على ما قاله صاحب المحيط اربعة عشر وزنا
وعلى ما قاله ابن مالك عشرة اوزان وعلى ما قاله السيوطى عشرون وقال
الامام الراغب في مفردات القرآن العبد والعبودية اظهار التذال والعبادة
المغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الامر له اية الافصال
وهو الله تعالى (والعبادة ضربان ضرب بالتسخير وهو كركناه فى السجود

مطلب

المعرف بلام الجنس له
وضع آخر عند من يقول
ان اسم الجنس موضوع
لفرد منتشر

مطلب

لفظ العبد

مطلب

العبد والعبودية

مطلب

العبادة ضربان

وعبادة بالاختيار وهي لذوى الطق وهو المأمور في قوله تعالى (اعبدوا ربكم) والعبد يقال على اضرب الاول عبد بحكم التمرع وهو الانسان الذى يصح بعه وابتياعه نحو (العبد بالعبد) والثاني عبد بالاجادوايس ذلك الله تعالى واياه قصد بقوله تعالى (ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا) والثالث عبد بالعبادة والخدمة وهو على نوعين الاول عبد الله وهو من يعبد الله تعالى على الاخلاص وهو المقصود بقوله تعالى (واذكر عبدنا ايوب) والثاني عبد الدنيا واعراضها وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها واياه قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (نعس عبد الدنيا) وعلى هذا النوع يصح ان يقال ليس كل انسان عبد الله تعالى فان العبد على هذا المعنى اى المعنى الثالث العابد لكن العبد بلغ من العابد والناس كلهم عبادا لله تعالى بل الاشياء كلها بعضها بالتسخير وبعضها بالتسخير والاختيار وجمع العبد الذى هو المسترق عبيد وقيل عبدى وجمع العبد الذى هو العابد عباد فالعبيد اذا اضيف الى الله تعالى اعم من العباد ولهذا قال الله تعالى (وما انا بظلام للعبيد) فبانه لا يظلم من يخص بعبادته ومن انتسب الى غيره من الذين سموا بعبد الشمس وعبد اللات ونحو ذلك وقيل طريق معبد اى مذل بالوطئ وبغير معبد مذل بالقطران وعبدت فلانا اذا ذلته واذا اتخذته عبدا انتهى وقال شارح المحيط اطلاقه على الانسان مطلقا مبنى على انه مربوب وان العبد فى الاصل وصف غلبت عليه الاسمية او مبنى على انه مذل ومنقاد اقيادا مطلقا وان العبد وصف بالمصدر بمعنى العابد المنقاد على ما بينه الامام الراغب انتهى فظهر ان العبد اسم جنس على رأى ووصف على رأى آخر وان ما هو مفهوم كلى هو المنقاد المتذل او الربوب فيسمل الاقسام المذكورة سموا المكى الى حريته واقسامه هذا على تقدير كونه اسما واما على تقدير كونه مصدرا فاه اصا مفهوم كلى هو الاتقياد والتذل فيسمل الاقسام المذكورة ايضا ويكون اطلاقه على الانسان حينئذ بلع من العابد ولعله ان الشارح رحمه الله تعالى اختار العبد على العباد لهذا فظهر ان مفهوم مدخول اللام ههنا كى واه مادا وان المناسب ان يلاحظ هذا من حيث تحققه فى ضمن الضرب الذى قتل . فان قلت . على اى معنى من المعانى الاربعة المذكورة ساءل لخم اللام ههنا . قلت . على العهد الخارجى . فان قلت . شرطه ان يكون الحصة المتارلبها باللام معلومة بين المخاطب

مطلب

العبد يقال على ثلاثة

اضرب

مطلب

العبد بالعبادة والخدمة

على نوعين

والتكلم قبل التكلم بالمعرف باللام فباي جهة من جهات المعلومة قبل
التكلم يعلم الحصة ههنا وتلك الجهات اربعة الاول بان يسبق ذكر مدخولها
صراحة والثاني بان يسبق ضمنا والثالث بان تعلم الحصة بالقرائن والرابع
بان تعلم بكونها حاضرة * قلت * المظهر الموضوع موضع الضمير فان كان
ذلك الضمير ثابتا فلا بد من تقدم ذكره في الجملة ٦ فتكون الحصة من مفهوم
ذلك المظهر معلومة للسامع قبل التكلم بسبق الذكروان كان متكلم او مخاطبا
وهما متعينان عند السامع فتكون تلك الحصة معلومة ومتعينة للسامع بكونها
حاضرة عنده او بالقرائن كما قيل وههنا المظهر اعني العبد موضوع موضع
ضمير التكلم كما سبق فتكون الحصة من مفهوم العبد معلومة ومتعينة عند
السامع بكونها حاضرة او بالقرائن * فان قلت * ان حرف التعريف مشترك
بين المعاني الاربعة او بين الاثنين كما سبق في بيان المذاهب فلا بد له من قرينة
معينة للمراد من بين المعاني فالقرينة المعينة ههنا * قلت * هي ههنا كون
مدلول مدخوله حاضرا عند السامع * فان قلت * من اي قسم من الاقسام
الثمانية المذكورة سابقا يكون اللام للعهد الخارجى ههنا * قلت * من قسم
العهد الخارجى الحضورى الشخصى مثل هذا الرجل وهو الظاهر او التقديرى
الشخصى مثل خرج الامير على ما قيل ٧ * فان قلت * ما الحصة الشخصية
المعلومة ههنا * قلت * هي ههنا عبارة عن الشارح رحمه الله تعالى
* فان قلت * قد علم فيما سبق نكتة ذكر المسند اليه ههنا واما ذكره معرفة
فلا بد له من نكتتين نكتة عامة ونكتة خاصة فاهما ههنا * قلت * نكتته العامة
افادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار والاعلام افادة
المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم ولا شك ان احتمال تحقق الحكم
متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكما ازداد المسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك زيد
حافظ للتورية فافادته اتم فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كال
التخصيص * فان قلت * ان النكرة اذا تخصصت بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبدا لها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد فتفيد تلك النكرة المخاطب اتم فائدة فلا تكون
افادة المخاطب اتم فائدة نكتة مرجحة لذكره معرفة * قلت * نعم يحصل
التخصيص للنكرة بذلك الوصف لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة

مطلب
جهات معهودية الحصة
اربعة

٦ اي لفظا او معنى
او حكما كافي الكافية
فارجع الى شرحه تجد
فيه منافع كثيرة (منه)

٧ قاله حسن الزيارى
عليه رحة البارى
(منه)

مطلب
لذكر المسند اليه معرفة
نكتتان عامة وخاصة

ومعنى اتمية الفائدة
ان يعد في المحاورات فائدة
كذا في اليد على المفتاح
(منه)

٧ القائل مفتي زاده اكرمه
الله تعالى بالزيادة (منه)

مطلب
التجريد البدعي واقسامه

لانه بالوضع بخلاف تخصيص النكرة فلا يكون تخصيص النكرة كما التخصيص
فلا تفيد تلك النكرة اتم فائدة فتكون افادة المخاطب اتم فائدة نكتة من حجة لذكره
معرفة * فان قلت * ان تخصيص النكرة بالوصف وضعي بالوضع النوعي
كالعرف باللام والمضاف الى المعرفة * قلت * نعم لكن ذلك التخصيص الحاصل
للنكرة انما يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم بحسب
الوضع فالشروع باق بخلاف المعرفة وههنا ابحاث شريفة فيطلب
من حواشي المطول واما النكتة الخاصة بهذا المقام فلاشارة الى معهود اى حصة
معينة من الحقيقة والمفهوم هذا * واعلم انه يجوز ان يعتبر في هذا الكلام
اعني يقول العبد المقترب بتجريد بدعي وهو ان يتزع من امر ذي صفة آخر مثله
فيها مبالغة لكمالها فيه وله اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم
لى من فلان صديق حميم اى بلغ فلان من الصداقة حدا صحيح معه ان يستخلص
من فلان صديق آخر مثله في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة
على المتزع منه نحو قولهم * لن سالت فلانا لتسألن به البحر * اى بلغ فى اتصافه
بالسماحة حتى انزع منه بحر مثله فى السماحة ومنها ما يكون بدخول الباء المعية
والمصاحبة فى المتزع نحو قوله * وشوهاه تعدو بى الى صارخ الوغى بمستليم مثل
الفتيق المرحل * ومنها ما يكون بدخول فى فى المتزع منه نحو قوله تعالى (لهم فيها
دار الخلد) اى فى جهنم وهى دار الخلد ومنها ما يكون بدون توسط حرف
نحو قوله * فلئن بقيت لارحلن لغزوة نحوى الغنائم او يموت كريم * وارا دبالكريم
نفسه ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله * ياخير من يركب المطى ولا يشرب
كاسا بكف من بخلا * ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد فيها
انه يتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم
يخاطبه كقوله * لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد
الحال * فكأنه انزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال
اى الغنى كذا فى علم البديع ففما نحن فيه يكون التجريد مما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله او يموت كريم كما مر آنفا كان الشارح رحمه الله تعالى جرد
عن نفسه عبدا مبالغة فى اتصافه بالعبودية والخضوع فخفى عنه (فأقيل ٧ ان
التقدير يقول منى العبد فيكون من القسم الاول ففبه نظر اذا لا حاجة الى هذا
التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه ويجوز ان لا يعتبر لكن اعتباره
اولى وانسب للمقام كما لا يخفى * فان قلت * هل فى هذا الكلام اتفات ام لا

* قلت * ان كان باء البسملة متعلقة بقوله يقول فعلى مذهب السكاكي فيه التفات
فانه عنده نقل كل من التكلم والخطاب والغيبة الذي يكون كل منها مقتضى
الظاهر الى الآخر الذي يكون على خلاف مقتضى الظاهر مطاقاى سواء
كان كل منها اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان
مقتضى الظاهر ابراده فعدل عنه الى الآخر كقوله ٣ تطاول ليلك بالامد والامد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروي بكسرهما ومقتضى الظاهر ليلي
وعدل عنه الى ليلك بطريق التجريد والفائدة الخاصة للالتفات في هذا البيت
التوبيخ فان قلت * ان التجريد ينافي الالتفات فكيف يكون في هذا البيت وفيما
نحن فيه تجريد كقيل بالالتفات بينهما * قلت * لا منافاة بينهما كما وهم على
ما بينه العلامة التفتازاني في شرحه للتخيص واما على مذهب الجمهور فلا
التفات في هذا الكلام على تعلق الباء بقوله يقول لانه عندهم التعبير عن معنى
بطريق من التلوة بعد التعبير عنه بآخر منها بشرط ان يكون التعبير الباقي
على مقتضى الظاهر اذ ههنا لم يسبق التعبير بشئ منها على هذا التقدير
واما على تقدير تعلق الباء بالمحذوف فان لم تكن البسملة جزءا من الكتاب
فلا التفات عندهم ايضا كما لا يخفى وان كانت جزءا منه ففيه التفات عندهم
كما عند السكاكي اذ عبر عن المعنى اعني الشارح بطريق الغيبة وهو لفظ العبد
بعد التعبير عنه بآخر وهو التكلم ٦ اعني اؤلف او تألبنى كما سبقت الاشارة اليه
فان قلت * انه لا بد للالتفات لكونه على خلاف مقتضى الظاهر من نكتتين
الاول نكتة عامة والثاني نكتة خاصة اي نكتة مخصوصة بالمقام الذي وقع
الالتفات فيه فاما النكتة العامة وما الخاصة * قلت نكتته العامة هي التطرئة
والتجديد لنشاط السامع وزيادة ايقاظه للاصغاء الى الكلام لانه اذا نقل
من اسلوب الى اسلوب كان احسن نظرته وتجديدا لنشاط السامع واكثر
ايقاظا للاصغاء الى ذلك الكلام واما نكتته الخاصة التي تختص به بحسب
مناسبة المقام فههنا ما ذكر من الاستعطاف والتمكن من اجراء الوصف
بالاقتدار فان قلت * قد ظهر الفرق بين الالتفات عند السكاكي والالتفات
عندهم بحسب الذات والحقيقة فاما الفرق بينهما بحسب النسب الرابع
قلت * الفرق بينهما بحسبه ان التفات السكاكي اعم مطلقا والتفاتهم
اخص مطلقا فيهما عموم وخصوص مطلقا فان قلت * لا بد فيه
من مادتين مادة الاجتماع ومادة الافتراق فاما اجتماع الالتفاتين ومادة

مطلب

الالتفات عند السكاكي

٣ قائله امرى القيس
الشاعر (منه)

مطلب

الالتفات عند الجمهور

٦ اي انا في اؤلف اوياء
التكلم في تألبنى (منه)
مطلب

لا بد في الالتفات من نكتتين

افترافهما * قلت : مادة اجتماعهما مثل قوله : الهى عبدك العاصى انا كا *
 حيث لم يقل انا العاصى فعبّر اولاً بطريق التكلم على مقتضى الظاهر وثانياً
 بطريق الغيبة على خلاف مقتضى الظاهر للاستعطاف فاجتمع التفاتان فيه
 كما لا يخفى وما نحن فيه من هذا القبيل على تقدير تعلق الباء بالمحذوف وجزئية
 البسمة من الكتاب * واما مادة الافتراق فكقوله تطاول ليك بالاثمد كما سبق
 وما نحن فيه من هذا القبيل على تقدير عدم الجزئية كما سبق * فان قلت :
 ما العموم والخصوص المطلق * قلت : **ك**ون الكليين بحيث يصدق
 احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر وليس بالعكس اى ليس يصدق الآخر
 على كل ما صدق عليه الآخر كالاتفات عند السكاكى والاتفات
 عندهم فان الاتفات عنده يصدق على كل ما صدق عليه الاتفات عندهم
 ولا يصدق التفاتهم على **ك**ل ما صدق عليه التفاته وهو ظاهر مما سبق
 * فان قلت : ان العموم والخصوص المطلق الى اى شئ يرجع من المحصورات
 الاربع * قلت : مرجعه الى موجبة كلية من احد الطرفين والى سالبة
 جزئية من الطرف الآخر فن اى طرف منهما تصدق الموجبة الكلية فهو
 اخص ومن اى طرف تصدق السالبة الجزئية فهو اعم مطلقاً من لاكل
 التفات عندهم التفات عنده وليس كل التفات عنده التفاتا عندهم فيعلم
 بذلك عموم وخصوص مطلق بين الشئيين وان ايهما اعم والى ايهما اخص
 فظهر ان ذلك المرجع علامة له * فان قلت : كما تصدق السالبة الجزئية
 من الطرف الآخر تصدق الموجبة الجزئية فيه بل بعض التفات عنده
 التفات عندهم فلم يجعل مرجع العموم المطلق الى موجبة كلية من احد
 الطرفين والى موجبة جزئية من الطرف الآخر * قلت : ان الموجبة الجزئية
 لكونها اعم من الموجبة الكلية بحسب التحقيق تصدق فيما صدقت الموجبة
 الكلية فيه من الطرف الاخص فلا يحصل بها الفرق والتميزين الاعم
 والاخص بخلاف السالبة الجزئية فانها لا تصدق فيما صدق فيه الموجبة
 الكلية لانها نقيضها فيحصل الفرق والتميز بينهم فلذا جعل المرجع
 والعلامة للعموم المطلق صدق الموجبة الكلية من طرف والسالبة الجزئية
 من طرف آخر دون الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية قوله (المفتقر)
 من الافتعال فهو من الفقر بمعنى الاحتياج قال فى المصباح فقر يفقر فقرا يفتح
 الفاء وسكون الفاء ودرىضم الفاء من باب تعب انتهى وقال فيه ايضاً الفقر

مطلب عموم مطلق
 مطلب
 مرجع العموم
 والخصوص المطلق
 وعلامته

بالفتح والسكون والضم في الفاء لغة ايضا اسم من الافتقار انتهى او من الفقارة
على وزن الخسارة قال في المحيط يقال فقر الرجل يفقر فقارة من الباب الخامس
اذا كان فقيرا انتهى وفي الشافية افعل للمطاوعة غالباً سواء كان
في العلاج نحو جعته فاجتمع اولاً نحو غيمته فاقتم وللاخذ نحو اشتوى
وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا واخصموا والتصرف نحو اكتب انتهى
وقال العلامة التفتازاني وايضاً يحى افعل بمعنى فعل نحو اجتذب بمعنى
جذب ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذراى اظهر عذره ذكره صاحب
روح الشرح وللضرورة نحو اعتذراى صار ذا عذر ذكره صاحب
التوابع والقبول اى لقبول اصل الفعل نحو اعط اى قبل الوعظ ولمعنى تفعل
نحو اجترع بمعنى تخرج ولمعنى استفعل كما يتقد بمعنى استوقد وجعل بعض
المفسرين قوله تعالى (اكتبها) من هذا القبيل * فان قلت * قد يفهم
ان المفتقر اسم فاعل من باب الافتعال لكن على اى معنى من هذه المعاني
يحمل ههنا * قلت * المناسب للمقام ان يحمل على معنى فعل اى على معنى
اصل الفعل المجرد كاجتذب بمعنى جذب واقترب بمعنى قرب واقتدر بمعنى
قدر فيكون بمعنى الفقير * فان قلت * حيثنذ الاولى ان يقال الفقير يدل
المفتقر لانه اخصر * قلت * فرق بين الفقير والمفتقر لان زيادة الحرف تدل
على زيادة المعنى قال رضى الدين الاسترابادى فى شرحه للشافيه الزائد
لغير اللاحق لا بدله من معنى واقله انه لا بدله من نوع * بالغة انتهى فيدل
المفتقر على زيادة الاحتياج دون الفقير فلذا قيل المفتقر دونه * فان قلت *
قد عدوا صيغة فاعل من اوزان المبالغة فيكون الفقير ايضا دالا على
الزيادة * قلت * انما عدوا ٨ صيغة فاعل منها اذا كانت من الباب
الخامس لا مطلقا ففعل ههنا من الباب الرابع كما سبق فلا يكون من اوزان
المبالغة فلا يدل على الزيادة * فان قلت * يجوز ان يكون الفقير من الباب
الخامس ايضا فيثبت يدل على الزيادة كالمفتقر * قلت * اذا جاز فيه الامر ان
اى كون من الباب الرابع والخامس لا يدل دلالة قطعية على الزيادة
بخلاف المفتقر فانه يدل عليها دلالة قطعية فلذا اختير على الفقير * فان قلت *
لم وصف المسند اليه بالمفتقر * قلت * لترجم نحو انا زيد البائس الفقير
* فان قلت * ان نكتة التوصيف وفائدته منحصرة في الخمسة الاول
التخصيص وهو عند النحاة تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات كرجل عالم

مطلب

فوائد النعت ونكاته

كثيرة

مطلب معنى اللطف

والثاني التوضيح وهو عندهم رفع الاحتمال الحاصل في المعارف ان كانت
المعارف مشتركة ولم تكن متعينة عند المخاطب نحو جاءني زيد الطريف
واما عند اهل المعاني فالتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات
ورفع الاحتمال في المعارف فهو اعم عندهم واخص عند النحاة الثالث
المدح والثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح وهذا اذا كانت المعرفة
الموصوفة متعينة عند المخاطب سواء لم تكن مشتركة نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او كانت مشتركة نحو اتاني زيد الفاضل او الرجل العالم اذا عرف المخاطب
زيدا الا في قبل وصفه وكذا الرجل والرابع الذم من غير قصد هما وهذا
كالمدح نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ونحو جاءني الرجل الفاسق
اذا عرف المخاطب الرجل الجاني قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا
الاسم والخامس التأكيد من غير قصد هما ايضا وهذا انما يكون اذا افاد
الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة ونحو
الهنئين كأمين في الكافية فكيف يكون الترجيح نكتة التوصيف وفائدته
ههنا * قلت * نكتة التوصيف لا تنحصر في الخمسة المذكورة وان دل
عليه ظاهر عبارة الكافية بل هي غالبية كما اشار اليه الفاضل الجاني
قدس سره بل قد يكون نكتته التبيين اي كون الوصف مبينا للموصوف
كاشفاعن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ
يشغله وقد تكون الترجيح نحو جاءني زيد الفقير اذا عرف المخاطب قبل الوصف
ولم يحتمل عنده قبله وقد تكون بيانا للمقصود وزيادة التعميم والاحاطة
نحو قوله تعالى (وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه) حيث
وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كما
اشار اليه العلامة التفتازاني في شرحه على التلخيص فظهر ان فوائد الوصف
ليست بمنحصرة في الخمسة وفي هذا الكلام من وجوه التحسين البدعي
تلميح ان قوله تعالى (وانتم الفقراء) الى آخر الآية قوله (الى الطاف ربه
الخفية) قال في القاموس المحيط لطف كنصر لطف بالضم رفق ودنا والله
تعالى لتواصل اليك مرادك بلطف وكرم لطف ولطافة صغرو دق
واللطيف البر بعباده المحسن الى خلقه بايصال المنافع اليهم برفق ولطف
او العالم بخفايا الامور ودقائقها ومن الكلام ما غرض معناه وخفي واللفظ

الفعل العلاج ما يحصل
بالجوارح والاعضاء
(منه)

مطلب معاني افعال
٨ كافي حواشي
انوار التنزيل
(منه)

من الله تعالى التوفيق وبالتحريك الاسم منه ٧ واليسير من الطعام وغيره وبهاء الهدية وكسر ان الملاطف والواطف من الاضلاع مادنا من صدرك والطفه بكذابه وقلان بعيره اذا ادخل قضيبه في حياء الناقة والطف الشيء بحببه الصقة كاستطافه والملاطفة المبار وتلطفوا وتلاطفوا رفقوا انتهى وفي الجوهرى اللطف البربرقى وجمعه الطاف بوزن افغان انتهى ملخصا فالالطاف هنا وان ساعد الخط كونه مصدرا لكنه جمع لطف بدليل قوله الخفية اما باعتبار قصد العدد من اللطف الذي هو مصدر او باعتبار قصد النوع منه او باعتبار اطلاق اسم المتعلق اسم فاعل على المتعلق اسم مفعول مبالغة فحينئذ يكون المراد به النعمة وبالالطاف الهم فان قلت * لم يثن المصدر التأكيدي ولم يجمع بلا اعتبار احد هذه الامور * قلت * ٣ لانه دال وضعاعلى الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم ان التعاد لوضعهماله فيتنا قضان * فان قلت * اذا قصد بالمصدر العدد او النوع * هل هو حقيقة ام مجاز قلت الظاهر انه مجاز بعلاقة الاطلاق والتقييد فتأمل * واعلم ان اللطف ايضا يطلق على اتصال نفع فيه دقة ولطافة فحينئذ تكون الالطاف عبارة عن النعم الدقيقة الخفية او الاضافات والايصالات الدقيقة ان اريد باللطف المتعلق او اريد به العدد كما مر آتفاعلى ماشير اليه في حواشى انوار التنزيل وهذا المعنى الاخير للطف انسب للمقام كما لا يخفى * فان قلت * قوله الخفية من اى نوع يكون من انواع النعم التى سبقت الاشارة اليها من كونها موضحة ومخصصة ومادحة وذامة ومترجة وكاشفة ومؤكدة * قلت * سواء اريد باللطف المعنى الاول او المعنى الاخير فهو صفة موضحة عند الحاجة كما سبقت الاشارة اليه فارجع ومخصصة عند اهل المعانى لان التخصيص عندهم اعم من تقليل الاشتراك فى التكرات وقع الاحتمال فى المعارف على ما بين فى محله فما قيل انه على الاول صفة مقيدة وعلى الاخير صفة كاشفة ففيه نظر تأمل * واعلم ان نعم الله تعالى وان كانت لا تخصى لقوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) تنحصر فى جنسين الاول دنيوى والثانى اخروى والاى اول قسمان موهبى وكسبى والموهبى قسمان الاول روحانى كتفخ الروح فيه واشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر والنطق والثانى جسمانى كتحريك البدن والقوى الحالت فيه والهيئات العارضة له من الصحة وكمال

٧ اى من اللطف بمعنى الاحسان برفق (منه)

٣ كذا فى الرضى شرح الكافية (منه)

مطلب
نعم الله عز وجل واقسامها

الاعضاء والكسبي تزكية النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق السنية
 والملكات الفاضل وتزيين البدن بالهيشات المطبوعة والخلي المستحسنة
 وحصول الجاه والمال والثاني اعني الاخرى ان يغفر ما فرط منه ويرضى
 عنه ويبرأه في اعلى عليين مع الملائكة المقربين ابدال ابدن كذا في انوار
 التنزيل * واعلم ايضا ان نعم الله تعالى على قسمن خفي وجلي فالاول كالاشراق
 بالعقل وما يتبعه من القوى كالفهم والعلوم والفكر الصحيح والظرو والافتقار
 والثاني كالصححة وكال الاعضاء والمال * فان قلت * التوصيف بالخفية يوهم
 انه غير مفتقر الى الجلية وليس كذلك * قلت * لان سلم انه يوهمه انما يكون
 كذلك لو لم يكن من قبيل الاظهار لما خفي والاعراض عما ظهر لان افتقاره
 الى النعم الخفية التي هي النعم الباطنية خفي دون افتقاره الى النعم الطاهرة
 * فان قلت * لم خصص التوصيف بالخفية بالذكر دون التوصيف بالجلية
 * قلت * لعله لشدة افتقاره ههنا الى النعم الخفية التي من جلتها الافتقار
 على تأليف هذا الشرح * واعلم ان الرب في الاصل مصدر بمعنى التربية فهما
 مترادفان وقال الجوهرى رب فلان ولده يربه رباً وربسه تربيه بمعنى ربا
 تربية والمربوب المربي انتهى قال البيضاوى عليه رجة الباري التربية
 هي تبليغ الشئ الى كماله شيئاً فشيئاً وصرفه للمبالغة كالصوم والعدل
 وقيل هونعت من ربه يربه فهو رب كقولك نمينم فهو نم ثم سمي به المالك
 لانه يحفظ ما يملكه ويربّه ولا يطلق على غيره تعالى الامقيدا كقوله تعالى
 (ارجع الى ربك) انتهى وقوله نعت بمعنى صفة مشبهة من فعل متعد اخذ
 منه بعد جعله لازماً بنقله الى فعل بضم العين الحاقاله بالغرائر التي تؤخذ
 منها امثال هذه الصفة كذا في حواشيه * فان قلت * لم اختار اسم الرب
 من بين اسمائه الحسنى * قلت * اشارة الى انه يحتاج في جميع اموره الى تربيته
 كالاطفال سيما في مثل هذا التأليف استزالا للافضال في قوله المضاف ربه
 اشارة الى صفة اللطيف وهو خالق اللطيف اي يلطف بعباده برفق اي من حيث
 لا يعلمون ولا يحتسبون وقيل العالم بالحفيات فعلى الاول يرجع الى صفة الفعل
 وعلى الثاني يرجع الى صفة العبد واما الرب فيرجع الى صفة الفعل
 * فان قلت * اذا كان الرب اسما من اسمائه الحسنى فكيف يصح اضافته
 الى الضمير اذ شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف وكونه خاليا
 عنه * قلت * اسماءه تعالى الحسنى قسمان علم كلفظة الجلالة وغير علم

مطلب رب

كالرحيم كاشير، اليه في المواقف فالرب من الثاني فيصح اضافته والاسم
ههنا ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الكنية واللقب * واعلم ان قوله
العبد المقتدر الى الطاف ربه جد لان فيه اظهار الصفات الكمالية
فسلك طريق العمل بالحديث معنى لان حقيقة الحمد عند المحققين من الصوفية
اظهار الصفات الكمالية دون القول المخصوص اعني الحمد لله كاشير اليه
الشريف العلامة في شرح المطالع * فان قلت * قد نقل عنه حاشية
هي هذه جد الشارح ان احسن الى قوله الحمد لواهب العطية الخ كما سيجي
فاذا كان الامر كما ذكرت فلا حاجة الى هذه الحاشية لان الامثال بالحديث
قد حصل حينئذ * قلت * لعل الاحتياج الى جعل ان احسن الى قوله الحمد
لواهب العطية جدا للشارح ليحصل الامثال به لفظا ومعنى وهو اولى
ههنا لحصول نشاط المتعلم ورغبته للمؤلف بسبب الدلالة الظاهرة
على كون المؤلف غير اقطع * فان قلت * اذا كان جد الشارح قوله ان احسن
الخ يقع الفصل بين التسمية والحمد باجنبي وهو يقول العبد الى قوله
ان احسن ولا يخفى ان الفصل بينهما بالاجنبي لا يخلو من سوء الادب كما قيل
* قلت * لان سلم وقوع اصل الفصل بينهما انما يكون كذلك لو لم يكن قوله
يقول العبد الخ جدا وليس كذلك كما سبق آنفا واما بيان الشارح في الحاشية
ان جده قوله ان احسن الخ فلا يقتضي ان لا يكون قوله يقول العبد الخ جدا
معنى حتى يقع الفصل بل بيانه فيها ليحصل الامثال بالحديث لفظا ايضا
كما مر الاشارة اليه فظهر انه لا فصل ولا سوء الادب فلا حاجة
في الجواب الى ما قيل ٢ ان الكلام انما يتم ويفيد بجميع متعلقاته فلا يقع
الفصل ولا الى ما قيل ٤ من ان قوله ان احسن الخ معمول يقول فيقع الفصل به
لكن الفاصل ليس باجنبي لانه عامل وان احسن معمول قوله (عصام الدين
ابن محمد) * واعلم ان الاعلام على ثلاثة ضرب الاول اسم وهو الذي لا يقصده
مدح ولا ذم كزيد وعمر والثاني لقب وهو ما قصد به المدح او الذم
كالمصطفى والمرنضي ومظفر الدين وفجر الدين في المدح وما نذ الكلب في الذم
والثالث كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام
كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنية اي سترت وامرست
كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم وعصام الدين من الضرب الثاني
* فان قلت * ان الكنية يقصدها عند العرب التعظيم والفرق بينها وبين

٢ القائل المحقق مفتي زاده
اكرم الله تعالى بالحسن
والزيادة (منه)
٤ قاله حسن الزبيري
عليه رحمة الباري (منه)
مطلب اقسام العلم

اللقب لفظا ظاهر مما سبق فالفرق بينهما معنى * قلت * ان اللقب يمدح به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعنا هابل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقولُه عصام الدين عطف بيان للعبد ويجوز ان يكون بدلا منه بدل الكل من الكل ولا يجوز ان يكون صفة له لان الموصوف لابد ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها في التعريف وهما ليس كذلك ويجوز ان يكون منصوبا باعنى على القطع للمدح * فان قلت * لم عقب المسند اليه بعطف البيان * قلت * لا يوضحه باسم مختص به لانه علم * فان قلت * فلم ابدل منه * قلت * لزيادة التقرير اى الزيادة التى هى التقرير لما فيه من التكرير وايضا فيه ايضاح وتفسير للمبدل منه كما اشار اليه العلامة التفتازانى عليه راحة البارى * فان قلت * البديل لو كان فيه تقرير وتأكيده النسبة وايضاح المتبوع لالتبس بعطف البيان والتأكيد لكونه مشاركا للتأكيد في كونه تابعا مقرررا لامر المتبوع في النسبة ولعطف البيان في كونه تابعا بوضع متبوعه فباى شئ يتميز عنهما مع انها اقسام متميزة لمطلق التوابع * اجيب عنه بان البديل هو المقصود بالنسبة والمبدل منه توطئة لذكره بخلاف عطف البيان والتأكيد فان المقصود بالنسبة فيهما هو المتبوع وتمايزان بكون احدهما لتقرير النسبة والاخر لتوضيح المتبوع والبديل وان كان مفيد للتقرير والتوضيح المذكور الا ان النسبة الى المتبوع ليست مقصودة فيه بل المقصود هو النسبة الى التابع فقط فهذه التوابع اما تختلف في مثل هذا المقام بالاعتبار والقصد وهما تقرير السؤال وجه آخر وهو ان الثانى في بدل الكل منحصر مع الاول بحسب الذات فكان الظاهر ان يذكر الثانى على طريق الاصالة والاستقلال لاعلى طريق التبعية والابدال حذرا من الاملال والاطناب بذكر الشئ الواحد مرتين والجواب ان ذكر الشئ مرتين قد يكون من باب البلاغة وتطبيق الكلام بمقتضى الحال والمقام من حيث كون التكرير مفيدا لما لا يحصل بدونه ففي سلوك الابدال قائدتان الاولى تأكيده النسبة وتقريرها وذلك ان البديل في حكم تكرير العامل وتكريره تكرير النسبة لامحالة لكونها مدلولة تضمنية للعامل والثانية توضيح المتبوع المذكور على سبيل الاجال وتفسيره من حيث ان البديل يذكر بعد المتبوع على طريق التفسير والبيان لما اريد بالعنوان الذى ذكر به المبدل منه كذا

مطلب
الفرق بين البديل والتأكيد
وعطف البيان

في حواشي انوار التنزيل (قوله بن محمد نعت لعصام الدين وقادته التوضيح
واعلم انه يحذف همزة ابن من الخط كما تحذف في اللفظ لكونها همزة وصل
اذا وقع الابن مفردا صفة بين العلمين من اعلام الاسماء او الكنى او الالقاب
سواء وقع في ابتداء السطر او لا وقال بعضهم اذا وقع في ابتداء السطر ثبت
لكن المختار هو الاول كما اشير اليه في الشافية وفي شرح الشفاء لعلي القاري
لا اذا وقع مثني صفة بينهما نحو جاءني زيد وعمر وابنا بكر ولا اذا اضيف
الى مضمير نحو هذا زيد ابنك ولا اذا اضيف الى غير ابيه نحو المعتقد بالله ابن
نبي المتمد على الله فخرج نحو فلان بن فلان فانه مضاف الى ابيه في الحقيقة
لكنه كنى عنه بالفلان فتحذف كما صرحوا بذلك بخلاف العالم ابن العالم
ودخل نحو عيسى ابن مريم لانه مضاف الى غير الاب فيثبت الالف في الخط
قال العلامة الزمخشري استعمال الكنية بالام نادر والنادر كالمعدوم فكأنه
لم يكن علما ولا اذا نسب و اضيف الى الاب الاعلى نحو ابو الحسن ابن المهدي
بالله ولا اذا عدل به عن الصفة الى الخبر نحو ان كعبا ابن لوى ولا اذا عدل به
عن الصفة الى الاستفهام نحو هل تميم ابن مرة وذلك ان ابنا في الخبر والاستفهام
بمنزلة الفصل عن الاسم الاول اذ تقدير الكلام ان كعبا هو ابن لوى وهل
تميم هو ابن مرة فثبت الالف في الخط كما ثبت في حالة الاستيناف * فان قلت *
حكم همزة الوصل ان تسقط في التلظ في الدرج وتثبت في الخط فلم تحذف
في الدرج في الخط همزة ابن اذا وقع مفردا صفة بين علمين كما حذفت
في التلظ * قلت * لكثرة استعماله مفردا صفة بينهما تحذف للتخفيف
في الخط ايضا وايضا ليودن بتزله مع الاسم قبله بمنزلة الاسم الواحد لشدة
اتصال الصفة بالموصوف وحلوله بمنزلة الجزء منه ولهذا العلة حذفت
التنوين من الاسم قبله فقبل مثلا محمد بن عثمان كما يحذف من الاء المركبة
نحو بعلبك فلوانبت التنوين في الموصوف يلزم كون وسط الكلمة من مظان
التنوين فكما يحذف الالف خطأ تحذف لفظا ايضا ولهذا قالوا ثبوت
التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط متلا زمان فكذا حذفهما كذا
في الشافية والفرق * قوله (حذفهما مغفرة اجلية) اي مغفرة ربه ويقال حفه
بالشيء حفا من الباب الاول اذا احاط به بجميع جوانبه كذا في المحيط فيكون
اصله حفه ما الله تعالى بمغفرته فقيه مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب
او الآلة والقرينة عليه قوله مغفرته من حيث انها لا يطلب ولا يرجح الغفل

مطلب
همزة ابن متى حذفت
من الخط

اي الاحاطة منها بل من الله تعالى اذا الجملة انشائية دعائية وان كانت خبرا
صورة فالمعنى ليخفف ربه اياهما ولمحطهما بمفقرته وسره احاطة تامة
(في هذه الجملة مجازات احدها الاسناد المجازي كما اشير اليه آقا وثانيها استعارة
تبعية بان شبه مفهوم النسبة الانشائية المطلقة بمفهوم النسبة الاخبارية
المطلقة في تحقق الوقوع او المطابقة وادعاء او الاشتغال على النسبة وادعى
دخول المشبه في جنس المشبه به فجعل المشبه به فردين ونوعين متعارف
وغير متعارف فاستعير لفظ المشبه به اعني النسبة الاخبارية للمشبه اعني مفهوم
النسبة الانشائية المطلقة فصار لفظ المشبه به استعارة اصلية فتبعية تلك
الاستعارة استعير لفظ حرف الذي هو موضوع للنسبة الخبرية الجزئية للنسبة
الانشائية الجزئية التي هي معنى لمفهومها فصار لفظ حرف استعارة تبعية
فهذه الاستعارة باعتبار الهيئة هذا عند القاضي عضد الملة والدين كما في روجه
الله على ماسبحي تحقيقه ان شاء الله تعالى واما عند السيد الشريف والمص
رحمهما الله تعالى فبان شبه الحلف في المستقبل الغير الحاصل المطلوب حصوله
بالحلف في الماضي الحاصل في تحقق الوقوع وادعى دخول المشبه في جنس
المشبه به فجعل فردين متعارف وغير متعارف فذكر الحلف في الماضي واريد
الحلف في المستقبل فصار الحلف في الماضي استعارة اصلية ثم اشتق من الحلف
في الماضي الذي هو معنى الحلف في المستقبل لفظ حرف فصار استعارة تبعية
كما سيجي تحقيقه ايضا والقرينة المانعة والمعينة ههنا حالبة كما لا يخفى
* واعلم ان الداعي الى المجاز ويسمى نكتة المجاز اما لفظي وهو اختصاص
لفظه بالعدوثة فان لفظ الحقيقة قد يكون وحشيا تنفر الطبع عنه كالخنفقيق
مثلا ولفظ المجاز وهو الداهية عذب لاتأفر فيه او بالوزن فان لفظ الحقيقة
قد يكون بحيث اذا استعمل لا يكون الكلام موزونا بخلاف لفظ المجاز
او بالمحسنات البدعية من المقابلة والمطابقة والتجنيس والترصيع وغير ذلك
فان كلامها قد يتأتى بالمجاز دون الحقيقة واما معنوي وهو اختصاص
معناه بالتعظيم كاستعارة لفظ ابي حنيفة لرجل عالم او بالتحقير كاستعارة
الهمج وهو الذباب الصغير للجاهل او بالترغيب كاستعارة ماء الحياة لبعض
المشروبات لترغيب السامع او بالتنفير والترهيب كاستعارة السم لبعض
المطعومات لتنفير السامع او بالمبالغة كرجل عدل بمعنى عادل او بزيادة البيان
لان المجاز ايات الشيء بملزومه وهو كدعوى بحجة وبينة والحقيقة دعوى

مطلب

الداعي الى المجاز واقسامه

بلاينة فان قولك رأيت اسدا اين في الدلالة على شجاعة الرجل من قولك
 رأيت شجاعا لان ذكر الملزوم في المجازينة على وجود اللازم وقد يكون
 الداعي المعنوي تلفظ الكلام كاستعارة بحر من المسك موجه الذهب
 لفهم فيه جرم موقد فيفيد لذة تخيلية وزيادة شوق الى ادراكه فيوجب
 سرعة التفهم وقد يكون مطابقة تمام المراد اى اداء تمام المراد بكلام
 مطابق لمقتضى الحال فان دلالة الالفاظ على الموضوع له على طريق واحد
 وعلى المعانى المجازية بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح فاذا قصد تأدية
 المراد بالمطابقة او تأدية المعنى بالعبارات المختلفة في الوضوح يلزم العدول
 عن الحقيقة الى المجاز وقد يكون تزيينا كاستعارة الشمس في وجه الهندي
 وقد يكون تشويها وتقبيحا كاستعارة سلحة اى نجاسة جامدة قد نقرتها
 الديكة للوجه المجرد وقد يكون تفاؤلا كما في استعمال لفظ الماضى للدعاء
 للتفاؤل على انه من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية
 كقولك وفقك الله تعالى للتقوى وقد يكون اظهار الحرص في وقوعه
 كقولك رزقنى الله تعالى لقائك فان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر
 تصويره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى اظهارا لحرصه
 فى وقوعه وقد يكون احترازا عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى
 الى ساعة دون ان يقول انظر الى لانه فى صورة الامر وان كان دعاء وشفاعة
 فى الحقيقة وقد يكون جلا للمخاطب على المطلوب واقدامه عليه بان يكون
 المخاطب ممن لا يحب ان ينسب الطالب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى
 لا يحب تكذيبك تأتبنى غدا مقام ايتنى تحمله على الاتيان بالطف وجه لانه
 ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر
 وقد يكون قصدا الى المبالغة فى الطلب حتى كائن المخاطب سارع فى الامتثال
 واخبر عنه وقد يكون قصدا الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب
 وقد يكون تنبيها على كون المطلوب قريب الوقوع فى نفسه لقوة الاسباب
 المتخذة فى وقوعه الى غير ذلك من نحو الايجاز والاطناب والمساواة باقتضاء
 المقامات * فان قلت * ما الداعى الى المجاز ههنا وهل هو لفظى ام معنوى
 * قلت * معنوى وهو التفاؤل او اظهار الحرص فى وقوعه او الاحتراز
 عن صورة الامر * فان قلت هل يجوز ان يكون قوله حفيهما مغفرته كناية
 عن طلب الفعل . قلت * لا يجوز لان حصول الفعل فى الزمان الماضى

ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلها كناية فيتعين كونها مجازا نعم
 اذا وقع الفعل المستقبل موقع الطلب يجوز ان يكون كناية عن الطلب
 لان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة فذكر الملزوم
 واريد اللزوم كذا في حاشية عبدالحكيم عليه رحمة الكريم وثالثها استعارة
 مكنية بان شبه المغفرة بالرداء او بما يستر عيوبه الظاهرة في الست مطلقا فعلى
 مذهب الخطيب تشبيهها به في النفس استعارة بالكناية واسناد حفيها اليها
 استعارة تخيلية واما على مذهب السكاكي لفظ المغفرة استعارة بالكناية ولفظ
 حفيها المستعمل في الاحاطة التخيلية استعارة تخيلية واما على مذهب السلف
 فلا استعارة بالكناية لفظ الرداء الرموز اليه يذكر لازمه اعني حفيها واسناده
 اليها تخيلية كما سيجي تحقيق المذهب ان شاء الله تعالى * فان قلت * هذه
 العبارة فاسدة لانها تفيد احاطة المغفرة وهي تقضي الاعتراف بكثرة ذنوبها
 وهو في حق الاب لا يخلو من سوء الادب ينتج انها تفيد سوء الادب في حقه
 فهذا قياس مركب مفصول النتائج ولنضم الى هذه النتيجة كبرى هكذا
 وكل ما يفيد سوء الادب في حقه فهو فاسد ينتج ان هذه العبارة فاسدة فورد
 هذا السؤال هذه العبارة اعني حفيها مغفرة ومنشأه قياس الاعتراف
 بكثرة الذنوب بعد ثبات الاب في الدماء بالمغفرة على الاعتراف بها مخاطبا له بان
 يقال انك ايها الاب كثير الذنوب وهذا من سوء الادب لقوله تعالى ولا تقل
 لهما اف بخلاف الاعتراف بها في الدماء بالمغفرة كما قال الله تعالى في كتابه
 الكريم حكاية عن نوح عليه الصلوة رب اغفر لي ولوالدي وخلصته
 النقص في العبارة وتقديره كما مر آتفا قلت لانسلم انه في حق الاب لا يخلو
 من سوء الادب انما يكون كذلك لو كان الاعتراف في المحاطة له وليس كذلك
 وخلاصة هذا الجواب المع مع السند الذي هو الحل ومورده الكبرى وتقريره
 كما مر آتفا ولك ان تقرر السؤال والجواب بوجد آخر تأمل فاستخرج وقيل ٧
 في الجواب لانسلم ان احاطة المغفرة تقتضي الاعتراف بكثرة ذنوب الاب
 انما يكون كذلك لو لم يغلب همه على ابيه وليس كذلك فاعني احاطة مغفرته
 او انما يكون كذلك اوله مدح سرية ذنوبه الى ابيه للمبالغة في كثرة ذنوب نفسه
 وليس كذلك فاعني ان ذنوبه كبيرة جدا فاغفرها وما قيل ٦ ان هذا
 مخالف لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر اخرى) لقوله تعالى (لها ما كسبت
 وعليها ما اكتسبت) باداة الحصر فقيه نظر ٢ (قوله الجلية قال صاحب المحيط

٧ القائل حسن الزبيري

٦ القائل مفتي زاده منه

٢ لان ادعاء السراية

للمبالغة المدكورة

لا يقتضي السراية في

نفس الامر حتى يخالفه

منه

في البصائر الجلو بفتح الجيم وسكون اللام الكشف والظهور يقال جلا الامر يجلو
جلوا وجلاء اي ظهرت انتهى فجللاء المغفرة اما باعتبار نفسها بان تكون في الموقف
يزيدى الخلائق فاسناد الجلبة اليها حتى واما باعتبار آثارها فنسبة الجلبة اليها
مجازية اي الجلبة آثارها كالجنة كما قيل ٣ واما باعتبار ثبوتها لقوله تعالى (ان الله
لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فكانت لهما لم يعملوا غير الايمان
فالنسبة ايضا مجازية اي الجلبة ثبوتها فاعترف بكثرة ذنوبهما حتى كانت لهما
لم يعملوا غير الايمان وهذا الاحتمال الاخير انسب بمقام التضرع والدعاء
والتوكل الكامل معترف بالذنوب وان لم يطابق للواقع فهو حسن عند
التحقيق وما قيل ٦ ان المغفرة تقتضي الاستحقاق الى العقوبة وهو يقتضي
العصيان والاثم وهو سبب ظاهر لغفره وقوة السبب وكثرته تقتضي جلاء
المغفرة ولذلك اتصفت بالجلبة ففيه نظر لا يخفى ٤ والنعمة على احتمال
الاول مخصص وعلى الثاني والثالث ماذح ولا يخفى ما بين الخفية والجلبة
من صنعة الطبايع البديعية من المحسنات المعنوية والطبايع هو الجمع بين
المتضادين اي المعنيين المتقابلين في الجملة ويسمى المطابقة التضاد والتطبيق
والتكافؤ ايضا ويكون بافطين من نوع الكلمة او من النوعين وههنا
من نوع الاسم قوله (ان احسن ما يزداد به النعم الوفية ويدفع به البلية في
البكرة والعشبة الحمد لو اهب العطية) * فان قلت * كلمة ان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل وهي لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر في الاصل كما
بين في محله واحسن لكونه صفة لا يقع متدا فكيف تدخل عليه نعم يقع
الصفة مبتدأ بعد النفي والاستفهام وههنا ليس كذلك * قلت * يجوز ان يكون
التقدير ان شيئا احسن ما يزداد به اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف
محقق او مقدر كما يقال في مثل ضارب زيد قائم ان التقدير شخص ضارب
زيد قائم ويجوز ان يكون مبنيا على رأى الاخفش من وقوع الصفة مبتدأ
بلا اعتماد على احد الامور المعلومة مع حسنه كقوله * فخير نحن عند الناس
منكم * لكن في الاخير نظر كما مر في بيان الابحاث المتعلقة بالفصاحة فراجع
* فان قلت * ان اسم التفضيل يستعمل باحد ثلثة اشياء من واللام والاضافة
فههنا مستعمل بالاضافة فيحذف منه معنيان احدهما الريادة على ما اضيف
اليه اسم التفضيل وهذا المعنى اكثر استعمالا لكونه على مقتضى وضعه
٩ فيكون ما اضيف اليه مضافا اليه لا مضافا اليه فلو كان المضاف

٣ قائله حسن الزباري
عليه رحمة الباري (منه)

٦ قائله مفتي زاده اكرمه
الله تعالى بالحسن والزيادة
(منه)

٤ لان قوة السب تقتضي
قوة المسبب لاجلاء
ظهوره تأمل (منه)

مطلب اسم التفضيل
٩ لان وضع افعال التفضيل
الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضل عليه وذكره
في هذا المعنى تحقق دون
المعنى الآخر (منه)

مقيدة بان تكون على ما اضيف اليه وحده كما في الاول فاليها بقصد ههنا
 * قلت * الزيادة على ما اضيف اليه ، فان قلت * يشترط في استعماله بهذا
 المعنى ان يكون موصوفه اعني المفضل بعضا من المضاف اليه داخلا فيه
 فالمفضل اعني الحمد لواهب العظيمة هل هو بعض من المضاف اليه وداخلا فيه
 ههنا ام لا * قلت * هو بعض منه وداخلا فيه فانه من افراد ما زاد به النعم
 الوفية ويدفع به البلية * فان قلت * على هذا تستلزم هذه العبارة تفصيل
 الشئ على نفسه وهو باطل لان تفصيل احد الشئتين على الآخر يستلزم
 المغايرة بينهما والشئ لا يغير نفسه وهو ظاهر * قلت * لان سلم استلزامها
 اياه كيف والمراد بكونه بعضا منه ودخوله فيه انما هو بحسب المفهوم واما
 بحسب المراد فمخرج عنه الا ترى ان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفصيل
 موصوفه على مشاركته في مفهوم المضاف اليه العام فتكون الاضافة لبيان
 المفضل عليه * فان قلت * اضافة اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على
 ما اضيف اليه هل هي لفظية ام معنوية * قلت * لفظية عند ابن السراج
 وعبد القاهر وابي علي والجزولي رحمهم الله تعالى لكونها بمعنى من الابتدائية
 الجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول اسم التفضيل كالوظهر من
 فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والمجرور مفعول افضل
 فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده
 سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم الفاعل المضاف الى مفعوله
 نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو زيد احسن القوم انه ابتداء
 زيد في الارتقاء والزيادة في الحسن من مبتدأ هو القوم بعد مشاركتهم له
 في اصل الحسن * فان قلت * اذا كان كاسم الفاعل المضاف الى مفعوله
 فما الحاجة الى تقدير من * قلت * لقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل
 عن الصفة النسبية كما بين في باب لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط معلومة
 كما في مسألة الكحل ولا يصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول كما في الصفة
 المشبهة بل يرفع مستترا ويعمل نصبا في محل المجرور بلا شرط
 لكونهما معمولين صعبين كما في محله ودليل كون الاضافة لفظية تكبره
 في قوله * ملك * اضلع البرية لا يوجد فيها المادية كفاء وقوله * ولم ارقوما
 ملنا خير قومهم * اقل به ما على قومهم فخرا واما عند الامام سيدييه
 ومن تبعه رحمهم الله تعالى فاضافة افعال التفصيل بهذا المعنى معنوية بمعنى اللام

مطلب

اضافة اسم التفضيل
 اذا قصد به الزيادة على
 من اضيف اليه لفظية
 ام معنوية

مطلب

السؤال اذا قصد باسم
 التفضيل زيادة على من
 اضيف اليه والجواب

مطلب

لفظية عند ابن السراج
 عبد القاهر

الدليل العقلي على كون
 هذه الاضافة لفظية عند
 هؤلاء

كلمة من التي استعمل اسم
 التفضيل بها لاى معنى

مطلب

الدليل النقلى على كون
 هذه الاضافة لفظية عند
 هؤلاء

قوله اضلع البرية صفة
 ٢ الضلعة القوة يقال

ملك (منه)

هو اضلع اى اقوى منه

مطلب

عند سيدييه ومن تبعه
 اضافة افعال بهذا المعنى
 معنوية بمعنى اللام

تفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان نكرة لان افعال
التفضيل على تقدير هذه الاضافة بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه
دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي
وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء
المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اطرف الناس مفضل في الظرافة على
كل واحد واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد
في الظرافة على كل واحد واحد ممن بقي منهم بعد فلاضافة في هذا المعنى بتقدير
اللام كما في قولك بعض القوم واحدهم فتكون اضافته معنوية بدليل قوله
تعالى (فبارك الله احسن الخالقين) لانه لو كان اضافة احسن الى الخالقين
لفظة لكان نكرة فلا يصح كونه صفة للفظ الجلالة مع انه صفتها فتعين
ان اضافته الى الخالقين معنوية فتفيد تعريفا لكون الخالقين معرفة فيصح
كونه صفة لها وهو ظاهر (واعترض على دليل ابن السراج ومن تبعه بانها
لو كانت بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
من عمر ولكنه لا يجوز زيد افضل عمرو فلا تكون بتقدير من الابتدائية
ولو كانت بتقدير من البيانية كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا
على المضاف لكن لا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فلا بتقدير من البيانية
وعلى استشهاده بان قوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع
لا صفة لملك وان قوله خير قومهم نصب على المدح لا صفة لمثلنا (واما المعنى الثاني
وهو ان يكون موصوف افعال مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه
الى الشئ لتخصيص سواء كان ذلك الشئ المضاف اليه مشتملا على امثال
المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بفرادى افضل
افراد نوعه الذي هو الانسان وله اختصاص ببغداد فلاضافة فيه
معنوية اتفاقا بمعنى اللام كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على
اجزاء المضاف اليه * فان قلت * ان اسم التفضيل بالمعنى الاول الى اي شئ
يضاف الى المعرفة او النكرة والى المفرد او غيره من التثنية والجمع * قلت *
يجوز ان يكون مضافا الى المعرفة والى النكرة لكن اذا اضيفته الى المعرفة
لم يجز ان تكون تلك المعرفة مفردة نحو زيد افضل الرجل وزيد افضل
عمرو اذا لا يمكن كونه بعض المضاف اليه وهو واجب لكونه شرطا في هذا
المعنى واما اذا كانت تلك المفردة من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردا

مطلب

الدليل العقلي على كون
هذه الاضافة معنوية
ولامية عند سيويه

مطلب

الدليل النقلي على كون
هذه الاضافة معنوية
عند سيويه

مطلب

الا عراض من طرف
سيويه على دليل ابن
السراج العقلي

مطلب

الا عراض من طرف
سيويه على دليل ابن
السراج النقلي

مطلب

اضافة اسم التفضيل اذا
قصده الزيادة المطلقة
معنوية اتفاق

مطلب

اذا قصد باسم التفضيل
الزيادة على من اضيف
اليه الى اي شئ يضاف

البرني نوع من التمر لغة

على القليل والكثير نحو البرني الطيب التمر فجاز والرجل ليس بجنس بهذا
 المعنى واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز ان تكون تلك النكرة مفردة وتثنية
 وجما نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل
 رجال ويجوز تطابق صاحب افعل والمضاف اليه نحو مامر من الامثلة ويجوز
 عدم تطابقهما كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به ونحو زيد افضل
 رجال فمضى زيد افضل رجل انه افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم
 منه رجلا ومعنى الزيدان افضل رجلين اليهما افضل اقسام هذا الجنس
 اذا كان كل قسم رجلين ومعنى الزيدون افضل رجال انهم افضل اقسام
 هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة
 لتفصيل صاحبه وموصوفه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده من المضاف اليه
 افرادا وتثنية وجما * فان قلت * هل يجوز نحو الزيدان افضل الرجلين
 * قلت * لا يجوز لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو
 جزء واحد مثل الزيدين * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان لا يجي نحو زيد افضل
 الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لعدم التثنية افرادا وتثنية
 وجما مع انه جاء * قلت * الرجال يصح تجزئتها وتقسيمها رجالا رجلا
 كزيد ورجلين رجلين كالزيدون ورجالا رجلا كالزيدين فيحصل مثلية
 القسم من اقسام المضاف اليه للصاحب فلذلك جاء ولا تظن ان صاحب
 افعل وموصوفه مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد
 افضل الرجال انه افضل مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط
 بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان
 في النكرة * فان قلت * لم جاز التعبير عن استغراق الجنس ونحوه باحد اجزائه
 في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز
 مثل ذلك في المعرفة * قلت * لان المنكر لما لم يختص في اصل الوضع بواحد
 بعينه صح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس
 تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطابق
 مع ذلك التعيين على غيره والحاصل ان اسم التفضيل المضاف اذا قصد به
 الزيادة على المضاف اليه فلا بد من ان يكون المضاف اليه دا اجزاء وافراد
 يكون الصاحب جزءا وفردا وقسميا منه (فاذا عرفت هذا فلندفع في بيان
 ما نحن فيه ان لفظ ما الذي اضيف اليه احسن ان كان موصوفاً يكون نكرة

مطلب

معنى افضل رجل

مطلب

معنى الزيدان افضل رجلين

ومعنى الزيدون افضل

الرجال

مطلب

اسم تفضيل المضاف اذا

قصد به الزيادة على المضاف

اليه فلا بد ان يكون المضاف

اليه ذا اجزاء

ويكون ما بعده صفة فيكون التركيب من قبيل زيد افضل رجل وان كان اسما موصولا يكون معرفة وما بعده صلة فيكون بحسب المعنى جمعا فحينئذ يكون التركيب من قبيل زيد افضل الرجال وعلى كل من التقديرين يكون ما اضيف اليه احسن ذا اجزاء واقسام * فان قلت * ماتلك الاجزاء والاقسام ههنا * قلت * تلك الافراد الحمد فقط والشكر فقط والحمد والشكر معا والصدقة وغيرها فليكن هذا على حفظ منك لانه لا بد منه فيما سيأتي (وقوله النعم بكسر النون وقمع العين جمع نعمة وقد سبق بيانها في بيان اللطاف فارجع اليه) (وقوله الوفة وهو من الوفي بضم الواو على وزن فعول فاعل مثل مضى وبابه ضرب قال في القاموس المحيط وفي الشيء وفيتم وكثر فهو وفي وواف انتهى فهو على وزن فعيلة مبالغة الفاعل عند من عد فعيلة من اوزان مبالغة اسم الفاعل وهو سيبويه ومن تبعه واما عند من لم يبعدها منها فهو صفة مشبهة كالا يخفى على من لم يكن له شبهة فعلى الاول المعنى النعم التامة الكثيرة جدا وعلى الثاني النعم التامة الكثيرة كالا يخفى والنعم الوفة اعم من النعم الدنيوية والاخروية لان الاخروية ايضا من آثار الشكر لقوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) وغير ذلك والايمان والعمل الصالح والاتقاء من الشكر وقد جعل آثارها مآثرى ولو تفضلا والنعم الاخروية نفسها وزيادتها من آثار الشكر واما الدنيوية فزيادتها من آثاره كالا يخفى (واما من قال ٣ المراد من النعم نعم دنيوية لان الشكر والكفران في النعم الدنيوية لكن ما يتفرع عليهما قديكون في الدنيا وقد يكون في الآخرة) (فقيه نظر لان الكلام ليس في ان الشكر والكفران ليسا في الدنيوية بل في الاخروية او يكونان فيهما بل الكلام ان الحمد وحده والشكر وحده والحمد والشكر معا مثلا اسباب لزيادة النعم مطلقا اي الدنيوية والاخروية ومشاركة في الجنس نعم الشكر والكفران يكونان في الدنيوية وهو ظاهر وهذا لا ينافي كون الشكر في الدنيوية سببا لزيادة النعم مطلقا والكفران في الدنيوية سببا للبلى مطلقا كما مر في الآيات المذكورة آنفا واعترف به نفسه فيما سيأتي من قوله البلى فلا وجه للتخصيص ههنا * فان قلت * ما فائدة توصيف النعم بالوفية من الفوائد الوصفية المذكورة فيما سبق * قلت * فائدته التوكيد لدلالة النعم لكونه جمعا على الكثرة باتضمن كما سبق فارجع واما كون الرفة

مطلب

ما نحن فيه اعني احسن ما يزداد من اي قبيل تلك الاجزاء ههنا

مطلب معنى الوفة

٣ القائل مفتي زاده عاينه الحسنى والزيادة منه

مأخوذة من الوفاء ههنا فقال صاحب القاموس المحيط وفي العهد وفاء
ضد غدر كما وفي انتهى وقال الامام الراغب الوفاء مراعاة العهد والغدر
تضييعه كما ان الانجاز مراعاة الوعد والاخلاف تضييعه انتهى فظهر ان
الوفية فعيلة للمبالغة في الوفاء او صفة مشبهة فيه لا تنسب الا الى ذي العلم
(فما قيل ان الوفية صيغة فعيل للمبالغة في الوفاء بالحاجات ففيه نظر الا ان يحمل
على المحاز العقلي ويخصص النعم بالنعم الدنيوية كالعقل والحيوة والسمع
والبصر مثلا لانها اسباب ولومادية للوفاء بالحاجات بل بما وعد الله تعالى
مع عباده الصالحين مما لا عين رأت ولا ذن سمعت ولا خطر ببال بشر فقط
او يحمل على المجاز في الطرف بطريق ذكر السبب وارادة المسبب فيكون
الوفية بمعنى النافعة لان الوفاء بالعهد سبب للنفع وهو ظاهر فيكون المعنى
النعم النافعة بان يترتب ويتفرع عليها فوائد ونعم اخرى في الدنيا والآخرة
قوله ويدفع به البلية عطف على يزداد والجامع بين مسنديهما وهما لان بين
الزيادة والدفع شبه تضاد وكذا بين مسنديهما لان بين النعم والبلية شبه
تضاد لان النعم متصفة بالنفع والبلية بالضرر كما بين الارض والسماء قال
في القاموس المحيط بلوته بلوا وبلاء اختبرته كابتليته والاسم البلوى والبلوة
والبلية انتهى يعني ان كلامها اسم ما يختبر به بالوضع وما يختبر به قد يكون
محنة وشرا كنقص من الاموال والافس والثرات وقد يكون منحة وخيرا
كالاموال والاولاد فيكون البلوى اعم من المحنة والمنحة وكذا اخواه قال الله
تعالى (ونبلوكم بالشر والخير فتنة) والمراد بالبلية ههنا الشر والمصيبة
مطلقا اي سواء كان في الدنيا او في الآخرة بقرينة مقابلتها بالنعم وبقرينة
ان المقصود الاظهر دفع الشر مطلقا لدفع الشر في الدنيا فقط (وما قيل ٤
ان البلية صيغة فعيل للمبالغة ففيه نظر لا يخفى ولا يخفى ما بين النعم والبلية
من الطباق البديعي) قوله في البكرة والعشبة قال في القاموس المحيط الكرة
بالضم والغدوة وهي اول الصباح او ما بين طلوع الفجر والشمس والعشبة
آخر النهار انتهى وهي عطف على البكرة والجامع لما بينهما شبه تضاد وهما
وهما ظرفان يزداد ويدفع على سبيل التنازع فعلى مذهب البصريين يقطع
النزاع بين العاملين باعمال الثاني اعني ههنا يدفع فيهما لقربه اليهما وباعمال
الاول اعني ههنا يزداد في المحذوفين بقرينة المذكورين ههنا وعلى مذهب
الكوفيين يقطع باعمال الاول في المذكورين لاصولته وتقدمه واسماه الثاني

مطلب معنى البلية

مطلب

البلية على نوعين الاول

خير والى شر

٤ قاله المحقق مفني زاده

عليه الحمى والزيادة

(منه)

في المحذوفين بقريئة اللذ كورين * فان قلت * هذه العبارة فاسدة لانها تفيد
تخصيص الزيادة والدفع بهذين الوقتين وهذا التخصيص بلا محصر
وهو باطل ينتج ان هذه العبارة تفيد الباطل وكل ما هو يفيد الباطل فهو
باطل ينتج ان هذه العبارة باطلة وهي المطلوبة اما الكبرى اعني وهذا
التخصيص تخصيص بلا محصر فلان قوله تعالى (اني شكرتم لازيدنكم
واني كفرتم ان عذابي لشديد) ليس فيه محصر واما سائر المقدمات فظاهرة
* قلت * لان سلم ان هذه العبارة تفيد تخصيص الزيادة والدفع بهذين الوقتين
انما يكون كذلك لو لم يكن المراد بهما جميع الاوقات وليس كذلك وهذه الارادة
بان يطلق ما يدل على الجزء اعني البكرة والعشبة ويراد الكل مجازا مرسلا
بان يراد بالبكرة الوقت الى العشبة وبالعشبة الوقت الى البكرة فيكون المعنى
في جميع الاوقات ٩ فظهر ان مورد السؤال هذه العبارة ومنشأه توهم
حل البكرة والعشبة على معناهما الحقيقي وخلاصته النقض في العبارة
وتقريره كإمر وخلاصة الجواب منع الصغرى مع الحل وتقريره كإمر
* فان قلت * ما القرينة المانعة والمعينة لانهما لا بد منهما في الجواز قلت *
هما قوله الحمد لواهب العطية لانه يدل على دوام الحمد مع الشكر كما سيأتي
وهو سبب للزيادة والدفع ودوام السبب يقتضى دوام السبب فيدل على
مجازية البكرة والعشبة لان قوله الحمد لواهب العطية من كلام الشارح
ايضا على طريق المرجح كما سيأتي والمانعة والمعينة قد تكونان متحدتين كما ههنا
* فان قلت * ما الداعي الى المجاز ههنا لا بد منه في التجوز كما سبق تفصيله
فراجع * قلت * رعاية السجع او التنبيه على شرافة هذين الوقتين لاجتماع
ملائكة الليل والنهار فيهما ورفع اعمال العباد فيهما ولا يخفى ما بين البكرة
والعشبة من الطاق البديعي قال المصنف (الحمد لواهب العطية) خبر
ان احسن ما اعتبار مزج السرح بالمتن على ما سيأتي في الحاشية من الشارح
* فان قلت * خبر باب ان كخبر المبتدأ وخبر المتدأ اذا كان جملة فلا بد من مائد
الى المتدأ فاذا كان خبرا باب ان جملة فلا بد من عائ الى اسمه وهما خبران جملة
الحمد وليس فيها عائ فيكون هذا الكلام اعني ان احسن الى الحمد لواهب
العطية مخالفا لقاعدة النحو والمخالف اما ما طل وهذا الكلام باطل * قلت *
واعلم ان الجملة الواقعة خبرا على قسمين الاول جملة تكون هي المتدأ معنى
ومصدرته كافي ضمير السان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم وهذا

فحيث يكون اللام
في البكرة والعشبة
لاستغراق بمعونة المقام
كما لا يخفى (منه)

طلب
الواقعة خبرا على
قسمين

القسم لا يحتاج الى عائد لارتباطه بالمبتدأ بلا عائد لانه هو المبتدأ ومفسره
والقسم الثاني جملة لا تكون هي المبتدأ معنى ومفسرته وهذا القسم يحتاج
الى عائد كذا في الرضى (واذا عرفت هذا فقول لانسلم ان كل خبر وقع جملة
لابد له من عائد انما يكون كذلك اذا كان من القسم الثاني وهما ليس كذلك
الا ترى ان الخبر ههنا متحد مع الاسم ومفسر له كافي ضمير الشأن وقد عد
بعضهم اتحاد الخبر مع المبتدأ وكونه مفسرا للمبتدأ من الروابط كافي الجامي
فحينئذ نقول لانسلم ان الخبر ههنا ليس فيه عائد ورابط انما يكون كذلك
اولم يكن اتحاد الخبر مع المبتدأ وكونه مفسرا له من العوائد وليس كذلك
وهما الخبر متحد مع الاسم ومفسر له (فظهر مما نقلناه ان ما قيل ان كون الخبر
مفسرا له وتمداده من العوائد مختص بضمير الشأن ففيه نظر تأمل (وما قيل
من ان المراد بالحمد لواهب العطية لفظه فيكون مفردا فلا يحتاج الى العائد
ففيه نظر من حيث المعنى مناسب ان شاء الله تعالى واعلم ان الحمد
هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا اي سواء تعلق
بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل يشعر عن تعظيم المم بسبب نعمائه على
الشكر سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجان او عملا وخدمة
بالاركان فورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه بم الثمرة وغيره
ومورد الشكر بم اللسان وغيره ومتعلقه يكون العمة وحدها فالحمد
اخص باعتبار المورد واعم باعتبار المتعلق والشكر بالعكس فبينهما
عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما وصنك زيدا بالجميل لانعامه
عليك بان تقول زيد كريم عالم فاصل ومادة افتراق الشكر عن الحمد كوصفك
زيدا بالجميل لانعامه بان تقول زيد عالم وسجيع ومدة افتراق الحمد عن الشكر
كخدمتك زيدا لانعامه عليك وفي الكل قصد التعظيم معتبرا ولا يكون متحررة
واعلم ايضا ان اللام الجارة مشتركة اشتراكا فطيا بين المعاني الستة الاستحقاق
والاختصاص والتعليل بمد من يفرق بين الاستحقاق والاختصاص من
باعتبار الاولى بين الذات والصفة نحو العزة لله تعالى والامر لله تعالى والساني
بين الذاتين نحو اجملة المؤمنين والساكن للكافرين واما عند من لم يفرق
بينهما فهي مشتركة بين المعين لفظا اعني الاختصاص والتعليل
وهو المختار لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب
الهوادي قلام في لواهب العطية للاختصاص على المختار والاستحقاق

٧ قاله سعيد الانطاكي
عليه رجة الباري
مطلب

الحمد الغوى والشكر
الغوى

٦ واما اختيار الغوى
لتبادره في التدباجة
والخطبة لكونها مبنية
على المعاني الغوية (منه)

مطلب
ما بهما من النسب

مطلب
معاني لام جارة

على غير المختار واما التعليل فلا يجوز ههنا بقريضة المقام وعدم صحة المعنى
 كـ (لا ينحني) والواهب اسم فاعل من الهبة اشار به الى صفة الوهاب وهو
 كثير العطايا بلا عوض فيكون الواهب معطى العطايا بلا عوض فيرجع
 الى صفة الفعل فلا يردان صفاته تعالى الثبوتية ثمانية حيوة علم سمع
 بصر ارادة قدرة كلام تكوين والهبة ليست منها فكيف يصح التوصيف
 بها * واعلم ايضا ان الحكم بثبوت الحمد لواهب العطية تعليل الحكم
 بالمشق وهو يفيد علية المأخذ للحكم فتكون الهبة التي هي مأخذ الواهب
 علة للحمد ومحمود اعليها الذي وصل الى الحامد كما سيأتي فيكون
 هذا الحمد من مواد اجتماع الحمد والشكر * واعلم ان الحمد من المصادر السادة
 مسددا لافعال مثل سقيالك واصله الصب واصله ههنا حدث جدا لواهب
 العطية ثم حذف الفعل واقيم مصدره . قامه فصار جدا لواهب العطية
 حتى قرئ في القرآن الكريم بالنصب على الاصل كما قرئ بالرفع فيه فيكون
 الحمد في الاصل مفعولا مطلقا يحذف عامله قياسا * فان قلت ما المراد
 بالقياس في العرف التحوي * قلت ان يكون هناك ضابط كلي اى قاعدة
 كلية * فان قلت * ما الضابط في حذف عامل المفعول المطلق ههنا * قلت *
 هو كل مفعول مطلق ذكر الفاعل او المفعول بعده مضافا اليه او بحرف الجر
 لا لبيان النوع يجب حذف عامله نحو كتاب الله تعالى وصيغة الله تعالى
 وسنة الله تعالى وبؤسالك وخلافا لك وسحقك اي بعدا وعقرا لك
 اي جرحا وجدعالك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد ونحو
 سبحان الله تعالى وضرب الرقاب وعجبا منك * فان قلت ما تقول
 في قوله تعالى (ومكروا مكروهم وسعى لها سعيها) فان المكرو مصدر مضاف
 الى الفاعل فيبين فاعله باضافته اليه والسعي مصدر مضاف الى المفعول
 فيبين مفعوله باضافته اليه فيدخلان في الضابط المذكور فيجب
 حذف عامليهما مع لم يحذف * قلت * لان لم دخولا لهما في الضابط
 كيف وقولنا لا لبيان النوع في الضابط يخرجهما عنه لانهما وان كانا
 مصدرين ذكر فاعل احدهما بعده مضافا اليه وذكر مفعول احدهما
 بعده مضافا اليه لكنهما لبيان نوع العامل فلا يدخلان في الضابط فلذلك
 لم يحذف عاملهما * فان قلت * ما تقول في قولهم حرده وحدث
 حده واقصدت قصده ونحوت نحوه مع الاسماء مصادر ذكر بعدها

مطلب

معنى القياس في عرف النحو

٨ الحرد القصد (منه)

فواعله مضافة اليها فتدخل في الضابطة فيجب حذف عواملها مع انها لم تحذف فينتقض بها الضابط + قلت + ليس انتصاب هذه الاسماء على المصدرية بل على كونها مفعولا بها بجملها بمعنى المفعول فلان نسبة دخولها في الضابط ويجوز ان يكون المعنى حردته حردة الذي يليق به ووجدته حده الذي ينبغي وكذا غيرهما فتكون مضافة لبيان نوع العامل فلا تدخل في الضابط ايضا مثل ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وسعى له سعيها كذا في الرضى + فان قلت + اذا كان اصله النصب فلم عدل الى الرفع علم انه مبتدأ وفاعل حكما + قلت + للدلالة على الدوام والثبات اى دوا ثبوت كينونة الحمد لو اهب العطية الذي هو الانسب لمقام المدح والتنا بخلاف النصب فانه يدل على التجدد والحدوث المستفاد من عامله المحذوف الذي هو الفعل فانه موضوع للدلالة عليه بخلاف الجملة الاسمية فانه موضوع للدلالة على مجرد الثبوت العارى عن قيد التجدد والدوام فماسب ان يقصد بها الدوام والثبات بقربة المقام ومعونته + فان قلت قد تقرر في موضعه ان الجملة الاسمية انما تفيد الدوام والثبات ولو بالقربة اذا لم يكن خبرها فعلا والخبر ههنا فعل عند المختار وهو مذهب البصريين لان الظرف المستقر مقدر بالفعل لكونه اصلا في العمل عندهم فلان سلم انه تفيد الدوام حتى يعدل عن النصب الى الرفع للدلالة عليه + قلت + المختار ههنا مذهب الكوفيين وهو تقدير اسم الفاعل في الظرف المستقر خبر لكون الاصل في الخبر الافراد فتفيد الدوام ولو سلم ان المقدر فعل فاتفق انما يكون فيما اذا كان الخبر فعلا مذكورا نحو زيد قام بخلاف المقدر والفرق بينهما ظاهر فظهر ان الدوام والثبات يستفاد من الرفع واخراج الكلام على صورة الاسمية ولو بمعونة المقام والقربة + فان قلت + ما معنى الام في قوله الحمد + قلت + الاستغراق على ما اختاره السيد الشريف قدس سره حيث قال ان المتبادر الى الفهم من الجنس المعرف في المقامات الخطايات والسائق في استعماله هاء انما هو الاستغراق سواء كان هاء مصدر او غيره والمقام الخطايات يقتضى المبالغة ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق واى معنى في مقام يكون اولى بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله تعالى فقربة الاستغراق كنار على علم انتهى + فيكون كل حردته تعالى + فان قلت + الوصف بالجميل على زيد بان تقول زيد مكرم ومطعم للضيف حمد لزيد

مطلب

لام الحمد للجس ام

لاستغراق

لان الحكم على الحقيقة

بدون اعتبار الافرا

قليل في الشرع والعرف

كذا في حواشى الدر

المختار (منه)

٢ ولانه اذا كان اللام
للجنس يكون الحمد لواهب
العطية طريقا برهانيا
لاختصاص جميع المحامد
له تعالى كانه ذيل جميع
المحامد مختص له تعالى
لانه لما كان جنسها مختصا له
تعالى لزم ان يختص كل
واحد منها له تعالى لكن
اختص جنس الحمد له تعالى
يتبع ان جميع المحامد
مختص له تعالى اما الملازمة
فلانه لو خرج فرد منها
على تقدير اختصاص
الجنس له تعالى لما اختص
الجنس له تعالى لتحقيقه في
ضمن كل فرد فينبذ يكون
قوله الحمد لواهب العطية
مثلا اشارة الى المقدمة
الواضحة والشرطية
مطوية وهذا طريق
برهاني وهو فن من
البلاغة فيكون اختصاص
جميع الافراد بانها بطريق
برهاني وهو اقوى من
اثباته ابتداء فلا حاجة
في تأدية المقصود وهو
ثبوت الحمد له تعالى
وانفاؤه عن غيره الى ٣

فلا يكون كل حمله تعالى فكيف يصح حمل اللام على الاستغراق
* قلت ٢ هذا وان كان جدا لزيد في الصورة والظاهر لكنه في الحقيقة
راجع الى الله تعالى اذ هو الذي اودره ومكنه على ذلك فيكون كل
حمله تعالى فيصح حمله على الاستغراق فيكون القصر حينئذ حقيقيا وقبل
ادماي محمول على المبالغة تنزيلا لمدغيره تعالى منزلة العدم ولامه للجنس
على ما اختاره البيضاوي والتفتازاني عليهما رحمة الباري لان كون اللام
تعريف الجنس معنى اصلي لها يكفي في فهمه منها بمجرد العلم بالوضع فان
اللام موضوعة للتعريف والاشارة والاسم موضوع لمفهوم المسمى وحقيقته
لا سيما في المصادر فانها موضوعة لمفهوم الحدث من غير دلالة على الوحدة
والكثرة بالاتفاق فالاسم المعروف باللام يدل بمجرد الوضع على تعريف نفس
حقيقة المسمى والاشارة اليها بخلاف دلالة على الاستغراق فانه لا يكفي فيها
بمجرد العلم بالوضع بل لابد معه من قرينة خارجة هي دلالة الحال والمقام
او دلالة المقال ١ فان قلت * ٢ نعم ان مجرد العلم بالوضع يكفي في تعريف الجنس
لكن يجوز ان يوجد قرينة الاستغراق ههنا وهي ههنا كون المقام مقام
الثناء والمدح وتلك القرينة ترجح الاستغراق ١ قلت * تبادر الجنس
في المصادر من نفس اللفظ وتلازم الاختصاصين اي اختصاص جنس
الحمد له تعالى واختصاص افراد الحمد له تعالى ههنا واولوية اختصاص
الجنس بالمقام لانه يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص
جميعها بخلاف الاستغراق فانه يدل على احدهما قرينة اقوى
واظهر من قرينة الاستغراق ههنا فاذا كانت القرينة المرجحة للجنس ههنا اقوى
واظهر فكون لام الحمد للجنس اولى نعم اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق
ظاهرة وان كان المتبادر من اللفظ هو الجنس يحمل اللام على الاستغراق
لزيادة تبادره من القرائن الظاهرة كذا في حواشي انوار التنزيل والمطول
وحينئذ ايضا يكون القصر حقيقيا او ادمايا كما سبق * فان قلت *
سواء حمل اللام على الجنس او على الاستغراق تفيد الاختصاص والقصر ولام
الجار ايضا تفيد الاختصاص اي اختصاص الحمد لمدخوها فتكون مستدركا
فيلزم ان يكون هذا الكلام قبيحا لكونه مشتلا على المستدرك * قلت * لانسلم
ان اللام الجارة تفيد الاختصاص بمعنى القصر كيف وهي موضوعة
للاختصاص بمعنى الارتباط والتعلق كما في الحاشية الميرية للفاضل الكنبوي

ولو سلم انها موضوعة للاختصاص بمعنى القصر فلم لا يجوز ان تكون لتأكيد
الاختصاص المستفاد من آل كما قاله السيد الشريف من ان كلا منهما يدل
على اختصاص المحامدية تعالى فلان سلم الاستدراك (وقيل ان الاختصاص
المستفاد من اللام الجارة هو اختصاص الحمد بدخولها وآل الاختصاص
ذلك الاختصاص به تعالى وتماه في شرح آداب البحث فحينئذ لا استدراك
ولأن كيد بل تكون تأسيسا وان حلت اللام الجارة على الاستحقاق كما جعلها
التفتازاني فلا اشكال ، فان قلت ، لم قدم المسند اليه اعني الحمد على المسند
اعني لواهب العطية مع ان ذكر اسم الله تعالى اعني لواهب العطية اهم
قلت ، لاقتضاء المقام مزيد الاهتمام بالحمد ، فان قلت ، ان الحمد مجموع
قول القائل الحمد لواهب العطية ولا اختصاص له بكلمة الحمد فان جزئي الجملة
متساويان بالنسبة اليها فكيف يقتضي المقام مزيد الاهتمام بالحمد ، قلت ،
ان كلا من جزئي جملة الحمد وان كانا مهمين في مقام الحمد لكن الاهتمام
زائد بلفظ الحمد لكونه ٢ بصدده صدور دلولة فهو نصب العين وهو من السكات
المرجحة كما سبق في البسيلة فارجع ، فان قلت ، هل لا يقتضي كون اسم الله
تعالى اهم في نفسه تقديمه على المسند اليه بان يقال لواهب العطية الحمد مع
ان فيه ايضا اختصاص الحمد له تعالى بالتقديم اي بتقديم ما حقه التأخير لانه
من طرق القصر كما مر وذلك الاختصاص مناسب لمقام الثناء والمدح
قلت ، ان اهمية اسمه تعالى في نفسه وان اقتضى تقديمه لكن مقتضى
العارض بحسب المقام اقوى عندنا كما قلنا ان الله تعالى في تعليم العباد الحمد
لله مع ان في تقديم الحمد ايضا الاختصاص المناسب للمقام ايضا ، فان قلت ،
ان ذكر المسند اليه معرفة لابطاله من داع ونكتة في الداعي ههنا ، قلت ،
هو افادة المخاطب اتماما فائدة كما سبق تحقيقه في قوله يتول العبد ، فان قلت ،
لا بد في تعريفه باللام بخصوصها من بين المعارف الستة من داع خاص
كما سبق قلت ، للاشارة الى نفس الحقيقة والفهوم المسمى بالحمد من غير
اعتبار لما صدق عليه من الافراد على رأي من قال ان لام الحمد تلجس او من
حيث نية فيها في ضمن جميع الافراد على رأي من قال انها للاستغراق كما سبق
ليفيد فيه المسند اليه على المسند بمعونة المقام ، فان قلت ، هل بعيد لام
المسند اليه سواء كان للجنس او الاستغراق قصر المسند اليه على المسند
قلت ، نعم نحو الامير زيد والنجماع عمرو كما في المطول ، فان قلت ،

٣ ان يلاحظ الشمول
والاحاطة كذا في حاشية
الدر المختار (منه)

٤ يعني يلزم التناقض (منه)

٦ اي كون التكلم (منه)

هل تقيد اى تدل عليه بالوضع ام بالقحوى وبالاتزام * قلت * تدل عليه
 بالقحوى ٧ * فان قلت * كيف تدل عليه بالقحوى * قلت * ان حلت اللام
 على الاستغراق فدلالتها عليه ظاهرة لان قوله الحمد لواهب العطية بمنزلة
 قولنا كل جد كائن لواهب العطية فلا يتجاوز الى غيره لانه لو تجاوز فرد
 من افراد الحمد الى غيره لما كان كل فرد له تعالى فلزم القصر و كذا قولنا الامير
 زيد والشجاع عمر بمنزلة كل امير زيد وكل شجاع عمرو اذا لم يكن سواهما
 امير او شجاعا او على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حلت على الجنس
 والحقيقة فهو يفيد ان زيدا و جنس الامير وعمرا و جنس الشجاع متحدان
 في الخارج ضرورة ان المحمول متحد مع الموضوع في الوجود لظهور امتناع
 حل احد المتيزين في الخارج على الآخر وحينئذ يجب ان لا يصدق
 جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
 والحاصل ان الم عرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر
 سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها
 والامير الشجاع اى لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير
 معرف اصلا نحو التوكل على الله تعالى والكرم في العرب والامام من قریش
 وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو والشجاع
 كذا في المطول (وقيل تدل عليه بالمنطوق والوضع ورد بان التدل على
 العموم والشمول وتعين الجنس فليس للنفي جزء من مفهومها وان كان لازما
 وقيل لا تقيد الحصر ونسب للحنفية وضعفه في التحرير بان كلامهم مشحون
 باعتباره وقد تكرر الاستدلال منهم في نفي اليقين عن المدعى بقوله عليه السلام
 واليمين على من انكر قال في الهداية جعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء
 الجنس شيء انتهى * فظهر كيفية دلالتها على القصر ايضا وظهر ان طريق
 القصر ههنا من اى طريقه و بيان طريقه قد سبق مفصلا * فان قلت *
 ان القصر ههنا امن قصر الموصوف على الصفة او من عكسه * قلت *
 من قصر الموصوف على الصفة فالمعنى جنس الحمد او كل جد مقصور
 على الكون لواهب العطية لا يتجاوز الى الكون لغيره فظهر ان القصر
 ههنا اضافي لاحقيقى * واعلم ان الكلام المشتمل على القصر متضمن لحكمين
 صريحى وهو الحكم التبوتى وضمنى وهو الحكم السلبى الاول ههنا ان الحمد
 كائن لواهب العطية والثانى ان الحمد ايس كائن لغيره * فان قلت * هذان

٧ اى بمفهوم الكلام
 بمعنى انه اذا تأمل الذوق
 السليم في مفهوم الكلام
 الذى فيه لام الجنس
 او الاستغراق فهم منه
 القصر وان لم يعرف انه
 في اصطلاح البلغاء كذلك
 كذا في المطول (منه)

مطلب

دلالة العرب باللام على
 القصر بالقحوى ام بالوضع

الحكمان بديهان ام نظريان * قلت * بديهان لان من تصور الموضوع اعني الحمد الذي هو الوصف بالجمل على الجمل الاختباري والمحمول اعني لواهب العطية اي انه تعالى يعطى كل عطية او العطية المعهودة التي نزلت في حقها السورة وان غيره تعالى لا يعطى كل عطية او العطية المعهودة ثبت عنده الحكمان فيكون هذا الكلام من قبيل الكل اعظم من الجزء تأمل تقف * فان قلت * هذا القصر من اي قسم من اقسامه الثلاثة التي هي قصر القلب وقصر الافراد وقصر التعيين - قلت : المناسب ههنا لكون هذا الحمد مادة اجتماع الشكر معه ان يكون هذا القصر قصر افراد ردا للمعزية على ما هو المشهور منهم من الحمد كما يكون له تعالى يكون لغيره تعالى بناء على ان العبد خالق لافعاله اوردا للكفار لانهم يشكرون غيره تعالى كما يشكرونه تعالى على زعمهم ويحتمل غيره بحسب اعتبار حال المخاطب * واعلم انه اختلف في جملة الحمد هل هي انشائية ام اخبارية فقبل انشائية لان فرض القائل والمتكلم بها انشاء الناء على الله تعالى بنفس الصفة وانشا تعظيمه تعالى بها وهو لا يحصل بالاخبار لان الخبر بثبوت شيء لشيء لا يلزمه ان يكون منشئا لذلك الشيء كما اذا قيل الضرب بابت لزيد مثلا لا يلزم منه ان يكون القائل ضاربا ونصوير الدليل هكذا دائما اما ان يكون جملة الحمد انشاء واما ان تكون خبرا لكنها ليست بخبر ينتج انها انشاء اما المقدمة الشرطية المنفصلة الحقيقة فلا بين في علم المعاني واما المقدمة الواضحة فلا انها لو كانت خبرا لما تدل على مقصود القائل بها وكما تدل على المقصود كانت فاسدة ينتج انها لو كانت خبرا لكانت فاسدة فاعذر هذه النتيجة مقدمة شرطية ولنضم اليها مقدمة رافعة هكذا لكنها ليست بفاسدة ينتج انها ليست بخبر وهي عين المقدمة الواضحة المطلوبة اما الصغرى اعني انها لو كانت خبرا لما دلت على مقصود القائل بها فلا انها لو كانت خبرا لكان القائل بها بخبرا يثبت الحمد له تعالى وكما كان كذلك لزم ان لا تدل على المقصود الذي هو انشاء الحمد والتناء عليه تعالى ينتج انها لو كانت خبرا لما دلت على الحق اما صغرى هذا الدليل فظاهرة واما كراه فلان الخبر بثبوت شيء لشيء لا يلزمه ان يكون منشئا لذلك كما مر (وعورض هذا الدليل معارضة بتحقيقية بان يقال لو كانت جملة الحمد انشاء لزم انتفاء اتصافه تعالى بالجمل قبل حمد الحامد لكن التالي باطل بالبدهة ينتج انها ليست بانشاء

مطلب
جملة الحمد هل هي اخبارية
ام انشائية

اما المقدمة الشرطية فلضرورة ان الانشاء يقارن لفظه معناه في الوجود كما مر في بحث البسملة (واجيب بانها لانسلم انها لو كانت انشاء يلزم انتفاء اتصافه تعالى في نفسه قبل حذ الحامد كيف بل اللازم انتفاء الوصف بالجميل قبله وهو غير مضر انتفاء اتصافه تعالى بالجميل في نفسه قبل غير لازم وذلك الانتفاء هو المضر واما ان الانشاء يقارن لفظه معناه في الوجود قد يكون باعتبار معناه الحقيقي كما ضرب وبعث وقد يكون باعتبار معناه اللازمي المجازي كما هبنا وقد مريانه فاذا كانت جملة الحمد انشائية يحتمل ان تكون منقولة الى الانشاء شرعا فتكون حقيقة شرعية او مجازا لان صيغتها خبر فاستعمل في لازم معناه الذي هو ايجاد الحمد والثناء بنفس الصيغة لان الاخبار بثبوت الحمد له تعالى يلزمه ايجاد الثناء والوصف بالجميل فتكون مجازا مرسلا بعلاقة السببية * فان قلت * ما القرينة المانعة والمعينة ههنا فانهما لا بد منهما في التجوز * قلت * كون المقام مقام مدح وثناء وهو قرينة مانعة ومعينة لانهما يجوز ان تحدا * فان قلت * ما الداعي الى المجاز ههنا * قلت * المبالغة في وقوعه كانه واقعه فاخبر * واعلم انهم اختلفوا في الجملة الاخبارية اذا استعملت في لازم معناها كالمدح والثناء والتهجاء هل نصير انشائية ام لا ذهب الشيخ عبدالقاهر الى الثاني قال لا يلزم اخلاء الجملة عن نوع معناها وذهب الزمخشري الى الاول وتبعه الشارح حيث صرح به الاول في الاطول بان مثل قوله تعالى (اني وضعتها اثني) انشاء لا خبر كما سبق تفصيله في البسملة (وقيل جملة الحمد خبر لصديق تعريفه عليها وهو ما للنسبة خارج نطاقه اولاً تطابقه والانشاء الاصطلاحي ما بخلافه وتقرير الدليل ظاهر (واجيب عن دليل الخصم باننا لانسلم ان فرض القائل لا يحصل بالاخبار كيف وهو حاصل فيما نحن فيه لا ينكره الاكابر لان الاخبار بثبوت الحمد لله تعالى وصف بالجميل الخ او فعل بني الخ ومن ثمه قيل ان الاخبار بان جنس الحمد او كله ثابت له تعالى ومستحق له تعالى عين الحمد وكذا لانسلم ان الخبر بثبوت شيء لشيء لا يلزمه ان يكون منشأ لذلك الشيء كيف والاخبار بثبوت الحمد له تعالى يلزمه الوصف بالجميل وهو انشاء الحمد كما لا يخفى واستدل ايضا على كونها خبرا بما روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (اذا اعطى الله عبدا نعمة فقال الحمد لله يقول الله تعالى انظروا الى عبيد اعطيته ما لا قدر له واعطاني ما لا حدة له)

مطلب مهمة

مطلب

جملة الحمد خبر على رأى

مطلب

الدليل الاول على كون

جملة الحمد خبرا

مطلب

الجواب عن دليل الخصم

مطلب

الدليل الثاني على كون

جملة الحمد خبرا

قائه بشعر بانها خبر لان انشاء جنس الحمد او كنه ليس في وسعه بل ما في وسعه
 الاخبار منه (واجيب عن الاستدلال الاول باننا لانسلم ان تعريف الخبر يصدق
 عليها كيف والقصد معتبر في تعريف كل من الخبر والانتاء وهما لم يقصد
 ان يكون للنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه قال العلامة الثاني المحقق
 التفتازاني في المختصر ما حاصله ان الخبر ما يقصد ان يكون لنسبته خارج تطابقه
 او لا تطابقه والانتاء ما بخلافه فتأمل (وعن استدلال الثاني بانها لانسلم
 ان الحديث يشعر كونها خبرا كيف ومعنى اعطاني ما لاحدله انه انني على
 ثناء بكل شئ شامل لما احده والمعطى من العبد له تعالى هو الثناء لا الاخبار والاعلام
 قائه تعالى عالم بفائدة الخبر ولا زمه فلا نسلم ان ما في وسعه الاخبار
 بل ما في وسعه هو انشاء فيكون قوله في الحديث الحمد لله انشاء كذا في حاشية
 الدر المختار وحاشية امتحان الاذكياء فان كانت جملة الحمد خبرا فاذا كانت
 ال فيها للجنس فالقضية مبهمة بحسب الظاهر وهي التي يكون موضوعها
 كليا ويكون الحكم فيها على افراد موضوعها ولم يبين كية الافراد كلا
 ولا بعضا واذا كانت ال فيها للاستغراق فالقضية كلية وهي التي يكون
 موضوعها كليا ويكون الحكم فيها على الافراد وبيان فيها كية الافراد كلا
 وان كان ال فيها للعهد الخارجي بالاشارة الى حده عليه الصلاة والسلام
 في المعراج بقوله (لا احصى ثناء عليك انت كما اذنت على نفسك) او بالاشارة
 الى حده تعالى القديم فالقضية شخصية وهي التي يكون موضوعها حزبا
 وان كان ال فيها للعهد الذهني وان كان غير مناسب للمقام فالقضية
 جزئية وهي التي يكون موضوعها كليا وكان الحكم فيها على افراده وبيان
 كية الافراد فيها بعضا * فان قلت : ان القضية الجملة المحصورة والمهمة
 بحسب الحقيقة والخارج على قسمين الاول حقيقية وهي التي يكون الحكم
 فيها على كل ما قدر وجوده من الافراد الممكنة الوجود سواء كان موجودا
 في الخارج او معدوما فحينئذ ان لم يكن موجودا فالحكم فيها على افراده
 المقدرة الوجود كقولنا كل غنقاء طائر وان كان موجودا فالحكم فيها ليس
 بمقصود على افراد الوجود بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود كقولنا
 كل انسان حيوان والثاني خارجية وهي التي يكون الحكم فيها على افراد
 موضوعها الموجود في الخارج سواء كان وجودها واتصافها بوصف
 الموضوع حال الحكم او قبله او بعده كقولنا كل نائم مستيقظ فقضية الحمد

مطلب
 الجواب عن الدليل الاول

مطلب
 الجواب عن الدليل الثاني

مطلب
 قضية جملة الحمد على تقدير
 كونها خبرية

مطلب
 قضية حقيقة وخارجية

من اى قسم منهما * قلت * انها من قسم من الخارجية فالمعنى ان كل فرد من افراد الحمد الموجود في الخارج في احد الازمنة والمنصف بوصف الموضوع اعنى الحمد بالفعل في احد الازمنة كائن لواهب العطية لا يتجاوز الى غيره هذا على تقدير كليتها واما تقدير اهمالها فالافراد تلاحظ مطلقة واما على تقدير جزئيتها فالافراد تلاحظ على وجه البعضية فعلى الاول والثاني فاداة السور هي اللام * واعلم ان المعتبر في عقد الوضع اعنى اتصاف ذات الموضوع بوصفه هو الفعل عند الشيخ وهو المختار ولذا قلنا في التفسير بالفعل واما عند الفارابي فالمعتبر فيه هو الامكان كما بين في محله * فان قلت * قال مولانا على الروى ان المشهور فيما بينهم ان معنى الحمد لله ان الحمد ثابت له تعالى وهو فاسد لان الحمد اما فعل القلب او فعل اللسان وهو قائم بالفعل الذى هو الحامد الحادث والقائم بالحادث حادث فاذا كان الامر كذلك يلزم ان يكون البارى تعالى محلا للحوادث وهو باطل فالحق معنى الحمد هو ان المحمودية ثابتة لله تعالى هذا ذكر المصدر واداة الحاصل منه وهو المحمودية لان المحمودية صفة ثابتة له تعالى قائمة به تعالى لا بغيره تعالى فلا يلزم المحذور على هذا التوجيه انتهى فكيف يكون المعنى ان كل فرد من افراد الحمد كائن لواهب العطية صحيحا * قلت * ان الثبوت والكيونة على نوعين الاول هو الثبوت على وجه القيام نحو الضرب ثابت لزيد اذا فعل زيد الضرب واحده والثانية هو الثبوت على وجه التعلق نحو الضرب ثابت لعمرو اذا وقع الضرب عليه وتعلق به فالمراد بالثبوت ههنا هو الثبوت المطلق الاعم كمالا يخفى والتعلق من الامور الاعتبارية فلا ضير فيصح ذلك المعنى المذكور بلا حاجة الى التوجيه المذكور هذا هـ * فعلم مما ذكرنا ان معنى هذا الكلام ان شيئا من افراد جنس مايزاد به النعم الكثيرة التامة او النافعة في الدنيا والآخرة ويدفع به البلية فيهما وهو مشارك لتلك الافراد في اصل الحسن وهو يترقى فيه على تلك الافراد مما بقى بعد اخراج ذلك الفرد هو الحمد مع الشكر على وجه الاختصاص والدوام له تعالى فذلك القضية متضمنة للقضايا وهي ان الشكر فقط يزاوجه النعم والشكر وحده يدفع به البلية والحمد فقط يزاوجه النعم والحمد فقط يدفع به البلية وكلهما مشترك في اصل الحسن لان الكلام المشتمل على قيود كثيرة متضمن للحكم باعتبار كل قيد وهو ظاهر وان اجتماعهما احسن مايزاد الخ ففهو مطابق لتلك

مطلب

قضية الحمدلة خارجية
ام حقيقية

مطلب

المعتبر في عقد الوضع ماذا
مطلب
السؤال على المعنى المشهور
في الحمد لله

مطلب الجواب

هـ على ان في ذلك التوجيه
نظرا فان المحمودية
الحاصلة من حمد
الحامدين الحادثين
حادثه فيلزم المحذور (منه)
مطلب

معنى ان احسن مايزاد به
المذكور ايضا النعم الوفية
ويدفع به البلية في البكرة
والعشبة الحمد لواهب
العطية

مطلب

جملة ان احسن من حيث
الصراحة والضمنية
عشر قضايا

القضية وتلك القضايا قد يكون كلها بدئية وقد يكون كلها نظرية وقد يكون بعضها بدئية وبعضها نظرية وههنا كلها نظرية فاما ان الشكر فقط يزاوجه النعم فلقوله تعالى (ولئن شكرتم لازيدنكم) واما ان الشكر فقط يدفع به البلية فلقوله تعالى (لئن كفرتم ان عذابي لشديد) واما ان الحمد وحده يزاوجه النعم فلقوله عليه الصلوة والسلام (كل امرئى بال لم يبدأ بالحمد لله فهو ابتر) او كما قال عليه الصلوة والسلام والابرز مقطوع البركة واما ان الحمد فقط يدفع به البلية فلقوله عليه الصلوة والسلام افضل الدعاء الحمد لله وعن سلمان رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (لا يرد القضاء الا الدعاء) فظهر ايضا ان اجتماع الحمد والتكرير يزاوجه النعم ويدفع به البلية واما حسن الشكر وحده الذى يزاوجه النعم وكذا حسن ماسواه من المذكور فيتوقف على معرفة معانى الحسن * واعلم ان الحسن له ثلاثة معان الاول كون الشئ ملائما للطبع وضده القبح بمعنى كون الشئ منافرا للطبع والناسى كون الشئ صفة كال وضده القبح بمعنى كون الشئ نقصان كالجمل وهذا المعنىان عرفيان والثالث كون الشئ متعلق المدح عاجلا ومتعلق الثواب آجلا نحو الايمان حسن وضده القبح بمعنى كون الشئ متعلق الذم عاجلا ومتعلق العقاب آجلا وهذا عند الترع وكذا ضده كما يقال الكفر قبح والمراد ههنا الحسن الشرعى اما حسن الحمدة فلانها نجب فى الصلوة وتسنى فى الخطبة وقبل الدعاء وبعد الاكل وتباح بلا سبب وتكره فى الاماكن المستقدرة ونحرم بعد اكل الحرام بل فى البرازية انه يختلف فى كفره فتجرى فيها الاحكام الترعية كذا فى رد المختار حاشية الدر المختار واما حسن الشكر فلانه واجب فظهر ايضا زيادة حسن الحمد مع النكر الذى هو من افراد ما يزاود ويدفع على سائر افراده فثبت ان شيئا احسن ما يزاوجه الوفاء ويدفع به البلية هو الحمد لله تعالى مع التكرير على وجه الاختصاص والدوام هذا * فان قلت * على رأى من قال ان جملة الحمدة انشائية فكيف يصح ان تكون خبرا لان وقد قال ابن الانبارى وبعض الكوفية ان الجملة الواقعة خبرا لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب والانساء ليس بمحمتمل مما فلا يكون الخبر انشائية ولان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانساء ليس ب ثابت للمبتدأ لانه ليس ب ثابت فى نفسه حتى يكون ثابتا للمبتدأ فلا يكون خبرا له * قلت *

مطلب

دلائل تلك القضايا

حرم من الى احد فى مسنده

م رمى الى مسلم

ت رمى الى ترمذى

ن رمى الى نسائى

عن ثوبان افضل الذكر

لا اله الا الله وافضل الدعاء

الحمد لله من جامع الصغير

(منه)

مطلب

الحسن له معان ثلاثة والقبح

ايضا

٤ لان الحسين زائدان

على حسن واحد (منه)

مطلب

الاستدلال على ان الجملة

الانشائية لان تكون خبرا

للمبتدأ

مطلب

الجواب عن هذا الاستدلال

٩ فالسند اليه عند اهل العربية هو ما نسب اليه شيء بحيث يصح السكوت عليه لا ما نسب اليه شيء بحيث يثبت عليه ذلك الشيء معنى الموضوع عند اهل المنطق واما السند عند اهل العربية فهو ما نسب الى شيء بحيث يصح السكوت عليه سواء ثبت للمبتدأ نحو زيد قائم او لم يثبت نحو ابن زيد ومتى القتال لا ما نسب الى شيء بحيث يثبت هو لذلك الشيء كما هو معنى المحمول عند المنطقيين (منه)

مطلب

الاسناد والحكم عندها اهل العربية

مطلب

الاسناد والحكم عندها اهل المنطق

مطلب

خلاصة الجواب عن الدليل الاول

قال المحقق التفتازاني في شرحه للتخييص وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والخبر والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر فان اللازم فيه ان يكون مسندا والاسناد وكذا الحكم عندهم اي عند اهل العربية اعم من الثبوت فيشتمل الاخبارى والانشائي فانه عندهم هو النسبة التي يصح السكوت عليها ٩ وحينئذ يوجد الاسناد والحكم في الاخبارية والانشائية الا يرى ان الظرف في نحو ابن زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما شبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بنات للمبتدأ وكذا قوله تعالى (بل انتم لامر حبابكم) بخلاف الاسناد وكذا الحكم عند المنطقيين فانه عبارة عن وقوع النسبة اولا ووقوعها وقد يطلق على ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وهذا ان المعنيان مختصان بالقضية والجملة الخبرية بخلاف الاسناد والحكم عندها اهل العربية فانه اعم من الثبوت اي الوقوع او الثبوت اي النسبة الحكمية اعني النسبة بين بين لانه عند اهل العربية متحقق في قولك اضرب زيدا من غير حصول طلب الضرب للمخاطب واتصافه به وثبوته له فانه يصح السكوت عليه وصحة السكوت عايه معنى الحكم والاسناد عندهم (وخلاصة الجواب عن الدليل الاول منع الصغرى القائلة بان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب بالتزديد بان يقال ان اردت بالخبر في تلك الصغرى خبر المبتدأ فلان سلم انه ما يحتمل الصدق والكذب كيف وهو مجرد المسند به المغاير للصفة المعلومة الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد وانى لك هذا خبر للمبتدأ مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وان اردت به فيها كلاما للنسبة خارج تطابقه اولا تطابقه فالصغرى مسلمة فلان سلم التقريب يعني ان الدليل المذكور لا يستلزم ان خبر المبتدأ لا يكون انشاء وهو المطلوب بل يستلزم ان الخبر بمعنى الكلام الذي كان لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه لا يكون انشاء وهو ليس بمطلوب بل يدل قوله تعالى لامر حبابكم من حيث انه جملة دعائية وقع خبر المبتدأ اعني انتم على انه يكون جملة انشائية وكذا نعم الرجل زيد على احد القولين ٢ فان قلت ٢ الانشاءات الواقعة اخبارا صورة يقدر فيها القول مثلا التقدير في قوله (بل انتم لامر حبابكم) بل انتم مقول في حقكم لامر حبابكم اي يستحق ان يقال في حقكم لامر حبابكم وكذا غيره فيكون الخبر في الحقيقة

هو القول المدر لا الانتشاءات فلان سلم انه يدل قوله تعالى (بل انتم
 لامر حجابكم) على وقوع الانتشائية خبرا للمبتدأ ، قلت : تقدير القول تعسف
 كما قال المحقق العلامة التفتازاني عليه رحمة البار على انه لا يمتنى في بعض
 المواضع كما فيما نحن فيه كما لا يخفى ، واعلم انه قال ابو البقاء في كتابه ان التعسف
 هو ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض ويطلق على ارتكاب
 ما لا ضرورة فيه والاصل عدمه وقيل هو حمل الكلام على معنى لا يكون
 دلالة عليه ظاهرة وهو اخف من البطلان انتهى فظهر ان التعسف قبيح
 فخلاصته ابطال السند باستلزامه القبح ، فان قلت : قد ذكر السيد
 الشريف قدس سره ان المبتدأ ان المبتدأ انما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق
 حال من احواله ويربطه بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق
 بين ضربت زيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني
 مبتدأ مع ان الفعل للفاعل واقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر
 في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله
 وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيدا ابوه منطلقا عنه زيد منطلق
 الابو على هذا فنقول معنى الجملة الانتشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلها
 معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ (فاذا قلت زيدا ضربه فطلب الضرب
 صفة قائمة بالتمسك والمنشئ وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به
 وكونه في حقه واستحقاقه ان يقال في حقه فلا بد ان يلاحظ في وقوعها خبرا
 عنه بهذه الحيلة فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك
 لاعلى معنى الحكاية لانه غير واقع بل على معنى انه يستحق ان يقال في حقه
 ذلك فظهر مما قررناه ان تقدير القول في الانتشاءات الواقعة اخبارا للمبتدأ
 في مثل قوله تعالى بل انتم لامر حجابكم وقولهم اما زيد فاضربه ليس بتعسف
 على قواعد العربية بل هو بما تقتضيه تلك القواعد من لا يلتفت اليها
 ولا يفرق بين زيد اضربه وبين اضرب زيدا بحسب المعنى فانه يعد تعسفا
 انتهى (فخلاصة الجواب بالانسليم ان السيد المذکور اعني تقدير القول
 يستلزم الجمع كيف والتقدير المذکور مما فيه ضروره وانه مما يحور عند
 المحققين وانه حمل للكلام على معنى كونه دلالة عليه الهرة بضره بان
 القاعدة فلاشي من التعسف من اطلاقه الدالة فلا يصح ، قلت : يجب
 ان يكون مدلول الخبر حلا من احواله ولا لم يصح حله وربطه عليه

مطلب

دليل من قال ان الانتشائية

تقع خبرا بلا تأويل

مطلب الجواب عن هذا

الدليل

مطلب معنى التعسف

مطلب

الجواب من طرف القائلين

بانها لا تقع خبرا بلا

تأويل عن هذا الجواب

خلاصة الجواب

مطلب

الجواب الاول من طرف

القائلين بان الانتشائية

تقع خبرا بلا تأويل

كذا في حاشية المطول
لعبد الحكيم (منه)

مطلب

خلاصة الجواب الاول

مطلب الجواب الثاني

ويجب ايضا ان يكون المراد من ذلك المدلول اعم من الصريحى نحو زيد
قام وزيد ابوك ومن الضمنى والالتزامى والايحجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة
خبرافى نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب الذى هو مدلولها الصريحى ليس
حالا من احوال زيد ولم يقل بالتأويل فيها احد فاذا كان المراد من ذلك
اعم فلا شك ان اضربه فى قولنا زيدا ضربه يدل التزاما على كون زيد
بحيث يتعلق به طلب الضرب فذلك الكون مدلول التزامى لاضرب الذى
هو جملة انشائية وقعت خبرا وحال من احوال زيد الذى هو مبتدأ كما ان قام
ابوه فى قولنا زيد قام ابوه يدل التزاما على كونه بحيث قام ابوه وذلك
الكون مدلول التزامى له وحال من احوال زيد المبتدأ فكما ان الجملة الخبرية
الواقعة خبر الكون مدلولها الالتزامى حالا من احوال المبتدأ لم تحتاج الى
التأويل كذلك الجملة الانشائية لكون مدلولها الالتزامى حالا من احوال المبتدأ
لم تحتاج الى التأويل والتقدير المذكور (فخلاصة الجواب المذكور اثبات المقدمة
الممنوعة اعنى استلزام السند المذكور للنسب والقبح وتقريره هكذا كما كان
المراد من مدلول الخبر اعم من الصريحى والالتزامى الذى هو يكون حال
المبتدأ لم يحتاج الى وقوع الجملة الانشائية خبرا عند التحقيق الى ذلك التقدير
فيكون تعسفا باطلاقاته الثلاثة ينتج كما كان المراد من مدلول الخبر اعم يكون
تقدير القول تسعفا باطلاقاته الثلاثة فلنعبر هذه النتيجة مقدمة شرطية
ولنضم اليها مقدمة استثنائية لينتج المطلوب هكذا لكن المقدم حق ينتج
انه كان تقدير القول تعدفا باطلاقاته الثلاثة فيجاء به المقدمة المنوعة المطلوبة
امامقدمات هذا الدليل فظاهرة مما مر آنفا وايضا قد اعترف السيد الشريف
قدس سره بان مدلول الخبر حال من احوال المبتدأ سواء كان باعتبار مدلوله
الصريحى او الالتزامى حيث قال فى بحث الدلالة ان قيام الاب ليس صفة
لزيد فى نحو زيد قام ابوه فليس قام ابوه باعتبار ذلك المدلول الصريحى
خبر ابل يدل على ماهو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما فقال ابوه
باعتبار ذلك المدلول الالتزامى صفة لزيد فيكون خبرا انتهى وكذا اضربه
مثلا فى قولك زيد اضربه فانه وان لم يكن باعتبار مدلوله الصريحى اعنى
طلب المنشىء الضرب صفة لزيد فلم يقع باعتباره خبرا عنه لكنه يدل التزاما
على ماهو صفة له وهو كونه بحيث يطلب ضربه فيقع اضربه باعتبار مدلوله
الالتزامى صفة لزيد فيصح ان يقع خبرا بلا احتياج الى تقدير القول فثبت

اعترافه بصحة وقوع الانشائية خبرا بلا احتياج الى تقدير القول فكيف
يقول باحتياج التقدير وتحقيقه (و خلاصة هذا الجواب اثبات المنوع بابطال
السند المساوي اعني كيف والتقدير المذكور مما فيه ضرورة الخ باستلزامه
وجود التناقض وتقريره ظاهر واذا بطل السند بطل نقيض المنوع
واذا بطل نقيضه ثبت عينه ينتج اذا بطل السند ثبت عين المنوع فلنعتبر هذه
النتيجة مقدمة شرطية ولنضم اليها مقدمة واضحة هكذا لكن بطل السند
ينتج انه ثبت عين المنوع وهو المطلوب (وايضاً تقدير القول منافي لمقصود
القائل من قوله زيدا ضربه لان مقصوده منه افادة تحقيق طلب ضرب زيد
لا افادة كونه مستحقاً للقول المذكور لان استحقاقه لقوله اضربه لا يقتضي وقوع
ذلك القول حتى يستفاد منه طلب ضربه) فخلاصة هذا الجواب ابطال السند
المساوي اعني جواز تقدير القول المذكور المستلزم لعدم وقوع الانشائية خبرا
حقيقة بانه لا يدل على مقصود المنكلم فيكون باطلا واذا بطل السند بطل
نقيض المنوع اعني انه لا يدل قوله تعالى (بل انتم لامر حبابكم) على وقوع
الانشائية خبرا واذا بطل نقيض المنوع ثبت عينه اعني ان قوله تعالى
(بل انتم لامر حبابكم) يدل على وقوع الانشائية خبرا التلازم التناقض
ينتج اذا بطل السند ثبت عين المنوع فلنعتبر هذه النتيجة شرطية ولنضم
اليها واضحة هكذا لكن بطل السند ينتج انه ثبت عين المنوع (و خلاصة
الجواب عن الدليل الثاني منع الصغرى اعني لان الخبر يجب ان يكون ثابتا
للمبتدأ مع السند هكذا لان سلم ان كل خبر يجب ان يكون ثابتا له كيف ووجوب
الثبوت اى الوقوع او النسبة بين من يختص بالخبر الذي هو جزء القضية
دون مطلق الخبر لان الاساد عندهم اعم الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد
واثنى لك خبر مع انه ليس بنائب للمبتدأ واعلم ان جملة الحمد ههنا من حيث انها
كلام المصنف رحمه الله تعالى جملة اخبارية على رضى النساسة على رضى
وان احتمال لام الحمد لمعانيها الاربعة مبنى على هذه الحيدة ايضا كما لا يخفى
واما من حيث انها من كلام الناصر رحمه الله تعالى بطريق المزج كما سبق فلام
الحمد لا يحمل على العهد باعتبار حمد الله تعالى او حمد الرسول عليه الصلوة
والسلام اذ لا وجه لزيادة نعم العبد من حمد الله تعالى على نفسه وحمد الرسول
عليه الصلوة والسلام له تعالى واما ما يقال على هذا كون الجملة احبارية
لاخباره حمد الله تعالى نفسه او حمد الرسول عليه الصلوة والسلام له تعالى

خلاصة هذا الجواب

مطلب الجواب الثالث

خلاصة هذا الجواب

مطلب

خلاصة الجواب

عن الاستدلال الثاني

على ان الانشائية لا تقع

خبرا

قائله مفتي زاده عليه

الحمى والزيادة (منه)

مطلقا فيه نظر لا يخفى واما جملة الحمد من هذه الحثية ٤ فالظاهر انها خبرية على مذاقه لانه يصدد الاخبار بان الشئ الذى هو احسن ما يزاوجه النعم الوفية ويدفع به البلية هو الحمد لو اهب العطية اى ثبوت الحمد تعالى مع الشكر على وجه الدوام الاختصاص اى الحمد له تعالى مع الشكر على وجه الدوام والاختصاص كما فى انه زيد قام اذا كان الضمير للشان كما سبق كما لا يخفى واما اختلافهم فى وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ ففما اذا لم يكن الجملة بمدلولها الصريح عين المبتدأ * واعلم ان الكلام بالنظر الى حال المخاطب على ثلاثة اقسام الاول ابتدائى وهو ما يكون المخاطب به من كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه والثانى طلبى وهو الذى يكون المخاطب به من كان مترددا فى الحكم طالبا له والثالث انكارى وهو ما يكون المخاطب به منكر للحكم (فحكم الاول الاستغناء عن مؤكدات الحكم وهو ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيذ واما الشرطية وحروف التنبية والقسم وحروف الصلة وحكم الثانى حسن تقوية حكمه بمؤكد وحكم الثالث وجوب توكيد حكمه بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد الانكار زيدا فى التأكيذ كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا (ما اثم الابشر مثلنا وما ازل الرحمن من شئ ان اثم الاتكذبون) وتفصيله فى المطول * فان قلت * هذا الكلام اعنى ان احسن ما يزاو الخ من اى قسم من هذه الاقسام الثلاثة * قلت * من القسم الاول فان حكم هذا الكلام لا تردد فيه فضلا عن انكاره * فان قلت * فحكمه ان لا يؤكد حكمه فلم اكد هذا الكلام بان قلت قديؤ كذا الحكم المسلم بان لاستبعاد المتكلم وقوعه بناء على ظنه انه لا يقع وليس المظور فيه حال المخاطب اصلا ثم تولد من الاستبعاد التحزن والتحسر والتوبخ وغير ذلك مما يناسب المقام نحو (رب انى وضعتها اثى) و (رب ان قومى كذبون) وللهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ لصدق الرغبة فيه او وفور النشاط به ولكونه عن صميم القلب ولاظهار كمال العناية به وغير ذلك على ما بين فى موضعه فلا ننحصر فوائده التأكيذ فى الرد فهنا يجوز ان يؤكد لصدق الرغبة فيه او وفور النشاط به او كونه عن صميم القلب * فان قلت * ان جملة ان احسن الخ

٤ اى من حيث انها من كلام التساح بطريق المزج (منه)

مطلب

اقسام الكلام بالنظر الى حال المخاطب ثلاثة

مطلب

بيان مؤكدات الحكم والكلام

مطلب

قديؤ كذا الحكم المسلم بل انظر الى حال المخاطب مطلب بيان فوائده التأكيذ مطلب لا تحصر فوائده

هل هي اخبارية ام انشائية * الظاهر انها اخبارية بناء على ان
الانشائية لا تؤكد بان على ما قاله المحقق عبد الحكيم في حاشية المطول
* فان قلت * فكيف يكون هذا جدامع انه جد الشارح على ما سيأتى * قلت *
بناء على رأى من قال ان الجملة الحمد خبرية هذا * فان قلت * ان الواهب
مشتق من الهبة بمعنى الاعطاء بلا عوض وان تعليق الحكم بالمشتق يفيد
عليه مأخذ الاشتقاق للحكم فتكون الهبة علة للحمد فتفيد هذه العبارة اعني الحمد
لواهب العطية ان جميع المحامد او جنسها ثابتة له بسبب الهبة والانعام
وهو خلاف الواقع ينتج ان هذه العبارة تقيد خلاف الواقع اما الصغرى
فلما مر آنفا واما الكبرى فلانه تعالى كلما كان يستحق الحمد على الفواضل
والفضائل كان ثبوت جميع المحامد او جنسها له تعالى بسبب الهبة والانعام
خلاف الواقع لكن المقدم حق ينتج عن الكبرى المطلوبة فلنضم الى تلك
النتيجة كبرى هكذا وكل ما تقيد خلاف الواقع فهو باطل لينتج ان هذه
العبارة باطلة * قلت * يجوز ان يجعل المأخذ اعني الهبة علة للاخبار بان جميع
المحامد ثابتة له كما اشار اليه المحقق عبد الحكيم عليه راحة الرحيم في قوله ان القيد
المدكور بعد الجملة قد يكون قيداً للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون
قيداً لثبوت كافي ضربت زيدا قائماً وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه انتهى
كأنه قيل انبت هذا الحمد اى الحمد لواهب الخ وخبرته لاعطائه وانعامه كل
عطية ويجوز ان يكون علة للانشاء كما قيل ان هذا الحمد انتاء معلل بالتوصيف
لانشاء معلل بالاضافة فكأنه قيل انشأت هذا الحمد اى الحمد لواهب الخ
لاعطائه وانعامه كل عطية بمعنى اخبرت او انشأت ان كل حمد او جنسه ثابت
له تعالى على وجه الاختصاص والدوام لاعطائه وانعامه كل عطية بلا عوض
والاول مبنى على كون جملة الحمد اخبارية والثانى مبنى على كونها انشائية
فلانسم ان هذه العبارة تقيد ان جميع المحامد او جنسها ثابتة له تعالى لعلة
الهبة انما يكون كذلك لو كانت العلة علة الثبوت وليس كذلك
فظهر من هذا التقرير ان منشاء السؤال ومورده ومورد الجواب
وخلاصتهما ما هي (وما قيل في الجواب انه لا يلزم من ثبوت جميع
المحامد لله تعالى بسبب الهبة والانعام اختصاص السبب بالهبة والانعام
لان الله تعالى يستحق الحمد بسبب كل من الفواضل والفضائل ففيه نظر لان
الكلام ليس في لزوم اختصاص السبب لثبوت له تعالى بل في افادة العبارة

فتكون الهبة محمودا
عليه الحمد المص على كل
تقدير كما لا يخفى على
من تأمل (منه)

قوله المحقق مفتى زاده
عليه الحسنى والزيادة
(منه)

لذلك الاختصاص ولا شك ان العبارة تفيد كمال الخفي على اولى النهى (وما قيل
 ان الهبة محمود عليها وهو علة للتبوت البتة على ان الحمدلة جلة انشائية لا يقصد
 فيها الانبات ففيه نظر لا يخفى كما سبق من المحقق عبد الحكيم عليه رحمة الرحيم
 وغيره * فان قلت * هذه العبارة فاسدة لانها مستمثلة على اطلاق الواهب عليه
 تعالى واطلاق الواهب عليه تعالى غير جائز يتبع من غير المتعارف من النكاح
 الاول ان هذه العبارة مستمثلة على غير جائز والمستمثلة على غير جائز فاسدة يتبع ان
 هذه العبارة فاسدة اما كبرى غير المتعارف فلان اطلاقه عليه تعالى ما لا يسمع
 من السارع وما لا يسمع منه غير جائز يتبع ان اطلاقه عليه تعالى غير جائز
 اما صغرى هذا القياس فلا ينحصر المسموع بالواهب بصيغة المبالغة واما كبراه
 فلانه لما كان اسماء الله تعالى توقيفية عندنا عنى اطلاقها عليه تعالى موقوف
 على الاذن من السارع بان يسمع منه كان ما لا يسمع منه غير جائز لكن المقدم حق
 فنبت الكبرى المطلوبة * قلت * لا شك ان ليس النزاع في اسمائه الاعلام
 الموضوع في اللغات كخدا وتكرى وانما النزاع في الاسماء المأخوذة من
 الصفات والافعال فقال القاضي ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى
 ثابت لله تعالى جاز اطلاقه بطريق التوصيف عليه تعالى بلا توقف
 اذ لم يكن اطلاقه موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى وههنا كذلك وبؤيده
 اضافة الواهب الى العطية (فخلاصة الجواب منع كلية المقدم مع السند
 وتقريره هكذا لان سلم كلية المقدم كيف والاسماء المأخوذة من الصفات
 والافعال اذ لم يكن اطلاقه موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى جاز اطلاقه عليه
 تعالى بطريق التوصيف وههنا كذلك واما الشيخ الاشعري ومن تابعه
 فذهبوا الى انه لا بد من التوقيف مطلقا وذلك للاحتياط احتراز اعماليهم
 باطلا لعظم الخطر فلا يجوز الاكتفاء في عدم ايها الباطل بمبلغ ادراكنا
 بل لا بد من استثناء الى اذن الشرع كما في سرح المواقف ويجوز ان يقرر
 الجواب بان هذا الاطلاق مبني على هذا المذهب وقيل ان اطلاق الواهب بناء
 على تبوت الواهب في السرع انتهى * فان قلت * اضافة الواهب الى العطية
 هل لفظية ام معنوية * قلت * معنوية لانها اضافة الصفة الى غير معمولها
 * فان قلت * ان اسم المضاف عامل في المضاف اليه فكيف تكون الصفة
 التي هي اسم المضاف مضافة الى غير معمولها * قلت * ان للاسم المضاف
 الذي هو صفة جهتين جهة كونه مضافا وجهة كونه صفة ونسبه فعل

مطلب
 اطلاق الواهب عليه
 تعالى

مطلب اضافة الواهب

فمن الجهة الاولى يكون المضاف اليه معمولاً له مجروراً فقط اذا وجدت شروط
 الاضافة مطلقة واما من الجهة الثانية فيقتضى فاعلاً او مفعولاً فاذا وجد
 شرط عمل الصفة المضافة فيه تكون اضافة الصفة اليه لفظية فيكون
 المضاف اليه معمولاً من جهتين فيكون المضاف اليه مجروراً لفظاً من الجهة
 الاولى وفاعلاً مرفوعاً محلاً او مفعولاً منصوباً من الجهة الثانية واما اذا لم يوجد
 شرط عملها فيه يكون المضاف اليه معمولاً له من الجهة الاولى وغير معمول له
 من الجهة الثانية فتكون الاضافة معنوية فههنا كذلك فظهر ان المراد من
 غير معمولها هو غير معمولها من جهة كونها صفة وشبه فعل فان قلت
 اذا كانت الاضافة ههنا معنوية وهي كالام للمعاني الاربعة فههنا لا
 معنى منها ان يكون هي قلت
 « لعمري ان الخارج من قبيل خرج الامر قال
 المصنف رحمه الله تعالى (العطية) واعلم ان العطية اصله عطية على
 وزن فعيلة فاجتمع فيها الواو والياء وقد سبقت احدلهم بالسكون فالتقت
 الواو ياء وادخمت الياء في الياء لتخفيف فصارت عطية واعلم ايضاً
 ان ما يكون على وزن فعيلة على قسمين الاول صفة والساني اسم جنس
 والعطية اسم جنس لا يعطى فان قلت ما الفرق بين الصفة واسم الجنس
 قلت الفرق بينهما ان الصفة مادل على ذات مهمة باعتبار معنى هو
 المقصود اى يكون المقصود الاصلى ذلك المعنى من حيث المناسبات الى الاءات
 المهمة فالذات انما تقصد ٢ لاجل اعتبار نسبة المعنى اليه بخلاف اسماء الاحاس
 فان لفظ رجل لا وان دل على ذات باعتبار معنى الرجولية لكن ليس
 ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كلاهما اى الذات والمعنى مقصودان مع
 كذا في حاشية عبد الحكيم وكذا العطية تدل على ذات باعتبار معنى العطية
 لكن ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كلاهما مقصودان مع
 فان قلت اذا قصد في اسم الجنس المعنى والذات معا يبرم من تعلق
 الواهب اى المعطى بلا عوض بالعطية اى ما يعطى بحصيل حاصل وهو
 باطل فيلزم ان تكون هذه العبارة باطلة قلت لانسم انه يبرم من تعلقه
 بها بحصيل حاصل لم لا يجوز ان يكون المراد بالعطية الذات بطريق تحريد
 النحوى او لعلاقة الاول من (انى ارانى اعصر حراً) وكما اطلق الرجل على
 الصبي فعلى هذا تكون العطية مجازاً او لاسم ذلك اللزوم كيف والعطية
 اسم لا يعطى بهذه الالهة والاعطاء لا ما يعطى فبر هذه الالهة والاعطاء

مطلب
 المراد من غير معمول في
 اضافة الصفة الى غير
 معمولها

مطلب العطية

مطلب الفرق بين الصفة
 واسم الجنس
 ٢ قال نجم الأئمة محمد بن
 حسن رضى الدين في
 شرح الكافية اذا قصد
 ذاتاً فيها معنى الرجولية
 لا خلاف (منه)

ثم تعلق هذه الهمزة حتى يلزم تحصيل الحاصل فيثبت تكون العطية حقيقة
كما هو الوجه المقبول في مثل (من قتل قتيلا فله سلبه) وما قيل ٣ ان العطية اسم
لا يعطى لصفة على وزن فعيلة فلا يحتاج الى التجوز بالجرىد او بالاول من
قبيل من قتل قتيلا فله نظر لا يخفى فان اسم الجنس يدل على الذات والمعنى
كالاشتق كسبق في الفرق فان وجد ذلك المعنى قبل تعلق الحكم والنسبة به
يلزم المحذور والمكور كافي بالصفة فلا يختص بالصفة فيحتاج اسم الجنس
ههنا الى احد التوجيهات المذكورة كالصفة كما اشار اليه العلامة التفتازاني
من ان اسم الجنس يدل على الذات والمعنى معاني (انى ارانى اعصر خرا)
قوله (اى كل عسبة او العسبة منهودة التى نزلت في حقها السورة)
+ فان قلت + ان كلمة اى حرف تفسير يدل على ان مدخولها مفسر اسم فاعل
ومقبلها مفسر اسم مفعول وان التفسير لكونه فعلا اختياريا صادرا
عن فاعل تختار لابدنه من اربعة اشياء باعث وفائدة لئلا يكون التفسير عبثا
وصحيح ليكون انفسر صحيحا ومرجح لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فالباعث
والسبب ههنا قلت + هو كون المعنى المراد من اللام مبهما لكونها مشتركة
لفظة او معنوية بين المعنى لاربعة التى سبق ذكرها مفصلا وان كان الابهام
بالنسبة الى بعض المحامين + فان قلت + ففائدة ههنا + قلت + رفع الابهام
والايضاح + فان قلت + + صحيح + قلت + هو اللغة لانها موضوعة
في اللغة لتعريف الذى يشمل المعنى الاربعة المعلومة على رأى من قال انها
مشتركة بينها معنوية كالانسان الموضوع بمعنى يشترك بين افراده معنويا
واما على رأى من قل انه مشتركة بين المعنى الاربعة المعلومة اشراكا لفظيا
فكذلك + صحيح + هو الامة وقد سبق التفصيل فى لام التعريف فارجع
+ فان قلت + كما شئت يكون + صحيح + قلت + اللغة والشرع والعرف
والاصطلاح واحد العلاقات فى الجوز والنزوم فى الكنية وتقدم المرجع
لفضا ومعنى او حكم فى صير + فان قلت + ما مرجه ههنا اى مرجح الاستغراق
او العهد الخارجى على اخويه + قلت + هو القرينة المعينة لمراد فنه لابد
منها لمشترك مطلقا + فان قلت + + القرينة المعينة ههنا + قلت + هى مقام
احمد والى الذى اخذ فيه التعظيم وهو حاصل فى الاستغراق او العهد
الخارجى دون اجس والعهد الذهني فان قلت + هذا التفسير فاسد لانه
مستل على او هو مضاف لتفسير والايضاح الذى هو الغرض منه ينتج

٣ القائل المحقق مفتى
يأده عليه الحسنى
والزيادة (منه)

مطلب
لا بد فى التفسير من اربعة
اشياء

مطلب
بين مصححات التفسير

مطلب نسؤال

انه مشتمل على المنافي للغرض منه والمشتل على ذلك فاسد ينتج ان هذا التفسير فاسد اما كبرى غير المتعارف اعني وهو منافي للتفسير والايضاح الذي هو الغرض منه فلان كلمة او الشك واماساثر المقدمات فظاهرة . قلت : وعلم ان كلمة او موضوعا لاحد المذكورين فان كانا مفردين تقيد نبوت الحكم لاحدهما وان كانا جملتين تقيد حصول مضمون احدهما * واعلم ان كون كلمة او موضوعا لاحد المذكورين مختار شمس الائمة وفخر الاسلام عليه راحة ال. لام واليه ذهب عامة اهل الامة (وذكر صاحب التقيوم وجاعة من المغويين انه موضوع في الخبر لاشك فاذا قلت رأيت زيدا او عمرا اخبرت عن رؤية كل منهما على سبيل الشك وانك لم ترهما جميعا وانما رأيت احدهما ولكن شككت في معرفة ذلك حتى احتمل كل واحد منهما ان يكون هو المرئي وان لا يكون وفي غير الخبر موضوعا للتخيير او الاباحة لان الشك انما يتحقق عند التباس العايشي وذلك انما يكون في الاخبار دون الانشاء لانه لا يثبت الحكم واتحاده ابتداء (وجه قول فخر الاسلام ان الشك ليس معنى مقصودا في المحاطبات حتى توضع له كلمة توجب التشكيك لان الكلام وضع للفهام هكذا في ابن مالك شرح المنار) وقال الشيخ رضي الدين في شرح الكافية وقالوا ان لا واذا كان في الخبر لئمة معان الشك والابهام والتفصيل اى التنويع والتقسيم واذا كان في الامر فله معنيان اخير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشئيين او الاشياء ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفت بعينه وتقصد ان تبهم الامر على من طرأ فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجاني منهما فلو فيه شك واذا عرفت واقصرت لابهام على السامع فهو للابهام كقول ابيد وهل ان الامن ربعة او مضر . والظاهر انه كان يعرف انه من ابنا قال الله تعالى (تعالى من ذليل او نورا) والتفصيل اداله تشك ولا تقصد الابهام على السامع كقوله تعالى اما ان يكون حوهر او عرضا واقصرت الاستدلال على انه حوهر عرض وعلى انه عرض لا حوهر او على انه لا هاد اولاء . وفي الامر فان حوهر لهما مورد سمع من امرين محسنة وسرى في فم هي الاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجلس الخس واس سيرين والافهم اخير نحو ضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز الجمع بين العلمين والاقصرت على احدهما وفي التخيير يتعذر احدهم ولا يجوز الجمع بينهما (هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو اعتقه او انكح ولم يفهم

مطلب
كلمة اولاي معنى وضعت
مطلب
مذهب فخر الاسلام
وعامة اهل اللغة
مطلب
مذهب صاحب التقيوم
وجاعة من اهل اللغة

مطلب
دليل فخر الاسلام والاكثر
مطلب
مذهب البعض ان لكلمة
او في الخبر ثلثة معان
وفي الامر معنيان

مطلب
مطلب
مطلب
الفرق بين الاباحة والتخيير
مطلب

سبب رجحان مذهب
فخر الاسلام . عامة اهل
الامة هو خيرية عدم
الاشتراك والافهام المقى
من الوضع

من اما او بل ليستا الا احداً الشئيين او الاشياء على السواء في كل موضع
وانما استفيدت الاباحة من مقبل العاطفة وما بعدها لان تعلم العلم خير وزيادة
الخير خير فدلالة اما او في الاباحة والتخير والشك والابهام والتفصيل
على معنى احداً الشئيين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام
لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخرى لشك من قبل جهل المنكلم وعدم
قصده الى الابهام والتفصيل والابهام من حيث قصده الى ذلك والاباحة
من حيث كون الجمع فضيلة وتخير من حيث لا يحصل به ذلك انتهى
بمعنى جهل المنكلم مقدم وقصده لابهام مقام وقصده التفصيل مقدم فالاول
قرينة تدل على اشياء وان في على الابهام والمالب على التفصيل فلك
الامامات قرينة تدل على تلك المعاني واما او واما فلا تدلان الا على احد
الامرين او الامور في الصور كلها وكذا كون الجمع فضيلة وعدم كونه
فضيلة مقامان يدل احدهما على التخيير والاخر على الاباحة (وادعرفت
هذا فقول لانسم ان اولئك كيف وهي لاحد الامرين والمقام وهو قصد
المنكلم الشرح الابيضح قرينة تدل على التفصيل فلا ينافي كلمة او للغرض
من تفسير فيكون انما يجوز ان يراد بلام العطفية الاستغراق فقط ويجوز
ان يراد بها العهد الخارجى فقط على سبيل منع الجمع والخلو معا ويقال ايضا
في مثل هذا المقام ان اول التقسيم والتوزيع اى ان لام العطفية اما للاستغراق
اول العهد الخارجى فيكون تقسيم بمفسر والمعرف ومأل المعنيين واحداً
فان قلت قد ظهر مما قررته ان المفسر اسم مفعول هو ال والمفسر اسم فاعل
هو كل في الاول والمعهود في الثانى فلا حاجة الى ذكر العطفية ويكون
مستدركا فيكون التفسير مستملاً على المستدرء فيكون قبحاً قلت اعطى
كل موضوع لاحقة ما صيغت هي اليه كلفظة الابداء فنقتضى الاضافة
في الاستعمال لان الغرض من وضعها استعمالها في مفهومها مضافة الى متعلق
مخصوص لغير هذه الخصوصية اى احاطة لمصنف اليه المخصوص لا للاحل
فهم اصل هذه الذى هو مفهوم كلى فهمى من الاسماء اللازمة لاصطاد
ولهذا لا تدخل الاعلى الاسماء اذا الاضافة من خصائص الامر وهي مأخوذة
من الاكليل الذى يحيط بجوانب الرأس كذا في الفرق وغيره وهي اذا اضيفت
الى المعرفة تدل على احاطة الاجزاء نحو كل التفاح حامض اى جميع اجزائه
و- اصبغت الى السكر تدل على احاطة الافراد نحو كل انسان حيوان ولا يصح

مطلب كلمة كل

مطلب

معنى كلمة كل اذا اضيفت
الى المعرفة او الى السكر

كل تفاح حامض (فاذا عرفت هذا فنقول لانسليمه لا حاجة الى ذكر العطية
 في التفسير كيف وذكره لاجل فهم هذه الخصوصية اعني احاطة افراد
 المضاف اليه المخصوص اعني عطية دون احاطة الاجزاء التي هي خصوصية
 اخرى واما ذكر العطية في الشق الثاني فلتعيين الذات المبهمه التي يدل عليها
 المعهودة وهو المناسب للتفسير فست الحاجة الى ذكره فلا يكون مستدركا
 فان قلت ١ ما فائدة قوله التي نزلت في حقها السورة اي سورة الكوثر بعد
 قوله المعهودة ١ قلت ١ بيان الحصة من مفهوم مدخولها واشارة الى وجه
 معهودية الحصة لان العطية اذا نزلت في حقها السورة تكون كاملة فكاه
 قبل العطية الكاملة واشارة الى وجه تقدم الذكر تقديرا كما هو قرينة
 العهد الخارجي من حيث انها اذا كانت كاملة يقوم كمالها مقام ذكرها
 لان النسي اذا كان كاملا يكون مبروفا ومشهورا فيكون من قبيل خرج
 الامير كما لا يخفى ٧ قوله (فحينئذ) اي حين اذ كانت اللام للعهد الخارجي
 ويكون المراد العطية المعهودة التي نزلت الخ (تناسب فقرتا الحمد والصلوة
 استناسب) اي من تلك الفقرتين حين اذ كانت اللام للاستغراق ١ واعلم
 ان الكوثر هو الخير المفرط الكثير من العلم والعمل وشرف الدارين حيث
 قال السجستاني عليه راحة الغنى وهو الخير المفرط الكثير من العلم والعمل وتعرف
 الدارين وروى عنه عليه السلام ١ انه نهر في الجنة وعذبه ربي فيه خير
 كثير احب من العسل وابيض من الابن وابرء من الملح والين من الزبد حافظه
 ابرر حره وأوائيه من فضة لا يسمأ من شرب منه ١ وقيل حوض فيها
 وقيل اولاده واتاعه او علمه امته او القرآن انتهى وقال ابن الشيخ رحمه
 الله تعالى ولعل المص اتم البرض بهذه الاقوال لان الكوثر الذي هو الخير
 الكبير منه ولجميع ما انعم الله تعالى به عليه عليه الصلوة والسلام
 واسبغ على العض اولى من حمله على الباقي فيجب ابقاؤه على ما به
 خيري الدنيا والاخرة لانه على العض تخصيص من غير محصص وايضا
 روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال هو الخير الكبير انتهى
 فظهر ان المعنى الاول للكوثر يشمل جميع الاقوال وانه هو المختار ١ فان قلت ١
 ان اسم الفضيل اعني هما الشدناست يقتضي اشتراك الفضل والمفضل عليه
 في اصل الفعل وهو التناسب هما وزيادة الفصل على المفضل عليه فيه
 من اي جهة مت بينهما اصل التناسب ومن اي جهة مت زيادة المفضل

٧ فلا يرد ما قاله حسن
 الزبيري من انه لم يتقدم
 ذكر العطية لاصريها
 ولا ضمنا ولا تقديرا فكيف
 تكون للعهد الخارجي
 (منه)

مطلب الكوثر

على الفضل عليه * قلت * اماثبوت اصل التناسب بينهما فبالادلة الشرعية
التي هي القرآن والسنة والاجماع في اول الكتب على ما لا يخفى واماثبوت
الاشدية والزيادة فلان مرجع كل العلوم علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
والمصنف رحمه الله تعالى من علماء امته عليه الصلاة والسلام فتكون النعمة التي
ارها هذا التأليف من احسان الله تعالى له بواسطة النبي عليه الصلوة والسلام
فيكون بعض دواعي التصلية مذكورة في الفقرة الاولى فتكون سببا للفقرة
الثانية فيزداد بذلك التناسب بينهما ما اذ حصل بينهما مناسبة اخرى من حيث
المعنى وهي سببية الاول للثانية (وقبل اصل المناسبة باعتبار المحسنات
اللفظية والاشدية باعتبار المعنى فتأمل قوله (ولا يخرج الحمد بذلك) اي يكون
اللام للعهد الخارجي (عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر) جواب
لسؤال مقدر خلاصته النقص في التفسير الثاني لانه تعريف كما سيجي باستلزامه
خصوص الفساد ومورده هو التفسير الثاني ومنشأؤه توهم عدم وصول
النعمة الى الشاكر ٦ وتقديره هكذا هذا التفسير باطل لانه يستلزم ان لا يكون
هذا الحمد مادة اجتماع الشكر والحمد وهو باطل ما يستفاد من قوله احسن
ما يزا به النعم الخ من ان هذا الحمد مادة اجتماعه مع الشكر ينتج انه يستلزم
المنافي والمناقض لما يستفاد وما يستلزم المنافي له باطل ينتج ان هذا التفسير باطل
واما صغرى غير المتعارف فلانه ما يخرج به الحمد عن ان يكون على النعمة الواصلة
الى الشاكر وكل ما يخرج به الحمد عن ان يكون على النعمة الواصلة اليه يستلزم
ان لا يكون الحمد مادة اجتماعه مع الشكر ينتج انه يستلزم ان لا يكون الخ
واما سائر المقدمات فظاهرة (وخلاصة الجواب المنع مع السند وتقديره هكذا
لانسلم انه لا يخرج به الحمد عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر كلف
وكل ما ذهب انيضا عليه الصلوة والسلام بمسلى البرايا والمص داخل فيهم
فقوله لا اشارة الى لانسلم وقوله يخرج الحمد الخ الى المقدمة المنوعة التي هي
صغرى الدليل المثبت لصغرى الغير المتعارف كما مر آتقا وقوله لان ما ذهب الخ
اشارة الى السند وانما اتى في صورة الدليل تنبيه على قوته (وقبله في الجواب
مع انه ذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول النعمة المشكور عليها
الى الشاكر انتهى وخلاصة هذا الجواب هي المنع بالترديد بان يقال ان اردت
انه لما خرج الحمد بذلك عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر استلزم
هذا التفسير ان لا يكون هذا الحمد مادة اجتماعه مع الشكر على جميع المذاهب

وانما قال الى الشاكر دون
الحامد اشارة الى ان
هذا الحمد مادة اجتماعه
مع الشكر (منه)

٦ لان الكوثر انما اعطى
لنبي صلى الله تعالى عليه
وسم (منه)

٥ قلته حسن الزيارى
(منه)

فلان سلم الملازمة كيف وذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول النعمة
المشكور عليها الى الشاكر في الشكر وان اردت ان تلك الملازمة مبنية على
بعض المذاهب اعني مذهب من يشترط في الشكر وصول النعمة المشكور عليها
الى الشاكر في الملازمة مسلمة لكن كبرى غير المتعارف اعني وهو يناق
ما يستفاد الخ ممنوعة كيف وهذا الحمد مبنى على مذهب من لا يشترط
في الشكر وصول النعمة المشكور عليها الى الشاكر فيكون حينئذ هذا الحمد
مادة اجتماعه مع الشكر * واعلم انه قال ابو البقاء في كتابه ان اى بالتحفيف
يسمى حرف التفسير وحرف التعبير لانه تفسير لما قبله وعبرة عنه وشرطه
عند البعض ان يقع بين الجملتين المستقلتين تكون الثانية هي الاولى واى
يفسره للابضاح والبيان واعني لدفع السؤال وازالة الابهام (وقيل
اى تفسير لما ذكر واعني تفسير للمفهوم واى تفسير كل مبهم من المفرد
نحو جاني زيد اى ابر عبد الله والجملة كقولك فلان قطع رزقه اى مات
وان مفسرة مختصة بما في معنى القول لا نفس القول نحو كتبت اليه ارقم
فاى اعم استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس في معنى القول وما هو
في معنى القول صريحا او غير صريح ولا يفسر بان الا في معنى القول غير
صريح انتهى (قال في بعض الحواشي واعلم ان التفسير يقتضي باعضا
ومصححا ومرجحا وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا وكاشفا
من المفسر فيكون المفسر بهما والابهام يكون باعضا ويلزم ان يصح ارادة
المفسر من المفسر ليكون مابا التصحيح مصححا فيلزم ايضا ان يحتمل المفسر
بالمفسر وغيره فلا بد من تخصيص فيكون مابا التخصيص مرجحا وايضا
يلزم ان يكون للتفسير غرض فائدة لان عمل العبر لا يخلو منه فيكون فائدة
انتهى (وقال في حاشية نايح الافكار واعلم انه لا بد في قام التفسير سواء
كان باى او يعنى او المراد من اربعة اشياء باعث التفسير ومصححه وفأئده
وغرضه وبأئده ازالة ابهام او الفساد او الخفاء يفهم من المقام ومصححه
ما يصحح ارادة المفسر من المفسر وفأئده وغرضه مخبر ان ذاتا ومتفارا ان
بالاعتبار فمن حيث ترتيبه على التفسير فائدة ومن حيث انه مقدم للفعل على
فعل التفسير باعث وغرض انتهى هذا * فان قلت * لم لم يقل بعننا مع
ان المقام يقتضى ذلك * قلت * رعاية الجمع اول اللات من التكلم الى الفية
ون قلت * لا بد للاتفات من نكتتين عامه وخاصة فاهماهما * قلت *

مطلب

الفرق بين اى حرف
تفسير وان مفسرة واعني
والمراد وما يشق منهما
لكنه اكثر اى الفرق
بين اى واعني اكثر

مطلب

فائدة مهمة لازمة في كل
آن

الاول التنشيط للاصغاء بتعير الاسلوب كما سبق والثاني بيان تنصيب عموم
العمة الواصلة الى نينا عليه السلام ، فان قلت ، الظاهر ان الضمير
المضاف اليه في قوله نينا عبارة عن العقلي لان الاصح انه مرسل اليهما
فقط كاقبل والظاهر ان مسلمي البرايا عبارة عن الملك ومسلمي الانس والجن
فلا يحدد المعنى التعبيرين فكيف يكون فيه التفتات مع انه لابد من اتحاد المعنى
في التعبيرين في الالتفات ، قلت ، يجوز ان يقال بالتعميم في الاول بقرينة الثاني
او ان يخصص في الثاني بقرينة الاول فحينئذ يتحدد المعنى في التعبيرين فيوجد
فيه التفتات (وقيل ، قوله لان كل ما وهب الخ دليل لقوله لا يخرج حاصله ان الحمد
على تقدير الحمل على المهدى يكون جدا على ما وهب لينا صلى الله تعالى عليه وسلم
وكل ما وهب لينا عليه الصلاة والسلام فهو هم مسلمي البرايا وهذا الشاكر من
مسلمي البرايا فيكون هذا الحمد جدا على العمة الواصلة الى الشاكر ودليل الكبرى
قوله تعالى (وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) لان الرحمة والنعمة على الرحمة للنبي
رحمة لذلك على ذلك الشيء وخص بمسمى البرايا لان هذه الآية مخصوصة
بالمؤمنين في النشأتين او النشئة الاخيرة ولان ما وهب على ذلك التقدير
الكوتر بالمعنى المذكور وهو مختص بالمؤمنين (قيل ٣ لم يقل بهما مع ان المقام
يقضي ذلك رعاية لجميع او لالتفات من التكلم الى العيبة) ولقائل ان يقول
الظ ان الضمير المضاف اليه في قول نينا عبارة عن العقلي لان الاصح انه عليه
الصلاة والسلام مرسل اليهما فقط والظ ان مسلمي البرايا عبارة عن الملك
ومسلمي الانس والجن فلا التفتات انتهى اما قول ادا قال بهما لم يتم تقريب
الدليل اوله تصح الكلية الابدك بعباد حان جميع المسلمين عابا او مخاطبا
في ضمير التكلم انتهى ٩ (ونحن نقول قال في الشفاء الشريف قال ائتمر قدي
في تفسير قوله تعالى (وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) يعني الجن والانس
وقيل لجميع الخلق للمؤمنين رحمة بالهداية ورحمة للموافق بالامان من قتل ورحمة
للكافر بتأخير العذاب وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هو رحمة للمؤمنين
والكافرين اذ عوفوا بما اصاب غيرهم من الائم الكاذبة انتهى (وقال في انوار
التنزيل وما ارسلناك الا رحمة للعالمين لان ما بعث به سبب لاسعادهم وموجب
لصلاح معاشهم ومعادهم انتهى وقال ابن السبكي لو تدبروا فيه واتبعوا
احكامه لفازوا بسعادة الدارين ومن اعرض عنه واستكبر فانما وقع في المحنة
من قس نفسه وهو اشارة الى جواب ما يقال كيف كان رحمة للعالمين وقد جاء

٦ قاله المحقق مفتي زاده
عليه الحسن والزيادة
(منه)

٢ القائل حسن الزبيري
عليه رحمة الباري (منه)

٩ كلام المحقق مفتي زاده
(منه)

بالسيف واستباحه الاموال ثم انه تعالى لما ذكر انه عليه الصلوة والسلام
 رحمة للعالمين بين بقوله تعالى (قل انما يوحى الى انما الهكم الله واحد) الآية
 معظم اسباب كونه رحمة لهم وهو كونه داعيا الى التوحيد والطاعة
 فانه عليه السلام بعث والناس في جاهلية وضلال واهل الكنايين كانوا
 في حيرة في امر دينهم لطول مكثهم وانقطاع تواترهم ووقوع الاختلاف
 في كتبهم بحيث لم يكن لطالب الحق سبيل البتة انتهى (فظهر ان قوله
 لان هذه الآية مخصوصة بالمؤمن في الشأئين فيه نظر لا يخفى وايضا
 ان قوله ولان ما وهب على ذلك التقدير الكوثر بالمعنى المذكور وهو مختص
 بالمؤمنين فيه نظر لا يخفى لان الخير المفرط الكثير اعم كما سبق واما قوله
 الا تكلف بعد ما دخال جميع المسلمين غائبا ومخاطبا في ضمير التكلم فقيه نظر
 لان المتبادر من ضميرنا معشر المسلمين ولو بطريق التغليب لانفاق كلهم
 فلان تكلف (وقيل ٦ وفائدة اضافة النى الى ضمير التكلم تبرك وتبين واظهار
 التعلق لنى عليه الصلوة والسلام والا فلا حاجة الى هذه الاضافة ولا مدخل
 في الدليل انتهى) ونحن نقول الى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ
 الاحكام فهو كل شئ شامل لكل واحد من الانبياء عليهم السلام فلو لم يخص
 النى بالمصطفى عليه الصلوة والسلام بالاضافة الى ضميرنا لم يتعين دخول
 الشاكر في الحكم بعموم ما وهب وشموله لمسلمى البرايا بل يصح هذا الحكم
 بدون التخصيص وكيف يكون الحمد على العمة الواصلة الى الشاكر وذلك
 هو المطلوب فلا بد من الاضافة ولها مدخل في الدليل وهو ظاهر . فان قلت :
 لم يذكر الموصوف ولم يقل الحمد لله لواهب العطية . قلت : تبينها
 على قوة اختصاص هذه الصفة به تعالى وانه لا يذهب الوهم الى موصوف
 غيره تعالى . فان قلت : الحمد لواهب العطية بوجه اختصاص استحقاقه
 الحمد الوصفى دون الذاتى وهو باطل بدبهة بخلاف الحمد لله الواهب
 العطية فانه يدل على الاستحقاقين الذاتى والوصفى . قلت :
 لان لم انه بوجه ذلك انما يكون كذلك لو كان مأخذ المشتق ههنا علة للحكم
 وليس كذلك كما سبق فحينئذ يدل على الاستحقاقين كما لا يخفى قال المصنف
 رحمه الله تعالى (والصلوة على خير البرية) . فان قلت : لفظ الصلوة مصدر
 او اسم مصدر . قلت : اختلفوا فيه فقال بعضهم انه مصدر من صلى
 من باب النفعيل على غير قياس وقياس مصدره نصليته وهو مجبور لم يسمع

٦ قائله المحقق مفتى زاده
 عليه الحسنى والزيادة
 (منه)

٤ والحاصل لابد من
 التخصيص والتعين سواء
 كان بالضمير او بغيره فههنا
 وقع باضافة ضميرنا
 التعين والتخصيص والتبرك
 (منه)

مطلب لفظ الصلوة
 مصدر او اسم مصدر

مطلب النصليته مجبورة
 ام لا

القياس جمع قينة وهي
الامة مقينة كانت او غير
مقينة وانما قيل للمقينة
قينة اذا كال الغناء صنعة
لها وعزفها اصواتها
وادمنت اي داومت شد

٦ الا اذا اضيف اوثنى
فكتب بالالف فقبل
صلاتك او صلاتان (منه)
مطلب

المعنى المشور في مثل
الصلوة على حير البرية

مطلب معنى الصلوة
عند الجمهور

٤ اي في مثل الصلوة
على محمد (منه)

هكذا قاله غير واحد ويؤيده ما في لقاموس محلي صلوة لاتصلية دعاء ويرده
ما انشده نعلب + تركت القيان وعزف القيان + وادمنت تصلية وانهالا *
قان والتصلية من الصلوة وانهالا من الدعاء وقد ذكر الزوزني التصلية
في مصادره وقال بعضهم انه اسم مصدر وفي القهستاني الصلوة اسم
من التصلية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان
فان مصدرة اعني التصلية لم يستعمل كما ذكره الجوهري (فظهر ان في
المجورية التصلية اختلافا كما ان في مصدرية الصلوة اختلافا كذا في
الرد المحتار وقال في اوار التزيين الصلوة فعلة فانقلبت واوها الفال انفتاح
ما قبلها وكتبت بالواو على لفظ المفخم انتهى ٦ (قالوا معنى الصلوة ههنا هو
الاستغفار من الملائكة والدعاء من المؤمنين ومن الله تعالى رحمة اي احسان
او ارادة احسان لاستجابة معناه الذي هو رقة القلب على الرب سبحانه
وتعالى كذا قالوا في النروح وقبل ايضا الصلوة من الملائكة وماله عليه
السلام دعاء من الله تعالى رحمة فان قلت على كل من المعيين يلزم
استعمال المشترك وهو ما وضع لمعان متعددة باوصاف متعددة في معنييه او معانيه
وما في اطلاق واحد هو غير جائز عدنا على ما بين في علم الاصول قلت
واعلم ان الجمهور على انها حقيقة لغوية في الدعاء كما حققه السعد العلامة
في حواشي الكشف وتماه في حاشية الاشبه للحموي وقال بعضهم انها
موضوعة للاعتناء باظهار السرف واليه اشار البيضاوي في قوله
تعالى (يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه) الآية ويتحقق منه تعالى بالرحمة عليه
عليه الصلوة والسلام ومن غيره بالدعاء فهي من قبيل المشترك المعوي
او هي مجاز في الاعتناء المذكور هكذا في الرد المختار وفي نتائج الافكار
هي في اللغة الدعاء او العظم وتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع
تنوع الاجناس بالفصول فقبل الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء والمراد ههنا المعنى اللغوي المتشوع على
الانواع الثلاثة انتهى و اشار الى جواب لزوم جمع معاني المشترك اللفظي
في اطلاق واحد (فخلاصة الجواب منع لزوم الجمع بين المعنيين او المعاني
في لفظ مشترك بالاشتراك اللفظي في اطلاق واحد مع السند وتقريره هكذا
لانسانه يلزم الجمع المذكور اذا اريد بالصلوة الرحمة من الله تعالى والاستغفار
من الملائكة والدعاء من المؤمنين في اطلاق واحد انما يدور او كانت الصلوة

مشاركة لفظية موضوعة لتلك المعاني اودينك المعنيين باوضاع متعددة كما قال الشافعية وليس كذلك بل هي موضوعة لفهوم كلي شامل لتلك المعاني اودينك المعنيين فهو على رأى الجمهور الدعاء الشامل لتلك الافراد النوعية وعلى رأى البعض الاستثناء باظهار الترف فكون مستعملة في معنى واحد حقيقى شامل لافراد كشمول الحيوان لافراد في قولنا كل حيوان حادث فلا يلزم الجمع المذكورهما كما لا يلزم في الحيوان فينبذ تكون الصلوة مشاركة . . . وية كالحيوان وهو ما رضع لعنى كلى مشترك بين الافراد ولو سلم انها مشاركة لفظية بين تلك المعاني اودينك المعنيين فلا نسلم لزوم الجمع المذكور لم لا يجوز ان يكون المراد بها المعنى المجازى العام الشامل لتلك المعاني اودينك المعنيين بطريق عموم المجاز اعنى الاعتناء باظهار شرفه فان هذا المعنى يشمل للرحمة من الله تعالى والاستغفار من الملائكة والدعاء من المؤمنين كما سبق فينبذ لا يلزم الجمع المذكور وكذا بين الاعتراض والجواب عنه لبعض المحققين من المشير ههنا حب قال و معنى الصلوة بالنسبة الى الله تعالى الرحمة وبالملائكة الاستغفار وبالؤمنين الدعاء (قيل ليرم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز او معبى المشترك او ما فيه وهو غير جائز عند الحنفية وان جوره الشافعية (والجواب ان هذه الصلوة مماها معنى الصلوة في قوله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) واجيب عنه في هذه الآية باختصار الحقيقة وباختصار المجاز وهو ارادة الخير فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او بين المعنيين فاحفظه انتهى كذا قالوا في مثل هذا المقام واشهر هذا المعنى في مثل هذا المقام (والتحقيق ما قاله الاستاذ المحقق افضل المتأخرين محمد سعيد الخادمي طيب الله تعالى نراه وجعل الجنة منواه في كتابه المسمى بريقة محمودية فانه لا يخفى ان هذه الجملة انشائية . . . ابنة وليس فيها جهة اخبارية كالحمد اذ ليس الاخبار بتبوت الدعاء فلا يصح ها غير معنى الرحمة اذ المعنى اى معنى جملة الصلوة على محمد صل بمعنى نطلب منك الصلوة اى الرحمة ولا معنى لها من دعاء المؤمنين لانه يكون المعنى صل اى نطلب منك دعاء المؤمنين ولا استغفار الملائكة لانه يكون المعنى صل اى نطلب منك استغفار الملائكة له عليه السلام وان شك ان المستعمل هو ما هو من الله تعالى فقط (فلعل ان جمهور السراح دهلوا فوقعوا على ما وقعوا بل محض صحة ذلك نحو اية الصلوة من قوله تعالى (ان الله وملائكته

مطلب
الصلوة عند الشافعية
مشاركة لفظية بين المعنيين
او الثلاثة

٤ هو المحقق مفتى زاد
عليه الحسى و لزياده
(مه)

مطلب
المعنى التحقيقى للصلوة في
مثل الصلوة على خير البريا
وفي مثل اللهم صل
لانهما جملة دعائية وفي
رد المخار والجملة خبر لفظا
وقوله الى الانشاء او مجاز
فيه بمعنى اللهم صل اذ المق
شاء الصلوة والدعاء
لرحمة امتالا للامر
(مه)

يصلون على النبي) الآية مما تنسب الصلوة الى الله تعالى والملائكة معا انتهى (وخلاصة هذا المنقول ابطال للتفسير المشهور للصلوة في مثل هذا المقام يعني في مقام دعاء المؤمنين بالصلوة ٧ من الله تعالى مثل اللهم صل على محمد والصلوة على خير البرية بانه لو كان هذا التفسير صحيحا لزم ان يكون لان يطلب من الله تعالى استغفار الملائكة منه تعالى له عليه السلام معنى وكذا لان يطلب منه تعالى دعاء المؤمنين له عليه السلام معنى لكن ليس لهما معنى ينجح ان هذا تفسير المشهور ليس صحيحا واذا بطل ارادة الشقين ههنا تعين ارادة الرجعة من الصلوة ههنا وقد سبق ان طلبها منه تعالى صحيح فتكون الصلوة مستعملة في معنى واحد فقط فلا جمع ولا اعتراض ههنا حتى يحتاج الى الجواب بخلاف مثل آية الصلوة ولا يقاس عليها مثل ما نحن فيه فان قلت قد سبق ان لفظ الصلوة موضوع للدعاء الكلي الشامل لانواعه الثلاثة المذكورة على رأى الجمهور وللاعتناء المذكور الكلي الشامل لها على رأى البعض فاذا ذكرت الصلوة واريد منها الرجعة التى هي نوع انواعها يلزم ان يكون لفظها مجازا ، قلت استعمال العام في فردة على نحوين (الاول استعماله فيه بان يلاحظ الفرد بعمومه فينبذ يكون حقيقة) والثاني استعماله فيه بان يلاحظ الفرد بخصوصه فينبذ يكون مجازا بعلاقة انعموم فالاول كاستعمال الانسان في زيد بان يلاحظ زيد بالحيوان الناطق لا بخصوصاته ومخصصاته فينبذ يكون الانسان مستعملا في معناه الموضوع له فيكون حقيقة والثاني كاستعمال الانسان في زيد بان يلاحظ زيد بالحيوان الناطق مع مخصصاته ومخصصاته فينبذ يكون مستعملا في غير ما وضع له لانه ليس بموضوع لمجموع المذكور فيكون مجازا مرسل (فاذا عرفت هذا فنقول لانسم انه اذا ذكرت الصلوة واريد منها الرجعة يلزم ان نكون مجازا لا يجوز ان يكون استعمالها في الرجعة بعمومه ولو سلم فلاضير لما كان القرينة المنع كاسبق في المنقول من ان المقام يقتضى ارادة الرجعة منها والعلاقة ظاهرة هذا على رأى من قال ان الصلوة مشتركة بين المعاني الثلاثة المذكورة اشتراكا معنويا واما على رأى من قال انها مشتركة بينها اشتراكا لفظيا فلا تنوهم المجازية حتى يحتاج الى الجواب لفظ الاعين اذا استعمل في احد معانيه فان قلت ان المشترك اللفظي اذا استعمل في احد معانيه او معانيه فلا بد له من قرينة معينة فما القرينة ههنا قلت

٦ وهو التفسير بالامور
الثلاثة معا (منه)
مطلب
بيان فساد المعنى المشهور
في مثل الصلوة عليك
٧ فان دعائهم بالصلوة
عليه عليه السلام عبارة
من طلبهم وتضرعهم
الرجعة منه تعالى له عليه
الصلوة والسلام كما
لا يخفى (منه)

هي المقام أي الداء والتضرع منه تعالى له عليه الصلوة والسلام من حيث أنه
 لا معنى لأن يطلب منه تعالى استغفار الملائكة له عليه السلام ولا دعاء المؤمنين
 له عليه السلام فيتعين معنى الرجة لفظ الصلوة ههنا كما سبق * فان قلت *
 اذا كان المشترك محتاجا الى القرينة يلزم ان يكون مجازا لان المجاز ايضا محتاج الى
 القرينة * قلت * ان المشترك محتاج الى قرينة تدفع المزاحجة بين المعنيين او المعاني
 الموضوعات وتعين المعنى المراد من بين المعاني الموضوعات بخلاف المجاز فانه
 يحتاج الى قرينة تمنع عن ارادة الموضوع له فقرينة المشترك قرينة معينة وقرينة
 المجاز قرينة مانعة فلا يلزم ان يكون المشترك مجازا * فان قلت * ان المجاز لا بد له
 من قرينة معينة ايضا اي كالمشترك فالفرق بين قرينتيهما المعينتين * قلت *
 ان قرينة المشترك تدفع المزاحجة من بين المعاني الموضوعات وتعين المعنى المراد
 من بينها وقرينة المجاز تدفع المزاحجة من بين المعاني الغير الموضوعات
 وتعين المراد من بينها فافترقا * فان قلت * لام الصلوة لا معنى من المعاني
 الاربعة المعلومة لها * قلت * لامها كلام الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق
 وافادة التخصيص ذكره مولا نور الدين صاحب الهوادي * فان قلت *
 لو كان لامها كلامه لافادت جملة الصلوة ان جميع افرادها على خير البرية
 على وجه التخصيص والقصر وهو خلاف الواقع ينتج انه لو كان لامها
 كلامه لافادت الجملة خلاف الواقع فتكون فاسدة ينتج انه لو كان لامها كلامه
 لكنت الجملة فاسدة لكن التالى باطل ينتج ان لامها لا يكون كلامه اما الكبرى
 اعني وهو خلاف الواقع فلان بعض افرادها واقع على غير خير البرية
 عليه الصلوة والسلام من الانبياء عليهم الصلوة والسلام وهو ظاهر
 واما سائر المقدمات فظاهرة * قلت * اجيب عنه باننا لانسلم انه لو كان لامها
 كلامه لافادت الجملة ان جميع الافراد مقصور على خير البرية عليه الصلوة
 والسلام لم لا يجوز ان يكون المراد الاستغراق العرفي او القصر ادعائيا
 * فان قلت * جواز كون المراد هو الاستغراق العرفي باطل لان الاستغراق
 العرفي هو ان يراد كل فرد من اللفظ بحسب متفاهم العرف منه نحو جمع
 الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته وليس للصلوة افراد متفاهمة
 بحسب العرف حتى تكون مرادة وكذا جواز كون المراد من القصر هو
 القصر الادعائي على تقدير كون الاستغراق حقيقيا باطل لان القصر الادعائي
 يكون بنزول غيره من افراد الصلوة على غيره عليه الصلوة والسلام

من الانبياء عليهم الصلوة والسلام منزلة العدم وفساده ظاهر كذا في فتح
الاسرار * فان قلت * هل لا يجوز ان يكون لامها للعهد الخارجى * قلت *
لا مساغلة لعدم الفرد المعهود كذا قيل * فان قلت * يجوز ان يكون لها
فرد مخصوص معهود وهو الرجة الخاصة اعنى الوسيلة التى امرنا
بسؤالها * بقوله عليه الصلوة والسلام سلوا الى الوسيلة والفضيلة والدرجة
العالية الرابعة * قلت * لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه لانه
فلا وجه لتخصيص لئرد وتعيينه هـ على انه لم يتقدم الذكر ولذا قال
في الامعان لامه للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد وقال في النتائج
والظـ هر ان مراده انه العهد الدهنى وكذا في فتح الاسرار لكن الاولى
والماسب ان مراده الجنس الغير المسهور الا ان يحمل عدم التعيين المعتبر
في العهد الدهنى على التعظيم فالخصل ان لام الصلوة دائما اما ان يكون
للجنس واما ان يكون للاستعراق واما ان يكون للعهد الخارجى واما ان يكون
للعهد الدهنى واما ان يكون للجنس الغير المسهور لكن ليس للجنس ولا للاستعراق
ولا للعهد الخارجى ينتج ان لامها اما العهد الدهنى او للجنس الغير المسهور
* فان قلت اذا كانت جملة الصلوة انشائية فهل هى حقيقة ام مجاز
* قلت * هى خبر افعلامة قوية شرعا فيكون حقيقة كعت او مجازا فى معنى
صل اسيارب على خير الرية صلوة فسد مفهوم النسبة الانشائية بمفهوم
النسبة الاخبارية فى استعمال كل منهما على النسبة التامة وادعى دخول المشبه
فى جنس المشبه بفعل المشبه فردان متعارف وغير متعارف فاستعير
لفظ النسبة الاخبارية لمفهوم النسبة الانشائية فصارت لفظ النسبة الاخبارية
استعارة مصرحة اصالة وتسمية تلك الاستعارة استعارة جلة الصلوة على
خير الرية التى هى موضوع النسبة الخبر الجرية من افراد مفهوم النسبة
الخبرية الكلية للنسبة الانشائية الجرية التى هى من حريات مفهوم النسبة
الانشائية الكاتبة اعنى النسبة الانشائية الجرية طلب الصلوة والرجة هـ
تعالى له عليه الصلوة والسلام فصارت جملة الصلوة استعارة تعينة
على ما سياتى من الشارح بيانه * فان قلت قد ظهر ان اقربيه امثلة
والهيئة للحجار هـ هم كون المتسام مقام الدعاء وهو قريبه حالية
وهو تحدر المنة والدية كما هـ فاداعى الى المحار هـ * قلت * الداعى
هـ اصداله - راروا ان الالوقوع اول الاحرار عن صورة الامرا ولا بهام

حسن الاعتقاد بالقول مشيراً إليه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * ادعوا الله
وانتم موقنون بالاجابة * وتفصيل الدواعي قد سبق فلترجع اليه هذا * فمضى
الصلوة على خير البرية صلى على خير البرية اى ارحم خير البرية واحسن
اليه صلى الله تعالى عليه وسلم * فان قلت ما فائدة طلب الرحمة والصلوة
منه تعالى له عليه الصلاة والسلام وقد قال الله تعالى فى حقه عليه الصلاة
والسلام (انا اعطيناك الكوثر) الآية (ولسوف يعطيك ربك فترضى)
* قلت * لالم يكن لرحمته تعالى واحسانه نهاية يحوز ان يحسنه بسبب
دعائنا غير احسانه من كرمه ومن مجازات اعماله عليه الصلوة والسلام
فنوع من الرحمة منوط بدعاء الامة كسائر العاديات على حكمته تعالى
وهن الحكمة تويب المصلى وتقريبه وربط علاقته ومحبة بينه وبين نبيه
عليه السلام حتى يكون شفيعه وصاحبه بل رفيقه ويقضى بها حاجته
كذا فى طريقة محمدية فالخاصل ان الدعاء بالصلوة والرحمة بان تقول اللهم
صل على محمد خير البرية فوائد كثيرة منها حصول الرحمة المنوطة بدعائنا
ومنها تويب المصلى ومنها تقريبه الى نبيه عليه السلام ومنها قضاء حاجته
بها * فان قلت * ما حكم الصلوة على النبي على السلام من الاحكام
الشرعية ، قلت قبل مستحب وقيل واجب واختلف اهل الوجوب
هل فى امر مرة واو فى الصلوة وهو مذهب ائمتنا السنة وقيل وهو المشهور
عند المالكية لكن فى شفاء عياض فرض على الحملة غير محدود بوقت
واجمع العلماء على الوجوب وما ادعى الطبرى من اجماع الاستحباب فلعله
فما يزداد على مرة ثم المفهوم من طويل كلامه المرة فى العمر فرض والاكثر
واجب ثم تكرر الوجوب عند تكرر ذكر اسمه الشريف صلى الله تعالى
عليه وسلم على الذاكر او السامع عند اكر الحفية كاطحاوى واخميمي قيل
وهو مذهب صحابى وجاعة من الشافعية وعن بعض المالكية وهو الاحوط
وفى اقيسوه واما الاصح المختار وقيل بكفاية واحدة فى مجلس واحد ولو كرر
مراراً ونسب الى الترمذى وفى الاستروسيية وعليه الفتوى وقيل تجب الى ثلث
كافى القية وفى شرح المجموع لمصنفه الفتوى على الاستحباب فيما عدا الفرض
الذى دل عليه الامر * فان قلت اتيان الصلوة فى مثل هذه المواضع
يعنى فى اوائل الكتب من اى من هذه الاحكام ، قلت * لعله مستحب بحديث
اسد الى الجرى كل كلام لا يدكر الله فلم يبدأ به وبالصلوة على فهو محقوق

من كل بركة وفي مطالع المسراب باستجابة كل مصنف ودارس
ومدرس كذا في بريقة محمودية * فان قلت * ان الاصل في الواو ان تكون
للعطف فيلزم ان تكون جملة الصلوة تابعا مع انه لا يصدق عليها تعريف
التابع اعني كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لان السابق اعني جملة
الحمد ههنا لا اعراب لها فلا يصح اتيان الواو ويكون الكلام المشتمل
عليها على خلاف القانون التحوي ٢٣ قلت لانسلم ان هذا التعريف لا يصدق
على جملة الصلوة لم لا يجوز ان يكون الاعراب فيها مع من الوجودي والعدمي ؟
اي باعراب سابقه وجودا او عدمه ولو سلم عدم اعمية الاعراب فلانسلم
انه يلزم من عدم صدق هذا التعريف ان لا يكون مثل هذه الجملة تابعا
مطلقا كيف وهذا التعريف مخصوص بنسابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات كما اشار اليه الفاضل الجامي قدس سره والتابع المطلق كل ثان
يوافق سابقه مطلقا اي في الاعراب من جهة واحدة او في عدمه وفي شرح
معنى اليبب لئنمني اجيب عن هذا الاشكال بان المراد بالتابع ههنا اللغوي
لا الاصطلاحي كما عرفه ابن الحاجب او اطلاق التابع ههنا مجاز بعلاقة المشابهة
انتهى * فان قلت * هذه الجملة لا تكون من افراد العطف لانه تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه مثل جاءني زيد وعمر وعمر وقصد نسبة الجعي اليه
كما قصد نسبته الى زيد وفي مثل هذه الجملة يعني جملة لا محل لها من الاعراب
عطف على جملة لا محل لها من الاعراب لم يوجد نسبة شيء الى المتبوع حتى
قصد بهام مع متبوعه فكيف يصح اتيان الواو وكيف يكون الكلام المشتمل
عليها على القانون التحوي * قلت لانسلم ان هذا التعريف لا يصدق على مثل
هذه الجملة لم لا يجوز ان تكون النسبة فيه اعم من الوجودية والعدمية اي تابع
مقصود بالنسبة وجودا وعدمه مع متبوعه ولو سلم عدم اعمية النسبة فلانسلم
انه يلزم من عدم صدق هذا التعريف ان لا يكون مثل هذه الجملة عطف
مطلقا كيف وهذا التعريف مخصوص بعطف المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات كما اشار اليه ذلك الفاضل قدس سره ومرادنا بان مثل هذه
الجملة عطف على كذا انها عطف مطلقا اي تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
اولا ويجوز ان يجاب عن هذا الاشكال بما في الشئ كما سبق * فان قلت
ما معنى الواو العاطفة * قلت * الجمع المطلق الجزئي فان قلت * ما معنى
الجمع ههنا قلت * ان لا يكون لاحدا الامرين او الامور كواو اما * فان قلت *

* فلا يكون فصحا
ولا بليغا (منه)
كما في حاشية المطول
لهولي حسن چلبى عليه
رحمة الفنى (منه)

ما معنى المطلق ههنا لان له معنيين الاول ماهية لا بشرط شئ والثاني بشرط
لا شئ * قلت * معنى المطلق ههنا هو ماهية لا بشرط شئ يعنى لا يعتبر فيه
الترتيب والتعقيب والتراخي كما في الفاء وثم وجودا وعدمه فمضى جاءني زيد
وعمر و ان زيدا وعمر مشتركان في الجينية في الزمان الماضي فقط فلا يفيد
انهما جاء معا فيه ولا ان زيدا جاء اولاً وعمر جاء بعده فيه فسواء جاء
معا في نفس الامر او جاء احدهما اولاً والاخر عقبه او بعده صح ان يقال
جاءني زيد وعمر بخلاف الفاء وثم فانه انما يصح ان يقال جاءني زيد فعمر
اذا جاء زيد اولاً وعمر وعقبه وانما يصح ان يقال جاء زيد ثم عمر اذا جاء زيد
اولاً وعمر بعده بجملة فالواو اعم منهما مطلقاً فان الواو والعاطفة موضوعة
لجمع المطلق الجزئي والفاء للجمع مع التعقيب الجزئي و ثم للجمع مع التراخي
الجزئي * فان قلت * ان الواو والعاطفة في اي شئ تجمع المعطوف والمعطوف
عليه قلت * تجمعهما في ثلاثة اشياء في الذات وفي الصفة وفي الثبوت
اما جمعهما في الذات ففيما اذا كان السند اليه واحداً والسند متعدد نحو
زيد قائم ومستقيم وزيد ضرب وقعد واما جمعهما في الصفة ففيما اذا كان
السند واحداً والسند اليه متعدد مثل ضرب زيد وعمر واما جمعهما في الثبوت
ففيما اذا كان المعطوف والمعطوف عليه جملتين لا محل لهما من الاعراب
نحو جاء زيد وذهب عمرو وكما فيما نحن منه * فان قلت * ما تقول في نحو ضرب
زيد عمرا وبكرا واعطيت زيدا درهما ودينارا وعلت زيدا عالماً وقائماً
لان الواو في هذه الامثلة عطفت بها المفعول على المفعول لا السند على السند حتى
تجتمع في الذات والسند اليه على السند اليه حتى تجمع في الصفة ولا يندرج
هذه في الثالث وهو ظاهر - قلت * المشهور انها تجمعهما في الثلاثة
المذكورة لكن التحقيق انها تجمعهما في اثنين احدهما في التعلق سواء كان
تعلق السند اليه بالسند او تعلق السند بالسند اليه وتعلق الفعل بالمفعول
او غير ذلك كما اشار اليه ملاحظو في مرقاته وانا بهما في الثبوت
اذا كانا جملتين لا محل لهما من الاعراب * فان قلت * فهنا في اي شئ تجمع
الواو ايها * قلت * تجمعهما في الثبوت لان المعطوف اعني جملة الصلوة
والمعطوف عليه اعني جملة الحمد جملتان لا محل لهما من الاعراب (وفي شرح
المفتاح للسيد الشريف قدس سره فائدة الطعف بالواو وفيما لا محل له
من الاعراب هي التثريك والجمع بين مضموني الجملتين في الثبوت والتحقيق

مطلب

ان الواو والعاطفة في اي شئ
تجمع المعطوف والمعطوف
عليه

بحسب نفس الامر * فان قلت * اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو ادلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان فيه قطعاً فيكون مستدركاً * قلت * ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية وهي ربما تكون مقصودة فبالعطف تعيين القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى الدلالة العقلية بالوضعية ويندفع ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى انه انتهى * وفي الرضى اعلم ان الواو مرة تجمع وتشترك الاسمين فصاعداً في فعل واحد نحو قام زيد وعمر واي حصل منهما القيام ومرة تجمع وتشترك الفعلين فصاعداً في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع وتشترك بين مضمونى الجملتين فصاعداً في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلو لا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقمن عن سهو وغلط والاني تدارك له اوجاز توهم ان المتكلم في المواضع الستة قصد احدهم اذ كيرا ما يورد الكلام بلا اومع القصد الى معناه كقول الشاعر * كنت اكل تمر او زيباً * اي احدهما فبالواو تصير الجمعية نصاً كما با ويصير احدهما نصاً اذا نصبت نحو جاني زيد وعمرو من لا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اي المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي بانتفاء احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفي المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفي احداً المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا زائدة بعد الواو والعطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تراد طردا حيث لا يمكن نفي انفعلين نحو قوله تعالى (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) (وما قبل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشئ لان النفي التسي مطلقه وارادة نفيه مقيداً بخلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وترى رجلاً قصيراً ونحوه فان قلت * لو لم تجى بالواو في عطف الجملة لعم ايضاً حصول مضمونى الجملتين مما فائدتها * قلت * بلى ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً ان يكون الكلام الاول غلطاً ويحتمل حصول احد الامرين فبالواو صار نصاً في حصول الامرين ففائدة الواو في مثله كفاءة لافي مثل ما جاءني زيد ولا عمرو انتهى (فظهر ان اتيان الواو في مثله للتأكيد اي لتأكيد الدلالة العقلية اعني دلالة الجملتين على الاجتماع في التحقق والبروت بالدلالة الوضيعة اعني دلالة

الواو بالوضع على الاجتماع فيه * فان قلت * ما فائدة التأكيدهنسا فانها لا بد منها في التأكيده ولو كان لغويا * قلت * قد ظهر ايضا ان فوائد التأكيده هنا كثيرة فاما التنصيص على المقصود ومنها دفع توهم الاضرار ومنها دفع احتمال اخلط ومنها دفع احتمال حصول احد الامرين * فان قلت * اذا وصل بالواو جملة بجملة لاجل لهما من الاعراب لا بدله من داع فالداعي قديكون هو التوسط بين الكماليين اعني اتفاق الجمليتين في الخبرية او الانتشائية لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع كقوله تعالى (ان الابرار انى نعيم وان الفجار انى جيم) وقد يكون هو كال الانقطاع مع الابهام كقولهم لا وايدك الله تعالى فقولهم لارد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لاى ليس الامر كذلك فهذه الجملة اخبارية وايدك الله تعالى جملة انتشائية معنى لانها بمعنى الدعاء له فيبينها كمال الانقطاع فيجب ترك العطف لكن لم يترك لان تركه هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا يدك الله تعالى لتوهم انه دعاء عليه بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة للانتشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لافهمنا الداعي من اى هذين القسمين هو * قلت * الداعي للوصل هنا هو التوسط بين الكماليين لاتفاق هاتين الجمليتين في الانتشائية معنى بجامع لان جملة الحمد انتشائية معنى على رأى الاكثر واما جملة الصلوة فهي انتشائية وفاقا كما سبق فان قلت * يجب ان يكون الجامع بين الجمليتين باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا فما الجامع بين جملة الصلوة وجملة الحمد باعتبارهما جميعا * قلت * اما الجامع باعتبار المسند اليهما اعني الحمد في الجملة الاولى والصلوة في الثانية فعلى بان يكون بينهما تماثل وان مراد بالتماثل في بحث الجامع اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما كما بين في محله والحمد والصلوة مشتركان في كون كل منهما مابة التعظيم ويحتمل ان يكون بينهما تقارن في الخيال سابق على العطف في مثل هذا المقام فحيث يذكيكون الجامع بينهما خيالى واما الجامع باعتبار مسنديهما فعلى بان يكون بينهما اتحاد في التصور لان المسند في الاولى كائن لواهب العظيمة وفي الثانية كائنة على خيرية البرية فهما اذا جردا عن القيد يرتفع التعدد و همى باعتبار المقيد والقيد معا فيهما فيكون بينهما شبه تماثل * فان قلت * هل يجوز ان يكون هذا من قبيل عطف المفرد على المفرد بان تكون الصلوة عطفًا

على الحمد وعلى خير البرية عطفاً على الواهب العطفية بحرف واحد * قلت *
 جوزوه في مثل هذا فحيث يكون من قبيل عطف الشئ على معمول عامل
 واحد هو الابداء بحرف واحد وهو جاز وفاعل الجامع لا بد منه لاجل حالة
 * فان قلت * ما يقول من قال بان جملة الحمد اخبارية في عطف جملة الصلوة
 عليها * قلت * لعله يقول انه من قبيل عطف جملة على جملة اخرى
 لمناسبة حاصل مضمون احديهما لحاصل مضمون الاخرى مع قطع النظر
 عن الاخبارية والانشائية فانهما متعلقان بالافعال والمعاني الاول دون الحاصل
 والخلاصة كايين في محله والمراد بمضمون الجملة الذي هو من المعاني الاول
 وتعلق به الانشائية والاخبارية هو ثبوت المسند للمسند اليه في الخبر او الطلب
 مثلاً في الانشاء وحاصل ذلك انضمون وخلاصته اما تفخر نحو انا حاتم
 او تعظيم نحو انت الرجل او تصغر نحو انا عبد الله او تصغير نحو انا المسكين
 او تهديد نحو انا الحجاج او الشفقة نحو زيد ابوك وغير ذلك نحو (هذه ناقة الله
 لكم آية) فهذه الحاصلات لا تتعلق بها الانشائية والخبرية كما لا يخفى فقيما نحن فيه
 خلاصة مضمون الجملة الاولى التعظيم له تعالى وكذا خلاصة مضمون
 الثانية هي التعظيم له عليه السلام فظهر المناسبة في الخلاصتين ويسمى
 هذا العطف عطف الحاصل على الحاصل وشرط تناسب الحاصلين
 لاتفاق الحملتين في الانشائية او الاخبارية لانهما متعلقان بالمعاني الاول لا بالمعاني
 الثانى كما هو محتمل ان يكون الواو ههنا على هذا القول للاستيناف التحوى
 ومعناه وقوعه اول كلام بعد تقدم جملة مفيدة من غير ارتباط لها لفظاً
 سواء كان جواباً لسؤال مقدر او لا واما عند اهل المعاني فلا بد ان يكون
 جواباً لسؤال مقدر كافي معنى اليب وحاشية المطول للمولى حسن جلبي
 لكن هذا اى بجئ الواو على الجملة الاستيعافية المعانية انما هو عند الخطيب
 الدمشقي لان عنده قد بجئ الواو عليها وقد لا بجئ كايينه مصنفك
 في حاشية المفتاح واما عند غيره على ما بينه عبد الحكيم فلا بجئ الواو على الجملة
 الاستينافية المعانية * فان قلت * ما فائدة هذا الواو عند من جوز بجئها
 * قلت * فائدته تحسين اللفظ وتزيينه وتسمى هذه الواو ايضاً ابتدائية
 فلا فرق بينهما وقد اخطأ من فرق بينهما كذا في الفوائد الشافية * واعلم
 ان بين الحملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم اولم يقصد
 اعطاؤه للانية ستة احوال (الاول كمال الانقطاع بلايهام) (الثانى كمال

الاتصال (الثالث شبه كمال الانقطاع) الرابع شبه كمال الاتصال (الخامس كمال الانقطاع مع الايمان) السادس التوسط بين الكماليين وتسمى تلك الاحوال داعي ومقامات فحكم الاخيرين ومقتضاها الوصول وحكم الاربعة السابقة ومقتضاها الفصل * وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشئتين يقتضى مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه ففي المقام الاول والثالث كان الحكم هو الفصل لعدم المناسبة وفي الثاني والرابع كان الحكم هو الفصل ايضا لعدم المغايرة المقترة الى الربط بالعاطف (اما المقام الاول فاختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى او عدم الجامع بينهما) واما المقام الثاني كون الجملة الثانية مؤكدة للاولى لدفع توهم تجوز او غلط او بدلا منها او بيان لها خلفائها فالمقام الثاني ثلاثة اقسام واما المقام الثالث فكون عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها ويسمى الفصل لذلك قطعا (وقد يكون الداعي للفصل هو الا نقطاع لتباين الغرضين كما اذا كررتا فيعلق على الثانية معنى آخر غير الاول اهتماما به حيث استأنف له ويسمى هذا الاسلوب في البديع الترديد كما بينه عبد الحكيم) واما المقام الرابع فكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فينزل الاولى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال ولا يصار الى ذلك التنزيل الا لنكتة كاعناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه شئ تحقير له وكراهة لسماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه او القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير السؤال وترك العاطف ليكون دليلا على التنزيل والتقدير او غير ذلك ويسمى الفصل لذلك استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة فيكون الاستيناف مشتركا لفظيا * واعلم ان الاستيناف ثلاثة انواع (الاول ما يكون جوابا عن السؤال عن سبب الحكم مطلقا نحو * قال لي كيف انت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل * اى ما بالاك عليل او ما سبب علتك) والثاني ما يكون جوابا عن السؤال عن سبب خاص نحو (وما برىء نفس ان النفس لامارة بالسوء) كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيّد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تأكيّد الحكم على وجه الاستحسان

كما مر في بيان اقسام الكلام (والثالث ما يكون جوابا عن السؤال عن غير
السبب المطلق ولا السبب الخاص نحو (قالوا سلاما قال سلام) اي فذا قال
ابراهيم عليه الصلوة والسلام في جواب سلامهم فقبل قال سلام هكذا بين
في محله فليكن هذا على ذكر منك لانه لا بد منه فيما سيأتي * فان قلت * اذا كان
ما نحن فيه من قبيل عطف المفرد على المفرد على ما جوزوا كما سبق فما الداعي
حينئذ للوصل والعطف * قلت * قصد تشريك المعطوفين اعني الصلوة
وعلى خير البرية في حكم اعراب المعطوف عليهما اي الحمد ولواهب العطية
وحكم الاعراب هو الفاعلية حكما ههنا * فان قلت * هل لابد من الجامع
حينئذ ايضا * قلت * نعم لان الجامع شرط لكون العطف بالواو مطلقا
مقبولا كما بين في محله * فان قلت قال العلماء الاقتصار على الصلوة بدون
السلام مكروه كاقيل * قلت * اجيب عنه لعله تركه رعاية لتناسب الفقرتين
ونحن نقول قال الحموي افراد احدهما عن الآخر لا يكره عندنا كما صرح به في منية
المفتي وجزم العلامة ابن امير الحاج في شرحه على التحرير بعد صحة القول
بكراهة الافراد كذا في رد المختار فلان سلم انه قال جميع العلماء بكراهة الافراد
كيف وهو عندنا ليس بمكروه فلا تشمل العبارة على الاقتصار والتزك المكروه
فلا تكون قبيحة والاختلاف في كراهة الافراد وعدمها انما هو في حق نبينا
صلى الله تعالى عليه وسلم واما في حق سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام
فلا اختلاف في عدم الكراهة كذا في رد المختار واما كون كلمة على للمضرة
فمختص بلفظ الدعاء وما يشق منه * واعلم ان لفظ الخير يستعمل على اربعة
اوجه (احدها مصدر يقال خار الرجل يخير خيرا اذا صار ذا خير من باب
ضرب وتقول خار الله تعالى لك في الامر اي جعل لك فيه الخير) وثانيها
اسم جنس بمعنى ما كان مرغوبا ومحبوبا وهو على نوعين الاول خير مطلق
وهو ما يكون مرغوبا ومحبوبا في كل حال عند كل احد كالجنة والعقل والثاني
خير مقيد وهو ما يكون مرغوبا ومحبوبا عند بعض دون بعض كالمال
الكثير وجع هذين النوعين خيور (وثالثها صفة مشبهة مخفف من خير
مشدد كسيد وسيد يقال رجل خير كيقال رجل خير بالتشديد اي صاحب
الخير والنفع او مبالغة فاعل يقال رجل خير اي كثير الخير والنفع وجعهما
اخيار وخيار بكسر الخاء وعند البعض المخفف مخصوص بالصفة الظاهرة
الحسنة كالجمال وحسن الهيئة يقال فلان خير اي جميل وحسن الهيئة

والمشدد بمن له صفة معنوية كالصلاح والتقوى يقال فلان خير
اي ذو صلاح وتقوى وسخاء وصبر مثل خيرة يقال امرأة خيرة اي فاضلة
اي ذات خير وتقع وجمعه خيرات (ورابعها اسم تفضيل واسمه اخير والياء
حرف علة متحركة وما قبله حرف صحيح ساكن فنقلت حركة الياء الى الخاء
فاستغنى عن الهمزة فحذفت كافي الامر فصار خيرا يقال هو خير منك وفي
لغة بني عامر يقال هو اخير منك بالهمزة على الاصل كذا في المحيط وشرحه
والبصائر فهنا الخير اسم تفضيل مضاف الى البرية والمراد الزيادة على من
اضيف اليه وازدادة الخير الى البرية لفظية ام معنوية ح وهل يلزم تفضيل
الشيء على نفسه ام لا قد سبق بيانه في قوله ان احسن فارجع اليه حتى تقف
ما عليه وماله (وما قيل انه يجوز ان يكون الخير هنا صفة مشبهة ففيه نظر
لا يخفى لانه يوهم حينئذ ان لا خير في سائر البرايا وفساده واضح كما لا يخفى
ولذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه اسم تفضيل كما اشار اليه فيما سيأتي
عن قريب ان شاء الله تعالى وجهة الخيرة الشرف والكمال والفضل
(البرية) اي الخليقة بمعنى المفعول من البرء بفتح الباء وسكون الراء يقال
برأ الله تعالى يبرأ برأ وبروأ من الباب الثالث خلقهم كما في القاموس
المحيط فالبرية فعيلة بمعنى المفعول اصله بريئة فقلبت الهمزة ياء للتخفيف
فادغمت فصار برية وقال ايضا في البصائر البرية بمعنى المخلوق فعيلة من
البرأ بمعنى الخلق انتهى والناء فيه لاقل وجمعه برايا كخطايا جمع خطيئة
فان قلت لم لم يذكر الموصوف ولم يقل على محمد خير البرية قلت
تنبيهها على قوة اختصاص هذا الوصف بنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم
وانه لا يذهب الوهم الى موصوف غيره قوله (اي جميع البرايا والبرية المعهودة)
اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره هكذا هذه العبارة فاسدة لانها تنقيد
اشراك كل فرد من المخلوقات في الخيرية والكمال والتشرف مع الرسول
صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك الاشتراك باطل ينتج من الغير المتعارف
من الضرب الاول من الشكل اول انها تعيد الباطل وما هو بعيد الباطل
فاسد يجمع ان هذه العبارة فاسدة اما صغرى الغير المتعارف فلان الخير
اسم تفضيل مضاف قصده الزيادة على من اضيف اليه واما كبراه
فلانه لا خير ولا كمال ولا شرف في بعض المخلوقات وهو ظاهر واما سائر
المقدمات فظاهرة (ولك ان تقرره هكذا هذه العبارة فاسدة لانها ما تنقيد

خيرية كل فرد من البرايا وهي باطل ينتج انها ما يفيد الباطل وما يفيد
الباطل فاسد فهذه العبارة فاسدة اما الصغرى فلما مر آتفا واما الكبرى
فلما مر ايضا من انه لا خير ولا شر في بعض المخلوقات فورد السؤال
هذه العبارة اعني على خيرية البرية ومنشأه حل لام البرية على الاستغراق مع
حل الخير على معنى التفضيل المقصود به الزيادة على من اضيف اليه لتبادره
في هذا المقام وخلاصته النقص في العبارة (ولك ان تجعل المورد الدعوى
الضمنية اعني ان هذه العبارة صحيحة وخلاصته المنع مع السند بان تقول
لانسلم ان هذه العبارة صحيحة كيف وهي تفيد خيرية كل فرد من البرايا
) وتقرير الجواب على التقرير الاول هكذا لانسلم ان هذه العبارة تفيد
الاشترك المذكور او خيرية كل فرد منها كيف والمراد من البرية جميع
البرايا لا كل فرد الا ترى ان الحكم على الجميع لا يستلزم الحكم على كل واحد
لان للاكثر حكم الكل او لانسلم انها تفيد الاشتراك المذكور او خيرية كل
فرد منها انما يكون كذلك لولا يكن لام البرية للمعهد الخارجي وليس كذلك
فعلى هذا قوله جميع البرايا او البرية المعهودة اشارة الى السند بوجهين والمنع
مطوى ومورد المنع في كل من تقريرى النقص هو الصغرى فخلاصة الجواب
المنع مع السند (واما على تقدير كون السؤال منعا فخلاصة الجواب اثبات
الممنوع بان يقال كلما كان المراد من البرية جميع البرايا كان هذه العبارة
صحيحة لكن المراد جميع البرايا ينتج ان هذه العبارة صحيحة وهي عين الدعوى
الضمنية المموعة اما الملازمة فلما قيل لان المفضل عليه حينئذ يكون
المجموع من حيث هو مجموع ويشترك في اصل الفعل ولا يضر عدم اشتراك
البعض انتهى يعنى لا يدخل حينئذ على اشتراك كل فرد في اصل الفعل وفيه نظر
لانه قد سبق ان المضاف اليه لاسم التفضيل يجب ان يكون ذا اجزاء فيؤل
المعنى على خير اجزاء جميع البرايا اى هو عليه السلام زاد وترقى في الخيرية
بما بقى من سائر اجزاء مجموع البرايا بعد اشتراك كل جزء من اجزاء المضاف اليه
في اصل الفعل اى الخيرية فلا تثبت الملازمة وايضا لا يكون في التفسير
قاعدة الا ان يقال ان قوله جميع البرايا مبنى على ان لاكثر حكم الكل فحينئذ
نتم الملازمة لاحياج الى سى آخر فتم الجواب فظهر لتفسير قاعدة
* قلت * ان اللام الاستغراقية موصوعة لاحاطة افراد ما دخلت هي
عليه فكيف يصح تفسيرها بالجمع ، قلت * الاستغراق قد يكون على سبيل

الاتفراد وهو مفهوم لفظ كل وقد يكون على سبيل الاجتماع وهو مفهوم
 لفظ الجميع والاول قد يستلزم الثاني كقولنا ضربت كل قوم فانه يستلزم ضرب
 الجميع واللام اعم كما سبق تحقيقه فيصح التفسير (وقوله او البرية المعهودة)
 اشارة الى احد شقي الجواب بحمل لام البرية على العهد الخارجي النوعي
 وتقريره على تقدير كون السؤال نقضا في العبارة هكذا لانسلم ان هذه العبارة
 تفيد ذلك الاشتراك كيف والمراد من البرية الانس والجن والملك الكرام
 هذا على التقرير الاول من تقرير القبض المذكور او لانسلم ان هذه العبارة تفيد
 خيرية كل فرد من البرايا كيف والمراد من البرية الانس والجن والملك الكرام
 وهذا على التقرير الثاني منهما (واما على تقدير كون السؤال منعا للدعوى
 الضمنية المذكورة فتقريره هكذا كلما كان المراد من البرية الانس والجن
 والملك الكرام كانت هذه العبارة صحيحة لكن المقدم حق فينتج عن الدعوى
 الضمنية الممنوعة فعلى الاول قوله او البرية المعهودة الخ اشارة الى السند
 والمنع مطوى وعلى الثاني اشارة الى المقدمة الواضحة فعلى الاول قوله اذا ما عداها
 الى آخره اشارة الى تنوير السند وعلى الثاني اشارة الى دليل المقدمة الواضحة
 فانت قررهما وصورهما (وقوله التي عهد تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم من الانس والجن والملك الكرام عليها) اشارة الى جهة تعيين الحصة
 من مفهوم مدخول اللام والى ان تلك الحصة حصة نوعية والى ان تقدم
 ذكر مدخولها تقديرى نحو خرج الامير و صحح هذا الشق من شقي التفسير
 كون اللام مشتركة بين المعاني الاربعة المذكورة سابقا لفظا او معنى قوله
 (اذا ما عداها خارج ان يكون له في سلك التفضيل) متعلق بظرف مستقر
 اعنى له (الانتظام) اسم يكون وله خبر مقدم ليكون وانما اخر الاسم وقدم
 الخبر رعاية للجمع والظاهر ان هذا دليل ومرجح للتفسير باحد الشقين
 يعنى ان لفظ خيرهما اسم تفضيل مضاف فصبه الزيادة على من اضيف
 هو اليه وذلك التفضيل يكون في موضع يجوز ان يكون المفضل عليه منتظما
 في سلك التفضيل وفي هذا الموضع لا يجوز في بعض البرية كالجادات والبهائم
 والانس والجن اذ كافرين فاما ان يحمل اللام على الاستعراق على سبيل
 الاجتماع او على العهد الخارجي النوعي والمرجح هو اسم التفضيل المضاف
 المقصود به الزيادة على من اضيف اليه من هذه الحلية اى من حيث انه يقتضى
 انتظام المفضل عليه في سلك التفضيل وخروج ما عداها عنه (فن هذا

قد علم ان الكرام وهو جمع كريم صفة لثثة باعتبار اسلامية الانس والجن
 وفائدته الاحتراز عن الكفرة بالنسبة الى الانس والجن وهو ظاهر وتقديم
 الانس لشرفه على الملك على مذهب التحقيق وتقديم الجن لمناسبة بينهما
 اولئقارتهما في الذكر كثيرا (وما قيل قدم الانس لشرفهم واخر الملك
 عن الجن ووصفهم بالكرام مع ان الموصوف مفرد اللفظ رعاية للجمع وجبرا
 لما حصل من التقصير في حقهم بتقديم المفضل عليهم فقيه نظر لانه بعيد
 بمراحل عن هذا المقال كالا يخفى هذا) وقال بعض الافاضل قوله اي جميع البرايا
 يوهم ان لام الاستفراق بمعنى الكل المجموع وليس كذلك وكأنه اوحى به
 الى انه عليه السلام خير من مجموع البرايا كما انه خير من كل برية وفيه بحث
 تأمل فالاولى ان يقال اي كل برية كما قال اي كل عطية انتهى (وقيل في الجواب
 عنه انه تفن في الطريق انتهى وقيل ان قوله اي جميع البرايا تغيير الاسلوب
 تبنيها على انه تفسير باللازم اذا اشرف على المجموع اشرف على كل
 بطريق الاولى ولا مدخل للهيئة الاجتماعية ههنا انتهى وفي هذه الاقوال
 نظرا لان كل واحد منها بعيد عن مذاق الشارح ومراعاة بمراحل ويؤيده
 قوله اذا ما عداها خارج عن ان يكون له في سلك التفضيل الانتظام كالا يخفى
 على اولى الانتظام (فحاصل معنى التركيب على الشق الاول ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم الذي دخل في جميع البرايا ومشاركه في اصل الخير لكن
 زاد عليه السلام على الجميع المخصص والمخرج عنه النبي عليه الصلوة
 والسلام وفائدة هذا التأويل ان اشتراك الجميع في اصل الخير لا يقتضي اشتراك
 كل فرد من البرايا بناء على ان لا كثر حكم الكل فالفضل هو النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم والمفضل عليه هو الجميع المخصص عنه كذا قيل لكنه مخالف
 لما قاله النجاة على ما سبق في بيان قوله ان احسن فارجع ان كنت ذارأي
 حسن بل المفضل عليه كل جزء من اجزاء جميع البرايا لكن باعتبار بعض
 الاجزاء بناء على ان الحكم على الجميع وهو الحكم الضمني باشتراك اجزاء الجميع
 في اصل الفعل لا يقتضي الحكم على كل جزء منها وذلك البعض هو الذي
 يدخل في سلك التفضيل بان يقبل الاشتراك في اصل الفعل فالمعنى ان كل جزء
 من حيث تحققه في ضمن البعض من اجزاء جميع البرايا مشترك في اصل الفعل
 لكنه عليه الصلوة والسلام ترقى في الخيرية على كل جزء مما بقي من الاجزاء
 بعد تخصيصه عليه الصلوة والسلام فيقول معنى هذا الشق الى الشق الثاني

فان معناه ان محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو داخل في الحصة من مفهوم
 البرية التي هي عبارة عن الانس والجن والملك الكرام ومشارك لا جزاء هذه
 الحصة وافرادها في اصل الخيرية وترقى عليه السلام على كل جزء وفرد
 من افراد هذه الحصة مما بقى بعد التخصيص * فان قلت * ما التخصيص
 * قلت * هو العقل اى الدليل العقلى وهوانه لو لم يخصص المفضل على المراد
 والحكم لزم تفضيل الشئ على نفسه لكن التالى باطل ينتج ان المفضل
 خارج عنه كافي مثل خالق كل شئ اما الملازمة فلان دخوله في مفهوم
 المضاف اليه اعنى البرية ههنا شرط فيما اذا قصدت الزيادة على من اضيف
 اليه كما سبق * فان قلت اذا آل الشق الاول الى الثانى من حيث المعنى
 فما الفرق بينهما وما الفائدة فى الشق الاول * قلت الفرق بينهما بان يلاحظ
 افراد المضاف اليه البرية غير معهودة فى الاول ومعهودة فى الثانى والفائدة
 فيه تشييد للاذهان وبيان صحة حمل لام البرية على الاستغراق باعتبار
 معنى الجميع ان ذلك من القوائد (وقال المولى المحقق القاز آبادى عليه رحمة
 الهادى الخير ههنا مخففا اسم تفضيل معدول من اخير بمعنى زيادة الكمال
 او زيادة النواب وعلى الثانى يجب ان يكون وجود اصل الفعل فى المفضل
 عليه اعم من التحقيق والتقديرى اذ من البرية ما لا ثواب له اصلا بخلاف الاول
 اذا الوجود كمال انتهى فاشار الى ان تعميم اصل الفعل اعنى الخير يجعله عبارة
 عن الكمال او تخصيصه وجعل وجوده الاصل فى المفضل عليه اعم من التحقيق
 والتقديرى يجعل اللام للاستغراق بلا تاويل اولى وانسب للمقام (وفى الرضى
 لا يخلو المجرور عن التفضيلية من مشاركة المفضل فى المعنى اما تحقيقا كفى زيد
 احسن من عمرو واما تقديرا كفى قول على رضى الله تعالى عنه لان اصوم يوما
 من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى
 يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره على رضى الله تعالى عنه
 محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي
 ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقل رضى الله تعالى عنه (اللهم
 ابدلنى بهم خيرا منهم) اى فى اعتقادهم لاقى نفس الامر فانه ليس فيهم
 خير (وابد لهم بي شرامي) اى فى اعتقادهم ايضا والافلم يكن فيه كرم
 الله تعالى وجهه تسرو مثله قونه تعالى (اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا)
 كأنهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال فى التهكم انت اعلم

من الحمار فكأنك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الفرض التشريك بينهما في شيء معلوم الانتفاء عن الحمار واما نحو قواهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل التكلم على الشعر ولا مخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول (وا فعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزة عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بذت من زيد وانفصلت منه تعلقت بالفعل المستعمل بمعنى متجاوز وبان بلا تفضيل فعني قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بان من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية اعني التي تدل علي ان صاحب الفعل مفضل علي ما بعدها وتعلق بالفعل التفضيل تقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فعناء زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فن فيما نحن فيه كالتفضيلية لاني معنى التفضيل انتهى فعلم ان المشاركة التقديرية تكون في مقام المدح كما تكون في مقام الذم واعلم ان في قول الشارح عن ان يكون له في ملك التفضيل الانتظام استعارة مكنية وتخيلية اما علي مذهب السلف فبان شبه مفهوم التفضيل بمفهوم الدر في المقبولة وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فجعل المشبه به فردين متعارف اعني الدر وغير متعارف اعني التفضيل فاستعير لفظ المشبه به اعني الدر لفرد غير متعارف اعني مفهوم التفضيل وترك ذكره وور من اليه بابات السالك الذي هو من خواص المشبه به الي المشبه فصار لفظ الدر المرموز اليه استعارة بالكناية واتسأت السالك الي المشبه استعارة تخيلية وهي قرينة المكنية وهي قرينة التخيلية (واما علي مذهب السكاكي فبان شبه مفهوم التفضيل بمفهوم الدر في المقبولة وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فجعل فردين متعارف وهو الدر وغير متعارف وهو التفضيل فاستعير لفظ التفضيل الموضوع لمفهوم التفضيل المطلق لمفهومه المقيد بادعاء انه عين المشبه به فصار لفظ التفضيل استعارة بالكناية وحينئذ شبه مفهوم التفضيل بالدر خيل لمفهوم التفضيل سالك وشبه ذلك السالك المحيل بالسالك الحقيقي وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فجعل المشبه به فردين متعارف وغير متعارف فاستعير لفظ السالك الذي هو موضوع لسالك حقيقي لسالك محيل وهو فرد غير متعارف فصار لفظ السالك

٧ قاله حسن الزبيري
عليه رجة الباري (منه)

استعارة تخیلية (واما على مذهب الخطيب فتشبه مفهوم التفضيل بالدر
في النفس استعارة مكنية واثبات السلك الذي هو من خواص المشبه به
للتفضيل المشبه استعارة تخیلية وعلى كل من المذاهب الانتظام ترشح
(نقل عن الشارح رحمه الله تعالى ههنا حاشية جد الشارح ان احسن
الى قوله الحمد لواهب العطية وصلاته صلاة المتن الا انه في المتن عطف
على مجرد الحمد لواهب العطية وفي الشرح انقلب الى العطف على قوله
ان احسن انتهى) قبل ٧ يجوز عطف الصلوة على اسم ان اما على اللفظ او المحل
وعطف الخبر على الخبر كذلك فيكون ان داخله على جملة الصلوة ايضا
ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة على خبر ان لا يقال لا يجوز ذلك لان
الصلوة ليست احسن ما يزاو به النعمة ويدفع به البلية مع انه يلزم ذلك
من العطف على الخبر لا نأقول الصلوة من افراد الحمد لان فيها اعتراضا
تعالى مرسله عليه السلام البنا ومحسن به علينا وحيث تناسب فقرنا
الحمد والصلوة اكل تناسب من جهة انها احسن ما يزاو به العطايا ويدفع به
البلايا لا يقال يرد عليه انه يكون حيث من عطف الخاص على العام ونكتته
المشهورة لا تمتى ههنا فكيف يصح العطف على خبر ان لا نأقول يحصل
بهذا العطف الخروج عن عهدة الصلوة على الله تعالى وكفى هذا نكتة
انتهى وغرض صاحب هذا القيل الاعتراض على قوله وفي الشرح انقلب
الى العطف على قوله ان احسن بان تخصيص العطف في الشرح على جملة
ان احسن تخصيص لا يخص لانه يجوز عطف الصلوة على اسم ان
والخبر على الخبر فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد بحرف واحد
على ممولي بامل واحد وهو جائز بالاتفاق فيكون ان داخله حيث على جملة
الصلوة ايضا ونحن نقول هذا العطف لا يجوز ههنا لانه يلزم حيث نأكد
الجملة الانشائية بان وهو باطل كما سبق (وقوله ويجوز ايضا عطف جملة
الصلوة على خبر ان اشارة الى دليل بان يكون تخصيص العطف في الشرح
على جملة ان احسن تخصيصا لا يخصص (وقوله لا يقال لا يجوز ذلك لان
الاجابة الى ابطال الدليل السابق بطريق القرض الاجلي باستلزامه
خصوص الفساد وهو كون الصلوة احسن ما يزاو به النعمة ويدفع به
البلية مع انها ليست كذلك وتقريره ظاهر فقرره ولا نكسل (وقوله
لا نأقول الصلوة من افراد الحمد اشارة الى سند المنع لقدمتها انها ليست

كذا والمعطوف وتقريره ظاهر قرر (وقوله لا يقال يرد عليه الخ اشارة الى ابطال السند المذكور بانه لو كان كذا واعتبر ههنا لكان العطف من قبيل عطف الخاص على العام فيلزم كون الصلوة افضل من الحمد لله تعالى لان نكتة هذا العطف هي التنبية على فضل المعطوف على المعطوف عليه فهي غير موجودة ههنا) وقوله لا نقول يحصل بهذا العطف الخروج الخ اشارة الى سند منع مقدمة ان نكتة هذا العطف الخ وتقريره بان يقال لان سلم ان نكتة هذا العطف مقصورة على التنبية المذكور لم لا يجوز ان تكون نكتة الخروج عن عهدة الصلوة ههنا ، ونحن نقول لو جاز عطف جملة الصلوة على خبر ان لزم تأكيد الجملة الانشائية بان وهو باطل كما سبق اما الملازمة فلان كل جملة يكون الخبر فيها جملة انشائية فهي جملة انشائية وقد سبق ان جملة الصلوة انشائية فلو عطف على خبر اسم ان اعني جملة الحمد لكانت جملة ان احسن انشائية فلذا خص الشارح رحمه الله تعالى العطف في اعتبار المزج بعطف جملة الصلوة على جملة ان احسن ، قبل ٦ في جواب اعتراض صاحب هذا القيل ان الصلوة الشريفة وان كانت سببا لزيادة النعم ولدفع البلية بلا شبهة لكن قوله ان احسن الخ تنبج الى آية لن شكرتم الآية وفي هذه الآية لادلالة للتصلية وان عدت التصلية من التحميد فلا وجه لذكر هامة اخرى ولان الاحسن واحد فحينئذ يتعدا انتهى ، فقيه نظرا لانه ان اراد ان الآية لا تدل على التصلية دلالة صريحة فكذلك لا تدل على التحميد صريحة فلا وجه لذكر التحميد وان اراد انها لا تدل على التصلية لاضحا ولا التزاما ولو بطريق الاستدلال فلان سلم انها لا تدل على التصلية كذلك لما سبق منه ان الصلوة من قبيل الشكر والحمد معا واما قوله ولان الاحسن واحد فحينئذ يتعد فقيه نظرا ايضا اذ يجوز العطف قبل الربط فحينئذ يكون الاحسن مجموع الحمد والصلوة فيكون واحدا فيرفع التعدد قال المصنف رحمه الله تعالى (وعلى الله) فان قلت : لما عبيد الجار مع انه لا حاجة الى اعادته لانه انما تجب اعادته اذا عطف على الضمير المجرور والمعطوف عليه ههنا ، مظهر اعني خيرا البرية فيكون زائدا او الزائد قبح ، قلت : ان اردت بكونه زائدا انه مالا فائدة به اصلا كما هو احد معني الرائد فلان سلم انه زائد كيف وفي اعادتها ردد على الشيعة حيث يكرهون الفصل بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين آله بكلمة على وينقلون حديث من فصل بيني وبين الى بعلي لم ينل شفاعتي

٦ قاله مفتي زاد عليه
الحسنى والزيادة ٤٤

ويقرؤون لفظ على الذي هو اسم الحيدر رضى الله تعالى عنه وهو الصحيح
 على تقدير الصحة على لفظ الجار وفيها ايضا اتباع للصلوة الواردة
 على هذا الاسلوب الكثير الوقوع الشائع الورود في الثقة وان اردت بكونه
 زائدا انه ما يتم اصل المعنى بدونه فسلم انه زائد بهذا المعنى لكن لان سلم ان كل
 زائد قبيح انما يكون كذا لو لم يكن فيه فائدة وليس كذلك اذ فيها فائدة
 كما ذكرت وفيها ايضا نوع تنبيه على نوع الاستقلال * فان قلت * استقلال
 الصلوة على غير النبي عليه السلام منهي كما بين في محله * قلت * المنهى تمامه
 لانوعه * فان قلت * قد صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على غيره
 مستقلا وقد قال عليه الصلوة والسلام اللهم صل على آل ابي اوفى وكان
 اذا اتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل على آل فلان كما في الشفاء * قلت *
 الصلوة حقه عليه السلام ولا يقاس غيره عليه الصلوة والسلام كما بين
 في نسيم الرياض (آل) قيل اصله اهل فقلت الهاء همزة والهمزة الفاء
 للتخفيف واستدل بتصغيره على اهيل لان التصغير يرد الاشياء الى اصله ولا دليل
 فيه لانه قيل واهل اهيل وآل واويل وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصحا
 يقول اهل واهيل وآل واويل فلاولى اصله اول على ما قال بعضهم من آل
 يؤل الى كذا اولا اذا رجع اليه بقرابة ونحوها لان الكثير رجع اليها
 في المهمات واصل معناه الاتباع وفي الصحاح الآل الاهل والعيال وايضا
 الاتباع وخص في الاستعمال اضافته الى العقلاء الاشراف ومن له خطر
 ومنزلة ولو في الاعتقاد وزيد قيد المذكور فلا يقال في العرف آل الدار ولا آل
 الحجام ولا يقال ايضا عند من زاد قيد المذكور آل فلانة لكن الكل اغلبي
 لقولهم آل الله تعالى وآل البيت قال وانصر على آل الصليب وطايد ليوم
 آلك فهو اخص من الاهل في العرف بحسب الاضافة يقال اهل البيت واهل
 الحجام كما يقال اهل الملك واهل الله تعالى فان قلت * ما تقول في آل فرعون
 مع انه لا قدر ولا شرف لفرعون * قلت * له قدر وشرف بالنظر الى اعتقادهم
 والقدر والشرف اعم من كونه في نفس الامر او في الاعتقاد ولو سلم انه ليس باعم
 فلا ضرة الى من له شرف اغلبي كما مر فبعد تخصيص اضافة الآل
 الى العقلاء الاشراف في العرف اعم اختلاف المحدثون في الآل المضاف
 الى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم قيل آل النبي عليه السلام اتباعه في الدين
 الى يوم القيمة وقيل امته اى امة الاجابة وقيل آل بيته اى اقاربه وازواجه

وذريته وقيل الاتباع هم الرهط والعشيرة وآل الرجل ولده اى اولاده واحفاده وقيل قومه اى المؤمنون من قريش او بنى هاشم وقيل اهله الذى حرمت الصدقة عليه عن زيد بن ارقم ان آل النبي عليه الصلوة والسلام من حرم الصدقة عليه وهم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس رضى الله تعالى عنهم وفي رواية انس رضى الله تعالى عنه سئل انى صلى الله تعالى عليه وسلم من آل محمد قال عليه الصلوة والسلام كل * نقي * الظاهر ان كل نقي منهم والمعنى من ليس يمتق ليس بألى يؤيده قوله تعالى ان اولياؤه الا المتقون * كذا فى الشفاء وشرحه قوله (اى اتباعه) جمع تابع كاطهار جمع طاهر كما اشار اليه العلامة التفتازانى عليه راحة البارى (وما قيل ان فاعل الصفة لا يجمع على افعال ممنوع كما اشار اليه العلامة فى صاحب واصحاب) وقيل يجوز ان يكون جمع تبع بفتح التاء والباء مصدر تبعه يتبعه من باب علم بمعنى التابع كالعدل بمعنى العادل ففيه نظر لانه انما يجمع على افعال ما هو على وزن فعل بفتح الفاء والعين من الصفة كبطل على ابطال لا ما هو من المصدر كما فى الشافية الا ان يعم الصفة من الحقيقية والمجازية كما اشار اليه ذلك القائل بقوله كالعدل بمعنى العادل (والغرض من هذا التفسير دفع سؤال مقدر خلاصته النقض فى العبارة ومادته لزوم اهمال التصلية على الاصحاب رضى الله تعالى عنهم من هذه العبارة على المصنف مع كونه قبيحا ومنشأه حل الآل على المعنى القريب الذى هو الالاهل والعيال كما مر من الصحاح لكثرة استعماله فيه وتقريره هكذا هذه العبارة فاسدة لانه كلما لزم منها على المص اهمالها عليهم كانت فاسدة لكن المقدم حق ينتج انها فاسدة اما الملازمة فلما روى عنه عليه السلام (اذا صليتم على فعمموها) ولانه مخالف لاجماع المؤلفين على ذكرهم فى التصلية واما المقدمة الواضحة فظاهرة * وخلاصه الجواب على هذا التقرير منع المقدمة الواضحة بسند تحرير المراد من الاول وتقريره بان يقال لانسلم انه يلزم منها على المص الاهمال كيف والمراد من آله اتباعه عليه السلام فى الدين فينعملهم وغيرهم من المؤمنين الى يوم الدين فقوله فلا يلزم على المص الاهمال من قبيل تفريع المنع والدفع على السند الذى هو تحرير المراد وايضا هو اشارة الى فائدة التفسير وقوله اى اتباعه اشارة الى السند بتحرير المراد وقوله لا اشارة الى المنع اى لانسلم قوله يلزم على المص الاهمال اشارة الى المقدمة المتنوعة اى التى قصد منها

قوله (اذهبى احد معنيي الآل) وفي بعض النسخ معنيي آل اشارة الى تنوير
السند وايضا اشارة الى صحيح التفسير بانه ههنا هو اللغة كما سبق ويؤيده
ذكر الآل ههنا بلاضافة وكذا ما في بعض النسخ من تنكير آل فاضافته
الى الضمير للمعهد الخارجى النوعى من قبيل خرج الامير ويحتمل ان يراد
بالمعنيين المعنى الغوى والعرفى وفيه نظر (وما قيل ان المراد من المعنيين هو
المعنيان عند اصطلاح المحدثين لان الآل يحى لمعنيين عندهم الاول ماروى
عنه عليه السلام آل محمد كل تقى الثانى اقاربه عليه السلام من جهة النسب
لما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انتهى فقيه نظر لان الكلام
فى الآل المطلق لافى الآل المضاف الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ان
المحدثين لم يتفقوا على ذنبك المعنيين فى الآل المضاف الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بل اختلفوا فيه اختلافا كثيرا كما مر من الشفاء (وما قيل)
الصواب ان يقال احدهما فى الآل لان الآل يطلق على اننى عشره معنى من اراد
الاطلاع فليراجع الى القاموس انتهى (فقيه نظر اذ ليس الكلام فى
الاطلاق بل فى المعنى الغوى الحقيقى وفى القاموس قد ذكر الاطلاق
مجازا كما اعترف صاحبه نفسه فى كتابه السمي بصائر كما لا يخفى على اهل التبع
قوله (بل فيه) اى فى لفظ الآل (ابهام حسن) واعلم ان كلمة بل اما ان يلبيها
مفرد او جملة وفى الاول هى لتدارك الغلط ولا يخلو من ان تكون بعد نفى
او نهى او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو
فهى لجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار
عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم افدت ببل
ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عدم او عن سبق
لسان واذا عطفت ببل مفردا بعد النفى او الهمى فالتظاهر انها
للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير
موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فى قولك ما جاءنى
زيد بل عمرو افادت ببل الحكم على زيد بعدم انجى كالسكوت عنه يحتمل
ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ويحتمل ان لا يصح فيكون قد جاء
كما كان الحكم على زيد بانجى فى جاءنى زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون (وقال ابن مالك بل بعد النفى والهمى لكن بعدهما وهذا
الاطلاق منه يعطى ان عدم مجى زيد فى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو متحقق

٤ قاله حسن الزبىارى
عليه رحمة البارى (منه)

٥ اى لتدارك بيان ان
ما قبله غلط (منه)

مطلب كلمة بل

بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاء زيد لكن عمرو بالاتفاق وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي او النهي (فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكأنك قلت بل جاءني عمرو) قيل ابطال النفي والاسم بعدها منسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما مر في ما به وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل النفي مسندا الى الثاني فكأنك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الايات الفعل الموجب مسندا الى لثاني (واما بل التي تليها الجملة فقائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما جاء في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى (بل هم في شك منها بل هم منها عمون) ومنه كثير وقد تجيء لتدارك الغلط كما في المفرد الاولى تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى (اتأتون الذكران من العالمين) الى قوله تعالى (بل انتم قوم عادون) والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في جزء وقد لا تشتركان او لا يبطال اى ابطال ما قبلها كقوله تعالى (وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون) اى بل هم عباد مكرمون وهي في ذلك حرف ابتداء على الصحيح كذا في الرضى ومعنى اللبيب وقد تجيء للترقي اذا كان ما بعدها اولى والانتقال قد يجامعه وقد يفارقه كذا في الفروق (واذا عرفت هذا فحين نقول ان بل ههنا تليها الجملة فهي للانتقال مع الترقى من جملة الى اخرى اهم من الاولى لان ما قبلها جملة ومعنى اى افسر آله باتباعه واما ان الاخرى ههنا هم فانها بيان لحسن العبارة والاولى بيان لمحتته واعلم ان الابهام الذى من المحسنات المعنوية البديعية ويسمى التورية ايضا هو ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فقوله قريب اى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وقوله وبعيد اى بعيد عن الفهم لقلة استعماله فيه فكان المعنى القريب سائر للبعيد والبعيد مستور به صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب الذى فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن تورية بل اجالا كذا بين في محله ففي لفظ آل ههنا ابهام لانه معنيين قريب وهو الاهل والعيال لكثرة استعماله

فيه وبعبده هو الاتباع لقلة استعماله فيه والقرينة هي المقام * فان قلت *
 التورية ضربان (الاول مجردة وهي التي لا تجامع شيئا مما يلايم المعنى
 القريب نحو (الرحمن على العرش استوى) فانه اريد باستوى معناه
 البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي
 هو الاستقرار (والثاني مرشحة وهي التي تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب
 المؤدى به عن المعنى البعيد المراد نحو (والسماء بيناها بايد) فانه اريد بايد
 هناءها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اعني الجارحة
 المخصوصة هو قوله بيناها * فالإيهام ههنا من اى قسم من هذين القسمين
 قلت * من قسم المجردة كما لا يخفى يظهر ان ليس المراد من الإيهام هو
 الإيهام العرفي الذي هو عبارة عن دلالة اللفظ على معنى غير صحيح بحسب المقام
 بل المراد به هو الإيهام الاصطلاحي البديعي ولذا وصفه بالحسن (فاقبل
 ان الضمير في قوله فيه راجع الى التفسير فبيد نظر لان الإيهام صفة اللفظ
 لا المعنى والتفسير عبارة عن المعنى وظهر ايضا ان سبب حسن التورية
 والإيهام ما ذكرناه من محله آتيا لا ما قبل ان سبب حسنها انه موجب لعدم
 اهمال الاصحاب رضى الله تعالى عنهم بل احد من الامة انتهى كما لا يخفى
 على من هو من اهل المعاني قوله (ولو قال وعلى آله العلية لكان احسن
 سبكا) من ثلث انتفاء يقول وعلى آله العلية معلوم بحس السمع
 او بحس البصر او بالعقل فيكون بديهيا كيف يستدل عليه بمضمون الجواب
 اعني كونه احسن سبكا لانه يلزم تحصيل الحاصل فتكون هذه العبارة
 فاسدة * قلت واعلم ان بكثرة موضوعات السر في تعليق حصول
 مضمون السر في المضي مع تقطع بانه السر فيلزم انتفاء الجزاء
 المنسب عنه فدلوا لو عند الجمهور التعليق المذكور مع الامتناعين
 والانه ين وقول الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضي في تفسير قوله
 تعالى (ولو شاء الله لذهب سمعهم وابصارهم) انها مجرد التعليق بين الحصولين
 في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول والسبب كان مجرد التعليق
 في الاستقبال وقيل انها تعليق مع امتناع لشرط من غير دلالة على امتناع
 الماضي وانما بل يستغنى ذلك بقرينة كالمساواة كذا في المعنى فمعنى قولك
 لو جئتني لذكرت انك مجئت اكرامى ولما انتفى مجيئك في الخارج
 انتفى اكرامى فيه معني انه قد حصل جميع شروط اكرامى واياك واسبابه

مطلب

كلمة لولاى معنى وضعت

سوى مجيئك فلو حصل مجيئك لحصل اكرامى اياك فبسبب انتفاء اكرامى
اياك هو انتفاء مجيئك لا غير اذ سائر شروط اكرامى اياك هيئة حاضرة
وقس عليه نظاره هذا المعنى مبنى على رأى الجمهور وتسمى هذه بلو العربية
على ما هو المشهور والحاصل انها للدلالة على انتفاء الشئ فى الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فيه اذ انتفاء الشرط وانتفاء الجزاء كلاهما معلومان
للمخاطب فهى عدمهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجراء فى
الخارج هى انتفاء مضمون الشرط فى الخارج فقط من غير التفات الى ان علة
العلم بانتفاء الجراء ما هى سواء كان الشرط والجراء اباناً او نفياً او احدهما
اباناً والاخر نفياً فانتفاء النفي ابان وبالعكس والدليل على انها تستعمل
عندهم للدلالة المذكورة قواهم ان لو لا لامتنع الدانى لامتنع الاول نحو
لو لا على اهلك عمره ما ان وجود على رضى الله تعالى عنه سبب لعدم هلاك
عمر رضى الله تعالى عنه لان وجوده دليل على ان عمر رضى الله تعالى عنه
لم يهلك وقول ابن العلاء المعرى * ولودامت الدولات كانوا كغيرهم
رعابا ولكن ما لهن دوام * الا ترى ان امتناء نقيض المقدم لا ينتج شئ على
ما تقرر فى المنطق وكذا قول الجاسى ولو طار اذ وحافر قبلها اطارت ولكنه
لم يطر * اى عدم طيران تلك الفرس سبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فى الخارج
واما المطبقون فقد جعلوا كلمة لو وان ونحوهما اداة للتلازم والتعليق دالة
على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانفائهما وجعلوا هذا
الاستعمال اصطلاحاً واخذوا هناك مذهبا كالشولوبين وابن عصفور
فيكون ذلك التلازم والتعليق عدمهم معنى حقيقيا لكلمة لو وبجازيا عند
اهل اللغة لكونه جزء ما وضعت له ولكونه كلمة لو موضوعة للتلازم
والتعليق لا قصد الى القطع بانتفائهما عدمهم صح عدمهم امتناء من المقدم
نحو لو كانت الشمس ساعة ظهرا موجود لكن الشمس طاعة فهم
يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء السقعة للعلم بانتفاء الاول ضرورة
انتفاء اللزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجراء فى الخارج
ما هى لانهم انما يستعملونها فى القياسات لا كتسبب العلوم والنصبيات
ولاشك ان العلم بانتفاء اللزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم لان اللزوم يحوز
ان يكون الخفى من اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم كما لا يخفى
بل الامر بالعكس لان اللازم اما اعم من اللزوم او مساو له وانتفاء كل منهما

مطلب لوجرية
مطلب لوجرية

يستلزم انتفاء المزوم وتسمى هذه بالمنطقية على ما هو المشهور وإذا تفحصنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدة أهل المنطق
كقوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) لظهور أن الغرض منه
التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فلو عندهم لا انتفاء الأول
لانتفاء الثاني * فإن قلت * لا يصح ما ذكرتم من أن لو عد العربية لا انتفاء
الثاني لا انتفاء الأول في نحو قوله عليه السلام (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه) والاي لازم بوث عصيانه بسبب انتفاء عدم خوفه لأن نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لأن الغرض مدح صهيب رضي الله تعالى عنه بعدم العصيان
* قلت * قد تستعمل أن لو لولدالة على لزوم وجود الجزاء في جميع الأزمنة
في قصد المتكلم وذلك إذا كان الشرط بما يستبعد استلزامه لذلك الجراء
ويكون نقض ذلك الشرط انصب والبق باستلزام ذلك الجراء فيلزم استمرار
وجود الجراء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مبدئين نحو أو اه تني لا نيتك أو مقيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو مختلفين
نحو (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر
ما نفدت كلمات الله) ونحو لو لم تكرمي لا نيت عليك * ففي هذه الأمثلة إذا
ادعى لزوم وجود الجراء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم
الشرط بالطريق الأول (ويستعمل لهذا المعنى لو لا أيضا نحو لو لا كرامك إياي
لا نيت عليك بمعنى إني عليك على تقدير عدم الإكرام فكيف على تقدير وجوده
إذا لفرق في المعنى بين قوله أو لا وأوالداخلة على المعنى وهذه هي المسماة بلو
الاستمرارية وعلامتها كون لزوم الجراء لفيض الشرط المذكور أخرى والبق
وهذا أي كون كلمة أو عداها العربية لا انتفاء إمامي لا انتفاء الأول وللإستمرار
وعند أرباب العقول لا انتفاء الأول لا انتفاء الثاني هو ما اختاره العلامة التفناني
عبد راحة الله المعنى (وأما ما اختاره السيد الشريف عليه راحة الطيف
فكلمة ومشاركتهما في ذلك المعاني أسلمة حيث قل في حاشيته على المطول
والحق أنه أي ذلك المعنى الذي ينسب إلى أرباب العقول أيضا من المعاني
المعتبرة عداها أو ردة في استعمل لانهم عرفا فانهم قد يقصدون
الاستمرار في الأمور العربية فكيف لم يهل ريد في البلد فتقول لا إذ لو كان
فيه لحضر مجتهد فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد ويسمى
علماء الدين منه بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمال من المعنى الأول

مطلب
لوالاستمرارية

مطلب
علامة لوالاستمرارية

كالمعنى الثالث الذي سيذكره في نعم العبد صهيب اولم يخف الله لم يعصه
 وكون الآية اى لو كان فيهما آلهة الا الله الخ واردة على مقتضى اوضاع
 ارباب العقول واصطلاحاتهم فيه بعد جدا انتهى لانها نازلة على لغة
 العرب (واذا عرفت هذا فقول ان كلمة اوههنا لا تنفاه الثانى لانفاه الاول
 يعنى لو العربية فلا يلزم تحصيل الحاصل والقرينة على ذلك كون عدم
 القول معلوما بديهيا) والغرض من هذا القول الاعتراض على الدعوى
 الضمنية للمص رحمه الله اعنى ان مبارقى اى وعلى آله احسن وتقرير الاعتراض
 بان يقال لانسلم انها احسن كيف والاحسن ان يقال وعلى آله العلية
 فخلاصة الاعتراض المنع مع السند ومورده ثلث الدعوى الضمنية وتقريره
 كما مر فقوله ولو قال اخ اشارة الى السند والمنع مطوى كما لا يخفى على ارباب
 التوجيه ولك ان تقرره غير هذا واعلم ان السجع تواطؤ الفاصلتين من الشتر
 على حرف واحد في الآخر وهو على ثلاثة انواع (الاول السجع المطرف وهو
 ما اختلف الفاصلتان فيه في الوزن نحو) مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
 اطوارا) قالو قاروا الاطوار مختلفان وزنا (والنوع الثانى السجع الترتيبى وهو
 ما لا يختلف فيه الفاصلتان في الوزن وكان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ
 او اكثر مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقنية اى التوافق على حرف
 الآخر نحو فهو يطبع الامجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر
 وعظه) والنوع الثالث السجع المتوازى وهو ما لم يكن فيه ما فى احدى
 القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى وذلك بان يكون ما فى احدى
 القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقنية جميعا
 نحو) فيهم سرر مره وعذوا كواب موضوعة) او في الوزن فقط نحو
 (المرسلات عرف فاعصفت عصف) او في التقنية فقط كقولك حصل الناطق
 والنصامت وهيك الحاسد واشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى
 القرينتين مقابل من الاخرى نحو) انا عفيفه لكور فصل تربت وانحر
 (قال ابن الاثير السجع تحتج الى اربعة شرائط) الاول اختيار مفردات
 الالفاظ) والثانى اختيار التثنية (والثالث كون اللفظ تامة بمعنى لا عكسه
) والرابع كون كل واحد من فقرتين دالة على معنى آخر وان كان تصويلا
 واعلم ايضا ان احسن اسجع منسوت قرائته نحو) فى سدر مخضود ووطح
 مضمود وظن مدود) سمطت قرينته انانية نحو) والنجم اذا هوى ماضل

صاحبكم وما غوى) او الثالثة نحو (خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه) ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها كثيرا والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى او خرفوا صل القرائن كقولهم ما ابدماقات وما اقرب ماهوات كذا فى محله (واذا عرفت هذا فنحن نقول لو قال وعلى آله العلية لكانت القرائن الاربع متساوية اذ تكون حينئذ كل منها ثلث لفظات وعلى ما قاله المص القرائن ثلث وقرينته الثالثة طويلة وقد عرفت ان ما تساوت قرائنه احسن مما طالت قرينتها الثانية او الثالثة وظهر سرائبان اسم التفضيل (ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بانه وارد على دعوى غير ملتزمة فيكون باطلا وغيره وجه على ما بين فى محله لان ما اشير اليه من الدعوى الضمنية لا يناسب ههنا كما لا يخفى وان قررت السؤال نقضا فى العبارة اجنباباته من قبيل تعيين الطريق فهو ليس بموجه (قوله سبكا تميز عن نسبة احسن الى ضميره المستتر الراجع الى اسم كان الذى هو ضمير راجع الى كلام المص اعنى الحمد الى زكية ومزال عن الفاعل اى احسن سبكه * واعلم ان التمييز عن النسبة الى الفاعل مزال عن الفاعل والى المفعول مزال عن المفعول وهذا اكثرى وايس بلازم وفى التسهيل وميزا الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالب اسناده اليه مضافا الى الاول وفى شرحه يريد انه يقدر اسناده اليه فاعلا فاذا قلت طبت نفسا فهو مفعول عن الفاعل والاصل طاب نفسى واسار بقوله عابا الى المفعول عن المفعول نحو (وفجرنا الارض عيونا) والى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لابقاعه عليه نحو امتلاء الكوز ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكيم رجلا (وفى التحفة شرح المعنى والتزام بعضهم فى كل ميز وقع عن النسبة فى الجملة ان يكون كذلك تكلف اذهو غير متبذات فى نحو قولهم امتلاء الكوز ماء ونحو طاب زيد اباحيث يراد ان زيد النفس الا يمكن هذا الالتزام اعلم ان يكون التمييز فاعلا او مفعولا لنفس لى او لا يتضمنه والمردب يتضمنه مطاوعه اسم مفعول كفى مثال ماء او مطاوعه اسم فاعل كفى ففجرنا الارض عيونا اى الشجرت عيونها كذا فى حاشية عبد الحكيم عليه رحمة الكريم : فان قلت : لميزال عن الفاعلية او المفعولية وجعل تميزا قلت : ليكون اوقع فى النفس لان الاجال اولا والتنصيل رتبة يوجب ذلك لان نيل المطلوب بعد الطلب والتعب يوجب اعز به المقصود (والسك : منع السين وسكون الباء اداة الجواهر اى الذهب

والفضة يقال سبك الذهب يسبك سبكا اذا اذابه من الباب الثاني فقيدها في ضمير احسن استعارة مكنية حيث شبه في النفس القرائن بالجواهر المذابة في اللطافة والمقبولية والخلوص عن انفس فصار ذلك التشبيه استعارة بالكناية واثبات السبك بطريق التميز الذي هو من خواص المشبهة اعني الذهب الى المشبه اعني ضمير احسن الذي هو عائد الى كلام المص الذي هو عبارة عن القرائن فصار ذلك الاثبات استعارة تخيلية هذا على رأى الخطيب وقررها على رأى الجمهور والسكاكى قوله (واعلى منزلة عند اصحاب الروية) ووجه علو منزلة كلام المص اعني اثرائن على تقدير ان قال وعلى آله العلية لدلالته على علو منزلة آل نبينا عليه السلام على آل سائر الانبياء عليهم السلام كعلو نبينا عليه السلام على سائر الانبياء عليهم السلام لان المولى يقتضى لكونه نسبة المستعلى والمستعلى عليه فالاول آل نبينا عليه الصلوة والسلام والثاني آل سائر الانبياء عليهم السلام كما قال الله تعالى (كنتم خیرامة اخرجت للناس) الآية وقال تعالى (جعلناكم امة وسطا) فبين في هذه القرينة اعنى على آله العلية على تقدير القول علو منزلة آل نبينا على آل سائر الانبياء عليهم السلام كما بين في القرينة الثانية علو منزلة نبينا عليه الصلوة والسلام على منزلة سائر الانبياء عليهم السلام فحينئذ يكون بين فقرتي الصلوة عليه عليه السلام وعلى آله اشد تناسبا فيكون كلام المص اعنى القرائن على تقدير ان قال وعلى آله العلية اعلى منزلة من كلامه اعنى القرائن المذكورة فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه (وقوله عند اصحاب الروية وعندهمنا مجاز واستعارة للعقل والذهن بعلاقة الاحاطة المطلقة او التمكن المطلق اذ هو موضوع للمكان والقرينة هي الاصحاب المضاف اليه وهو ظرف للاحسن والاعلى على سبيل انتازع فعلى الاول المراد بهم اصحاب القوافى وعلى الثانى المراد بهم اصحاب الفكر والتعقل لان المراد بالروية على الاول الحرف الروى اى الآخر فى آخر الفاصلة او البيت وعلى الثانى الفكر والتعقل قال المصنف رحمه الله تعالى (ذوى النفوس الزكية) فذوين جمع ذو بمعنى صاحب فالنون التى هي نائب التنوين سقطت بالاضافة الى النفوس فصار ذوى النفوس * فان قلت * شرط جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون ان كان المفرد الذى اريد جمعه اسما فثلاثة الاول كونه علما والثنانى كونه مذكرا والثالث كونه ذاعقلا وان كان ذلك المفرد صفة كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة بشرطه ستة الاول كونه مذكرا الثاني كونه ذاعقل
 الثالث ان لا يكون افعلا فعلا مثل اجر جراء والرابع ان لا يكون فعلا
 فعلا مثل سكران سكرى والخامس ان لا يكون تذكيرا وتأنيثه مستويا
 مثل جريح وصبور والسادس ان لا يكون ذلك المذكور ملابسا بالتاء
 مثل علامة ففي ذوى النفوس وان كان مفردة اسما لكنه ليس بعلم
 فلا يوجد فيه شرط جمع السلامة المذكور واما عدم كونه صفة فظاهر
 فلا تكون هذه العبارة على القاعدة النحوية فتكون باطلة * قلت * لفظ ذو
 بمعنى صاحب فيكون صفة فيتحقق شروط جمع السلامة حيث قال في الرضى
 واما ذو مال فوصف انتهى فتكون هذه العبارة موافقة للقاعدة * فان قلت *
 ذوى النفوس صفة للآل من قبيل صفة جرت على من هي له ولا بد لها من
 المطابقة لموصوفها في عشرة امور معلومة في محلها وههنا الموصوف
 اى آله مفرد والصفة اى ذوى النفوس جمع فلا تكون مطابقة له فتكون هذه
 العبارة ايضا على خلاف القواعد النحوية فتكون باطلة * قلت * لفظه
 مفرد ومعناه جمع بالمعنى الثانى يعنى اسم جمع كالقوم والرهط وقيل جمع
 لا مفرد له وقيل مفرد ووجه آلات كذا في شرح المحيط فمختار الاول فيحصل
 التطابق بينهما بحسب المعنى فتكون موافقة على القواعد وانما مختار الاول
 لانه لو كان جمعا لم يكن من جوع القلة لان اوزانها محصورة هي افعال
 افعلة فعلة فاعلون فاعلات على ما هو المختار ولا من جوع الكثرة لان جمع
 الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحد كما في باب التصغير وهذا لا يرد
 نحو اويل كما مروكدا في الرضى (والنفوس جمع نفس بفتح النون وسكون
 الفاء على وزن فاس اسما وقياس جمعه المكسر ان يجمع في القلة على وزن
 افعال وفي الكثرة على وزن فعول فتكون النفوس جمع كثرة وقعت في محلها
 * واعلم ان النفس ذات التى وحقيقته سواء كان جسمانيا او لاقوله تعالى
 (تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك) نعم قيل للروح سواء كان روحا
 حيوانيا وهو البخار اللطيف او انسانيا وهو النفس الناطقة بناء على
 ان الروح باى معنى كانت سبب لقوام النفس بمعنى ذات الشئ الحى على
 طريق اطلاق اسم المسبب على السبب والقلب لانه محل الروح الحيوانى
 فان القلب له تجويف فى جانبه الايسر يجذب اليه لطيف الدم فينخر
 بحرارته وذلك البخار هو المسمى بالروح عند اطباء ثم انه يسرى من القلب

الى جميع البدن ولما كان القلب منبعه قبل لانه محله الروح اولانه متعلق
الروح الانساني وهو عند اكثر المتكلمين جسم لطيف سار في البدن حال فيه
واذا تعلق بجميع البدن تعلق الحلول يكون متعلقا بالقلب الذي هو العضو
الصنوبري وللماء لان قواها به وللهاء افراط حاجتها اليه قال الله تعالى
(وجعلنا من الماء كل شيء حي) روى ان قيصر بعث الى معاوية رضي الله
تعالى عنه بقارورة وقال له اجعل فيها كل نسي فسأل معاوية رضي الله
تعالى عنه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال له اجعل فيها ماء والرأي
في قولهم فلان يؤامر نفسه لانه يذم عنهما او يشبه ذاتا مات امره
وتشير اليه فعلى الاول اطلاق النفس على الرأي مجاز مرسل من قبيل اطلاق
السبب على المسبب من حيث ان الرأي يتسبب عن النفس وعلى الثاني
يكون اطلاق النفس عليه على طريق الاستعارة المبنية على تشبيه الرأي
الداعي بالذات الامر المشير (وفي الحواشي الشريفة كونه استعارة مبنية
على التشبيه انسب بهذا المقام واظهر بحسب المعنى لان السبب الحقيقي
هو الله تعالى كذا في انوار التنزيل وحواشيه) وقال في المواقف ان النفس
الانسانية جوهر مجرد ليس قوة جسمانية حالة في البدن ولا جسم بل هي
لامكانية لا تقبل اشارة حسية وانما تعلقها بالبدن تعلق التدبير والتصرف
اي من غير ان تكون داخلية فيه بالجزئية او الحلول هذا مذهب الفلاسفة
المشهورين من المتقدمين والمتأخرين ووافقهم على ذلك من المسلمين
الغزالي والراغب وجع من الصوفية المكاشفين وخالفهم فيه الجمهور
من المتكلمين على نفى المجردات على اطلاق عقولا كانت او نفوسا انتهى
(واذا عرفت هذا فنحن نقول المراد من النفس الروح الانساني الذي
يتركب الانسان منه ومن ابدن او ماد ذهب اليه الامام الغزالي والامام الراغب
عليهما رجة الواهب اما عدم ارادة المعنى الاول فظاهر فلانه لو اريد لز
مصاحبة التي لنفسه وهي باطلة لان المصاحبة نسبة تقتضي المغايرة
بين المصاحب والمصاحب واما عدم ارادة غيره فظاهرة اشد ظهور
قال (الزكية) من الزكاء بمعنى النماء والطهارة يقال زكى السى يزكوزكاء
وزكوا على وزن علوا اذا نمت او طهر كما في الصحاح فالزكية على وزن
فعلة صفة مشبهة اصله زكوة فقلت الواو ياء بناء على اجتماعهما
وسبقت احديهما بالسكون فادغمت فصار زكية فهي اما بمعنى فاعل اي السامي

او الطاهر او بمعنى المفعول اى النية او المطهرة * واعلم ان للنفس قوتين متغايرتين بالذات وبالاعتبار اختص بهما الانسان من بين سائر الحيوان احديهما تسمى قوة نظرية تدرك بها الكليات وتحكم بينهما بالنسبة الابحائية او السلبية وثانيتها القوة العملية يتحرك بها البدن الانساني الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها * واعلم ايضا ان تكميل القوة النظرية بالعلم باحكام اعتقادية حقيقة وهو العلم بذات الله تعالى وصفاته باعتبار الوجود والوجوب والكمال وبجميع ما جاء به الله صلى الله تعالى عليه وسلم تفصيلا فيما علم به تفصيلا واجالا فيما علم به اجالا وان تكميل القوة العملية بالأعمال الصالحة والاجتناب عن المحرمات (واذا عرفت هذا فالزكية ان كانت بمعنى الفاعل فان كانت من الزكاء بمعنى النماء فالمعنى ذوى النفوس النامية بالعلم والعمل وان كانت من الزكاء بمعنى الطهارة فالمعنى ذوى النفوس الطاهرة عن دنس الكفر والمعاصي فعلى الاول يدل قوله ذوى النفوس الزكية على ككون النفوس كلمة قوتها النظرية والعملية صريحة وعلى الثانى يدل على تكميلهما بالانزام وهو ظاهر لاولى النهى وان كانت بمعنى المفعول على تقدير كونها من الزكاء بمعنى النماء فالمعنى ذوى النفوس النامية المكملة بالعلم والعمل وعلى تقدير كونها من الزكاء بمعنى الطهارة فالمعنى ذوى النفوس المطهرة عن الكفر والمعاصي فعلى الاول يدل على تكميل قوتها بالعلم والعمل صراحة وعلى الثانى بالانزام ايضا فان قلت هذه الصفة من اى قسم من اقسامها المذكورة فيما سبق قلت هي صفة احترازية عن اهل التقليد ان وجد فسقة المؤمنين وان خصص الآل بالثو منين السكا ملين فهمى مادحة قوله (اى المنقحة) اى الناجية من كل مكروه والثناء الى كل مقصود . فان قلت . مبعث التفسير ههنا قلت . ابهام المعنى المراد من ذوى النفوس الزكية . فان قلت . ما فائدة قلت . دفع ذلك الابهام . فان قلت . ما صححه قلت . ما اشار اليه بقوله (قال الله تعالى قد افلح من زكيا) فان قلت كيف يكون قوله تعالى (قد افلح من زكيا) بيانا لصحح التفسير والتزكية ليست بمعنى الفلاح فى الآية المذكورة . قلت . قوله تعالى من زكيا بمنزلة المشتق اعنى مركبا ومعلوم ان تعليق الحكم اعنى الفلاح ههنا بالمستق يعيد عليه . أحده وسببه للحكم تنفيذ ذلك الآية ان زكاء النفس

مطلب ان للنفس قوتين

سبب لفلاح صاحبها والسببية علاقة صحيحة للتفسير كما سبق فيكون
ذوى النفوس الزكية مجازا عن المفلحة فيكون المفسر اسم مفعول قوله ذوى
النفوس زكية والمفسر اسم فاعل قوله المفلحة والزكية باقية على معناها
الحقيقي (فلا يرد ما قيل ان تزكية ليست بمعنى المفلحة فلا يصح تفسيره بها
وكذا لا يرد ايضا ان الآية المذكورة لا تكون دليلا عليه بل على خلافه
لان الزكية في هذه الآية ليست بمعنى الفلاح اذ لو كانت بمعناه لكان الحكم
لغوا لان معنى الآية يكون حينئذ قد افلح من افلحها اما عدم ورود الاول
فلان المفلحة تفسير لذوى النفوس زكية بمعنى لازم لمجموع ذوى النفوس
الزكية لا تفسير للزكية فقط بل هي باقية على معناها الحقيقي واما عدم
ورود الثاني فلان الآية المذكورة ليست دليلا باعتبار ان زكية بمعنى
افلحها مجازا بل باعتبار مجموعها كما سبق * واعلم ان التفسير بكلمة اى والمراد
ويعنى وما يشق منهما من قبيل التعريف اللفظى وهو من قبيل التصورات
على ما ذهب اليه العلامة التفتازانى عليه رحمة البارى بناء على ان الغرض
منه تصوير معنى اللفظ المراد فعلى هذا يكون المفسر اسم فاعل معنى
حقيقيا ومجازيا او كنايةا للمفسر اسم مفعول (قال بعض المحققين واما ما ذهب
اليه السيد الشريف من ان التعريف اللفظى من المبادئ التصديقية فبنى
على كون الغرض منه معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى فحينئذ
يكون محضا لغويا خارجا عن المطالب التصورية وما نحن فيه ليس من هذا
القبيل على ان ما سنح لخاطري ان كل مفسر باداة التفسير هو من التعريف
اللفظى على وجه ذهب اليه العلامة التفتازانى والا فاما ان يكون
من التعريف الحقيقى واما ان يكون من التعريف اللفظى على وجه ذهب
اليه السيد الشريف العلامة واما ان لا يكون من قبيل التعريف لاسيما الى الاول
لان المفسر قد يكون اعم وقد يكون اخص وقد يكون معنى مجازيا او معنى
كناويا والمعنى المجازى قد يكون مبينا وهذه مناسف للتعريف الحقيقى
اسيما كان اوحديا ولا سبيل الى السنى لان المفسر عطف بيان او بدل ولا حكم
بينهم وبين متبوعيهما ولا سبيل الى السالت لان المفسر معرفته سبب لمعرفة
تعريف المفسر وليس التعريف الا ما كان معرفته سببا لمعرفة المعرف فيكون
دعاة فيكون المفسر تعريفا لفظيا على ما ذهب اليه العلامة التفتازانى
انهى (قال فى المواقف شرحه وههنا نوعان آخران من التعريف الاول

التعريف بالمثل سواء كان جزئيا للمعرف كقولك الاسم كزيد والفعل كضرب او لا يكون جزئيا له كقولك العلم كالزور والجهل كاظلمة وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي هي بين ذلك المعرف والمثال فان كانت تلك المشابهة مفيدة للتمييز فهي خاصة لذلك المعرف فيكون التعريف بهارسما ناقصا داخل في الاقسام الاربعة والالم تصلح للتعريف ولما كان استيناس العقول القاصرة بالامثلة اكثر شاع في مخاطبات المتعلمين التعريف بها (والناسي التعريف وهو ان يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسره بلفظ اوضح دلالة على ذلك المعنى كقولك الغضنفر الاسد وليس هذا تعريفا يراد به افادة تصور غير حاصل انما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني المعلومة ليلتفت اليه ويعلم انه موضوع بازائه فآله الى التصديق وهو طريقة اهل اللغة وخارج عن التعريف الحقيقي واقسامه الاربعة الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص وحقه ان يكون بالفاظ مفردة مرادفة فان لم يوجد ذكر مركب يقصده بتعين المعنى لا تفصيله انتهى (فظهر ان لاحكم ولاجل بين المعرف والتعريف اللفظي بحسب الظاهر لكون المعرف عبارة عن اللفظ والتعريف عن المعنى لكن مآله الى الحكم بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ولعل المراد من طريقة اهل اللغة طريقة اهل التفسير المعاني مطلقا اهم من ان يكون بتعين اللفظ للمعنى اوبيان المعنى المراد وبؤيده اطلاق المعنى وتكثيره ولفظ فيفسره في تعريف التعريف اللفظي لان الظاهر المتبادر من اطلاق المعنى هو المعنى مطلقا سواء كان موضوعا له او غيره وايضا الظاهر المتبادر من التفسير الكشف والايضاح مطلقا سواء كان ببيان الموضوع له او ببيان المعنى المراد فيسمل التعريف التعريف اللفظي على التفسير بكلمة اى وغيره لان مآله ايضا الى التصديق بان هذا اللفظ يراد به هذا المعنى سواء كان حقيقيا او مجازيا او كنويا ولعل هذا التعريف محمول على طريقة اهل اللغة والتفسير بكلمة اى وغيرها محمول على المقايسة من التفسير بها تعريف فلا بد ان يدخل في اقسامه فهو عند السيد الشريف قدس سره داخل في التعريف اللفظي الذي مآله الى التصديق مطلقا او محمول على المقايسة (واما ما قاله بعض المحققين انما ولا سبيل الى البنى لان المفسر عطف بيان او بدل ولا حكم بينهما وبين متبوعيهما فان اراد انه لاحكم بينهما صراحة

فمسئلته لا يضر لانه يستلزم الحكم بان المتبوع عبارة عن التابع وان اراد
انه لاحكم بينهما اصلا لا صراحة ولا التزاما فلا نسلم انه لاحكم بينهما وفيه
حكم التزاما فكذلك التعريف اللفظي (فظهر ان ما قيل انه لا يخفى ان الالف ظ
الواقعة في الخطبة وغيرها غير المعلوم والوضع لمعانيها بعينها محتاجة
الى التعريف اللفظي الذي ما له الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع
لذلك المعنى ليس على ما ينبغي * فان قلت * ما مرجع التفسير ههنا * قلت *
هذا المقام مقام المدح والفلاح نتيجة التزكية والتزكية مبادئها والمدح
بالنتيجة المقصود بالذات اولى من المدح بالمبادئ المقصودة بالتبع وانسب
بالمقام كما لا يخفى فان قلت * ما انداعى الى المجاز او الكناية ههنا * قلت *
هو زيادة البيان كأنه قيل ان آله مفلحون لانهم ذوو النفوس الزكية
وذو النفوس الزكية مفلحون ينتج ان آله مفلحون فهو كد عوى الشئ
بينة وفيه ايضا ايجاز قصر * فان قلت * الاولى في التفسير ان يقال
المفلحون بدل المفلحة لكونه تفسيرا لذوى النفوس الزكية وذوى من الجموع
المخصوصة بالما ذكر العاقل فيحصل المطابقة في اللفظ بين المفسر والمفسر
بخلاف المفلحة وايضا ان التفسير قائم مقام المفسر فكأنه قيل وعلى آله
المفلحة فلا يطابق الصفة لموصوفه بخلاف ما اذا قيل المفلحون * قلت *
لعله اشارة الى جواز كل من التأويلين في مثل هذا احدهما التأويل بالجمع
كما في قوله تعالى (رجالا كثيرا) فكبير اصفة رجلا بتأويل رجالا بالجمع فيثبت
يحصل المطابقة افرادا وتذكيرا بين الصفة والموصوف كما في حواشي
انوار النزيل ومانيتهما التأويل بالجماعة فكلام المصنف ناظر الى الاول
وكلام الشارح الى الثاني (فظهر ان في قوله ذوى النفوس تغليب
الذكور على الاناث ايضا قوله (وزكاه النفس يستلزم زكاه الفعل) واعلم
ان الزكية في قول المصنف رحمه الله يحتمل المعنيين الاول الانماء بالعلم والعمل
كما فسره قوله تعالى قد افلح من زكيا والسانى الانماء بالعلم فقط كما فسره
قوله تعالى قد افلح من تركى وذكر اسم ربه صلى) فاذا حلت على المعنى
الاول يصح التفسير بمشكلة ويدل عليه قوله تعالى قد افلح من زكيا
وان حلت على المعنى الثاني فلا يصح التفسير بمشكلة لان الفلاح يحتاج
الى تكميل القوة العملية ايضا ولا يدل عليه هذه الآية فعلى الاحتمال الثانى
قوله وزكاه النفس اعطف على قوله فان الله تعالى وعلمه نية للتفسير

كذا قيل (وفيه نظر لان اظاهر حينئذ ان يقال اوزكاء النفس الخ انه لا يكون علة مستقلة ثابتة للتفسير بدون ملاحظة قوله تعالى (قد افلح من زكيا) كالا يخفى على المتفطن لوجه تصحيح التفسير بل الاولى ان يقال انه جواب لسؤال مقدر كأنه قيل هل يجوز تخصيص الزكية ههنا بتكميل القوة النظرية كما في قوله تعالى (قد افلح من زكى وذكر اسم ربه فصلى) فاجاب بانه نعم (قيل حينئذ هل يصح التفسير بالفلمحة مع ان الفلاح يحتاج الى تكميل القوتين فاجاب بقوله وزكا النفس يستلزم زكاء الفعل ووجه الاستلزام ان كماله القوة النظرية بالعلم بوجود الصانع ووجود ذاته وكمال صفاته ووجود آثار صفاته من الوجود وسائر النعم الظاهرة المستغرقة وبالعلم بان هذه النعماء من الله تعالى يحصل الشكر بالقلب وهو منتهى كالات القوة العملية وكذلك بتكميل القوة النظرية تكون النفس مطمئنة لا اماراة بالسوء والنفس مطمئنة لا بد من ان يصدر عنها الافعال الحسنة فيستلزم تكميل القوة العملية (واما مقاله حسن زيارى فبعد عن المرام بمراحل ولذا اعرضنا عن ذكره قال المصنف رحمه الله تعالى (اما بعد) * اعلم ان المشهور ان بعد من الظروف الزمانية ومعناه زمان متأخر عما قبله سواء كان تأخره عما قبله متصلا لما قبله او متاخيا عنه بمهلة قال الراجح في مفرد انه ان بعد يستعمل في المتأخر المفصل غالبا يقال جاء زيد بعد عمرو اذا كان مجيئه متاخيا عن مجيئ عمرو وقد يستعمل في المتأخر المتصل وضده قل في الوجهين لكن الاستعمال الغالب فيهما التأخر والتقدم الزمانين نحو زمان اءصور بعد زمان عبد الميث وقد يستعملان في المكان كما يقول الخرج من اصفهان الى مكة زكوفة بعد بغداد وقد يستعملان في الترتيب الصناعي نحو انحو بعد انصرف وقد يستعملان في ترتيب المنزلة نحو احتجاج بعد عبد الميث انتهى * فعلم منه انهما يستعملان في الزمان والمكان وغيرهما كما صرح به خموى في شرح الاسماء وانه حالتين الاضافة او القطع عنها فلا كان مضى فهو معرب على حسب العوالم من نصب والجر كقوله تعالى (فمن جئت فيه من بعد ما جاء به من الهدى) لا ية وان كان مقطوعا عن الاضافة فلا يخلو اما ان يكون المنضاف ايدهويا او نسيا فان كان نسيا فهو معرب ايضا لانفاء النسبة بمعنى الاصل وهى ههنا نسيه له في الاحتياج الى انضاف اليه او التضمن لمعنى حرف الاضافة نحو رب بعد كان خير من قبل

مطلب كلمة بعد

وان كان منوياً فله ايضاً الحالتان (الاولى ان يعوض التثوين عن المضاف اليه
 المنوى وان كانت هذه قليلة فحينئذ يكون معرباً ايضاً لانتفاء المناسبة
 المذكورة لكون العوض مذكوراً فكان المضاف اليه المنوى مذكوراً قال
 الشاعر : فسغلى التراب وكنت قبلاً - اكا داغص بالماء الفرات * ويقال
 ابدأه اولاً (والسانية ان لا يعوض التثوين عن المضاف اليه المنوى
 فحينئذ يكون مبنياً على الضم نحو قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد
 وكما وقع بعد الحصة : فان قلت * لم كان حينئذ مبنياً قلت * لمناسبة
 حينئذ مبنى الاصل فان قلت * ان المناسبة المذكورة انواعاً ستة الاولى
 تضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين زيد والساني شبهه كالمبهمات
 والثالث وقوعه موقعه كتران والرابع مشاكتة للواقع موقعه كفجاء مصدرا
 والخامس وقوعه موقع ما شبهه كالمأدى المضموم والسادس اضافته اليه
 كقوله تعالى (من عذاب يومئذ) فيمن قرأ بالفتح فهذه المناسبة من اى نوع
 من هذه الانواع قلت * هي من النوع الثانى اعنى المشابهة للمبنى الاصل
 فانه لما قطع عن الاضافة احتج الى معنى ذلك المضاف اليه المحذوف
 كاحتياج الحرف الى التعلق فشابه المبنى الاصل اعنى الحرف فى الاحتياج
 * فان قلت * هذا الاحتياج ثابت له مع وجود المضاف اليه فى اللفظ فلم لم يبين
 معه كالاتماء الموصولة تبنى مع وجود مانحة ج اليه من صلتها * قلت *
 لان ظهور الاضافة فيه يرجح جانب اسميتها لا اختصاصها بالاسماء فبعد
 عن مبنى الاصل بخلاف مثل الاسماء الموصولة فانه ليس فيها ما يرجح جانب
 اسميتها من ظهور الاضافة وغيرها فان قلت * اذا كان ظهور
 الاضافة يرجح جانب الاسمية فصار الظرف حينئذ معرباً فلم لم يكن حيب
 وادا واد المصرفة الى الجملة معربة بل مبنية * قلت * فانها وان كانت
 مصرفة الى الجملة موجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان المضاف
 الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى مصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت
 فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
 المحذوف ما صفت هى ايؤنيت على الضم ماها * فان قلت * لم بنى بعد
 على الحركة مع الالف فى البناء لسكون اكونه ضرر الاعراب قلت *
 نعلم انه عرفة راصة فى الاعراب قلت * لم بنى على الضم من بين
 الحركات قلت * حبراً بقوى الحركات لحقه من الوهن والنقصان بحذف

مطلب
 بناء بعد على الحركة
 مطلب
 بناء بعد على الضم

المحتاج اليه اعني المضاف اليه اولى به جميع الحركات لانه في حال الازرار
كان في الاغلب غير متصرف فكان اما مجرور ايمن او منصوبا على الظرفية
اولها الف حركة بناء حركة اعراجه فظهر ان بعد الواقع بعد الخطبة
من الغايات وهي الظروف المقطوعة عن الاضافة منويا فيها المضاف اليه
وتلك الغايات مبنية على الضم لما ذكرناه آنفا * فان قلت * ان الظروف
المقطوعة عن الاضافة هل سماعية ام قياسية * قلت * سماعية قال الرضى
في شرح الكافية * اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة
قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل وودون
واول ومن على * ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين ويسمال
واخرو غير ذلك انتهى * فان قلت * اذا كان المضاف اليه محذوفا منويا
في بعد ههنا لا بد له من قرينتين قرينة حذفية وقرينة معينة للمحذوف
كسابق تحقيقه قلت * ان القرينة الحذفية الضم في بعده ههنا وان القرينة
المعينة للمحذوف سباق الدلام * فان قلت * ما الداعي الى الحذف
اذا لبدله من الداعي كما مر * قلت * الاحتراز عن العتب بناء على الظاهر
او تخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او للاختصار فقيه
ايجاز حذف فيكون التقدير بعد البسمة والحمدية والتصلية فحذف المضاف اليه
حذفا منويا لصلاحيته المقام وللكنة المذكورة وبني بعد على الضم
لمسبق وحينئذ يكون بعد منصوب المحل على الظرفية وعامله اقول انقدر
في سياثي اى فاقول ان معاني الاستعارات على ما سيجئ تحقيقه في قول
انصب فن معاني الاستعارات سيجئ ان شاء الله تعالى فان قلت فحينئذ
لا بد من كلمة في المفيدة لعرفية فههنا لم توجد قلت * نعم لك بها
فاحذف منويا قياسا اذا كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما او محرودا
فهو ظرف زمان مبهم فان قلت * ان العامل اعني الفعل وشبهه وهو
لا يقتضى مفعولا فيه بواسطة حرف الجر اعني في او مفعولا لان الجرارة
ووسيلة لافضاء معنى الهم من ما يبيد فهو اذن من جملة العمال وتتمه
لان جملة المفعول في حرف الجر فكيف يصب العامل المفعول فيه
قلت * لا كان ظرف لزم الهم حره منهوم التعل كالمصدر فسا به
المفعول المتعلق الذي هو المصدر فتتضه بلا واسطة كقتضيه اياه
بلا واسطة فصح تصابه بلا واسطة كالمصدر فان قلت فحينئذ

مطلب

الظروف المقطوعة
عن الاضافة سماعية
* قال الفرزدق * ولقد
شدت عليك كل بنية *
* واتيت فوق بني كليب
من عل اى من فوق (منه)

مطلب

العامل انما يقتضى
المفعول فيه بواسطة في
فذا حذف فكيف يصب

يلزم ان لا ينتصب بشبه الفعل او معناه لانه ليس جزءاً من مفهومهما مع انه
ينتصب بهما ، قلت * انتصابهما بحملهما على الفعل الذي هو العامل الاصيل
* فان قلت * يلزم ايضا ان لا ينتصب بالفعل ظرف الزمان المحدود لانه
ليس جزءاً من مفهوم الفعل * قلت * انتصابه به وان لم يكن جزءاً من
مفهومه فحمل الزمان المحدود على المبهم لا شترأ كهما في الزمانية فيكون
اصل الكلام اما في بعد البسملة والحمدلة والتصلية فاقول الخ فحذف كلمة في
فظهر الاعراب المحلى فصار اما بعد البسملة الخ ثم حذف المضاف اليه
منوياً للاختصار فضم بعد فصار اما بعد فاقول الخ * فان قلت * لا بد
للحذف من قرينتين حذفية ومعينة فما هما في حذف في ههنا * قلت *
هما لفظ بعد ههنا لانه من حيث انه مفعول فيه وظرف يدل على ان ههنا
محذوفاً وانه كلمة في وقد تكون القرينة الحذفية والمعينة متحدتين كما في قوله
تعالى (وجاء ربك) اي امره او عذابه فلقريتان في هذه الآية متحدتان وهما
العقل كما في التخصيص * فان قلت * ما الداعي الى حذف في ههنا اذ لا بد له
من الحذف كما مر * قلت الاختصار والاتباع للاستعمال الاكثر او غير ذلك
كما لا يخفى على اعمه * قال في نسيم الرياض واجاز هشام قبح بعده ههنا من غير
تنوين قال ابن الحساس انه غير معروف انتهى قوله (اما هذه مجرد التأكيد)
اي التشرط (لا لتفصيل الجمل مع التأكيد) الخ اشارة الى جواب سؤال
مقدر مورده هذه العبارة اي اما بعد ومنشأؤه شهرة كون اما لتفصيل الجمل
مع التأكيد كما اشار اليه الشارح بقوله وان كان المشهور هو الثاني (و خلاصته
انقضى في العبارة وتقريره بان يقل هذه العبارة فاسدة لانه كلما كان
امام متضمية تحملاً وعديلاً والحال انهما ليسا بموجودين ههنا كانت هذه
العبارة فاسدة نكبتها اقتضتهما مع عدم وجودهما ههنا ينتج ان هذه
العبارة فاسدة وهي المطلوبة اما المقدمة الشرطية فظاهرة واما المقدمة
الواضحة فلان ام كما كانت لتفصيل الجمل مع التأكيد اقتضتهما
لكن المقدم حق ينتج انها اقتضتهما وهو عين المقدمة الواضحة
المطلوبة واما ان قيد بريهي وهو ظاهر واما هذه المقدمة الشرطية
فظاهرة ايضا واما حقيقة المقدم فهي مشهورة مسلمة فحينئذ يكون هذا
القياس من التصديقات الخمس جزءاً (واما خلاصة الجواب فهي منع حذفية
المقدم اعني ان اما كانت لتفصيل الجمل مع التأكيد واما تقريره

فبان يقال لانسلم ان امام موضوعه لتفصيل الجمل مع التأكيد فقط لم لا يجوز
 ان يكون اما هذه اى الواقعة في اوائل الكتب لجرد التأكيد الا ترى انه
 مما يثبت الرضى ايضا في حيث لا تقتضى مجالا ولا عدلا فتصح هذه العبارة
 فقوله لا اشارة الى المنع اى لانسلم وقوله لتفصيل الخ اشارة الى المقدمة التى قصد
 منعها وقوله اما هذه لجرد التأكيد اشارة الى السند قدم على المنع للتنبيه
 من اول الامر على قوة الجواب لان المنع مع السند اقوى من المنع المجرد وان كان
 مقبولا كما بين في محله ويجوز ان يكون مراد الشارح من قوله اما هذه
 لجرد التأكيد الخ بان ما هو الاولى في اما الواقعة في اوائل الكتب والرد
 على من التزم التفصيل في حيث لا سؤال ولا جواب * اعلم ان الرضى قال
 في شرح الكافية اعلم ان امام موضوعه لمعنيين لتفصيل الجمل نحو قولك
 هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تنص
 ولا استلزام شئ لشيء ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمه قيل
 ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشيء اى استلزام
 الشرط للجزاء والمعنى الثانى اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها
 بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى
 ايضا فيها في جميع مواقعها فلزم ذكر المتعدد بعدها وحل قوله تعالى
 والراسخون في العلم بعد قوله * فاما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون
 وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك
 اما زيد فقائم بدفع دعوى لزوم الخ (واما بيان معنى التشرط فيها فبان
 نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها الكثرة استعمالها في الكلام
 ولكونها في الاصل موضوعه لتفصيل وهو مقتضى لشكرها كما ذكرنا
 من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم فيؤدى الى الاستقن لهذا ايضا
 وايضا حذف ذلك وجوب الغرض معنى وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو
 المنزوم حقيقة في قصد التكلم مقام الشرط الذى يكون هو المنزوم في جميع
 الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يمكن من شئ فزيد قائم بمعنى
 ان يكن اى ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه
 وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا
 ومادامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها (ثم لما كان الغرض
 الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين التشرط والجزاء لزوم القيام لزيد

مطلب

بيان معنى في اما

مطلب

انما وجب حذف شرطها

لعلتين الاولى لفظية

وهي دفع الاستثقال

مطلب

الثانية معنوية وهي اقامة

اللزوم القصدى مقام

اللزوم في كلامهم

مطلب

الغرض الكلى من هذه

الملازمة

مطلب وضع كلمة اما

حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شئ واقم ملزوم القيام وهو
زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان الفاء السببية ما بعدها
لازم لا قبلها فصل غرضك النكاح وهو لزوم القيام زيد فلماذا الغرض
وتحصيه جاز وقوع الفاء الجزائية في غير موقعها فقدتين انه حصل لهم
من حذف الشرط واقامة جزء الجزء موقعه شيان مقصودان مهمان
احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام
ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل ايضا من قيام جزء الجزء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم
من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد اولا
وبعد القسم لم يحذف وجوبا لامع سد جواب لولا وجواب القسم مسده
وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولولم يتقدم
جزء الجزء لو وقعت الفاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء
من اجزاء اجزاء المفعول به او الظرف نحو (فاما اليتيم فلا تقهر) واما يوم
الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر
ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك
من معمولات اجزاء كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق
نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما ناديا فانا ضاربك
فلا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك متمنعا في غير
هذا الموضع لان تقديم معمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة
المذكورة ولا تقول مثلا ان جثني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول
ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض (ثم انه يجوز التقديم للاغراض
المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم
الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فانا ضارب (وقد تقع كلمة الشرط
مع الشرط من جملة اجزاء اجزاء مة م الشرط كقوله تعالى (فاما ان كان من
المقربين فروح وريحان) اي اما يكن شئ فان كان من المقربين فله روح
وريحان فقوله فروح جواب اما مستغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست
جواب ان عدم جواز اما ان جثني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جثني
فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني
فاكرمك قال تعالى (واما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول) اي اما يكن

مطلب
حصل لهم اربعة اشياء

احدها

ثانيها

ثالثها

رابعها

مطلب

اذا جعل جزء من اجزاء
الجزء ملزوما مقصدا قدم
على الفاء فلا ينحصر
في الستة

مطلب

سبب عدم استنكار
عمل ما بعد الفاء الجزائية
فيما قبلها

مطلب مهم

من شيء فاذا ما ابتليه يقول (وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم
وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل
فيه فبح ان يعمل في الجزاء الذي هو ابعده منها من الشرط الاتري انه اذا حذف
الجزاء في نحو آتيتك ان آتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط فالجزاء
بعد الانجزام عند حذف الشرط الاولى واما قولهم افعل وان لا اضربك
فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا (واما بمعنى ان كما
ذكرنا واما تفسير سيويه لقولهم اما زيد فقام بممايكن من شيء فزيد قائم
فليس لان اما بمعنى ماما وكيف وهذه حرف ومما اسم بل قصده الى المعنى
البحث لان معنى ماما يمكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم اي هو
قائم البتة انتهى كلامه (فظهر منه ان المعنى الاول اي التاكيد فقط مما اثبتته
الرضي ايضا (وظهر منه ايضا ومن كلام السارح ان اما موضوعة
لمعنيين اشتركا لفظيا الاول الشرط مع التفصيل والثاني الشرط فقط
(واما التاكيد فبمعنى التزامي لها كما لا يخفى (واما من التزم التفصيل في جميع
مواقع استعمالها فهي عنده موضوعة للشرط مع التفصيل فقط فلان تكون
مشتركة عنده وفي الكافية اما التفصيل (وقال الجاهلي قدس سره في شرحه
اي لتفصيل ما اجله التكامل في الذكر نحو قولك جاءتني اخوك اما زيد
فاكرمه واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه واجله في الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت الاستيناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وحب
تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضداً لغير
المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى (فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تنابه) فان ما يقابل انذ كور ههنا غيره من كورة ولكنه مقدر
اي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون التحكمات ويردون اليها
المتشابهات والحاكم بان كلمة اما بشرط لزوم انفاء في جوابها وسببية
الاولى في انتهى كلامه (فظهر ان اختيار عدم التزام التفصيل نعم انها
تستعمل في التفصيل غالباً كما في معنى اللبيب حيث قال اما باتمخ والتشديد
وقد تبدل بمما الاولى ياء استقل لتضعيف كقول عمرو بن ابي ربيعة
* رأت رجلا ايما اذا اشمس عارضت * فيضحى واما بالعسي فيحضر *
وهي حرف شرط وتفصيل وتأكيد (اما انها شرط فبدليل لزوم انفاء
بعدها نحو (فاما الذين آمنوا فيعملون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا

مطلب

لم يجزم الجزم في جواب اما

مطلب

اما بمعنى ان الشرطية

واما تفسير سيويه

مطلب

كلمة اما موضوعة

لمعنيين على رأى ولمعنى

على رأى

مطلب

الحاكم بان اما للشرط

مطلب
التصاف في جواب اما قد
تحذف

فيقولون (الآية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد استغنى كونهما للعطف تعين انهما فاء الجزاء * فان قلت * قد استغنى عنها في قوله * واما القتال لا قتال لديكم * قلت * هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان * من فعل الحسنات الله يشكرها * فان قلت * فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) قلت * التقدير فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شئ يصح تعا ولا يصح استقلاله كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في آية الجانية (واما الذين كفروا افلم تكن آياتي) الآية قال اصله فيقال لهم ان لم تكن آياتي تنلي عليكم نعم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة (واما التفصيل فهو غالب حالها كقوله تعالى (اما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار) الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو (يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم واتزاننا اليكم نورا مينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة وفضل) اي واما الذين كفروا بالله فلم يزلوا كذا وكذا والثاني نحو (هو الذي ازل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب وَاخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) واما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه الى ربهم ويدل على ذلك (والراسخون في العلم يقولون آمنة كل من عند ربنا) اي كل من انتسبه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكأنه قيل واما الراسخون في العلم فيقول وقد تأتي لغير التفصيل اصلا نحو اما زيد فطلق (واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيويه في تفسيره هما يكن

من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلى بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه
 في معنى الشرط انتهى ملخصا يفهم منه ان التوكيد معنى تضمني لا مالكن
 المختار ان التوكيد معنى التزامي لها ولذلك قال في الكافية اما حرف شرط
 وتفصيل كما مر تفصيله في شرحها للشيخ الرضى والجامي آتفا (فاذا عرفت
 هذا علمت ان اصل اما بعد فاقول الخ اما يمكن مرشي يعني ان يكن اي ان يقع
 شيء في الدنيا فاقول بعد البسمة الخ ثم حذف فعل الشرط اعني يكن
 من شيء في الدنيا فاقم جزء مما حيزها اي حيز الجزاء مقام الشرط للتخفيف
 وقيل ما هو الملزوم حقيقة في قصد التكلم مقام الملزوم اعني الشرط
 في كلامهم وغير ذلك من الاغراض المذكورة سابقا فصار اما بعد فاقول
 الى آخره وعلمت ايضا انه ممول للجزاء وجزء من اجزائه وهذا مذهب
 سيويه وهو المختار قال في الكافية وشرحها القوائد الضيائية والتزم حذف
 فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة
 في الجزاء جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا
 حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فنطلق واما معمولا لما وقع
 بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تمويضا مطلقا غير مقيد
 بحال تجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجوزها (وهذا مذهب سيويه
 فجعل سيويه لاما حاسبة جواز التقديم لما يتمتع تقديمه مطلقا) وقيل القائل
 المبرد هو اي ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا
 اي ممولية مطلقة غير مقيدة بحال تجوز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
 فزيد مطلق (فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
 مطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقم اما مقام
 مهم. ووسط يوم الجمعة بين واما وفائها فلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء
 فصرح يوم الجمعة فزيد منطلق كاترى (واما على المذهب الثاني فتقديره
 مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد مطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط
 فيما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
 لم يجعل لاما حاسبة جواز تقديم اصلا (وقيل القائل هو المازني ان كان
 ما يتوسط بين ام وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر على الفاء
 كالمذكور في قبل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزءا للجزاء
 وقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء

مطلب مذهب سيويه
 مطلب مذهب المبرد

مطلب
 مذهب المازني

مطلب
موقع الفاء الجزاء

بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيزان لا يعمل فيما قبلها فنقبل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مزيين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني انتهى فيستفاد منه ان المختار هو مذهب سيويه ومن تبعه وكذا من الرضى كامر (قال العلامة التفاضل في شرح قول صاحب التخصيص واما نحو (واما نود فهدينا هم) لا يفيد التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو فهدينا ثمود لا التزامهم وجود فاصل بين اما و فاتها (ونحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقام اصله هما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جمل لازما لوقوع شئ في الدنيا ومادامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض اعني لزوم القيام لزيد والافليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد التكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف من ان حيزما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشئ آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزائه الجزاء المفعول والظرف غير ذلك من المعمولات بما يقصد لزوم ما بعد الفاء ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله امتنع في غير هذا الموضوع لان التقديم لاجل هذه الاعراض المهمة فيجوز لتخصيلها الفاء السانعة (ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم رداعلي من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض ايات اصل هدايتهم بالخبر عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وغمر وشمسك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمه واما غمرا فاهنته وايس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بنبوت اصل الاكرام والاهانة انتهى كلامه (يستفاد منه ايضا ان المختار هو مذهب سيويه ويستفاد منه وبما سبق نكتة حذف الفعل الشرط ونكتة التقديم اي تقديم بعد في نحن فيه وغيره في غيره فان قلت * هذا الكلام اعني

مطلب
بيان نكتة تقديم معمول
الجزاء على الفاء في اما

(واما بعد)

اما بعد فاقول ان معاني الخ ابتدائي ام طلبي ام انكاري كما مر التفصيل
فراجع ولا تنكسل * قلت * ابتدائي * فان قلت * فحينئذ يكون ذكر اداة
التوكيد اعني اما الفوا لان فائدة اداة التوكيد اما رد تردد المخاطب او رد انكاره
وههنا لم يوجد واذا كان ابتدائيا يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه فلا يوجد شي من الردين فيكون ذكرها لغوا * قلت * انما يكون
كذلك لو انحصر فائدة التوكيد على هذين الردين وليس كذلك بل يجوز
ان يكون نكتة التوكيد ههنا التنبيه على كون الحكم عن صميم القلب
او اظهار كل العناية او غير ذلك مما يناسب المقام كما مر في قوله ان احسن الخ
فراجع قوله (ومن قصر) من باب نصر فعل متعد يقال قصرت القمحة
على فرسي اذا حبست درهاله لاغيره قوله (على الثاني) اي على كون اما حيث
ما وقعت لتفصيل الجمل مع التأكيد ونفي كونها مجرد التأكيد والتزم
كونها لتفصيل في اي موضع وقعت قوله (صار غايانا لتكلفت لا يحد لها
غايانا) وفي القاموس المحيط غناء بعينه ويعنوه وعناية غناية وعناية اهمه
واعتنى به اهتم وعنى بالضم غناية وكرضى قليل فهو به عن وعنى الامر له يعني
نزل وحدث وفيه الاكل نجع يعني كبري ويرضى والارض بالنبات اظهرته
وبالقول كذا اراد ومعنى الكلام ومعنيته ومعناته ومعنيته واحد وعنى غناء
وتعنى نصب انتهى (فظهر ان العناية التي بمعنى الارادة تعدى الى المقصود
بنفسه والى ما منه المقصود بالباء فالعاني اسم فاعل منها بمعنى المرید فحينئذ
اللام في قوله لتكلفت لتقوية لان التكلفت هي المقصودة (ولام التقوية
هي اللام التي زيدت لتقوية عامل ضعف اتقدم معموله عليه اول كونه
فرعا في العمل) ويجوز ان يكون من الغناء بفتح العين بمعنى النصب بفتحين
وهو التعب والمشقة اي ذو نصب وتعب فحينئذ اللا في قوله لتكلفت لتعليل
اي لاجل ارتكاب تكلفت وتلك التكلفت تقدير مجمل يستقيم التفصيل
وتقدير اما وتقدير الواو العاطفة وتقدير مدخولها وتقدير الجزاء وانقاء
فان من التزم كونها لتفصيل يحتاج الى تلك التكلفت في كل موضع لم يذكر
المجمل ولا العديل ومن عد ٦ حل اما على الاستيناف من تلك التكلفت
فقرعها جعلها الس عليه من انها ههنا مجرد التأكيد منها اذ فائدة
الاستيناف هي التأكيد وهو انما يحصل بحملها على التمرط فقط وايس المراد
من الاستيناف الزيادة لانه يستلزم كون الفاء زائدة وهو بعيد جدا وكذا

مطلب لام التقوية

٦ سعيد الانطاكي عليه
رحمة الباري

٤ ما قيل فلذلك حل القائل بلزوم التفصيل اما الواقعة في اوائل الكتب
على الاستئناف انتهى * فان قلت * كيف يقدر من التزم التفصيل * قلت *
لعله قدر هكذا الرسالة فيها شيان مرتبان اما اول او قبل فالحمد لواهب
العطية الخ اي احده واما بعد فاقول ان معاني الخ (قوله لا يبعد لها عابا)
من العناية كالاول اي قاصدا او من العون بمعنى النصرة اي ناصرا كما قيل ٧
فاعل بقلب المكان مثل شاك من الشوكة لكنه شاذ كما في الشافية فان سمع
العاني من العون صح والا فلا فعلى كلا التقديرين اللام في لها للتقوية
كما لا يخفى قال المحنف (فان معاني الاستعارات) اي فاقول ان الخ حذف
القول لدلالة المقام عليه لانه مقام تأكيد التأليف المصدر بالسملة والجملة
والصلة مع كون الكتاب واجزائه عبارة عن الالفاظ هو المختار على ما سيجي
تحقيقه ان شاء الله تعالى وهذا انما يقتضى تقدير القول لان القول يتعلق
باللفظ ولهذا اشتهر في امثال هذا المقام تقدير القول ونكتة الحذف
الاختصار او غيره كما مر تفصيله فلما حذف القول انقل الفاء الى المقول
كما مر (فعلى المذهب المختار والمازنى لفظ بعد ظرف لما بعد الفاء اعنى اقول
المقدر وهو المناسب للمقصود الذى هو تأكيد وقوع التأليف المصدر
بالشاء بلزومه لوقوع شئ ما في الدنيا ولا يخفى ان ذلك التأكيد انما يلازم
بمهوم الشرط لا تخصيصه بعبء الشاء واما على مذهب الامام المبرد فهو
ظرف للشرط المحذوف فحينئذ يكون الشرط مخصصا في ذلك التخصيص
تأكيد ايضا لكن بين التأكيدين فرق وهو ظاهر فحينئذ الفاء في قوله
فان معاني الاستعارات جواب اما هذا هو الظاهر * واعلم انه قال الشيخ
الرضي في شرح الكافية ولا تقدم من اجزاء اجزاء شيئين فصاعدا لانك
لا تجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا يأكل انتهى فاقيل ه
ان الفاء يحتمل ان يكون جواب اما والفاء في فاردت داخلة على الخبر الذى
تضمن مبتداه معنى الشرط وان تكون تعليلية للحكم بين اما وجوابه والفاء
في فاردت جواب اما فيه نظر لانه لو كانت الفاء تعليلية والفاء في فاردت جوابية
يلزم ان تجاوز قدر الضرورة الا ان يحمل ٦ على مذهب الامام المبرد وكذا
في قوله والفاء في فاردت داخلة على الخبر الذى تضمن مبتداه معنى الشرط
نظر لان المبتدأ المتضمن معنى الشرط هو الاسم الموصول بفعل او ظرف
او السكرة الموصوفة بهما او الموصوف بذلك الموصول او المضاف الى تلك

٤ القائل مفتى زاوه عليه
الحسنى والزيادة

٧ القائل مفتى زاده عليه
الحسنى والزيادة

مطلب

لا يتجاوز قدر الضرورة
في الفصل بين اما وقاتها

ه القائل مفتى زاده عليه
الحسنى والزيادة

٦ وفيه نظر تأمل (منه)

فوائد كثيرة منهما تؤكد التأليف لتبريد حرارة الطالبين ولتنشيط ومنها
تذكير الامور المباركة حين الشروع ومنها ابداع المناسبة بين السابق
واللاحق فانه امور الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها حتى تكون
احسن سبكا واعذب لفظا واصح معنى احدها الابتداء وثانيها التخلص
والاقتضاب وثالثها الانتهاء كما بين في البيان فارجع . قال في التلخيص
وشرحه ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء
من الملازمة كقولك بعد حمد الله تعالى اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو
اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله تعالى والتناء على رسوله عليه الصلوة
والسلام الى كلا آخر من غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الا خرجا من غير قصد الى ارتباط وتعلق
بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مما يمكن من شيء بعد حمد الله تعالى فاني
فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه (قيل هو
اي قولهم بعد حمد الله تعالى اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي
اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم
يفتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وبتمجيدده فاذا اراد ان يخرج
منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
انتهى فكما ظهر من هذا النقل ابداع المناسبة بين اللاحق والسابق ظهر
منه ايضا فائدة اخرى لقوله اما بعد وهي كونه فصل الخطاب اي كونه فاصلا
بين الخطبة وبين المقصود (فاقبل فلا يصح قول الشارح اما هذه لمجرد
التأكيد لانها تفيد التأكيد وفصل الخطاب معا بل هو اهم فهو من قلة
التفكير لان فصل الخطاب مجموع اما بعد وكلام الشارح في كلمة اما وحدها
ولا منافاة بين الحصر المذكور وبين كون مجموع اما بعد فصل الخطاب
فلا حاجة الى جل الحصر على الاضافة لاجل الجواب عن هذه المناقاة
وان جل عليها الغرض آخر (واما ما قاله بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اوائل
الكتب المقصود منها مجرد الفصل بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له
الكلام وايد ذلك بانه المتبادر من عبارة الكشف في سورة ص
فراده بيان لفائدة جملة اما بعد لا لفظ اما فقط كما لا يخفى على تتبع كلامه
فلا منافاة ايضا بينه وبين الحصر المذكور (واما ما اشار اليه العلامة
التفتازاني عليه رحمة العني في المطول في الموضعين ان بعد المتوسط الذي

النكرة او لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة او غير موصوفة على ما بين في محله
 فقوله فان معاني الاستعارات الخ ليس شيئا مما ذكر فكيف يكون الفاء
 في فاردت داخلة على الخبر الذي تضمن مبتدأ معنى الشرط كما لا يخفى
 على من تتبع وكذا ما قبل من ان الفاء في جواب اما ومدخولها علة لاردت
 والفاء في اردت زائدة وتوسط بعد بين اما والفاء كاف للفصل بينهما ولا يجوز
 باكثر من جزء من اجزاء الجراء وان كان ذلك الفاصل من اجزاء الشرط
 فلا يجوز تقديم سى من اجزاء الجراء على الفاء كما لا يخفى فالاولى فتح همزة ان
 في قوله فان على حذف حرف الجر ايؤذن من اول امر بالعلية وان لا يسبق
 الذهن الى انه جزء ولا الى ان قوله فاردت تبريع عليه كما توهم فانه معنى
 سخيّف لا يذهب اليه الا من عقده خفيف وحاصل المعنى اما بعد فاردت ذكر
 معاني الاستعارات واقسامها وقراءتها سهلة الضبط لانها قد ذكرت
 في الكتب مفصلة عسيرة الضبط وهذا المعنى مما يتلقاه العقول بالقبول انتهى
 فان فيه نظرا ايضا لان اللائق ان يصان كلام العاقل عن الزيادة مهما
 امكن لا سيما مل كلام المصنف الموجز ولا الغرض من هذا الكلام تأكيد
 التأليف كما هو نفسه معترف بذلك لتأكيد الارادة نعم في كون الجراء
 ان معاني الخ وفي تبريع اردت عليه سخافة المعنى كما سيجئ * فان قلت *
 هل لا يجوز ان يجعل بعد ظرف لقوله قد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط
 الخ ، قلت ، لا يجوز لانه يصير المعنى حيثئذ مهما يكن من شيء في الدنيا فان
 معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط
 بعد اسملة والحمد لله الى آخره اي بعد افتتاح هذه الرسالة بالسملة والحمد لله
 وهذا معنى سخيّف يخالف لا واقع وكذا تبريع اردت عليه وهو ظاهر
 * فان قلت ، هل لا يجوز ان يكون ظرف لقوله فطممت فرائد الخ فحيثئذ
 يصير المعنى مهما يكن من شيء في الدنيا وما دامت الدنيا لا تخلو عن شيء فطممت
 فرائد بعد اسملة الخ لان معاني الاستعارات مع انه موافق لعرض تأكيد
 النظم والتأليف مع عدم الاحتياج الى تقدير القول وهو ايضا معنى يتلقاه
 العقول بالقول * قلت * نعم لكن فيه مانع من جهة اللفظ فان الفاء فان كانت
 تعليلية لا يلزم كما اسرت اليه ينزم ان تحاوز قدر الضرورة وان كانت جوابية يلزم
 ان يكون فاء فطممت رائدة هذا فان قلت * ما المراد من ذكر هذا اللفظ
 وما فائدته مع انه لا دخل له في المقصود لدى هو بيان المسائل * قلت *

في فصل الخطاب معمول للشرط المقدر وفي موضع آخر فيه الى ان المتوسط
بين اما و فاتها جزء من اجزاء الاجزاء ومعمول لما بعد الفاء فلعله بناء على المذهبين
فلامناقة بين كلاميه او اشارة الى ان الاولى والمختار هذه ان لا يقتصر
على كون المتوسط بين اما و فاتها جزءاً من اجزاء الاجزاء مطلقاً كما هو مذهب
سيبويه ومن تبعه ولا على كونه جزءاً من اجزاء الشرط مطلقاً كما هو مذهب
المبرد بل ان يفصل فان كان المتوسط وقع في غير فصل الخطاب فهو
من اجزاء الاجزاء لما ذكره سابقاً فيما نقلناه عنه وان كان في فصل الخطاب
فينبغي ان يكون من اجزاء الشرط ليحصل الارتباط الشرطي بين الشاء
والغرض المسوق له الكلام لفظاً وتقديراً معاً مع ان فيه التأكيد ايضاً
حينئذ تكون الملازمة بينهما اشد بخلاف ما اذا كان من اجزاء الاجزاء فانه يكون
الارتباط بينهما حينئذ لفظاً لا تقديراً هكذا استفيد من كلامه لكن فيه
نظر تأمل حتى تعرف * فان قلت * لم فصل هذه الجملة عما قبلها من جملة
الحمد والصلوة * قلت * لما بينهما من كمال الانقطاع بلا ايهام وقدم
موجبات الفصل فراجع * فان قلت * هذه القضية من اي قسم من قسميها
باعتبار طرفيها * قلت * بعد تعريف قسميها بالاعتبار المذكور شرطية
* فان قلت * الشرطية لها قسمان باعتبار النسبة بين اي الاتصال
والانفصال فهذه الشرطية من اي قسم من قسميها * قلت * بعد تعريف
قسميها بالاعتبار المذكور متصلة * فان قلت * للمتصلة ايضاً قسمان باعتبار
النسبة الحكمية يعنى الوقوع والا وقوع فهذه المتصلة من اي قسم
من قسميها * قلت * بعد تعريف قسميها بالاعتبار المذكور موجبة
* فان قلت * للمتصلة الموجبة ايضاً قسمان باعتبار جرئية حرف السلب
من احد الطرفين وعدمها الاول معدولة والثاني محصلة فهذه الموجبة
من اي قسم من قسميها * قلت * بعد تعريف قسميها بالاعتبار المذكور
محصلة * فان قلت * للمتصلة ايضاً قسمان باعتبار ذكر الجهة وعدمه الاول
موجهة والثاني مطلقة فهذه المتصلة من اي قسم من قسميها بالاعتبار المذكور
* قلت * بعد تعريف قسميها بالاعتبار المذكور مطلقة لانها لم يدكر فيها
الجهة اعنى الروم والاتفاق * قلت * قد دكر في مطالع الانوار
ان كلمة ان شديدة الدلالة على الروم من سائر كلمات الشرط انتهى فيفهم منه
ان في كل من كلمات الشرط دلالة على الروم فلما كان اما حرف شرط

كانت هذه المتصلة موجهة لامطلقة * قلت * قال في شرحه
لوامع الاسرار وفيه نظر اذ هذه الكلمات بعضها موضوعة للشرط
متضمن لمعناه والشرط هو تعليق امر على آخر اعم من ان يكون بطريق
الزوم او الاتفاق فلا دلالة لها على الزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم
في علم العربية انتهى فحينئذ تكون هذه المتصلة مطلقة * فان قلت * كما انه
لا بد للنسبة الايجابية او السلبية في الجملة من كيفية في نفس الامر كالضرورة
واللا ضرورة والدوام والا دوام كذلك لا بد لها في المتصلة ايضا من كيفية
في نفس الامر وهي الزوم والاتفاق وفي المفصلة هي العناد والاتفاق
وتسمى هذه الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها جهة القضية
كالضرورة في الجملة والاروم وما يستق منه والاتفاق في المتصلة فلا بد
لهذه المتصلة من كيفية وان لم يذكر لفظها فتلك الكيفية هل هي الزوم
او الاتفاق ، قلت * يجوز ان تعتبر تلك الكيفية اتفاقا عاما فحينئذ تكون تلك
المتصلة اتفاقية عامة او خاصا فحينئذ تكون اتفاقية خاصة وان تعتبر لزوما
فحينئذ تكون لزومية * فان قلت * لا لزوم في تلك المتصلة فكيف يعتبر
* قلت * يجوز ان يكون الزوم ادعائيا - فان قلت * فحينئذ تكون المتصلة
كاذبة حيث ادعى فيها الزوم ولا لزوم فيها في نفس الامر فلا تكون
مطابقة لما في نفس الامر ، قلت * المقصود من الاعاء المبالغة ولا كذب
في المبالغة ، فان قلت * اي هذه الاعتبارات اولى ههنا * قلت * كونها
لزومية لانه انسب لمقام التأكيدي كما لا يخفى كذا قيل لكن اذا احطت
بما نقلناه من كلام الرضى والعلامة التفتازاني تعلم ان هذه المتصلة لزومية
ادعائية * فان قلت * للمتصلة الارومية باعتبار الارمان والاضاع الممكنة
الاجتماع مع المقدم ثلثة اقسام شخصية ومحصورة ومهملة وكذلك للاتفاقية
ثلثة اقسام لكن باعتبار الازمان والاضاع المحققة الاجتماع ، شخصية
ومحصورة ومهملة فالشخصية من الارومية ما كان الحكم فيها بالاتصال
لزوما في زمان معين وعلى وضع معين يمكن الاجتماع مع المقدم والمحصورة
منهما ما كان الحكم فيها بالاتصال لزوما في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع
والاحوال الممكنة الاجتماع معه اوفى بعض الازمان وعلى بعض
الاحوال الممكنة الاجتماع معه فالاول كلية والثاني جزئية سواء كان
الحكم فيها بالوقوع فهي موجهة كلية او جزئية واداة الاولى كلما ومنها ومتى

واداة الثانية قد يكون وان كان الحكم فيها باللا وقوع فهي سالبة كلية
 واداتها لبس البتة ان كان الخ او جزئية واداتها قد لا يكون ان كان الخ
 والمهمة منها ما كان الحكم فيها بالاتصال لزوما في ازمان مطلقة وعلى اوضاع
 مطلقة بمكنة الاجتماع معه ومعنى المطلق ان لا يبين كمية الا زمان والاوضاع
 كلا ولا بعضا فان كان الحكم فيها بالوقوع فهي موجبة واداتها مثل
 ان ولو واذا وان كان باللا وقوع فهي سالبة واداتها ليس ان مثلا وقس
 عليها الاتفاقية عامة او خاصة فهذه المتصلة من اى قسم من الاقسام
 المذكورة * قلت * هي مهمة على ما بينه الشيخ رضى الدين كاسر ومحصورة
 كلية على ما بينه العلامة التفتازانى وغيره كاسر * فان قلت * لم لم يعتبر
 في الاتفاقية ايضا الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم * قلت * لو اعتبرت
 فيها ايضا لم تصدق كليتها اصلا لان من الاوضاع الممكنة الاجتماع معه
 نقيض التالى لعدم الزوم بينهما * واعلم انه قال فى معنى اليبس ويفصل بين
 اما وبين الفاء بواحد من امور ستة احدها المتدا نحو (اما زيد فمطلق والثانى
 الخبر نحو اما فى الدار فريد والثالث جلة شرطية نحو فاما ان كان من المقربين
 (فروح) الآيات والرابع اسم منصوب افتا ومجلا بالجواب نحو (فاما اليتيم
 فلا تقهر) الآيات والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء
 نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف معمول لا ما لما فيها من معنى الفعل
 الذى ناب عنه اول الفعل المحذوف نحو اما اليوم فاني ذاهب انتهى لمخصا
 وتبعه بعض الافاضل وفيه نظر لان ما وقع بين اما والفاء ليس بمختصر
 فى الامور الستة المذكورة على ما بينه الشيخ الرضى والعلامة التفتازانى كما سبق
 من ان كل ما يجعل ملزوما مقصديا قصد يقع بينهما سواء كان من الستة المذكورة
 او غيرها كالحال والمنعوت له اللهم الا ان يقال ان ما ذكره صاحب المغنى
 مبنى على الاكثر الغالب (المعنى) جمع معنى وهولعة مصدر ميمى بمعنى العناية
 اى القصد او اسم مفعول مخفف من معنى بتشديد الياء كرمى وعرفا يطلق
 على ما يقابل اللفظ وهو ما يقصد من اللفظ كما يقال معنى اللفظ اى ما يقصد منه
 وعلى ما يقابل العين وهو الصفة اى ما تقوم بغيره كما يقال فى كسر مادة
 الف ونون اسم المعنى واسم العين فيكون مشتركا لفظيا والمراد به ههنا
 ما يقابل اللفظ (الاستعارات) جمع استعارة وهى فى اللغة مصدر استعرت
 اى طلبته عارية وفى العرف الخاص لهما معنيان احدهما معنى اسمى وهو المجاز

الذي علاقه المشابهة وثانيهما مصدرى وهو استعمال الكلمة في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع القرينة كما سيجي والمراد بها هنا لفظها على ما يشير اليه الشارح او معناها الاسمي العرفي على ما يدل عليه قول المصنف قد ذكرت في الكتب الخ فعلى الاول اضافة المعنى اليها من قبيل اضافة المدلول الى الدال وعلى الثانى من قبيل اضافة العام الى الخاص اى المعانى التى هى الاستعارات فكلا الجمعين باعتبار الافراد النوعية بقرينة السياق على ما لا يخفى على الخذاق فالمعاني عبارة عن التعريفات المسوقة لبيان انواع الاستعارات اذ هى معان اصطلاحية لها فلاضافة على تقدير كونها لامية بملاحظة انقسام الآحاد الى الآحاد والافطالانها ظاهر لانها تقتضى ان يكون لكل نوع معان وليس كذلك قوله (اراد الاستعارة المصروفة) الخ اى اراد انصنف بها فهذا الضمير راجع الى الاستعارات وهو الظاهر للقرب ويحتمل ان يرجع الى المعانى وانما حذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن وعلى كلا التقديرين فهذا القول اشارة الى جواب سؤال مقدر موده هذه العبارة اى ان معانى الاستعارات قد ذكرت في الكتب مفصلة ومنشأه حل المموم المستفاد من الجمع المعرف باللام الذى هو من الفاظ العموم على ما بين في عم الاصول على عموم الافراد الشخصية لانه المتبادر الكثير فى الاستعمال وكذا اضافة المعانى اليه وخلاصته النقض فى العبارة وتقريره هكذا هذه العبارة فاسدة لانها عبارة تفيد خلاف الواقع وكل عبارة تفيد خلافا فاسد ينتج ان هذه العبارة فاسدة اما الصغرى فلانها تفيد ان الافراد الشخصية من المعانى للافراد الشخصية من الاستعارات مذكورة فى الكتب مفصلة وهو خلاف الواقع ينتج من غير المتعارف انها تفيد خلافا وهى الصغرى المطلوبة واما صغرى هذا القياس فظاهرة واما كبريا هذين القياسين فظاهران ايضا وتقرير الجواب هكذا لان سلم انها تفيد ان الافراد الشخصية من المعانى للافراد الخ لم لا يجوز ان يراد بها الافراد النوعية فحينئذ يكون المعنى الافراد النوعية من المعانى لانواع الاستعارات مذكورة فى الكتب وهذا معنى صحيح وهو ظ وهذا التقرير ظاهر على تقدير ارجاع الضمير المحذوف اعنى بها الى المعانى وكذلك على تقدير عوده الى الاستعارات وكون اضافة المعانى اليها من قبيل اضافة العام الى الخاص واما على تقدير عوده الى الاستعارات وكون الاضافة من قبيل

اضافة المدلول الى الدال فلان هذه الاسماء الاستعارة المصروفة
والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية اسماء للانواع فيكون المراد
بالاستعارات هذه الالفاظ النوعية فحينئذ تكون المعاني عبارة عن الافراد
النوعية وهي مدلولات هذه الاسماء وتعريفها (فظهر من هذا ان باعث
التفسير ورد السؤال وفائدته دفعه وصححه كون عموم الافراد اعم من عموم
الافراد الشخصية والنوعية ومرجه قوله قد ذكرت في الكتب مفصلة
من حيث ذكرت فيها الانواع دون الانشخاص (ولك ان تقول مراد الشارح
بهذا التفسير الايضاح ودفع الابهام من كلام المصنف حيث يحتمل الافراد
الشخصية والنوعية فحينئذ يكون الباعث الابهام وفائدته دفعه وصححه
ومرجه ما ذكر آنفا واعلم ان اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق
لامية اصطلاحية وبائية افوية عند الجمهور لان البائية الاصطلاحية
عندهم ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ويكون
المضاف اليه اصلا للمضاف كخاتمة فضة وعند الشارح بائية اصطلاحية
لانها عنده ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه ويكون
المضاف اليه اصلا للمضاف او يكون المضاف اعم مطلقا من المضاف اليه كما
اشار اليه في شرحه لكافية قال المصنف (وما يتعلق بها) كلمة ما اما موصولة
او موصوفة وان كانت موصوفة فالظاهر انها للاستغراق لعدم
السبق ولعدم تعلق الحكم اعني ذكرت بالجنس ولعدم صحة العهد الذهني
في المقام وان كانت موصوفة فالظاهر انها للاستغراق لان الكرة
الموصوفة بصفة عامة غير مختصة بواحد من الفاظ العموم على ما بين في
علم الاصول وضميرها راجع الى المعاني على مذاق الشارح لانه حل
الاستعارات على اللفظ ويجوز ارجاعه الى الاستعارات على تقدير
حملها على المعنى كما سبق آنفا ويجوز ايضا على تقدير حملها على اللفظ
والظاهر ايضا ان التعلق اعم من تعلق الصفة الى الموصوف والكليسة
والجزئية والدالية او غير ذلك لان ذلك التعلق الذي يستفاد من تعلق مطلق
فيكون المعنى ان كل ما يتعلق بها من كونها جوهر او عرضا وكونها
كيفيا نفسانيا او محسوسا وغير ذلك قد ذكرت في الكتب مع انه ليس كذلك
فظهر ان قوله (واراد بقوله) وما يتعلق به اقسام تلك المعاني وقرائنها)
اشارة الى جواب سؤال مقدر مورده هذه العبارة ومشاها كون ما من

بيان المضاف اليه للمضاف
بحسب اللغة (منه)

الفاظ العموم والتعلق مطلقا كما سبق آنفا بحسب الظاهر (و خلاصته
القض في العبارة وتقريره بان يقال هذه العبارة فاسدة لانها تفيد
ذلك المعنى المذكور وهو خلاف الواقع يتبع انها تفيد خلاف الواقع
وكل عبارة تفيد خلافا فاسد يتبع انها فاسدة (وتقرير الجواب لان سلم
انها تفيد ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون المراد بما يتعلق بها اقسام تلك
المعاني وقراءتها الا ترى انه تفصح عنه عبارة المص فيما بعد وهي قوله فيما
سيأتي لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقراءتها (و خلاصة الجواب
منع الصغرى مع السند (وقوله اراد بقوله وما يتعلق الخ) اشارة الى السند
والمعطوي وقوله (كما يفصح عنه الخ) اشارة الى تنوير السند فحصل
الجواب حل الموصول على العهد الخارجي من قبل خرج الامير هذا
على تقدير كون ما موصوفا واما على تقدير كونها موصوفة فمن قبل
تخصيص العام على بعض افراده بالقرينة وتخصيص التعلق على تعلق
الكلية والجزئية او على تعلق العموم والخصوص والدالية فان الاقسام
كل واقسم جزء لان القسم مركب من المقسم وغيره وكذلك المقسم اعم
من القسم وهو اخص منه لان الاخص مركب من المقسم وغيره فيكون
اخص من المقسم وهو اعم منه ولذلك يقال ان الاعم جزء الاخص والكل
جزء الجزئي والجزئي كل الكل وذلك فيما كان الاعم او الكل
داخلا في ماهية الجزئي وان القرينة دالة فيكون التعلق بالنسبة الى الاقسام
باعتبار الجزئية والكلية او العموم والخصوص وبالنسبة الى القرائن باعتبار
الدالية فذكر مطلق التعلق واريد به المقيد فظهر من هذا سبب التفسير
وقائده ومحمده واما مرجحة فقوله (كما يفصح عنه قوله فيما بعد) ولك ان تقرر
هذا السؤال معارضة تقديرية والجواب ايضا منع الصغرى مع السند
كما سبق ولك ان تقول مراد الس من هذا التفسير مجرد ايضاح لكلام
المصنف وازالة ابهامه ودفع محتملاته والظاهر ان قوله وما يتعلق بها
عطف على اسم ان ويجوز عطفه على المضاف اليه اعني الاستعارات كما
قيل اكن فيه تأمل وضميرها راجع الى المعاني كما اشار اليه الس بقوله اقسام
تلك المعاني ويجوز عوده الى الاستعارات لكن على مذاق الش يحتاج
الى الاستخدام لان الاقسام لا تعني لالفاظ (قوله ولا ينبغي ان المعاني للفظ
الاستعارة لالاستعارات فلا وجه للجمع) قال بعض المحققين هذا اعتراض

على اتيان الاستعارات بصيغة الجمع بان الاستعارة اذا اريد بها اللفظ كما ههنا
اذا اضيف المعاني اليها يكون لفظا مشتركا بين الاستعارات واللفظ المشترك
لا يجمع بسبب المعاني المختلفة فلا يقال معاني العيون بل معاني العين انتهى
(فخلاصة الاعتراض معارضة تقديرية بان يقال وان دل ما عندك من الدليل
على ما ندعيه من ان اتيانك الاستعارات بصيغة الجمع ههنا صحيح لكن عندى
ما ينفيه بان اقول ان الاتيان بصيغة الجمع ههنا ليس بصحيح لانه لو كان
صحيحا انكاره وجدلكن لا وجه له ينتج انه ليس بصحيح اما المقدمة الشرطية
فظاهرة واما المقدمة الرافعة فلانها دائما اما ان تكون المعاني للفظ الاستعارة
او تكون للاستعارات لكن لا تكون الاستعارات ينتج انها لفظ الاستعارة
هذه النتيجة مقدمة واضحة وانضم اليها مقدمة شرطية حتى ينتج المطلوب
الذى هو المقدمة الرافعة ان كورة هكذا كلبت انها لفظ الاستعارة
فلا وجه للجمع لكن ثبت انه لا ينتج انه لا وجه للجمع وهو المقدمة الرافعة
المطلوبة واما الملازمة فلانه لا تعدد للفظ استعارة لانه لفظ مشترك
والجمع يقتضى ذلك (ويجوز ان يقرر هكذا دائما ما ان تكون المعاني للفظ
الاستعارة واما ان تكون للاستعارات لكنها لفظ الاستعارة ينتج انها
ليست الاستعارات وكلم تكن للاستعارات فلا وجه للجمع اى فلا يصح
اتيانها بصيغة الجمع بطريق الكناية لان نفي وجه شئ وسببه على وجه
العموم يستلزم عدم صحته فعلى هذا التقرير قوله ولا يخفى اشارة الى ظهور
المقدمة الواضحة وقوله فلا وجه ان كانت انفاء حراية اشارة الى المقدمة
الشرطية وان كانت تعريفية اشارة الى النتيجة فله شرطية مطوية (واما
على التقرير الاول بقونه فلا وجه كذلك على التقريرين واما قوله ولا يخفى
على هذا فاشارة الى ظهور المقدمة الشرطية الانعصافية (ولك ان تقرر
السؤال بطريق المانع لتلك الدعوى اضمينية بان تقون لانسلم ان اتيان
الاستعارات بصيغة الجمع صحيح انما يكون كذلك لو كان له وجه وليس
كذلك الا ترى ان المعنى لفظا مستعرة للاستعارات وهو ظاهر فعلى هذا
قوله فلا وجه احساسة الى السرد وقوله ولا يخفى ان احساسة الى توير
السرد قدم على السرد وفرع عليه في صورة الدليل تنبيه على قوته
(واما مورد نسؤل على كل من لتقريرين اى المعارضة والمانع فهو لدعوى
ضمينية اتى ذكره كما لا يخفى على من عوته بقانون اتوجيه (واجاب

بعضهم بان وجد الجمع ان الاضافة بيانية للامية وايضا اللفظ المشترك له
تعدد اعتباري باعتبار دلالة على كل واحد من معانيه فللجمع وجد باعتبار
ذلك التعدد الاعتباري انتهى (فخلاصة الجواب المنع مع السند الذي هو
الحل ومورده الملازمة اعني كما ثبت للفظاتها الاستعارة فلا وجه للجمع
في التقرير الاول من تقريرى المعارضة وفي التقرير الثانى منهما هي قولنا
كالم تكن للاستعارات فلا وجه للجمع وتقريره على الاول هكذا لانسلم
انه كما ثبت انها لفظ الاستعارة فلا وجه للجمع اتم اى يكون كذلك
لو كانت اضافة المعانى الى الاستعارات لامية من قبل اضافة المدلول
الى الدال وليست كذلك بل بيانية لغوية ولا مية اصطلاحية او بيانية
اصطلاحية على رأى فينئذ يكون المراد من الاستعارات المعانى الاصطلاحية
وتعريفاتها التى هي افراد نوعية للاستعارة وهى متعددة فينئذ صح اتيان
الجمع (واما ما قيل المراد من المعانى التعريفات المسوقة للاستعارة المصروفة
والاستعارة بالكناية والاستعارة الخيلية وهذه التعريفات ليست هذه
الاستعارات فلا يصح حل اضافة المعانى للبيان ففيه نظر ظاهر لانه
اذا ذكرت هذه الاستعارات واريد معانيها الاصطلاحية تكون عين
التعريفات التى اريد من المعانى المضافة اليها وان كان بين المعرف والتعريف
مغايرة بالاجال والتفصيل كما لا يخفى واما تقرير الجمع على الثانى فظاهر
من التقرير اتفاقا قرر (وقوله وايضا الخ اشارة الى سند آخر للمنع المذكور
وتقريره لانسلم الملازمة المذكورة كيف للفظ المشترك تعدد اعتباري هو
يكفى في الجمع او انما يكون كذلك اوله يكن للفظ المشترك تعدد اعتباري
يكفى في الجمع وليس كذلك وطبقه على التقريرين في صورة المعارضة (اما
على تقدير كون السؤال منعا فخلاصة الجواب اثبات المنوع اعني الدعوى
الضمنية بان يقال كلما كانت اضافة المعانى الى الاستعارات بيانية بان يراد
بالاستعارات المعانى الاصطلاحية كان اتيان الجمع صحيحا لكن المقدم
حق يتبع انه كان اتيان الجمع صحيحا واما على تقدير كون الاضافة لامية
من قبل اضافة المدلول الى الدال فلانه لما كان للفظ المشترك تعدد
اعتباري صح اتيان الاستعارات بصيغة الجمع لكن المقدم حق فالتالى
مثله (واجاب بعض المحققين عن هذا السؤال بان الغرض بيان الاستعارة
باعبار التقييد بالمصروفة والكناية والخيلية لوقوع عمرة الضبط

فيها فلذا جمع انتهى فحاصله ان لفظ الاستعارة وان كان لفظا مشتركا
 لكن اعتبر تعدده بملاحظة التقييد لوقوع العسرة فيها فقس تقريره
 على ما سبق آنفا من التقرير (لكن هذا كله من قلة التفكير لان لفظ
 الاستعارة ليس مشتركا لفظيا بين المعاني الثلاثة اعني معاني
 الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية بل لفظ
 الاستعارة موضوع لمعنى كل شئ شامل للانواع الثلاثة المذكورة فيكون
 مشتركا معنويا بين الانواع الثلاثة كالحیوان المشترك بين انواعها كالانسان
 والفرس وغيرهما اشتراكا معنويا واما اسماء الانواع الثلاثة فاللفظ الاستعارة
 المصروفة ولفظ الاستعارة بالكناية ولفظ الاستعارة التخيلية لالفظ
 الاستعارة فقط ولم يقل احد ان لفظ الاستعارة موضوع للانواع الثلاثة
 باوضاع متعددة حتى يكون مشتركا لفظيا كما لا يخفى على من تتبع كتبهم
 (بل الحق ان اضافة المعاني الى الاستعارات من قبيل اضافة العام الى الخاص
 وفادتها الابهام اولا والبيان ثانيا ليكون المضاف اليه اوقع في النفس للتنبيه
 على اهمية المضاف اليه كما ههنا والجمع قد يكون للافراد الشخصية وقد يكون
 للآحاد النوعية وههنا الاحاد النوعية بقرينة قوله قد ذكرت في الكتب
 لان افرادها الشخصية لا يمكن ذكرها في الكتب وهو ظاهر واما افرادها
 النوعية فثلاثة يمكن ذكرها كما لا يخفى على اولى النهى (قوله وانه ليس
 للاستعارة بالكناية اقسام) عطف على قوله ان المعاني للفظ الخ هذا
 اعتراض على قول المصنف وما يتعلق بهابناء على ان ما عبارة عن الاقسام
 والقرائن ووقوع يتعلق بى الاستعارات او المعاني بواسطة قوله به
 الرجوع الى الاستعارات او المعاني وذلك الوقوع يقتضى ان يكون لكل
 واحد من الاستعارات اقسام على ما هو شأن المفعول واللا يمكن مفعول به
 هذا مادة السؤل (واما خلاصته فهو التقص في العبارة واما ما ورد في هذه
 العبارة واما من حيث وقوعه لزوم وقوع الفعل الذي صار مفعوله ذا اجزاء
 وافراد حتى كل واحد به (واما تقريره فهكذا هذه العبارة فاسدة لانها
 عبارة تدل على ان للاستعارة بلكية اقسام وهو خلاف الواقع ينتج من
 غير انه عرف انها تدل على خلاف الواقع فلنعتبر هذه النتيجة صغرى
 ولنضم اليها كبرى حتى ينتج منصوب هكذا انه تدل على خلاف الواقع
 وكل عبارة شنها هذا فاسد ينتج من المعارف ان هذه العبارة فاسدة

(وكذلك في حق الاستعارة التخيلية فقرر ولا تكسل اما الصغرى
فلانها كما توقفت صحة مفعولية بها الذي هو ذو افراد على وقوع اتعلق
على كل واحد منها لزم ان تدل على ان الاستعارة بالكناية اقسام
لكن توقفت يتبع انها تدل على ذلك وكذا في التخيلية فظهر من هذا
التقرير ان قوله وانه ليس للاستعارة بالكناية اقسام اشارة الى كبرى
غير المتعارف وصغراه مطوية كما لا يخفى على اهل النظر (والجواب ان نسبة
التعلق بطريق الوقوع الى بها ام بطريق تعلق بمجموع الاقسام
والقارئ الى مجموع الاستعارات او في كما في قوله تعالى يخرج منهما
الاولوه والمرجان والمرجان يخرج من الخ دون العذب على مطن هذا
على تقدير كون المراد بالبحرين العذب والخ وكما في قوله رفع هذه الجماعة
هذا البحر الكبير مع ان بعضها لم يس بده البحر واما بطريق التغليب
في النسبة بان ينسب ماحقه النسبة الى البعض الى الكل مجازا عقليا ويكفي
في كل واحد من هذين الطريقتين وجود الاقسام للبعض هذا مادة
الجواب (واما خلاصته فنعم المقدمة الواضحة اعني قولنا لكن توقفت
مع السند (واما تقريره فهكذا لاننا انها توقفت صحة مفعولية بها الذي
هو ذو افراد على وقوع اتعلق على كل واحد من الاستعارات كيف ويكفي
في صحتها وقوع الفعل على البعض اذا كان المفعول ذا افراد باحد هذين
الطريقتين ولو سلم ذلك التوقف فلا نسلم كبرى غير المتعارف اعني وهو
خلاف الواقع كيف للاستعارة بالكناية اقسام اعني المنطقة والمرحلة
والمجردة كالاستعارة المصروفة وكذا الاستعارة التخيلية لا ترى ان المصنف
اشار في آخر العقد السالب الى اقسام المكنية والتخيلية الى الاقسام
الثلاثة (واجاب بعضهم من طرف الخارج بابات الكبرى المذكورة
بتحريم المراد بان يقال لا كان المراد من نفي الاقسام للاستعارة بالكناية
نفي ذكرها في كتب القوم بل ان ليس لها اقسام لكن المقدم حق فالتالي
مسله اما الملازمة فلانها لم تذكر في الكتب قلت ان اراد انها لم يذكر
فيها مطلقا لا صراحة ولا اشارة فلانها لم لا يجوز ان تذكر اشارة فيها
وان اراد انها لم تذكر صراحة فسيكون كنه غير مفيد فان الملازمة اعني
كلما لم تذكر فيها صراحة ثبت ان ليس لها اقسام عند كون المراد
بالنفي نفي الذكر مجموعة لجواز ان ذكر استعارة واما من اعان المصنف به

كان لما عدا الاستعارة بالكناية اقساماً بأنحاء شتى كذلك لها اختلاف
 في تعريفها كما سيجي فقد عدا التعاريف المختلفة اقساماً مع انها لا تعد
 اقساماً كما لا يخفى واما الاستعارة المصروفة فلها اقسام كثيرة مذكورة
 في الكتب حيث قسمت فيها باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار
 البنية وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر الى غير ذلك قوله (وانه لم يتحقق
 الاقربنة الاستعارة بالكناية) عطف على القريب لجواريته او على البعيد
 لاصالته وعدم تبعيته اي لم يذكر في كتب القوم فالمراد بالتحقق هو
 التحقق في الذكر واللفظ والالم يصح كما لا يخفى واشارة الى مادة السؤال
 الذي مورده ومنشأه وخلاصته مثل ما سبق بعينه واما تقريره فبان
 يقال هذه العبارة فاسدة لانها عبارة تفيد ان قرينة الاستعارة المصروفة
 قد تحققت وذكرت في الكتب وهو خلاف الواقع ينتج انها تفيد خلاف
 الواقع وما يفيد خلافه فاسد ينتج انها فاسدة اما صغرى غير المتعارف
 فمذكور في السؤال السابق بعينه واما كبراه فلانه لم يتحقق ولم يذكر
 في الكتب الاقربنة الاستعارة بالكناية واما الجواب فاذكر سابقاً خلاصة
 وتقرير (لكن ههنا جواب آخر خلاصته منع المقدمة الواضحة التي اشير
 اليها بقوله وانه لم يتحقق الخ مع السند وتقريره بان يقال لانسلم تلك
 المقدمة كيف وقد صرح القوم بقرينة الاستعارة المصروفة وقسموها الى ثلثة
 أقسام لاول امر واحد كقولك رأيت اسدا يرمى والناسي اكر كقوله و ان
 تم فوالعمل والايمن قال في ايمن ايراء والثالث معان مثبته
 من وثبة بعضه بعض يكون المجموع قرينة كقوله وصحة من نصبه تنكفي
 له على رؤس الاقراا حسن محاب وكذا قرينة التحيلية هي اسناد
 شيء الى غير معونه ملاحظ في قرأش لاستعرات مذكورة في الكتب (قوله
 قد تم) سورة والجواب عنه قد ذكرنا وحل بعضهم التحقق على اسوت
 في هس - امر - عترض عنى انس بان الجواز لا بد منه من اقربنة فكيف
 لا يكون الاستعارة المصروفة قرينة لكن فيه انه لا يطن من مثل الس
 وناشر في اجراءه من العرض نبي سوت التمرينة التي تنهى عن الاستعارة
 من حيث هي استعارة وما قرينة الموحودة في الاستعارة المصروفة تنهى
 عن محاربتها لاعم وجه استعارة وكذا في تحيلية واما في الكناية تنهى
 عن وفي بعض نسخ وانه لم يتحقق من التحقيق موضع لم يتحقق وبؤيده

قوله العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وفيه بعد لان موضع السؤال حيثئذ بعد قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها كالاينحي (واما من قال في الجواب عن قوله وانه لم يتحقق الخ فيه ان اضافة القرائن الى معاني الاستعارات لا توجب ان تذكر لكل معنى قرينة بل يكفي لصحة الاضافة اليها ان تذكر قرينة بعض تلك المعاني لاحتياج قرينته الى التحقيق فان الاضافة لادنى ملازمة شائعة واما جمع القرينة فهو اما باعتبار المواد او لمشاكلتها او باعتبار التغليب انتهى فليتفكر لان ههنا اي قوله وما يتعلق بها ليس فيها اضافة ولا جمع حتى يحجب بالتصرف فيهما بل ههنا يتعلق فينبغي ان يتصرف فيه للجواب كما شرنا اليه وكذا قول ذلك البعض في الجواب عن قوله وانه ليس للاستعارة بالكناية اقسام فيه ان اضافة الاقسام الى تلك المعاني لا تقتضي ان يكون لكل معنى اقسام بل يكفي ثبوت الاقسام للبعض انتهى كالاينحي (نعم اذا جرى هذان السؤالان على قول المص تحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها فيماني اجيب بالتصرف في الاضافة لان فيه اضافة تكون منشأ للسؤال لكن ابن هذا من ذلك قال المصنف رحمه الله (وقد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط) ضمير ذكرت ان رجع الى المعاني وما يتعلق بها يحتاج الى احد التأويلين لان الذكر لا يتعلق بالمعنى بل باللفظ هذا مبني على تقدير عطف وما يتعلق بها على المعاني ويكون ما في ما يتعلق بها عبارة عن معاني الاقسام والقرائن وكذلك ان رجع الى الاستعارات وما يتعلق بها على تقدير كون اضافة المعاني اليها بيانية وهذا مبني على تقدير عطف وما يتعلق بها على الاستعارات وكون ما عبارة عن الفاظ الاقسام والقرائن فانه جائز وان احتاج الى التأويل في يتعلق لان يتعلق للمعنى بالذات واللفظ بالواسطة كالاينحي واما اذا رجع اليها على تقدير كون تلك الاضافة لامية فلا يحتاج الى التأويل كما لاينحي - واعلم ان كلمة قد تسمى حرف التوقع اي الدال على توقع المحاطب وحرف التقريب اي الدال على تقريب مصدر الفعل الذي دخل عليه من الحال لجيشها اليها فانها اذا دخلت

مطلب
كلمة قد وفيه فوائد كثيرة

على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق اى توكيد المصدر
قال لزمحسرى في تفسير قوله تعالى (قد يعلم ما انتم عليه) دخل قد لتوكيد
العلم انتهى ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضي التقريب
من الحال مع التوقع والانتظار اى يكون مصدره اى وقوعه متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع وينظر ركوب الامير قد ركب الامير
اى حصل عن قريب ما كنت تترقبه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
القريب فقط اى من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وفى المضارع المجرد عن نصب وجازم وحرف تنفيس يضاف الى التحقيق
فى الاعتب التقليل نحو ان الذنوب قد بصدق اى بالحققة يصدر منه
الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو
قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك) وقد يضاف الى التحقيق التكثير فى موضع
المدح كما ذكر فى ربما قال تعالى (قد يعلم الله المعوقين) وقال الشاعر * قد اترك
القرن مصفرا انا وله ، ولا تفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد نهرى بت ساهرا وقد يعنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال ، لما نزل
برحاله وكان قد ، واعلم ان قد لا تدخل دلى الماضي الغير المتصرف كنع
ونس وعسى وايس لانهم ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال
كما فى الرضى والفوائد الصبائية فيستفاد منه ان كلمة قد موضوعة
للتحقيق مطقة اى لا بشرط شئ وله انواع التحقيق مع التوقع والتقريب
والتحقيق مع اقريب والتحقيق مع التقليل والتحقيق مع التكثير والتحقيق
المطابق اى بشرط لا شئ فتكون مشتركة معنوية بينهما كما فى لام التعريف
على رى بعض المحققين كما سبق فى محله (وقال فى معنى المديب قد تثنى
على وجهين حرفية وسبئية واسمية وهى على وجهين اسم فعل وسبئية
واسم مرادف لحسب وهى تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها
بقدر الحرفية فى نطقها ولكثير من الحروف فى وضعها ويقال فى هذه
قدريد درهم ، لاكون وقدنى درهم بانون حرصا على بقاء السكون
لانه الاصل فيم يذون ومعرفة وهو قليل يقن قدريد درهم بالرفع كما يقال
حسب درهم بالرفع وقدنى درهم مير نون كما يحسب درهم وقد استعملت
اسم فعل مرادفة ليكنفى ل قد زيدا درهم وقدنى درهم كما يقال ليكنفى زيدا

مطلب

كلمة قد قد تكون حرفا
وقد تكون اسما

مطلب قد الحرفية

سؤال
جواب

درهم ويكفي درهم (واما قد الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري
المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنقيس وهي معه كالجزم فلا تفصل
منه الا بالقسم كما سبق مثاله (واما خمسة معان احدها التوقع وذلك مع
المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه وامام
الماضي فابنه الا كثرون (قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل
(قد سمع الله قول ائتي بجسدك) لانها كانت تشوق اجابة الله سبحانه
لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع في الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع
والماضي قد وقع فكيف يتوقع الواقع (وقدتين بما ذكرنا ان مراد المثبتين
لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لانه الآن
متوقع (الثاني تقريب الماضي الى الحال تقوم قام زيد فيحتمل الماضي
القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اخترت بالقریب وابتنى على افاقتها ذلك
احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للجبال
فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن
لا يفدن الزمان ولا يتصرفن وشبهن بالاسم واما قول عدى * لولا الحياء
وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت ام القاسم * بمعنى اشتدوا ليس عسى
الجمادة الثاني وجوب دخولها عند البصريين على الماضي الواقع حالا
خلافا للكوفيين والاعفش فقلوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعه حالا بدون قد
والاصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله الثالث ما ذكره ابن عصفور
وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال
جى بقدر واللام نحو (تالله لقد آثر الله علينا) وان كان بعيدا جى باللام
وحدها كقوله * حلفت لها بالله حلفه فاجر * لما موافق ان من حديث ولا وصال *
خلافا للزمخشري فانها عنده للتوقع في نحو والله لقد كان كذا لا للتقريب
فانه قال في تفسير قوله تعالى (لقد ارسلنا نوحا) في سورة الاعراف * فان قلت *
فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذا اللام الامع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت
لها بالله البيت * قلت * لان الجملة القسمية لا تناسق الانا كيدا للجملة المقسم
عليها التي هي جوابها فكانت هي مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد
عند استماع المحاطب بكلمة القسم الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا قد قام
وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لفائمه وانما دخلت

٢ (القرن) بكسر القاف
الكفو الذي بمثلث في
الشجاعة ويقابل في
الحرب و (مصرفا انامله)
اي اتركه في المعركة قبلا
اصفرت اصابعه لخروج
ما فيها من الدم و (بجت
بفرصاد) بكسر الفاء
وسكون الراء وهو التوت
الاسوداي صبغت بماء
الفرصاد يقال يح الرجل
الماء والريق من فيه اي
رمي به قاله الشاعر في مقام
التمدح بالشجاعة والغلبة
على الاقران منه

٣ هذا الاستشهاد يدل
على ان قد موضوعة
للتكثير ايضا لان الجاز
اي شخصه لا يحتاج الى
الاستشهاد بل المحتاج اليه
انواعه كالا ينحني منه

٥ قاله مفتي زاده عليه
الحسن والزيادة (منه)
مطلب الكتب

على المضارع لشبهه بالاسم نحو وانزبك ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي
من الحال بقداشبه المضارع الذي هو شبهه بالاسم فجاز دخولها عليه
(الثالث التقليل وهو ضربان الاول تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل والثاني تقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه
اي ما انتم عليه هو اقل معلوماته سبحانه (الرابع التكثير قاله سيدي في قول
الهدلي * قد اترك القرن * مصرفا انامله * كان اثوابه بجت بفرصاد ٢٠
وقاله الزمخشري في قدرى تقلب وجهك ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد ٣
بالبيت (الخامس التحقيق نحو (قد افلح من زكيا) وقدمضي
ان بعضهم حل عليه قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قدلتوكيد
العلم ويرجع ذلك الى تأكيد الوعد وقال غيره في ولقد علمت الذين اعتدوا
منكم قد في الجملة الفعلية المجابة بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية
المجاب بها في اداة التوكيد ولقد مضى القول بالتقليل في الاولى والتقريب
والتوقع في مثل الثانية (السادس النفي نحو * قد كنت في خير فعرفه بنصب
نعره حكاه ابن سيده واليه اشار في التسهيل بقوله وريمانني بقدي نصب
الجواب بعدها لكن هذا غريب انتهى كلام مغني اللبيب ملخصا
فيستفاد منه ان كلمة قد مشتركة بين تلك المعاني اشترا كالفظيا كان لام
التعريف مشترك بين المعاني الاربعة المعلومة اشترا كالفظيا على رأي (فظهر
منه ايضا ان قد فيما نحن فيه للتحقيق اي لتأكيد مضمون الجملة من حيث
ان الغرض بان سبب التأليف والاحتياج الى تأليف هذه الرسالة وذلك
انما يحصل بكون ذكر المعاني وما يتعلق بها في الكتب مفصلة عسيرة
الضبط محققا وعلى وجه التأكيد وهذا يقتضي ان يكون كلمة قد للتحقيق
(فظهر ان القرينة المعينة على ان قد ههنا للتحقيق هي المقام فتكون قرينة
حالية سواء قلنا ان قد مشتركة معنوية او لفظية هذا وجهة قد ذكرت
خبر ان لا حال كاقبل ٥ وان اوهم ذكر قد كونها حالا ووجه عدم كونها
حالا قد سبق في بيان قول المصنف اما بعد فان فراجع اليه (الكتب) جمع
كتاب هو مصدر كالخطاب قال الراغب الكتب وكذا الكتاب ضم
ادب الى ادب بالخياطة في التعارف وضم حروف بعضها الى بعض في الخط
انتهى سمي به المكتوب للمبالغة في تعلق الكتابة به كضرب الاميراي
مضروبه بحيث صار كأنه نفس الضرب من جهة كمال تعلقه به (وقيل

هو اسم جنس على وزن فعال بنى للمفعول كاللباس اسم لما يلبس
وعلى التقديرين يكون بمعنى المكتوب ثم خص في العرف بالمعاني السبعة
كما سيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى فصار اسما جامدا والمراد ههنا المعنى
العرفي فلا يرد ان المصدر اثنأ كيدى لا يجمع وهو جمع كثرة لان فعال اسما
مذكر يجمع على فعل بضم الفاء والعين في الكثرة وعلى افلة في القلة كما
في الشافية * فان قلت * هل هو ههنا مستعمل في موقعه ام لا * قلت *
هو مستعمل في موقعه لان كتب البيان اكثر من ان يحصى كدلائل الانجاز
للشيخ عبدالقاهر والمفتاح للسكاكي والتلخيص والابيض للخطيب والهوادي
وغيرها وشروحها * فان قلت * ما معنى في * قلت * الظرفية الجزئية
* فان قلت * ما معنى الظرفية * قلت * احاطة شيء مالمشي * ما * فان قلت *
ما معنى الظرفية الجزئية * قلت * احاطة شيء معين لشيء معين فالظرف
هو المحيط والمظروف هو المحاط * فان قلت * ما الظرف الحقيقي * قلت *
هو الزمان والمكان * فان قلت * قد سبق بيان الزمان وعن اى شيء
هو عبارة عند المتكلمين وعند الحكماء واقسامه فاما المكان فعند المتكلمين
ما هو وعند الحكماء ما هو وعند اهل اللغة ما هو * قلت * هو عند
المشائين من الحكماء السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الطاهر
من الجسم المحوى وعند الاشراقين منهم البعد المجرد الموجود الذى
يقذف فيه الجسم وعند المتكلمين البعد الموهوم الذى يقذف فيه الجسم وهو
الخلا وحقيقته ان يكون الجسمان بحيث لا يتماسان وليس بينهما ما بينهما
فيكون ما بينهما بعدا ٢ وهو ما ممتدا في الجهات صالحا لان يشغله
جسم ثالث لكنه الآن خال عن الشاغل * واعلم ان الجسم مطبق على مكانه
الحق في ليس زائدا عليه وملى له ليس ناقصا عنه بحيث لا يخلو شيء من مكانه
عنه والمكان محيط به فهو تمامه في المكان ليس شيء منه خارجا عنه ولهذا
ينسب اليه بكلمة في ومملوء منه ولا يتصور ذلك الا بالملاقاة بينهما وتلك
الملاقاة اما باتمام بحيث اذا فرض جزء من الممكن يفرض بازائه جزء
من المكان وبالعكس فيتطابقان بالكلية وتسمى الملاقاة على هذا الوجه
الداخلية فيكون المكان على هذا التفسير هو البعد الذى يقذف فيه الجسم
وينطق البعد الخال فيه على ذلك البعد في اعماقه واقطاره وامالا بالتمام
بل بالاطراف بان يكون اطراف الجسم ملاقة لمكان دون اعماقه وتسمى

مطلب معنى الظرفية

مطلب الظرف الحقيقي

مطلب معنى المكان عند
المتكلمين وعند الحكماء
وعند اهل اللغة

٢ البعد ههنا عبارة
عن المقدار (منه)

مطلب

كون الجسم في المكان

مطلب معنى الداخلية
عند المتكلمين والحكماء

الملاقة على هذا الوجه المماس فيكون المكان حيثئذ هو السطح الباطن
 للمحوى المماس للسطح الظاهر من المحوى فاذن المكان اما البعد واما السطح
 الحاوي والعبد اما موجود او مفروض موهم فهذه ثلاثة احتمالات
 وذهب الى كل واحد طائفة كما اشرنا اليه (وتوضيح ذلك ان يقال لما كان
 الجسم بكيته في مكانه ماثله لم يحز ان يكون المكان امرا غير منقسم
 لاستحالة ان يكون المنقسم في جمع جهاته حاصلا بتماؤه فيما لا ينقسم ولا
 ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط كالخط لاستحالة كونه محبوا بالجسم
 بكيته فهو منقسم في جهتين او في الجهات كلها (فعلى الاول يكون المكان
 سطحا عرضيا لامتناع الجزء وما في حكمه ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن
 لزوم عدم انتفائه منه وهو باطل المشاهدة فيكون حالا فيما يحويه ويجب
 ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المحوى في جميع جهته والام يكن ماثله
 فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
 المحوى (وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جمع الجهات مساويا
 للبعد الذي الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه كسريان
 ماء الورد في الورد يعني سار فيه بكيته فذلك البعد الذي هو المكان
 اما يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملاؤه على سبيل التوهم ٣ كما هو مذهب
 المتكلمين واما يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم
 اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو اذن بعد مجرد موجود
 فلا مزيد للاحتتمالات على الثلاثة هذا ما عليه اهل العلم والتحقيق (واما العامة
 فانهم يطلقون لفظ المكان ما يجمع الشئ من النزول والسقوط فيجعلون
 الارض مكانا للحيوان دون الهواء المحيط به حتى لو وضعت الدرفة ٤ على
 رأس قبة بمقدار درهم لم يجعلوها مكانها الا القدر الذي يعنها من النزول
 ولسقوط كذا في شرح المواقف للسيد السند قدس سره (فظهر من هذا
 ان المكان عند الحكماء موجود لكنه عند المشائين عرص من مقوله الكم
 ومن الكم المتصل من قسميه وعدا لامراقين من مقولة الجوهر يعني جوهر
 مجرد وعند المتكلمين ليس بموجود بل معدوم (واما دلائل المذاهب
 وماها وما عليها وايها المختار فذكر في المواقف والمقاصد فراجع اليهما
 * فان قلت * قد ظهر ان الكتب ليست من الظرف الحقيقي فكيف يصح
 استعمال كلمة في ههنا * قلت * يصح بطريق المجاز اما في لفظ في فيكون

مطلب

معنى المماس عندهم
 مطلب ظرفية المكان
 للجسم بطريق المماس
 عند المشائين

مطلب المكان سطح
 عرضي عند المشائين
 مطلب ظرفية المكان
 للجسم عند المتكلمين بطريق
 المداخلة على سبيل

التوهم

٣ انه اذا كان البعد
 والمقدار موهوما يكون
 الاملاء ايضا توهميا (منه)
 مطلب ظرفية المكان
 للجسم عند الاشراقية
 بطريق المداخلة على
 سبيل التحقيق

مطلب المكان في اللغة
 ٤ الدرفة هي الترس
 الذي يعمل من جلد
 البقر (منه)

مطلب المكان عند المتكلمين
 ليس بموجود

استعارة تبعية واما في لفظ الكتب فيكون استعارة بالكناية * فان قلت *
 كيف يقرر الاستعارة التبعية في لفظ في ههنا * قلت * فيقرر هكذا
 شبه التعلق المطلق بالطرفية المطلقة في كون كل منهما سببا للحفظ
 عن الفساد والضياح وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فذكر لفظ
 الطرفية وارىد التعلق فصار لفظ الطرفية استعارة اصلية فتبعية
 تلك الاستعارة ذكر لفظ في وارىد من جزئيات التعلق المطلق الجزئي الذي
 هو تعلق الذكر للكتب فصار لفظ في استعارة تبعية * فان قلت * وكيف
 يقرر الاستعارة المكنية في لفظ الكتب * قلت * اما عند السلف
 فتقريرها هكذا شبه مفهوم الكتب بالدار في كون كل منهما سببا للحفظ
 عن الفساد والضياح مطلقا وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به
 ثم استعير لفظ الدار لمفهوم الكتب في النفس والذهن ورمز اليه بآيات
 ماهو من خواصه اعني في المشبه اعني الكتب ههنا فصار لفظ الدار
 الرموز اليه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخيلية فظهر
 ان معنى المشبه وهو معنى الكتب ههنا انما يراد بلفظ المشبه به المتروك
 اعني لفظ الدار ههنا * فان قلت * اذا ارىد المشبه بلفظ المشبه به المتروك
 فافادة ذكر لفظ المشبه وهو لفظ الكتب ههنا * قلت * فافادة ذكره
 تحصيل القرينة التي هي الاستعارة التخيلية التي هي عبارة عن ذلك
 الاثبات وهو انما يحصل بذكر المشبه كما لا يخفى وسيجيء تحقيقه في بحثه
 ان شاء الله تعالى (واما عند السكاكي فبان يقال شبه الكتب بالدار
 فيما ذكر آنفا وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فجعل للمشبه به
 فردان متعارف وهو العلوم وغير متعارف وهو المشبه به اعني مفهوم
 الكتب ههنا ههنا ثم ذكر لفظ الكتب وارىد به الفرد الغير المتعارف اعني
 مفهوم الكتب فصار لفظ الكتب الذي هو لفظ المشبه ههنا استعارة
 بالكناية وفي اثناء تشبيه الكتب بالدار تخيل للكتب احاطة وشبه تلك
 التخيلة بالاحاطة المحققة في مطلق الاحاطة وادعى دخول المشبه في جنس
 المشبه به ثم استعير لفظ في الموضوع للاحاطة المحققة للاحاطة الخيلة فصار
 لفظ في استعارة تخيلية وسيجيء تحقيق مذهبه وماله وما عليه ان شاء الله
 تعالى (واما عند الخطيب الدمشقي فهكذا شبه في النفس مفهوم الكتب
 بالدار فيما ذكر آنفا ايضا فصار ذلك التشبيه المضمر في نفس استعارة مكنية

مطلب تقرير المجاز
 في لفظ في الكتب

مطلب تقرير الاستعارة
 بالكناية عند السلف

مطلب
 فائدة ذكر المشبه
 في المكنية عند السلف
 مطلب تقرير الاستعارة
 بالكناية عند السكاكي

مطلب تقرير الاستعارة
 المكنية عند الخطيب

وأثبت ما هو من خواص الدار الذي هو المشبه به هنا اعني مفهوم في
 بذكرها الى المشبه للرمز الى ذلك التشبيه فصار ذلك الاثبات استعارة
 تخيلية وسيمى تحقيق مذهبه ايضا وما له وما عليه ان شاء الله تعالى
 * فان قلت * ان حلت اللام التي في الكتب على الاستغراق يلزم ان يكون
 هذا الكلام ككاذبا ضرورة ان الاستعارات لم تذكر في كتب الصرف
 وغيره مما ليس من كتب البيان وان حلت على الجنس المشهور يلزم
 ان لا يتعلق بالذكر لها كالا يخفى وان حلت على الجنس الغير المشهور يلزم
 ان لا يتم سبب التأليف وهو الاحتياج الى تأليف هذه الرسالة لجواز ان تكون
 الاستعارات وما يتعلق بها مذكورة في بعض الكتب غير مفصلة سهلة
 الضبط وان حلت على العهد الذهني يلزم ذلك ايضا وان حلت
 على العهد الخارجي النوعي اعني كتب البيان بمعونة المقام يلزم ايضا ذلك
 لعدم دلالة اللام حيثئذ على الاستغراق وهو ظاهر وان حلت على العهد
 الخارجي الشخصي فلزوم ذلك ايضا ظاهر وايضا لم يسبق الذكر فلا يصح
 ذكر اللام هنا * ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ذكرها واثباتها على
 الكتب بعد تخصيص الكتب بكتب البيان بمعونة المقام * فيجئذ يصح
 حلها على الاستغراق * لكن برد عليه انه يلزم حيثئذ ان يعلم جميع كتب
 البيان في جميع النواحي والاقطار بتفصيلها وعسرة ضبطها وهو غير
 ممكن عادة * وبجواب يحمل الاستغراق على الاستغراق العرفي وهو ان يراد
 كل فرد مما يتاوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة
 اي صاغة بلده او مملكته وهما المعنى بالكتب هي الكتب البيانية
 المتداولة في ناحية المصنف وهذا القدر يكفي في الغرض والمطلوب لا على
 الاستغراق الحقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتاوله اللفظ بحسب اللغة
 كقولنا الانسان حيوان حتى يرد ما ذكر هذا مادة السؤال والجواب
 (واما تقرير السؤال فبان يقل دليلك المفروض في نفسك وان دل على
 ما ادعيت من صحة اتيان لام التعريف في الكتب وعندى دليل يفيقه
 بان اقول اتيانها في الكتب ليس بصحيح لانه لو صح قلما ان تحمل على
 الاستغراق او الجنس المشهور او على الجنس الغير المشهور او على
 العهد الذهني او على العهد الخارجي النوعي او على العهد الخارجي الشخصي
 لكن لا تحمل على واحد منها يتج ان اتيانها في الكتب ليس بصحيح

مطلب السؤال المتعلق
 للام الكتب والجواب عنه

٩ ونظيره ما قال ابن
 الحاجب بيان سبب
 تجوز الامام القراء
 الضارب زيد ونحوه
 بالاضافة من انه بناء
 على ان اعتبار الاضافة
 قبل دخول اللام فحصل
 التخفيف بالاضافة بحذف
 التنوين ثم عرف باللام
 او على القياس على
 الضارب الرجل (منه)

اما الملازمة فلان معنى اللام منحصر في تلك المعاني واما المقدمة الرافعة
 فلانها لو حلت على الاستغراق يلزم الكذب كما ذكر ولو حلت على الجنس
 المشهور يلزم عدم تعلق الذكركامر ولو حلت على الغير المشهور يلزم
 عدم التامة كما مرو لو حلت على العهد الذهني يلزم عدم التامة
 ايضا كما مرو لو حلت على العهد الخارجي الشخصي او النوعي يلزم عدم
 التامة ايضا كما مرو لكن الوازم كلها باطلا ينتج انها لا تحمل على واحد
 منها وهو عين المقدمة الرافعة المطلوبة (واما تقرير الجواب فباننا
 نختار الشق الاول وندفع المحذور بمنع ملازمة قولنا لو حلت على الاستغراق
 يلزم الكذب بان نقول لانسلم انها لو حلت عليه لزم الكذب لم لا يجوز
 ادخالها على الكتب بعد تخصصه بكتب البيان او بان نقول لانسلم
 تلك الملازمة انما يكون كذلك لو ادخلت عليه قبل التخصيص فحملت
 دلي الاستغراق وليس كذلك بل ادخلت وحلت بعده * فان قلت *
 هذا السند باطل لانه يستلزم ان يعلم جميع كتب البيان التي في جميع النواحي
 والاقطار تفصيلها وعسرة ضبطها وهو محال ينتج من الغير المتعارف
 ان هذا السند يستلزم المحال وما يستلزم المحال باطل ينتج ان هذا السند
 باطل فلفرض هذه النتيجة مقدمة واضحة ولنضم اليها مقدمة شرطية
 هكذا كما بطل السند بطل نقيض الممنوع اعني او حلت على الاستغراق
 لا يلزم الكذب وكما بطل نقيضه ثبت عنه ينتج من القياس الافتراضي
 الشرطي الاتصالي من الضرب الاول من الشكل الاول انه كما بطل
 السند ثبت عين الممنوع وهذه النتيجة الاتصالية مقدمة شرطية ولنضم
 اليها تلك المقدمة الواضحة هكذا كما بطل السند ثبت عين الممنوع لكن
 بطل هذا السند فثبت عنه هذا هو المطلوب * قلت * لانسلم ان هذا
 السند يستلزم ان يعلم جميع كتب البيان التي في جميع النواحي والاقطار
 بتفصيلها وعسرة ضبطها انما يكون كذلك لو لم يرد من الاستغراق الاستغراق
 العرفي يعني ههنا الكتب البيانية المتداولة في ناحية المصنف وليس كذلك
 (فظهر من هذا ان خلاصة اصل السؤال معارضة تقديرية ومورده
 الدعوى الضمنية ومنشأه حل اللام على الاستغراق قبل التخصيص
 المذكور سابقا وان خلاصة الجواب عن اصل السؤال المنع مع السند
 بطريق الحل ومورده ملازمة الدليل الذي ثبت به المقدمة الرافعة

اعني لكن لا يحمل على الاستغراق (واما السؤال المتفرع فخلاصته اثبات
 المنوع بابطال نقيضه بابطال السند ومورده المنوع وان خلاصة
 جوابه منع صغرى الغير المتعارف بطريق الحل (وقوله مفصلة حال من ضمير
 ذكرت (وقوله عسيرة الضبط يجوز ان يكون حالا من ضمير ذكرت ايضا
 فيكون حالا مترادفة وان يكون حالا من ضمير مفصلة فيكون حالا متداخلة
 * واعلم ان الحال تقسم باعتبارات خمسة الى احد عشر قسمًا الاول
 انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومها الى قسمين الاول منتقلة وهو الغالب
 والثاني ملازمة ٧ وذلك واجب في ثلث مسائل احداها الجامدة العبر المأولة
 بالمشتق نحو هذا مالك ذهباً وهذه جيتك خراً ٤ بخلاف نحو بقعة يدا بيد
 فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم يؤل في الاول لانها
 مستعملة في معناها الوضعية بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة
 لا تكون الا مأولة بالمشتق وليس كذلك وثانيها المؤكدة نحوولى مدبرا
 قالوا ومنه وهو الحق مصداق لان الحق لا يكون الا مصداقاً والصواب انه
 يكون مصداقاً مكذباً وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقاً فهو مؤكدة وثالثها
 الحل التي دل عاملها على تجدد ٨ صاحبها نحو (وخلق الانسان ضعيفا) الثاني
 انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين الاول مقصودة
 وهي الغالب نحو رأيتها قائمة والثاني موطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو
 فتمثل لها بشراً سوياً) فاما ذكر بشراً توطئة لذكر سوياً وتقول جاءني
 زيد رجلاً حسناً الثالث انقسامها بحسب الزمان الى نشئة اقسام الاول
 مقارنة وهي الغالب نحو (وهذا بعلى شيخاً) والثاني مقدرة وهي التي يتصف
 به الصاحب في المستقبل نحو قوله تعالى (فادخلوها حادين) والثالث
 محكية وهي الماضية نحو جاءني زيدا من راكبا والرابع انقسامها بحسب
 التبيين والتوكيد الى قسمين الاول الحال المينة وهي الغالب نحو جاءني زيد
 راكبا وتسمى ايضا مؤسسة والثاني مؤكدة وهي التي يستفاد معناها
 بدونها وهي ستة اقسام الاول مؤكدة لعاملها ان استفيد معناها منه
 نحوولى مدبرا والثاني مؤكدة نصحبها ان استفيد معناها منه نحو جاءني
 القوم طراً ٩ جميعاً والثالث مؤكدة لمضمون الجملة ان استفيد معناها منه
 نحو زيد ابوة عطوفة فان ابوة زيدك التي هي مضمون هذه الجملة يستفاد
 منها العطوفة كما لا يخفى والخامس انقسامها باعتبار اتحاد الصاحب

مطلب الحال المئوية
 لها احدى عشرة قسمًا
 باعتبارات خمسة المنتقلة
 ٧ الملازمة وتسمى الدائمة
 ايضا (منه)
 ٤ الخبز بالفتح وتشديد الزاي
 قسم البحر وهو يكون في
 البحر والثوب يعمل من صوفه
 كذا في الاختري (منه)
 ٨ التجدد الحدوث بعد
 ان لم يكن (منه)
 المقصودة الموطئة

المقارنة المقدرة

المحكية

المبينة

المؤكدة

مطلب

للحال المؤكدة ثلثة اقسام

الترادفة
المتداخلة

وتعدد الحال الى قسمين الاول مترادفة وهي التي تكون حالا من صاحب
الاولى نحو سر راشدا مهديا والثاني المتداخلة وهي ما تكون حالا من
ضمير الحال الاولى نحو سر راشدا مهديا اذا جعلت مهديا حالا من ضمير
راشدا الذي يرجع الى فاعل سر كذا في المعنى وغيره وهذه التقسيمات
اعتبارية فلا يضر تداخل بعض الاقسام في البعض * فان قلت *
ان هاتين الحالين من اى قسم من تلك الاقسام التي حصلت بالاعتبارات
الحمسة * قلت اما بالاعتبار الاول فهما منتقلتان فان تلك المعاني
او الاستعارات التي هي صاحبتهما من حيث الذكر قد تكون مفصلة عسير
الضبط وقد تكون شملة سهلة الضبط واما بالاعتبار الثاني فهما مقصودتان
واما بالاعتبار الثالث فهما مقارنتان واما بالاعتبار الرابع فهما مؤسستان
ومبتستان واما بالاعتبار الخامس فقدم * فان قلت * شرط الحال
ان تكون نكرة وصاحبها معرفة فهنا صاحب معرفة لانه من اقسام
المعرفة الستة المعلومة من المضمرات ومفصلة نكرة فيتحقق الشرطان
بالنسبة اليها واما بالنسبة الى عسيرة الضبط فلا يوجد الشرط الاول لانه
مضاف الى المعرفة والمضاف اليها معرفة ينتج انه معرفة فلا يوجد
فكيف يصح ان يقع حالا * قلت * لان سلم انه مضاف لم لا يجوز ان يكون
من قبيل حسن الوجه بنصب الوجه تشبيها بالمفعول عند البصريين
وتميزا عند الكوفيين ٢ ولو سلم انه مضاف لكن لان سلم ان كل مضاف
الى المعرفة معرفة انما يكون كذلك لو كانت الاضافة معوية واما اذا كانت
لفظية كما هي في الاثرى انه صفة مشبهة يجوز اضافتها الى معمولها عند
تحقق شرطها الذي هو الاعتماد على احد الاشياء الخمسة المعلومة وقد تحقق
هنا وهو الاعتماد الى ذي الحال هذا (وخلاصته هذا السؤال معارضة
تقديرية في المدعى ومورده المدعى الضمني ونشأه توهم الاضافة وتوهم
ان الاضافة مطلقا تفيد التعريف (وخلاصة الجواب المنع مع السند
ومورده الصغرى على تقدير والكبرى على تقدير كما اشرنا اليه فصورهما
ويجوز ان يقرر السؤال بالمنع مع السند لذلك المدعى الضمني والجواب بالاثبات
فقرر ولا تقصر على طريق واحد ابدا اخوان * فان قلت اذا كانت الاضافة
لفظية فلا بد فيها ان تكون الصفة مضافة الى فاعلها لان الصفة المشبهة
لا يكون لها مفعول لانها مشتقة من فعل لازم فيعمل عمله فيحدث بخلو عسيرة

٢ لان الكوفيين جوزوا
كون التمييز معرفة
على ما بين في محله (مه)

الضبط من يأتى الى ذى الحال فكيف يجوز ان يكون الاضافة ههنا
 لفظية * قلت * نعم ان اضافة الصفة المشبهة لا تكون الا الى الفاعل لكن
 لانسل انه يلزم حينئذ خلوها عن العائد انما يكون كذلك لو لم يستتر فيها
 الضمير الذى حذف من المضاف اليه وعوض عنها اللام وجعل فاعلا لها
 ولو مجازا وليس كذلك الا ترى ان عسيرة جاءت مؤنثا والافلاوجه لتأنيثها
 (وخلاصة هذا السؤال اثبات ان الاضافة ههنا لا تكون لفظية) (وخلاصة
 الجواب منع ملازمة دليله مع السند بطريق الحل * فان قلت * اذا كانت
 اضافة الصفة الى الفاعل يلزم ايضا ان تكون هي من قبيل اضافة الصفة
 الى موصوفها وهو غير جائز على المختار سواء كانت الاضافة
 معنوية او لفظية كما بين في محله * قلت * لانسل ذلك انما يكون كذلك لو لم
 يجعل لفاعل مفعولا بطريق التشبيه في مجيئه في مرتبة ثالثة باستتار الضمير
 في الصفة ثم جر بالاضافة اولو لم يجعل تميزا ثم جربها * فان قلت *
 ان اضافة اللفظة لابد ان تعيد تخفيفا في اللفظ بوجوه خمسة (الاول
 التخفيف في لفظ المضاف فقط بحذف تنوينه وذلك في اسمى الفاعل
 والمفعول المضافين الى الاجنبى اعنى المفعول وفيهما وفي الصفة المشبهة
 المضافة الى الفاعل السبى اعنى متعلق الموصوف نحو زيد ضارب عمرو
 وزيد قائم غلامه وزيد معطى الاجرة ومؤدب خدامه وحسن وجهه
 (والثاني التخفيف في المضاف والمضاف اليه معا بحذف التنوين من المضاف
 والضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف ويجى اللام بدله وذلك
 في الصفات المسكرة المضافة الى السبى نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام
 وحسن الوجه * فان قلت * كيف يحصل التخفيف اذا جى بدل الضمير
 اللازم * قلت * لما كان اللام اخف من الهاء مخرجا وصفة حصل
 التخفيف بحذف الضمير اما كون اللام اخف مخرجا من الهاء فلان مخرج
 اللام مادون طرف اللسان الى مستهائ وما فوق ذلك من الحلك الاعلى
 ومخرج الهاء اقصى الحلق واما كونه اخف صفة من الهاء فلان
 صفة اللام السكون وصفة الهاء الحركة وعلوم ان السكون اخف
 من الحركة * فان قلت * فما الحاجة الى استدر الضمير في الصفة * قلت *
 للاثباتى الصفة المضافة بلا عائد الى ما اعتمدت عليه من المبتدأ او الموصوف
 او ذى الحال * فان قلت * فما الحاجة الى اتيان اللام بدل الضمير * قلت *

مطلب

الاضافة اللفظة تقيده
 تخفيفا بوجوه خمسة

الرعاية الى اصل المضاف اليه لان اصله معرفة بالاضافة الى الضمير ولم يرضوا
لنقصه وحطه عن مرتبه (والثالث التخفيف في المضاف اليه فقط بحذف
الضمير منه واستتاره في المضاف وجعل اللام بدله وذلك في تلك الصفات
المضافة الى السببي نحو جاني زيد الحسن الوجه والقائم الغلام ومؤدب
الخدام (والرابع التخفيف بحذف نائب اتوين يعني نون التثنية والجمع
من المضاف فقط وذلك في تنية الفاعل والمفعول وجمعهما المضافين الى
الاجنبي نحو الزيدان ضارباهمرو (والخامس التخفيف في المضاف بحذف النائب
منه مع التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير منه واستتاره في المضاف
وبجئ اللام بدله وذلك في تنية اسمى الفاعل والمفعول وجمعهما المضافين
الى السببي نحو الزيدان ضارب الغلام والزيدون ضاربوا الغلام او الغلام اصله
غلامهما وغلالمهم وغلالمهم فحذف الضمير واستتر في المضاف وجئ باللام
عوضا عنه فمن اي وجه من الوجوه المذكورة التخفيف ههنا * قلت *
هو من الوجه الثاني فاصل التركيب فيما نحن فيه عسير ضبطها برفع
الضبط ثم طلب التخفيف بهذا الوجه فنصب الضبط على التشبيه بالمفعول
او على التميز للاحتراز عن لزوم اضافة الصفة الى موصوفها وان كان
ذلك الاحتراز صورة ثم حذف الضمير من ضبطها والتوين من الصفة
للتخفيف وجئ باللام بدله للرعاية المذكورة آنفا واستتر الضمير المؤنث
في عسير لئلا تنق بلاعائد الى ذى الحال ولا متتاره فيه وجب تأنيثه
فاضيفت فصار عسيرة الضبط بالج * فان قلت * لم شرط في الاضافة
اللفظية افادتها التخفيف * قلت * عمل الصفات عمل الفعل لكون مشابهته له
قوية اولى وارجح من عملها عمل اسم المضاف فاشتراط التخفيف اللفظي
باحد الوجوه الخمسة ليقابل ويعادل قوة مشابهتها فجاز عملها من حيث
كونها اسم مضاف كما جاز عملها من حيث المشابهة للفعل والدليل
على ذلك امتناع نحو الضارب زيد بالاضافة لعدم التخفيف فيه وعدم
المعادلة فيجب القراءة بنصب زيد فيه واما فيما نحن فيه فيجوز نصب على
انتشيه بالمفعول اعتبارا للمشابهة ويجوز الجر اعتبارا للتخفيف وطلبه
* فان قلت * لم جاز النصب في مثله مما كان المضاف اليه للصفة سببا
مع انه فاعل والاصل فيه الرفع * قلت * لقصد المساغة في وصفه لانه
اذا نصب ٨ يحصل له الوصف اولا اجمالا وثانيا تفصيلا ويكون ايضا

مطلب الدليل على
اشتراط افادة التخفيف
في الاضافة اللفظية
٨ سواء كان النصب
على التشبيه بالمفعول
او على التميز (منه)

اوقع في النفس للابهام اولاً ثم التفسير ثانياً وايضاً فيما نحن فيه التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستناره في الصفة وبمعنى ما هو اخف منه بدله لان اللام اخف من الضمير فحصل فيه فائدتان التخفيف اللفظي والمبالغة المعنوية واما في حالة الاضافة ففيه فوائد ثلثة التخفيفان اللفظيان والمبالغة المعنوية والدليل على انتقال الضمير الى الصفة قواهم هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه اذ لاتأتى هذه العلامات في الصفة الاوفىها ضمائر مسترة الا في النكرة نحو قاعدون غلامه * فان قلت * كيف ادعيت ان الاضافة اللفظية لم تقصد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا يتقص عما في غلام رجل وان لم يزد عليه * قلت * التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد مثلاً بل كان حاصله لضارب من زيد حين كان منصوباً به ايضاً بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة اللفظية غير مخصوصة ولا معرفة * فان قلت * اذا لم يعتبر التخصيص الحاصل قبل الاضافة في افادة الاضافة اياه لزم ان لا تقيد الاضافة التخصيص في مثل غلام رجل لانه حاصل قبل الاضافة في غلام لرجل بالانتساب الى الجرور بحرف الجر فينبذت في الاضافة في مثله بلا فائدة * فان قيل يحصل في مثله بالاضافة التخفيف اللفظي بان يحذف اللام بها واثنون * قلنا فينبذ يلزم ان لاتكون الاضافة فيه معنوية * قلت * نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وايبب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبه الى الجار المحذوف المتروك حتى صار جاراً اصلياً واما لا قياساً ايبب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل اياه تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه بخلاف الاضافة اللفظية فانها لما كانت مع وجود شرط عمل الصفات في معموله الموزن بالاتصال والنسبة الى المفعول حقيقياً او حكيمياً تستحق الانابة بالحيرة المذكورة فلم يحق القول بان التخصيص مستفاد منها فلم يعبر في افادتها وخلاصة الجواب انا لانسلم ان كل تخصيص حصل قبل الاضافة لم يعتبر في افادة كل اضافة اياه انما يكون كذلك لو لم يذب شي منها مناب الانتساب المذكور وليس كذلك فالمعنوية قائمة مقامه لا ذكر اتفاقاً ان بعض الالفاظ قائم مقام بعضها كالالفاظ المترادفة بخلاف اللفظية فان وجود

مطلب الدليل على
استتار الضمير في الصفة

مطلب مهم

الشرط المؤذن للعمل الفعلي الاتصالي ينافي الانابة المذكورة قوله (اراد بالكتب ما يشمل ما عبر عنه بالزبر فيما بعد ايضا) اي كما يشمل ما عبر عنه بالكتب فيما بعد وهذا دفع توهم تخصيص الكتب بكتب المتقدمين وانشائه ذكر الكتب فيما سيأتي مقابلا للزبر فحين التخصيص يرد السؤال ٣ على سبب التأليف كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى والكتاب في العرف يطلق على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية سواء كانت قليلة او كثيرة وسواء كانت من فن واحد او من الفنون فشمول الكتب على الزبر ظاهر كظهور الشمس في وسط النهار ولا حاجة الى اعتبار علاقة الاطلاق والتقييد ولا الكلية والجزئية للشمول كما قيل ٩ نعم تخصيص الكتب بكتب البيان لازم للشمول بل لاجل تصحيح معنى الكلام كما سبق تفصيله (واما الرسالة فهي عبارات مؤلفة مشتملة على القواعد العلمية القليلة من فن واحد) واما المختصر فهو عبارات مشتملة على القواعد العلمية القليلة من فن واحد او من فنون كذا في جامع الكنوز (وهذه الاطلاقات مبنية على المختار من بين الاحتمالات السبعة كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى قوله (والاولى غير مضبوطة لداعي مضبوطة) اي لداع هو لفظ مضبوطة فيما سيأتي اولداع هو مضبوطة وهو التعادل والتقابل وهو من الحسنات البديعية فلاضافة من اضافة العام الى الخاص على كلا التفسيرين فقيه لطافة والداعي عند اهل البلاغة هو الامر الذي يقتضي التكلم على وجه مخصوص حالا ٤ او مقالا ٦ هو اعلم ان التقابل هو كون الشئين بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد وهو اربعة اقسام لان المتقابلين ان كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما باقيا الى تعقل الآخر فنضايان كالابوة والبنوة والا فنضادان كالسواد والبياض فان اعتبر بينهما غاية الخلاف فهما متضادان حقيقيان كالمثال المذكور وان لم تعتبر فهما متضادان مشهوريان كالبياض والصفرة وان كان احدهما عديميا والآخر وجوديا فان اعتبر في العدمي ككون الموضوع قابلا للوجودي بحسب شخصه كعدم اللحية عن الكومج او نوعه كعدمها عن المرأة او جنسه القريب كعدمها عن الفرس او جنسه البعيد كعدمها عن الشجر فهما متقابلان تقابل العدم والملكة الحقيقيين وان اعتبر في العدمي ككون الموضوع قابلا للوجودي بحسب شخصه في ذلك الوقت كالكومجية فانه عدم

٣ بان يقال لا نسلم انه لما ذكرت فيها مفصلة قصيرة الضبط لزم ان تريد ذكرها بجملة مضبوطة لم لا يجوز ان تذكر في الزبر بجملة مضبوطة (منه)

مطلب

الكتاب في العرف ٩ قائله مفتي زاده عليه الحسنى والزيادة

مطلب الرسالة في العرف ٥ طلب المختصر في العرف مطلب

الداعي عند اهل البلاغة ٤ كالمضبوطة على التفسير الثاني (منه)

٦ كلفظ المضبوطة على لتفسير الاول (منه) مطلب

التقابل واقسامه اربعة

الحيية عن من شأنه في ذلك الوقت ان يكون ملتبسا فلا يقال الكوسج
للامرد لانه ليس من شأنه الحيية في ذلك الوقت فهما متقابلان تقابل
العدم والملكة المشهورين وان لم يعتبر في العدمي كون الموضوع قابلا
لوجودي كالسواد واللاسواد فتقابلان تقابل الايجاب والسلب
اذلا تقابل بين الاعداد كما هو المشهور فان احتملا الصدق والكذب
فركبان نحو زيد قائم وزيد ليس بقائم والا فبسيطان كما في المفردات
كالسواد واللاسواد (قال ابن سينا من التقابل الايجاب والسلب ومعنى
الايجاب وجود اي معنى كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه كوجود
السواد في نفسه او وجوده لغيره كوجود القائم ونبوته لزيد في قولنا زيد قائم
ومعنى السلب لا وجود اي معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه كاللاسواد
او لا وجوده في غيره كزيد ليس بقائم انتهى) قد علم ان التضاييف كون المتقابلين
الوجود بين بحيث يتعقل كل منهما بالقياس الى الآخر وان التضاد كون
المتقابلين الوجود بين بحيث يتعقل احدهما بدون الآخر وان هذا المطلق
يسمى بالتضاد المشهورى وان المقيد من هذا اعنى كون المتقابلين
الوجود بين بحيث يتعقل احدهما بدون الآخر ويكون بينهما غاية الخلاف
يسمى بالتضاد الحقيقى وان التضاد المشهورى اعم مطلقا من التضاد الحقيقى
لتضاديهما فيما بين السواد والبياض من التقابل وتعارض الثانى عن الاول
فما بين البياض والصفرة من التقابل * واعلم ايضا ان تقابل العدم والملكة
تقابل الوجودى لعدم ذلك الوجودى من الموضوع القابل لذلك الوجودى
بحسب تخصصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد وان هذا يسمى بتقابل
العدم والملكة الحقيقى وانه ان فيه قابلية الموضوع لذلك الوجودى بحسب
تخصصه في ذلك الوقت فيسمى هذا بتقابل العدم والملكة المشهورى
وان الاول اعم مطلقا من الثانى لتضاديهما فيما بين الحياء الكوسج
وعده من التقابل لان الكوسج بحسب تخصصه قابل للالغاء في ذلك
الوقت وتعارض الثانى عن الاول فيما بين بصر العقرب وعدمه لان العقرب
موضوع قابل للبصر بحسب جنسه القريب وهو الحيوان وليس يقبل له
بحسب نوعه فضلا بحسب تخصصه في ذلك الوقت وان تقابل الايجاب
والسلب كون المتقابلين رفعا للآخر من الموضوع مطلقا اي لم يعتبر
فيه القابلية * واعلم ايضا ان التقابل عند بعض الحكماء كالشيخ ابن سينا

مطلب تقابل الايجاب
والسلب المركبان
مطلب تقابل الايجاب
والسلب البسيطان
مطلب

معنى الايجاب والسلب
مطلب تعريف التضاييف
مطلب تعريف التضاد
المشهورى
مطلب

تعريف التضاد الحقيقى
مطلب

ان التضاد المشهورى
اعم من الحقيقى مطلقا
مطلب تقابل العدم
والملكة الحقيقين
مطلب تقابل العدم
والملكة المشهورين
مطلب النسبة بينهما
عكس ما بين التضادين
مطلب تعريف تقابل
الايجاب والسلب

ومن تبعه لا ينحصر فيما بين الاعراض البتة لقطع بتقابل الايجاب والسلب
 فيما بين الجواهر وارادوا بالموضوع الواقع في تعريف التقابل المحل مطلقا
 سواء كان مقوما لتحال كمحل الاعراض او بالعكس كمحل الصور النوعية
 مثل الفرنسية والانسانية اذ سرح الشيخ بالتضاد بين الصور بالجوهريّة
 اعتبارا بالورود على المحل الذي هو الیولی وارادوا بامتناع الاجتماع فيه
 امتناع الاجتماع بحسب الحلول لا بحسب الصدق والحمل عليه فان امتناع
 الاجتماع بحسب الصدق يسمى تباعدا عندهم وهو قسم التقابل لانهما
 قسما المخالف عندهم ولوقوع التقابل فيما بين الجواهر بدل بعضهم
 في تعريفه الموضوع بالذات لثلاثتهم تخصيصه بالعرض (واما عند
 بعض آخر من الحكماء فالتقابل منحصر في الاعراض فلذلك اعتبروا في تعريفه
 الموضوع فعرفوه بكون الامرین بحيث لا يجتمعان في موضوع واحد
 من جهة واحدة وقسموه الى ثلاث الاقسام الاربعة المذكورة آنفا وارادوا
 بالموضوع المحل المستغنى عما يحل فيه ولذلك صرحوا بان التضاد في الجواهر
 اذ لا موضوع لهما فلا تقابل بينهما كالانسانية والفرنسية وارادوا ايضا
 بامتناع الاجتماع امتناع الاجتماع بحسب الحلول لا بحسب الصدق لما سبق
 آنفا * واعلم ايضا انه لا نزاع في ان المتقابلين اذا اخذا مع الموضوع
 كالفرس والافرس والبصير والاعمى والاب والابن والاسود والابيض
 لم يكونا متقابلين بالذات بل بالعرض بواسطة العارض وهو ظاهر * واعلم
 ايضا ان الحلول وهو اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما
 من الاشارة الى الآخر وان المحل هو ما يختص به الشيء بتلك الحبيبة وانه على
 قسمين الاول هو المادة وهي محل لا يكون مستغنيا عن الحال فيه بل يكون
 مقوما بالحال كاليولی بالنسبة الى الصور النوعية الجوهرية الحالة
 فيها والثاني الموضوع وهو محل يستغنى عن الحال فيه كزيد مثلا
 بالنسبة الى ما يعرض اليه من العرض كالبياض (والموضوع ايضا
 على قسمين جوهر كجسم اسود وعرض كحركة سريعة) وان الحال
 هو ما يختص بالشيء وهو ايضا على قسمين الاول عرض كالسواد والبياض
 والثاني جوهر وهو الصورة لانها عند الحكماء جوهر مع انها حالة
 في المادة * فاذا عرفت هذا حق المعرفة عرفت ان تقابل غير مضبوطة
 بالمضبوطة تقابل العدم والملكة بالعرض او بواسطة تقابل غير الضبط

مطلب

لا ينحصر التقابل في
 الاعراض عند الشيخ

مطلب ان التقابل منحصر
 في الاعراض عند بعض
 الحكماء

مطلب اذا اخذ
 المتقابلان مع المحل
 او الموضوع لم يكن بينهما
 تقابل بل بينهما تباعد
 * اذ ليس لهما محل
 ولا موضوع حيثئذ
 فلا يصدق عليهما
 تعريف التقابل كما
 لا يخفى (منه)

مطلب معنى الحلول
 والمحل على قسمين
 الاول المادة الثاني الموضوع

مطلب

الموضوع على قسمين
 الاول جوهر الثاني عرض
 مطلب معنى الحال وله
 قسمان جوهر وعرض

بالضبط اللذين في ضمنهما فاذن يكونان متقابلين بالعرض وبالمجاز
لان احدهما رفع للآخر عن الموضوع القابل بشخصه في ذلك الوقت
اعني بالتقابل معاني الاستعارات لانها لو لم تكن قابلة للضبط لما امكن
ان تذكر مضبوطة مع انها ذكرت مضبوطة (وعرفت ايضا ان بين
سهولة الضبط وعسيرة تقابل التضاد الحقيقي بالعرض ايضا اى بواسطة
تقابل مأخذيهما السهولة والعسرة الذي هو بالذات وان ما قاله المصنف
رحمه الله من عسيرة الضبط ومضبوطة لا تقابل بينهما لانهما يجتمعان
لان الشئ يجوز ان يكون عسيرا الضبط ومضبوطا كما كانت معاني
الاستعارات كذلك في الكتب * واعلم ايضا انه قد سبق ان التقابل
مختص بالعرضيات التي هي من الموجودات الخارجية على رأى البعض
اوبها وبالجواهر على رأى الشيخ فلا بد ان يكون معروض التقابل من
الموجودات الخارجية عند جميعهم ومعروض التقابل بالذات ههنا
الضبط اى المضبوطة او العسرة والسهولة وذلك الموضوع هل هو
موجود في الخارج ام لا * قلت * واعلم ان الموجودات الممكنة عندهم
منحصرة على قسمين الاول جوهر وعرفوه بانه ماهية اذا وجدت في الخارج
قامت لافى موضوع كالانسان والثاني عرض وعرفوه بانه ماهية
اذا وجدت في الخارج قامت في موضوع ثم العرض ايضا على قسمين
الاول عرض نسبي ورسموه بانه عرض يكون مفهومه معقولا بالقياس
الى الغير والثاني عرض فيرنسي ورسموه بانه عرض لا يكون مفهومه
معقولا بالقياس الى الغير (ثم العرض النسبي على سبعة اقسام الاول اين
وهو حصول الجسم في المكان اى في الخيز الذي يخصه ويكون مملوا به
ويسمى هذا اينا حقيقيا وعرفوه ايضا بانه هيئة تحصل للجسم بالنسبة
الى مكانه الحقيقي وقد يقال اين لحصوله فيما ليس مكانا حقيقيا مثل
الدار والبيت والبلد والاقليم فولا مجازيا لمسايقته لاين الحقيقي في وقوع
كل منهما جوابا عن السؤال باين هو ويسمى هذا اينا مجازيا (الثاني متى
وهو الحصول في الزمان او طرفه وهو الآن كحصول الحروف الآتية
فيه فان حصولها دفعية وينقسم الى كالين الى قسمين الاول حقيقي وهو
الحصول في الزمان كله كالיום للصوم وهو الذي يسميه الاصوليون معيارا
والثاني غير حقيقي وهو الحصول في بعض اجزاء الزمان كالا اسبوع والشهر

مطلب الموجودات
الممكنة عند الحكماء
جوهر
عرض

نسبي
غير نسبي

مطلب عرض فيرنسي
له سبعة اقسام
مطلب الاول الاين
له قسمان
اين حقيقي
اين مجازي
مطلب الثاني التي له قسمان

متى حقيقي
متى مجازي

والسنة لمواقع في بعض اجزائها بل هو مجازي لمساواة التي الحقيقي في الوقوع
 جوابا عن السؤال متى والفرق بين التي الحقيقي وبين الاين الحقيقي ان الزمان
 في التي الحقيقي يشترك فيه كثير ون بخلاف المكان في الاين الحقيقي
 (الثالث الوضع وهو هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة اجزائها بعضها
 الى بعض والى الامور الخارجة عنه بالقرب والبعد والمحاذاة كالقيام
 والاستلقاء) الرابع المثل وهو هيئة تعرض للنشء بسبب ما يحيط به وينقل
 ذلك المحيط بانتقاله سواء كان ذلك المحيط خلقيا كالهواء ٣ للهرة مثلا ولا
 كالثوب للبدن وسواء كان محيطا بالكل كاللوب الشامل لجميع البدن
 او ببعض كالخاتم والعمامة والخف والقميص (الخامس الاضافة وهي
 النسبة المتكررة اى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضا
 بالقياس الى الاولى كالابوة فانها نسبة تعقل بالقياس الى اثبوت وانها نسبة
 تعقل بالقياس الى الابوة وهذه تسمى مضافا حقة قيا والمجموع المركب
 منها ومن معروضها يسمى مضافا مشهوريا (السادس ان يفعل ٤ وهو
 التأثير كنشأثير المسخن مادام يسخن فانه له حيثئذ حالة غير قارة هي التأثير
 التسخيني الذي هو من مقولة ان يفعل (السابع ان يفعل وهو التأثير كنشأثير
 التسخين مادام متسخنا فانه له حيثئذ حالة غير قارة هي التأثير التسخيني
 الذي هو من مقولة ان يفعل) واما العرض الغير النسبي فعلى قسمين الاول
 الكم وهو ما يقبل القسمة والتجزئة لذاته والمراد بالقسمة ههنا ان يفرض
 فيه شئ حتى ينحل كلا قسميه والكم على قسمين متصل وهو الكم
 الذي يكون بين اجزائه حد مشترك كالمقدار ومنفصل وهو الكم الذي
 لم يكن بين اجزائه حد مشترك كالعدد والمتصل ايضا على قسمين الاول
 غير قار الذات وهو الذي لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود
 وهو الزمان والحد المشترك بين قسميه اعني الماضي والمستقبل هو الآن
 والثاني قار الذات وهو الذي يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود
 وهو المقدار وهو على ثلاثة اقسام الاول الجسم التعليمي وهو ما ينقسم
 الى الجهات الثلاث الطول والعرض والعمق والثاني السطح وهو ما ينقسم
 الى الجهتين فقط الطول والعرض والثالث الخط وهو ما ينقسم الى جهة
 واحدة فقط اى الطول فهذه الاربعة اقسام للكم المتصل
 واما الكم المنفصل فهو العدد لا غيره (والثاني من العرض الغير النسبي

مطلب الفرق بين التي
 الحقيقي والاين الحقيقي
 مطلب الثالث الوضع

الرابع الملك

٣ الالهة بالكسر الجلد
 او ما لم يدبغ كذا في المحيط

بـ

الخامس الاضافة وتسمى
 مضافا مضاف حقيقي
 مضاف مشهورى
 السادس ان يفعل
 ٤ وانما اختاروا صيغة ان
 يفعل دون الفعل للتنبيه
 على تجدد وعدم بقائه
 بخلاف الفعل فانه يحتمل
 ان يراد منه الحاصل
 بالمصدر كالام عقيب
 الضرب فلا يحصل
 التنبيه (منه)

٦ السابع ان يفعل وانما
 عبروا به دون الاتفعال
 للتنبيه على التجدد
 مطلب عرض غير نسبي له
 قسمان الاول الكم له قسمان
 متصل منفصل

مطلب المتصل له قسمان
 غير قار الذات قار الذات
 مطلب قار الذات له
 ثلاثة اقسام جسم تعليمي
 سطح خط

اما المنفصل لا قسم له

هو الكيف فرسمه عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا النسبة لذاته وله رسم آخر وهو عرض لا يقنضى القسمة واللاقسة اقتضاء اوليا ولا يكون معناه مقولا بالقياس الى اللغة فخرج بقولا لا يقنضى القسمة الكم وبقولا اللاقسة الوحدة والنقطة على رأى من قال انها من الاعراض واما على رأى من قال انها من الامور الاعتبارية فلا حاجة الى هذا القيد (وله اقسام اربعة الاول الكيفيات المحسوسة وهى التى تدرك باحدى الحواس الخمس الطاهرة وانواعها خمسة : الاول الملموسات وهى ما يدرك بحاسة اللمس كالحرارة والبرودة وتسمى هذه باوائل المحسوسات + الثانى المبصرات وهى ما يدرك بالبصر كاللون والاضواء والاشكال والصغر والكبر والقرب والبعد والحركة والسكون والنفرة والاتصال والاستقامة والانحناء الى غير ذلك لكن اللون والضوء مبصران بالذات وغيرهما مبصران بالعرض اى بواسطتهما + الثالث المسموعات وهى ما يدرك بحاسة السمع وهى الاصوات والحروف التى هى كيفيات عارضة للاصوات + الرابع المذوقات وهى ما يدرك بحاسة الذوق وهى الطعوم + الخامس المسمومات وهى التى تدرك بالقوة الشامة وهى الروائح (القسم الثانى الكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات الانفس الحيوانية فان كانت راسخة فى موضوعها بحيث لا تزول عنها اصلا او يعسر زوالها تسمى ملكة والانسمى حالا كالكتابة فى ابتداء الامر حال ثم بعد الاستحكام ملكة والكيفيات النفسانية خمسة انواع : الاول الحيوية : الثانى العلم وعرفوه بمحصل صورة الشئ وارادوا به الصورة الحاصلة وانما عرفوه به بناء على قولهم بالوجود الذهنى (الثالث الارادة وهى صفة مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع + الرابع القدرة وهى صفة تؤثر على وفق الارادة الخامس بقية الكيفيات النفسانية كاللذة والالم (القسم الثالث الكيفيات المختصة بالكميات كالزوجة والفردية العارضتين للكم المنفصل وكانت لثبوت الترتيب العارضين المتصل وكذا الخميس والتسديس وغيرهما من الهيات العارضة لسطوح الكثرة الاضلاع والاشكال والحلقة والزاوية (القسم الرابع الكيفيات الاستعدادية وهى اما استعداد نحو القبول والاتفعال ويسمى هذا ضعفا كالمراضية واما استعداد نحو الدفع والاقبول ويسمى هذا قوة كالمصداقية هذا الذى ذكر من اقسام الموجودات المهمة عند الحكماء يسمونه مقولات

الثانى الكيف

الكيف اقسام اربعة

الاول المحسوسة ولها

انواع خمسة الملموسات

مبصرات

مسموعات

مذوقات

مسمومات

الثانى الكيفيات النفسانية

لها باعتبار الاستحكام

فى موضوعه وعدمه

قسمان ملكة وحال

الكيفيات النفسانية خمسة

انواع حيوة علم

ارادة قدرة

بقية الكيفيات النفسانية

الثالث الكيفيات المختصة

بالكميات

الرابع الكيفيات

الاستعدادية

عشرة واجناس عالية لا جنس فوقها (فاذا عرفت هذا حق المعرفة عرفت ان الضبط الذي هو معروض التقابل ان كان مصدرا معلوما فهو من مقولة الفعل الذي هو من العرض النسبي فيكون موجودا خارجيا وان كان مصدرا مجهولا فهو من مقولة الانفعال فيكون ايضا موجودا خارجيا وان السهولة والعسرة من مقولة الانفعال فتكونان موجودتين * فان قلت * التقابل والتضاد من مقولة الاضافة فاذا كان موضوعيهما الضبط والسهولة والعسرة يلزم قياس العرض بالعرض وهو غير جائز * قلت * هو جائز عندهم لان معنى القيام عندهم اختصاص الناعت بالمنعوت لا بمعنى التبعية في التعيز (واما عند المتكلمين فكلها امور اعتبارية غير الكيف والايان فلا عرض ولا قيام بل تعلق امر اعتباري باعتباري ولا يحذور فيه) فاذا عرفت هذا عرفت ان فيما قاله المصنف رحمه الله لم يوجد التقابل الذي هو من المحسنات البديعية العرضية ووجد فيما قاله الش وان كانا مشتركين في الحسن الذاتي فظهر ان الاولى ماقاله الش دون ماقاله المصنف رحمه الله فحينئذ يتبين عندك مادة السؤال واصله ولتشرع في تفصيله * فاعلم ان الاولى مسند اليه معرف باللام وهو يفيد قصره على المسند وهو احد الامرين اعني غير مضبوطة او بمجمل سهولة الضبط فظهر ان تقرير السؤال هكذا كلما انحصرت الاولوية لاحد هذين الامرين لزم ان ماقاله المصنف رحمه الله ليس باولى لكن انحصرت له يتبع ان ماقاله ليس اولى وهذه النتيجة خلاف ما ادعاه المصنف ضمنا فان من تكلم بكلام يدعي صحته وحسنه ذاتيا او عرضيا وان لم يصرح به خصوصا مثل المصنف رحمه الله فان قدرت له دليلا يكون خلاصة السؤال معارضة تقديرية في المدعى فحينئذ تقديره كما ذكرنا لا خلاصته المع مع السند وتقريره هكذا لان سلم ان ما قلت اولى كيف والاولى غير مضبوطة او بمجمل سهولة الضبط وعلى كلا التقديرين مورد السؤال الدعوى الضمنية ومنشأه حل مضبوطة على ظاهرها (قوله لداعي مضبوطة ولدعي عسيرة الضبط) دليل على الانحصار المذكور كانه قيل كلما حصل التقابل في غير مضبوطة او سهولة الضبط هو دون ماقاله المصنف رحمه الله انحصر الاولوية ههنا على احدهذين الامرين لكن انقدم حق فانحصرت عليه او اشارة الى توپر السند كانه قيل الا ترى ان التقابل ههنا حاصل في احدهذين الامرين دون ماقاله المصنف

مطلب مفسولات عشرة
واجناس عالية
ظهور الجواب

فعلى التقدير الاول قوله الاولى الخ اشارة الى المقدمة الواضعة والشرطية
 مطلوبة وقوله لداعى مضبوطة ولداعى عسيرة الضبط اشارة الى مقدمة
 واضحة للدليل الذى ثبتت تلك المقدمة الواضعة والمقدمة الشرطية لهذا
 الدليل مطلوبة واما على التقرير الثانى فقوله والاولى الخ اشارة الى السند والمنع
 مطوى وقوله لداعى الخ اشارة الى تنوير السند قوله (فليحمل قوله مضبوطة
 على سهولة الضبط) الحمل فى العرف يطلق على الارادة اى فليرد بقوله
 مضبوطة سهولة الضبط مجازا مرسلا تبعيا بان يراد اولا بالضبط سهولة
 الضبط بعلاقة الزوم ثم يشتق منه مضبوطة فصار لفظ مضبوطة مجازا
 مرسلا فى معنى سهولة الضبط والقرينة المانعة والمعينة هما المقابلة لانهما
 قد تكونان شيئا واحدا وان تغايرتا بالاعتبار وداعى المجاز الاختصار كما
 سيجى بسانه وهذا القول جواب عن هذا السؤال اما بطريق المنع بتحرير
 المراد واما بطريق اثبات المنوع بتحرير المراد ايضا فورد الاول المقدمة
 الواضعة المستفادة من قوله لداعى الخ كما اشرنا اليه ومورد الثانى دعوى
 الضمنية المذكورة واما تقرير الاول فبان يقال لانسلم انه حصل التقابل
 فى غير مضبوطة او سهولة الضبط دون ما قاله المصنف رحمه الله انما يكون
 كذلك لو لم يحمل قوله مضبوطة على معنى سهولة الضبط وليس كذلك
 الا ترى انه يظهر بذلك الحمل التعادل بينهما واما تقرير الثانى فبان يقال
 ان مضبوطة ههنا يراد به سهولة الضبط وما يراد ههنا سهولة الضبط
 يقابل عسيرة الضبط وما يقابل ههنا عسيرة الضبط فهو اولى ينح
 من المقصول التسايج ان مضبوطة ههنا اولى * فان قلت * هذا الدليل
 يلزم منه ترجيح مضبوطة على احدا الامرين المذكورين بلا مرجح والرجح
 بلا مرجح باطل ينتج من الغير المتعارف ان هذا الدليل يلزم منه الباطل
 وما يلزم منه الباطل فهو باطل ينتج من الغير المتعارف ان هذا الدليل باطل
 فخلاصة هذا السؤال النقض الاجمالى ومورده الدليل ومنتسأه توهم
 عدم وجود المرجح وتقريره ما ذكرنا * قلت * لانسلم انه يلزم من هذا
 الدليل ترجحه بلا مرجح كيف وفى مضبوطة اختصار دون سهولة
 الضبط * فان قلت * لو قيل غير مضبوطة بدل عسيرة الضبط لحصل
 التقابل بينه وبين مضبوطة فلم يرجح عسيرة الضبط على غير مضبوطة
 مع ان فى عسيرة الضبط احتياجا الى تأويل مضبوطة ليحصل التقابل

* قلت * ان غير مضبوطة يحتمل تعذر الضبط وان كان بعيدا لان المتأخرين حصلوا البيان من كتب المتقدمين ولو تعذر الضبط لما حصلوا ويحتمل تعسره ولو قيل غير مضبوطة لاوهم تعذر الضبط وهو خلاف الواقع فلدفع هذا الابهام اختير عسيرة الضبط على غيره وان كان فيه الاحتياج الى التأويل فانه اهون من الابهام المذكور ٢ وقيل ولا يخفى ما في هذه الاولوية من ترك جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ لان غير مضبوطة يحتمل تعذر الضبط وتعسره وكذا مضبوطة يحتمل ان يكون بزوال تعذره وبقاء تعسره وان يكون بزوال تعسره وحصول سهولته مع ان المراد منهما الشق الثاني فلذا صرح بعسيرة الضبط ثم اختار في الثاني مضبوطة لاختصار الكلام وعدم لبس المرام فكأنه نبه على ذلك بقوله فليحمل قوله مضبوطة على سهولة الضبط حيز ارتكب التأويل في الثاني فقط ولم يقل اولي يحمل عسيرة الضبط على غير مضبوطة انتهى وخلاصة هذا الجواب امام معارضة تحقيقية في المدعى الضمني باباته بان يقال ماذا كرم من الدليل وان دل على بوث مدعاه لكن عندي ما ينفيه هكذا ما قاله المصنف رحمه الله من عسيرة الضبط ومضبوطة اولى لان ما قاله ٣ ما فيه ترك رعاية جانب اللفظ رعاية جانب المعنى مع الاختصار وعدم اللبس دون ما قلتم وكل ما فيه ترك رعاية جانب اللفظ لرعاية جانب المعنى فهو اولى ينتج ان ما قاله اولى اما الصغرى فظاهرة مما سبق واما الكبرى فلان التقابل من المحسنات البديعة التي تراعى بعد الرعاية لجانب المعنى والاصارات الرعاية لها كتعليق الجواهر على عنق الكلاب كما لا يخفى على من له ادنى مسكة من علم البلاغة واما منع المقدمة الشرطية اعني كلما حصل التقابل في غير مضبوطة او سهولة الضبط ههنا دون ما قاله انحصرت الاولوية الخ بان يقال لانهم انه كلما حصل الخ انما يكون كذلك لو لم يكن فيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ مع عدم اختصار الكلام اما ابيات للمدعى الضمني المنوع بابطال السند اعني انحصار الاولوية على احدا لا مرين بان يقال هذا السند باطل لانه يستلزم رعاية جانب اللفظ بدون رعاية جانب المعنى وهي باطلة فهذا السند يستلزم الباطل وما هو يستلزم الباطل فهو باطل فهذا السند باطل وكلما بطل السند بطل نقبض المنوع وكلما بطل نقبضه بطل عينه فكلما بطل هذا السند بطل عين المنوع لكن بطل ينتج انه

٢ قاله حسن الزيباري عليه رجة الباري (منه)

٣ ما هو صولة ليست منافية (منه)

٤ القائل مفتي زاده
عليه الحسنى والزيادة
(منه)

٦ اى فيما قاله الشارح
رحمه الله تعالى (منه)

٧ القائل مفتي زاده
عليه الحسنى والزيادة
(منه)

ثبت عين المنوع وهو المطلوب فهذه التقارير الاول والثاني منها بناء
على تقدير كون سؤال الس. معارضة والثالث منها على تقدير كونه منعاً كما لا يخفى
(قال ٤ بعض المحققين انا اقول فيما قبل نظر لانه لا مسامح لهذا الاحتمال
لان قيد مفصلة يأبى عنه لان التفصيل يستدعى السهولة غاية ما فى الباب،
ان كانت كثرة التفصيل بوجوب الملل ويقتضى العسرة وهو نادر على ان هذا
الاحتمال غير مطابق للواقع وغير مناسب لسان المصنف اذا الكتب متداولة
بين الناس والظاهر انه ليس بتعذر وكذلك هذه الكتب مأخذ المصنف
ومؤلفوها اساتيد فلا يذهب العقل الى هذا الاحتمال انتهى حاصله
ليس فى هذه الاولوية ٦ ترك جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ لان قيد التفصيل
قرينة مانعة عن احتمال التعذر لو قبل غير مضبوطة ولكن فى العلاوة نظر
لان كون السى غير مطابق للواقع لا تنافى دلالة اللفظ عليه واقادته له
والا لم يكن كلام كاذباً اصلاً نعم كونه غير مناسب لسان المصنف قرينة
لدفع هذا الاحتمال وكذا كون المراد بالكتب المتداولة قرينة لدفعه (وقبل ٧
انتهى فى المحمل الخ تقريع على الاولوية واشارة الى التوجيه بصحة العبارة
من غير اولوية ويظهر يتعلق بالاولوية والحمل على سبيل التنازع
ولم يقل ليتعادل اشارة الى ان التعادل ثابت لكنه غير ظاهر انتهى
ففيه نظر لان العبارة لا تقصد بعدم وجود التقابل لانه من الحسنات
العارضة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة تعلم البديع فلا يكون اشارة
الى التوجيه بالصحة بل اشارة الى التوجيه بحسن العبارة لان الصحة باقية
سواء وجد التقابل ام لا فمعنى اذا حمل مضبوطة على سهولة الضبط
وجد التقابل بينه وبين عسيرة الضبط فيكون اولى كما يكون اولى اذا قبل غير
مضبوطة مقام عسيرة الضبط او بسهولة الضبط مقام مضبوطة بسبب
وجود التقابل كما لا يخفى وكذا فى قوله يظهر يتعلق بالاولوية والحمل
على سبيل التنازع نظر لان الكلام فى الاولوية وعدم الاولوية بسبب
وجود التقابل وعدمه لا بطهوره وعدم ظهوره كما اعترف به نفس هذا
القائل فكيف يتعلق بالاولوية بل يتعلق بالحمل اشارة الى مرجح الحمل والتفسير
والظهور بمعنى التثبت لى لثبت التقابل مجازاً بعلاقة السببية لان الظهور
سبب للتثبت وانما عبر عن التثبت بالظهور للمبالغة وزيادة البيان فلا يرد
ما قبل من انه لا يخفى عليك ان هذا الحمل لا يدفع السؤال بالاولوية انتهى

لان السؤال ليس مبني على الظهور وهذه كما سبق تحقيقه وانما اخرا الامر
بالحمل ولم يقل او يحمل عبارة الضبط على غير مضبوطة لئلا يصير من قبل نزع
الخلف قبل وصول المساء (قال بعض الافاضل دفعا لاعتراض الش مفصلة
غير مضبوطة بالنظر الى المتكلم عبارة الضبط بالنظر الى المخاطب فاردت
ذكرها بجملة مضبوطة بالنظر الى المتكلم سهلة الضبط بالنظر الى المخاطب
وفي كلامه صنعة احتباك ومن غفل عن هذا فقال ما قال انتهى * واعلم
ان صنعة الاحتباك وقد يسمى حذف القابل هو حذف شيء مما في الاول
بقريئة ماذكر في الثاني وحذف شيء مما في الثاني بقريئة ماذكر في الاول
نحو قوله تعالى (لا تقنطوا من رحمة الله) اي ومغفرته (ان الله يغفر الذنوب
جميعا) اي ويرحم وقد يرسم بان يحذف من الاول ما ثبت نظيره في الثاني
ومن الثاني ما ثبت نظيره في الاول (قبل) فيما قاله نظر لانه تكلف وتوجيه
بلا قريئة والتوجيه بقريئة الفساد غير معتبر على ان المضبوطة وغير
المضبوطة تنسب الى المخاطب لالي المتكلم لان مدارهما المفهومية وعدم
المفهومية وهما بالنسبة الى المخاطب كما لا يخفى انتهى وفيه نظر لانه وان كان
التوجيه بقريئة اصل الفساد غير معتبر لكنه معتبر بظهور الفساد والفساد
ههنا عدم الاووية بسبب عدم التقابل وهو ظاهر كما لا يخفى قال المصنف
(فاردت ذكرها بجملة مضبوطة) اردت من الارادة وهي في اللغة نزوع
الفسوس وميلها الى الفعل بحيث يحملها عليه لانها افعال من راده يروده
رودا وريادا اي طلبه ومال اليه واصل فعلها ارود يرود اروادا نقلت
حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفاء في الماضي والمصدر وياء في المضارع
لكن لما اجتمع ساكنان على غير حده بالقلب في المصدر حذفت الالف
المقلوبة وجعلت التاء في آخره بدلا ويقال الارادة للقوة الحيوانية التي هي
بقلب الحيوان ايضا والمراد بالقوة الصفة التي هي مبدأ لنزوع النفس
الحيوانية الى احد طرفي المقدور وإيقاعه والاول مع الفعل زمانا وان كان
مقدما عليه ضرورة والساني قبله والساني يسمى ارادة كلية والاول
يسمى ارادة جزئية ويفسرونها ايضا بصرف الارادة الكلية نحو الفعل
او الترك وليست بمشروطة عندنا باعتقاد النفع او ظنه الذي يسمى بالداعي
والارادة الكلية مخلوق والثاني ليس بمخلوق بل من الامور الاعتبارية
في نفس الامر كما حقق في محله فاذا صرف العبد ارادته الكلية وقدرته

مطلب صنعة احتباك

٩ قاله مفتي زاده له
الحسنى والزائدة (منه)

مطلب الارادة

نحو الفعل او الزك تعلق ارادة الله تعالى وقدرته على عاقبة السنية فوجد
الله تعالى ذلك الفعل فصرف العبد كسبوا بجد الله تعالى خلق وانقدور
الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فانفعل مقدور الله
تعالى بجهة الابدان وبقدر العبد بجهة الكسب على ما حقق في محله
(فاذا عرفت هذا علمت ان المعنى نصرفت ارادتي الكلية نحو ذكرها
اي ذكر دوال المعاني * فان قلت * الكلام في بيان سبب التأليف
وذلك السبب ككون المعاني مذكورة في الكتب مفصلة صيرة
الضبط فينبغي ان يفرع عليه فنظمت لا فاردت على ان الارادة عندنا
ابست بمشروطة بالداعي * قلت * اشارة الى ان فعل المختار مسبوق بالارادة
وسبب الفعل سبب للارادة اولا وبالذات وللعلل ثانيا وبالعرض وعدم
المشروطة لا يستدعي عدم وجود الداعي (وقيل ٣ اشارة الى ان يصح
تعقيب فاء فنظمت انتهى وفيه نظر لان هذه الارادة مع الفعل فكيف
يصح التعقيب بعد اردت حتى يكون اشارة اليه اللهم الا ان يراد التعقيب
الذاتي والتأخير الغير الزماني (قال الرضي واعلم ان الفاء تعيد الترتيب
سواء كانت حروف عطف اولا فان عطف مفردا على مفرد ففائدتها
ان ملاسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب الى المعطوف عليه بعد ملاسة
المعطوف عليه بلاهله بمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل القيام
لعمرو عقب قيام زيد بلا فصل واذا ادخلت على الصفات المتتالية
والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملاستها لمداول فامليها كما كان
في جاني زيد فعمرو بل في حصول مصادرها بموصوف نحو جاءني زيد
الاكل فالسائم اي الذي يأكل فينام وان لم يكن الموصوف واحد فالترتيب
في تعلق مداول العامل بموصوفاتها نحو قولهم في صلاة الجماعة يقدم الاقر
فالافقه فلا يقدم هجرة فلاسن وان عمت انقاء جملة على جملة افادت
كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها
لا ففس نحو قام زيد فعمرو وقد تعيد الفاء العاطفة لجمل كون
الذكر بعدها كلاما مرتب في الذكر على ما قبلها لان مضمونها
عقب مضمون ما قبلها في الزمن كقوله تعالى (ادخلوا ابواب جهنم
خالدن فيها فبئس مساوى المتكبرين) فان ذكر ذم الشيء يصح بعد
جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل تقول

٣ قاله مقنى زاده
الحسن والزيادة
مطلب كلمة الفاء

مطلب
الترتيب الذكري

اجبته فقلت ابيك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجال وقد نجى
الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج تقول العرب * مطرنا
ماين زباله ٢ فالعلبية * واذا نقيت فقلت مثلاً جاني زيد فعمرو فانت ناف
لتعقب مجئ عمرو بجئ زيد فيمكن ان يحصل الجيئان في حالة واحدة
وان يحصل مجئ عمرو قبل مجئ زيد وان يحصل مجئ عمرو بعد مجئ زيد
بمهلة هذا الذي ذكرنا كاه حكم فاعطف (والتي لغير العطف ايضاً
لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى الفاء السببية وتخص بالجل وتدخل
على ماهو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان اقبته فاكرمه ومن جاءك
فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصح تقدير
اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى
في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو في القرآن كثير وكذا في غيره قال تعالى
(قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها)
اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى اي اذا كنت
لعنتي فانظرنى قال فانك من المظيرين اي اذا اخترت الدنيا فانك من
المظيرين قال فبعمرك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعمرك لاخوئهم
وكثيرا ما يكون الفاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده اسبباً
لما قبلها كقوله تعالى (اخرج منها فانك رجيم) وتقول اكرم زيد فانه
فاضل فهذه تدخل على ماهو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ماهو
الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل واكرمه وتعكس فقول اكرمه
فانه فاضل * ثم اعلم انه لاتنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية
وهي مع ذلك عاطفة جلة على جلة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن
لا يلزمها العطف نحو ان لقبته فاكرمه * ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب
بلاهملة لاتنافي فيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا
كان اول اجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فصبح الارض مخضرة) فان اخضرار الارض يتأخر بعد نزول الماء لكن
يتم في مدة ومهلة فجئ بالفاء نظراً الى انه لا فصل بين نزول الماء وابتداء
الاخضرار ولو جئ بتم نظراً الى تمام الاخضرار جاز انتهى ملخصاً في استفاد
منه ان الفاء مطلقاً موضوعة للترتيب مطلقاً معنوياً او ذكرياً والترتيب
المعنوي على نوعين تعقبى وسببى وتسمى الفاء المفيدة له الفاء السببية وان الترتيب

٢ الزبالة بالفتح موضع
والعلبية موضع في طريق
مكة المكرمة كذا في المحيط
(منه)

مطلب الفاء انغير العاطفة
مطلب

كثير اما يكون الفاء السببية
بمعنى اللام السببية
مطلب

لاتنافي بين كون الفاء
السببية والعاطفة
مطلب

قاعدة مهمة للفاء

التعقبي والذكرى مخصصان بالمعاطفة وان الترتيب السببي قد يكون بين الشرط والجزاء فيقتضى يسمى الفاء المفيدة له جزائية من حيث ترتب مدخولها على ماقبلها كما ان الجزاء كذلك سواء كان الشرط مذكورا او محذوفا وقد يكون بين شيئين غير الشرط والجزاء الشرط الاول منهما سبب والثاني مسبب سواء عطف الثاني على الاول نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ام لا نحو زيد فاضل فاكرمه ويسمى الفاء المفيدة لهذه السببية الفاء السببية من حيث السببية ومن حيث التفرع اى من حيث كون مابعداها فرعا وما قبلها اصلا يسمى الفاء التفرعية ومن حيث تولد ماقبلها مما بعدها الذى من غير ذوالعقول تسمى فاء النتيجة اى النتيجة ومن حيث دخولها على الجملة المعترضة يسمى الفاء الاعتراضية كقولك * واعلم فعمل المرأيتنعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا * وايضا ان كان المعطوف عليه محذوفا تسمى الفاء الفصيحة من حيث اثباتها عن المحذوف هذا على رأى السكاكى وعلى رأى الكشاف انما تكون الفاء فصيحة اذا كان المحذوف شرطا وقيل انها فصيحة على كلا التقديرين لأنها تنبئ عن المحذوف (فعمل الفاء الجزائية والفصيحة والتفرعية والنتيجة والاعتراضية من خصص الفاء السببية واقسامها وان تلك الاقسام لكونها اعتبارية لا يضر تداخل بعضها فى بعض وان الفاء التعقيلية قد تنجم مع السببية كما مر فى الآية وقد لا تنجم مع نحو جاني زيد فعمره وظهر ايضا ان الترتيب الذكرى يكون بين الجمل والتفصيل فاما ان يكون الجمل معطوفا عليه او معطوفا فان كان معطوفا فالفاء الدخلة عليه تسمى فاء فذلكة والغرض من التفصيل اولا والاجال ثانيا هو تسهيل الضبط وان كان الجمل معطوفا عليه والتفصيل معطوفا سواء يلزم من حيث الذات نحو اجبت فقلت لبيك او من حيث الوصف مثل الممدوحية والمذمومة نحو رأيت داره فتم الدار تسمى الفاء الداخلة عليه انه التفصيلية كما مر من الامثلة والغرض منه ان يتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله تعالى النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مسما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا وان تكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة الحرمان عنه لم مع الشعور بالجهول بوجه ما فالجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل الشعور بوجه دون وجه نشوقت النفس الى العلم به وتأملت بفقد انها اياه فاذا حصل لها العلم به

مطلب الفاء التفرعية

مطلب

فاء الجزائية والفصيحة

والنتيجة والاعتراضية

مطلب الفاء التفصيلية

وفاء الفذلكة

مطلب

الغرض من التفصيل اولا

والاجال ثانيا

مطلب

الغرض من الاجال اولا

والتفصيل ثانيا

على ميل الايضاح كملت لذة العلم به لعل الضرورى بان اللذة عقيب
 الالم اكل واقوى وكأنتها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم
 او الابهام للجمع بين المتنافين اى الاجال والتفصيل ولاشك ان الجمع بين
 المتنافين من الامور القريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس عند وجدانها
 تأثرا واتفعال عجيب هذا فى انقسم الاول من التفصيل واما فى انقسم الثانى
 فيجوز ان يكون الغرض الترفيب او التنفير او التطيب او التعظيم او التحقير
 على حسب مقتضى الحال والمقام (واذا عرفت هذا علمت ان الفاء فى فاردت
 يجوز ان تكون جزائية وفصيحة وان كان كونها فصيحة على رأى
 كاسق فحينئذ يكون قوله فاردت مع محذوفه قضية شرطية وكذا الفاء
 فى فنظمت ويكون قوله فنظمت مع محذوفه قضية شرطية فحينئذ يكون
 تقرير القياس لدعوى نظم افرايد التى هى عبارة عن تأليف هذه
 الرسالة المطلوب ههنا ابيته هذا كما ذكرت فى الكتب مفصلة عسيرة
 الضبط فاردت ذكرها بجملة مضبوطة وكما اردت الذكر كذلك
 فنظمت فرائد الخ ينتج من القياس الافتراضى الشرطى من الضرب الاول
 من الشكل الاول انه كلما ذكرت فى الكتب عسيرة الضبط فنظمت
 فرائد الخ فلنعتبر هذه النتيجة مقدمة شرطية ولنضم اليها مقدمة واضحة
 ليحصل المطلوب هكذا كلما ذكرت فيها مفصلة عسيرة الضبط فنظمت
 فرائد عوائد لكنها ذكرت كذلك ينتج انى فنظمت فرائد عوائد وهو
 المطلوب هذا هو الظاهر فحينئذ يكون قوله ان معنى الاستعارات الى آخره
 اشارة الى المقدمة الواضحة والنتيجة مطوية وهذه المقدمات ظنية فيكون
 القياس من الصناعات الخمس خطابة والظن واو ادعاء يكفى ههنا ويجوز
 ان يكون الفاء فى فاردت فاء النتيجة وكذا فاء فنظمت فحينئذ يكون قوله
 ان معنى الاستعارات اشارة الى المقدمة الواضحة والشرطية مطوية
 هكذا كلما ذكرت معنى الاستعارات وما يتعلق بها مفصلة عسيرة الضبط
 فاردت ذكرها احلكن ذكرت كذلك ينتج انى اردت ذكرها الخ
 فنعتبر هذه النتيجة مقدمة واضحة ولنضم اليها مقدمة شرطية هكذا
 كلما اردت ذكرها بجملة مضبوطة فنظمت فرائد عوائد لكن اردت ينتج
 انى فنظمت فحينئذ يكون القياس الاستثنائى الاول منبئا للمقدمة الواضحة
 من القياس الاستثنائى الثانى المبت للمطلوب ويجوز ان يقرر من الضرب

مطلب تقرير القياس
 المثبت لنظم الرسالة

الاول من الشكل الاول من اقتراني الجملي هكذا اني ناظم فرائد عوائد
 لاني مرید ذکرها بجملة مضبوطة والمرید ذکرها كذلك ناظم فرائد
 ينتج اني ناظم فرائد فحينئذ تكون قوله فاردت اشارة الى الصغرى
 والكبرى مطوية وقوله فنظمت الخ نتيجة اما الصغرى فلانه لما كانت
 المعاني وما يتعلق بها مذكورة في الكتب مفصلة عسيرة الضبط فاردت
 ذكرها الخ لكن كانت المعاني وما يتعلق بها كذلك ينتج اني مرید ذکرها
 بجملة مضبوطة فحينئذ يكون قوله ان معاني الاستعارات اشارة الى المقدمة
 الواضحة من القياس المثبت لتلك الصغرى ومقدمته الشرطية مطوية
 واما الكبرى فلان ذكرها بجملة سهلة الضبط يستدعي التلخيص بان يجعل
 لكل واحد من تلك المعاني وما يتعلق بها بابا على حدة وان يكون كل باب
 موجزا كما يدل عليه التعبير عن كل باب بالعقد والفريدة حتى يدفع الملل
 ويحصل التذليل والاجال والسهولة ويجوز تقاريرات اخرى في القياس
 ولا تقصر على ما ذكرنا فان قلت هذه العبارة اي اردت فنظمت فاسدة
 لانها تفيد ان ارادة العبد كافية في حصول الفعل وهو فاسد عندنا
 اي معاشر اهل السنة ينتج انها تفيد الفاسد وكل عبارة تفيد فهي فاسدة
 فهذه العبارة فاسدة اما صغرى غير المتعارف فظاهرة واما كبراه فلان
 حصول الفعل بارادة الله تعالى مع ارادة العبد على جرى عادة السنية
 واما صغرى المتعارف فثبت بغير المتعارف المذكور واما كبراه فظاهرة
 كما لا يخفى فخلاصة هذا السؤال النقص في العبارة ومورده هذه العبارة
 وتقديره ما ذكر ويجوز ان يكون خلاصته نقضا اجلي وحينئذ مورده
 الدليل الذي يثبت ثبوت الدعوى اعني نظمت الخ (واما تقديره فظاهر
 مسبق قلت لانسان هذه العبارة تفيد ذلك كيف وان اردت
 ذكرها واد الله تعالى اياه فنظمت بنظرية العقلية ٢ وهو كون المنكاه
 من اهل السنة . وثبت هل لا يبرم عند في حصول فعل العبد صرف
 قدرته وتعلق قدرته تعالى ايضا قلت نعم يبرم فيحصل على اردت
 ذكرها واد الله تعالى اياه وسعدت قدرتي به وتعلق به قدرة الله تعالى
 فنظمت وهذا ايضا بالنظرية المذكورة . فان قلت هذا الدليل اي دليل
 التلخيص يستلزم تحصيل الحاصل وهو بطل فهو الدين يستلزم البطل
 وما هو يستلزمه فهو باطل فهذا الدليل باطل اما صغرى الاولى فلانه

٢ - معني في العبارة حذف
 معصوف بالقرينة المذكورة
 ففيه اجاز حذف منه

يستلزم تحصيل العلم بثبوت النظم وهو حاصل ينتج ان هذا الدليل
 يستلزم تحصيل الحاصل وهو الصغرى المطلوبة اما صغرى هذا الدليل
 فظاهرة واما كبراه فلان ذلك النظم اما من المحسوسات السمعية ان كانت
 الرسالة عبارة عن الالفاظ المخصوصة واما من المحسوسات البصرية ان كانت
 عبارة عن النقوش المخصوصة واما من المحسوسات الوجدانية ان كانت
 عبارة عن المعاني المخصوصة وكل منها بدئية ينتج من الضرب الاول
 من الشكل الاول من القياس المركب المتحد النتيجة ان النظم من حيث
 اثبوت بدئية وكما كان بدئية فالعلم به حاصل قبل الاستدلال لكن
 المقدم حق ينتج ان العلم به حاصل وهو الكبرى المطلوبة وهذا قياس
 مركب موصول النتائج (وخلاصة هذا السؤال نقض اجمالى وشاهده
 هو الاستلزام بخصوص الفساد وهو تحصيل الحاصل ههنا ومورده هذا
 الدليل واما منشأه فسمى قلت * ان اردتم بقولكم لكن المقدم حق
 ان العلم بثبوت ذلك النظم بدئى من حيث الانية فلانتم الملازمة اى كلما
 كان بدئيا فالعلم به مطلقا حاصل قبل الاستدلال لم لا يجوز ان يكون العلم به
 من حيث الهمية قبله مجهولا وان اردتم بذلك القول ان العلم بثبوت النظم
 بدئى من حيث الهمية فلانتم حقيقته كيف وهو نظرى الا ترى ان العلم
 بالشئ من جهة يكون بدئيا ومن جهة اخرى يكون نظريا * واعلم
 ان الدليل على قسمين الاول انى والثانى لى لان الحد الاوسط فى الافتراض
 استثناء عين المقدم فى الاستثنائى المستقيم واستثناء نقض التالى فى غير المستقيم
 لابد ان يفيد كل منها العلم بالملبوس فان كان هو علة لوجود المحكوم به
 للمحكوم عليه فهو دليل لى وان لم يكن كذلك فهو دليل انى فالاول
 كقولنا هذا ضاحك لانك متعجب وكل متعجب ضاحك فهذا ضاحك
 والثانى نحو (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) لكن لم تفسدا فلم يكن فيهما
 الهة الا الله وان شئت قلت ان كل واحد منهما مع كونه علة لنسبة المحكوم به
 الى المحكوم عليه كان علة لوجود تلك النسبة فى الخارج فلمى وان لم يكن
 علة للنسبة الا فى الذهن فانى وان شئت قلت ان كان كل منها علة للنسبة
 فى الذهن والخارج فلمى وان كان علة للنسبة فى الذهن فقط فانى وان شئت
 قلت الاستدلال من العلة على المعلول لى وبالعكس انى وان شئت قلت ان الدليل
 ان كان واسطة فى حصول التصديق بثبوت المحكوم به للمحكوم عليه او سلبه عنه

مطلب
 الدليل قسمان لى وانى

قائي وان كان واسطة في حصول التصديق بالثبوت او السلب مع افادة
 سبب وجود النسبة في نفس الامر فلي وان شئت قلت الاستدلال
 من المؤثر على الاثر لمى وبالعكس اى (ولا يخفى ان مآل الكل واحد
 والتغاير انما هو في العبارات والتعابير وانما سمي الدليل للمى ليا اى منسوبا
 الى لم اى السؤال بل وهو السؤال عن السبب الخارجى لوجود النسبة
 فى الخارج ونفس الامر فيكون معنى الدليل للمى باعتبار التركيب
 التوصيفى الدليل الذى يصلح ان يقع جوابا عن السؤال بل فلما افاد
 السببية لوجود النسبة فى الخارج ايضا سمي ليا بخلاف الدليل الاينى
 فانه يفيد ثبوت الحكم فى الخارج ذهنا لا سببية خارجية فلذلك سمي
 دليلا ليا اى منسوبا الى ان اى ثبوت الحكم من حيث افادته له فيكون
 من قبيل نسبة المفيد الى المقاد والبال الى المدلول فلا استدلال على الحمى
 بتعفن الاخلاط لمى وعسكه اى فاذا عرفت هذا حق المعرفة علمت
 ان دليل نظمت لمى * واعلم ايضا ان اردت ونظمت على حقيقتيها
 باعتبار الهيئة ان كانت الديباجة متأخرة ومستعارا باعتبارها ان كانت
 متقدمة لانه قد يؤلف الكتاب ثم يضم اليه الديباجة وقد بعكس
 وتقرير الاستعارة فيهما بان شبه مفهوم الارادة فى المستقبل بمفهوم الارادة
 فى الماضى فى الوقوع وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به
 ثم استعير لفظ الارادة من مفهوم الارادة فى الماضى لمفهوم الارادة
 فى المستقبل فصار استعارة اصلية ثم اشتق منه اردت فصار كلمة اردت بمعنى
 اريد استعارة تبعية ونفس عليه استعارة نظمت (والقربة المانعة فيهما حالة
 وهى كون الديباجة متقدمة واما القربة المعينة فهى ايضا ذلك
 لانها قد تتحدان واما الداعى الى الجواز ههنا الذى لا بد منه فى الجواز فهو
 التفتول او اظهار الحرص فى وقوعه او غير ذلك * فان قلت * اذا وجدت
 القربة عن ارادة المعنى الحقيقى فكيف تكونان حقيقتين * قلت * القربة
 المانعة قد تكون قضية وقد تكون محتملة واذا كانت محتملة يجوز فى اللفظ
 امر ان ولذلك ترى ان كتب التفسير والاحاديث متشبهة بالمثل على
 المعانى المجازية مع امكان المسكن المعانى الحقيقية كما سيجى * تحفة ان شاء الله تعالى
 وفى نظمت مجاز آخر باعتبار المادة على طريق الاستعارة التبعية
 على ما سيجى * قال المصنف رحمه الله تعالى (على وجه نفاق به كتب المقدمين)

مطلب
 سبب تسمية الدليل ليا
 وانيا

مطلب
 تقدر الاستعارات فى اردت
 ونظمت باعتبار الهيئة

قال في القاموس المحيط الوجه معلوم ومستقبل كل شيء جمعه اوجه ووجوه
ونفس النسي ومن الدهر اوله ومن النجم ما بدالك ومن الكلام السيل
المقصود وسيد القوم (ح) وجوه كالوجه (ج) وجهاء واجاء والجهة
والقليل من الماء ويحرق والجهة ملسة والوجه بالضم والكسر الجانب
والماحية ووجهه كوعده ضرب وجهه فهو موجه ووجهه توجيهها
ارسله وشرفه كاجهده انتهى (وقيل وجه النسي طريقه وما وجهه هذا
الامر اي طريقه وقد وجه الرجل صار وجهها اذا جاء وقدر وبابه ظرف
واوجهه الله تعالى اي صيره وجهها ختري (وقال في التفسير الكبير في سورة
البقرة ان الوجه في اصل اللغة الضوء المخصوص المعلوم انتهى فظهر
ان الوجه في اللغة يكون مصدرا لازما ومتعديا ويكون اسما جامدا المعنى
العضو المخصوص وسائر المعاني مجاز متفرع عليه (فاذا عرفت هذا
فاعلم ان المراد بالوجه ههنا السيل المقصود من الكلام الذي هو عبارة
عن المعاني المقصودة مجازا بان شبهت بالعضو المخصوص في المرفوعة
والاصالة والمقصودية فادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فاستعير
لفظ الوجه للمعاني فصار استعارة مصرحة اصلية والقرينة المانعة
والمعينة قوله نطق به ككتب المتقدمين من حيث ان الدلالة انما تكون
على المعاني والداعي اليه الترغيب والتشويق * واعلم ان على وجهين
احدهما ان يكون اسما بمعنى فوق فحينئذ لا يستعمل الا مجرورا بمن وانما يتعين اذن
اسميه لان الجر من خواص الاسماء قال * يصف قطاة * غدت من عليه بعد
ما تم لمؤها . تصل وعن قض ببداء مجمل ، والنائي ان يكون حرفا وضع
للاستعلاء اي لاستعلاء نسي على مجرور او ما يقرب منه سواء كان ذلك
النسي استعلاء معمولا متعلقه نحو ركب على الفرس وقوله تعالى (وعليها
وعلى الفئ تحملون) وقوله تعالى (اواجد على النار هدى) اولا نحو زيد
على السطح وزيد على الباب اي على مكان قريب من الباب وذلك الاستعلاء
حقيقي ان كان المستعلى والمستعلى عليه جسمين كما في الامثلة المذكورة
فيكون لفظ حينئذ حقيقة ومجازي ان لم يكونا كذلك ويسمى استعلاء
معنويا فحينئذ يكون لفظ على مجازا نحو عليه دين كما يقال ركه دين كانه
يحمل نقل الدين على عقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه
الفصاح لان الحقوق كانهارا كبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على

مطلب لفظ الوجه
٤ قيل للاصمعي كيف
قال غدت والقطاة
تذهب الى الماء ليلا فقال
ارادت التجهيل الى القدوة
(غدت) اي غدت القطاة
وبكرت من فوق ذلك
الموضع وعن قبض
وهو القسر الا على
من البيض والمراد الفرخ
(والجهل) المفاضة لا اعلام
فيها (بداء) بفتح الباء
وسكون الياء الفلاة
وعن قبض ان عطف
على عليه كان اسما بمعنى
الجانب وان عطف على
من كان حرفا كذا
في حواشي الرضى (منه)
مطلب كلمة على

٣ (الظم) بالكسر اسم
بمعنى العطش وما بين
الشرابين والوردين
صل يصل صليلا صوت
وبابه ضرب الصليل
ههنا صوت جناحها
في طير انها كذا في
القاموس والرضى (منه)
مطلب

ان الاستعلاء حقيقي
ومجازي

ربك حتما مقضيا) تعالى عن استعمال شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله تعالى ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمال في الباري تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وقواهم فلان على جلالة يقول كذا أي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبته الديون أي لزمته كذا في الرضى وغيره وليكن هذا على ذكر منك + واعلم ان قوله على وجه ظرف مستقر يجوز ان يكون مفعولا مطلقا لقوله ذكرها + فان قلت + ان المفعول المطلق اسم مفعله فاعل فعل مذكور بمعناه والذي هو فعل فاعله ههنا ليس بمعنى الطرف المستقر لان معناه الثبوت وهو ظاهر ولا يشتمل عليه كما لا يخفى فكيف يكون مفعولا مطلقا قلت المراد انه مفعول مطلق مجزى فان قلت ما معنى المفعول المطلق المجازي قلت + معناه ان اطلاق المفعول المطلق عليه مجاز من قبيل اطلاق اسم موصوف على الصفة او من قبيل اطلاق اسم المضاف على المضاف اليها وهما من قبيل الاول أي اردت ذكرها ذكر اكاشا على وجه حذف الموصوف واقيم انصفة مقامه فاطلق عليها اسم موصوف اعني المفعول المطلق بعلاقة الحلية والمحلية والقربة المنة والمنفعة هما القاعدة المحوية وهو وجوب كونها له بمعناه كما لا يخفى وقد سبق انها قد تكون متحررين فان قلت ان المفعول المطلق المجازي بكم طريق يكون قلت + بطريقين الاول بان يحذف الموصوف الذي هو مفعول مطلق حقيقي ويبدله بمتبناه الصفة فاطلق عليها اسم مفعول مطلق مجزى كما هو والناسي يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه فيطبق عليه مجزى كقواهم يحذف قيسا أي حذف قيس ملاءمة فان قلت هذا طريق من يجرى فهو قلت لا يجرى لان الطرف المستقر متمم على سبيل واحد الاول خبر نحو زيد في الدار انه في الدار فخرج في الدار على سبيل واحد والثاني صفة اسم موصوف فخرج في الدار في الدار يكون جرية ثمة والرابع صفة نحوية فخرج في رجل في الدار والخامس جرية سبيل في الدار والسادس مفعول مطلق مجزى كما ههنا ويجوز ان يكون قوله على وجه حلا مستقلة مقصودة مفعولة مؤسسة من التمييز الذي في ذكرها الرجوع الى المعاني

٦ أي الروم ههنا (منه)

مطلب معنى المفعول المطلق المجازي

مطلب للمفعول المطلق المجازي طريقان

مطلب استعمال الطرف المستقر على ستة اوجه

* فان قلت * ذلك الضمير مضاف اليه والحال ما بين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى فكيف يكون حالا منه * قلت * ذلك الضمير
وان كان مضافا اليه لفظا لكنه مفعول به معنى لان الذكر مصدر متعد
مضاف الى مفعوله فيثبت يصح ان يقع حالا منه * فان قلت * من اين
يعلم انه مضاف الى المفعول والمصدر المتعدي قد يضاف الى فاعله وقد يحذف
فاعله ويضاف الى مفعوله * قلت * قد يعلم ذلك من قرينة لفظية وذلك
اذا نصب مفعوله نحو ضربه عمرا واقع اذا كان متعديا الى مفعول واحد
فتصب مفعوله الواحد قرينة لفظية على انه مضاف الى فاعله وكذا
اذا نصب مفعوله او مفاعيله الثلاثة ان كان متعديا اليهما او اليها وقد يعلم
من قرينة معنوية وذلك في غير ما ذكر وتلك القرينة بان يجعل المضاف اليه
مبتدأ وياخذ من المصدر اسم فاعل ويحمل عليه فان صح الحمل فهو مضاف
الى فاعله والا فضاف الى مفعوله فهنا مضاف الى مفعوله لان المعاني
التي يرجع اليها الضمير المضاف اليه ليست بذات كره بل هي مذ كورة واما
اذا كان المصدر لازما فلا يضاف الا الى فاعله قرينته كونه لازما
* فان قلت * اذا كان مضافا الى فاعله او مفعوله ينبغي ان يكون اضافته
اليه لفظية كاسمى الفاعل والمفعول مع انها معنوية * قلت * قال في الرضى
* واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة ومعنوية
وذلك لنقصان سابته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى
فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمته وهي ان المصدرية
بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمته تقول اعجبني ضرب زيد
عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه
الصفة لم يكن بدلها من مرفوع اما ظاهرا او مضمرا بخلاف المصدر
كقوله تعالى (او اطعم في يوم ذي مسغبة يتيم) فانه مجرد عن المرفوع
وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والنصب قلما كانت
الصفة اقوى مشابهة بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير
الاتصال فيها اظهر فنعمه كان اضافتها الى معمولها لفظية واطافة
المصدر الى معموله محضة ومعنوية فيتخصص المصدر وتعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد
انتهى (وادا عرفت هذا فلتسرع في بيان ما نحن فيه من ان الطرف

مطلب

القرينة على ان المصدر
مضاف الى فاعله او الى
مفعوله لفظية او معنوية

مطلب

اضافة المصدر معنوية
ام لفظية والسبب ماذا
٣ * فان قلت * لا يجوز
حذف الفاعل بلا نائب
كما بين في محله فلم جاز
في المصدر * قلت *
اقتضاء المصدر للفاعل
عقل ليس بوضعي يعني
ان النسبة الى الفاعل
ليست معتبرة في وضعه
بخلاف الفعل والصفات
فلذلك جاز حذفه فيه
دونها

المستقران كان مفعولا مطلقا كان المستعلى هو الذكر والمستعلى عليه هو المعاني التي دل عليه كتب المتقدمين والزبر فهما ليسا بحقيقين لانهما ليسا بخسامين فيكون الاستعلاء معنويا فيكون لفظ على مجازا بان شبه التعلق المطلق بالاستعلاء المطلق في مطلق الروم اوفى التمكن والاستقرار مطلقا وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فاستعير لفظ الاستعلاء في التعلق المطلق فصار لفظ الاستعلاء استعارة اصلية فتبعية تلك الاستعارة استعير كلمة على التي هي موضوعة للاستعلاء الحسي الجزئي للتعلق الجزئي الذي هو من جزئيات التعلق وذلك التعلق الجزئي هو تعلق المذكور لوجهه ولو بالواسطة فصارت استعارة تبعية وان كان حالا فالمستعلى هو معاني الاستعارات والمستعلى عليه هو الوجه الذي هو عبارة عن المعاني التي دلت عليه الكتب والزبر فهما ايضا ليسا بخسامين فيكون الاستعلاء ايضا معنويا فيكون كلمة على ايضا مجازا بان شبه التعلق المطلق الذي هو بطريق التوافق بالاستعلاء الحسي المطلق في الاستقرار المطلق وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به ثم استعير لفظ الاستعلاء الحسي المطلق لذلك التعلق المطلق فصار لفظ الاستعلاء استعارة اصلية فتبعية تلك الاستعارة استعير كلمة على للتعلق الجزئي الذي هو من جزئيات ذلك التعلق المطلق وهو تعلق المعاني للوجه فصارت استعارة تبعية (وبحوز ان يتعلق على بالذكر بطريق التضمن اي اردت ذكرها موافقة على المعاني التي دلت عليه الكتب والزبر ولك ان تجرى الاستعارة في النفس في لفظ المشبه به اعني الفرس الاشهب المرموز اليه بذكر لازمه اعني على وجه المشبه الايصال الى المطلوب ولك ايضا ان تجرى في لفظ المشبه اعني الوجه اذ لا يلزم ان يكون المشبه في الاستعارة بل كناية مذكورا بلفظ موضوع له كما سيجي وحيث تكون على استعارة تخيلية في الاستعلاء المحيل حين التشبيه ولك ان تجعل استعارة في التشبيه المضمحل في النفس في اعني تشبيه المعاني التي عبر عنها بلفظ الوجه بالفرس الاشهب في النفس في الايصال واثبات على الاستعارة تخيلية (والداعي الى المجاز هو التشبيه على الموافقة التامة بين المعاني التي اريد ذكرها وبين المعاني التي نطق بها الكتب والزبر والزموم بينهما على او كذا وجه موافقة التمكن مكانه ولزومه له للترغيب لانه لو لم يكن هذه الرسالة موافقة لكتب المشايخ لم تكن مقبولة

ولم يرغب فيها احد واث ان تقول الداعي اليه زيادة البيان (وقوله
على وجه الخسواء كان حالا او مفعولا مطلقا او مفعولا به غير صريح من
باب التثنية وهو ان يؤتى في كلام لا يؤم خلاف المقصود بفضل النكتة والنكتة
ههنا هي المبالغة في الترغيب كما لا يخفى (وقوله نطق به كتب المتقدمين)
وفي المحيط نطق ينطق ومنطقا ونطوقا تكام بصوت وحروف
تعرف بها المعاني من باب ضرب انتهى ، فان قلت * فحينئذ يختص
النطق بذوى العقول فكيف يصح اسناده الى الكتب * قلت * اشار
الشارح رحمه الله تعالى الى جوابه بقوله اي على وجه دلت كتبهم
دلالة صريحة بمعنى نطق ههنا بمعنى دل دلالة صريحة على طريق
الاستعارة المصروفة التبعية بان نسبة الدلالة الصريحة بالنطق في كل
الايضاح كما اشار اليه بقوله دلالة صريحة وادعى دخول المشبه
في جنس المشبه به فذكر النطق واريد به الدلالة الصريحة فصار لفظ
النطق استعارة مصروفة اصلية مشتقة منه نطق بتبعية تلك الاستعارة فصار
نطق بمعنى دل استعارة تبعية (والقرينة المانعة والمعينة الكتب والداعي
الى المجاز بيان حال المشبه وهي كل الايضاح او الاختصار (وقوله دلت)
اشارة الى جواز الذكر والتأنيث في نطق بناء على اعتبار احدا الامرين
في الكتب الاول التذكير لانه جمع مذ كرمس والاني التأنيث لان كل
جمع غير جمع مذ كرمس مؤنث بتأويل الجماعة فان اعتبر الاول قيل نطق
وان اعتبر الثاني قيل نطقت وانما اختار نطق على نطقت لان حذف
العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء احسن لكون
تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى الجماعة كذا في الرضى قوله (على ما يفيد
التعبير عن الدلالة بالنطق) تعليل للتفسير بهذا الوجه الخصوص بعلة
مرجحة اياه على التفسير بدلت فقط فظهر ان سبب التفسير ورود السؤال
وقائده دفعه وحقه العلاقة ومرجحه هذا ويجوز ان يكون السبب
الابهام هذا (ولقائل ان يقول ان المفسر ههنا نطق والمفسرات عليه
او دل على اختلاف السخ ولا حاجة الى ذكر قوله على وجه ولا الى قوله
كتبهم في التفسير فتأمل (ويجوز توجيه العبارة بحمل نسبة النطق
الى الكتب على اسناده الى السبب كما قيل فيكون مجزا عقليا والقرينة هي
الكتب من حيث انها لا تكلم ويجوز توجيهها ايضا بان يجري فيها

الاستعارة المكنية على المذهب الثلاثة اما على مذهب السلف فبان شبه
 في النفس مفهوم الكتب بالتكلمين الفصحاء في افادة المرام وكل ايضاحه
 وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فاستعير المتكلمين الفصحاء لمفهوم
 الكتب في النفس ورمز اليه بذكر لازم المشبه به الذي هو نطق وانياته
 للمشبه اعني الكتب فصار لفظ التكلمين الفصحاء استعارة مكنية وصار
 ذلك الاثبات استعارة تخيلية (واما على مذهب السكاكي فبان شبه
 مفهوم الكتب بالفصحاء في افادة المرام وكل ايضاحه وادعى دخول
 المشبه في جنس المشبه به فجعل فردين ونوعين متعارف وغير متعارف
 فذكر الكتب واريد به النوع الغير المتعارف فصار لفظ الكتب استعارة
 بالكناية وحين تشبيه مفهومها بالفصحاء خيل لها النطق فاستعير نطق
 في النطق التخييلي فصار لفظ نطق استعارة تخيلية (واما على مذهب الخطيب
 الدمشقي فبان شبه معنى الكتب بالفصحاء في النفس والذهن فصار ذلك
 التشبيه استعارة مكنية واثبات لازم المشبه به اعني نطق للمشبه استعارة
 تخيلية على ما سيجي تحقيقها ان شاء الله تعالى * فان قلت * من المراد
 من المتقدمين * قلت * شيوخ علم البلاغة كاشيخ عبد القاهر وصاحب
 الكشف والسكاكي وشيوخ الفن يكون مسلما فيه ويقبل كلامه
 ويسند اليه القول وينتهي اليه الحب ولذلك وصف رسالته بالموافقة
 لكتبهم حتى تكون مقبولة ومرغوبة * فان قلت * جملة نطق صفة
 للوجه لكنها هل هي صفة جرت على من هي له او صفة جرت على غير
 من هي له * قلت * هي صفة جرت على غير من هي له ومن قبل جاءني
 رجل قام ابوه لان النطق قائم بالكتب الى ذات على الوجه الذي هو عذرة
 عن المعاني فيكون الوصف بحال التعقيد * فان قلت * ان جملة نطق لا تدل
 على معنى في التبوع والصفة متدلى على معنى في التبوع فجملة نطق ليست
 بصفة * قلت * المراد بما دل على معنى في تبوعه بدل بهيئة تركيبة
 مع تبوعه دلالة تضمينة كريد الحسن ولتزامية كجاءني رجل قام ابوه
 فانه يدل بهيئته التركيبية مع الموصوف على معنى التزامي * ت في التبوع
 وهو ككون الرجل بحيث قام ابوه ويكون المعنى اعم من المعنى تضمني
 والالتزامي فهنا وان كان النطق قائم بنكتب اكن جملة نطق بهيئة
 تركيبها مع موصوفها يدل على معنى التزامي وهو كون الوجه بحيث يدل

مطلب

المراد من المعنى في تعريف
 الصفة اعم من تضمني
 والالتزامي

عليه الكتب فلا نسلم ان جملة نطق لاندل على معنى في التبوع * فان قلت *
ان صفة جرت على غير من هـ له تتبع الموصوف في التعريف والتشكير
والاعراب وفي كل تركيب يوجد انسان منها وههنا ليس كذلك لان لفظ
وجه نكرة وجملة نطق ليست بنكرة لان النكرة اسم وضع لشيء لا بعينه
والجملة ليست باسم فلا تكون نكرة مطابقة لموصوفها فلا تكون
صفة * قلت * ان الجملة وان لم تكن نكرة كما لان تكون معرفة لكنها في حكم
النكرة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل
ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه و كذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا * فان قلت * اذا لم تكن الجملة
نكرة ولا معرفة فلم جاز ان تكون في حكم النكرة بصحة التأويل بالنكرة ولم يحز
ان تكون في حكم المعرفة بالتأويل بالمعرفة حتى يوصف بها المعرفة مثل ان يقال
في جاءني زيد قام ابوه جاءني زيد القائم ابوه * قلت * قال في المطول * واعلم
ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجملة التي لها
محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك
من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم اي المحكوم به الذي يناسبه
التنكير انتهى والمناسب ان يعتبر في الجملة قال ماسبك منها كذا في عبد الحكيم
فلذلك كان الجملة في حكم النكرة دون المعرفة * واعلم ان معنى كون
الجملة لها محل من الاعراب كونها في محل يصح ان يقع فيه ماله اعراب
لانها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فلا تقتضي الارتباط والتعلق
فلم يوجد فيها مقتضى الاعراب فلذلك يجب صحة وقوع المفرد موقعها
حتى يكون لها محل من الاعراب (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم
والاحكام ذكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا
عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لفوا نحو اسماء فوقها وايس
بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه كون الذات غير مشاربها
الى خارج اشارة وضعية كذا في الرضى ولان الجملة الواقعة صفة يجب
ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب فيها ان يعتقد المتكلم
ان المخاطب عالم باتصال الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يحى بها
ليعرف المخاطب الموصوف ٦ ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل الذكر
من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم

(حصوله)

مطلب

ان الجملة في حكم النكرة
ليست نكرة حقيقة ولا معرفة

مطلب

كان الجملة في حكم النكرة
ولم تكن في حكم المعرفة

مطلب

معنى كون الجملة لها محل
من الاعراب

مطلب

ان الجملة نكرة عند البعض

لان الاصل في الوصف
التمييز وان كان يقصد به
معنى آخر مع كون التمييز
حاصلا كالتوكيد والمدح
ونحوهما (منه)

حصوله للمخاطب قبل ذكرها فلو كان الامر كما قال ذلك البعض لجاز وقوع الخبرية صفة للمعرفة مع انه غير جاز (واما الانشائية فلم يدرى علم المخاطب بمحصل مضمونها ه الا بعد ذكرها لم تقع صفة الابتداء فيقول وكذا الكلام في الحال والصلة * فان قلت * لم يصح ان تقع الانشائية خبرا للمبتدأ * قلت * ان الخبر لما لم يكن معرفة للمبتدأ ولا مخصصا له جاز ان تقع كما مر فعني جاني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي انه يستحق ان يقال في حقه اضربه * فان قلت * لم وجب وجود الربط الى الموصوف في الجملة التي وقعت صفة * قلت * لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالاقادة فلم يوجد الربط لظن في بادي الرأي اجنبية اي عدم كونه صفة وعدم كونها مقيدة لموصوفه مع ان المقصود خلافه فلدفع هذا الظن وجب الربط فيها * فان قلت * لم التزم في الجملة الواقعة صفة كون الربط الضمير الذي هو اقوى الروابط دون الجملة الواقعة خبرا مع ان العلة المذكورة مشتركة بينهما قلت لما كان الخبر ما يتم به الكلام وجزئه دون الصفة كان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس في الجملة الواقعة خبرا مظهرا للصفة عما لا يظهر الا بمزيد توجه فلذلك اكتفى في الخبر باحد الروابط الخمسة ولو ضعيفا كما سبق * فان قلت * ما الفرق بين الجملة الواقعة حالا والواقعة صفة حتى تحتاج الاولى الى فضل ربط دون الثانية مع ان كلا منهما نجى بعد تمام الكلام * قلت * الفرق بينهما ان الصفة تتبعها لموصوفها لفظا وكونها لامن في معنى كالخبر كأنها من تمامه وجزئه بخلاف الحال فانها لما تكن موافقة لصاحبها لفظا لم تكن مثل جزئه فاحتيج فيها الى فضل ربط وهو الواو لاسيما لاسيما لقوتها في الاستقلال فصدرت بالواو والرابطة فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة (وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متعريين في لكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطاً انتهى) وههنا جواب آخر قاله اشرح رحمه الله وهو ان لكل من تعلقين بمقدمات احدهم تعلقه بصاحب من حيث انهما تين هيئته وثانيهما تعلقها بعامله من حيث المقارنة وهي تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها فاحتجت الى رابطتين رابطة الى صاحبها ورابطة الى عاملها والاو هو الضمير والثاني في المفرد هو النصب وفي الجملة هو الواو لانه لما اختفى

مطلب ه سبب عدم وقوع الانشائية صفة ولا صلة ولا حالا لان الانشاء اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها على ما بين في محله فكيف يعلم المخاطب بمحصل مضمونها قبل الذكر (منه)
مطلب سبب وجوب كون الربط في الصفة هو الضمير دون الخبر
مطلب سبب احتياج الجملة الواقعة حالا الى فضل ربط دون الصفة
مطلب
الحال محتاجة الى رابطتين
مطلب جواب اخر لطيف
مطلب
الربط الى عاملها والربط الى صاحبها

الصيب في الجملة جعلت بدله الواو لدالاتها على المقارنة التي باعتبار
 ربط الحال بالعامل فانزمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالباً ومنعت
 فيما هو شبه باسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً وجوزت فيما ليست مشابهة
 تلك المداية واما الضمير وحده فيها فغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط
 من اول الامر انتهى واما الصفات فليس اهلالاتها واحد وهو تعلقها
 بموصوفاتها فقط (فظهر من هذا القول ان سبب الاكتفاء وحصر الرابط
 على الضمير في الصفات هو تعلقها بها من حيث انها تين معنى فيها فقط
 والرباط الدال عليه هو الضمير وليس لها تعلق بالعامل حتى تحتاج الى فضل
 ربط والتفصيل في محالها فراجع اليه ان كنت من اولى النهى (فظهر
 ان الفرق بينهما على الجواب الاول كون الصفة كالجاء دونها وعلى الثاني
 ان الصفة تعلقاً واحداً وللحال تعلقين : فان قلت لم اتى الموصوف منكرات
 قلت : لا تعظيم فان قلت : لم وصفه بقوله نطق الخ : قلت : للتخصيص
 وتميز والمدح اذ يجوز اجتماع السكات اذا لم يكن بينها تضاد وتناف قال
 المصنف رحمه الله تعالى (ودل عليه زبر المتأخرين) واعلم ان الدلالة
 مطلقاً هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول
 يسمى دالاً والمانى مدلولاً وهي على قسمين لفظية وغير لفظية لان الدال
 ان كان لفظاً فهي لفظية والا غير لفظية كدلالة الخطوط والعقود
 والنصب والاشارة ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار وهذا
 التقسيم تقسيم لها باعتبار حال الدال (ولها تقسيم آخر باعتبار امر خارج
 اى ليس حال الدال وذلك الامر اما الوضع او العقل او الطبع فالدلالة ان كان
 للوضع مدخل فيها فهي وضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
 ودلالة القوس على الالفاظ وان كان للعقل مدخل فيها فهي عقلية كدلالة
 اللفظ المسموع وراء الجدار على وجود الالفاظ ودلالة الدخان على النار
 وان كان للطبع مدخل فيها فهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع
 فان طبع الالفاظ يقتضى التلطف بذلك عند عروض الوجع له ودلالة
 حرة الوجه على الجباب والحجة وصفرة على الوجع وبعض الاوضاع
 المعارضة لوجه التألم وحاجبيه على شدة المله وحركة النبض
 على المزاح المحصوص الى غير ذلك فانه يجوز ان يكون تلك العوارض
 مبيعة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية اذ الجسالة

مطلب
 سبب الاكتفاء على
 الرابط الواحد في الصفات
 مطلب

الفرق بين الحال والصفة
 مطلب الدلالة واقسامه
 مطلب تقسيم الدلالة
 باعتبار حال الدال
 في المحيط النصب بفتح
 النون وسكون الصاد
 ويحرك هو العلم المنسوب
 (منه)

مطلب تقسيم الدلالة
 باعتبار امر خارج
 وضعية
 عقلية
 طبيعية

والوجل والالم والمزاج المخصوص فحينئذ يكون دلالة تلك العوارض
طبيعة (ويكون للدلالة الغير اللفظية ثلاثة اقسام كالدلالة
اللفظية على ما قاله المحقق جلال الدين الدواني واما على ما اشار اليه
العلامة التفازاني في المطول وصرح به السيد الشريف في الحواشي
المطالع (فالدلالة الغير اللفظية منحصرة في الوضعية والعقلية فانه يجوز
ان يكون تلك العوارض آثار النفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج
المخصوص فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون كدلالة
الدخان على النار فحينئذ تكون تلك الدلالة عقلية لا طبيعية وبهذا تبين
الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الاولى التأثير في الثاني الانجاب
والاقتضاء والتأثير اقوى من الانجاب فظهر ان الدلالة اللفظية وغير لفظية
وكل منهما وضعية وعقلية وطبيعة هذا عند المحقق الدواني (اما عند
العلامة التفازاني والسيد الشريف رحمهما الله تعالى فالدلالة اللفظية
ثلاثة اقسام وضعية ودفعية وطبيعة (والدلالة الغير اللفظية قسمان
وضعية وعقلية (اما الدلالة اللفظية الوضعية فهي التي تقوم باعتبار
حال المدلول الى ثلاثة اقسام الاول مطبقة وهي دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له والثاني التضمن وهي دلالة على جزئه والثالث الالتزام وهي
دلالة على المعنى الخارج عن الموضوعه اللازمه في الذهن فليكن
هذا على ذكر منك وقوله (عده) عائد الى وجه قوله (الزبر على وزن
عم الكلام وعلى وزن عرق جمع زبور) بفتح بمعنى الكتاب والساني
نسب بالكتب لفظا ومعنى وان كان الاول اعم (الظاهر ان العرض
من هذا بين جواز القرائتين في لفظ زبر وبين ان ايهما من القرائتين
اول على القراءة السنية يكون بينهما وبين الكتب ترادف وعلى القراءة
الاولى يكون بينهما وبين الكتب مبيدة لان كل لفظ بالنسبة الى لفظ آخر
مرادف له ان توافق المعنى والافعال له (وقوله لفظا) اي بالحركات
او معنى شارة الى وجه زبدته مسند بالكتب من الاول (وقوله وان كان
الاول اعم) اي من الساني عموم مطلق بحسب الصديق اسارة الى مناسبة
اول بالكتب بحسب المعنى فقط ووجه التسمية ان الكلام قد يكون
بمعنى واحد ويكون بمربر وكتب والكتب يكون بالكتب فيكون
الكلام مطلقا وانكتب مقيدا فيكون الاول اعم فائدة وانما قدمت

مطلب الدلالة الغير
اللفظية على ثلاثة اقسام
كاللفظية عند الدواني

مطلب

الدلالة الغير اللفظية
منحصرة على قسمين

وضعية وعقلية من قبيل

دلالة الاثر على المؤثر عند

السعد والسيد

مطلب

الدلالة اللفظية الوضعية

لها ثلاثة اقسام باعتبار

حال المدلول

ولا تنافي بينه وبين الانسب لان الانسب للمرام غير الانسب باللفظ كذا قيل
 لكن فيه تأمل ومرجع العموم المطلق قد سبق والمراد من المتأخرين
 ماعدا الشيوخ المذكورة سابقا كما خطيب الدمشقي والتفازاني
 والسيد الشريف * واعلم ان المراد بالزبر ههنا اما الالفاظ او النقوش حتى
 يصح الاسناد اليها لا المعاني لان الشيء لا يدل على نفسه فلا يصح اسناده
 اليها فان كانت عبارة عن الالفاظ فالدلالة دلالة لفظية وضعية وان كانت
 عبارة عن النقوش فهي دلالة غير لفظية وضعية وكذا الحال في الكتب
 * فان قلت * ان الالفاظ من الكيفيات المجموعة والنقوش من الكيفيات
 البصرية فاذا اسند اليهما يلزم قيام العرض بالعرض وهو غير جائز
 فكيف يصح اسناده اليهما * قلت * لو كانت الدلالة من مقولة الانتقال
 فعند الحكماء قيامه به جائز لان القيام عندهم بمعنى اختصاص الناهت
 بالمنعوت واما عند المتكلمين فالدلالة من الامور الاعتبارية فلا نسلم لزوم
 كما سبق تفصيله * فان قلت * لم اختار ههنا دل وهنالك نطق * قلت *
 قد سبق ان الدلالة ككون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
 وهي قد تكون صريحة وقد تكون خفية لما كان شأن المتقدمين
 الايضاح والاطناب والتفصيل في المرام وشان المتأخرين الاجاز
 والاختصار من كتبهم وان زادوا بقراحتهم الوقادة بعض مزية ومعلوم
 ان دلالة العبارة المطولة اوضح من دلالة العبارة المختصرة وان دلالة النطق
 اوضح من جميع الادلة والدوال اختار ههنا دل وهنالك نطق للتنبيه على
 هذا والجامع بين النطق بالمعنى المراد ههنا وبين الدلالة عقلي وكذا بين
 الكتب والزبر فلذلك وصل جملة دل على نطق وللتشريك في الاعراب
 قال المصنف رحمه الله تعالى (فنظمت فرائد) واعلم اولا ان في اسامي
 الكتب والرسائل واجزائهما كالباب والفصل والموقف والمقصد والقعد
 والفريدة والتذنيب والمقدمة والخاتمة والبحث والمقابلة وكالمواقف
 والمقاصد والتوضيح والتنقيح والكافية والشافعية سبعة احتمالات في المشهور
 بل ثمانية احتمالات الاول كونها عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة
 على المعاني المخصوصة الثاني كونها عبارة عن المعاني المخصوصة
 الدالة عليها الالفاظ المخصوصة والثالث كونها عبارة عن النقوش
 الدالة على الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والرابع كونها

مطلب

لاسماء الكتب واجزائها
 سبعة احتمالات مشهورة

عبارة عن تلك الالفاظ والمعاني معا والخامس كونها عبارة عن تينك
الالفاظ والقوش معا والسادس كونها عبارة عن تينك القوش والمعاني
معا والسابع كونها عبارة عن مجموع هذه الثلاثة هذه هي المشهورة والثامن
كونها عبارة عن الاوراق المنقوشة (والدليل على الاول قولهم قرأت
الكافية لان القراءة انما تتعلق بالالفاظ دون المعاني والقوش والدليل
على الثاني قولهم فهمت الكافية لان الفهم انما يتعلق بالمعاني دون الالفاظ
والقوش (والدليل على الثالث قولهم كتبت الكافية لان الكتابة انما تتعلق
بالقوش دون المعاني والالفاظ) والدليل على الرابع قولهم علمت الكافية
وتعلمتها لان التعليم والتعلم يصح تعلقهما باللفظ والمعنى معا وهو ظاهر
(والدليل على الخامس والسادس والسابع قولهم صححت الكافية لان
التصحیح يصح تعلقه باللفظ والقوش معا وبالقش والمعنى معا وبالمجموع
وهذا التقدير يكفي في المطلوب لانه ظني كما لا يخفى على اولى النهى (واما الدليل
على الثامن فقولهم جلدت الكافية وبعثتها واشتريتها ووقفنها ووهبتها
واعمرتها واستعمرتها واعطيتها المجلد واخذته من المجلد فان هذه الافعال
كلها تتعلق بالاوراق المنقوشة بقوش مخصوصة لا بالالفاظ ولا بالمعاني
ولا بالقوش كما لا يخفى وهذه العبارات كلها صحيحة مستعملة واظهار انها
حقيقة لكثرة استعمال كل منها في تلك المعاني ويكفي هذا التقدير في المطالب
الظنية (فظاهر من هذه الدلائل ان اسامي الكتب والرسائل واجزائها
مشتركة في تلك المعاني اعني الاحتمالات المذكورة اشتراكا لفظيا لكن
المختار عند المحققين كونها عبارة عن الالفاظ بخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة لانه لما كان كتابه تعالى عبارة عن الالفاظ بخصوصة الدالة
على المعاني بخصوصة وناسب ان يبعه سائر الكتب كان الاولى ان يكون
تلك الكتب عبارة عن الالفاظ بخصوصة لكن كان كتابه تعالى عبارة
عن تلك الالفاظ وناسب ان يبعه سائر الكتب فيصح ان يكون سائر الكتب
عبارة عن الالفاظ بخصوصة اولى (اما الملازمة فمهمة واما حقيقة المقدم
فلان الصلاة انما تجوز بقراءة كتابه تعالى دون النظر الى نقوشه ودون
تصوره حتى من تصور ونهت عن تجر صلاته وكذا انظر نقوشه
فقط لم تجز صلاته وكذا انظر ونظر نقوشه في الصلوة لم تجز ومن قرأ
ولم يعلم معناه جازت صلاته ومعلوم ان القراءة انما تتعلق بالالفاظ دون المعاني

مطلب الدلائل على
هذه الاحتمالات
مطلب

المختار من هذه الاحتمالات
كونها عبارة عن الالفاظ

والنقوش والدليل على ان الصلوة انما تجوز بقراءة كتابه قوله تعالى
(فاتقوا ما يفسر من القرآن) وكون القرآن كتاب الله مما جمع عليه
اهل التفسير والاصول وفي مجمع الانهرائها نزلت في حق الصلوة والامر
لوجوب فظهر من هذا ان اسامي الكتب والرسائل واجزائها موضوعه
للا لفظ المخصوصة فقط عند المحققين فليست بمشتركة * واعلم ايضا
ان اسامي الكتب والرسائل واسماء اجزائها على كل واحد من الاحتمالات
من قبيل اعلام الاشخاص عند اهل العربية مثلا الالفاظ المخصوصة
الدالة على المعاني المخصوصة من بداية الكتاب الى نهايته شخص واحد
وضعه اسم كالتحجيص وكذا الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة من بداية الباب الى نهايته شخص واحد وضع له اسم الباب مثلا
وقس عليها سائرها من النقوش والمعاني والمركب منها او منها لانهم قالوا
الالفاظ التي تلفظ بها المصنف مثلا هي بعينها مانلفظا بها وكذا النقوش
التي كتبها هي بعينها ما كتبناها وكذا المعاني التي علمها هي بعينها ما علمناها
وما يتوهم من التعدد باعتبار قراءة القارئ وكتابة الكاتب وادراك
المدرسين فهو تعدد اعتباري جاء من تعدد الحال لا تعدد بالذات والتعدد
الاعتباري لا يقدح في الشخصية كما لا يقدح في شخص زيد وجزئته
كونه في البيت وكونه في السوق وكونه في الصحراء ولذلك جعلوا كلمات
الملائكة والجن داخلة في تعريف اللفظ بما تلفظه الانسان بان قالوا انها
مما تلفظ بها الانسان في بعض الاحيان (فادعرفت هذا علمت ان وضع اسماء
الكتب واسماء اجزائها كالعقد والفريدة والحائمة لمعانيها المذكورة من قبيل
وضع خاص لموضوعه خاص عندهم ويؤيده قول المؤلفين سميت به بكذا
لان التسمية ظاهرة في وضع العلم الشخصي كما تقول سميت ابني باحد
(ومن قبيل اسماء الاجناس عند بعض المحققين منهم المحقق ميرزا ابوالفتح
ومن يحدو حذوه لان الالفاظ من قبيل الاعراض لانها عبارة عن الاصوات
التي هي من الكيفيات الحسية السمعية والقوس ايضا من قبيل الاعراض
لانها عبارة عن لوان التي هي من الكيفيات الحسية البصرية
والمعاني ايضا من قبيل الاعراض لانها عبارة عن المعلوم الذي هو صورة
ذهنية متحدة مع الوجودات وارتقابا بالاعتبار فيكون من الكيفيات
الفسانية والاعراض تعدد بتعدد الحال عند المحققين لان الحكماء

مطلب

اسماء الكتب واجزائها
من قبيل اعلام الاشخاص
عند اهل العربية

مطلب

اسامي الكتب واجزائها
من قبيل اسماء الاجناس
عند بعض المحققين

والمتكلمين قد اتفقوا على ان الحال الاعراض مدخلا في تشخيصها ولذلك لم يجوزوا انتقال العرض من محل الى آخر ولا قيام العرض الواحد الشخصى بمحلين فلا يكون الالفاظ القائمة بهذا الهواء عين الالفاظ القائمة بالهواء الآخر بالشخص وكذا لا يكون القوش القائمة بهذه الورقة عين النقوش القائمة بتلك الورقة بالشخص وكذا لا تكون المعاني القائمة بذهن زيد عين المعاني القائمة بذهن عمرو بالشخص فحينئذ يكون ماقرأه المصنف من الالفاظ المخصوصة وما قرأناه منها متغيرين بالشخص ومتحدين بالنوع فحينئذ تكون اسماء الكتب والرسائل واسماء اجزائها ووضوعة لفهوم كل لا بعينه شامل وصادق على كل واحد من تلك الاشخاص اعني ما تلفظ به المصنف من الالفاظ المخصوصة وما تلفظ به زيد منها وما تلفظ به عمرو منها الى غير ذلك (ويؤيده ادخال لام التعريف على اسمائها واسماء اجزائها كالمخول والمواقف والعقد والفريدة ولو لم تكن تلك الاسماء اجزاء كان ادخالها عليها لغوا وعبنا وذلك المفهوم الكلى هو الفاظ مخصوصة دالة على معنى مخصوصة وهذا المفهوم يصدق على ماقرأه المصنف وعلى ماقرأه زيد وعلى ماقرأه عمرو الى غير ذلك مثلا لفظ المواقف موضوع لمفهوم كلى اعني الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وهذا المفهوم يصدق على ما تلفظ به مصنفه من اوله الى آخره وكذا ماقرأه زيد من اوله الى آخره وعلى ماقرأه عمرو من اوله الى آخره الى غير ذلك وكل واحد من تلك الملفوظات واحد بالشخص وجزئى حقيقى لذات المفهوم الكلى ولفظ الموقف موضوع لكل جزء منه باوضاع متعددة فرة وضع لجزء اوله بان يتصور بالالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة ثم وضع لهذا المفهوم الكلى الشامل لماقرأه مصنفه من اول ذلك الجزء الى آخره وماقرأه زيد وعمرو الى غير ذلك من اول ذلك الجزء الى آخره من جريئات وتارة وضع لجزء بان منه بان يتصور احصاءه فمخصوصة دالة على معنى مخصوصة ثم وضع لهذا المفهوم الكلى الشامل لماقرأه مصنفه من اول ذلك الجزء الى آخره وماقرأه زيد وعمرو الى آخره من جريئات ذلك المفهوم وقس عليه اسماء سائر الاحراء واسماء احراء اجراءه فيكون الموقف مشترك لفظيا بين تلك المفهومات باعتبار تعدد اوضاعه ومتواطئا باعتبار

شمول كل واحد من مفوماته لما صدق عليه كلفظ العين فلانظ المواقف
اسم جنس كل متواطى غير مشترك لفظا وان كان مشتركا معنى كالانسان
فوضع المواقف والموقف من قبيل الوضع الدام للموضوع له العام وقس
على هذا وضع تلك الاسماء للقوش والمعاني فظهر ان تلك الاسامي من قبيل
اسماء الاجناس اذ لو كانت من قبيل اعلام الاشخاص يلزم ان يكون
ما تلفظ به المصنف فقط دون غيره مواقف مثلا ان كانت الاسامي عبارة
عن اللفظ وهو باطل بالبداهة فلا تكون من قبيل اعلام الاشخاص
اما الملازمة فلان واضع اسم كل كتاب واسم اجزائه مصنفه ومؤلفه
واما التسمية الواقعة في اوائل الكتب فيجوز ان تكون بمعنى الوضع مطلقا
بالقرينة العقلية (ومن قبيل اعلام الاجناس عند البعض الآخر المحققين
منهم جلال الدين الدواني واختاره الفاضل الكلبوي في تليقاته على الفن
الثاني لما ذكر آنفا من ان اللفظ والقوش والمعاني اعراض تشخص بشخص
محالها لكن يندوبين الاول فرق بانه على هذا تكون موضوعة لمفومات
كلية بعينها مثلا لفظ المواقف موضوع لمفهوم كل بعينه اعنى الفاظا
مخصوصة دالة على معان مخصوصة بعينها كلفظ سبحان واسامة ولفظ
الموقف موضوع تارة لمفهوم كل بعينه شامل على افراد الجزء الاول
بان يتصور بالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة بعينه وذلك شامل
لجزائيات الجزء الاول فقط وتارة موضوع لمفهوم كل بعينه شامل لجزئيات
الجزء الثاني فقط بان يتصور بالفظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
بعينه وذلك المفهوم شامل لجزئيات الجزء الثاني فقط وقس عليه سائر
اسماء الاحزاء هذا على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن الفاظ
وقس عليه حال القوش ان كان عبارة عنها وحال المعاني ان كان
عبارة عنها وحيث ان يكون وضع لفظ الموقف لمفومات
الكلية باوضاع متعددة فاذا كان مشترك لفظيا باعتبار تعدد
الوضع والمعاني ومتواخا باعتبار الشمول على السوية وايضا يكون
وضعه من قبيل وضع العام لموضوع له العام (قيل ويؤيده قولهم
في اوائل الكتب سميت بكذا لان التسمية ظاهرة في وضع العلم لكن فيه
نظر تأمل) واما ادخال اللام فسبحي تحقيقه ان شاء الله تعالى (ومن قبيل
اعلام الاجناس على تقدير كون تلك الاسماء عبارة عن الفاظ والقوش

مطلب
اسامي الكتب واجزائها
من قبيل اعلام الاجناس
عند البعض الآخر
من المحققين

مطلب
اسماء الكتب واجزائها
من قبيل اعلام الاجناس
على تقدير ومن قبيل
اعلام الاشخاص على
تقدير عند البعض

ومن قبيل اعلام الاشخاص على تقدير كونها عبارة عن المعاني عند البعض الآخر من المحققين منهم السيد الشريف كما اشار اليه في شرح مختصر الاصول والفاضل الكليني في حاشية التهذيب اما كونها من قبيل اعلام الاجناس على التقدير المذكور فلما ذكر من ان الالفاظ والقوش اعراض الخ واما كونها من قبيل اعلام الاشخاص على تقدير كونها عبارة عن المعاني فلا تشملها على المسائل المشتملة على النسب الجزئية التي هي معان جزئية فحينئذ يكون مجموع تلك المعاني من اول الكتاب الى آخره جزئيا حقيقيا بحيث لا يجوز العقل صدقه على كبيرين وان اشتمل ايضا على مفهومات كلية هي موضوعات تلك المسائل ومحولاتها لما قالو من ان الضمائم الجريئة الى الكلى يفيد جزئية المجموع كما اشار اليه السيد الشريف في الحاشية الصغرى كذا قالوا لكن فيه تأمل لان النسب الجريئة معلومات وهي صور ذهنية فتكون من الاعراض ومن بين اقسامها من الكيفيات الفسائية فلا يكون القائمة بذهن المصنف سلا عين القائمة بذهن زيد مثلا فلو كانت تلك الاسماء من قبيل اعلام الاشخاص على تقدير كون الكتاب سلا عبارة عن المعاني يلزم ما ذكر من الفساد سابقا (ويمكن ان يجاب عنه بان مثل هذا المجموع الذي لا يتعدد الا بتعدد المحال يسمى في العرف شخصا جريئاً اذ المعتبر في مثل ذلك الوحدة في غير المحال اى مع قطع النظر عن المحال (قال في التلويح ان العلوم اى اسمائها من هذا القبيل مثلا النحو عبارة عن القواعد المخصوصة سواء علمها زيد او عمرو فالمعتبر في جميع ذلك هو الوحدة في غير المحال انتهى * فان قلت * ان الشخص لا يحد لان التحديد يكون بالكليات كما بين في محله والكل لا يحدد الشخص ومثل هذا يحد بان يقال سلا الكافية مجموع المعاني المخصوصة الدالة عليها الفط مخصوصة وكذا النحو سلا بان يقال انه علم يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام من حيز الاعراب والبناء فكيف يكون مثل هذا شخصا * قلت * المراد من قواهم ان الشخص لا يحد بالتحديد الحقيقي لانه يكون بالكليات والكل لا يفيد الجزئية ولان الشخص لا يمكن معرفته الا بالاسارة ونحوها وكذا الشخص العرفي لا يحد لامتناع معرفة حقيقته الا بالاشارة اليه ونحوها واما اذا قصد التميز بالتعريف الرسمي فهو ممكن فان الاعراض تنتهي وتبلغ بواسطة الشخصات حدا لا يمكن

مطلب

اسماء العلوم من الاعلام
الشخصية عند بعض
المحققين منهم الثعنازاني

تعددتها لا بتعدد محالها وما يقال في مثل الكافية آتفا من هذا القبيل (ولقائل ان يقول ان كون تلك الاسماء على تقدير كونها عبارة عن المعاني من قبيل اعلام الاشخاص ان كان مبنيا على اعتبار الوحدة في التخصيص في غير المحال يلزم ان يكون تلك الاسماء من قبيل اعلام الاشخاص ايضا على تقدير كونها عبارة عن الالفاظ او النفوس فان هذه العلة جارية فيهما ايضا فانهما اعراض تنهى وتبلغ بواسطة التخصيصات حداثا لا بتعدد الابدان المحال كقول امرئ القيس قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * الى آخر القصيدة فانه بواسطة منخصته من التأليف المخصوص بين الحروف والكلمات والايات والجل والهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات بلغ حدا لا يمكن تعدده الا بتعدد المحال والالفاظ وقس عليه حال النقوش فحينئذ يكون جزئيا لعدم صدقه على كثيرين واما اعتبار الوحدة في التخصيص في غير المحال على تقدير وعدم اعتبارها الا بتعدد المحال على تقدير فترجيح بلا مرجح (قال في التلويح الحق هو ان القرآن عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين للقطع بان ما يقرأ كل احد منها هو القرآن المنزل على النبي عليه الصلوة والسلام بالسان جبريل عليه الصلوة والسلام واو كان عبارة عن ذلك الشخص القائم بلسان جبريل عليه الصلوة والسلام لكان هذا مما تلاه لاهيه ضرورة ان الاعراض تعدد بتعدد المحال لتخصيصها بمحالها وكذا الكلام في كل كتاب او شعر نسب الى احد فانه اسم لهذا المؤلف المخصوص سواء قرأه زيد او عمرو والعلوم ايضا من هذا القبيل والمعتبر في جميع ذلك هو الوحدة في غير المحال انتهى وايضا لو كانت تلك الاسماء اعلام اشخاص او اعلام اجناس لزم ان يقال في جوعها الفرائد والابواب والمقالات والمواقف وليس كذلك لانه يقال نتمت فرائد ورتبتها على بابها ولبث مقالات والكتاب مرتب على ستة مواقف الى غير ذلك واما الملازمة فلانهم قالوا اذا بني العلم على شخص او على جنس فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين ولما اشترطوا في الدبسة والجمع ان يكون الواحد والاحاد من جنس مفردهما الموضوع له يوضع واحد والجنس عبارة عن المفهوم الشامل لكثيرين سواء كان صنفا او نوعا او غير ذلك مثل رجل وهو موضوع لمفهوم ذكر يتجاوز حد البلوغ يوضع

مطلب تشية العلم وجمعه
مطلب

وجوب الاتفاق في لفظ
المفرد ومعناه في النسبة
والجمع عند الجمهور

واحد وذلك المفهوم شامل لكثيرين بذلك الوضع الواحد مثل زيد وعمر و بكر فاذا قيل رجلا ن يدل على ان مع مفردة مثله من جنسه وقس عليه الجمع فلما لم يكن العلم مطلقا جنس شامل لكثيرين فلا بد ان يزال التعريف العلمى بان يأول بالمسمى بذلك العلم او الطلق عليه ذلك العلم ليحصل الجنس فيصح النسبة مثلا زيد اذا ربت نسبه ازيل تعريفه العلمى اولا بان يأول بالمسمى بزيد مثلا ليحصل الجنس الشامل له وغيره من المنسارك له في ذلك الاسم يصح فحينئذ ان يقال الزيد ان لانه حينئذ يصدق عليه ما خلق آخر مفردة الف او ياء فتوح ما قبلها ونون مكسورة الخ ومثله اقمر بن لشمس واقمر واقمر بن لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وقس عليه المجموع مثلا لفظ فريدة موضوع بوضع على الجزء الاول من المقد الاول وبوضع على جزء منه وبوضع على جزء منه الى غير ذلك من الاجزاء سواء كان من قبيل اسماء الاجناس او من قبيل اعلام الانشخاص او من قبيل اعلام الاجناس فاذا اريد جمعه فلا بد من التأويل المذكور ليحصل الجنس السامل لجميع الاجزاء اما على تقدير كونه من قبيل اعلام الانشخاص فعدم الجنس ظاهر واما على تقدير كونه من قبيل اسماء الاجناس او من قبيل اعلام الاجناس فالجنس وان كان حاصل لكن الجنس الحاصل بهذا الوضع ليس عين الجنس الحاصل بذلك الوضع والمقصود بجمعه باعتبار تحقق كل جنس من الاجزاء في ضمن فرد اعنى ما تفظ به المصنف رحمه الله تعالى فلا بد من التأويل المذكور حتى يصدق عليه تعريف الجمع اعنى ما دل على آحاده مقصودة بحروف مفردة كما لا يخفى على من تأمل فحينئذ يكون في فراغه تغليب فاذا ازيل التعريف العلمى وحسب جبر ذلك التعريف الفئت باخصر ادنى التعريف وهى السلام فلا يكون منى العلم ونحوه الامعرفين باللام العربية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في الدار غيره او كان اشهر بحيث يرجع اليه مطلق اللفظ انما كانت ثبات الاسماء من قبيل اسماء الاجناس لا يلزم اللام في جميعها ونسبتها لعدم العمية حتى يحتاج الى الجبر فان قلت فعلى مقررت تكير الغير مطلق من وارم نسبه وجهه وتكيره قليل ساذ مخالف لقياس موجب فنهما وشذوذ يهمل ايضا وليس كذلك . قلت العلم واقع في كلامهم كثيرا فلولا يسهوه ولم يجمعوه لادى مل

مطلب

سبب لزوم التعريف
باللام في نسبة العلم وجهه

ما كرهوه من مثل ان يقال جاءني زيد وزيد وزيد وزيد ولما علموا انهم اذا نوه وجموه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تنيته وجموه على وجود (يراعى فيه ما يندفع به ذلك فنجبروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التطويل الغير فى بعض المواضع والتكرير الشنيع فى بعض وحفظ العلم مهما امكن عن التنكير الشاذ بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود الممكن (هذا قول الجمهور واما عند ابن بعض ومن تبعه فلا يجب جبر التعريف الزائل من المثني والمجموع بل يجوز تنكيرهما ووصفهما بالسكرة ودليل الجمهور وهو الاستقراء مع القياس وهو يقوى قولهم وكلهم متفقون على زوال التعريف العلمى بالنسبة والجمع لكنهم اختلفوا فى وجوب الجبر فحينئذ لا فرق بين العلم المشترك بين أشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعانى المختلفة الكلية فى الاحتياج الى التأويل المذكور حين قصد تنية تلك المشتركات بين المعانى الكلية المختلفة اذا اريد ادخال فرد من افراد كل من تلك المعانى المختلفة فى تنية واحد من تلك المشتركات مثل العين اذا قصد تنيته باعتبار كل من معانيه بأول اولا بما يطلق عليه العين على طريق التغليب فيدخل فى هذا المفهوم المضروب والباصرة وكوز الماء وعين الزان وغير ذلك من المفاهيم الكلية المشتركة بينها لفظ العين ثم يتنى فيراد بالعينين بهذا التأويل فردان من كل جنس مشترك بينهما لفظ العين وقس عليه جموع تلك المشتركات واما اذا قصد تنية تلك المشتركات باعتبار معنى واحد من معانيها او جمعه فلا حاجة الى التأويل المذكور واما اعلام الاتخاص المشتركة فلا بد من التأويل المذكور فى تنيتها وجمعها كما لا يخفى * فان قلت * ان الواحد الذى هو مثل المفرد فى التنية والآحاد فى الجمع لابد ان يكون كل منها من جنس مفردهما الموضوع لذلك الجنس بوضع واحد كما سبق واذا اول المفرد بالتأويل المذكور يكون مجازا فلا وضع فيه فحينئذ لا يكون الواحد فى التنية او الآحاد فى الجمع من جنس المفرد الموضوع له فكيف يصح تنية تلك الاسماء وجمعها * قلت * الوضع ههنا اعم من الحقيقي والحكمى وان زال من المفرد وضعه الحقيقي بذلك التأويل لكن فيه وضع كما صرح به الشارح

مطلب

لزوم اللام فى تنية العلم وجمعه مذهب الجمهور

مطلب

جواز اللام فى تنية العلم وجمعه عند ابن بعض

مطلب

دليل الجمهور

مطلب

الوضع فى مفرد التنية والجمع اعم من الحقيقي

رحمه الله تعالى في حاشية الضيائية فيئذ يصح تنبيهها وجمعها وذهب
 الجزولي والاندلسي وابن مالك ومن تبعهم الى ان اللازم هو الاتفاق
 في التثنية والجمع في اللفظ دون المعنى يقال العيسان في عين اشمس وعين
 الميزان فيئذ لا حاجة الى تأويل المذکور (وهذا المذهب قريب
 من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة
 بلفظ العموم نحو قولك اقراء حكمها كذا ارفى موضع العموم كالكرة
 في غير الموجب نحو ماليت عينا فانها اتم في جميع مدلولاتها المختلفة
 كالفاظ العموم سواء هذا في الاسماء المشتركة واما اذا اختلفت الاسماء كالمعاني
 فلا بد من التأويل المذکور كما لا يخفى كالتحريم والعمرين لمحصل الاتفاق
 في اللفظ ودليلهم على ان اللازم فيهما هو الاتفاق في اللفظ دون المعنى
 بحجى تثنية الاعلام المشتركة وجمعها مثل الزيدان والزيدون مع الاختلاف
 في المعنى والاتفاق في اللفظ فلو وجب الاتفاق في المعنى ايضا لم يحجى فيها
 التثنية والجمع لكن جاء فيها قبت ان اللازم فيهما هو الاتفاق في اللفظ
 دون المعنى والاسماء المشتركة بين المعاني الكلية كالاعلام المشتركة فالتثنية
 عندهم ما لحق آخر مفردة انفا ويا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ايدل على
 ان معه مثله سواء كان ذلك المثل من جنسه او لا والجمع ما دل على احده فقصودة
 بحروف مفردة سواء كان بوضع وحاد او باوضاع متعددة بعد حصول الاتفاق
 في اللفظ (والدليل على ما ذهب اليه الجمهور من ان المعنى في التثنية والجمع
 الاتفاق في اللفظ والمعنى بوضع واحد الاستقراء وقلة وجود مثل الزيدان
 والزيدون في كلامهم بالنسبة الى سائر التثنية والجمع والكرة دليل على ذلك
 الاعتبار دون القلة كما اشار اليه ابن الحاجب في شرح الكافية ولذلك حكموا
 بالتأويل في زيدون والعيون وعموا الوضع فقد ظهر لك الجواب
 عن الاعتراض الوارد على من يقول بان اسماء الكتب واجزائها اعلام انما هي
 او اعلام اجناس بانها لو كانت كذلك لما جعت بدون اللام وذلك الجواب
 ان يقال لان اسم الملازمة لم لا يجوز ان يكون جمعها على مذهب بعض النحاة
 وهو مذهب ابن بعش كما سبق * واعلم ايضا انه يحتاج ههنا الى معرفة
 لزوم اللام في الاعلام وعروضها حتى ينكشف الحال على قول من قال
 بان تلك الاسامي من قبيل الاعلام وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا
 اى كان في الاصل للجنس سم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة

مطلب

مذهب جماعة من النحاة

وجوب الاتفاق في اللفظ

دون المعنى في التثنية والجمع

مطلب

الدليل على وجوب

الاتفاق في اللفظ دون

المعنى فيهما

مطلب تعريف الية

عند هذه الجماعة

مطلب تعريف الجمع

عند هذه الجماعة

مطلب

لدليل على لزوم الاتفاق

في اللفظ والمعنى في الجمع

والتثنية عند الجمهور

مطلب

لزوم اللام في اى علم هو

وعروضها في اى علم

مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد
 قبل العلية مع لام العهد ليفيد الاختصار به وصار بكثرة الاستعمال فيه
 علامه ويسمى ذلك بالعلم الاتقي في كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر
 علما لامع اللام فصارت بعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت
 والتجيم والكاتب واما في الصفة فكما لصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون
 بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فلما ان يكون منقولا
 من الصفة او المصدر او لا والمقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين
 والفضل والعلاء والنضر نكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تنصر
 مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها
 بعد العلية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية
 ومرح المسمى بها ان كانت متضمنة للمرح كالحسن والحسين وذمه
 ان كانت متضمنة للذم كالتجيم والجهل لو سمي بهما فكأنك اخرجتها
 عن العلية واطلقتهما على السمين بها او صافا ومن ثم قيل في المل انما سميت
 هاتئنا والصفات قبل العلية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت
 مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت
 مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس
 جواز دخول اللام في الاعلام المقولة عن الوصف والمصدر مطردا
 الا ترى انك لا تقول في نجر وعلى الحمد والعلی بل يجوز دخول اللام
 في اكثرها وما ليس متولاهن الوصف والمصدر فان كان في الاصل المقول
 عنه معنى المدح او المذم فلاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى
 باسد والكلب في المسمى بكلب فنرا بسوا البيت في در، ليت بن بكر منساة
 وان لم يكن في الاصل المقول عنه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك
 اتفاقا فحينئذ اما ان تضيف العلم وتعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا وليس
 بمطردين قيسين قال - علا زيدا يوم النصار أس زيدا - بابض ماض
 الشفرين بمان - وقال - رأيت الوايد بن الزيد مباركا - شديد ابعاء الخلافة
 كاهله - واما اعلام ايام الاسوع كالاحد والانيين والثلثاء والاربعاء
 والخميس والجمعة والسبت فمن لعوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اسان
 من اللام دون اخوانه نحو قوههم هذا يوم اسين مباركا فيه وانما حكمنا
 نكونها لانه وان لم يست الملاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الباب

مطلب

الاعلام الاتفاقية وتسمى
 اعلاما غالبية زيادة اللام
 فيها لزوما

مطلب

الاعلام المقولة زيادة اللام
 فيها عرضية غير لازمة

مطلب

فوائد زيادة اللام في الاعلام
 المقولة

مطلب

العلم اذا كان منقولا من اسم
 جامد متى جاز زيادة اللام فيه

مطلب

اعلام ايام الاسبوع من
 الاعلام الغلبة

والرابع والخامس محافظة لقاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة
 لاهما في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كون
 هذه الاسماء اجناسا وكذا في نحو اربيا والديران والعيوق والسماء
 وان لم تثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا
 للمسمى المعين ولا خواتمه كما عرفنا في النساء والاربعة بما يكون في هذه
 الاعلام ماثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه
 كما يشتري في الكواكب المعين قانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه وكذلك
 قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اسله فلمحق بما عرف (وعند ابن
 الحاجب ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها
 في الجنس الشامل لذلك المعين واغيره كالنساء والاربعة والديران والمشتري
 ليست من الاعلام الغالبة لان العلم الغالب ما كان جنسا بمصر بالغلبة
 علما قال بل هي اسماء موضوعة لسمياتها واما اتركب سيبويه هذه
 الطريقة اجراء لالزام لاهما بجرى واحد في التفسير لما امتن وكان الاكر
 ماثبت جنسية لفظه افظه اختص بواحد من اجنس فالحق القليل بالاعم
 الاغلب (قالغالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت
 جنسية لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل لمسمى المعين ولا خواتمه
 كالجهم والعصق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت
 جنسيته لفظه كالنساء وبالحا ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثالث جنسية لفظه
 كما يشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبتت جنسية لفظه
 كالديران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والديران فيهما
 هذا كلامه بطوله (قال في المعنى اللبيب الوجه الذي ان تكون الزائدة
 وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول
 بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بسرط تقارنها اقامها كالمضر
 والعمان واللات والعزى اولارتجما لهما كالسموول او غلبتها على بعض
 من هي له في الاصل كاليت للكعبة والمدينة الطيبة والنعم لاريا وهذه
 في الاصل لتعريف العهد والانية نوعا كبيرة واقعة في الفصيح وغيرها
 فالاولى الداخلة على علمه قول من مجرد صانعها بلوح اصله كحرب
 وعباس وضحاك نقول فيها الحرب والعباس والضحاك ويتوقف هذا
 النوع على السماع الا ترى انه لا يقال نخودك في محمد ومعروف واحد

مطلب
 القاعدة المهمة

مطلب العلم الغالب
 عند ابن الحاجب

مطلب
 الاعلام الغالبة عند
 سيبويه على اربعة اقسام

مطلب
 اللام الزائدة نوعان

والثانية نوعان واقعة في الشمر كما في البيت السابق وواقعة في شذوذ من النتر والثانية كالواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول ينصب الاول على الحال لان الحال واجبة التذكير انتهى ملخصا * واعلم ايضا ان النقل في العرفي وضع اللفظ بطريق النقل من معناه الاصلى لمعنى بالمناسبة بينهما وترك المعنى الاول ويسمى المعنى الاول منقولاً منه والثاني منقولاً اليه ويسمى ذلك اللفظ منقولاً وان الارتجال وضع اللفظ لمعنى بطريق النقل من معناه الاصلى اليه بترك المعنى الاول بدون المناسبة بينهما ويسمى ذلك اللفظ مرتجلاً (وفي التلويح اللفظ ان تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو منقول وان لم يهجر ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجازات انتهى (ومعنى تخلل النقل بينهما ان يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالشترك سواء كان واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معانيه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معانيه باعتبار وضعه مع قطع النظر عن وضعة لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له كافي الحواشي المطول (فظهر لك من هذا ان الاعلام ثلاثة اقسام احدها الاعلام الاتفاقية وتسمى اعلاما غالبة وقد عرفت كيفيتها وان اللام فيها زائدة لازمة وثانيها اعلام منقولة وقد عرفت كيفيتها وثالثها اعلام مرتجلة وان اللام فيهما زائدة غير لازمة على مذهب على ما اختاره الشيخ الرضى وعلى مذهب فيها تفصيل ان كان نقلها وارتجالها مع اللام فزائدة لازمة والافزائدة غير لازمة كما اختاره ابن هشام (فاذا عرفت هذه المذكورات عرفت ان لفظ العقد والفريدة في هذه الرسالة لفظان منقولان مشتركان اشتراكا لفظيا سواء كانا من قبيل اعلام الاشخاص او من قبيل اسماء الاجناس او من قبيل اعلام الاجناس وعرفت ايضا ان واضعهما واحد وان اللام فيهما على تقدير كونهما من قبيل الاعلام زائدة لازمة على مذهب وزائدة يحتمل لزومها وعدم لزومها على مذهب وان فائدة زيادتها معنى هي انتمجيع الى معنييهما الاصلين للمرح والترغيب ولفظا هي التحسين وان جمع فرائد يحتمل ان يكون باعتبار الافراد الشخصية وان يكون باعتبار

مطلب زيادة اللام الغير
اللازمة في الاعلام
المنقولة سماعية
مطلب النقل في العرف
منقول
مطلب معنى الارتجال
مرتجل

مطلب معنى تخلل النقل

مطلب الاعلام ثلاثة اقسام

الأفراد النوعية وقس على هذا أمثاله من سائر أسامي الكتب والرسائل
 واجزائها (واذا عرفت ما ذكرناه حق المعرفة عرفت من الخلل والانظار
 ما في الرسالة التي ألفها على قول الإمام المحقق البركوي عليه رحمة الغني
 الباب الأول في العامل في كتابه المعروف بالآظهار السيد محمد رشيد القلبوي
 الذي هو من حضار مجلس استاذنا العالم الفاضل المحقق على الفكري
 أفندي العريف بأوزن على أفندي الاستانبولي موطئاً مدة ثم صار مدرسا
 في مدرسة شهاب الدين باشا في مدينة قايه في سنة ست وثلاثين ومائتين
 والف ثم توفي فيها وسنه قريب من تسعين وقبره في قرب تربة شهاب الدين
 بإشارة الله تعالى عليهما ونسب بعض من حضار مجلسه هذه الرسالة
 إلى ذلك المحقق وغير ديا جتها وبذل اسمه باسمه ظنانه انها تحقيق
 وتديق انما يؤلفها مثل ذلك المحقق دون من يتلقى الكلام من أفواه
 الرجال مع انه ليس كذلك كما لا يخفى على من طالعها حق المطالعة (وعرفت
 ايضا ان فرائد عبارة عن مجموعات من الفاظ مخصوصة على المختار وتلك
 المجموعات خمسة عشر وضع المصنف رحمه الله تعالى لكل واحد منها
 لفظ فريدة او لفظ الفريدة بطريق العقل باوضاع متعددة فان كان لفظ
 الفريدة من قبيل اعلام الاشخاص كان كل واحد من تلك المجموعات الخمسة
 عشر فردا شخصيا وان كان من قبيل اسماء الاجناس او من اعلام
 الاجناس كان كل منها عبارة عن المفهوم الكلي لا بعينه او بعينه
 وان مفردة فريدة او الفريدة بمعنى ما يطلق عليه لفظ فريدة 'والفريدة
 على ما سبق آفا' فان قلت 'لما اتى فرائد منكرا' للتنبيه على ان
 المختار عنده كون اسامي الكتب واجزائها من قبيل اسماء الاجناس
 وعرفت ايضا ان فرائد ههنا عبارة عن الاجزاء بحسب العقل وكذا مناله
 فحينئذ يكون المجاز في نظمت بقطبا اعتبار المادة لان النظم جمع الاول في ذلك
 او ترتيبها على وجه التناسب وهذا المجاز بطريق الاستعارة المصروفة
 التبعية بان شبه مفهوم التأليف بمفهوم النظم في استعمال كل على تناسب
 الترتيب وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فذكر النظم الذي هو لفظ
 المشبه به واريده مفهوم التأليف فصار لفظ النظم استعارة مصرية اصلية
 مما شق من النظم المستعار بظمت فصار تقضت بمعنى الفت استعارة تبعية
 والقربة المانعة والمعينة هما) لفظ فرائد فمن حيث انه ليس من شأنها

النظم الذي من خواص الآلى قرينة مائعة ومن حيث من شأنها التأليف
 قرينة مائية وقد سبق انهما قد تمجد بالذات وتغايران بالاعتبار والداعى
 اليه المدح والترعيب كما لا يخفى او زيادة البيان او بطريق المجاز المرسل
 التبعى بعلاقة التقييد بان يذكر النظم الذي هو بمعنى جمع اللاهلى واريد
 الجمع فيصير لفظ النظم مجازا مرسلا اصليا ثم اشتق منه نظمت بمعنى الفت
 لان التأليف عبارة عن الجمع فصار نظمت مجازا مرسلا تبعا قوله (جمع
 فريدة وهى الدرة اتمينة التى تحفظ فى ظرف على حدة ولا تخلط بالآلى
 لشرافها) الظاهر ان هذا بيان للمناسبة بين المنقول عنه والمقول اليه
 واشارة الى ان اسماء الاجزاء مقولة لامر تجلة والتميزة مرتفع الثمن والقيمة
 ومرتفع الثمن يكون مقبولا والى تحفظ فى ظرف على حدة اتقيد القلة التى
 توجب العزة كما يقال انى اذا قل عزولا تخلط بالآلى لشرافها والآلى
 جمع اولؤ وهى اعم من الدرة لكن المراد بها الدرر الصغار بقرينة المقابلة
 والظاهر ان قوله لشرافها متعلق بلامر تخلط (فظهر ان تلك المناسبة هى
 المشابهة بينهما فى الصفاء والنفاسة والقلة والشرافة فلم يذم المناسبة وضع
 المصنف رحمه الله تعالى ونقل لفظ الفريدة لكل واحد من الاجزاء الخمسة
 عتربا وضاع متعددة فان كان ذلك اللفظ من قبيل اعلام الاشخاص
 او الاجناس يكون علما منقولا مشتركا بين تلك الاجزاء وان كان من قبيل
 اسماء الاجناس يكون اسم جنس مقولا مشتركا بينها فحصل المعنى الفت
 وجمعت فرائد هذه الرسالة التى كانت عبارة عن اجزائها الخمسة عشرة
 تأليفا وجمعا على احسن الترتيب كالنظم فحيث يكون المجاز فى نظمت
 فقط لا فى لفظ فرائد لانه جمع اسم فريدة المنقول علما او اسما على ما نقلناه
 سابقا من فحول العلماء ونموس المحققين فلا يذم ان يلتفت الى ما قاله بعض
 المحشين من ان الفرائد ههنا استعارة والنظم ترشيح لهما وقول النس هو
 الدرة اتمينة الخ بيان لوجه الوجه الشبه للاستعارة لانه فضول من الكلام
 وذبول عما قاله الفحول فان قلت ، لعل مراد ذلك البعض استعير اولا
 لعلاقة المشابهة ثم نقل ، قلت ، معنى له اذ المناسبة كافية فى النقل
 كما لا يخفى قال المصنف رحمه الله الى (عوائد) جمع عائد جمع عائدة من العود
 بمعنى الرجوع كعوده فى عمل اللغة بمعنى الراجعة وفى عرف
 اللغة المعروف والصلة والعطف المنفعة اى الفائدة كذا فى المحيط فحيث

يجوز ان يكون المراد من عوائد المعنى العرفي اي لره اجمع من كتب المشايخ
 بطريق الاخذ منها فحينئذ يكون تركيب مراد عوائد تركيبا توصيفيا فعلى
 هذا يكون نسبة العوائد الى الافراد على بعض الاحتمالات المسبوبة مجازا
 حكما وعلى بعضها حقيقة عقلية ويجوز ان يكون المراد عاد لفظة مفردة
 وتكررت بقرينة عودها وتكررها فيما سيأتي فتسبب الى الجمع ما يصلح
 نسبة الى لفظ المفرد فيكون نسبة العوائد الى الجمع مجازا عقليا ايضا ويجوز
 ان يكون المراد بالعوائد المعنى العرفي اي المعارف فيكون التركيب تركيبا
 توصيفيا ايضا لكن بطريق التشبيه البليغ اي فراد كعوائد مل جاءني
 رجل اسد ووجه التشبه الوصول من الغير والتكرار وسيدية الحياة فحينئذ
 يكون فيه اشارة وتنبيه الى وصول الافراد اليه من كتب المشايخ والى تكرار
 القرينة ويجوز على هذا ايضا ان يكون التركيب تركيبا اضافيا من قبل
 اضافة الموصوف الى الصفة بطريق التشبيه البليغ اي فراد كعوائد
 اي مل العوائد في الوصول من الغير ولما ذكرنا فان قلت ان اضافة
 الموصوف غير جائزة مع هذه المعنى المتكررة بتركيب الوصفى بحده لان لكل
 واحد من هذين التركيب الوصفى و التركيب لاصافى معنى آخر يقوم
 احدهما مقام الآخر لان هيئة التركيب الوصفى موضوعة بربوت معنى
 في التبوع بنوع النوع فيكون معنى هذه الهيئة بربوت معنى فيه وان هيئة
 التركيب الاضافى وضعت لانتساب المضاف للمضاف اليه سواء كان
 ذلك الانتساب زريق التمثيل او شبهه فيكون معنى هذه الهيئة هو الانتساب
 فالعنوان متعبر بان فلا يعيد احديهما بل ينفصلان فحينئذ لا يجوز
 اضافة الموصوف الى الصفة لان توافق الموصوف والصفة في الاعراب
 واجب فكيف يجوز ان يكون هذا التركيب من قبيل اضافة الموصوف
 الى صفة قلت لان المراد موصوف لعوائد لا يجوز ان يكون
 المراد قائد الرسة كعوائد اي هيئة عوائد فحينئذ لا يكون فراد موصوف
 ولا عوائد صفة له بل صفة للموصوف بشر في "ثم المضاف اليه فراد
 حقيقة كافي في سجد الجمع اي سجد وقت الجمع مع سجد الموصوف
 المضاف اليه حقيقة للاختصار المصروف في التزم بقرينة عقلية هي
 كون مفاد احدي الهيئتين غير مفاد اخرى بل وضعهما اقرب نصفه مقام
 الموصوف المحذوف فظن من قبل اضافة الموصوف الى الصفة فعلى هذا

مطلب

سبب عدم جواز اضافة

الموصوف الى الصفة

وبالعكس عند البصريين

مطلب

فيما يرى انه من اضافة

الموصوف الى الصفة

جوابان

يكون في التركيب ايجاز حذف لولا نسلم ان العوائد صفة للفرائد لم لا يجوز
 ان يجعل العوائد اى مثل العوائد بمنزلة الصفات الغالبة فاضيف الفرائد اليه
 اذ الفرائد قد يكون من جنس مثل العوائد كما ههنا وقد لا تكون منه
 وقد يكون غيرها مثل العوائد فكأنه جعل الفرائد من جنس مثل العوائد
 فتكون تلك الاضافة مثل خاتم فضة بيانية لا يفيد بيان جنس المضاف
 والتخصيص انكون المضاف اليه نكرة واما على الاول فتفيد التخصيص
 فقط لكونها اضافة لامية والمضاف اليه نكرة فان قلت * الاضافة
 اللامية في كم موضع تكون * قلت * في ثلثة مواضع الاول اذا كان بين
 المضاف والمضاف اليه بانه كلية الثاني اذا كان المضاف اعم مطلقا من
 المضاف اليه كيوم الاحد الثالث اذا كان بينهما عموم من وجه ولم يكن
 المضاف اليه اصلا للمضاف كفضة خاتم واما اذا بينهما عموم من وجه
 وكان المضاف اليه اصلا للمضاف فلاضافة بيانية لبيان المضاف اليه
 جنس المضاف واصله هذا الذي ذكرناه من ان هذا التركيب تركيب
 وصفي او تركيب اضافي لكن من قبل اضافة الموصوف الى الصفة
 هو الطاهر الموافق لما سيأتى من قوله الفريدة الاولى والفريدة الثانية
 وفيه ستفرايد لانه يستفاد منه ان الفرائد عبارة عن الاجزاء دون عوائد
 ومعلوم ان النظم والترتيب ههنا انما يتعاقب بما هو عبارة عن الاجزاء دون
 غيره كما يخفى (واما ما قاله الشارح رحمه الله تعالى من ان اضافته الى العوائد
 من قبل اضافة الصفة الى الموصوف اى عوائد كالفرايد وتبعه المحشين
 فقيه نظر لانه يكون المعنى حيثئذ نظمت عوائد كالفرايد فيلزم ان يكون
 العوائد عبارة عن الاجزاء وان اسم كل جزء مائة مع انه ليس كذلك
 بل الاسم هو الفريدة اللهم الان يحمل العوائد على معنى الرواجع اى المتكررات
 لان معنى رجوع اللفظ عبارة عن تكرره اى الذكر مرة بعد اخرى
 والمتكررات ههنا عبارة عن الفرائد التى هى عبارة عن الاجزاء بطريق
 اى الفل الالفاظ او النفوس او المعانى فيحيثئذ يكون المراد بالفرايد الدرر
 الكبيرة انمينة فيكون المعنى فظمت عوائد اى المتكررات التى هى عبارة
 عن افرايد التى هى عبارة عن الاجزاء وتلك المتكررات كالفرايد اى الدرر
 اثمية فلا يلزم ان يكون العائدة اسم لكل جزء ويحتمل ان يستعمل العوائد
 بالمعنى العرفى فى الاجزاء مجازا والفرايد على معناه الحقيقى اى نظمت عوائد

مطلب

الاضافة اللامية في كم

موضع تكون

مطلب اضافة بيانية

فعلى هذا يكون اطلاق

اعوائد على الفرائد من

الاطلاق الصفة على بعض

ما صدقت عليه فتكون

حقيقة (منه)

كالفرادى الدرر الكبيرة فلا يلزم ايضا ان يكون العائدة اسما لكل
جزء من الاجزاء وعلى كلا التقديرين يكون النظم ايضا متعلقا بالاجزاء
لكن هذا خلاف الظاهر كما لا يخفى لعل الشارح رحمه الله تعالى اختار
هذا اظهارا لما خفي واخفاء لما ظهر ولذا قلنا فيما سبق ان الظاهر من قوله
جمع فريدة الخ بيان المناسبة بين المقول منه والمقول اليه لانه على هذا
يكون بيانا لوجه النسبة والمشيبه به * فان قلت * كما لا يجوز 'اضافة
الموصوف الى الصفة لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف كما سبق بعينه
فكما لا يصح ان يقال * سجد الجامع وجرى قطيفة بمعنى السجد الجامع
وقطيفة جرد لا يصح ايضا ان يقال * هنا فرائد عوائد بمعنى عوائد
فرائد اي كالفرادى فكيف يصح ان يكون اضافته الى العوائد من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف * قلت * المراد ان اضافته اليها من قبيل
اضافتها الى الموصوف بالتأويل بان ي حذف عوائد حتى صار فرائد
اي مثل الفرائد كانه اسم غير صفة فيما قصد تخصيصه لكونه صالحا
لان يكون عوائد وغيرها اضيف الى جنسه الذي يتخصص به كقول مثل
جرى قطيفة واخلاق ثياب فيثا اصل التركيب عوائد مثل الفرائد ثم تأويل
بهذا الطريق فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه
جنس * بهم اضيف اليها ليتخصص كاضافة حاتم الى فضة في صورة
اضافة للمصفة الى الموصوف طريق واحد تصحيح الاضافة وفي صورة
عكسها طريقان كما سبق * فان قلت * اذا لم يبق في الموصوف وصف
الموصوفية وفي الصفة وصف الصفتية فكيف يصلح اطلاق الموصوف
والصفة عليهما * قلت * يصح بطريق المجاز المرسل بعلاقة الكون
هذا مبنى على مذهب البصريين فعدم لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفه
وعكسها مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي لما سبق من ان لكل
من هيتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
والدليل على ان كل واحدة من تلك الهيئتين موضوعة لمعنى لا يدل عليه
الآخرى بالوضع بالاستقراء لانهم لما استقرؤا وتبعوا كلام البلاء وجدوا
كبيرا من هيئة التركيب الاضافي مستعملا في المعنى الاضافي دون المعنى
الوصفي * كذا هيئة التركيب الوصفي في المعنى الوصفي وكثرة الاستعمال
تدل على ان كلا منهما موضوعة لمعنى لا تدل عليه الاخرى بالوضع

مطلب

في صورة اضافة الصفة

الى الموصوف طريق واحد

تصحح الاضافة وفي

عكسه طريقان

مطلب

مذهب البصريين عدم

جواز اضافة الصفة

الى الموصوف وعكسها

مطلب دليل البصريين

(واما على مذهب الكوفيين فلا حاجة الى التأويل المذكور لانهم يجوزون
 اضافة الموصوف الى الصفة مع بقاء معنى الوصفية وعكسها كذلك
 واستشهدوا عليه بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي و صلوة الاولى
 وبقلة الحقاء و مجرد قطيفة واخلاق ثياب فعندهم هيئة التركيب الاضافي
 مشترك لفظا بين المعنيين الاضافي والوصفي واجاب البصريون بان مثل
 هذه التركيب القليلة متأولة فلا دلالة فيه على الجواز المذكور
 * فان قلت * لم يفسر بقوله اى عوائد كالفرائد بعد قوله و اضافته
 الى العوائد من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف * قلت * لانه لو لم يفسره
 لورد عليه باننا لانسلم انها من قبيل اضافتها اليه كيف والفرائد لا يدل
 على معنى في العوائد الا ترى ان ما يكون صفة يدل على معنى في الموصوف فاجاب
 بتحرير المراد كانه قيل لما كان اصل هذا التركيب عوائد كالفرائد دل
 على معنى في الموصوف وهو المشابهة والمماناة وكما دل على ذلك
 كان اضافته الى العوائد من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ينتج كلما كان
 اصل التركيب هكذا كان اضافته الى العوائد من قبيل تلك الاضافة
 لكن كان اصل التركيب هكذا ينتج ان اضافته الى العوائد من قبيل
 تلك الاضافة وهو المطلوب ثم حذف كاف التشبيه للبالغة وقدم
 على الموصوف كلبين الماء ليكون الموصوف الذي هو المق في الكلام
 اوقع في النفس لان الغرض من التشبيه ههنا بيان حال المشبه الموصوف
 من تقاسمه وعزته وشرافه للمدح ههنا وبيان حال الشيء اولا بوجب
 العلم الاجمالي لذلك الشيء ثم يذكر حصول العلم التفصيلي له فيكون اوقع
 في النفس او لتكامل لذة العلم بالموصوف المقصود لان الشيء اذا لم يعلم بوجه
 من انوجوه لم يطلب ولم يشوق النفس اليه فاذا حصل له علم اجمالي
 يشوق النفس اليه وتطلبه وتنظره فاذا حصل له ثانيا علم تفصيلي
 حصل للنفس لذتان الوصول الى المطلوب والخلاص عن الحرمان فتكامل
 لذة العلم به خلاصة هذا السؤال المنع مع السند ومورده المدعى اعني
 قوله و اضافته الى العوائد الخ ومنشأه حل التركيب على الظاهر وتقريره
 كما سبق واما خلاصة الجواب فاثبات ذلك المدعى المنوع بتحرير المراد
 وتقريره مامر من القياس المركب من الاقتراني الاتصالي والاستثنائي
 المستقيم ويسمى مثل هذا القياس قياسا خفيا كما اشار اليه الفاضل الكنبوي

مطلب

مذهب الكوفيين
 في جواز اضافة الصفة
 الى الموصوف وعكسها
 مطلب دليل الكوفيين
 مطلب جواب البصريين
 مطلب قياس خفي

في البرهان ويجوز ان يقرر السؤال والجواب على غير هذا الوجه
 فلا تقصر قوله (ولا يخفى حسن اضافة الفرائد في هذا الكتاب الى العوائد)
 عطف على قوله و اضافته الى العوائد الخ و بيان لحسن الاضافة بعد بيان
 صحتها كأنه قيل اضافته الى العوائد صحيحة لكذا وكذا وانها حسنة وهو لا يخفى
 ووجه حسنها في هذا الكتاب ان العوائد في هذا الكتاب عبارة عن الفرائد
 التي هي اجزاء هذا الكتاب اما بالمعنى اللغوي اي الرواجع والمتكررات
 او بالمعنى العرفي بطريق المجاز كما سبق فاذا اضيف الفرائد بمعنى الدرر
 الكبيرة او هم اضافته الى العوائد اضافة النسيء الى نفسه ٨ وهي متممة
 وان لم تكن في الحقيقة كذلك ووقوع المتع والمحال من الغرائب التي تأثر
 النفس منه كما في الطباقي فلاجل ايهام هذه الاضافة وقوع هذا الامر
 الغريب حسنت لاما قيل ٢ ان الفرائد عادت وتكررت في اوائل المباحث
 والعوائد من العود بمعنى الرجوع فيكون مناسبا انتهى لان هذا اصل معنى
 العوائد حاصل منه لو لم يضاف الفرائد اليه والكلام في الاضافة ولما قيل ٩
 من ان الفرائد عوائد من المقدمين والمتأخرين الى المصنف رحمه الله تعالى
 كما لا يخفى على اولى النهي قوله (ولو قال فرائد فوائد لكان احسن) اعلم ان الفوائد
 جمع فائدة من الفود بفتح الفاء وسكون الواو او من الفيد بفتح الفاء وسكون
 الياء قال في المحيط الفود نبات المال وذهابه كالفسيد فيهما يقال فاد المال
 يفود ويفيد ثبت او ذهب وفاد فلان يفيد تختار انتهى ١٠ خصوصا فان فائدة
 في اصل اللغة الثابتة او المتخترعة وفي عرف اللغة ما استفدته من مال او علم
 وفي عرف العام الاثر المترتب على الفعل من حيث انه نتيجة لذلك الفعل
 وثمرته واما من حيث انه على طرف الفعل ونهايته فيسمى غاية له فان فائدة
 والغاية متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار ثم ان ذلك الاثر يسمى بهذين
 الاسمين ان كان سببا وعلة لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس
 الى الفاعل غرضا ومقصودا لان الغرض في اللغة الهدف والقصد يسمى
 بالقياس الى فعله علة غاية فالغرض والعلة الغاية متحدان بالذات
 ومتغايران بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية فقط فان فائدة
 والغاية اعمان من الغرض والعلة الغائية ١١ واعلم ان غاية العلة الغائية
 وسببها للاقدام انما تكون باعتبار تقدمه في الذهن على الفعل وتصوره

٨ فلذلك قيد بقوله في هذا

الكتاب منه

٧ قاله مفتي زادله الحسن

والزيادة منه

٩ قاله حسن الزبيري عليه

رحمة الباري منه

مطلب

الفرق بين الفائدة والغاية

مطلب الفرق بين العلة

الغاية والغرض

مطلب

النسبة بين الفائدة والغاية

وهي الغرض والعلة الغائية

قبل وجود الفعل والا لم يكن سببا فلذلك عرفوه ايضا بانه ما تقدم
في التصور على الفعل وتأخر في الوجود عنه مثلا تحصيل الامور التي رضى
الله تعالى عنها وام يعترض عليها ويعطى الاجر الجزيل عليها ان يترتب
على سعي العلم وذلك الاثر من حيث انه نتيجة للسعي فائدة ومن حيث انه
على طرف السعي ونهايته غاية ومن حيث انه مقدم للفاعل على السعي
بان يتصوره قبل السعي ويقصد حصوله من السعي غرض ومقصود
ومن حيث انه سبب للسعي وحاصل على طرفه ونهايته علة غاية وهذا
مادة اجتماع الفائدة والغاية مع الغرض والعلة الغائية واما مادة افتراق
الغرض والعلة الغائية من الفائدة والغاية فذكر رعاية الخلايق المترتبة
على السعي وغير ذلك من الجاه فان تلك الرعاية فائدة وليست غرضا
ولا علة غاية فبين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية عموم
وخصوص مطلق بحسب الصدق فالاولان اعم من الثانيين واما بين الفائدة
والغاية قدسا وبحسب الصدق وكذا بين الغرض والعلة الغائية ومرجع
النسب الاربع قد سبق بيانه فراجع اليه ولا تكسل حتى يستقر في ذهنك
(فاذا عرفت هذا عرفت ان الفوائد يصح ههنا باعتبار المعنى العرفي اللغوي
لان تلك الفوائد ما استفاده المصنف من كتب المتقدمين والمتأخرين ويصح
ايضا باعتبار المعنى العرفي العام لانها آبار تحصيل المصنف العلم من الكتب
ونماذج تحصيله منها وعلى كل من الاعتبارين يكون الفوائد عبارة عن الفوائد
التي هي عبارة عن اجزاء الرسالة على الاحتمالات السابقة فيوهم ايضا اضافة
الفوائد بمعنى الدرر التينة الى الفوائد وقوع الامر الغريب كما سبق فيحصل
الحسن كما حصل في اضافته الى العوايد فحينئذ يشترك القولان في الحسن ولما زاد
الحسن في فوائد فوائده من حيث ان فيه الجناس المضارع من الجناس الناقص
الذي من المحسنات البديعية ايضا دون فوائد عوائد كان فوائد احسن
منه والجناس المضارع هو جناس ناقص يختلف لفظا المتجانسين في انواع
الحروف في حرف واحد نحو قوله تعالى (وهم ينهون عنه وينأون عنه)
وكلمة لو ههنا لو العربية بقرينة معلومية انتفاء هذا القول وعدم صحة
الاستدلال بانتفاء الثاني عليها والفرق بينها وبين لو المنطقية قد سبق
تفصيله فراجع اليه (وغرض الشارح رحمه الله تعالى الاعتراض على
المصنف رحمه الله تعالى كانه قال ان دل ذلك المقدر عندك على مدعاك

المستفاد من قولك فرائد عوائد وهو قولي هذا احسن لكن عندي
 دليل على خلافه ان قولك ليس باحسن لان قولك هذا ليس قولنا فرائد
 فوائد والاحسن قولنا فرائد فوائد ينتج من الضرب الثاني من الشكل
 الثاني ان قولك هذا ليس باحسن اما الصغرى فمن اليقنيات الحسية المعجمة
 على المختار الذي هو كون الرسالة واجزاها عبارة عن الالفاظ واما الكبرى
 فما سبق آنفا من زيادة الحسن في قولنا فرائد فوائد وقوله لو قال فرائد فوائد
 اشارة الى الصغرى بقوله **لكن** ان احسن اشارة الى الكبرى ومورد
 السؤال هو الدعوى الضمنية المذكورة آنفا وخلاصته المعارضة
 التقديرية ونقيريه ماسبق (ولقائل ان يجيب عن هذا الاعتراض بان في عوائد
 من المحسنات البديعية المعنوية ابهام وهو ان يراد بلفظه معيان قريب
 وبعيد ويراد البعيد والعوائد معيان قريب وهو المعنى العرفي اللغوي
 كسابق وبعيد وهو الفرائد التي هي عبارة عن الاجزاء كقوله تعالى (الرحمن
 على العرش استوى) ويراد به ههنا المعنى البعيد كما سبق تفصيله والاحسن
 المعنوي ما يحتاج تصويره الى ملاحظة المعنى واللفظي بخلافه في المعنوي
 دقة ليس في اللفظي فيكون اولى من اللفظي في العوائد زيادة الحسن
 على ما في الفوائد (وخلاصة الجواب انبات المدعى الضمني بطريق
 المعارضة الحقيقية في المدعى بان يقال قولي هذا احسن من قولكم فرائد
 فوائد لان قولي هذا قول فيه زيادة الحسن على قولكم **وكل** قول
 شأنه هذا فهو احسن من قولكم قولي هذا احسن من قولكم ويجوز
 ان يكون خلاصته منع مقدمة الدليل الذي يثبت **كبرى** دليل الخصم
 فصوره (واما ما قبل ٦ من ان في العوائد هضم للنفس دون الفوائد ليس
 بشئ كما لا يخفى * قال المصنف رحمه الله تعالى (لتحقيق معاني الاستعارات
 واقسامها وقراءتها) التحقيق هو بان حقيقة الشئ على ما هو حقه سواء
 كان بالاستدلال اولا وقد سبق حال المعاني وحال اضافته الى الاستعارات
 وحال اقسامها وقراءتها واللام للتعليلية الغرضية متعلقة بنظمت اي نظمت
 لتبين معانيها واقسامها وقراءتها على ما هو حقه بحيث يكون مضبوطة
 وسهلة الضبط فيترتب النظم والتأليف على ارادة الذكر التي سببها
 ذكرها في الكتب غير مضبوطة ٤ اذ لابد ان يتفرع على النظم ويحصل منه
 خلاف ما يهرب عنه فلا يرد عليه ان ذلك التحقيق والتبيين موجود

٦ القائل حسن الزباري
 عليه رحمة الباري
 (منه)

٤ قوله اذ لابد ان يتفرع
 الخ علة لتفسير بقوله
 اي نظمت لتبين الخ يعني
 ان المراد بقوله لتحقيق الخ
 هو التحقيق المقيد بحيث
 يكون مضبوطة وسهلة
 الضبط ومجمل لا مطلق
 التحقيق لكون اللام
 لعل الغاية بقرينة كون
 المقام بيانا لسبب التأليف
 (منه)

في كتب المشايخ فكيف يكون علة لظم الرسالة لان وجوده فيها ليس
بحيث يسهل ضبطها بمجملة (وما قيل) من ان المراد لتحقيق معاني
الاستعارات المحتاجة الى التحقيق الاختلاف فيها وهما معني المكنية
والتخييلية المحققان في العقدين الاخيرين واما المصراحة فلا تحتاج الى
التحقيق لظهورها وعدم الاختلاف فيها انتهى فليس بشئ لان التحقيق
والاختلاف واقعان في كتب المشايخ فلو كان التحقيق للاحتجاج بالاختلاف
لزم ان لا يكون التحقيق علة للظم اي لتأليف هذه الرسالة كما لا يخفى
فان قلت * هذه العبارة فاسدة لانها تستلزم الدور وهو محال فهذه
العبارة تستلزم المحال وما هو يستلزمه فاسد فهذه العبارة فاسدة
اما الصغرى الاولى فلانه لما كانت اللام فيها للعلة العرضية والتخصيلية
توقف كل من النظم والتحقيق على الآخر وكما توقف استلزام الدور
فكلما كانت اللام فيها لتلك العلة استلزامت الدور لكن كانت لتلك
العلة ينتج انها استلزمته وهي الصغرى المطلوبة * قلت * لان سلم الكبرى
اعني كلما توقف استلزامته انما يكون كذلك لو كان توقف كل منهما
على الآخر من جهة واحدة وليس كذلك الا ترى ان التحقيق يتوقف
على النظم بحسب الخارج يعني ان النظم بحسب وجوده الخارجى علة
لوجود التحقيق في الخارج وان النظم بحسبه يتوقف على التحقيق بحسب
الذهن اي يكون التحقيق في التصور مقدما على النظم وعلة في الذهن
لوجود النظم في الخارج كما في ضربت زيدا تأديبا وبعبارة اخرى الا ترى
ان التحقيق من جهة انه معلوم يتوقف على النظم من حيث انه معلوم
وان النظم من جهة العلم يتوقف على التحقيق من حيث العلم فيثبت ان يكون
المعلوم علة للمعلوم في طرف والعلم علة للعلم في آخر فيمكن ان يصور
هنا قياس من كل من الطرفين بان يقال اني ناظم للفرايد لاني محقق
لمعاني الاستعارات واقسامها وقرابينها والمحقق لها ناظم للفرايد فاني ناظم
للفرايد وان شئت قلت اني ناظم لانه كلما حققت اياها نظمت لكنني
حققت اياها ينتج اني نظمتها وان يقال اني محقق لها لاني ناظم لها
والناظم محقق لها ينتج اني محقق لها وان شئت قلت اني محقق لها لانه
كلما نظمت الفرايد حققتها لكنني نظمت الفرايد ينتج اني حققتها وكذا
الحال في امثله مما كان اللام فيه تحصيليا (ويرد عليه لزوم الدور فاجبت

ه القائل حسن الزبارة
عليه رحة الباري (منه)

مطلب
استلزام قوله لتحقيق الدور
الجواب

مطلب
في مثل ضربته تأديبا
يتصور فيه اربعة اقيسة
٦ وقد عرفت ان المراد
بالتحقيق هو المقيّد
لالمطلق فلا تغفل (منه)

بما ترى آتفا * فان قلت * لو كان التحقيق علة لتنظم ذهننا وقد دللنا
 فنظمت على ان ما قبلها علة له ايضا كما سبق يلزم توارد العلتين المستقلتين
 على معلول واحد شخصي وهو باطل كما بين في محله فيكون هذا السند
 باطلا * قلت * لانسلم انه يلزم ذلك كيف والتحقيق علة ناقصة * واعلم
 ان الظاهر امر اختياري مسبوق باربعة اشياء التصور الجزئي له بوجه ما
 والتصديق بفائدة مخصوصة مطلقا والارادة المنبئة منه وصرف القوة
 الموضوعية في الاعضاء بقوله اردت ايماء الى الثالث وقوله لتحقيق
 الخ الى الثاني وقوله فنظمت الى الرابع والثالث مشعرا بالاول فكانه ٣
 قيل انه لما كانت معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت
 في الكتب مفصلة عسيرة الضبط فتصورت نظم فرايد وصدقت ان له
 فائدة التحقيق والتبيين لها على ما هو حقه فاردت واراد الله تعالى
 وصرفت قدرتي وتعلق قدرته تعالى فنظمت الخ بخلق الله تعالى كما لا يخفى
 على من هو من اهلنا * واعلم ايضا ان المركب الصادر من الفاعل
 المختار يحتاج الى علل اربع احدها العلة المادية وهي الجزء الذي
 يكون الشيء به بالقوة كالخشب للسريروثانيها العلة الصورية وهي الجزء
 الذي يكون الشيء به بالفعل كالبشة له وثالثها العلة الفاعلية وهي
 الامر الخارج عن الشيء ويكون هو به كالتجارب بالنسبة الى السريبر وهو
 الفاعل ورابعها العلة الغائية وهي الامر الخارج عن الشيء ويكون
 هو لاجله كاجلوس عليه لان ما يحتاج اليه الشيء في الوجود يسمى علة
 والشيء المحتاج معلولا والعلة اما ناقصة وهي اما جزء الشيء المحتاج او امر خارج
 عنه والجزء اما مادة او صورة والخارج اما فاعل او غاية ولها علاقة العلية
 والمعلولية بالقياس الى شيء واحد فان اجلوس مثلا معلول بحسب الخارج
 لوجود السريبر وعلة له بحسب تصوره وحصوله في الذهن فالغاية معلولة
 في الخارج وعلة في الذهن واما تامة وهي جميع ما يحتاج اليه الشيء في
 ماهيته ووجوده او في وجوده فقط والعلة التامة قد تكون مركبة
 من الفاعل والغاية كما في البسيط الصادر عن المختار وقد تكون مركبة
 من الثلاث من تلك الاربعة كما في المركب الصادر عن الفاعل الموجب
 وقد تكون مركبة من الاربعة المذكورة كما في المركب الصادر عن المختار
 وقد لا تكون مركبة بل علة فاعلية وحدها كما في البسيط الصادر عن الفاعل

مطلب

الفعل الاختياري مسبوق

باربعة اشياء

٣ فظهر ظهور الشمس

في الضمى انه لا توارد

لعلتين مستقلتين على معلول

واحد شخصي (منه)

مطلب المعلول المركب

الصادر من المختار يحتاج

الى علل اربع

مطلب العلل الاربعة

مطلب معنى العلة والمعلول

مطلب علة ناقصة

مطلب علة تامة

مطلب العلة التامة قد

تكون مركبة وقد تكون

بسيطة

الموجب اذا لم يكن هناك شرط يعتبر وجوده ولا مانع يعتبر عدمه واما امکان
الصادر فهو معتبر في جانب المعلول ومن ثمة فاننا اذا وجدنا ممكنا طلبنا
علته والعلة المادية والصورية لا توجدان الا لمركب المعلول وهو ظاهري
والغاية لان تكون الفاعل بالاختيار (والعلة الناقصة متقدمة على المعلول
تقدما ذاتيا سواء كانت داخلة فيه او خارجة عنه واما التقدم الزماني
فيجوز في الفاعلية والمادية والغائية ولا يجوز في الصورية فانها مع
المعلول في الزمان) واما العلة التسامة على تقدير تركيبها من اربع او ثلاث
فتقدمها عليه بمعنى تقدم كل واحد من اجزائها مما لا شك فيه واما تقدم
الكل من حيب هو كل فلا يجوز اذ مجموع الاجزاء الصورية والمادية هو
الماهية بعينها ولا يتصور تقدمها على نفسها فضلا عن تقدمها على نفسها
مع انضمام الفاعل والغاية اليها والتغير الاعتباري بالاجال والتفصيل
لا يجدي ههنا تقعا بخلافه في باب التعريف واما اذا كانت العلة التسامة
الفاعل وحده او مع الغاية كانت متقدمة على المعلول بلا شك واما الشروط
وارتفاع الموانع فمن ثمة الفاعل لان الفاعل انما يكون فاعلا باستجماع
الشرائط وارتفاع الموانع وقد جعلهما بعضهم من ثمة المادة لان القابل
انما يكون قابلا بالفعل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع وبعضهم
جعل الادوات من ثمة الفاعل وما عداها من ثمة المادة (واذا عرفت هذا
حق المعرفة فاعلم ان هذه الرسالة مركبة صادرة عن الفاعل المختار
بحسب الكسب الذي هو المصنف رحمه الله تعالى فلا بد لها من العلة
الاربع المذكورة فالنظم اشارة الى العلة الصورية والفرائد الى المادية وتاء
المتكلم وحده الى الفاعلية والتحقيق معاني الاستعارات الحاشية الى العلة الغائية
واما ارادته وارادته تعالى وقدرته وتعلق قدرته تعالى وخلقه تعالى وصحة
العقل وغير ذلك من الشروط وارتفاع الموانع فمن ثمة الفاعل لانه انما يكون
فاعلا وناظما بالفعل بهذه المذكورات ولو فاعلا بالكسب * فان قلت *
اذا تعلق ارادته تعالى بالنظم يكون النظم واجبا لانه يكون حينئذ مراده
تعالى ومراده تعالى يمنع تخلفه عن ارادته تعالى كما بين في محله فيلزم
ان يكون الناظم فاعلا موجبا مجورا * قلت * ارادته تعالى تابعة لعلته تعالى
وعلمه تعالى تابع للمعلوم وهو النظم بالاختيار واردة العبد اياه فيجب ان يكون
الوجوب بالاختيار والوجوب بالاختيار يحقق الاختيار ولا ينافيه فلا يلزم

مطلب تقدم العلة الناقصة
ذاتي

الزماني في غير الصورية
مطلب معنى تقدم العلة
التامة على الماعول

مطلب الشروط
ارتفاع الموانع داخلة
في الفاعل على المختار

ان يكون فاعلا موجبا مجبورا + فان قلت + هذه العبارة على خلاف مقتضى
الظاهر وما هو على خلافه ليس ببلغ ينتج انها ليست بليغة والصحيح هو
البلغ ينتج من الضرب الثاني من الشكل الثاني ان هذه العبارة ليست
بصححة اما الصغرى فلانه كلما كان ههنا الحال الظاهر هو سبق معاني
الاستعارات كان مقتضاه ان يقال لتحقيقها وكلما كان مقتضاه ذلك كانت
هذه العبارة على خلافه ينتج انه كلما كان الحال الظاهر هو سبق المعاني
كانت على خلافه لكن كان الظاهر ذلك السبق ينتج انها على خلافه
وهي الصغرى المطلوبة + قلت + لان سلم ان كل ما هو على خلاف مقتضى
الحال الظاهر ليس ببلغ انما يكون كذلك لو لم يكن مطابقا على مقتضى
الحال الغير الظاهر وهو ههنا الاشارة الى ان المقصود المبين في هذه
الرسالة هذه الامور الثلاثة وغيرها ذكر تبعا لاصالة والى تفسير ما يتعلق
بها اذ هو اهم من المقصود البين فحينئذ تكون هذه العبارة على مقتضى
الحال فتكون بليغة صححة (وازافة التحقيق الى المعاني هل هي الى فاعل
ام الى المفعول وهل هي لفظية ام معنوية قد سبق تحقيقها فارجع + واعلم
ان كل جمع اذا كان في اصله يعنى في عين مفردة ياء لا يقرؤ جمعه بالهمزة
كعائش وفوايد واذا لم يكن في اصله ياء يقرء بالهمزة كنظائر وفضائل
وقلائد جمع نظير وفضيلة وقلادة كذا في كل ما ساء زاده واما خطه قياسا
فبالياء في الكل كذا في الشافية واما اسم الفاعل فيقرؤ بالهمزة مطلقا كعائش
واما الخط فيه فابضا بالياء فاحفظ هذا فانه مرغوب وجهه معيوب
+ فان قلت + لم عطف اقسامها على المعاني + قلت + لتفصيل المفعول
حقبة مع الاختصار وان كان مضافا اليه ظهرا ولث ان تقول لتفصيل
المضاف اليه مع الاختصار وكذا الحال في عطف القرائن واما ان عطف
الاقسام على الاستعارات فالعطف لتفصيل المضاف اليه مع الاختصار
+ فان قلت + ما الجامع بينهما اذ لابد منه في عطف المفرد على المفرد كما
في عطف الجملة على الجملة كما بين في محله + قلت - الجامع بينهما عقلي فان
بينهما تضائفا باعتبار الوصف اعنى الكلية والجزئية لان كل واحدة
من الاستعارات والمعاني عبارة عن القسم وهو كل واحد من الاقسام
جزئي له ولو اضافيا وايضا المقسم جزء لماهية القسم والقسم كل له ويجوز
ان يكون الجامع بينهما خياليا والتفان في الخيال قبل العطف

مطلب كل جمع في عين
مفردة ياء كيف يقرأ
واذا لم يكن كيف يقرأ
مطلب في الخط ذلك الجمع

اذ التكلم والتخاطب ههنا واقع بين اهل البيان الذين وقع في اذ هانهم الاستعارات واقسامها وقرائنها وغيرها مما يتعلق بها وكذا الجامع بين القران وما عطفت هي عليه لان القرينة جزء الاستعارة والمجاز عند البيانين قوله (كانه ادرج الترشيح في القران تغليبا او لم يلغى اليه لان الاهتمام به دون الاهتمام بما ذكره) واعلم ان في لفظ كانه قولين الاول انه بسيط جلا على اخواته من ان وان وليت ولان الاصل عدم التركيب مع انه لا دليل عليه (والقول الثاني انه حرف مركب من كاف التشبيه وان حتى ادعى ابن الخباز وابن هشام غير صاحب المعنى الاجماع عليه وليس كذلك واصحاب هذا القول افرقت فرقتين (الفرقة الاولى ذهبت الى ان اصل نحو كانه زيدا اسد ان زيدا كاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الاعلى لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تنصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فخرجت بالجزئية عن كونها جارة فلا محل لها كما كان لها حين كانت في محل خبر ان ولا تقتضي ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر فعندهم مثل كانه زيدا اسد كلام تام وهذا مذهب الامام الخليل ومن تبعه (واعترض عليه ابن هشام صاحب معاني اللبيب بان قال وفيه نظر لان ذلك اى عدم موضع ان وما بعدها وعدم مصدرية ان في التركيب الوضعي لافي التركيب الطاري في حال التركيب الاسنادي (والفرقة الثانية ذهبت ايضا الى ان اصل نحو كانه زيدا اسد ان زيدا كاسد ثم حذف كاف التشبيه لما ذكر ففتحت ان لدخول الجار وما بعدها جربها بتأويل المفرد (وهذه الفرقة افرقت الى ثنتين اللة الاولى ذهبت الى ان الكاف حرف لا يتعلق بشئ لمفارقتها الموضع الذي يتعلق فيه الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لا قاعدته التشبيه الذي هو المقصود وهو مذهب ابن جني ومن تبعه وليس هذا بابتعد من قول ابى الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق دائما * فان قلت * اذا اول ما بعدها بالمفرد بواسطة ان المصدرية كيف يتم الكلام بدون المتعلق * قلت * يجوز ان يكون التأويل بالمفرد لفظا اى لاجراء الاحكام اللفظية عليه كاجراء الجر ههنا كقَالَ السيد الشريف فالمنى باق على ما كان عليه قبل (والثلة الثانية

مطلب لفظ كانه هل هو بسيط ام مركب فيه قولان الاول
الثاني
اصحاب القول بالتركيب
فرقتان الفرقة الاولى

الفرقة الثانية

الثلة الاولى

الثلة الثانية

ذهبت الى ان الكاف اسم بمعنى مثل ومبتدأ وخبر محذوف دائماً منى كأن
زيد اخوك مثل اخوة زيد ايانه كأن ومعنى كأن زيدا اسد مثل اسدي زيد
ثابت وهذا مذهب الزجاج ومن تبعه لانهم لما رأوا ان الجار الغير الزايد
حذفه التعلق قدروا الكاف هنا اسماً بمعنى المثل وجعلوه مبتدأ مضافاً
الى ما بعده بتأويله بان المصدرية فاضطروا الى تقدير الخبر له الذي
لا ينطبق به قط ولم تقتصر المعنى اليه هذه الاقوال في لفظ كأن واما في معناه
فاقوال ايضا القول الاول انه موضوع للتشبيه فقط سواء كان خبره
جامدا او مشتقا نحو كأنك قائم او ظرفا مستقرا نحو كأنك في الدار او جملة
نحو كأنك تقوم وهذا المعنى هو الغالب المتفق عليه وهو مذهب الجمهور
القول الثاني انه موضوع لمعنيين التشبيه والظن فيجوز ان يكون كأن
مستزكا لفظيا بينهما والقرينة المعينة لمعنى التشبيه هي كون خبره جامدا
نحو كأن زيدا اسد ولمعنى الظن كونه مشتقا نحو كأنك قائم او غيره
مما سبق آنفاً نحو كأنك تقوم اي اظنك قائما او تقوم وهذا مذهب
الاسم الزجاج ومن تبعه (وقال الزجاج اذا كان خبره مشتقا كان للشك
والظن لانه لو كان للتشبيه حينئذ ايضا لزم تسببه السمي بنفسه وهو باطل
اما الملازمة فلان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم والجواب عن طرف الجمهور
ان التقدير كأنك تنخص قائم او شخص يقوم فلان سلم ان الخبر عبارة
عن الاسم بل متغاير ان حقيقة * فان قلت * من طرف الزجاج هذا
السند باطل لانه لو كان حقا لزم ان يقال كأنه يقوم بصيغة العيبة
لكنه لم يقل ينتج ان هذا السند باطل اما الملازمة فلان الضمير المستتر
راجع الى الاسم الموصوف المحذوف وان كل اسم طاهر غائب فلو كان
هذا السند حقا لزم ان يقال كأنك يقوم واما المقدمة الاستدائية فطاهرة
وكما بطل السند بطل نقيض المنوع وكما بطل نقيضه ثبت عنه
ينتج انه كلما بطل ثبت عنه لكن بطل ينتج انه ثبت عنه وهو ان الخبر
حينئذ عبارة عن الاسم (اجيب عنه بانه لما حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه وادعى ان الاسم عين الخبر بسبب اتسابه صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم دون الموصوف المقدر فان كان الاسم ضمير خطاب جعل الضمير
المستتر في الخبر ضمير خطاب وان كان ضمير تكلم جعل المستتر فيه ضمير تكلم
وان كان غائبا جعل المستتر فيه ضمير الفية فلهذا يقال كأنني امشي وكأنك

مطلب في معنى كأن اقوال
اربعة القول الاول مذهب
الجمهور
القول الثاني مذهب الامام
الزجاج
دايل الزجاج
الجواب عن طرف الجمهور
الجواب عن طرف الزجاج

الجواب عن طرف الجمهور

تمشى وكان زيدا ممشى (و خلاصة الجواب المنع مع السند وهو مودده المقدمة
الاستثنائية على التقرير السابق اعني لكن الضمير المستتر في الخبر حيث يجب
ان يرجع الى الموصوف المحذوف وتقديره هكذا لانسلم انه حيث يجب
ان يرجع اليه انما يكون كذلك لولم يحذف الموصوف ولم يقم الوصف
مقامه ولم يدع ان الاسم عين الخبر بسبب التشبيه وليس كذلك (واجاب
الشارح رحمه الله تعالى عن هذا من طرف الزجاج بان الشخص الذي
قدرتموه موصوفا ان كان عين الاسم يلزم تشبيهه التي بنفسه فلا يصح
وان كان غيره فلا يصح ارجاع الضمير في الصفة الى الاسم لالفاظا ولا معنى
اما لالفاظا فانه حيث يلزم خلو الصفة عن الرابط الى الموصوف وهو
غير جائز واما لا معنى فانه يلزم حيث ان يكون الاسم صاحب الصفة
مع انه ليس كذلك وايضا يلزم على ما قدرتموه حذف موصوف الجملة
بلا شرطه وهو كون الموصوف بعضا مما قبله مجرورا بمن اوفى كقوله
تعالى (ومنهم دون ذلك) وكقولك ما في القوم دون هذا اي رجل
دون هذا والحذف بدونه نادر (واما ما قلتم من انه ادعى العينية يعني
ادعى البقاء العينية بدليل محيى الخبر بصيغة الخطاب او التكلم فذلك
ليس بصحيح لانه بنا في ذلك الادعاء ذكر اداة التشبيه كما لا يخفى على اهل
البلاغة انتهى مفصلا * واعلم ان خلاصة الجواب الاول من هذه الاجوبة
التي اجاب الشارح بها ابطال السند الذي هو تقدير الموصوف بالترديد
على طريق ارجاء العان وخلاصة الثاني اعني وايضا يلزم الخ ابطال
ذلك السند ايضا لكن فيه نظر لانه قال في التلخيص في بحث ايجاز الحذف
والمحذوف اما موصوف نحو قول الشاعر العرجي : انا ابن جلا وطلاع
النبا * متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل جلا فلان سلم اشتراط ذلك
في حذف موصوف الجملة على القول المختار و اشار العلامة التفتازاني عليه
رحمة الباري الى ضعف القول بالاشتراط المذكور و الى كونه غير مختار بقوله
قبل ان الصفة اذا كانت جملة الخ بل اللام في الحذف صلاحية المقدم
(و خلاصة الجواب الثالث اعني واما ما قلتم من انه ادعى الخ ابطال السند
الذي هو من طرف الجمهور وفيه نظر لانه يجوز ان يعتبر التشبيه بالخبر
الذي هو الموصوف المحذوف المعيار للاسم حقيقة او لام ادعى العينية فغير
صفة العينية الى الخطاب والدليل على الاول كائن وعلى الثاني صيغة الخطاب

الجواب عن طرف
الزجاج

مطلب
عدم البعض حذف
موصوف الجملة مسروط

مطلب
المختار عدم اشتراط
حذف موصوف الجملة

مطلب دليل الجمهور
على انه للتشبيه مطلقا

فيثبت لا منسافة بين الادعاء وذ كرادة التشبيه ولا يلزم ارجاع الضمير الى
المحذوف ولا خلوا الصفة عن الرباط (هذا هو تفصيل اصل الجواب والدليل
عند الجمهور على انه للتشبيه مطلقا هو الاستقرار وغلبة استعماله في التشبيه
وكفاية التغير الاعتباري فيه على ما هم من حواشي المطول وان الجواب
من دليل الزجاج بانك ان اردت بقولك ان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم
انه عينه من كل وجه فلانسلم ذلك كيف وبهما تغير اعتباري وان اردت
به انه عينه من وجه اي باعتبار ان ذات فهو مسلم لكن لانسلم الملازمة
اعني كلما كان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم فلو كان للتشبيه لزوم تشبيه
الشيء بنفسه على تقدير كون الخبر مشتقا كيف وبهما تغير اعتباري
(ويجاب عنه ايضا بان دليلك جار في خلاف مدعائك اعني انه للشك والظن
اذا كان الخبر مشتقا به او كاد للشك والظن حينئذ لزوم الشك والظن
في بوث شيء لنفسه لكن لا يشك في بوثه له ولا يظن بنج انه لا يكون
لشك حينئذ مع انه تخلف هذا الحكم عندك اما الملازمة فلان الخبر حينئذ
عبارة عن الاسم وكل دليل جار في مدعي آخر مع التخلف باطل فدليلك
باطل فان اجبت بان التغير الاعتباري كاف في بوث الشيء لنفسه فليكن
في التشبيه ايضا فما هو جوابك فهو جوابا فعلى هذا لا حاجة الى تكلف
تقدير الموصوف وقلب الصيغة وادعاء العينية الذي ينا فيه ذكرادة
التشبيه طاهرا وابضارد عليه ان الخبر الجامد قد يكون متحدا بالاسم نحو
كان زيدا اخوك فيكون تخصيص الظن بكون الخبر مشتقا بلا محصص
وهو باطل (ولذا قال العلامة التفتازاني والحق انه قد يستعمل عند الظن
ببوث الخبر للاسم من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كان زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كبير في كلام المولدين انتهى
(وبه نظر لانه يجوز ان يحمل على اتوسع والجاز بعلاقة السببية لان تشبيه شيء
بشيء كبير ما يكون سببا للظن (القول الثالث انها موضوعة للتشبيه كما سبق
والتحقيق نحو كانتك بالدنيا لم تكن وكانتك بالآخرة لم تزل وهذا مذهب
الكوفيين والزجاج وانشدوا عليه * فصبح بطن مكة مفسحرا * كأن
الارض ليس بها هشام * اي لان الارض اذا لا يكون تشبيها لانه ليس
في الارض حقيقة * فان قلت * فاذا كانت للتحقيق فان اين جاء معنى
التعليل * قلت * من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سؤال عن العلة

معاد الجواب الحق
عن طرف الجمهور

القول الثالث مذهب
الكوفيين

القول الرابع

مطلب

معنى الاصطلاح لترشيح

مطلب التغليب

مطلب للتغليب نكتان
عامة وخاصة

قدرة ومثله (اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم) واجب عنه
بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها
فالغنى انه كان ينبغي ان يشمر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها
كالغيت الثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت
الثالث ان الكاف للتعليل وان لتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره قوله
تعالى (ويكأنه لا يفلح الكافرون) اى اعجب لعدم فلاح الكافرين واذا كانت
في هذا القول هذه الاحتمالات فكيف يكون دايلا (القول الرابع انها كما
تكون للتشبيه تكون للتقريب كقول الحريري كائى بك تخط وقال
المطرزى الاصل كائى ابصر ك تخطم حذف الفعل وزيدت الباء فلا دليل
فيه لكونها للتقريب والتفصيل فى المعنى والرضى (اذا عرفت هذا عرفت
ان كان حرف بسيط على المختار وان المناسب ههنا ان تكون للظن وان كانت
محراز اعند الجمهور ادلا معنى للتشبيه ههنا كما لا يخفى (والترشيح فى اللغة
التزيين وفى الاصطلاح يطلق على معنيين الاول معنى مصدرى وهو جعل
الاستعارة مقارنة لما يلائم المشبه به والثانى معنى اسمى وهو ملايم المشبه به
والمراد به ههنا المعنى الاسمى بقربة قوله ادرج * واعلم ان التغليب هو
ترجيح احد المعلومين على الآخر واطلاق لفظ واحد عليهما معا وقد
اطلاق لفظ عليهما احتراز عن المشاكلة وهى ان يذكر النسي بلفظ غيره
لوتوعد ذلك فى صحة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا ففيها ترجيح احد المعلومين
على الآخر وائس فيها اطلاق لفظ عليهما بل اطلاق لفظين وسيجى
تحقيقها ان شاء الله تعالى (قال ابن كمال باشا فى رسالته المعمولة للتغليب
* اعلم ان التوسع فى الكلام شائع فى لسان العرب وهو جعل بعض المفهومات
تابعيا لبعض تحت حكم فى التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمعرب بحسب
الوضع الشخصى او النوعى ولا عبرة للوحدة والتعدد لافى جانب المعرب
ولا فى جانب المعرب عليه قد يعرب الواحد على الواحد كما فى القمرين وقد يغلب
التعدد على التعدد كما فى قوله تعالى (ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون
الله) الآية على بعض الوجوه وقد يغلب الواحد على التعدد كما فى قوله تعالى
(وما ربك بغافل عما تعملون) وانما الاعتبار لنكتته التى تقتضيه * واعلم ان
للتغليب نكتتين احدهما نكتة عامة مشتركة بين اقسامه كلها وهى لانكفى
فى تعيين واحد من اقسامه وتلك النكتة هى الاختصار (واما لهما نكتة خاصة

(تخصص)

تخصص ونعين واحدا من تلك الاقسام كالذكر في القمرين والخفة في القمرين
والحقير في (وما يبدون) والاعظيم في (كانت من القاتنين) وفي (ومار بك بغافل
عما تعملون) الا ان التعظيم في الاول للمغلب عليه وفي الثاني للمغلب وباقييد
الاخير خرجت المشاكلة فانها جعل ايضا بعض المفهومات تابعا لبعض
داخل تحت حكم في التعبير عنه بعبارة المتبوع الا انه يعبر فيها عن كل
من المشاكين بعبارة مستقلة كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طمحه *
قلت اصحو الى جبة وقمصا * انتهى لمختصا (ولاشك انه يجب ان يكون
بين المعلومين نوع تلبس ومناسبة كالمصاحبة والمشاغبة ونحوهما
من العلاقات اذ جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما
وضع له كافي المطول (وقل بعض من الفضلاء مناسبة الغالبية والمعلوية
يكفي في العلاقة ويقع على انواع كثيرة) منها تغليب الذكور على الاناث
بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة
اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى (وكانت من القاتنين) حيث
عدت الانثى من الذكور القاتنين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس وكانت من القاتنات ويحتمل ان لا يكون من التبعية
بل لا بداء العاية اي كانت ناشئة من القوم القاتنين لانها من اعقاب
هارون اخي موسى عليهما السلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها
بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين فكانتها شبهت
بالقاتنات اي المطيع لاشتراك كل منهما في القنوت والاطاعة وادعى دخولها
في جنسه فاطلق عليها لفظ القاتنات الذي مختص بالذكور بالوضع
الذوي ثم تأول القاتن بما يطلق عليه القاتنات ثم جمع (ومنها تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى (بل اتهم قوم تجهلون) بناء على ان
والقياس بناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ العائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة كذا قالوا (لكن فيه نظر لانه ليس فيه ترجيح احد المعلومين
على الآخر واطلاق لفظ عليهما ولا جعل بعض المفهومات تابعا لبعض
تحت حكم في التعبير عنهما بلفظ مختص بالمغلب بالوضع التخيلى او الوعى
اذ المعلوم والمفهوم ههنا واحد كما لا يخفى وان خفي هذه الدقيقة على
كثير من الفحولين كذا في الرسالة التغلبيية لابن كمال باشا (ومنها تغليب

مطلب لا بد في التغليب
من العلاقة
مطلب انواع التغليب
المشهورة عشرة

احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى كذلك الاسم وقصد اليهما جميعا كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالتقمرين فان اللفظ اتهم وان كان اخف لسكون عينه لكن القمر مذكر وله شرافة ولا يخفى ان ابوين وقرين ونحوهما ليست من قبيل قوله تعالى (وكانت من القانتين) لانه ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت : لا يكفي في المعنى لاتفاق في الاسم بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيد بن المسمين يزيد فلا يطلق قرآن الاعلى طهرين او حيضين لاعلى طهر وحيض * قلت هو مختلف فيه كما سبق فعلى رأى لا يكفي بل لابد من التأويل المذكور وعلى رأى يكفي فلا يلزم التأويل (ومنها تغليب الجنس لكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور ومغلوب فيما بينهم بان يطلق اسم هذا الجنس على الجميع كقوله تعالى (وادخلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس) عد ابليس من الملائكة لكونه جنسا واحدا مغمورا ومغلوبا فيما بينهم (ومنها تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام (لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا) ادخل شعيبا عليه الصلاة والسلام في العود الى ملتهم مع انه عليه السلام لم يكن قط في ملتهم حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به عليه السلام فقيه تغليب المخاطب على الغائب ايضا (ومنها تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا * فان قلت : ان ضميرنا في فعلنا على ما قالوا من انه موضوع لتكلم مع الغير مستعمل في معناه فكيف يكون مجازا مع ان التغليب من المجاز * قلت : ان ضمير نافية ووضع لمعنى التكلم ولجموعه على الاشتراك الانظري فلا بد من اعتبار كل واحد من آحاده متكلما اي حاكيا عن نفسه في المثال الاول الغير مخاطب وفي الثاني غائب فيكون ضمير نافية مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا بعلاقة التقييد فانه موضوع لتكلم مع الغير المتكلم فاذا استعمل في المتكلم مع الغير مجردا عن قيد المتكلم واعتباره

يكون مجازا مرسلًا بتلك العلاقة وإن شئت فاجعله من قبيل المجاز المرسل
بمرتبتين أو لابتلاك العلاقة ثم بعلاقة الإطلاق وما قالوا من أنه موضوع
للمتكلم مع الغير معناه مع الغير الذي اعتبر متكلما (ومنها تغليب المخاطب
على الغائب نحو أنت وزيد فعلتما وأنت والقوم فعلتم فما وضع
للمخاطبين استعمال في المخاطب والغائب بعلاقة المشابهة في الصلاحية
للخطاب أو بعلاقة التقييد فكان مجازا قال الله تعالى (وماربك بغافل عما
تعملون) فيمن قرأ بالثناء والمعنى تعمل أنت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه عليه الصلوة والسلام من غير
اعتبار التغليب لا منساع أن يخاطب في كلام واحد إن أو أكثر من غير
عطف أو تسمية أو جمع (ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق اللفظ
المختص بالعقلاء على الجميع كما يقال خلق الله الناس والأنعام ورزقهم فإن
لفظهم مختص بالعقلاء فيكون مجازا بعلاقة الخصوص (ومنها تغليب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى (ذلك
بما قدمت أيديكم) ذكرى الأيدي لأن كثرة الأعمال يزوال ويحصل بالأيدي
فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تعليلًا فذكر أعمال الأيدي وأريد الجميع بعلاقة
الخصوص (ومنها تغليب الموجود على ما لا يوجد كما إذا وجد بعض
الناس وبعضه متركب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى (والذين
يؤمنون بما أنزل إليك) والمراد المنزل كله وإن لم ينزل إلا بعضه فيكون قوله
تعالى (أنزل إليك) مجازا مرسلًا من قبيل التعبير عن الكل باسم الجزء
أو استعارة بأن جعل القرآن كله منزلا وإن كان بعضه متركب الأنزول
تشبيها بما تحقق نزوله في كونه محقق الأنزول فاستعير له اللفظ يستعمل
فيما تحقق نزوله وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى (جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام
أزواجا يذكركم فيه) أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم
ذكورا وإنا وإنا وخلق الأنعام أيضا من أنفسكم ذكورا وإنا وإنا ويذكركم
أيها الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل فيه من شأن من شؤله
والله سائل فيكون معناه والنعس لئلا يشكركم بقوله يذكركم خطاب
شامل للناس والمخاطبين والآنهم مذكورة بلفظ انسية فيه تعيب الخطاب
على الغائب والأدصح ذكر الجميع أعني الناس والأنعام بطريق الخطاب

مطلب قد يجمع
اشعيان في لفظ واحد

لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صبح خطاب الجميع
بلفظكم المختص بالعقلاء ففي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس
ان يقال يذروكم واياها كذا في الكشف والمفتاح وغيرهما فان قلت *
اذا كان في لفظكم تغليبان يلزم اجتماع مجازين في لفظ واحد وهو ممتنع
اتفاقا * قلت * ان اللازم اجتماع الجهتين للمجاز الواحد في لفظ واحد
لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول فان لفظكم
موضوع لجمع مذكر عاقل مخاطب فاريد به بطريق التجريد الجمع المذكر
سواء كان مطلقا او لا وسواء كان مخاطبا او لا فاريد به معنى مجازي واحد
لكن مجازيته من جهتين العقل والخطاب كما لا يخفى (ومنها تغليب
غير المتصف بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى بعض وغير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجمع ان قم
كان كذا تغايبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام
قطعا فاستعمل كلمة ان الموضوع للشك في حصول الشرط وعدم القطع
باتصاف من قام هو به بالنسبة الى جميع من ينسب اليه فعل الشرط في الشك
في اتصاف البعض مع القطع باتصاف البعض مجازا مرسل بمرتبة
او بمرتبتين واصل الكلام ان قم ايها البعض واذا قم ايها البعض الآخر
كان كذا ثم اريد الاختصار ف قيل ان قم كان كذا لنكتة التوبيخ او غيره
على حسب المقام وهذه الانواع العشرة هي المشهورة من بين انواعه
فاذا عرفت هذا حق المعرفة عرفت ان تغليب القرائن على الترشيح
ههنا من قبيل تغليب احد المتشابهين على الآخر بان تشبه الترشيح بالقرينة
في زيادة التلبس بالاستعارة وادعى دخوله في جنسها فاطلق عليه لفظ القرينة
ثم جعلت القرينة بمعنى المسمى بالقرينة ثم جمعت ف قيل وقرائنها بمعنى المسماة
بالقرينة هذا على القول بلزوم الاتفاق في اللفظ والمعنى في التسمية والجمع
واما على القول بكفاية الاتفاق في اللفظ فيهما فاطلق عليه لفظ القرينة
بعد التشبيه والادعاء فجمع كما سبق تفصيل القولين وعرفت اصل
التركيب وقرائنها وترشيحاتها فعلت القرائن عليها للاختصار ف قيل
وقرائنها اي قرائنها وترشيحاتها * فان قلت * يلزم حينئذ الجمع
بين المعنى الحقيقي والمجازي في لفظ واحد في اطلاق واحد وهو غير جائز
قلت لان سلم ذلك انما يكون كذلك لو اريد به المعنيان وليس كذلك

بل المراد به معنى واحد عام شامل للمعنيين بطريق عموم الجواز وذلك
 المعنى الواحد هو السمي بلفظ القرينة كما سبقت الإشارة إليه آنفا وهكذا
 في جميع انواع التغليب * فان قلت * ان الاختصار نكتة عامة لجميع انواع
 التغليب فلا بد له من نكتة خاصة ترجح تغليب احد المعلومين على الآخر
 على التعيين كما سبق فهمنا ما هي * قلت * هي زيادة الاهتمام بالقرينة
 التي هي التغلب ههنا لاحتياج الاستعارة اليها دون الترشيح وان كان
 مذكرا قوله (اوام بلفت اليه) في التاج الالتفات وانكر من والمراد ههنا
 اولم يذكره بعلاقة السببية لان الالتفات سبب للبيان في الجملة والبيان
 قد يكون بطريق الذكر وقد يكون بغيره وههنا لو كان اكان بالذكر
 و (الاهتمام) الاعتناء من الهم بمعنى القصد قوله (دون الاهتمام) ذكر
 في الحواشي التبريرية ان لفظ دون في اصله للتفاوت في الامكنة يقال
 لمن هو ازل مكانا من الآخر هو دون ذلك فهو ظرف مكان مثل عند
 الا انه ينشأ عن دنواكر وانحطاط قليل انتهى فالعبر في مفهومه زيادة
 الدنو والتقرب وانحطاط قليل فمعنى دون في الاصل مكان ادنى واقرب
 من مكان ما ضيف هو اليه وانحط منه قليلا فاذا قلت زيد دون عمرو
 كان معناه انه في مكان هو اقرب الامكنة واحطها قليلا من عمرو
 وهو معتل العين والادنى معتل اللام فليهما اشتقاق كبير ثم استعير منه
 لمرتبة المعنوية تشبيها لها بالمرتبة الحسية في التفاوت وساع استعمله
 فيها كمر من استعمله في اصل معناه ثقيل لمن ازل من الآخر في الشرف
 هو دونه مما سمع وتجوز في هذا الدون المستعار لمرتبة متفاوتة فاستعمل
 في كل تجاوز حد الى حد وان لم يكن هناك تفاوت وانحطاط على طريق
 المطلق المقيد على انطلق فان الدون المستعار لمرتبة متفاوتة لمرتبة
 ما ضيف هو اليه مستعمل في التجاوز المقيد بكونه من رتبة حسنة يفتحة
 الى رتبة فبحة خفيرة فيكون استعمله في مطلق تخفى امرى امر وتجاوزه
 اليه مجزا مرسلا بعلاقة التقيد كقول امية بن الصلت - بنفس ميات
 دون الله من واق * ولا تسمع بنات الدهر من راق * اي اذا تجاوزت وقية
 الله تعالى فلا يقيدك غيره بمعنى منجوزة وقية تعالى ولما شاع استعمله في
 المرتبة المعنوية ارحنى صار بمنزلة الحقيقة فلا يبرم الجبر على من رخص
 دون على الحالية وقيل ان نصبه على الظرفية وان لم يبق ظره كما هو شأن

ذكر الشريف المحقق
 نور الله تعالى مرقده
 ان البدون الذي هو
 بمعنى تجاوز حد الى حد
 قريب من ان يكون بمعنى
 غير كانه اداة استثناء
 وكذا في الحواشي
 السعدية (منه)
 مطلب دون

الظروف اللازمة الظرفية وفيه ان كونه لازم الظرفية ممنوع فان دون بمعنى قدام نادرة التصرف وبمعنى اسفل متصرفة يقال انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة مالية وللمحاطب مرتبة تحتها ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف نحو قوله تعالى (ا اتخذ من دونه آلهة) وفي نسيم الرياض ان دون لها معان قال الصاغاني تكون بمعنى عند وتقيض فوق وبمعنى امام ووراء فهي من الاضداد تكون بمعنى غير وبمعنى خسيس وتترىف الاول مشهور وعليه قوله * اذا ما علا المرأدام العلا * ويقنع بالدون من كان دوننا * ولا فعل له وقبل يقال دان يدون دوننا انتهى وفي القاموس دان يدون دوننا صار دوننا خسيسا او ضعيفا انتهى (فدون ههنا مجاز في المرتبة المعنوية المنحطة عن ما ضيف اليه دون اى لان الاهتمام بالترشيح في مرتبة منحطة عن مرتبة الاهتمام بما ذكره لانه ما يحتاج اليه دون الترشيح فشبهت تلك المرتبة المعنوية المنحطة بالمكان الحسى المنحط قليلا الذى هو المعنى الحقيقى لدون في التفاوت المطلق فادعى دخولها في جنسه ثم استعير لفظ دون لها فصار استعارة مصرحة اصلية ودون ههنا نصب على الظرفية وظرف مستقر خبرا لان هذا) والغرض من هذا القول هو الجواب عن سؤال مقدرو ومورده هذه العبارة اى لتحقيق معانى الاستعارات الخ ومادته ان اللام في قوله لتحقيق الخ لكونها للعلة الغائية ههنا افادت ان المقصود اصالة هو معانى الاستعارات واقسامها وقراءتها دون الترشيح لانه غير داخل في واحدة منها وقوله فيما قبل فنظمت فرائدا فاد ان الترشيح مقصود اصالة ايضا لان الغرض من ان يعنون البحث بعنوان مخصوص وتمييز المقصود عن غيره وبيانه اولا اجمالا حتى لا يضيع الطالب الوقت بالاشتغال بما ذكر في اثائه استطرادا وليكون على بصيرة في التفصيل فلما عنون الترشيح بعنوان مخصوص وهو الفريدة فيما سأتى افاد هذا القول ان الترشيح مقصود ايضا فحصل ان الترشيح مقصود وانه ليس بمقصود وهذا اجتماع القبيضين وهو محال (وتقريره بان يقال هذه العبارة فاسدة لانها تستلزم اجتماع القبيضين وهو محال فهذه العبارة تستلزم المحال وما تستلزم المحال فهي فاسدة ينتج انها فاسدة وخلاصة القبض في العبارة ومنشأه حمل العبارة على الظاهر وتوهم عدم دخول الترشيح فيها او توهم تساوى الاهتمامين

واما تقرير الجواب فبان يقال لان سلم ان هذه العبارة تستلزم اجتماع التقيضين
انما تكون **كذلك** لو لم يحمل لفظ القرائن فيها على التغليب وليس كذلك
فحينئذ يدخل الترشيح في القرائن فتفيدانه مقصود ايضا كما ان قوله فنظمت
يفيدانه مقصود فلا تناقض في الاجتماع اولان سلم انها تستلزمه كيف والاهتمام
به دون الاهتمام بما ذكر فلا يكون الترشيح حينئذ مقصودا اصالة ويكون
مقصودا بالتبع من حيث انه شديد الالتباس بقريضة المكنية من جهة انها
من ملائمت المشبهة حينئذ يكون المقصود في ان يعنون بعنوان مخصوص
اعم من الاصل والتبعي وانمينة على ذلك قوله فيما سيأتي منزلة بالفريدة
كذا فقوله كانه ادرج الى آخره اشارة الى السند لانه يناسب الظن
فلذا اشرنا فيما سبق ان كان ههنا للظن والمنع مطوى وقوله اولان
الاهتمام الخ اشارة الى سند آخر (وخلاصة الجوابين المنع مع السند
وموردهما الصغرى المذكورة آنفا وتقريرهما مامر هذا هو الظاهر
من كلام الشارح رحمه الله تعالى ولك تصوير آخر فقد علم من هذا
انه لم يتوهم الاعتراض بالتجريد والاطلاق اذ لم يعنون كل منهما على وجه
الاستقلال بالفريدة بل بين في ضمن الاقسام وان المراد بالترشيح الشامل
لترشيح المصراحة وترشيح المكنية وترشيح التخيلية بقريضة ان الترشيح
المعنون بالفريدة مطلق لا مقيد على ان خصوص السبب لا يقتضي
خصوص الحكم لقديم فلا وجه تخصيص السؤال بترشيح المكنية
والجواب به على ما وهم البعض وانه لا يرد ما قيل من ان ادخال ترشيح
المكنية في قريضة وجه لان **كلا** منهما من ملائمت المستعار منه
واما ادخال ترشيح المصراحة في القريضة وتعليقها عليه فلا وجه له لانه
لا يمكن وجه التعليق كونهما من ملائمت المستعار حتى يتوهم وروده
بل وجهه ما ذكرناه كمالا يخفى **فان قلت** ان اللام الجرة في قوله لان الاهتمام
به الخ لا تتعلق بشئ ههنا لانها لو تعلقت ههنا اما ان تتعلق بالنفي اعني
لم او بالفي اعني لانت **اكن** لا تتعلق بشئ **ههنا** مع فلا تتعلق بشئ ههنا
وكلا لا تتعلق بشئ **كك** انت هذه العبارة مخلفة لقاعدة اخو وهي
ان كل حرف جر معدا السبعة المعنوية لا بد له من متعلق والمحال ان لها
فسدة فهذه العبارة فاسدة اما انها لا تتعلق بالنفي ولانها لو تعلقت
لزم ان يحكم عليه بانه متعلق اسم مفعول واللازم بطل لانه لكونه معني

حرفيا غير مستقل بالمفهومية لا يصلح لان يحكم عليه وبه واما انها
لا تتعلق بالمنى فلانها لو تعلقت به لصار المعنى ان الالتفات اليه لم يكن
لكون الاهتمام به دون الاهتمام بالقرائن بل الامر آخر مع انه ليس كذلك
وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد
وان يقع له خصوصا وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه مثلا اذا قيل لم يأتك
القوم اجمعون كان نفييا للاجتماع انتهى (وقوله ان من حكم النفي الخ
اي مقتضاه الاصل عند البلغاء ذلك و اشار الشيخ بقوله على كلام فيه تقييد
الى انه ان اعتبر التقييد او لام النفي توجه النفي الى التقييد وهذا هو الاصل
الشائع عند البلغاء وقد يتوجه النفي الى المقيد والقيد جميعا بمعونة المقام
كافي قوله تعالى (مال الظالمين من حيم ولا شفيع بطاع) اي لا شفاعة ولا طاعة
وقد يتوجه النفي الى الفعل فقط من غير اعتبار القيد نفييا وانباتا كافي قوله
تعالى (ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون) اي لم يصروا عالمين بمعنى عدم
الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك
مما قرناه ان القيد ان لم يكن قيد النفي يستعمل على ثلاثة معان وهذا مما ذكره
العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف وقد يعتبر النفي او لام التقييد فحينئذ
يتوجه القيد الى النفي كما في اشته اعزازا وهذا ايضا مما ذكر العلامة
التفتازاني في شرحه للمفتاح قلت * لانسلم الصغرى اعني انها اما ان تتعلق
بالنفي او بالنفي على تقدير تعلقيها لم لا يجوز ان تتعلق بما تضمنه واستلزمه
معنى لم يلتفت كانه قال تركت الالتفات اليه لان الاهتمام به الخ فظهر انه
لا بد في كل كلام فيه قيد يتعلق بالنفي من حيث النفي من التأويل بالمنت
قوله (وجعله داخلا في اقسام الاستعارة لانه انما ذكر لتحقيق الاستعارة
المرشحة اياه ذكر القرائن مع ان البحث عنهما من جملة تحقيق الاستعارة
واقسامها) فقوله وجعله داخلا مبتدأ وقوله لانه انما ذكر متعلق للجعل
وقوله بأباه خبره والضمير راجع للمبتدأ والجملة استينافية كانه قيل لانسلم
ان الجواب عن السؤال المقدر منحصر في ما ذكرته من الادراج في القرائن
بطريق التغليب او عدم الالتفات لم يجوز ان يجعل داخلا في اقسامها
الآتية انه انما ذكر لتحقيق الاستعارة المرشحة وهي قسم من اقسامها
فورد هذا السؤال هو دعوى الانحصار المستفادة من كلمة او يحملها

مطلب
توجه النفي الى القيد والمقيد

على المنع الحقيقي فعلى هذا قوله وجعله داخلا الخ اشارة الى السند والمنع مطوى وقوله لانه انما ذكر الخ اشارة الى تنوير السند وتقرير الجواب بان هذا السند باطل لانه يستلزم عدم ذكر القرائن لانها من جلة تحقيق الاستعارة واقسامها فتدخل في التحقيق فيلزم ان لاتذكر مع انها ذكرت وكما بطل السند بطل نقيض المنوع الخ (ولك ان تجعل هذا السؤال المقدر معارضة تقديرية في الدعوى الضمنية اعني ان الجواب بالادراج بطريق التغليب او بعدم الالتفات محتاج اليه بان تقول مديك وان دل عليه دليل مقدر عندك لكن عندي ما يفيقه وهو ان الترشيح كلما دخل في الاقسام لم يحتاج الى جوابك باحد هذين الوجهين ولا الى ذكره مستقلا لكنه دخل فيها فلم يحتاج اليه ولا الى ذكره اما الملازمة فظاهرة واما المقدرة الواضحة فلانها مذكورة لتحقيق الاستعارة المرشحة التي هي قسم من اقسام الاستعارة والمذكور لذلك داخل في الاقسام ينتج انه داخل فيها وهي المقدمة الرافعة المطلوبة وتقرير الجواب ان هذا الدليل جار في مدعى آخر مع تخلف المدعى عنه وكل دليل شانه كذا فهو باطل فهذا الدليل باطل اما الصغرى فلان القرائن كالترشيح ذكرت لتحقيق الاستعارة واقسامها وكل ما ذكرت لذلك داخل في الاقسام والداخل فيها لم يذكر مستقلا ينتج ان القرائن لم تذكر مستقلة مع انها ذكرت (ولك ان تقر بان تقول ان الترشيح لما دخل في الاقسام لا يلزم ذكره مستقلا فلم يحتاج الى جوابك هذا ام لصغرى فلانه لم يذكر لتحقيق الاستعارة المرشحة كان مقصودا بالتبع فلا يلزم ذكره مستقلا ههنا وتقرر الجواب حينئذ ان القرائن لما ذكرت تحقيق الاستعارة واقسامها كانت داخلة فيها مقصودا بالتبع فيرد ن لانه ذكر مع انها ذكرت والاصل ان عبارة الجاعل يحتمل الوجهين احدهم ان الترشيح داخل في الاقسام مقصودا بل ذات فلا حاجة الى ذكره ههنا حينئذ لا حاجة الى جواب اس وثانيهما انه داخل فيها مقصودا بالتبع فلا حاجة الى ذكره ههنا مستقلا فحينئذ لا حاجة الى جواب اس ايضا وعلى كلا الاحتمالين يرد انقض بالقرائن كما سبق تقريره اتفا قال المصنف رحمه الله تعالى (في لمة عقود) جمع عقد قال في القساموس المحيطة العقد بكسر العين وسكون القاف القلادة انتهى والقلادة هي التي تعلق المرأة في الاعناق لتزيينها واعلم ان العقود

ههنا عبارة عن اجزاء الرسالة بمنزلة الابواب والفرايد بمنزلة الفصول
 فشبّه المصنف رحمه الله تعالى في كل جزء من اجزائها الثلاثة التي هي
 بمنزلة الابواب في المرغوبة فوضع لفظ عقد لكل جزء منها باوضاع
 متعددة اما بالوضع الخاص والموضوع له الخاص فحينئذ يكون من قبيل اعلام
 الاشخاص المنقولة المشتركة واما بالوضع العام والموضوع له العام فحينئذ
 ان اعتبر التعيين حين الوضع يكون من قبيل اعلام الاجناس المنقولة
 المشتركة وان لم يعتبر كان من قبيل اسماء الاجناس المنقولة المشتركة
 كما مر تحقيقه من الفحول (فلا ينبغي ان يلتفت الى ما يقال من ان ههنا
 استعارة وترشيحاً لانه ذهول عما قاله الفحول فحينئذ ان كان الطرف
 اعني العقود الثلاثة عبارة عما كان المظروف اعني الفرايد الخمسة عشر
 عبارة عنه يلزم ظرفية الشيء لنفسه وذلك في سبعة احتمالات واما البواقي
 من تسعة واربعين احتمالا حصلت من ضرب السبعة الى السبعة وهي
 اثنان واربعون احتمالا يلزم في بعضها ظرفية المعاني للالفاظ وهي فاسدة
 لانها كوضع القصة الكبيرة في الصغيرة لان المشهور ظرفية الالفاظ
 للمعاني وفي بعضها بالعكس وفي بعضها ظرفية النقوش للالفاظ او للمعاني
 وفي بعضها بالعكس وفي بعضها ظرفية المجموع من اثنين للواحد
 وفي بعضها بالعكس وفي بعضها ظرفية المجموع من الثلاثة للواحد
 وفي بعضها بالعكس وفي بعضها ظرفية المجموع من الثلاثة لل اثنين
 وفي بعضها بالعكس وكلاهما فاسدة لان العقود الثلاثة على كل تقدير
 ليست ظرفاً حقيقياً لازمانا ولا مكاناً فتكون هذه العبارة فاسدة (ويحجب
 بتوجيه العبارة والحمل على الاستعارة اما في صورة ظرفية الشيء لنفسه
 فبان العقود كل والفرايد اجزائه فيكون من قبيل ظرفية الكل الى الجزء
 واما في صورة ظرفية الالفاظ للمعاني فبان الالفاظ قوالب المعاني بناء
 على ان المعاني تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها فكان
 الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني بقدرها فيكون من قبيل ظرفية المكان
 للممكن تشبيها واما في صورة ظرفية الالفاظ للنقوش فبان الالفاظ
 قد تحصل بالنقوش وقد تحصل باللسان فمن هذه الجهة يكون حصول
 الالفاظ اعم فتكون من قبيل ظرفية الاعم للاخص واما في صورة ظرفية
 المعاني للالفاظ فبان المعاني بالنسبة الى المتكلم قوالب الالفاظ بناء على

ظرفية النقوش لمجموعها ايضا فبانها كالفواجب لهما فتكون من قبيل
 ظرفية المكان للمتمكن تشبيها واما في صورة ظرفية المعاني لمجموعها
 ايضا فبانها من قبيل ظرفية الجزء للكل واما في صورة ظرفية مجموع
 الالفاظ والنقوش لمجموعهما ايضا فباشتماله من حيث الدالية والمدلولة
 واما في صورة ظرفية مجموع النقوش والمعاني لمجموعهما ايضا فكذلك
 ايضا واما في صورة ظرفية مجموع الثلاثة لهما ايضا فبانها من قبيل
 ظرفية الكل للجزء واما في صورة ظرفية الالفاظ لمجموع الالفاظ والنقوش
 فبانها من قبيل ظرفية الجزء للكل واما في صورة ظرفية المعاني لمجموعها
 ايضا فبانها من قبيل ظرفية المكان للمتمكن تشبيها كما سبق واما في صورة
 ظرفية النقوش لمجموعها ايضا فبانها من قبيل ظرفية الجزء للكل
 واما في صورة ظرفية مجموع الالفاظ والمعاني لمجموعهما ايضا فباشتماله له
 من حيث الدالية والمدلولة واما في صورة ظرفية مجموع النقوش والمعاني
 لمجموعهما ايضا فكذلك ايضا واما في صورة ظرفية مجموع الثلاثة
 لمجموعهما ايضا فبانها من قبيل ظرفية الكل للجزء واما في صورة
 ظرفية الالفاظ لمجموع المعاني والنقوش فباشتماله من حيث
 الدالية والمدلولة واما في صورة ظرفية المعاني لمجموعها ايضا فبانها
 من قبيل ظرفية الجزء للكل واما في صورة ظرفية النقوش لمجموعها ايضا
 فكذلك واما في صورة ظرفية مجموع الالفاظ والنقوش لمجموعهما ايضا
 فباشتماله له وتعلقه له من حيث الدالية والمدلولة واما في صورة ظرفية
 مجموع الالفاظ والمعاني لمجموعهما ايضا فكذلك ايضا واما في صورة
 ظرفية مجموع الثلاثة لمجموعهما فبانها من قبيل ظرفية الكل للجزء
 واما في صورة ظرفية الالفاظ لمجموع الالفاظ والمعاني والنقوش فبانها
 من قبيل ظرفية الجزء للكل واما في صورة ظرفية المعاني لمجموعها ايضا
 فكذلك واما في صورة ظرفية النقوش لمجموعها ايضا فكذلك وكذا
 في صورة ظرفية مجموع الالفاظ والمعاني لمجموعها وكذا في صورة
 ظرفية مجموع الالفاظ والنقوش لمجموعها وكذا في صورة ظرفية مجموع
 المعاني والنقوش لمجموعها ايضا (ففي كل واحدة من هذه الصور استعارة
 تبعية ان جماعاتها في كلمة في ومكنية ان جعلتها في مدخولها
 او المرموز اليه بكلمة في وقد اشير الى العلاقة في انشاء بيان الصور فعليك

التطبيق على المذاهب الثلاثة وقرينة التبعية مدخولها من حيث انه
ليس بزمان ولا مكان وقرينة المكنية هي الاستعارة التخيلية وهي كلمة في
عند السكاكي واثباتها لمدخولها الذي هو المشبه له عند السلف والخطيب
واما الدعي الى المجاز في بعضها التنبيه على المطابقة بين اللفظ والمعنى
وفي بعضها التنبيه على الزوم والاتصال وفي بعضها زيادة البيان
وغير ذلك وهذه الاحتمالات مبنية على ما هو المشهور من ان اسماء الكتب
واجزائها عبارة عن احد الاحتمالات السبعة المذكورة سابقا وان زدت
الادراكات المتعلقة بالمعاني والملكات الحاصلة من تكررت تلك الادراكات
ترتقى الاحتمالات الى احد وثمانين احتمالا بضرب التسعة الى التسعة فعليك
تطبيق الظرفية والمجاز * فان قلت * لم لم يقل ثلث عقود مع ان وجوب
الطابقة بين التمييز والمميز يقتضى ذلك لان العقود جمع غير الجمع المذكور
السالم وهو مؤنث وثلاثة مذكر لان اسماء العدد مذكورها من ثلاثة الى عشرة
بالثاء ومؤنثها بحذفها * قلت * قال الشيخ رضى الدين ان ما فوق الاثنين
من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه
ان يعبر به عن مطلق العدد اى مجرد العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة
نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعداد كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال
في مطلق العدست ضعف ثلاث وانما وضع على التأنيث في الاصل لان
كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين
فاذا صار المذكور في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث
العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو
عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها
عن المعداد فطرا عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة
اذ صار معنى رجال ثلثة رجالا معدودة بهذا العدد انتهى * فظهر ان
المطابقة بينهما حاصلة * فان قلت * فاذا صار بمعنى المشتق فلم يقل
عقود ثلثة على الوصفية * قلت * انه مع غلبة معنى الوصف عليها كان
استعمالها بالاضافة اغلب من استعمالها بالتبعية لموصوفها فاستعمال ثلثة
رجال اكثر من استعمال رجال ثلثة بالتوصيف وان كان الثاني ايضا كثيرا
فلذلك قال ثلثة عقود بالاضافة دون التوصيف * فان قلت لم كان
الاول اغلب من الثاني * قلت * لاجل مراعاة اصل هذه الفاظ من انها

في حيث يكون الفاظ
العدد مجازا كما صرح به
الش في حاشيته على
الفوائد الضيائية (منه)

أسماء جوده ولقصد التخفيف أيضا اذ باضا قتها الى المعدود يحصل
 التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد
 ان تضاف الى معدوداتها وان لم تضاف في بعضها لعل * فان قلت *
 اذا كان ثلثة عقود بالاضافة يلزم فيه ان تكون من قبيل اضافة الصفة
 الى موصوفها وهي غير جائزة كما سبق * قلت * اضافتها اليها كاضافة
 جرد قطيفة واخلاق ثياب على الاختلاف بين اهل البصرة واهل
 الكوفة هل المضاف اليه في مثله الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب
 الكوفية او الموصوف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب
 البصرية كذا في الرضى وقد مر تفصيله والحاصل انه لما ثبت معنى الوصف
 في الفاظ العدد وجرت تابعة وصفة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال
 ثلثة والناس كابل مائة وكثير ما لم تجر عليها فحينئذ اتى بما كان موصوفا
 بعدها ما مضى فاليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل وهو الاكثر واما بمن
 نحو ثلثة من الرجان واما منصو بانحو عشرون درهما جازا جراؤها مجرى
 الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث مطردا فان هذا الفرق
 مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة فبقيت الاعداد اذا كانت
 صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه بان جعلت التاء الدالة
 على تأنيث ما لحقته دالة على تأنيث موصوفه وذلك من الثلثة الى العشرة
 لكونها دالة الجمع والجمع مؤنث فبقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جئ
 بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال وكما هي هنا صارت الاعداد
 تابعة للمضاف اليه في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه
 اخر للغرضين المذكورين آنفا واما مجئ مؤنثها بلاتاء فلانهم لما قصدوا
 اجرائها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفا تها
 مؤنثه وحذفه منها اذا كانت مذكورة ولا موصوف لها مذكرا لا تصلح
 اى ثلثة الى العشرة الا صفة للجمع والجمع مؤنث مذكرا كان او جمع
 مؤنث فلو ائبوا التاء فيها في الجمع لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى
 الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد
 في الاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف * فان قلت * لو عكس الامر لتبين
 ما قصدوه ولم يظن ما هو بوافي ام بعكس قلت * لتقدم المذكر اخذ
 التأنيث العارض المعبر اولاولا لان تأنيث جمع المؤنث خفي فكأنه مذكرا بالنسبة

الى تأنيث جمع المذكر المكسر لان في جمع المؤنث تأنيثين ماضى واصلى
والمعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها
بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يحز في السعة قال نسوة كما لا يجوز
فيها قال امرأة فكما ازال التأنيث العارضى التذكير الاصلى في مثل رجال
ازال التأنيث الاصلى ايضا في مثل نسوة لكن هذا الطارى ظاهر
مشهور في نحو رجال وايام وخفي في نحو نسوة لان الشئ لا يفعل عن
مثله انفعاله عن ضده في الظهور فصار مثل نسوة كأنه مذكر لخفاء
تأنيثه ف قيل رجال ثلثة ونسوة ثلاث ولم يبق التاء على اصله بل لتأنيث
المعدود كذا في الرضى قوله (ولا يخفى حسن نظم الفرائد في العقود)
لا يخفى ان وجه الحسن ههنا ان اذا عبر عن الفصول بالفرائد ووضع لكل
واحد منها لفظ الفرائد ناسب ان يعبر عن الابواب بالعقود التى تعلقها
النساء للترتين وان يوضع لكل واحد من الابواب لفظ العقد وناسب ايضا
التعبير عن التأليف بالنظم مع الاشعار لزيادة المدح والمرغوبة لكون
العقد والفريدة من المنقولات المشعرة للمدح وما قالوا من ان وجه الحسن
ان فيه استعارة وترشحا على الترشيح فهو مخالف لما قاله القحول على
ما سبق تحقيقه قوله (وان الاستفادة ان كل عقد لواحد من تلك الثلثة) وجه
الاستفادة ان كل عقد منها باب والباب لا يشتمل الا على المقصود ينتج
ان كل عقد منها لا يشتمل الا على المقصود والمقصود ههنا منحصر على
الثلثة ولما كانت المقاصد ههنا ثلثة والعقود ثلثة ناسب ان يكون كل عقد لواحد
من تلك الثلثة فظهر ان دلالة هذه العبارة على هذا المعنى دلالة التزامية قوله
(وانه على الترتيب المذكور) عطف على قوله ان كل عقد الخ وجه كونه
مستفادا من هذه العبارة ان الترتيب مأخوذ في النظم فاذا نظم المتعدد
للمرتب ذكر اى المتعدد الآخر يلزم الترتيب قوله (والاول حق) اى كون
كل عقد لواحد من الثلثة حق اى حكم مطابق للواقع والواقع في هذه
الرسالة ان العقد الاول للانواع والاقسام والثانى للاستعارة والثالث
للقربة فيكون كل عقد لواحد منها كما لا يخفى على من تتبع العقود وفي شرح
العقائد الحق هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان
والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع
في الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر

مطلب الحق الباطل الصدق
الكذب

في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم
 مطابقتها للواقع ومعنى حقيقته مطابقة الواقع اياه انتهى قوله (دون
 الثاني) اي متجاوزا عن الثاني اي ليس الثاني حقا وقد مر ما يتعلق بكلمة
 دون من التفصيل فراجع اليه اما انه ليس بحق فلان بعض الاستعارات
 والاقسام بين في العقد الاول وبعض الاستعارات في الثاني كما لا يخفى على من
 تتبع العقود (والغرض من هذا القول الاعتراض خلاصته النقض في العبارة
 ومورده هذه العبارة اعني فنظمت فرأى الى في ثلثة عقود وتقريره بان يقال هذه
 العبارة فاسدة لانها عبارة يستفاد منها ان كل عقد على الترتيب
 المذكور ههنا وهو خلاف الواقع ينتج من غير المتعارف انها عبارة
 يستفاد منها خلاف الواقع وكل عبارة شأنها هذا فهي فاسدة فهذه
 العبارة فاسدة (واجيب عنه باننا لانسلم انها يستفاد منها ذلك انما كان
 كذلك لو كانت هذه الامور الثلاثة مفعولا به للنظم وقيل فنظمت تحقيقات
 هذه الامور الثلاثة في ثلثة عقود وليس كذلك بل مفعول به له الفرائد
 والتحقيق علة غائية له فالنظم انما يفيد لترتيب المفعول به لا غير كما لا يخفى
 فخلاصة الجواب منع صغرى غير المتعارف مع السند قال المصنف
 رحمه الله تعالى (العقد الاول في انواع المجاز) واعلم ان لفظ عقد على المختار
 اسم جنس موضوع لمفهوم كلى لا بعينه وذلك المفهوم هو جميع الفاظ
 مخصوصة دالة على معان مخصوصة كما سبق تحقيقه فحيث ان يكون كليا
 وهو مبتدأ على اصطلاح النحاة وموضوع على اصطلاح اهل المنطق
 ومسند اليه على اصطلاح اهل المعاني * فان قلت * لم ذكر المسند اليه
 مع ان المقام صالح لحذفه وقد مر معنى صلاحية المقام * قلت *
 لزيادة الايضاح والتقرير * فان قلت * لم قدم على المسند وقدم قسمي
 التقديم المعاني * قلت * ليمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتداء المقدم
 ذكرا تشويقا اليه * فان قلت * قد سبق ان لا يراد المسند اليه معروفا باللام
 نكتين عامة لمطلق التعريف واصله وخاصة لتعريفه باللام او بالاشارة
 او بغير ذلك وههنا باللام * قلت * قد سبق نكته العامة واما نكته
 الخاصة فهي الاشارة الى اليهود وحصاة من حقيقة مدخولها ومفهومه
 اليهود بين المتكلم والمخاطب قبل الذكر فحيث ان يكون اللام ههنا للعهد
 الخارجي * فان قلت * قد سبق ان تلك المعلوماتية تكون بتقديم الذكر

على انحاء اربعة فهنا باى نحو منها تقدم * قلت * تقدم فى ضمن ثلاثة عقود
وعلم قبل ذكره هنا بانه جزء من العقود الثلاثة * فان قلت * المراد
من مدخول اللام هنا هو المفهوم الكلى اذ لا يجوز ان يراد حصة شخصية
ولانوعية لازوم الترجيح بلا مرجح فى الحكم عليه بالكون فى انواع المجاز
كما لا يخفى والمراد ايضا من الذى سبق فى ضمن العقود الثلاثة هو ذلك
المفهوم الكلى لاحصة شخصية ولانوعية كما لا يخفى فحينئذ لا يوجد حصة
هنا فلا تكون اللام للعهد الخارجى * قلت * قد سبق الاشارة الى ان
العقود جمع عقد بمعنى المسمى بالعقد فحينئذ يكون المفهوم الكلى الذى
معنى العقد الاول حصة نوعية من مفهوم المسمى بالعقد ومعلومة فى ضمنه
قبل ذكر المعرف باللام فيكون اللام للعهد الخارجى النوعى الضمنى
* فان قلت * اذا كان اللام للعهد الخارجى لا بد له من قرينة معينة لانها
مشتركة بين المعاني المعلومة اشتراكا معنويا اولفظيا على ما سبق من تفصيل
المذاهب فهاهى هنا * قلت * هى تقدم الذكر ضمنا * فان قلت *
ما القرينة المعينة على كونها للنوعى بخصوصه * قلت * هى المقام كما
لا يخفى * فان قلت * لو كان اللام هنا للعهد الخارجى النوعى كما ذكرت
يلزم ان يكون القضية طبيعية وهو ليس بصحيح هنا لان الكون فى بيان
انواع المجاز ليس من احوال ذلك المفهوم الكلى بل من احوال افراد
* قلت * انما يلزم ذلك لو لم يعتبر ذلك المفهوم الكلى من حيث تحققه
فى ضمن الافراد مطلقا وليس كذلك بقرينة المحمول فحينئذ تكون القضية
مهملة فموضوعها المذكور لفظ العقد وموضوعها المذكور ويسمى
عنوان الموضوع ووصفه هو ذلك المفهوم الكلى وذات الموضوع ما قرأ
كل واحد من المصنف وغيره * فان قلت * اذا كانت القضية مهملة
لا يحصل الغرض من مثل هذا القول وذلك الغرض تمييز العنوان اعنى
العقد الاول هنا عن غير ما فى المعنون اعنى انواع المجاز اى عن غير
ما فى انواع المجاز وتميز المعنون عما فى غير العنوان مما فى العقد الثانى
والثالث وانما قصد ذلك اثلا يضيع الطالب عمره بالاستغفال بما ذكر
فى انشاء بيان معنون من الاستطرديات فالتمييز الاول يحصل بحصر المسند اليه
على المسند اى ان العقد الاول مقصور على الكون فى انواع المجاز
لا يتجاوز الى الكون فى الاستعارة ولا الى الكون فى النثران والثانى

يحصل بحصر المسند على المسند اليه اى ان الكون في انواع الجواز
مقصود على العقد الاول لا يتجاوز الى العقد الثانى ولا الى الثالث فالاول
قصر الموصوف على الصفة والثانى قصر الصفة على الموصوف والاول
يتوقف على حل اللام على الجنس او الاستغراق كما مر من انهما يفيدان
القصر دون العهد شخصا او نوعيا فكيف يكون اللام للعهد النوعى
والقضية مهيئة * قلت * نعم انه يقصد بمثل هذا القول ذلك التمييز لانه
كالعرف في ان المقصود به التمييز المذكور قائما يحصل بالحصرين
المذكورين لكن الحصرين المذكورين حاصلان بمعونة المقام وان خليا
عن الاداة فلانسلم ان الحصر يتوقف على حل اللام على الجنس
او الاستغراق كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في حاشية النصوص
* فان قلت * لو كانت القضية مهيئة كان بينهما وبين الحصر تناف
لان المهيئة في قوة الجزئية والحصر يقتضى كلية القضية كما لا يخفى * قلت *
معنى كونها في قوة الجزئية انها متلازمان بمعنى انه كلما صدقت المهيئة
صدق الجزئية وبالعكس لان الحكم فى المهيئة على الافراد مطلقا ومتى صدق
الحكم على الافراد مطلقا فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد
او على بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد
وهو الجزئى واما العكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق
على الافراد مطلقا لا بمعنى انها تصدق فيما يصدق الحكم فيه على بعض
الافراد فقط حتى يكون بينهما تناف فلنكن بمعنى الكلية بمعونة المقام
في مثل هذا المقام والاول هو ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير
* واعلم انهم اختلفوا في وزن لفظ اول فذهب البصريون الى انه افعال المجئ
اولى في مؤنثه واول فى جميع مؤنثه فحكموا فيه اى فى كونه وزنه افعال
بالاشتقاق فعندهم الزائد هو الالف ثم انهم اختلفوا على ثلاثة اقوال
جمهورهم على انه من تركيب وول كددن لكن لم يستعمل هذا التركيب
الا فى اول ومتصرفاته ولذا قال فى انوار التنزيل لا فعل له اى للاول
لاجتماع الواو بن واليه ذهب الامام سيويه فعلى هذا اصله اوول فاجتمع
فيه حرفان متجانسان اوليهما ساكنة فادغمت فى الثانية للتخفيف فصار
اول وقال بعضهم انه من أل بفتح الواو وسكون الهمزة معتل الفاء
ومهموز العين يقال أل يثل وألا ووؤلا من ضرب نجالان النجاة

مطلب لفظ اول

مذهب البصريين
فى لفظ اول

مطلب للبصريين ثلاثة
اقوال فى اول

مطلب القول الاول
مذهب جمهور البصريين
وامام سيويه

القول الثانى مذهب
بعض البصريين

القول الثاني

مطلب مذهب
الكوفيين في لفظ اول
مطلب للكوفيين ثلثة
اقوال ايضا في لفظ اول

سبب كون مذهب
البصريين مختارا

في السبق فعلى هذا اصله اوأل فخنفت الهمزة التي هي عينه بان ابدلت
واوا فاجتمعت الواوان او ليهما ساكنة فادغمت في الثانية فصار اول وقال
بعضهم انه من اول مهموز الفاء معتل العين يقال آل يؤل ولا اى رجع
لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحد فعلى هذا
اصله أول فقلبت الهمزة التي هي فاؤه واو التخفيف فاجتمعت الواوان
فادغمت او ليهما في الثانية فصار اول وفي الوجهين قلبت الهمزة واو التخفيف
على خلاف القياس والقياس في تخفيفها ان يلحق حركتهما على الواو الساكنة
وتحذف الهمزة وانما ذهب هؤلاء الى هذا لاستبعادهم كون الفاء والعين
من جنس واحد لكن الصحيح المختار هو مذهب جمهورهم لمطابقته
القياس ومخالفة المذهبين الآخرين له وذهب الكوفيون الى ان وزنه فوعل
لان الواو تزداد كثيرا في مثل هذا الوزن بكوهر من جهر وكوثر من كثر
فحكموا بعلية الزيادة لبالاشتقاق ثم انهم اختلفوا فقال بعضهم انه من وأل
بمعنى النجاة لانها في السبق فزيدت الواو فصار ووال بكوهر فقلبت
الهمزة الى موضع الفاء والفاء الى موضعها فصار اوول فاجتمعت الحرفان
المجانسان او ليهما ساكنة فادغمت في الثانية للتخفيف فصار اول وقال
بعضهم انه من اول فزيدت الواو فصار اوول فادغمت فصار اول وقال
بعضهم انه من تركيب وول فزيدت الواو فصار ووول فقلبت الواو
الاولى همزة فصار اوول فادغمت فصار اول لكن تصريفه كتنصريف
افعل التفضيل واستعماله بمن مبطان لكونه فوعلا * فان قلت * بجئ
مؤنه وتنبية في كلامهم اولة واولتان كجوهرة وجوهرتان يدل على انه
فوعل * قلت * هذا في كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اولى
همزة على مذهب جمهور البصريين حلا على الجمع وعند من قال هو
من وأل اصل اولى وؤلى قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة
الثانية الساكنة واوا كما في او من ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة
قالون عاداً الأولى لانه لما حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها
فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسق معنى ونصريفها واستعمالها تقول
في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات
الاول وتقول في استعماله زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما
لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح المختار ولا بما

مطلب كلمة اول

استعمل منه فعل كاحسن ولا استعمل اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف صاحب المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذى حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جرى فلا جرم لم تعتبر وصفية الاعم ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول اومع ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افضل ليس اسما صريحا كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين واجر خلفاء وصفية وذلك كقول علي رضي الله تعالى عنه (احده او لا باديا) ويقال ما تركت له او لا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبنؤه على الضم اذا كان مأولا بظرف الزمان نحو قوله * لعمرك لا ادري واني لا وجل * على اينا تغدوا المنية اول * اي اول اوقات غدوها كما مر في بيان كلمة بعد كذا في الرضى ويحتمل ان يكون لفظ اول من الاول بمعنى السبق كما اشار اليه في القاموس المحيط وفيه ايضا يقال اول بأول او لا كفرح يفرح كما سبق انتهى ولا جل عدم اعتبار وصفية الا بما ذكر خلفائها لما ذكر قال في الصحاح والقاموس اذا جعلت او لا صفة منتهى والا صرفته تقول لقيته تاما اول وتاما او لا انتهى ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام (واعترض عليه بعض المحققين بان عامة ائمة اللغة ومنهم صاحب الصحاح والقاموس فمروا الاول بانه مقابل الآخر وضده يقال هذا اول الشيء اي ضد آخره فحينئذ يكون عبارة عن ذات مبهمه مأخوذة بصفة التقدم كما ان آخر عبارة عن ذات مبهمه مأخوذة بصفة التأخر فيكون كلمة اول موضوعة للمعنى الوصفية ومعلوم ان المعتبر في منع الصرف هو الوصفية الاصلية اي الوضعية كما في اسود وارقم لا العارضة كما في مررت بنسوة اربع وانه لا يزيل الاصلية الاسمية العارضة ولا يخرجها عن السببية كما ان الوصفية العارضة لا تزيل الاسمية الاصلية فلا يؤثر جعل الجاعل في وصفية وجودا وعدما فكيف يصح ان يقال اذا جعلته صفة منتهى والا صرفته (واجاب بعضهم بان لفظ اول يجوز ان يكون مشتركا بين المعنيين الوصفي والاسمي الظر في وهو معنى قبل ٧ فمضى ان يقال اذا جعلته صفة الخ اذا استعملته صفة منتهى لوجود العلتين الوصف ووزن الفعل

كما في كليات ابي البقاء

واذا لم تستعمله صفة بل استعملته اسما صرفته لعدم وجود العلتين * فان قيل *
 ثبوت الاشتراك متوهم كما وهم * قلنا * الدليل عليه قولهم لقبته عاما او لا
 وما بدأ به او لا * قيل * يجوز صرفه في قولهم عاما او لا للمشكلة بان يكون
 او لا صفة لموصوف محذوف اى عامازمانا او لا كما جاز الصرف في سلاسل
 واغلا لا للمشكلة فحينئذ لا دليل في قولهم على الاشتراك * قلنا * يلزم
 حينئذ اتحاد معنى التركيبين مع ان فيه ركازا آخر كما لا يخفى (فاذا عرفت
 هذا عرفت ان لفظ اول على وزن افعل او فو عل ليس باسم تفضيل
 بل على صورته ووزنه لانه ليس بمشتق على المذهب الصحيح المختار ومذهب
 الكوفيين بل هو موضوع للمنتقد ضد الآخر وبؤيده ما في المصباح
 من ان كلمة اول مفتوح العدد ولذلك فسروه بانه السابق على الغير غير المسبوق
 بالغير واما على ما عدا هذين المذهبين فهو اسم تفضيل في الاصل مشتق
 من فعل زيادة على غيره واذلك قيل ان اول متضمن لعنى افعل التفضيل
 او وزنه (واذا عرفت ان كلمة اول لفظا ومعنى ماذا فاعلم ان اللام
 فيها ايضا للعهد الخارجى النوعى وذلك انه قد علم فيما سبق ان مقصود
 الرسالة منحصرة في معاني الاستعارة واقسامها وقرائنها وانها
 منحصرة في ثلاثة عقود فحصل لنا قد متان يتبع ان مقصود الرسالة
 منحصرة في ثلاثة عقود ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة في
 الرسالة تكون واحدا منها اول وآخر ثانيا وآخر ثالثا فاعلم ان مقصود
 الرسالة منحصرة في عقود ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة
 فاعلم ان اللام فيها ايضا للعهد الخارجى النوعى الضمنى * واعلم ايضا
 ان العقود واحدا منها مبین لواحد من المقاصد الثلاثة وواحدا منها
 لآخر منها وواحدا منها لآخر منها لكن النسبة بينها مجهولة فكأنه
 طلب المخاطب ان يحكم على العقد الاول بانه في كذا ويبين بكذا فلذلك
 قيل العقد الاول في كذا دون كذا في العقد الاول اى الذى عهد جزأ
 وفردا اول من العقود الثلاثة التى علم انحصار الرسالة ومقصودها فيها
 كائن في انواع المجاز اى منحصرة في بيان انواع * فان قلت * ان العقد الاول
 ليس بمنحصرة في بيان انواعه بل فيه امثلة وغيرها من الموضحات * قلت *
 المراد المقصود من العقد الاول منحصرة في بيان انواعه او المراد بيان انواعه
 سواء كان بالتعاريف او غيرها من الموضحات وماله مدخل في البيان * واعلم

مطلب كلمة اول اسم
 تفضيل ام لا

ان في مثل هذا التركيب استعارة مصرحة تبعية واستعارة مكنية واستعاره تمثيلية اما الاستعارة المصروفة التبعية فبان شبه العموم والشمول المطلق بالظرفية المطلقة في الاحاطة المطلقة وادعى دخول المشبه في جنس المشبه فحصل للمشبه به فردان متعارف وغير متعارف ثم استعير للمشبه اعني العموم المطلق لفظ الظرفية فصار ذلك اللفظ استعارة مصرحة اصلية فبتبعية تلك الاستعارة ذكر لفظ في واريده منه الشمول الجزئي من جزئيات الشمول المطلق وذلك الشمول الجزئي هو شمول انواع المجاز من حيث البيان للعقد الاول فصار لفظ في استعارة تبعية * واعلم ان انواع المجاز من حيث البيان اعم من العقد الاول الذي هو عبارة عن الالفاظ على المختار لان بيان انواع المجاز كما يحصل بذلك اللفظ يحصل بغيره من الفاظ التلخيص وغيرها فحينئذ لا حاجة الى تقدير البيان لتصحيح الظرفية كما اشار اليه الفاضل الكنبوي في حاشية التهذيب (واما الاستعارة المكنية على مذهب السلف فبان شبه انواع المجاز بالدار في الاحاطة المطلقة وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فاستعير في النفس لفظ المشبه به وهو لفظ الدار للمشبه ورمز اليه باثبات في الذي هو لازم المشبه به الى لفظ المشبه فصار لفظ الدار الذي هو لفظ المشبه به المرموز اليه استعارة مكنية وذلك الاثبات استعارة تخيلية (واما على مذهب السكاكي فبان شبه انواع المجاز بالدار في الاحاطة المطلقة وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به فحصل للمشبه به فردان متعارف وغير متعارف ثم استعير لفظ المشبه اعني لفظ انواع المجاز لفرد غير متعارف فصار لفظ المشبه استعارة مكنية وما خيل حين التشبيه من الظرف به شبه للظرفية المحققة وادعى دخولها في جنس المشبه به اعني الظرفية المحققة ثم استعير لفظ في الموضوع للظرفية المحققة للظرفية الخيلة فصار لفظ في استعارة تخيلية (واما على مذهب الخطيب فبان شبه في النفس انواع المجاز بالدار في الاحاطة المطلقة فصار ذلك التشبيه استعارة مكنية واثبات لازم المشبه به اعني لفظ في للمشبه استعارة تخيلية فعلى مذهب السلف والخطيب لفظ في حقيقة وعلى مذهب السكاكي مجاز واما الاستعارة بالكناية ههنا على رأى الشارح كما سيجي تحقيقها فبان شبه الدار بانواع المجاز في الاحاطة المطلقة تشبيها مقلوبا لزيادة المبالغة في اتصاف المشبه بوجه الشبه واتميته فيه وادعى دخوله

في جنس المشبه به اعني انواع المجاز فاستعير اللفظ انواع المجاز للدار فصار
استعارة بالكناية ثم جعل الكلام كناية عن الاحاطة والشمول فحيث
لا مجاز في الالباب * فان قلت * لا بد من القرينتين مانعة ومعينة في المجاز
كما سيجي فاهما ههنا * قلت * قد عرفت فيما سبق انهما قد تمجد ان بالذات
وتغايران بالاعتبار فدخل كلة في ههنا قرينة مانعة عن ارادة معناها
الحقيقي اعني الظرفية الحسية بها من حيث ان مدخولها ليس بظرف
حقيقي وهو الزمان والمكان ومعينة للغنى المراد ههنا بها وهو الظرفية
المعنوية وهي العموم والشمول من حيث ان مدخولها اعم من جهة البيان
هذا على تقدير كون الاستعارة في مثل هذا التركيب استعارة تبعية واما
على تقدير كونها فيه استعارة مكنية فالقرينة المانعة والمعينة هي الاستعارة
التخييلية عند الثلاثة (واما على رأى الشارح فهي لفظ في تأمل تقف
(واما الاستعارة التخييلية فتقريرها على مذهب السيد قدس سره بان شبه
الهيئة المنزعة من عدة امور هي العقد الاول وانواع المجاز والنسبة
بينهما المنزعة من عدة امور هي زيد والدار والنسبة الظرفية
بينهما في تركيب زيد في الدار في هيئة منزعة مشتركة بينهما فالهيئة المشبهة
هي صورة احاطة انواع المجاز للعقد الاول وشموله المعنوي والهيئة
المشبه بها هي صورة احاطة الدار لزيد الحسية والهيئة التي جعلت
وجه الشبه هي صورة احاطة شئ لشيء مطلقة سواء كانت حسية
او معنوية وادعى دخول المشبه في جنس المشبه بها ثم استعير اللفظ
المركب الموضوع للمشبه بها المرسوم في الخيال المنوي في الذهن للهيئة
المشبهة فصار ذلك اللفظ استعارة تمثيلية لكن لم يصرح من ذلك اللفظ
الذي بازاء المشبه بها الا كلمة في فان مدلولها هو العمدة في تلك الهيئة
اذ بملاحظته ينقل الذهن الى الفاظ منوية ومرسمة في الخيال وان لم تكن
مقدرة في نظم الكلام وبواسطة تلك الالفاظ يتمكن لملاحظة الهيئة
واعبارها فحيث لا تكون كلمة في استعارة بل تبقى على حالها قبل الاستعارة
من كونها حقيقة والا لكانت مجازا مفردا لا تمثيلا بل المجموع المركب
مجاز تمثيلا فلا مجاز في جزء من اجزائه (واما على مذهب السعد العلامة
فبان * شبه الهيئة المنزعة عن امور متعددة هي مدلولات العموم المعنوي
الجزئي التي بعضها مطابق وبعضها التزاحي بالهيئة المنزعة عن امور

٩ هذا بناء على ما قرره
السيالكوتى وغيره من
مذهب السعد وفيه
تقرير آخر (منه)

متعددة هي مدلولات كلمة في التي بعضها مطابق وبعضها التزامي
 فالهيئة الاولى عبارة عن صورة عموم انواع المجاز للعقد الاول المعنوي
 والثانية عبارة عن صورة احاطة الدار لزيد الحسية ووجه الشبه ايضا
 عبارة عن صورة احاطة شيء لشيء مطلقة وادعى دخول المشبه
 في جنس المشبه بها فحصل لها فردان متعارف وغير متعارف ثم استعير
 كلمة في الموضوعة للظرفية الجارية للعموم الجري فصارت كلمة في استعارة
 تمثيلية (هذا مبني على الاختلاف بينهما في انه هل يجب ان يكون لفظ المستعار
 في الاستعارة التمثيلية مركبا ام لا بعد الاتفاق في انه يجب فيها ان يكون
 الطرفان ووجه الشبه هيئة مركبة منتزعة من امور متعددة فعند السعد
 العلامة لا وعند السيد السند نعم لكن لا يجب ان يذكر جميع الفاظه
 لاصراحة ولا تقديرا في نظم الكلام بل يكفي ان يذكر ما هو العمدة
 ويكون الباقي منويا مخيلا وسجى تحقيقه في مجتمعا ان شاء الله تعالى
 * فان قلت * هل يجوز ان يكون في مثل هذا التركيب مجازا مرسلا تبعا
 في كلمة في * قلت * نعم بان يذكر الظرفية التي وضعت للاحاطة الحسية
 المطلقة واريد بها العموم والشمول المطلق بعلاقة الخصوص فصار لفظ
 الظرفية مجازا مرسلا اصليا وبتبعية ذلك المجاز ذكر لفظ في واريد
 الشمول الجزئي الذي هو شمول انواع المجاز للعقد الاول فصار لفظ في مجازا
 مرسلا تبعا وان شئت فاجعل ذلك المجاز مرتبتين * فان قلت * ما الداعي
 الى المجاز ههنا اذ لا بد منه في المجاز والا لم يكن الكلام المشتمل عليه بليغا
 * قلت * الداعي اليه في الكل هو بيان حال المشبه والمبالغة فيها وتلك
 الحال هي المطابقة * كانه مطابق للعقد الاول مطابقة المكان الحقيقي للممكن
 ففيه تنبيه على ان العقد الاول ليس فيه تطويل ولا اخلال فحصل المدح
 للعقد الاول * فان قلت * قد ضبط اهل الحكمة معاني كلمة في فقالوا
 ان قولك كذا في كذا يدل بالاشتراك او التشابه على معان مختلفة كون الشيء
 في الزمان وكونه في المكان وكونه في المحل وكونه في الحصب والراحة وكونه
 في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الجزء في الكل وكون الخاص في العام
 وبالعكس فالظاهر ان جميع المعاني المذكور حقيقة عندهم فكيف
 تكون في فيماعد الزمان والمكان مجازا * قلت * لان سلم ان كلمة في في جميعها
 حقيقة عندهم بل قولهم او التشابه اشارة الى تقسيم معانيها الى الحقيقة

٩ اى المطابقة بين الدال وهو
 العقد الاول وبين المدلول
 وهو معاني العقد الاول

والمجازية ولو سلم انها كذلك عندهم لكنها ليست كذلك عند اهل اللغة
واهل العربية والتخاطب ههنا مع اهل العربية كما لا يخفى هذا * واعلم
ان ذات الموضوع الذى هو عبارة عما قرأه المصنف وغيره ان اخذ بحسب
الوجود الخارجى سواء كان حال الحكم او قبله او بعده اى الموجود فى احد
الازمنة الثلاثة كانت القضية خارجية وهى التى يكون الحكم فيها على الافراد
الموجودة فى الخارج بحيث يمكن فرديته بحسب نفس الامر للموضوع سواء
كان موجودا فى الخارج باحد الازمنة الثلاثة او لا كانت حقيقية التى يحكم
فيها على الافراد الممكنة المقدرة الوجود فالحكم فيها ليس على ماله وجود
فى الخارج فقط بل على كل ما قدر وجوده سواء كان موجودا فى الخارج
او معدوما فحينئذ ان لم يكن موجودا فالحكم فيها على افراده المقدرة الوجود
كقولنا كل عنقاء طائر وان كان موجودا فالحكم ليس مقصورا على افراده
الموجودة بل عليها وعلى افراده المقدرة الوجود كقولنا كل انسان حيوان
والفرق بين الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الكلية الحقيقية بالعموم
والخصوص من وجه بحسب التحقق على ما بين فى محله (هذا الذى ذكرنا
كلامه مبنى على ما هو المختار من ان اسامى الكتب واسامى اجزائها عبارة
عن الالفاظ المخصوصة وانها من قبيل اسماء الاجناس فالعنى بمجموع
الالفاظ المخصوصة الذى عهد فردانوعيا من العقود الثلاثة وعهد اتصافه
بالاولية وتحقيق فى ضمن جميع افراده الموجودة فى الخارج باحد الازمنة
الثلاثة او المقدرة الوجود فيه به هو المين لانواع المجازى العقد الاول
مقصود على البيان لانواع المجاز وبيان انواعه مقصور على العقد الاول
وكلا القصرين اضافيان **كما لا يخفى** * وما قيل من ان اتصاف العقد
بالاولية غير معهود فيما سبق فلذلك ذكر ههنا الاول فقيه نظرا لانه معهود
ولو بالاتزام كما سبق على ان المعهودية لا تقتضى عدم الذكر والالزام
ان لا يذكر العقد بل اعماد كره وقيد العقده للتخصيص اى رفع الاحتمال
* فان قلت * هل لا يعنى **كون** لام العقد للعهد عن ذكر قيد الاول
* قلت * لا لان لام العهد لا يشار بها الا الى ذات المعهود ولو كان
الاصاف لازماله لانه فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله * فان قلت *
اذا قيل ابتداء العقد علم انه هو الاول فلا حاجة الى تقييده بالاول *

نعم لكن الاولية المستفادة بذكره ابتداء هي السابقة في الذكر لا في الرتبة
والمراد بالاول المذكور هو السابق في الرتبة وهو ليس بمستفاد من ذكره
ابتداء فمست الحاجة الى تقييده به * واعلم ان معنى التقدم الرتبي قرب الشيء
من مبدأ محدود وذلك قد يكون طبيعيا اى بلا جعل جاعل كقرب الصف
الاول في الجماعة للمحراب الذي هو مبدأ المحدود ويسمى هذا بالتقدم
الرتبي الطبيعي وقد يكون جعليا اى يجعل الجاعل كجعل العقد قربا لمبدأ
المحدود اعني ثلثة عقود ويسمى هذا بالتقدم الرتبي الجعلى وهذا يحتاج
الى السبب دون الاول * فان قلت * ما السبب ههنا جعل هذا العقد سابقا
وقريبا من المبدأ * قلت * معانى الاستعارات عبارة عن معانى
الاقسام التى عبر عنها ههنا بالانواع فتحقيق معانيها يتوقف على معرفة
الاقسام والانواع فلذلك قدمه واما ان بنى العقد الاول على غير المختار
من كونه عبارة عن النقوش او المعانى وعلى انه ايضا من قبيل
اسماء الاجناس فاللام والقضية ايضا كذلك اما على تقدير كونه
عبارة عن النقوش فظاهر واما على تقدير كونه عبارة عن المعانى
فلانها عبارة عن المسائل المعلومة والمعلوم متحد مع العلم بالذات
والعلم من الكيفيات الفسائية الموجودة فى الخارج فان قصر الحكم
فيها على الافراد الموجودة فى الخارج فالقضية خارجية وان عم
للموجودة والمقدرة الوجود فالقضية حقيقية * فسا قبل من انه ان جعل
على المعانى تكون القضية ذهنية ففيه نظر لا يخفى واما ان بنى العقد
الاول على ماهو المشهور من ان اسماء الكنب واجزائها من قبيل
اعلام الاشخاص فالقضية شخصية واللام زائدة للمعنى المنقول
عنه للمدح وكذا اللام زائدة على تقدير كون العقد من قبيل اعلام
الاجناس لكن القضية حينئذ كلية بحسب المقام وان خلت عن اداتها
كسابق تحقيقه من التحولين * فان قلت * اذا حل العقد الاول على المعانى
يلزم ظرفية الشيء لنفسه * قلت * المراد حينئذ فى تحصيل ادراكات انواع
المجاز وذلك التحصيل كما يحصل بهذه المعانى التى عبر عنها بالعقد الاول
يحصل بغيرها فيكون التحصيل اعم فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وان شئت
اعتبرت ولاحظت ان انواع المجاز من حيث انه يحصل ادراكها بهذه
المعانى وبغيرها اعم من هذه المعانى فتكون تلك الظرفية ظرفية الاعم

مطلب للتقدم الرتبي
قسمان طبيعي وجعلى

للاخص فحينئذ لاجابة الى تقدير المضافين المذكورين (ولك ان تجعل
كلمة في معنى لام الجر للاختصاص او التعليل فحينئذ المعنى العقد الاول
اي الالفاظ المخصوصة بالشخص عند المشهور او بالنوع عند التحقيق
الواقعة في المرتبة الاولى مختص بانواع المجاز كاختصاص المتمكن بالمكان
او مسوق لبيان انواع المجاز اي لغرض بيانها وقس عليه العقد الاول
على تقدير كونه عبارة عن النقوش واما على تقدير كونه عبارة عن
المعاني فالمعنى لتحصيل ادراكات انواع المجاز سواء كان اللام للاختصاص
او التعليل والعلاقة الارتباط والزموم واما على مذهب بعض النحاة من
ان كلمة في مشترك بين المعاني العشرة فلا مجاز * واعلم ان النوع لغوي
ومنطقي فالاول كلى مقيد بالاختصاص فيشتمل الانواع والاصناف والثاني على
قسمين الاول حقيقي وهو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله
القريبين كالانسان ونوع اضافي وهو الكلى الذي يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو وله مراتب اربع النوع العالي والنوع السافل
والنوع المتوسط والنوع المفرد وان النوع المنطقي قد يكون نوعا للماهيات
الموجودة وقد يكون نوعا للماهيات الاعتبارية كاصطلاحات النحاة
والنظار وان تميز الذاتي من العرضي في الماهية الموجودة اصعب من خوط
القنادون الماهية الاعتبارية لان ما اعتبره المعتبر داخلا في الماهية فهو ذاتي
وما عداه عرضي * واعلم ايضا ان التقسيم على نوعين الاول تقسيم الكل
الى اجزائه وهو تحليل الكل وتفصيله الى اجزائه ويسمى الكل مقسما وكل
جزء من اجزائه قسما كتقسيم المعجون الى شونيد وسكنجبين والعسل مثلا
والثاني تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ضم قيود متباينة او متخالفة
الى المقسم والكلى الذي ضم اليه القيود يسمى مقسما ومجموع المقيد
والقيد قسما وبعبارة اخرى الكلى الذي تحته الاختصاص يسمى مقسما والاختصاص
الذي تحت الكلى قسما كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس مثلا فالنوع
اللفوي اعم من النوع المنطقي والقسم اعم منهما اذ القسم انما يحصل
بضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم سواء كان الحاصل نوعا او صنفا
او شخصا والانواع قبل ليس المراد بها ههنا المنطقة اذ انواع المجاز
مفرد ومركب والبواقي ليست في مرتبتهما ولانها انان فلا وجه لصيغة
الجمع اللهم الا ان يراد بها الماهيات المتباينة التي يكون المشترك بينهما المجاز

ويجوز ايراد اللام الجارة
في مثل هذه العبارة بدل
كلمة في لوجود معناها
ههنا وهو الاختصاص
على ما قاله السيد الشريف
قدس سره والتعليل
على ما قيل منه

على ان الاضافة لادنى الملابس وهو خلاف الظاهر بل المراد اللغوية وهو اعم انتهى (وقيل المراد بها ههنا اللغوية لا المنطقية والالكان المجاز جنسها لا مرضا وان يكون تميز بعضها عن البعض بالفصول لا بالخواص والتميز بين الذاتيات والعرضيات اصعب من خراط القتاد فتعين اللغوية التي لا تقتضى شيئا من ذلك انتهى يرد على القول الاول ان المتبادر من اضافة الانواع وان حلت على اللغوية الانواع الاولى وهما ايضا اثنان فلا وجه لصيغة الجمع فيحتاج الى الجواب بحمل الاضافة لادنى الملابس وهو خلاف الظاهر ويرد على القول الثانى ان اصعبية تميز الذاتى من العرضى انما هى فى الماهيات الحقيقية لا الماهيات الاعتبارية كما سبق فلا تقتضى الحمل على اللغوية (وقيل ههنا يمكن ان يراد كل واحد منهما ما انتهى لكن يرد عليه ما يرد على القول الاول الا ان يقال لانسلم ان المتبادر من اضافة الانواع الى المجاز ان حلت على اللغوية هو الانوع الاولى كيف اذا قيل انواع الحيوان بحسب اللغة تشمل الانواع والاصناف فحينئذ تشمل الانواع ههنا الاقسام الاولى والثانية كما لا يخفى تأمل * فان قلت * لم لم يعطف هذه الجملة على ما قبلها * قلت * على مذهب من لم يجوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس كما بنى جنى فالامر ظاهر واما على مذهب من جوزه وهو المختار فلان هذه الجملة مبينة لما قبله من الجملة والمعبر فى البيانية للجملة السابقة اعم من ان تكون الجملة البانية بيانا للجملة السابقة بجملة او لبعض قيودها كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى فى شرحه للتخصيص فحينئذ يكون بينهما كمال اتصال فلذلك لم تعطف اول قصد النبى عليه الاستقلال وعدم الارتباط لما قبلها وقال بعض المحققين هذا من قبيل تعداد الحسبان كانه حصل امور متعددة فيعد الحاسب واحدا واحدا فلذلك لم يوث العقد الاخير ان بالواو وكذا الحال فى الفرائد (قوله الاولى فى انواع الاستعارة) اى الاولى مقصورة على القول فى انواع الاستعارة لا يتجاوز الى القول فى انواع المجاز هذا القول اشارة الى الاعتراض على الدعوى الضمنية المستفادة من قوله فى انواع المجاز بطريق المنع مع السند وتلك الدعوى الضمنية ان قولى هذا اولى ههنا وتقرير الاعتراض بان يقال لانسلم ان قولك هذا اولى كيف والاولى فى انواع الاستعارة الا ترى ان المقصود فى الرسالة الخفيفة هذا قوله والاولى فى انواع الاستعارة الى السند والمنع مطوى

وقوله لان المقصود الخ اشارة الى توير السند وهو ظاهر ويجوز ان يكون
 بطريق المعارضة التقديرية في المرعى بان يقال دليلك المقدر عندك وان دل على
 ما ادعيت له لكن عندي ما ينفيه وهو ان قولك هذا ماسوى المحققات الثلاثة
 وماسواها مذكور بالتبع والمذكور بالتبع مستكره ذكره جدا في العنوان
 كما قال السيد السند قدس سره في حاشية لوامع الاسرار والمستكره
 ذكره ليس باولى ينتج ان قولك ليس باولى اما الصغرى فظاهرة من قول
 المصنف رحمه الله تعالى لتحقيق معانى الاستعارات واقسامها وقراءتها
 واما الكبرى فلان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقسامها وقراءتها
 واما المقصود فيها تحقيق تلك التثنية فظاهرة من اللام في قوله
 لتحقيق من حيث انها لعل الغاية فعرفت وجه اتيان الفاء في قوله
 فماسواها مذكور بالتبع وان قوله لان المقصود الخ دليل لقوله
 فماسواها الخ وان قوله والاولى في انواع الاستعارة كناية عن عدم اولوية
 قول المصنف رحمه الله تعالى * واعلم ان ما يذكر بالتبع قد يكون لمناسبته
 للمقاصد كالمسائل المستطردة في العلوم وقد يكون لتوقف المقاصد عليه
 كالمجاز المطلق والمفرد والمركب ههنا والمبادئ التصورية والتصديقية
 واجاب بعض المحققين بان المجاز وان كان مقصودا بالتبع لكن تحقيق
 الاستعارة وتحقيق اقسامها يتوقف على تحقيق المجاز اذ هو مقسم
 وتحقيق الاقسام يتوقف على المقسم فلذا اقام مقام الاستعارة وخلاصته
 انا لانسلم ان كل مذكور بالتبع مستكره ذكره جدا في العنوان انما يكون
 كذلك لو لم يتوقف التحقيق عليه وليس كذلك (ويمكن ان يجاب بمنع
 الصغرى بانا لانسلم ان قولنا هذا ماسوى المحققات الثلاثة انما يكون كذلك
 لو لم يكن المراد به الاستعارة بعلاقة العموم وقرينة السياق وليس كذلك
 * فان قلت * ان التفصيل انواع المجاز ولو قال انواع الاستعارة لم يطابق
 الواقع فكيف الاولوية * قيل المبادئ تصوريا او تصديقا قد يذكر
 في العلوم على اسلوب المقاصد حتى لم يتميز المبادئ منها بادنى تأمل
 ولا ضمير فيه ولا خلل في كون المقاصد مقاصدا ولا المبادئ مباديا
 فتأمل قوله (واقسام المجاز اوضح من انواع المجاز) عطف على قوله
 والاولى في انواع الاستعارة واشارة الى الاعتراض باعتبار لفظ الانواع
 كما ان قوله والاولى اشارة الى الاعتراض باعتبار لفظ المجاز وانما كان هذا

اوضح من الانواع لحصول التطابق بين الاجال والتفصيل بهذا اللفظ ومعنى
 بخلاف الانواع فان التطابق فيه حاصل معنى فقط ومورد هذا الاعتراض
 الدعوى الضمنية المستفاد من قوله في انواع المجاز ايضا وهى ان قولى
 هذا اى الانواع اوضح من غيره وخلاصته يجوز ان تكون منعاً مع السند
 وتقريره حيثئذ لانسلم ان قولك هذا اوضح كيف والاوضح هو اقسام
 المجاز الا ترى انه تحصل به التطابق بين الاجال والتفصيل لفظاً ومعنى
 دون الانواع ويجوز ان تكون معارضة تقديرية فى المدعى وتقريره
 حيثئذ دليلك المقدر عندك وان دل على مادعيته وعندي ما ينفيه وهو
 ان قولك هذا ليس قول اقسام المجاز والاوضح قول اقسام المجاز
 ينتج من الضرب الثانى من الشكل الثانى ان قولك هذا ليس باوضح
 اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان قول الاقسام ما يحصل به
 التطابق لفظاً ومعنى دون الانواع وما يحصل به ذلك اوضح من الانواع
 ينتج ان قول الاقسام اوضح منه قوله (الا ان يقال اختاره لثلاث يتبادر
 الوهم الى الاقسام الاولى) استثناء عما يفهم مما سبق اى يرد هذا
 الاعتراض فى جميع الاوقات الا وقت ان يقال الخ (التبادر السرممة والوهم
 فى القاء وس هو من خطرات القلب او مرجوح طرفى المتردد فيه والمراد به
 ههنا الذهن بعلاقة الحالية اى اثلا يذهب الذهن ولا يدرك بالسرعة
 الى ان المراد الاقسام الاولى اى بلا واسطة اما عبر بالوهم اشارة الى عدم
 كونها مرادة وجه تبادر ان التركيب الاضافى موضوع النسبة الشئ
 بلشئ بلا واسطة واختصاصه بالذات فلذلك ادا قيل علام زيد و غلام
 رجل يفهم منه انه غلامه بلا واسطة وكذا ادا قيل فلان ابو فلان فلو
 قيل اقسام المجاز مقام نواع لفهم منه الاقسام الاولى التى هى المجاز
 المفرد المجاز المركب مع انها ليسا بمرادين لانهما ليسا من المقاصد فيلزم
 ان تكون العبارة فاسدة وان المتبـ در فى الانواع قليل هو البوع المنطقى
 الحقيقى الذى هو ما لا يكون تحته جنس ولا فصل وهذه الانواع للمجاز
 اقسام للاستعارات كالاصلية والتبعية والمرشحة والمطلقة والمجردة فاذا قال
 انواع المجاز يتبادر ما هو المقصود ولو قيل اقسام المجاز يتبادر ما هو غير
 المقصود فلذلك اختار الانواع اسهـ (وخلاصته على التقرير الاول من تقرير
 السؤال اثبات المدعى بان يقال انواع المجاز اوضح من اقسام المجاز

لان انواع المجاز ما يتبادر منه ما هو المقصود بخلاف اقسام المجاز وكل
 ما يتبادر منه ما هو المقصود بخلاف اقسام المجاز فهو اوضح منه ينتج
 ان انواع المجاز اوضح منه وهو المطلوب اما الصغرى فلانه كلما تبادر
 من الانواع الانواع المنطقية الحقيقية التي هي ههنا اقسام الاستعارات
 تبادر منها ما هو المقصود لكن المقدم حق ينتج عين الصغرى واما قيد
 الصغرى اعني بخلاف الاقسام اى اقسام المجاز بخلاف انواع المجاز
 فلان اقسام المجاز ما يتبادر منه هو الاقسام الاولى التي هي ليست
 من المقاصد وكل ما يتبادر منه ذلك فهو بخلاف الانواع ينتج ان اقسام
 المجاز بخلاف انواع المجاز هذه المقدمات كلها تستفاد من كلام الشارح
 رحمه الله تعالى بحسب المقام اذا تأملت صادقا (وهذه الاقيسة من قبيل
 الخطابة من الصناعات الخمس كالا يخفى وعلى التقرير الثانى من تقريره
 هي المنع مع السند اى منع صغرى الدليل المنبت للكبرى وتقريره بان يقل
 لانسلم ان الاقسام ما يحصل به التطابق بين الاجال والافصيل لفظا ومعنى
 انما يكون كذلك لو لم يتبادر منه الاقسام الاولى التي ليست من المقاصد
 المذكورة فى الاجال اعني فى قوله لتحقيق معانى الاستعارات واقسامها الخ
 وليس كذلك فيئذ قوله لئلا يتبادر الخ اشارة الى السند والمنع مطوى
 يا ايها الاخوان لا تقصروا على هذا التقرير فى السؤال والجواب ولكم
 تقريرات اخرفيهما * فان قلت * ان اقسام المجاز جمع قسم والجمع موضوع
 لما فوق الاثنين والمجاز قسمان بالتقسيم الاول اعني المفرد والمركب
 لا اقسام فكيف يتبادر منه الى الاقسام الاولى مع وجود هذا المانع
 * قلت * الكلام فى دلالة اللفظ بالوضع والتبادر منه تأمل * فان قلت *
 ان النوع المنطقي يطلق بالاشتراك على الحقيقي والاضافى كما سبق
 وان المجاز جنس بعيد بالنسبة الى الاصلية والتبعية والمرتبعة وغير ذلك
 وان التركيب الاضافى يفيد الاختصاص والانتساب بلا واسطة كما سبق
 فاذا قيل انواع المجاز يتبادر منه الانواع الاضافية للمجاز بلا واسطة
 كالمجاز المفرد والمركب فكيف يتبادر منه الانواع الحقيقية نعم لو قيل
 انواع الاستعارة يمكن ذلك * قلت * قد سبق جواز كون المراد بالمجاز
 الاستعارة لعله مبني على ذلك لكن فيه نظر ظاهر اذا الاستعارة جنس
 بعيد بالنسبة الى هذه الاقسام كالا يخفى فالصواب ان يحمل الانواع على الغوية

فجئنا بشمل الانواع والانصاف بلاتوهم شئ كافي الاقسام لكن فيها شئ
وهو انه يدخل فيها المقصود والذي توقف عليه المقصود ولا ضير فيه كما سبق
قال المصنف رحمه الله (وفيه) اي في العقد الاول (ست فرائد) * فان قلت *
ان كلمة ست من اي قسم من الاقسام السبعة المشهورة للاسم * قلت *
من الصحيح اذا صلها سدس بدليل سديس في تصغيرها واسداس
في جميع تكسيرها لان كل واحد منهما يرد الكلمة الى اصلها * فان قلت *
هل هي قياسية ام شاذة اي مخالفة للقياس * قلت * شاذة بل شاذة لازمة
* فان قلت * لم كانت شاذة * قلت * لان القياس قلب احد المتقارنين
الى الآخر للادغام وهما ليس كذلك بل لكرهتهم توافق الفاء واللام
لقلبة باب سدس فقلبوا السين الثانية تاء لكونهما مهموسين متقاربين
في المخرج لان كليهما من طرف اللسان فصارت سدا ثم قلبوا الدال
تاء لتقاربهما في المخرج لكونهما من طرف اللسان مع توافقهما في صفة
الشدة فصارت سنا * فان قلت * ان بين الدال والسين تقاربا في المخرج
ايضا لان كليهما من طرف اللسان فلم تقلب الدال سينا على ما هو القياس
من ان اول المتقارنين يقلب الى جنس الثاني متى قصد الادغام * قلت *
لو قلبت الدال سينا كما هو القياس لاجتمع ثلث سينات فحصلت الثقلية فزال
التخفيف المطلوب من الادغام * فان قلت * اذا كان بين الدال والسين
تقاربا في المخرج فليقلب السين الثانية دالا فجئنا دالا يلزم المحذور المذكور
كما لا يخفى ثم يدغم الدال الاولى الى الثانية فيصير سدا * قلت * لا يجوز
ذلك القلب خوفا من زوال فضيلة الصغير مع التنافر بينهما في الصفة
لان الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة بخلاف قلب السين
تاء فانه وان كان فيه زوال فضيلة الصغير لكن وجد التناسب بينهما
في الصفة لانهما مهموستان * فان قلت لم كان شذوذها لازما
* قلت * لانها لم تستعمل الا كذلك للكرهية المذكورة * فان قلت *
اذا كانت شاذة كانت غير فصيحة لان الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر
الحروف والغرابية ومخالفة انقياس القاعدة الصرفية فهذه الكلمة
مخالفة للقياس كما سبق آنفا فكانت غير فصيحة * قلت * اعلم ان الشاذ
على ثلاثة اقسام الاول ما ثبت في اللغة فهو ليس من المخالفة في شئ لانها
كذلك ثبت عن الواضع وهو في حكم المستثنى كانه قيل القياس كذا

مطلب كلمة ستة

مطلب

الشاذ على ثلاثة اقسام

وكذا الا في هذه الصورة نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطع شعره
وال وما اشبه ذلك من الشواذ الثانية في اللغة اى الاستعمال وهذا القسم
هو الذى عرفه بعضهم بانه ما يكون مخالفا للقياس دون الاستعمال الثانى
ما يكون مخالفا للاستعمال دون القياس نحو يضرب بضم الراء فانه
لم يستعمل كذلك لكنه على القياس وهو كون المغيرة بين عين الماضى
والمضارع كما بين في محله الثالث ما يكون مخالفا للقياس والاستعمال نحو
قول وبيع ماضيين والاجل بفك الادغام والقسمان الاولان مقبولان
لكن الثانى دون الاول على ما قاله نجم الائمة والثالث مردود (فاذا عرفت
هذا فنقول هذه الكلمة من القسم الاول وتحقيقه ان المراد بالمخالفة التى
يجب خلوص الكلمة عنها في كونها فصيحة هي ان لا تكون على وفق
ما ثبت عن الواضع فهذه الكلمة ثبتت عن الواضع ككك فتكون
من المستثنيات من قاعدة الادغام اعنى متى قصد ادغام احد المتقاربين الى
الاخر فالقياس قلب الاول الى جنس الثانى الالعراض ففى المستثنيات
لا قياس ولا مخالفة لان وجود مخالفة القياس يقتضى وجود القياس او لا
فاذا اتنى القياس اتنى المخالفة فظهر ان خلوص المفرد عن مخالفة القياس
يكون على وجهين احدهما ان يوجد القياس ويكون المفرد موافقا له
نحو مدوقال وباع وثانيهما ان لا يوجد القياس فلا يوجد المخالفة نحو ست
وابى يابى وعور فيصدق على لفظ ستانه خالص عن تنافر الحروف والتعراية
ومخالفة القياس فيكون فصيحاً * فان قلت * هذه العبارة اى ست فرائد
فاسدة لانها مستلزمة لاجتماع النقيضين واجتماع القيصين محال ينتج انها
مستلزمة للمحال والمستلزمة للمحال فاسدة ينتج ان هذه العبارة فاسدة
وهى المطلوب وهذا قياس مركب من قياسين موصول النتائج الاول قياس
غير متعارف والثانى متعارف اما صغرى غير المتعارف فلانها عبارة جزء
منها يدل على ان الفرائد ناقصة عن العشرة وذلك الجزء هو لفظ ست وجزء
منها يدل على ان تلك الفرائد زائدة على العشرة وذلك الجزء هو لفظ الفرائد
اى ليست بنا قصة عنها وكل عبارة شأنها كذا فهي مستلزمة لاجتماع
النقيضين ينتج ان هذه العبارة مستلزمة لاجتماع عكسها وهى الصغرى
المطلوبة واما كبراه فظاهرة واما صغرى المتعارف فثبتة بذلك الغير المتعارف
واما كبراه فبديهية ايضا واما صغرى هذا القياس فهي مشتملة على قيدين

مطلب
خلوص المفرد عن المخالفة
على وجهين

احد هما جره منها يدل على ان الفرائد ناقصة عن العشرة وثانيهما جزء
منها يدل على ان تلك الفرائد زائدة عليها ذلك الصغرى باعتبار القيد الاول
بديهية واما باعتبار القيد الثانى فلان الفرائد جمع ككثرة وهو يدل على
ان آحاد مفردة زائدة على العشرة ينتج ان الفرائد الذى هو جزء منها يدل
على ان آحاد مفردة زائدة على العشرة وهى المطلوبة اما الصغرى اعنى
ان الفرائد جمع ككثرة فلانه ماعدا اوزان جمع القلة وما عداها جمع ككثرة
فهو جمع ككثرة واما صغرى هذا القياس اعنى انه ماعدا اوزان جمع القلة
فلانه كلما كان اوزان جمع القلة هي افعال وافعال وافعلة وفعلة وفاعلون
وافعلات كان لفظ الفرائد ما عندها لكن المقدم حق ينتج انه ما عداها وهى
الصغرى المطلوبة (واما اختصاص اوزان جمع التكسير الاربعة المذكورة
بالقلة وضما فلانها مستعملة غالبا في تمييز الثلاثة الى العشرة ومختارة فيه
على سائر الجموع ان وجدت وذلك من اقوى الدلائل على انها موضوعة
للقلة مخصصة بها (واما اختصاص جمعى السلامة بالقلة وضما فلانها
مشابهتان للتنية في سلامة الواحد فكما ان اثنتى خست وضما بالقلة
فكذا هذان الجمعان ثبتت حقيقة المقدم واما الكبرى اعنى وهو يدل على
ان آحاد مفردة زائدة على العشرة فلانه يستعمل غالبا فيما فوق العشرة
وذلك من دلائل الوضع وصرح الشيخ الرضى بان المراد بالقليل في جمع القلة
من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان في القليل وبالكثير في جمع الكثرة
ما فوق العشرة قلت * واعلم انه اذا لم يأت للاسم الانشاء جمع القلة
ككارجل في الرجل او الابناء جمع ككثرة كرجال في الرجل فهو مشترك
بين القلة والكثرة وان لم يكن كذلك فلا يكون مشتركا فحينئذ قد يستعار
احد هما للآخر وان باب سفينة يجمع على سفائن وسفن كما في شروح
الشافية والفريدة من باب سفينة فظهر انه لم يجر منه وزن جمع القلة
بخصوصه فيكون الفرائد مشتركا بينهما وهو هنا مستعمل في القلة والقريئة
عليه لفظت اذ لا بد من قرينة معينة في استعمال اللفظ المشترك (فاذا عرفت
هذا فقول خلاصة الجواب هي المنع مع السند ومورده صغرى القياس
المنبت لصغرى القياس المنبت لصغرى غير المتعارف وتلك الصغرى هي
ان الفرائد جمع ككثرة وتقريره بان يقال لانسلم ان الفرائد جمع ككثرة كيف
وهو هنا جمع قلة الاترى انه مشترك بينهما وان القرينة المعينة موجودة

مطلب سبب اختصاص

اوزان ما عدا القلة بالكثرة

مطلب سبب اختصاص

اربعة اوزان من جوع

التكسير بالقلة

مطلب سبب اختصاص

جمع السلامة بالقلة

واما خلاصة السؤال فنقض في العبارة واما مورده فهذه العبارة اعني
ست فرائد واما منشأ فتوهم عدم اشتراك الفرائد بينهما بل اختصاصه
بالكثره واما تقريره فمما سبق هذا * واعلم ان كون جمع القلة مختصا باوزان
سنة اربعة منها من جمع التكسير واثان منها جمع الصحيح هو مذهب
الجمهور وهو المختار وفيه مذاهب اخر نينها ان شاء الله تعالى في محل
آخر مناسب * واعلم ان الكلام في لفظ ست باعتبار تأنيده وتذكيره
واضافته الى الفرائد وفي ظرفية العقد الاول لها وفي لفظ الفرائد باعتبار
جمعته مثل ما مر في قوله فنظمت فرائد عوايد في ثلثة عقود فراجع اليه
* فان قلت * لم ذكر المسند اليه ههنا اعني ست فرائد * قلت * لانتفاء
شرط الحذف وهو وجود القرينتين وبعبارة اخرى لانتفاء صلاحية
المقام * فان قلت * ان ذلك الانتفاء لا يكون حالا اعني الامر الداعي
الى التكلم على وجه مخصوص لانه هو الذي يكون مرجحا لا موجبا
وذلك الانتفاء لا يكون مرجحالا لانه موجب فلا يكون حالا ولا مقتضيا
وكذا لا يكون مقتضاه مقتضى الحال ومقتضى الحال هو الذي يكون
راجحا لا واجبا والمقتضى ههنا اعني الذكر واجب لراجع * قلت *
الدعوة المذكورة في تعريف الحال اعم من ان تكون بطريق الترجيح
او بطريق الایجاب فليثبت يكون الحال اعم من المرجح والموجب وكذا
يكون مقتضى الحال اعم من الرجح والواجب كما ههنا فلا نسلم ان الحال
يكون مرجحا لا موجبا والمسند ما ذكرنا آتفا * فان قلت * لم آخر * قلت *
لاقتضاء المقام ذلك كما سيذكر في تقديم المسند * فان قلت * لم اورد
المسند اليه نكرة ولم يورد معرفة بان يقال ست الفرائد * قلت * لارادة
عدم العهد * فان قلت * لم خصص بالاضافة * قلت * لترتبة الفائدة
وقد سبق تفصيلها فراجع * فان قلت * لم نكر المضاف اليه اعني فرائد
* قلت * لكونه تميزا وهو لا يكون الانكرة * فان قلت * لم لا يكون التميز
الانكرة * قلت * لان المقصود منه رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهو
اصل فلو عرف وقع التعريف ضابعا * فان قلت * لم ذكر المسند ههنا
* قلت * لان الذكر هو الاصل لعدم احتياجه الى القرينة ولا مقتضى
للعُدول عنه او لما ذكرنا آتفا في ذكر المسند اليه * فان قلت * لم قدم
على المسند اليه مع انه نكرة مخصصة بالاضافة كما سبق آتفا فلا يجب تقديمه

مطلب كون اوزان جمع
القلة ستة عند الجمهور

مطلب الحال قد يكون
موجبا وقد يكون مرجحا

عليه * قلت * للتنبيه من اول الامر على انه خبر لانت اذ المشهور
 ان الظرف المستقر اذا وقع بعد المعرفة يكون حالا واذا وقع بعد النكرة يكون
 صفة فلو اخر لتوهم من اول الامر انه نعت لوقوعه بعد نكرة بخلاف
 ما قدم لان النعت لا يجوز تقديمه على المنعوت بخلاف الخبر ويجوز ان يكون
 التقديم ههنا التشويق الى ذكر المسند اليه ليكون اوقع في النفس ويجوز
 ايضا ان يكون التخصيص اى تخصيص المسند اليه بالمسند قصر الموصوف
 على الصفة * فان قلت * هو من اى قسم من اقسامه الثلاثة بالنسبة الى حال
 المخاطب * قلت * الظاهر انه قصر تعيين وقد سبق بيان القصر
 ومواقعه وانواعه فراجع فلاتأل جهدا * فان قلت * ان الواو مشتركة
 بين المعنيين القسم والعطف فهنا لاى معنى منهما هى * قلت * للعطف
 بقرينة ان مدخولها لا يصلح لان يكون مقسما به * فان قلت * على اى شئ
 نعطف مدخولها الذى هو جملة لا محل لها * قلت * على جملة العقد الاول
 فى انواع المجاز التى لا محل لها ايضا * فان قلت * ما الداعى ههنا
 الى العطف والوصل اذ لابد منه فيه * قلت * هو ههنا التوسط بين
 الكمالين * قلت * حيثئذ لابد من الجامع بينهما باعتبار المسند اليهما
 ومسنديهما اذ هو شرط كون الوصل بالواو مقبولا كما بين فى محله * قلت *
 اما باعتبار المسند اليهما فالجامع عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور
 لان ستة فرائد عبارة عن العقد الاول * فان قلت * يلزم حيثئذ ظرفية
 الشئ لنفسه * قلت * ان الظرف هو المجموع والمظرف كل واحد من
 الاجزاء فتكون من قبيل ظرفية الكل للاجزاء كما فى ما تضمن كلمتين بالاسناد
 فى تعريف الكلام فلا يلزم ذلك واما باعتبار مسنديهما اعنى كائن فى انواع
 المجاز وكائن فيه فالجامع عقلى ايضا اما بان يكون بينهما اتحاد فى التصور
 مع قطع النظر عن قيديهما واما بان يكون بينهما تمثيل مع اعتبار قيديهما
 وقد سبق تفصيل الاحوال المقتضية للفصل والوصل وبيان الجا مع
 فراجع * فان قلت * لكن بقى ههنا شئ وهو انه اذا كان الواو للعطف
 ههنا يلزم ان يكون المعطوف خارجا عن المعطوف عليه وهو بطل على
 ما قيل * قلت * انما يلزم ذلك لو اقتضى العطف بالواو عدم جزئية
 المعطوف من المعطوف عليه وليس كذلك بل يقتضى المغايرة بينهما وتدل
 على الجمع بينهما فى التعلق او فى الثبوت كما لا يخفى وههنا للجمع فى الثبوت

كما لا يخفى على المتأمل

وقد سبق تفصيله قال المصنف مرح (الفريضة الاولى المجاز المفرد) الى آخره
 قد سبقت الابحاث المتعلقة بالفريضة الاولى في قوله العقد الاول فلاحاجة
 الى اعادتها في الكتابة * فان قلت * ان الاولى لكونه صفة للفريضة يدل
 على انها متصفة بالاولية وهى السبق والتقدم وهو خمسة اقسام عند
 الحكماء (الاول التقدم بالعلية وهو كون الشئ بحيث يحتاج اليه شئ بحسب
 الوجود بان يكون ذلك الشئ مؤثرا فيه وبعبارة اخرى هو ايجاب شئ
 لوجود شئ آخر كتقدم المضي على الضوء وتقدم حركة الاصبع على
 حركة الخاتم فان العقل يحكم بانه تحرك الاصبع فتحرك الخاتم لا بالعكس
 فثبت بينهما ترتيب عقلي ٧ هو التقدم بالعلية فيكون الفاء للترتيب العقلي
 مجازا لان زمانهما واحد فلا يتصور الترتيب الزماني التعقبي الذي هو
 مدلول الفاء (الثاني التقدم الذاتي المسمى بالتقدم الطبيعي وهو كون الشئ
 بحيث يتوقف عليه شئ بحسب الذات والحقيقة والماهية والطبيعة كتقدم
 الواحد على الاثنين فانه لا يعقل ذات الاثنين وحقيقته وهو ذات هذا الواحد
 وذلك الواحد معا ولا يتم له ذات وماهية الا بذاتيهما سواء فرض لهما
 وجودا م لا بل ذلك حكم له اى للاثنين باعتبار ذاته وحقيقته وماهيته
 وطبيعته من حيث هي بخلاف الاول فانه حكم باعتبار الوجود لا باعتبار
 الماهية في نفسها فعلى هذا كان التقدم الذاتي المسمى بالتقدم الطبيعي
 مخصوصا بجزء الشئ مقيسا الى كاه دون سائر علله الناقصة * واعلم
 ان المشهور في كتب القوم ان المحتاج اليه ان كفى في وجود المحتاج كان
 متقدما عليه بالعلية كالمؤثر المستجمع لشرائط التأثير وارتفاعه وانعه وان
 لم يكف كان متقدما عليه بالذات والطبع كالمثال المذكور وعلى هذا كان
 اتقدم الطبيعي شاملا للعلل الناقصة كلها وهم يطلقون التقدم الذاتي
 على القدر المشترك بين التقدم العلي والتقدم الطبيعي وهو كون الشئ
 بحيث يحتاج اليه شئ آخر سواء كفى في وجود الشئ الآخر اولا وهو
 الترتيب العلي الناشئ من الاحتياج الصحيح لاستعمال الفاء بينهما داخلة على
 المحتاج وفي هذين النوعين اعنى التقدم العلي والتقدم الذاتي يجوز اجتماع
 المتقدم والمتأخر في زمان واحد بل يجب وهو ظاهر فان حركة الاصبع
 وحركة المفتاح مجتمعان في زمان واحد وكذا الواحد والاثنين كما لا يخفى
 (الثالث التقدم الزماني وهو كون الشئ بحيث يتوقف عليه شئ آخر

مطلب التقدم عند الحكماء
 خمسة اقسام الاول التقدم
 بالعلية وانه مبين للتقدم
 بالذات في التحقيق

٧ الترتيب حصول شئ عقيب
 شئ وكونه عقليا ان العقل
 يحكم بذلك الحصول (منه)

الثاني التقدم بالذات
 قوله بل ذلك اى التوقف
 (منه)

مطلب ان التقدم الذاتي
 في المشهور اعم من التقدم
 العلي والطبيعي

مطلب حكم التقدم العلي
 والتقدم الذاتي الثالث التقدم
 الزماني

بحسب الوجود مع اشتراط وجود هذا الشيء الآخر بالعدم الطارى
على ذلك الشيء الموقوف عليه كتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
فان الغد مثلا من حيث الوجود يتوقف على وجود امس وعلى عدمه
بعد وجوده فانه مالم يوجد ولم يعدم بعد وجوده لم يتصور وجود الغد
فامس يتقدم على الغد معناه يتوقف على وجوده وعدمه الطارى الغد
من حيث الوجود ومعنى ان الغد متأخر عن امس انه متوقف وجوده على
وجود امس وعدمه الطارى وفي هذا النوع لا يجوز ان يجتمع المتقدم
مع المتأخر في زمان واحد وهو ظاهر واما تقدم الزمانيات بعضها على بعض
فراجع الى تقدم زمانها فهو ههنا صفة للزمان اولا وبالذات ولما وجد
فيه ثانيا وبالعرض كتقدم موسى على عيسى عليهما السلام فمعناه ان موسى
عليه السلام وجد في زمان يتوقف على وجوده وانقراضه وجود زمان آخر
وجد فيه عيسى عليه السلام فالتقدم وكذا التأخر عارض للزمان اولا وبالذات
وبنوسطه عارض له عليه السلام فيكون الزمان واسطة في العروض فيكون
توصيف ما وجد في الزمان بالتقدم والتأخر توصيفا بصفة ظرفه فيكون اسنادا
مجازيا كما لا يخفى فيصح ان يقال ان موسى عليه الصلوة والسلام متقدم على
عيسى عليه الصلوة والسلام قدما زمانيا كما يصح ان يقال ان امس متقدم
على اليوم قدما زمانيا (الرابع التقدم بالشرف وهو كون الشيء صاحب
كل وفضيلة بالنسبة الى الغير سواء كانا مشتركين في ذلك الكمال وكان
في الشيء الاول زائدا على كمال الغير كتقدم ابي بكر الصديق رضي الله تعالى
عنه على عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه اولم يكونا مشتركين فيه اصلا
بان وجد الكمال في احدهما دون الآخر كتقدم المؤمن على الكافر
(الخامس التقدم بالرتبة وهو اقربية الشيء الى مبدأ معين بالنسبة الى شيء آخر
٨ والترتب اما عقلي كما في الاجناس المترتبة على سبيل التصاعد والانواع
الاضافية المترتبة على سبيل التنازل فان كل واحد من هذه الامور المترتبة
واقع في مرتبته بحكم العقل باستحالة وقوعه في غيرها وتسمى هذه مرتبة
عقلية فظهر ان الترتب العقلي وقوع المتقدم في مرتبة ورتبة بحيث
يتمنع وقوع المتأخر فيها عقلا واما وضعي وهو وقوع المتقدم في مرتبة
يمكن وقوع المتأخر فيها كما في صفوف المسجد فانه يجوز ان يتقدم الصف
الساكن المتأخر مقام الصف الاول المتقدم ويتأخر الصف الاول مقام

مطلب حكم التقدم
الزمانى

مطلب تقدم الزمانيات
بعضها على بعض
بالواسطة وبالمجاز

مطلب تقدم بالشرف

مطلب التقدم بالرتبة

٨ قوله والترتب وقوع
الشيء في مرتبة اى
قربه الى مبدأ وكونه
عقليا بمعنى ان العقل يحكم
بانه وقع في مرتبة بحيث
يتمنع وقوع غيره فيها

الثاني فيصير المتأخر متقدما والمتقدم متأخرا رتبة * واعلم ان حكم هذا النوع الخامس ان يختلف باعتبار الاعتبار بان يصير المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما عما يجعله وتعتبره مبدأ ٩ فان ابتدأت من الجوهر وجعلته مبدأ يصير الجسم متقدما على الحيوان ٤ وان ابتدأت من الانسان وجعلته مبدأ فينعكس الحال هذا في الاجناس واما في الانواع ٤ فان ابتدأت من الناطق وجعلته مبدأ كان الانسان متقدما على غيره من الانواع ٧ وان ابتدأت من الجوهر وجعلته مبدأ كان الجسم نوعا متقدما على غيره من الانواع هذا في الترتيب العقلي (واما في الترتيب الوضعي فان ابتدأت من المحراب وجعلته مبدأ فيصير الصف الاول متقدما على الصف المتأخر وان ابتدأت من الباب وجعلته مبدأ فينعكس الحال فقد ظهر ان التقدم الرتبي على قسمين الاول التقدم الرتبي العقلي وهو اقربية الشيء الى مبدأ معين بالنسبة الى الغير بحيث يحكم العقل باستحالة انصاف ذلك الغير بتلك الاقربية بالنسبة الى ذلك المبدأ كما مر آفا من الاجناس والانواع الثاني التقدم الرتبي الوضعي وهو اقربية الشيء الى مبدأ معين بالنسبة الى الغير بحيث يجوز العقل ان ينصف ذلك الغير بتلك الاقربية بالنسبة الى ذلك المبدأ كما مر آنفا من صفوف المسجد * واعلم ايضا ان حكم هذين النوعين من التقدم الشرفي والتقدم الرتبي جواز اجتماع المتقدم مع المتأخر في زمان كما مر من الامثلة (واما عند المنكلمين فالتقدم ستة اقسام الاول التقدم بالزمان بمعنى كون الشيء في زمان سابق بالنسبة الى كون شيء آخر في زمان لاحق بالنسبة الى ذلك اي الى كون الشيء في زمان سابق فالكون الاول هو التقدم الزماني والكون الثاني هو التأخر الزماني فالتقدم بالزمان هو ما انصف بالكون الاول والمتأخر بالزمان هو ما انصف بالكون الثاني فانصاف المتقدم بالتقدم الزماني حقيقة عندهم وكذا التأخر وهم ينكرون ما هو عند الحكماء من التقدم الزماني كما سبق * فان قلت * لم انكروا واحتاجوا الى بيان قسم سادس * قلت * لانه يستلزم قدم العالم على ما لا يخفى واما التقدم العلي والطبيعي والرتبي والشرفي فكل واحد منها عبارة عما هو عبارة عنه عند الحكماء وانما الفرق بين التقدم العلي عند الحكماء والتقدم العلي عند المعتزلة والتقدم العلي عند اهل السنة فعند اهل السنة ان الايجاب المعتبر في مفهومه هو الايجاب العادي بمعنى ان عادة الله تعالى

مطلب حكم التقدم الرتبي

٩ هذا على سبيل التنازل

٤

٤ هذا على سبيل التصاعد

(منه)

٤ هذا على سبيل التصاعد

٧ هذا على سبيل التنازل

(منه)

مطلب

التقدم الرتبي على قسمين

التقدم الرتبي العقلي

التقدم الرتبي الوضعي

مطلب

حكم التقدم الشرفي والرتبي

جواز الاجتماع مطلب

اقسام التقدم عند المنكلمين

سنة

مطلب

الفرق بين اهل السنة

والمعتزلة والحكماء في التقدم

العلي

جرت على خلق تحرك الخاتم اذا تحرك الاصبع كما جرت على خلق الشبع
 عند الاكل وعند المعترضة هو الايجاب التوليدي بمعنى انه اذا تحرك الاصبع
 تولد من ذلك التحرك وحصل منه حركة الخاتم من غير تأثير من الله تعالى
 وغيره كتولد الانكسار من كسر الزجاج على زعمهم وعند الحكماء
 هو الايجاب الاعدادي بمعنى ان المحل اذا استعد لقبول المقبول يجب على
 الله تعالى خلق المقبول فيه فانه لو لم يخلق حينئذ لزم البخل على زعمهم
 وهو محال كايجاب المضي الضوء الحاصل في محل يقابله بحسب استعداداته
 وكذا الحال في حركة الخاتم عند تحرك الاصبع (واما القسم السادس
 الذي ائتموه فهو كون الشيء بحيث يتوقف على عدمه وجوده او وجود
 شيء سواء كان ذلك عدم طاريان وجد ذلك الشيء ثم يعدم اولم يكن
 طاريان لا يوجد اصلا فالاول كتقدم عدم العالم الحادث على وجوده
 والثاني كتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض وكتأخر جزء ابتدائي
 منه وجودا عن عدم جزء آخر فانه لم يوجد اصلا فيكون عدم جزء منه
 متقدما على وجود جزء آخر منه من غير ان يلزم مع عدم الزمان زمان
 واما حكم هذا النوع ان يستحيل اجتماع المتقدم مع المتأخر في الوجود معا
 وقالوا ان هذا التقدم ليس تقاما بالعلية ولا بالذات لاستحالة الاجتماع فيما بين
 اجزاء الزمان مع انه يجوز اجتماع المتقدم والمتأخر في هذين النوعين بل
 يجب ولا بالشرف والرتبة لجواز الاجتماع في هذين النوعين ايضا دون
 اجزاء الزمان ولا بلزمان والالزم التسلسل في الازمنة لان التقدم الزماني
 كون الشيء في زمان سابق كاسبق وامان تعريف هذا القسم يكون المتقدم
 بحيث يمنع اجتماعه مع المتأخر فتعريف بعلامته وحكمه على ما لا يخفى
 على المتتبع (واذا عرفت اقسام التقدم عند الفريفيين عرفت اقسام التأخر
 عندهما لانهما من التضائف وعرفت ايضا بالمقايضة اقسام المعية اي تساوي
 احد الشئين للآخر فان في الزمان بان يوجد احدهما في زمان وجد الآخر
 فيه فالمعية زمانية نحو جاءني زيد مع عمرو فان مجيء زيد يتساوى مجيء
 عمرو في الزمان بان يوجد احدهما في زمان وجد الآخر فيه وان في الفضيلة
 والكمال فالمعية شرفية كتساوي احد الشخصين للآخر في الفضيلة وان
 في الرتبة فالمعية رتبية فهي اما عقلية كتساوي احد النوعين المتقابلين
 المتباينين للآخر في القرب الى جنس واحد كتساوي الانسان والفرس

مطلب

حكم القسم السادس من
 التقدم عدم جواز الاجتماع
 مطلب اقسام التأخر

مطلب

اقسام المعية ايضا خمسة
 عند الحكماء وستة المتكلمين
 مطلب المعية الشرفية
 مطلب المعية الرتبية
 على قسمين عقلية

في القرب الى الحيوان المعتبر مبدأ فان العقل يحكم باستحالة وقوع غير
 الفرس من الانواع الغير المتقابلة كالنامى في مرتبة الانسان وباستحالة وقوع
 الفرس في مرتبة غير الانسان من الانواع الغير المتقابلة فالمعية الرتبة
 العقلية تساوى احد الشئيين مثلا للآخر في الرتبة بحيث يحكم العقل ويجزم
 بان احدهما او كليهما يمنع ان يتجاوز عن تلك المرتبة وان يقع غيرهما
 او غير احدهما من المتقابلات في تلك المرتبة واما وضعية كتساوى احد
 الشخصين للآخر في القرب الى المحراب فانه يمكن ان يقع غير وقوعه فالمعية
 الرتبة الوضعية تساوى احد الشئيين او الاشياء للآخر في الرتبة بحيث يمكن
 ان يقع وقوع غيره مرتبته وان في الذات فالمعية ذاتية كتساوى احد
 الجزئين الكائنين في مرتبة واحدة للآخر في قوام ماهية واحدة نحو جزئي
 الاثنين كما سبق وان في العلة فالمعية عليّة كعلتين معلولين شخصيين
 من نوع واحد كتساوى الشمس والار في العلية للحرارة العارضة لهذا
 الماء والحرارة العارضة لذلك الماء فان احدهما علة لهذه الحرارة وثانيهما
 علة لتلك الحرارة وهاتان الحرارتان معلولتان شخصيتان من نوع واحد
 وهو الحرارة من مقولة الكيفية المحسوسة الملموسة واما اطلاق لفظ التقدم
 والتأخر والمعية على كل واحد من تلك الاقسام فباشتراك المعنوي على رأى
 البعض وبالاشتراك اللفظي على رأى الآخر والتفصيل في المطولات
 (فاذا عرفت هذا فتقدم هذه الفريدة من اى قسم من هذه الاقسام
 * قلت * من قسم التقدم الذاتي اذ المجاز المفرد مقسم والفريدة الثانية
 عبارة عن الاقسام والمقسم داخل فيها ومقوم لها فتصف هذه الفريدة
 بكونها توفف عليها الفريدة الثانية بحسب الذات والماهية فتكون
 متقدمة ذاتيا فان قلت * الامر كما ذكرت ان كانت الفريدة عبارة
 عن المعاني واما ان كانت عبارة عن الالفاظ كما هو المختار على مامر فلا
 اذ تقدم المعنى ذاتيا لا يستلزم تقدم اللفظ كما لا يخفى * قلت * نعم لكن لما كان
 توافق اللفظ للطبع اولى ناسب اتصاف اللفظ بذلك التقدم مجازا اسناديا
 * فان قلت * اذا لم يستلزم تقدم المعنى تقدم اللفظ فلم قدم المصنف رحمه
 هذه الفريدة على الفريدة الثانية في الذكر واللفظ * قلت * ليوافق الذكر
 الطبع ونفس الامر * فان قلت * ان الفريدة مبتدأ والاولى صفة لها
 فماذا خبره * قلت * المجاز المفرد مبتدأ آخر وخبره جملة شرطية اعني

مطلب المعية الرتبة

الوضعية

مطلب المعية الذاتية

مطلب المعية العلية

مطلب

اطلاق التقدم والتأخر

والمعية على هذه الاقسام

ان كانت علاقته الخ وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا خبر ذلك
المبتدأ على ما قاله بعض المحققين * فان قلت * على تقدير كون الفريدة
عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على ما هو
المختار سواء كانت من قبيل الاعلام الاشخاص او اسماء الاجناس لا يصح
جعلها عليها لان من المعلوم ان الجملة من المبنيات الاصلية فلا تكون لها
اعراب اصلا لالفاظها ولا تقديرا ولا محلا الا ان تقع موقع المفرد وذلك
بان يراد بها لفظها نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ او بان يراد بها
معنى مصدرى اما بواسطة الاداة المصدرية نحو بلغنى انك قائم اي قيامك
واما بلا واسطة نحو نسمع بالمعدي خير من ان تراه اي سماعك او بان يراد
بها معناها المطابق وتقع خبرا ومفعولا وجواب شرط جازم مع الفاء
او اذا وحالا وتابعة لمفرد او جملة لها محل من الاعراب كايين في محلها
فاذا كانت تلك الجملة خبرا يراد بها معناها المطابق اعني ثبوت الاستعارة
للمجاز المفرد عند كون علاقته مشابهة او المرسل له عند كونها غير
المشابهة ومعلوم ان الالفاظ من الكيفيات المحسوسة المسبوقة والمعاني
من الكيفيات النفسانية على ما سبق تحققة فكيف يصح حل احدهما
على الاخرى * قلت * يجوز ان يكون حلا ادعائيا تنبيهيا على ان الدال
مطابق للدلول بحيث لا اخلال ولا حشو ولا تطويل ويجوز تصحيح
الحمل بطريق المجاز في الطرف او في الحذف * فان قلت * فعلى هذا
يلزم حمل الشيء على نفسه وهو باطل على ما لا يخفى * قلت * لا يلزم لتغايرهما
في العنوان لان المبتدأ اعني الفريدة الاولى عبارة عن الحصة المعينة مقيدة
بالاولية وتلك الحصة الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة التي جعلت
جزأ من ست فرائد المتصفة بالاولية وان اعتبر المجاز في طرف الخبر
يراد به الدوال اي دوال هذه المعاني ولم يلاحظ فيه كونه جزأ من ست
فرائد ولا اتصافه بالاولية فيكون المبتدأ مقيدا والخبر مطلقا فيتغايران
في العنوان والمفهوم وان اعتبر المجاز الحذف في الخبر يكون التقدير دوال
هذه المعاني فيئذ يكون الامر كاذكرو وهو ظاهر وقس عليه الاحتمالين
الباقين * فان قلت * لا بد في المجاز سواء كان اسنادا مجازيا او حذفيا
او طرفيا من قرينة مانعة ومعينة * قلت * هي ظهور عدم صحة الحمل
لان الفساد وان لم يكن قرينة والالم رد السؤال بالفساد اصلا لكن

مطلب متى وقع الجملة
موقع المفرد وكيف وقعت

ظهوره قرينة وبعبارة اخرى هي استحالة قيام المسند بالمذكور عقلا
وهو قرينه معنوية مانعة محتملة ولذا تصير قرينة حذفية ومعينة لاحد
الاحتمالات الخمسة ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فهي ايضا محكمة
لحذف وقد سبق تحقيق القرينة * فان قلت * هذا التغاير اذا كانت
الفريدة من قبيل اسماء الاجناس واما اذا كانت من قبيل اعلام الاشخاص
فكيف التغايران * قلت * لما كانت الفريدة التي هي مسند اليه مقيدة
بالاولية والمسند غير مقيدة بها فتغايرا بالتقييد والاطلاق سواء كان
المجاز في احد الطرفين او في الحذف في احدهما والقرينة ايضا ما ذكرنا
* فان قلت * هل لا يجوز ان يراد بالمسند اعني المجاز المفرد الى آخر الفريدة
لفظه فيثبت يكون الدال مجموع هذه الالفاظ والمدلول ايضا مجموع
هذه الالفاظ لكن من حيث هو دال على المعاني مع انه لا يحتاج حينئذ
الى احد التأويلات المذكورة * قلت * نعم يجوز لكن يكون المسند
حينئذ علما شخصيا لان اللفظ اذا ذكر واريده نفسه فهو من قبيل اعلام
الاشخاص على رأى وفي حكمها على رأى فيلزم ان يكون الجزئي خبرا
ومحمولا وهو غير جائز ايضا يلزم جل الشئ على نفسه على تقدير كونه
الفريدة من قبيل اعلام الاشخاص * قلت * اعلم ان الاسم انما يكون
مبتداً ومسندا اليه باعتبار كون معناه ثبتا له ونسب اليه معنى آخر وكذا
كونه خبرا ومسندا باعتبار ان معناه ثبت ونسب الى آخر فيكون معنى
المسند اليه ذاتا اي ما يقوم به الغير ومعنى المسند امرا نسبيا وهو المعنى
القائم بالذات فالصفة ٢ قد تجعل دالة على الذات ومسندا اليها وقد يجعل
الاسم دالا على امر نسبي ومسندا نحو المنطلق زيد اي الذي ينطلق
صاحب هذا الاسم على ما بين في محله (فاذا عرفت هذا فقول المراد بذلك
المسند صفته المشتهرة اعني دوال هذه المعاني كما في لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محقق بعلاقة الخصوص فيكون كليا لا نفسه فلا يلزم شئ
من المحذورات فيكون المعنى ٥ كل فرد لما يصدق عليه حصة معهودة
من مفهوم عن الفريدة اي ما يسمى بالفريدة وتطلق عليه ومنصفة بالاولية
دوال هذه المعاني او الفريدة المتصفة بالاولية دوال هذه المعاني فالاول
مبنى على كون الفريدة اسم جنس والساني على كونها علما شخصيا هذا
واما على تقدير كون الفريدة عبارة عن المعاني فان كانت من قبيل اعلام

مطلب كيف يكون الاسم
مبتداً وخبرا

٢ قوله فالصفة المراد بها
ههنا الصفة الصرفية وهي
مادل على ذات مبهمه
مأخوذة مع بعض صفاتها
نحو الفاتح والمفتوح (منه)
٥ وقد عرفت فيما سبق ان
الحصر معتبر في مثل هذا
وهو يحصل بالكلية (منه)

الأشخاص فالجملة أعني المجاز المفرد الخ مرفوعة محل خبرها والتغايير بينهما حاصل بالثبوت نعت الأولى والاطلاق والرابط كون الخبر مفسرا لمبتدأ وعينه على ما سبق تحقيق روابط الخبر فراجع وإن كانت من قبيل أسماء الأجناس فيراد بالخبر صفته المشتهرة أي مدلولات هذه الجملة فيكون كليا فيكون المعنى كل فرد نَمَا يصدق عليه حصة معهودة من مفهوم الفريدة أي ما يسمى بالفرد متصفة بالأولية مدلول لهذه الجملة أول نوع هذه الجملة فلا يلزم شيء من المحذور (وأما على تقدير كون الفريدة عبارة عن القوثر الدالة على اللفظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فالجمل أما مبني على المبالغة أو على المجاز في أحد الطرفين أو على الحذف في أحدهما أي مدلول مدلول الفريد المجاز المفرد الخ أو الفريدة الأولى دوال دوال المجاز المفرد الخ سواء كانت الفريدة من قبيل اعلام الأشخاص أو من قبيل أسماء الأجناس فقد ظهر مما ذكرنا أن فيما قاله ٨ بعض المحققين من أن الجمل بلانأويل صحيح إذا كانت الجملة خبرا على تقدير كون الفريدة عبارة عن اللفاظ من حيث الدالة على المعنى المخصوص أو عن المعاني من حيث كونها مداولة اللفاظ المخصوصة طاقا نظرا لا يخفى (وقيل ٦ قد ذكر غير واحد أن الفريدة الأولى مبتدأ وجملة قوله المجاز المفرد الخ خبر وتقب بان ما بعد التراجم أحكام مقصودة في نفسها لا ياسب جعلها تابعة لغيرها كما ذكره السمرقندي في شرح الرسالة العضدية فالأولى جعل الخبر محذوفا كما أشار إليه بعض الشراح بقوله في تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها وهكذا يقال في نظائر ما انتهى (وفيه نظر إذ قد سبق أن الجملة الواقعة خبرا على قسمين قسم يكون عين المبتدأ ومفسر له كما في ضمير الشأن نحو أنه زيد قائم وقسم لا يكون عينه ومفسر له بل يكون من أحواله نحو زيد قام أبوه فالقسم الأول يكون حكما مقصودا في نفسه ويجب أن يجعل تابعا لغيره بحسب اللفظ فيكون كالبدل في كونه مقصودا بالذات والقسم الثاني يكون حكما مقصودا باتبع ويجب أيضا جعله تابعا لغيره بحسب اللفظ فيكون كالنعت في كونه مقصودا باتبع وحالا من أحواله (فإذا عرفت هذا فلا نسلم أن كون ما بعد التراجم أحكاما مقصودة يستلزم عدم مناسبة جعلها تابعة لغيرها بحسب اللفظ وإن لم تكن تابعة له بحسب المعنى بأن تكون حالا من أحواله وقد سبق آنفا أن هذا مبني على بعض الاحتمالات المذكورة

٨ وهو المحقق مفتي زاد عليه الحسنى والزيادة (منه)

٦ قاله الباجوري رحمه الله تعالى (منه)

واما قوله فالاولى جعل الخبر محذوفاً فيه ٦ تكلف لا يخفى واما احتمال كون
 الفريدة عبارة عن الاثنين او الثلاثة فتفكر فيه فصيح الجمل بالمجاز في الاسناد
 او في الحذف او في الطرف (واما ذكر المسند اليه ههنا فلكونه الاصل
 ولا مقتضى للعدول عنه اول الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او زيادة
 الايضاح والتقرير او اظهار تعظيمه واما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم
 فائدة واما تعريفه باللام فالاشارة الى معهود اى حصّة معينة من مفهوم
 مدخولها وقد سبق الاشارة اليه او لاحضاره بعينه بحيث يكون يميز
 عن جميع ما سواه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به فالاول على تقدير
 كونها من قبيل اسماء الاجناس والثاني على تقدير كونها من قبيل
 اعلام الاشخاص فحينئذ تكون اللام زائدة وقد سبق بيان فوائده فراجع
 * فان قلت * هذا الذي ذكرته من الحالات والدواعي والمقامات
 واما صلاحية المقام وقابليته التي هي عبارة عن صحة جعل المقام مقاما
 لذلك المقضى فاهى ههنا فانها لا بد منه ايضا : قلت * هي في الاول
 ان يكون المخاطب عارفاً في اعتقاد المتكلم بالمعهود بوجود القرينة وهي
 تقدم الذ كر بطريق من الطرق المعلومة السابق بيانها وتلك المعرفة التي
 يحصل بها تلك الصحة لما حصلت بالقرينة ودلت عليها سميت مصححة
 واما في الثاني فاعلم انه قال في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من
 مصحح ومرجح لكنه قد يفصلهما لكثرة المرجحات كما في الموصول
 واسم الاشارة وقد يجمعهما كما في المضمّر والعلم وتبعد السيد الشريف قدس سره
 في شرحه وكتب في حواشيه فلا بد في المضمّر من صحة احضار المسند اليه
 بطريق الاضمار اى ذكره مضمّر او من ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة
 كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا تقدم ذكره او في حكمه وقس عليه حال
 العلمية اى لا بد في العلمية من صحة احضاره بطريق العلمية اى ذكره علما ومن
 ان يتصل بذلك احضاره بعينه وبشخصه ابتداء باسم مختص به وهذا
 الاحضار هو طريق العلمية ولما لم يكن في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض
 عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الاشارة فان المصحح فيهما معنى
 معتد به وهو في الموصول قرينة الصلة وفي اسم الاشارة قرينة الاشارة
 الحسية والمرجح معنى آخر وهو في الاول عدم علم المخاطب به سوى الصلة
 او غيره وفي الثاني اكل تميز او غيره واما في المضمّر والعلم فكان المرجح

٦ اذ هو ار تكاب
 مالا ضرورة فيه (منه)

مطلب
 في جميع الاعتبارات لا بد
 من مصحح ومرجح

هو المصحح انتهى بعض التفصيل منا (قال المحقق عبد الحكيم ولا يخفى عليك تخالف الحاشية والشرح فعليك بالتأمل في التطبيق انتهى) قيل في التطبيق كون المصحح والمرجح شيئا واحدا في بعض المواد انتهى لكن فيه نظر لانه ينافي قوله وقد يحملها الا ان يقال انهما واحد ذاتا وتغايرهما بالاعتبار اى من حيث انه يتعلق اليه القصد مرجح ومن حيث عدم تعلقه بمصحح لان القصد معتبر في المرجحات في البلاغة ويؤيده قول السكاكي واما الحالة التي تقتضى كونه علمافى اذا كان المقام مقام احضار له بعينه ابتداء بطريق يخصه لكن التحقيق ان المصحح كون المخاطب عارفا للمعنى بشخصه بطريق اى باسم يخصه عند المتكلم باعتقاده ان المخاطب يعرف وضعه له واللام بصح المخاطب لان المخاطب بلفظ لم يعرف وضعه لمعناه ولو في اعتقاد المتكلم ليس بصحيح كما لا يخفى فحينئذ يكون المصحح في العلية كون المخاطب عارفا لمعنى العلم قبل الذكر في اعتقاد المتكلم بالسبب المذكور والمرجح هو ذلك الاحضار فتغايران ذاتا والدليل عليه قوله وقد يحملها * فان قلت * فلم عدا واحدا * قلت * لما دل الاحضار الذى هو المرجح على المصحح اعنى كونه عارفا له قبل الذكر بالالتزام لان الشئ ما لم يوجد لم يحضر عدا واحدا * فان قلت * كل واحد من المعارف متساو في ذلك كله فيلزم ان بعدا في الكل واحدا * قلت * نعم لكن الجواب يحتاج الى تمهيد مقدمات وهى ان وضع ما عدا العلم من المعارف من قبل الوضع العام والموضوع له الخاص وان ماهو من هذا القبيل لا يفيد الشخص والتعين عند المخاطب الا بقرينة خارجية وتلك القرينة الخارجية التي يستفاد منها ذلك على ما بينه المحقق عبد الحكيم رحمه الله تعالى في حواشيه على المطول في اسم الاشارة ٤ هي الاشارة الحسية وفي الموصول هي النسبة الخبرية المعلومية لا يتساب اليه عند المخاطب وعند المتكلم وفي المضاف الى المعرفة معنى هي النسبة الاضافية كذلك وفي المضمرة هي الخطاب اى المتكلم والخطاب والغيبة وفي المعرفة باللام هي اللام وان كل واحدة من تلك القرائن تسمى صحيحة لكونها دالة على المصحح اعنى كونه عارفا للمعنى المعين من حيث انه معين باعتقاده انه يعرف الوصف لذلك المعنى على ما يشير اليه العلامة التفتازاني عليه رحمة الباري في بحث حذف المسند اليه والشارح المحقق في شرح الوضعية العضدية وان التعين والشخص يستفاد من جوهر اللفظ في العلم وفي غيره يستفاد

مطلب

المشهور قد يكون المرجح
والمصحح متحدين ذاتا
ومتغايرين اعتبارا

مطلب

التحقيق ان المصحح غير
المرجح ذاتا واعتبارا

مطلب بيان المصحح
٤ وهى الاشارة باحدى
الجوارح من الاعضاء
منه

بمعونة القرائن المذكورة وان قرينة المضمرة صفة المعنى على رأى جماعة
منهم السيد الشريف قدس سره وصفة اللفظ مغايرة لما هو صفة المعنى
على رأى جماعة اخرى منهم الشارح المحقق رحمة الله تعالى وما هو صفة
المعنى معلوم مما سبق وما هو صفة اللفظ كون الكلام خطابا معه وكونه
صادرا عنه وكونه بحيث يذكر فيه سابقا يرجع اليه الضمير وان شئت
زيادة تحقيق فارجع الى شرح الوضعية للشارح المحقق تجد فيه ما يشفى
حرارة صدرك (فاذا عرفت هذه المقدمات ظهر لك الجواب بان الصحيح
والمرجح فى الكل متغايران حقيقة وبانه لا يلزم عدهما فيما عدا العلم واحدا
لوجود القرينة الصحيحة المغايرة للمرجح فى اللفظ والحقيقة فيما عداه دونه
وبان عدهما واحدا فى المضمرة على رأى فان انتكلم مثلا من حيث انه صفة
لمعنى المسند اليه مثلا ويتعلق القصد به مرجح ومن حيث انه مشعر للصحة
المذكورة صحيح فالذات والتبعية واحدا لانه اذا قيل ما الصحيح فى المضمرة
قلت * هو المتكلم مثلا واما المرجح فيه * قلت * ايضا هو المتكلم فيكونان
واحدا تعبيريا وذاتا وان تغايرا بالاعتبار فلذا قال فكان الصحيح هو المرجح
واما على رأى آخر فهما متغايران ذاتا وان اتحدا فى التعبير فظهر لك ايضا
ان لا تخالف بين الحاشية والشرح * فان قلت * اذا كان اللام قرينة
لافادة المعرف باللام تعين المعنى من حيث انه معين عند المخاطب ناسب
ان يجعل كالصلة قرينة صحيحة ومعينة للمعنى المراد منه من المعهود
الخارجى والذهنى والاستغراق مع انهم لم يجعلوا حيث ترى انهم جعلوا
قرينة العهد الخارجى تقدم الذكر باحد الطرق المعلومة وقرينة
الاستغراق الاستثناء او المقام الخطابى او المدح كما فى الحمد لله او غير ذلك
وقرينة الجنس التعريف او التقسيم او كون المحكوم به من احوال الجنس
نحو الانسان نوع او غير ذلك وقرينة الذهن نحو الدخول والاشتراء
فى قولك لمصاحبك اذا دخلتما فى شهر ادخل السوق واشترى اللحم وأشار
الى ذلك ايضا السكاكى فى الفن الثالث من كتابه * قلت * قد عرفت فيما
سبق ان اللام مشترك لفظا بين المعانى الاربعة على رأى وبين الاثنين
اعنى العهد الخارجى والجنس لفظا وبينه وبين الاستغراق والعهد الذهنى
معنى على رأى آخر وبين الاربعة معنى على رأى آخر والمشارك مطلقا
لا بد من قرينة فى صحة استعماله فانه لما تراحت المعانى وتهاجت فى الذهن

بسبب الاشتراك فلا بد منها لدفع التزاحم حتى يصح الاستعمال الذي هو
 ذكر اللفظ ليفهم معناه المراد منه فحيث يكون اللام المستحب للقرينة
 مصححة لكن لما استلزم صحة استعمال اللام تلك القرينة صحة استعمال
 المعرف باللام جعلوها تارة للام وتارة للمعرف باللام حيث يقال ان اللام
 تفيد الاستغراق بقرينة كذا وان المعرف باللام يشاربه الى معهود بقرينة
 كذا كما لا يخفى على المتابع * فان قلت * كيف وضع المعرف باللام وضعها
 عاما للموضوع له الخاص * قلت * ان لام التعريف حرف وضع لمفهوم
 كلى هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات على
 اختلاف الرايين كما بين في محله واسم الجنس موضوع لمعناه اعني الماهية
 او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والمجموع موضوع بالوضع التركيبي
 او الوضع المنزل منزلة التركيبي لمعين عند السامع هو مفهوم مدخولها
 وحصه منه بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات من حيث هو معين
 عنده فالمعرف بلام الجنس مثلا من حيث انه معرف بلام الجنس موضوع
 للمفهوم الكلى وهو مفهوم مدخولها المعين عند السامع بشرط الاستعمال
 في الجزئيات اولئك الجزئيات اعني هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد
 كذا في حواشي المطول لعبد الحكيم عليه رجة الكريم فلا يردان المعرف
 باللام لا يدخل في تعريف المعرفة بانها ما وضع لشيء لهينه فكيف يكون
 معرفة لكون الوضع فيه حيث اعم من الشخصى والنوعى (واما تقديمه
 فلكون ذكره اهم لكون تقديمه اصلا ولا مقتضى للعدول عنه وقد سبق
 معنى التقديم واقسامه عند اعل المعاني فراجع فاعرف ان هذا التقديم
 من اى قسم من قسميه (واما وصفه بالاولى فالتوضيح وقد سبق فوائدها نعت
 فراجع فاعرف) واما تعريف العت باللام للاشارة الى معهود وللنطاق
 بين النعت والمعنوت * فان قلت * لم ذكر المسند * قلت * لعدم صلاحية
 المقام للحذف بعدم القرينة له * فان قلت * لم اخر عن المسند اليه
 * قلت * لكونه مفسرا للمسند اليه اولكون ذكره اهم من ذكر المسند
 لكون تقديمه اصلا ولا مقتضى للعدول عنه * فان قلت * لم كان تقديمه
 اصلا وراجعا * قلت * لانه محكوم عليه والمسند محكوم به فلا بد من
 تحققه قبل المحكوم به في نفس الامر لان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به
 هو وصف من اوصافه والمستحسن ان يكون ترتيب المعاني في الذهن

مطلب بيان وضع
المعرف باللام

مطلب لم كان تقديم
المسند اليه اصلا وراجعا

على وفق ترتيبها في الخارج ايضا المستحسن ان يكون ترتيب الالفاظ في الذكر موافقا لترتيب معانيها في الذهن وتلك الموافقة تحصل بالتقديم فيحصل به موافقة ترتيب الالفاظ لما في الخارج من الترتيب وتلك الموافقة مستحسنة وما يحصل به المستحسن فهو مستحسن فلذلك كان التقديم اصلا وراجحا * فان قلت * هل لم يكن ذكر المسند مهما كذا المسند اليه * قلت * نعم ان ذكرهما جميعا مهمان لكونهما ركني كلام لكن ذكر المسند اليه اهم من ذكره لما ذكر آنفا * فان قلت * ان المسند اليه ههنا عبارة عن اللفظ او المعاني او النقوش كما سبق تفصيله وهي من المعاني والاعراض فكيف يكون ذاتا * قلت * اعلم ان الذات يطلق على ثلاثة معان الاول الحقيقة الثاني مقام بنفسه الثالث المعنى المستقل باللفظ ومبني ولا شك في عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد به الماهية فلا خفاء في كون كل مسند اليه ذاتا فيكون الحكم بكون المبتدأ ذاتا كلياً وان اريد به الماهية الموجودة في الخارج فيكون الحكم بكونه ذاتا اكثريا لكون الغالب الحكم على الحقايق الخارجية كذا في خاشية عبد الحكيم على اللاري على الفوائد الضيائية فظهر ان المسند اليه ههنا سواء كان عبارة عن الالفاظ او النقوش او المعاني ذات بهذا المعنى لانها من الموجودات الخارجية * فان قلت ان المسند ههنا مفسر للمبتدأ وعينه لاحال من احواله فكيف يكون مسنداً وخبراً فان الخبر يكون حالا من احواله * قلت * كون المسند حالا من احواله اكثرى كما ههنا وكما في نحو المطلق زيد فان الخبر فيه ذات شخصية كما كان المبتدأ اذ الملق الحكم باتحاد المطلق المهور بالذات الشخصية السمتة بزيد فاقبل ان الخبر فيه مأول بالسمى بزيد فيكون وصفا فقول عن المقصود من الكلام كذا في تلك الخاشية المذكورة آنفا وكذا قال الشارح المحقق في حاشيته على الفوائد الضيائية ان الحق ان هذا الحكم اى كون الخبر حالا من احواله اكثرى * فان قلت * لم فصلت هذه الجملة عما قبلها من الجملة * قلت * قد سبق في قوله العقد لاول ما يتعلق بهذا فرجع * فان قلت * بقي ههنا اشكال وهو ان البلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعاني الثواني الزوائد على اصل المراد بالمحوت عنها في علم المعاني وتلك المعاني هي التي تكون حالات ومقامات تدل عليها مقتضياتها دلالة الاثر

مطلب الذات له اطلاقات
ثلاثة

مطالب کون الخیر حالا
من احوال المبتدأ اکثری

على المؤثر وتلك المعاني تسمى نكات والاشارة الى معهود لما كانت
 بما وضع له المعروف باللام فلا تكون من الزوائد على اصل المراد فلا تكون
 من تلك الحالات فكيف يصح جعلها حالا ونكتة * قلت المراد من اصل
 المراد هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ * بوجب تصويره
 سواء كان ذلك الشئ معروفا باللام او غيره لا ما وضع له اللفظ فتكون تلك
 الانساره زائدة على ذلك الاصل فيصح جعلها حالا ونكتة وامادلالة
 المقضيات على حالاتها ودواعيها فقد تكون وضعية فتكون الدواعي
 مدلولات وضعية كما هي وكذا الحل في العلم اذا قصد به الاحضار بعينه
 ابتداء باسم مختص به وكذا في المضمرات وكذا في اكثر التوابع وطرق
 القصر وغير ذلك وقد تكون عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فتكون
 الدواعي حينئذ من مستبعات التركيب وهي المعاني المدلولة عليها
 بالدلالات العقلية ولو بتوسط الذوق السليم والحاصل اذا قصد البليغ
 افادة المعاني الوضعية اورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وضع وجرى
 الكلام عن الكيفيات الزائدة وكانت الدواعي اليها اي الى ايرادها افادة
 معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره وهذا
 اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في افادة الحكم على ذات المسند اليه
 او المسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى الخصوصي بعينه واذا قصد
 افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة
 في الالفاظ كالتحقير والتعظيم والتنبيه على غباوة السامع وغير ذلك كان
 معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة
 على تجريده عنها لاجل افادة تلك الخصوصية (فظاهر ان المعاني النواني
 التي تسمى حالات ودواعي ومقامات على قسمين قسم مدلولات وضعية
 تدل عليها الالفاظ بالوضع وقسم مدلولات عقلية تدل عليها الالفاظ
 دلالة عقلية ولو بتوسط الذوق السليم كما لا يخفى على المتابع هذا وقد سبق
 الكلام المتعلق بان هذه الجملة قضية خارجية ام حقيقية في قوله العقيد
 الاول فراجع وقيل ٨ في قوله الفريدة واناله استعارة وفيه نظر
 لا يخفى كما سبق من ان اسماء الكتب واجزائها موضوعة هذا
 * فان قلت : ان لفظ المجاز هل هو مصدر يمي او اسم مكان او اسم زمان
 قلت : انه ههنا ليس واحدا مما ذكر لانه من اسماء الاجناس المنقولة

مطلب

الدواعي المسماة بالحالات
 قد تكون مدلولات
 وضعية وقد تكون عقلية

٨ قاله كوزي بيوك زاده
 عليه الحسنى والزيادة

مطلب
المجاز من اى معنى نقل

واما فى الاصل فانه يحتمل ان يكون واحدا مما ذكر فان المصدر المسمى واسمى
الزمان والمكان مما مضارعه مضموم العين او مفتوحه من الصحيح والاجوف
والمضاعف والمهموز على وزن مفعول بفتح العين وهو مما مضارعه
مضموم العين من الاجوف فانه من جازا يجوز جوازا اذا تعدى مكانه
فيكون مشتركا لفظيا بين المعاني الثلاثة فلذلك يحتمل ان كان مصدرا
ميميا يكون عبارة عن الحدث اى الجواز وان كان اسم كان يكون عبارة
عن مكان وقع فيه الحدث وان كان اسم زمان يكون عبارة عن زمان وقع
فيه الحدث * فان قلت * من اى معنى من هذه المعاني نقل الى هذا المعنى
اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت هى له الخ * قلت * اختلف فى ان
المنقول عنه هل هو المعنى المصدرى اعنى الحدث وهو الجواز او المعنى المكانى
فقال الشيخ عبدالقاهر بالاول وقال الخطيب الدمشقى بالناتى * فان قلت *
لا بد من المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه فما المناسبة بينهما على ما قاله
الشيخ وماهى على ما قاله الخطيب * قلت * على ما قاله الشيخ جعل المجاز
اولا بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى الكلمة الجائزة اى التعدية مكانها الاصلى
او بمعنى اسم المفعول ثم نقل الى الكلمة المجوز بها على معنى انهم اجازوا
بها مكانها الاصلى فسواء كان بمعنى اسم الفاعل او المفعول يكون بينهما
من المناسبة عموم وخصوص مطلق فيكون النقل من الاعم الى الاخص
على ما اشار اليه العلامة الثانى واما على ما قاله الخطيب فالمناسبة بينهما
ايضا كذلك فانه يقال جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقة لها
على معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه * فان قلت *
ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة مجازا ايضا بل هى اولى بالتسمية
بذلك لانها طريق الى تصور معناها بنفسها بخلاف المجاز فانه طريق
الى تصور معناه بواسطة القرينة * قلت * لان سلم ذلك كيف وهذا الوجه
جعل علة مصححة للنقل ومرجحة للتسمية لاعلة مصححة للتوصيف
فلا يستلزم والفرق بينهما ان اعتبار المعنى لتناسب فى تسمية شىء باسم بغير
اعتباره فى وصف شىء بشىء مثل تسمية انساره حرة باحرو وصفه باحمر
فان اعتبار المعنى لتناسب فى التسمية اترجح الاسم على غيره حال وضعه
للمعنى وبيان انه اولاً بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا
يشترط بقاء المعنى فى التوصيف دون التسمية فعند زوال الحرة لا يصح وصفه

مطلب
فرق بين اعتبار المعنى
للتسمية واعتباره
للتوصيف

باجر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاذا وصفت شخصا باجر لاتصافه بالجرة يطلق على كل من انصف بذلك اللون واذا سميت به لذلك لا يلزم ان تسمى به غيره لوجود معناه فاعتبار المعنى في المجاز ليس لصحة التسمية لانها صحيحة بدون اعتباره كما في المرتجل على ما سبق بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميته بغيره من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فلذلك لا يشترط في وجه التسمية الاطراد والانعكاس * فان قلت * هل يجوز النقل من المعنى المصدرى ابتداء * قلت * يجوز بان ينقل اسم الصفة العامة الى الموصوف الخاص اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت الخ للمبالغة كأنها عين الجمار فالمناسبة بينهما حينئذ هي الحالية والمحلية * فان قلت * هل يجوز النقل من المعنى الزماني * قلت * يجوز للمناسبة بين الظرف والمظروف فحينئذ يكون التسمية باسم الظروف للمظروف اعني الكلمة المستعملة الخ كما اشار الشارح رحمه الله تعالى الى هذين الوجهين في بعض حواشيه * فان قلت * لوجاز النقل بكل من هذين الوجهين لبينه الشيخ عبدالقاهر وغيره كالاولين لكن لم يبينوه * قلت * ان العادة بين ارباب الاصطلاح هي النقل من الاعم الى الاخص لان مناسبة العام الى الخاص اشد على ما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في حواشيه على الفوائد الضيائية فلذلك لم يبينوه لالعدم جوازه فيجوز اعتبار النقل بكل من هذين الوجهين * فان قلت * ان للمفرد اربعة معان عند اهل العربية الاول ما يقابل المركب وهو الذي عرفوه بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما في بحث الكلمة وكذا في الفصاحة في المفرد على رأى والثاني ما يقابل التثنية والجمع كما في بحث الاعراب وعرفوه بانه ايس بثنية ولا جمع والثالث ما يقابل الجملة كما في بحث الخبر يقال ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا اى مالم يس بجملة والرابع ما يقابل المضاف وشبهه اى مالم يس بمضاف ولا شبهه كما في بحث المنصوب بلالاتى لنفى الجنس يقال ان كان مفردا اى مالم يس بمضاف ولا شبهه فهو يبنى على ما ينصب به فاعني من هذه المعاني الاربعة يراد به ههنا * قلت * يراد به ههنا المعنى الاول * فان قلت * ان كل واحد من هذه المعاني الاربعة للمفرد اصطلاحى نقل اليه المفرد من معناه اللغوى لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة الناقصة او النامة او علامة التثنية والجمع فيكون من المقولات المشتركة

مطلب للمفرد اربعة معان

الافراد في اللغة

تنها كردن فيكون نقل
المفرد من قبيل نقل العام
الى الخاص كذا في الحواشي
الحكيمة (منه)

لفظا فلا بد من قرينة معينة فما القرينة ههنا * قلت هي قوله قريبا
اعني الكلمة المستعملة الخ * فان قلت * قوله اعني الكلمة الخ متأخر فكيف
يكون قرينة اذ لا بد فيها من التقدم * قلت * لا يلزم ان تكون متقدمة بل
ان تكون موجودة متقدمة او متأخرة لكون الكلام في افادته موقوفا
على آخره كذا في حواشي عبد الحكيم * فان قلت * اي نسبة من النسب
الاربعة بين هذه المعاني للمفرد * قلت * اما بين الاول والثاني فمفهوم
من وجه لتصادقهما في مثل زيد وافتراق الثاني عن الاول في مثل مساجد
والاول عن الثاني في مثل زيد قائم واما بينه وبين الثالث فمفهوم مطلق
فالاول اخص والثالث اعم لتصادقهما في مثل زيد وافتراق الاول عنه في
مثل غلام زيد واما بينه وبين الرابع فمفهوم من وجه لتصادقهما في مثل
زيد وافتراق الرابع عنه في مثل غلام زيد والاول عنه في مثل زيد قائم
واما بين الثاني والثالث فمفهوم من وجه لتصادقهما في مثل زيد وافتراق
الثالث عن الثاني في مثل زيد قائم والثاني عن الثالث في مثل مساجد واما بينه
وبين الرابع فكذلك ايضا لتصادقهما في مثل زيد وافتراق الرابع عنه
في مثل غلام زيد وافتراقه عن الرابع في مثل مساجد واما بين الثالث والرابع
فكذلك ايضا لتصادقهما في مثل زيد وافتراق الرابع عن الثالث في مثل
غلام زيد والثالث عن الرابع في مثل زيد قائم * فان قلت * شمول المفرد
بهذا المعنى الرابع للركبات التقييدية والانشائية والخبرية يستلزم استعماله فيها
* قلت * لان سلم ذلك اذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع افراد معناه وانما
اللازم جواز الاطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب
رحمه الله تعالى والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر
لفظا وتقدير افا دخل مررت في قولنا مررت بزيد في المضاف مع انه لم يستعمل
فيه لكن يجوز الاطلاق عليه كذا في الحواشي الحكيمة على السيد السند
* فان قلت * قد سبق ان التقابل بين الشئيين اربعة التضاد والتضاييف
والعدم والملكة والايجاب والسلب فاي تقابل من هذه الاربعة بين المفرد
والركب وبين المفرد والتثنية والجمع وبين المفرد والجملة وبين المفرد
والمضاف * قلت * اما بين المفرد والركب فتقابل الايجاب والسلب
وهو ظاهر واما بين المفرد والتثنية والجمع فتقابل التضاد لان المفرد بهذا
المعنى مفهوم وجودي بمعنى الواحد اعني اللفظ الدال على ما يتصف

مطلب
بيان النسبة بين المعاني
الاربعة للمفرد

مطلب بيان التقابل بين
المعاني الاربعة للمفرد

بالوحدة وليس امر اعدميا والا لكان تعريف المثنى والمجموع بمالحق آخر مفردة الخ دوريا ومفهوما ايضا وجوديان كذا في الحواشي الحكيمة واما بين المفرد والجملة فتقابل الايجاب والسلب وهو ظاهر واما بين المفرد والمضاف فتقابل الايجاب والسلب ايضا ان فسر المفرد بما ليس بمضاف مطلقا واما ان فسر بما من شأنه ان يكون مضافا وليس بمضاف اى من شان جنسه فالتقابل حيثئذ بينهما تقابل العدم والملكة التحقيقي فالركبات التقييدية والانشائية والخبرية قابلة للمضافة باعتبار جنسه اعنى اللفظ الموضوع كما اشير اليه في الحواشي الحكيمة * فان قلت * ان التقابل يكون بين المعنيين الوجوديين او بين المعنى الوجودى وعدمه فلا بد ان يكون المتقابلان المعنيين الوجوديين او المعنى الوجودى وعدمه فهنا ليس كذلك اذ المفرد وما يقابله محلان للمعنى اعنى الافراد وما يقابله فكيف يوجد التقابل بينهما ههنا * قلت * قد سبق الجواب عنه فى بيان التقابل فراجع * واعلم ان كل واحد من هذه المعاني الاربعة للمفرد معنى اصطلاحى فلفظ المفرد مشترك بينهما لفظا كما فى الحواشي الحكيمة على المطول لكن اشار فى حاشية السيد السند على القطب على ما بينه المحقق عبد الحكيم فى حاشيته عليها الى ان المعنى الثانى اعنى ما يقابل النسبة والجمع والرابع اعنى ما يقابل المضاف معنيان مجازيان له وان المعنى الاول اعنى ما يقابل المركب والثالث اعنى ما يقابل الجملة معنيان حقيقيان له على ما فى شرح المختصر العضدى اقول لعل الاول منى على المشهور والسانى على التحقيق * فان قلت * لم ذكر السند اليه اعنى الجواز * قلت * لكون الذكر اصلا ولا مقتضى للعدول عنه او لاحضار المقسم فى ذهن السامع حتى يصح التقسيم المقصود ههنا وهو ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم لتحصيل الاقسام على ما لا يخفى فان قلت * لم ذكر معرفة * قلت * لا فائدة المخاطب فائدة اتم وقد سبق تفصيلها * فان قلت لم ذكر معرفة باللام * قلت * للاشارة الى الجنس وتعيينه من حيث هو هو كما فى المعارف * فان قلت * قد سبق انه لا بد من قرينة معينة لكون اللام للجنس اى لتعيين جنس مدخولها ومفهوما فما القرينة ههنا له * قلت * هى مقام التقسيم لانه كالتعريف فى ان المقصود به تحصيل ماهيات الاقسام لا الحكم على المقسم بالاقسام كما ان المقصود بالتعريف تحصيل ماهية المعرف لا الحكم عليه

مطلب المعاني الاربعة للمفرد
حقيقة اصطلاحية ام لا

بالتعريف فهو من قبيل التصورات كالتعريف على ما بين في محله * فان قلت *
 اذا كان الامر كذلك فلا يكون المعرف مع التعريف وكذا المقسم مع الاقسام
 معربا لانه المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل اى الاسم الذي ركب مع غيره
 تركيبا يتحقق معه عامله وهو ههنا هو الابتداء اعنى تجريد الاسم عن
 العوامل اللفظية لاجل الاسناد فاذا لم يكن بينهما حكم لم يوجد اسناد
 فاذا لم يوجد الاسناد لم يتحقق العامل فلم يوجد مقتضى الاعراب اعنى الفاعلية
 حقيقة او حكما والمفعولية كذلك والاضافة كذلك * قلت * قد سبق
 ان الاسناد عند اهل العربية ضم كلمة حقيقة او حكما الى الاخرى كذلك
 بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة وهى صحة السكوت عليه اى لا يكون
 مستتبعا للفظ آخر ولا ينتظر المخاطب اليه كانتظاره بعد ذكر احد ركني
 الكلام الى الآخر فلا يقدح الانتظار الى المفعول به وغيره من المتعلقات
 في حصول الصحة المذكورة فلا نسلم ان كون التقسيم كالتعريف من قبيل
 التصورات يستلزم ان لا يكون المقسم معربا وكذا المعرف وقد سبق ايضا
 ان كون الخبر حالا من احوال المبتدأ كرى لا كلى * فان قلت * لم وصف
 المسند اليه اعنى المجاز بالمفرد * قلب * للتخصيص عند اهل المعاني
 وهو عندهم عبارة عن تقليل الاشتراك في السكوت ورفع الاحتمال في المعارف
 واما عند اهل النحو فالتوضيح دون التخصيص لان التوضيح عندهم عبارة
 عن رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في
 الذكرات فالتخصيص بالمعنى الذى عند اهل المعاني اعم من المعنى الذى عند
 اهل النحو فالصفة ههنا على الراى الاول مخصصة لرفعه احتمال المسند اليه
 بالمركب او الاعم وعلى الراى الثانى موضحة لرفعه الاحتمال المذكور
 * فان قلت * لا بد لهذا المسند اليه من مسند وخبر فها هو ههنا * قلت *
 هو ههنا جزاء السرطين اعنى فمجاز مرسل واستعارة لان الشرط قيد للجراء
 عند اهل العربية على ما بين في محله وسيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى
 كانه قيل المجاز المفرد مجاز مرسل عند كون علاقته كذا واستعارة عند
 كون علاقته كذا قوله (قيد المعرف بالمفرد لداعى ذكر الكلمة في تعريفهم
 مع ان تقسيم ذلك المعرف الى التمثيل كما هو ظاهر كلامهم داليل على
 ان المعرف مطلق المجاز وداع الى صرف الكلمة الى ما بين الكلام لحفظ
 التعريف عن استعمال اللفظ الغير الطاهر للدلالة على المعنى) فقوله قيده

مطلب اذا لم يوجد بين
 المقسم والاقسام حكم كيف
 يكون المقسم معربا وكذا

مطلب معنى صحة السكوت

مطلب معنى التخصيص
 عند اهل المعاني وعند
 اهل النحو

مطلب معنى القيد في لعرف

من التقييد وهو جعل الشيء مقيدا بان يذكر لذلك الشيء قيدا وفسروا القيد بالخصص وارادوا به ما يقلل الاشتراك بحسب الصدق او بحسب المفهوم او الابهام والاحتمال ليثبت نحو غلام زيد ورجل فاضل وانسان ضاحك او ماش وزيد الكاتب وعين جارية وانسان نوع وغيرها من المركبات التقييدية كذا في حاشية التهذيب لابي الفتح وههنا قيد المفرد لرفع الاحتمال كما بين آتفا (وقوله لداعي ذكر الكلمة متعلق بقوله قيد وقد سبق معنى الداعي واضافته الى الذكر من قبيل اضافة الاعم الى الاخص اى ذكر الكلمة في التعريف الاتي ذكره يستدعي تقييدا المجاز بالمفرد واضافته لذكر الى الكلمة اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف نسبيا وهو المتقدمون من اهل البيان وانما حذف لتعينه والضمير في تعريفهم راجع الى المتقدمين وكذا في كلامهم و) قوله مع ان تقسيم ذلك الخ قيد للداعي ومعاون له وقوله دليل اى قرينة وقوله كما هو مقتضى ظاهر كلامهم متعلق بتقسيم ذلك المعرف بهذا التعريف بمعنى ظاهر كلامهم يقتضى ان يكون المقسم للمجاز المفرد والتثيل ذلك المعرف بهذا التعريف لان المقسم مطلق المجاز وهذا التعريف تعريف للقسم وهو المجاز المفرد وقيد الظاهر بشعر ان ليس بتحقيق كلامهم هذا بل هو ما فعله المصنف رحمه الله (وقوله دليل على ان المعرف مطلق المجاز والا فكان المجاز المقيد فلزم تقسيم الشيء الى نفسه وقسمه وهو باطل وقوله وداع الخ والا لزم التعريف بالاخص وهو باطل وقوله لحفظ التعريف الخ متعلق ايضا بقيد فان قلت * فيثبت يلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف بفعل واحد وهو غير جائز وايضا توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصى وهو باطل ايضا * قلت * الاول متعلق بالمطلق والثانى بالمقيد بالاول كانه قيل لماذا ذكر المتقدمون الكلمة في تعريفهم مع التقسيم المذكور لزم ان يقيد المعرف بالمفرد لكن المقدم حق فالتالى مثله اما الملازمة فلانه لو لم يقيد به على تقدير ذكر الكلمة في تعريفهم لزم ان لا يحفظ التعريف عن استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى المراد وهو اللفظ الموضوع الذى هو اعم من الكلمة لكن التالى باطل ينتج ان التقييد لازم على ذلك التقدير ولا يلزم ايضا توارد العلتين على معلول واحد وخلاصة كلام الشارح رحمه الله تعالى ان القوم عرفوا المجاز من غير تقييد بالعموم

والخصوص بذلك التعريف ثم اقتضى ظاهر كلامهم تقسيم هذا المعرف
بذلك التعريف الى التمثيل والمفرد فاخذوا في التعريف لفظ الكلمة فحينئذ
ان نظر الى التقسيم يكون المعرف اعم فيلزم تعميم الكلمة المأخوذة في
التعريف لئلا يلزم التعريف بالاختصاص وان نظر الى الكلمة المأخوذة يكون
المعرف اخص فيلزم تقييده بالمفرد لئلا يلزم التعريف ايضا بالاختصاص
ويؤيده اعادة المجاز حين التقسيم لان الامادة تدل على المعايير كما لا يخفى
فلذلك نظر المصنف رحمه الله تعالى الى الوجه الثاني حفظا للتعريف
عما ذكر فتأمل فقيده به (والغرض من هذا الكلام دفع سؤال مقدر
يتوجه على دعوى المصنف رحمه الله تعالى الاستفادة من قوله السابق
على وجه نطق به كتب المتقدمين اعني بها ان هذه الرسالة مطابقة لما
في كتب المتقدمين والظاهر ان خلاصة السؤال المنع مع السند ومورده
تلك الدعوى وتقريره بان يقال لانم ان هذه الرسالة مطابقة لما في كتبهم
كيف والمجاز المعرف في كتبهم مطلق وههنا مقيد واما الدفع فخلاصته
اثبات لتلك الدعوى واما تقريره فبان يقال متى قيده اي متى كان مرادهم
بالمعرف المطلق في كتبهم هو المقيد طابقت هذه الرسالة لما في كتبهم لكن
كان مرادهم بذلك فيها هذا المقيد يتبع انها طابقت له اما المقدمة الشرطية
فظاهرة واما المقدمة الواضحة فلذا كرر الكلمة في تعريفهم على ما مر تقريره آتفا
فظهر ان غرض المصنف والشارح رحمهما الله تعالى ايراد مباحث الاستعارة
على ما نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين بلا تغيير بل بتحرير
مراداتهم وذكروا مطلوباتهم وتفصيل مجملاتهم (فلا يرد ما قاله البعض
من ان للمصنف طريقا آخر للمخلص عن لزوم استعمال اللفظ الغير
الظاهر الدلالة على المعنى المراد وهو ان يأتي اللفظ في مقام الكلمة
ولما قيل من ان المصنف لم يقسم فلا يلزمه هذا المحذور وكذا سائر الاعتراضات
لانها ناش من عدم فهم مرادهم واما مطابقتها لما في زبر المتأخرين
فظاهرة لانهم قسموا المجاز اولا الى المجاز المفرد والمركب ثم عرفوا المجاز
المفرد بهذا التعريف وقسموه الى الاستعارة والمجاز المرسل * فان قلت *
لم لم يعرفوا المجاز اولا ثم يقسموه الى المفرد والمركب * قلت * قال العلامة
التفتازاني حقيقة كل منهما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جعلهما
في تعريف واحد بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها

* فان قلت * يمكن جمع الانسان والفرس مثلا في تعريف واحد نحو جسم
 نام حساس متحرك بالارادة مع ان حقيقة كل منهما مخالفة للآخر
 * قلت * نعم لكن لا يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها * فان قلت *
 لم ترك المصنف رحمه الله تعالى التقسيم الاول مع ان المطابقة لما في الزبر
 تقتضي ذلك التقسيم * قلت * ان اردت انه تركه اطلاقا فلا نسلم ذلك
 كيف وسيد كرم المجاز المركب في القريدة السادسة في هذا العقد كما ذكر
 المجاز المفرد ههنا وان اردت انه تركه صراحة فلا نسلم ان المطابقة تقتضي
 ذلك التقسيم صراحة لم لا يجوز ان يكفي في هذا كراحد قسميه ههنا والآخر
 في القريدة السادسة من هذا العقد * فان قلت * ان المجاز المطلق هل هو
 مشترك بين ذينك القسمين لفظا ام معنى قلت * هو مشترك بينهما معنى كما
 اشار اليه بعضهم بتعريفه بانه لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث انه غيره
 لعلاقة مع قرينة مانعة هذابقي ههنا شئ وهو ان الاولى ان يقال قيد المقسم
 بدل قيد المعرف لان المقصود بالتقسيم لا التعريف كما لا يخفى تأمل قال المصنف
 رحمه الله تعالى (اعني) اي به وانما حذف لتعينه اول التنبيه على ذكوة السامع
 مع صلاحية المقام له بوجود القرينة الحذيفة اعني لان العناية تعدى
 الى المفعول الثاني بالباء يقال عناه به عناية اذا قصده به وبوجود القرينة
 المعينة المحذوف وهي تقدم المجاز المفرد وقد سبق ذكره قال المصنف رحمه
 الله تعالى (الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له) اللام في الكلمة للجنس من
 حيث هو هو اي من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد لان الغرض
 من هذا تعريف المجاز المفرد والتعريف انما يذكر لبيان ماهية الشئ
 لا لاستغراقه وبيان افراده * فان قلت * لم لم يكن التعريف لبيان افراده
 * قلت * ذلك البيان انما يكون بالتعداد وهو اما متعذر ان لم ينتهي الافراد
 كما ههنا واما متعسر ان تاهت وكثرت جدا فلذلك ترى انهم استغنوا عن
 التحديد بالتعداد اذا قلت الافراد كذا في بعض حواشي الفوائد الضيائية
 * فان * قلت التاء فيها للوحدة لان كلمة وكما كثره وتتم بما يفرق واحده
 من جنسه بالتاء فلو كانت اللام فيها للجنس لتناقضتا لدلالة الجنس على
 الكثرة المتناقضة للوحدة * قلت * ان الجنس على ضربين احدهما الجنس
 الاستغراقي وهو الذي يحسن فيه لفظة كل وهذا يدل على الكثرة فينا قض
 الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك

مطلب لفظ المجاز مشترك
 ام لا

مطلب لم كان التعريف
 للماهية للافراد

مطلب تاء الكلمة
 مطلب الجنس على ضربين

احتمال عقلى فهذا النوع لا يناقض الواحدة والمقصود ههنا هو الضرب
 الثانى لما مر آتفا من ان التعاريف للماهيات فلا نسلم انه يدل اللام الجنس
 ههنا على الكثرة حتى يتناقضا كذا فى الرضى فمورد السؤال ههنا المدعى
 وهو ان اللام فيها للجنس وخلاسته المعارضة فى المدعى وتقريره معلوم
 ومنشأؤ توهم انحصار الجنس على الضرب الاول وخلاصة الجواب
 المنع مع السند بتحرير المراد من الجنس بحمله على الضرب الثانى وتقريره
 ظاهر فلا تناقض * قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح ان يقال كل كلمة كذا وكل
 ثمرة خير من جرادة وان لا تصح ارادة الاستغراق فى مثل الكلمة والثمرة مع انه
 صحيح * قلنا المتنافى للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل والمجموع لا بمعنى كل واحد
 * وقيل ايضا فعلى هذا لا تكون الوحدة مرادة اصلا وان اتصف بها الماهية
 كذا فى الحواشى الشريفة (والتحقيق ما فى الامتحان من انائها
 للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولاتنافى بينها وبين
 الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن البعض او الكل وانما
 التنافى بينها وبين المركب او بين الشخصية الجزئية والجنس) واما الوحدة
 النوعية على ما قاله الفاضل الهندي او الجنسية على ما قاله الفاضل الجامى
 قدس سره فليست من معنى التنافى مثلها بل الاولى احدى معنيها فى نحو
 دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء فى مثل ثمرة
 للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى بل الاختلاف وكم بينهما نعم
 فرق بين كلمة وكلم ونحو ثمرة وثمرتان الواحدة مأخوذة فى حقيقة الاولى
 دون الثانية (وقال فى الحاشية قوله الشخصية احتراز عن النوعية والجنسية
 وقوله الكلية اى غير المميّنة احتراز عن الشخصية المميّنة فانها ليست معنى
 لتاء اصلا ولو فرض و ليس بمراد ههنا قطعاً لزم ان لا يصدق الكلمة
 حينئذ الاعلى واحد معين ولاتنافى بين الشخصية المطلقة والكلية فان
 الشخص كلى بل الجزئى الحقيقى ايضا كلى لصدقهما على زيد وعمرو
 ونحوهما وانما التنافى بين الشخص المعين والكلى ومعنى كون الشخص
 والجزئى الحقيقى كليين كون مفهومهما فردين من افراد المفهوم الكلى
 وهذه التاء كتاء بناء المرة نحو ضربة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف
 مع صدق ضربة على كل ضرب واحد فتكون كلية الا ان يقرن بهما ما يفيد
 التعين كما فى قولنا هذه الضربة ضربة شديدة وانما صرحت بعدم

اى فرق كثير بين التنافى
 والاختلاف اذا لم يتنا فياز
 لا يجتمعان فى محل واحد
 فى زمان واحد بخلاف
 المختلفان كالحلو والباض
 فى السكر (منه)

التنافي مع كونه ظاهرا لمن كان له يد في علم الميزان خلفائه على بعض فضلاء زماننا حيث حكم بالتنافي والفساد الالذقة وغوضه بل اكتفاء بالنظرة الاولى التي يسميها العرب بالنظرة الحق او لسوء ظنه بمصنفه او نحو ذلك والله المستعان عليه التكلان انتهى * واعلم ان الكلمة من اسماء الاجناس المقولة ومعناها مشهورة واحتزبها عن المجاز المركب وقوله المستعملة من الاستعمال مبنى للمفعول * فان قلت * لم بنى للمفعول * قلت * لتعين فاعله اعني المتكلم لانه لا يتعلق الغرض لبيانه لان الكلام انما هو في بيان المجاز * فان قلت * اللام فيه هل هي حرف تعريف او اسم موصول * قلت * واعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازاني والاخفش حرف تعريف ومدخولها صفة حقيقة وصورة وقال الجمهور اسم موصول ومدخولها فعل حقيقة وصفة صورة * فان قلت * اذا كانت اسم موصول هل هي لام الذي واخواته ام غيرها * قلت * ان الجمهور الذين قالوا بموصلتها اختلفوا فيها فذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جلة بتقدير اسم مفرد فتأقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئها جلة فتخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي الذوالد بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما انضمير او نون المشي والمجموع نحو الحافظ وعورة العشرة وذهب الجمهور الى ان اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة على ماسبق * واعلم ان حجة المازاني والاخفش رحمهما الله تعالى اجراء الاعراب على الصفة دون اللام فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه لكن لم يكن حقه ينتج انها ليست اسما موصولا اما المقدمة الاستثنائية فلانه لو كان حقه لاجرى عليه ولم يجز على الصفة لكنه لم يجز عليه واجرى على الصفة ينتج انه لم يكن حقه واما هذه المقدمة الاستثنائية فظاهرة فهذا الاستدلال من قبيل استدلال بالار بوجوده على وجود المؤثر وبعده على عدمه (والجمهور اجابوا بان لانسلم انه لو كان حقه لاجرى عليه ولم يجز على الصفة لم لا يجوز ان يكون اجراؤه على الصفة عارية كما في الاكاشة بمعنى غير في باب الاستثناء وذلك لكرهتهم اجراء الاعراب على ما هو في صورة

مطلب

اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
مطلب مذهب المازاني والاخفش

مطلب مذهب الجمهور

مطلب حجة الامام المازاني والاخفش

مطلب جواب الجمهور

مطلب جهة الجمهور

مطلب جواب المازي

مطلب جواب الجمهور

الحرف وان كان حقه (واما جهة الجمهور على انها اسم موصول فرجوع الضمير اليها في السعة نحو الممرور به زيد فلو لم تكن اسما موصولا لما رجع الضمير اليها في السعة لكنه رجع اليها فيها ينتج انها اسم موصول) واجاب المازاني باننا لانسلم انه رجع اليها لم لا يجوز ان يرجع الى موصوف مقدر فحيث اصل المال المذكور الرجل الممرور به زيد واجيب عن طرف الجمهور بانه لو جاز ذلك لزم عمل اسم الفاعل ذا اللام بمعنى الماضي بناء على اعتماد على موصوف مقدر لكنه لم يعمل بمعنى الماضي بناء على الاعتماد مطلقا كما بين في محله نعم عمله مطلقا اي سواء اعتمد اولا مذهب الكوفيين والاختفش وكذا الحال في اسم المفعول واما مجتهدهم على ان مدخول اللام فعل حقيقة فلم يل مدخوله اعني اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الماضي مع اللام فلو لم يكونا فعلين حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي مع اللام لكنهما عملا بمعناه معه ينتج انهما فلان معه حقيقة الاترى انهما اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام او النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملانه بمعنى الماضي فاصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية التي هي من خواص الاسم لفظا ومعنى على صورة الفعل اما مشابقتها لفظا فظاهرة واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبني للفاعل صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقارب معنيهما اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب زيد ضرب او يضرب * فان قلت * لم لم توصل اللام مع الصفة المشبهة مع تضمنها للنسبة ايضا * قلت * لنقصان مشابقتها للفعل ولدالاتها على الثبوت دون الحدود كالفعل فلا تقارب بين معنيهما فلا يصير الفعل في صورتها فلو وصلت مع الصفة المشبهة لزم ان تكون حقيقة فعلا صير في صورة الصفة لكن لا يكون ينتج انها لم توصل معها اما الملازمة فلان الصلة لابد ان تكون جملة خبرية واما المقدمة الاستثنائية فلما مر آتفا * فان قلت * لم لم توصل بالمصدر مع انه في تقدير الفعل * قلت * نعم انه في تقدير الفعل لكن بانضمام ان وهو معها في تقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة فلو وصلت بالمصدر لزم ان تكون بالصلة مفردا لكنها لا تكون مفردة ينتج انها لا تكون

بالصدر اسما موصولا اما الملازمة فلما مر آنفا واما المقدمة الرافعة
فلان الصلة لا تكون الاجلة على ماين في محله * واعلم ان الاعراب حق
اسم الموصول سواء كان لاما او غيره لانه انما يعتور عليه المعاني المقتضية
للاعراب لانه هو المقصود بالكلام وانما جى بالصلة لتوضيحه والدليل على
ذلك ظهور الاعراب في اى الموصول نحو جاني اياهم ضربته ورأيت اياهم
ضربته ومررت باياهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما
* فان قلت * لو كان الاعراب حقه لزم ان يتم جزأ بدون الصلة لكنه
لا يتم جزأ الا بصلة ينتج انه ليس حقه فهذا السؤال يجوز ان يقدر
معارضة في المدعى ونقصا اجماليا باستلزام الدليل لخصوص الفساد ومنعا
مع السند بان يقال لانسلم انه انما يعتور عليه المعاني المقتضية للاعراب
وانما يكون كذلك لو تم جزأ بدون الصلة وليس كذلك * قلت * المراد
بقولهم ان الموصول مالا يتم جزأ الا بصلة مالا يصير جزأ الا بمقارنا بالصلة
بطريق الكناية كقولهم لم يتم الدليل ولم يتم البيان فحينئذ يكون
الموصول وحده احد جزئى الكلام حال مقارنته بالصلة فلا نسلم انه
ليس بجزء تام كما اشار اليه الشارح المحقق في حواشيه على الفوائد الضيائية
وغيره * فان قلت * هل للصلة اعراب ام لا * قلت * اختلف فيه فقال
بعضهم انها معربة باعراب الموصول لانها صفة الموصول لتبينها له
كما في الحمل الوانعة صفات للسكرات وذهب الجمهور الى انه لا محل لها
من الاعراب لانها لم يصح وقوع الاسم المفرد موقعها كالوصف والخبر
والحال ولا يقدر الجملة اعراب الا اذا صح وقوعه موقعها وذلك لان
الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما
مفيد والصلة جملة لا غير (واجيب عن طرف الجمهور عن دليل ذلك
البعض باننا لانسلم ان تبينها للموصول يستلزم كونها صفة له كيف والجملة
لا تقع صفة للمعرفة والموصولات معارف اتفاقا * فان قلت * ان مجموع
الالف واللام اسم موصول ام اللام وحده * قلت * مجموعهما كما في شرح
المفتاح للسيد السرييف والعلامة التفتازانى لا اللام وحده على ما هو
المختار في حرف التعريف كذا في الامتحان * واعلم ان ال على ثلثة اوجه
احدها ان تكون حرف تعريف وقد سبق تفصيلها والمانية ان تكون زائدة
وقد سبق ايضا تفصيلها والبالغة ان تكون اسما موصولا بمعنى الذى

مطلب

هل للصلة اعراب ام لا
مذهب الجمهور
مذهب البعض

مطلب

مجموع الالف واللام
موصول ام اللام وحده

مطلب المذاهب في ال
الداخلية على الصفات ثلثة

وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين وقد سبق تفصيلها
 آنفا وقيل وكذا الداخلة على الصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة
 المشبهة لاشبوت فلا تؤول بالفعل والصلة تجب ان تكون جملة وذلك بالتأويل
 ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة (وقيل في الجمع
 حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول
 كما منع منه التصغير والوصف (وقيل حرف موصول كائن وليس بشيء
 لانها لا تأول بالمصدر كذا في معنى اللبيب (قوله لمنعت يعني واللازم باطل
 فانها لا تمنع من اعمالهما تقول جاء الامير الضارب زيدا والفقيه المعطى
 ديناراً (والقاتل بحرفيتها ان يلتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انصاب
 المفعول بعدهما بفعل مقدر (وفيه نظر لانه تكلف قوله لا تؤول بالمصدر
 يعني كما هو الشأن في كل موضع ولا يخفى عدم صحته في مثل جاءني الضارب
 وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي
 فيه حذف فالتقدير في هذا المال جاءني ذو الضرب وفيه نظرا ايضا كذا
 في الدماميني فاذا احظفت ما ذكرناه من التفصيل والمذهب تقدر على اجرائه
 فيما نحن فيه من قوله المستعملة وفي نظائره * فان قلت * ان المستعملة من
 الاستعمال وباب الاستفعال للطلب قالوا اي اطلب فاعله عن مفعوله اصل
 الفعل اما صريحاً نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وذلك انما يتصور
 اذا كان المفعول من ذوى العلم او تقديره نحو استخرجت الوتر من الحائط
 ليس فيه طلب صريح بل المعنى لم ازل اتكلف واتحيل واعمل الحيلة
 في اخراجه حتى خرج ونزل ذلك التكلف والاعمال في اخراجه منزلة
 الطلب لما فيه نوع من الكفاية وقد يحى التحول اي تحول فاعله الى اصل
 الفعل و صيرورته ذلك حقيقة نحو استحل الخمر اي اقلب الخمر خلا
 او مجازاً نحو استخبر الطين اي صار كالجر في الصلابة والسؤال نحو
 استخبر اي سئل الخبر والاعتقاد اي لاعتقاد فاعله ان مفعوله متصف باصل
 الفعل نحو استكرمه اي اعتقدت انه كريم والوجدان اي وجدان فاعله
 ان مفعوله متصف باصل الفعل نحو استجده اي وجدته جيداً والتسليم
 نحو استرجع القوم ولمعنى فعل نحو قروا استقر لكن فيه مبالغة لم تكن
 في تركذا في الشافية وغيرها وما نحن فيه لاي معنى من هذه المعاني * قلت *
 للطلب التقديرى كما اشار اليه بعض المحققين بقوله والتحقيق ان معنى

مطلب معاني باب الاستفعال
 مطلب الطلب اما صريح
 او تقديرى

مطلب الاستعمال لطلب
 صريحى او تقديرى

استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالة عليه و ارادته منه بذكره
وبعضهم بقوله ان معنى الاستعمال ذكر اللفظ ليفهم معناه او مناسبه
وما آل الصبارتين واحد فاذا قلت استعملت الكلمة ليس منك طلب العمل
منها حقيقة وهو ظاهر لكن لما اعلمت في دلالتها عليه بان تذكرها
ليفهم معناها نزل ذلك الاعمال منزلة الطلب لاشتماله على القصد هذا
(بقی هنا شیء وهو ان اسمی الفاعل والمفعول الذین دخل علیهما الالف
واللام هل هما حقیقتان فی معنى الفعل الذی هو النسبة التامة وهما
موضوعان بالوضع النوعی للنسبة الناقصة ام مجازان تأمل وفقك الله تعالى
واما اللام الداخلة علیهما فهی حقيقة بلا مرية لانها مشتركة لفظا
بین المعنی الحرفی والاسمی علی ما لا یخفی علی المتبع * فان قلت * اذا كانت
مشتركة فلا بد لها من قرينة معينة کما لا یخفی فای شیء یکون قرينة معينة
* قلت * هی مدخولها فان کان اسم فاعل او مفعول فهی اسمیة والافحرفیة
فاذا عرفت هذا فقوله المستعملة احتراز عن الكلمة قبل الاستعمال ولو بعد
الوضع فانها لا تسمى مجازا کما لا تسمى حقيقة * فان قلت * ان اللفظ
الزائد مستعمل لالمعنی فیکون مستعملا فی غیر ما وضع له فیکون مجازا بهذا
المعنی مع انه ليس كذلك * قلت * لان سلم انه مستعمل بل غیر مستعمل لما مر آنفا
من معنى الاستعمال فمجرد الذکر ليس باستعمال ولو سلم فيخرج بقيد العلاقة
على ما قبل بل بقيد فی غیر ما وضع له لان غیر ههنا صفة لما سيجی لا لا فی
فلا نقض به (وقوله فی غیر ما وضع له واعلم ان غیر فی الاصل صفة مشبهة
مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غیر زيد
واما بالصفات نحو دخلت بوجه غیر الوجه الذی خرجت به والاصل هو الاول
والثانی مجاز فان الوجه الذی تین فيه اثر الغضب کأنه غیر الوجه
الذی لا یكون فيه وقد تكون بمعنى الا الاستثنائية مجازا فان المستثنی هو
المغاير لما قبل اداة الاستثناء تقیاً وانباتاً فلما اجتمع ما بعد غیر وما بعد اداة
الاستثناء فی مطلق المغايرة لما قبلها حلت احديهما علی الآخر مجازا
فالعلاقة هی المشابهة وهی اشتراك کل منهما فی مغايرة ما بعدها لما قبلها
وقد تكون بمعنى لاء النافية فتصبها علی الحال كقوله تعالى (غیر باغ ولا عاد)
کأنه قال فمن اضطر خائفا لا باغيا وفي المعنی غیر اسم ملازم للاضافة
فی المعنی وبجوز ان تقطع عنها لفظا (وبستمیل غیر المضافة لفظا علی وجهین

مطلب

اسمی الفاعل والمفعول
المعرفان باللام هل هما
حقیقتان او مجازان

مطلب كلمة غير

مطلب استعمالات كلمة غير

احدهما وهو الاصل ان تكون صفة منكورة وما في معناها نحو (نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) والثاني ان تكون اداة استثناء انتهى فيها كلمة غير مضافة وصفة اريد بها المعنى الوصفى الذي هو معناها الحقيقي لان الالفاظ الواقعة في التعاريف يجب حلها على معانيها الحقيقية اذ لم يمنع مانع وههنا كذلك كما لا يخفى * فان قلت * اذا كانت صفة ههنا لا بد لها من موصوف مذكور او محذوف وليس بمذكور ههنا فتعين انه محذوف فذاهو ههنا * قلت * هو ههنا معنى اى المستعملة في معنى ما يراد به وضعت له ذاتا * فان قلت * لا بد للمحذف المنوى من صلاحية المقام بان يعرفه المخاطب بوجود القرينتين الحذفية والمعينة ولا بد له ايضا من الحسالة والداعي فذاهى ههنا * قلت * الحذفية هي كلمة غير من حيث انه صفة تقتضى الموصوف والمعينة لفظ المستعملة من حيث انه نسب الى الكلمة والحال هي الاحتراز عن العبث او غير ذلك * واعلم ان كلمة ماثاني على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما أعجبك اى شئ أعجبك واما بجمله نحو * ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال * اى رب شئ تكرهه النفوس وتسمى **كل** واحدة منها ناقصة واستفهامية نحو ما فعلت وما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وكل منهما متضمنة لمعنى الحرف اى حرف الاستفهام والشرط وتامة بمعنى شئ منكرا عند ابي على والشئ المعروف عند سيبويه نحو قوله تعالى (فهماهى) اى نعم شيئا هى او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان فظهر ان ما الاسمية تاتى على خمسة اوجه (واما الحرفية فهى على ثلاثة اوجه الاول ان تكون نافية وهى على نوعين الاول عاملة وهى المشبهة بليس وهى تعمل الرفع والنصب بالشروط المعروفة نحو ما هذا بشرا النوع الثانى غير عاملة وهى التى تدخل على الفعل نحو ما ضرب زيد وان نقت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو (قل ما يكون لى اربادله) واجيب بان شرط كونها للحال انتفاء قرينة خلافه (الوجه الثانى ان تكون مصدرية وهى ايضا نوعان الاول ما المصدرية التوقيفية اى الزمانية بدلائها على الوقت باختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى فتكون ظرفا نحو (ما دمت حيا) اصله مدة دواى حيا فحذف الظرف وخلفت

مطلب كلمة ما اسمية
وحرفية

مطلب معانى ما الاسمية
وهى تاتى على خمسة
اوجه

مطلب ما الحرفية تاتى على
ثلاثة اوجه

مانافية

ما مصدرية

ما وصلتها كما جاء في الصريح نحو جئتك صلوة العصر النوع الثاني
 ما المصدرية غير الزمانية نحو * عزيز عليه ما عنتم * وكلا النوعين
 مختصان بالفعل لفظا او تقديرا عند سدويه ويعمان الاسم عند غيره
 وان كان قليلا نحو * بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية * قال الرضي وهو الحق
 (الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي ايضا نوعان الاول كافة وهي على ثلاثة
 اقسام الاول الكافة عن عمل الرفع وهي لاتصل الابنية افعال قل وكثر
 وطال وعلة ذلك تشبيههم برب ولا يدخلن ح الاعلى جلة فعلية صرح
 بفعليتها كقوله * فلما يرح اليب الى ما يورث المجد داعيا * القسم الثاني
 الكافة عن عمل الصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو (انما الله اله
 واحد) القسم الثالث الكافة عن عمل الجر كقوله * ربما وفت في علم *
 النوع الثاني غير الكافة وهي عوض وغير عوض فالعوض في نحو
 قولهم امانت منطلقا انطلقت واصله انطلقت لان كنت منطلقا فقدم
 المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجى بما التعويض
 وادغمت للتقارب وغير عوض يقع بعد الرفع نحو شتان ما زيد وعرا
 وبعد الناصب والرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو (اياما تدعوا
 فله الاسماء الحسنى وانما تكونوا يدرككم الموت) وبعد الخافض حرفا كان
 نحو فجارحة من الله او اسما كقوله تعالى (اياما الاجلين) والتفصيل في المعنى
 وغيره * فان قلت * هذا التعريف قبيح لانه مشتمل على لفظ ما ولفظ ما مشترك
 مستعمل بلا قرينة معينة والمشارك المستعمل بلا قرينة معينة قبيح ينتج انه
 مشتمل على القبيح والمشتمل على القبيح ينتج ان هذا التعريف قبيح فالقياس
 الاول مركب مفصول التنايج مؤلف من غير المتعارف والمعارف
 والثاني بسيط متعارف واما المقدمات فظاهرة الا ان كبرى الغير المتعارف
 فلما امر آفا من ان كلمة ما تكون اسمية وحرفية * قلت * لانسلم ان لفظ ما مشترك
 مستعمل فيه بلا قرينة معينة كيف واضافة غير اليه تدل على اسميته
 الا ترى ان الحرف لا يكون مضافا اليه * فان قلت * ان ما الاسمية كما المطلقة
 مشتركة لما رآنا فلزم ان يكون قبيحا فيكون هذا السند باطلا * قلت *
 لانسلم انه يلزم ذلك انما يكون كذلك لو استعمل ما الاسمية ههنا
 بلا قرينة معينة للموصوفية والموصولية وليس كذلك بل مقام
 التعريف يدل على انها موصوفة او موصولة لاستفهامية ولا غيرها

مطلب ما الزائد ولها نوعان
 ماء كافة ثلاثة
 ماء غير كافة
 عوض
 غير عوض

* فان قلت * اذا كانت ما الاسمية ههنا للموصوفية والموصولية يلزم ان
يشتمل التعريف على استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة معينة لاحدهما
وهو قبيح فيكون هذا السند باطلا ايضا * قلت * اذا صح في مقام
ان يراد كل من معاني المشترك على سبيل البدل جاز استعماله بلا قبح في
كل منها بلا قرينة معينة له وههنا كذلك فلا نسلم ان استعمال ما في
الموصوفية او الموصولية في هذا التعريف بلا قرينة معينة لاحدهما قبيح
* فان قلت * كلمة ما ههنا موصولة كانت او موصوفة بهمة فما المراد بها
ههنا * قلت * المراد بها ههنا هو المعنى وهو ما يقصد بشئ ويراد
صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى
المطابق والتضمني والا لتزاي وغيره * فان قلت * المعنى يكون من ذوى العلم
وغيرهم و معلوم ان كلمة ما موصوفة لصفات من يعقل وذوات غيرهم
فحينئذ يكون هذا التعريف غير جامع لافراد لانه لا يصدق على مثل
ابي حنيفة اذا استعمل في رجل عالم للتعظيم مجازا لان كلمة ما لا يشتمل
على ذوى العلم وكل تعريف غير جامع لافراد باطل فهذا التعريف باطل
* قلت * لانسلم ان كلمة ما موصوفة لما ذكر كيف والا كثرون على انها تم
العقلاء وغيرهم كما في التلويح ولو سلم فلا نسلم ان وضعها لما ذكر يستلزم
عدم سموها لذوى العلم لم لا يجوز ان تكون محمولة على التغليب وقد سبق
تفصيل التغليب فحينئذ يصدق التعريف على المثال المذكور قوله (وضعت له)
* واعلم ان الوضع في اللغة جعل الشئ في حيزه ومكانه والفرق بين الحيز
والمكان ان المكان فراغ متوهم يشغله الجسم والحيز فراغ متوهم يشغله
الجسم او الجوهر الفرد فبينهما عموم وخصوص مطلق وفي الاصطلاح
تعين شئ لشيئ متى ادرك الاول فهم الثاني للعلام به اى بالتعيين لا الوضع
لثلا يلزم الدور فالشئ الاول موضوع والثاني المعنى الموضوع له وقوله
تعين شئ لشيئ ملحوظ بخصوصه اى بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه
بان يلاحظ امر عام يشمله وغيره كهيئة المفردات والمركبات (وقوله لشيئ
اى شئ ملحوظ بخصوصه او بعمومه فههنا احتمالات اربعة احدها
ان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما كما في الاعلام واسماء
الاجناس ونائبها ان يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه
كما في المضمرات والمبهمات ونائبها عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات

مطلب الوضع في اللغة
والاصطلاح

ورابعها ان يلاحظهما بمعومها وهو غير متحقق كذا في اللاري وحواشيه
فحينئذ يدخل في التعريف انواع الوضع الشخصي والنوعى كما سيجي هذا
كأن الوضع بتعيينه يحمل المعنى حيز اللفظ مثلا فيستقر في ذلك المعنى
ولا يتجاوز عنه الا بقربة كاستقرار الشئ في الحيز فالمناسبة بينهما هي
المشابهة في سببية كل للاستقرار المطلق او اشتغال كل عليه وان كان
في احدهما حسيا وفي الآخر معنويا ولما استلزم تسمية الاصطلاح
وضعا بتلك المناسبة تصوير المعنى بصورة الحيز شاع جعل المعاني
ظرفا للالفاظ فقل الرسالة في كذا والباب في كذا وان جاز عكسه
* فان قلت ان فهم المعنى يتوقف على العلم بالتعيين والعلم به يتوقف على
فهم المعنى ينتج ان فهم المعنى يتوقف على ما يتوقف على فهم المعنى
وكل ما يتوقف على ما يتوقف عليه يتوقف عليه ينتج ان فهم
المعنى يتوقف على فهم المعنى فهل هذا الادور فيكون التعريف باطلا
اما الصغرى فلانه لو لم يتوقف فهمه على العلم به لفهم عند عدم العلم به
الكنه لم يفهم عند عدمه وهو ظاهر ينتج ان فهمه يتوقف على العلم به
وهي الصغرى المطلوبة واما الكبرى فلانه لو لم يتوقف العلم به على فهم
المعنى لزم ان لا يتوقف العلم بالنسبة على تصور الطرفين لكنه يتوقف
بالضرورة ينتج انه يتوقف العلم به على فهمه وهي الكبرى المطلوبة
اما هذه الملازمة فلانه كما كان التعيين نسبة بين الموضوع والموضوع له
فلو لم يتوقف العلم به على فهم المعنى لزم ان لا يتوقف العلم بالنسبة على تصور
الطرفين لكن التعيين نسبة بينهما وهو ظاهر ينتج عين الملازمة المطلوبة
اجيب عنه بوجهين احدهما ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ
موقوف على العلم السابق بالتعيين ومن المعلوم ان ذلك العلم السابق لا يتوقف
على فهم المعنى في حال الاطلاق بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور
والثاني ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالتعيين وليس العلم به موقوفا
على فهم المعنى من اللفظ بل على فهمه مطلقا فتغاير جهتا توقف الفهمين
بحسب الاطلاق والتقييد كما تغايرتا في الجواب الاول بحسب الزمان
والحاصل ان اردتم بصغراكم ان فهم المعنى مطلقا يتوقف العلم بالتعيين
فصغراكم ممنوعة كما في حال الوضع وان اردتم بها ان فهمه في حال الاطلاق
والذكر او من اللفظ يتوقف على العلم به السابق كما في المحاورات فصغراكم

مسئلة وكبر اكم ممنوعة كيف والعلم السابق انما يتوقف على فهمه في الزمان
السابق لاحال الذ كرو الاطلاق او كيف والعلم به انما يتوقف على فهمه مطلقا
لا من اللفظ تأمل تصل الى المرام * اعلم ان الوضع المعرف بهذا التعريف هو
الوضع المطلق وهو على قسمين باعتبار الموضوع فانه ان كان غير لفظ فهو
غير لفظي كالخطوط والاشارات وان كان لفظا فهو لفظي وهو المعبر عنها
وهو تعيين اللفظ لمعنى للدلالة ٧ عليه بنفسه اي لا بقربة تنضم اليه كما في الجواز
وهو ايضا على قسمين باعتبار اللفظ الموضوع فانه ان لوحظ بخصوصه اي
بمادته وجوهره وهيئة الخصوصية به فوضع شخصي كان يلاحظ
لفظ زيد بمادته وهيئته فيوضع لمعناه وان لوحظ بعمومه بان يلاحظ بامر
عام شامل له ولغيره فوضع نوعي كان يلاحظ لفظ ضارب بان كل ما هو
على وزن فاعل فيوضع لمن قام به مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث فالوضع
الشخصي تعيين اللفظ بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه وله ثلاثة اقسام
باعتبار الة الملاحظة اي ملاحظة المعنى حين الموضوع وباعتبار المعنى
فان كانا مشخصين وخاصين في الوضع الخاص والموضوع له الخاص كافي
اعلام الاشخاص وان كانا عامين وكليين فالوضع العام والموضوع له العام
كافي النكرات وان كان الالة عامة والموضوع له خاصا وجزئيا فالوضع
العام والموضوع له الخاص كافي الحروف واسماء الاشارة (واما الوضع النوعي
فهو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى وقال في التلويح ان الوضع النوعي
قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون على كيفية كذا فهو متعين
للدلالة بنفسه على معنى مخصوص بفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم
بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين
من مدلول مالحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين
ومسلمات فهو لجمع من سميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام لجميع تلك
السميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات المشخصة
باعيانها بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالثني والجموع والمصغر
والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون
دلالة على المعنى بالهيئة انتهى والوضع النوعي كالشخصي ثلاثة اقسام باعتبار
الالة والمعنى فان كانا خاصين فالوضع الخاص والموضوع له الخاص كاعلام
اجناس الصيغ اي انواعها من فعل يفعل وفعل يفعل وغيرها فانها

مطلب تقسيم الوضع

٧ والمراد بالدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالوضع
كافيا في فهم المعنى من
اللفظ

مطلب تقسيم الوضع
اللفظي
وضع شخصي
وضع نوعي
مطلب للوضع الشخصي
ثلاثة اقسام

مطلب للوضع النوعي
ثلاثة اقسام

لما لو حفظت حين الوضع بعنوان كل ما يطرأ على تركيب ف عمل ولو حفظ
الموضوع له اعنى كل ما يوزن به من كل نوع من انواع الصيغ بخصوصه
كهية فعل وهية يفعل وغيرهما فوضع كل منهما في ضمن ذلك العنوان لكل
نوع من تلك الانواع مما يوزن به مثلا قال الواضع كل ماركب من ف عمل
من المركبات الوزنية وضعته للدلالة على الصيغة والهيئة المعينة بتعين ذهني
التميزة بنوعها وحقيقتها عما عداها فتى ذكر مركب من المركبات الوزنية
على اى صورة كان وبأى هيئة ركب دل على نوع صيغة وهية معينة
كدلالة الجنس على مسماه فالوضع في كل منها خاص مع خصوص
الموضوع له وخصوص الوضع لا ينافي الوضع النوعي لان العموم في الوضع
النوعي معتبر في جانب الموضوع وخصوص الوضع انما هو بخصوص اية
الملاحظة والمعنى وقد يتحد الآلة والمعنى ذاتا وان تغايرا اعتبارا كما في اعلام
الاشخاص ففعل بفتح الفاء والعين موضوع بالوضع المذكور لنوع هيئة
الماضي المعلوم المعينة من انواع هيئات الماضى المعلوم وقس عليه غيره
(والثاني الوضع العام والموضوع له العام كوضع عامة المشتقات مثل ضارب
وذلك بان يلاحظ الموضوع كضارب بعنوان كل ما هو على وزن فاعل
ويلاحظ الموضوع له بامر هام وهو من قام به مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث
فيوضع ضارب وغيره مما هو على فاعل في ضمن ذلك العنوان لمن قام به
الضرب بمعنى الحدوث وهو معنى كلى عام فباختبار العموم في جانب
الموضوع صار الوضع نوعيا وباعتبار العموم في الآلة والمعنى الموضوع له
صار الوضع وضعاعاما والموضوع له عام (والثالث الوضع العام والموضوع له
الخاص كوضع الافعال وذلك بان يلاحظ الموضوع بوجه كلى
حين الوضع وكذا المعنى الموضوع له يلاحظ بوجه كلى ثم يوضع كل واحد
مما يصدق عليه الوجه الكلى المحفوظ به الموضوع لىكل جزئى مما يصدق
عليه الوجه الكلى المحفوظ به المعنى دفعة مثلا ان ضرب وشكر ونصر
وغيرها مما كان فعلا ماضيا حين الوضع لاحظ الواضع كل واحد منها
بعنوان كل كلمة على وزن ماضوى او على هيئة ماضوية ولاحظ ايضا
الموضوع له اعنى كل واحدة من النسب الجزئية التامة الماضوية
الخبرية مثل نسبة الضرب الواقع في الزمان الماضى تامة الى فاعل معين
كزيد بوجه عام وهو نسبة الحدب الواقع في الزمان الماضى نسبة تامة

٦ والآلة ههنا من قام به
مأخذ الاشتقاق بمعنى
الحدوث والمعنى الموضوع
له من قام به الضرب بمعنى
الحدوث مثلا فكل منهما
تامان ومتغايران كما لا
يخفى (منه)

الى فاعل معين فوضع دفعة كل واحد مما كان على وزن ماضوى لكل واحدة من جزئيات تلك النسبة فصار الوضع نوعيا وعاما والموضوع له خاصا (واما القسم الرابع من الشخصى والنوعى وهو الوضع الخاص والموضوع له العام فغير ثابت على ماين في محله) فاذا عرفت هذا عرفت ان المراد بالوضع ههنا اهم من الشخصى والنوعى حتى يدخل في التعريف الافعال المجازية باعتبار الهيئة مثل افلح بمعنى بفلح والقربة على ذلك تقسيم الاستعارة فيما سأتى الى التبعية وعرفت ايضا ان ليس للمجاز وضع لا شخصى ولا نوعى فانه ليس فيه تعيين بازاء المعنى المجازى قطعا واما الاستعمال فيهم الحقيقة والمجاز كما سبق وهذا الوضع شخصيا او نوعيا هو الفارق بين الحقائق والمجازات المعبر في اصطلاحاتهم من نحو الترادف والاشتراك ومن الدلالات الثلاث الوضعية ان دل على تمام ما وضع له والعقلية ان دل على جزئه او على خارجه اللازم الذهني وعند المنطقين الاول مطابقة والناسي تضمن والثالث التزام وقد سبق بيان الدلالة واقسامه * فان قلت * دلالة المجاز على المعنى المجازى اهي مطابقة ام لا * قلت * ليست بمطابقة لانه ليس فيه وضع لا شخصى ولا نوعى بل عقلية * فان قلت * قال في التلويح وقد يكون الوضع النوعى بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة على المعنى بنفسه فهو عند القربة المانعة من ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليهم ويفهم منه بواسطة القربة لا بواسطة هذا التعيين ومثله مجاز انتهى ومثله وضع نوعى من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص فكيف لا يكون له وضع * قلت * قال فيه ايضا الوضع عند الاطلاق هو المعنى الاول بكلا قسميه المعبر فيما ذكر فلا وضع له بهذا المعنى فليس دلالة مطابقة بل عقلية حتى او لا يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القربة بحالها وقال السيد الشريف في حاشية المطالع وهذا المعنى الاول للوضع بكلا قسميه هو المعبر عند الجمهور انتهى (ومن قال ان للمجاز وضعافرفوه يجعل السى بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة قربة وهذا المعنى يشمل الحقيقة والمجاز فلذلك قال بعض المحققين ان دلالة المجاز مطابقة او للحمل على عموم المجاز في الوضع ان كان الوضع مشتركا بين المعنى الاول وبين

مطلب دلالة المجاز مطابقة
ام لا

الوضع في المجاز على ما اشار اليه الشارح رحمه الله في شرح الوضعية
فقد ظهر ان لا تما في بين اثباته في التلويح للمجاز وضعا وانكاره في شرح المفتاح
لان انكاره مبني على المعنى الاول واثباته على المعنى الثاني وان ما حققه
الشريف ان المجاز لا وضع فيه لا شخصا ولا نوعيا فبني على المعنى
الاول (وما ينبغي ان يعلم هنا) انهم اختلفوا في ان الالفاظ هل لها وضع
لا نفسها ام لا فقال بعضهم لها وضع لا نفسها نحو ضرب فعل ماض
فالوضع لفظ ضرب والمعنى الموضوع له لفظ ضرب ايضا لكن من حيث
دلالة على المعنى اعني الحدث الواقع في الزمان الماضي المنسوب نسبة تامة
الى فاعل معين لكنهم قسموا الوضع باعتبار القصد وعدمه على قسمين
الاول وضع قصدي وقد سبق تحقيقه وانه هو المعبر في الاشتراك والثاني
وضع غير قصدي ويسمى ضميا ايضا وهو وضع الالفاظ لا نفسها
فلا يكون اللفظ بهذا الوضع مشتركا (فلا يرد انه لو كان لفظ وضع لا نفسها
لزم ان يكون كل لفظ مشتركا وهو باطل ومنهم العلامة التفتازاني حيث
قال في آخر سورة الفاتحة من شرح الكشف ان كل لفظ وضع بازاء معنى
اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة
على ذلك الاسم او الفعل والحرف ففي قولنا خرج زيد من البصرة خرج
فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كل من الثلاثة محكوما عليه لكن
هذا وضع غير قصدي لا يصير اللفظ به مشتركا بين نفسه وبين المعنى
الذي وضع قصدا بازاؤه ولا يفهم معنى مسماء اي نفسه انتهى كلامه
(ويؤيده ما في كتب القوم ان هذا علم وانه من قبيل الاعلام المقولة لانه
نقل من مدلول هذا المعنى الى مدلول هذا اللفظ هذا كلام القوم فظاهر
ان الوضع في تعريف العلم عند هؤلاء اعم من القصدي وغير القصدي
والظاهر انه كذلك فيما نحن فيه فيكون المعنى الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له وضعا قصديا او ضميا فيكون مثل هذا العلم من افراد الحقيقة
عندهم وقال بعضهم ليس لها وضع لا نفسها اصلا لا قصدي ولا ضمي
ومنهم السيد الشريف حيث رد عليهم وقال وفيه نظر لان دلالة الالفاظ
على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا لوجودها في المهملات
بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات
متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن انفسها بل هو جار في الالفاظ المهمة

مطلب الالفاظ هل لها
وضع لا نفسها ام لا

مطلب تقسيم الوضع
باعتبار القصد وعدمه

ايضا نحو قولك جسق مركب من ثلاثة حروف ودعوى ان الواضع وضع
المهمات بازاء انفسها قصديا لا غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار
خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات وضع غير
قصدي او جعلها اسماء بهذا الاعتبار امر لا يساعد على نقل ولا عقل وانما
التزمه تفصيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم * والتحقيق انه اذا اريد
الحكم على لفظ فان تلفظ به نفسه لم يخرج هناك الى وضع ولا الى دال
على المحكوم عليه للاستغناء بتلفظه بذاته عما يدل عليه لحضوره بنفسه
في ذهن السامع فتشارك الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلفظ
بها انفسها وانما يحتاج الى ذلك اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا او كان
لفظا ولكن لم يتلفظ به بنفسه فينصب هناك ما يدل عليه ليتوجه الحكم
اليه وما وقع في عبارتهم من ان ضرب ومن واخواتهما اسماء لالفاظها
الدالة على معانيها واعلامها فكلام تقريبي انما قالوا ذلك لقيامها مقام
الاسماء الاعلام في تحصيل المرام انتهى وان اردت التفصيل فارجع الى
رسالة طاشكبري زاده فعلى هذا لا تكون الالفاظ الدالة على انفسها
حقائق ولا مجازات بل تكون كلمة واسما حكما والتبادر من الكلمة
في التعريف هو الكلمة حقيقة فيخرج من التعريف والتحقيق في الرسالة
المذكورة فراجع اليها (وما يجب ان يعلم) انهم اختلفوا في ان المعنى
الموصوع له بالوضع القصدي اهو ذهني ام خارجي على اربعة اقوال
(القول الاول وهو مذهب الحنفية انه ذهني يعني ان الالفاظ مفردا كان
او مركبا موضوعة بازاء الصور الذهنية سواء كان لها تحقق في الخارج
كالانسان او لا كالبحر من زبيب لما ذكره السيد الشريف قدس سره
في تعليقاته على التلويح من انه وضع الالفاظ للصور الذهنية عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى انتهى اما في المفرد فلانه كلما اختلف اللفظ المفرد باختلاف الامر
الذهني دون الخارج كان موضوعا للذهني لكن المقدم حق ينتج انه موضوع
للذهني اما الملازمة فظاهرة واما حقيقة المقدم فلانا اذا رأينا جسما من
بعيد وتصورناه حجرا سمينا به ثم اذا تصورناه بالقرب طائرا سمينا به ثم
اذا تصورناه فرسا سمينا به مع ان الخارج واحد لا اختلاف فيه فنبت
ان اختلاف المفرد باختلاف الامر الذهني دون الخارج واما في المركب فلان
قام زيد سلا بدل على حكم التكلم وايقاعه بان زيد قائم وهو امر ذهني

مطلب الالفاظ موضوعة
للمعنى الذهني او للخارجي
على اربعة اقوال

ان طابق الخارج كان صادقا والا كان كاذبا ولا يدل على ثبوت المعنى اى وقوع النسبة بين الشئتين في نفس الامر والا لما وقع الشك من سامع في خبر يسمع بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشئ ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين لكن النوالى بشقوقها الثلاثة فاسدة فينتج المطلوب * واجيب عن الاول باننا لا نسلم ان اختلاف الاسم لاختلاف المعنى في الذهن بل لظن انه في الخارج كذلك فال موضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له وظنه انه جسم كذا * واجيب عن الثانى باننا لا نسلم انه لودل على ثبوت المعنى وانتفائه في الخارج لزم المحالات الثلاثة المذكورة كيف والعلم بثبوت الشئ لا يستلزم ثبوته في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت وانفهامه منه لا يستلزم الثبوت في نفس الامر لعدم دلالة واقافته العلم قطعا لان دلالة اللفاظ وضعية لاعقلية كدلالة الاثر على المؤثر فجاز ان يتخلف مدلولاتها عنها فيحتمل يجوز وقوع الشك ويصح ضرب زيد عند عدم وجود الضرب ولا يلزم التناقض في الواقع لكن يلزم على هذا القول ان لا تكون دلالة اللفظ على الخارجى مطابقة ولا تضمنان وان لا يكون استعماله فيه حقيقة تأمل ه (القول الثانى وهو مذهب الشافعية على ما ذكره السيد الشريف قدس سره في تلك التعليقات ان المعنى الموضوع له بالوضع القصدي هو الامر الخارجى واختاره ابو اسحق الشيرازى ويظهر وجه هذا القول مما ذكرناه في رد وجه القول الاول لكن يلزم على هذا ايضا ان لا تكون دلالة اللفظ على الذهنى مطابقة ولا تضمنان وان لا يكون استعماله فيه حقيقة (القول الثالث ان الموضوع له بهذا الوضع هو الامر الاعم من الذهنى او الخارجى واختاره الاصفهائى حيث قال وهو الحق اما في المفرد فان الانسان مثلا موضوع للحبوان الناطق اعم من ان يكون موجودا في الخارج او في الذهن واما المركب الخبرى فائما يفيد حكم المتكلم بان النسبة بين الطرفين ايجابية كانت او سلبية واقعة في نفس الامر وبهذا الاعتبار يحتمل الصدق والكذب واما الانشائي فموضوع لانشاء مداولة وائباته واظهاره وليس له خارج حتى يفيد اظهاره واما سائر المركبات

ه اذ لا ضرر فيه كما لا يخفى

✽

فحكمها حكم المفردات (القول الرابع ان الموضوع له بهذا الوضع في الاعلام الشخصية هو الشخص الخارجى وفي غيرها هو الامر الذهني كذا في الحواشي المراتية وغيرها) والحاصل انه اذا تلفظ المفرد كالانسان يحصل منه في الذهن ماهية الحيوان الناطق او مع قيد الوحدة ثم ينتقل من هذه الماهية الى ما صدقت هي عليه من الافراد مطلقا وكذا لفظ زيد فانه يحصل منه في الذهن مفهوم مشخص ثم ينتقل منه الى الشخص الخارجى وكذا اذا تلفظ المركب الجبرى مثل خرج زيد يحصل منه في الذهن وقوع الخروج له في الزمان الماضى ثم ينتقل منه الى ثبوته له في الخارج فالوقوع من حيث حصوله في الذهن وقياسه به ايقاع ومع قطع النظر عن ذلك خارج وكذا اللاوقوع فانه من حيث حصوله فيه انتزاع ومع القطع خارج (فاختلفوا في ان الموضوع له بالوضع القصدى هل هو الامر الذهني الحاصل فيه الذي هو وسيلة للدلالة والانتقال الى الخارجى او الامر الخارجى على هذه الاقوال) وقال مولانا الخادمى عليه رحمة الباري في رسالته للبسملة الكل متفقون في ان المقصود بالافادة هو المعلومات والامور الخارجية انتهى فعند الحقيقة المدلول الوضعى هو الصور الذهنية والمدلول القصدى بالافادة هو الامور الخارجية وعند الشافعية المدلول الوضعى والقصدى متحدان فان اردت مزيد تحقيق فعليك بشروح المفتاح والتلخيص وحواشيه (فاذا عرفت هذا فانت تقدر على تطبيق ما لذي هو عبارة عن المعنى لهذه الاقوال وعرفت ايضا انه دخل المعنى التضمنى والالتزامى في غير ما وضعت له لاما وضعت له فتكون المستعملة في كل منهما مجازا * واعلم ايضا ان الوضع باعتبار الواضع على خمسة اقسام فانه ان كان من جهة واضع اصل اللغة فوضع لغوى اصلى وان كان من جهة واضع عرف اللغة فوضع لغوى عرفى وان كان من جهة الشارع فوضع شرعى وان كان منى جهة قوم مخصوص كاهل الصناعات كالتمهات فوضع عرفى خاص ويسمى اصطلاحيا والوضع عرفى عام وقد غلب العرفى عند الاطلاق في العرفى العام فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع بالاوضاع المذكورة وفي المجاز عدم الوضع في الجملة فالمجاز قد يكون مطلقا بان يكون مستعملا فيما هو غير الموضوع له بجميع الاوضاع المذكورة وقد يكون مقيدا بالجهة التي كان بها غير الموضوع له كلفظ الصلوة في الاركان المخصوصة مجازلة

مطلب

الوضع باعتبار الواضع
على خمسة اقسام

حقيقة شرعا فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة
و مجازا لكن من جهتين فلا يلزم اجتماع المتقابلين على ما يتوهم * فان قلت *
ان قوله وضعت له صلة او صفة جرت على غير من هي له وقدين في النحو
انه يجب انفصال الضمير في خمسة مواضع منها ان كل ضمير اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له يجب انفصاله والمراد بالجرى في اصطلاحهم
ان تكون نعتا نحو مرت هند برجل ضاربه هي او حالا نحو جثمتاني
وجاءني زيد ضاربه انما او صلة نحو الضارب انت زيد او خبرا نحو زيد
هند ضاربها هو فضمير وضعت ضمير اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
وكل ضمير اسند اليه صفة جرت على غير من هي له يجب انفصاله فضمير
وضعت يجب انفصاله مع انه مستتر متصل فتكون هذه العبارة مخالفة
للقاعدة النحوية وكل عبارة مخالفة لها باطلة فهذه العبارة باطلة اما صغرى
القياس فظاهرة واما كبراه فبينة في النحو فخلاصة السؤال هي النقص
في العبارة ويجوز ان يقرر السؤال بغير هذا الطريق وحينئذ يكون
خلاصته ومورده غير ذلك ، قلت * المراد من الصفة في قولهم صفة
جرت صفة صرفية اعني ما دل على ذات مسممة مأخوذة مع بعض صفاتها
وهو اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بالصفة المعنوية اعني ما قام
بالغير ولا النحوية فان كان ما جرى على غير من هو له هو الصفة الصرفية
فذهب البصريين وجوب الانفصال أمن من الالتباس ام لا ومذهب
الكوفيين جواز تركه ان أمن من الالتباس والا فلا واما ان كان ما جرى
على غير من هو له فعلا فاتفقوا كلهم على انه لا يجب الانفصال التباس
اولم يلتبس وتحقيقه في الرضى فلانسلم ان ضمير وضعت ضمير اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له انما يكون كذلك لو كان المراد من الصفة
صفة معنوية وليس كذلك ولا مخالفة فقد ظهر ان مورد الجواب ومنشأه
و خلاصته مادا (واعترض على هذا التعريف بانه يصدق على المشترك
مع انه ليس من افراد المعرف لان كلمة ما موصوفة او موصولة والموصوفة
نكرة وقعت في سياق النفي اعني كلمة غير فتكون عامة ومن القواعد المقررة
انه اذا تقدم النفي على العام يكون الكلام من باب سلب العموم ونفي
الشمول فيصدق بنفي البعض كما في لم آخذ كل الدراهم فيكون المعنى الكلمة
الستعملة في غير كل ما وضعت الخ فيصدق على المشترك كالمين اذا استعمل

في احد معانيه انه كلمة مستعملة في غير كل ما وضعت له الخ مع انه حقيقة
 فيكون غير جامع لافراده فيكون باطلا (واجاب بعضهم بان ذلك امر
 اغلبي فاهنا على خلاف الغالب على حد قوله تعالى (ان الله لا يحب كل
 مختال فخور) وقيل ان سلب العموم كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر
 فيه حكم متعلق باداة العموم كما في المثال المذكور وليس ما هنا كذلك فتكون
 اداة النفي متوجهة الى جميع الافراد انتهى (ونحن نقول بتوفيقه تعالى هذا
 كله من قلة التدبر فان النكرة الواقعة في سياق النفي اي النفي والنكرة بمجموعهما
 موضوع للعموما بالوضع النوعي لا النكرة وحدها على ما بين في محله فليس
 ههنا لفظ تام في سياق النفي حتى يتوجه النفي اليه بل لفظ تام فقط اعني المجموع
 واما كلمة ما موصوفة او موصولة فليست من الفاظ العموم على ما بين في محله
 نعم ان الموصولة كاللام قد تكون للاستغراق عند القرينة وكذا عموم النكرة
 الموصوفة مفوض الى المقام والقرينة على ما بين في محله لكن كلام المعارض
 في النكرة الواقعة في سياق النفي وههنا ليس كذلك لما مر آنفا على ان كلمة
 غير ههنا صفة لانها موضوعة للمعنى الوصفي ولا داعي للصرف عنه
 ههنا فيكون متبادرا ويجب حل الفاظ التعريف على المتبادر على ما بين
 في محله ودلالاتها على النفي التزام وهي ممجورة في التعريفات على ما بين
 في محله فالمعنى ان المجاز المفرد الكلمة المستعملة في معنى مغاير لمعنى وضعت له
 فان حلت كلمة ما التي هي عبارة عن المعنى موصوفة كانت او موصولة
 على الجنس كما هو المناسب لمقام التعريف فلا اشكال بالمشارك وان حلت على
 العموم على رأى القائلين بعموم النكرة الموصوفة بصفة عامة وهي التي
 لا تختص بفرد دون فرد من افراد تلك النكرة فلا اشكال به ايضا واما الموصولة
 فكلا للام كما سبق فلا اشكال واما اجتماع الحمل على البعض فليس له قرينة
 حتى يرد الاشكال وسيجيء تحقيق معنى التعريف ان شاء الله تعالى وجملة
 اعني الكلمة الخ اعتراضية والاعتراض ان يؤتى في اناء كلام او بين
 كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى
 دفع الابهام اي دفع ابهام خلاف المقصود وههنا النكتة هي بياز ماهية
 المقسم ولا يجوز ان تكون هذه الجملة جمالا كما لا يخفى (قوله اسقط)
 من الاسقاط وهو الترك بعد الاتيان والمراد ههنا الترك ابتداء اي ترك
 المصنف رحمه الله تعالى عن التعريف قيد في اصطلاح به الخطاب مع انه

ذكره غيره لادخال الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي (وفي العمل متعلق بالمستعملة اي التي اريد بها العمل الشرعي لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان مادخلت عليه مرادا باللفظ وقوله (لادخال) علة للذكر قوله (لانها مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت) اي في الشرع اي لم يصدق عليها التعريف علة للادخال وقوله مع انها حال من الضمير اي مصاحبة لعدم استعمالها في غير ما وضعت له وليس حالا من ادخال على ما توهم اي حال كون الادخال مصاحبا لعدم استعمالها في غير ما وضعت له فانه لا يثبت حينئذ وجوب الادخال بقوله لانها مجاز مالم يضمن له ما يفيد عدم صدق التعريف عليها كما لا يخفى قوله (على ما ذكره غيرنا) اشارة الى ان كون علة وجوب ذكر ذلك القيد هي الادخال عند غيره وقوله (وفيه نظر) اشارة الى انه غير مرضي عنده وسيأتي تفصيل النظر قوله (ولاخراج الصلوة المستعملة بحسبها) اي بحسب اللغة في الدماء عطف على قوله لادخال الصلوة فيكون علة لذكر ذلك القيد (قوله لانها المستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انها ليست بمجاز) اي من افراد المعرف علة للاخراج قوله (فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح به الخطاب متفرع ونتيجة لهذا الدليل اي لانها المستعملة و اشارة الى ان ذكر ذلك القيد هو المذكور بطريق الوجوب قوله (لانها مستعملة حينئذ فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب وهو عرف اللغة) علة لما يستفاد من قوله من اخراجها بقيد في اصطلاح الخ اي انها تخرج بقيد في اصطلاح الخ و اشارة الى علة صحة التفریع قوله (على ما نقول) اشارة الى ان كون علة ذكر ذلك القيد هي الاخراج مرضي عنه قوله (لاغناء قيد الحلية المشعور بها في التعريف عنه) اي عن ذلك القيد متعلق بقوله اسقط فقوله اسقط اشارة الى جواب سؤال وقوله مع انه ذكره غيره الخ اشارة الى ذلك السؤال فوردته اما التعريف او الدعوى الضمنية وخلاصته على الاول هي القبض في التعريف وتقريره ان يقال هذا التعريف باطل لانه مشتمل على ترك قيد في اصطلاح به الخطاب وذلك القيد يجب ذكره فيه ينتج انه مشتمل على ترك ما يجب ذكره فيه وكل تعريف شانه كذا باطل فهذا التعريف باطل اما صغرى غير المتعارف فظاهرة واما كبراه فلانه لو لم يذكر لزم ان لا يدخل المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي لكنه لزم ان تدخل ينتج

انه يجب ذكر اما الملازمة فظاهرة واما المقدمة الرافعة فلانها لو لم تدخل
لزم ان يكون التعريف غير جامع لافراده فيكون باطلا ينتج انها لو لم تدخل
لبطل التعريف لكن التالي باطل ينتج عين المقدمة الرافعة اما الملازمة
فلانها لما كانت مجازا مع انها لم يصدق عليه التعريف بدون هذا القيد
فلو لم تدخل فيه لزم ان يكون التعريف غير جامع لافراده لكن المقدم حق
ثبت الملازمة المذكورة فعلى هذا قوله مع انه ذكره غيره اشارة الى كبرى
الغير المتعارف وقوله اسقط الخ اشارة الى صغراه وقوله لادخال الصلوة
الخ اشارة الى المقدمة الرافعة للدليل المثبت لتلك الكبرى وقوله لانها مجاز
الخ اشارة الى دليل تلك المقدمة الرافعة تدبر تصل وحاصله انه لو لم يذكر
ذلك القيد لانتقض التعريف جما فيجب ذكره (وخلاصة النظر مع الدليل
المثبت للملازمة بالترديد وتقريره ان يقال اردت بقولك فلانها لما كانت
مجازا مع انها لم يصدق عليها التعريف بدون هذا القيد انها لم يصدق
عليها بدونه من وجه فالملازمة اعني انها لما كانت مجازا مع انها
لم يصدق عليها بدونه فلو لم تدخل بذكره لزم ان يكون لتعريف غير
جامع ممنوعة كيف وهى تدخل بدون ذكره من وجه آخر اى من جهة
انها غير موضوعة للعمل الشرعى بحسب اللغة وان لم تدخل من جهة
انها موضوعة له بحسب الشرع وان اردت انها لم يصدق عليها
بدونه من كل وجه فالملازمة مسئلة فحقيقة المقدم ممنوعة كيف والتعريف
صادق عليها من وجه اى من جهة انها غير موضوعة للعمل بحسب
اللغة وان لم يصدق عليها من جهة وضعها له بحسب الشرع فقاية
ما فى الباب انها تدخل من جهة ولا تدخل من جهة اخرى فلا محذور
فيه اذ قد يكون اللفظ الواحد مجازا وحقيقة بالنسبة الى معنى واحد
لكن من جهتين كما سبق والحاصل ان الادخال لا يكون حلة لذكر الذى
هو اشارة الى كبرى الغير المتعارف فى هذا التقرير ولا يتبته فقد ظهر
ان ما اختاره اثبات لتلك الكبرى فى هذا التقرير وتقريره ان يقال ان ذلك
القيد ما يجب ذكره فى التعريف لانه لو لم يذكر لما وجب اخراج الصلوة
المستعملة بحسبها اى بحسب اللغة فى الداء عن التعريف لكن لا بد من
اخراجها عنه ينتج ان ذلك القيد ما يجب ذكره فيه وهى الكبرى
المطلوبة اما المقدمة الشرطية فظاهرة واما المقدمة الرافعة

فلانها يصدق عليها التعريف اى المستعملة في غير ما وضعت له في الجملة
 اى في عرف الشرع مع انها ليست بمجاز اى من افراد الم عرف وكل شئ
 شأنه كذا يجب اخراجها منه بذلك القيد يتبع انه لا بد من اخراجها منه بذلك
 القيد اى يذكر ذلك القيد وهى عين المقدمة الرافعة المطلوبة اما هذه الصغرى
 فظاهرة واما قيد هذه الصغرى فلانها المستعملة حينئذ فيما وضعت له
 في اصطلاح به الخطاب وكل مستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب
 ليست بمجاز يتبع انها ليست بمجاز فحينئذ يصح تقريع قوله فلا بد الخ
 واما الكبرى فلانه لو لم يجب اخراجه منه بذلك القيد لما انتقض التعريف
 معنا لكان انتقض وهو ظاهر ثبت انه يجب اخراجه بذلك القيد
 فظهر ان قوله لانها المستعملة الخ على هذا التقرير اشارة الى صغرى الدليل
 المثبت للمقدمة الرافعة اعنى قوله فلا بد الخ وكبراه مطوية وقوله لاخراج
 الصلوة الخ اشارة الى المقدمة الشرطية التى احسدى مقدمتى الدليل
 المثبت للكبرى اعنى ان ذلك القيد ما يجب ذكره فيه واحدى مقدمتيه
 تلك المقدمة الرافعة وقوله لانها مستعملة حينئذ الخ اشارة الى صغرى الدليل
 المثبت لقيد الصغرى اعنى مع انها ليست بمجاز وكبراه مطوية (نقل عنه
 ههنا حاشية وهى قوله على ما نقول فائدته ذلك فقط اذ لا ترضى بكون
 فائدته ما سبق ايضا كما جعل فائدته هذا فلا يراد ان الثانى ايضا مما ذكره
 المحقق التفتازانى فهذا دعوى التفرد فيما سبق اليه الغير انتهى والغرض
 منه دفع ذلك الابرار لكن فى المرضى ما سبق من النظر اذ بعد حمل
 الموضوع له على الموضوع له فى الجملة تدخل الصورة الاولى فى التعريف
 وبه يخرج الثانية كما اشار اليه بالنظر السابق لانها وان كانت مستعملة
 فى غير ما وضعت له فى الجملة اى من وجه مستعملة فيما وضعت له فى الجملة اى من
 وجه فغاية ما فى الباب انها تخرج من جهة وتدخل من جهة فلا محذور فيه
 كما سبق وقوله لا غناء قيد الحيثية المشعور بها فى التعريف اشارة الى الجواب
 يعنى ان قيد الحيثية معتبر فى التعريفات يحذف كثير الوضوحه مع انه ههنا
 مشعور به * واعلم ان قيد الحيثية يستعمل لمعان ثلثة التقيد والاطلاق
 والتعليل فان الحيثية ان كانت عين المحيى فهى للاطلاق نحو الماهية
 من حيث هى هى كذا اى مطلقا بمعنى لا بشرط شئ وان كانت غيره
 فان صلحت للتعليل فهى للتعليل نحو الثلج تبرد الماء من حيث انها باردة

مطلب قيد الحيثية

اى من اجل انها باردة وان لم تصلح له فلا قيد نحو الماهية من حيث
 تحققها في ضمن جميع الافراد كذا اى لا مطلقا ولا في ضمن بعض الافراد
 فهنا لتقييد لانه لاخراج مثل الصلوة المذكورة آتفا فالمعنى انه الكلمة
 المستعملة في معنى غير ما وضعت له من حيث ان ذلك المعنى غير ما وضعت له
 فالصلوة المذكورة المستعملة بحسب اللغة في الدعاء ليست مستعملة فيه
 من حيث انه غير ما وضعت له بحسبها بل من حيث انه ما وضعت له فيخرج
 عن التعريف بقيد الحيثية بلا احتياج الى ذكر قيد في اصطلاح به المخاطب
 وكذا تدخل الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعى بلا احتياج
 الى هذا القيد على اختيار الغير كما لا يخفى * فان قلت * باى شئ حصل
 الاشعار بالحيثية هنا * قلت * بوصف المعنى المستعمل فيه بالمغايرة
 لما وضعت له * فان قلت * ما وجه اشعار الوصف المذكور بالحيثية * قلت *
 على ما بين المحقق عبد الحكيم في حواشيه على المطول في تعريف علم المعاني
 وجهه ما ذكره العلامة التفتازانى في بحث العطف على المسند اليه من كلام
 الشيخ عبدالقاهر في دلائل الاعجاز حيث قال ان النقي اذا دخل على كلام فيه
 تقييد بوجه ما يتوجه النقي الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه
 ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ او نفيه عنه الا وهو
 الفرض الخاص المتصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى
 كلامه فبمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله في التعريف المستعملة
 في معنى غير ما وضعت له هو المستعملة في معنى غير ما وضعت له بحيث يغاير ما
 وضعت له وهو معنى اعتبار الحيثية * فان قلت * اذا كان مقتضى هذه القاعدة ذلك
 ينبغي ان يقال المدلول عليها بدل المشعور بها فان الاشعار يستعمل في الدلالة
 الخفية عرفا * قلت * لانه قد يقصد من الكلام الذى فيه تقييد مجرد اثبات
 شئ لشيء او نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات
 الخطابية في نظر البلغاء لافى مقام التعريف فيكون الوصف المذكور قرينة
 خفية فلذلك قيل المشعور بها واماما قاله بعض المحققين من ان وجه
 المشعورية هو ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فقيه ان التعليق
 بالوصف الصالح للعلية يشعر بها وفيما نحن فيه ليس كذلك لان مغايرة
 المعنى المستعمل فيه لما وضعت له ليست علة للاستعمال بل العلة الصحيحة له
 العلاقة والقرينة والمرجحة الدواعى كما لا يخفى على اذ الحيثية المعبرة هنا

٩ قاله مفتى زاده عليه
 الحسنى والزيادة (منه)

تقييدية لاتعليلية كما اعترف به نفسه وخلاصة الجواب على قول الغير منع ملازمة الدليل المثبت لكبرى الغير المتعارف اعني انه لو لم يذكر لزوم ان لا تدخل الصلوة الخ مع السند واما تقريره فبان يقال لانسلم انه لو لم يذكر لزوم ان لا تدخل الصلوة الخ كيف وقيد الحيثية فغن عنه وفعل مايفعله فلم يجب ذكره فيه للدخال وعلى قول الشارح رحمه الله تعالى منع للملازمة الدليل المثبت لتلك الكبرى اعني انه لو لم يذكر لما وجب اخراجها الخ واما تقريره فبان يقال لانسلم انه لو لم يذكر ذلك القيد فيه لما وجب اخراجها انما يكون كذلك لو لم يغن عن ذلك القيد قيد الحيثية وليس كذلك فخرجت تلك الصلوة عند عدم ذكر ذلك القيد وعدم وجوبه (واما) ماقاله ٤ بعض الفضلاء من ان فيه اى فيما ذكر من الملازمة بحث اما ولا فلانه لو لم يذكر قيد فى اصطلاح به التخطيب ولو لم يكن الحيثية ملحوظة لخرجت عن التعريف بقوله لعلاقة وقرينة واما ثانيا فلان المتبادر من اصطلاح به التخطيب العرف الخاص المقابل للشرع واللغة والعرف العام والالفاظ الواقعة فى التعريفات انما يحمل على معانيها المتبادرة وحيثئذ يختل التعريف بل نقول انما ترك المصنف قيد فى اصطلاح به التخطيب اكتفاء بالعلاقة لا اعتمادا على الحيثية والعجب من الشارح الماهر كيف غفل عن هذا الامر الظاهر انتهى (فقيه نظر اما عن الاول فاجاب بعض المحققين ٦ بان اولم يذكر هذا القيد ولم يلاحظ الحيثية فكيف يخرج عن التعريف الصلوة المستعملة فى الدعاء بحسب اللغة بالنسبة الى الشرع لان اللفظ المقول عن المعنى اللغوى الى المعنى الشرعى يقتضى المناسبة بين المنقول عنه وبين المنقول اليه وتلك المناسبة كافية فى العلاقة وقد يكون المقام مقاما لا يصح فيه ارادة المعنى المقول اليه وذلك المقام كاف فى قرينة مانعة عن ارادته (فاذا عرفت هذا فاذا قل اهل اللغة مثلا الصلوة على نبينا محمد عليه السلام يكون حقيقة فى الدعاء بحسب اللغة واما اذا نسب الى اهل الشرع النافل الى الاركان الخصوصية يصدق عليها انها كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له للعلاقة وقرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له الذى هو الاركان الخصوصية وكذا كل الالفاظ المقولة انتهى (واما عن الثانى فاعلم ان لفظ الاصطلاح له معنيان مصدرى واسمى فالاول هو اتفاق القوم على وضع شئ وقيل اخراج الشئ عن المعنى اللغوى الى معنى

٤ قاله حسن الزيارى
عليه رجة البارى (منه)

٦ المجيب مفتى زاده عليه
الحسنى والزيادة (منه)

مطلب ان للاصطلاح
معنيين

آخر كذا في الكليات واما الثاني فله ايضا معنيان الاول هو العرف الخاص الذي هو المقابل للشرع واللغة والعرف العام وهو عبارة عن اللفظ الذي نقله قوم معين كما سبق تحقيقه وهذا أئمنى هو المتبادر عند الاطلاق اي عند ذكره مطلقا والثاني هو اللفظ الموضوع مطلقا اي سواء بوضع لغوي اصلي او عرفي خاص او عام او شرعي وهذا المعنى هو المتبادر عند التقييد كاصطلاح اللغة واصطلاح الشرع واصطلاح العرف الخاص واصطلاح العرف العام فيكون الاضافة من قبيل اضافة العام نحو يوم الاحد وشجر الاراك وكاصطلاح به الخطاب اي لفظ موضوع يقع به جنس التكلم والدليل على ان الاصطلاح يطلق على ذلك المعنى تقسيمهم كلاما من الحقيقة والمجاز عقيب تعريفهم اياه الى لغوي شرعي وعرفي خاص وعام كذا اشار اليه العلامة التفازاني عليه راحة الباري تعالى (واذا عرفت هذا علمت ان المراد بالاصطلاح ههنا هو المعنى الاسمي الاخير وانه هو المتبادر حيث قيد بقيد به الخطاب فينبذ لا يختل التعريف جمعا لو ذكر فما العجب الا منه (واما ما قاله ذلك البعض من انه وان صح اسقاط قيد في الاصطلاح به الخطاب عن تعريف الحقيقة لاغناء قيد الحثية لكن لا يجوز ذلك في تعريف المجاز اذ يصير المعنى ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث هي غير موضوعة له واستعمال المجاز في غير ما وضعت له ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة الا ترى ان السكاكي ترك قيد في اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة اعتمادا على قيد الحثية وذكره في تعريف المجاز لعدم صحة الاعتماد عليه فيه انتهى (ففيه نظر فان الحثية المشهور بها ههنا تقييدية لا تعليلية فلا منافاة بين اثبات التقييدية ونفي التعليلية كما سبق تحقيقها آنفا فينبذ يصح الاعتماد عليها وان السكاكي لم يذكر في تعريف المجاز ذلك القيد بل ما يقوم مقامه لان غرضه التفصيل لان الحثية المنبئة لا يصح الاعتماد عليها كما لا يخفى (واما على تقدير كون المورد هو الدعوى الضمنية اعنى ان اسقاط ذلك القيد عن التعريف صحيح فالظاهر ان خلاصة السؤال منع لتلك الدعوى مع السند وتقريره بان يقال لانسلم ان اسقاطه صحيح انما يكون كذلك لو لم يجب ادخال الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي بذلك القيد الا ترى انها مجاز

مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع وانما يكون كذلك
لأنه يجب اخراج الصلوة المستعملة بحسبها في الدعاء بذلك القيد لا ترى انها
مستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انها ليست بمجاز لانها
مستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب وهو عرف اللغة
واما خلاصة الجواب على هذا الثابت لتلك الدعوى الضمنية واما تقريره
فبان يقال كلما غنى قيد الحثية المشعور بها عن ذلك القيد صح اسقاطه
عن التعريف لكنه اغنى عنه يتبع انه صح اسقاطه عنه وهي المطلوبة
(فعلى هذا التقرير) قوله مع انه ذكره غيره لا يدخل الصلوة الخ) اشارة الى السند
وقوله لانها مجاز الخ اشارة الى تنوير السند هذا على قول الغير وقوله فلا بد الخ
اشارة الى السند وقوله لانها مستعملة الخ اشارة الى تنوير السند هذا على قول
الشارح رحمه الله تعالى وعلى كلا القولين فالمنع مطوى ليذهب نفس
السامع كل مذهب يمكن وقوله اسقط اشارة الى تلك الدعوى الضمنية اي
يصح اسقاط ذلك القيد فلا يرد ان الاسقاط بديهي فلا يصح منعه ولا
الاستدلال عليه وقوله لا غناء الخ اشارة الى المقدمة الواضحة والمقدمة
الشرطية مطوية ويجوز ان يقرر السؤال والجواب غير ما قررناه فلتقرر
ولا تأل جهدا (فيكون معنى التعريف ان المجاز المفرد الكاملة المستعملة
في معنى مغاير لما وضعت له من حيث انه غيره واذا عرفت هذه فقد ظهر لك
ان قوله في غير ما وضعت له احتراز عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
من المشترك والحقيقة المطلقة (وفي التلويح اللفظ اذا تعدد مفهومه فان
لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل فان لم يكن النقل لمناسبة
فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان لم يهجر
ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى (والمراد من المفهوم في قوله اللفظ
اذا تعدد مفهومه اعم من ان يكون موضوعا له او غيره والالم يصح التقسيم
كما لا يخفى (والمراد من النقل النقل اللغوي لا العرفي والالكان قوله لمناسبة
مستدركا كما سبق وايضا لم يصح تقسيمه باعتبار النقل الى مرتجل ومنقول
كما لا يخفى (قال في الحاشية الحكيمة ومعنى تخلل النقل ان يكون استعماله
في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك سواء كان واضعه واحدا
او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة
من كل وجه في كل واحد من معنييه واما المرتجل فان اعتبر استعماله في كل

واحد من معنيه باعتبار وضعه في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لا آخر
فحقيقة لانه مستعمل فيما وضعه بقوله في غير ما وضعت خرج بالقياس
الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا فيما وضعه وان اعتبر استعماله
في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له
بهذا الاعتبار ولا يجوز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحا
وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من **كل** وجه
اذ لا ملاحظة فيه للنقل انتهى بغير ما (واما المقول فان اعتبر استعماله في كل
واحد من معنيه باعتبار وضعه في نفسه مع قطع النظر عن وضعه الآخر
فحقيقة لانه مستعمل فيما وضعه وان اعتبر استعماله فيه بالقياس الى المعنى الآخر
لتخلل النقل لمناسبة فهو مستعمل فيما وضعه من وجه ومستعمل في غير
ما وضعه من وجه فخرج عن التعريف بقيد الحيثية من جهة استعماله
فيما وضعه كالصلوة المستعملة بحسب اللغة في الدعاء فانها لم يصدق
عليها انها الكلمة المستعملة في معنى غير ما وضعت له من حيث انه غير
ما وضعت له فخرجت عن التعريف بالحيثية وقس عليها غيرها * فارقلت *
المجاز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثل شيء) والمجاز بالقصان كقوله تعالى
(واسئل القرية) خارجان عن التعريف مع انهما من افراد المعرف * قلت *
لفظ المجاز يطلق عليهما وعلى ما نحن بصدد الاشتراك اللفظي والتشابه
لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدى عن الاصل لان الاصل في المثال
الاول النصب والجر مجاز وفي الثاني الجر والنصب مجاز على ما ذكر
في المفتاح والمراد من المعرف ههنا المجاز الذي هو صفة الكلمة باعتبار
استعمالها في المعنى لا مطلق المجاز اى ما يطلق عليه المجاز الذي يدخل فيه
المجاز بالزيادة او القصان الذي هو صفة الاعراب او صفة الكلمة باعتبار
تغير حكم اعرابها فلان سلم انهما من افراد المعرف كيف والمراد من المعرف
ههنا هو المجاز الذي هو صفة الكلمة باعتبار الاستعمال كما قيل والاولى
ان يقال ان المعرف ههنا المجاز المفرد لا المجاز المطلق فلا يرد السؤال لان
المجاز بالزيادة او القصان لا يوصف بالمفرد فلا يحتاج الى الجواب تأمل
قال المصنف رحمه الله تعالى (لعلاقة) اى ملحوظة والالم يكن مجازا
بل غلطا متعلق بالمسئلة واللام للتعليل اى لكون مدخولها علة لتعلقها
والعلة قد تكون علة تامة وعلة ناقصة وهى قد تكون علة صحيحة

مطلب العلاقة علة صحيحة

ومرجحة ومادية وفاعلية وغائية وصورية وقد سبق تحقيقها وههنا
 علة ^{مصححة} متعلقة لما يشعر بها معنى العلاقة لكون المراد بها معناها
 الاصطلاحي وهو اتصال ومناسبة بين الموضوع له والمستعمل فيه وظاهر
 انه ^{مصحح} للاستعمال لا غير (فلا يرد ما قيل ان الاولى ان يقال بعلاقة
 لتلا يفهم انها علة تامة واما العلة الفاعلية والمرجحة اى العلة الغائية
 فهما تستفادان من المستعملة لكون الاستعمال فعلا اختياريا والمراد
 العلاقة المعبر نوعها عند القوم لاشخصها لان المجاز يتوقف على سماع
 نوع العلاقة ممن يوثق بعريته لاعلى سماع شخصها والا لانحصر المجاز
 على مورد مما سمع واللازم ظاهر البطلان (واعترض بانه لو كان الشرط
 سماع نوعها لاشخصها لجاز اطلاق الشبكة للصيد بالمجاورة والاب لابن
 بالسيية وبالعكس والنحلة لطويل غير انسان بالمشابهة واللازم باطل اجماعا
 (واجيب بانهم تعتبر علة تامة لصحة الاطلاق بل مقتضية للصحة فالتخلف
 لمانع غير قادح ولا يلزم من تعيين المانع فاعلم امتناع استعماله مع العلاقة حكم بوجود
 مانع هناك احتمالا ومالم يعلم فيه ذلك فان علم او ظن وجود مانع فيه لم يستعمل
 والاجاز استعماله فيه لان الاصل عدم المانع على ما اوضحه السيد السند قدس
 قدس سره في حاشيته على شرح المختصر العنصرى (وانواع العلاقة على المشهور
 ثمانية وعشرون مشابهة مصدرية وظهرية مجاورة جزئية كلية سيية
 مسيية كون اول حالية محلية آلية اطلاق تقييد عموم خصوص
 قوة لازمية لازومية عليية معلولية متعلقة متعلقة شرطية
 مشروطية دالية مدلولية وضبطها ابن الحاجب في خمسة الشكل والوصف
 والكون عليه والاول اليه والمجاورة واراد بالمجاورة ما يعم كون احدهما في الآخر
 بالجزئية او الحلول وكونهما في محل وكونهما متلازمين في الوجود والتعقل
 والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسيية والشرطية والوصفية
 لان المعنى الحقيقي اما ان يكون حاصل بالفعل للمعنى المجازى في بعض
 الازمان خاصة او لافعلى الاول ان تقدم ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم
 بالمعنى المجازى فهو الكون عليه وان تأخر فهو الاول اليه اذ لو كان
 حاصل في ذلك الزمان او في جميع الازمنة لم يكن مجازا بل حقيقة ودلى
 الثانى ان كان حاصل بالقوة فهو الاستعداد والافان يكن بهما لزوم

مطلب انواع العلاقة

واتصال في العقل بوجه ما فلا علاقة وان كان قاما ان يكون لزوما في مجرد
الذهن وهو المقابلة او منضم الى الخارج وحينئذ ان كان احدهما جزءا لآخر
فهو الجزئية والكلية والا فان كان اللازم صفة للزوم فهو الوصفية
اعني المشابهة والا فاللزوم اما ان يكون احدهما حاصل في الآخر
وهو الحالية والمحلية او سبب له وهو السببية او شرط له وهو الشرطية
ومن فصل وكثر الانواع اراد الايضاح ومن قلل واعتبر تداخل
بعض الانواع في البعض اراد تسهيل الضبط فلكل وجهة (قوله هي
بالفتح) جواب لسؤال مقدر كانه قيل كيف يقرأ العلاقة
ههنا اي بفتح العين ام بكسرهما فاجاب بانها تقرأ بالفتح ههنا اي بفتح العين
بقريئة السؤال لا بكسرهما (قوله واما بالكسر ففي الامور الحسية) اي
واما القراءة بالكسر فمقصورة على الكون في الامور الحسية لا تتجاوز
الى الامور المعنوية كقواهم الكرم في العرب وهذا القول جواب لسؤال
مقدر كانه قيل لانسلم انها تقرأ بالفتح لم لا يجوز ان تقرأ بالكسر ايضا
فاجاب بان القراءة بالكسر مقصورة على الكون في الامور الحسية فخلاصة
السؤال هي المنع مع السند واما تقريره فظاهر واما مورده وهو الدعوى
المذكورة التي هي جواب عن السؤال الاستفساري واما خلاصة هذا
الجواب فابطال السند المذكور ورده واما مورده فذلك السند واما تقريره
فبان يقال هذا السند اي جواز قراءة الكسر ههنا باطل لانه لو كان
حقا لزم ان لا يكون قراءة الكسر مقصورة على الكون المذكور لكنها
مقصورة عليه ينتج ان هذا السند باطل اما الملازمة فلانه كما كانت العلاقة
مستعملة في الامر المعنوي اي الاتصال والمناسبة بين المعنى الحقيقي والمجازي
فلو كان هذا السند حقا لزم ان تكون مقصورة عليه لكنها مستعملة
ههنا في الامر المعنوي ينتج انه لو كان حقا لزم ما ذكرنا هذه الملازمة
فبديهية واما هذه المقدمة الواضحة فظاهرة لان العلاقة وقعت في تعريف
المجاز فيكون المراد بها معناها العرفي فلذلك لم يتعرض الشارح رحمه الله
تعالى لهذه المقدمة واما المقدمة الرافعة اعني لكنها مقصورة عليه فلانه
كما قال في الصحاح هي بالكسر علاقة السوط ونحوه كجبل السيف
وبالفتح علاقة الحب اي ونحوه لزم ان تكون القراءة بالكسر مقصورة
على الكون المذكور لكن قال ينتج انها مقصورة عليه وهي المقدمة

الرافعة المطلوبة ثبت ان هذا السند باطل فكما بطل السند بطل تقيض
 الممنوع وهو عدم القراءة بالفتح فكما بطل تقيض الممنوع ثبت عينه لان عدم
 احتمال الضم وعدم جوازه مسلم عند الطرفين فينتج انه كلما بطل السند
 ثبت عين المم لكن بطل السند لما مر آنفا ينتج انه ثبت عين الم وهو
 مقصورية العلاقة بالفتح ههنا فعلى هذا التقرير يكون قوله واما بالكسر
 الخ اشارة الى المقدمة الرافعة للدليل المنبت لبطلان السند ومقدمته الشرطية
 مطوية كما اشير اليها (وقوله قال في الصحاح الخ) اشارة الى المقدمة الواضحة
 للدليل المثبت لتلك المقدمة الرافعة ومقدمته الشرطية مطوية كما اشير
 اليها ايضا ويكون قوله هي بالفتح كلاما ابتدائيا من الاقسام الثلاثة
 للكلام بالنسبة الى حال المخاطب كقوله قال الى كيف انت قلت عليل
 سه داثم وحزن طويل * وقد سبق تفصيله فراجع وقوله واما بالكسر
 الخ كلاما انكاريا من تلك الاقسام فلذلك جئ باما واسمية الجملة كالا
 ينحى على اولى النهى ويكون القصر في هذا القول من اقسامه الثلاثة
 بالنسبة الى المخاطب افرادا وقد تقدم تفصيلها فراجع (قوله قال في الصحاح)
 الخ بيان لقوله واما بالكسر ففي الامور الحسية باعتبار جزئه الثبوتى
 وجزئه السلبى فلذلك فصل عنه وهو كلام ابتدائى من الاقسام المذكورة
 آنفا كما لا ينحى ولك ان تعتبر الجواب عن المنع المذكور باثبات الممنوع
 هكذا العلاقة تقرأ بالفتح ههنا لانه مستعملة في الامر المعنوى والمستعملة
 فيه تقرأ بالفتح لا بالكسر ينتج ان العلاقة ههنا تقرأ بالفتح لا بالكسر اما الصغرى
 فظاهرة واما الكبرى فلقوله واما بالكسر الخ يعنى كما كان القراءة بالكسر
 مقصورة على استعمالها في الامور الحسية ولا يتجاوز الى استعمالها
 في الامر المعنوى كان المستعملة فيه تقرأ بالفتح لا بالكسر لكن المقدم
 حق ينتج ان المستعملة فيه تقرأ بالفتح لا بالكسر وهى الكبرى المطلوبة
 واما حقبة المقدم فلقوله قال في الصحاح الخ وتقريره ظاهر مما سبق
 فعلى هذا قوله واما بالكسر الخ اشارة الى المقدمة الاستثنائية للدليل المثبت
 للكبرى المطوية كما اشيرنا اليها آنفا وقوله قال في الصحاح اشارة الى المقدمة
 الاستثنائية للدليل المثبت لهذه المقدمة الاستثنائية ولك ان تتصرف
 في العبارة بوجه غير ما ذكرناه ولا تأل جهدا (قوله واحترزوا) اى القوم
 (به) اى بقيد العلاقة (عن الغلط) وهو لفظ مستعمل في غير ما وضع له

سهوا بلا ملاحظة العلاقة سواء وجدت اولا كما سيأتي مثاله من الشارح
 رحمه الله تعالى واما المرتجل فاحد قسميه خرج بقوله في غير ما وضعت له
 والقسم الآخر بقوله للعلاقة كما مر تفصيله فقصر الشارح رحمه الله
 تعالى الاحتراز به على الغلط تقصير تأمل (قوله فانه ليس بحقيقة ولا مجاز)
 الظاهر انه تعليل للاحتراز المذكور وتقريره هكذا ان الغلط يحتز به
 عنه فانه ما ليس بحقيقة ولا مجاز وكل ما ليس بحقيقة ولا مجاز يحتز به عنه
 يتبع ان الغلط يحتز به عنه من الضرب الاول من الشكل الاول باعتبار
 ان الصغرى موجبة بتقدير الموصوف كما اشير اليه في التقرير فعلى هذا
 قوله فانه ليس الخ اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية فيرد على الكبرى
 انا لانسلم ان كل ما ليس بحقيقة ولا مجاز يحتز به عنه لم لا يجوز ان يحتز عنه
 بقيد آخر مقدم كالحيدة فان الساهى وان استعمل اللفظ في غير ما وضع له
 لكن ذلك الاستعمال منه ليس من حيث انه غيره ويرد كما قيل * على الدليل
 ايضا بانا لانسلم تقريبه اى استلزام عدم كون الغلط مجازا وهو الدليل
 الاحتراز عنه بقيد العلاقة بخصوصه كيف وهو يستلزم الاحتراز عنه
 بقيد من فيود التعريف حتى يكون مانعا اى قيد كان وما استلزمه الدليل
 عام والمطلوب خاص ومعلوم ان العام لا يستلزم الخاص وبان فيه شأبة
 من المصادرة وهى على ما بينه السيد الشريف قد سره في التعريفات
 ان تجعل النتيجة جزءا من القياس او يلزم النتيجة من جزء القياس فان عدم
 كون الغلط مجازا ٧ يلزمه الاحتراز به عنه فكأنه قيل احتزوا به
 عنه فانه احتزوا به عنه انتهى كلام ما قيل بنوع ابضاح منا وانما قال
 شأبة المصادرة لانه لا يلزم من تلك الصغرى الاحتراز به عنه كما اعترف
 بعدم لزوم نفسه بل لزوم معنى على ظاهر الكلام فان ابراده مبنى على
 الظاهر (واما من قال في بيان المصادرة ههنا ان الاحتراز عنه بقيد العلاقة
 دال بى قيد من قيود التعريف يستلزم كونه ايسر بمجاز فكأنه قيل الغلط
 ليس بمجاز فانه ليس بمجاز فكأنه لم يتفكر في معنى المصادرة وخلاصة
 السؤالين الاولين المنع مع السند ومورد الاول هو الكبرى ومورد الثانى
 هو مقدمة الدليل وهى التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم
 المطلوب فان المقدمة كما تطلق على اجزاء الدليل بمعنى ما جعلت جزء قياس
 تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل وهو يتناول اجزاءه وشروطه وتقريبه

ه القائل حسن الزيارى
 عليه رحمة البارى (منه)

٧ فان الغلط ما لا يلاحظ
 فيه العلاقة ولم تقصد
 سواء وجدت او لا بخلاف
 المجاز كما سبق (منه)

فالاول اخص والثاني اعم فكان المستدل قال ان دليلي هذا مشتمل على شرائط
الاتساج وان تقريبه تام اي انه يستلزم المطلوب وان لم يصرح بها
وتصوير المنع ان يقول السائل لانسلم ان دليلك هذا مشتمل على شرائط
الاتساج كيف وصغراء سالبة او كبراء جزئية ولا نسلم ان تقريبه تام اولاً ولا نسلم
التقريب الى غير ذلك كما بين في محله واما خلاصة الثالث فهي النقض
الاجالي وشاهده خصوص الفساد المذكور واما مورده فهو الدليل
المذكور واما منشأ الكل فسمحي ان شاء الله تعالى (والجواب عن الاول
بان المراد بالدليل المذكور ان الغلط ما ليس بمجاز مع انه لم يحتز عنه بقيد
آخر وكل ما ليس بمجاز مع انه لم يحتز عنه بقيد آخر يحتز به عنه ينتج
ان الغلط احتزوا به عنه فخلاصة هذا الجواب اثبات المنوعة بتحرير
المراد من الدليل بان قيد مع انه لم يحتز الخ مثلاً معتبر وان حذف واما تقريره
فهكذا كلما اعتبر هذا القيد فيه كان كل ما ليس بمجاز يحتز به عنه
لكنه اعتبر فيه فينتج المطلوب * فان قلت * لانسلم انه اعتبر فيه انما يكون
كذلك لو كان المقام صالحاً للحذف والاعتبار بان توجد القرينة كما سبق
تحقيقه وليس كذلك * قلت * الاصل ان الاغيار اذا خرجت بالقيود
المذكورة في التعريفات بسند خروجها الى القيود المذكورة وان لم تخرج
بها يعتبر قيد الحثية وهذا الاصل قرينة على اعتبار هذا القيد فيه وخلاصة
هذا الجواب اثبات المنوع وتقريره هكذا لما وجد القرينة الدالة على
الحذف والتعيين اعتبر لكن وجدت ينتج انه اعتبر واما المقام وهو الداعي
للحذف فقد اعترف السائل بوجوده هنا حيث قال لو كان المقام صالحاً
وقد سبق ان القرينتين قد تتحد ان فقد ظهر ان منشأ السؤال الاول حل
الدليل على الظاهر بسبب عدم الاطلاع على القرينة لسبب من الاسباب
لكن في هذا الجواب اي الجواب عن الاول نظر تأمل ثم تأمل (واما عن
الثاني والثالث فقد اجيب ٧ بتحرير المدعى بان المراد منه صح احترازهم
به عنه بعلاقة السببية بقرينة استغناء الاحتراز به عنه عن الدليل لبدايته
فحينئذ يكون دليلاً لصحة الاحتراز به عنه كأنه قبل كيف يصح اخراج
الغلط عن تعريف المجاز وهو من افراد لان اللفظ المستعمل اما ان يكون
حقيقة او مجازاً وظاهر انه ليس بحقيقة فلا بد ان يكون مجازاً فاجاب بقوله
فانه ليس بحقيقة ولا مجاز اي ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة لعدم الاعتداد

٧ المجيب حسن الزيارى
عليه راحة الباري (منه)

بهذا الاستعمال فلا بد من الاخراج به (وبهذا التقرير يندفع مايتوهم من استدراك الحقيقة في الدليل انتهى كلام المجيب بتغير ما (فقيه نظر فانه وان اندفع به شأبة المصادرة بان يقال لانسلم ان هذا الدليل مشتمل على المصادرة او ان فيه شأبة المصادرة انما يكون كذلك لو لم يكن المراد بالمدعى صحة الاحتراز به عنه ولم يكن دليلا لها وليس كذلك فحينئذ لم يكن النتيجة جزأ من الدليل ولا لازمانه لكنه لم يندفع به عنه السؤال الاول فانه ان قرر الدليل اقترانيا كما مر يرد على كبراه فانه لايعنى بالصحة ههنا مجرد الامكان العقلي بل المراد بهما ههنا الامكان الوقوعي كما لا يخفى وان قرر استثنائيا يرد على ملازمته اعنى المقدمة الشرطية سواء قرر مستقيما او غير مستقيم فانه يرد على الاول بان يقال لانسلم انه كلما لم يكن الغلط مجازا صح الاحتراز عنه بقيد العلاقة كيف وهو خارج بالحقيقة قبل الا ترى ان السامى لم يستعمله في غير ماوضع له من حيث انه غيره والخارج لا يمكن اخراجه وعلى الثانى بان يقال لانسلم انه لو لم يصح الاحتراز به عنه لكان الغلط مجازا كيف وهو خارج بالحقيقة قبل الا ترى الخ بل السؤال الثانى ايضا وارد كما لا يخفى على المتفطن فلا فائدة في تحرير المراد بالصحة المذكورة الا ان يكون الجواب بذلك التحرير الزاميا كما اشار اليه بقوله كانه قبل كيف يصح اخراج الغلط الخ فانه يدل على ان كون الغلط غير خارج عنه بغير قيد العلاقة مسلم عند السائل فحينئذ لا يرد شئ من الابرادات المذكورة لكن فيه بعد جدا كما لا يخفى مع ان بين كلاميه شأبة التناهي فان اول كلامه يدل على ان المراد باحترازوا به عنه صحة الاحتراز به عنه وآخره وهو قوله فلا بد من اخراج الغلط يدل على ان المراد به وجوب الاحتراز به عنه على انه لا فائدة في هذا التحرير كالاول الا في دفع شأبة المصادرة والباقيان باقيان (فلذلك اجاب بعض المحققين عن السؤالين الاخيرين بتحرير اراد من المدعى بوجوب الاحتراز به عنه بعلاقة السببية بقربة اتفاقهم على الاحتراز به عنه كما في التخصيص وغيره وباعتبار القيد المذكور في الجواب عن الاول بان قال الغلط وجب الاحتراز بقيد العلاقة عنه لانه ما ليس بمجاز مع انه لم يحترز عنه بقيد آخر وكل ما ليس بمجاز مع انه لم يحترز عنه بآخر وجب الاحتراز به عنه ينتج انه وجب الاحتراز به عنه وهو المطلوب انتهى بتوضيح ماقتضيه الجواب عن الثانى

اعنى به مفتى زاده عليه
الحسنى والزيادة (منه)

هكذا متى كان المراد من الدليل ما ذكر انفا ثم تقريره لكن المقدم حق
 ينتج انه يستلزم المطلوب وقد سبق ان المقام صالح لذلك الاعتبار
 والحذف واما تقريره عن الثالث فهكذا لانسلم ان في هذا الدليل شائبة
 المصادرة كيف والمراد من المدعى وجوب الاحتراز به عنه فحينئذ يكون
 الدليل على الوجوب لاعلى الاحتراز حتى يتوهم الشائبة المذكورة فظهر
 ان خلاصة الجواب الاول اثبات المقدمة المنووعة وخلاصة الثاني منع
 المقدمة النقض الاجالى مع السند لكن فيما اجاب به نظر فانه يرد على
 الكبرى السؤال الاول وان اندفع به الباقيان كما لا يخفى فتأمل * فان قلت *
 قد ظهر مما ذكر ان قوله ليس بحقيقة حشو وهو قبيح بكلا قسميه
 فان الحشو هو الزائد المتعين لا فائدة فان كان مفسدا للمعنى فهو
 الحشو المفسد كالندى في قوله * ولا فضل فيها للشجاعة والندى *
 وصبر الفتى اولا لقاء شعوب * وان لم يكن مفسدا له فهو الحشو الغير
 المفسد كلفظ قبله في قوله : واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم
 ما فى غدى * واما ان الحشو مطلقا قبيح فلمعدهم الفائدة فيه كما بين
 فى محله (فاذا عرفت هذا فنقول ان هذا الدليل قبيح لانه مشتمل على قوله
 ليس بحقيقة وهو حشو ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول من الغير
 المتعارف ان هذا الدليل مشتمل على الحشو وكل حشو قبيح ينتج منه
 ان هذا الدليل مشتمل على القبيح والمشمول على القبيح قبيح ينتج من الشكل
 الاول من المتعارف ان هذا الدليل قبيح فالاولى ان يقال فانه ليس
 بمجاز فظهر ان خلاصته نقض الدليل بالقبيح وان مورده ما هو قلت *
 هذا الاعتراض من قبيل الاعتراض على تعيين الطريق وهو خارج
 عن قانون المناظرة لان المناظرة لاظهار الصواب وقد بدت المطلوب
 بما ذكر من الدليل والاعتراض باشماله على الحشو غير متعلق لاظهاره
 ونبوته * فان قلت ان المعلن كما دعى شيئا واستدل عليه كذلك ادعى
 حسن دليله ومنع الدعوى ولو ضمنية من اركان المناظرة وكذا الغصب
 عند بعضهم فيجوز ان يقول السائل مرادى بهذا الاعتراض هو المنع
 لتلك الدعوى الضمنية مع السند وانما او رده فى صورة الدليل تنبيهها
 على قوته فكأنه قال لانسلم ان هذا الدليل حسن كيف وهو مشتمل
 على الحشو والاستدراك او ان يقول مرادى بهذا الاعتراض هو الغصب

والابطال لتلك الدعوى الضمنية فحينئذ يكون من اركان المناظرة فيستحق
 الجواب فكيف يجاب عنه * قلت * اجاب عنه بعضهم ٢ بمنع كبرى الغير
 المتعارف الاول وهي قوله وهو حشو مع السند وتقريره باننا لانسلم ان قوله
 ليس بحقيقة حشوا انما يكون كذلك لو لم يكن فيه فائدة الاشارة الى ان المجاز
 موقوف على الحقيقة فاللفظ اذا لم يكن له معنى حقيقي لم يكن له مجازي وليس
 كذلك ففيه ترق وقوة في نفي مجازية اللفظ هذا على تقدير كون
 الاعتراض غصبا واما على تقدير كونه منعا فتقريره بان يقال كلما كان
 لقوله وليس بحقيقة الذي اشتمل الدليل عليه فائدة الاشارة المذكورة كان
 هذا الدليل حسنا لكن له تلك الفائدة فهذا الدليل حسن وهو الدعوى
 الضمنية المنوعة فعلى هذا خلاصته اثبات الممنوع انتهى بتوضيح ما
 ففيه نظر اذا خلاصه في انه لا يجب لكل مجاز حقيقة كما في الحاشية
 الحكيمة على المطول الا ان يراد بالحقيقة في قوله الى ان المجاز موقوف
 على الحقيقة ما يصير حقيقة لاحقيقة بالفعل لجواز ان لا يستعمل فيه اصلا
 لما علم من تعريفه فحينئذ يرجع قوله الى معنى ان المجاز موقوف على معنى
 وضعه اذا استعمل في ذلك يصير حقيقة فالحاصل ان كون اللفظ مجازا
 يتوقف على وضع ذلك اللفظ للمعنى سواء استعمل فيه فيكون حقيقة
 بالفعل او لا اصلا فيكون بالقوة فحينئذ تكون الفسادة هي ذلك الكون
 واجاب بعضهم ٥ بان الفسادة في ذلك القول هي دفع توهم السائل بكون
 اللفظ حقيقة على تقدير الاختصار على سلب المجازية عنه فانه لما كان
 في زعمه ٢ ان اللفظ المستعمل منحصر في الحقيقة والمجاز فاذا نفي مجازيته
 يتوهم انه حقيقة كما مر واما قوله وظاهر انه ليس بحقيقة فلان في ذلك
 التوهم ويحتمل ان يكون الفائدة في ذلك القول هي التوافق بين السؤال
 والجواب وان تكون هي دفع الانحصار الذي في زعم السائل تأمل توقف
 هكذا وجهوا كلام الشارح رحمه الله تعالى اعني قوله واحترزوا به عن اللفظ
 فانقوه على حقيقته لكن الظاهر على مزاجه وتعبيره باحترازوا ان مراده
 التعريض لمن اعتبر الحيثية في التعريف ولم يذكر قيد اعطالاح به المخاطب
 بان اللفظ اذا اعتبر الحيثية فيه يخرج عنه قبل ذكر قيد العلاقة فالاخترازه
 بعد اعتبارها اخراج للخارج فيكون الاخترازه عنه تحصيل للمحصل

٢ اعني به مفتي زادله الحسنى
 والزيادة (منه)

٥ اعني به حسن الزبارة
 عليه رحمة الباري (منه)
 ٢ سبب زعم الانحصار
 المذكور كون الكناية
 حقيقة عند البعض
 كما لا يخفى على المتتبع
 (منه)

وهو محال فلا يكون الاحتراز به عند فائدة لذكروه سواء كان مرادهم بالاحتراز به عند صحته او وجوبه واما ٤ ما يقال من ان الاصل ان الاغيار اذا خرجت بالقيود المذكورة في التعريفات يسند خروجها الى المذكورة كما مر الخ فنقول ما معنى اسناد الخارج الى المذكور * فان قلت * ان بين السهو والغلط عموما مطلقا فانه كما يكون بالسهو يكون بالعمد كما قيل ٧ فيجوز ان يكون مرادهم بالاحتراز هو الاحتراز به عن هذا القسم من الغلط فان العاصم يتصور منه الحيثية المذكورة فلا يخرج بها هذا القسم فلا بد من اخراجه بقيد العلاقة فانه ليس بمجاز ولا حقيقة فحينئذ يكون الاحتراز به عن هذا الغلط فائدة القيد العلاقة * قلت * ان اللفظ اذا استعمل في غير ما وضع له من حيث انه غيره للعلاقة فهو احد قسمي المرتجل لا غلط فان استعمال اللفظ في غير ما وضع له للعلاقة يكون وضعه فاما المرتجل حقيقة في المعنى الثاني بسبب الوضع الثاني كما في التوضيح والتلويح فنخرج هذا القسم منه عن التعريف بقوله في غير ما وضعت له واما احد قسميه كما مر فيخرج عنه بقيد العلاقة فانه يجوز ان يكون القيد الواحد مخرجا لاغيار كثيرة كما لا يخفى (لكن بقي ههنا شيء وهو انهم قيدوا الاستعمال المأخوذ في التعريف بقيد على وجه الصحة كما في التلخيص حيث قال المجاز المفرد الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته فدل على ان المراد بالاستعمال في التعريف هو الاستعمال الصحيح فحينئذ يخرج الغلط عنه بقيد الاستعمال فان استعمال الغلط ليس من الاستعمالات الصحيحة كما في المطول وغيره فكيف يجوز ان يدعى انهم احترازوا به عن الغلط ٩ فليتأمل (قوله كأن يقال سهوا في مقام استعمال الفرس الكتاب) نحو خذ هذا الكتاب مشير الى الفرس ونقطة الكتاب يصدق عليه انه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن لاعتلاقه بينهما سواء وجدت ولم تلاحظ او لم توجد وقد سبق ان المثال من قبيل التعريف الرسمي فكأنه قيل ان الغلط هو ما يماثل الكتاب المستعمل سهوا في الفرس فان الساهي لا يلاحظ العلاقة وان وجدت فان الساهي من السهو وهو الذهول عن الصورة الادراكية بحيث لا ينهي زواياها الى حيث يفتقر الى اكتساب والنسيان بخلافه فانه الذهول عنها بحيث ينهي زواياها ان حيث يفتقر الى اكتساب وقيل لا يفرق بينهما كما في المقاصد وشرحه

٥ القائل مفتي زاده عليه
الحسنى والزيادة (منه)
٧ قاله قره ديه لي عليه
رحمة الملك الولي (منه)
٩ وجهه ان قيد الصحة
في تعريفهم عبارة عن معنى
العلاقة كما صرح به
في المطول وقال في التلويح
ايضا ان صحة اطلاق اللفظ
على المعنى بوضعه له او لا
هو ملابس له بنوع علاقة
انتهى فمن اخذ قيد العلاقة
في التعريف ترك قيد الصحة
لئلا يلزم التطويل والا
ستدراك ومن اخذ قيد
الصحة ترك لفظ العلاقة
لذلك ايضا فعلم ان المراد
من المستعملة في تعريف
مطلقا اعم من الاستعمال
الصحيح وغيره والا لزم
التطويل والا استدراك
كما لا يخفى فلا يخرج الغلط
بقيد المستعملة (منه)
مطلب الغلط

مطلب الفرق بين السهو
والنسيان عند المتكلمين

وقال في المواقف وشرحه ويقرب منه اى من الجهل البسيط السهو
وكأنه جهل بسيط سبه عدم استنبات التصور اى العلم تصوريا
كان او تصديقا فاذا لم يتمكن التصور ولم يتقرر كان في معرض الزوال
فيثبت مرة ويؤول اخرى ويثبت بدله تصور آخر فيشبه احدهما بالآخر
اشتباها غير مستقر حتى اذا شبه الساهى ادنى تنبيه تنبه وعاد اليه التصور
الاول والجهل البسيط بعد العلم يسمى نسيانا وقد فرق بين السهو
والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة
والثاني زوالها عنهما معا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب جديد انتهى
لكن الفرق الاخير مبنى على مذهب الحكماء كما لا يخفى فظهر
ان الساهى من يذهل عن الصورة الادراكية وزالت عن خاطره وعقله
اعنى بها صورة الكتاب او من زالت الصورة عن مدركته مع بقائها في الحافظة
وكل من شأنه كذا لا يلاحظ العلاقة بينهما وبين صورة الفرس ينتج
ان الساهى لا يلاحظ العلاقة بينهما اما الصغرى فظاهرة مما سبق واما الكبرى
فلان ملاحظة العلاقة والمناسبة بين الشئين تقتضى حصولهما في العقل
ولك ان تقول ان الساهى من يذهل عن الصورة الادراكية والملاحظ
للعلاقة من لا يذهل عنها ينتج ان لاشئ من الساهى بملاحظتها فان قلت *
هذه العبارة اى سهوا فبيحة لانها ملاحضة اليها وكل ملاحضة اليه فبيح
فهذه العبارة فبيحة اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان ذلك القول
يخرج عن التعريف سواء صدر عما اوسهوا كما قيل ٣ * قلت ١ لان سلم
انه ملاحضة اليها كيف وفيه تنبيه على عدم صدور الغلط عما عن العاقل
كما قيل (ولقائل ان يقول ان هذا الجواب فاسد لانه يستلزم ان يكون
مثل هذا الصادر عما غلطا وهو باطل لما سبق آنفا والمستلزم للباطل
باطل فهذا الجواب باطل هذا) قال بعض المحققين ٤ وقيل لا يذهب عليك
انه استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا ليس من حيث انه غير ما وضع له
فيخرج عن تعريف المجاز بالحقيقة المعتبرة فيه بناء على ما اختاره الشارح
رحمه الله تعالى من اعتبارها لا بالملاقة انتهى (واجيب بانه اسند الاحتراز
الى القوم وهم لم يعتبروا قيد الحينية فيه كما يدل عليه ذكرهم قيد اصطلاح
به المخاطب فلا غبار) انا اقول الجواب عن السؤال ان الاغيار المخرجة
بالقيود في التعريفات يسند خروجها الى القيود المذكورة وان لم يخرج

مطلب الفرق بين السهو
والنسيان عند الحكماء

٣ قاله حسن الزبيري
عليه رحمة الباري (منه)

٤ القائل مفتي زاده عليه
الحسنى والزيادة (منه)

بالقيد المذكور يعتبر قيد الحثية على ان اعتبار الحثية من باب التأويل
 فاذا خرج بالصرح فلا وجه لاسناد الخروج اليها وكذلك الجواب
 ليس بصحيح لان السؤال على هذا يبقى على تعريف المصنف رحمه الله تعالى
 وان رفع عن تعريف القوم على ان القوم لم يأخذوا العلاقة في التعريف
 كما في التلخيص انتهى كلام بعض المحققين (فقيه نظر لان الغلط
 خارج بقيد الحثية حين اعتبر فيه والخارج لا يخرج بعده كما سبق في اسناد
 الخروج الى الحثية وجهه واما العلاوة فقيه ان كون اعتبار الحثية من
 باب التأويل لا ينافي في خروج الغلط بها مادام اعتبرت والخارج لا يخرج
 بعد الخروج (واما قول المجيب بانه اسند الاحتراز الى القوم الخ فقيهاته
 لم يخص الاسناد اليهم لما سبق ولان المصنف رحمه الله تعالى ملتزم
 لكلامهم حتى اقام الحثية مقام ذلك القيد للايجاز كما سبق في الدباجة
 فيلزم بقضاء السؤال على تعريف من اكتفى بقيد الحثية عموما كما سبق
 في التعريف واما العلاوة اعني على ان القوم لم يأخذوا العلاقة في
 التعريف فقيه انه ان اراد انهم لم يأخذوا لفظ العلاقة فسلم لكن
 لا ضرر فيه فانهم اخذوا لفظا يفيد معناه وهو قولهم على وجه الصحة
 كما في التلخيص وان اراد انهم لم يأخذوه احلا فغير مسلم كما لا يخفى على
 اولى النهى (واما ما يقال من ان قرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
 في المثال المذكور لغلط هي اشارة المتكلم احوال والمقام فقيه نظر فان
 المعتبر في كون شئ قرينة لنشئ ملاحظة المتكلم كونه دال عليه وقصده
 اياه وليس للساهي ملاحظة وقصد فكيف يكون الاشارة او غيرها قرينة
 فليتأمل (قوله ولا يخفى انه يغني عنه) اي عن قيد العلاقة (اشراط
 القرينة لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده وليس مع الغلط
 نصب دال على قصده (اعلم ان الجواز يحتاج الى قرينتين احدهما القرينة
 المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له باللفظ والا لتوهم ان المراد به المعنى
 الموضوع له مع انه ليس كذلك والمانعة القرينة المعينة للمراد بذلك اللفظ فانه
 لما دلت القرينة المانعة على ان المراد به غير المعنى الحقيقي يحتمل ان يراد كل ما فيه
 علاقة بين المعنى الحقيقي وغيره فلا يتعين المراد فلم يفد ذلك اللفظ
 المرام فيلزم ان يكون لعوا واما احتمال ارادة الغير المعنى الحقيقي الذي لا علاقة
 بينه وبين الحقيقي فلا سبيل اليه لان الكلام في الجواز الذي استعمله

على ما قصده
 نسجه

في المعنى صحيح وصحة استعمال اللفظ في المعنى لوجهين لوضعه له ولعلاقة بينهما فلا بد في المجاز من العلاقة حتى يصح استعماله لانتفاء الوضع فيه كما سبق وان القرينة المانعة شطر المجاز عند اهل البیان وشرطه عند اهل الاصول واما القرينة المعينة فنسبها خارج عن ماهية وفاقا بين الفريقين (قال الشارح رحمه الله تعالى في رسالته الفارسية ان المجاز بدون القرينة المعينة مردود في نظر البغاء الا ان يقصد المتكلم البليغ بتركها ان يذهب ذهن السامع كل مذهب ممكن فقطع النظر عن القرينة المعينة انتهى ففيه نظر لان القرينة المعينة لا بد منها فيه الا انها قد تكون معينة لمعنى واحد وقد تكون معينة لاحد المعاني كصلاحية المقام لكل واحد من المعنيين مثلا كما في بعض صور المشترك والحاصل ان المعينة كما للمانعة قد تكون قطعية بان تكون معينة لمعنى واحد فقط وقد تكون محتملة بان تكون معينة لاحد المعنيين او المعاني على سبيل البدل على ما اشار اليه العلامة التفتازاني في بحث ايجاز الحذف (وما قيل ان تركها لنكتة لا ينافي وجوبها ليس بشئ كما لا يخفى على المتتبع المتأمل فان قلت ١ اذا كان المجاز محتاجا الى كل واحدة من تينك القرينتين فلم جعلت الاولى شطرا والثانية شرطا قلت ٢ لدوران الفرق والتمييز بين المجاز والكناية على الاولى دون الثانية لاروم وجودها في الكناية ايضا لتوقفها على الثانية دون الاولى كما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى فظهر ان احتياج المجاز الى الاولى من وجهين والى الثانية من وجه فصار احتياجه اليها اشد من احتياجه الى الثانية فالاولى ان يجعل ما يحتاج اليه الشئ اشد احتياج شطرا له دون ما يكون احتياج الشئ اليه ادنى فلذلك اعتبر الاولى شطرا والثانية شرطا واما مجرد التمييز بين المجاز والكناية بالاولى دون الثانية فلا يكون علة لاعتبار الاولى شطرا دون الثانية لعدم انحصار فوائد اجزاء التعريف على التمييز بين المعرف والافيار كما لا يخفى (فاذا عرفت هذا عرفت ان المراد بالقرينة في قوله اشتراط القرينة هو المعينة دون المانعة بقرينة قوله اشتراط وعلى قصده اى مقصوده وقوله ولا يخفى الخ اعتراض على القوم يعنى على انحصار فائدة الاحتراز عن الغلط على قيد العلاقة الذي يستفاد من قوله واحترزوا به عن العلط بسبب التخصيص بالذكر والاتفاق على تقدير تسليم عدم

خروجه بقيد الحيتية كأنه قيل لانسلم ان الاحتراز عن الغلط منحصراً على قيد العلاقة كيف واشترط القرينة بغنى عنه الا ترى ان القرينة مانصبه الخ واما جوابه فظاهر مما مر آنفاً فان تلك القرينة ليست جزءاً من التعريف فكيف بغنى ماهو خارج عن التعريف عن الداخل فيه ويجوز ان يكون هذا القول من قبيل الاعتراض على التعريف بالاغلاط اللفظية ~~كأنه~~ قبل هذا التعريف قبيح لانه مشتمل على قيد علاقة وهو مستدرك فهذا التعريف مشتمل على المستدرك والمستدرك قبيح فهذا التعريف مشتمل على اقبح والمتشتمل على اقبح قبيح فهذا التعريف قبيح اما الكبرى اعني وهو مستدرك فلانه ما بغنى عنه اشتراط القرينة وكل ما بغنى عنه ذلك مستدرك بقيد العلاقة مستدرك واما صغرى هذا الدليل فلانه كلما كانت القرينة مانصبه التكلم دالاً على قصده والحال ليس مع الغلط نصب دال على قصده لزم ان يكون قيد العلاقة ما بغنى عنه ذلك الاشتراط لكن اقدم حق يتج من الصغرى المطلوبة واما سائر المقدمات فظاهرة واما الجواب فبان يقال لانسلم انه ما بغنى عنه ذلك الاشتراط انما يكون كذلك لو كانت القرينة المعينة داخلة في التعريف وليس كذلك كذا قيل في الجواب لكن فيه تأمل قال المصنف رحمه الله تعالى (مع قرينة) واعلم انه قال ابن هشام في معنى الايب ان كلمة مع اسم بدليل دخول التنوين عليها في قولك معا ودخول الجار في حكاية امام سيدييه ذهبت من معه وتستعمل مضافة فتكون ظرفاً ولها حينئذ ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم ونحو زيد معنا والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عندو عليه حكاية سيدييه وتستعمل مفردة فتكون وتكون حالاً وقد جائت ظرفاً مخبراً به وهي في الافراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك وهو خلاف نعلب اذا قلت جآ جميعاً احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين واذا قلت جآ معاً فالوقت واحد وفيه نظر انتهى (قال في شرحه للبغدادى قوله اسم الخ فيها ثلاثة اقوال قيل اسم مطلقاً وقيل حرف مطلقاً وقيل اسم ان تحرك عينها وحرف اذا سكنت والفضل للمتقدم ٢ واعلم ان فيها لغتين الاعراب والبناء واختلف النحاة في كونها تلاية الوضع وان الاصل معي كسمو فالتزم الحذف وعليه فلا اشكال في الاعراب وانما يشكل البناء ولعله مبني على ان الوضع على حرفين فيكون

مطلب الابحاث المتعلقة
بكلمة مع

اختلاف اللفتين مبني على الوضع وقال الزركشي انها موضوعة على حرفين
واعربت لما عرض لها من لزوم الاضافة ويبقى عليه وجه بناءها الا ان
يبنى على الغاء العارض واعتبار الشبه الوضعي فايأمل (قوله مفردة)
فتنون وتكون حالا وهي في حالة اسم غير ظرف بمعنى جميعا كما هو
ظاهر كلام المصنف فيما يأتي فاذا قيل جاء زيد وعمرو معا فما منصوب
على الحالية غير متعلق بكائنين واعرابه اما لفظي او تقديري على الخلاف
تدبر انتهى قال في الاتقان اصل كلمة مع لمكان الاجتماع او وقته نحو
ودخل معه السجين فتيان ونحو ارساله معنا غدا وقدير ادبها مجرد الاجتماع
والاشتراك في شيء من غير ملاحظة المكان والزمان نحو وار كموامع
الراكعين وكونوا مع الصادقين سواء كانت حقيقة كما هو عند البعض
او مجازا كما هو عند بعض آخر انتهى وفي القاموس ان كلمة مع عند
البعض موضوعة لضم شيء الى آخر واصليها منون نحو جاء زيد وعمرو
معا بمعنى جميعا كما مر وعند البعض موضوعة للمصاحبة وهي المشاركة
في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش
كما في جاء معا كما مر ومن هذا ظهر اختيار كونها صفة (قوله صفة لعلاقة)
اي هي صفة لعلاقة وهي جملة مستأنفة حذف صدرها والقرينة الحذفية
هي السؤال المقدر كأنه قيل من اي نوع من انواع المعمول فاجاب
بماترى والقرينة المعينة سبق المرجع والعلة المرجحة للحذف التنبيه
على فطانة الطالب المخاطب او غيره فظهر من هذا سبب الفصل
* فان قلت * لانسلم انه صفة لعلاقة كيف وهو ليس بمطابق
لموصوفه الا ترى انه ليس بمجروور وموصوفه مجرور * فاجاب بقوله اي لعلاقة
كأثة مع قرينة يعني لما كان التقدير لعلاقة كأثة مع قرينة صح ان يقع
صفة لكن المقدم حق ينبج عين المطلوب فقوله اي لعلاقة الخ اشارة
الى المقدمة الواضعة والمقدمة الشرطية مطوية فظهر ان خلاصة
الجواب اثبات المنوع (ولك ان تقرر الجواب هكذا كما كان مع قرينة
ظرفا مستقرا بعد نكرة مجرور المحل صح ان يقع صفة لعلاقة لكن المقدم
حق فالتالى مثله فقوله اي لعلاقة الخ ايضا اشارة الى المقدمة الواضعة
والشرطية مطوية لظهورها يعني ان مجرد مع ليس صفة كما توهم بل
باعتبار الظرفية * فان قلت * ان كلمة مع ههنا مستعملة مضافة

وان الشارح اشار الى انها ظرف مستقر وهو لا يكون الاجارا وبجرورا
فلا بد ان يكون الجار مقدرا وتقريره قياسا في ثلاثة مواضع معلومة
وكلمة مع ليست من الثاني ولا من الثالث وهو ظاهر فظهر انها من الاول
وهو زمان او مكان مبهم فعلى اى معنى يحمل كلمة مع ههنا قلت على معنى
زمان الاجتماع ويجوز ان تحمل على مكان الاجتماع ولو تشبيها بمعنى انها
تجتمعان في قلب المتكلم من حيث القصد والملاحظة فعلى الاول تكون
ظرف زمان مبهم وعلى الثاني ظرف مكان مبهم فظهر ان باحث التفسير
ورود السؤال بالمنع وفائدته دفعه واما مصححة فكون كلمة مع بما يجوز
حذف الجار منه واما مرجحة فكونها مستعملة ههنا مضافة ووقوعها
بعد نكرة مع رعاية المعنى وهو احتياج المجاز اليهما معا وهذا المعنى اظهر
اذا كانت ظرفا مستقرا صفة لعلاقة بواسطة لام العلاقة بخلاف كونها
حالا او مفعولا فيه (قوله والاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من
توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز) واعلم ان كلمة مع تدخل
في العرف على المتبوع يقال جاء الوزير مع الامير ولا يقال جاء الامير مع
الوزير صرح به العلامة التفتازاني في شرح النخوص في بحث الكناية
قال مولانا حسن چلبى هذا باعتبار الغالب لقوله تعالى (ان الله معنا)
وقد تدخل على التابع كافي هذه الآية صرح به السيد الشريف في حواشى
المفتاح لكن الاول شايع هذا والظاهر ان الغرض من هذا الكلام
الاعتراض على المصنف رحمه الله وان خلاصته المعارضة التقديرية لمضى
المصنف رحمه الله تعالى الضمى وهو ان عبارتى هذه اولى وتقرير الاعتراض
هكذا ان هذه العبارة ليست باولى لان هذه العبارة ليست لعلاقة وقرينة
والاولى لعلاقة وقرينة ينتج من الضرب الثانى من الشكل الثانى ان هذه
العبارة ليست باولى فقوله والاولى الخ اشارة الى الكبرى والصغرى
مطوية اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه كلما تكن القرينة من توابع
العلاقة والحال ان كلمة مع تقتضى التبعية فالاولى لعلاقة وقرينة لكن
المقدم حتى ينتج ان الاولى لعلاقة وقرينة وهو عين الكبرى المطلوبة اما
الملازمة فظاهرة واما المقدمة الواضحة فلان القرينة ما يتوقف عليه
المجاز كالعلاقة وما يتوقف عليه المجاز كالعلاقة ليس من توابع العلاقة
ينتج من الضرب الثانى من الشكل الاول ان القرينة ليست مو توابع

العلاقة وهي المقدمة الواضحة واما قيد الملازمة فلان كلمة مع تدخل على
التابع كما مر وما تدخل عليه تقتضي التبعية ينتج من الضرب الاول
من الشكل الاول ان كلمة مع تقتضي التبعية فقوله بل كل الخ اشارة
الى صغرى الدليل المثبت للواضحة وكبراه مطوية (ولك ان تجعل الدعوى
الضمنية للمصنف رحمه الله تعالى ان اتيان مع اولى وتقرير السؤال حينئذ
هكذا اتيان الواو موضع مع اولى لان كلمة مع تقتضي التبعية او المتبوعة
وهو باطل ههنا فكله مع تقتضي الباطل ههنا بخلاف الواو فلتعتبر
هذه النتيجة مقدمة واضحة ولنضم اليها مقدمة شرطية هكذا كلما كان
كلمة مع تقتضي الباطل ههنا بخلاف الواو قاتيان الواو موضع مع اولى لكن
المقدم حق فالتالى مثله فقوله لان القرينة ليست من توابع العلاقة اى وكذا
العلاقة ليست من توابع القرينة اشارة الى كبرى قياس الغير المتعارف
اعنى بها قولنا وهو باطل ومعناه ان القرينة ليست من توابع العلاقة
وكذا العلاقة ليست من توابع القرينة فقوله بل كل منهما الخ اشارة الى دليل
يثبت تلك الكبرى بان تقرر الدليل هكذا كلما كان كل منهما مما يتوقف
عليه المجاز فليست القرينة من توابع العلاقة ولا العلاقة من توابع
القرينة لكن المقدم حق ينتج عين الكبرى المطلوبة حينئذ قوله بل كل
الخ اشارة الى المقدمة الواضحة والشرطية مطوية (ولك ان تجعل
الاعتراض نقضا في التعريف بالقبح بان تقول ان هذا التعريف مشتمل
على ترك الاولى والمشتمل على ترك الاولى قبيح ينتج ان التعريف قبيح
اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه مشتمل على ترك قولنا لعلاقة
وقرينة وهو اولى فهو مشتمل على ترك الاولى وهو الصغرى المطلوبة اما
الصغرى فظاهرة واما الكبرى اعنى وهو اولى فلانه كلما لم تكن القرينة
الخ (وعلى كل تقدير فالظاهر ان قوله لان القرينة ليست من توابع العلاقة
من قبيل اظهار ما خفى وهو دخول مع على التابع لانه غير شائع كما مر
واخفاء ما ظهر وهو دخول مع على المتبوع لانه شائع كما مر ويؤيده
قوله بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز كما لا يخفى فيكون الغرض من قوله
لان القرينة ليست من توابع العلاقة نفى التبعية من الجانبين كما اشرنا اليه
فى اثناء التقرير ويحتمل انه اختار دخول مع على التابع كما قيل لكنه خلاف
الظاهر وهو ظاهر (فلا يرد على قوله لان القرينة ليست من توابع العلاقة

ما قبل ٧ لا يقال انه لم يجعل القرينة من توابع العلاقة بل عكس الامر لان
 كلمة مع تدخل على المتبوع لانه يقال ركب الوزير مع الامير لا بالعكس
 فلتكن متبوعة وان لم تكن تابعة وان اريد بالتابع التابع النحوي باعتبار
 ان قوله مع قرينة وقع صفة لعلاقة فذلك اتبعية حاصلة في صورة
 العطف مع انه جعلها اولى انتهى فخلاصته منع لذلك المقدمة باعتبار
 قيدها بان يقال لانسلم ان مع تقتضيها كيف وهي تدخل على المتبوع
 فلتكن متبوعة وان لم تكن تابعة * وخلاصة الجواب اثبات المنوع
 بتحرير المراد كما مر وقوله وان اريد بالتابع الخ اشارة الى الجواب بتحرير المراد
 المراد بالتابع التابع النحوي وقوله فذلك اتبعية حاصلة في صورة العطف
 الخ الى نقض الدليل بجرانه في مدعى آخر مع تخلف حكم المدعى عنه (وما قبل
 ٨ في الجواب من هذا النقض بتحرير المراد من التابع النحوي بعد تسليم
 كون المراد التابع النحوي بانه اراد بالتابع ههنا ما ذكر لمصلحة متبوعه
 وليدل على معنى فيه ويكون المقصود الاصلى انما هو المتبوع والصفة
 مع الموصوف كذلك بخلاف العطف فانه مع المعطوف عليه كلاهما
 مقصودان بالذات ومتعلقان بما قبلهما وليس ذكر المعطوف لمصلحة
 المعطوف عليه انتهى (ففيه نظر فانه وان اندفع به النقض المذكور لكن التابع
 والمتبوع النحوي قد يكون كلاهما مقصودين بالذات كما في اجزاء التعريف ٧
 فيختل الدليل ايضا على ان الكلام في العلاقة والقرينة لا في مع القرينة بل المراد
 بالمتبوع ههنا المتبوع اللغوي وهو ما يكون مقصودا بالذات كالامير
 وبالتابع التابع اللغوي وهو ما يكون مقصودا بالتبع كالوزير * واعلم ان الدليل
 يقتضى ان يقال والصواب بدل اولى لكن الشارح لم يقل اشارة الى صحته
 بان يجعل مع متعلقا بالمستعملة كما قال (ولك ان تجعل قوله مع قرينة حالا
 من المستكن في المستعملة) اشارة الى الجواب عن الاولوية وخلاصة الجواب
 الممع مع السند وتقريره هكذا لانسلم كما لم تكن القرينة من توابع العلاقة
 والحال ان كلمة من تقتضيها بخلاف الواو فالاولى لعلاقة وقرينة لم لا يجوز
 ان يكون قوله مع قرينة حالا من المستكن في قوله المستعملة فحينئذ لا يستفاد
 منه كون القرينة من توابع العلاقة وقوله ولك ان تجعل الخ اشارة
 الى السند والمنع مطوى (وقيل لفظ مع يحى على ثلاثة معان على ما في معنى
 الريب اقول لعل هذا بحسب الوضع واما بحسب الاستعمال فقد يدخل

٧ القائل حسن الزبيري
 عليه راحة الباري (منه)

٨ القائل حسن الزبيري
 عليه راحة الباري (منه)

٧ نحو الحيوان الناطق في
 تعريف الانسان (منه)

على الشايع وقد يدخل على التبوع ولفظ مع ههنا مجرد عن هذين الاستعمالين لان كلا من العلاقة والقربة شرط للمجاز فبايها تخص يلزم الترجيح بلا مرجح انتهى ملخصا (ولقائل ان يقول ان الكلمة مع استعمالين كما بينه السعد والسيد رحمه الله تعالى فكيف يصح استعمالها على خلاف ذينك الاستعمالين وايضا لزوم الترجيح بلا مرجح على تقدير كونها صفة لقوله لعلاقة واما على تقدير الحالية من المستكن في المستعملة او على ظرفيته له فلا فيجئ بكلمة مع داخلية على التبوع لان كون الكلمة مجازا تابع للقربة وايضا ان كلا منهما ليس شرطا للمجاز بل داخل في ماهيته عند اهل البيان على ان استلزام توقف المجاز على كل منها عدم تبعية القربة للعلاقة ممنوع على ما قبل ٢ (قوله والقربة ما يفصح عن المراد لا بالوضع) اي هي ما يدل على المعنى المراد بالدلالة العقلية لا مدخل فيها للوضع سواء كانت الحالية او مقالية وانما قيد بقوله لا بالوضع لانه لم يبعد اطلاق القربة على ما يدل بالوضع على المعنى (قبل ان اريد لا بالوضع له اي للمعنى المراد بصدق التعريف على المجاز والكناية مع انهما لم يطلق عليهما القربة وان اراد لا بالوضع له ولما يلزم هو منه فحينئذ يخرج المجاز عن التعريف لكن يلزم ان لا تكون القربة دالة على شيء اصلا لا بالتضمن ولا بالالتزام وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال ان القربة امر دال من غير استعمال في المراد كذا ذكره الشارح في بعض كتبه انتهى (قلنا نختار الشق الثاني وندفع المحذور بان نقول لانسلم انه يلزم من ان لا تكون القربة دالة على شيء اصلا لا بالتضمن ولا بالالتزام ان لا يكون دالة اصلا كيف وهي دالة دلالة عقلية هي اعم من التضمن والا لزام قيل قد سبق التعريف لها في ضمن الدليل السابق فلا حاجة الى التعريف ههنا اللهم الا ان يراد بالسابق القربة المانعة وههنا مطلق القربة انتهى قال ٩ بعض المحققين اقول ان السابق ليس تعريفا بل لاثبات اغناؤه عن العلاقة حكم عليها بل لازم من لوازمها من غير قصد التعريف اذ التعريف ليس فيه حكم حتى جعل جزء القياس وان سلم الحكم فيه تكون القضية طبيعية فلا تقع مقدمة في القياس فلا وجه للارادة بالسابق القربة المانعة وبالتالي القربة المطلقة مع انه ان حمل على التعريف يكون التعريف الاول للقربة المعينة لا للمانعة كما لا يخفى فالصحيح

٢ قاله قره ديهلى (منه)
مطلب القربة

٩ القائل مفتى زاده له
الحسنى والزيادة (منه)

ان التعريف هو الثاني ويؤيد وقوعها بهذا التعريف في سائر الكتب
المعتبرة انتهى (ونحن نقول فيه نظر لانه لا يخفى ان نصب المتكلم معتبر في
القرينة مطلقا في البلاغة فيكون من لوازم القرينة فالشارح رحمه الله تعالى
اشار بقوله فيما سبق نصبه المتكلم الى ان النصب معتبر في القرينة مطلقا
وانه مدار الاغناء عن العلاقة فيكون حاصل ما سبق من التعريف ان القرينة
ما يدل على المراد وهو معنى ما يفصح عن المراد فيكون المراد فيما سبق
من لفظ القرينة ما يكون المراد من القرينة المذكورة في التعريف حتى
يحصل الاغناء ولو كان المراد فيما سبق من القرينة القرينة المعينة لكان
الاغناء عن العلاقة بقيد خارج عن التعريف ولا يقول به من له ادنى مسكة
في العلم فكيف يقول به الفاضل (قال المصنف مانعة عن ارادته) اي ارادة
الموضوع له لغة او شرعا او عرفا او اصطلاحا والصفة مقيدة اذ القرينة
اعم من المانعة والمعينة والمقصود مانعية القرينة لكونها مابة الالتماس
بين الكناية والمجاز فلا بد من التقييد * واعلم ان القرينة المعرفة بما يفصح
عن المراد لا بالوضع على قسمين الاول قرينة مانعة وهي ما يمتنع عنده
ارادة المعنى الحقيقي حسا او عقلا او شرعا او مادة والثاني قرينة معينة
وهي ما يعين المراد ويوضحه * فان قلت * اذا كانت القرينة المعينة
عبارة عما يعين المراد ويوضحه تكون عين ما يفصح عن المراد لا بالوضع
فيكون التقسيم تقسيم الشيء الى نفسه والى مبيانه وهو باطل وايضا
يلزم ان يكون كل قرينة مانعة قرينة معينة وهو ايضا باطل * قلت *
المراد ما يفصح عن المراد لذاته وهو المعنى المقصود لذاته او عن المراد
ليتوصل به الى المقصود لذاته وهو المعنى الحقيقي المقصود بالتبع فالاول
قرينة معينة والثاني قرينة مانعة فيكون المقسم اعم ولا يلزم ان يكون كل قرينة
مانعة معينة * واعلم ان القرينة المانعة ايضا على قسمين قطعية ان لم نحتمل
غيره ومحتملة ان احتملت ولذلك ترى كتب التفسير مشحونة بتفسير اللفظ الواحد
القرآني بمعان غير حقيقته كثيرة * واعلم ايضا انه كالأبد لكل مجاز من
علاقة وقرينة مانعة وقرينة معينة لا بد له من داع اليه وقد سبق تفصيله
فليراجع لكن يرد انه اذا كان الداعي اليه مما لا بد منه فيه كالقرينة المانعة فلم
يجعل جزأنا مل (قوله اخرج به الكناية) واعلم ان الكناية لغة عبارة عن ترك
التصريح واصطلاحا تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدرى هو فعل المتكلم

٩ لكن هذا التوجيه
ينافي قوله اشراط فليأمل
(منه)
مطلب القرينة واقسامها

مطلب الكناية

اعني ذكر الملزوم واردة اللازم مع جواز ارادته فاللفظ مكنى به
والمعنى مكنى عنه وثانيهما لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته
معه فيثبت بخالف المجاز من جهة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه وقبل
ان الكناية لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم له اى لفظ استعمال في
معناه الموضوع له لكن لا يتعلق به الاثبات والنفي ولا يرجع اليه الصدق
والكذب كما يقال فلان طويل التجاد قصدا بطول التجاد الى طول القامة
فيصح الكلام وان لم يكن له طول التجاد قط بل وان استحال المعنى الحقيقي
كافي قوله تعالى (بل يدها بسوطتان) فان امثاله كنايةات عند المحققين من غير
لزوم كذب لان استعمال الالفاظ في معناها الحقيقي وطلب دلالتها عليه
انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم وحيث لا حاجة الى ما قبل ان الكناية
مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر
وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه من حيث هو مجاز مشروط بقربة
مانعة عن ارادة الموضوع له (قوله لانها وان كانت مع قرينة لكنها
ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له) * فان قلت * اسم ان هو الضمير
الراجع الى الكناية وما خبرها * قلت * خبرها لكنها ليست بمانعة
* فان قلت * كلمة لكن تستدعي سبق الكلام عليها لانها للاستدراك
وهو دفع توهم تولد من كلام سابق ولم تسبق الكلام ههنا فكيف
يصح دخولها على خبر ان * قلت * قال سعد الدين العلامة التفتازاني رحمه
الله تعالى في شرح الكشاف كل مبتدأ عقب بان الوصلية يؤتى في خبره
بالا استدراكية اولكن مثل هذا الكتاب وان صفر جمعه لكن كثر علمه
وذلك لما في المبتدأ باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر
استدراكا له واشتمالا على مقتضى خلافه انتهى فيكون ما قبل لكن ههنا
كلما حكما من حيث تولد منه التوهم باعتبار تقييده بان الوصلية لانه
يتولد من قوله لانها وان كانت مع قرينة انها مانعة فدفعه بقوله لكنها
ليست بمانعة (وقال علاء الدين البساطي في حواشي المطول ما قرن بالا اولكن
في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر والتقدير هذا الكتاب وان صفر جمعه
لا يقل علمه وانما يقل علمه لو ام يكثر علمه لكن كثر علمه وهذا اى طى المقدمة
الواقعة في معرض الخبر مع ما قبلها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط
ويعتبرون طى الجراء مع ما بعده ويقبضون المقدمة الاستشائية مقامه ويعتمدون

مطلب كل مبتدأ
عقب بان الوصلية

على وضوح المراد كقوالهم ان كان زيدا فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان
زيدا فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل
وما ذكره مولانا من لا خسرو في حاشية القاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال
هذا التركيب ان الواو زائدة كافي وكنت وما ينهني الوعيد وان من حروف
الزوائد ليس كما ينبغي انتهى (فعلى هذا تقرير الكلام ههنا لانها وان كانت
مع قرينة تخرج بهذا القيد وانما لم تخرج لو كانت قرينتها مانعة لكنها
ليست بمائعة فطوى الخبر مع ما يتبعه اعني قولنا تخرج بهذا القيد
وانما لم تخرج لو كانت قرينتها مانعة لوضوحه واقیم المقدمة المحتوية
على الاستثناء او الاستدراك مقامه (وعلى ما قال من لا خسرو من ان كلمة
الواو وان زائدتان فخير ان جملة كانت مع قرينة فعلى هذين التقديرين
يكون ما قبل لكن كلاما حقيقة يتولد منه اتوهم فتقرير الاستدلال هكذا
لان الكناية لفظ قرينته غير مانعة وكل لفظ قرينته غير مانعة اخرج به
يتبع ان الكناية اخرجت بهذا القيد فقوله لانها اشارة الى الصغرى والكبرى
مطوية وقوله اخرج به الكناية اشارة الى المطلوب (قوله لان الفرق بينها
وبين المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز) هذا دليل الصغرى
يعني اما الكبرى فبديهية واما الصغرى فلان الكناية يفرق عن المجاز
بصحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز وكل لفظ شانه كذا قرينتها
غير مانعة يتبع ان الكناية قرينتها غير مانعة وهو الصغرى المطلوبة
* فان قلت * لوجاز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية يلزم ارادة معنيين في
اطلاق واحد واللازم باطل لان ذينك المعنيين اما حقيقيان او مجازيان
او احدهما حقيقي والاخر مجازي لاسيما الى الاول اذ يلزم ان يكون كل
كناية من اللفظ المشترك وهو باطل على انه لا يجوز ارادة المعنيين في
اطلاق في المشترك على المذهب المنصور ولا سبيل الى الثاني اذ يلزم
ان يكون الكناية مجازا ولا سبيل الى الثالث اذ يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز
والواو ازم كلاهما منتفية قلنا * معنا الكناية ايسا حقيقيين ولا مجازيين ولا احدهما
حقيقيا والاخر مجاز بل ان المعنى الكنائى اللازم من مستتبعات اللفظ
ومدلوله دلالة صحيحة عقلية التزامية وليس حقيقة ولا مجازا فيكون مقصودا
تبعا من حيث الدلالة ومقصودا اصالة من حيث المرام والمقام ولا يكون
كلاهما مقصودين بالاصالة ولا محذور فيه لان وضع اللفظ عبارة عن

تخصيصه بالمعنى اى جملة بحيث يقتصر على ذلك المعنى لا يتجاوز ولا يراد به غيره عند الاستعمال فذاً لا يكون الا اعتبار وضع واحد ومعنى واحد لان اعتبار كل من الوضعين والمعنيين في اعتبار الآخر ضرورة ان اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب ارادة هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب ارادته خاصة فلو اعتبر الوضعان في اطلاق واحد بالاصالة لزم في كل واحد من المعنيين صفة الاتفراد عن الآخر والاجتماع بحسب الارادة بل يلزم ان يكون كل منهما مراداً وغير مراد في حالة واحدة وهو باطل بالضرورة كذا قاله بعض المحققين (وفيه نظر لان هذا الدليل مختص باللفظ المشترك ولا يجرى فيما نحن بصدده تأمل * فان قلت ان الفرق من مقولة الفعل والصحة من مقولة الانفعال كالوجوب والجواز فاحدهما مبين للآخر فكيف يصح الحمل بينهما * قلت ان الفرق بمعنى الفارق بعلاقة التعلقية فيتحدان في الخارج فيصح الحمل (قوله كذا قالوا برمتهم) اى باجمعهم الرمة بضم الراء وتشديد الميم في الاصل قطعة حبل والاصل فيه انه دفع رجل الى آخر بعيراً بحبل في عقه فقبل له اعطى البعير برمته ثم قيل في حق كل من دفع شيئاً الى آخر بجملته اعطاه برمته كذا في الصحاح يعنى صار الرمة في العرف بمعنى الجملة والجميع * فان قلت * ان السكاكى وغيره فرق بينهما بان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول التجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه وفي المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع فكيف يصح قوله كذا قالوا برمتهم * قلت * لردودية هذا الفرق لم يعتبر حيث ردوا هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تساويهما وتلازمهما * فان قلت * لم يجوز ان يدل اللازم على الملزوم في الكناية بواسطة انضمام القرينة فلان سلم ان اللازم العام لا يدل على الملزوم الخاص فلما حينئذ لا يبقى ما ما والكلام فيه ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وحينئذ اذا كان اللازم ملزوماً يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق كذا قال بعض المحققين * ولقائل ان يقول ان الفرق بهذا لا ينافي في الفرق بالصحة المذكورة والسكاكى وغيره قائلون به فيصح

اسناد القول على الجميع فلا حاجة الى القول بان الاسناد مبني على الكثرة
او بان الفرق بالانتقال من اللازم الى الملزوم لكونه مردودا لا اعتداد
به فكأنه لم يكن (قوله وفيه بحث) اى فى اخراج الكناية بقيد مائة
عن ارادته اوفى الفرق * واعلم ان البحث فى اللغة التفتيش والتفحص
وفى العرف يطلق على ثلاثة معان احدها حل الشئ على الشئ واثباته
له سواء كان بديهيا او نظريا وثانيها اثبات النسبة الايجابية او السلبية
بالدليل والاول اعم من الثانى من جهة شموله الى البديهى والنظرى واخص
منه من جهة عدم شموله الى النسبة السلبية والثانى ايضا اعم من الاول
من جهة شموله الى النسبة الايجابية والسلبية واخص منه من جهة عدم
شموله الى البديهى وثالثها المناظرة وهى صفة المناظرين كذا قاله نازك زاده
فى شرح الولدية وفى تقرير القوانين ان الابحاث اسئلة السائل واجوبة
المعلل انتهى يفهم منه ان البحث يطلق ايضا فى العرف على السؤال
والجواب وكل منهما اما منع او معارضة او نقض والمراد ههنا هو هذا
المعنى اى فيه معارضة او منع (قوله لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى
الحقيقى لذاته بل ليتوصل به الى الانتقال الى المراد) اى المراد لذاته وهو
اشارة الى الصغرى (قوله ففيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته
الخ) اشارة الى النتيجة وتقريره هكذا لان الكناية ما يصح فيها ارادة
المعنى الحقيقى لذاته بل ليتوصل به الى المراد لذاته مع قرينة معينة وكل
ما يصح فيه الخ فيها قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته ينتج ان الكناية
فيها قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته فل يحفظ هذه النتيجة وفى الحصر
المستفاد من قوله لا لذاته بل ليتوصل الخ نظر فانه يصح فيها ارادة
المعنى الحقيقى لذاته مع قرينة معينة من حيث انها كناية فكيف يوجد
فيها قرينة مانعة فلا يكون ارادة الغير الموضوع له بقرينة معينة مانعة
والحاصل ان تلك الصغرى ممنوعة وقوله (وهى ارادة الغير الموضوع له
بقرينة معينة له) بيان للقرينة المانعة وقوله (اذ لا يراد باللفظ الموضوع له
لذاته وغير الموضوع له) اى لذاته اشارة الى دليل كون ارادة الغير
الموضوع له بقرينة معينة قرينة مانعة فيها وتقريره هكذا كلما لم يرد
باللفظ الموضوع له لذاته وغير الموضوع له لذاته كان ارادة الغير الموضوع
لذاته بقرينة معينة له قرينة مانعة فيها لكن المقدم حق ينتج ان ارادة الغير

مطلب للبحث ثلاثة معان

الموضوع له لذاته بقرينة معينة له قرينة مائعة فيها ولك تقرره هكذا
لوم تكن تلك الارادة قرينة مائعة لزم ان يراد باللفظ في اطلاق واحد
الموضوع له لذاته وغير الموضوع له لذاته معالكن لا يراد يتبع تقيض المقدم
وهو المطلوب (فعلى الاول قوله لا يراد الخ اشارة الى المقدمة الواضعة وعلى
الثاني اشارة الى الرافعة اما الملازمة فظاهرة واما المقدمة الواضعة وكذا الرافعة
فلانه لو اريد باللفظ الموضوع له لذاته الخ لزم الجمع بين الحقيقة والجواز
كما قيل ولزم الجمع بين المعنيين على ما قلنا لان الكلام في الكناية وليس فيها
المعنى المجازي كما مر لكن التالي بط يتبع انه لا يراد باللفظ الخ وهو المطلوب (وفي
هذه الملازمة ايضا نظرفاه انما يلزم الجمع اذا اريدا معا من اللفظ واما اذا
اريد احدهما بدل الآخر فلا كما هو الشأن في الكناية ولا شك في استقامته
فيها فان قولنا زيد جبان الكلب يصح ان يراد به انه جبان الكلب حقيقة
بدون ان يراد انه مضاف حيث لم ينصب فيه قرينة مائعة منافية لذلك
على ان ارادة الغير الموضوع له ليست بقرينة مائعة لعدم ثبوت المراد
هو المعنى الغير الموضوع له في الكناية وايضا المراد بالقرينة المائعة
وراء ارادة الغير الموضوع له فان ارادته توقف على القرينة المائعة فلو كانت
تلك الارادة قرينة مائعة لزم توقف الشيء على نفسه * فان قلت * هذا
الدليل جار في عموم المجاز بان يقال لما كان الجمع بين المعنيين لذاتهما
في اطلاق واحد باطلا لزم ان لا يراد بعموم المجاز المعنى الحقيقي والمجازي
لذا تهما في اطلاق واحد لكن المقدم حق ينتج انه لا يراد به الخ فتختلف
حكم المدعى عن الدليل فيكون باطلا * قلت * لان سلم انه يجري فيه كيف والمراد
به المعنى العام الشامل للمعنيين لذاته وهو المعنى المجازي فلا يراد الموضوع له
وغير الموضوع له او المعنيين لذا تهما قيل فيه ان ارادة غير الموضوع له
لذاته لا يصح ان تكون قرينة مائعة عن ارادة الموضوع له في الكناية
كما لا يصح ان تكون قرينة مائعة في المجاز والا لما احتاج الى قرينة اخرى
ولزم ايضا دخول المجاز الذي له قرينة بدون قرينة مائعة غير الارادة
المذكورة في التعريف واللازم بكلا شقيه باطل انتهى يعني لو كانت تلك
الارادة قرينة مائعة في الكناية لزم ان تكون قرينة فيه واللازم الترجيح
بلامر جمع ولو كانت قرينة فيه لما احتاج الى قرينة اخرى ودخل
في التعريف لكن التالي بكلا شقيه باطل ينتج ان تلك الارادة لا تكون

قرينة مانعة في الكناية وهذا السؤال بطريق المعارضة في المقدمة
قال بعض المحققين في الجواب عنه (اقول فرق بين المجاز والكناية باعتبار
القرينة المعينة لانها لازمة لاستعمال المجاز لا لتحقيقه كما في استعمال المشترك
ولازمة لتحقيق الكناية فيكون في الكناية القرينة المعينة داخلة والممانعة
خارجة وفي المجاز خارجة والممانعة داخلة لتحقيق المجاز فلا تكون الارادة
فيه قرينة مانعة فيه بخلاف الكناية انتهى يعني ان القرينة الممانعة
خارجة عنها وتلك الارادة خارجة ايضا عنها فتصح ان تكون قرينة
مانعة فيها وفي المجاز القرينة الممانعة داخلة فيه وتلك الارادة خارجة
فلا يصح ان تكون قرينة مانعة فيه قيل ٢ هذا من سوء البحث اذ فيه
تلقين الخصم الجواب اذله حيث ان يقول ان الكناية قرينتين معينة
وممانعة والمجاز قرينة واحدة وهي الممانعة فمراد القوم من قولهم
ان القرينة في الكناية غير مانعة عن ارادة الموضوع له باعتبار القرينة
الاولى بخلاف المجاز فان له قرينة واحدة مانعة عن ارادة الموضوع له
وكفى بهذا القدر فرقا بينهما انتهى (اقول خلاصة التلقين منع الملازمة
او الكبرى التي ستأتي مع السند قيل في الجواب عنه اقول مرجع السؤال
النقض في التعريف فلا يدفع بهذا الجواب وان ثبت الفرق بينهما انتهى
يعني ان هذا المنع فيه اعتراف ما قال صاحب البحث فلا يضره باعتبار
المرجع ونحن نقول لو ثبت الفرق بينهما بذلك لما كان للمجاز قرينة معينة
مع انها لا بد منها فيه كما مر فلا يثبت الفرق * فان قلت * ان القرينة
المعينة خارجة عن المجاز داخلة في الكناية فيثبت الفرق بهذا الاعتبار
قلت * ان القرينة الممانعة خارجة عن الكناية داخلة في المجاز فيثبت الفرق
باعتبار الخروج والدخول فلا حاجة حيث ان اعتبار القرينة المعينة
في ابيات الفرق والحاصل ان اعتبار الفرق وجود القرينتين فيها دونه
فثبت الفرق بينهما بهذا بل لان فيهما قرينتين وان اعتبر في الفرق
بينهما الخروج والدخول فلا حاجة في الفرق الى اعتبار المعينة بل يكفي ان يقال
لما دخل القرينة الممانعة في المجاز دون الكناية حصل الفرق بينهما وهو
ظاهر ، واعلم انه اذا لم يكن ذلك التلقين مضرا للباحث ليس من سوء
البحث (قوله ولكن ليس فيها قرينة عدم ارادته مطلقا) اي لالذاته
وللان يقال هذا استدراك عن قوله ففيها القرينة الممانعة الخ كانه قيل

٢ قاله حسن الزبيري
عليه رحمه الباري

لانسلم ان فيها قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته فقط. لم لا يجوز
 ان يكون فيها قرينة مانعة مطلقا فحينئذ يحصل الفرق بينهما فاجاب
 بابطال السند المساوي بقوله لكن ليس فيها الخ قوله (اذ يجوز ارادته
 للانتقال) حلة لقوله ليس فيها الخ وتقريرها هكذا ان الكناية لفظ يجوز
 ارادة الموضوع له للانتقال وكل لفظ شأنه كذا ليس فيها قرينة مانعة
 مطلقا ينتج ان الكناية ليس فيها قرينة مانعة مطلقا ولك ان تقررها
 هكذا كلما جازت ارادته فيها للانتقال ليس فيها قرينة مانعة مطلقا
 لكن المقدم حق ينتج ان ليس فيها قرينة مانعة مطلقا فعلى التقرير الاول
 قوله اذ يجوز ارادته الخ اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية وعلى الثانى
 اشارة الى المقدمة الواضحة والشرطية مطوية فلما بطل السند بطل
 نقيض المنوع وكما بطل نقيض المنوع ثبت عينه فكما بطل السند
 ثبت عين المنوع لكن المقدم حق ينتج ان فيها قرينة مانعة لارادته
 لذاته فقط وهو عين المنوع (قوله فاما من لفظ يمكن ان يثبت ان معه قرينة
 مانعة مطلقا) دليل لقوله يجوز ارادته للانتقال فاما شبهة بليس ملغاة
 عن العمل ومن مزيدة لنا كيد النفي ولفظ اسمها ويمكن خبرها وتقريره
 هكذا كما لم يمكن للفظ ان يثبت له قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
 مطلقا جاز ارادته للانتقال فيها لكن المقدم حق ينتج عن الصغرى
 او المقدمة الواضحة فقوله فاما من لفظ اشارة الى المقدمة الواضحة
 والشرطية مطوية والفاء فيه لاتعليل (قوله ادكل مجاز لا يمنع فيه القرينة
 الارادة الموضوع له لذاته) قيل هذا من قبيل التنبيهات والالكان فيه
 شائبة المصادرة انتهى ان اراد ان المجاز باعتبار دخوله فى الكلية اعنى قوله
 فاما من لفظ الخ فيه شائبة المصادرة قد فوجئة كما فى الشكل الاول وان اراد
 ان قوله فاما من لفظ الخ اشارة ايضا الى دليل ككون المراد بقوله مانعة
 عن ارادته مانعة عن ارادته لذاته فى المجاز اذ التسوية وعدم التميز بينهما
 انما يحصل بهذا فحينئذ يتوقف كون القرينة فيه مانعة عن ارادته لذاته
 على تلك الكلية وان توقفت تلك الكلية على كون القرينة مانعة عن ارادته
 لذاته لزم الدور لكن يمكن ان يقال ككون القرينة فيه مانعة عن ارادته
 لذاته من حيث المراد يتوقف على تلك الكلية وهى تتوقف على كون القرينة
 فى المجاز مانعة عن ارادته لذاته فى نفس الامر فتعابر جهتا التوقفين ولذا

٤ قاله حسن الرباري
عليه راحة الباري (منه)

قال شاذية المصادرة واما اذا كان من قبيل التنبيهات فلا يرد شي ولا يحتاج
الى الجواب قيل ٤ ولقائل ان يقول ان الموضوع له في المجاز ليس بمراد مطلقا
لالذاته ولالانتقال منه الى غيره اذ ليس المنقل منه الاقربنة الا ان دلالة المجاز
على الموضوع له ضروري فيكون المعنى الحقيقي مفهومه منه و الفرق بين كونه
مفهوما من اللفظ ومرادا منه انتهى * قلت * العلاقة مأخوذة في التعريف
وهي نسبة ومناسبة بين الشئين ولا تصور الابتصوير المنتسبين فلا بد
ان يكون الموضوع له في المجاز مرادا للانتقال الى المعنى الغير الموضوع
فحينئذ يكون القرينة مانعة عن ارادته لذاته لا مطلقا على ان المنقل منه
ليس بمنحصر في القرينة فقط بل هو القرينة مع ملاحظة العلاقة فحينئذ
يحتاج الى ارادة الموضوع له لالذاته فخلاصة السؤال منع الحصر مع
السند وتقديره لانسلم ان القرينة انما تمنع ارادة الموضوع له لذاته في المجاز
انما يكون كذلك لو كان المنقل منه فيه الموضوع له وليس كذلك
بل المنقل منه فيه القرينة فحينئذ لا يكون الموضوع له مرادا مطلقا
لالذاته ولالانتقال منه فحينئذ يكون القرينة مانعة عن ارادته مطلقا
(و خلاصة الجواب اثبات المنوع بانه كلما كان اخذ العلاقة في التعريف
والحال انه نسبة تقتضي تصور المنتسبين لزم ان تكون الموضوع له فيه مرادا
لانتقال وكلما كان الموضوع له مرادا للانتقال لزم ان يكون القرينة
انما تمنع ارادة الموضوع له لذاته ينتج انه كلما كان اخذ العلاقة في التعريف
لزم ان تكون القرينة انما تمنع عن ارادته لذاته لكن المقدم حق ينتج
ان القرينة فيه انما تمنع ارادته لذاته وهو عين المنوع (قوله مثلا جاءني
اسديرمي ليس فيه مع الاسد الا الرمي الذي يمنع ان يكون المقصود لذاته
السبع المخصوص ولا يمنع عن ان يقصد للانتقال الى الشجاع) قيل لانسلم
ان القرينة المانعة ههنا مة صورة على الرمي كيف وعدم تحقق المعنى
الموضوع له قرينة ماذة حاوية للمجاز كما ان الرمي قرينة لفظية له (قيل
في الجواب ان القرينة الحالية قد تفاوتت بمناسبة المقام مثلا اذا قيل هذا
القول مخبرا عما وقع يحتمل الحقيقة ان لم توجد يرعى فلا يوجد القرينة الحالية
واما ان وجد لفظ يرعى يكون قرينة مانعة في اي مقام كان انتهى يعني ان المراد
حصر القرينة المطردة على الرمي ههنا وتقديره بان يقال لما كان المراد بها
القرينة المطردة صح الحصر لكن المقدم حق فكذلك التالى فخلاصته اثبات المنوع

بتحرير المراد قيل الا ان ذلك المنع غير مضر لان القرينة الحالية كالمقالية لا يمنع ان يكون السبع مقصودا للانتقال الى الشجاع انتهى وفيه نظر لانه اذا كان السؤال على الحصر فهو مضر كما لا يخفى (قوله فلا ثبت المجاز متميزا عن الكناية) تفريع على ما قبله * واعلم ان خلاصة البحث اما معارضة تحقيقية لقوله اخرج به الكناية او منع لقوله لان الفرق بينهما وبين المجاز الخ بالترديد وتقرير المعارضة هكذا ان الكناية ما فيه قرينة مانعة عن ارادته لذاته مع العلاقة وكل ما فيه قرينة مانعة عن ارادته لذاته لا يخرج بقيد القرينة المانعة ينتج ان الكناية لا تخرج بقيد القرينة المانعة وهو المطلوب اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فمأثلة بما سبق فالظاهر ان قوله فلا ثبت المجاز اشارة الى النتيجة وتقرير المنع هكذا ان اريد بصحة ارادة المعنى الحقيقي فيها دون المجاز ارادته لذاته لان سلم صحتها في الكناية كيف والكناية يصح فيها ارادة الخ فقوله لان الكناية الخ اشارة الى السند وانما اتى بصورة الدليل للتنبيه على قوته وليذهب نفس السامع الى مذهب ممكن من المعارضة والمنع وان اريد بصحتها ارادة المعنى الحقيقي مطلقا لان سلم وجود القرينة المانعة عن هذه الارادة في المجاز كيف فاما من لفظ يمكن ان ثبت ان معه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا الخ فعلى هذا ايضا لفظ لا في قوله فلا ثبت الخ اشارة الى المنع وقوله ثبت اشارة الى المقدمة المنوعة والفاء للتفريع على السند وقوله فما من لفظ اشارة الى السند (قوله ويمكن ان يجاب عنه بان صحة ارادة الموضوع له للانتقال معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال) اي بخلاف المجاز يعني لا يصح ارادته فيه للانتقال سواء تحقق معنى الموضوع له اولا وخلاصة الجواب اثبات المقدمة المنوعة على تقدير المع بالخبر وما له باختيار شق ثالث ودفع البحث وهو ان المراد من صحة ارادة الموضوع له فيها صحتها للانتقال يعني ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال بخلاف المجاز فان الموضوع له ليس متحققا فيه حتى يصح ارادته للانتقال او يكون متحققا لكن لا يصح ارادته للانتقال وتقريره هكذا كلما كان المراد بالصحة المذكورة صحتها مع تحقق الموضوع له فيها للانتقال بخلاف المجاز كان الفرق بينهما بصحة ارادته فيها دون المجاز لكن المقدم حق فالتالي مثله ويرد عليه بطريق القضا الاجالى ان هذا

الدليل يستلزم ان لا يكون قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى)
 وقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) وقوله تعالى (يدالله فوق ايديهم)
 وامثالها من الكنايات التي لم يتحقق معانيها الموضوع لها كنايات بل من
 المجاز وهو باطل لان المحققين قائلون بانها كنايات قبل لعل الشارح
 اشار الى هذا بقوله يمكن اقول لعل هذا الجواب مبني على مذهب من قال
 بانها مجازات وانه اختاره فتأمل فعلى هذا الجواب يكون معنى المنع عن ارادة
 الموضوع له في التعريف مانعة عن ان يكون الموضوع له متحققا بطريق
 ذكر السبب و ارادة السبب فحينئذ يرد عليه ايضا انه يستلزم صرف
 اللفظ عن المعنى المتبادر في التعريف وهو غير جائز في التعريفات وايضا
 يستلزم انحصار القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له في الحالية وهو
 في غاية البعد وخلاف الاجماع كذا اعترض (قيل . نشأ هذين الاعتراضين
 توهم ان الكناية على هذا الجواب ان يكون الموضوع له متحققا فيها
 ويصح ارادته للانتقال والمجاز ان لا يكون الموضوع له فيه متحققا ولا يصح
 ارادته . مع انه ليس كذلك اذ المجاز خلافه وهو اعم من ان يكون متحققا
 ولا يصح ارادته وان يكون متحققا ولا يصح ارادته للانتقال فعلى هذا
 العموم لانسلم ان هذا الدليل يستلزم صرف اللفظ عن المتبادر وانحصار
 القرينة في الحالية في المجاز فتأمل (قوله ففي جاءني اسدي رمي ليس اتيان
 الاسد متحققا فيه بخلاف جبان الكلب فان جبن الكلب موجود فيصح
 ان يراد للانتقال الى المضايقة) اشارة الى ان الاسد لم يكن متحققا فلا يصح
 ارادته للانتقال فيكون مجازا وفي جبان الكلب جبن الكلب متحقق فيصح
 الارادة للانتقال فيكون كناية * فان قلت * هذا الفرق يستلزم كون
 الاسدان تحقق اتيانه كناية مع انه لم يقل به احد * قلت * لانسلم استلزامه
 هذا كيف ولفظ يرمى قرينة مانعة للارادة للانتقال فلا يصح الارادة
 للانتقال الا ترى انك عرفت ان مدار الكناية التحقق وصحة الارادة
 للانتقال ومدار المجاز عدم صحة الارادة للانتقال سواء تحقق الموضوع له
 اولافى مثل اسدي رمى حين تحقق معناه لم يتحقق صحة الارادة للانتقال
 فلا يكون كناية واما جبان الكلب فان وجد جبن الكلب يكون كناية
 وان لم يوجد يكون مجازا لوجود القرينة الحالية المانعة وهو عدم تحقق
 المعنى الحقيقي واما تقرير الجواب على تقرير البحث معارضة فبان يقال

لانسلم ان كل ما يصح ارادته للانتقال فيه قرينة مانعة عن ارادته كيف
والمراد بها قرينة مانعة عن ارادته للانتقال وهذه القرينة لا توجد
في الكناية وهو ظاهر فعلى كلا التقديرين الجواب بتحرير المراد لكن
على الاول قوله بان صحة ارادة الموضوع له آخاشارة الى المقدمة الاستثنائية
والشرطية مطوية وعلى الثاني اشارة الى السند والمنع مطوى وانما طوى
ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (ولقائل ان يقول هذا الجواب
باطل لانه يفيد عدم ارادة الموضوع له للانتقال في المجاز وهو باطل
لانه لما كانت العلاقة مأخوذة في تعريف المجاز لزم ارادته للانتقال فيه
فيكون عدم ارادته فيه الانتقال باطلا فعلى الاول ابطال الدليل بخصوص
الفساد وعلى الثاني ابطال السند والحق في الجواب لانسلم ان الكناية
ما يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لانداته بل ليتوصل به الى انتقال الى
المراد كيف ويجوز فيها ايضا ارادة المعنى الحقيقي لذاته من حيث انها كناية
فلا يتعين فيها ارادة الغير الموضوع له لذاته بقرينة معينة فلا يتحقق
فيها قرينة مانعة حالية ولا لفظية فخرج بقوله مانعة عن ارادته اي لذاته
فحينئذ يكون لفظ التعريف على التبادر ولا يلزم شيء مما ذكر والحاصل ان
الفرق بين المجاز والكناية وجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له
لذاته لا الانتقال في المجاز وعدمها في الكناية من حيث انها كناية عند القوم
وعند الشارح عدم تحقق المعنى الموضوع له في المجاز وتحقيقه في الكناية
ونحو فلان كثير الرماد كناية عند القوم عن كونه مضيفا سواء تحقق
كثرة الرماد اولا فانه من حيث انه كناية لا يوجد فيه القرينة المانعة
وعند الشارح رحمه الله ان تحقق كثرة الرماد فهو كناية والاشجار
قال المصنف رحمه الله تعالى (ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز
مرسل) * فان * قلت * ما معنى ان * قلت الشرط الجزئي * فان قلت *
ما معنى الشرط ههنا * قلت * تعليق حصول مضمون جملة بحصول
مضمون جملة اخرى في الاستقبال وقيد في الاستقبال متعلق بالحصول الثاني
والحصول الاول عبارة عن معنى الجزء والثاني عن معنى الشرط
* فان قلت * ما الفرق بينهما وبين ادا وهو ايضا موضوع للشرط
المذكور * قلت * ان كلمة ان للشرط مع الشك اي لشك المتكلم في حصول
الشرط واذا للشرط مع القطع اي قطع المتكلم بحصول الشرط

مطلب معنى ان الشرطية

مطلب الفرق بين ان واذا

اي المقدم * فان قلت * اذا كانتا موضوعين للشرط فلم كانت ان حرفا
واذا اسما * قلت * ان كلمة ان موضوعا للشرط الجزئي مع الشك
اي لتعليق حصول مضمون جملة بخصوصها بحصول مضمون جملة اخرى
بخصوصها في الاستقبال واما كلمة اذا فموضوعا للشرط الكلي مع القطع
اي لتعليق حصول مضمون جملة مطلقا بحصول مضمون جملة مطلقا في
الاستقبال فيكون معناها مفهوما مستقلا بالمفهومية ملحوظا في حدوداته
لزمها تعقل متعلبا اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرهما والدليل على
انها واما ثانيا موضوعا لمعنى مستقل كونها مضافة ومفعولاً فيه وغير ذلك
وما هو موضوع لمعنى غير مستقل لا يقع شيئا منها * فان قلت * اذا كان
معناها مستقلا بالمفهومية فلم ذكر متعلقها وصارت لازمة الاضافة
* قلت * لما جرت العادة باستعمالها في مفهومها مضافة الى متعلق
مخصوص لانه ٩ الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصية
للاجل فهم اصل المعنى بخلاف كلمة ان لان ذكر متعلقها لاجل فهم
اصل المعنى فلذا كانت ان حرفا واذا اسما وايضا فرق آخر بينهما وهو
ان اذا موضوع للظرف المستقبل والشرط وان ان موضوع للشرط
فقط * فان قلت * اذا كانت ان موضوعا للشرط في الاستقبال لزم ان يدخل
على الفعل المضارع وكان ليس بفعل لان كان ليس له معان ثلثة اي الحدث
ونسبته الى الفاعل والزمان وكل فعل فله تلك المعاني الثلاثة ينتج من الضرب
الثاني من الشكل الثاني ان كان ليس بفعل وقس عليه سائر الافعال
الناقصة اما الكبرى فظاهرة فان ما دل على حدث ونسبة ذلك الحدث
الفاعل وزمان تلك النسبة كضرب فاه يدل على الضرب ونسبته الى
الفاعل وزمانها الماضي واما الصغرى فلان كان له معنيان اي كون
الفاعل شيئا لم يذكر بعداى لم يذكر مادام يذكر كان يعنى نسبة شيء
ليس هو مدلوله الى الفاعل فانه لا يدل على كون شيء ووجوده في نفسه
والا كان فعلا تاما كضرب والاخر زمان تلك النسبة فلما ثبت له معنيان
النسبة وزمانها دون الحدث لم يكن له معان ثلثة لكن المقدم حق ينتج
ان كان ليس له معان ثلثة * واعلم ان هذا الذي ذكرناه من ان الافعال
الناقصة تدل على معنى ثبوت شيء خارج عن مدلولها الى الفاعل وهو معنى
ما قيل من انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فانها اذا كانت موضوعا

مطلب لم كان اذا اسما
مع انه للشرط كان
ويجوز الجواب بما قال
سيبويه ان حرفي
الاستفهام والشرط
اعني الهمزة وان حذفنا
وجوبا قبل اسميهما
لكثرة استعمالهما
واصل من تضرب
اضرب ان من تضربه
ع

٩ اي افادة خصوصية
المتعلق واستفادتها منه

مطلب الابحاث في الافعال
الناقصة

لذلك التقرير دلت عليه بموادها بالمطابقة فقط وكانت الصفة خارجة عنه كالفاعل كذا في لوا مع الاسرار وحواشيه فالظاهر ان هذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاموار الخارجية فحينئذ يكون التقرير مصدرا مبنيا للمفعول فيكون عبارة عن الثبوت والوقوع الخارجي واما على رأى من قال ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فهو مصدر مبنى للفاعل فيكون عبارة عن جعله وتثبيته على صفة فان التقرير من قريقر اذا ثبت وسكن كافي القاموس وليس بمعنى التأكيد كما وهم لان هذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا تنفائه في ايس ومعنى التثيت والاثبات ادراك ثبوت شيء لشيء ايجابا او سلبا ليشمل ايس ٢ اى الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله فعلى كلا الرأيين يصح ان يكون التقرير موضوعا له للافعال الناقصة كذا في الحواشي الحكيمة فاذا ثبت ان كان ليس بفعل ثبت انه ليس بمضارع فكيف يصح دخول كلمة ان عليه * قلت * اعلم اولان الافعال الناقصة منسجمة عن الحدث الذي دلت عليه بحسب الوضع الاول فانها تامات بحسبه كما في الفوائد الغيائية فتدل بموادها على النسبة بالوضع الثاني الطارى (واما دلالتها على احدا لازمنة فبحسب الوضع الاصلى فلذلك قالوا ان المقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذا صله زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كافي قولك زيد منطلق في الزمان الماضي فيكون الاسم والخبر في خبر باب كان مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى والفعل الذي هو مسند صورة قيد للخبر الذي هو مسند حقيقة ومعنى بمنزلة ظرف وقع قبلا لذلك الخبر الذي هو المسند في الحقيقة والمعنى فتكون الافعال الناقصة قيودا للاخبار ولكون تلك الافعال قيودا للاخبار وجه آخر وهو ان هذه الاخبار منصفة بمعاني تلك الافعال واحكامها ولا شك ان الصفات مقيدة لموصوفاتها فتكون تلك الافعال مقيدة للاخبار فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود في الماضي على ما قيل وسيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى (فاذا عرفت هذا فنقول ان اراد بصغراك اعنى لان كان ليس له معان ثلاثة انه ليس له معان ثلاثة بحسب الوضع الاصلى فهى ممنوعة كيف وهو فعل تام بحسبه ففيه الحدث وهو الحصول والوجود والنسبة والزمان

٩ وفيه رد للشارح حيث قال في حاشيته للفوائد الضيائية والوجه عندى المراد بالتقرير التأكيد (منه)

٢ فلا يرد ان هذا التعريف لا يشتمل ايس فانه ليس فيه التقرير بل فيه نفيه (منه)

مطلب لكون الافعال الناقصة قيودا للاخبارها وجهان

فان الافعال الناقصة كلها تامات بحسبه وقد تقرر في محله ان المعتبر في كون الكلمة فعلا ان تدل على تلك المعاني بحسب الوضع الاصلى وان اردت بها انه ليس له تلك المعاني بحسب الوضع الثانى الطارى فمسئلة وكبراك ممنوعة من جهة الكلية * فان قلت * لناديل آخر على مدعا ناوهوان كان لو كان فعلا لكان متعديا اولازما لكنه ليس بمتعد ولا لازم ينتج انه ليس بفعل وهو المطلوب اما الملازمة فلانه كلما انحصر الفعل على ذينك القسمين فلو كان فعلا لكان متعديا اولازما لكنه انحصر عليهما ينتج انه لو كان فعلا اخ وهو الملازمة المطلوبة * قلت * اعلم اولان الافعال الناقصة بعضها في الوضع الاصلى فعل لازم نحو كان بمعنى ثبت وحصل وكذا آل ورجع وحال وارتد فان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما لازما واستحال وتحول وصار في الاصل بمعنى انتقل وبعضها في الاصل متعد نحو برح ورام فانهما في الاصل بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك كذا في الرضى ثم وضعت للتقرير المذكور وضعا طاريا فصارت ناقصات (فاذا عرفت هذا فنقول ان اردت بقولك لكنه ليس بمتعد ولا لازم انه ليس بمتعد ولا لازم بحسب الوضع الاصلى فمنوع وان اردت به انه ليس بمتعد ولا لازم بحسب الوضع الطارى فسلم والملازمة ممنوعة كيف والمعتبر في كون الكلمة فعلا ومتعديا ولازما هو الوضع الاصلى فظهر ان انحصار الفعل على المتعدى واللازم انما هو بحسب الوضع الاصلى وظهر ايضا ان تقسيمه الى التام والناقص باعتبار الوضع الاصلى وطريان الوضع الثانى وهو الوضع للتقرير المذكور وظهر ايضا ان مفهوم الفعل الناقص ليس الاثبات النسبة ولا ثبوتها وانه لا يدل على حدث قائم بمرفوعه ومتعلق بمنصوبه فلذلك سمي بعض النحاة مرفوعه اسما والكل منصوبه خبرا ونا قوا كان رفعه لاسمه على الفا عليه حكما لشبهه بالفاعل في كونه عمدة وركنا ونصبه لمنصوبه على المفعولية حكما لشبهه بالمفعول في توقف تعقل الفعل عليه كالمتردى او كونه في مرتبة ثالثة (واما تسميته ناقصا لنقصان معناه عن معنى الفعل التام بنقصان مدلول واحد كما سبق آنفا اولدلالته على معنى غير تام اى لا يصح ان يخبر به وحده اولعدم افادته بمرفوعه فائدة تامة بخلاف الافعال التامة * فان قلت * ما معنى تمام الفعل ونقصانه * قلت * لكل منهما ثلاثة

مطلب الافعال الناقصة
في الاصل تامات متعديا
اولازما .

مطلب وجه تسمية الفعل
ناقصا
مطلب للتام والنقصان
ثلاثة معان

معان (احدها صحة السكوت على الفعل مع رفوعه * فان قلت * المراد من السكوت هل هو سكوت المتكلم او المخاطب * قلت * هو سكوت المتكلم بقرينة ان السكوت يقتضى سبق الكلام ولا كلام من المخاطب ولا سبقه * فان قلت * لم لا يجوز ان يحمل السكوت على سكوت المخاطب بمعنى عدم انتظار المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظاره للمسند اليه او المسند على ما قيل * قلت * ذلك الحمل ركيك فانه لا مناسبة بينهما كما لا يخفى ولان السكوت يقتضى سبق التكلم وان تخصيص الانتظار بما ذكره تخصيص بلا مخصص كذا في الحواشي الحكيمة على اللارى * فان قلت * ما معنى الصحة ههنا * قلت * معناها هو عدم نسبة المقصور اليه في المحاورات في افادة المرام فقد ظهر ان النقصان بمعنى عدم الصحة المذكورة * فان قلت * فعلى هذا لا يصح توصيف بعض الفعل بالتام بل كله ناقص فان كله لا يصح السكوت على معانيها * قلت * التوصيف بالتام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن الرفوع فيكون من قبيل وصف الجزء بحال الكل فيصح (وثانيها دلالة على معنى يصلح لان يخبر به وحده ونقصانه دلالة على معنى لا يصلح لان يخبر به وحده) وثالثها وجود المعاني الثلاثة فيه ومعنى النقصان عدم وجود الواحد منها فيه كما سبق فعلى هذين المعنيين يكون توصيف الفعل بالتام والناقص ونسبتهما اليه حقيقة على رأى من قال ان الافعال الناقصة منسلخة عن المصدر على ما هو المختار واما على رأى من قال بخلافه فالتوصيف بالمعنى الاوسط للتام والنقصان صحيح دون المعنى الاخير وسبب الكل دلالة التامة على الحدث الذى يخبر به وحده ودلالة الناقصة على التقرير المذكور الذى يقتضى الطرفين في الافادة فلذلك تدخل على المبتدأ والخبر فى الاصل * فان قلت * ان المبتدأ والخبر مع الهيئة التركيبية كلام تام يدل بالوضع النوعى على التقرير والنسبة فيكون ذكر الافعال الناقصة فى التراكيب مستدركة * قلت * انما تكون مستدركة لو بقی وصف المبتدئية والخبرية وقت الدخول وليس باقيا بل سلبا عنهما ثم دخلت على ذاتيهما ويدل عليه قولهم انها تدخل على المبتدأ والخبر فى الاصل اى قبل الدخول فحينئذ لم يبق دلالة على التقرير لزوال الهيئة التركيبية الدالة عايه بسبب السلب المذكور فاذا دخلت عليهما دلت عليه * فان قلت * فحينئذ يندفع الاستدراك بمعنى كون الدال

مفيد المعنى حاصل بدال اخر قبله مع بقاء الدالين في التركيب كقوله واعلم
علم اليوم والامس قبله * لكن الاستدراك بمعنى لولاه لحصل ذلك المعنى
لم يندفع فانه لو لم يذكر الفعل الناقص لحصل التقرير بالهيئة التركيبية
فان حاجة في ارتكاب ذلك التكلف اى سلب الوصف وازالة الهيئة
واى فائدة في اتيانه وذكره * قلت * اعلم ان ذلك التقرير هو العمدة
والقدر المشترك بين تلك الافعال وله انواع كالتقرير على وجه الانتقال
كافي صار والتقرير على وجه الدوام اى من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق كما في كان والتقرير على وجه الانقطاع كما في كان ايضا
والتقرير على وجه الاقتران بالاوقات المدلول عليها بموادها كما في اصبغ
والتقرير على وجه الاستمرار مذ قبل الاسم الخبر فلبعض من هذه الانواع
وضع بعض من تلك الافعال وبعض آخر منها وضع بعض آخر منها
على ما بين في محله (واذا عرفت هذا فنقول ان المبتدأ والخبر مع الهيئة
التركيبية يدل على التقرير فقط والافعال الناقصة تدل على انواعه
فاندفع الاستدراك بالمعنى الثاني واما الحاجة الى اتيانها فلا عطاء الاخبار
احكام معانيها اى الآثار المترتبة على معانيها مثلا كان زيد غنيا
فانقر معناه زيد متصف في الزمان الماضي بالغناء المقطوع عنه وكان زيد
فاضلا معناه زيد متصف في الزمان الماضي بالفضل الدائم بالمعنى المذكور
سابقا فان معنى كان دوام الفاعل على الخبر او انقطاعه عن الخبر على الاشتراك
اللفظي والخبر لا يتصف بالدوام والانقطاع المذكورين بل بكونه
مدوما عليه او منقطعا عنه وصار زيد مالمعناه زيد متصف في الزمان
الماضي باعلم المنقل اليه فان صار للانتقال اى انتقال الفاعل الى الخبر
والخبر لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه وكان الله تعالى علما
معناه الله تعالى متصف بالعلم المستمر عليه فان كان لاستمرار الفاعل على
الخبر والخبر لا يتصف بالاستمرار بل بكونه مستمرا عليه فتكون هذه الاخبار
متصفة بتلك الاكوان وهى احكام معاني تلك الافعال فيكون تلك
الاخبار متصفة بهذه الاحكام وهذا معنى قولهم انها تدخل على الجملة
لا عطاء الخبر حكم معانيها اى لاجل افادتها اتصاف الخبر بحكم معانيها
على ما يستفاد من الحواشي الشريفة وغيرها (فقد ظهر ان في اتيان
الافعال الناقصة فوائد ثلاثة بيان نوع التقرير وبيان زمانه من الازمنة

مطلب للتقرير انواع

٣ واعلم ان الاستمرار نوع
من التقرير على وجه
الدوام قد يتحقق في ضمن
الاستمرار يعلم ذلك بحسب
القرائن كما يستفاد ذلك
من قرينة وجوب كون
الله تعالى علما (منه)

مطلب في ذكر الافعال
الناقصة فوائده ثلاثة

مطلب ههنا ثلث اجل

٢ القائل الشيخ الرضى
س

الثلاثة وبيان وصف الخبر فلاجل تحصيل هذه الفوائد ارتكب ذلك
التكلف * فان قلت * ان قولهم انها تدخل على الجملة الاسمية الخ يدل على انه
لم يرتكب ذلك التكلف * قلت * المراد جملة اسمية قبل دخولها بعلاقة
الكون ويدل عليه قولهم في تعريف خبر باب كان هو المسند بعد دخول
كان (فهنا اي في افادة التقرير والنسبة ثلاثة اجل جملة اسمية نحو زيد فني
وجملة فعلية فعلها تام نحو غني زيد وجملة فعلية فعلها ناقص نحو صار
زيد غنيا فالاولى تدل على التقرير فقط والثانية تدل على التقرير وزمانه
والثالثة تدل على نوع التقرير وعلى زمانه وعلى وصف المسند وان اردت
افادة التقرير فقط تقول زيد غني وان قصدت افادة التقرير وزمانه تقول
غني زيد وان نحوت افادة التقرير وزمانه ووصف المسند تقول صار زيد
غنيا فلكل تركيب من هذه التركيب مقام * فان قلت * قد ثبت فيما سبق ان
معنى تلك الافعال ناقص عن معنى الافعال التامة وذلك الناقص هو الحدث
فالاولى ان لا يجعلوها افعالا مع انهم احتاجوا في جعلها افعالا الى ارتكاب
تعميم الوضع في تعريف الفعل الى الحالى والاصلى بل المناسب حيث ان يجعلوها
حروفا كما جعلها بعض المنطقيين فلم يجعلوها افعالا * قلت * لما شارك تلك
الافعال افعالا تامات في التصاريف والدلالة على الزمان وكان نظرهم الى
جانب اللفظ ناسب لهم ان يجعلوها افعالا ويدرجوها في التعريف بتعميم
الوضع فيه فلذلك جعلوها افعالا واما نظر المنطقيين فالى المعنى ولما كان معانيها
ناقصة غير تامة اى غير صالحة لان يجربها لعدم دلالتها على الحدث كما ان
الحروف جعلوها ادوات وادرجوها في تعريفها * فان قلت * قال ٢
بعض الحققين ان كان ناقصة تدل على الكون الذى هو الحصول
المطلق فكيف لا تدل على الحدث * قلت * فيثبت تكون تامة لانا نقصة
على ما سبق في الخواشي للوامع الاسرار لان معانيها نسب جزئية تدل عليها
بموادها فلذا تقتضى ذكر الطرفين ولم تتم بمرفوعها كلاما ولم تصلح
لان يجربها (ومن هذا ظهر سر ما قيل ان لفظ الكون في اى موضع يذكر
يكون مصدرا لكان التامة والمنصوب بعده حال لا خبر لان الناقصة
لا مصدر لها انتهى ما قيل * فان قلت * قد ثبت بما سبق ان كانت فعل
ومعلوم انه ماض وكلمة ان تقتضى مضارعا فكيف يصح دخولها عليه
* قلت * كلمة ان تقتضى مضارعا لفظا او معنى او معنى فقط لا مضارعا

لفظا ومعنى ، مما فهمنا لفظ كانت مضارع معنى * فان قلت * انه موضوع
بهيئته للزمان الماضي فكيف يصح استعماله في معنى المضارع حتى يكون
مضارعا معنى * قلت * ان الاستعمال الصحيح على قسمين الاستعمال بالوضع
والاستعمال بالعلاقة وليس هو منحصرا على الاستعمال بالوضع على ما سبق
تحقيقه فلفظ كانت ههنا * يستعمل في معنى المضارع بعلاقة الصفة بان شبه
معنى الكون في المستقبل بمعنى الكون في الماضي في تحقق الوقوع وادعى دخول
المشبه في جنس المشبه به وجعله فردان متعارف وغير متعارف ثم استعير
لفظ الكون الذي بمعنى الكون في الماضي لمعنى الكون في المستقبل فصار
لفظ الكون استعارة اصلية ثم اشتق من لفظ كون الذي بمعنى الكون في
المستقبل كانت فصار لفظ كانت استعارة تبعية باعتبار الهيئته
* فان قلت * ما القرينة المانعة ههنا فانها لا بد منها في الجواز * قلت *
هي كلمة ان من حيث تقتضي مضارعا وهي ايضا معينة وقد سبق
ان المانعة والمعينة قد تتحدان * فان قلت * ما الداعي ههنا فانه لا بد منه
في الجواز ايضا * قلت * هو التنبيه على الوقوع * فان قلت * هذا يناقض
كلمة ان فانها تدل على الشك وعدم تحقق الوقوع والتنبيه المذكور يقتضي
التحقق فكأنه قيل لم يتحقق مضمون الجملة وتحقق فيلزم اجتماع
النقيضين في مثل هذا التركيب * قلت * الشك والتردد في مضمون الجملة
بالنظر الى قصد المتكلم وتحقق وقوعه بالنظر الى نفس الامر فكأنه قيل
لم يتحقق مضمون الجملة في قصد المتكلم وذهنه وتحقق في نفس الامر
فلا يلزم التناقض * فان قلت * قد سبق ان لا مصدر للافعال الناقصة
فكيف يصح الاستعارة البيعية في كانت باستعمال الكون الذي بمعنى
الكون في الماضي في معنى الكون الذي بمعنى الكون في المستقبل ثم اشتقاق
كانت منه * قلت * قال الامام في مفاتيح الغيب قال المحسوسون كان كلمة
تستعمل على وجوه احدها ان تكون بمنزلة حدث ووقع وذلك في قوله
كان الامر اى وجد وحدث وحيث لا يحتاج الى الخبر (والثاني ان يخلع
منها معنى الحدث فتبقى الكلمة مجردة للزمان وحيث لا يحتاج الى الخبر وذلك
في قوله كان زيدا ذاهيا * واعلم اني حين كتبت * قويا بخوارزم وكان
هناك جمع من اكابر الادباء اوردت عليهم اشكالا في هذا الباب فقلت
انكم تقولون ان كان اذا كانت ناقصة تكون فعلا وهذا محال لان الفعل

مطلب السؤال بالنافاة
بين كلمة ان كان
والجواب عنها

مطلب مباحثة الامام
مع واكابر الادباء

مادل على اقتران حدث بزمان بقولك كان يدل على حصول معنى الكون
 في الزمان الماضي واذا افاد هذا المعنى كانت تامة لناقصة بهذا الدليل
 يقتضي انها ان كانت فعلا كانت تامة لناقصة وان لم تكن تامة لم تكن
 فعلا البتة بل كانت حرقا وانتم تنكرون ذلك فبقوا في هذا الاشكال
 زمانا طويلا وصنفوا في الجواب عنه كتبنا وما افلمحوا فيه ثم انكشف لي
 سرا ذكره ههنا وهو ان كان لا معنى له الاحداث ووقع ووجد الا ان قولك
 وجد وحدث على قسمين احدهما ان يكون المعنى وجد وحدث الشيء
 كقولك وجد الجوهر وحدث العرض والثاني ان يكون المعنى وجد وحدث
 موصوفية الشيء بالشيء فاذا قلت كان زيد عالما فمعناه حدث ووقع
 في الزمان الماضي موصوفية زيد بالعلم والقسم الاول هو المسمى بكان التامة
 والقسم الثاني هو المسمى بالناقصة وفي الحقيقة فالمفهوم من كان في الموضعين
 هو الحدوث والوقوع الا ان في القسم الاول المراد حدوث الشيء في نفسه
 فلا جرم كان الاسم الواحد كافيا والمراد من القسم الثاني حدوث
 موصوفية احد الامرين بالآخر فلا جرم لم يكن الاسم الواحد كافيا
 بل لابد فيه من ذكر الاسمين حتى يمكنه ان يشير الى موصوفية احدهما
 بالآخر وهذا من لطائف الابحاث انتهى (ولا يخفى ان هذا مبني على مذهبه
 ان الالفاظ موضوعة للا Moran الخارجية وان الافعال الناقصة ليست
 بمنسجمة عن الحدث على ما اختاره الرضي حيث قال وما قال بعضهم
 من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء
 لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق
 وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئ
 اولا بلفظ دال على حصول ما ثم بين بالخبر ذلك الحصول بتعيين الحاصل
 فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فانقائده في اراد
 حصول ما ابتداء ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن
 على ما بين في باب مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك
 الحصول المقيد ولو قلنا قام زيدام تحصل هاتان الفائدةان معا فكان يدل
 على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين
 واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق
 اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان عقلية واما سائر الافعال الناقصة

فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون
 جميعا ناقصة بالمعنى الذى قالوه انتهى فظهر مما قال الامام والرضى
 ان الكون مصدر الا انه على ما قاله الامام عبارة عن حدث هو وقوع
 موصوفية شئ بشئ وعلى ما قاله الرضى عبارة عن الوقوع والحصول
 المطلق فعلى هذين القولين تصح تلك الاستعارة بالطريق المذكور
 لكن يرد على ما قاله الرضى انه يكون حينئذ كان فعلا تاما مامرا
 مما نقلناه من حاشية لوامع الاسرار للسيد السريى قدس سره وغيرها
 ويرد على ما قاله الامام ان كان اذا دل بمادته على وقوع موصوفية
 شئ بشئ وبهيئته على الزمان فالى ما ينسب ذلك الحدث فتبقى الكلمة مجردة
 للزمان والحدث ولم توجد فيها النسبة ٦ فانت يا امام تقول ان كان
 اذا كانت ناقصة تكون فعلا وهذا محال لان الفعل مادل على
 اقتران حدث بزمان ونسبته الى فاعل معين وكان يدل على اقتران
 الحدث بزمان ولا تدل على نسبته الى فاعل فلا تكون فعلا البتة وانت
 تنكر عدم كونه فعلا على ما لا يخفى على المتأمل فان قال الامام ان لفظ
 كان يدل بمادته على الحدث المطلق وبهيئته على النسبة والزمان فحينئذ
 يكون تاما ناقصا وان قال انه يدل بمادته على الحدث المقيد بموصوفية
 شئ بشئ على ان المقيد والتقييد داخلان والتقييد خارج كانت النسبة
 مدلولها عليها بالمادة لا بالهيئة فلا يكون فعلا البتة فان الفعل مادل بمادته
 على الحدث وبهيئته على النسبة والزمان وار قال انه يدل بمادته على المجموع
 يرد عليه ما سبق اثنا فالحق ما ذكر من ان معانى الافعال الناقصة نسب
 جزئية تامة على ما سبق تحقيقه وسد كره الامام من القسم الثانى من معني
 كان فهو عين النسبة التامة التى يدل على كان عليها بمادتها وهذه النسبة
 بالنسبة الى معنى لفظ الوقوع كعنى من بالنسبة الى معنى لفظ الابتداء كما ان
 معنى من معنى حرفى ومعنى الابتداء معنى اسمى كذلك معنى كان معنى حرفى
 ومعنى الوقوع معنى اسمى وقد سبق وجه تسميته النحاة اياه فعلا فالصواب
 ان يجرى الاستعارة كما جريت فى الحروف الا ان يبنى ذلك الاجراء على وضعه
 الاصلى كما انى كونه فعلا عليه * قال قلت : ان الفعل الناقص موضوع
 بمادته للتقرير وقد سبق ان التقرير مصدر فيكون الكون مصدرا
 * قلت ان التقرير مصدر بالمعنى الاقوى واما بالمعنى المراد ههنا على ما مر

فانه يدل بمادته على
 الحدث وبهيئته على
 الزمان (منه)

٦ اى نسبة وقوع
 موصوفية الشئ بالشئ
 (منه)

مطلب الجواب عن
 مباحثة الامام
 مطلب الفرق بين الافعال
 التامة والناقصة

فليس بمصدر لانه عبارة عن الوقوع من حيث دخوله في الذهن او مع قطع النظر عن الحصول في الذهن على اختلاف الرأيين فيكون عبارة عن النسبة التامة الخبرية التي هي من حيث حصولها في الذهن علم ومن حيث قطع النظر عن الحصول فيه بل قائمة بالطرفين معلوم فيثبت يكون من مقولة الكيف فان العلم والمعلوم متحدان ذاتا على ما تقر في محله الا ان يبنى الكلام على ما قاله السيد السند من ان اهل اللغة يطلقون على امر قائم بالغير فعلا وحدثا سواء كان تأثيرا او لا فيثبت يكون الكون مصدرا كافعال القلوب كالعلم وامام امر من ان سلاح الافعال الناقصة عن الحدث فالمراد به الحدث المغاير للنسبة كما في الافعال التامة فقد ظهر ان الافعال التامة تدل بموادها على الحدث وبهيئاتها على النسبة التامة والافعال الناقصة تدل بموادها على النسبة التامة وبهيئاتها على الزمان فقط وان احدى طرفي تلك النسبة داخل في مفهوم التامة وطرفه الآخر خارج عنه وهو الفاعل وفي الناقصة كلاهما خارجان وان الافعال التامة تدل على المسند ولا تدل على صفته وان الناقصة لا تدل على المسند تدل على صفته * فان قلت * ان النسبة التامة التي تدل عليها كان تكون في لقضية وكلمة ان اذا دخلت على القضية تخرجها عن كونها قضية بالفعل بان سلبت عنها النسبة التامة وهي الوقوع فيثبت تبقى لنسبة بين بين وهي ثبوت شيء لشيء على ما بين في محله فكيف يصح استعمال كانت مع ان * قلت * يصح استعماله بطريق التجريد التحويلي في كانت مجازا ان استعارة باعتبار الهيئة ومرسل باعتبار المادة كلاهما بعيان * فان قلت * ان كانت مشترك بين التقرير الدائمي والانقطاعي فاي معنى منهما يراد به ههنا * قلت * المراد به ههنا التقرير الانقطاعي فان قلت * لا بد في استعمال المشترك من قرينة معينة قاهي ههنا * قلت * هي توله والافاتعارة وقوله علاقته اسم كانت * فان قلت * لم اتي كانت بصيغة لافراد والغيبة ههنا * قلت * لان العامل اذا اسند الى الظاهر ولو كان متنى ومجموعا يجب افراده وغيبته وههنا كذلك * فان قلت * ما تقول في مثل مررت برجل يعود غلمانه مع ان العامل اعني يعود اسند الى الظاهر اعني غلمانه فلم يثبت بصيغة الافراد * قلت * والمراد بالعامل هناك لفعل وما يوازنه مما يشابهه والعقود في المثال المذكور خرج عن الموازنة

بسبب التفسير فلذا اتى بصيغة الجمع فيه * فان قلت * اذا كان المظهر مؤنثا
غير حقيقي يجوز في العامل التأنيث والتذكير نحو طلع الشمس وطلعت الشمس
فلم انت العامل ههنا * قلت * لا ايدان في اول الوهلة على اعتبار تأنيث الفاعل
بوجود علامة التأنيث في لفظه واما اذا قصد التنبيه من اول الوهلة على عدم
اعتبار تأنيثه لعدم كونه عن الادميين او غير حقيقي فيذكر العامل حيثنذو لكل
وجهة * فان قلت * اضافة العلاقة الى الضمير للعهد ام للاستغراق ام للجنس
ام للعهد الذهني لانها كاللام * قلت * للعهد الخارجى النوعى الذى لا ينساق
الجنس الغوى كما اشار اليه الشارح بقوله المقصودة لان هذا الكلام
تقسيم للعلاقة اولا وان كان المقصود منه تقسيم المجاز باعتبار العلاقة
(وقوله غير المشابهة) خبر كانت وجلته شرط ان اى مشابهة المستعمل فيه
للموضوع له سواء في الشكل الذى قد اشتهر وجوده في المعنى الموضوع له
او في الصفة التى تكون اقوى في الموضوع له او اشتهر بها فالاول مثل مشابهة
المقوش للفرس الحقيقى في الصورة الفرسية والثانى مشابهة الرجل الشجاع
للاسد في الشجاعة (وقوله فبجاز مرسل) اى فهو مجاز مرسل والقرينة
على حذف المبتدأ كلمة ان لانها تقتضى الجملتين والقرينة المعينة للمحذوف
سبق المرجع اعنى المجاز مع كون مجاز مرسل ذكره وانما اتى بالفاء الجزائية
لوجوبها اذا كان الجزاء جملة اسمية * فان قلت * لم وجب دخولها
حيثنذ * قلت * لعدم الربط المعنوى وهو تأثيران في معنى الجملة بالتغير
او بالتخصيص فاحتجج الى الربط اللفظى وهو الفاء (وقوله والافاستعارة)
اى وان لم تكن علاقته غير المشابهة بل مشابهة فهو استعارة * واعلم ان الا
بسيطة كالا الاستشابة ومركبة من ان ولا قلب النون لا ما قرب مخرجيهما
فادغم فصار الاو كثير اما تقع المركبة بعد الواو كما ههنا وقد تقع بلاواو
نحو قوله تعالى (الاتصروه فقد نصره الله) واما البسيطة فلا يقع بعد الواو
اصلا لانها الاستثناء * فان قلت * ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن
معناه اولولا يكون شرطها الافعلا غير مصدر بشئ من الحروف لشدة
طلبها لا فعال فلا يقال ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت
وان قد تفعل بل يحى مضارعا مصدر ابلاولم اما لانها لكثرة استعمالها
يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلا انها لتغير معنى المضارع
الى الماضى صارت بكزته مع قلة حروفها بخلاف لما واما لما فكثرة

مطلب تقسيم المجاز باعتبار
العلاقة

مطلب الا بسيط ووكبة

حروفها وعدم خفتها واما ما فعدم كثرة استعمالها ولا يصدر الماضي
شرطا بكلمة لا فلا يجوز ان يقال ان لا ضرب فكذا لقلة دخولها في الماضي
فحينئذ لا يصح قوله والا فان اصله وان لا كانت بقرينة المقابلة والسباق
فان المقابل والسابق اعني قوله ان كانت فعل ماض * قلت * لانسلم ان
اصله ان لا كانت بل اصله ان لا تكن بقرينة كون المقابل والسابق مضارما
معنى وان كان ماضيا لفظا وانما الاعتبار في كون الشيء قرينة الى
معناه فحينئذ يصح قوله والا * فان قلت * اذا كان اصله ان لا تكن فلم
فسروه بان لم تكن * قلت * لدفع التسلسل فان الغرض ببيان ان الا
مركبة من ان ولا النافية والشرط محذوف بقرينة المقابلة فلو فسر بان يكن
لاحتجاج الى تفسير آخر وهم جرا لاقتضاء القاعدة للدغام فيلزم التسلسل
* فان قلت * ان لا لا في المطلق سواء في الحال او في الاستقبال ولم لا في في
الماضي فكيف يصح تفسيره بلم * قلت * لما اشتركنا في النفي صح تفسيره
بلم لدفع التسلسل وللتنبية على كون الامركبة وعلى تأثير ان في الشرط
معنى بتخصيصها في الاستقبال فان كلمة لاصالحة للحال والاستقبال على
الصحيح كما في الرضى وغيره واما على ما هو غير صحيح من ان لا للاستقبال
فقط فلا تأثير ولا تنبيه كما لا يخفى (فيفهم من هذا الكلام تقسيم المجاز
الى قسمين وهو ان المجاز اما مجاز مرسل واما استعارة وانما انحصر الى
قسمين لانه اما ان يكون علاقته غير المشابهة او المشابهة وكلما كان
الاول فهو مجاز مرسل وكلما كان الثاني فهو استعارة ينتج من الضرب
الاول من الشكل الاول ان المجاز اما مجاز مرسل او استعارة وهو المطلوب
فهذا قياس مركب من الصغرى المفصلة ذات جزئين والكبريين المتصلتين
بعدد اجزاء الانفصال ونتيجة التأليف مختلفة فهو قياس مقسم مختلفة
النتيجة فظهر ان قوله ان كانت علاقته اشارة الى احدى كبري دليل
الحصر والصغريان مطويان ولذا قلنا يفهم من هذا الكلام تقسيم المجاز
ففيه ايجاز قصر * فان قلت * هذا التقسيم باطل لانه تقسيم فيه تصادق
الاقسام وكل تقسيم شانه كذا باطل فهذا التقسيم باطل * قلت * لانسلم
الكبرى كيف وهذا التقسيم اعتباري فلا يضر فيه التصادق * فان قلت *
اذا كان هذا التقسيم اعتباريا لا يتميز اقسامه في مثل المشفر
المستعمل في شفة الانسان اذ يجوز ان يكون استعارة ومجازا مرسلا

فيكون باطلا * قلت لانسلم انه لا يتميز اقسامه كيف والمراد بالعلاقة العلاقة
التي تعلق به قصد التكلم فقوله المقصودة اشارة الى ان التقسيم اعتباري
والى ان المراد بالعلاقة العلاقة المقيدة بالقصد لا المطلقة والى السند والمنع
مطوى واداة التفسير محذوفة ويحتمل ان يكون الصفة محذوفة بقرينة كون
الرسالة من علم البلاغة * واعلم ان تقسيم الكل الى جزئياته على قسمين حقيقي
وهو ضم قبود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام المتباينة نحو الحيوان
اما انسان او فرس واعتباري وهو ضم قبود متخالفة الى المقسم ليحصل
الاقسام التمايزة بحسب المفهوم ففي الاول لا يتصادق ولا يجتمع الاقسام
في شئ اصلا بالذات ولا بالاعتبار وفي الثاني يتصادق ويجتمع في شئ واحد
بالذات ويكون المخالف بين الاقسام بالاعتبار وشرط الاول اربعة
عدم تباين الاقسام للمقسم وعدم كون بعضه نفس المقسم مراد قاله
او مساويا له وعدم كون بعضه اعم من وجه منه والتباين بين الاقسام وشرط
الثاني واحد وهو الاختلاف بين الاقسام بحسب المفهوم فلا يضره
تصادق الاقسام وتداخلها كذا في تقرير القوانين وان لفظ المشفر وهو بمعنى
شفة الابل واحد ذاتا فاذا استعمل في شفة الانسان بقصد علاقة المشابهة
في الغلظة يكون استعارة وبقصد علاقة الاطلاق والتقييد يكون مجازا
مرسلا فلا يكون القسمان متباينين بل مختلفين بحسب المفهوم فيكون هذا
التقسيم تقسيما اعتباريا فظهر ان في ما قبل ان تعريفي القسمين المستفادين
من هذا الدليل يعتبر فيهما قيد الحثية لئلا يتداخل القسمان وان قوله
المقصودة اشارة الى قيد الحثية لذلك طرا ظاهرا لان التداخل والتصادق
مع اعتبار قيد الحثية في لفظ المشفر الذي هو واحد بالذات ثابت (قوله سمي
بالمرسل لعدم تقيده بعلاقة) واعلم ان التسمية تطلق على تعيين اللفظ بازاء
معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وهو مختص بوضع العلم وقد يطلق
على الوضع مطلقا وعلى اطلاق السى على الشئ يقال يسمى زيد انسانا
اي يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شئ بشئ يقال سميت فلانا
باسم اذا ذكرته والمراد ههنا بها مطلق الوضع بقرينة كون مفهوم
المجاز المرسل كلياً * فان قلت * لم يسم هذا القسم مرسلا بل سمي مجازا
مرسلا * قلت * المراد جعل مرسل جزأ من اسم مجاز مرسل على طريق
المساحة * فان قلت * هذا الجعل يدهى بحس البصر او بحس السمع

مطلب معنى التسمية

فكيف يتعلق به قوله لعدم الخ * قلت * المراد ناسب ان يجعل جزءاً منه طريق ذكر السبب واردة السبب والقرينة عليه قوله لعدم الخ وتقرير الدليل هكذا لان هذا القسم غير مقيد بعلاقة واحدة وكل ما هو شأنه كذا ناسب ان يسمى بمرسل اي ناسب ان يجعل لفظ مرسل جزءاً من اسمه ينتج ان هذا القسم ناسب ان يسمى بمرسل اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه لما كان الارسال في اللغة بمعنى الاطلاق فما هو شأنه كذا ناسب ان يسمى مرسل لكن المقدم حق فالتالي مثله (وقد يقال وجه التسمية ان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد * فان قلت * لم قدم المرسل على الاستعارة - قلت * المجاز المرسل لكونه مطلقاً بمنزلة المفرد والاستعارة لكونها مقيدة بمنزلة المركب فالمفرد مقدم على المركب وكذا ما كان بمنزلة كليهما * فان قلت * ان المجاز المرسل عدوى والاستعارة وجودية فتقدمها اولى * قلت * لان سلم ان المجاز المرسل عدوى كيف ومفهوم غير المشابهة وجود سائر العلاقة على البدل من غير تعيين وتخصيص ولو سلم كونه عدوى فانما قدمه لئلا يقع الفصل بين الاجال والتفصيل (قوله المشهور ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للمشابهة استعارة الظاهر ان الغرض من هذا القول الاعتراض على المصنف رحمه الله تعالى اما بطريق القبض في العبارة بان يقال هذه العبارة اي والافاستعارة مصرحة قبيحة لانها مخالفة للمشهور والمخالف له قبيح فهذه العبارة قبيحة اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لما اشتهر ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للمشابهة استعارة كانت هذه العبارة مخالفة له لكن المقدم حق ينتج ان هذه العبارة مخالفة له اما الملازمة فظاهرة واما حقيقة المقدم فلانه لو لم يشتهر ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للمشابهة بالاستعارة لوجدنا الاستعارة المصرحة في كلام غيره لكن لم نجد في كلام غيره ينتج انه اشتهر ان اللفظ المستعمل الخ ولك ان تقرره هكذا لان هذه العبارة تعيد ان اسم هذا القسم استعارة مصرحة وهو خلاف المشهور فهذه العبارة تفيد خلافه وما تقيد خلافه فهو قبيح فهذه العبارة قبيحة اما الكبرى الاولى فلانه لما كان المشهور ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للمشابهة استعارة لزم ان يكون اسمه استعارة مصرحة خلاف المشهور لكن

عليه رجه الباري
٧ القائل حسن الزبيري

المقدم حق فالتالي مثله اما الملازمة فظاهرة واما حقية المقدم فلانه لو لم يكن المشهور هذا لوجدنا المصراحة في كلام غيره لكن لم نجدها في كلام غيره ينتج ان المشهور ان الخ فظهر ان قوله المشهور الخ اشارة الى المقدمة الاستثنائية للدليل الذي يستدل به على كبرى القياس الغير المتعارف كما مر آنفا تقريره وقوله ولم نجد الخ اشارة الى المقدمة الرافعة للدليل الذي يثبت به تلك المقدمة الاستثنائية (قيل ٧ في الجواب لعله اختار مذهب الخطيب وهذا القيد لازم من مذهبه لان قسم المجاز المرسل عنده انما هو الاستعارة المصراحة دون ماسواها فصرح المصنف بالتقيد تنبيها على انه اختار مذهب انتهى (وخلاصته لانعلم ان ما هو خلاف المشهور فيجب كيف وفيه اشارة الى انه اختار مذهب الخطيب وان التقيد لازم في مذهبه وان لم يصرح به وايضا لانسلم انه لو لم يوجد في كلام غيره كيف ووجدناه في كلام العلامة التفتازاني كما في المطول (قوله مع انه ينافيه ماسياتي من ان الاستعارة المكنية عند صاحب الكشاف المشبهة (اي لفظ المشبه به وهو ظاهر (المضمحل في النفس المشار اليه بالتخييل المستعمل في المشبه (فمع متعلق بقوله لم نجد وعلاوة للاعتراض ببيان فساد التقيد بالمصراحة بعد بيان فحجه * فان قلت * لم خص المماثلة بالاستعارة المكنية عند الكشاف مع ان المكنية والتخييلية مجاز ان عند السكاكي ايضا فيلزم الترجيح بلامرجح * قلت * وانما خصها بها لان في مجازية الكناية عند السكاكي كلاما اذهى مستعملة فيما وضعت له تحقيقا وان استعملت في غيره ادعاء والتخييلية عنده داخل في المصراحة واما عند السلف والخطيب فالتخييلية ليست مجازا كما سيأتي (قيل التوصيف بالمستعملة افتراء على المصنف فانما سيأتي ليس الا ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس الرموز اليه بذكر لازمه وليس فيه التوصيف بالمستعمل في المشبه بل لم نجد التقيد في كلام غيره فلقد حق القول من عاب عيب على ان استعمال الكلمة في شيء انما هو اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها وما لا ذكر اصلا فكيف يكون فيه الاطلاق والاستعمال انتهى (ونحن نقول هذا القائل غافل عن قول المصنف في ماسياتي وحيث وجه تسميتها استعارة بالكناية ظاهر لانها استعارة بالمعنى المصطلح لان المصنف لما حكم بكونها استعارة بالمعنى

المصطلح يكون من قسم المجاز فالاستعمال مأخوذ في تعريف الاستعارة فكيف يكون افتراء على المصنف يعني ان اردت بقولك و ليس فيه التوصيف بالمستعمل التوصيف لفظا فسلم لكن لا يلزم منه الافتراء كيف وفيه توصيف معنى وان اردت عدم التوصيف مطلقا فممنوع والسند ذلك ومعنى استعمال الكلمة هكذا اعم من الحقيقي والحكمي والامصاص قول المصنف باستعارة الكلمة الرموز اليها في المكنية على ما قاله السلف (قوله فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له للمشابهة مع انها ليست استعارة . مصرحة بل مكنية) ثعليل للمناقاة وتقريره هكذا كلما صدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له للمشابهة مع انها ليست استعارة مصرحة اى مع انها لا يصدق عليها القسم لزم ان تكون مجازا وان لا تكون مجازا وان يكون التقسيم غير حاصر لاقسامه وان يكون التعريف المستفاد في ضمن التقسيم اعم غير مانع لاغيره لكنه يصدق عليه الخ يتج انه لزم ان تكون مجازا وان لا تكون مجازا وهو عين المناقاة المطلوبة (ونحن نقول بعناية الله تعالى لما قال المصنف رحمه الله تعالى في الديباجة على وجه نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين اراد تطبيق الرسالة على ما في زبر المتأخرين وعلى ما في كتب المتقدمين بتحرير مراداتهم وذكر مطوياتهم وتفصيل مجملاتهم فهنا طبقها على ما في زبر المتأخرين بحمل الكلمة في تعريف المجاز على الكلمة الحقيقية على ما هو المتبادر ونبه على ان اسم هذا القسم استعارة مصرحة عندهم وان مرادهم بقولهم والافا لاستعارة استعارة مصرحة فان المكنية عندهم عبارة عن التشبيه المضمرة في النفس فليس بمجاز كما سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى وفي العقد الثاني طبقها على ما في كتب المتقدمين بان اشار بقوله الرموز اليه الى ان الكلمة في تعريف المجاز اعم من الحقيقية والحكمية عند البعض من المتقدمين والى ان المجاز عندهم ان كان علاقته غير مشابهة فمجاز مرسل والافا استعارة والاستعارة ان كان لفظ المستعار كلمة حقيقية اى ملفوظة فهي استعارة مصرحة وان كان كلمة حكمية فاستعارة مكنية واسار ان الكلمة في تعريفه عبارة عن الكلمة الحقيقية عند بعض آخر منها وان المجاز عندهم ان كان علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والافا استعارة والاستعارة ان كان لفظ المستعار لفظ المشبه فاستعارة مصرحة وان كان لفظ المشبه

فكنية كما سيجي تفصيله فظهر ان الكل متفقون في ان الاستعارة
 المصروفة ماذالكنها عند المتقدمين قسم من الاستعارة وقسم من المجاز
 عند المتأخرين كالخطيب ومن تبعه (فاذا عرفت هذا عرفت انه لا يصدق
 على لفظ المشبه به المضمحل في النفس الرموز اليه بالتخييل انه الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة فحينئذ لا يلزم شي مما ذكر من المناقاة
 وغيرها هذا ما سنعلمه لخاطر الفقير والله تعالى اعلم بحقيقة الحال * واعلم
 ان الاستعارة في اللغة طلب اعطاء شي عارية يقال استعار الشيء منه
 اذا طلب امارته من العور على وزن جور يقال عار الشيء اذا اخذه وذهب به
 وفي اصطلاح وضعت لمعنيين احدهما ماذ ذكر وهو معنى اسمي فحينئذ
 شبه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ بالاستعار والعارية في الأخوذية
 عن المالك والتجاوز عن صاحب فان المعنى الموضوع له بالنسبة الى الكلمة
 كالمالك والصاحب في الاختصاص فسميت استعارة ابتداء او بعد جعله
 بمعنى المستعار كما اشير اليه في المفتاح وحينئذ يكون لفظ الاستعارة
 اسم جنس (والثاني معنى مصدرى وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له
 لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة فشبه الاستعمال بالاستعارة في الاشتغال
 على الاخذ والتجاوز فاسب ان يسمى استعارة فيكون الاستعارة كالاستعمال
 للعقاب التقديرى كما سبق فراجع وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح
 ان يشتق منه ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعاراً والمعنى المشبه به
 مستعاراً منه والمعنى المشبه مستعاراً له وذلك الاستعمال على ما في الحواشي
 الحكيمة بان يدعى دخول المشبه في جنس المشبه به بان تجعل المشبه به
 مأولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وان تدعى ان لفظ المشبه به
 موضوع لذلك الوصف وان افراده قسمان متعارف وغير متعارف
 ثم تذكر لفظ المشبه به وترد الفرد الغير المتعارف مثلاً اذا قيل رأيت
 امداً في الحمام شبهت الرجل الشجاع بالاسد في الشجاعة وادعيت
 دخوله في جنس الاسد اى في مفهومه بان جعلت الرجل الشجاع المشبه
 فرداً من افراد الاسد المشبه به بان تدعى ان لفظ الاسد موضوع للشجاع
 الذى هو وصف مشترك بينهما وان افراده على قسمين احدهما المتعارف
 وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية القوة فى مثل تلك الجنة وهاتيك الصورة
 والهبة وتلك الانياب والمحالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو

مطلب ان للاستعارة
 في الاصطلاح معنيين

الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لاني تلك الجنة والهيكل المخصوص
ثم ذكرت لفظ الاسد الذي وضع للمتعارف وارتدت الغير المتعارف وهو الرجل
الشجاع فالرجل الشجاع حال ادعاء كونه فردا من افراد حقيقة الاسد
وجنسه يكتسى اسم الاسد كتساء الهيكل المخصوص اياه نظرا الى الدعوى
وهذا شان العارية فان المستعير يبرز معها في معرض المستعار منه لا يتفاوتان
الا في احدهما اذا قش عنها مالك والاخر ليس كذلك * فان قلت *
هل يلزم ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه في الاستعارة كلها * قلت *
يلزم لانه لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم الى المعنى
لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد مازيا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعبدا
الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة الشيء حتى لا نقول جعلته
اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه
بمعان نقل معناه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد ادعاء وبناء على تناسي التشبيه
فضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به حتى
ان كل ما يترتب على المشبه به يترتب على المشبه ايضا فحيث كانت
استعارة واباغ من الحقيقة وصح ان يقال انه جعله اسدا لمن قال رأيت اسدا
في الحمام * فان قلت * ان ذلك الادعاء والاصرار عليه مثلا اصرار على
دعوى الاسدية للرجل الشجاع وما في نصب القرينة لان نصبها يستلزم
عدم دخوله في المعنى الحقيقي وهو السبع المخصوص في المثال المذكور
يعني ان الادعاء المذكور يستلزم ان يكون الرجل اتجماع اسدا
ونصب القرينة يستلزم ان لا يكون اسدا فيلزم اجتماع النقيضين في كل كلام
يشتمل على الاستعارة وايضا يلزم ان يكون كاذبا فانه لما شتمل على تلك الدعوى
وهي غير مطابقة للواقع يكون كاذبا وهو ظاهر فكيف يجب ذلك الادعاء
فيها * قلت * ذلك الادعاء مبني على انه جعل افراد المشبه به مثل الاسد بطريق
التأويل المذكور سابقا على قسمين متعارف وغير متعارف وان مانعية القرينة
انما هي عن الفرد المتعارف ليعين الفرد الغير المتعارف لا مطلقا فلاتنا في بينهما
حيث ان الادعاء والاه ثرار على دخوله فيه حين التأويل وعدم دخوله
فيه حين عدم التأويل فيكون المال ان المشبه داخل في جنس المشبه به

مطلب السؤال بالتناقض
في الاستعارة وجوابه
٩ يجوز ان يكون هذا
السؤال معارضة لتحقيقه
وتقضا اجاليا فليصور
وليقرر (منه)

وحقيقته ومفهومه حين ان يأول لفظ المشبه به بادعاء وضعه لمعنى مشترك بينهما وان المشبه ليس بداخل في جنسه حين عدم التماثل ويل المذكور فحينئذ لا يتحقق شروط التناقض للاختلاف في الزمان وكذا ما ل ان الرجل الشجاع اسد انه اسد حين التأويل وانه فرد من افراده مطلقا وانه ليس باسد حين عدم التأويل وانه ليس بفرد متعارف وحقيق ولا يلزم ان يكون كاذبا ايضا فان في استعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على التأويل المذكور ولان التأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموصوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويح ظاهره وانما سميت مصرحة اى جعل لفظ المصرحة جزءا من الاسم لانه في اللغة شئ جعل ظاهرا وعيانا اسم مفعول من التصريح بمعنى جعل النشئ ظاهرا يقال صرح الامر لآبائنه واظهره فلما كان لفظ المشبه به مذكورا في تلك الاستعارة ناسب ان تسمى مصرحة بخلاف الاستعارة المكنية من قبيل تسمية الخالص باسم العام هذا (فليكن هذا آخر الكلام في الجلد الاول من الحاشية الجديدة على عصام الفريدة ويتلوه الجلد الثاني من الفريدة الثانية من العقد الاول ان شاء الله تعالى وانا ارجو من الاخوان المصنفين والاخلاء المتأملين ان يصلحوا مارأوا فيه من الخطأ وان اشتمل ما يتارى تطويلا فان الانسان لا يخلو من النسيان والخطأ وان لا ينسونى من دعواتهم الخيرية الحمد لله الذى يسر لنا الاتمام بين عشائى ليلة الاحد السابع عشر من محرم سنة اثنتين وثمانين بعد المائتين والى بمحروسة قسطنطينية صانها الله تعالى عن الآفات والبلية وقد كان الافتتاح في الثلث الاول في سنة سبع وسبعين بعد المائتين والالف بقيصرية جهاها الله تعالى عن البليات لكن سودت مقدار امه فيها ومقدار امه في دمشق الشام حفظها عن موجبات التأسف الملك العلامة حين ما موريتنا فيها بالقضاء بالاحكام في شعبان سنة ثمان وسبعين بعد المائتين والالف ومقدار امه في المدينة المنورة شرفها الله تعالى الى يوم الجراء وان المأمورية فيها بالقضاء محرم سنة ثمانين بعد المائتين والالف والحمد لله على الترفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على محمد خير البرية وعلى اله وصحبه وذوى النفوس الزكية

﴿ فهرست الجزء الثاني من الحاشية الجديدة على عصام الفريدة ﴾

٧	مطلب اسم الجنس عند الحاجة	٣	مطلب استعمال اسماء العدد على ثلثة اوجه
٧	مطلب الترادف والتساوى والتساق	٣	مطلب اشتقاق اسم الفاعل من اثنين الى العشرة باعتبار الوجهين
٨	مطلب النكرة عند الحاجة	٤	مطلب مصدر اسماء العدد من اى باب
٨	مطلب الفرق بين علم الجنس واسم الجنس عند المتأخرين	٤	مطلب اشتقاق اسماء العدد باعتبار تصبيره من اثنين الى العشرة
٨	مطلب الفرق بين علم الجنس واسم الجنس عند المتقدمين	٤	مطلب اشتقاق اسماء العدد باعتبار حال من اثنين الى مافوق العشرة
٨	مطلب الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس	٤	مطلب استعمال اسم الفاعل من العدد على وجهين مفرد ومضاف
١٢	مطلب اسم الجنس مقابل المصدر والمشتق عند اهل الوضع	٥	مطلب استعمال الاول والاولى فى العدد على وجهين مفردا ومضافا
١٣	مطلب ان الوصلية والوصلية	٥	مطلب حكم اسماء الفاعل المشتق من العدد حكم سائر اسم الفاعل فى التذكير والتأنيث
١٣	مطلب مرتبة الجزاء عند البصرية متأخرة عن مرتبة السرط	٥	مطلب سؤال بان الثانى مثلا لا يجعل الواحد اثنين وجوابه
١٣	مطلب كالم الجازاة عند البصريين عاملة فى الفعلين ودليلهم عليه		
١٣	مطلب مرتبة الجزاء متقدمة على مرتبة السرط عند الكوفية		

الجزولي على الكشف
بالتناقض وجوابه

١٧ مطلب الفرق بين الواو
الاعتراضية والحالية لفظا
ومعنى

١٨ مطلب اسم التفضيل
كما يستعمل في المشاركة
التحقيقية يستعمل في المشاركة
التقديرية

١٨ مطلب اسم الجنس في عرف
اهل المعاني

١٨ مطلب الاعلام الشخصية
لاستعمار بلا تأويل وسر
ذلك

١٩ مطلب استعمال كلمة لكن
٢٤ مطلب القياس الحق

٢٦ مطلب لم كانت الاعلام
المشتملة بصفة استعمارة
اصلية دون تبعية

٢٧ مطلب اسم الجنس لماذا
وضع عند المتأخرين ولماذا
وضع عند المتقدمين

٢٨ مطلب اقسام الاعلام
الشخصية

٢٩ مطلب ان العلم المشتمل

بصفة اسم جنس في عرفهم

٢٩ مطلب السوأل بعدم

دخول استعمارة اسم الاشارة

والموصول ونحو هما

١٣ مطلب كلم المجازاة ماملة
في فعل واحد وهو الشرط
والجزاء مجزوم على الجوار
عند الكوفيين ودليلهم
١٤ مطلب الجواب عن دليل
الكوفيين

١٤ مطلب عند الكوفيين يجوز
تقديم الجزاء على الشرط

١٥ مطلب اذا قدم ما هو
جواب في المعنى ففعل
الشرط لا يكون الاماضيا
لفظا او معنى

١٥ مطلب الواو الداخلة على
ان الوصلية ولو الوصلية
اعتراضية عند الرضى
ونكتتها التأكيد

١٥ مطلب الواو الداخلة
على ان ولو الوصليتين
حاطفة عند الامام الجزولي
ودكتتها التسوية

١٦ مطلب نكتة حذف
المعطوف عليه عند الجزولي
في ان ولو الوصليتين

١٦ مطلب سوأل الرضى على
الامام الجزولي

١٧ مطلب الواو الداخلة على
ان ولو الوصليتين عند
الكشاف حالية

١٧ مطلب سوأل الامام

ثلاثة اوجه	في الاصلية والجواب عنه
٤٢ مطلب القياس الاستقرائي الثام	٣٠ مطلب كيفية استعارة اسم
٤٣ مطلب القياس الاستقرائي	الاشارة ونحوه
الناقص	٣١ مطلب اى نسبة من النسب
٤٣ دليل القوم على ككون	الاربع بين اسم الجنس
الاستعارة في المشتقات	والنكرة عند اهل المعاني
والحروف تبعية	٣١ مطلب مدار ككون اللفظ
٤٣ مطلب تقرير دليل القوم	استعارة
اذا عرض على القانون	٣٢ مطلب تحقيق كلمة اصل
الاستدلال	٣٣ مطلب معنى الابتاء
٤٤ مطلب اعتراض العلامة	٣٤ مطلب الواسطة وانواعها
التفتاراني على دليل القوم	٣٤ مطلب التحقيق ان الواسطة
بينة اوجه	في الثبوت مبان للواسطة
٤٤ مطلب خلاصة الاعتراض	في العروض
الاول وتقريره	٣٧ مطلب الجامع اذا عطف
٤٥ مطلب خلاصة الاعتراض	احدى الجملتين الشرطيتين
الساني وتقريره ومورده	على الاخرى يتحرى بين
٤٥ مطلب خلاصة الاعتراض	اجزاء الجزائين عند الشافعية
السالث وتقريره ومورده	٣٧ مطلب الجامع اذا عطف
٤٦ مطلب الجواب عن اعتراضه	احدى الجملتين الشرطيتين
الاول	على الاخرى يتحرى بين
٤٦ مطلب جواب السيد السند	الشرطين والجزائين عند
عن اعتراضه وخلاصته	الحنفية
وتقريره	٣٨ مطلب دليل انحصار
٤٧ مطلب جواب عبد الحكيم	الاستعارة في الاصلية
عن جواب السيد	والتبعية
٤٧ جواب السيد السند عن	٣٩ مطلب معنى الجر يان
اعتراضه الثالث وخلاصة	في العرف خمسة
	٤٢ مطلب الاستدلال على

الشريف من طرف القدماء

٥٢ مطلب معنى عدم استقلال

معاني الحروف عند المتقدمين

٥٢ مطلب ذكر متعلق الحروف

عند القدماء لتتم الدلالة

٥٤ مطلب ذكر متعلق الحروف

عند الاواخر لمحاذاة

الالفاظ للصور الذهنية

٥٤ مطلب المركب من المستقل

وغيره على نوعين

٥٤ مطلب سر صفة ككون

الاسم محكوما عليه ومحكوم به

٥٥ مطلب سر صفة ككون

اسم الفاعل مثلا مبتدا

وخرادون الفعل

٥٦ مطلب متى يكون المركب

من المستقل وغيره مستقلا

٥٦ مطلب متى يكون الجملة

خبرا او حالا مثلا وهذا

بحث لطيف

٦١ مطلب المشتقات موضوعة

بوضعين

٦١ مطلب المادة والهيئة

٦٥ مطلب الاختلاف ان الهيئة

مجموعة اولا

٦٥ مطلب الهيئة شطر

الكلمة او شرطها

٦٦ مطلب الواسطة في

جوابه وتقريره

٤٨ مطلب تلخيص دليل القوم

حين اريد بالحقايق المعاني

المستقلة

٤٩ مطلب تحقيق ان معاني

الافعال والحروف لم كانت

غير مستقلة بالفهم

٥٠ مطلب طريق الوضع

بالوضع العام وما وضع له

خاص

٥٠ مطلب تقرير دليل نبوت

قسم ثالث للوضع وكون

معاني الحروف جزئية

٥٠ مطلب مذهب المتقدمين

ان الحروف وضعت للمعاني

الكلمية

٥٠ مطلب سؤال عن طرف

الاواخر على طرف الاوائل

٥٠ مطلب الجواب عن هذا

السؤال

٥١ مطلب نصرة السيد السند

بكلام الشيخ للاواخر

٥١ مطلب الجواب عن نصرة

٥١ مطلب معنى عدم استقلالية

معاني الحروف عند

الناحرين

٥١ اعترض السيد الشريف

على المتقدمين

٥١ جواب عن اعترض السيد

الاحداث	الاستعارة التبعية واسطة
٧٦ مطلب هل يجوز الاشتقاق	في الثبوت عند القوم
في الحروف كما يجوز في الاسماء	٦٦ مطلب اعتراض العصام
٧٦ مطلب من جوز الاشتقاق	على القوم
في الحروف	٦٨ مطلب الجواب عن هذا
٧٧ مطلب هل يشتق السلائي	الاعتراض
من المريد فيه اولا	٧١ مطلب للقياس معان كبيرة
٧٧ مطلب تقسيم الاشتقاق	في العرف
باعتبار المأخذ الى منحوت	٧٣ مطلب تقسيم الاستعارة
وغير منحوت	في المشتقات باعتبار الهيئة
٧٧ مطلب شرط الاشتقاق	والميادة
المعروف اسمان	٧٣٨ مطلب المصدر المستعمل
٧٨ مطلب اشتقاق منحوت	في المعنى المجارى كيف يكون
٧٨ شرط صدق المشتق على	مصدرا
الموصوف عدد الحفية	٧٣ مطلب تحقيق الاشتقاق
٧٨ مطلب شرط صدق	ونوعيه على وعلى
المشتق على الموصوف عدد	٧٣ مطلب اشتقاق صغير وكبير
الشافعية	واكبر
٧٩ مطلب كلمة ثم لاي معنى	٧٤ مطلب انواع الاشتقاق
وضعت	عند الامام الرازي اربعة
٧٩ مطلب استعمالات كلمة ثم	٧٤ مطلب الاشتقاق الحقيقي
٨٠ مطلب اذا عطف امر متند	والاشتقاق التقديرى
على مله يجوز فيه العطف	٧٥ مطلب اركان الاشتقاق
بسم والفاء	اربعة
٨٠ مطلب استعمال ثم في	٧٥ مطلب عدم ورود السوءال
الترتيب الذكرى ويدخل	على تعريفى اسمى الفاعل
فيه التدرج	والمفعول
٨٣ مطلب معنى التراخي الرتبى	٧٥ مطلب الاشتقاق هل يكون
عند اهل العربية	في الاعيان كما يكون في

- ٨٣ مطلب التفاوت قد يكون بطريق التدرج والتدني
- ٨٣ مطلب معنى كلمة ثم مركبة من اجراء ثلثة اذا تحققت صح الكلام وان لم يوجد واحد منها لم يصح
- ٨٤ مطلب معنى الواو بسيط
- ٨٤ مطلب علامة صحة المجاز
- ٨٤ مطلب تعبيرات الاستعارات الاصلية باللغة العربية والتركية
- ٨٤ مطلب تعبير الاستعارة الاصلية باعتبار الوجدان باللغة التركية مفصلا
- ٨٥ تعبير الاستعارة الاصلية باعتبار العمل باللغة التركية مفصلا
- ٨٥ مطلب تعبيرات الاستعارة الاصلية اجمالا على ماصورها بعض المحققين
- ٨٥ مطلب تعبير الاستعارة الاصلية اجمالا باعتبار الوجدان باللغة التركية
- ٨٥ مطلب تعبير الاستعارة الاصلية باعتبار العمل اجمالا باللغة التركية
- ٨٧ تحقيق كلمة آخر ا فعل تفضيل معنى واستعمالا
- ١٧٧ مطلب الفرق بين آخر وغير استعمالا
- ٩٢ مطلب السؤال بعدم مطابقة جريان الاستعارة في المشتق بعد جريانها في المصدر على مذهب الكوفيين والجواب عنه
- ٩٢ مطلب مذهب العلامة العضدان الاستعارة في الفعل تكون بتبعية استعارة مادته وتبعية استعارة هيئته باعتبار الزمان وتبعية استعارة هيئته باعتبار النسبة
- ٩٥ مطلب معنى العطف وعطف النسق وانواعه
- ٩٥ مطلب كلمة لكن هل تكون لعطف الجملة كما تكون لعطف المفرد واى معنى تعيد
- ٩٦ مطلب تعبير الاستعارة اتبعية في الفعل بتبعية استعارة هيئته باعتبار الدسبة عند العلامة العضد
- ٩٧ مطلب اختلا فهم في الهيئة هل هي جزء اللفظ مفردا او مركبا ولا
- ٩٧ مطلب ان الهيئة جزء اللفظ على المختار
- ٩٨ مطلب ان الهيئة شطر الكلمة والكلام او سرطهما

الجاراة والعاطفة	٩٨	مطلب تعبير الاستعارة
١٢٢ مطلب لا يعتبر في حتى		التبعية في الفعل بتبعية
الجاراة كون ما بعدها		استعارة الهيئة باعتبار
اتوى او اضعف		الزمان عند العلامة العضد
١٢٢ مطلب فرق آخر بين	٩٨	مطلب تعبير الاستعارة
حتى الجارة والعاطفة		التبعية بتبعية استعارة
١٢٢ مطلب فرق آخر بين حتى		المادة عند العلامة العضد
الجاراة والعاطفة	٩٩	مطلب استعمال الاشارة
١٢٢ مطلب حتى الابتداءية		في العرف العام
١٢٣ مطلب تعبير الاستعارة	١٠٤	مطلب علامة ككون
التبعية في الحروف باللغة		كلمة من تبعية وكونها
العربية مفصلا		بانيه
١٢٤ مطلب تعبير الاستعارة	١٠٤	مطلب معنى الحق
التبعية في الحروف باللغة		والباطل والصدق والكذب
التركية مفصلا	١٠٥	مطلب الفرق بين الحق
١٢٤ مطلب تعبير الاستعارة		والصدق وبين لكذب والبطالان
التبعية في الحروف باللغة	١٠٥	مطلب معاني
التركية مجملا		كلمة اي المشددة اربعة
١٢٥ مطلب مذهب صاحب	١١٥	مطلب الفعل وضع بمادته
التلخيص في الاستعارة		للحدوث وبهيئته للزمان
التبعية في الحروف		والنسبة التامة
١٢٥ مطلب تعبير الاستعارة	١١٧	مطلب معنى حكم الاعراب
التبعية في اللام في قوله	١١٧	مطلب كم حكم الاعراب
تعالى فالتقطه آل فرعون	١١٨	مطلب اي شيء يحصل
الآية على رأى صاحب		حكم الاعراب
التلخيص	١١٩	مطلب كلمة حتى على ثلثة
١٢٦ مطلب المراد بمتعلق		انواع
معنى الحرف عند الجمهور	١١٩	مطلب كلمة حتى العاطفة
١٢٦ مطلب ان الحروف	١١٩	مطلب الفرق بين حتى

١٣٤	مطلب الداعي لاتيان ضمير الشأن ونحوه	وامثالها وضعت لمفهومات كناية عند الجمهور ودليلهم على ذلك	١٢٧	مطلب الاسئلة الستة	
١٣٤	مطلب متى يؤتى بضمير الشأن والقصة	على دليلهم والاجوبة عنها	١٢٩	مطلب العرض من وضع الحروف ونحوها للمفهومات الكلية ودليلهم	
١٣٥	مطلب في سقي المرجع في نحوها انزل لاء معنوى او حكمى اختلاف	مطلب السؤال من طرف الاواخر على دليلهم هذا والجواب عنه	١٣٠	مطلب مذهب المتأخرين في وضع الحروف ونحوها الاسئلة والاجوبة فيه	
١٣٥	مطلب القرينة المعينة في اسماء الاشارة	١٣١	مطلب دليل المتأخرين على ان الحروف ونحوها موضوعة للجريئات والجواب عنه	١٣٣	مطلب القرينة المعينة في الحروف
١٣٦	مطلب القرينة المعينة في الموصولات	١٣٣	مطلب القرينة المعينة في المضمرات	١٣٣	مطلب اقسام تقدم المرجع
١٣٦	مطلب القرينة المعينة في المعارف بلام العهدية وغيرها وقرينة المضاف بالاضافة العهدية وغيرها	١٣٣	مطلب لكل من التقديم الانظى والمعنوى نوعان	١٣٣	مطلب التقديم الحكمى في ضمير الشأن والقصة والمبهم
١٣٦	مطلب القرينة المعينة في الافعال هي الفواعل				
١٣٦	مطلب سؤال وجواب مهمان				
١٣٧	مطلب حكمة صيرورة مذهب المتأخرين				
١٣٩	مطلب الاختلاف بين الفريقين في وضع الحروف وامثالها لفظى او معنوى والصواب انه معنوى				
١٤٠	مطلب دليل كون الاستعارة في الحروف تبعية				

١٤٧	مطلب ما اختاره الرضى فى كلمة رب	١٤١	مطلب كيف يصور التبعية فى الحروف على وجه كلى
١٤٨	مطلب لكلمة رب صدر الكلام	١٤١	مطلب تعبير التبعية فى قوله النجاة فى الصدق
١٤٨	مطلب كلمة رب هل تعلق بشئ من الافعال		على رأى الجمهور مفصلا باللغة العربية والتركية
	عند من يرى انها حرف جر وان المختار ماذا	١٤٢	مطلب تعبير التبعية فى هذا القول على رأى
١٤٩	مطلب ان فعل رب يجب ان يكون ماضيا		الجمهور اجمالا بالتركية
١٤٩	مطلب ان رب يلحقها ما الكافة	١٤٢	مطلب تعبير التبعية باللغة العربية فى قوله هل لى
١٥٠	مطلب المصارح قديقع بعد بما تنزيلا له منزلة الماضى		من شفع على مسلك العصام المحقق
١٥٠	مطلب الفعل بعد رب قد يحذف	١٤٢	مطلب تصوير الاستعارة التبعية فى هذا القول باللغة
١٥٠	مطلب كلمة ما فى ربما على ثلاثة اوجه		التركية على مسلك العام المحقق
١٥١	مطلب الداعى للفصل للمجولة الاستدلال فى شبه كل الاتصال او شبه كل الانقطاع	١٤٣	مطلب تقسيم المجاز المرسل الى الاصلى التبعية ودليله
١٥١	مطلب علامة من التبعية تعبير المجاز المرسل التبعية فى المشتق بحسب الوجدان بالتركية على رأى الجمهور	١٤٤	مطلب بيان كلمة رب لعة واستعمالا
١٥٤	مطلب ترتيب المعمولات مطلب الداعى لعطف	١٤٥	مطلب كلمة رب اسم او حرف فيه اختلاف
١٥٥		١٤٥	مطلب دليل البصريين على ان رب حرف جر وتقريره
		١٤٧	مطلب مذهب الكوفيين ان رب اسم ودليلهم

١٦٣	مطلب معنى الدكته لعة وعرفا	احدى الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب على الاخرى
١٦٦	مطلب البيان واقسامه الخمس	١٥٥ مطلب يجوز في اللفظ الواحد ان يكون استعارة ومجازا مرسل ادا وجد العلاقان من نوعين
١٦٩	مطلب زبدة الفريدة الناية ان الاستعارة باعتبار لفظ المستعار قسمين عند الجمهور اصلية وتبعية وعند السكاكي ليس لها باعتباره هذه القسمة	١٥٦ مطلب الروم وانواعه ١٥٧ مطلب تعبير الاستعارة اتبعية باعتبار الوجدان على رأى الجمهور في نطقت ونحوه بالتركية مفصلا
١٦٩	مسالك الاستعارة التبعية في المشتق باعتبار المادة عند الجمهور	١٥٧ مطلب تعبيرها باعتبار الوجدان فيه على رأبهم بالتركية اجمالا
١٦٩	مطلب من اى نوع من انواع الواسطة يكون استعارة المصدر عند الجمهور	١٥٨ مطلب تعيين المجاز المرسل التبعية بالالفة الترككية على رأى الجمهور
١٧٠	مطلب مسلك العصام في التبعية في المشتق باعتبار الهيئة والمادة	١٥٩ مسلك المجاز المرسل التبعية عند الجمهور
١٧٠	مطلب الواسطة من اى نوع من انواعها عند العصام	١٥٩ مسلك المجاز المرسل التبعية على رأى العصام
١٧٠	مسلك آخر تبعية استعارة المشتق لالتشبيه	١٥٩ مطلب تعبير المجاز المرسل التبعية على رأى العصام
١٧٠	مسلك الجمهور في استعارة الحروف	١٦٠ مطلب انكار السكاكي التبعية في الاستعارة وغيرها ١٦٢ مطالب اسباب تعذر انصال الضمير سنة

التبعية أى شئ تكون هى	١٧٠ مسلك العصام المحقق فى
١٧٣ مطلب تقسيم الاستعارة	استعارة الحروف
باعتبار العمل والعلم	١٧٠ تعبير العربى الاجمالى فى
كلاشتقاق	استعارة الحروف تبعية
١٧٣ مطلب التعبير العربى فى	١٧١ تعبير التركى فى استعارة
الاستعارة باعتبار العمل	الحروف اجمالا
مفصلا	١٧١ مسلك الخطيب فى استعارة
١٧٣ مطلب التصوير العربى	الحروف تبعية
فى الاستعارة باعتبار العلم	١٧١ تعبير الاستعارة التبعية فى
مفصلا	الحروف بالعربى على مسلك
١٧٤ مطلب التصوير العمومى	الخطيب
بالعربى مفصلا	١٧١ تعبير الاستعارة التبعية فى
١٧٤ مطلب التصوير العمومى	الحروف باللغة التركية
بالعربى اجمالا	على مسلك الخطيب
١٧٤ مطلب الفريدة السانية من	١٧١ مسلك القاضى العضد
العقد الاول فى تقسيم	فى استعارة الفعل تبعية
الاستعارة باعتبار المستعار له	باعتبار المادة والهيئة بالنسبة
عبدالسكاكى	الى الزمان
١٧٥ مطلب معنى التحقيق	١٧٢ مسلك القاضى المذكور
١٧٦ مطلب استعارة التحقيقية	فى استعارة الفعل باعتبار
١٧٧ مطلب قد يحذف الجراء	الهيئة بالنسبة الى النسبة
الاول من الاسم اذا كان	١٧٢ تعبير التبعية بالعربية تفصيلا
مركبا	فى الفعل باعتبار الهيئة
١٧٧ مطلب تعبير الاستعارة	على مسلك القاضى العضد
المصرحة التحقيقية الحسية	١٧٢ تعبير التبعية فى الفعل باعتبار
بالعربى مفصلا	الهيئة من حيث معنى
١٧٧ مطلب تعبير الاستعارة	النسبة باللغة التركية على
التحقيقية الحسية باللغة	مسلك القاضى العضد
اتركيه تفصيلا	١٧٣ مطلب قرينة الاستعارة

الحواس الخمس الباطنة	مطلب تعبير الاستعارة
على ما في المواقف	التحقيقية الحسية باللغة
١٨٢ مطلب مذهب اهل	التركية اجالا
الحق ان المدرك لكل	مطلب تعبير الاستعارة
هو النفس الناطقة وان	التحقيقية العقلية باللغة
صورها ترسم فيها	العربية مفصلا
١٨٢ مطلب العقل ماهو	١٧ مطلب تعبير الاستعارة
وما المختار	التحقيقية العقلية باللغة
١٨٤ مطلب تعبير الاستعارة	التركية تفصيلا
التخيلية عند السكاكي	مطلب تعبير الاستعارة
بالعربية مفصلا	التحقيقية العقلية باللغة
١٨٥ مطلب تعبير الاستعارة	التركية اجالا
الممكنة والتخيلية باللغة	١٧٨ مطلب الاستعارة التخيلية
التركية تفصيلا عند	١٧٥ مطلب المدرك عند
السكاكي	الحكماء اربعة
١٨٦ مطلب تعبير الاستعارة	١٧٩ مطلب المدرك اسم فاعل
المحملة للتحقيقية والتخيلية	عند بعض الحكماء
بالغة العربية مفصلا عند	١٧٩ مطلب الحواس الخمس
السكاكي	الباطنة
١٨٧ مطلب تعبير الاستعارة	١٧٠ مطلب القوة الفكرة
المحملة للتحقيقية والتخيلية	والقوة المنخلة متحدة
بالغة التركية مفصلا عند	بالدات متغايرة بالاعتبار
السكاكي	١٨٠ مطلب المحققون
١٨٨ مطلب فوائد الاستيناف	من الحكماء على ان المدرك
١٩٠ مطلب الفريدة الرابعة	لكل هو النفس الناطقة
من العقد الاول في تقسيم	١٨١ مطلب صورة بطون
استعارة بحسب المقارنة	الحواس الخمس الباطنة
الى الملايم وعدم المقارنة	على المشهور
اليه الى المطلقة والمرشحة	١٨١ مطلب صورة بطون

٢٠١ مطلب معنى الحظ	والجردة
في المنحيز اصطلاحا	١٩٧ مطلب معاني باب الافعال
٢٠٢ مطلب اقسام العزم	اثني عشر
عند المتكلمين انان	١٩٧ مطلب المطاوعة في العرف
٢٠٢ مطلب انكر المتكلمون	الصرف في المطاوع والمطاوع
وجود المقولات النسبية	ماهما في العرف
الا لاين	١٩٨ مطلب الزم على نوعين
٢٠٢ مطلب ادلة المتكلمين	علاجي وغير علاجي
على عدم وجود المقولات	وماهما
النسبية في الخارج ثلاثة	١٩٩ مطلب بحث المصدر
٢٠٢ مطلب دليل الحكماء	ومعنى الحدث
على وجود المقولات	١٩٩ مطلب الوجود عندنا
النسبية في الخارج والاجوبة	انان قديم وحادث
عنهما	١٩٩ مطلب اقسام الحاد
٢٠٥ مطلب لفظ الفعل على	عند المتكلمين
اي معنى يطلق عند	٢٠١ مطلب اقسام المعلوم
المتكلمين والحكماء	عند جمهور المتكلمين
٢٠٥ مطلب المعنى المصدري	انان
ماهو وانه ليس بموجود	٢٠١ مطلب اقسام المعلوم
عندنا ودليله	عند بعض المتكلمين
٢٠٦ مطلب السؤال على	بلدة
تعريف المصدر وجوابه	٢٠١ مطلب معنى الحال عند
٢٠٧ مطلب الاطلاق المصدر	من قال اقسام المعلوم
٢٠٧ مطلب المعاني المصدرية	ثلاثة
امور حجة	٢٠١ مطلب تقسيم الحاد
٢٠٧ مطلب هل المصدر في هذه	على بلدة ولم يثبت واحد
المعاني مشتركة اولا	عندنا
	٢٠١ مطلب معنى المنحيز

ونحن نقول ان فعله اختياري	مطلب استعمال المصدر في الهيئة الحاصلة بالمصدر بمجاز عند القاري
٢١٢ مطلب سؤال وجواب لطيفين	٢٠٨ مطلب الفرق بين الحاصل بالمصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول وبين
٢١٢ مطلب معنى الرجحان بلامرجح	١٦ المصدر المبني للفاعل او للمفعول لفظا ومعنى
٢١٢ مطلب ان القدرة من اي شيء عبارة هي	٢١٠ مطلب الفعل بكسر الفاء يطلق على معنيين والفعل بالفتح مصدر فعل يفعل
٢١٢ مطلب اما القدرة التي انتهى الاشعري مع القمل فغير متحققة	٢١٠ مطلب المؤثر في فعل العبد عند المحققين من اهل السنة
٢١٢ مطلب سر عدم بقاء الاعراض عند الاشعري انسان السر الثاني والجواب عنه	٢١٠ مطلب الايقاع والتأثير عندنا وعند الاشاعرة
٢١٣ مطلب السر الاول والجواب عنه	٢١٠ مطلب معنى ارادة العبد المسماة بالقصد والارادة الجزئية
٢١٣ مطلب السبب المحوج للممكن الى المؤثر هو الحدوث عند الاشاعرة	٢١٠ مطلب الارادة الكلية
٢١٣ مطلب لم ذهب الاشعري الى ان السبب المحوج هو الحدوث	٢١٠ مطلب معنى خلق الله تعالى فعل العبد عند المحققين من اهل السنة
٢١٤ مطلب لسبب المحوج للممكن الى المؤثر هو الامكان عند المحققين	٢١١ مطلب معنى خلق الله تعالى فعل العبد عند الاساعرة من اهل السنة
٢١٥ مطلب تأثير المؤثر في الممكن حال عدمه او حال وجوده	٢١١ مطلب ما الفرق بيننا وبين الاشعرية وهم يقولون فعل العبد اضطراري
٢١٦ مطلب المباحثة الدقيقة	

وقد يكون مقيدا	في المفعول المطلق
٢٣٨ مطلب الماهية ليست	٢١٧ مطلب الارادة لاتعلل
بجمولة ومعنى عدم	٢١٧ مطلب معنى قولنا والعباد
مجموليتها ودليله	افعال اختيارية عند
٢٤١ مطلب للترشيح والتجريد	الاشعري
معنيان	٢١٨ مطلب الفرق بين مذهب
٢٤٢ مطلب قيام العرض	الاشعري والجبرية وبيننا
بالعرض بلا انتهاء الى	وبين الجبرية
الجوهر لا يجوز اتفاقا	٢٢١ مطلب معاني باب التفعيل
٢٤٢ مطلب محل النزاع في	اننى مشر
جوار قيام العرض بالعرض	٢٢٣ مطلب تحقيق مادة
دير العلماء	الخصوص وما يشتق منها
٢٤٢ مطلب معنى الاختصاص	٢٢٦ مطلب التضمن وفيه سؤال
الباعت بالمعوت	عميق وجوابه
٢٤٢ مطلب معنى القيام عند	٢٣٣ مطلب اى اختصاص
المحققين من اهل الكلام	معتبر في الملازمة
٢٤٣ مطلب العطف قبل	٢٣٥ مطلب سبب جوار حذف
الربط والسؤال	القاعل بلا نائب في
والجواب عنه	المصادر دون الافعال
٢٤٤ لروم التناقض في اجتماع	٢٣٥ مطلب معنى التشبيه في
الترشيح والتجريد	اللمغة والاصطلاح
في الاستعارة	٢٣٦ مطلب للتشبيه الاصطلاحي
٢٤٤ مطلب شرط كون	معنيان
الاسم مبتدأ احد الامرين	٢٣٦ مطلب معنى المبالغة في
٢٤٤ مطلب الوجوه التي	العرف واتواعها
تخصصت باحدها النكرة	٢٣٧ مطلب الابحاث المتعلقة
سنة	باسم التفضيل
٢٤٥ مطلب ان مخصصات	٢٣٨ مطلب الجنس المستغرق
المكرة سرائط لصحة	افراد قد يكون مطلقا

في الخاص على وجهين	ابتدا يثنىها او لصحة الحكم
٢٥٣ مطلب اشتقاق كلمة ابلغ	عليها
٢٥٣ مطلب عند الجمهور	٢٤٦ مطلب سركون احد
اشتقاق افعال التفضيل	المخصصات صححا
قياسا من اى شئ وعند	لا بتدائية الاسم دون الحكم
سيويه من اى شئ وعند	٢٤٦ مطلب احد المخصصات
المبرد والاختف من	قد يكون صححا للحكم
اى شئ	كما يكون صححا لا بتدائية
٢٥٥ مطلب سركون المخالفة	النكرة
للقاعدة التحوية الجمهورية	٢٤٧ مطلب تعبير الاستعارة
مصرة لفصاحة الكلام	المجتمعة فيها الترسيع
دون المخالفة للقاعدة	والتجريد باللغة العربية
الصرفية	تفصيلا
٢٥٧ مطلب تعريف القضية	٢٤٧ مطلب تعبير الاستعارة
المحصورة وتعريف المطلق	المجتمعة فيها الترسيع
٢٥٧ مطلب جهة القضية ومادة	والتجريد باللغة التركية
القضية	تفصيلا
٢٥٧ مطلب كذب الوجهة	٢٤٨ مطلب تعبير الاستعارة
كما يكون بمخالفة نسبتها	المجتمعة فيها الترسيع
لواقع يكون بمخالفة	والتجريد بالعربية اجمالا
جهتها المادة	٢٤٨ مطلب تعبير الاستعارة
٢٥٧ مطلب جواز حذف	المجتمعة فيها الترسيع
الاستيناف كله مع قيام	والتجريد باللغة التركية
شئ مقامه او بدونه	اجالا
٢٥٨ مطلب الواو الاستينافية	٢٤٨ مطلب ان للتقسيم في
تدخل على الجملة المستأنفة	العرف معنيين
اولا واى منهما المختار	٢٤٩ مطلب الضم في التقسيم
٢٥٩ مطلب هل الترسيع والتجريد	على دلتة طرق
حقيقتان اولا	٢٥١ مطلب استعمال العام

- ٢٦٠ مطلب شرط الشكل
الاول بحسب الجهة
- ٢٦٤ مطلب قضية حقيقية
وقضية خارجية وقضية
ذهنية حقيقية وذهنية
فرضية
- ٢٦٧ مطلب شرط افادة الاضافة
المعنوية تعريفا للمضاف
- ٢٦٩ مطلب اعادة الشيء معرفة
يكون الثاني عين الاول
- ٢٧٠ مطلب اذا قوبل العام
بالعام يراد به انقسام الآحاد
الى الاحاد
- ٢٧١ مطلب المعنى التام ومعنى
كمال الشيء
- ٢٧١ مطلب المعاني التي تفيدها
الاضافة المعنوية
- ٢٧٢ مطلب كلمة انما في اى
موضع تستعمل
- ٢٧٥ مطلب المراد بالتفصيل
فى العطف بالواو
- ٢٧٥ مطلب لكون لا عاطفة
شروط ثلاثة
- ٢٧٦ مطلب شرط القياسى
الاستثنائى ثلاثة
- ٢٧٩ مطلب خلاصة الفريدة
الرابعة من العقد الاول
- ٢٨٠ مسائل الفريدة الرابعة
من العقد الاول
- ٢٨٠ مطلب صورة تعبير
المسائل المعانية والبيانية
على طريقين
- ٢٨١ مطلب تطبيق الجزئى
على القاعدة البيانية
- ٢٨١ مطلب صلاحية المقام
للاستعارة كيف تكون
وبأى شئ تكون
- ٢٨٢ مطلب الفريدة الخامسة
من العقد الاول فى جواز
بقاء الترشيح على حقيقته
وكونه مجازا
- ٢٨٢ مطلب معنى الجواز
والامكان وانواعه
- ٢٨٣ مطلب معنى النسبة بين
بين والامكان له معنيان
سلب الضرورة والامكان
الوقوعى
- ٢٨٤ مطلب الفرق بين الامكانين
من وجوه ثلثة
- ٢٨٤ مطلب الامكان الذاتى
ماهو
- ٢٨٤ مطلب الدر الاول
فى تصحيح دخول اللام
الاستغراقية على المفرد
- ٢٨٤ مطلب استلزام دخول
اللام على المفرد اجتماع
القيضين وجوابه
- ٢٨٦ مطلب للوحدة المعبرة

- في الاسم المفرد معنيان ٢٨٦
مطلب الدر الثاني لزوم قيام العرض في قول المص الترشيع ونحوه وجوابه
- ٢٨٦ الدر الثالث في الحروف المصدرية
٢٨٧ مطلب طرق التأويل بالمصدر
٢٨٨ مطلب حكم المفرد اى شى هو
- ٢٨٨ مطلب الدر الرابع في بيان ان المصدرية على اى كلمة يدخل ولم تختص بفعل متصرف
- ٢٨٨ مطلب الدر الخامس في بيان خواص ان المصدرية
- ٢٨٨ مطلب الدر السادس في بيان ان المصدرية لاى معنى وضعت هى
- ٢٨٩ مطلب الدر السابع في بيان لغة بنى تميم فى ان المصدرية
- ٢٨٩ مطلب الدر الثامن في تقسيم القضية الى المفوضة والمعقولة وتحقيق اجزائها
- ٢٩٠ مطلب الدر التاسع في بيان السؤال على تعريف الجملة والجواب عنه
- ٢٩١ مطلب الدر العاشر في بيان بطلان ما اشتهر من انكار القدماء للنسبة بين بين
- ٢٩١ مطلب الدر الحادى عشر فى بيان ان انعقاد القضية باى شى هو
- ٢٩٢ مطلب الدر الثاني عشر فى بيان الروابط الدالة على الوقوع والا وقوع وانواعها
- ٢٩٢ مطلب الدر الثالث عشر فى بيان القضية على اى رابطة تشتمل تسمى ثلثة
- ٢٩٢ مطلب الدر الرابع عشر فى بيان ان مواد الموجهات لاى شى صفة هى
- ٢٩٢ مطلب سميت القضية الموجهة رباعية ومنوعة
- ٢٩٣ مطلب الدر الخامس عشر ان مثل قديجى زيد اى قضية
- ٢٩٣ مطلب الموجهات الست الغير المشهورة
- ٢٩٤ مطلب الدر السادس عشر لاى شى تدكر كانت اوكان او قد يكون او ان يكون فى القضايا الشرطية
- ٢٩٤ مطلب الدر السابع عشر

٣٠٠	مطلب كلمة ان الشرطية	كلمة الشرطية وجزئيتها	
	واذا ومتى وحيثما وابن	واهما اها	
	وايتما ومن وما ومهما واى	٢٩٥	مطلب تقسيم الشرطية الى
	وانى		الشخصية والمحصورة باى
٣٠٠	مطلب الغرض بهذه المهمات	اعتبار	
٣٠٠	مطلب سبب وجوب كون	٢٩٥	مطلب الاوضاع المعبرة في
	الشرط والجزاء مضارعين		الشرطية عن اى شئ
	فيما عدا الو	عبارة	
٣٠١	مطلب الكلام النصف	٢٩٥	مطلب ادوات السور
٣٠١	مطلب العموم في اللغة		والاهمال في الشرطية
	والاصطلاح واى شئ	٢٩٦	مطلب تعريف المخصوصة
	يتصف به		والمحصورة والمهمة في
٣٠٤	مطلب وجود الاشياء		الشرطية
	في الذهن على نحوين	٢٩٦	مطلب لم اعتبر في الاوضاع
٣٠٤	مطلب الوجود على اربعة		امكان الاجتماع مع المقدم
	مراتب	٢٩٦	مطلب لم لم يكن للشرطية
٣٠٥	مطلب كلمة لو الشرطية		طبيعية
٣٠٦	وانواع العموم	٢٩٦	الضرورة تطلق على ستة
٣٠٨	مطلب صلاحية المقام		معان
	لتقييده المسند باحدى الشروط	٢٩٧	مطلب الضرورة بشرط
٣٠٨	مطلب الدر الحادى		المحمول تجامع الامكان
	والعشرون في استعمالات		الخاص
	كلمات الشرط	٢٩٧	مطلب الدر التاسع عشر
٣٠٨	الدر الثانى والعشرون		في الفاظ العموم واقسامها
	اعراب اسماء الشروط	٢٩٧	مطلب العام بمعناه على
	والاستفهام		على نوعين
٣٠٩	مطلب ما مل اسماء	٢٩٨	مطلب الدر العشرون
			الدواعى لتقييد المسند
			باحدى الشروط المختلفة

شيء عندنا وفي اي شيء عند الشافعي	الشروط والاستفهام على المختار
٣٢٠ مطلب منشاء هذا النزاع بيننا وبين الشافعي	٣١١ مطلب اذا كان اسما الشرط مبتدأة في خبرها
٣٢٠ مطلب بيان ظهور ثمرة اختلاف بيننا وبين الشافعية في ان اللفاظ موضوعة للا امور الذهنية عندنا ولل امور الخارجية عندهم	اربعة مذاهب
٣٢١ مطلب الكلام المشتمل على الاستثناء من اي طريق من طرق الاداء وفيه ثلاثة اقوال	٣١١ مطلب الداعي للتقييد بلو الشرطية
٣٢٢ مطلب في اي مذهب يكون الاستثناء نصا وعبرة في الاثبات واسارة في النفي وفي اي مذهب عبارة فيهما وفي اي لا يكون كذلك	٣١١ مطلب جواب لوماذا يكون ٣١٢ مطلب كلمة كل واعراب كلا
٣٢٣ مطلب الاستثناءين من طرق القصر	٣١٢ الدار الخامس والعشرون الضماثر متى تكون من صيغ العموم
٣٢٣ مطلب السرفى عدم كون الاستثناء من الاثبات من طرق القصر	٣١٣ الدر السادس والعشرون السبب الحامل على تكلم الخبرى والانشائي الطلي وغيرهما
٣٢٣ مطلب الاصل في النفي والاستثناء	٣١٤ مطلب تعبير الاستعارة كلمة على باللغة العربية مفصلا
٣٢٥ مطلب ان الاسناد جزء الكلام اولا وفيه مذهبان	٣١٨ مطلب شرط كون الاستثناء متصلا
٣٢٨ مطلب كما يجوز عطف	٣١٨ مطلب للاستثناء في العرف تعريفان واليهما اولى بل ثلثة تعريفات
	٣١٩ مطلب لزوم اجتماع النقيضين في كل كلام فيه الاستثناء وجوابه
	٣١٩ مطلب عمل الاستثناء في اي

٢٤٨ مطلب تعبير الاستعارة
المرشحة على تقدير بقاء
الترشيح على حقيقته بالعربية
اجالا

٣٤٨ مطلب تعبيرها على تقدير
كون الترشيح مستعاراً
بالعربية اجالا

٣٤٨ مطلب تعبير الاستعارة
المرشحة في قوله تعالى
واعتصموا الآية باللغة
التركية على سبيل الوجدان
مفصلاً

٣٤٨ مطلب تعبير المرشحة
في الجبل باللغة التركية
وجدانا واجالا

٣٤٩ مطلب تعبيرها على تقدير
كون الترشيح مستعاراً
بالغة التركية وجدانا
وتفصيلاً

٣٤٩ مطلب تعبيرها على هذا
التقدير باللغة التركية
وجدانا واجالا

٣٥٥ مطلب الفريدة السادسة
من العقد الاول في المجاز
الركب

٣٥٧ مطلب معنى الغرض
وبيان انواع الغرض
من التشبيه

٣٥٧ مطلب اي غرض من

الخاص على الامام بين
المفردين يجوز بين الجمليين
٣٢٧ مطلب جواز عطف
الجملة التي تصلح ان تكون
بياناً للاولى عليها

٣٢٩ مطلب لواء الاعتراضية
فأنتان

٣٣٠ مطلب معنى الخروج
والزيادة في الترشيح

٣٣٠ مطلب مباحنة لطيفة في
الاستعارة المرشحة

٣٣٩ مطلب للفظ الموضوع
ثلاثة اطلاقات

٣٤٠ مطلب للجبل ثلاثة معان
ومعنى العهد

٣٤٤ مطلب السؤال بلزوم
التكرار في الفعل على رأى
وجوابه

٣٤٤ مطلب مذهب في وضع
الافعال ودليلهم

٣٤٧ مطلب تصوير الاستعارة
المرشحة على تقدير بقاء
الترشيح على حقيقته بالعربية
مفصلاً

٣٤٧ مطلب تعبير الاستعارة
المرشحة على تقدير كون
الترشيح مستعاراً للملايم
المستعار له بالعربية
تفصيلاً

شابع وغير شائع
٣٦٧ مطلب لفظ الحاصل في
اي مقام يستعمل
٣٧١ مطلب للاعتراض معنيان
في العرف

٣٧٢ مطلب في معنى الاعتراض
عند اهل العريضة ثلاثة
مذاهب

٣٧٢ مطلب الطرق المقبولة
لاداء المراد باعتبار
الاستعمال ثلاثة وكذا
باعتبار الزيادة على المرام
والنقصان عنه والتساوي
له ثلاثة

٣٧٣ مطلب المسامحة من اي
طريق منها هي

٣٧٣ مطلب الاصل توجه
النفي الى التقييد في كل كلام
فيه تقييد زائد على اثبات
شيء لشيء وكذا الاثبات

٣٧٤ مطلب معنى مفهوم
المخالفة وشرطه وانواعه
ثمانية

٣٨٢ مطلب ان في الهيئة
التركيبية ثلاثة اقوال

٣٨٤ مطلب استعمال المطلق
في المقيد على نحوين

٣٨٥ مطلب الفعل لاي معنى
وضع عند الجمهور

التشبيه يقتضي اشهرية
المشبه به بوجه واي غرض
منه اتمية المشبه به واي منه
يقتضي خفاء الوجه في
المشبه به

٣٥٨ مطلب بيان الغرض
الذي يعود الى المشبه به
وانواعه

٣٥٩ مطلب المباحثة في الجنس
الذي يرى مركبا وكذا
الفصل

٣٦٠ مطلب الافراد والتركيب
هل هما صفتان لفظ
او لمعنى

٣٦١ مطلب الافراد المتغير
في الجنسية والفصلية ماهو

٣٦١ مطلب الفرق بين الجنس
والعرض العام متعذر
او متعسر فكيف يقال هذا
جنس وذلك فصل وكذا
بين الفصل والخاصة

٣٦٣ مطلب ان كلا من الحقيقة
والجهاز والكناية كما يكون
مفردا يكون مركبا تاما
او ناقصا

٣٦٤ مطلب في العطف على
القريب او البعيد مذهبان
اي منهما اولى

٣٦٥ مطلب العطف على نو بين

ومن تبعه	٣٨٥ مطلب الفعل لاي وضع
٤٠١ مطلب الاستعارة في قوله	والدليل على انه لم يوضع
تعالى ختم الله الآية	لنسبة التامة عند العصام
هي تبعية او تمثيلية الختم	المحقق المدقق
في اللغة	٣٨٥ مطلب الدليل على ان الفعل
٤٠٤ مطلب مذهب المتقدمين	موضوع للنسبة التامة
ان طرفي التمثيلية يجب	عند الجمهور
ان يكونا مركبين	٣٨٧ مطلب ان المصدر
٤٠٤ مطلب تعبير الاستعارة	التضمنية بدون المطابقة
التمثيلية بالعربية على	في الفعل على رأى الجمهور
وجه العموم تفصيلا	والجواب عنه
٤٠٤ جوز بعض المحققين	٣٩٠ مطلب ان المصدر
من المتأخرين كون طرفي	موضوع بمادته فقط او مع
التمثيلية مفردين	هيئته
٤٠٥ مطلب الانتزاع من امور	٣٩١ مطلب ان لكل فعل
متعددة على ثلاثة انواع	وضعين شخصي ونوعي
٥٠٩ مطلب قصة غريبة	وبه يندفع الاشكالات
في الاستعارة التمثيلية	٣٩٣ مطلب عرض الكلام
بين السعد والسيد	والتعريض
٤١٢ مطلب استعارة في قوله	٣٩٤ مطلب الفرق بين الكناية
تعالى هل هدى	والتعريض
٤١٥ مطلب الحق في الاستعار	٣٩٥ مطلب ان التعريض
التمثيلية مع العلامة	يجامع كلا من الحقيقة
التفتازاني والبيضاوي	والمجاز والكناية على رأى
والامام الخطيب	الكشاف ومن تبعه
٤١٩ مطلب الاستعارة التمثيلية	٣٩٦ مطلب التعريض عند
مشار فرسان البلاغة	السكاكي ومن تبعه
٤٢١ مطلب ان ما بعد كلمة حتى	٣٩٧ مطلب التعريض على
متى يدخل فيما قبلها	رأى العلامة الشيرازي

- ٤٢٢ مطلب طريق الاتزان
للتشبيه الذي هو مبني
الاستعارة التمثيلية
- ٤٢٤ مطلب الاستعارة التمثيلية
قد تكون مصرحة وقد
تكون مكنية
- ٤٢٧ مطلب العلوم تنزاي بتلاحق
الافكار اذا ساعدتها
الدليل
- ٤٢٧ مطلب في مثل اثبت
الربيع البقل مجاز عقلي
او استعارة تمثيلية او مجاز
مركب على سبيل
الاستعارة فيه اختلاف
- ٤٢٧ مطلب معنى التلبس
والاسناد والفرق بينهما
- ٤٢٨ مطلب مذهب الجمهور
ان في مثل اثبت الربيع
البقل مجازا عقليا
- ٤٣٠ مطلب شرط الشكل
الثاني بحسب الكيف
والكلام والجهة
- ٤٣٠ مطلب الضابط في اتاج
الشكل الثاني المركب
من الموجهات
- ٤٣١ مطلب العدة بكسر العين
- ٤٣٣ مطلب واستعمال فضلا
- ٤٣٣ مطلب عروض المشابهة
والجمازية والاستعارة
- لاي شئ بالذات
- ٤٣٤ مطلب في مثل اثبت
الربيع البقل احتمالات
اربعة
- ٤٣٤ مطلب قول الامام
الفخر الرازي وهو مذهب
الجمهور
- ٤٣٤ مطلب قول الامام العلامة
قدوة المحققين ابن الحاجب
المالكي
- ٤٣٤ مطلب قول صاحب
المفتاح السكاكي
- ٤٣٥ مطلب قول عبد القاهر
الجرجاني رئيس اهل
المعاني
- ٤٣٧ مطلب تعبير الاستعارة
التمثيلية باللغة العربية
مفصلا
- ٤٣٩ مطلب جواز حذف
الضمير في صدر الصلة
- ٤٤٠ مطلب السؤال بلزوم
كون الاستعارة في الجملة
تبعية مع انها ليست
كذلك وسيأتي جوابه
- ٤٤٤ مطلب تعبير الاستعارة
التمثيلية باللغة العربية
اجالا بطريق الوجدان
- ٤٤٤ مطلب تعبير الاستعارة
التمثيلية بطريق العمل

ووضع الآخر لاي معنى

٤٥٢ مطلب معنى الاتحاد وانواعه
الثمانية

٤٥٣ مطلب لجازى العقلى

٤٥٥ مطلب كلمة سوى وتحقيقها

٤٥٦ مطلب الفرق بين علاقة
الاستعداد والاول

٤٥٧ مطلب معنى الشرط
وانواعه

٤٥٩ مطلب اقسامه الدلالة

عند اهل البيان وعند اهل
الميزان

٤٦٠ مطلب الفرق بين عطف

القصة وعطف الحاصل

٤٦٠ مطلب هل يجب في

عطف القصة ان يكون

المتعاطفان جملة متعددة اولا

فقيه اختلاف

٤٦٢ مطلب معنى اطراد التعريف

وانعكاسه

٤٦٣ مطلب كيف تدخل الفاء

الموضوعة لتعقيب على

العلة والسبب

٤٧٠ مطلب ما علامة كون الفعل

منصوبا بعد حتى

٤٧١ مطلب علامة كون الفعل

بعد حتى مرفوعا

٤٧١ مطلب علامة كون حتى

للاغاية وعلامة كونها بمعنى كي

باللغة التركبة مفصلا

٤٤٥ مطلب تعبير الاستعارة

التمثيلية بطريق العمل باللغة

التركبة اجمالا

٤٤٥ مطلب تعبير الاستعارة

التمثيلية بطريق العلم باللغة

العربية تفصيلا

٤٤٥ مطلب استعمالات الهيئة

٤٤٦ مطلب سؤال دقيق

في الاستعارة التمثيلية

وجوابه

٤٤٧ مطلب لكل مركب

ثلاثة اوضاع بثلاثة اعتبارات

٤٤٨ مطلب تقسيم المجاز

المركب الى الاستعارة

التمثيلية والمجاز المركب

المرسل

٤٤٨ مطلب تعبير المجاز المركب

المرسل بطريق العلم والوجدان

باللغة التركبة

٤٤٩ مطلب تعبير المجاز المركب

المرسل بطريق العلم

باللغة العربية

٤٤٩ مطلب تصوير مسألة

هذه الفريدة

٤٤٩ مطلب العقد الثانى

الاستعارة بالكناية

٤٥١ مطلب اسم الجنس على نوعين

وضع احدهما لاي معنى

مذاهب	٤٧٢ مطلب حتى اذا كانت بمعنى كى حقيقة او مجازا
٤٨٢ مطلب اقسام الحمل اربعة	٤٧٥ مطلب حذف المعطوف مع بقاء العاطف غير جاز
٤٨٤ مطلب الفرق الثالث بين ام المتصلة وام المنقطعة	٣٧٦ مطلب شروط نصب المفعول له ثلاثة
٤٨٤ مطلب اذا جاز ان يلي المتصلة جولة كالمقطعة فباى شئ يفرق بينهما	٤٧٦ مطلب ما وجه اشتراط هذه الثلاثة فى نصب المفعول له
٤٨٥ مطلب الفرق بين ام المعادلة والمنقطعة من جهة المعنى	٤٧٦ مطلب كلمة ام على ضربين وتحقيقهما
٤٨٧ مطلب الفريدة الاولى من العقد الثانى فى بيان مذهب السلف فى الاستعارة بالكناية	٤٧٧ مطلب لام المتصلة ثلث علامات والضابط فى استعمال ام واو
٤٨٨ مطلب معنى التعليم	٤٧٧ مطلب ام المنقطعة فى اى موضع تستعمل ومعناها
٤٨٩ مطلب قد يكون الاسم اسما جنسا فاليا كالا علام الغالبية	٤٧٨ مطلب ام المتصلة قسمان الاولى ام التسمية وتسمى معادلة
٤٩٠ مطلب لم صار اعراب عصا تقديرية واعراب اب ونحوه لفظيا	٤٧٨ مطلب الفرق بين القسمين باربعة اوجه
٤٩٠ مطلب الدليل على ان ما يحذف قياسا يكون منويا	٤٧٩ مطلب اعراب مثل سواء على اقت ام قدمت
٤٩٣ مطلب الفرق بين الاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية	٤٧٩ مطلب كلمة سواء لا تنى ولا تجمع وحكمته
٥٠٤ مطلب تقسيم استعارة عند السلف والسكاكى	٤٨١ مطلب متى يمنع الاخبار عن الفعل
	٤٨١ مطلب فى مثل سواء على اقت ام قدمت بلنة

بالكتابة باللغة التركية مفصلاً	والخطيب
عند السكاكى	٥٠٦ مطلب مذهب السلف
٥٢١ مطلب السؤال المشهور على	في الاستعارة بالكناية
مكنية السكاكى	٥٠٧ مطلب المتأخرين كانوا
٥٢٣ مطلب ان الاصل في النفي	فرقتين في الاستعارة
والاستثناء الذي من طرق	بالكناية
القصر	٥١٠ مطلب معنى العذر والفرق
٥٢٣ مطلب معنى صحة	بين العذر والتوبة
التعريف	٥١٣ مطلب الفريدة الثانية
٥٣٤ مطلب دليل اختيار السكاكى	من العقد الثاني في بيان
رد التبعية الى المكنى	الاستعارة بالكناية عند
عنها	السكاكى
٥٣٤ مطلب المعارضة وطريقها	٥١٥ مطلب تعبير الاستعارة
ومتعلقها وموردها ماهو	التبعية عند القوم في مثل
٥٣٥ مطلب اقسام المعارضة	نطقت الحال بكذا بالعربية
باعتبار المتعلق اثنان على	مفصلاً
رأى	٥١٦ مطلب ان الاستعارة في
٥٣٦ مطلب اقسام المعارضة	مثل نطقت الحال عند
باعتبار نسبة دليل المعارض	السكاكى مكنية وتعبيرها
الى دليل المعلن ثلاثة	عنده
٥٣٧ مطلب لاكاف الجارة	٥١٧ مطلب تعبير الاستعارة
الحرفية خمسة معان	المكنية عند السكاكى في
٥٣٧ مطلب الف والنشر	مثل اللام في قوله تعالى
واقسامه	فالتقطه الآية
٥٤٦ مطلب الفريدة الثالثة	٥١٩ مطلب المباحث المتعلقة بكلمة
من العقد الثاني في بيان	لعل وفائدة استعارة لعل
الاستعارة بالكناية عند	وعسى وسوف في مواعيد
الخطيب	الملوك
٥٤٧ مطلب لزوم التناقض	٥٢٠ مطلب تعبير الاستعارة

احد ثلاثة اوجه وفيه
فوائد

٥٥٥ مطلب في ناصب اذا
مذهبان مذهب المحققين
وغيرهم

٥٥٦ مطلب اي من هذين
المذهبين راجح ومختار
وما سببه وفيه فوائد جمة
٥٥٧ مطلب ما تقول في نحو
قوله عليه الصلاة والسلام فمن
كانت الحديث

٥٥٧ مطلب تقديم الخبر على
المبتدأ النكرة تصحيح وقوعه
مبتدأ هل يفيد القصر او لا
٥٥٧ مطلب مذهب العصام
المحقق في الاستعارة
بالكناية

٥٥٨ مطلب التشبيه الغير المقلوب
والتشبيه المقلوب

٥٥٩ مطلب هل يجوز اطلاق
لفظ من على الله تعالى
٥٥٩ مطلب التشبيه غير
المقلوب

٥٦٥ مطلب خلاصة الفريدة
الثالثة من العقد الثاني

٥٦٥ مطلب تفسير الاستعارة
بالكناية بالعربية وجدانا
مفصلا واجالا عند
السلف

في كل قضية سالبة وجوابه
٥٤٨ مطلب للجزء معنيان
والجملة المشتلة على لا التبرئة
سالبة كلية

٥٤٨ مطلب ما فائدة بناء اسم
لا لتفي الجنس وسره

٥٤٩ مطلب كيف تعمل لا لتفي
الجنس في اسمين وكيف
يتقوم بها الفاعلية والمفعولية
حكما

٥٤٩ مطلب شبه المضاف ماهو
وتعريفه وانواعه

٥٥٠ مطلب سبب ابلغية المجاز من
التشبيه ودليل ابلغيته من
الحقيقة

٥٥١ مطلب شروط مطابقة الخبر
للمبتدأ ثلثة

٥٥٢ مطلب في وضع كلمة اذا
مذهبان مذهب البصريين
ومذهب الكوفيين

٥٥٣ مطلب لزوم الجمع بين
الحقيقة والمجاز في اذا
وجوابه

٥٥٣ مطلب الفرق بين ان واذا
ولو مع انها كلها للشرط
وان ان ولو حرف واذا اسم
وسره

٥٥٤ مطلب ان ان الشرطية
قد يستعمل في الماضي على

المكنية	٥٦٦	مطلب تعبير الاستعارة
٥٨٣	مطلب الاسولة والاجوبة	بالكناية باللغة التركية وجدانا
في نحو زيد قائم		اجالا عند السلف
٥٨٩	مطلب الفريدة الثانية من	٥٦٦
العقد الثالث في بيان مذهب		مطلب تعبير الاستعارة
صاحب الكشف		بالكناية عند السلف بالتركية
		وجدانا وتفصيلا
٥٨٩	مطلب كلمة حيث وتحقيقها	٥٦٦
٥٩٧	مطلب خلاصة الفريدة من	مطلب تعبيرها عند
العقد الثالث		السلف بالتركية عملا
		وتفصيلا
٥٩٧	مطلب الفريدة الثالث من	٥٦٧
العقد الثالث في تجويز		مطلب تعبير الاستعارة
السكاكي كون خاصة المشبه به		بالكناية عند الخطيب
مستعملة في امر وهمي		بالعربية والتركية عملا وعملا
٦١٢	مطلب كيف يكون الشرط	٥٦٨
بيان تغيير عند الشافعية		مطلب تعبيرات الاستعارة
وكيف يكون عند الحنفية		بالكناية عند العصام بالعربية
		والتركية عملا وعملا اجالا
		وتفصيلا
٦١٣	مطلب هل التقييد	٥٧٠
بالشرط مثل التقييد		مطلب الفريدة الرابعة من
بالظرف		العقد الثاني في بيان جواب
٦١٣	مطلب لم لم يقع معنى	هل يجب ذكر المشبه
الجزاء عند عدم وجود		في الاستعارة بالكناية
الشرط عندنا ولم لم يقع		بلفظه
عند الشافعي		٥٧٢
٦١٤	مطلب مثل انت حروبت	مطلب الوجوب والجواز
علة لثبوت مضمونه في		والامكان قد تكون جهة
الخارج اتفاقا		القضية وقد تكون محمولها
٦١٦	مطلب ما الفرق بين القضية	٥٧٩
الشرطية والحملية		مطلب العقد الثالث في
٦١٧	مطلب سر الاختلاف في	قرينة الاستعارة بالكناية
		٥٨٢
		مطلب الفريدة الاولى
		من العقد الثالث في بيان
		مذهب السلف في قرينة

٦٢٤ مطلب اختلف في اناة
الطرف مناب الفاعل
وانهما مختار

٦٢٤ مطلب السؤال في نائب الفاعل
وجوابه

٦٢٥ مطلب فائدة ذكر مادة
التسمية في تعاريف
الادباء

٦٢٧ مطلب المشترك والاشتراك
والمنفرد والانفراد البحث
فيهما

٦٣٥ مطلب وجه الفرق بين ما
يجعل قرينة وبين ما يجعل
ترجيحا

٦٣٥ مطلب تحقيق كلمة بين
والاسولة والاجوبة
المتعلقة بها

في منع التعليق العلية والايقاع
عندنا والوقوع عند
الشافعي

٦١٩ مطلب فوائد نفيسة

٦٢١ مطلب الفريدة الرابعة
من العقد الثالث في اشتراك
الترشيح بين المصراحة
والمكنية

٦٢٢ مطلب أي مفعول يقع نائب
الفاعل وأي لا يقع

٦٢٤ مطلب المفعول المطلق
التأكيد لا يقع نائب الفاعل
وسببه

٦٢٤ مطلب شرط نيابة المفعول
مناب الفاعل

٦٢٤ مطلب السؤال في منـل
وقد حيل بين العير والتزوان
وجوابه

الجلد الثاني

من الحاشية الجديدة على شرح عصام الدين الفريدة
للفاضل العلامة فلبوى السيد خليل افندى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علما من البيان ما لم نعلم ويسر لنا ان نبثدي ما قصدنا
 ان نختم الجزء الثاني من الذي سميناه الحاشية الجديدة على عصام الفريدة *
 والصلوة على خير البرية وعلى آله واصحابه الخيرية * (اما بعد) فقول
 لما استراح القلم عن الجمع والنسويد * بعناية الملك الحميد * في عهد السلطان
 الماجد * القرم الاوحدى فى المحامد * الوابل العظيم فى احياء مراسم
 الحق * والطود الجسيم فى تنبيت قواعد الصدق * صاحب المناقب
 والمفاخر الالهية * ومحرز قصبات السبق فى المدارح العلية * الباذل جهده
 فى اظهار كلمة الله العاليا والصارف همته فى اتباع سنة نبيه المصطفى * نال
 ما نال بفضل الله المتعال * وبلغ اقصى الامانى بالتوكل فى كل حال * اعنى به
 السلطان ابن السلطان ابن السلطان * السلطان عبد العزيز خان * لازالت
 عتبه * ستلم شفاء الحواقين * وسدته ملتزم جباه السلاطين * وجباه مدين
 اكابر العلماء * وحضرته مهبط اساطين الفضلاء * فهو الذى عمر ربيع
 الفضل بعد اندراسها * ورفع اعلام العلم بعد انتكاسها * واوضح محجة
 العدل والانصاف * ومجى آتار الجور والاعتساف * اللهم اجعل قباب
 دولته ركينة الاوتاد * وسرادات عظمتة مصوبة الى يوم اتناد * بحرمة
 النبي الامى خير الانام * وآله وصحبه الكرام * ويرحم الله عبدا قال
 امينا * وها نحن نسرع فى المقصود * لما فرغ المص من تقسيم المجاز المفرد

باعتبار العلاقة الى الاستعارة المصروفة والمجاز المرسل شرع في تفسير
 الاستعارة باعتبار لفظ المستعار و بيان انواعها باعتبارها ايضا يقال
 (الفريدة الثانية ان كان المستعار قد سبق البحث المتعلق بمثل هذا الكلام
 وباجزائها مبنيا واعرابا لا الثانية اعلم انه اذا كان في محل معدود معين
 عشرة رجال و اردت ذكر واحد منهم وذلك على وجهين : الاول
 ان تقصد ذكره بالترتيب فبحي بواحد او احدى الذي هو اول اللفاظ
 الا اني عشر فقول هذا واحد العشرة او احدهم والثاني ان تقصد
 الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي وذلك ايضا على وجهين
 احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته العددية
 بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر
 كما تقول ثاني عشر رجال اي احدهم باعتبار وقوعه في المرتبة السابعة
 لا مطلقا ولا جازا رادة الواحد الاول من مائتي العشرة وهو متباعد جدا وكذا
 الثاني والثالث والسادس اي الواحد من الثلاثة باعتبار وقوعه في المرتبة
 الثالثة وهذا معنى قولهم باعتبار حاله اي الواحد : وثانيهما ان تقصد
 الى ذلك الواحد المرامي درجته العددية مع الطر الى الدرجة التي
 تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصغيره الدرجة
 التي تحت درجته ممحورة ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة
 نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة
 بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدا
 ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فبني ثالث اثنين وصير اثنين ثلثة بنفسه
 اد صار اثنان معه ثلثة وهو معنى قولهم باعتبار تصغيره واعلم
 ان اسم الفاعل من العدد باعتبار كل من هذين الوجهين اللذين
 من الوجه الثاني يشتق من مصدر الاين الى العشرة تقول الثاني
 والثانية والثالث والثالثة الى المائتين والعاشر ادلكل منها فاعل ومصدر
 نحو ثلثت الاحدواثية ثلثا ففتح الاء المثلثة وسكون الون اذا كنت
 ثاني الا حد او كلمته اثنين بنفسك وصيرته اثنين بنفسك وثلثت الاثنين
 سا ففتح الاء وسكون الاء اذا كنت ثالثا او كلمتهما اثنان بنفسك
 وصيرتهما ثلثة بنفسك وكذا رعت السبعة الى تسعة كلها
 من الباب الثاني الاملاية حرف حاق فانه يحى ايضا من الباب

مطلب استعمال اسماء
 العدد على ثلثة اوجه
 مطلب اشتقاق اسم
 الفا هل من مصدر اثنين
 الى العشرة باعتبار الوجهين



الثالث ومصادر كلها بفتح فائه وسكون عينه ربعا خسا سدسا سبعا
ثمانا عاشرًا وكل منها مشترك بين المعنيين ومتعد إلى مفعول واحد
وان اسم الفاعل منه باعتبار حاله يشتق فوق العشرة كما يشتق دونها
فتقول حادي عشر احد عشر وحادي احد عشر إلى تاسع تسعة
عشر واما باعتبار تصديره فلا يشتق فوق العشرة * فان قلت *
لم يجوز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد باعتبار
حاله * قلت * لان ما هو بمعنى الواحد باعتبار حاله في صورة اسم
الفاعل وايسر به معنى ككنا وكاهل فلا بأس ان يبنى ويشتق من اول
جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه إلى مصدر ولا فعل واما ما هو بمعنى
المصير فهو اسم الفاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر
ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد المركب الذي فوق العشرة
(واعلم) ايضا ان اسم الفاعل من العدد باعتبار كل من هذين المعنيين
قد يستعمل مفردا أي بلا اضافة فتقول الباب الثالث مثلًا أي الباب
الواحد الواقع في المرتبة الثالثة او الواحد المصير اثنين بانضمام نفسه
اليه ثلثة وقد يستعمل مضافا فح ان كان بمعنى الاحد باعتبار حاله يضاف
إلى عدد يساوي عدده او يكون فوقه تقول ثالث ثلثة او ثالث اربعة
أي احدها باعتبار وقوعه في الدرجة الثالثة او الرابعة في رابع الخمسة
او الاربعة ولا يضاف إلى ما تحته فلا تقول رابع ثلثة بهذا الاعتبار
فان المرتبة الرابعة لم توجد في الثلثة فيكون الكلام لغوا وان كان بمعنى
الواحد المصير فيضاف إلى ما هو انقص منه بمرتبة فتقول هذا
ثاني الواحد او ثالث الاثنين مثلا أي مصير الواحد بانضمام نفسه
اليه اثنين او مصير الاثنين بانضمام نفسه اليهما ثلثة * فان قلت *
هل يجوز ان يضاف إلى انقص باكثر من مرتبة او يزيد بشئ
* قلت * لا يجوز اذ المعنى انه أي الواحد مصير مفعوله بانضمامه
اليه العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص
بدرجة فقط وانما قلنا مصير مفعوله اذ المضاف اليه في هذا
مفعول في الحقيقة والمعنى فلذلك ينصبه اذا وجد شرط عمل اسم
الفاعل تقول هذا خامس الاربعة بتكوين الخامس ونصب الاربعة
* فان قلت * هل يجوز ان يشتق من الواحد اسم فاعل بهذا المعنى

مطلب مصادر اسماء العدد
مطلب اشتقاق اسماء
العدد باعتبار تصديره
من اثنين إلى العشرة
وباعتبار حاله منه إلى
ما فوق العشرة
مطلب استعمال اسم
الفاعل من العدد مفردا
ومضافا

* قلت * لا يجوز اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من اثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه * فان قلت * هل يجوز ان يشتق من الواحد اسم فاعل باعتبار حاله * قلت * لا يجوز ايضا اذا لواحد وكذا الواحدة لا يدل على المرتبة بل ابدل منهما الاول في المذكر والاولى في المؤنث لدلالتهما عليهما (واعلم) ان الاول والاولى قد يستعملان مفردين اي بلا اضافة وقد يستعملان مضافين لكن بضا فان الى ما فوقه نحو اول الاربعة واولى الخمس ولا يضافان الى الاحد والواحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد فان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد او الاحد وليس للواحد ولا للاحد بعض حتى يضاف اليه ذلك البعض (واعلم) ايضا ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لاحكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث الى العاشر وفي المؤنث الثانية والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف تذكر الاسمين في المذكر كما توثنهما في المؤنث تقول الثالث عشر والثالثة عشرة وانما ذكر وا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلامعنى التأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وقد عرفت ان اسم الفاعل فيما فوق العشرة بمعنى اعتبار حاله لا بمعنى اعتبار تصديره واذا عرفت هذه التحقيقات وضبطتها علمت ان معنى الفريدة الثانية هو الفريدة الواحدة الواقعة في المرتبة الثانية من الفرائد الست او الفريدة الواحدة المصيرة للفريدة الواحدة بانضمامها اليها ومحورها عنها اسم الواحدة تثنى * فان قلت * لا يجعل ولا يصير الثانية الاولى تثنى فان الاولى واحدة والواحدة لا تصير تثنى البتة وان انضمت اليها الثانية فلا يصح توصيف الفريدة بها فان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بالثانية باعتبار التصدير عن الفريدة لا يصح ولا يصح التوصيف ايضا * قلت * هذا الجعل والتصدير باعتبار الاسم واللفظ لا باعتبار الحقيقة والمعنى وذلك بان يزيل المصير اي الثانية ههنا عن العدود الاول وهو الفريدة ههنا اسم الاولية والوحدة في اللفظ بانضمامه بنفسه اليه ويجعل للمجموع اسم درجته وهون ان ههنا ولما سقط عن العدود المتقدم اسم بالانضمام

مطلب استعمال الاول
والاولى في العدد على
وجهين
مطلب حكم اسم الفاعل
المشتق من العدد حكم
سائر اسم الفاعل
في التذكير والتأنيث
مطلب سؤال بان الثاني
مثلا لا يجعل الواحد
اثنين وجوابه

وصار يطلق على المجموع اى المنضم والمنضم اليه اسم آخر صار التصيير
والتأثير بحسب اللفظ دون المعنى وكأنه صار المهدود المتقدم هو المجموع
الثانى فى تغير الاسم والدخول تحت اسم آخر فشبه التصيير بحسب
اللفظ بالتصيير بحسب المعنى فاستعير لفظ التصيير للتصيير بحسب اللفظ
فيكون المعنى ههنا الفريدة الواحدة المصيرة للفريدة الاولى من حيث
المجموع بانضمامها اليها ومحوها عنها اسم لاولية والتوحد فى المرتبة
الاولى اسم اثنتين لا المعنى على انها تصيرها اثنتين حقيقة
ولو بالانضمام هذا الذى ذكرناه من التأويل اشار اليه الشيخ الرضى
فى شرح الكافية وخلصته ان المعبر فى المفرد اى الواحد باعتبار تصيره
هو التصيير بحسب الاسم لا بحسب الحقيقة وخلاصة الجواب اننا لانسلم
انه لا يصح التوصيف والاخبار انما يكون كذلك لو كان المعبر فى المفرد
باعتبار تصيره هو التصيير بحسب الحقيقة لا بحسب الاسم وليس كذلك
* فان قلت * فملى هذا يلزم ان يكون كل اسم فاعل مشتق من العدد
باعتبار تصيره بل الافعال والمصادر المذكورة سابقا من ثناء نديا وثلاثة
ثلثا مجازا وهو مستبعد جدا بل الظانها حقيقة كالمشتق باعتبار حاله
* قلت * اعمل كلامهم هذا الاعتبار حقيقة عرفية لغوية وما ذكره الرضى من
التأويل اشارة الى المناسبة بين المقول اليه وعنه فلا يلزم كونه مجازا وعرفت
ايضا ان ما اشار اليه بعض المحققين من ان معنى الثانية باعتبار حاله الواحد من
ست فرائد فيه نظر الان يقال انه مسامحة * فان قلت * ان الثانوية تستلزم
الآخر وهو كالقديم على خمسة اوجه بل ستة اوجه الزمانى والشر فى الوترى
والطبعى والعلى والذائق كما سبق تحقيقه وهذا من اى نوع منهما
* قلت * من التأخر الرتبى * فان قلت * الاخر الرتبى كالقديم الرتبى
يكون على نوعين طبعى وجعلى كما سبق تحقيقه وهذا من اى نوع
منهما * قلت * من الجعلى فان هذه الفريدة عبارة عن اقسام الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار والاقسام محتاجة الى المقسم الذى ذكر فى الفريدة
الاولى والمحتاج متأخر عن المحتاج اليه طبعان المحتاج اليه ههنا جزء
للمحتاج كمتأخر الاثنين عن الواحد وليوافى الوضع اى الذكر الطبع جعلها
نائة متأخرة لان توافقه اياه اولى * فان قلت * مذكر اسماء العدد بالناء

٧ المشير مفتى زاده
له الحسنى والزيادة
م

ومؤثها بلاتاء فكيف يصح توصيف الفريدة بالثانية * قلت * ذلك
 اذا لم يكن اسماء العدد مشتقة واذا تجاوز الحدود الاثنان واما اذا كانت
 مشتقة فذكرها بلاتاء ومؤثها بها كما سبق فيصح التوصيف هذا وقد سبق
 الابحاث المتعلقة بكلمة ان ولفظ كان وفوائد ذكره ومجازيته هيئة عند
 قوله ان كانت علاقته المشابهة وقوله المستعار اي اللفظ الذي يستعار
 وقد سبق الكلام في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول في شرح
 قوله الكلمة المستعملة * فان قلت * ان الاستعارة تجيء بمعنى المستعار
 كما سبق بل هو اخصر من المستعار فالاولى ان يقال ان كان الاستعارة
 بدل المستعار * قلت * ان الاستعارة تجيء في العرف بمعنى المصدر كما تجيء
 بمعنى اللفظ المستعار الذي هو معنى اسمى لها بخلاف المستعار فانه يستعمل
 في العرف بمعنى اسم المفعول فقط فيكون نصا في المقصود ابتداء بخلاف
 الاستعارة وان كان اقصر فلذلك قال ان كان المستعار ولم يقل ان كان
 الاستعارة (قال المص اسم جنس) هذا اللفظ في الاصل مركب
 اضافي فالاسم ما يقابل الفعل والحرف والجنس في اللغة معنى يشمل
 مافوق الواحد فتكون الاضافة من قبيل اضافة الدال الى المدلول ثم
 جعل المجموع اعني المضاف والمضاف اليه اسما لا يدل على معنى من المعاني
 المختلفة بحسب اختلاف العرف على ما سيدين الشرحاء الله تعالى
 (قال المص اي اسما غير مشتق) قد سبق ان كلمة اي موضوعة لتفسير مبهم
 اي ما لا يتعين فيه المعنى بسبب من الاسباب كالاشتراك وغيره وان مدخولها
 تعريف لفظي او حقيقي وانه لا بد في التفسير من اربعة اشياء باعته وفائدته
 ومصححه ومرجحه والشارح رح اشار الى كل منها بقوله الا تني سببته
 ان شاء الله تعالى (قوله اسم الجنس في عرف النحاة يساقو النكرة) اعلم
 ان الترادف اتحاد اللفظين او اكثر في الافراد والمفهوم مثل الانسان
 والبشر والتساوي اتحادهما في الافراد دون المفهوم مثل الضاحك والمتعجب
 والتساوق والمساوقة اتحادهما في الافراد سواء اتحدا في المفهوم او لا
 فينبذ يكون التساوق اعم مطلقا من الترادف والتساوي بحسب الصدق
 واما بينهما فباينة كلية بحسبه ان النكرة في عرف النحاة ما وضع لشيء
 لا بعينه وضما شخصا كرجل وماء وتمر او نوعيا كالمشتقات ومراد الش
 ههنا بالتساوق هو الترادف كما اشار اليه في الاطول

مطلب اسم الجنس عند النحاة

مطلب الترادف والتساوي
 والتساوق

فتندفع الشكوك الواقعة لبعض (قوله فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول اسامة والاسد ونظائرهما) من اعلام الاجناس واسماء الاجناس المعرفة بالالة تقريع على تساوق اسم الجنس للنكرة اى اذا تساوتها عند النحاة فيتناول اسم الجنس المشتقات النكرة ولا يتناول اسامة اى علم الجنس الذى يكون تعريفه بجوهره والاسد اى اسم الجنس الذى يكون تعريفه بآلة وللإشارة الى نوعى التعريف قال اسامة والاسد فلا يلزم الاستدراك * فان قلت * ان علم الجنس موضوع لحقيقة معلومة واسم الجنس ايضا موضوع لحقيقة معلومة بل النكرة ايضا كذلك والا يلزم ان لا يصح الخطاب باسم الجنس والنكرة فما الفرق بينهما * قلت * ان علم الجنس موضوع لحقيقة معلومة عند المخاطب من حيث انها معلومة عنده وحاضرة لديه بمعنى انه يدل بجوهره على الماهية والحقيقة ووصف الحضور والمعلومية عنده وان اسم الجنس موضوع لحقيقة معلومة عنده حاضرة لديه لكن لامع تلك المعلومية فلا يدل ولا يفيد الا الحقيقة فقط لا التعيين ولا المعلومية بل تكون افادته ودلالته على التعريف والتعيين بخارج وآلة كاللام والاضافة فظهر الفرق بينهما بان دلالة علم الجنس وضما على الحقيقة والتعريف مما بجوهره ودلالة اسم الجنس وضما على الحقيقة فقط دون التعريف والحضور وان دلالة على التعيين والتعريف بخارج واما عدم الدلالة على التعيين والحضور فلا يستلزم عدم التعيين والتعريف عند المخاطب في نفس الامر ولو في اعتقاد المنكلم فلذا صح الخطاب باسم الجنس والنكرة هذا بناء على ما ذهب اليه المتأخرون كالقاضى عضد الملة والدين عليه رحمة مالك يوم الدين من ان اسماء الاجناس موصوعة للاهيات من حيث هى واما على ما ذهب اليه المتقدمون كابن الحاجب والزمخشري فالفرق بينهما ظ فان اسم الجنس موضوع لفرد غير معين عندهم وعلم الجنس موضوع للماهية المعلومة عند المخاطب من حيث انها معلومة عنده واما الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس ان علم الشخص يدل بجوهره وضما على الشخص المهود وعلم الجنس يدل بجوهره وضما على الحقيقة والماهية المهودة واما الفرق بين علم الشخص واسم الجنس فظاهر * فان قلت * ان اسم الجنس بهذا المعنى لا يتناول الاعلام

مطلب في عرف النحاة
النكرة

مطلب الفرق بين علم الجنس
واسم الجنس عند المتأخرين

مطلب الفرق بين علم الجنس
واسم الجنس عند المتقدمين

مطلب الفرق بين علم
الشخص وعلم الجنس

وحينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه الزام
امر لا شاهد عليه ١ فان قلت ٢ اذا كان معناها معنى الابتداء من حيث انه
آلة لتعرف حال متعلقه يكون جزئيا كما قال المتأخرون ٣ قلت ٤ لا يكون
جزئيا فان الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه معنى كلى له افراد
كثيرة ٥ فان قلت ٦ ما معنى عدم استقلاله بالمفهومية حينئذ ٧ قلت ٨
نقصان الدلالة عليه وعدم دلالة عليه بنفسه واجيب عن قوله لا يتصور له
قاعدة ايضا بان فيه قاعدة وهي الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من
حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه واجيب ايضا عن قوله فلانه لا دليل
عليه بان الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه
كلا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئى مع احتياجه
الى اعتبار وضع العام الذى لا دليل عليه واما الاستعمال فى الجزئيات
لا يصير دليلا فانه يجوز ان يكون استعماله فيها بعمومه لا بخصوصه (ثم قال
السيد السند واما ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصا من الواضع
عليه كقولهم انتهى واجيب عنه ايضا بان عدم الاستعمال بدون المتعلق
نص على هذا على انه كلائص على هذا لائنص على وضعه للجزئيات (ثم
قال لان دعوى ورود نص منه فى ذلك خروج عن الانصاف بل
هو التزام ذكر المتعلق فى الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء
اللازمة الاضافة انتهى بمعنى لم يحصل الفرق بين الحروف وتلك الاسماء
وهو باطل واجيب عنه بان التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف
حاله يورب الفرق بينهما وبين تلك الاسماء فانها ملحوظة فى انفسها
ودلالاتها تامة والاضافة تعيها بشهد بذلك وقوعها محكوما عليها وبها
دون الحروف ولا يمنع الفرق فكيف لا يحصل الفرق بينهما (ثم قال والجواب
عن ذلك بان ذكر المتعلق فى الحروف لتتم الدلالة وفى تلك الاسماء لتحصيل
انغاية على ما قيل تحكم بحت انتهى واجيب عنه ايضا بانه ليس بتحكم
اذ يشهد على ان ذكر المتعلق فى الاسماء لتحصيل الغاية وفى الحروف لتتم
الدلالة وقوع تلك الاسماء محكوما عليها وبها وعدم وقوع الحروف
محكوما عليها وبها فان ذو منلا معناه متعلق فى نفسه ويدل عليه بنفسه
لا يحتاج فى الدلالة عليه الى ذكر المتعلق الا ان الغرض وانغاية من وضعه
وهو التوصل الى جعل اسماء الاجناس وصفها لشيء لا يحصل بدون

مطلب معنى عدم استقلال
معانى الحروف عند القدماء
(منه)

مطلب ذكر متعلق الحروف
عند القدماء لتتم
الدلالة (منه)

ذكر ما يضاف اليه وان الحروف لا يتم دلالتها على معانيها بانفسها لكون
معانيها متعلقة بالقياس الى الغير (نم قال) واما ثانيا فلانه يلزم حينئذ
ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه
الا انه لا يفهم وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح
الحكم عليه وبه ذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة واحوالها
ولذلك قال السكاكي لو كان ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معاني
من والى وكى مع ان الابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي اسماء
ايضا لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات
معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معانيها رجعت تلك المعاني الى هذه
بنوع استلزام انتهى كلام السكاكي واذا قد تحقق عندك معنى الحرف
بما لا مزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة واقوال الائمة وما ورد في تفسير
الحرف من العبارات المختلفة انتهى وتلك القواعد هي ان الوضع يؤخذ
من الاستعمال واستعمال الحروف في الجريبات وانه كما يحتاج الى التعبير
عن المعاني المستقلة كذلك يحتاج الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة
واقوال الائمة هو ما نقله من قوله وهذا معنى ما قيل وامثاله وما ورد في
تفسير الحرف هو ما نقله من الايضاح وامثاله وقد عرف احوال الكل
(نم قال فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة فانها لكونها
موضوعة لتقرير الفاعل على صفة غير مستقلة بالمفهومية كضرب مثلا
يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل
هو النسبة الحكيمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة
لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي
هي جزء مدلول الفعل لا نتحصل من حيث انها مدلوله الا بذكر فاعله
المعين او نائبه وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة
من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب
موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه الى فاعل
بخصوصها فان قلت اذا كان الفعل كالحرف غير مستقل
بالمفهومية فلم وقع الفعل مسندا والحرف لم يقع قلت ان الحرف لما
لم يدل الاعلى معنى غير مستقل بالمفهومية فقط لم يقع محكوما عليه
ولا محكوما به الا بدفع كل منهما ان يكون ملحوظا بالادوات التي يمكن من اعتبار

قوله بنوع استلزام وهو
استلزام المقيد للمطلق
(منه)

النسبة بينه وبين غيره + فان قلت * لم احتاج الى ذكر المتعلق
 * قلت * رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية وليفهم معناه واما
 الفعل فلما اعتبر فيه الحدث الذي هو معنى مستقل بالمفهومية وضم اليه
 انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ان يكون
 مسندا باعتبار معناه التضمني الذي هو الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه
 وضعاً + فان قلت * لم احتاج الى ذكر الفاعل او نائبه فان تحصل
 معنى الفعل في الذهن يتوقف على ملاحظة الفاعل او نائبه لا على ذكره
 * قلت * وجب ذكره رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية ولتفهم
 الخطاب + فان قلت * هل لا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه
 . قلت * لا يمكن لانه خلاف وضعه ولانه لا يمكن ملاحظة شيء
 واحد مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة + فان قلت * هل يجوز ان
 يجعل مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة مسندا اليه
 ومسندا - قلت * لا يجوز ذلك لان مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية
 فلا يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه لان في المحكوم عليه
 زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به فان المحكوم به انما يطلب
 لاجله + فان قلت + ان مثل الرجل مركب من المستقل اعني رجل
 وغير المستقل اعني حرف التعريف كما ان الفعل مركب من المستقل وهو
 الحدث وغير المستقل وهو النسبة وكل مركب من المستقل وغير المستقل
 فهو غير مستقل فلم جاز وقوع مثل الرجل مسندا اليه ومسندا ولم يجوز
 ان يقع الفعل بمجموع معناه مسندا اليه ومسندا + قلت * ان المركب
 من المستقل وغير المستقل على نوعين نوع مستقل بالمفهومية وهو المركب
 الذي يدخل فيه ما يحتاج اليه الغير المستقل مثل الرجل فان رجلا الذي
 يحتاج اليه الغير المستقل اعني الداخل في المركب اعني الرجل ونوع لا
 يستقل بالمفهومية وهو المركب الذي لا يدخل فيه ما يحتاج اليه الغير المستقل
 بل يكون خارجا عنه كضرب فان ما يحتاج اليه الغير المستقل اعني النسبة التامة
 غير داخل فيه وهو الفاعل او نائبه ومن علة جاز وقوع مثل الرجل محكوما عليه
 ومحكوما به ولم يجوز ان يقع الفعل من حيث معناه المطابق محكوما عليه ولا محكوما
 به + فان قلت ان الاسم يقع محكوما عليه ومحكوما به نحو زيد ابوك وهذا زيد
 وعمر وهذا وهو قائم والقائم بكر الى غير ذلك فمأسر ذلك + قلت + مسرته انما كان

مطلب ذكر متعلق الحروف
 عند الاواخر لمحاذاة
 الالفاظ بالصور
 الذهنية (منه)
 مطلب صحة كون الاسم
 عليه ومحكوما به (منه)

موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لاعلى انه منسوب الى غير ولا
العكس صح ان يقع محكوما عليه ومحكوما به * فان قلت * ان اسم
الفاعل مثلا يدل وضعا نوعيا على حدث ونسبة الى ذات ما كما ان الفعل
كذلك فلم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل * قلت *
ان المعتبر في اسم الفاعل مثلا ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات
المبهمه ملحوظة بالذات وكذا الحدث واما النسبة فهي ملحوظة بالذات
لانها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها
الذات المبهمه وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب
الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف اى الحدث اصالة
فيجعل محكوما به والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفها
عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة
فلا يتصور ان يجرى في الفعل ما يجرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا
باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث كذا قال السيد السند في الجواب خلاصته
ان منشاء الفرق كون النسبة في الصفات تقييدية غير مقصودة افادتها
اصالة فيصح وقوعها مسندا اليها باعتبار دلالتها على الذات ومسندة باعتبار
دلائلها على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة افادتها
اصالة منفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق اصلا
قيل عليه لا يخفى ان جعل الصفات محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه
مفهوماتها وجعلها محكوما بها باعتبار انفس مفهوماتها كفا في سائر المفهومات
الكلية نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم مركب وكل
مركب حادث ودوران الحكم عليها وبها على الذات المعتبرة فيه والحدث
المعتبر فيه غير ظاهر اذ مداره بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وارادته
وملاحظة مفهومها كالحقق في بحث المحصورات انتهى وفيه نظر اذ ليس
المراد مما ذكر بيان دوران الحكم عليها وبها بل الغرض والمقصود بيان
المناسبة لكونها محكوما عليها وبها بملاحظة ما صدقت عليه مفهوماتها
وبملاحظة انفس مفهوماتها وتلك المناسبة بان توجد في مفهوماتها
الذات التى تقتضى ان يرتبط اليه الغير فتناسب ان يجعل موضوعا ومحكوما
عليها وان يوجد فيها الحدث الذى يقتضى الارتباط الى الغير فيناسب
ان يكون محمولا ومحكوما به فهذه المناسبة كانت موضوعا بملاحظة ما صدقت

مطلب لم صح كون اسم
الفاعل مبتداء وخبرا
دون الفعل (منه)

القائل هو الشارح المحقق
في اطوله (منه)

عليه ومحمولا بملاحظة انفس مفهوماتها فحينئذ يكون الاعتراض المذكور
وارد على مقدمة غير ملتزمة وهو خارج عن قانون التوجيه * فان
قلت * ان النسبة التي هي جزء مفهوم الصفات غير مستقل بالمفهومية
فيكون مفهومها مركبا من الغير المستقل وهو النسبة ومن المستقل وهو
الذات والحدث والمركب منهما غير مستقل كما في الفعل فكيف تقع الصفات
محكوما عليها وبها اذ لابد في كل منهما ان يتعقل بنفسه وقصدا * قلت *
نعم ان مفهومها مركب من المستقل وغير المستقل لكن ما يحتاج اليه
الغير المستقل وهو الذات داخل في المركب وجزء منه فيكون مستقلا
كما مر فيصح ان تقع محكوما عليها وبها بخلاف الافعال فان ما يحتاج اليه
الغير المستقل وهو الفاعل خارج عن مدلولاتها المطابقة وان نسبتها
تامات مقصودة اصالة بالافادة من العبارة فلذلك لا تقع محكوما عليها وبها
كما سبق * فان قلت * قد حكموا بان الجملة الفعلية في نحو زيد قام
ابوه وقعت محكوما بها * قلت * في مثل هذا الكلام يتصور حكمان
احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين
الحكمين ايضا مفهومان منه صريحا بل احدهما مقصود اصالة وبالذات
والاخر مقصود تبعاً فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما
عليه بل هو قيد يمين به المحكوم عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلاحكم
صريحان القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به يتم كونه مسندا
الى زيد الاتراك لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا
فلو كان معنى قام ابوه ذلك ايضا لم يرتبط بزيد قطعا فلم يقع خبرا عنه ومن ثم
تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام وذلك لتجرده عن ايقاع
النسبة بين طرفيه بقريضة ذكر زيد مقدما وايراد ضميره فانها دالة
على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع فنزل زيد قام ابوه مشتمل
على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى وادا كان هذا
الحكم مقصودا بالذات كاند كر زيد لمجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني
مدلول الجملة الكبرى فذكر ابوه حينئذ اتقييد المسند ولا حكم في الصغرى حقيقة
بل صورة او بالقوة او باعتبار ما يؤل اليه فتكون النسبة فيها ناقصة
حقيقة وكذا نحو زيد ابوه قائم كما لا يخفى على المأمل الصادق قال السيد
المرقس سره ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضي

مطلب متى يكون المركب
من المستقل وغيره مستقلا
(منه)

مطلب متى كانت الجملة
خبرا وهذا بحث لطيف

ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه
 الشبه وبالمشاركة فيه الخ اشارة الى ان كلمة اوفي كلامهم بمعنى الواو وانما
 عبروا وتنزيلا للتغاير في اللفظ منزلة التغاير في المعنى تنبيهها على ان ههنا تعبيرين
 وان مرادهم بقولهم والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
 يقتضى ملاحظة كون المشبه موصوفا بوجه الشبه وكذا مرادهم بقولهم
 وانما الصالح للموصوفية وانما الصالح للملاحظة بالموصوفية وليس مرادهم
 انما الصالح للموصوفية في الخارج حتى يلزم ان يكون مرادهم بالحقائق
 الامور المتقررة النابتة في الخارج بل مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية
 بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة لا يمكن ملاحظتها
 بالموصوفية كما مر تقريره وبني عليه صحة الدليل حيث قال وبما قررنا لك
 ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال تبعية
 لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه
 الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه وقولهم وانما يصلح للموصوفية
 الحقائق دون معاني الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه شئ من
 اعتراضات العلامة التفتازاني واما الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
 فلا يتم هذا الدليل فيها لما ذكره فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعية
 ما ذكره فتصحح الدليل المذكور بان يضم اليه ما ذكره كما اشار اليه بقوله
 فلاولى ان يقال الخ كما مر تفصيله وتقريره انتهى ملخصا كلام السيد السند
 قال بعض المحققين فيه نظر لان هذا التأويل والتقرير وانما يتم على تقدير
 الاكتفاء في الدليل بقوله انما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف
 والافعال واما على ما نقله العلامة التفتازاني عليه رحمة الباري
 من شرح العلامة الشيرازي من تفسير الحقائق بالامور المتقررة الباتة وزيادة
 لفظ الصفات بعد قوله الافعال والتعليل بانها متجددة غير منقررة لدخول
 الزمان في مفهومها او عروضه لها فكلا انتهى قلنا ان تأويل الشريف
 العلامة مبنى على انكار تفسير العلامة الشيرازي ومن تابعه فانه لو كان
 هذا التفسير صحيحا لزم ان لا تجرى الاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف
 اصلا فان عروض الزمان لمعاني المصادر وكون متعلقات الحروف امورا
 نسبية غير متقررة ظاهر ان فكيف يريد انقوم بالحقائق هذا المعنى فيكون
 هذا التفسير تفسير ابدعى لا يرضى صاحب الكلام فيكون باطلا وقد انكر العلامة

الفتازاني عليه راحة الباري نفسه في شرح المفتاح صحة هذا التفسير والتعليل
 حيث قال فيه بعد نقله للتفسير المذكور عن العلامة الشيرازي والحق
 ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير اعتبار
 المعبر ولا خفاء ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك انتهى
 فالمصادر حقائق بهذا المعنى لعدم دخول النسبة في مفهومها كذا متعلقات
 معاني الحروف دون معاني الافعال والصفات لدخول النسبة في مفهوماتها
 يعني لما لم يمتز نسبة مدلولات المصادر الى الغير في وضعها فصارت معانيها
 من حيث انها مدلو لانها ثابتة في انفسها فيصلح لان يثبت لها شيء
 ويحكم عليها بالمشاركة في وجه الشبه فان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت
 الشيء الثاني في نفسه كما تقرر في محله وكذا معاني متعلقات الحروف واما معاني
 الافعال والصفات المشتقة منها فاتها من حيث انها مدلو لانها مثبتة لشيء
 وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها
 او عروض ذلك الزمان لها عروضا صاربه كجزء له فلا يثبت لها شيء من هذه
 الحية فلا تكون موصوفة بوجه الشبه ولا تصلح للموصوفية به وخلاصته
 ان معاني الافعال والصفات من حيث انها مدلولاتها ليست ثابتة في
 انفسها بل مثبتة الى شيء آخر فلا تكون من الحقائق الثابتة في انفسها التي تصلح
 للموصوفية هذا فاذا كان التفسير الشريف مبنيا على الانكار فلا اعتبار فيه
 واما الصفات كاسماء الزمان والمكان والآلة لم يذكر في كلام انقوم بل هو
 زيادة من العلامة الشيرازي فللاشارة الى هذا اسقط السيد السند قدس
 سره لفظ الصفات في تقريره لا ترويج كلامه كما قيل فانه ليس
 يجري منه كما لا يخفى ثم اشار الى امكان تصحيح الدليل في حق الصفات
 وتلك الاسماء بانضمام مقاله العلامة الفتازاني عليه راحة الباري
 كما سبق وكذا العلامة الفتازاني اشار الى امكان تصحيحه بقوله فالاولى
 ان يقال ان المقصود الالهي في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
 كما مر وفي ذكره الصفات وضمها اشارة الى انها زيادة من العلامة الشيرازي
 والافلا معنى لذكره كما لا يخفى كما مر وهذا ايضا مبنيا على انكاره تفسير
 العلامة الشيرازي اكن تصحيحه ايسر مبنيا على التفسير الشريف للحقائق
 بل مبنيا على تفسير نفسه لها بما مر مع ضم قوله ان المقصود الالهي الخ الى
 دليلهم وعلى ان قواهم والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
 على ظاهره لا على حذف المضاف كما قال العلامة الشريف وكذا

قولهم وانما الصالح للموصوفية على ظاهره فقد ظهر مما قررناه لك حال تفسير العلامة الشيرازي واما تفسير العلامة التفتازاني فانما يدل على ان مفهوم الصفات باعتبار مدلولها التضمني ليس بثابت في نفسه واما مفهومها المطابق فقد عرفت فيما سبق انها باعتبار مفهومها المطابق تقع محكوما عليها وبها فتكون موصوفا بوجه الشبه فيلزم ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية ولعله لذلك زاد الصفات في الضم والتصحيح واما الافعال فقد مر انها لا تقع محكوما عليها وبها باعتبار مدلولاتها المطابقة فيلزم ان تكون الاستعارة فيها باعتبارها تبعية اصلية (قوله ولا تفي هذه الرسالة بتحقيقه) اي لا ينبغي ان يذكر في شرح هذه الرسالة بيان حقيقةه فان هذه الرسالة مختصرة وينبغي ان يكون شرحها مختصرا فان لكل مقام مقالا فالاطناب يناسب مقام الاطناب والاختصار يناسب مقام الاختصار انما اطنبنا في هذه المباحث كل الاطناب ليظهر لك ما قاله الش من الخفاء في دليل القوم وعدم وفاء هذه الرسالة بتحقيقه ولتستضي بها وتستفي منها في مواضع اخر مرادك (قوله لكن نحن) اي انا ففيه استعارة اصلية بان شبه الشارح نفسه بالجماعة في الاحتياج الى الامانة فيما بينه من وجه التبعية من حيث انه امر عظيم ثقیل دقيق فهو مما فعله الجماعة فاستعارة لفظ نحن لمعنى انا فصار استعارة اصلية والقرينة المانعة هي المقام وهو كون المتكلم والمبين واحدا ويجوز ان يكون وجه الشبه هو القوة الكاملة والاقتدار التام على ذلك البيان فعلى الاول داعي المجاز الهضم لنفسه ودفع الانانية ابتداء وعلى الثاني تحديث النعمة ويؤيده قوله الآتي ما هو من مواهب الواهب لا تركية النفس فانها مذمومة واما الترغيب فعلى كلا الوجهين يكون داعيا ونكتة مهمما اذ لاتضاد بينهما فمقتضى الظاهر وان كان الاضمار بلفظ انا لكن مقتضى الحال هو الاضمار بنحن وتلك الحال هي احد الدواعي المذكورة آنفا وقوله نين ترشح للاستعارة كما لا يخفى (قوله نين لك) اي لانتفاع من شأنه الخطاب حاضرا او غائبا مذكرا او مؤنثا ففيه مجاز مرسل والعلاقة هي الخصوص والقرينة هي العقل فان الغرض من التأليف لا ينحصر على انتفاع شخص واحد معين بل الغرض منه هو الانتفاع العام كما لا يخفى (قوله ما) اي وجه كون الاستعارة في المشتقات تبعية

ودليله (قوله هو من مواهب الواهب) اى من موهوباته وقائدة الصفة
او الصلة المذح والترغيب ودفع الانانية وفي بعض النسخ من مواهب
الوهاب والكلام فى الواهب ما مر فى الديباجة واما على نسخة الواهب
فلا كلام فيه فانه من الاسماء الحسنى على ما فى المواقف (قوله قريب
الى الافهام) بكسر الهمزة اى تفهيم الخطاب او بفتحها جمع فهم
وهو تصور المعنى من لفظ الخطاب بكسر الطاء اى حصول المعنى
فى الرهن من لفظ الخطاب وفى القاموس يقال فهم الكلام فهمها بفتح
الفاء وسكون الهاء وفهما بالنحتين وفهامة على وزن سلامة وفهامة
على وزن كتابة وفهامية كملانية من باب علم اذا عرف معناه بالقلب
بالتركى الكلامى وبالفارسي نداشت والجمع اما باعتبار العدد او بارادة
الاذعان بعلاقة الحلية وقريب خبر بعد خبر لهو المبتداء والمراد القرب
المعنوى وهو سهولة الفهم من جهة الاختصار والمضبوطة ومن جهة المآل
والحاصل بحيث لا يخفى فيه (قوله فانه قريب المسالك) قال فى البصائر المسالك
كسعر والسلوك كدخول موضوع للدخول فى الطريق من باب نصر
انتهى فىكون المسالك اسم مكان بمعنى الطريق واضافة القريب اليه
من انه فة الصفة الى موصوفها الى الطريق القريب اى القصير ففيه
استعارة اصلية بان شبه الالف الحاضرة التى سياتى وتفيد وجه
اتبعية بانعريق القصير مع كونه تام الوسيلة الى المقصد فاستعير لها لفظ
المسالك فصارت استعارة اصلية والقرينة الدالة والمعينة حل قريب المسالك
على ان فى قوله دله لانه عائد الى ما الذى عبارة عن اللفظ على
اختارون ذلك الخجل على ظاهره محال فاستحالة الحمل قرينة عقلية
وقد عرفت ان الدالة والمعينة قد تحددان كما ههنا والقريب ترشيح
فانه ملائم شبه به (قوله غير بعيد المرام) اى المطلب فى القاموس
يقال رآه يرومه روماً نسخ الراء وسكون الواو ومراماً بفتح الميم اذا طلبه
والمرام به المطلب يقال هو بعيد المرام اى المطلب انتهى والاضافة
ههنا كناية قريـب مسلك وهاتان الاضافتان كلناهما لفظيتان
وقريب واخرى مضمنية الى ما بعدهما تشبيها بالمفعول ففهما ضمير
تأنيدي اسم لهما خبر عن صفتان ايس تذكريهما وتأنيدهما
منه ومنه ومنه وجب شعبة فلام المرام للمهاد والمراد بالبعد

البعيد المعنوي وهو عدم الفهم لا غلافه وخفائه كما في تعليل القوم لمعنى غير
 بعيد المرام ظاهر فهم وجه التسمية على وجه الذى طلب من غير تعمير ما له
 ومن غير خفاء واذا عرفت هذا عرفت ان كلمة لكن هل هى واقعة
 فى موقعها اولا والتوهم الذى تولد من كلام سابق هو ان يقال هل يوجد
 من بين وجه التسمية بلا خفاء فاجاب بقوله لكن الخ اى نعم نحن الخ
 وقد سبق الكلام فى تحقيق كلمة لكن فرجع وان داعى المجاز زيادة البيان
 فكان قيل ان ما نحن نبينه طريق قصير غير بعيد المطلب محسوس بالبصر
 وما هو شأنه هذا ظاهر فسا نحن نبينه ظاهر لا خفاء فيه (قوله وهو
 ان المشتقات موضوعة بوضعين وضع المادة والهيئات) ضمير هو عائد
 الى ما فى قوله ونحن نبيّن لك ما هو الخ وقد سبق بيان الوضع وانواعه
 فى تعريف المجاز فلا حاجة الى التكرار والمادة هى ما يكون الذى به بالقوة
 وهى عبارة عن مبدأ الاتساق وهو المصدر والهيئة ما يكون الذى به
 بالفعل وهى الصورة وهى هنا عبارة عن الصورة الحاصلة للكلمة
 من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهى المسماة بالصيغة فوضع
 المادة عبارة عن وضع المصدر بالوضع التخصى ووضع الهيئة عبارة
 عن وضع الصيغة بالوضع النوعى فان قلت * لم جمع الهيئات
 وافرد المادة مع انها كثيرة كالهيئة وهو ظاهر * قلت * لان المادة
 الواحدة تجتمع عليها هيئات متعددة منلا مادة ضرب تجتمع فيها هيئة
 الماضوية وهيئة المضارعية والاختبارية والانشائية فتكون الهيئة متعددة
 مع ان المادة واحدة بخلاف الهيئة فانها لا تجتمع فيها مواد متعددة
 بل على سبيل البدل وخلاصته كثرة الهيئة بالنسبة الى المادة ويجوز ان يكون
 السؤال اعتراضيا بان يقال هذه العبارة فاسدة لانها مشتملة على افراد
 المادة وجمع الهيئات وذلك ترجيح بلا مرجح والارجح بلا مرجح فاسد
 والمشتبهة على انفساد فاسدة ينتج من الفصول الناتج المركب من المتعارف
 وغير المتعارف من اول الاول ان هذه العبارة فاسدة وهو المطلوب
 وخلاصته النقص بالعبارة ومورده هذه العبارة ومنشأه خفاء وجه افراد
 المادة وجمع الهيئات واما تقريره فكما قررنا وتقرير الجواب بان يقال لانسلم
 ان افراد المادة وجمع الهيئة ترجيح بلا مرجح انما يكون كذلك ولم يكن
 جمع الهيئة باعتبار ان الهيئات المتعددة تجتمع على مادة واحدة بخلاف

مطلب المشتقات
 موضوعة بوضعين

مطلب المادة والهيئة

المادة فخلاصته منع كبرى الغير المتعارف مع السند الحل وهو ظاهر
وتقريره ماهر آنفا وفيه اعتبار آخر وتقرير آخر فلنعتبر ولنقرر وأما ما قيل
من انه يمكن ان يقال ان الواضع لم يلاحظ عند الوضع تعدد المواد بل قال
وضعت مادة للدلالة على مادة الاشتقاق بخلاف الهيئة فان تعددها
لمحوظة له لان وضع هيئة الماضي مثلا على حدة وهيئة المضارع على حدة
انتهى فقيه نظر لا يخفى فان وضع المادة وضع شخصى فكيف لا نلاحظ
على حدة عند الوضع كما لا يخفى على اهل الوضع وهذا القول مقدمة من
وجه اتبعية ودليها (قوله فاذا كانت) اى معانى المشتقات (فى استعاراتها)
اى المشتقات (لا تتغير معانيها) اى معنى المشتقات ومعانيها فاعل لا يتغير واسم
كانت على سبيل التنازع (للهيئات) اى الكائنة لهيئاتها فعنى لا يتغير
معانيها للهيئات لا يستعمل هيئاتها فى غير ما وضعت هى له (فلا وجه
لاستعارة الهيئة) اى فلا سبب لها ولا طريق لها فان سببها الاستعمال فى
غير ما وضع له وههنا لم يوجد وخلاصة هذا القول ان هيئة المشتق لا تستعمل
فى غير ما وضعت هى له من الزمان حين استعير باعتبار مادته والاستعارة
ما تستعمل فى غير ما وضعت له ينتج من ثنائى الثانى من الاقتران الجملى ان هيئة
المشتق ليست استعارة حين استعير المشتق باعتبار المادة فقوله اذا كانت
فى استعاراتها لا تتغير معانيها الخ اشارة الى الصغرى لاشتماله على الاصغر
وقوله اذا كانت قيد لمحمواها وهو ظاهر ولما اشتملت الصغرى على دعوى
ان المشتق باعتبار مادته معنى وباعتبار هيئته معنى اثبتنا بمقدمة مسلمة بين
الانام وهى قوله ان المشتقات موضوعة الخ فلذلك فرع عليه قوله فاذا كانت
فى استعاراتها الخ فكانه قيل ان المشتق موضوع بوضعين وضع المادة
ووضع الهيئة والموضوع كذلك له معنى باعتبار مادته ومعنى باعتبار هيئته
فالمشتق له معنى باعتبار المادة ومعنى باعتبار الهيئة وقوله فلا وجه لاستعارة
الهيئة اشارة الى النتيجة فان نفي السبب يستلزم نفي المسبب الذى هو
استعارة الهيئة حين استعارة المادة وقوله ان المشتقات موضوعة الخ
اشارة الى الصغرى لدليل الذبت لتلك الدعوى التى اشتملت عليها الصغرى
وكبراه وطوية كما لا يخفى على اهل طريق الاستدلال والحاصل ان المشتق
اذا استعير باعتبار المادة لم يستعير باعتبار الهيئة مثلا اذا استعير قتل
لضرب تغير معنى مادة قتل ولم يتغير معنى هيئة وهو الزمان الماضى

فلم يستعمل باعتبار الهيئة في غير ما وضع له فلا يكون استعارة باعتبارها
 (قوله فلاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها) لكونها مستعملة في غير
 ما وضعت له باعتبار موادها الفاء تفريع مدخوله على ما قبله وانتاج ما قبله
 مدخوله فلذلك اتى بالقصر اى كلما لم تستعر هيئة المشتق حين استعارته
 باعتبار مادته كانت استعارته مقصورة على اعتبار مادته لكن المقدم حق
 والتالى مثله اما الملازمة فظ واما حقية المقدم فلما ذكر قبل من قوله فلا وجه
 الخ وقد سبق تقريره (قوله فيستعار مصدرها ليستعار موادها بتعبئة
 المصدر) اى يستعار مصدرها كى يستعار موادها يعنى يستعار اولاً مصدر
 المشتقات وبسبب اشتقاق الفعل من المصدر المستعار يستعار مواده
 بتعبئة استعارة المصدر اذ المصدر والمادة عبارتان عن شئ واحد وهو
 مأخذ الاشتقاق مختلفان بالاعتبار فمن جهة كونه جزء الفعل والمشتق مادة
 ومع قطع النظر عن كونه جزءاً مصدر فيكون اتصاف الافعال بالاستعارة
 مجازاً واتصاف المواد حقيقة فيكون استعارة المصدر والمادة واسطة
 في العروض بالمعنى التحقيقى كما سبق فراجع (قوله وكذا) اذا استعير الفعل
 باعتبار الزمان الذى هو مدلول هيئته فمعنى كذا اى في عدم تغيير معنى
 مادته حينئذ فلا وجه لاستعارته باعتبار مادته فلاستعارة فيه انما هي
 باعتبار هيئته * فان قلت * لم خصص الاستعارة باعتبار الهيئة
 بالفعل مع ان هيئة سائر المشتقات موضوعة لمعنى كما سبق
 * قلت * ان هيئة الفعل لكونها موضوعة لازمان دون سائر
 المشتقات خصها بالفعل وان دل سائر المشتقات باعتبار الهيئة على النسبة
 كالفعل لكن التحقيق ان الاستعارة باعتبار النسبة فى الفعل وسائر المشتقات
 لا تجرى كما سيجى ان شاء الله تعالى (قوله كما يعبر عن المستقبل) اى عن
 زمان المستقبل الذى هو الفعل المضارع الذى يدل بهيئته على الزمان
 الذى بعد زمانك الذى انت فيه او الزمان الذى يحى بعد زمانك الذى
 انت فيه (بالماضى) اى الفعل الذى دل بهيئته على زمان قبل زمانك الذى
 انت فيه (تكون) اى استعارة الماضى (تعبئة لتشبيه الضرب فى المستقبل)
 اى فى الزمان المستقبل (بالضرب فى الماضى) اى الزمان الماضى (فى
 تحقيق الوقوع) اشارة الى وجه الشبه فقوله الضرب فى قوله لتشبيه الضرب
 المراد به المعنى بقرينة اضافة التشبيه اليه فان التشبيه يجرى فى المعانى

وكذا قوله بالضرب في الماضي فالاول مشبه والثاني مشبه به باعتبار
القيدين (قوله فيستعاره ضرب) تفريع على قوله تكون تبعية لتشبيه
الخ (قوله فالاستعارة استعارة الهيئة) تفريع على قوله وكذا اذا استعير
الفعل الخ (قوله وايست بتعبية استعارة المصدر) عطف على قوله
الاستعارة استعارة الهيئة للاهتمام (قوله بل اللفظ) اي المشتق سواء كان
فعلا او غيره (بتمامه مستعار بتعبية استعارة الجراء) اي مطلقا اي سواء كان
ماديا او صوريا فان الاضراب متعلق باستعارة المادة والهيئة كليهما قبل
ههنا لترقى من الوسيلة اعني الدال الى المطلوب ويدل عليه ما قاله في رسالته
الفارسية اعلم ان الاولى ان يقال ان الاستعارة في المشتقات انما كانت بتعبية
لان المستعار فيها دائما اما ان يكون هو المادة او الهيئة فيكون استعارتها
بتعبية استعارة الجراء الصوري او المادي انتهى فقد ظهر ان اتصاف
ذي الوسيلة عند الشارح مجاز كما سبق لاعلى المشهور كما سبق فحاصل
كلام الشارح رحمه الله انما كانت الاستعارة في المشتقات بتعبية لان الاستعارة
فيها تابعة لاستعارة اجزائها فانها موضوعة بوضعين وضع المادة
ووضع الهيئة فان كان المشتق فعلا فادته موضوعة للحدث الذي هو
مدلول مأخذه ومصدره وهيئة موضوعة لاحد الازمنة اللزمنة المقترن
به معنى مادته ولنسبة ذلك الحدث الى فاعل معين تامة فهينته باعتبار ذلك
المعنى اعني النسبة التي هي غير مستقلة بالمفهومية لاستعمار كما سيجي
تحقيقه فبقى الجران الاذان تجري فيهما الاستعارة لاحاجة الى اعتبار
الاستقلال وعدده كما توهم فلذا لم يعتبره الشارح رحمه الله بل اعتبر
الوضعين فيها فبنى عليه وجه التبعية فاذا استعير مادته فلا يستعار هيئته
لانها مستعملة فيما وضعت هي له ولما كان وضع المادة عبارة عن وضع
المصدر والمأخذ اسير مصدره فاستق منه الفعل ليستعار مادته
واذا استعير هيئته لا يستعار مادته فانها مستعملة فيما وضعت هي له
ولما وضعت هيئته لاحد الازمنة المقترن به الحدث الذي دل عليه المادة
والمصدر شبه الحدث المقترن باحد الازمنة باعتبار القيد فان التشبيه يجري
في الموضوع له والمستعمل فيه والموضوع له للهيئة بالوضع الزماني
المنصوص مع وقوع الحدث فيه فتستعار الهيئة التي هي جزء الفعل
تعبا لتشبيه المذكور فصار استعارة الجراء اعني الهيئة تابعة للتشبيه

وان كان المشتق غير الفعل فليس هيئته موضوعا للزمان المقيد كالفعل بل موضوعا للنسبة كما سبق فهيئته لاستعار كسبحي فبقى مادته ولما كان وضعها عبارة عن وضع المصدر والما أخذ استعير مصدره اولاً ثم اشتق منه المشتق ليستعار مادته فصار استعارة الجزء اعني المادة تابعة لاستعارة المصدر فصار استعارة اللفظ تمامه تابعة للجزء في الكل فاقبل انه لا يتضمن هذا الوجه وجه تبعيته استعارة المادة لاستعارة المصدر في الكل ووجه تبعيته استعارة الهيئته لتشبه المصدر المقيد في الفعل ففيه نظر لما مر آتفاء فان قلت * ان المادة ليست بكلمة كما قيل فكيف تكون استعارة اذا لاستعارة انما تكون كلمة كما سبق * قلت هي كلمة فانها لفظ حقيقة اي صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمداً على المخرج وهو موضوع بالوضع الشخصي للمحرر كما سبق * فان قلت * ان الهيئته ليست بكلمة كما قيل فكيف تكون استعارة * قلت * هي ايضا كلمة فانها لفظ حكما فانها تلتفظ بواسطة المادة وهو معلوم ان اللفظ في تعريف الكلمة اعم من الحقيقي والحكمي وهو موضوع بالوضع النوعي للزمان ويؤيده تعريفه وهو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى كما سبق فتكون كلمة حقيقة * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان تكون المشتقات افعالها وصفاتها مركبة وهو باطل * قلت * المعتبر في تركيب اللفظ ان يكون اجزاؤه مرتبة في السمع وفي افراده ان لا يكون اجزاؤه مرتبة في السمع فلما لم يكن اجزاء المشتقات مرتبة في السمع كانت المشتقات مفردة فلم تكن مركبة كما بين في محله (واعلم انهم اختلفوا ان الهيئته مسموعة اولاً والمختار انها مسموعة كما قال في الحاشية الصغرى ان المادة والهيئته مسموعتان معا وانها موضوعات اولاً والمختار انها موضوعات ومستقلة في الدلالة على الزمان واما انها موضوعات فلانه يؤيده تعريف الوضع النوعي المذكور آتاء واما انها مستقلة في الدلالة فلاختلاف الزمان باختلافها وتعددته بتعدد هاءم اتحاداً لمادة كضرب ويصرب كما في القطب والحاشية الصغرى وانها شرط اللفظ او شرطه والمختار انها شرطه ومن قل انها شرط دلالة اللفظ على معناه والالذات تقلباته على ذلك المعنى وليس كذلك فذهب الى ان الهيئته ليست بموضوعة هذا (واعلم ان الاولى والاظهر كون استعارة اسم الجنس اصلية لا ببناء استعارة غيره عليه في جميع المواد وهو المتبادر

قاله سعيد الانطاكي
عليه رجة الباري
القائل مفتي زاده له
الحسنى والزيادة
القائل مفتي زاده له
الحسنى والزيادة
قوله فعلى هذا الخ هذ
السؤال والجواب صرح
بهما الشيخ في الشفاء
منه

مطلب الاختلاف
في ان الهيئته مسموعة اولاً
قوله مسموعتان معالكن
الهيئته تتبع اللفظ
فتكون ملفوظة بتبعيتها
ايضا كذا في الحاشية
الحكيمة منه

مطلب الهيئته شرط
الكلمة او شرطها

من الأصلية وكون الاستعارة جارية فيما يجري فيه التشبيه أصالة أي
 بلا واسطة لا ينأى عنها على التشبيه وأدما دخول المشبه في جنس المشبه به
 فحينئذ ينبغي أن يجري الاستعارة في المصدر ثم في الأفعال سواء كانت
 باعتبار المادة أو الهيئة فإن تغير الجزء يستلزم تغير الكل وكذلك سائر
 المشتقات فلذلك اختار القوم والمصن كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات
 تابعة لاستعارة المصدر سواء كانت الاستعارة فيها باعتبار المادة أو الهيئة
 وظهر أيضا أن فيما اختاره الش نظر كما لا يخفى وظهر أيضا أن الواسطة
 عندهم واسطة في اثبوت فإن ذا الواسطة ينصف بالعارض كما ينصف
 الواسطة به بخلاف ما عنده كامر (واعلم أن الش رح ذكر في رسالته
 الفارسية وجهها آخر قصير المسافة معترضا على القوم بأنهم ارتكبوا
 في المسافة ما لا حاجة إليه من استعارة المصدر أو لائم استعارة المشتقات
 فعلا أو غيره وجعلوا استعاراتها تابعة لاستعارات المصادر ومن
 استعارة المتعلق أو لائم استعارة الحروف وجعلوا استعاراتها تابعة
 لاستعارات المتعلقات وذلك الوجهان يجعل استعارة تلك المذكورات
 تابعة لتشبيه المصادر بعضها ببعض وتشبيه المتعلقات بعضها ببعض
 فيسرى ذلك التشبيه إلى المشتقات والحروف وذلك بأن شبه الضرب
 الشديد بالقتل في شدة التأثير مثلا فيستعار قتل لمعنى ضرب ضربا
 شديدا وكذا شبه الاستعلاء بالظرفية مثلا في قوة التمكن
 فيستعمل لفظ في فيه انتهى فقيه نظر اذ لا يبقى معنى لكون
 الاستعارة أصلية اذ لا ابتناء عليها ولا استناد بها واعتراض على
 القوم أيضا في أطوله يقال زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة
 المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعارة فيلزم الاستعارة في المشتق
 بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ومن غير
 استعارة المشتق وكذا استعارة الحروف باعتبار استعارة المتعلق لمعنى متعلق
 آخر فيلزم الاستعارة في الحرف بحكم سرية استعارة المتعلق من غير
 تشبيه لمعنى الحرف لشيء ومن غير استعارة الحرف وهذا مشكل جدا
 لأنه يستلزم أن يتكلم أو لا كل مستعير لمشتق أو حرف بالمصدر أو المتعلق
 فإن الاستعارة هي استعمال الكلمة في غير ما وضعت هي له وذلك بالتكلم
 ولا شيء من المستعير لمشتق أو حرف أن يتكلم أو لا المصدر أو المتعلق ينتج

مطلب أن الواسطة
 في الاستعارة بالتبعية عند
 القوم واسطة في اثبوت
 مطلب اعتراض العصام
 المحقق على القوم

انه لاشئ من استعارة المصدر او المتعلق اولا اى قبل استعارة المشتق
او الحرف فلا يتصور كون الاستعارة تبعية في المشتق والحرف اذ لا يخفى
ان التبعية تقتضى وجود المتبوع ولا وجود له ههنا انتهى توضيحا ففيه
نظرا ما ولا النقص الاجمالى فان هذا الدليل يجرى فيما اختاره فى هذا
الشرح من ان استعارة المشتق باستتار المادة تابعة لاستعارة الجزء المادى
واستعارته تابعة لاستعارة المأخذ كما سبق فلا هو جوابه فهو جوابنا
واما ثانيا فهو الحل (اعلم ان طامة الاصوليين رحيم الله تعالى من اصحابنا
المتقدمين واصحاب الشافعى والمعتزلة جعلوا ما ضم فى الكلام لتصحيحه
ثلاثة اقسام ما اضم ضرورة صدق التكلم مثل قوله عليه الصلوة والسلام
رفع عن امتى الخطأ والنسيان وانما الاعمال بالنيات فان صدق الخبر يرفع
الخطأ والنسيان ويكون الاعمال بالنيات يتوقف على تقدير لان نفس
الخطأ والنسيان غير مرفوعين وكذا نفس الاعمال تقع بلانية كالوضوء
بلانية فلا بد من انتقدير لصدقه وهو الحكم اى رفع حكم الخطأ والنسيان
وانما حكم الاعمال بالنيات والثانى ما اضم لصحته عقلا نحو واسئل القرية
وحرمت عليكم ايمانكم فان الاول يقتضى اضمارا لاهل والثانى الوطى
او النكاح فانه لا يصح السؤال عن القرية بل عن اهلها ولا تتعلق الاحكام
الا بافعال المكلفين والثالث ما اضم لصحته شرعا نحو اعتق عبدك عنى
بالف فانه يقتضى الامر بالبيع قبل الامر بالعتق كانه قبل بيع عبدك
واشترى وكالة عنى بالف فاعتقه وسموا الكل مقتضى اسم مفعول وقال فى
المرأة وههنا قسم رابع وهو ما اضم لصحته لفظا كحذف المبتدأ او
الخبر وفعل الشرط فى مثل ان زيد قام وامشال ذلك ومن هذا القبيل
التضمينات انتهى (واعلم ايضا ان طرق اداء المراد ثلثة الحقيقة والمجاز
والكناية والمراد الطرق الصحيحة كما بين فى محله فاذا عرفت هذا وقد
عرفت ان المجاز والاستعارة لا تتصور فيما لا يستقل بالذهن ومية
كالافعال والحروف ولا تحسن فى المشتقات كالصفات واسماء الزمان
والمكان والآلة عرفت ان صحة الكلام المشتمل على استعارة الافعال
والحروف والمشتقات عقلا تقتضى اجراء الاستعارة ابتداء فى المصدر
والمتملق ثم فى تلك الكلمات حتى تكون من طرق الاداء الصحيحة فثبت
ان اجراء الاستعارة فى المصدر والمتعلق ابتداء بالاقضاء وما ثبت بالاقضاء

فهو كالثابت في التلفظ فنقول ان اردت بقولك انه يستلزم ان يتكلم كل
 مستعير للمشتق او الحرف المصدر والمتعلق اولا انه يستلزم ان يتكلمه
 لفظا فلا نسلم الصغرى وان اردت به انه يستلزم ان يتكلمه لفظا او تقديرا
 فلا نسلم الكبرى كيف وهو يتكلمه تقديرا بطريق الاقتضاء وبؤيده
 قولهم ويقدر متعلق الحرف واما ما قيل انه ليس المراد بالجريان في المصدر
 او المتعلق قبل المشتق والحرف ان يجري التشبيه فيه بالفعل ويستعار
 ويتكلم المستعار اولا بالفعل ثم اشتق ثانيا اذ لا دليل عليه بل المراد
 ان استعارة المشتق باعتبار مصدره فكأنه استعير لكونه الاصل الجدير
 بان يقع فيه التشبيه والاستعارة وهو المظور اليه من المشتق وكذا
 في جانب الحرف انتهى فقيه نظر اما اولا فلانه لا نسلم انه لا دليل على
 ان الجريان في المصدر والمتعلق بالفعل وكذا التكلم بالمستعار كيف وكون
 الاستعارة معتمدة على التشبيه المقتضى لاستقلالية المشبه والمشبه به دليل
 كاشم في وقت الضمى على كون الجريان في المصدر والمتعلق والتكلم
 المذكورين بالفعل تقديرا واما ثانيا فلانه لو لم يجر الاستعارة في المصدر
 والمتعلق بالفعل لما بقى وجه لكون استعارة اسم الجنس اصلية كما لا يخفى
 تأمل فتأمل وقال في رسالته الفارسية في آخر بحث الاستعارة التبعية وقد
 علم من هذه التحقيقات ان ما ذكره المص من ان الاستعارة في المشتقات تابعة
 لاستعارة المصادر وفي الحروف تابعة لاستعارة المتعلق وتبع في ذلك صدر
 الشريعة فهو كلام مبني على الذهول النام او مبني على قلة بتحقيق
 الكلام انتهى فقيه نظر اذ ليس هو مبني على الذهول ولا على القلة بل هو
 مبني على التحقيق والتدقيق في ذلك الكلام المختار عند القوم بظهر ذلك
 بما قرناه * فان قلت * هذه الادلة المذكورة من اى نوع من الصناعات
 الخمس * قلت * من الخطابة فان الغرض منها ليس مقصورا على الترغيب
 والترهيب واستنفير وقناع من هو قاصر عن ادراك البقنيات الفاطنة
 بل قد يكون الغرض منها انبات الظن اذا كان المطلب ظاهريا كما هي هنا على انها
 مشتملة على الترغيب كما لا يخفى وحاصل كلام الشرح رحمه الله في هذا الشرح
 انه اعتبر ونظر الى ان المشتقات وضمين وضع المادة ووضع الهيئة فجعل
 الاستعارة منفردة عن تمام الفعل وفي الهيئة مفردة ايضا بناء على وضعيهما
 والاستعارة في المادة بتبعية المصدر وفي الهيئة بتبعية تشبيه المصدرين في المادة

مطلب الجواب من هذا
 الاعتراض

المقيدين فجمال استعارة تمام اللفظ تابعة لاستعارة الجزء سواء كان ذلك الجزء ماديًا أو صورًا يافقيه تعريض للمصطلح للقوم حيث جعلوا استعارة المشتق تابعة لاستعارة المصدر مطلقاً مع أنها ليست التبعية مطلقاً بل إذا كانت الاستعارة في المادة بخلافها إذا كانت في الهيئة (قوله فان اردت) أي من من شأنه الخطاب (تحقيقاً) أي علماً على وجه الحقيقة والتفصيل (تركناه) أي تركته أي التحقيق (لضيق المقام) وهو كون الشرح شرحاً للرسالة الأشد إيجازها (للاضنة) أي بخل في الكلام وجملة تركنا استمانية كأنه قيل تركته لضنه في الكلام فاجاب بماترى من طرق القصر قلباً (فعليك) أي اتممك (برسالتنا الفارسية المعمولة في تحقيق المجازات) وقد ذكرنا ما يغنيك عن مراجعتك اليها في هذه الحواشي فتفكر (قوله قال) أي المصنف رحمه الله (في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة في الفعل أي المشتق أو مثلاً بقرينة ان الكلام في تبعية الاستعارة في المشتقات لاستعارة المصدر سواء كانت باعتبار المادة أو الهيئة انما تصور) أي ما يكون الاستعارة في الفعل ممكنة لا بتبعية المصدر) سواء كانت باعتبار المادة أو الهيئة أي امكن الاستعارة في المشتقات كلها مقصورة على الملابس بتوسط المصدر لا يتجا وزالى الملابس بتوسط الهيئة وإلى الملابس بتوسط متعلق نسبتها الجرئية الداخلة في مفهومها والظاهر ان هذا القصر لتأكيدياً كيد مضمون الجملة اذ الظاهر ان غرض المص من هذه الحاشية اثبات ما هو المختار عنده وعند القوم من ان استعارة المشتقات تابعة لاستعارة المصدر مطلقاً ولا تجرى فيها تابعة متعلق النسب الجرئية الداخلة في مفهومها ولا تابعة للهيئة كما قال الشارح رحمه الله وفائدته هي الترويج والترغيب وكونه مقبولاً عنده وأنه ينبغي ان يكون مقبولاً لا الرد على العلامة العوض رحمه الله تعالى وان دل عليه بشارته ويحتمل ان يكون الغرض منه هو الرد عليه فحينئذ يكون قصر افراد لكون المخاطب من يعتقد ان شركة واثبت بشارته الرد على السائل الذي جوز حل كلام المص على ما قاله الس و هذا الرد هو غرض الس من النقل وعلى كلا التقديرين فكأنه قيل دائماً اما ان تكون الاستعارة في المشتقات باعتبار المصدر واما ان تكون باعتبار الهيئة واما ان تكون باعتبار النسبة لكن لا تكون باعتبار الهيئة ولا باعتبار النسبة ينجم من القياس

الاستدائي الانفصالي الغير المستقيم ان الاستعارة فيها تكون بتبعية المصدر
اما المقدمة الشرطية فلان الافعال منها فمعناها المطابق مركب من
اجزاء ثلثة الحدث والزمان ونسبته في ذلك الزمان الى فاعل معين نسبة تامة
واما سائر المشتقات فمعناها المطابق ايضا مركب من اجزاء ثلثة ذات
وحدث ونسبته الى تلك الذات نسبة ناقصة كما سبق تحقيقه واما المقدمة
الرافعة فلما سيجي من قوله فان معناه نسبة مخصوصة الى آخر الحاشية فانه دليل
على تلك المقدمة بكلا جزئيهما كما سيأتي تحقيقه فان قوله ولا تجرى في النسبة
الداخلية في مفهومه لاستعارة تصريح بما علم ضمنا لان القصر وهو تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود حكم واحد متضمن للآيات القصدي والتفي
التبعي وهذا الذي هو المقدمة الرافعة وانما ذكرها صراحة لاجل الاستدلال
عليها فلا يلزم الاستدراك واما الآيات القصدي وهو ههنا عبارة عن
تبعية استعارة المشتق باستعارة المصدر فهو المطلوب بهذا الدليل فلا حاجة
الى ذكره صراحة وهذه الجملة اعني قال في حواشي الخ مستأنفة على مذاق
الشارح رحمه الله كانه قيل هل لا يمكن ان يحمل كلام المص على ما ذكرته
من الوجه الاول فاجاب بقوله قال المص الخ يعني ان المص حصر الاستعارة
في المشتق على تبعية المصدر فلا يمكن حمله على ما ذكرناه من ان المشتقات
موضوعة بوضعين وضع المادة ووضع الهيئة فتجربى فيها الاستعارة
بتبعية المصدر وهو المادة وبتبعية الهيئة كما سبق تحقيقه فان الظاهر من
كلامه ان الاستعارة فيها مقصورة على الملاسة بتبعية استعارة المصدر
لا تتجاوز الى الملاسة بتبعية استعارة الهيئة من حيث دلالتها على الزمان
ولا الى الملاسة بتبعية استعارة متعلق النسبة الجزئية الداخلة في مفهومها
ويدل على ان مراده ذلك قوله فان معناه الخ كما لا يخفى فيكون بين هذه
الجملة وبين ما قبلها شبهة كل اتصال او شبهة كل انقطاع على اختلاف
الرأين ولكون كل منهما من دواعي الفصل فصلها عما قبلها ويجوز
ان يكون غرض الس من نقل هذه الحاشية التوطئة لبيان ما هو المختار
عند المص رحمه الله تعالى من ان النسبة لا تجرى فيها الاستعارة تبعا
للتعلق وبيان المذاهب فيها وانما فصلها للتنبه على تباين الغرضين
لعدم قصد الجا مع بينهما فان الغرض بمقابلها ايضاح المات لانه المقصود
من الشرح والغرض منها بيان المذاهب (ولا تجرى في النسبة الداخلة

في مفهومه (اي مفهوم الفعل مثلا (الاستعارة) فاعل لقوله لا تجري
 وظرفية النسبة للاستعارة من قبل ظرفية الخاص للعام بحسب التحقق
 كما سبق تحقيقها او من قبل ظرفية المحل للمحل (تبعاً) بفتح التاء والباء مصدر
 تبع يتبع من باب علم نصب على التمييزية عن ذات مقدرة في نسبة لا تجري
 الى الاستعارة اي من جهة التبع لاستعارة متعلقات النسب الجزئية في الافعال
 مثلا (على قياس الحرف) متعلق بالذي في لا تجري اي تجري جريانا كأننا
 ومرتبا على قياس الفعل للحرف (واعلم ان للقياس معاني في العرف القاعدة
 كما يقال قد يحذف المفعول قياساى قاعدة وهو المقابل للسمع والدليل
 وهو معروف وحل الشيء على النظر وسراية حكم النظر على ذلك الشيء
 لعل مشتركة بينهما والمراد به ههنا هذا المعنى بدليل قوله الآتي فانه الخ
 والتي الاول هو المقيس وهو ههنا الفعل والنظر هو المقيس عليه وهو
 ههنا الحرف (والحكم ههنا جريان الاستعارة والعللة المشتركة ههنا كون
 معناه نسبة مخصوصة وجزئية داخلية تحت العام وهو المتعلق (فان معناه)
 اي الحرف (نسبة مخصوصة تجري فيها) اي في دالها (الاستعارة تبعاً)
 اي تبعاً لمتعلق معناه اي تبعاً لاستعارة دال متعلق معناه لتعليل للذي اعني
 جريان المقيد وهو جريان الاستعارة في الفعل تبعاً لاستعارة متعلق نسبة
 مخصوصة داخلية في مفهومه جلا على الحرف واشارة الى عللة الحكم
 المشتركة بينهما (وتقريره بان يقال الفعل كالحرف في كون معناه نسبة
 جزئية لها متعلق والحرف تجري فيه الاستعارة تبعاً لمتعلق معناه ينتج
 ان الفعل تجري فيه الاستعارة تبعاً لمتعلق معناه ودليل الصغرى والكبرى
 قد مررنا فلاحاجة الى الاعداد وقوله تجري فيها الخ خبر بعد خبر لان اشارة
 الى الكبرى وقوله على قياس اشارة الى الصغرى كما لا يخفى وقيل لتعليل
 لكون الحروف مقيسا عليه للفعل انتهى لكنه خلاف الظاهر كما لا يخفى
 على المحوى والظاهر انه عللة للذكور كما سبق (لان مطلق النسبة)
 اي نوع النسبة الداخلية في مفهوم الفعل اعني نسبة القيام المطلقة اي الكلية
 وان كان مستقلا بالفهم كمتعلق معنى الحرف لكنه (لم يشتهر بمعنى)
 اي بصفة (يصلح ان يجعل وجه شبه في الاستعارة) اي جامعاً بينهما وبين
 نسبة اخرى مطلقة والجامع فيها لا بد ان يكون اخص اوصاف المشبه به
 واشهرها (بخلاف متعلقات الحروف) فانها انواع مخصوصة لها احوال

مطلب ان للقياس معاني
 كثيرة في العرف
 قاله مفتي زاده الحسن
 والزيادة منه

مشهورة تصلح لان تجعل وجه شبه مثلا اذا اردت استعارة من لالى
شبهت اولا الانتهاء المطلق بالابتداء المطلق في كونهما طرفي الشيء اوفي
التضاد تنزيلا له منزلة التناسب فتستعير لفظ الابتداء للانتهاء فتسرى
الى جزئيات الانتهاء فتذكر لفظ من وتريد الانتهاء الجزئي وهي النسبة
الجزئية فقوله لان مطلق النسبة الخ دليل للشي وسلب جريان الاستعارة
في الفعل تبعا باعتبار النسبة الداخلة في مفهومه على قياس الحرف وخلاصته
اما معارضة في المدعى او منع مع السند وانما اتى بصورة الدليل تنبيها على
قوته والظاهر هو الثاني وتقريره بان يقال لان سلم ان الفعل كالحرف انما يكون
كذلك لو كان متعلق النسبة الجزئية الداخلة في مفهومه مشتهرا بصفة
تصلح لان تجعل وجه شبه كما في الحرف و ليس كذلك فظهر ان مورده
هو الصغرى المذكورة في التقرير السابق وان قوله لان مطلق النسبة الخ
اشارة الى الحل وان اداة المنع مطوية وانما طويت ليذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن وحاصله انه قياس مع الفارق وهو عدم
اشتراكهما في العلة فانها كون متعلق النسبة الجزئية مشتهر بوصف
صالح لان يكون وجه شبه وهو موجود في الحرف ومفقود في الفعل واما
تقرير المعارضة فبان يقال ان وجد عندكم ايها الداهبون الى ان الاستعارة
جارية في الفعل بالنسبة تبعاد ليل على مدعاكم لكن عندي ما ينفيه بان يقال
ان الفعل باعتبار النسبة لا تجرى فيه الاستعارة تبعا لان الفعل لفظ لم يشتهر
متعلق معناه النسبي بمعنى صالح للجماعية ولا شيء من لفظ كذلك تجرى فيه
الاستعارة تبعا فلا شيء من الفعل تجرى فيه الاستعارة تبعا فعلى هذا
قوله لان مطلق النسبة الخ اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية لظهورها
ومورده مدعى الخصم اودايله على اختلاف الرأيين * فان قلت *
اذا تعارض الدالان تساقطا فبقى الدعويان اي دعوى الخصم ودعوى
المعارض كلناهما بلا دليل فاذا بقي دعوى المعارض بلا دليل لم تثبت فكيف
تكون مقابلة لدعوى الخصم فكيف تدفعها فيلزم ان تكون المعارضة
مكبرة * قلت * اجاب عنه الشارح الحنفى في منهواته بانه يجوز
ان يكون دليل المعارض اظهر صورة ومادة من دليل المعلن او مسلما عنده
او يكون اختلال دليله مستفادا من دليل المعارض بلا خفاء انتهى والاخير
كما هو كما لا يخفى هذا ويحتمل ان يكون مراد المص رح من هذا الكلام

انبات ما هو المختار عنده فقط فحينئذ لا منع ولا معارضة (ثم ان الاستعارة
 في الفعل) اي التبعية (على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا
 بالقتل) اي في كمال التأثير وشدة بعني احدهما الاستعارة في الفعل باعتبار
 مادته (ويستعار له اسمه) اي اسم الفعل لان الاستعارة اي كون اللفظ مسعارا
 صفة اللفظ والتبعية اي الكون مشبها او مشبها به من صفات المعاني
 اي الاسم الدال على الضرب الشديد الذي ادعى من جنس القتل او اسم
 هو القتل الدال على المعنى المذكور فلاضافة على الاول من قبيل اضافة
 الدال الى المدلول وعلى الثاني من قبيل اضافة العام الى الخاص وعلى
 الثاني يحتاج الى الاستخدام في الضمير كما لا يخفى (ثم يشتق منه) اي من اسمه
 وهو لفظ القتل من حيث دلالاته على الضرب الشديد الذي هو المشبه
 (قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا) فصار استعارة قتل تابعة لاستعارة المصدر
 * فان قلت * ان المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل اي المشتق منه
 الفعل كما سبق في تحقيق معنى الجريان ومعنى اسم الحدث اسم دال على
 الحدث وضعا فان المصادر موضوعة للحرب بالوضع العام وما وضعت
 هي له عام فالقتل اذا استعير للضرب الشديد لا يكون مصدرا فانه لم يوضع له
 فكيف يشتق منه قتل * قلت * اعلم ان الاشتقاق بمعنى ما يسمى به فانه
 من المشترك اللفظي على نوعين (الاول اشتقاق على وهو ان تجد بين اللفظين
 تناسبا في اللفظ والمعنى بتغير ما والمراد بالمعنى احد مدلولاته الثلاثة كما ذكره
 في الحاشية العصمية) والثاني اشتقاق على وهو ان تأخذ كلمة من اخرى
 بتغير ما مع التناسب بينهما في اللفظ والمعنى (وكل منهما على ثلاثة اقسام
) القسم الاول اشتقاق صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف
 والترتيب كاشتقاق الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول واسماء الزمان
 والمكان والآلة علما او عملا (والقسم الثاني اشتقاق كبير وهو ان يكون
 بين اللفظين تناسب في الحروف دون الترتيب كذلك كاشتقاق جذ من
 الجذب فان كليهما بمعنى واحد (والقسم الثالث اشتقاق اكبر
 وهو ان يكون بين اللفظين تناسب في المخرج كذلك كاشتقاق نعن
 من الهق والنعن تصوت الغراب والهق تصوت الحمام يقال نعن
 الغراب اذا صاح من باب علم وضرب ونهنق الحمام اذا صاح من باب
 علم وضرب وبعضهم سمي الاول اصغر والثاني صغيرا والثالث كبيرا

مطلب تقسيم الاستعارة
 في المشتقات باعتبار المادة
 والهيئة على قسمين

مطلب المصدر المستعمل
 في المعنى المجازي كيف
 يكون مصدرا

مطلب تحقيق الاشتقاق
 وانواعه على وعلى

مطلب اشتقاق صغير

مطلب اشتقاق كبير

مطلب اشتقاق اكبر

والأكبر تقلب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاباته المحتملة مثلا
اللفظ من حرفين كيم ونون ينقلب الى انقلابين كن ونم والمركب
من ثلاثة احرف يقبل ستة انقلابات مثل المركب من الكاف واللام والميم
كلم كل ملك مكل لكم لك كما اشار اليه الامام الرازي عليه رحمة الباري
فعلى هذا اقسام الاشتقاق اربعة اصغر وصغير وكبير واكبر وفي التلويح
ان الاشتقاق يعتبر تارة باعتبار العلم وعرفه بما ذكر من التعريف فقال
فيرد احدهما الى الآخر فالردود هو المشتق والمردود اليه هو المشتق منه
وتارة باعتبار العمل وعرفه بما ذكر سابقا فقال المأخوذ المشتق
والمأخوذ منه مشتق منه في واقع في عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق
هو رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى تفسير للاشتقاق باعتبار
العلم انتهى ثم المراد بالاشتقاق الواقع في قولهم هذا اللفظ مشتق
من كذا هو الاشتقاق الصغير لتبادره وشهرته اذا ذكر مطلقا كما اشار
اليه الامام الرازي وقال في الكلمات الاشتقاق بمع الحقيقة والمجاز كالناطق
المأخوذ من الطق بمعنى التكلم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا في الحال ناطقة
بكذا اي دالة عليه فاستعمل الطق في الدلالة مجازا ثم اشتق منه اسم الفاعل
انتهى واذا عرفت هذا عرفت ان المعتبر في كون اللفظ مصدرا دلالة على
الحدث مطلقا اي سواء كان دلالة بالوضع او بالالتزام العرفي كافي للمجاز
واشتقاق الفعل منه فمح نقول لانسلم ان الدال على الحدث لا بالوضع لا يكون
مصدرا انما يكون كذلك لو كان المعتبر في كون اللفظ مصدرا دلالة على
الحدث بالوضع فقط وليس كذلك * فان قلت * قد بين في علم الوضع
ان المصدر موضوع للحدث فيكون هذا السند باطلا * قلت * هذا
انما هو في المصدر الحقيقي لا المصدر المطلق الاعم الشامل للحقيقي
والمجازي الم عرف بانه اسم الحدث الجاري على الفعل (واعلم ايضا
ان الاشتقاق قد يكون من مصدر محقق كالمثلة المذكورة وقد يكون
من مصدر مقدر نحو اخر اسم فاعل واخر اسم تفضيل فانه مشتق
من اخر ياخر اخورا بمعنى التأخر ولم يثبت هذا الثلاثي ولم يسمع بل قدر
ثبوته بالافتضاء كذا في الحاشية الخفاجية على انوار التنزيل في اول سورة
البقرة وكذا اشتقاق غير صفة من غار بغير غيرا بمعنى المغيرة فان هذا
الدلالي لم يثبت ولم يسمع وكذا اشتقاق استأخرو تأخروا آخر بالتشديد وكذا

مطلب انواع الاشتقاق
عند الامام اربعة

مطلب الاشتقاق الحقيقي
والاشتقاق التقديري

اشتقاق غار وتغايير الى غير ذلك فظهر ان وجود المصدر في الاشتقاق اعم من ان يكون تحقيقا وذلك بان يسمع او تقديرا وذلك بان لا يسمع لكن لاقتضاء الاشتقاق ثبوت المشتق منه قال في الكليات واركان الاشتقاق اربعة المشتق والمشتق منه والمشاركة بينهما في المعنى والحروف والتغير انتهى * فان قلت * ان طلب فعل ماض مشتق من طلب مصدرنا مع انه لم يوجد التغير بينهما فكيف يكون التغير من اركانه * قلت * ان التغير الذي من اركانه اعم من ان يكون تحقيقا وذلك ان يتغير الحركة في المشتق لفظا بان لا توجد في المشتق منه كما في اشتقاق ضرب من الضرب ومن يكون تقديرا وذلك بان يكون الحركة فيهما متحدة صورة ومتغايرة صفة فان حركة طلب مصدر لا مدخل لها في الدلالة على زيادة المعنى وحركة طلب فعلا لها مدخل في الدلالة على زيادة المعنى اعني الزمان والنسبة كحركة قفل مفردا وجما قال في الكليات فان فقدنا التغير لفظا حكمنا بالتغير تقديرا انتهى فلا يرد على تعريف اسم فاعل وهو ما اشتق من فعل لمز قام به بمعنى الحوادث اي من مصدر فانه يسمى فعلا بانه لا يصدق على مثل آخر اسم فاعل لاقتضاء الاشتقاق وجود المشتق منه ولم يوجد في مثله فان وجود المشتق اعم كما سبق من التحقيق والتقدير وكذا في تعريف اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واعلم ايضا انهم اختلفوا ان الاشتقاق هل يكون في الاعيان كما يكون في الاحداث فقال بعضهم هو تختص بالاحداث واما مثل تحجر واستحجر من الحجر وابل من الابل اذا تأنق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحه ونجسم من الجسم كما قبل فهو مثل الآخر كما سبق آنفا وقال بعضهم انه كما يكون في الاحداث يكون في الاعيان كالامثلة المذكورة لاشتراك المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى مع زيادة فان تحجر صار كالحجر وكذا في البواقي لكن هذا الاشتقاق خلاف القياس فانه نادر خصوصا في الثلاثي كقولهم ابل فلان اذا تأنق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحه فانه مشتق من الابل فعلى هذا يكون المصدر اسم العين كما يكون اسم الحدث لكن الشائع المشهور هو الثاني فلا يرد النقص بالاول على تعريفه بانه اسم الحدث الخ فان المقصود به تعريف افراد المشهورة وتمييزها (واعلم ايضا

مطلب اركان الاشتقاق
اربعة

مطلب عدم ورود
السؤال على تعريف
اسم الفاعل والمفعول

مطلب الاشتقاق هل
يكون في الاعيان كما يكون
في الاحداث

انهم اختلفوا ايضا ان الاشتقاق هل يجوز في الحرف كما يجوز من الاسم
اولا فقل بعضهم لا يجوز الاشتقاق من الحرف كما قال صاحب الكشف
« فان قلت : ان المثة على وزن مفعلة اسم مكان مشتق من ان التأ كدية
فكيف لا يجوز منه ؟ قلت : اجاب عنه بانه غير مشتق من لفظها
والمراد انه موضع لان يأكد بان وقال اكل الدين في شرحه للمشارق
ولو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولنا واعترض
عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز
من الحروف واجيب عنه بان الدليل عليه اتفاق الصرفين على ان اصل
المشتقات المصدر او الفعل ولا قائل بالثالث (والثاني انهم يقولون
ان التسوية مشتق من سوف يقال سوفت الرجل اي قلت له سوف
افعل ولو لية على وزن مخرجة مشتق من لولا يقال سألتك الحاجة
فلوليت لي اي قلت لي لولا والموالية على وزن مفاعلة يشتق من لالا
يقال سألتك حاجتي فلليت لي اي فقلت لي لالا وانما مشتق من نعم
التي هي من حروف التصديق يقال انعم الله تعالى له بكذا اي قال له نعم
واشبه ذلك فيلزم ان يجوز الاشتقاق من الحروف (واجيب عنه) ان المشتق
في قولهم هذا محمول على المعنى اللغوي مجازا وهو المأخوذ فان الاشتقاق
في اللغة اخذ شق الشيء يقال اشتققته اذا اخذت شقه والاخذ اعم فانه
يكون من المصدر والفعل والحرف وغير ذلك بخلاف الاشتقاق فانه مختص
بالمصدر او الفعل على اختلاف الرأيين فلذلك يقال ان دائرة الاخذ
اوسع من دائرة الاشتقاق (الثالث من الوجوه الاعتراضية على الكشف
انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ في لفظ اخر للدلالة على
استمالة دلي معنى اللفظ الاول وهو متحقق فيه فيما نحن فيه (وجوابه)
ان المعبر في الاشتقاق وانواعه الاصطلاحية المعروفة ان يكون المأخوذ
مدحدا او فعلا لما مر من اتفاقهم على ذلك فلا نسلم ان لا معنى للاشتقاق
الا الاتيان بحرف لفظ مطلقا بل هو اتيان حرف اللفظ الدال على الحدث
او على معنى الفعل للدلالة على استعمال معناه مع زيادة او نقصان وكلام
صاحب الكشف فيه فان سميت ما ذكرته اشتقاقا فلا مشاحة
في الاصطلاح لكن لا يضره وقال بعضهم يجوز الاشتقاق من الحروف
قال اس عصفور لا يدخل في ستة اشياء الاسماء الاعجمية كاسماعيل

مطلب هل يجوز الاشتقاق
في الحروف كما يجوز
في الاسماء

قوله واعترض عليه
اي على صاحب الكشف
(منه)

قوله والمراد الخ اي المراد
بقولهم ان المثة مشتق
من ان التأ كدية تفسير
لمعنى المثة بانه اسم مكان
بمعنى موضع لان يؤكد
بان لا انه مشتق بالمعنى
المصطلح حاصله ان
المشتق هناك ليس بمعناه
بل المراد لازمه اي اسم
مكان مناسب لان التأ كدية
(منه)

مطلب من جواز الاشتقاق
في الحروف

والاصوات كغاق والاسماء المتوغلة في الابهام كن وما والبارزة كطوبى اسم
 النعمة واللغات المتقابلة كالجون للابيض والاسود والاسماء الخجاسية كسفر رجل
 وجاز الاشتقاق من الحروف انتهى وشاهده ما سبق من قولهم انعم الله له
 بكذا وسوفت الرجل وسألتك الحاجة فلوليتلى ولايتلى والاشتقاق
 عنده اعم مما عند الجمهور بتعميم التأخوذ منه عنده (واعلم ايضا انهم
 اختلفوا في اشتقاق الثلاثى من المزيد فيه فقال بعضهم لا يجوز لان
 الغرض من الاشتقاق اشتمال المشتق معنى المشتق منه مع الزيادة فى المعنى
 لا التقيص فيه فلواشتق الثلاثى من المزيد فيه لم يحصل الغرض فلعدم
 تجويزهم ذلك قالوا ان مثل آخر وغير مشتق من اصل مقدر كما سبق
 وقال بعضهم يجوز اشتقاق الثلاثى من المزيد فيه اذا كان المزيد فيه اشتهر
 فى المعنى الذى يشتركان فيه واقرب للفهم لكثرة استعماله اوله ادم استعمال
 الثلاثى وقد جعل صاصب الكشف الرعد من الارتعاد لانه اشتهر
 فى معنى الاضطراب والوجه من المواجهة وغير من المغاربة والبرج
 من التبرج بمعنى الظهور والجن من الاجتنان لاستتارهم عن العيون واليم
 من التيم لان الناس يقصدونه للاستسقاء والدليل على ذلك ان ماهية
 الاشتقاق لا يقتضى ان يكون المشتق منه ثلاثيا كما لا يخفى على ان من نظر فى ما عينه
 ومع كثرة استعمال المزيد فيه يرجح ان يكون المزيد فيه اصلا للثلاثى
 وهذا القدر يكفي فى هذا المطلب (واجيب عنه بما حاصله ان الاشتقاق
 هو ليس على مصطلح اهل الاشتقاق فلا يقتضى ان يكون المزيد فيه اصلا
 للثلاثى لان غرضهم من هذا الاشتقاق بيان معنى تلك الكلمة لشهرة
 المزيد فيه فيه لكثرة استعماله فيه واقربته الى الفهم من الثلاثى كما فى الضمائر
 مع الاضممار فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معناها مجازا بعلاقة السببية
 (واعلم ايضا ان للاشتقاق باعتبار التأخذ قسمين فان كان مأخذه مفردا
 فاشتقاق غير منحوت كضرب من الضرب وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق
 فى كلامهم وبشروط فيه حفظ حروف الاصول بتماها لفظا او حكما
 وان يكون المشتق مستعملا فلدا يقال ان الداخل مشتق من دخل يدخل
 ولم يقل من الدخول للإشارة الى ان الحروف الاصلية دال وخاء ولام
 والواو ايس منها وانها محفوظة بتمامها فلما دانه مشتق من مصدر دخل
 على المذهب المصور كذا فى الحواشى السريفة على الكشف وان كان

مطلب هل يشتق الثلاثى
 من المزيد فيه ام لا

مطلب اشتقاق غير منحوت
 واشتقاق منحوت

مطلب شروط الاشتقاق
 المعروف

قوله وان يكون المشتق
 مستعملا ذكر كونه شرطا
 فى الحاشية الحكيمة (منه)

المأخذ مركبا وكلاما فاشتقاق منحوت وذلك بان يأخذ من الكلام بعض
 حروفه دون البعض ويرتب فيحصل منه المشتق ليفيد التكلم بالكلام
 وحكاية ذلك يتأتى من باب دحرج والغرض منه اختصار الحكاية
 ولا يشترط فيه حفظ حروف المشتق منه بتمامها كقولهم بسم فلان اى قال
 بسم الله الرحمن الرحيم وحمل فلان اى قال الحمد لله وحول فلان
 اى قال لا حول ولا قوة الا بالله وحسب فلان اى قال حسبى الله وسجل
 فلان اى قال سبحان الله ومنه قول المحدثين هذا حديث مروي بالضعفة
 اى بان يقال عن فلان عن فلان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومنه
 قول العلماء هذه فذلكة ذلك الكلام فانه مأخوذ من قولهم فذلك كان
 كذا وذلك لان من فرع كلاما على كلام سابق يقول فذلك كان كذا فمضى
 فذلك فلان قال فذلك كان كذا لكن المراد به فى قولهم حاصله وتبينه
 لانه لازم ذلك القول وحلاصة الاشتقاق المحوت اخذ كلمة من بعض
 حروف الكلام وجعلها دالة على حكاية كذا بسملة من بسم الرحمن الرحيم
 والحمد لله من الحمد لله وغير ذلك كما سبق (اعلم ايضا ان شرط صدق
 المشتق على الموصوف حصول المشتق منه فى الحال وجواز صدق
 المشتق عند انتفاء مأخذ الاشتقاق كما ذهب اليه المعتزلة القائلة
 بانه تعالى عالم لا علم له فليس يمرضى عند المحققين بدليل ان من كان
 كافرا ثم اسلم فانه يصدق عليه انه ليس بكافر وكذا عكسه عيادا
 بالله تعالى فدل على ان بقاء المشتق منه شرط فى صدق المشتق كالضارب
 لمباشر الضرب حقيقة اتفاقا وقبل وجوده اعنى فى الاستقبال كالضارب
 لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقا وبعد وجوده منه وانقضائه اعنى
 فى الماضى كالضارب لمن قد ضرب قبل وهو الآن لا يضرب اختلف فيه
 فعند الحنفية مجاز وعند الشافعية حقيقة وثمره الخلاف تظهر فى نحو
 قوله عليه الصلاة والسلام المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا فلم يثبت ابو حنيفة
 رضى الله تعالى عنه خيار المجاس بعد انقطاع البيع فانقطاعه بتمام الايجاب
 والقبول فانهما حين يقولان بعت اشتريت يتصفان بالمشتق منه اى
 التبايع وبعد انقضائهما اتنى المشتق منه وانقطع وحمل التفرق على
 التفرق بالاقوال وابته الشافعى رضى الله تعالى عنه وحمله على التفرق
 بالابدان وانما اطبنا الكلام فى هذا المقام لننتفع به فى مواضع اخرى كما تدفع به

مطلب اشتقاق منحوت

مطلب شرط صدق
المشتق على الموصوف
عند الحنفية

مطلب شرط صدق
المشتق على الموصوف
عند الشافعية

في هذا الموضع فعرفت به معنى المعطوف ثم الذي هو جملة يشتق منه قتل
 الخ فان معرفة معنى الحرف يتوقف على معرفة معنى مدخوله وهو ههنا
 تلك الجملة فجاء النوبة الى معرفة معنى ثم (فاعلم انها وضعت للجمع المقيد
 بالتراخي الزماني الجزئي على رأى المتأخرين او الكلى على رأى القدماء
 اى وضعت لجمع المعطوف والمعطوف عليه في الذات او الصفة او الثبوت
 مع التأخر بينهما في الزمان بان يتأخر زمان وجود المعطوف في الذات عن
 زمان وجود المعطوف عليه نحو زيد جاء ثم ذهب او بان يتأخر زمانا
 اتصاف المعطوف بالصفة عن اتصاف المعطوف عليه نحو جاءني زيد
 ثم عمرو فان اتصاف عمرو بالجائية متأخر زمانا عن اتصاف زيدا فالاول
 مثال للاول والثاني مثال للسائي واما دلالتها على الاجتماع مع التراخي
 الزماني في اثبوت ففي العطف بها لاحدى الجملتين اللتين لا محل لهما من
 الاعراب حين كان ثبوت مضمون النائية منهما بعد ثبوت مضمون الاولى
 كقولنا جاءني زيد ثم اكل اذا كان بين ثبوت مجيئه وبين ثبوت اكله مهلة
 واما الاولان فانما هما في عطف المفرد او ما في حكمه على المفرد او ما في حكمه
 (اعلم ان كلمة ثم قد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون مدخولها
 عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له كقوله تعالى *خلق السموات والارض
 وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون * ويعدلون مشتق
 من العدل بمعنى التسوية وربهم متعلق به فيؤول الى معنى الاشراك وحذف
 المفعول للتعميم والدلالة على ان اشراك اى شئ بخالق السموات والارض
 مستبعدا وربهم صلة كفروا ويعدلون من العدول بمعنى الاعراض فالعنى
 ثم الذين كفروا به ويعدلون عنه فكفروا نعمته فان الاشراك بخالق السموات
 والارض الذي هو مضمون المعطوف مستبعد وغير مناسب لخالفهما
 الذي هو مضمون المعطوف عليه وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه فيثبت
 تكون كلمة ثم في هذه مجازا بان شبه الاستبعاد وعدم المناسبة المطلق اى
 الكلى بالتراخي الزماني المطلق في التفاوت المطلق اى سواء كان في الزماني
 او في عدم المناسبة فسرى هذا التشبيه الى جزئيات كل منهما اى المشبه والمشبه
 به فاستعير كلمة ثم للبعد الجزئي الذي بين مضمون خلق السموات الخ وبين
 مضمون الذين كفروا الخ فصارت استعارة تبعية هذا التصوير على رأى
 الشارح كما سبق وقد تستعمل ثم في تغاير البعدين تنزيلا له منزلة التراخي الزماني

مطلب كلمة ثم لاي معنى
 وضعت

مطلب استعمالات كلمة ثم

في الغابر من غير ملاحظة الاستبعاد كما لا يخفى على ما اشار اليه في الكليات
 كافي الانتقال من كلام الى آخر (واعلم ايضا انه اذا عطف امر ممتد على
 آخر مثله يجوز ان يلاحظ كل من اول الثاني واوسطه وآخره بكل من اول
 الاول واوسطه وآخره فنصير الاحتمالات تسعة والعطف بالقاء انما يكون
 في صورة واحدة وهي اذا لوحظ اول الثاني باخر الاول اى مع ملاحظة
 آخر الاول وفي غيرها وهي الصور الثمانية يجب لعطف ثم كذا في الحاشية
 القاسمية كقوله تعالى: الم تر ان الله نزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
 فان اخضرار الارض يبدأ بعد نزول المطر ويمتد مدة وكذا نزول المطر
 يمتد مدة فجئى بالفاء نظرا الى آخر نزوله وابتداء اخضرارها ولو قال ثم
 تصبح نظرا الى ابتداء نزوله واخر اخضرارها اى تمامه تصح على حقيقتها
 كذا في الرضى وقد يجئى ثم لجرد الترتيب في الذكر والدرج في درج الارتقاء
 وذكر ما هو الاول ثم الاول من دون اعتبار التراخي والبعث من ذلك التدرج
 ولا ان الله في بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كفاي قوله ان من ساد
 ثم ساد ابوه قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالى
 الممدوح فابتداء بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه
 به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة الاب مقدمة في الزمان
 على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكر من ترتيب معاليه الاخص فالأخص
 ثم ههنا كفاء في قوله تعالى: فبئس منوى المتكبرين فان ذكر ذم شئ
 ومدحه بعد جرى ذكره في الترتيب المذكور كما ذكرنا في تحقيق معنى الفاء
 سابقا وكلمة ثم في هذا القول للترتيب المذكور استعارة تبعية بان شبه الترتيب
 المذكور المطلق اى الكلى بالتراخي الزمانى المطلق في الترتيب المطلق
 ذكرى كان اوزمانيا فسرى ذلك التشبيه الى جزئيات كل منهما فاستعير ثم
 لترتيب المذكور الواقع بين جملة ساد وبين جملة ساد ابوه فصارت استعارة
 تبعية وكذا كلمة ثم انية وهذا التعبير والتصوير على رأى الشارح رحمه الله
 وبعض المحققين ادرج الترتيب في الاخبار في ذلك المعنى اعنى الترتيب المذكور
 كما قبل فى ما سمعت اليوم ثم ما سمعت امس اعجب اى اخبرك وقد تكون
 ثم لجرد التدرج في الارتقاء فنفيد ان مدخولها اعلى مما قبلها وازيد
 وان لم يكن مدخولها مترقا في الذكر على ما قبلها وذلك اذا تكرر الاول
 بلفظ كقوله والله ثم والله وقوله تعالى: كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون

وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقى على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل فى اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل ثم امانظر الى تمام البقاء وابتداء التوبة والايمان والعمل الصالح او استبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل واشرف من ابتدائها فعلى الاولى تكون ثم فى الآية حقيقة وعلى الثانى استعارة تبعية فى التراخى الرتبى بان تشبه التفاوت فى الرتبة المطلق اى الكلى بالتراخى الزمان المطلق اى الكلى فى التفاوت المطلق اى سواء كان فى الزمان او فى الرتبة والشرف ففسرى ذلك التشبيه الى جزئيات كل من ذينك المطلقين اى الكليين فاستعير كلمة ثم للتفاوت الرتبى الجزئى منها الذى بين توبتهم وايمانهم وعملهم الصالح من حيث الابتداء وبين بقاءها فدلّت ثم على افضلية البقاء عليها من ابتدائها فاذا عرفت ان كلمة ثم تستعمل فى معان كثيرة نطن انك تسئل فى قول المص رحمه الله تعالى ثم ان الاستعارة فى الفعل على قسمين بعد قوله اعلم ان الاستعارة فى الفعل انما تتصور بتبعية المصدر فى اى معنى منها استعملت فقول انها فى قوله هذا ما مستعملة فى الترتيب الذكرى فان مضمون الجملة الاولى التى هى المعطوف عليها انحصارا لاستعارة التبعية على تبعية المصدر ومضمون الجملة الثانية المعطوفة بها تقسيم تلك الاستعارة المنحصرة بتبعية المصدر على قسمين وذكر القسمين بعد جرى ذكر المقسم فاستعملت فى الترتيب الذكرى * فان قلت * هل هى حقيقة فى هذا المعنى قلت * استعارة تبعية بان شبه الترتيب الذكرى بالتراخى الزمانى المطلق اى الكلى فى الترتيب المطلق اى سواء كان فى الزمان او الذكر وادعى دخول هذا المشبه فى جنس المشبه به فحصل له فردان متعارف وغير متعارف بحيث يترتب عليه ما يترتب على الفرد المتعارف من الاوصاف فاستعير لفظ المشبه به الذى هو التراخى الزمانى المطلق له فصار لفظ التراخى الزمانى الذى هو لفظ المشبه به استعارة اصلية بتبعية هذه الاستعارة استعير كلمة ثم للفرد الغير المتعارف الذى هو الترتيب بين ذكر هذا المعطوف وذكر هذا المعطوف عليه فصار لفظ ثم استعارة تبعية هذا التعبير والتصوير هو الراجح عند القوم على ما اختاره فى المطول لموافقه لماهية الاستعارة الاصلية والتبعية تفصيلا * فان قلت * بهذه الاستعارة ظهر انها من الطرق الصحيحة لاداء المراد وهى ثلاثة ولم تظهر

بلاغة هذا الكلام المشتمل عليها من جهتها فان بلاغته هبارة عن
مطابقته بجميع اجزائه لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الطاقة البشرية
فاذا لم تظهر بلاغته من جهتها لم يكن مقبولا فما الداعي لهذه الاستعارة
* قلت * هو زيادة البيان من الدواعي والاحوال المذكورة سابقا
فلا حاجة الى التكرار فيكون مطابقا من جهتها لمقتضى الحال
وان لم يكن مطابقة لمقتضى الظاهر وهو عدم التراخي الزماني واما مستعملة
في التراخي الرتبي فان الغرض الذي سبق له هذه الحاشية ايضاح المتن وهو
قوله لجريانها في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر فانه يحتمل ان يكون
بحسب المادة فقط او بحسب الهيئة فقط او بحسبهما معا وهذا الغرض
هو نصب العين بحسب هذا المقام اذ هو المطابق لما وعده في ابتداء الرسالة
من التأييد لما هو المختار عند القوم وهذه الفائدة التي هي مضمون الجملة
المعطوفة اشرف بحسب المقام بالنسبة الى مضمون الجملة المعطوف عليها
فانها توطئة لهذا الغرض فحينئذ تكون مجازا في التراخي الرتبي بان شبه
التراخي الرتبي المطلق اى الكلى بالتراخي الزماني المطلق اى الكلى في
التراخي المطلق اى زمانيا كان او رتبيا فسرى ذلك التشبيه الى جزئيات
كل من المشبه والمشبه به فذكر كلمة ثم الموضوعه للتراخي الزماني الجزئي
واريد بها التراخي الرتبي الجزئي الذي بين مضموني ذينك المعطوفين
فصارت استعارة تبعية فدللت على ان المعطوف ههنا هو الافضل بموئنة
القرينة التي هي مدخولها * فان قلت * كيف يكون مدخولها قرينة
مانعة عن ارادة التراخي الزماني الجزئي * قلت * ان مدخولها من
حيث انه يصح ذكره قبل المعطوف عليه يكون قرينة اذا وكانت للتراخي
الزماني الجزئي لم يصح ذكره قبله فانه لو ذكر قبله لدلت على خلاف
الواقع فهما لو ذكر ما يدل على التقسيم وهو المعطوف قبل ما يدل على
الانحصار وهو المعطوف عليه لصح كما لا يخفى * فان قلت * هذا الذي
ذكرت قرينة مانعة فقط فالقرينة المعينة اذ لا بد لهما في الجواز * قلت *
هي المقام كما مر آنفا واما مستعملة في الاستبعاد بين المعطوف والمعطوف
عليه كافي قوله تعالى واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين طلب المعفرة
وبين التوبة التي هي الانقطاع اليه تعالى بالكلية بونا بعيدا لان الغرض
من هذه الحاشية ايضاح المتن فانه يحتمل ان يكون جريان الاستعارة

اولا في المصدر بحسب السادة او بحسبها وبحسب الهيئة وهذا الغرض يحصل بمضمون المعطوف بها وما قبله من المعطوف وان كان مقصودا لكنه ليس بهذه المثابة فانه توطئة لهذا كما مر فحينئذ تكون ثم استعارة تبعية بان شبه الاستبعاد المطلق اي الكلي بالتراخي المطلق اي الكلي في التفاوت المطلق اي سواء كان في الزمان او في عدم المناسبة فسرى ذلك التشبيه الى جزئيات كل منهما فذكر ثم الموضوعات التراخي الزماني الجزئي واريدها الاستبعاد الجزئي الذي بين مضموني ذينك المعطوفين فصارت استعارة تبعية فدللت على ان بين مضموني المعطوفين بعدا بمعونة المقام والقربة التي هي مدخولها قد سبق آتفا كيفية كونه قرينة واما كلمة ثم في قوله ثم يشتق من اسمه قل بمعنى ضرب ضربا شديدا بعد قوله ان يشبه الضرب الشديد الخ فالظاهر انها للتعقيب الذاتي فان الاشتقاق لما مر يتوقف على كون المشتق منه بهما حتى تناسبا في المعنى فتكون ثم مجازا مر سلا بعلاقة التقيد فان معنى ثم عبارة عن الترتيب الزماني مع المهلة فذكر لفظ ترتيب الزماني مع المهلة واريدها التعقيب الذاتي فصار اللفظ المذكور مجازا مر سلا اصلها بتبعيته ذكر ثم واريدها التعقيب الذاتي الجزئي التي بين يشتق وان يشبه فصارت مجازا مر سلا تبعا فدللت على توقف اشتقاق قل بمعنى ضرب على كون مأخذه بمعنى الضرب الشديد استعارة وذلك يتوقف على التشبيه الضرب الشديد بالقتل فاشتقان قتل بالمعنى المذكور يتوقف على التشبيه المذكور ويجوز ان تكون ثم ههنا للتراخي الرتبي وللاستبعاد فتفكر وطبق فانه مبني على القصد والملاحظة بحسب المقام كما لا يخفى على من تتبع كلام المحققين (اعلم ان التراخي الرتبي معناه التفاوت في الشرف وان معنى الرتبة عند اهل العربية بمعنى الشرف والفضل كما في الحاشية الحكيمة على اللاري النحوي وكذا في الرضى وان التفاوت قد يكون بطريق التدرج والارتقاء وقد يكون بطريق التدني والنزل فاذا اشتمل كلمة ثم في الاول تدل لزوما على ان مدخولها المعطوف اشرف وافضل من المعطوف عليه واذا اشتملت في الثاني تدل لزوما على ان مدخولها ادنى وانزل مما قبلها وهذا يعرف بمعونة القرائن والمقامات وان معنى كلمة ثم مركب من ثلاثة اجزاء الجمع والترتيب والمهلة فمعنى الجمع تشريك مدخولها مع ما قبلها في التعلق او الحصول ومعنى الترتيب كون مدخولها في زمان

(قوله للتعقيب الذاتي وهو عبارة عن توقف الشيء على شيء كما يقال خلق الشيء فوجد لانه في ان تعلق الخلق له وجد وهذا لا يقتضي ان يكون ذكر الموقوف متأخرا عن ذكر الموقوف عليه ولا ان يكون متقدما عليه لكن ذكره متأخرا عن الموقوف عليه هو الاصل الراجح ليكون الذكر موافقا للطبع وهو الاولى

محل

مطلب معنى التراخي الرتبي
عن اهل العربية

مطلب التفاوت قد يكون
بطريق التدرج وقد يكون
بالتدني

مطلب معنى كلمة ثم مركب
من اجزاء ثلاثة اذا تحققت
صح الكلام وان فقد
واحد منها لم يصح

متأخر عن زمان ما قبلها ومعنى المهلة ان يكون بين زمان مدخولها وبين زمان ما قبلها امتداد وبعد لا تعقيب ومعنى التراخي هو ذلك المركب في العرف فلذا ترى انهم يقولون ان ثم التراخي وان معنى الواو العاطفة بسيط وهو الجمع فقط اي تشريك مدخولها ما قبلها في التعلق او الحصول والاثبات من غير ملاحظة التعقيب والتراخي عدما ووجوده لان ذلك كان استعمالها اعم من الفاء وثم وهي قد تجيء لمعنى الواو مجازا بجامع كونها للعطف اي الربط فانه معنى مشترك بين جميع الحروف العاطفة كما ان الاتصال مشترك بين الحروف الجارة فلكل منهما معنى خاص كالجمع للواو والتعقيب للفاء والتراخي لثم وكالاتصاق للباء والابتداء لمن والانهاء لالى الى غير ذلك كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليكنفر يمينه ثم ليأت بالذي هو خير بقرينة الاجماع على ان الكفارة واجبة بعد الخنث على ما ذكر في الاصول (واعلم ايضا فاعلم المرء ينفعه ان علامة صحة المجاز نفى معناه عن المستعمل فيه تحقيقا لادعاء * فان قلت * ما تقول في قوله تعالى حكاية ما هذا بشرا في حق يوسف عليه السلام فان هذا الإشارة اليه عليه السلام والبشر حقيقة فيه عليه السلام مع انه نفى عنه عليه السلام فكيف يكون نفيه عن المستعمل فيه علامة * قلت * المراد بنفيه عنه نفيه عن المستعمل فيه تحقيقا لانفيه عنه ادعاء للبالغة نفى قوله عز اسمه نفى البشرية عنه عليه الصلوة والسلام ادعاء للبالغة في تنزيه جنابه عليه الصلوة والسلام عن الميولات النفسانية والشهوات الهوائية فكانه عليه الصلوة والسلام ليس بشرا على احد التوجيهات المذكورات في التفاسير فلا ينافي النفي المذكور لكون نفى معنى الحقيقى عن المستعمل فيه علامة لكون الكلمة مجاز

مطلب معنى الواو بسيط

مطلب علامة صحة المجاز

مطلب تعبيرات الاستعارات
باللغة العربية واللغة التركية

مطلب تعبير الاستعارة
الاصولية باعتبار الوجدان
باللغة التركية مفصلا

تعبيرات الاستعارة المصروفة الاصلية مطابقة لما عليه القوم

تفصيلا على ما صورته العلامة التفتازانى

والسيد الشريف

تعبير الاستعارة الاصلية باعتبار الوجدان في كلام مستعير آخر

رأيت اسدا في الحمام

رجل تجماع شجما عنده بر اسده تشبيه اوله رق اسد جنس منه

دخولی ادما اولمغله اسدك افرادی ایکی قسم قلندی بری فرد متعارف که
 کندیسنک انیات و محالب اولوب هیکل مخصوص ده اوله رق
 کال جرئت ونهایت قوته اولان وبری فرد غیر متعارف که
 کندیسنک کال جرئت ونهایت قوتی اولوب دیگر هیکل وجته ده
 اولان ایدی فرد متعارفك اسد لفظی فرد غیر متعارفه استعاره اولندی
 استعارهٔ اصلیه اولدی (تعیر الاستعاره الاصلیه باعتبار عمل المستعیر
 فی کلام نفسه) رجل شجاعی شجاعته براسده تشبیه ایدرک اسد جنسده
 دخولنی ادما اتمله افراد اسدی ایکی قسم قیلیم بری فرد متعارف که
 کندیسنک انیاب و محالب مخصوصه سی اولوب هیکل مخصوص ده
 اوله رق کال جرئت ونهایت قوته متصفد وبری غیر متعارف که
 دیگر هیکل وجته ده اولوب کال جرئت ونهایت قوته متصفدر ایدی
 فرد متعارفه موضوع اولان لفظ اسدی فرد غیر متعارفه استعاره ایلیم
 استعارهٔ مصرحهٔ اصلیه اولدی

تعیر الاستعارات المصرحة الاصلية مطابقا لما عليه القوم
 اجمالا ومختصرا على ما صوره بعض المحققين باللغة
 التركية

تعیر الاستعارة الاصلية اجمالا باعتبار الوجدان
 فی کلام مستعیر آخر
 رأیت اسدا فی یده سیف

رجل شجاعی شجاعته براسده تشبیه اولوب اسد لفظی
 رجل شجاع ایچون استعاره اولندی استعارهٔ
 مصرحهٔ اصلیه اولدی

تعیر الاستعاره المصرحة الاصلية اجمالا باعتبار
 العمل باللغة التركية

رجل شجاعی شجاعته براسده تشبیه اتمله
 اسد لفظی رجل شجاع ایچون استعاره ایلیم
 استعارهٔ مصرحهٔ اصلیه اولدی

تعیر الاستعاره المصرحة الاصلية فی رأیت اسدا برمی باللغة

مطلب تعیر الاستعاره
 الاصلية باعتبار العمل
 مفصلا

مطلب تعیرات الاستعاره
 الاصلية اجمالا على ما
 صوره بعض المحققين باللغة
 التركية

مطلب تعیر الاستعاره
 الاصلية اجمالا باعتبار
 الوجدان باللغة التركية
 مطلب تعیر الاستعاره
 الاصلية باعتبار العمل
 باللغة التركية

العربية وجدانا مفصلا

شبه الرجل الشجاع بالأسد في الشجاعة وادعى دخوله في جنس
الأسد بان يجعل افراد الأسد على قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجدة وهاتيك الصورة
والهيئة وتلك الانيات والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك
القوة لكن لا في تلك الجدة والهيكل المخصوص بل في غيره ثم استعير
لفظ الأسد الموضوع للفرد المتعارف للفرد الغير المتعارف
فصار لفظ الأسد استعارة
مصرحة اصلية

(قوله والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل) اي الزمان الذي بعد
زمانك الذي انت فيه (بالضرب في الماضي مثلا) اي الزمان الذي قبل
زمانك الذي انت فيه (في تحقق الوقوع) اي المطلق سواء كان في الماضي
او في المستقبل فانه وجه شبه وهو يجب ان يكون وصفا مشتركا بين المشبه
والمشبه به الا انه يجب بان يكون في المشبه به اقوى في الاستعارة كما ذكره
في الاطول او في تحقق الوقوع وكونه واجب المشاهدة كما اشار اليه في الحواشي
التشريفية (فيستعمل فيه) اي في الضرب في المستقبل (ضرب) اي لفظ
ضرب فدل ضرب على الضرب في المستقبل لزموا ذلك بان يشبه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع او كونه واجب المشاهدة
فيستعار له اسمه فيشتق منه بضرب فيصير بمعنى بضرب استعارة تبعية
فيكون استعارة الفعل باعتبار هيئته تابعة لاستعارة مصدره * فان قلت *
اذا كان تبعية استعارة الفعل باعتبار الهيئة هكذا (فيكون المعنى المصدر اعني
الضرب مثلا موجودا في كل من المشبه والمشبه به) وهما الضرب في المستقبل
والضرب في الماضي فيلزم ان يكونا متحدين فيلزم تشبيه الشيء بنفسه وهو
باطل كما لا يخفى فالقضاء في قوله فيكون جواب لشرط محذوف اشارة الى
سؤال مورده دعوى ان الاستعارة في الفعل باعتبار الهيئة تابعة لاستعارة
المصدر التي تستفاد من قوله على الاستعارة في الفعل الخ ومنشأه قوله
ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي وحلاصته المعارضة
في المدعى وتقريره بان يقال ان ثبت عندك دليل على ما ادعيت فعدى

دليل على خلافه فلو تتبع الاستعارة فيه باعتبار هيئته لاستعارة مصدر المقيد
 الوجود المعنى المصدرى في المشبه والمشبّه وكما وجد فيهما شبه الشيء
 بنفسه ينتج من القياس الاقتراضي الاتصالي من اول الاول لو تبع الاستعارة
 فيه باعتبار الهيئة لشبه الشيء بنفسه فلنجمل هذه النتيجة مقدمة شرطية
 اتصالية ولنضم اليها مقدمة رافعة هكذا لو تبع الاستعارة فيه باعتبارها
 لشبه الشيء بنفسه لكن الشيء لا يشبه بنفسه ينتج من القياس الاستثنائي
 الغير المستقيم انه لا يتبع الاستعارة فيه لاستعارة مصدره وهي المطلوبة التي
 تخالف دعوى المدعى فهذا القياس على هذا التقرير قياس خلقي متصل
 النتائج من اقسام المركب بقوله فيكون الخ اشارة الى الصغرى بالنسبة الى النتيجة
 الاولى والكبرى والقياس الغير المستقيم مطويان لظهورهما على اولي
 النهى فقيه اى كلام المص في الحاشية ايجاز حذف و ايجاز قصر تأمل
 تعرف (لكنه) اى المعنى المصدر قيد فى كل منهما اى من المشبه والمشبّه
 (بقيد مغاير لقيد الآخر) وقد سبق تحقيق كذا لكن معنى واستعمالا فلا حاجة
 الى التكرار وكذا معنى التقييد والقيد فراجع فلا تكسل (واعلم ان لفظ
 آخر فى اصل الوضع افعال التفضيل بشهادة نصريفه نحو آخر آخران
 آخرون اخرى اخريان اخريات واخرو معنى آخر فى الاصل اشتاخر
 ثم نقل فى عرف اللغة الى معنى غير بمعنى جاني زيد واخر جاني زيد ورجل
 غيره ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور فلا يقال جاني
 زيد وجمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاني زيد وآخر يفهم
 منه ان المراد رجل آخر بخلاف لفظ الغير نحو جاني زيد وغيره
 فانه لا يفهم منه انه رجل غيره فانه يحتمل الجمار والمرأة وغيرها
 فانه لا يلزم ان يكون من جنس المذكور فاستعمال الغير اعم
 من استعمال الآخر وكذا معناه ويستعمل اخريات واو اخر
 فى المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاني زيد فى اخريات
 الناس اى فى الجماعة المتأخرة فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى
 التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعنى من واللام والاضافة
 * فان قلت : فى قوله عز اسمه فعدة من ايام اخر جمع آخر لانه لليوم وآخر
 لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فواجهه * قلت : لما كان
 اليوم لا يعقل اجرى مجرى المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل

مطلب تحقيق اخر افعال
 تفضيل معنى واستعمالا

مطلب الفرق بين اخر
 وغير

وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخر اخرى فجمع
على اخر كذا في الاقليد وقال في الكليات ورجل اخر بمد الهمة وقبح
الخاء معناه اشد تأخرا هذا اصله ثم اجري مجرى غيره ومدلول الاخر
في اللغة اى في عرف اللغة خاص بجنس ما تقدمه فلو قلت جاءنى زيدواخر
معه لم يكن الاخر الامن جنس ما قبله بخلاف غير فانها تقع على المغاير
مطلقا في جنس او في صفة انتهى وقد سبق الكلام في اشتقاقه في تحقيق
الاشتقاق فراجع هذا وقوله لكنه اشارة الى مادة الجواب عن السؤال
المذكور ومورده هو الكبرى المذكورة في التقرير المذكور وخلاصته
المنع مع الحل وتقريره ان يقال لانسلم انه لو وجد المعنى المصدرى في
كل منهما لشبه الشئ بنفسه انما يكون كذلك اولم يقيد في كل منهما بقيد مغاير
لقيد الآخر وليس كذلك الا ترى ان الشئ الواحد اذا قيد بقيدين
متغايرين يكون المقيدان متغايرين البتة فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه
+ فان قلت + كلما كان الضرب في كل من الضرب في الماضي والضرب
في المستقبل حقيقة لم يكن استعارة الفعل باعتبار الهيئة تابعة لاستعارة
المصدر لكن كان في كل منهما حقيقة ينتج من المستقيم الاتصال انه لاشئ
من استعارة الفعل باعتبار هيئته وخلاصة هذا السؤال اثبات المعارض
مدعى الذى هو خلاف دعوى المعلل + قلت + لانسلم اللازمة كيف
والمقيد مجاز في مقيد آخر وان كان المطلق حقيقة الا ترى ان المركب
من الداخل والخارج خارج ليس عين الداخل كذا اجيب (قوله فيصح
التشبيه لذلك) تفريع على الجملة الاستدراكية التى هى سند المنع
+ فان قلت + فيلزم حينئذ استدراكية قوله لذلك فانه اشارة الى جملة
الاستدراكية فيفيد الفاء او لا ما يفيد + قلت + توضيح هذا التفريع
انها تفريع لنقيض المنوع على السند تنبها على قوة السند كالديل فاكده
بقوله لذلك ليزداد قوة لاقتضاء المقام ذلك وما قيل ان اشير بقوله لذلك
الى التقييد يلزم الاستدراك وان اشير به الى التغاير المستفاد من قوله متغاير
فلا انتهى فلا طائل تحنه فان التفريع على مضمون الجملة الاستدراكية وهو
عبارة عن تقييد كل منهما بقيدين متغايرين والاشارة بذلك الى ذلك
المضمون ايضا فيكون التقييد مع المغايرة مفردا عليه وكذا العلة يكون
ذلك التقييد فان اراد ان التقييد مع قطع النظر عن المغايرة مفرع عليه

لصحة التشبيه وايس بعله لها ففساده ظاهر اذ التقيد بلا مغايرة بين القيد
لا يكون مفرما عليه لصحته والتغاير بلا تقيد ليس بموجود ههنا كما لا يخفى
على التأمل الصادق (قوله كذا افاده المحقق الشريف) فالحاصل على
ما فهمه المص رحمه الله من كلامه قدس سره انه قدس سره مع الجمهور
في كون استعارة الفعل تابعة لاستعارة المصدر سواء كانت الاستعارة فيه
باعتبار المادة او باعتبار الهيئة فلذلك قسم الاستعارة فيه على قسمين
فباعتبار المادة فتبعيتها لاستعارة المصدر ظاهرة لاشبهه فيه وتصويرها
ما ذكر واما تبعيتها باعتبار الهيئة لاستعارة المصدر ففيها
شبهة عدم صحة التشبيه فاجاب عنه بما ترى قال السيد السند قدس سره
في حواشي المطول ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه بمد من باب الاستعارة
بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع وان يشبه الماضي بالحاضر
في كونه نصب العين وواجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر
فعلى هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب
الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا
شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق
الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون معنى المصدر اعنى الضرب موجودا
في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما بقيد مغاير
لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك انتهى فمضى قوله وان يشبه الماضي بالحاضر
ان يشبه الحدث الواقع في الزمان الماضي بدليل قوله في كونه نصب العين
وواجب المشاهدة اذ لا معنى لكون مجرد الزمان الماضي عما وقع فيه
نصب العين وواجب المشاهدة وكذا يدل عليه قوله بان يشبه غير الحاصل
بالحاصل في تحقق الوقوع اذ المراد بغير الحاصل الحدث الواقع في المستقبل
وبالحاصل الحدث الحاصل في الزمان الماضي لا المراد بهما مجرد الزمان
المستقبل الغير الحاصل ومجرد الزمان الماضي الحاصل بدليل قوله في تحقق
الوقوع اذ لا معنى في تشبيه مجرد ذات الزمان المستعمل عن الحدث الواقع
فيه بمجرد ذات الزمان الماضي عن الحدث الواقع فيه كما لا يخفى على اهل
المعاني وعلى التأمل في قوله عز اسمه * قد افلح المؤمنون * وفي قوله جل اسمه
* فتشير سبحانه * بلفظ المضارع بدقوله عز اسمه الله الذي ارسل الرياح فانه
استعير تير بمعنى اثار بقرينه قوله عز اسمه ارسل بقرينه بان شبه الالة

في الزمان الماضي بالانارة في الزمان الحاضر في كونه نصب العين ووجوب
 المشاهدة فاستعمال الانارة في الحاضر في الانارة في الماضي استعارة اصلية
 فاشتق منه تثير فصار تثير بمعنى اثارت استعارة تبعية والنكتة الدائمة هي
 الاستحضار لتلك الصورة البديعة الواقعة في الزمان الماضي وهي صورة
 انارة السحاب مسخر ايين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
 والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر
 الذي من شأنه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
 ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امرهم بمشاهدته اغرابه
 او فطاعة او نحو ذلك كذا في المطول قال في الحواشي الحكيمة (واعلم
 ان استحضار الصورة غير حكاية الحال الماضية فانه اى الاستحضار حضار
 للصورة من غير قصد الى الحكاية والقل انتهى ولا شك ان المراد بقوله
 على الحال الحاضر ان المضارع يدل على الحدث الحاصل في الزمان
 الحاضر بدليل قوله من شأنه ان يشاهد وايس المراد به الزمان على ان يكون
 الحاضر صفة مؤكدة فانه ليس من شأنه ان يشاهد فانه ليس بموجود على
 ماين في محله وايضا هيئة الفعل موضوعة بالوضع النوعي والموضوع لها
 بذلك الوضع الزمان المخصوص من الازمنة الثلاثة مع وقوع الحدث
 المدلول انتمنى فيه متسبا الى فاعل معين تامة كما سبق لتحقيق والهيئة
 ايسر بلفظ اصالة بل بالتبع للمادة والاستعارة يجب ان يكون لفظا
 يدل عليه تعريفها فالظاهر والاولى ان يكون استعارة رتبا
 بملاحظة متبوعها وتعبيرها تابعا بتعبير متبوعها وايضا
 ان من المعان ان استعارة حاصلة بتشبيه الموضوع له وهو الحدث في
 الزمان المستقبل مثلا وايضا ان وجه الشبه وهو تحقق الوقوع مثلا
 اى تحقق وقوع الحدث يلزم ان يكون صالحا للصفة المشبهة للشبه به
 وهذه الصلاحية لا تتصور الا في المصدر المقيد بالزمان لا في الزمان وحده
 وكل واحد من هذه المذكورات يدل على ان مراد السيد السند قدس سره
 بقوله والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل الخ ان الاستعارة في الفعل
 باعتبار الهيئة التي تدل على الزمان تضمننا بان يشبه الضرب في المستقبل
 مثلا في تحقق الزمان الوقوع بالضرب فيستعار اسمه ثم يشتق من اسمه
 ضرب فيستعمل ضرب في معنى الضرب في المستقبل فيصدر استعارة ضرب

تابعة لاستعارة المصدر المفيد فيكون الاستعارة في الفعل سواء كانت باعتبار
المادة او باعتبار الهيئة تابعة لاستعارة المصدر فاندفع ما قيل من ان كلامه
قدس سره لا يدل على ان الاستعارة في الفعل والمشتقات مطلقا اي سواء
كانت باعتبار المادة او الهيئة باعتبار مدلولها التضمني وهو الزمان تكون
تابعة لاستعارة المصدر * فان قلت * لو كانت الاستعارة فيه تابعة
لاستعارة مصدره فامعنى ملاحظة الهيئة فليكن هي ايضا باعتبار المادة
* قلت * معناها ان لها مدخلا قويا في استعارة الفعل كما ان معنى اعتبار
المادة ان للمادة مدخلا قويا فيها فان المادة بدون الهيئة لم توضع فلا تدل
على معنى والالزم ان يدل الربض وبضر وضرب على معنى الضرب
واما نسبة الدلالة اليها في قولهم ان مادة المشتقات تدل على الحدث فليكون
مدخلتها قوية في الدلالة على الحدث بالنسبة الى الهيئة فانه اذا اتحدت
المادة وتغيرت الهيئة لم تغير الدلالة على الحدث وكذا نسبة الوضع والدلالة
الى الهيئة فانه اذا اتحدت مع تغير المادة لم يغير الزمان الذي هو مدلول
تضمني لها واذا عرفت ما ذكرناك حق المعرفة عرفت ان غرض المص
رحه الله من وضع هذه الحاشية وهو التأييد لما في المتن من ان جريان
الاستعارة في المشتقات بتبعية الاستعارة في المصدر سواء كانت تلك الاستعارة
باعتبار مادتها او باعتبار هيئتها قد حصل وان غرض الشارح رحمه الله
من نقل هذه الحاشية وهو الجواب عن السؤال المقدر المذكور سابقا
على تقدير من التقديرين قد حصل ايضا وعرفت ايضا اندفاع اعتراض
الش في اطوله على السيد الشريف حيث قال وفيما ذهب اليه السيد قدس
سره نظر اذ الضرب حقيقة في كل واحد من الضرب في الماضي والضرب
في المستقبل فكيف تصور استعارة احدهما للآخر حتى يتحقق الاستعارة
بتبعيتها في الفعل وانما اندفع لوسلنا ان المصدر حقيقة في الماضي والحال
والمستقبل لكن الظاهر كما سبق ان الضرب الذي يفهم من ضرب
بالوضع النوعي هو الضرب في الماضي دون المستقبل والحال وبالعكس
في يضرب فحينئذ يكون ضرب حقيقة باعتبار الهيئة في الضرب في الماضي
ويضرب باعتبار الحقيقة في الضرب في المستقبل فيكون استعمال احدهما
في الآخر مجازا فيتصور استعارة احدهما في الآخر كما يتصور التشبيه
بينهما هذا ولو قلنا ان التشبيه بين المصدرين المقيدين يكفي في كون استعارة

المشتقات تبعية بحكم السراية على ما قال الشارح رحمه الله كما قبل لم يبق معنى لكون استعارة اسم الجنس أصلية اذ الظاهر ان يكون المناسبة في النقل بالذات وباعتبار جميع المواد وان لم يجب * فان قلت * هذا الذي ذكر من ان الاستعارة تجري في المشتق بعد جريانها في المصدر فتكون تابعة لاستعارة المصدر انما يوافق رأى البصريين من ان الافعال والصفات واسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات من المصدر واما على رأى الكوفيين من ان الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة والمصادر مشتقات من الفعل فلا يوافق بل يلزم ان لا يبق وجه لتسمية استعارة اسم الجنس أصلية بالنسبة الى المشتقات وان لم يجب الاطراد والانعكاس في وجه التسمية لكنهم صرحوا ههنا بالاطراد والانعكاس في جميع المواد مشتقات او حروفا وانبتوه وايضا يلزم ان يكون استعارة المصادر تابعة لاستعارة المشتقات فان الاصل في الاشتقاق هو الافعال عندهم بناء على ان القوم اخذوا واعتبروا الاشتقاق في كون الاستعارة تبعية في غير الحروف * قلت * اختلاف الفريقين في ان اصل المشتقات هو المصدر او الفعل انما هو اذا كانت حقيقة واما اذا كانت استعارات فكلا الفريقين متفقان على ان اصلها هو المصدر لضرورة ابتداء الاستعارة على التشبيه الذي يقتضى ان يكون كل من المشبه والمشبّه محكوما عليه بالوصفية بوجه شبه او بالشاركة فيه وانما الصالح للوصفية هو الحقائق اى المفاهيم المستقلة كما مر تحقيقه وضرورة اهمية معاني المصادر في الصفات كما مر تحقيقه ايضا كما ان اختلافهما في كون الظرف جملة او مفردا اذا كان خبرا او صفة او حالا واما اذا كان صلة فكلاهما متفقان في كونه جملة لضرورة كون الصلة جملة خبرية على ما بين في محله فحينئذ يوافق ما ذكر لما هو رأى الكوفية كما هو موافق لرأى البصرية ولا يلزم عدم بقاء وجه للتسمية ولاتبعية استعارة المصدر وكذا في المجاز المرسل كما لا يخفى على من تتبع كلامهم في علم الاصول ولا يلزم ايضا عدم رعاية اهل البيان لمذهب الكوفية واما الجواب بان المختار في الاشتقاق مذهب البصرية فلذلك بنوا الكلام عليه في كون الاستعارة تبعية في المشتقات فبارد كل البرودة وقان في روح الشروح الاصل الواحد في الاشتقاق هو المصدر باعتبار المادة لان مفهومه وهو الحادث

القائل حسن الزبى
عليه رجة البارى

مطلت السؤال بعدم
مطابقة جريان الاستعارة
في المشتق بعد جريانها
في المصدر على مذهب
الكوفيين
جواب اول

مطلب جواب ثا

جنس وتحت أنواع وهي معاني المختلفة وتحتها افراد وهي معاني
المطردات اعني الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس احق
بالاصلة في الاشتقاق والاخذ منه وجعله انواعا بضم القيود اليه لكونه
مطلقا عن القيود هذا قول البصريين واما قول الكوفيين باصالة الفعل
في الاشتقاق فمرادهم به ان الفعل اصل باعتبار الهيئة فان ما وضع وعينه
الوزن والهيئة اولا هو الماضي اي الفعل الماضي ثم المضارع ثم المصدر
وانما اعتبر المصدر باعتبار الهيئة مؤخر ا لعدم اطراد هيئته بخلاف
هيئة الماضي فانها مطردة وبخلاف المصدر باعتبار مادته فانها في اي
هيئة وجدت مطردة فحيث لا نزاع بين الفريقين في الحقيقة قال كلا
الفريقين متفقان في ان المصدر باعتبار المادة مقدم في الوضع واصل
للمشتقات وان الفعل باعتبار الهيئة اصل المصدر بمعنى ان فرعية المصدر
باعتبار الهيئة بالنسبة الى هيئة الفعل من جهة المغايرة لا بمعنى ان مادة
المصدر تؤخذ من الفعل بل الفعل باعتبار المادة يشتق ويؤخذ من
المصدر انتهى موضعها وخلصته ان المصدر مادة وهيئة وكذا للفعل
وسائر المشتقات مادة وهيئة فعند الفريقين المصدر باعتبار المادة مقدم
في الوضع على الفعل واصله وسائر المشتقات في الاشتقاق والاخذ
فيكون الفعل وسائر المشتقات فروعا للمصدر باعتبار المادة والفعل
باعتبار الهيئة مقدم بالوضع على المصدر واصله في الاشتقاق لا بمعنى
ان هيئة المصدر تؤخذ من هيئة الفعل اذ لابد من المغايرة في الهيئة في
الاشتقاق كما سبق بل بمعنى ان نسبة المغايرة تعتبر اولا الى هيئة المصدر
فحيث لا يلزم ايضا شيء مما ذكر ويجوز ان يقال ان المحققين من
الكوفيين على ان الافعال والصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
كلها مشتقة من المصدر كما انها مشتقة منه عند البصريين
كما لا يخفى على من نظر الى امعان الانظار فلذلك بنى القوم
كلامهم على اشتقاق تلك المذكورات من المصادر ولم يبالوا غيرهم فانهم
اجدروا للرعاية فلا يلزم ايضا شيء مما ذكر كما لا يخفى (قوله لكن ذكر العلامة
المحقق المدقق عضد الملة والدين في الفوائد الغياية) استدراك من قول
المص وقول السيد السند وقول نفسه اذ لم يكونوا قائلين باستعارة الفعل
باعتبار النسبة بل نقوها (ان الفعل) المقابل للاسم والحرف وهو الفعل

مطلب مذهب العلامة
العضد ان الاستعارة
في الفعل تكون بتبعية
استعارة مادته واستعارة
هيئته باعتبار الزمان
وباعتبار النسبة

الاصطلاحى فالام فيه للاستغراق اى كل فعل يدل (اى وضعاً قائمه
 المتبادر بحسب المقام كالا يخفى على النسبة) اى بهيئته على النسبة التامة
 التبادره ايضا بحسبه ويستدعى (اى الفعل بحسب مادته حدثاً وضعاً
 وزماناً وضعاً بحسب هيئته فى الاكثر فى بعض النسخ وفى بعضها ساقط
 وفى نسخ الفوائد الغياثية وقائده الاحتراز عن الافعال الناقصة فانها
 لا تستدعى حدثاً وعن افعال المدح والذم فانها لا تستدعى زماناً بالطر
 الى الوضع الطارى فحينئذ يكون لام الفعل للجنس الغير المشهور واما
 على تقدير سقوط هذا القيد فالظاهر ان المراد بقوله يدل اى الدلالة الوضعية
 بحسب اصل الوضع (والاستعارة) عطف على اسم ان (متصورة) اى جائزة
 عطف على خبر ان عطفاً قبل ربط (فى كل واحد من الثلاثة) اى الحدث
 والزمان والنسبة فلامه للعهد الخارجى لكون تلك المذكورات حصة
 من مفهوم مدخولها الذى هو المعدود المتصف بكون ثلاثة ولسبق ذكرها
 صراحة فالمعنى ذكر العلامة دلالة الفعل واستدعائه هذه الثلاثة وجواز
 الاستعارة فيها على وجه اثبوت والتحقيق والمراد بالذكر هو الذكر المقارن
 بالاعتقاد بقرينة الاستدراك كما سيجى تحقيقه وهذا الكلام يدل على ان
 الفعل موضوع للنسبة والحدث والزمان كما يدل عليه تقسيم مدلول اللفظ
 الموضوع فى رسالته العضدية الوضعية حيث قسم فيها مدلول اللفظ الى
 الشخصى والكلى والذات الى الذات والى الحدث والنسبة وان كان الاول
 فهو اسم جنس وان كان الثانى فهو المصدر وان كان الثالث فهو المشتقات
 فحينئذ تكون المعانى الثلاثة المذكورة اجزاء لمعنى الفعل فيتصور استعارته
 بسبب كل واحد من تلك الاجزاء وحاصل كلامه استدلال على ان الفعل
 كلمة دالة على معان ثلاثة وكل كلمة دالة عليها متصورة فيها الاستعارة بحسب
 كل جزء منها فالفعل متصورة فيه الاستعارة باعتبار كل جزء منها فثبت
 ان الاستعارة فى الفعل بتبعيته استعارة انسية تتصور وهو المطلوب اذا
 لاخير ان مسلمان واذا عرفت معنى مدخول كلمة لكن جاء النوبة الى معرفة
 كلمة لكن معنى واستعمالاً ههنا * فان قلت * كلمة لكن ههنا هل هى مخففة
 عن المشددة ملغاة عن العمل لقصانها فى المشابهة بالتخفيف او عاطفة
 ومعناها ما هو حين كانت عاطفة ولا يحتمل ان تكون مشددة ههنا
 لدخولها على الجملة الفعلية * قلت * يجوز ان تكون ههنا

مخففة وقد سبق تحقيقها معنى واستعمالها من قبل نحو زيد حاضر
 لكن عمر امسافر فانه دل قوله الاستعارة في الفعل انما تصور بتعبية المصدر
 بطريق الاشارة على انها في الفعل لا تصور بتعبية النسبة ومدخول كلمة
 لكن يدل بالعبارة على انها تصور بتعبية النسبة فكان ما قبلها وما بعدها
 متغايرين نفيًا وإثباتًا معنى اول قوله الاستعارة في الفعل الخ على انه لم
 يذكر ان الاستعارة فيه بتعبية النسبة لكن ذكر العلامة ان الخ فيجئ
 تغايرًا ايضًا معنى فعلى كلا التقديرين توهم الاتفاق في تعبئة استعارة الفعل
 بالمصدر فدفعه بقوله لكن ذكر الخ ويجوز ان تكون عاطفة واعلم ان العطف
 من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين في القاموس يقال
 نسق الكلام ينسق نسقًا من باب نصر اذا عطف بعضه على بعض بحرف
 وعطف النسق من قبل اضافة الاعم الى الاخص هو العطف بحرف
 دون العطف فانه يوجد في عطف البيان وقد سبق ان العطف عبارة
 عن امالة مدخولها الى ما قبلها وربطه اليه وهذا المعنى مشترك بين جميع
 الحروف العاطفة وايضا هذا المعنى على انحاء شتى فالربط على سبيل الجمع
 والربط على سبيل الانفراد مبهما بان يكون لاحد الامرين او الاور
 مبهما اي غير معين عند المتكلم من جهة النسبة والربط على
 سبيل الانفراد مبهما بان يكون لاحد الامرين او الاور
 مبهما اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على
 التبعين قالوا والفاء وثم وحتى لانواع الاول واو واما وام لانواع الثاني
 ولاو بل ولكن للنوع الثالث ولكل من هذه العشرة معنى بخصوصه على
 ما بين في محله فليراجع فليكن بعد اشترائها لاخوبه في النوع لها خاصة
 من جهة الاستعمال وهي لزومها للنفي غير مستعملة بدونه وقد تكون
 لعطف المفرد على مفرد وقد تكون لعطف الجملة على الجملة فان كان كانت لعطف
 المفرد على المفرد فهي تقيضة كلمة لاقتل على اثبات ما انتفى عن المعطوف
 عليه للمعطوف فتكون لازمة لنفي الحكم عن المعطوف عليه نحو ما قام زيد
 لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الاخرى فهي
 نظير كلمة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لا يثبت ما بعدها
 من الجملة المعطوفة وبعد الاثبات لنفي ما بعدها من الجملة المعطوفة نحو
 جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء وما جاءني لكن جاء عمرو فعلى كل

مطلب معنى العطف
 والنسق وانواعه
 مطلب انواع الربط
 التي وضعت لها الحروف
 العاطفة
 مطلب كلمة لكن هل
 تكون لعطف الجملة
 كما تكون لعطف المفرد
 واي معنى تفيد

تقدير غير مستعملة بدون النفي * فان قلت * ان لزوم النفي في العاطفة
كالمشادة في كونه لفظا او معنى اولا * قلت * قال الرضى واما لكن
العاطفة فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى
سواء كان من حيث اللفظ اولا كما مر في المثقلة فاذا عطف بها مفردا
ولا يكون في ذلك الفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل
وجب ان يكون لكن بعد النفي صراحة ليغايّر ما بعدها ما قبلها
واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة اتفاقا في المشادة وشرطها
ايضا ان تكون مجردة عن الواو وان وليها واو ايست بعاطفة اتفاقا
فالعاطفة هي الواو وكلمة لكن لمجرد الاستدراك واختلفوا حين وليها
الجملة هل هي عاطفة اولا والمختار انها عاطفة بالشروط المذكورة وهو
مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقبل مخففة كما هو
مذهب الامام الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف
ابتداء انتهى لمختصا فاعطوف عليه بها ههنا جملة (اعلم ان الاستعارة
في الفعل الخ قال الرضى وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد لاستفهام
والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل انتهى والمغايرة ههنا
كالمغايرة على تقدير كونها (قوله في النسبة كهزم الامير الجند)
اي فالاستعارة في الفعل بتعبية استعار النسبة الداخلة في مفهومه كاستعارة
هزم في هزم الامير الجند بتعبية استعارة نسبته الى الامير حيث شبه
نسبة هزم الى السبب الامر بنسبته الى الفاعل في كل الملاسة وقونها
فاستعير لفظ نسبة هزم الى الفاعل لنسبة هزم الى السبب الامر فصار
هذا اللفظ استعارة اصلية فسرت هذه الاستعار التي هي في المطلق اي الكلى
الى النسبة الجزئية الداخلة في مفهوم هزم الامير فصار استعارة هزم
بتعبية للنسبة ووجه الاستعارة ان الفعل موضوع بهيئته لنسبة الحدث
المدلول التضمني في احد الازمنة الى ما هو له عند المتكلم في الظ وما هو له
عبارة عن الفاعل المعين ولما كانت النسبة ههنا الى ملاسره غير ما هو له
تغيرت تلك النسبة التي هو مدلول الهيئة فصارت الهيئة باعتبار النسبة
وبملاحظتها استعارة فصار استعارة في الفعل بتعبية استعارة هيئته التي
هي جزؤه فالظ ان في كلام العلامة مساححة فراده ما ذكرناه فعلى هذا
يغايّر عنده الاستعارة في الفعل بتعبية النسبة الاسناد المجازي ويحتمل

مطلب تعبير الاستعارة
التعبية في الفعل بتعبية
استعارة هيئته باعتبار
النسبة عند العلامة
العصدي

ان يكون مراده ان التصرف في النسبة فقط بان تلاحظ ويعتبر تعلقها الى
 فاعل مجازي فحيث تكون الالفاظ كلها مثل هزم الامير مستعملة فيما
 وضعت هي له والجمهور شبهوا هذا التصرف بالاستعارة
 الاصطلاحية في التحاوز عن محاسنها وسموه مجازا دقليا والعلامة سماء
 استعارة كما قيل لكن فيه ما فيه فان البحث في الاستعارة الاصطلاحية
 التي هي من اقسام المجاز الاقوى فلهذا قلنا ان في كلامه مسامحة
 (واعلم ان القوم اعتبروا ونظروا الى ان الفعل بحسب المادة والهيئة في
 نحو هزم الامير الجند اي جند العدو مستعمل فيما وضع هو له فان
 الهيئة وضعت لنسبة الحدث الذي هو مدلول المادة في احد الازمنة
 الى فاعل معين على ما هو المختار وتعيين انفاعل الذي هو فعل المتكلم خارج
 عن المعنى الموضوع له مفوض الى رأي المتكلم ويدل عليه قولهم اسناده
 الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر انتهى فلا دخل فيه للوضع فوق
 التصرف في مدلول الهيئة من جهة المتكلم لا من جهة الواضع يعني ان
 التغير في ذلك المدلول لم يحصل بحسب الوضع ولم يتغير كالتغير اللازم بين
 المعنيين في الاستعارة فلذلك سموا مجازا عقليا اي منسوبا تعيينه وتجاوز
 عن محله الى رأي المتكلم وعقله واما العلامة فنظر الى حصول التغير في
 المعنى الموضوع له ولو من جهة المتكلم والى استعمال الدال في المعنى المتغير
 للموضوع له كما في سائر المجازات فتحكم بان الاستعارة في الفعل متصورة
 باعتبار كل جزء (اعلم انهم اختلفوا في ان الهيئة وهي ما تحصل من
 ترتيب الحروف والحركات والسكات او ترتيب الكلمات وضم بعضها
 الى بعض موضوعا لمعنى او لا يقال بعضهم انها موضوعة وضعا نوعيا
 وهو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى فالاول في المشتقات والناسخ في
 المركبات تامة او ناقصة وهذا هو المختار كما لا يخفى على من تتبع كلامهم
 وقد سبق تحقيقه واقسامه في بيان تعريف المجاز المفرد وعلى هذا هي
 جزء الكلمة او المركب ومموجدة لكن بتعبئة المادة ولفظ حكما وكلمة حقيقة
 كذا اشار اليه السيد الشريف قدس سره في حاشيته الصغرى وقد سبق ان
 المعبر في افراد اللفظ وتركيبه هو الاجزاء المرتبة في السمع وعدمها فلا
 يلزم كون المشتقات مركبة وقال بعضهم ان المواد التي هي اللفظ
 حقيقة موضوعة لا بد ان يكون بشرط عرض الهيئة والالزم ان يدل ضمير

مطلب اختلافهم في الهيئة

مطلب ان الهيئة جزء
 الكلمة على المختار

وبضرور بض وبرض على معنى للضرب كذا في الحاشية الحكيمة وغيرها
فعلى المختار ان الهيئة شطر للكلمة والكلام والمركب وعلى غير المختار
شرطها واذا عرفت هذا عرفت ان الكلام في باب استعارة المشتقات مبنى
على المختار (قوله وفي الزمان) عطف على قوله ففي النسبة اي فالاستعارة
في الفعل بتبعية هيئته باعتبار الزمان الذي هو احد اجزاء مدلوله (كنادى
اصحاب الجنة) اي كاستعارة نادى في نادى اصحاب الجنة بتبعية استعارة
هيئته حيث شبه النداء في المستقبل بالنداء في الماضي في تحقق الوقوع
وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به ومفهومه فحصل له فردان متعارف
هو النداء المخصوص في الماضي الذي فرد من افراد مفهوم النداء في الماضي
وغير متعارف هو النداء المخصوص في المستقبل فاستعير لفظ النداء في الماضي
الموضوع للفرد المتعارف وهو النداء المخصوص في الماضي للفرد غير المتعارف
وهو النداء المخصوص في المستقبل فصار لفظ النداء في الماضي استعارة اصلية
ثم اشتق من هذا اللفظ نادى بمعنى ينادى فصار لفظ نادى استعارة تبعية تابعة
لاستعارة المصدر بملاحظة الهيئة باعتبار الزمان والقرينة المانعة والمعينة فاعل
نادى اعني اصحاب الجنة فان نداؤهم في الجنة وقد سبق ان المانعة
والمعينة قد تتحدان مكانه قبل نداؤهم في المستقبل نداؤهم في الماضي
ونداؤهم في الماضي متحقق فنداؤهم في المستقبل متحقق فداعى الجواز
يكون زيادة البيان فباقي الالفاظ اعني هزم باعتبار المادة والهيئة باعتبار
النسبة حقيقة (وفي الحد فبشرهم بعذاب اليم) عطف على اقريب
اعني قوله وفي الزمان الخ او على البعيد وهو قوله ففي النسبة الخ اي الاستعارة
في الفعل باعتبار المادة التي تدل على الحد كاستعارة بشر بتبعية استعارة
المصدر باعتبار المادة في قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم حيث شبه
الانذار الذي هو الاخبار بما يظهر الم المخبر به بالتبشير الذي هو
الاخبار بما يظهر سرور المخبر به في التضاد فذكر التبشير واريد الانذار
فصار لفظ التبشير استعارة اصلية ثم اشتق من التبشير الذي بمعنى الانذار
بشر فصار لفظ بشر استعارة تبعية باعتبار المادة والقرينة المانعة والمعينة
قوله تعالى بعذاب اليم فالهم قد تتحدان كما سبق والداعى هو التهكم
والنذليل وهذه الاستعارة من الاستعارة التحكيمية وهي الاستعارة التي
استعملت في ضد معنا الحقيقي او نقيضه بتزليل التضاد منزلة التاسب

مطلب ان الهيئة شطر
الكلمة والكلام او شرطهما

مطلب تعبير الاستعارة
التبعية باعتبار الهيئة
باللغة العربية مفصلا

مطلب تعبير الاستعارة
التبعية بتبعية استعارة
المادة عند العلامة العضد

مطلب استعمال الإشارة في
العرف العام

بواسطة التهكم (قوله هذا) إشارة الى قوله ان الفعل يدل على النسبة الى هنا مبتدأ وخبره (قوله كلامه) اي كلام العلامة * فان قلت * ان نسبة الخبر الى المبتدأ قد علمت من قوله فيما سبق لكن ذكر العلامة الخ من تعلق ذكره الى قوله ان الفعل الخ فلا توجد فائدة الخبر فيكون لغوا * قلت * المراد به بطريق الكناية به اتهام كلامه اي انهمى كلامه فيفيد فلا يلفو (قوله تأمل فان فيه) اي في كلام العلامة (إشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة) اي مطلق النسبة دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي (اي مغايرة لهذه النسبة (لزما) اي لا اعتبار الزمان وملاحظته في هذه النسبة علة للمغايرة المستفاد من كلمة دون (اعلم ان الإشارة في العرف يستعمل في الدلالة الخفية اي الالتزامية وقد يستعمل في الدلالة المطابقة كذا في الحاشية الحكيمة على التصدقات والمراد به ههنا الدلالة الخفية ووجه دلالة كلامه على ان النسبة الجارية فيها الاستعارة تغاير النسبة في التعبير المذكور تخصيص كل واحد من الامثلة المذكورة بمثله وذكروه متعدد او عدم اتيانه بالعكس فهذه التخصيصات تدل دلالة خفية على ان كل واحدة من النسب في الامثلة المذكورة نوع من مطلق النسبة وهي النسبة التامة في الفعل ولها انواع كثيرة نسبة الحدث الى ماهوله فقط اي بدون اعتبار الزمان ونسبته الى ماهوله في الزمان الماضي ونسبته اليه في الحاضر ونسبته اليه في المستقبل ونسبته الى غيره ماهوله فقط ونسبته الى غير ماهوله في الزمان الماضي ونسبته الى غيره في الزمان الحاضر ونسبته الى غيره في الزمان المستقبل مضافا الى الماضي باعتبار حدوثه حقه ان يستعمل فيما وضع له وباعتبار هيئته من دلالاته على الزمان حقه ان يستعمل في الزمان الماضي ومن جهة دلالاته على النسبة حقه ان يسند الى ماهوله من جهة القيام في المبنى للفاعل ومن جهة الوقوع في المبنى للمفعول فانما يستعمل فيما هو حقه يكون استعارة باعتبار ذلك دون غيره وان امكن الاستعارة باعتبار واحد منها بانضمام الآخر لكنه تكلف غير معتبر بلا احتياج فحينئذ اذا كانت الاستعارة في الفعل باعتبار النسبة تحقق في النسبة الى غير ماهوله وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة غير النسبة التي وقعت في الفعل المستعار باعتبار الزمان او باعتبار الحدث فانها نوع اخر اذ هي النسبة الى ماهوله ومن هذا البيان

ظهر الفرق بين هزم الامير الجند * وبين نادى اصحاب الجنة وبين
فبشرهم بعذاب اليم من وجهين الاول ان النسبة في الاول الى غير
ما هو له وفي الثاني الى ما هو له والثاني ان الفعل في الاول لم يستعمل
باعتبار الامور الثلاثة في غير ما هو حقه الا باعتبار النسبة فقط
وفي الثاني لم يستعمل الا باعتبار الزمان فقط والفرق بين الاول والثالث
من وجه واحد وهو ان الفعل في الاول لم يستعمل باعتبار الامور الثلاثة
في غير ما هو حقه الا باعتبار النسبة فقط وفي الثالث لم يستعمل الا باعتبار
الحدث فقط والفرق بين الثاني والثالث ايضا من وجه واحد وهو ان الفعل
في الثاني لم يستعمل في غير ما هو حقه باعتبار الامور الثلاثة الا باعتبار
الزمان فقط وفي الثالث لم يستعمل الا باعتبار الحدث فقط وقوله فان فيه
اشارة الخ الفاء فيه تعليلية تدل على ان مدخولها علة لقوله تأمل
* فان قلت * اذا كانت الفاء تعليلية يكون مدخولها دليلا لقوله
تأمل وهو لكونه امرا انشاء والدليل لا ينتج الا خبرا فكيف تكون
تعليلية * قلت * في مثله يأول الانشاء بان هذا الذي ذكر يستحق ان يقال
في حقه تأمل فيكون خبرا فيصح تعليله وتقرير الدليل المذكور بان يقال
هذا الذي ذكر مافيه اشارة الى كذا وكذا وكل مافيه اشارة الى كذا وكذا
يستحق ان يقال في حقه تأمل ينتج من اول الاول من الاقتراضي الجملي المتعارف
ان هذا الذي ذكر يستحق ان يقال في حقه تأمل فقوله فان فيه اشارة الخ
اشارة الى الصغرى لاشتماله على الحد الاصغر والكبرى مطوية لظهورها
اما الصغرى فلان هذا الذي ذكر مافيه تعدد الامثلة والتخصيصات كما
سبق وكل مافيه ذلك هو مافيه اشارة الى كذا وكذا ينتج ان هذا
الذي ذكر مافيه اشارة الى كذا وكذا واما الكبرى فلاحتمال الغفلة
على تقدير عدم القول بتأمل ويجوز ان يأول بان التأمل فيما ذكر مطلوب
منك فانه كلما كان فيه اشارة الى كذا وكذا لزم ان يطلب منك التأمل
فيه لكنه كانت فيه ينتج من الاستثنائي المستقيم ان التأمل فيما ذكر
مطلوب منك فعلى هذا قوله فان فيه اشارة الخ اشارة الى المقدمة
الواضحة والمقدمة استرطية المتصلة مطوية لظهورها اما المقدمة
الواضحة فلما ذكر من تعدد الامثلة والتخصيصات واما الملازمة
فلاحتمال الغفلة كما ذكر (قوله فافهم) هذا من كلام المص رحمه الله وبه انتهى

تم حاشيته (قوله امر بالتأمل) هذا كلام الشارح رحمه الله الخ الظاهر انه اراد به قول المص رحمه الله تأمل دون فافهم لعدم مساءدة اللفظ واشار الى تأويل الانشاء بالخبر بوجه آخر غير الوجهين المذكورين آنفا وهو أمرك بالتأمل او امرتك بالتأمل (لحفاء القول) اى الحكم اى حكم العلامة (بالاستعارة) اى باستعارة الهيئة (للنسبة فى هزم الامير الجند دون نادى اصحاب الجنة) اى القول بهافيه متجاوزا عن الحكم بالاستعارة للنسبة فى نادى اصحاب الجنة * فان قلت * ان المصنف رحمه الله بين نفسه وجه التأمل فلامعنى لقوله امر بالتأمل لحفاء القول الخ * قلت * ما ذكر من الوجه للامر بالتأمل عبارة عن كون دلالة كلام العلامة على التفرقة بين الاستعارات خفية فاحتجج الى التأمل ليعرف الفرق بينها كما ذكرناه واذا عرف الفرق تعين مورد السؤال كانه قال تأمل فى كلام العلامة حتى تعرف حكم العلامة بالتفرقة بين الاستعارات فى الامثلة المذكور فعند معرفتك حكمه بالتفرقة بينها تعرف ما فيه ولما كان ما فيه خفيا اراد الشارح رحمه الله ان يوضحه فقال (امر بالتأمل لحفاء القول) اى حكم العلامة فورد السؤال الذى اشار اليه المص حكمه بالتفرقة بينها وما فيه كونه بلا فارق ودليه ما ذكره (فانه كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند والاستعارة يمكن تشبيه نسبة النداء فى الزمان المستقبل بنسبة النداء فى الزمان الماضى فيكون الاستعارة فى احدى صورتين للنسبة دون الاخرى تفرقة من غير فارق) وخلاصة المباحث بين العلامة وبين المصنف رحمه الله تعالى اذا عرض على قانون التوجيه ان دعوى العلامة ان الاستعارة فى نحو هزم الامير الجند مغايرة للاستعارة فى نحو نادى اصحاب الجنة لانه كما كانت الاستعارة فى الصورة الاولى فى النسبة وفى الثانية فى الزمان كان الاستعارة فى الاولى مغايرة للاستعارة فى الثانية لكن كانت الاستعارة فى الاولى فى النسبة وفى الثانية فى الزمان وكانت الاستعارة فى الاولى مغايرة للاستعارة فى الثانية اما اللازمة فطاهرة واما المقدمة الواضحة فلانه كما كانت نسبة الحدث الى غير ما هو حقه فى الاولى والى ما هو حقه فى الثانية وقد تغير فيها الزمان فقط كانت الاستعارة فى الاولى فى النسبة وفى الثانية فى الزمان دون النسبة لكن المقدم حق ينفع عين التسالى وهو الواضحة المطلوبة وان سؤال المصنف ان هذا الدليل يستلزم كون الاستعارة فى احدى

الصورتين للنسبة دون الاخرى وكونها في احدهما للنسبة دون الاخرى
 ترجيح بلا مرجح والترجح بلا مرجح باطل ينتج من القياس الجملي المركب
 من التعارف وغير التعارف المفضول النتائج ان هذا الدليل يستلزم الباطل
 وما يستلزم الباطل فهو باطل ينتج من البسيط الجملي من اول الاول ان هذا
 الدليل باطل اما صغرى القياس الجملي المركب فظاهر مما سبق واما كبراه
 فلانه كما امكن تشبيه نسبة النداء في المستقبل بنسبة النداء في الماضي كصححة
 تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند لزم كون الاستعارة
 في احدهما للنسبة دون الاخرى ترجيحاً بلا مرجح لكنه امكن ينتج من
 المستقيم ان كون الاستعارة في احدهما للنسبة دون الاخرى ترجيح
 بلا مرجح وهو الكبرى المطلوبة فقد ظهر على هذا التقرير ان خلاصة
 بحث المص النقض الاجالى وان شاهده هو استلزام خصوص الفساد
 وان موروده هو دليل العلامة المستفاد من اشارات كلامه كما لا يخفى
 وان الفاء في قواه فكون الاستعارة الخ ان كانت جزائية فهو مقدمة شرطية
 للشاهد فقوله فانه كما يصح الخ اشارة الى المقدمة الواضعة وان كانت فاء النتيجة
 فالمقدمة الشرطية مطوية وقوله فانه كما يصح اشارة ايضاً الى المقدمة
 الواضعة واجاب عنه بعض المحققين بما حاصله منع المقدمة الشرطية للدليل
 المثبت للكبرى المذكور مع السند ومورد المنع هو تلك المقدمة الشرطية
 واما تقريره فبان يقال لانسلانه كما امكن تشبيه نسبة النداء في المستقبل بنسبة
 النداء في الماضي كصححة تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند
 لزم كون الاستعارة في احد الصورتين للنسبة دون الاخرى تفرقة
 بلافارق كيف وفرق بين الصور الثلاث وقد سبق آتفاً والاولى ان لا يضم
 احد من الامور الثلاثة فانه حين تغير النسبة ولم يتغير الزمان والحدث
 فاللايق ان تكون الاستعارة للنسبة فقط وحين تغير الزمان ولم يتغير
 النسبة والحدث فاللايق ايضاً ان تكون الاستعارة للزمان فقط وحين تغير
 الحدث فاللايق ايضاً ان تكون الاستعارة للحدث فقط وان لا يضم
 كل واحد منها الى الآخر حين كانت الاستعارة لتغير واحد منها واذا تغير
 كل اثنان منها فالاولى ان يضم احدها الى الآخر لكن البحث في تغير
 الواحد منها هذا الذي ذكر من الجواب ما اشار اليه المصنف رحمه الله

تعالى بقوله فافهم على رأى العلامة فالعترض هو المصنف والمجيب من
طرف العلامة هو المصنف ايضا قيل في دفع لزوم التفرقة بلا فارق يمكن
ان يقال بينهما فرق فان المشبه والمشبّه في تشبيه نسبة الهزم الى الامر
بنسبة الهزم الى الجند متغايران بالذات فان النسبة تختلف ذاتا باختلاف
طرفيها او احدهما وقد اختلف هنا المنسوب اليه بخلاف تشبيه نسبة الذداء
في الزمان المستقبل بنسبة الذداء في الماضي فان النسبة متحدة فيه ذاتا لعدم
اختلاف طرفيها ومختلفة اعتبارا يعني باعتبار تغاير الزمان انتهى فالفارق المرجح
على ما اشار اليه المصنف بقوله فافهم هو اولوية عدم الضم كما مر آنفا وعلى
ما قيل **كون النسبتين المشبه والمشبّه به متغايرين ذاتا في هزم الامر**
الجند دون نادي اصحاب الجمة كما مروا يجب عما قيل بان هذا الفرق لا يجدي
نفعاً اذا لمبحث ان النسبة التي تجري فيها الاستعارة غير النسبة التي في التعبير
عن المستقبل بالماضي يعني ان العلامة ادعى ان الاستعارة لا تجري في هذه
النسبة على ما فهمه المصنف رحمه الله واعترض عليه بجريانها فيها بادعاء
عدم التفرقة بلا فارق بينهما باعتبار جريان الاستعارة لعدم التفرقة من كل
الوجوه على ان النسبتين المقيدتين بقيدتين متغايرين كيف تكونان
متحدتين ذاتا اذا النسبة تتغير بتغير المتسببين بالضرورة انتهى قوله
(ولم يلتفت) اي المصنف عطف على قوله امر * فان قلت * ما الجامع
بين المسند اليهما قلت * عطف على بان يكون بينهما اتحاد في التصور
فانهما عبارتان عن المصنف * فان قلت * ما الجامع بين مسنديهما
قلت * وهمى بان يكون بينهما شبه تضاد فان احدهما ايجاب والاخر سلب
فبينهما غاية الخلاف بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة فتشابهها
بالتضادين قوله (الى ما هو اهم) عند المصنف (من ذلك) اي عدم الفرق
بين النسبتين اللتين احدهما في هزم الامر الجند والانية في نادي اصحاب
الجمة وذلك يدل عليه قول المصنف فان فيه اشارة الى ان النسبة الجارية الخ
وكلمة من تفضيلية واهم اسم تفضيل يستعمل باحد الاشياء الثلاثة من واللام
والاضافة (قوله من ان الحق من القوانين) كلمة من الاولى للتيين اي
لاظهار المقصود من امر مهم قبلها وهو ههنا لفظ ما في الى ما هو اهم
ومن السانية للتبعيض اي لكون شئ بعضا من مجرورها لفظا او تقديرا
* فان قلت * ما علامة كونها بيانية وكونها تبعيضية + قلت +

مطلب علامة كون
من تبعيضية وكونها
بيانية

علامة كونها بآية صحة وضع الموصول في موضعها وجمل مجرورها
 خبر المبتدأ محذوف فتكون الجملة صلة له نحو قوله علا شأنه فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان فانه لو قيل فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان لاستقام
 المعنى وعلامة كونها تبعية صحة وضع بعض مكايها نحو اخذت
 من الدراهم اى اخذت بعض الدراهم كذا في الفوائد الضيائية وقال الرضى
 علامته كونها تبعية ان يكون هناك شئ ظاهر هو بعض المجرور
 بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقرر نحو اخذت من الدارهم
 اى من الدارهم شيئا انتهى ولو قيل علامة كونها من بيانه هي صحة
 الحمل بين مدخولها وبين ما قبلها من الامر للمهم بان يجعل ما قبلها
 مبتدأ ومدخولها خبرا لكان له وجه * فان قلت * ما معنى الحق
 * قلت * الحق في الاصل بمعنى الثابت من حق الشئ حقا من باب
 نصر وضرب اذا ثبت وفي العرف هو الحكم المطابق للواقع ويطلق
 على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك
 فيقال هذا الكلام حق اى مطابق للواقع وهذه العقيدة حق وهذا
 الدين حق ويقابله الباطن والباطل بمعنى عدم الثبوت تقابل الايجاب
 والسلب فالباطل هو الحكم الغير المطابق للواقع فيقال هذا الكلام باطل
 وهذه العقيدة باطلة وهذا الدين باطل مثلا واما الفرق بحسب النسب
 فيبينها مبينة كلية فلا شئ من الحق بباطل ولا شئ من الباطل بحق
 واما الصدق فهو وان كان بمعنى مطابقة حكم الخبر للواقع ايضا لكنه
 شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب تقابل الايجاب والسلب يقال
 كلام صادق وكلام كاذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق
 من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم
 مطابقته للواقع ومعنى حقيقته مطابقة الواقع اياه فالحق والصدق
 على هذا متحدان بالذات متغايران بالاعتبار * فان قلت * لم اعتبر
 هذا في التفرقة المطابقة من جانب الواقع في الحقيقة وفي الصدق من جانب
 الحكم * قلت * ان الحقيقة عبارة عن الثبوت في نفسه فليكون انصاف
 الواقع بالثبوت اصلا اعتبرت المطابقة من جانبه على ما يقتضيه باب
 المفاعلة واما اعتبار المطابقة في الصدق من جانب الحكم فلان الصدق
 معناه الانباء والمنصف به هو الحكم المدلول فليكون انصاف الحكم به

مطلب معنى الحق

مطلب معنى الباطل
والباطلانمطلب بعضهم فرق بين
الحق والصدق

اصلا اعتبرت المطابقة من جانب الحكم في الصدق فعلى هذا اذا قيل هذا الكلام حق مثلا يفيد ان الواقع مطابق لحكمه واذا قيل هذا الكلام صادق يفيد ان حكمه مطابق للواقع واما على الاول فكلاهما يفيدان ان حكمه مطابق للواقع * فان قلت * ما الفرق بين البطلان والكذب على الاول مع ان كل واحد منهما عبارة عن عدم المطابقة * قلت * ان صاحب البطلان يعتقد المطابقة وصاحب الكذب يعلم عدم المطابقة كما اشار اليه السيد السند في شرح المفتاح * فان قلت * ما الفرق على الاول بين الحق والصدق فانهما متحدان ذاتا على هذا * قلت * الفرق بينهما على الاول بحسب الاستعمال كما مر آنفا على ما اشار اليه في شرح العقائد من ان الصدق قد شاع في الاقوال انتهى فيكون الحق بحسب الاستعمال اعم منه * فان قلت * ما معنى القول * قلت * قد سبق معناه مفصلا في صدر الكتاب فلا حاجة الى التكرار * فان قلت * ما المراد من القولين * قلت * المركبان تامان خبريان احدهما قول الجمهور ومعهم السيد السند والمص وهو ان الفعل لا يتصور فيه الاستعارة باعتبار النسبة واثنيهما قول العلامة ان الفعل ينصور فيه الاستعارة باعتبار النسبة * فان قلت * لاي معنى لام قولين من المعاني الاربعة المعلومة * قلت * لامهد الخارجي الشخصي بقرينة سبقهما في الحاشية السابقة وقد سبق ان الحصة قد تكون واحدة وقد تكون متعددة * فان قلت * ما معنى اللام في الحق * قلت * الجنس فانه لم يسبق ذكره ولم يكن معلوما * فان قلت * الحق اسم ان ومن القولين ظرف مستقر صفة له وما خبرها ان قلت ايها خبرها فهو لا يكون خبرا لاقتضاء اي الصدارة فيلزم ان يبقى ان بلا خبر * قلت * قوله ايها مبتدا وخبره محذوف اي اي القولين حق فتكون في صدارة جملتها * فان قلت * ان كلمة اي لها اربعة معان احدها موصولة نحو اضرب ايهم اقمته ثانيا الاستفهامية عما يميز احد المتشاركين او المتشاركات في امر يعمها او يعمها نحو اي اثاب هي حين قال عندي ثياب والامر المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي وجواب السؤال باي يكون ما يميز ذلك الاحد عن الآخر فالجواب في المثال المذكور يكون بالوصف المميز عما يشاركها في التوبة فيجاب بقوله هي

المجيب معنى زاده له
الحسنى والزيادة

مطلب الفرق بين الحق
والصدق والبطلان
والكذب

مطلب معاني كلمة اي

شامية مثلا ثالثها الشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى رابعها
الموصوفة نحو يا ايها الرجل * فان قلت * قد تكون اى صفة اتفاقا نحو
جاءنى رجل اى رجل اى كامل او عظيم * قلت * هى فى الاصل استفهامية
لان معنى مررت رجل اى رجل اى رجل عظيم يسئل عن حاله
لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية بعلاقة المسببية فان العظمة
سبب للجهل الموجب للسؤال والاستفهام (واذا عرفت هذا عرفت ان
معنى اى القولين هما طلب الفهم والسؤال عن يميز احدا الامر بين المتشاركين
فى القولية عن الآخر وما اشترته من تقدير الخبر انما يصح تصدرها فلا
يصح خبرية الجملة عن اسم ان اذلا معنى ان الحق السؤال عن المميز المذكور
كما لا يخفى على التأمل فى هذا المقام فلا يوجد شرط صحة الحمل * قلت *
فى امثال هذا المقام المعنى ان الحق من القولين جواب الهمما اى جواب
هذا السؤال اى ولم يلتفت الى ما هو اهم الذى هو كون جواب هذا السؤال
حقا وهذا كقواهم علمت ازيد قائم فاذا سئل باى القولين قول السيد او قول
العلامة حق اجيب عنه بان الحق قول السيد * فان قلت * يستفاد من قول
الشارح اهم ان المص اختار ما ذهب اليه السيد السند من قول الجمهور
مع ان كلامه لا يدل عليه * قلت * نعم لا يدل عليه صراحة لكن اسلوب كلامه
ينبئ عن اختياره حيث لم يذكر فى المتن جريانا الاستعارة فيه باعتبار النسبة
وفى الحاشية استدلل على عدم جريانها فيه باعتبارها وقدم قول السيد السند على
قول العلامة واستدرك قوله ولكن وهذه كلها تدل اشارة كالمصراحة
على اختياره قول السيد السند وان الحق قوله عنده فثبت ان اثبات
حقيقته هو الاهم عنده فظهر من هذا ان قول الش امر بالتأمل ولم يلتفت
اعتراض على المص بما حاصله ان الاولى ان يجعل وجه التأمل تميز الحق
من القولين واثباته لا ما هو خلاصته نقض دليل العلامة على ما مر من التقرير
ويجوز ان يقرر معارضة و منعافان شيئا منها لا يوجب بطلان المدعى لا كان الجواب
كامر ومورد هذا الاعتراض اما هذه العبارة اعنى فان فيه اشارة الى ان النسبة الخ
وحينئذ خلاصته النقض فى العبارة واما تقريره فان يقال هذه العبارة فاسدة لانها
مشتقة على ترك ما هو اهم عندك والمشتغل على ترك ما هو اهم فاسد فهذه
العبارة فاسدة اما الصغرى ظاهرة واما الكبرى فلما مر آتفا من انه اى القواين
مختار عنده واما الدعوى الضمنية وهى ان كون وجه الامر بالتأمل ماذ كرنا

من قولنا فان فيه اشارة الخ اولى فان في هذا الوجه ايضاح مرام العلامة من ان النسبة في هزم الامير الجند غير النسبة في نادى عنده لانها في الاول الى غير ما هو حقه وفي الثاني الى ما هو حقه فلذلك جعل الاستعارة في هزم باعتبار النسبة وفي نادى باعتبار الزمان وان اورد عليه السؤال الذي مر تقريره فان وروده لا يضر ولا ينافي الايضاح وحيث يجوز ان يكون خلاصته المنع مع السند ويجوز ان يكون معارضة في المدعى اما تقرير المعارضة فبان يقال ان ثبت عندك دليل على مدعاك وعندي ما يدل على خلافه من انه الاولى في وجه التأمل ذكر ما هم من حقبة احدا القولين وذكر خفاء دلالة الكلام على تغاير النسبتين في تينك الصورتين ليس هو ذكر الاهم ينتج من اول الثاني ان ليس الاولى ذكر الخفاء المذكور وتنعكس الى فوائدا ليس ذكر الخفاء المذكور في وجهه اولى وهو المطلوب فقوله ولم يلتفت الخ اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية واما المنع فبان يقال لان سلم ان كون وجه التأمل ما ذكر من الخفاء هو الاولى كيف وليس هو ما هو اهم ههنا فعلى هذا قوله ولم يلتفت اشارة الى السند والمنع مطوى ويجوز ههنا تقارير اخر في دليل المعارضة والمع كالا يخفى على اهل الاداب قوله (ونحن نقول) اي وانا اقول فشبّه نفسه في الاحتياج في هذا الامر الى الامانة بالجماعة وادعى دخولها في جنس الجماعة بان جعل لها فردين متعارفا وهو الجماعة التي يحتاج كل منها الى امانة الآخر في تحصيل امر ولا يقدر واحد او اثنان منها الى تحصيله وغير متعارف هو نفسه التي ليست في هيئة الجماعة لكن يترتب عليها ما يترتب على كل من الجماعة من الاحتياج وعدم الاقتدار في هذا الامر فاستعار لفظ نحن الموضوع للفرد المتعارف للفرد الغير المتعارف وهو نفسه استعارة مصرحة اصلية فعلى هذا الداعي للتجاوز هو الهضم لنفسه والتنبية على ان هذا الامر عظيم وهذا الاعتبار هو المناسب لقوله في صدر الكتاب يقول العبد الفقير ويحتمل ان يشبه نفسه بالجماعة في القوة والقدرة التامة في العلم فاستعار بعدادعاء الدخول لفظ نحن لفرد غير متعارف هو نفسه فعلى هذا داعي التجاوز للتنبية على ان له يد طولى في العلوم تحدينا للنعمة لاللانانية واما القرينة المانعة والمعينة هي المقام وهو كون هذا الشرح له لالجماعة * فان قلت * ام ذكر المسند اليه * قلت * لكون ذكره اصلا راجحا ولا مقتضى لخلافه * فان قلت *

لم كان الذكر اصلا * قلت * لان الغرض من وضع الالفاظ والكلام هو افادة ما في الضمائر والقلوب من المقاصد والاغراض والذكر اظهر افادته من الحذف فان دلالة الذكر وافادته بالذات وافادة الحذف بواسطة القرائن * فان قلت * الذكر ههنا واجب او جائز * قلت * واجب لعدم صلاحية المقام للحذف كما لا يخفى وقد سبق ان الداعي للذكر قد يكون مرجحا وقد يكون موجبا وههنا الداعي والمقام عدم الصلاحية للحذف وهو واجب للذكر على ما سبق تحقيقه * فان قلت * لم ذكر معرفة * قلت * لكون الفائدة اتم او لتحصيل الغرض من وضع الكلام وهو الافهام للمخاطب فانه لو لم يذكر معرفة لكان نكرة فيكون مجهولا فلا يصحى فلا يحصل الغرض بخلاف ما اذا كان معرفة * فان قلت * لم اضر متكلما اى اتى ضميرا متكلما من انواع المعارف * قلت * لداعي التكلم وهو كون الذاكر من يحكى عن نفسه من حيث انه يحكى عن نفسه * فان قلت * لم اتى بضمير المتكلم مع الغير مع ان مقتضى الظاهر لفظ انا * قلت * لحال غير ظاهر وهى تنزيل نفسه منزلة المتكلم مع الغير انكته سبقت آنفا فيكون مطابقا لمقتضى الحال وان لم يكن مطابقا لمقتضى الظاهر * فان قلت * لم قدم * قلت * لان الاصل في المسند اليه التقديم بالنسبة الى المسند او للقصر او للتقوى او لغرض ان ينتظر السامع الى المسند ليتمكن لكونه اهم كافي الحاشية الحكيمية على الارى * فان قلت * لم كان الاصل فيه التقديم * قلت * لكون المسند اليه موصوفا والمسند وصفاله في الاكثر ولا كثر حكم الكل وقد سبق التقديم مع نوعيه * فان قلت * لم ذكر المسند * قلت * لكون الذكر اصلا لما مر ولا مقتضى العدول عنه اولان يتعين كونه جملة * فان قلت * لم اتى جملة * قلت * للتقوى * فان قلت * لم اتى فعلية * قلت * لا فائدة التجدد * فان قلت * لم اتى بصيغة التكلم * قلت * للتكلم * فان قلت * لم اتى بصيغة مع الغير * قلت * قد سبق نكته آنفا * فان قلت * لم اتى بواو العطف * قلت * للتوسط بين الكمالين مع الجامع بين المعطوف وهو مدخولها والمعطوف عليه وهو جملة امر او جملة ولم يلتفت الى ليس لكل واحدة منهما محل من الاعراب * فان قلت * ان الواو فى ملها لتأكيد الدلالة العقلية بالدلالة اللفظية فما فائدة التأخير ان لا يبدله منها ولو كان لعويا * قلت *

دفع توهم عدم قصد الجمع في اثبوت اذا لدلالة العقلية قد لا تعتبر او دفع
توهم الاضرب او دفع توهم ارادة احدا الامرين كذا في الرضى وقد سبق
مفصلا واما الجامع بين المسند اليهما والمسندين فسهل ههنا من هواهل
ويجوز ان يكون الاول استئناف فانه لما لم يذكر المص ما هو اهم فكانه
قيل للش هل انتم تذكرون بصيغة التعظيم فاجاب عنه بما ترى فحينئذ حصل
نكتة اخرى للنجوز في قوله نحن وهى التطبيق بينهما (قوله الحق ما ذكره
المحقق الشريف) من انه لا تجرى الاستعارة في الفعل باعتبار النسبة
الداخلية في مفهومه (لكن لا ما ذكره) وقد سبق المبحث المتعلق بكلمة
لكن فراجع اليه اى ليس حقيقة دهواه للدليل الذى ذكره وهو قوله
لان مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح لان يجعل وجه الشبه في الاستعارة
وتقرير الدليل ان الاستعارة في الفعل باعتبار النسبة الداخلية في مفهومه
تبعا لمطلق نسبته الداخلية في مفهومه لا تجرى لانه لو جرت فيه باعتبارها
تبعا لاشتهر ذلك المطلق بمعنى يصلح لان يجعل وجه الشبه لكنه
لم يشتهر ينتج انها لا تجرى فيه باعتبارها تبعا لمطلقها فان هذا الدليل
ليس بحق (اما الاول) اى الحق ما ذكره المحقق الشريف (فلان الفعل)
اى كل فعل في الاصل او الفعل التام (موضوع للنسبة وضعا نوعيا
(الى الفاعل) اى المعين (مجازيا كان او حقيقيا) وكل ما هو موضوع لها
كذلك يكون حقيقة باعتبارها ينتج ان الفعل حقيقة باعتبار النسبة الداخلية
في مفهومه فظهر ان قوله فلان الفعل الخ صغرى وكبراه مطوية
* فان قلت المطلوب هو ان الاستعارة في الفعل لا تجرى فيه باعتبار النسبة
والحاصل من هذا الدليل ايس هو ما هو المطلوب فلا يتم تقريب هذا
الدليل * قلت * نعم ان الحاصل منه ايس عين المطلوب لكن الحاصل
يستلزمه فان كونه حقيقة باعتبارها يستلزم عدم جريان الاستعارة فيه
باعتبارها تبعا لمطلقها فيتم تقريبه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فنظرية اثبتها بقوله (واهذا) اى لكون الفعل موضوعا للنسبة الى
الفاعل مجازيا كان او حقيقيا (ايس في هزم الامير الجنيد مجاز لغوى) اى
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة فليس فيه
استعارة فانها قسم منه اذ سلب الاعم يستلزم سلب الاخص وتقريره
بان يقال لولم يوضع للنسبة كذلك لكان في هزم الخ مجاز لغوى لكن

ليس فيه مجاز لغوى ينتج انه وضع للنسبة الى الفاعل مجازيا او حقيقيا
 اما الملازمة فلانه لو لم يوضع للنسبة الى الفاعل مجازيا او حقيقيا لوضع
 للنسبة الى الفاعل الحقيقى وكما وضع لذلك لكان فيه مجاز لغوى ينتج
 من اول الاول من القياس الاقترانى الاتصالى انه لو لم يوضع للنسبة كذلك
 لكان فيه مجاز لغوى وهو الملازمة المطلوبة * فان قلت * ان لام لهذا
 متعلقة بقوله ليس في هزم الخ فيدل على ان يكون الفعل موضوعا للنسبة
 كذلك علة لعدم المجاز اللغوى في هزم الامير الخ فان لام الجر موضوعه
 للتعليل اى ابيان كون مدخولها علة لمتعلقها فكيف يكون هذا القول
 دليلا للصغرى ووثبتا لهابل الامر بالعكس * قلت * نعم لكنها
 قد تستعمل لعلية متعلقها لمدخولها مجازا من سلا مرتبتين او مرتبة واحدة على
 طريق التبعية وههنا كذلك بمعونة المقام كما لا يخفى فيكون هذا الاستدلال
 استدلالا بالاثر على المؤثر فهو دليل انى * فان قلت * اثبات الصغرى بهذا
 الدليل مصادرة على المطلوب اذ هو عبارة عن ان ليس في نسبة الفعل الى
 الفاعل استعارة اصلا وخلاصة هذا القول الذى هو مقدمة استثنائية
 من هذا الدليل ان ليس في هزم الامير الجدى اى في نسبة الفعل الى الفاعل
 استعارة فظهر انه جعل المطلوب في هذا الاستدلال جزءا من الدليل فهل
 هذا الاثبات الشئ بنفسه وخلاصة هذا السؤال القضى الاجالى وشاهده
 الاستلزام لخصوص الفساد وهو المصادرة اى الدور وتقريره هكذا
 هذا الدليل باطل لان هذا الدليل مافيه مصادرة على المط وكل مافيه
 مصادرة على المط بط فهذا الدليل باطل * قلت * هذا الاستدلال
 مبنى على ما هو عليه الجمهور من ان فى مثل هذا التركيب مجازا حكما
 ولم يذهب احد منهم الى ان الفعل فى مثله مجاز مرسل باستعماله فى جزء
 معناه او غيره وهو النسبة الى الفاعل المجازى ولا الى انه استعارة باعتبارها
 كذا قيل لكن فيه نظر اذ المصادرة لازمة على كل حال كما لا يخفى فاذا بطل
 دليل الصغرى المطلوبة بقيت بلا دلائل فتمع فلا يثبت بما ذكره الش من
 الدليل حقية قول المحقق الشريف وهو قول الجمهور وبزيد الصغرى
 المذكورة رد السكاكى الاسناد المجازى الى الاستعارة بالكناية حيث تصرف
 فى الفاعل بدون التعرض الى النسبة والفعل باعتبارها ويقر من هذا
 الدليل الذى ذكره ههنا ما ذكره فى حقية الاول فى اطوله من ان النسبة

جزء معنى الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار
 الفعل عن معناه بل يستعار عن معنى المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن
 مثله النسبة انتهى لكن هذا الذى ذكر فى اثبات حقة الاول لا يخلو
 عن الخلل اذ القاضى المحقق تقابل الجمهور والسكاكى فلامعنى لا بطال
 كلامه بمخالفتها اذ القاضى المحقق لا يسلم ما ذكر من طرفهم بل الظاهر
 فى اثبات هذا المطلب ما ذكره السيد الشريف من الدليل سابقا كما سيأتى
 (قوله واما الثانى) اى عدم حقة دليله الذى ذكره لاثبات دعواه
 وهى لاشئ من الفعل تجرى فيه الاستعارة باعتبار نسبه الداخلة فى مفهومه
 تبعاً لمطلقها وتقرير الدليل سبق آنفاً (ولان لنسبة الفعل انواعاً ونسبه
 الى الفاعل وهى نسبة مخصوصة ونسبه الى المفعول) ان كان متعدياً (ونسبه
 الى المكان الى غير ذلك) لان الحدث المدلول للمعدى لكونه معنى يحتاج الى القيام
 بالشيء والوقوع على الشيء لكونه متعدياً والواقع فيه لكونه زمانياً ومكانياً
 والوقوع له لكونه اختيارياً والوقوع بالآلة ان كان مما يحصل بالآلة
 وكذا بعض الحدث المدلول اللازم من القيام واقعه وى يحتاج الى الفاعل
 والزمان والمكان والوقوع له وبعضه لا يحتاج الى الوقوع له فثبت
 ان لنسبة الفعل انواعاً مخصوصة (وكل منها نوع مخصوص له لوازم
 مخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبارها) مثلاً فى تعلق الفعل لكل واحد
 منهما يشبه احدهما بالآخر فيستعار مثلاً فى هزم الامير الجند شبه النسبة
 السببية المطلقة اى الكلية بالنسبة الفاعلية المطلقة اى الكلية فى ملازمة الفعل
 لكل منهما وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل له فردان
 متعارف وهو النسبة الفاعلية وغير متعارف وهو النسبة السببية
 فاستعير لفظ الفرد المتعارف للفرد الغير المتعارف فصار لفظه
 وهو لفظ النسبة الفاعلية استعارة اصلية فتبعية تلك الاستعارة
 استعير لفظ هزم الذى وضع للنسبة الفاعلية الجزئية التى هى جزئى
 من جزئيات النسبة الفاعلية المطلقة اى الكلية للنسبة السببية الجزئية التى
 هى جزئى من جزئيات النسبة السببية المطلقة اى الكلية فصار لفظ هزم
 استعارة تبعية وقس عليه غيره وسيجى ايضاحه ان شاء الله تعالى وحاصل
 هذا الكلام اما مارضة تحقيقية فى المدعى واما منع مع السند بالترديد اما
 المعارضة فتقريره بان يقال ان ثبت عندك ما يدل على مدالك وعندى ما يدل

على خلافه اعني ان بعض الفعل تجري فيه الاستعارة باعتبار نسبته الداخلة في مفهومه تبعاً لمطلقه من انه كلما كان نسبته انواع مخصوصة لكل واحدة منها لوازم مخصوصة تصلح لان يجعل وجه شبه في الاستعارة لزم ان يكون بعض الفعل جارية فيه الاستعارة باعتبار نسبته الداخلة في مفهومه تبعاً لكن المقدم حق ينتج من المستقيم الاتصالي ان بعض الفعل تجري فيه الاستعارة باعتبار نسبته الداخلة في مفهومه وهو تقيض مدعى العلامة فعلى هذا قوله فلان لنسبة الفعل الخ اشارة الى المقدمة الواضحة والمقدمة الشرطية مطوية واث ان تقرره هكذا ان بعض الفعل لنسبته انواع مخصوصة لكل منها لوازم مخصوصة تصلح لان تجعل وجه شبه وكل ماشانه كذلك يجري فيه الاستعارة باعتبارها ينتج من ثالث الاول من الاقتراني الجملي ان بعض الافعال تجري فيها الاستعارة باعتبار النسبة الداخلة في مفهومه تبعاً لمطلقه فعلى هذا قوله فلان لنسبة الفعل الخ اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية كما لا يخفى على من يعرف الطرف الاستدلالية واما المنع بالترديد فتقريبه بان يقال ان اردت بقولك تبعاً لمطلقها غير الانواع فلانم ملازمة الصغرى وان اردت به نوعاً من انواعها فلانم المقدمة الرافعة كيف ولكل واحد منها لوازم مخصوصة يصح ان يشبه بها فعلى هذا التقرير المنع مطوى والسند ما اشار اليه بقوله فلان لنسبة الفعل الخ فاذا ورد الاعتراض على دليل السيد الشريف سواء كان بطريق المعارضة او بطريق المع ثبت ان دليله ايسر بحق واجاب عنه بعض المحققين فقال وانا اقول ان هذا الاعتراض مدفوع من دليل السيد الشريف بان المراد من نسبة الفعل ما يكون داخلاً في مفهومه ويكون جزء الموضوع له وتلك الانواع ليست كلها داخلة في مفهومه بل الداخلة فيه نسبته الى الفاعل فقط وهي مخصوصة ونودها نسبة القيام مطلقاً اي كذا وهي متعلق بالنسبة لمخصوصة التي هي مدلول الفعل وهي لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعاً بينهما وبين نسبة اخرى مطلقة اي كلية وحاصله النسبة لمخصوصة نسبته الى فاعل مخصوص والنسبة المطلقة نسبته الى فاعل ما وليس فيها وصف يصلح لوجه الشبه انتهى لكن فيه نظر من وجوه كما لا يخفى على اولى النهى وقال بعض الافاضل النسبة الداخلة في مفهوم الفعل هي النسبة الى فاعل معين وهو المختار على جهة القيام سواء قام به في نفس الامر او لا فان

الواضع اعتبر فيه النسبة اليه مطلقا اي سواء كانت مطابقة للواقع او لا مثل
نسبة الانبات الى الله سبحانه وتعالى ونسبته الى الربيع بيان في الوضع اشار
اليه السيد الشريف في شرح المفتاح فلامعنى لاستعارة احديهما للآخرى
وهى المراد من المطلق في قوله لان مطلق النسبة لم يشتهر الخ واذا تحقق
هذا فقط سقط ما اورده الشارح على دليل ما اعاه السيد الشريف فكن
على بصيرة انتهى والشارح اعترف ايضا بكون الفعل موضوعا للنسبة
الى الفاعل مجازيا او حقيقيا وما عده نوما من النسب بكون الفاعل فيه مجازيا
فيدخل في مطلق النسبة التى وضع الفعل لجرثى من جزئياتها فعلى
هذا فاعتراض الشارح سواء كان معارضة او منعا باطل لاستلزامه
كون هذه النسب معانى مجازية لغوية للفعل وهو بطل ولعدم كون
هذه النسب معانى مجازية لغوية للفعل ذهب القوم الى انها مجاز عقلية
واذا بطل اعتراض الشرح سلم دليل السيد السند صحيحا (قوله لكن
هذه المناقشة) اى المباحثة (مع العلامة ليست الا فى المثال وهو قولهم
هزم الامير الجند للاستعارة فى النسبة) اى فى مادة الاسناد المجازى
وهى مخصوصة نوعية لا يثبت بها عدم جريان الاستعارة فى الفعل
باعتبار النسبة مطلقا وهذا استدراك من قوله اما الاول اى دفع توهم
يتولد من قوله اما الاول اى من حقيقة عدم جريان الاستعارة فى الفعل
باعتبار النسبة الداخلة فى مفهومه فى هزم الامير الجند وذلك التوهم
ان مدعى السيد السند ثبت فدفعه بقوله لكن هذه المناقشة الخ اى لكن
لا يثبت بهذا اى بثبوته فى هذه المادة المخصوصة وحاصله ان مدعى
السيد السند سلب كل دليله قاصر ودعوى العلامة نقيضه ونقيض
السلب الكلى موجبة جزئية يكفى فى اثبات دعواه بوجودها فى مادة
واحدة وهى ثابتة فى المادة التى سيذكر وقد سبق البحث المتعلق بكلمة
لكن (قوله اما لوقف النظر عنه فالحق مع العلامة لان الفعل قد يوضع
لنسبة الانشائية) طلبية كالامر والنهى او غير طلبية كافعال المقاربة
وكافعال المدح والذم وصيغ العقود كبعث واشترى (نحو اضرب
وهى) اى النسبة الانشائية الطلبية المدلول عليها بنحو اضرب
(مشهورة بصفات) اى معانى قائمة بتلك النسبة فالمراد بالصفة ههنا
ما قام بالتعريف لا النعت التحوي ولا الصفة الصرفية بقرينة قوله (تصلح

لان تشبه بها كالوجوب) والحرمة والندب والاباحة والكراهة وهذه تكون وجه شبه * فان قلت * ان الوجوب وامشاله صفات للافعال قائمة بافعال المكلفين فكيف تكون صفات لتلك النسبة * قلت * المراد بالصفة اعم من ان تكون حقيقة قائمة بها مثل كونها طلبية او غير طلبية او حكما كالوجوب فانه وان لم تكن صفة لها حقيقة لكنها كالتأمة بها بسبب حصولها بها (قوله وقد يوضع للنسبة الاخبارية وهي) اي النسبة الاخبارية (مشتهرة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل من احديهما للآخرى كاستعارة رحمه الله تعالى لارحمه) حيث شبه النسبة الانشائية المطلقة اي الكلية بالنسبة الاخبارية المطلقة اي الكلية في المطابقة المطلقة اي الاعم من كونها تحقiquا او ادعاء فاستعير لفظ النسبة الاخبارية للنسبة الانشائية فصارت ذلك اللفظ استعارة مصرية اصلية فسرت هذه الاستعارة الى النسبة الاخبارية التي في رحمه الله تعالى فصارت رحمه الله تعالى بمعنى ارحمه استعارة تبعية باعتبار النسبة او شبه النسبة الانشائية المطلقة بالنسبة الاخبارية المطلقة في المطابقة المطلقة فسرى هذا التشبيه الى النسبة الخبرية الجزئية التي في قوله رحمه الله تعالى فاستعير ذلك القول للنسبة الانشائية الجزئية استعارة مصرية تبعية باعتبار النسبة (واستعارة فليتبوء) اي وكاستعارة قوله عليه الصلوة والسلام فليتبوء (في قول النبي عليه الصلاة والسلام من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار للنسبة الاستقبالية الخبرية) حيث شبه النسبة الاستقبالية الخبرية المطلقة اي الكلية بالنسبة الانشائية المطلقة في الوجوب والالزام فاستعيرت لفظ المشبه به في المشبه فصار ذلك اللفظ استعارة مصرية اصلية فسرت تلك الاستعارة الى الجزئيات فاستعير فليتبوء لمعنى يتبوء استعارة مصرية تبعية او شبه النسبة الاستقبالية الخبرية بالنسبة الانشائية فسرى ذلك التشبيه الى الجزئيات فاستعير فليتبوء لمعنى يتبوء استعارة تبعية * فان قلت * ما الداعي للنجوز في المثال الاول وفي الثاني * قلت * هو في الاول التفاؤل واظهار الحرص او الاحتراز عن صورة الامر وفي الثاني التنبيه على ان مضمون يتبوء لازم كالواجب او غير ذلك * فان قلت * ما القرينة المانعة في الاول وفي الثاني * قلت * هي في الاول العقلية هي عدم علمنا بكونه مرحوما بالاحسان او زيادته او طلبنا الثواب وبعبارة اخرى

هي في الاول المقام وهو الدعاء والثاني ايضا هي العقلية والمقام وهو بيان حرمة تعمير الكذب على النبي صلى الله تعالى وسلم وهو انما يحصل بترتب الوعيد على ذلك التعمد وان الوعيد لا يكون الا خبرا كما لا يخفى والله اعلم وقد تحقق فيما سبق ان القرينة المعينة تتحد مع المانعة وقال بعض المحققين هذا الحديث من المتواترات على القول الاصح انتهى * فان قلت * لم مثل بمثلين مع ان المثال الواحد يكفي * قلت * الاول لاستعارة الخبر للانشاء والثاني لاستعارة الانشاء للخبر فللاشارة الى هذين النوعين مثل بمثلين (اعلم ان الفعل موضوع بمادته وضعا شخيصا للحدث وبهيئة الافرازية لاحد الازمنة والنسبة التامة اي التي يكون السكوت عليها صحيحا اي نسبة الحدث المدلول بمادته في احد الازمنة الى فاعل معين على المختار هذا في اصل وضعه وان تجرد بعضه عن الزمان كما في افعال المدح والذم وبعضه عن الحدث كالانفعال الناقصة على ما سبق تحقيقه فهذه النسبة التامة التي هي مداولة تضمنية هيئة الافرازية اعم من ان تكون خبرية او انشائية ولم توضع لها تلك الهيئة الافرازية فلا تدل على خبريتها ولا على انشائيتها وانما التي وضعت لخبريتها او انشائيتها هي هيئة الكلام والمركب التام اي هيئة المركب من الفعل وفاعله مستترا او بارزا او مظهرا او من المبتدأ والخبر مذكورا او محذوفا والدليل على ذلك عدم خبر والانشاء من اقسام الكلام ولم يجعلوا ههما من اقسام المفرد حيث قال في التلخيص وشرحه لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم والنسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات انتهى فقوله يشتمل على نسبة اي اشتمال الدال على المدلول لاشتمال الكل على الجزء وقوله قائمة بنفس المتكلم اي يدل على نسبة بين الطرفين اي المسند والمسند اليه الحاصلين في نفس المتكلم بصورتيهما قائمة تلك النسبة بوجودها الاصلى بنفس المتكلم قيام العرض بالمحل لان المتكلم بعد تصور الطرفين يناسب احدهما الى الآخر لانه يتصور نسبتيهما وهذا خلاصة ما نقل عن العلامة التفتازاني عليه رحمة الله الباري وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة وفي اضرب مثلا طلب الضرب فمعنى قيامها

مطلب الفعل وضع بمادته
للحدث وهيئته للزمان
والنسبة التامة للاخبارية
والانشائية

قوله لها اي للاخبارية
او الانشائية

بنفس المنكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر
صفات النفس لانها معقولة حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه
لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع والاتزام وان الموجود في نفس
من قال اضرب طلب ضربه اياه واجابه لا مجرد تصوره انتهى
* فان قلت * ان كلام الشاك والمجنون وكلام من يقن بخلاف ما يتكلم به
كلها اخبار مع عدم قيام النسبة بانفسهم فيلزم ان لا يكون اخبارا
* قلت * ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا تقتضي
قيامها بها في الواقع فلا يلزم ان لا تكون اخبارا وقوله هو تعلق احد
جزئ الكلام بالآخر اى مدلول التعلق المذكور كذا في الحواشي الحكيمة
والمراد بالتعلق هو الحاصل بالمصدر اعني الهيئة الحاصلة للكلام بسبب
تعلق احد جزئيه بالآخر كما في الضم الذي في تعريف الاسناد الخبري على
المختار (واعلم ايضا ان النسبة الخبرية التي تصف بالمطابقة واللامطابقة
هي الاتحاد والثبوت في الجملة والاتصال في المنصلة والانفصال
في المفصلة وحاصل الاتصاف بهما مطابقة النسبة اى الاتحاد او الانفصال
او الانفصال من حيث انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة بين
الطرفين كذا في الحواشي الحكيمة ومن هذا البيان ظهر ان نسبة النسبة
الى الانشائية والاخبارية نسبة المدلول الى الدال لان نسبة الجزء الى الكل
كقيل ٢ وان النسبة الاخبارية تصف بالمطابقة واللامطابقة دون الانشائية
وظهر ايضا ان النسبة الاخبارية مدلول الكلام لا مدلول المفرد والانشائية ايضا
مدلول الكلام لا مدلول المفرد اعني الفعل وكذا المستعار من احدهما ليس
الا الانشاء والخبر لا الفعل وحده وبعبارة اخرى ان النسب الخبرية والنسب
الانشائية مدلوله للهيئة التركيبية الدورية للهيئة الفردية ودعوى
القوم والسيد الشريف انما هي في النسبة التي هي مدلوله للهيئة
الفردية اعني هيئة الفعل المشتقات وكذا دعوى العلامة القاضي العضد
الملة والدين فيثبت لانهم ان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية وقد يوضع
لنسبة الاخبارية كيف وهو موضوع بادتبار هيئته للنسبة السامة الغير
المستقلة هذا على تقدير كون الاعتراض المذكور معارضة واما على
تقدير كونه منعيا مع السند فقول ان هذا السند بطلانه لو كان حقا لزم
بطلان تقسيم القوم للمركب التام كما نقلنا آنفا وكلما بطل السند بطل

٣ القائل مفتي زاده عليه
الحسنى والزيادة نعم لو كان
الاخبار والانشاء كالقضية
في الاطلاق على المعنى
واللفظ كما هو كذلك
عند اهل المنطق يصح
ان يكون نسبة النسبة الى
الاخبار والانشاء نسبة
الجزء الى الكل لكن
الاخبار والانشاء عبارتان
عن الكلام عند اهل
العربية ولهما ايضا
معنيان فاء الكلام
الخبري والقائل والكلام
الانشاء لكنهما ليسا
بمرادين ههنا كما لا يخفى
الهم الا ان يقال المراد
نسبة المدلول الجزء الى
دال الكل (منه)

نقيض الممنوع وكما بطل نقيضه ثبت عينه فكما بطل السند ثبت عينه
 لكنه بطل يتبع ان لاشئ من الفعل تجري فيه الاستعارة باعتبار نسبتته
 الداخلة فيه تبعا لمطلقها على ان نسب المركب التام التجري او الانشائي
 مستقلة بالمفهومية فان ما يحتاج اليه النسبة ليس بخارج عن الدال عليها
 فحينئذ يكفي ان يقال شبه طلب ثبوت احسان الله تعالى اياه بوقوع احسانه
 تعالى اياه في التحقيق فاستعير رحمه الله تعالى في معنى ليرحمه على ما يجي
 تحقيقه ان شاء الله تعالى في المجاز المركب وما يقال ٣ وضع الهيئة التركيبية
 للاخبار اي الاعلام والانشاء اي لايجاد المعنى بهذا اللفظ لالنسبة الاخبارية
 والانشائية كما قال العلامة التفتازاني ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
 بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
 مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات انتهى فقيه
 ان اللام في قوله للاخبار لغرض لاصلة للوضع كما يخفى على من تتبع كلامه
 وقد سبق تحقيقه او ان المراد بقولنا للاخبار بالاثبات هو الاثبات المخبر به
 وبقولنا لانشاء المعنى هو المعنى المنشأ للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية
 هو الاثبات او الثبوت على اختلاف الرايين لا الاخبار وقس عليه الانشاء
 كما اشار اليه المحقق ابن شمس الدين وكذا علاوه ما يقال بقوله على
 ان الفعل موضوع للنسبة سواء كانت انشائية او اخبارية ان كانت المطلقة
 انشائية يكون مدلول الفعل نسبة الانشائية مخصوصة وكذا الاخبارية
 وان النسبة لا تخلو عنهما فكيف لا يكون احدهما موضوعا له فقيه ايضا
 نظر ظاهر مما سبق آتقا على ان عدم خلو النسبة عنهما لا يستلزم
 ان يكون الفعل موضوعا لاحدهما كما ان عدم خلو الانسان
 عن الابيض والاسود لا يستلزم ان يكون الانسان موضوعا لاحدهما
 (قال المص وفي متعلق معنى الحرف ان كان) اي المستعار حرفا اي مادل
 على معنى في غيره عطف على قوله في المصدر * فان قلت * ما الداعي
 للعطف والوصل ههنا من دواعي الوصل الاربعة المعلومة * قلت *
 افادة قصد اعطاء حكم الاعراب الذي هو في المعطوف عليه للمعطوف
 * فان قلت * ما معنى حكم الاعراب * قلت * هو الاثر المترتب
 على الاعراب * فان قلت * كم هو * قلت * دلالة فاعلية حقيقة
 او حكما وفعولية كذلك والاضافة اي كونه منسوبا اليه * فان قلت *

٣ القائل مفتي زادة عليه
 الحسنى والزيادة (منه)

مطلب معنى حكم الاعراب

مطلب كم حكم الاعراب

اي شيء يحصل هذه الاحكام وبأي سبب توجد * قلت * العامل يحصل
بسبب تعلقه للعمول تعلقا قايما او وقوعيهـ او اضافيا * فان قلت *
ما حكم الاعراب في المعطوف عليه اعني في المصدر * قلت * كون
المعطوف عليه اعني في المصدر مفعولا فيه للجريان فحينئذ يكون في قوله متعلق
معنى الحرف مفعولا فيه لقوله لجريانهـ * فان قلت * ما الجامع بينهما
فانه شرط في مقبولية عطف المفرد على المفرد كما بين في محله * قلت *
هنا خيال كما لا يخفى وقوله ان كان حرفا اي ان المستعار حرفا تجري
الاستعارة فيها بعد جريانهـ في متعلق معناها ثم حذف الجزاء لصلاحيته
المقام بوجود القرينتين الحذفية والمعيّنة للاحتراز عن البعث بناء على
الظاهر او تعينه فبه ايجاز حذف واعراب ان كان حرفا كما سبق بعينه
وقوله في متعلق بفتح اللام ويجوز كسرهما من التعلق الذي هو عبارة
عن الارتباط بين الشئين في الجملة والمناسبة بينهما وللحرف تعلقان احدهما
تعلق معناه بالملقات اي لكليات كالابتداء وهذا التعلق من قبيل تعلق
الخاص بالعام وشمول العام له ولك ان تقول انه من قبيل تعلق الجزئي بالكلّي
فان معناه جزئي والمتعلق كلّي وثانيهما تعلق بمدخوله لاحتياجه اليه
في تعقل معناه وتصوره او في الدلالة على معناه كما سبق تحقيقه قريبا فليراجع
والمراد بالتعلق ههنا هو الاول وهو ما هو من قبيل تعلق الخاص بالعام
فحينئذ يكون اضافة المتعلق الى معنى الحرف من قبيل اضافة احد المتباينين
الى الآخر فان المضاف اليه اعني معنى الحرف جزئي والمضاف اعني
المتعلق كلّي فبينهما مباينة بحسب الوصف متعلق اي التعلق اي كون احدهما
متعلقا والاخر متعلقا لا التعلق الثاني لكن لما توهم بعض المحققين ان المراد به
هو الثاني ههنا اراد المص ان يفسره دفعا لهذا التوهم فقال والمراد الخ
ولما لزم في التفسير من اربعة اشياء كما سبق تحقيقه اراد الشارح رحمه الله
ان يشير اليها فقال (ولما كان متعلق معنى الحرف) اي ما يقصد من الحرف
ومدلوله (ظاهرا فيما هو) اي معنى الحرف (معنى) اي حالة وصفة (فيه) اي
فيما (ملحوظ) اي ملحوظة تلك الحالة والصفة بالتبعية اي بتبعيته اي بتبعيته
ما هو معنى فيه اي ملحوظة تلك الحالة بكونها تابعة للملاحظة ما هو معنى فيه
وقد سبق تحقيق هذا المعنى فراجع فيكون ما هو معنى فيه عبارة عن مدخول
الحرف اي معنى مدخوله * فان قلت * لم كان المتعلق ظاهرا في ما هو

مطلب اي شيء يحصل
حكم الاعراب

معنى فيه * قلت * لانه مأخوذ في تعريفه وهو ما دل على معنى في غيره
وايضا يستعمل المتعلق في مدخوله كما يقال في نحو الرجل متعلق اللام
مدخولها كما يستعمل في الفعل وشبهه ومعناه (قوله حتى توهم صاحب
التلخيص) وهو الخطبب الدمشقي اى اعتقد اعتقادا باطلا فان التوهم
وان كان بمعنى الاعتقاد المرجوح مقابلا لظن الذى هو الاعتقاد الراجح
لكنه قد يستعمل بمعنى الاعتقاد الباطل بعلاقة عدم المقبولية فان المرجوح
غير مقبول كالباطل * فان قلت * ان كلمة حتى على ثلاثة انواع حرف جر
وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الاول
انتهاء الغاية بمعنى الى والثاني السببية بمعنى بمعنى كى اى سببية ما قبلها
لمابعدها مثل سببية الاسلام لدخول الجنة مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة * فان قلت * هل الفرق بين حتى بمعنى الى وبين حتى بمعنى كى
بحسب الاستعمال * قلت * نعم فحتى بمعنى كى لايجز الامصدرا مؤولا
به الفعل المنتصب بعدها بان المقدرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول
حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى تجرد ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس
وتجر ايضا الاسم الصريح نحو قوله عز اسمه وعلا * حتى مطلع الفجر
ويذهبى ان يكون المجرور بها بمعنى الى موقتا مبيلا لانه حد والتحديد
بالجهول لا يفيد * فان قلت * ما تقول في نحو قوله عز شانه فذرهم
في غمرتهم حتى حين حيث لم يكن المجرور بها بمعنى الى موقتا قلت *
هو بمعنى الوقت اى الى حين اخذهم فالتوقيت الاعتبارى من ان يكون
لفظا وصراحة او معنى واما حتى العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الغاية
والانتهاء ولا تكون بمعنى كى ويجب توقيت ما بعدها كفى حتى الجارة
فلا تقول جاءنى القوم حتى رجل فانها التحديد والتحديد بالجهول لا يفيد
(واعلم ايضا) انه يشترك الجارة بمعنى الى والعاطفة في انه يجب ان يكون
ما قبلها ما اذا اجزاء نحو اكلت السمكة حتى رأسها * فان قلت *
هل فرق بينهما في الاستعمال * قلت * نعم فان ما قبلها يجب اظهاره
وذكره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة
وفي الجارة يجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره
ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقا ايضا
بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جرا ما قبلها بمعنى من المعطوف عليه

مطلب حتى على ثلاثة
انواع
مطلب كلمة حتى العاطفة

مطلب الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة

نحو ضربت القوم حتى زيد تقديره ضربت القوم واحدا واحدا الى
ان انتهيت بضربي الى زيد او بجزء منه بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى صيدهم او جزأما دل عليه ما قبلها كافي قوله * التي الصحيفة كي يخفف
رحله * والزاد حتى نعله القاها * عنده من قال ان نعله عطف على الصحيفة
اي التي جميع مامعه لانه اذا التي الصحيفة التي لا يمشي الالهة قد التي كل
شيء وان ما بعد الجارة يجوز ان يكون جزءا مما قبلها نحو اكلت السمكة
حتى رأسها وان لا يكون جزءا منه بل يكون شيئا متصلا بآخر اجزاء
ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر هذا هو
المختار عند الجمهور واما الامام السيرافي مع جماعة فوجب كون ما بعدها
جزءا مما قبلها كافي العاطفة فلم يجوزوا نمت الباحة حتى الصباح جرا
كالم يجوزوا نصبا وهو مردود بقوله عز اسمه سلام هي حتى مطلع الفجر
* فان قلت * ما السرفي تجوزهم كون ما بعد حتى الجارة جزءا مما قبلها
او شيئا متصلا بآخر اجزاء ما قبلها دون العاطفة فان في العاطفة يجب
ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها * قلت سره ان يبقى للاصل على
الفرع مزية فان اصل حتى ان تكون جارة فالعاطفة محمولة عليها فتكون
فرعا فلوجاز ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها او متصلا بآخر اجزائه
كالجارة لزم ان لا يبقى للاصل على الفرع مزية وهو باطل لاستلزامه
التسوية بين الراجح والمرجوح * فان قلت * لم كان اصل حتى ان تكون
جارة دون عاطفة * قلت لكثرة استعمالها جارة دون عاطفة وكثرة
الاستعمال دليل الاصلة والراجحية * فان قلت * لو استعمل العاطفة
فيما يكون متصلا بآخر اجزاء ما قبلها وجوبادون جزء ما قبلها لبقى
ايضا للاصل على الفرع مزية فلم عكس * قلت * كون مد خولها
جزءا مما قبلها اظهر معنى الجارة من كونه مجاورا ومتصلا فلما كان دلالة
العاطفة خفية لكو نه افرا اعطى لها اظهر معنى الجارة الاصل
واستعملت فيه لتكون دلالتها ظاهرة فلذلك لم يعكس * فان قلت
لم صار كون مد خولها جزءا مما قبلها اظهر معنى الجارة * قلت
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اي المحكوم به اعرف في العقل واكثر في
الوجود من اتحاد المتجاورين كما لا يخفى فلذلك كان اظهر معنيها * فان قلت
هل يلزم تعلق الحكم بمد خولها جارة او عاطفة * قلت نعم لاقتضاء رضاءها

اياه فانها موضوعة لانتفاء الفعل الى مدخولها الذي هو الغاية مع الترتيب
 وذلك الترتيب بان يتعلق الفعل او لا يجره مما قبلها ثم بجزء آخر ثم وثم الى ان ينهي
 الى الغاية التي هي مدخولها ليفيد انتفاءه اليه شموله جميع اجزاء الكل
 سواء كانت جارة او عاطفة كما اشار اليه السيد السند قدس سره في حواشيه
 على الرضى وتقرقان ايضا بان العاطفة يجب ان يكون المعطوف بها جزءاً
 قويا او ضعيفاً من حيث انه اقوى او ضعيف من متبوعه معطوفها
 * فان قلت * لم يجب ان يكون المعطوف بها كذلك * قلت *
 بسبب ما اقتضاء وضعها من كون مدخولها صالحاً للغاية فانه لمسا دل
 العطف بها على قوة الجزء او ضعفه تميز ذلك الجزء عن الكل وسائر الاجزاء
 فصار كأنه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل
 انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام * فان قلت * هل يلزم ان يكون ما بعد حتى
 العاطفة آخر اجزاء ما قبلها حسا و آخرها دخولا في العمل * قلت *
 لا يلزم ذلك بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكن يجب ان يكون آخر
 اجزائه بحسب ترتيب المتكلم في ذهنه وعلمه فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب
 الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم بالعطاف وايس هو صلى الله تعالى عليه وسلم
 آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا فالمناسب في
 الترتيب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغيره صلى الله تعالى عليه وسلم
 ثم يتعلق به صلى الله تعالى عليه وسلم وان كان موته صلى الله تعالى عليه وسلم
 في اثناء سائر الناس واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدر
 كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الجحاج حتى المشاة عطفها فالمناسب بحسب
 الذهن ان يتعلق القدم او لا بالركبان ثم المشاة ويجوز ان يكون في الواقع
 كذلك وبالعكس كذا في الرضى وقال في المرقاة وقد تكون عاطفة تتبع
 ما بعدها لما قبلها في الاعراب بلا سقوط معنى الغاية لان الاصل هي الجارة
 والعاطفة فرع عليها فيجب اى فاذا لم يسقط معنى الغاية يجب كون
 المعطوف جزءاً من المعطوف عليه افضل الاجزاء او اخسها فلا يجوز
 جاءني الرجال حتى هند ويجب ايضا انقضاء الحكم شيئا فشيئا اى انقضاء
 متدرجا بان ينقضى من الجزء الاول الى الثاني ومنه الى الثالث ثم وثم حتى

ينتهي الى المعطوف الذي هو الافضل او الاخير لكن لا بحسب الواقع بل بالاعتبار اي بحسب اعتبار المنكلم اذ قد يجوز ان يتعلق الحكم في الواقع بالمعطوف او لا كما في قولك مات كل ابل حتى آدم عليه الصلوة والسلام او في الوسط كما في قولك مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلوة والسلام انتهى (واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون بل تقصد مجرد اخر الاجزاء حسا او ملاقيا ولا تقصد كون ما بعدها اقواها او اضعفها نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الساس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق وليس بجزء ايضا واذا قصدت مجرد كون ما بعد الجارة آخر الاجزاء حسا او ملاقيا لا يجوز اكلت السمكة حتى نلتها او نصفها والتزم صاحب المعنى المحمير والعظيم فيما بعد حتى الجارة وهو ليس بمشهور وتقرآن ايضا بان ما بعد حتى العاطفة يجب ان يكون داخلا فيما قبلها باعتبار الحكم او يتعلق لوجود معنى الجمع فيها كالواو كالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد وان ما بعد حتى الجارة فعند الاطلاق فالاكثر على انه داخل فيما قبلها والتفصيل في الرضى وغيره وتقرآن ايضا بان العاطفة جاز دخولها على المضم نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت اقوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك وان الجارة لا تدخل على المضم * فان قلت * كل ما ذكر من الاحكام فهو حتى العاطفة للاسم فلم يندكر حكم العاطفة للجملة نحو نظرت اليه حتى ابصرته * قلت * قال في الرضى (يجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطى الجملة ابدا انتهى فلذلك لم يندكر حكمها) واما حتى الابتدائية ويقال لها ايضا حرف استئناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها لا بمعنى ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها فانه غير مطرد في نحو قوله تعالى - وزلزلوا حتى يقول الرسول * ويجب سببة ما قبلها لما بعدها جبرا لما فات من الاتصال اللفظي بالاتصال المعنوي ويقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يقدر ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالرفع اي رأسها ما كول وحتى التي فيما نحن فيه من اي نوع من هذه الانواع * قلت * هي من النوع الثالث * فان قلت * ما الدليل

مطلب لا يعتبر في حتى
الجاراة كون ما بعدها
اضعف او اقوى

مطلب اخر فرق بين حتى
الجاراة والعاطفة

مطلب اخر فرق بين حتى
الجاراه وحتى العاطفة

مطلب حتى الابتدائية

على ذلك * قلت * هو ان حتى الجارة تدخل على الاسم صريحا
 او تأويلا كما سبق تفصيله وههنا دخلت على الماضي وحتى العاطفة
 لا تعطف الجملة على مامر آتقا وقد صلح ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
 ههنا كما وجب ذلك في الابتدائية فتعين ان تكون كلمة حتى التي فيما نحن
 فيه من الضرب الثالث (قوله انه) اى المتعلق والجملة مفعول لتوهم
 قائم مقام مفعولين في المختار (في لام التعليل مجروره) حيث قال صاحب
 التلخيص في قوله تعالى * فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا *
 يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلة الغاية كالحبة
 والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل
 في ترتيب العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في ترتيب العلة الغاية
 اعنى اللام فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور اعنى العداوة
 والحزن في ان المجرور وان كان فعلا صورة لكنه اسم مأول بان المصدرية
 المقدرة فبعد التأويل يكون المجرور العداوة والحزن هذا الذى
 ذكره صاحب التلخيص مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث
 قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم
 الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك
 لما كانت نتيجة النقا طهم وممرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل لاجله
 وهذا اى كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور غير مستقيم
 على مذهب صاحب التلخيص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة
 على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما فى الباب ان التشبيه
 في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون
 استعارة بالكلية في نفس المجرور لانه اضم فى النفس تشبيه العداوة مثلا
 بالعلة الغاية وام يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
 وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية فى شئ اى فى وجه
 من الوجوه لان الاستعارة التخيلية عنده حقيقة والاستعارة بالكسابة
 تشبيه مضمرة وتحقق الاستعارة التبعية فى ذلك انه شبه ترتيب غير العلة
 الغاية المطلقة اى الكلية بترتيب العلة الغاية المطلقة اى الكلية فى الترتيب
 المطلق اى الاعم وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه بان يجعل الجنس
 المشبه به فردان متعارف وهو ترتيب العلة الغاية وغير متعارف وهو

مطلب تعبير الاستعارة
 التبعية فى الحرف باللغة
 العربية

ترتب غير العلة الغائية فاستعير لفظ الفرد المتعارف وذلك اللفظ ترتب العلة الغائية للفرد الغير المتعارف فصارت تلك اللفظ استعارة اصلية تتبعية تلك الاستعارة استعيرت اللام الموضوعية للدلالة على ترتب العلة الغائية الجزئي لترتب الغير العلة الغائية الجزئي الذي هو ترتب العداوة والحزن على الالتقاط فصارت اللام استعارة تبعية فجرت الاستعارة اولاً في الغائية والغرضية وتبعيتها في اللام فصارت حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فلاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والنظرية وما يشبه ذلك فلاستعارة تبعية

(تعبير الاستعارة التبعية مفصلاً باللغة التركبة في قوله تعالى)

(فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا)

غير العلية المطلقة ترتبه علية مطلقة به تشبيه اولنوب مشبهه اولان علية مطلقة نك افرادى ابكى قسم برى متعارف وبرى غير متعارف قلنمفله مشبهه بك جنسندى دخولى ادعا اولندى فرد متعارفه موضوع اولان علية لفظى فرد غير متعارفه استعاره اولندى استعاره اصلية اولدى بواسعاره به تبعيته علية جزئية به موضوع اولان لام غير العلية جزئى كه عداوة وحزنك التقاط اوزرينه ترتبه استعاره اولندى استعاره تبعيه اولدى

(تعبير الاستعارة التبعية مجملًا قوله تعالى)

(المذكور آنفا)

ترتب غير علت فائيه مطلق ترتبه ترتب علت فائيه مطلقيه تشبيه اولندى ترتب العلة الغائية لفظى ذكر اولندى ترتب غير العلة الغائية مراد اولندى ترتب العلة الغائية لفظى استعاره اصلية اولدى بواسعاره به تبعيته ترتب العلة الغائية جزئياته موضوع اولان لام ذكر اولندى ترتب الغير العلة الغائية نك جزئياتن برجزئى سى كه عداوة وحزنك التقاط اوزرينه ترتب مراد اولدى لام كلمه سى استعاره تبعيه اولدى (قوله فسر) اى المتعلق جواب لما (قوله بتحقيقنا الحق) علة باعثة لانفسير * فان قلت * ان كلمة لما تدل على سببية مدخولها لجوابها فلو كان

مطلب تعبير الاستعارة
التبعية مفصلاً باللغة
التركبة

مطلب تعبير الاستعارة
التبعية مجملًا باللغة التركبة

تعبير الاستعارة التبعية
في اللام في قوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا

قوله تحقيقا علة للتفسير يلزم توارده العلتين المستقلتين على معلول واحد هو
التفسير ههنا * قلت * كل منهما علة ناقصة لاتامة وتوارد العلل الناقصة
على معلول واحد جائز كثيرا وما يقال ان توارده العلتين المستقلتين على معلول
واحد ليس بجائز فالمراد به توارده العلتين التامتين عليه غير جائز على ما بين
في محله قوله (ورد الخطأ) عطف على تحقيقا سواء كان قبل الربط او بعده
وهو علة ناقصة الحاصل ان الشاشر بقوله ولما كان متعلقا بمعنى الحرف
ظاهرا الخ الى سبب التفسير وبقوله تحقيقا وردا الى فائدته واما المصحح
فهو العرف اي عرف اهل البيان واما المرجح فهو المقام اعني بيان
الاستعارة التبعية في الحروف ومعنى قوله ردا للخطأ ردا لما توهمه صاحب
التلخيص وهو خطأ قال في حواشي الحكيمية اقول مفاد كلام صاحب
التلخيص في التلخيص وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه
العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابعة
للاستعارة في الجبرور وانما هي زيادة من الشارح العلامة التفنازاني
في المطول وحاصل كلام صاحب التلخيص انه يقدر التشبيه اولاً بالعداوة
والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبها بترتب العلة الغائية
فتستعار اللام الموضوع لرتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير
استعارة في الجبرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات
اليه وهو المفاد من الكشف وفي مثل زيد في النعمة يقدر التشبيه اولاً بالنعمة
بالظرف في الاحاطة ثم يسرى ذلك الى تشبيه احاطة النعمة باحاطة الظرف
فيستعار في الموضوع للاحاطة الظرف للاحاطة النعمة من غير استعارة في النعمة
وانما ذهب اليه صاحب التلخيص لانه لما كان الحرف يحتاج معناه الى ذكر
الجبرور وتعقله كان اللائق ان تكون الاستعارة والتشبيه في الحرف تابعا
لتشبيه مجرورها لا لتشبيهه بمعنى كلى بمعنى كلى بمعنى الحرف جزئي
من جزئياته حتى قال وهو الحق عندي انتهى فعلى هذا نسبة التوهم
الى صاحب التلخيص توهم مبني على فهم الشارح العلامة التفنازاني
وتبعه الشا وكذا اطلاق الخطأ في قوله ردا للخطأ على مذهب صاحب
التلخيص فح ما ذكره الشا من سبب التفسير وفائدته ليس على ما ينبغي
كما لا ينبغي فلعل سبب التفسير انه لما كان المتعلق عند اقوم ما يعبر به
عند التفسير لمعنى الحروف من المعاني الكلية كالابتداء وعند الخطيب

مطلب مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة
التبعية في الحروف

هو الجرور فمرده دفعا لتزديد فقال (قوله فقال) الفال تفسير او التعقيب فافهم
(والمراد بتعلق معنى الحروف ما يعبر به عنه) اى معنى الحروف (من المعاني) بيان
لما فى ما يعبر به (المطلقة) اى الكلية (كالابتداء) تمثيل للتعلق او لما يعبر به
عنه من المعاني * فان قلت * ان المعاني جمع معنى وهو ههنا ما يقصد
بشيء اى دال والابتداء لا يقصد بحرف وهو ظاهر ولا بشي آخر فكيف
يصح ان يقال له معنى * قلت * نعم انه لا يقصد بحرف لكن لان سلم
انه لا يقصد بشي آخر كيف وهو يقصد بلفظ الابتداء فبهذا
الاعتبار يصح ان يقال له معنى وقس عليه غيره كالانتهاء والتعليل
والظرفية (قال الص ونحوه) فان قلت * الكاف يغنى عن قوله ونحوه
فيكون مستدركا * قلت * فيه فائدة التنبيه على كثرة او على انه
ليس للقرآن (قوله من الانتهاء) كما فى كلمة الى (والتعليل) كفاي اللام
الحارة (والموضوع له) اى للمعنى الذى وقع الوضع له (للحروف) اى
الكائن لها او الموضوع له الكائن للحروف او المعاني التى وقع الوضع لها
الكائنة للحروف مبتدأ خبره (قوله هذه المعاني المطلقة) اى الكلية
(عند الجمهور) فيلزم ان لا يكون فرقا بين الاسماء والحروف (لكن الواضع
شرط استعمالها) اى استعمال الحروف اى كل واحد منها (فى جزئى) اى لكن
لا يلزم ان لا يكون فرقا بينهما لان اسماء الاجناس موضوعة للمعاني الكلية لا
بشرط الاستعمال فى الجزئيات وقد سبق تحقير كلمة لكن فراجع (مخصوص)
اى جزئى اضافى لما ان المعتبر فى هذه المعاني كونها جزئيات اضافية كما بين
فى محله اى من حيث انه مخصوص والا لم يتفرع عليه (قوله حتى لزومهم
كون الحروف مجازات لاحقايق لها) اعدم استعمالها فى المعاني
الموضوعة هي اى والكلمة قبل الاستعمال فى المعاني الموضوعة هي له
لا تكون حقيقة (اعلم ان الجمهور ذهبوا الى ان الحروف والضمائر ونحوها
موضوعة لمفهومات كلية بطريق الوضع العام وما وضع له عام مالا كلمة من
موضوعة لابتداء العاية الكلى وكلمة الى موضوعة لانتهاء العاية الكلى
وكلمة على موضوعة للاستعلاء الحسى الكلى وان اغرض من وضعها لتلك
المفهومات استعمالها فى افراد تلك المفهومات واستدلوا على ذلك بانه
دائما اما ان تكون الحروف ونحوها موضوعة لمفهومات كلية او تكون
موضوعة لواحد من جزئياتها او تكون موضوعة لكل واحد من جزئياتها

مطلب المراد بتعلق معنى
الحرف
مطلب ان الحروف
وامثالها موضوعة لمفهوم
كلى عند الجمهور

مطلب دليل الجمهور على
ان الحروف وامثالها
موضوعة لمفهومات
كلية

لكنها ليست بموضوعة لواحد منها ولا لكل واحد منها ينتج من القياس
الاستثنائي الانفصالي المركب من المفصلة الحقيقية العنادية والجملية السالبة
الكلية انها موضوعة لمفهومات كلية اما المقدمة الشرطية المنفصلة
فظاهرة واما المقدمة الاستثنائية شقها الاول فلانه لو كانت موضوعة
لواحد من تلك الجزئيات لكانت مجازات فيماعداء لكنها ليست بمجازات
فيماعداء ينتج انها ليست بموضوعة لواحد منها وهي الشق الاول المطلوب
واما شقها الثاني فلانها لو كانت موضوعة لكل واحد منها لكانت
موضوعة لكل منها باوضاع متعددة وكلما كانت موضوعة كذلك لكانت
مشتركة اشتراكا لفظيا ينتج من القياس الاقتراني الانفصالي انه لو كانت
موضوعة لكل منها لكانت مشتركة فلفرض هذه النتيجة مقدمة شرطية
ولضم اليها مقدمة رافعة هكذا لكنها لم تكن مشتركة ينتج انها ليست
بموضوعة لكل منها وهو الشق الثاني المطلوب اما المقدمة الرافعة
فلاستبعاد كونهما مشتركة واما المقدمات السائرة فظكما لا يخفى
وعورض بان يقال ان مدعاكم وان دل هذا الدليل عليه لكن
عندي ما ينفيه هكذا انها لو كانت الحروف ونحوها موضوعة لكل
الكليات لجاز ان تستعمل فيها كسائر مواضع الكليات التي لها افراد
غير محصورة كالانسان والاسد والضرب لكنها لم يجوز ان تستعمل
فيها ينتج من غير المستقيم لم تكن الحروف ونحوها موضوعة لتلك
الكليات اما الملازمة فظاهرة واما المقدمة الرافعة فلانه لو جاز ان تستعمل
فيها لصح ان يذكر لفظ من اوانا وهذا او نحوها ويراد به متكلم لا بعينه
او ابتداء لا بعينه او مشار اليه مفرد مذكر لا بعينه لكنه لم يصح بالاتفاق
فلم يجوز ان تستعمل في تلك الكليات وهي المقدمة الرافعة المطلوبة فخلاصة
هذا السؤال هي المعارضة الحقيقية في المدعى ومورده المدعى او الدليل
على اختلاف الرأيين واجيب بما خلاصته هي منع تلك الملازمة واما
تقريره فبان يقال لان سلم انها لو كانت موضوعة لتلك الكليات لجاز
ان تستعمل فيها انما يكون كذلك لوام يشترط الواضع استعمالها في جزئي
من جزئيات تلك الكليات وليس كذلك الا ترى ان الغرض من وضع تلك
الالفاظ استعمالها في افراد تلك الكليات لافيهما انفسهما (وعورض
ابضا بان يقال لو كانت الحروف ونحوها موضوعة لتلك المعاني الكلية

مطلب السؤال الاول على

دليل الجمهور من طرف

التأخيرين

مطلب الجواب عن هذا

السؤال

مطلب السؤال الثاني

على دليلهم

لزم ان تكون مجازات لاحقايق لها لكنها لا تكون مجازات لاحقايق لها ينتج انها ليست بموضوعة لتلك الكليات اما المقدمة الشرطية فلانها لما لم تستعمل في تلك الكليات اصلا فلو كانت موضوعة لها لزم ان تكون مجازات لاحقايق لها لكنها لم تستعمل فيها ينتج انها لو كانت موضوعة لتلك المعاني لزم ان تكون مجازات لاحقايق لها وهي المقدمة الشرطية المطلوبة اما هذه الملازمة فلان الكلمة قبل الاستعمال لا تكون حقيقة واما المقدمة الرافعة اعني انها لا تكون مجازات لاحقايق لها فلان كون الكلمة مجازا لاحقيقة لها مستبعد جدا (وعورض ايضا بانها لو وضعت الحروف ونحوها للمعاني الكلية مع عدم استعمالها فيها اصلا بل في جزئياتها لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة لكنهم اختلفوا فيه اذ قال بعضهم بعدم الاستلزام وهو الاصح وقال بعضهم بالاستلزام فثبت انها ليست بموضوعة لها (وعورض ايضا بانها لو وضعت لها لما احتاجوا من نفي الاستلزام المذكور الى ان يتمسك في ذلك الى امثلة نادرة مع كثرة الحروف ونحوها من اسما الاشارة والضمائر والموصولات وغيرها لكنهم احتاجوا اليها في النفي الى التمسك فيه اليها فلا شيء من الحروف ونحوها بموضوعة لتلك المعاني الكلية واجيب عن المعارضة الثانية بما خلاصته المنع مع التزديد بان يقال ان اردتم بقولكم لكنهم لم تستعمل في تلك الكليات اصلا فلان سلم ذلك كيف وهي مستعملة فيها من حيث انها تحقق في ضمن جزئياتها بعمومها وان اردتم به انها لم تستعمل فيها مع قطع النظر عن تحققها في ضمن الجزئيات فسلم فالملزمة اعني قولكم لما لم تستعمل في تلك الكليات فلو كانت موضوعة الخ ممنوعة فعلى الاول مورد المنع المذكور هو المقدمة الواضعة وعلى الثاني هو الملازمة المذكورة فلا يلزم من وضعها للمعاني الكلية ان تكون الحروف ونحوها مجازات لاحقايق لها فانها مستعملة في تلك الكليات التي وضعت لها فلذلك اختلفوا في عدم الاستلزام واحتجاج من نفي الاستلزام الى امثلة نادرة فقد ظهر الجواب عن المعارضة الثالثة والرابعة فتأمل فقرر لاننا لجهدا وعورض ايضا بان يقال لو وضعت الحروف لتلك المعاني الكلية لزم ان تكون اسما بالنظر الى الوضع وحرفا بالنسبة الى الاستعمال وهو مستبعد جدا كما لا يخفى واما الملازمة فلان كون الكلمة حرفا او اسما بالاستقلال وعدم الاستقلال

مطلب السؤال الثالث

على دليلهم

مطلب السؤال الرابع

على دليلهم

مطلب الجواب عن

السؤال الثاني والثالث

والرابع

مطلب السؤال

الخامس على دليلهم

اتفاقا فلما كانت تلك المعاني الكلية مستقلة لزم ان تكون الحروف اسماء على تقدير وضعها لها واجيب عن هذه المعارضة بان يقال ان اردتم بقولهم ان كون الكلمة حرفا بعدم الاستقلال عدم استقلال معناها في التصور فلا نسلم ان المراد به ذلك وان اردتم به عدم استقلال الكلمة في الدلالة على معناها وذلك مسلم لكن الملازمة اعني ان الحروف لو وضعت لتلك المعاني لزم ان تكون اسماء بالنظر الى الوضع ممنوعة انما يكون كذلك لو لم يكن دلالتها على معناها متروكة بذكر المتعلق في وضعها بخلاف وضع الاسماء وليس كذلك فحينئذ تكون الحروف حروفا بالنظر الى الوضع ايضا كما سبق تحقيقه في بيان تبعية الاستعارة فراجع واستدلوا على ان الغرض من وضعها لتلك الكلمات استعمالها في افرادها لا فيها انفسها باستعمالها في الافراد والجزئيات تقريره بان يقال لو لم يكن الغرض من وضعها لتلك الكلمات استعمالها في جزئياتها لما استعملت الحروف ونحوها في الجزئيات لكنها استعملت فيها فالغرض من وضعها لها استعمالها في جزئياتها (وعورض هذا الدليل بانه لو كان الغرض من وضعها لها استعمالها في جزئياتها فما الحاجة الى الوضع لتلك الكلمات وما السبب فيه بل الاولى حينئذ ان يوضع اولا للجزئيات واجيب عن هذه المعارضة بان الحاجة والسبب في وضعها للكليات هو ان الوضع يقتضي ملاحظة المعنى تفصيلا حين الوضع والجزئيات لكونها غير متناهية لا يلاحظ تفصيلا واجيب عن هذا الجواب بان الملاحظة الاجالية كافية في الوضع الا ترى ان معرفة الجزئيات كانت كافية في اشتراط الاستعمال فيها كما قالوا واجاب بعض المحققين عن هذه المعارضة بان قال نعم ان الملاحظة الاجالية كافية في الوضع لكن الوضع للجزئيات بالملاحظة الاجالية ليس بمحقق كما سبق تحقيقه (وعورض ايضا بانه لو كان نحو الحروف من الضمائر واسماء الاشارة والموصولات موضوعا للمعاني الكلية لزم الاحتياج الى تأويل تعريف المعرفة بانه ما وضع لشيء بعينه اى ملتبس بذاته المعينة المعلومة للكلم والمحاطب المعهودة بينهما بان المراد به ما وضع لعنى ليستعمل في شيء بعينه سواء ذلك الشيء دين الموضوع له كما في الاعلام او فردا من افراد الموضوع له كما في الضمائر ونحوها لكن هذا التأويل باطل قبيح ينبج ان نحو الحروف من الضمائر ونحوها ليست بموضوعة للمعاني الكلية اما الملازمة فلانه

مطلب الجواب عن هذا
السؤال الخامس

مطلب ان الغرض من
وضع الحروف ونحوها
للمفهومات الكلية استعمالها
في جزئياتها عند الجمهور
ودليلهم على هذا

مطلب السؤال على
دليلهم هذا من طرف
التأخيرين والجواب عنه

مطلب السؤال
السادس والجواب عنه
وحاصل هذا التأويل
ان اللام الجار في شيء
ليست بصلة للوضع بل
تعليله وصلته محذوف
كما اشرنا اليه وان معنى
الاستعمال مراد بطريق
المساحة ولا يخفى انه سمج
جدا (منه)

لولم يؤل هذا التعريف على تقدير وضع نحوها المذكور للعائى الكلية
لأنقض هذا التعريف بذلك النحوقاته يخرج عنه بقيد بعينه لعدم
كون معانيه التى هى المفهومات الكلية متعينة معهودة بل مبهمة محتملة
لافراد كثيرة مع انه من افراد المعرفة واما بطلان التالى فلان هذا التأويل
خلاف الظاهر جدا سيما فى التعريفات التى يستبشع فيها استعمال الالفاظ
البهيمية (ويمكن ان يحاب عن هذه المعارضة ايضا بما خلاصته منع كون
هذا التأويل خلاف الظاهر كما اشار اليه الشيخ الرضى حيث قال لو قال
ما وضع لاستعماله فى شىء بعينه لكان اصرح انتهى فانه لما كان الوضع
عندهم منحصرا على قسمين الوضع الخاص والموضوع له الخاص كما فى
الاعلام الشخصية والوضع العام والموضوع له العام كما فى غيرها من اسماء
الاجناس والمضمرات والموصولات والحروف وغيرها وكان الوضع العام
والموضوع له العام ايضا على نوعين الاول الوضع العام والموضوع له العام
بشرط الاستعمال فى الجزئيات كما فى اسماء الاشارة وامثالها والثانى
الوضع العام وما وضع له عام بلا شرط الاستعمال فيها كاسماء الاجناس
والمصادر دل ذكر الوضع فى تعريف المعرفة على ان اللام الجارة فى شىء
بعينه لتعليل الوضع بالاستعمال فيه وعلى ان صلة الوضع محذوفة كما اشرنا
واجيب عن استدلال الجمهور بما خلاصته منع صغرى الدليل المثبت لبطلان
الشق الثانى من المقدمة الاستثنائية وتقريره بان يقال لانسلم انها لو كانت
موضوعة لكل واحد من الجزئيات بخصوصه لزم ان توضع له باوضاع
متعددة لم لا يجوز ان توضع له بوضع واحد دفعة فلا تكون مشتركة لفظيا
(قوله وبعض من وفق لتحقيقه) اى تحقيق كون الموضوع له للحروف
ما هو الحق والاولى وتبينه وهو علامة المتأخرين القاضى ضد الملة
والدين قدوة المتبحرين وتبعه السيد الشريف وغيرهم وسموا بالتأخرين
والجمهور سموا بالمتقدمين رحمهم الله تعالى (جعل الموضوع له) اى للحروف
(الجزئيات المخصوصة وجعل تلك المطلقات) اى الكليات (تعبيرات)
اى ما يعبر بها (للجزئيات احضرت) اى الجزئيات (بها) اى بالتعبيرات
(عند الوضع) اى وضع الحروف (لها) اى للجزئيات اى لكل واحد
بخصوصه منها يعنى جعل الواضع تلك المفهومات الكلية مرآة لملاحظة
الجزئيات باسرها واحضارها ليحصل العلم الاجمالى لها فيضع اللفظ

مطلب مذهب المتأخرين
فى وضع الحروف ونحوها

بازائها فانه لابد للواضع ان يعلم الموضوع والموضوع له ليصح تعيين الاول
 والثاني فحين ملاحظة الواضع للمفهوم الكلي يحصل العلم الاجمالي للموضوع له
 وهو يكفي في الوضع * فان قلت * فحينئذ يتوقف الوضع على العلم
 بالموضوع له والعلم بالموضوع له يتوقف على العلم بالوضع والعلم بالوضع
 يتوقف على الوضع ضرورة ان العلم نسبة بين العالم والمعلوم والنسبة وقوفة
 على المنتسبين واحد المنتسبين ههنا الوضع وقولنا ضرورة الخ علة لقولنا
 والعلم بالوضع يتوقف على الوضع ينتج القياس المساواة ان الوضع يتوقف
 على الوضع هل هذا الدور وهو باطل * قلت * لانم ان العلم بالموضوع له
 يتوقف على العلم بالوضع كيف والمراد من العلم بالموضوع له علم الواضع
 وهو لا يتوقف على العلم بالوضع نعم لو كان علم السامع لتوقف عليه * فان
 قلت * لو توقف علم السامع عليه لزم الدور ايضا اذ لو توقف على السامع
 بالموضوع له على العلم بالوضع لتوقف العلم بالوضع على العلم بالموضوع له
 لان الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له والعلم بالنسبة يتوقف
 على العلم بالمنتسبين * قلت * الموقوف على العلم بالوضع علم بالمعنى
 من اللفظ الموضوع والعلم بالوضع وانما يتوقف على العلم بالموضوع له في الجملة
 لا دلي عليه من اللفظ الموضوع وقريب منه ما يقال ان علم الموضوع
 في الحال اى في الحال الاستعمال وزمانه موقوف على العلم بالوضع السابق له
 اى قبل الاستعمال وهذا العلم لا يتوقف على العلم بالموضوع في الحال
 بل في ذلك الزمان السابق وانا ظن انك تقدير على تطبيق هاتين السؤلين
 على القوانين الاستدلالية وعلى تطبيق جوابيهما على القوانين الآدبية
 (دليل المتأخرين على ان الحروف والضمائر واسماء الاشارة ونحوها
 موضوعة للجزئيات وان الوضع قسم ثالث يسمى بالوضع العام والموضوع له
 الخاص انها مستعملة في الجزئيات بلا قرينة وكل مستعملة كذلك فهي
 موضوعة لها وضعا عاما خاصيا ينتج من اول الاول انها موضوعة
 للجزئيات وضعا عاما خاصيا اما الصغرى فلان احدا ممن يعلم الوضع من اهل
 اللغة لا يفهم منها عند الاستعمال بلا قرينة الى الجزئيات واما الكبرى فلان
 الاستعمال فيها بلا قرينة دليل الوضع وضعا عاما خاصيا وقد سبق تحقيق
 هذا الدليل بماله وما عليه فليراجع * فان قلت * لانسب ان احدا
 ممن يعلم الوضع لا يفهم منها عند الاستعمال بلا قرينة الا الجزئيات انما

مطلب الاسئلة والاجوبة
 في مذهب المتأخرين

مطلب دليل المتأخرين
 على ان الحروف ونحوها
 موضوعة للجزئيات

مطلب السؤال على دليل
 المتأخرين من طرف
 الجمهور والجواب عنه

يكون كذلك لو لم يجب عند الاستعمال هذه الكلمات اى الحروف واسماء
 الاشارة والضمائر قرينة وليس كذلك * قلت * اعلم ان القرينة
 وهى ما دل على الشئ لا بالوضع له ولا بالاستعمال فيه على نوعين قرينة
 مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى من اللفظ الموضوع له وحكمها كون استعمال
 اللفظ معها اشارة لعدم وضع ذلك اللفظ لما استعمل فيه وهذا النوع
 من القرينة مختص بالمجاز وقرينة معينة للمراد من بين المعانى المتعددة وحكمها
 ان لا يكون الاستعمال معها اشارة لعدم الوضع وهى غير مختصة بالمجاز
 بل هى توجد ايضا مع الحقيقة كما فى المشترك فاذا عرفت هذا فنقول المراد
 بالقرينة المنفية فى قولنا فلان احدا ممن يعلم الوضع الخ هو القرينة المانعة
 التى هى اشارة لعدم الوضع والقرينة التى لا بد منها فى هذه الكلمات هى
 القرينة المعينة وهى لاتنافى الوضع * فان قلت * لانسلم ان احدا
 ممن يعلم الوضع يفهم ذلك عند الاستعمال يعنى يفهم لعله بالوضع لم لا يجوز
 ان يكون ذلك الفهم لعله بالاستعمال دون الوضع واما ان العالم بالوضع
 لا يفهم الا كذلك فلا دليل عليه * فان قلت * اذا كانت هذه الكلمات
 موضوعة للجزئيات بخصوصها فلم احتاجت عند استعمالها الى قرينة معينة
 مع ان اللفظ الموضوع لمعنى اذا استعمل فيما وضع له لا يحتاج الى تلك
 القرينة مثل الانسان وهو ظ * قلت * ان اللفظ الموضوع لمعنى
 قد يكون مشتركا بان يوضع لمعان متعددة باوضاع متعددة كلفظ العين
 فانه موضوع لمعانيه كالذهب والبصرة والماء باوضاع عديدة بن يوضع
 لهذا مرة ولذلك مرة اخرى ولذلك مرة ثالثة وقد يكون غير مشترك
 بان يوضع لمعنى فقط بوضع واحد سواء كان ذلك المعنى كليا مثل الانسان
 او جزئيات مثل زيد اذا وضع لشخص ولم يوضع لآخر اصلا وقد يكون
 شبيها بالمشارك من جهة تعدد المعنى الموضوع له مثل هذه الكلمات
 فانها ليست بمشركة على المشهور لعدم تعدد الوضع وكل من المشترك
 والشبيه يحتاج عند الاستعمال الى القرينة المعينة للمراد من بين المعانى
 لدفع تراجمها وانما تراجت لان نسبة جميعها الى ذلك اللفظ على
 السوية * فان قلت * فيمكن المراد بذلك اللفظ عند الاستعمال
 جميع تلك المعانى فحينئذ لا يحتاج اليها لعدم التزاحم * قلت *
 هذا الذى ذكرته من باب استعمال اللفظ فى معنييه او اكثر فى

اطلاق واحد وهو ليس بجائز على ما بين في محله * فان قلت *
 ما القرينة المعينة في الحروف * قلت * هي قد تكون معاني مدخولاتها
 وذلك في اكثر الحروف فانك اذا قلت سرت من ولم تذكر البصرة لا يعرف
 ان المراد اى ابتداء هو فاذا ذكرت البصرة يتعين انه هو الابتداء
 من البصرة وقد تكون شيئا آخر من مضمون الكلام السابق كما اذا قلت
 زيد كاتب لابل شاعر فان معنى كلمة لا وهو النفي المخصوص انما يفهم ويتعين
 من زيد كاتب * فان قلت * فليكن كلمة لا في مثله داخلة عليه او فيه
 * قلنا * ذلك بعيد لاحتماله الى اعتبار التقديم وبعده عن مطلق
 الاستعمال كذا نقل عن محمد القوشى * فان قلت * وما هي فيما
 عداها من المضمرات واسماء الاشارات والموصولات * قلت * هي
 في ضمير المتكلم المخاطبة بكسر الطاء اى الكون مخاطبا وموجها للكلام
 نحو الغير كقولك لمخاطبك انا قائم وقرأت وفي ضمير المخاطب المخاطبة
 بالفتح اى الكون مخاطبا وموجها نحوه الكلام كقولك انت كذا
 وقرأت وفي ضمير الغائب سبق ذكر المرجع وتقدمه على احد الانحاء
 الثلاثة التقدم اللفظي والتقدم المعنوي والتقدم الحكمي اما التقدم اللفظي
 وهو ان يكون المتقدم ملفوظا ومذكورا فلها نوعان (الاول تحقيقي
 وهو ان يكون تقدم الملفوظ تقدما تحقيقيا وذلك بان يكون تقدمه لفظا
 ورتبة نحو ضرب زيد غلامه) والثاني تقديرى وهو ان يكون تقدم
 الملفوظ تقدما تقديرى وذلك بان يكون تقدمه رتبة فقط نحو ضرب
 غلامه زيد بنصب غلامه فان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول واما
 التقدم المعنوي وهو ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
 اللفظ فلها نوعان ايضا (الاول المفهوم من اللفظ المتقدم بعينه كقوله
 تعالى * اعد لوا هو اقرب للنقوى * فان مرجع ضمير هو هو العدل المفهوم
 من قوله تعالى اعد لوا (الثاني المفهوم من سياق الكلام المتقدم
 كقوله تعالى * ولا يوبى لكل واحد منهما السدس الآية فانه لما تقدم ذكر
 الميراث دل على ان ثمة مورثا فكان مرجع ضمير اوبى مفهوما من السياق
 واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جى من غير
 ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم الشأن والقصة بذكرها مهمة ثم تفسيرها
 لتعظيم وفهمها في النفس فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار

مطلب القرينة المعينة
 في الحروف

مطلب القرينة المعينة
 في المضمرات

مطلب اقسام تقدم
 المرجع

مطلب تقدم اللفظي
 والمعنوي لكل منهما
 نوعان

مطلب التقدم الحكمي
 في ضمير الشأن والمبهم

كانه في حكم العائد الى الحديث المجهول بينك وبين مخاطبك وكذا الحال
 في ضمير نعم رجلا زيد ورثه رجلا كذا اشار اليه المولى الجامي قدس
 سره وايضا انه ان قولهم هو زيد عالم او هي هند طامة مكان الشار
 في الاول واما القصة في الثاني لعدم سبق مرجعيهما فلا ضمير فيهما
 على خلاف مقتضى الظاهر ليمكن مايجي على عقب ذلك الضمير
 في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى لا بهامه بسبب عدم سبق المرجع
 انتظر ما يعقبه ليفهم معنى لما جبل الله تعالى النفوس عليه من التشوق
 الى معرفة ما قصد ايهامه فيتمكن المستمع بعينه في ذهنه فضل تمكن
 لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة
 لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا التمكن الشتمل على مقاساة التعب
 اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعني بشانه حتى يليق الانتظار
 والتعب والطلب فيدل على التفخيم والتعظيم فلا يقال هو الذباب يطير
 وهذا اعني قصد الابهام المستلزم لانتظار اولا ثم التفسير الحاصل به
 المعرفة ليدل على التفخيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن كذا في
 المطول * فان قلت * تقدم المرجع حكما في مثل هذه الضمائر
 يقتضي ان تكون هذه الضمائر على مقتضى الظاهر مع انه ليس
 كذلك بل على خلاف مقتضى الظاهر * قلت * اعتبار
 التحوين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكما لتكون ضابطتهم ان تقدم
 المرجع شرط في الضمير الغائب كلية لا يقتضي كونه من مقتضى الظاهر
 كما وهم لان مقتضى الظاهر هو التقدم حقيقة الذي هو المقابل للحكمي
 وهو المقسم الى التقدم اللفظي والمعنوي * فان قلت * متى يذكر هذا
 الضمير مذكرا ويذكر مؤنثا * قلت * بخلاف ذكره اذا كان في الكلام
 مذكرا غير فضلة نحو هو زيد عالم ويختار تأنيده اذا كان فيه مؤنث غير
 فضلة نحو هي هند طامة وقوله عز اسمه * فانها لاتعنى الابصار * ولم يسمع
 هي الامير بنى غرفة ولا هي زيد عالم * فان قلت * لم اختير كذلك
 * قلت * قصدا للمطابقة بين العمدين وان كان القياس يقتضي جواز
 استواء المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة فتخصيص
 المذكر بماعده مذكرا والمؤنث بماعده مؤنثا بحكم الاستعمال على خلاف
 القياس لما ذكر من القصد للمطابقة * فان قلت * هل تقع الجملة الفعلية

مطلب الداعي الى بيان
 ضمير الشأن ونحوه ونكتته

مطلب متى يؤتى ضمير
 الشأن ومتى يؤتى ضمير
 القصة

مفسرة لضمير الشأن والقصة * قلت * لاتقع مالم يكن فعلها من
النواسخ كذا في الاطول * فان قلت * قد يؤتى بالضمير الغائب لاشتهار
مرجعه ووضوحه من غير سبق ذكره كقوله تعالى * انا انزلناه * اي القرآن
فمثل هذا الضمير الغائب في اي قسم من اقسام السبق المعبرة في ضمير غائب
يدخل * قلت * ذلك داخل في السبق الحكمي فان ضمير الشأن كما يرجع الى
الشأن المعقول من غير تقدم ذكره لفظا ومعنى كذلك يرجع مثل هذا
الضمير الى معلوم بقربة اشتهار مرجعه ووضوح امره والفرق بينهما
ان في ضمير الشأن ابهاما اولاً ثم التفسير ثانياً لقصد التمكن في الذهن ليدل
على التفخيم وفي مثل هذا الضمير ليس فيه ابهام والنكته فيه اشتهاؤه
ووضوح امره كذا في المطول وفيه تفخيم ايضا لان ما اشهر يكون قدره
رفيعا واثار في الاطول ان مثل هذا الضمير داخل في التقدم المعنوي مثل
* ولا بويه اكل واحد منهما السدس * الآية حيث قال ومقام وضع المضمير
مقام المظهر مقام ولم يسبق مرجع ولم تدل عليه قرينة حالبة كما صرح
به في المفتاح انتهى فرجع ضمير لا بويه في الآية المذكورة كما علم بقرينة
السياق قبل ذكر الضمير كذلك علم مرجع ضمير انا انزلناه قبل ذكره بقرينة
الاشتهار فيكون داخلا في التقدم المعنوي فلا يكون على خلاف مقتضى
الظاهر على رأى جماعة منهم الشارح * فان قلت * قد يؤتى بالضمير
الغائب لنكته انه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقلا الاذهان نحو
هو الحى الباقي اولئك ادماء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله زارت
عابها للظلام رواق * ومن النجوم قلائد ونطاق * اي زارت الحبيسة حال
كونها مستورة برواق من الظلام وحال كونها عليها قلائد ونطاق من
النجوم مع عدم سبق المرجع فمثل هذين الضميرين في اي قسم من اقسام
السبق يدخل * قلت * الاول داخل في المعنوي الظهور المرجع بقرينة
الحال من غير سبق الذكر على رأى فلا يكون على خلاف مقتضى
الظاهر وداخل في الحكمي على رأى فيكون على خلاف مقتضى الظاهر
واما الثانى فهو داخل في حكمي بالاتفاق فيكون على خلاف مقتضى
الظاهر كما لا يخفى على من تتبع كلامهم واما في اسماء الاشارة فالقرينة المعينة
الاشارة الحسية فانك اذا قلت هذا زيد مثلا فعنى هذا مبهم فاذا اشرت
باليد مثلا تبين المراد * فان قلت * قال الرضى انما بنيت اسماء الاشارة

مطلب سبق المرجع
في نحو انا انزلناه معنوي
او حكمي فيه اختلاف

مطلب القرينة المعينة
في اسماء الاشارة

لاحتياجها الى القرينة وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحروف الى غيرها انتهى فالمستفاد منه ان القرينة فيها لا تنحصر فى الحسية * قلت * كلامنا مبنى على الاغلب اذ فى الاغلب قرينتها هى الاشارة الحسية والوصف كما فى هذا الرجل قليل كذا قيل وبعد فيه تأمل وامامى الموصولات فذكر الصلة فانك اذا قلت الذى مثلا لا يعلم ان المراد اى شخص فاذا قلت يأتينى تعين ان المراد هو الشخص الاكثى واما فى المعارف بلام العهد سبق المعهودية وكونه معهودا ومعروفا بينك ومخاطبك وذلك قد يكون بان تقدم ذكر المعهود نحو * انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول * وقد يكون بالقرائن الخارجية من غير تقدم ذكره نحو خرج الامير وقد سبق تحقيقه وقرينة المضاف بالاضافة العهدية كقرينة المعارف بلام العهد واما فى الافعال فذكر الفواعل المعينة فانك اذا قلت ضرب لا يعلم ان المراد اى نسبة جزئية من نسب الضرب فاذا قلت زيد يعلم ان المراد نسبة الضرب الى زيد * فان قلت * قد اعتبروا فى تعريف الوضع قيد نفسه حيث قالوا تعين شئ لشيء للدلالة عليه بنفسه وذلك القيد هو الفارق بين الحقيقة والمجاز وفسروه بالاستغناء عن القرينة لاجراج المجاز عن التعريف فلو احتاجت هذه الكلمات الى القرينة لزم ان لا يكون لها وضع لذلك المعنى الجزئى بهذا الوضع مع انها موضوعة بهذا الوضع (قلنا) المراد بالاستغناء عن القرينة الاستغناء عنها فى نفس الدلالة مع قطع النظر عن كونها على وجه تعين المراد او لا والاحتياج فى هذه الكلمات اليها فى تعين المراد من بين المعانى وبعبارة اخرى المراد بالاستغناء عن القرينة الاستغناء عن القرينة المانعة لا الاستغناء عن المعينة للمراد وههنا بحث شريف ذكر فى محله (قوله ولكونه) اى لكون الموضوع له الجزئيات والمطلقات تعبيرات فى الحروف لها احضرت بها عند الوضع اياها واللام متعلق باختيار فيما بعد قدم عليه للمحصر اولي ثبت الحكم معللا من اول الامر (الحق) اى المطابق للواقع ظافاه كما يقال على اليقين يقال على الظنى ومطلب كل من الطرفين اعنى المتقدمين والتأخرين ظنى كدليلهما كما لا يخفى وقد سبق معنى الحق والفرق بينه وبين الصدق (الحقيق) اى اللائق (بالاختيار) والترجيح على كون الموضوع اياها للحروف المعانى المطلقات بشرط الاستعمال فى الجزئيات كما هو مذهب المتقدمين (اختاره المص رحمه الله تعالى فجملاها) اى المعانى المطلقة

مطلب القرينة المعينة
فى الموصولات

مطلب القرينة المعينة
فى المعارف باللام العهدية

مطلب القرينة المعينة
فى الافعال هو الفواعل

مطلب سؤال وجواب
مهمين

عطف على اختيار عطف السبب على السبب (معبرا بهما عن الحروف)
 فتكون الفاء لترتيب الذكرى مجازا وبجواز ان تكون الفاء تعليلية مجازا
 اذ يجعلها معبرا بهما يعرف اختياره * فان قلت * لو جاز ان تكون
 الفاء تعليلية للزم الدور فان اختياره سبب للجمال ولو كان الجملة علة للاختيار
 لتوقف الشيء على نفسه وهل هذا الدور * قلت * سببية الاختيار
 للجمال بحسب الخارج كسببية الضرب للتأديب سببية الجمال للاختيار
 بحسب الذهن كسببية التأديب للضرب في ضربت زيد التأديب له
 وبعبارة اخرى سببية الاختيار للجمال سببية المعلوم للمعلوم وسببية الجمال
 للاختيار سببية العلم للعلم فحينئذ يغار جهتا التوقف فلانم لزوم الدور
 (ووجه حقيقته ولياقته بالاختيار هو كونه سالما عما في مذهب المتقدمين
 من البعد حيث يقتضى ان يفهم العالم بوضع اللغات من لفظ هذا مثلا المفهوم
 الكلى وهو المفرد المذكر المشار اليه لما علم من معنى الوضع وهو بعيد جدا
 فان احدا ممن يعلم الوضع لا يفهم منه عند سماعه الا الفرد الشخص ويقتضى
 ايضا ان تكون هذه الكلمات الشائعة الاستعمال جردا مجازات دائما
 لكونها مستعملة دائما في الجزئيات التى ليست بموضوع لها بحيث لا يسوغ
 استعمال شئ منها في المفهوم الكلى بطريق الحقيقة بل لا يستعمل في واحد
 من الجزئيات بمومه وهذا مستبعد جدا ايضا ويقتضى ايضا عدم
 اختلاف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة وهو بعيد جدا ايضا
 ويقتضى ايضا عدم احتياج من نفي الاستلزام الى ان ينسك في ذلك الى
 بامثلة نادرة وهو ايضا بعيد جدا ويلزمهم ايضا ترجيح المرجوح على
 الراجح والاولى اذ الغرض من وضع هذه الكلمات لتلك الكليات
 استعمالها في جزئياتها لا فيها انفسها فاي حاجة الى وضعها لها
 بل الاولى حينئذ ان توضع للجزئيات اولالا احتياج الى وضعها
 للجزئيات وهذا ايضا بعيد جدا ولما كان ما ذهب اليه المتأخرون
 سالما عن هذه البعيدات كما لا يخفى كان حقا لا نقالا اختيار (قوله ولم يجعلها)
 اى المعانى المطلقة (معانى الحروف) عطف على قوله فجعلها معبرا بها
 قبل الربط فيدخل المعطوف تحت حكم الفاء فان كون المفهوم
 الكلى معبرا به عن المعنى عند الوضع لا ينافي لان يكون معنى ذلك
 اللفظ الموضوع كفاي اسماء الاجناس مع ان المقصود تفريع

ملطوب لم صار مذ هب
 المتأخرين حقيقا بالاخبار
 في وضع الحروف ونحوها

المجموع على ما قبله ليحصل التميز بين المذهبين * فان قلت * من
 اى لفظ يفهم انه اختاره فجعلها معبراً بها ولم يجعلها معاني الحروف
 * قلت * يفهم من اضافة المتعلق الى معنى الحرف ومن اضافة المعنى
 الى الحرف فان الظاهر ان اضافة المتعلق الى المعنى من قبيل اضافة احد
 المتباينين الى الآخر من حيث التعلق وان المتبادر من اضافة المعنى الى
 الحرف هو المعنى الذى وضع له الحرف فانه مختص بالحرف دون المستعمل
 فيه فيفهم من قوله متعلق معنى الحرف انه لم يجعل متعلق معنى الحرف
 معنى الحرف ويفهم من جعل ما يعبر به من المعاني المطلقة على المراد
 من متعلق معنى الحرف انه جعل المتعلق معبراً به نعم لو جعل المعنى
 المضاف اليه المتعلق والمضاف الى الحرف على المعنى الذى استعمل فيه
 الحرف لم يفهم منه ما ذكر من انه اختار مذهب من وفق وحل ما يعبر به
 على المراد من متعلق معنى الحرف لا يفيد كون المتعلق غير ما وضع له
 الحرف لما سبق آتفاو كذا لا يفيد لفظ متعلق معنى الحرف فانه ليس بمختص
 بمذهب المتأخرين بل هو مستعمل عند الفريقين جميعاً كما فى المطول ولان
 ان تقرر هذا السؤال على سبيل الاعتراض على ان المص اختاره بطريق
 المنع بان تقول لان سلم انه اختاره انما يكون كذلك لو قال والمراد من متعلق
 المعنى الحرثى الذى وضع له الحرف ما يعبر به او قال اخترته وليس كذلك
 واما كون مذهب من وفق حقيقاً بالاختيار لا يدل على اختياره لانه
 ليس بعلة موجبة واما جعلها معبراً بها وعدم جعلها معاني الحروف
 بان قال والمراد من متعلق معنى الحرف ما يعبر به من المعاني الكلية
 الموضوعات لها الحروف لا يدل على تقدير كون الفاء تعليلية على اختياره
 فان كون المعنى معبراً به لا ينسب في كونه موضوعاً له (والجواب ان المراد
 بمعنى الحرف المعنى الذى وضع له الحرف لانه المتبادر من الاضافة التى
 تفيد الاختصاص وكذا ان المتبادر من اضافة متعلق الى المعنى كون
 المتعلق غير المعنى الذى وضع له الحرف قال الشئ لا يتعلق الى نفسه
 فادخل ما يعبر به على المراد من ذلك المتعلق بان قال والمراد من متعلق
 معنى الحرف الخ دل على انه جعل متعلقه معبراً به ولم يجعله المعنى
 الموضوع له للحرف فلزم انه اختار مذهب من وفق * فان قلت *
 قال فى الحاشية الحكيمية المراد بقولهم انها موضوعة لمفهوم كل المستعمل

في جزئياته انها موضوعة للمفهوم الكلى من حيث تحققه في جزئى
 من جزئياته لذلك المفهوم الكلى من حيث هو فيكون استعماله في كل
 جزئى حقيقة واستعماله في المفهوم الكلى من حيث هو مجاز وبهذا ظهر
 ان الاختلاف بين الرايين لفظى لان من قال بالوضع العام وما وضع له
 خاص اراد ان المفهوم الكلى آلة للملاحظة الجزئيات ووجه لمعلوماتها
 وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشيء بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشيء
 بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتبارى فانه من حيث
 حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشيء معلوم فالواضع
 اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلى فالمعلوم حال الوضع ليس
 الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له
 ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم بتلك الجزئيات الا
 من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلى بشرط الاستعمال
 في الجزئيات فتدبر انتهى فاذا اتفق الرايان فلا يصح ان يقال اختار هذا دون
 ذلك فان الاختيار يقتضى المغايرة بين الرايين مع انه لا مغايرة بينهما
 * قلت * فيه نظر اما اولا فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ
 جدا واما ثانيا فلانه لو كان النزاع بين الرايين لفظيا لما احتاج
 اصحاب الراى الاول الى تأويل تعريف المعرفة بما ذكر كما لم يحتج
 اليه اصحاب الراى الثانى واما ثانيا فلان الواضع ان لاحظ اتحاد المفهوم
 الكلى بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم الكلى والا يكون الموضوع له
 نفس المفهوم الكلى فيكون الاستعمال في الجزئيات مجازا واما رابعا
 فلان من القائلين بالراى الثانى من فرق بين العلم بالشيء من الوجه
 وبين العلم بالوجه الشريف العلامة في شرح المواقف فلا يصح هذا
 التأويل من قبلهم فالحق ان النزاع بين الفريقين معنوى مستمر كذا
 حقق فحيث صحت ان يقال اختياره لكن قوله في الدباجة على وجه
 نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زبر التأخرين يدل على ان مراده بقوله
 والمراد من متعلق معنى الحرف الخ ان متعلق معنى مختص بالحرف مطلقا
 اى سواء كان ذلك الاختصاص بحسب الاستعمال او بحسب الوضع
 وان مغايرة المتعلق للمعنى التى تستفاد من الاضافة اعم من ان تكون بحسب
 الذات او بحسب الاعتبار وقد سبق آنفا ان كون الشيء معبرا به عند الوضع

مطلب هل الاختلاف يبر
 الفريقين لفظى او معنوى
 والصواب انه معنوى

او عند التفسير في التعاليم والتعلم لا ينافي كونه الموضوع له فالاولى ان يحمل كلامه على هذا المعنى ليوافق التفصيل للاجمال بشموله لكلا المذهبين فحيث لم يثبت الاختيار حتى يحتاج الى التعليل كما لا يخفى وعلى ما قاله الشواو في قوله ولكون الخ يحتمل ان تكون للعطف وان تكون للاستئناف تأمل كي تعرف وجهه وقد سبق الكلام المتعلق للاستئناف والعطف فراجع ولما كان دليل انحصار الاستعارة المصروفة على الاصلية والتبعية كما سبق تقريره متوقفا على العلم بمقدماته وقبوداته فسر المصنف رحمه الله قيد متعلق معنى الحرف بقوله والمراد الخ ولما احتاج هذا التفسير الى الايضاح اوضحه الشارح رحمه الله الى هنا جاء النوبة الى اثبات هذه المقدمة التي هي صغرى الدليل المثبت لكبرى دليل الانحصار اعني تلك الصغرى لانها جارية في لفظها بعد جريانها في المصدر وفي متعلق معنى الحرف ولما اثبت هذه المقدمة باعتبار قيدها في المصدر سابقا كما مر تقريره اراد ان يثبتها باعتبار قيدها في متعلق معنى الحرف فقال (وتحقق الاستعارة في الحروف) اي تحقيق جريان الاستعارة في الحروف بعد جريانها في متعلق معانيها ثابت (لان معانيها لعدم استقلالها لا يمكن ان يشبه بها لان المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه له في امر فيجري التشبيه فيما يعبر به عنه) اي عن معنى الحرف وهو المتعلق يعنى ان الاستعارة في الحروف تجري فيها بعد جريانها في متعلق معانيها لانه دائما ما ان يجري التشبيه في معانيها واما ان يجري فيما يعبر به عنها لـكن لا يجري في معانيها ينتج من القياس الانفصال العنادي انه يجري التشبيه فيما يعبر به عنه اي عن المذكور من معانيها يدل على هذا التقدير قوله فيجري التشبيه فيما يعبر به عنه فان الظاهر كون الفاء للنتيجة اما المقدمة الرافعة فلان معانيها لا يكون مشبهاتها البتة وما يجري فيه التشبيه يكون مشبهاته البتة ينتج من ناني الثاني ان لا يجري التشبيه في معانيها وهي المقدمة الرافعة المطلوبة فعلى هذا التقرير قوله لان معانيها لا يمكن ان يشبهها اشارة الى صغرى هذا الدليل وكبراه مطوية واما هذه الصغرى فلان معانيها غير مستقلة والغير المستقل لا يكون مشبهاته ينتج من ناني الاول ان معانيها لا يكون مشبهاتها وهو الصغرى المطلوبة فعلى هذا التقرير قوله لعدم استقلالها اشارة الى الصغرى لاستئصالها على الاصغر والكبرى مطوية واما هذه

مطلب دليل كون
الاستعارة في الحروف
تبعية

الكبرى اعني ان الغير المستقل لا يكون مشبهاه فلان الغير المستقل لا يكون
محكوما عليه بمشاركة المشبه له في امره المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركته له
فيه ينتج من ثاني الثاني ان الغير المستقل لا يكون مشبهاه وهو الكبرى
المطوية المطلوبة فعلى هذا التقدير قوله لان المشبه به هو المحكوم الخ
اشارة الى كبرى هذا الدليل وصغراه مطوية فاذا ثبت ان التشبيه يجري
فيما يعبر به عنه ابتداء لزم ان تجري الاستعارة فيما يعبر به عنه ابتداء ثم في
الحروف بدل عليه قوله (ويلزم بتعبية الاستعارة في العبارات الاستعارة
في معاني الحروف) اى يلزم الاستعارة في دوال معانيها بسبب كونها
تابعة للاستعارة في التعبيرات او ملازمة بكونها تابعة للاستعارة في التعبيرات
وهو معنى قوله جريانها في الحرف بعد جريانها في متعلق معناه وقد سبق
الكلام المتعلق بهذا الدليل فلا حاجة الى اعادته فانك تعود اليه فيكون
الاستعارة اولا في التعبيرات بان تشبه مفهومات بعضها الكلية بمفهومات
كلية للآخر منها ثم استعير بعض التعبيرات لمفهومات البعض الآخر
فتبعية تلك الاستعارة استعير بعض الحروف لمعاني البعض الآخر
من اذا اردت استعارة كلمة في العموم الجزئي شبه اولا العموم الكلي بالطرفية
الكلية في الاحاطة المطلقة اى سواء كانت حسية او معنوية وادعى دخول
المشبه في جنس المشبه به بان يجعل له فردان متعارف وهو الطرفية الحسية
وغير متعارف وهو العموم ثم استعير لفظ الطرفية للفرد الغير المتعارف وهو
العموم الكلي فيصير لفظ الظرفية استعارة اصلية فتبعية هذه الاستعارة
استعير كلمة في التي وضعت لجزئي من جزئيات الطرفية الكلية لجزئي
من جزئيات العموم الكلي فصارت كلمة في استعارة تبعية كافي
(تعبير استعارة التبعية في التهمة في الصدق باللغة التركيبية بحسب الوجدان)
(فصلا على رأى الجمهور)

مطلب كيف تصور
التبعية في الحروف على
وجه كلى
مطلب تعبير التبعية في
التهمة في الصدق مالا
على رأى الجمهور

عموم شمول كلى احاطة مطلقة هذه ظرفية كليه به تشبيه اولنوب مشبه به
اولان ظرفية كليه لك افراد ندن برى فرد متعارف كه ظرفية حسية كليه
وبرى فرد غير متعارف كه عموم كلى قلندرق ايكى فرد قلعله جنس مشبه به
دخولى ادعا اولندى فرد متعارفه موضوع اولان ظرفيه لفظى فرد غير
متعارفه استعاره اولندى ظرفيه لفظى استعاره اصلية اولدى بواستعاره به
تبعية ظرفية جزئية به موضوعه كلمة في صدقك نجأتى عموم وشمول
جزئى سنده استعاره اولندى كلمة في استعاره تبعية اولدى

﴿تعبير الاستعارة التبعية في هذا القول باللغة التركيبية اجالا على رأى الجمهور﴾
 عموم كلى احاطة مطلقده ظرفيت كليه به تشبيه اولنوب ظرفيه لفظى
 عموم كليده استعاره اولندى لفظ ظرفيه استعاره اصليه اولدى بواسطه
 تبعيته ظرفيت جزئيه به موضوعه كلمة فى

صدقك نجأتى عموم جزئيسنده

استعاره اولندى كلمة فى استعارة

تبعيه اولدى

وما ذكره بعض المحققين فى تفسير قول الشارح رحمه الله بان قال يعنى
 يستعار اولالمفهومات الكلية تمسرى منها الى معانى الحروف الخ فاظنه
 انه سهو من قلم السامع كما لا يخفى على اهل البيان وهذا اى ما ذكره الشارح
 رحمه الله من لزوم الاستعارة فى معانى الحروف بتبعية الاستعارة فى التعبيرات
 مبنى على ما اختاره الص رحمه الله من مذهب الجمهور والا فالتشبيه فيما
 بين المعلقات كاف فى الاستعارة فى الحروف عنده اذ يحصل من التشبيه
 بينها المشابهة بين معانى الحروف التى تقتضيهما الاستعارة فلا احتياج الى
 الاستعارة فى المعلق كما صرح به فى رسالته الفارسية وهذا وان كان قريب
 المساك لكن فيه نظر كما سبق والتعبير العربى عنده فى استعارة الحروف
 فى مثل هل لى من شفيع حين استعمل فى مقام التمنى بان شبه التمنى المطلق
 بالاستفهام المطلق فى الطلب المطلق او فى اشتمال كل منهما للطلب
 فتبعية ذلك التشبيه استعير كلمة هل للتمنى الجرنى وهو طلب المتكلم للشفيع
 لنفسه على سبيل المحبة من غير ارتقاب ولا طمع فى هذا التركيب فصارت
 استعارة تبعية ﴿واسمى التركيب عنده فى الحروف فى﴾

تركيب هل لى من شفيع

تمنى كلى مطلق طلبده استفهام كلى به تشبيه اولنمغله هل كلمه سى تمنى
 جزئيسنده شى تركيده متكلم انتظار سز على سبيل المحبة نفسيجون
 شفاعتجى طلبنده استعاره اولندى كلمة هل استعاره تبعيه اولدى
 (اما القرينة المنة لتجوز كلمة هل فى هذا التركيب فعقلية وهى العلم بعدم
 الشفيع فان الانسان اذا علم عدم النشئ لا يفهم عنه بان قال هل هو
 حاصل لى ولا يتوقعه وان احب وجوده) واما القرينة المعينة فهى ههنا
 ايضا معنوية وهى حال المسكلم ككونه محبوبا واما نكتته وداعيه فهى

مطلب التعبير التبعية
 فى هذا القول اجالا على
 رأى الجمهور
 القائل مفتى زاده له الحسنى
 والزيادة

مطلب تعبیر الاستعارة
 التبعية باللغة العربية فى
 هل لى من شفيع على مسلك
 العصام

مطلب تصويرها فيه
 باللغة التركيبية على مسلكه

ابراز المتن في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفاء لكمال العناية به (قوله
ومن الخواشي التي اثبتنا) او ذكر المص اياها او نقشها يعني من الموهبات
للمص خبر مقدم على المبتدأ وهو (قوله هذه) اشارة الى العبارة الآتية وهي
قوله اعلم الخ (قوله انه) اي الشأن وانما اتى به على خلاف مقتضى الظاهر
لتفخيم ما بعده وقد سبق الكلام المتعلق بضمير الشأن وهو ههنا لتأكيد
اعلم فانه في كلام المؤلفين للبحث مجاز كافي شرح المفتاح للسيد السند قدس
سره فيتولد منهما ان ما بعدهما مما يعنى بشانه كال الاعتناء بمنزلة الواجب
وكأنه يفصح جهله (قوله لم يقسم) على صيغة المفعول من التقسيم وانما بنى عليها
لتعين فاعله او لعدم تعلق الفرض ايدان فاعله وفي بعض النسخ لم يقسموا وهو
الظان الاول بحتمل ان يكون على صيغة الفاعل فحينئذ يعود ضميره
الى المص وهو وان كان صحيحا لكنه ليس بمقصود لما سيظهر قريبا
واما الثاني فضميره عائدا الى القوم قطعاً وهو المراد قصداً (قوله المجاز المرسل)
نائب الفاعل على الاول ومفعول به صريح على الثاني ولامه للجنس بقرينة
التقسيم (الى الاصل) وهو ما كان علاقته غير المشابهة اسم جنس
(والتبعي) وهو ما كان علاقته غير المشابهة غير اسم جنس فقيده ضم القيد
الى المقسم من حيث المعنى كما في وهي اسم وفعل وحرف في تقسيم
الكلمة ففيه اشارة الى ان اسم الاقسام هو الاصل والتبعي ويجوز ان
يكون المعنى الى المجاز المرسل الاصل والمجاز المرسل اتبعي فيكون
الضم حينئذ تقديراً كما في قولك الانسان اما ابيض او اسود وقد سبق
تحقيق التقسيم ماهية وشروطها فلا تغفل (على قياس الاستعارة)
اي تقسيماً كأنما على جل المختص والمرتبط بالاستعارة لعل مشتركاً بين
المجاز المرسل والاستعارة وهي العلاقة فان معاني المشتقات والحروف
كما لا تصلح لاعتبار التشبيه فيها بالذات لا تصلح لاعتبار العلاقات السائرة
فان السببية مثلاً تقتضى كون المعنى الحقيقي موصوفاً بكونه سبباً ومحكوماً
عليه بكونه سبباً وكون المعنى المجازي موصوفاً بكونه سبباً ومحكوماً
عليه بكونه سبباً وكون المعنى المجازي موصوفاً بكونه سبباً ومحكوماً عليه به
كما يقتضى التشبيه والصالح للموصوفية هو المستقل او المعاني المقصودة كما
سبق بعينه كما صرح به بعض المحققين واما ما قيل لما كان وجود علاقة
المشابهة وغيرها بين اجزاء المشتقات وبين الحروف مساوية فاذا قسمت
الاستعارة يلزم ان يقسم المجاز المرسل لكن يتفاوت الاقسام في الاستعارة

مطلب تقسيم المجاز المرسل
الى الاصل والتبعي

مطلب دليل تقسيم مجاز
المرسل

القائل مفتي زاده الحسنی
والزيادة

من الاقسام في المجاز المرسل اذا حروف والمشتقات اذا كانت العلاقة غير
المشابهة تكون مجازا مرسلا اصليا فان تلك العلاقة لا تقتضي الموصوفية
والكون محكوما عليه فيستوى فيها الاستقلال وعدمه فلا يكون تابعا
للمجاز الاخر حتى يكون تبعا فتكون التسمية في اللفظ فقد انتهى ملخصا
فقيه نظر كما لا يخفى على اولى النهى ان دقق النظر وغرض المصنف
رحمه الله تعالى من هذه الحاشية الاعتذار عن عدم ذكر هذا التقسيم
تبعا للقوم حيث لم يصرحوا بالتقسيم المذكور فكأنه قيل لم تقسم المجاز
المرسل الى الاصلى والتبعي كالاستعارة مع ان الدليل يقتضي ذلك فاجاب تبعا
للقوم فانهم لم يصرحوا (قوله لكن ربما يشعر بذلك) اي بتقسيم المجاز
المرسل الى الاصلى والتبعي المفهوم من قوله ولم يقسم المجاز المرسل الخ
اي يدل على تقسيميه اليهما دلالة التزامية (كلامهم) اي كلام القوم (واعلم
ان في رب ثمانى لغات الاولى ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء
وفتح الباء المحففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المحففة والرابعة ضم الراء
واسكان الباء المحففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح
الراء وفتح الباء المحففة والسابعة ضم الراء وفتح الباء المشددة بعدها تاء فوقانية
مفتوحة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المحففة بعدها تاء فوقانية مفتوحة
وذكر شيخ الاسلام زكريا الانصارى قدس سره في شرح المفرجة ان لرب
سبعين لغة وعددها وذكر فيه ايضا احوال التاء اللاحقة له فمن اراد
المراجع اليه واشهر اللغات هو الاولى (واعلم ايضا ان اهل اللغة اختلفوا
في انه لاى معنى وضع فقال بعضهم انه وضع للتقليل في الماضي اي لانشاءه
قال في الرضى التزم ابن السراج وابو على كون فعلها ماضيا لان وضع
رب للتقليل في الماضي انتهى وقال بعضهم انها وضعت للتكثير وقال
بعضهم انها مشتركة بين التقليل والتكثير لفظا وعلى رأى انها للتكثير في
موقع المباهاة والافتخار وفي غيره للتقليل كذا في المحيط وقال في الرضى
وضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجلا لقيته
اي لا تذكر لقائى للرجال بالمرّة فاقى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن
السراج الحجة كالجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهمى في
الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منى فلهذا لا يجوزون رب رجلا كريم
اضرب بل ضربت فلذلك كان فعلها ماضيا وانما حذف غالبا

مطلب بيان كلمة رب
وضعا لغة واستعمالا

لدلالة الكلام السابق هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل
في معنى التكثير اى تكثير مجروره حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة
وفي معنى التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله
(رب هيضل لب لبقت بهيضل)

مطلب الاختلاف في رب
اسم او حرف

مطلب دليل البصريين
على ان رب حرف جر
وتقريبه

(ووجه ذلك ان المادح يستقل الشئ الكثير من المدايح لان الكثير منها
كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ من الوجهين في المدح
انتهى) واعلم ايضا انهم اختلفوا في ان كلمة رب حرف او اسم فقال
البصريون انها حرف جر واستدلوا عليها بانها اما ان تكون اسما واما
ان تكون فعلا واما ان تكون حرفا لكنها لا تكون اسما ولا تكون فعلا
ينتج من القياس الاستثنائي الانفصال العنادى انها حرف اما المقدمة
الشرطية فلانها كلمة وكل كلمة اما ان تكون اسما واما ان تكون فعلا واما
ان تكون حرفا ينتج من القياس الافتراضى الشرطى الانفصالى انها اما ان
تكون اسما واما ان تكون فعلا واما ان تكون حرفا وهى المقدمة الشرطية
المطلوبة واما صغرى هذا القياس فلانها لفظ وضع لمعنى مفرد اعنى التقليل
وكل لفظ وضع لمعنى مفرد كلمة ينتج من اول الاول انها كلمة وهى
الصغرى المطلوبة واما كبراه فلذلك ذكر في الكافية واما المقدمة
الاستثنائية اعنى انها لا تكون اسما ولا تكون فعلا (الجزء الاول منها
فلانها لا تكون معمولا اذا وقعت في التركيب وكل اسم ممول اذا وقع
فيه ينتج من ثانى الثانى انها لا تكون اسما وهو الجزء الاول المطلوب
اما كبرى هذا الدليل فظ واما صغراه فلانها لا يدخل عليها العوامل
والممول يدخل عليه العوامل ينتج من ثانى الثانى انها لا تكون معمولا
وهى هذه الصغرى المطلوبة اما كبرى هذا الدليل فظ واما صغراه اعنى انها
لا يدخل عليها العوامل فلانه لا يقال بربر رجل ولا غلام بربر رجل باضافة
غلام الى رب كما يقال بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت (واما الجزء الثانى
منها اعنى انها لا تكون فعلا فلانها تعمل الجر ولا شئ من الفعل يعمل الجر
ينتج من اول الثانى انها لا تكون فعلا واما هاتان المقدمتان فبالنتج
لمواقع الاستعمال واما انها حرف جر فلانها حرف يعمل الجر وكل
حرف يعمل الجر فهو حرف حر فرب حرف جر وهذه هى دعوى
البصريين المطلوبة (وعورض هذا الدليل معارضة تحقيقية بان يقال

مدعاكم وان دل دليل عليه لكن عندنا ما ينفيه هكذا ان رب اكرمت بحرف جر لانها لو كانت حرف جر لما صح نحو رب رجل كريم اكرمت لكنه صح فهي ليست بحرف جر اما المقدمة الاستثنائية فظ واما المقدمة الشرطية فلانه لو صح نحوه على تقدير كونها حرف جر لزم ان تفضي معنى اكرمت الى مدخولها لكنها لا تقضيه اليه فان اكرمت يتعدى بنفسه فلو كانت حرف جر لما صح نحوه ولك تقرير آخر بان تقول لانها لا تفضي - معنى الفعل الى مدخوله في مثله وكل حرف جر تفضي الى مدخوله الذي لولاها لم يتعد ذلك الفعل اليه ينتج من ثاني الثاني انها ليست بحرف جر وكذا في مثل قولك رب رجل كريم اكرمته فان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته (واجاب عنه صاحب المعنى بالمنع للمقدمة القائلة بانها لا تفضي في مثله مستندا بان الفعل المتأخر من المفعول بضعف عن العمل فيه فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى * ان كنتم للرؤيا تعبرون * الآية لاسيما اذا وجب تأخر الفعل عن المفعول كما في رب (واجيب عن هذا الجواب بان العادة ان تعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص والارتباط حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربى لزيد حسن وخلاصة هذا الجواب ابطال السند بانه مخالف للعادة والاصول واما تقريره فمعلوم من التقارير السابقة في امثاله (واجيب عن الاشكال بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته ورب رجل كريم لقيته بانا لانسلم انه يلزم ان يتعدى الفعل الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا لم لا يجوز ان يكون مثلا اكرمته صفة والعامل محذوف (واجيب عن هذا الجواب بانه بارد لان - معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال من ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتاج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا * فان قلت * فليكن مثل اكرمته واقية مفسرا لا اكرمت ولقيت المقدرين * قلت * فحجج الاشكال الاول وهو ان اكرمت متعد بنفسه والتقوية انما تكون باللام على انه لم يثبت في كلامهم تفسير

الناصب للبحار والمجرور بفعل آخر نحو يزيد جاوزته اي مررت بزيد
 جاوزته (وهورض ايضا بنحو رب رجل كريم جاني في جواب من قال
 ما جاءك رجل ولا شك ان جاني هو جواب رب فلا يتوقف معنى الكلام
 على شيء آخر بل تم بقولك جاءني (واما الجواب بان جاءني صفة
 والعامل تحققت ونحوه مقدر فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه
 كذا في الرضى واجاب بعض المحققين بما خلاصته منع المقدمة الشرطية
 اعني انه لو صح نحوه على تقدير كونها حرف جر لزم ان تقضى معنى
 اكرمت الى مدخولها او منع الكبرى القائلة بان كل حرف جر تقضى
 مستندا بانه انما يكون كذلك لو كان التعريف المذكور للحروف الجارة على
 ظاهره وليس كذلك بل المراد به ما وضع للافضاء او جعل عليه الا ترى
 ان مجرور رب ولولا ونحوهما باق على ما كان قبل دخولها وقال الكوفيون
 والاخفش من البصريين انها اسم مضاف الى مجرورها واستدلوا
 عليه بانها في التقليل مثل كم في التكثير وكم اسم بلا خلاف فرب اسم بل
 هي مفيدة للتكثير في الاغلب كما مر واستشهد الامام الاخفش على
 اسمية رب بقوله * ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل
 عار * قال رب مبتدا وخبره عار وقال الرضى والاولى ان يكون عار خبر
 مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب لما سيأتي انتهى فحينئذ لا استشهاد به
 * فان قلت * لم يثبت مع ان الاضافة الى المفرد مبعدة عن البناء * قلت *
 لتضمنها معنى الانشاء او حرف النفي لمشايتها الحرف في الشكل
 في بعض لغاتها وجعل الاخرى عليها طردا وقال الرضى ويقوى عندي
 مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة
 فمعنى رب رجل كريم في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كان معنى
 كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له
 لافادة صفة مجرورها معنى الجملة * فان قلت * لو كان مبتدا لجاز
 دخول النواسخ عليه لكنه لا يجوز فلا يقال كان رب رجل كريم
 * قلت * لا تدخل عليه لان رب يدل على القلة والقلّة عندهم تجري مجرى
 النفي والنفي له صدر الكلام فلو دخلت لزم بطلان الصدارة * فان قلت *
 لو تضمن رب معنى النفي واجرى مجريها لزم ان لا يجيء وصف مجروره
 الا جملة فعلية لان النفي يطلب الفعل كما هو القياس * قلت * نعم

مطلب مذهب الكوفيين
 ان رب اسم ودليلهم

مطلب ما اختاره الرضى
 في رب

الا ان رب خروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت
مجرورها جلة اسمية كقوله * يارب هيجاء هي خبر من دعة * ويكثر
وقوع نعت مجرورها ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا اي في باب
رب بخلاف باب اقل رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم * الارب نفس
طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة * ويتم الكلام بقوله جائعة عارية
بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل
(واعلم ايضا ان لكلمة رب صدر الكلام لما ذكر من نعتيها معنى
النفي او الانشاء وانها مختصة بالنكرة اي لا تستعمل مع المعرفة
* فان قلت * لم وجب دخولها على النكرة * قلت * ان النكرة محتملة للقلة
والكثرة نحو جار رجل وما جاءني رجل دون المعرفة فان المعرفة اما دالة على
القلة فقط كالمفرد والتثنية العرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع
المعرف وكلمة رب للقلة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها
نصا وانه يجب ان تكون تلك النكرة موصوفة بجملة فعيلة او اسمية او مفرد
يعطى معنى الفعل على الاصح من مذهب ابي علي وابن السراج ومن
تبعهما * فان قلت * لم وجب توصيف تلك النكرة * قلت * ليتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب فانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم
يوصف وعند بعض النحاة لا يجب ذلك التوصيف (واعلم ايضا ان البصريين
اختلفوا بعد اتفاقهم على ان كلمة رب حرف جر في انها هل تتعلق بشيء
من الفعل فذهب جمهورهم الى انها متعلقة بفعل مذكور او مقدر وذهب
بعضهم منهم الامام الرماني وابن طاهر الى انها غير متعلقة بشيء وصوبه
ابن هشام في معنى اللبيب واختاره كثير من المحققين فعلى مذهب الجمهور
يكون مدخولها مفعولا به دائما لمتعلقها وعلى مذهب البعض يكون
مدخولها باقيا على ما كان عليه قبل دخولها من كونه مبتدأ او مفعولا
ففي مثل رب رجل صالح لقيت مجرورها مفعول وفي مثل رب رجل صالح
لقيته مبتدأ وخبره جلة لقيته او مفعول على الاضمار على شريطة التفسير
الا ان الناصب يقدر بعد المجرور لان لرب صدر الكلام * فان قلت *
ما فائدة اتيان رب على هذا المذهب * قلت * فائدته التقليل او التكثر
لاتعدية العامل واما على ما ذهب اليه الكوفيون والاعفسي من البصريين
فرب مبتدأ دائما لا خبر له على رأى الرضى لما مر واما عرب على حسب

مطلب لكلمة رب صدر
الكلام
مطلب اختلفوا في ان رب
هل تتعلق بشيء من الافعال
ام لا وان المختار ماذا

العوامل على ما دققه الشارح رحمه الله تعالى في مثل رب رجل صالح
لقيته لفظ رب مبتدأ وجملة لقيته خبره وفي رب رجل كريم لقيت لفظ رب
منصوب بلقيت وفي رب رجل كريم جاءني مبتدأ ايضاً وما بعده خبره وفي
مثل رب رجل جاءني على رأى من لا يرى وجوب الوصف فعلى رأى جمهور
البصريين قرب متعلق بفعل محذوف أى لقيت مثلاً وعلى رأى البعض
بحروره مبتدأ وجملة جاءني خبره على رأى الكوفيين قرب مبتدأ مضاف
وجاءني خبره (واعلم ايضاً ان فعل رب يجب ان يكون ماضياً لانها
موضوعة للتقابل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي وان فعلها محذوف
غالباً بقرينة الكلام السابق عليه فانها جواب لكلام ظاهر او مقدر
كأمر وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك * فان قلت * ما المراد بفعل
رب وما معنى اختصاصه لها الدالة عليه الاضافة * قلت على رأى
جمهور البصريين الفعل الذى تعلق به رب وعلى رأى البعض منهم الفعل
الذى تعلق بمدخولها ولما كان لرب مدخل في تعلقه به نسب الفعل اليها
فقليل فعل رب وعلى رأى الكوفيين الفعل الذى يعمل في رب ولو في بعض
الصور وقيل فعل رب اطراداً للباب وكذا على رأى البعض (واعلم ايضاً
ان رب يلحقها ما الكافة والمسانمة عن العمل فتدخل على الجملة فالتحاة
اختلفوا في ان هذه الجملة يجوز ان تكون فعلية ماضوية او مضارعية
واسمية فذهب الامام سيبويه ومن تبعه الى انه يجب ان تكون هذه
الجملة فعلية ماضوية او حالية او استقبالية وكذا يجوز ابو على في غير
الايضاح كونها ماضوية او حالية او استقبالية وقوله : ربما الجامل المؤبل
فيهم * وعنا جيج بينهن المهار * شاذ عندهم وذهب ابو على ومن تبعه
في الايضاح الى ان هذه الجملة يجب ان تكون ماضوية لان رب للتقليل
في الماضي كما يقال ربما قصدني عبدالله أى قل قصدني وذهب الجزولي
ومن تبعه الى جواز كون هذه الجملة اسمية كما تكون فعلية كما قال
ربما زيد قائم أى قل ثبوت القيام لزيد لأمر من البيت * فان قلت *
أى مذهب من هذه المذاهب الثلاثة مختار * قلت * مذهب ابى على
وابن السراج في الايضاح ومن تبعهما وهو احد قولى البصريين وقول
عامة اهل الكوفة لان رب للتقليل ماثبت وتحقق في الماضي فلا معنى
لمدخولها على المضارع * فان قلت * بطريق المعارضة او واجب

مطلب ان فعل رب يجب
ان يكون ماضياً
مطلب ان رب يلحقها
ما الكافة

ان يدخل رب المكفوفة عن العمل على الماضي لما قال الشاعر * رب ما تتركه النفوس
من الامر له فرجة حل العقال * لكن قال فلا يجب * قلت * ان كلمة ما ذهنا
ليست كافة بل هي نكرة موصوفة بجملة تتركه بحذف العائد اليها اي رب شيء
تكرهه فالملازمة ممنوعة * فان قلت * ما تقول في قوله تعالى * رب ما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين * قلت * نزل المضارع منزلة الماضي لصدوره
عن لاخلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل
الذي اخبر بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي
في المستقبل اي عند حلول الموت ونزول الملائكة العذاب فانهم اذا شاهدوا
علامات العذاب ودوا لو كانوا مسلمين او في القيامة لكنها جعلت بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل رب ما اذ هو مختص بالماضي وحيث كان
المناسب ان يقال ودوا لكنه عدل الى المضارع لانه كلام من لاخلاف
في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التأويل واما الكون فيكون فعلى تقدير كان في مثله اي رب ما كان يود
فحذف لتعينه اول الاختصار اول غير ذلك والقرينة الحرفية ربما والقرينة
المعينة كثرة استعمال كان بعد رب ما كما قال الربيعي ويجوز ان تكون كلمة ما نكرة
موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يوده الذين كفروا
تحقق وتبت كقيل وفيه تعسف لان المعنى على تقليل ودادهم لا على تقليل
شيء يودونه فرب في مثله لتقليل نسبة الحدث الا ان يراد رب شيء يودونه
من حيث انهم يودونه (واعلم ايضا * فاعلم المراد ببقعه * ان الفعل قد يحذف بعد رب ما
عند القرينة قال * فذلك ان يلقى الكريمة يلقها * جيذا وان يستغن يوما فربما *
اي رب ما يتوقع كذا في الرضى وان رب ما على رأى الكوفيين لا محل لها من الاعراب
وان كان اسما لكونها بمعنى قلما وكونها كحرف ال في الداخلة على الجملة فتفيد
قلة الفعل الذي دخلت هي عليه كذا في الرضى (واعلم ايضا انه قد ظهر
بما ذكر ان كلمة ما في رب ما على ثلاثة اوجه الاول كونها كافة والثاني كونها نكرة
موصوفة والثالث كونها زائدة قال * رب ما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى
وطعنة نجلاء * فاذا عرفت هذا فقول فيما نحن فيه ان رب ما حرف جر مكفوف
بما عن العمل ويشعر على ظاهره على رأى سيويه ومن تبعه او نزل منزلة
الماضي للمبالغة على الراى المختار واما على رأى الكوفيين فرب اسم مكفوف
بما والتقدير رب ما كان يشعر بذلك لا محل لها من الاعراب وعلى كل تقدير

مطلب المضارع قد يقع
بعد رب ما لتنزله منزلة
الماضي
مطلب ان الفعل بعد رب ما قد
يحذف
مطلب كلمة ما في رب ما
لي ثلاثة اوجه

فجملة يشعر لا محل لها كما لا يخفى فعلى كل تقدير تقيد بمقالة الاشعار وهى
 كتابة عن كون الاشعار خفيا فان القلة يلزمها الخفاء اذ لا معنى لقلة الاشعار
 عددا كما لا يخفى وفي بعض النسخ لكن يشعر بذلك الخ اى لم يقسموه
 تقسيما مدلوليا بالمطابقة لكن قسموه تقسيما مدلوليا بالالتزام وهو استدراك
 من قوله لم يقسموه وقد سبق الكلام المتعلق بكلمة لكن فلا تأل فى العود اليه
 (قوله قال) اى السكاكى (فى المفتاح) استئناف عن يشعر كانه قيل هل يشعر
 بذلك كلامهم فاجاب بان قال قال فى المفتاح وقد سبق الكلام المتعلق بالاستئناف
 وانواعه وفوائده ودواعى الفصل الا انه بقى شئ وهو انه من قبل شبه
 الاتصال على رأى العلامة للسعدقان الجملة الاولى لما تضمن السؤال المقضى
 للجواب اشبهت بالشرط والجملة الثانية التى هى الجواب بالجزاء فكما ان الجزاء
 يفصل عن الشرط لكمال الاتصال بينهما كذلك فصل الجملة الثانية عن
 الاولى للمشابهة المذكور بينهما ومن قبل شبه كمال الانقطاع على رأى الشريف
 العلامة فان الجملة الاولى لما تضمن السؤال اشبهت الانشاء الطلبي والجملة
 الثانية لما كانت جوابا كان خبرا فكما ان الخبر لا يعطف على الانشاء لكمال
 الانقطاع كذلك لا يعطف الجملة المستأنفة على الاولى للمشابهة المذكورة
 * فان قلت * ان زمان اتصاف كلامهم الاشعار وزمان تعلق القول به
 متحدان وصيغة قال تدل على ان زمان تعلق القول به مقدم على زمان
 الاشعار وصيغة يشعر تدل على ان زمان اتصافه به مؤخر عن زمان تعلق
 القول به فتكون هذه العبارة قاسدة لاستلزامها التناقض قلت ان يشعر بمعنى
 اشعر بقرينة اسناده الى كلامهم وانما تجوز لقصد الدوام التجددى
 فيتحقق زمانا هما فلا تستلزم التناقض وخلاصة السؤال هى القبض
 فى العبارة وخلاصة الجواب هى المنع مع السند واما تقريرهما فظاهران
 (قوله ومن امثلة المجاز المرسل الخ) مقول قال والامثلة جمع مثال ومثال
 الشئ يكون من جزئياته * فان قلت * الامثلة جمع قلة وافراد المجاز المرسل
 اكثر من ان تحصى فكيف يصح استعماله ههنا * قلت اذالم يأت للاسم
 الاصيغة جمع القلة او جمع الكثرة فهى مشتركة بين القلة والكثرة وههنا كذلك
 فالامثلة ههنا جمع كثرة بقرينة المضاف اليه من حيث انها اكثر من ان يحصى
 فيصح استعماله وقد سبق بحث جمع القلة والكثرة فى ست فرائد ومن ههنا
 للتعريض اى لافادة ان ما قبلها بعض من مدخولها وعلامته ان يكون

مطلب الداعى للفصل
 للجملة الاستثناء فيه شبه
 كمال الاتصال او شبه كمال
 الانقطاع

مطلب علامة من التبعيضية

مدخولها ذا اجزاء وههنا كذلك فان مدخولها جمع وهو يدل على جملة
 آحاد مقصودة بحروف مفرد والجار مع المجرور ظرف مستقر خبر قدم على
 مبتدأه للتنبيه من اول الامر على انه خبر لانعت اول التشويق الى ذكر مبتدأ
 وهو قوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) اى اذا قرأت فى قوله تعالى
 (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) هذه الفاء جواب اذا قرأت فتدل على الترتيب
 فتفيدان الاستعانة بعد القراءة وهو خلاف الامر فتكون الفاء قرينة مازمة
 من تلك الحثية وقرينة معينة من حيث انها تقتضى تأخر مدخولها
 عما قبلها وهو الارادة (استعملت قرأت) والتأنيث بتأويل الكلمة اى قرأ
 فى قرأت وهذا اولى من التأويل بالجملة كما لا يخفى (مكان اردت) اى مكان
 اراد فى اردت بقرينة ان الكلام فى المجاز المفرد (لكون القراءة مسببة عن
 الارادة حلة صحيحة لاستعملت (استعمالاً مجازياً)
 (تعبير المجاز المرسل التبعي فى المشتق بلفظ الترتيب بحسب الوجدان)
 (على رأى الجمهور)

معناى قرأت معنای اراد تدن مسبب اولديغى ايجون قرأت لفظى
 معنای اراده ده استعمال اولنوب قراءت لفظى مجاز مرسل اصلى اولدى
 بوجازه تبعيته ارادة معنا سنه اولان قراءت لفظن دن قرأت مشتق
 فلاندى قرأت اردت معنا سنه مجاز مرسل تبعى اولدى
 * فان قلت * ان المفعول المطلق فى الترتيب مقدم على المفعول به وفيه
 وله غيرها فلم قدم المفعول له عليه ههنا * قلت * للتنبيه من اول الامر
 على ان صحة هذا الاستعمال بطريق المجاز المرسل بالتبعية الى مجازية
 المصدرين وهذا نهاية كلام السكاكى وابشءاء كلام المص رحمه الله
 تعالى (قوله فبين العلاقة) وقد سبق تفسيرها وانواعها (فى المصدر)
 وقد سبق الكلام المتعلق بالمصدر فى قوله بعد جريانها فى المصدر وانت
 اذا تفكرت ادنى تفكر عرفت ان لا يهملها لاي معنى من معانى اللام حيث
 قال لكون القراءة مسببة عن الارادة الفاء تفريع على قال وقد سبق
 تحقيق كلمة فاء فى قوله فاردت ذكرها قوله (فيشير) اى اشار السكاكى بهذا
 القول اى ذكر كلام دالا دلالة خفية لا صراحة على التقسيم واشار هذا القول
 اى دل دلالة خفية عليه وهذه الفاء تفريع على ما بين وهل هما عاطفتان
 تعرفه اذا نظرت الى تحقيقها فى فاردت (قوله الى ان استعمال) المشتق اى جنس

المشتق او قرأت وقد مر ان المص رحمه الله جرى على اصطلاح اهل
 الصرف (بمعنى المشتق) اى فى معنى المشتق الآخر اى جنسه او اردت
 اى اللذين تكون العلاقة بينهما غير المشابهة او تكون العلاقة بينهما المسببية
 التى هى غير المشابهة فالاول للاول والثانى للثانى (بتبعية المصدر) بان يقدر
 العلاقة الغير المشابهة بين المصدرين فيستعمل احدهما فى معنى الآخر
 ثم يشتق من لفظه بان يقال ذكر القراءة واريد به الارادة لعلاقة المسببية
 ثم اشتق من اسم القراءة الذى هو بمعنى الارادة قرأت فصارت قرأت بمعنى
 اردت مجازا مرسلاتبعيا واما القراءة بمعنى الارادة فهو مجاز مرسل اصلى
 وعلى كل من التفسيرين والقيدى لا يكون هذا المشار اليه عين القسم
 كما لا يخفى بل ينتقل من هذا المشار اليه الى ان المجاز المرسل ان كان مشتقا
 او حرفا فهو تبعى لكونه صلة التبعية مشتركة بين المشتق والحرف
 وان كان صلة التبعية فى بعض المشتقات اى الصفات واسماء الزمان
 والمكان غير مشتركة فلذلك لم يذكروا الحرف وينتقل من هذا الى وان كان
 اسم جنس فهو اصلى بقرينة معرفته وشهرته فحصل التقسيم المشعر
 من القسم المشعر ومن هذا ظهر سر اتيان ربما على ما لا يخفى على اولى النهى
 والغرض من هذا القول اثبات اشعار كلامهم بذلك التقسيم تقريره بان
 يقال كلما قال هذا القول بين العلاقة وبين المصدرين مع اسناد الاستعمال
 الى قرأ مكان اراد وكما بين هكذا اشار ان استعمال المشتق بمعنى مشتق
 آخر بتبعية المصدر وكما اشار الى هذا اشار الى قسم من المجاز المرسل
 وكما اشار الى القسم منه اشار الى التقسيم اى تقسيمهم للمجاز المرسل
 الى الاصلى والتبعى ينتج من القياس الاقتضى الاتصال المركب المفصول
 النتائج من اول الاول انه كلما قال هذا القول اشار الى تقسيمهم للمجاز
 المرسل الى الاصلى والتبعى فلنعتبر هذه النتيجة مقدمة شرطية ولنضم
 اليها مقدمة واضحة لينتج المطلوب هكذا كلما قال هذا القول اشار
 الى تقسيمهم للمجاز المرسل الى الاصلى والتبعى لكنه قال هذا القول ينتج
 من القياس الاستثنائى الاتصال المستقيم انه اشار الى تقسيمهم له الى الاصلى
 والتبعى وهو المطلوب هذا الذى ذكرناه مبنى على كون الفاء فى بين
 ويشير للتفريع واما ان حملتها على التفصيل والوضيح لما قبله فتقول فى اثبات
 المطر بما يشعر بذلك كلامهم لانه لو لم يشعر بذلك كلامهم لما قال فى المفتاح

مطلب ترتيب الممولات

هذا القول لكنه قال يتبع من الغير المستقيم انه يشرب ذلك كلامهم وهو المط
اعلم ان الاصل في الفاعل التقديم على المفعول لانه عمدة فيقرر اليه في الكلام
والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل
الذي يعمل فيه فينبغي ان لا يفصل بينهما بشئ ان لم يمنع مانع واما ترتيب
سائر الممولات فالمختار ان الاصل اى ما كان ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع
مانع تقديم المفعول المطلق على سائر الكمال اتصاله لعامله لكون العامل
مشملا على معناه بخلاف سائر المقابل فانه من متعلقات الفاعل من حيث
هو فاعل كما لا يخفى ثم المفعول به الصريح او بلا واسطة حرف الجر شبهه
بالفاعل لتوقف فهم مدلول الفعل المتعدى عليه كما توقف على الفاعل لانه
اعتبر في مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق مخصوص قال في حواشى الفوائد
الضياية والسرفى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن
لمعنى الفعل المتعدى وما سوى المصدر مما شبهه انتهى ثم المفعول به
الغير الصريح اى بواسطة حرف الجر لكون تعلق الفعل به بواسطة
بخلاف المفعول به الصريح وظاهر ان المتعلق بواسطة متأخر رتبة
عن المتعلق بالذات اما كون تعلق الفعل به بواسطة فاما لكونه لازما
لا يقتضى التعلق بالمفعول به بدونها فانه اعتبر في مفهومه التعلق اجمالا
اى التعلق الى متعلق ما فلذلك عرفوه بانه ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل
اى بلا مدلول ومفعول به صريح فظهر الفرق بينهما ظهورا تاما واما
لكونه غير منعد الى ذلك المفعول فلا يقتضيه كضربت زيدا بالعصا ثم
المفعول فيه الزمانى لماسبة الفعل لكونه مدلوله في الجملة ثم المكانى لمشابهة
مدلوله في صفة الابهام في الجملة ثم المفعول له فانه يشبه المفعول المطلق
في الجملة اى عند حذف اللام منه حتى عده بعضهم مفعولا مطلقا اولانه
سبب الفعل وجودا او ذهنا ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل
تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان يعنى هما بيان كذا في المطول
ويعرف من هذا الترتيب انه لو اتصل باحدها ضمير المتأخر هل يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا او لا فضربت بعصاه زيدا ليس فيه ذلك الاضمار لان زيدا
مقدم رتبة وضربت صاحبها بالعصا فيه الاضمار قبل الذكر لان المفعول به
بواسطة مؤخر لفظا ورتبة كذا في الاطول + فان قلت + لم قدم المفعول به

بواسطة اعني بذلك على الفاعل اي كلامهم * قلت * العناية والاهتمام
به بمعنى نصب عين المتكلم كالا يخفى اول التشويق الى ذكر الفاعل (قوله
وجوز) اي العلامة التفتازاني عليه راحة الباري بقرينة قوله (في شرح
التلخيص) اي المطول وقد سبق تحقيق الضمير واتواع السبق ومثل هذا
الضمير من قبيل ولا يويه لكل واحد منهما السدس الا ان اقربته فيه مقدم
وههنا مؤخر وسمى بعضهم مثل هذا السبق سبق الذكر كناية اي خفيا
لا صراحة وهذه الجملة عطف على جملة قال في المفتاح وان تفكرت في ان
الجامع بين مسند اليهما ومسند اليهما من اي نوع من اتواعه تعرفه وقد سبق
بيان الجامع واتواعه * فان قلت * ما الداعي الى العطف في مثل هذا
اي عطف جملة لا محل لها على مثلها * قلت * قصد اقادة تشريكهما
في اثبوت (قوله ان يكون نطقت في نطقت الحال مجازا مرسلا باعتبار)
وتقدير (ان الدلالة لازمة للنطق) حيث قال يسدر تشبيه دلالة الحال
بنطق الناطق في ابصاح المعنى والمقصود وايضا الى الذهن ثم تدخل
الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق
الفعل او الصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل او الصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضيل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار الملزوم واردة اللازم
من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى الحقيقي والمعنى المستعمل فيه نوعان من العلاقة
احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال
المقيد اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحيث يصح التمثيل به للاستعارة التبعية
على احد الاعتبارين فاستحسنه انتهى والقرض من هذا الكلام اي
وجوز الخ اثبات اشعار كلام القوم بذلك التقسيم بانه كلما جوز في شرح
التلخيص ان يكون نطقت الخ مجازا مرسلا باعتبار المذكور والحال ان كونه
اصليا معروف اشعر كلامهم بذلك التقسيم لكنه جوز ما شعر كلامهم بذلك
التقسيم وقد عرفت انه من قبيل الاكتفاء بالفعل عن الصفة والحرف
والدليل عليه حكون العلة المقتضية للتبعية من زكاة بينهما

مطلب الداعي لعطف
احدى الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب
على الاخرى

مطلب اللفظ الواحد
يجوز ان يكون استعارة
ومجازا مرسلا اذا وجد
بين معنيهما علاقتان

مطلب الزوم وانواعها

* فان قلت * هذا الدليل اثبات للمثبت اسم مفعول واثبات للمثبت باطل
فهذا الدليل باطل * قلت * لانسل ان هذا الدليل اثبات للمثبت كيف
وكلامهم مشتمل على كلام المتقدمين وكلام المتأخرين فالاول مثبت لاشعار
كلام متقدميهم بذلك والثاني مثبت لاشعار كلام متأخريهم على ما يدل
عليه قوله على وجه نطق به كلام المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين
والسكاكي من المتقدمين والتفتازاني من المتأخرين ولما كان تكلم الواحد
من كل من الفريقين كتكلم كل من الفريقين للاتفاق اشهر بذلك التقسيم كلامهم
(واعلم) ان الزوم في اللغة عدم انفكاك شيء عن شيء يقال لزمه لزم ما كضربا
ولزوما كدخولا ولزامة بفتح اللام ولزومة ولزمانا بضم لاميهما وسكون
زاييهما من باب علم اذ ثبت ودام معه كذا في المحيط وان الزوم الذهني
العرفي ويسمى له العلاقة هو المناسبة بين المعنى الموضوع له والمعنى المستعمل
فيه التي ينتقل بها من احدهما الى الآخر ولو في اعتقاد المخاطب بعرف عام
وغيره من الشرع والاصطلاحات والتأمل في القرائن حتى قيل ولو ادعاء
فيكون اعم من البين وغيره وهذا يوجد في كل نوع من انواع العلاقات
وهذا هو الزوم الذهني العرفي المعتبر في تعريف المجاز وان الزوم العقلي
امتناع انفكاك شيء عن شيء في الذهن وهو قد يكون خبر بين يحتاج الى
البرهان وقد يكون بينا لا يحتاج الى البرهان وهو اما لزوم بين بالمعنى الاعم
وهو الزوم الذي يكفي تصور الملزوم وتصور اللازم في الجزم باللزوم
بينهما واما الزوم بين بالمعنى الاخص وهو كون الشيء بحيث يلزم من تصوره
تصور شيء آخر كالعمى بالنسبة الى البصر فانه يمتنع انفكاك تصور العمى عن
تصور البصر واما الزوم الخارجي فهو كون الشيء بحيث يمتنع انفكاكه عن شيء
آخر في الخارج كلزوم الدلالة للنطق فان الدلالة يمتنع انفكاكها عن النطق
في الخارج ولو على وجود الناطق كافي المجهل لكن لا يمتنع انفكاكها عنه
في الذهن والتصور فانه متى تصورت النطق لم يخطر ببالك الدلالة وكذا
بالعكس فان النطق هو التكلم باللسان والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر او فهم المعنى من اللفظ فظهر من هذا ان الزوم
اما ذهني واما خارجي والذهني اما عرفي واما عقلي والعقلي اما بين واما غير
بين والبين اما بين بالمعنى الاعم واما بين بالمعنى الاخص والازوم الذي عد
نوعا من انواع العلاقة هو الزوم البين المعنى الاخص عرفا فاذا عرفت هذا

اظن انك قلت اعتبار ذكر الملزوم و ارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة
ولا في كون اللفظ مجازا مرسلا بل لابد ان يبين انها من اى نوع من انواعها
لان الملزوم امر لازم مشترك في جميع انواع المجاز استعارة او مجاز امرسلا
* قلت * المراد من ان الدلالة لازمة للنطق لزوم السبب للسبب الواحد
المتجاوزين للآخر ولظهور نوع العلاقة والزموم ولم يتعرض لبيانه كذا
في الحواشي الحكيمية فلا يرد ما قبل ٢ من ان في كون الدلالة لازمة
لنطق نظرا لانه لا يوجد الدلالة في النطق بالمهمل الا ان يكون ذلك
النطق ساقطا عن درجة الاعتبار انتهى وما قبل ٣ في الجواب عنه
ان المراد بلزوم الدلالة للنطق بالزموم العقلي وهو ما يمنع انفكاكه عن الملزوم
فالنطق لا يخلو عن الدلالة من اى من صدر عاقلا او مجنوننا والمنطوق
مهملا او غيره اذ النطق وان لم يدل على المعنى لا يخلو عن الدلالة
على وجود الناطق واحواله البتة انتهى فقيه نظر اذ لم يفرق بين
الزموم الخارجى والذى عد نوعا من انواع العلاقة او لم تأمل ادنى تأمل
﴿ تعبير الاستعارة التبعية مفصلا باعتبار الوجدان في نطق ﴾

الحال على رأى القوم

معناى دلالات ايضاح معنا وذهنه معنای ايصالده معنای نطقه تشبيه
اولنه رق مشبه اولان معنای دلالت مشبهك به اولان نطق جنسند
دخولى ادعا اولنغله نطقك ايكى فردى اولوب برى فرد متعارف كه تكلم
بالاسان وبرى غير متعارف كه معنای دلالت فرد متعارفه موضوع نطق
لفظى فرد غير متعارفه استعاره اولوب نطق لفظى استعاره اصليه
اولدى دلالت معناسنه قلنان نطقدن نطق مشتق قلوب دلت معناسنده
نطق استعاره تبعيه اولدى

﴿ تعبير الاستعارة التبعية باعتبار الوجدان اجمالا على رأى ﴾

القوم في نطق الحال

دلالت ايضاح مراده وذهنه معنای ايصالده نطقه تشبيه او لنوب
دلالت نطق جنسند دخولى ادعا اولنغله نطق لفظى دلالتده استعاره
اولنوب استعاره اصليه اولدى دلالت معناسنه اولان نطق لفظندن
نطق مشتق قلندى نطق استعاره تبعيه اولدى

٢ قاله حسن الزبارى
عليه رجة البارى
٣ قاله مفتى زادله الحسى
والزيادة
تعبير الاستعارة التبعية
باعتبار الوجدان على
رأى الجمهور مفصلا في
نطق الحال

تعبيرها على رأيهم باعتبار
الوجدان اجمالا في
نطق الحال

﴿ تعبير المجاز المرسل التبعي باللغة التركيبية ﴾

معناى دلالت معناى نطقدن مسييتيخون نطق لفظى معناى دلالتده استعمال اولدى مجاز مرسل اصلى اولدى دلالت معناسنه اولان نطقدن نطقت مشتق قلندى دلت معناسنده نطقت لفظى مجاز مرسل تبعى اولدى ﴿ تعبير المجاز المرسل التبعي باللغة التركيبية بحسب الوجدان على ﴾ رأى الجمهور فى مل قوله تعالى * فهل انتم شاكرون وقوله تعالى

فهل انتم تشكرون

طلب حصول صورة الحكم فى الذهن معناسنه اولان استفهام لفظى ذكر اولدى تقيد علاقه سيجون طلب حصول مراد اولنوب بعده طلب حصول معناسنه اولان استفهام ذكر اولدى اطلاق علاقه سيجون طلب حصول النسي فى الخارج مراد اولدى لفظ استفهام طلب حصول السى فى الخارج معناسنده مجاز مرسل اصلى اولدى بوجازه تميلاه استفهام تصديق جزئياته موضوعه اولان هل كله سى ذكر اولنوب طلب حصول السى فى الخارج جزئياتدن بر جزئى كه مخاطبيندن شكرى طاب مراد اولدى هل كله سى مجاز مرسل تبعى اولدى فصار هل انتم شاكرون بمعنى اشكروا (القرينة المعنوية فى هذه الآية معنوية وهى صدورها عن علام الغيوب من حيث يمتنع الاستفهام عنه تعالى واما القرينة المعينة فلفظية وهى الفاء من حيث انها تفريع على ما يوجب الشكر على العمة الجليلة من قوله تعالى * وعلما صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم * الآية وهذه الآية فى سورة الانبياء عليهم السلام واما الداعى للتجوز فالنبيه على كمال العناية من حيث ان ابراز ما يتجدد فى معرض الثابت يدل على كمال العناية بحصول الفعل فى الخارج وهو شكر مخاطبين (قوله فانهم) اى اذا قرأت ما نقلك او تفكرت فيها فانهم ودقق النظر لى تعرف وجه الاستعارة بذلك التقسيم لما فيه من الخفاء كما ذكرنا وفى بعض النسخ هذا القول ساقط وبهذا انتهى الحاشية (قوله يريد) يعنى المص رحمه الله تعالى فى هذه الحاشية (انه) اى كل واحد من السكاكى والتفتازانى (بين) اى كل واحد منهما (علاقة المجاز) اى المرسل فى هذين القولين (بين المصدرين) اى القراءة والارادة والنطق والدلالة (دون الفعائين) اى قرأت واردت ونطقت ودلت اى لم يبينها

مطلب تعبير المجاز المرسل
التبعي باللغة التركيبية على
رأى الجمهور

بين الفعلين (وبشعر ذلك) أى بيان العلاقة بين المصدرين فقط
 (باعتبار العلاقة) وتقديرها (بين المصدرين أولا) فيجربى المجاز
 المرسل بينهما أولا ثم اعتبارها في الفعل بان يشتق منه فهذا المسالك يكون
 المجاز المرسل تبعيا في المشتق عند الجمهور فرض الشرحه الله تعالى
 من هذا الكلام بيان وجه اشعار كلامهم بهذا التقسيم على ما فهمه المص
 من كلامهم وقصر ضميراته على السكاكى كما قبل ٢ او على التفتازانى على
 ما قبل ٣ تقصير كما لا يخفى على التأمل (قوله وفيه بحث) وقد سبق الكلام
 المتعلق بالبحث اى وفي اشعار ذلك البيان باعتبار العلاقة بين المصدرين
 اولاً نظر (ومنع لانه نبه بان العلاقة باعتبار بعض اجزاء الفعل دون
 كله) اى دون كل اجزائه وفي بعض النسخ دون كل جزء اى لانسلم ان بيانهم
 علاقة المجاز المرسل بين المصدرين دون الفعلين بشعر باعتبار العلاقة
 بين المصدرين اولاً فيجربى المجاز المرسل بينهما ثم يشتق الفعل فيكون
 المجاز المرسل في الفعل تبعاً بمجازية المصدر مرسل لم لا يجوز ان ينبهوا
 بذلك البيان على ان العلاقة باعتبار بعض اجزاء الفعل كافية كما في هذين
 المثالين وكما في الافعال الواقعة في التعاريف والمنسوبة الى الله عز اسمه وكما
 في مثل تسمع بالمعبدى خير من ان تراه فان المجاز في هذين المثالين باعتبار
 المادة وفي الافعال الواقعة والمنسوبة باعتبار الهيئة لكن بانسلاخها
 وتجريدتها عن الزمان المدلول للهيئة وفي المل الاخير ايضا باعتبار الهيئة لكن
 بتجريدتها عن النسبة التامة والزمان الذين هما مدلول الهيئة وان اعتبار
 العلاقة بين المصدرين كاف في مجازية المشتق مرسل فلا حاجة الى تقدير
 المجاز بين المصدرين كما في الاستعارة التبعية لكن فيه نظر كما سبق على ان
 هذا التنبيه لا ينافى الاشعار المذكور بل هو اقوى من التنبيه المذكور
 قياسا على الاستعارة التبعية عندهم كما لا يخفى وتوهم كون مراد الش
 رح من هذا البحث ان المجاز المرسل في المشتق اصلى لاتبعية فيه اصلا
 باطل لما مر من ان علة التبعية مشتركة بين الاستعارة والمجاز المرسل والمرضى
 عند الشرح ان يكون المجاز المرسل في المشتق وغيره تابعا للعلاقة المعبرة
 بين المصدرين والمتعلقين كما في الاستعارة التبعية

(تعبير المجاز المرسل اتبعي باللغة التركيبية بحسب الوجدان)

(على رأى العصام المحقق)

مطلب مسالك المجاز
 المرسل اتبعي عند الجمهور
 ٣ القائل مفى زاده له الحسنى
 والزيادة
 ٣ القائل حسن الزيارى
 عليه رحمة البارى

مطلب تعبير المجاز المرسل
 اتبعي على رأى العصام
 المحقق

دلت إياه نطق بإنسده مساييت علاقته سي اعتبار اولوب بو علاقه به
تبعيته نطق دلت معنا سنده استعمال اولوب مجاز مرسل تبعي اولدى
(قال المصنف رحمه الله تعالى وانكر التبعية) اى وجودها اذ الانكار
نفي وجود السى فيلزمه نفي تقسيم الاستعارة الى الاصلية والتبعية عطف
على مقدر اى اقر القوم وجود التبعية فيلزمهم اثبات تقسيمها اليهما
فان قلت * ما القرينة الحذفية * قلت * هي الواو فان الاصل
فيها ان تكون للعطف فان قلت * وما المعينة * قلت * هي
مقابلة الانكار بالاقرار تقابل التضاد او الايجاب والسلب فانه ينقل من كل
منهما الى الآخر (السكاكى) فاعل لانكر المذكور المسند * فان قلت *
لم ذكر * قلت * لعدم صلاحية المقام وهو قصد افادة تلبس الفعل
بالمسند اليه من جهة الوقوع والصدور منه للحذف وذلك لعدم انما يكون
لعدم وجود القرينة الحذفية والمعينة وههنا كذلك وقد سبق ان الداعى
قد يكون موجبا وقد يكون مرجحا فان قلت * لم افرده اى جعله غير
جملة قلت لكونه غير سبى مع عدم افادة التقوى للحكم وكونه
غير سبى كونه من صفات المسند اليه لا من صفات متعلقه بخوزيد ضرب غلامه
فان قلت * لم ذكر فعلا ماضيا * قلت * لتقييده بلزمانى الماضى
على اخصروجه فيفيدان الحدث المسند من حيث اتسابه الى الفاعل حصل
فى الماضى مع افادة التجدد اى الحدوث بعد ان لم يكن * فان قلت *
لم افاد الفعل ذلك التجدد اى تجدد الحدث المسند المدلول ضمنا للفعل
وحدوده بعد ان لم يوجد * قلت * قد سبق جوابه بما لا مزيد عليه
فراجع اليه * فان قلت * لم قدم على المسند اليه اعنى السكاكى * قلت *
لا فائدة التجرد فكما ان افادة التجدد تقتضى كون المسند المفرد فعلا كذلك
تقتضى كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه
على فاعله كذا فى شرح المفتاح الشريفي وقد سبق الكلام المتعلق
بتقديمه فى بحث المسئلة * فان قلت * لم ذكر المسند اليه * قلت *
لعدم صلاحية المقام المذكور آسا للحذف * فان قلت * لم عرف
اى ذكر معرفة * قلت * لا فائدة المحاطب اتم فائدة فان قلت *
لم عرفه علما فانه من الاعلام الغالبة وقد سبق تحقيقها واحوال لاهها
فى بحث اسامى الكتب واجزائها * قلت * لاحضاره بعينه وبمخصه

مطالب انكار السكاكى
التبعية فى الاستعارة وغيرها

مميزا عن جميع ما عده في ذهن المحاطب ابتداء واول مرة باسم مختص به
 باعتبار هذا الوضع او للاشارة الى ان هذا الفعل مما ينبغي ان يذكر لانه
 صدر من العالم النحرير المعروف بالسكاكي وقد سبق ان تعريف المسند اليه
 وغيره يحتاج الى نكتتين مائة وخامسة في بحث يقول العبد * فان قلت *
 لم اخرج عن المسند اعني انكر * قلت * لاقتضاء المقام تأخير * كما ذكر
 آما * فان قلت * لم قيد المسند بالمفعول به اعني التبعية * قلت *
 لتربية الفائدة التي قصد بالكلام افادتها وتقويتها فان ازدياد التقييد
 يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة
 كما مر في قوله يقول العبد * فان قلت * لم ذكر * قلت * لعدم
 صلاحية المقام وهو ان الغرض والقصد اعادة تلبس الفعل وتعلقه بهذا
 المفعول * فان قلت * لم ذكر معرفة * قلت * لكون التربية اتم
 * فان قلت * لم حرف باللام * قلت * للاشارة الى الجنس من حيث
 تحققه في ضمن جميع الافراد * فان قلت * ما القرينة له فان اللام مشتركة
 بين المعاني المعلومة لفظا او معنى على الاختلاف * قلت * هي قوله
 انكر ورد فان الانكار عبارة عن نفي وجود الشيء وكذا ردها الى المكنية
 فكانه قال السكاكي لاشي من التبعية بموجود فان الانكار يكون هكذا
 ومعنى ردها الى المكنية بان قال كل فرد من افراد ما يراه القوم تبعية
 فهو تخيلية **كما** سيجي * فان قلت * لم قدم على الفاعل مع
 ان حقه التأخر عن الفاعل * قلت * اراد ان يجيب عنه الشارح
 رحمه الله تعالى فقال (قدم المفعول) اي المهور وهو اتبعية
 (لانه) اي ذكر المفعول (من) قبيل (وضع الطاهر) وهو الاسم الذي لا يكون
 ضميرا وهو لفظ التبعية ههنا (موضع الضمير) اي مقامه وهو الداعي وانما كان
 وضع التبعية موضع الضمير لسبق ذكرها في قوله والاتبعية مقتضى الطاهر
 ان يقال وانكرها السكاكي في هذا يقال قدم المفعول وجوبا لكونه ضميرا متصلا
 والفاعل غير ضمير متصل لما فاء توسط من هذا الفاعل للاتصال بخلاف
 ضربتك وسبق اذ كر وان كان مقامه ظاهر يقتضي الضمير لكنه لم يقصد
 ههنا فلم يوجد الا على سبيل التوهم بل الذي قصد فوجدهما هو هذه
 الكمة التي اشير اليها بقوله (لما كان الالتباس) والاشتباه اي اثبت خوف
 التباس هود الضمير عند اخراج الكلام على مقتضى الطاهر الى الاصلية لسبق

ذكرها ايضا فتمثل المقصود وهو انكاره التبعية فلدفع هذا كان من قبيل
الوضع المذكور فاللام متعلق بالطرف المستفراغ من وضع الظاهر فيكون
مكان التباس علة ونكتة وحالات تقتضي اخراج الكلام على خلاف الظاهر
وهذا ليس بمطلوب بل المطاوب نكتة التقديم لان السؤال منها والمطلوبة
تحصل من قوله (فوضعه) اي المفعول اتاه المص (موضع الضمير) اي المقام
الذي يتوهم انه الآن مقامه لكونه هو الحال الظاهر والمقام الآن مكان
الالتباس الذي هو الحال الغير الظاهر ومقتضاه الاسم الطاهر فالاسم
الظاهر الآن في موضعه ومقامه ومثل هذا الضمير الذي يتوهم ان المقام
الآن مقامه يجب تقديمه على الفاعل فما وضع موضعه يجب تقديمه
على الفاعل ايضا فعني قوله فوضعه الخ قدمه على الفاعل وان لم يقدم
من حيث انه اسم ظاهر لكنه قدمه لوجوب تقديمه لوقوعه موقع الضمير الواجب
تقديمه عليه لان هذا الضمير ضمير متصل (والضمير اذا كان متصلا وجب
التقديم) اي تقديمه (على الفاعل) بهذا الضمير وجب تقديمه عليه فانفاء في قوله
فوضعه تفريع على ما قبله كما لا يخفى على المتأمل (لعدم تعذر الاتصال) علة
لوجوب التقديم اي لعدم اسباب تعذر اتصال الضمير بعامله (وتلك الاسباب
ستة) احدها تقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد (وثانيها فصله
عن عامله لغرض كالتقصير والتأكيد نحو ما ضربك الا انا) (وثالثها حذف
عامله نحو اياك والشر) (ورابعها كون عامله معنويا نحو انا الذي ستمني
اي حيدر) (وخامسها كون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما
(وسادسها كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو
هند زيد ضاربه هي وبكر عمرو ضاربه هو وههنا لم يوجد شيء من هذه
الاسباب فوجب كونه متصلا بعامله فانه لا يجوز الانفصال اذا لم يوجد
شيء من هذه الاسباب لان وضع الضمائر للاختصار والابحار والمتصل
اخصر من المفصل والاختصر من المتصل البارز المتصل المستتر فتمت امكن
الاتصال بان لا يوجد شيء من هذه الاسباب لا يسوغ الانفصال واذا كان
متصلا وجب تقديمه على الفاعل وحاصل الكلام قدم المفعول على الفاعل
لوجوب تقديمه عليه لوقوعه مقام الضمير الواجب تقديمه اما كون المقام
مقام الضمير الغائبة فلانه عبارة عن سبق ذكر المرجع المؤنث من حيث
انه سبق ذكره وثناؤه وههنا موجود وهذا هو الحال الظاهر المقتضى
ابيان الضمير الغائبة ولم يوث بل ذكر الاسم الظاهر لمقام ونكتة تقتضي

لكون التقديم ههنا بهذا
الوضع والقربة هي قوله
وجب التقديم

مطلب اسباب تعذر
اتصال الضمير ستة

ذلك الاسم الظاهر وهي مكان الالتباس ودفعه وخلاصته اتي بالظاهر
 موضع المضمير لدفع الالتباس وقدمه لوقوعه موقع الواجب تقديمه واذا
 تأملت فيما قررنا لك حق التأمل ولا يرد ما قيل ان قوله فوضعه موضع الضمير
 تكرار فانه عين قوله وضع الظاهر موضع الضمير انتهى فلا حاجة الى
 ان يحمل قوله فوضعه وقوله وضع على معناهما الاغوي وهو الخط والحل كما قيل
 * فان قلت * ان الضمير متى دار بين القريب والبعيد يرجع الى القريب ان لم يمنع
 مانع وههنا كذلك وبوسط هذا الاصل يندفع الالتباس فلا يلزم وضعه
 موضعه * قلت * اعلم ان النكت والمزايا التي تسمى بالمقامات والحالات والمواضع
 من قبيل المرجحات والمقتضيات لا من المستلزمات التي يمنع انفكاك الشيء
 عنها وان المعبر فيها هو القصد فان قصدت تكون مرجحة والا فلا فاذا
 عرفت هذا فقول ان مكان الالتباس من حيث القصد يرجح اتيان الظ
 ووضعه موضع المضمير وان اندفع الالتباس باخر من القرينة او المراد ان كان
 الالتباس في بادي الرأي واندفع ايضا ما قيل ثم الظ اراد بالالتباس المذكور
 الالتباس بين رجوعه الى التبعية ورجوعه الى الاصلية لكن لا يخفى ان قول
 المص وردها الى المكينة قرينة لرجوعه الى التبعية دون الاصلية لاسما
 او ضمه بقوله كما ستعرفه اشارة الى ما سيذكر بقوله واختار رد التبعية اليها
 انتهى (قوله فاحفظه فانه نكتة عظيمة) اي لطيفة مستخرجة بقوة الفكر
 (جليلة) اي عظيمة القدر والشان مأخوذة من الجلالة بمعنى عظم القدر والشان
 لا من الجلال لانه لكونه بمعنى التماهي في عظم القدر والشان الى غايته
 انما يوصف به الله تعالى فيقال جل جلاله ولا يقال جل جلالته وكذا يقال
 ذو الجلال دون ذي الجلالة وتوصيفه تعالى به اما خلقه تعالى الاشياء
 العظيمة الدالة على وحدانيته او لتعاليه عن الحاجة وادراك ذاته او لتعاليه
 عن الادراك بالحواس كما اشار اليه في البصائر واما على ما ذكره في المحيط
 من ان الجلال والجلالة يفتح الجيم فيهما بمعنى الاسنان يقال جل فلان
 جلالة وجلالا اذا سن وكبر من الباب الثاني وكذا بمعنى العظمة فلا فرق
 بينهما ولعل الفرق مبني على العرف وفي اللغة لا فرق بينهما ولا من الجلول على
 وزن الدخول فانه بمعنى الخروج من البلد يقال جل القوم اذا خرجوا الى
 بلد آخر كذا في اللغة (واعلم ان النكتة في اللغة مرادف القطة معني
 ووزنا وجمعه نكات بكسر النون كبرمة وبرام ونكت بضم النون وقم

وكذا لا يرد ما قيل ٧ من
 ان المراد قدم هذا المفعول
 لوجوب تقديمه لوقوعه
 موقع الضمير الواجب
 التقديم على الفاعل لكن
 العبارة المذكورة لا يساعد
 هذا المعنى انتهى كما لا يخفى
 ٧ القائل حسن الزبيري
 عليه راحة الباري

مطلب معنى النكتة في
 اللغة والعرف

الكاف والاثرا الحاصل بالنكت بفتح النون وسكون الكاف يقال نكت الارض
 بقضيب او باصبع نكتنا من الباب الاول اذا ضربها به فاثر فيها وهذا يكون
 في آفات التفكير في مصلحة واما في العرف فهي اللطيفة المستخرجة من الكلام
 بقوة الفكر من المعاني الزائدة على المطوق فهي اما منقول من النكتة بمعنى
 النقطة لاحتياج كل منهما الى دقة النظر واما من النكتة بمعنى الاثر الحاصل
 في الارض لاشتراك كل منهما في الحصول من التأثير وان كان حصول
 احدهما بالتأثير الحسى وحصول الآخر بالتأثير المعنوى كما لا يخفى * فان
 قلت * لم صار هذه النكتة وهي وجوب تقديم مثل هذا المفعول على
 فاعله جلية غير مبذولة * قلت * لقوله (قدوفقا) على صيغة المجهول
 من التوفيق وهو جعل الاسباب موافقة للسبب وانما اتى بصيغة المجهول
 لتبين الفاعل وهو الله عز شانه لان المسند لا يصلح الاله (لاستخراجها)
 اى هذه النكتة اللام متعلق لوفقنا اى استخرجتها انا بتوفيقه تعالى اياى وام
 يستنبطها غيرى فانها تحتاج الى احوار عميقة وذهن لاسمع وفطنة حديدة
 فلو لم تكن جلية بل كانت مبذولة لاخرتها كثير من غيرى لكن لم يستخرجها
 ومعلوم ان الامر المحتاج الى هذه الامور وحصل بتوفيقه تعالى يكون جليلا
 فثبت انها جلية فلذلك امرنا بحفظها او استحق ان يقال في شأنها
 احفظه والغرض من قوله قد وفقنا دفع العجب والانانية في اول مرة وان
 كان التوفيق مخصوصا بالخير يكون اشارة الى علة اخرى لجلالاتها كما لا يخفى
 فاشار بهذا الكلام الى ان هذه النكتة ليست مخصوصة بهذا الكلام اى
 كلام المص رحمه الله بل يجرى في مثله حيث امر بحفظها * فان قلت *
 المصنف رحمه الله ليس ممن يوثق بعربيته ويستشهد بكلامه فكيف يستشهد
 بوقوعها في كلامه والقريحة الصرفة في القليات بلا اسناد الى القرآن
 المجيد او الى كلام البلغاء والقصاصد المعبرة الموثوق بعربيتهما وبلا بيان
 بالقواعد المقررة في العلوم العربية غير معتنى وغير معتبر في كل مقام كما قيل
 * قلت * نعم ان المص ليس ممن يوثق بعربيته فلا يستشهد بكلامه وانا تتبعنا
 مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل في الكتب المعبرة فلم نجد وجوب
 تقديم المفعول به الظاهر الموضوع موضع الضمير المتصل الواجب التقديم
 عليه بل المذكور ان المفعول به اذا كان مفصلا سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا
 لا يجب تقديمه مطلقا سواء وضع موضع الاضمار او لا نعم ينبغي ان يكون

النائب في حكم الملوب عنه لكن كلامك اعني غير معتبر وغير معتبر في كل
 مقام يدل على ان هذه النكتة اى وجوب تقدم المفعول الظاهر الموضوع
 موضع الاضمار المتصل الواجب تقديمه معتبرة ههنا وليست بمعتبرة في غير
 هذا الكلام فانت سلمت وجوب مثل هذا التقديم في هذا الكلام ونقيته عن
 غيره فهل هذا الاتاقض كما لا يخفى على المتأمل بل الاولى ان يمنع وجوب
 مثل هذا التقديم فالاولى ان يقال (قدم المفعول لامنيابة لان الكلام فيه
 وفي الاصلية او التخصيص) اوى اقصر المفعول على الفاعل (ووضعه موضع
 الضمير لما كان الالتباس قال المص رحمه الله وردها) اى التبعية وارجعها
 (الى المكنية) وجنسها ولما كان الرد يعنى الصرف كان رد التبعية يحتمل
 الوجهين احدهما جعل التبعية نفسها مكنية وجعل قرينةها التى هى
 من توابعها قرينة المكنية كما هو الظاهر فان رد الشئ الى جنس شئ آخر
 يكون بان يدخله في جنس الآخر وبصدق عليه ذلك الجنس وثانيهما
 جعل التبعية قرينة المكنية التى هى من توابع المكنية وجعل قرينة التبعية
 مكنية فان الصرف والتحويل يكون بهذا الوجه ايضا وكان مجعلا فاراد
 ان يفسره وقال (لا يرد نفسها) اى نفس التبعية (الى المكنية بل يجعل قرينةها
 مكنية ويرد نفسها الى التخيلية) يعنى ليس المراد الاحتمال الاول بل المراد
 الاحتمال الثانى بهرينة ما سيأتى في العقد الثانى ولما لم يظهر لقوله كما ستعرفه
 فائدة اراد ان بين وقال (ولما كان المقصود بهما) كما عرفت مما قررنا (قال)
 اى المص رحمه الله (كما ستعرفه) اى رداه فلا لما ستعرفه يعنى احوال كيفية الرد
 وتفصيله وما عليه الى ما سيأتى في العقد الثانى * فان قلت * مادام
 يفصله ويسنوفيه فيما سيأتى في الحاجة الى الذكر الاجالى ههنا * قلت *
 الغرض من ذكره ههنا التنبيه على ان تقسيم الاستعارة الى الاصلية
 والتبعية ليس بمتفق عليه بل خافه السكاكى ولذلك ناسب ذكره ههنا
 اجمالا وانما لم يستوف حقه ههنا لان الغرض من هذه الفريدة استيفاء
 حق تقسيم الاستعارة الى الاصلية والتبعية فقط (قوله لينتظر بيانه)
 اى بيان الرد ليتمكن في الذهن فضل تمكن لما طبع الله تعالى النفوس عليه
 من ان انشئ اذا ذكر بهما ثم بين كان اوقع فيها من ان تبين اولا
 افا قلت بيان التفسير وهو ايضا ما فيه خفاء من المشترك والمشكل
 والمجمل والخلط لا يجوز تأخير عن ذكر المفسر اسم مفعول فكيف

يصح الاحالة الى العقد الثاني * قلت * نعم اذا كان المراد من ذكر
المفسر اسم مفعول التعليم والتعلم وهو وقت الحاجة ههنا وفي باب العمل
هو وقت العمل واما اذا كان الغرض من ذكره غير ذلك فيجوز
تأخيره الى وقت الحاجة وقد عرفت ان الغرض من ذكر المفسر ههنا
هو التنبيه المذكور آنفا * فان قلت * لو صح الاحالة فما الحاجة الى
تفسير الشارح رحمه الله * قلت * ذكره للتوطئة لدفع الاعتراض
الذي يذكر عن قرب بالوجه الذي اخترعه من تلقاء نفسه لترجيح المكنية
على التبعية وذلك الوجه هو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة اخرى
فان الاعتراض يتوقف على معرفة مورده او ليكون توطئة لذكر النكتة
لقوله كما ستعرفه وتلك النكتة هي الابهام وهو انما يعرف بقوله لا يرد نفسها
الخ فاذا حصل الابهام مست الحاجة الى قوله كما ستعرف فكأنه قال توقف
الى وقت الحاجة وهو وقت التعليم والتعلم وذلك الوقت هو وقت ذكر
العقد الثاني واما الآن فان التنبيه على المخالفة في التقسيم بالانكار والرد الذي
يكفي فيه الاجمال فاذا عرفت ان قول المص رحمه الله وانكر التبعية
وردها عبارة في التنبيه المذكور واسارة في بيان الانكار والرد وكذا عرفت
ان قول الشارح رحمه الله لا يرد نفسها عبارة الخ في التوطئة واسارة في
التفسير * فان قلت * يكفي في التنبيه المذكور قوله وانكر التبعية السكاكي
فلا حاجة الى قوله وردها الى المكنية مع التزام الابهام في الرسالة
* قلت * اجاب عنه الشارح رحمه الله بقوله لينتظر بيان اي بيان الرد
واظهار المراد منه اذ هو عبارة عن اظهار المراد بعد ماله تعلق ما قولا
او فعلا وله خمسة انواع (الاول) بيان تقرير وهو توكيد الكلام بما يقطع
احتمال المجاز او الخصوص كقوله عز اسمه ولا طائر يطير بجناحيه * فان الطائر
يستعمل مجازا في البريد لاسرعه وكقوله عز شأنه فسجد الملائكة كلهم *
فان الملائكة مأمورون بالخصوص فقرر بدكر الكل قطعاً لاحتمال الخصوص
واما اجعون فتفسير لما في فسجد الملائكة كلهم خفاء لاحتماله الاجتماع
والافتراق فان الافتراق ليس معنى مجازيا ولا وضع للاجتماع (والثاني) بيان
التفسير وقدم تفسيره فيما مضى ومثاله الآن (والثالث) بيان التغير وهو
تغير موجب الصدر باظهار المراد منه كالتخصيص والاستثناء والشرط
والغاية والصفة والحال (والرابع) بيان الضرورة وهو توصيح المراد

مطلب البيان واقسامه
خمس

بالم يوضع له فنه ما عوفي حكم المنطوق للزومه منه كقوله عز اسمه وورثه
ابواه فلامه الثلث فان ذكر نصيب احد الشريكين عرفا يلزمه تعيين
نصيب الاخر وهو ههنا الباقي ومنه السكوت لدى الحاجة الى البيان
بان يدل على كون السكوت بيانا حال المتكلم اى من شأنه التكلم في
الحادثة لا المتكلم بالفعل فان السكوت ينافيه كسكوت الشارع عن تغيير
ما بعينه ولم يسبقه تحريم ومنه ما ثبت لضرورة اختصار الكلام نحوه
على مائة ودرهم جمل العطف بيانا للمائة بانها من جنس المعطوف ضرورة
اختصار الكلام فان عطف الدرهم عليها ليس تفسيرا لها حقيقة لان مبنى
العطف على التخيير ومبنى التفسير على الاتحاد (والخامس) بيان التبديل
وهو النسخ وهو ان يدل على خلاف حكم شرعى دليل شرعى آخر
متراخ واذا عرفت هذا فاعلم انه يجوز تأخير بيان التقرير والتفسير عن
وقت الخطاب والذ كر لا عن وقت الحاجة دون التغيير فانه لا يجوز تأخير عن
وقت الخطاب والذ كر بالمفسر اسم مفعول وهذا هو المختار واذا عرفت
هذا تحققت ان البيان ههنا بيان تفسيره وان يجوز تأخير ههنا وانت
ان ضبطت احوال الكلام الخبرى من دلالة على اى شى عند الحنفية
والشافعية ووضعه على شى واقسامه من كونه ابتدائيا وطلبيا وغير ذلك
بما قررنا لك فى بحث الحمد وتعريف المجاز تمكنت على تطبيق كلام المص
عليها واستغنيت عن ذكرها ههنا (قوله فان قلت لا وجه لانكار التبعية)
اى لا سبب لانكارها وقد سبق معنى الوجه فى قوله على وجه نطق به
(قوله وغايته) اى غاية الرد (احتمال اخراجها) اى التبعية (عن كونها
تبعية) وفى بعض متعينة اى لكونها تبعية (اذا احتمال كونها مكنية لا يدفع
احتمالها) اى احتمال كونها تبعية كما سيأتى حلة لكون غاية الرد احتمال
الاخراج وانما لا يدفع لان الاحتمال لا ينافى احتمالا آخر فلا يتحقق الانكار
فلا يصح التعبير بالانكار نعم لو كان غاية الانكار للتبعية لوجد سبب التعبير
بالانكار وليس فليس وخلاصة السؤال النقض فى العبارة ومورده
هو النقل اعنى انكر التبعية السكاكى واما تقريره فبان يقال هذه العبارة
باطلة لانها تفيد خلاف الواقع وما تفيد فهو باطل فهذه العبارة باطلة
اما الصغرى فلانه اولم تكن كذلك لتحقق انكارها اياها فى الواقع لكن
لم يتحقق فى الواقع فهى تفيد خلاف الواقع وهى الصغرى المطلوبة

وقد سبق معنى البطلان أي بطلان الكلام أما الملازمة فظاهرة وأما المقدمة الرافعة فلأنه لا وجه لانكاره إياها * فان قلت * لانسلم أنه لا وجه لصدور الانكار منه انما يكون كذلك لو لم يتحقق الرد منه فليكن الرد وجهاً لانكاره إياها * قلت * الرد لا يكون وجهاً لانكاره فلأنه لو كان وجهاً لكان غايته انكارها لكنها ليس انكارها فان غايته احتمال الاخراج فقط لان احتمال كونها مكنية احتمالاً راجحاً لا يدفع احتمال كونها تبعية فاذا بطل هذا السند بطل نقيض الممنوع وكما بطل ثبت عينه وكما ثبت فلا يتحقق لانكاره إياها اذا انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب والسبب هنا النقل وهو اختياره الرد لانكاره إياها كما سيأتي وإذا اتقنت ما قررنا لك من التقريرات والاشارات في مثل هذا المقام فانت تقدر ان تقرر هذا السؤال على وجه التفصيل طبقاً على اقوانين الاستدلالية وان تعرف الاشارات الواقعة في تقريرنا الاجمالي هذا وان لا تقتصر على تقرير واحد (قوله * قلت * يرجح المكنية عدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى) فيكون هذا الاحتمال راجحاً فيكون اتبعية لكونها تابعة لاستعارة اخرى احتمالاً مرجوحاً (والاحتمال المرجوح منكر عند ذوى العقول الراجحة) وحاصل الجواب ان الانكار أي انكار شيء قد يكون بنفي وجوده وصحته بان لا يتحقق ذلك الشيء في الواقع وقد يكون بنفي راجحيته وذلك بان لا يتحقق رجحانيته وتحقق مرجوحيته وهذا الذي يقال له انكاره متعلقه منكر عند ذوى العقول الراجحة فكأنهما انكار ومنكر في عدم المقبولية عندهؤلاء او هو مبني على العرف والمراد بالانكار هو الثاني ولما كان نفي الراجحية عن اتبعية كالانكار في عدم مقبولية متعلقه عبر عنه بالانكار فقال وانكرها أي نفي رجحانيتها على كونها مكنية بقرينة ما سيأتي من قوله واختار ردها الى المكنية وغاية هذا الانكار هو الاخراج فقط لعدم الصحة وخلاصته منع الملازمة القائلة بانه لو كان للرد وجه لكان غايته انكاره مع السند والحل واما تقريره فبان يقال لانسلم أنه لو كان له وجه الخ كيف والمراد بالانكار هو نفي الراجحية الا ترى (انه نبه أي المص رحمه الله فيما بعد) من قوله في الفريدة الثانية من العقد الثاني واختار الخ (على كون الانكار) أي هنا (انكاراً مبني على الرجحان لا البطلان) أي بطلان اتبعية وحمية المكينة وكون الاستعارة تبعية باطل وكونها

مكنية حق (لو كنت ذاتنبه) حيث ينبغي الاختيار عن جواز خلافه على
 سبيل المرجوحية ويدل هذا على ان المراد بالانكار ههنا الانكار المبني على
 الرجحان كما لا يخفى فقوله يرجع المكنية الى آخره اشارة الى السند بتحرير المراد
 من الانكار على سبيل المجاز او على سبيل العرف والى علاقته ان كان مجازا
 او الى وجه العرفية ان كان عرفا في هذا المعنى لكن الظاهر هو الاول وقوله
 به الخ اشارة الى القرينة المازمة او الى قرينة كون المراد من الانكار العرفي
 فيكون تنوير السند كما اشرفنا واذا عرفت ما ذكرناك حق المعرفة عرفت
 اندفاع ما قبل ٢ ان المناسب لا يجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكاره التبعية ههنا
 بل يعرض عنه في هذا العقد الذي عقد لاقسام المجاز ويكتفي بذلك في العقد
 الثاني المعقود لتحقيق المكنية وعلى تقدير ذكره هنا فالماسب ان يستوفيه
 حتى لا يحتاج الى الحوالة وكذا لا حاجة الى الحاشية التي ذكرها الشارح
 ههنا لان المص نفسه سيصرح بمضمونها انتهى واعلم ان الاستعارة
 باعتبار لفظ المستعار عند الجمهور على قسمين اصلية وتبعية واما عند
 السكاكي فليس لها باعتبار المستعار تقسيم وان الاستعارة التبعية في المشتقات
 مسالك عند من اعتبر تقسيمها اليها فمسالك واحد عند الجمهور ومسالك
 عند عصام الدين وفي الحروف مسالك ايضا فمسالك واحد عند الجمهور
 ومسالك واحد عند عصام الدين ومسالك عند الخطيب الدمشقي اما
 المسالك عند الجمهور فبان يقدر تشبيه معنى مصدر مشتق بمعنى مصدر
 مشتق آخر فيستعار لذلك المعنى المشبه مصدر المشتق الآخر فيصير هذا
 المصدر استعارة اصلية ثم يشتق من هذا المصدر الذي هو اسم المشبه به
 فعل او غيره فيصير المشتق فعلا او غيره استعارة تبعية هذا اذا كانت
 الاستعارة في المشتقات باعتبار المادة واما مسالكها باعتبار الهيئة فبان يقدر
 تشبيه مصدر مشتق مقيدا باحد الازمنة الثلاثة بمعنى مصدر مقيد باحد
 الازمنة الاخر فيستعار هذا المصدر المقيد لذلك المعنى المصدرى المقيد المشبه
 فيصير هذا المصدر استعارة اصلية ثم يشتق منه فعل فيصير الفعل استعارة تبعية
 فتكون استعارة المصدر واسطة في اثبات المعنى المشهورى والتحقيق سواء
 كانت استعارة المشتق باعتبار المادة او الهيئة واما عند العصام المحقق فمسالكها
 في المشتقات باعتبار المادة فبان يقدر تشبيه معنى مصدر مشتق بمعنى مصدر مشتق
 آخر فيستعار مصدر مشتق آخر لمعنى ذلك المصدر فيصير مصدر مشتق آخر

٢ قاله حسن الزباري
 عليه رحمة الباري
 مطلب زبدة الفريدة
 الثانية ان الاستعارة باعتبار
 اللفظ المستعار قسمين
 عند الجمهور اصلية
 وتبعية وعند السكاكي
 ليس لها باعتباره هذه
 القسمة
 مسالك الاستعارة التبعية
 في المشتق باعتبار المادة
 عند الجمهور
 ومسالكها باعتبار الهيئة
 عندهم
 مطلب من اي نوع من
 انواع الواسطة يكون
 استعارة المصدر عندهم

استعارة اصلية ثم يشتق منه فعل او غيره ليستعار مادتها فقط فلا يتصف
تمام المشتق حينئذ بالاستعارة حقيقة بل جزؤه فيكون استعارة الكل تابعة
لاستعارة الجزء واما مسلكها فيها باعتبار الهيئة فبان بقدر تشبيه معنى مصدر
مقيد بالزمان المستقبل مثلا بمعنى مصدر مقيد بالزمان الماضي مثلا فيستعار له
الفعل الدال بهيئته على الزمان الماضي فالمتصف بالاستعارة حقيقة هو الجزء
اعني الهيئة فحينئذ ينصف تمام اللفظ بها مجازا ويكون تمامه مستعارا باتبعية
استعارة الجزء وعلى كل من التقديرين فالواسطة واسطة في العروض على ما مر
تحقيقه هذا ما ذكره في هذا الشرح واما ما اختاره في رسالته الفارسية من المسلك
في استعارة المشتقات فيما ذهب اليه الجمهور من استعارة المصدرين المطلق
باعتبار المادة والمقيد باعتبار الهيئة اولاً ثم استعارة المشتق بطريق الاشتقاق
فهو بان يشبه معنى مصدر مشتق بمعنى مصدر مشتق آخر فبتبعية ذلك التشبيه
يستعار المشتق لمعنى مشتق هذا ان كانت الاستعارة باعتبار المادة واما باعتبار
الهيئة فبان يشبه معنى مصدر مقيد باحد الازمنة بمعنى مصدر مقيد باحدها
الاخر فيستعار المشتق فعلا او غيره لمعنى مشتق آخر في كل من هذين
المسلكين يكون استعارة المشتق تابعة للتشبيه بين المصدرين فحينئذ يكون
الواسطة وهو التشبيه بين المصدرين واسطة في الثبوت واما مسلك الجمهور
في استعارة الحروف فبان بقدر تشبيه متعلق بحرف بمتعلق بحرف آخر ثم
يستعار لفظ المتعلق المشبه به لمتعلق الآخر المشبه اصاله فبتبعية تلك الاستعارة
استعير الحرف الذي وضع لجزئيات المتعلق المشبه به لجزئيات
المتعلق المشبه فيكون استعارة الحرف تابعة لاستعارة لفظ المتعلق المشبه به
فيكون استعارة لفظ المتعلق المشبه به واسطة في العروض بالمعنى المشهور
وواسطة في الثبوت بالمعنى التحقيقي واما مسلك العصام المحقق فيها فبان
يشبه متعلق بحرف بمتعلق بحرف آخر فبتبعية ذلك التشبيه استعير الحرف
التي وضعت لجزئيات المتعلق المشبه به لجزئيات المتعلق المشبه
فيصير الحرف استعارة تبعية وح يكون التشبيه بين المتعلقين واسطة
في الثبوت بالمعنى المشهور والتحقيقي مثلاً اذا اردت ان تستعير
كلمة في حين تريد ان تقول النجاة في الصدق تشبه الشمول والعموم المطلق
اي الكلي بالظرفية المطلق اي الكلي في الاحاطة المطلق اي الاعم

مسلك التبعية في المشتق
باعتبار المادة او الهيئة
عند العصام
الواسطة اي من انواعها
عند العصام
مسلك آخر تبعية استعارة
المشتق للتشبيه
مسلك الجمهور في استعارة
الحروف
مسلك العصام في استعارة
الحروف
تعبير العربي

من الحسى والمعنوى فتبعية ذلك التشبيه تستعير كلمة في التى وضعت لجزئيات
الظرفية لجزئى من جزئيات العموم والشمول المطلق وهو شمول الصدق
للنجاة فيصير كلمة في استعارة تبعية ^{في} وأما تعبيرها باللغة التركى فبان
تقول احاطة مطلقة عموم شمول كلى بى ظرفيت كليه به تشبيه ايلدك
بعده بوشبيه تبعيته له ظرفيت جزئية به موضوع اولان فى كلمة سنى
صدقك نجاة عموم شموله استعاره ايلدك استعارة تبعية اودى
^{في} وأما تعبيره على مسالك الجمهور فقد سبق وأما مسلك الخطيب
فبان بقدر التشبيه فى مدخول الحرف الذى هو المتعلق عنده بمدخول
حرف آخر فتبعية تلك الاستعارة استعارة الحرف الذى مدخوله هو المشبه به
يعنى الحرف الذى مدخوله هو المشبه فيكون استعارة الحرف تابعة للتشبيه
بين المدخولين لسراية التشبيه بين المدخولين لمعاني الحروف وح يكون
ذلك التشبيه واسطة فى الثبوت بالمعنى المشهورى والتحقيق مثلا اذا قصدت
ان تستعير كلمة فى حين تريد ان تقول النجاة فى الصدق تشبه انت معنى
الصدق الذى هو مدخول كلمة فى بالدار التى هو الظرف الحقيقى فى الاحاطة
المطلق فتبعية ذلك التشبيه تستعير كلمة فى الموضوع للظرفية الحقيقية
الجزئية لشمول الصدق للنجاة فيصير كلمة فى استعارة تبعية وهذا المسلك
هو الذى اختاره عبد الحكيم شمس الدين كامر (وان اردت التعبير باللغة
التركى فى هذا المسلك تقول فى قوله عز اسمه * فالنقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا * لامك مدخولى اولان عداوت وحزن علت غايه اولان
تبني به تشبيه اولندى مطلق ترتبه بوشبيهه تبعيته ترتب علت غايه
جزئى به موضوعه اولان لام كلمة سى التقاط اورربه عداوت وحزنك
ترتب جزئى سنده استعاره اولندى لام كلمة سى استعارة تبعية اولدى
(واما مسلك العلامة المحقق عضد الملة والدين فى الاستعارة التبعية سواء
كانت فى المشتقات او الحروف فهو كما هو عند الجمهور الا انه قال
ان الاستعارة فى الفعل كما تكون باعتبار مادته وباعتبار هيئته بالنسبة الى
الزمان الذى هو جزء مدلول الهيئة كذلك تكون باعتبار هيئة بالنسبة
الى نسبتته الى ماهوله من الفاعل المعين التى جزء مدلول الهيئة ايضا
فمسلكه باعتبار مادته وباعتبار هيئته بالنسبة الى الزمان الذى هو جزء

تعبير التركى

مسلك الخطيب فى استعارة

الحروف

على مسلك الخطيب

تعبير الاستعارة التبعية فى

الحروف بالعربى

على مسلك الخطيب تعبير

التبعية فى الحروف باللغة

التركى

مسلك الفاضى عضد الملة

والدين فى استعارة الفعل

تبعية باعتبار المادة والهيئة

بالنسبة الى الزمان

مدلول الهيئة كسلك الجمهور واما مسلكه باعتبار هيئته بالنسبة الى النسبة
التي هي جزء مدلول الهيئة فان يقدر تشبيه نسبة الفعل الى ملابس له
غير ماهو له بنسبته الى ماهو له من الفاعل المعين ان كان معلوما او من نائبه
المعين ان كان مجهولا في ملابس الفعل فاستعير لفظ المشبه به وهذا اللفظ
هو لفظ نسبته الى ماهو له بالنسبة الى ملابس له غير ماهو له فبصير ذلك
اللفظ استعارة اصلية فتسرى هذه الاستعارة الى الفعل من حيث هيئته
التي هي جزء مدلولها فتتبعية تلك الاستعارة يستعار الفعل او شبهه بالنسبة
الى ملابس له غير ماهو له فتكون استعارة الفعل تابعة لاستعارة الجزء
اعني الهيئة فاذا اردت ان تستعير كلمة جاءت حين ان تقول محبتك
جاءت بي اليك باعتبار الهيئة من حيث النسبة التي هي جزء مدلول
الهيئة تشبه النسبة السببية بالنسبة القياسية في تلبس الهيئة الى كل
من الفاعل والسبب وتدعى دخول المشبه اي النسبة السببية في جنس
المشبه به اي النسبة القياسية فحصل للمشبه به فرد ان متعارف وهو النسبة
القياسية وغير متعارف وهو النسبة السببية ثم تستعير لفظ المشبه به وهو النسبة
القياسية فيكون ذلك اللفظ اي لفظ المشبه به استعارة اصلية فتتبعية
تلك الاستعارة تستعير بحكم السراية كلمة جاءت باعتبار هيئتها من حيث
جزء مدلولها وذلك الجزء هو النسبة القياسية وهي نسبة المجيء الى الفاعل
النسبة المجيء الى السبب التي هي المحبة فصار كلمة جاءت استعارة تبعية والقربة
المانعة استحالة قيام المجيء بالمحبة والمينة كونها سببا للمجيء واما الداعي
هو المباشرة في اظهار زيادة المحبة فانك لو قلت جاءت بي تقوى لمحبتك
لكان الفعل على حقيقته من حيث الهيئة لكن لا تحصل تلك المباشرة
وكأنك قلت حين قلت محبتك جاءت بي اليك ان محبتى اليك زائدة اشد
زيادة كأنها عين فاعل المجيء بي اليك كما لا يخفى (واما التعبير باللغة التركبة
في هذا المثال على هذا المسلك هكذا مفهوم نسبة سيدي بي مفهوم نسبة
قياسية به تشبيه ايلدم سييله فاعلن هر برينه مجيئك تابسندده مشبهى
مشبه بهك جنسندده دخولي دعوى اتمله مشبه به ايجون ابكى فرد حاصل
اولدى برى متعارف كه مشبه به اولان نسبة قياسية وبرى غير متعارف كه
مشبه اولان نسبة سيده بعده فرد متعارفه موضوع اولان نسبة قياسية
لفظنى فرد غير متعارفه استعاره ايلدم قياسية لفظى استعارة

مسلك القاضى المذكور
في استعارة الفعل باعتبار
الهيئة بالنسبة الى النسبة

تعبير استعارة التبعية بالعربي
توصيلا على مسلك القاضى
العضد في الفعل باعتبار
الهيئة

على مسلك القاضى
العضد تعبیر الاستعارة
التبعية في الفعل باعتبار
الهيئة من حيث معنى
النسبة باللغة التركبة

اصليه اولدى بو استعاره به تبعيته جاءت كلمه سنى مجيئه سبب اولان
 مجيئه مجيئك نسبتند استعاره ايلدم جاءت باعتبار الهيئه استعاره تبعيه
 اولدى (واعلم ان مدار قرينه الاستعاره التبعيه فى الافعال وما يتصل بها
 من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما على نسبتها الى الفاعل كقوله
 نطقت الحال اوالى المفعول كقوله * قتل البخل واحيى السماح * اى ازال
 الممدوح البخل وافناه واعتنى السماح وابداه فان القتل والاحياء الحقيقين
 لا يتعلقان بالبخل والجود او الى المجرور نحو قوله علت كلمته فشرهم
 بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينه على ان بشر استعاره لمعنى اندرو هذه
 هى القرائن اللفظية وقد تكون حالية وعقلية كقوله * حين يكون زيد حيا حاضرا
 قتلت زيدا فان كونه حيا حاضرا قرينه حالية على ان قتلت استعاره لمعنى
 ضربت ضربا شديدا واما فى الحروف فمدارها على مدخولها وقد تكون
 حالية كما فى قوله عز اسمه لعلكم تتقون فان الترجى منه تعالى محال دقلا
 كما سيجي تحقيقه (واعلم ايضا ان الاستعاره بالمعنى المصدرى كالاشتقاق
 على قسمين قسم منهما (استعاره عملية) وهى ان تستعمل انت الكلمة فى غير
 ما وضعت له لعلاقة المشابهة كاستعمالك الاسد حين تقول رأيت اسدا
 يتبسم للرجل الشجاع لعلاقة الشجاعة (وقسم منهما) استعاره علمية
 وهى ان تجد فى كلام غيرك استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له لعلاقة
 المشابهة كوجد انك وعلمك استعمال غيرك الاسد حين يقول رأيت
 اسدا فى الحمام والتبسم العربى على الاول انا شبهت الرجل الشجاع بالاسد
 فى الشجاعة وادعيت دخوله فى جنس الاسد بان اجعل له فردين متعارفا
 وهو الذى له غاية الجرأة اى الشجاعة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة وهاتيك
 الصورة والهيئه وتلك الانساب والمخالب وغير متعارف وهو الذى له
 تلك القوة والجرأة لكن لافى تلك الجثة والهيكلى المخصوص فاما استعرت
 الاسد للفرد الغير المتعارف فصار لفظ الاسد استعاره اصلية بقرينة يتبسم
 واما تصويرها باللغة التركيه فقد سبق واما على الثانى فان تقول
 شبه الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة وادعى دخوله فى جنس الاسد
 بان يجعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد فحصل له فردان متعارف
 وهو الذى له غاية الجرأة والقوة فى مثل تلك الصورة والهيكلى المخصوص
 وتلك الانساب والمخالب وغير متعارف وهو الذى له تلك الجرأة والقوة

مطلب قرينه الاستعاره
 التبعيه اى شئ تكون

مطلب تقسيم الاستعاره
 باعتبار العمل والعلم

مطلب التعبير العربى
 باعتبار العمل

مطلب التصوير العربى
 باعتبار العلم تفصيلا

لكن لا في تلك الجثة فاستعير لفظ الاسد للفرد الغير المتعارف فصار استعارة
 اصلية بقربة في الحمام واما تصويرها على الثاني باللغة التركية فقد سبق
 وان وقع في قلبك ريب في هذا التقسيم تتبع كلامهم حق التبع تجدد
 مايزيله (واعلم ايضا ان تصوير العمومى للاستعارة الاصلية على
 ماصوره المحققون بان يشبه معنى كلمة بمعنى كلمة اخرى في وصف له زيادة
 اختصاص وارتباط للمشهد به الذى هو المعنى الحقيقى للكلمة الاخرى وادعى
 دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل المشبه فردا من افراد المشبه به
 فحصل له فرد ان احدهما فرد متعارف وهو الذى يصدق عليه جنس
 المشبه به ومفهومة حقيقة وثانيهما فرد غير متعارف وهو الذى يصدق
 عليه جنسه تأويلا ثم يستعار لفظ المشبه به الذى وضع للفرد المتعارف
 للفرد الغير المتعارف فيصير هذا اللفظ استعارة اصلية هذا هو التصوير
 العمومى التفصيلى واما التصور العمومى الاجالى على ما اشار اليه البعض
 فيها بان يشبه معنى كلمة بمعنى كلمة اخرى ثم يستعار لفظ المشبه به للمشهد
 فيصير ذلك اللفظ استعارة اصلية وانت ان وصلت هذين البحرين
 تقدر ان تستخرج جواهرهما في موارد الاستعارة (ولما فرغ المص رح
 من الفريدة الثانية من العقد الاول شرع في الفريدة اشالة منه فقال
 (الفريدة الثالثة) في تقسيم الاستعارة باعتبار المستعار له الى الحقيقية
 والخيالية عند السكاكى وقد سبق الكلام المتعلق بالفريدة وبلاها وبالثالثة
 من جهة اشتقاقه ومعناه فراجع اليه فلا تنكسل فان الكسل يورث الجهل والنسيان
 قال المص (ذهب السكاكى) مشتق من الذهاب بفتح الذا المبحجة
 ويجوز كسرهما في اللغة بمعنى السير بالتركي يوربوب كتمك وعلى قول
 بمعنى المرور بالتركي يوربوب كتمك يقال ذهب الرجل ذهابا وذهوبا كدخول
 ومذهبا كتمك من باب فتح اذا سار او مر كذا في المحيط وفي العرف بمعنى
 الاعتقاد سواء كان يقينا او ظاهريا لكونه ميبيا للاعتقاد ولا شتمل كل على
 الحركة والمذهب ايضا في اللغة الطريق الحسى وفي العرف الطريق
 المعنوى وهو المعتقد يقال ذهب مذهب الحنفى اى اعتقد مسائله التى
 اجتهد رضى الله تعالى عنه فيها والمراد هو المعنى العرفى ههنا كما لا يخفى
 (قال المصنف الى انه) اى الشأن وقد سبق تحقيق ضمير الشأن (ان كان
 المستعار له) اى للمعنى الذى يستعار له ولاجل افادته لعلاقة المشابهة

مطلب تصوير العمومى
 تفصيلى

مطلب تصوير العمومى
 الاجالى

مطلب الفريدة الثالثة

بحيث يظن انه من جنس المعنى المستعار منه وافراده فضميره ما تدالي الالف واللام ونائب فاعل المستعار فان المفعول له اذا كان مع اللام يجوز ان يكون نائب الفاعل فالمعنى المستعار له عبارة عن المعنى المجازى الذى هو المشبه والمعنى المستعار منه عبارة عن المعنى الحقيقى المشبه به (متحققا) اى ثابتا وموجودا فى نفس الامر (حسا) اى متحققا حسيا او تحقق حس (او عقلا) كذلك او حسيا كان ذلك التحقيق او عقليا وقد سبق تحقيق كلمة او والمراد بكون التحقق واثبوت فى نفس الامر حسيا كون ثبوت المستعار له مدركا بالحس وذلك بان يتعلق الحس بالثبوت وهو المحسوس بالحواس الخمس الظاهرة وهو البصرات والسموعات والشمومات والمذوقات واللموسات واثبوت الذى يتعلق بطرفه الحس يقال له فى العرف حسى كفى البناء وان كان نسبيا يحصل فى الذهن والمراد بكون تحقق المستعار له وثبوته عقليا كون ثبوت المستعار له مدركا بما عدا الحس من العقل واحدى الحواس الخمس الباطنة ان قيل بوجودها وذلك بان يدرك النفس الناطقة بالعقل او العقل المثبت والتحقيق وهو ههنا المستعار له والثبوت الذى يكون طرفه مدركا بما عدا الحس يقال له عقلى ويجوز ان يكون حسا صفة لتحقيقا اى متحققا حسيا وكذا عقلا اى متحققا عقليا فالتحقيق الحسى ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمراد بالتحقيق العقلى ما يدرك بما عداها سواء كان مدركا بالحواس الخمس الباطنة او بالنفس الناطقة او العقل بقرينة قوله الا ترى والافتخالية اذ المدرك بالقوة الواهمة قد يكون متحققا فى الخارج كالمعانى الجزئية فى بعض المحسوسات كالعداوة والصداقة وهو داخل فى قسم المتحقق فظهر ان الغرض من قوله حسا او عقلا هو تعميم تحقق المستعار له ووجوده فى نفس الامر من ان يكون خارجيا او ذهنيا (فلاستعارة حقيقية) التحقيق فى اللغة هو جعل الشئ ثابتا يقال حقق الشئ تحقيقا اذا اوجبه واثبته (ق) وايضا بيان حقيقة الشئ على وجه الحق (ص) ويقال ايضا حقه تحقيقا اذا صدقه تصديقا (ق) فالحقيقية فى اللغة اسم منسوب فالمنسوب هو الاستعارة والمنسوب اليه هو التحقيق واداة النسبة هى الياء المشددة والتحقيق الذى هو المنسوب اليه يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فيكون النسبة والمناسبة بينه وبين المنسوب هى التعلق ويحتمل ان يكون بمعنى الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول كما اشار اليه الشارح رحمه الله عن قريب

مطلب معنى التحقيق

فحينئذ يكون النسبة من قبيل نسبة الموصوف الى الصفة * فان قلت *
على كل من الوجهين النسبة ليست بصححة اما على الوجه الاول فلان
التحقيق ليس يتعلق بالاستعارة بل بمعناها ووجود معناها في نفس الامر
واما على الثاني فلان الموصوف بالكون محققا ومتيقنا ليس هو الاستعارة
بل معناها ووجود معناها في نفس الامر اي ثبوت الوجود في نفس الامر
لمعناها محقق متيقن * قلت * اشار الشرحه الله الى جوابه بقوله في بيان
وجه التسمية (لكون المستعار له محققا متيقنا) يعني ان المنسوب الي التحقيق
بمعنى الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول صفة المستعار له الذي دلت عليه
الاستعارة فيكون النسبة حينئذ من قبيل نسبة الدال الى صفة المدلول فيكون
اسناد الحقيقية اليه اسنادا مجازيا وعلى تقدير كون التحقيق المنسوب اليه
بالمعنى المصدرى يكون النسبة من قبيل نسبة الدال الى متعلق المدلول اسم
فاعل والاسناد ايضا مجاز حكمي كما لا يخفى وانما اختار كون المنسوب اليه
بمعنى الحاصل بالمصدر المذكور ليكون النقل من نقل العام الى الخاص
لانه سنة سنية في النقل كما اشار اليه في حاشيته للفوائد الضيائية بخلاف كون
التحقيق بالمعنى المصدرى وانما خص المستعار له بالذكر لكون المقام فيه
كما لا يخفى على التأمل الصادق هذا التصرف بالنظر الى معنى الحقيقية
لغة يظهر المناسبة به وبين المقول اليه وهو استعارة يكون معناها المستعار له
متحققا حسا وعقلا يعني سميت هذه الاستعارة تحقيقية اي ناسب ان تسمى
لانها لفظ معناه المستعار له محقق ومتيقن وكل لفظ شانه كذا ناسب ان يسمى
تحقيقية فهذه الاستعارة ناسب ان تسمى تحقيقية اولانه كلما كان معناها
محققا متيقنا ناسب ان تسمى تحقيقية لكن كان محققا متيقنا فناسب ان تسمى
تحقيقية فعلى الاول قوله لكون المستعار له اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية
وعلى الثاني اشارة الى المقدمة الواضحة والمقدمة الشرطية مطوية فعلى
كلا التقديرين في قوله لكون المستعار له الخ ايجاز حذف واللام فيه متعلق
بمحدوف اي سميت فهو ظرف لغو ووظرف مستقر على اختلاف الرايين وانما
حذف اصلحية المقام له بوجود القرينتين اعني الحذفية وهى اللام
من جهة انه يقتضى التعلق والمعينة وهى لفظ تحقيقية من جهة انه بيان اسم
اصطلاحي لاحد القسمين في ضمن التقييم وليكنة الاحتراز عن العبث
بناء على الطاهر او للايجاز * فان قلت * يستفاد من قول المص

مطلب الاستعارة الحقيقية

رحمه الله فالاستعارة الحقيقية وكذا من قول الشارح رحمه الله ان اسم هذا القسم من الاستعارة لفظ حقيقية مع ان الشارح رحمه الله تعالى صرح في اطوله على التلخيص ان اسمه استعارة حقيقية * قلت * التقدير فالاستعارة استعارة حقيقية فحذف الجزء الاول المشترك من الاسم للأمن من الالتباس لشهرته وكثرة استعماله كما في شهر رمضان اذ قد يقال رمضان يحذف الجزء الاول المشترك للأمن من الالتباس كما جاء في الاحاديث من نحو * من صام رمضان ايمانا واحتسابا * لكن هذا اسم جنس وشهر رمضان علم فحينئذ لا مخالفة في كلام المص ولا تنافي بين كلامي الشارح وكذا المعنى في قوله سميت حقيقية اي جعلت الحقيقية جزءا من اسم الاستعارة الحقيقية وقد سبق تحقيق مثل هذه التسمية * فان قلت * ما فائدة قوله متيقنا * قلت * ان المحقق قد يكون بمعنى المبت في مكانه وقد يكون بمعنى المصدق المتيقن فاتي بقوله متيقنا تنبيها على ان المراد به هو المصدق كما لا يخفى مثال الاستعارة الحقيقية (نظرت الى بدر يتسم) اذا كان عندك وجه جميل وانت تريد ان تلحق وضوحه واشراقه وملاحظة استدارته بما للبدر فتدعيه بدرا باطلاق اسمه عليه مع افراده في الذكرك حيث تشبه ذلك الوجه بالبدر في الوضوح والاشراق وملاحظة الاستدارة مدعي دخوله في جنس البدر بان يجعله فردا من افراد البدر فحصل لك للبدر فردان متعارف وهو ماله غاية الوضوح والاشراق وملاحظة الاستدارة في ذلك الجرم المخصوص وغير متعارف وهو ماله تلك الاوصاف لكن ليس في ذلك الجرم بل في آخر مخصوص فتذكر اسم البدر وتريد به الوجه الجميل بقربة يتسم فبصير اسم البدر استعارة حقيقية لكون المشبه اعني الوجه متحققا حسا وداعي النجوز زيادة البيان كانه قيل هذا الوجه بدرفانه في غاية الوضوح والاشراق وملاحظة الاستدارة وكل ما هذا شأنه بدر فهذا الوجه بدر

(وتعبيرها باللغة الترككية مفصلا)

وجه جميل وضوح واشراق وملاحظة استدارته بدره تشبيه اولوب بدرك افرادن قلندرق بدرك جنسند دخولي ادعا اولوب بدر ايكون ايكي فرد حاصل اولدي بري متعارف كه غاية وضوح واشراق وملاحظة استداره ايله موصوف جرمي مخصوصي اولان بدر وبري غير متعارف كه صفات مذكوره ايله موصوف لكن جرم آخر مخصوصي اولان بعده فرد

مطلب قد يحذف الجزء الاول من الاسم اذا كان مركبا

مطلب تعبير الاستعارة المصروفة الحقيقية الحسية بالعربي

تعبير الاستعارة الحقيقية الحسية باللغة الترككية تفصيلا

متعارفه موضوع اولان بدر لفظى فرد غير متعارفه استعاره اولدى
استعاره تحقيقه اولدى

(وتعبرها باللغة التركبة اجمالا في)

(نظرت الى بدر يتبسم)

وجد جيل وضوح واشراق وملاحت استداره ده معنای بدر تشبيه اولنوب
بدر لفظى وجه جيل ايجون استعاره اولدى استعاره تحقيقه اولدى
وهذا مثال لما كان المستعار له محققا حسا واما مثال ما كان المستعار له محققا
عقلا فقول عز اسمه ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ حيث شبه دين الاسلام
بمعنى الصراط المستقيم في كون كل منهما موصلا الى المقصود وادعى
دخوله في جنس الصراط المستقيم بجعل دين الاسلام فردا من افراده
فحصل له فردان متعارف وهو الطريق الجادة الحسية وغير متعارف وهو
الطريق العقلية ثم استعير الصراط المستقيم للفرد الغير المتعارف وهو
الدين الاسلامى فصار لفظ الصراط المستقيم استعاره تحقيقية واما الداعى
الى التجوز فزيادة البيان فكأنه قيل دين الاصل موصل الى المقفاته صراط
مستقيم والصراط المستقيم موصل الى المقفدين الاسلام موصل الى المط
واما القرينة فحالية كما لا يخفى

(وتعبرها فيه باللغة التركبة مفصلا)

دين الاسلام مطلوبه ابصالده معنای صراط مستقيم تشبيه اولنوب
صراط مستقيم افرادندن بر فرد قلندرق جنسند دخولى ادعا اولنغله
صراط مستقيم ايجون ابكى فرد حاصل اولدى برى فرد متعارف كه
طريق جاده حسيه وبرى فرد غير متعارف كه طريق جاده نك اوصافيله
منصف اولمش لكن حسيه دكل بعده فرد متعارفه موضوع اولان
صراط مستقيم لفظى فرد غير متعارف ايجون استعاره اولدى صراط
مستقيم دين اسلام معنائه استعاره تحقيقه اولدى

(وتعبرها فيه باللغة التركبة مجملا)

دين الاسلام مطلوبه ابصالده معنای صراط مستقيم تشبيه اولنوب
صراط مستقيم لفظى ذكر اولنوب دين اسلام مراد اولدى استعاره
تحقيقه اولدى ومعلوم ان دين الاسلام ثابت بالبراهين القاطعة عقلا
(قال المص رحمه الله تعالى والا) والا هذه مركبة من ان ولا وقد سبق

تعبير الاستعاره التحقيقية
الحسية بالتركبة اجمالا

تعبير الاستعاره التحقيقية
العقلية باللغة العربية
تفصيلا

تعبير الاستعاره التحقيقية
العقلية باللغة التركبة
تفصيلا

تعبير الاستعاره التحقيقية
العقلية باللغة التركبة اجمالا

مطلب الاستعاره التخيلية

البحث المتعلق بها فراجع ولا تأل جهدا (فتخيلية) اى وان لم يكن
المستعار له محققا حسا او عقلا فهى استعارة تخيلية اذ قد سبق آتفا ان الاسم
هو المجموع وقد سبق الكلام المتعلق بخبرية مثل تخيلية لمبتدأ محذوف
في قوله والاقبعية (واعلم) ان المدركات على زعم الحكماء اربعة الكليات
والجزئيات المجردة عن الهوى والصورة وخواصهما كالمقول العشرة
والنفوس الفلكية والنفوس الناطقة والثالث الجزئيات المادية المركبة من
الهوى والصورة والرابع المعانى الجزئية المأخوذة من الجزئيات المادية
كادراكنا عند رؤية الاسد معنى يحصل بسببه الخوف مثلا فعند بعض الحكماء
ان المدرك للكليات والجزئيات المجردة هو النفس الناطقة وايضا يكون
ارتسامها فيها واما المدرك للجزئيات المادية والمعانى الجزئية
فهو القوى الجسمانية الباطنة وهى الحس المشترك والخيال والواهمة
والحافظة والمفكرة ومحالها فى الدماغ المقسم الى بطون ثلثة اعظمها
البطن الاول ثم الثالث واما الثانى فهو كمنفذ فيما بينهما منفرد على
شكل الدودة والمشهور فى الكتب المول عليها ان الحس المشترك وهى
قوة تدرك نفس الجزئيات المادية وترسم صورها فيها مادامت محسوسة
ثم اذا غابت تصير مخزونة فى الخيال فى مقدم البطن الاول وان الخيال
هى قوة تحفظ الصور المرئىة فى الحس المشترك اذا غابت المحسوسات
عن الحواس الظاهرة فهو كالحزانة للحس المشترك وبه يعرف من يرى فى زمان
ثم يغيب ثم يحضر فى مؤخر البطن الاول وان الواهمة وهى تدرك معانى
الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة كالعداوة الجزئية التى تدركها الشاة
من الذئب فتهرب عنه وكالحبسة الجزئية التى تدركها السمكة من امها
فتميل اليها فى مقدم البطن الثانى وان الحافظة وهى الحافظة للمعانى
التي تدركها الواهمة فى مؤخر البطن الثانى وهى كالحزانة لها ونسبتها
الى الواهمة نسبة الخيال الى الحس المشترك والمفكرة ويقال لها التخيلة
فى مقدم البطن الثالث وايس فى مؤخره شئ وهى التى من شأنها
التصرف فى الصور المحسوسة والمعانى الجزئية المتزعة عنها بالتركيب
تارة والتفصيل اخرى مثل انسان ذى رأسين وانسان عديم الرأس وحيوان
نصفه انسان ونصفه فرس وهذه القوة اذا استعملها العقل فى مدركاته
يضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة كما اذا استعملها الوهم

مطلب المدرك عند
الحكماء اربعة

مطلب المدرك اسم فاعل
عند بعض الحكماء مطلب
الحواس الخمس الباطنة

مطلب القوة المفكرة
والقوة التخيلة متحدة
بالذات ومتغايرة بالاعتبار

في المحسوسات مطلقا سميت تخيلة (فان قيل) كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها (فاجيب) ان القوى الباطنة كالمرآيا المتقابلة فيعكس الى كل ما ترسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها واستعمال ما هو آلة فيها بل لها تسلط على مدركات العاقله متنازعها ونحكم عليها بخلاف احكامها فمن سخرها للقوة العاقله بحيث صارت مطاوعة لها فقد فاز فوزا عظيما وقال المحققون منهم ان المدرك لكل هو النفس الناطقة والقوى كالات لها فنسبة الادراك للقوى كنسبة القطع الى السكين فعندهم الحس المشترك قوة ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الخمس الظاهرة التي هي كالجواسيس لها فتطالعها النفس ثم تدركها ولما كانت هذه القوى آلة للنفس ومهيئة لها في ادراكها سميت مدركة لها وعندهم محل الحس المشترك والخيال هو البطن الاول من الدماغ فالحس المشترك في مقدمه والخيال في مؤخره ومحل الوهمية والحافظة هو البطن الاخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره ومحل التخييلة هو الدودة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوعة بين البطنين لتأخذ من هذه المحسوسات التي في احد جذبيها ومن هذه المعاني الجزئية التي في الجنب الآخر فتصرف فيما فيهما من الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل حتى في حال النوم وعند بعضهم ان صور الكل ترسم في الناطقة كما انها مدركة لها (واعلم ايضا) ان صور المحسوسات الخمس باحدى الحواس الخمس الظاهرة عند حضورها تنصب من الحواس الخمس الظاهرة الى الحس المشترك وعند الغيبوبة تنصب منه الى الخيال فتبقى مخزونة فيه فالحس المشترك كانه عين تتشعب منه خمسة اثمار كل يجرى صورته ان شاء الله تعالى والمعاني الجزئية تدركها الوهمية عند حضور المحسوسات وعند الغيبوبة تنصب منها الى الحافظة فتبقى مخزونة فيها (ولهذا) اى لكون الخيال قوة تحفظ ما يدرك الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة يشاهدها الحس المشترك كما التفت اليها وكذلك الوهمية وانهم لا يسمون عقليا الا المعاني الكلية والجزئيات المجردة ولا وهميا الا المعاني الجزئية بالمعنى المذكور ولا خياليا الا صور المحسوسات

مطلب المحققون من الحكماء
على ان المدرك لكل هو
النفس الناطقة

وصورة بطون الخواس الخمس الباطنة ومحالها فيها على المشهور

الخواس الخمس الظاهرة

سمع بصر شم ذوق لمس

.

.

.

.

.

مقدم حس مشترك
بطن أول
مجهجه خيال

مقدم متصرف
بطن ثاني
مجهجه واهمة

مقدم حافظه
مجهجه بطن ثالث

وصورة بطون الخواس الخمس الباطنة ومحالها فيها على ما في المواقف

الخواس الخمس الظاهرة

سمع بصر شم ذوق لمس

.

.

.

.

.

مقدم حس مشترك
بطن أول
مجهجه خيال

مقدم متصرف
مجهجه

مقدم واهمة
مجهجه حافظه

مطلب صورة بطون
الخواس الخمس الباطنة
على المشهور

مطلب صورة بطون
الخواس الباطنة كما في
المواقف

فقد ظهر مما قررنا ان المدرك بالقوة الواهمة قد يكون متحققا وقد يكون غير متحقق بل وهميات صرفة كانياب اغوال وان تصرف الواهمة في صور المحسوسات الكائنة في الحس المشترك وفي المعاني الجزئية وادراكها اياهما وحكمها فيما بينهما يسمى تخيلا فدر كها المتحقق داخل في القسم المتحقق عقلا في اصطلاح اهل البيان ومدر كها الغير المتحقق كانياب اغوال داخل في القسم الغير المتحقق عقلا فان كان المستعار له كانياب اغوال تكون الاستعارة تخيلية اي منسوبة الى تخيل الواهمة وحكمها فهي في اللغة اسم منسوب ونسبتها من قبيل نسبة دال المتعلق المنسوب حقيقة الى المتعلق اسم فاعل ثم صار حقيقة عرفية بمعنى استعارة معناها المستعار له غير متحقق لاحسا ولا عقلا هذا مبني على مذهب الحكماء من ان القوى الباطنة موجودة واما على ما ذهب اليه اهل الحق من ان المدرك للكل هو النفس الناطقة وان اسباب العلم ثلاثة الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل وان القوى الباطنة ليست بموجودة وان صور الكل حاصلة في النفس وقد سبق تحقيق النفس في قوله ذوى النفوس الزكية واما العقل فهو قوة وصفة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات وهو المعنى بقولهم غريزة يتبها العلم بالضرورات عند سلامات الالات وهو المختار وقيل جوهر يدرك بها الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة وهذا هو النفس بعينها على احد الاقويل المذكورة فيما سبق مع ان العرف واللغة على ما يرتبهما فلذلك كان الاول هو المختار واجاب عنه بعض المحققين ان القائل بهذا المعنى مقصده ان العقل كما يطلق على القوة المذكورة يطلق على النفس ايضا كما يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام * اول ما خلق الله العقل فقال له اقبل فاقتل * الحديث لكنه بهذا المعنى ليس من اسباب العلم انتهى فعلى هذا التخييل عبارة عن تصور النفس الناطقة للمحسوسات وهو قد تكون متحققا وقد يكون غير متحقق كانياب اغوال والمراد ههنا هذا فقد ظهر معنى قوله في وجه التسمية (لبناء المستعار له على التوهم والتخييل) اي لجعل المستعير مستعار له مبنيا على التوهم والتخييل وان التخييل عطف تفسير اي ناسب هذا القسم ان يسمى تخيلية اي ان يجعل التخييل جزءا من اسمه لما سبق آتفا ان اسم هذا القسم استعارة تخيلية لانه لما بنى المستعار له فيه على التوهم والتخييل ناسب ان يسمى تخيلية لكن بنى فيه عليه

ذكر في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي رئيس القوى الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيلا انتهى مثلا

مطلب مذهب اهل الحق ان المدرك للكل هو النفس الناطقة وان صور الكل فيها كلها ترسم

مطلب العقل ماهو وما المختار

فناسب ان يسمى تخيلية ولك ان تقرره بالاقترااني الجملي هكذا فان هذا القسم
 مابني المستعار له فيه على التوهم والتخييل وكل مابني فيه عليه ناسب ان يسمى
 تخيلية فهذا القسم ناسب ان يسمى تخيلية فعلى الاول قوله لبناء الخ
 اشارة الى المقدمة الواضعة والمقدمة الشرطية مطوية وعلى الثاني اشارة
 الى الصغرى والكبرى مطوية ونسبة التخيلية كنسبة الحقيقية فلا حاجة
 الى الامة ولما كان نقل المص رحمه الله مخالفا لكلام السكاكي حيث قال
 في المفتاح القسم الاول في الاستعارة المصريح بها الحقيقية والقسم الثاني
 في الاستعارة المصريح بها التخيلية والقسم الثالث في الاستعارة المصريح
 بها المحتملة انتهى فانه يدل على ان للاستعارة المصريحة ثلاثة اقسام وانها
 منحصرة فيها اراد ان يدفعه فقال (وهذا) اي تقسيم الاستعارة الى القسمين
 وحصرها عليهما (زبدة ما ذكره السكاكي) في مفتاحه وزبدة الكلام
 مآله وخلاصته اي مآل ما ذكره * فان قلت * ابن التقسيم والخصر في
 كلام المص رحمه الله تعالى * قلت * ان كلامه عبارة في التقسيم
 وان كان دلالة عليه التزاما واشارة في الخصر والتعريف اي تعريف
 القسمين وان كان دلالة ايضا التزامية وكذا في دليل الخصر وان كان
 دلالة عليه مطابقة وقد سبق مثله في قوله ان كان لفظ المستعار الخ فكأنه
 قيل الاستعارة اما استعارة حقيقية واما استعاره تخيلية انحصرت اليهما
 لانها اما ان يكون معناها المستعار له محققا حسا او عقلا واما ان لا يكون
 محققا لاحسا ولا عقلا وان كان معناها المستعار له محققا كذلك فهي استعارة
 حقيقية وان لم يكن معناها محققا كذلك بل وهمية محضة فهي استعارة
 تخيلية فينتج من القياس الاقترااني الشرطي المركب من المنفصلة الصغرى
 ذات الجزئين ومن المتصلتين الكبيرين بعدد اجزاء الانفصال والاشتراك
 في جزء ناقص من اول الاول ان الاستعارة اما استعارة حقيقية واما استعارة
 تخيلية وهو المطوق قد عرفت ان التقسيم في مثله تقسيم الكلى الى جزئياته
 وهو ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم وان الضم قد يكون صراحة
 ولفظا وقد يكون تقديرا وقد يكون معنى وضما وههنا الضم معنى وضما
 كما لا يخفى وخلاصة السؤال هو القرض في العبارة ومورده هذه العبارة
 ونشؤه عدم الموافقة صراحة ولفظا وتفصيلا وتقريره بان يقال هذا
 العقل باطل لانه مخالف للمقول عنه والمخالف له باطل فهذا العقل باطل

و خلاصة الجواب هو المنع بالتزديد وتقريره بان يقال ان اردت بمخالفته
انه مخالف له تفصيلا وما لا فلا نسلم الصغرى كيف وهذا زيد مذكوره
وان اردت انه مخالف له تفصيلا فقط فالصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة كيف
وهو زبدة كلامه وما آله فلا مخالفة بينهما فى المسأل (قوله والا) اى
وان لم يكن النقل نقلا بزبدة لما صح (فالقسمة المستفاد من كلامه) اى
السكاكى (ثلاثة تحقيقية وتخيلية ومحتملة لهما) فعلة الجزاء اقيمت مقام
الجزاء وهذا اشارة الى تنوير السند فكأنه قيل الا ترى انه لو لم يكن كذلك لما صح
الخ * فان قلت * اذا استفيد من كلامه كون القسمة ثلاثية لم يكن هذا النقل
زبدة كلامه فيكون هذا السند باطلا * قلت * اشار الشارح المحقق الى جوابه
بقوله (ولما كانت المحتملة لهما) اى للتحقيقية والتخيلية (لا يخرج منهما) اى
من التحقيقية والتخيلية (جعل مأل تقسيمه) اى تقسيم السكاكى (الانحصار
فى التحقيقية والتخيلية) اى لانسلم انه اذا استفيد من كلامه ثلاثية القسمة
لم يكن هذا زبدة كلامه انما يكون كذلك لو خرجت المحتملة منهما وليس
كذلك فيكون السند المذكور صحيحا فلا مخالفة بين التقسيمين فى المأل
ولقائل ان يقول انما يصح ما ذكره فى توجيه كلام المص رحمه الله تعالى
لو لم يكن فى كلام السكاكى قيد مع القطع اى الجزم بان المستعار له حقيقة
فى التحقيقية وكذا فى التخيلية اى مع القطع والجزم بان المستعار له وهمية
محضة فخرج من القسمين المحتملة كما صرح به السيد السند فى شرحه
فلا يكون هذا زبدة ما ذكره السكاكى كما لا يخفى بل الاولى فى وجه جعل
المص رح القسمة ثنائية التعرض الى السكاكى بان اللائق له انه يجعل القسمة
ثنائية بطرح قيد مع القطع فى التقسيم وان يدخل المحتملة فيهما تسهيلا
للضبط بتقليل الاقسام كما هو دأبه وقد سبق منال التحقيقية بكل نوعيها
واما منال التخيلية فكقوله (واذا المنية بفتح الميم وكسر النون وتشديد
الياء بمعنى الموت) انشبت) اى علق من الانشأب بمعنى التعليق (اطفارها)
جمع ظفر بضم الطاء وسكون الفاء (لقيت) اى وجدت انت (كل تيمة) على
وزن سفينة حزرة تجعل معاذة (لاتفع) اى اذا علق الموت مخله فى شئ
ليذهب به بطلت عقدة الخيل فانه شبه الشاعر معنى المنية بمعنى السبع بفتح
السين وضم الباء اى الحيوان المفترس فى اهلاك النفوس بالقهر والغلبة
من غير تفرقة بين نفع وضرار فاعى للسبع فردين متعارفا وهو الحيوان

المفترس في هيكل مخصوص له مخاطب مخصوص وقوة مخصوصة وقهر
واهلاك من غير تفرقة بين تقاع وضررا وغير متعارف وهو الموت الذي له
تلك القوة والقهر والاهلاك لكن ليس في ذلك الهيكل وذو كرامة الدالة على
المشبه واراد الفرد الغير المتعارف استعارة مكنية وحين شبهه بالسبع تخيل له
اظفارا لا يكمل ذلك الاهلاك الا بها وشبه تلك الاظفار المخيلة باظفار السبع
المحققة في كونها آلة الاهلاك فادعى للاظفار فردين متعارفا وهو اظفار
السبع المحققة وغير متعارف وهو تلك الاظفار المخيلة تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فذكر لفظ الاظفار الموضوعة للمحققة واراد الاظفار المخيلة
استعارة تخيلية فصار لفظ المنية استعارة مكنية ولفظ الاظفار استعارة
تخيلية مستعملة وصورة وهمية للمنية كالاظفار للسبع

﴿ تعبير الاستعارة المكنية والتخيلية باللغة التركيبية تفصيلا ﴾

شاعر لفظ منيهك معنسى اولان موتى لفظ سبعك معنسى اولان حيوان
مفترسه تشبيه ايلدى من غير تفرقة بين تقاع وضرار اهلاك نفوسه بعده موتى
حيوان مفترس افراده ادخال اليه دعوا ايتديكه حيوان مفترسك ايتدي
وار برى متعارف كه كندو سيجون من غير تفرقة بين تقاع وضرار اهلاك
نفوسه قوت وقهر وغلبيه سى اولوب هيكل مخصوص ده اولان وبرى
غير متعارف كه كندى سيجون من غير تفرقة بين تقاع وضرار اهلاك
نفوسه قوت وقهر وغلبيه سى اولوب لكن اول هيكل مخصوص ده
اوليوب غير يده اولان بعد التشبيه والادعاء موته ووضع اولان منيه لفظنى
ذكر ايلدى فرد غير متعارف اولان حيوان مفترسى مراد ايلدى
استعارة مكنية اولدى موتى حيوان مفترسه تشبيه حينده موت ايجون
بر مقدار طرناق تخيل ايلدى اول متخيل اولان طرناغى سبعك محقق
اولان طرناغنه تشبيه ايلدى آلت اهلاك اولده بعده مشبهك بهه دال
اولان اظفار لفظنى ذكر ايتدى مشبه متخيل اولان طرناغى مراد
ايلدى استعارة تخيلية اولدى

(واما مثال المحتملة لهما فكقول زهير الشاعر المشهور * صحا القلب عن سلمى
واقصر باطله * وعرى افراس الصبي ورواحله * فصحا مشتق من الصحو
بمعنى ذهاب السكر باللغة التركيبية سرخوس آيلنى يقال صحا السكران

مطلب تعبير المكنية
والتخيلية بالتركيب تفصيلا
عند السكاكى

اذا ذهب سكره فهو ههنا بمعنى سلا مجازا المشتق من السلو على وزن محو
 بمعنى الانقطاع عن المحبة بالتركية دوستلقدن كسلك يعنى برنسندك محبتي
 كوكلدن زائل اولقى فيكون صحا استعارة تبعية باعتبار المادة لعنى سلا والقلب
 فاعله وعن سلمى متعلق بصحا وسلمى من اسماء النساء فهى اسم محبوبه الشاعر
 والاقصار من القصور بمعنى الانتهاء والامتناع عن الشئ مع الاقتدار
 عليه يقال قصر عن الامر قصورا من الباب الاول وكذا اقصر اقصارا
 اذا انتهى وامتنع عنه مع الاقتدار وباللغة التركية برايشى ايشا كيه قدرتى
 وارايكن امتناعيله الچكمك وحالى اوزره تركايتك وباطل القلب بالتركية
 قلبك هوايه ميل وميلانه وشهواته دينور عبت وانغور وهدر اولدي ينجون
 وعرى مجهول من التعرية باللغة التركية صومق معانسه يقال عراه
 تعرية ضد البسه وافرأس بفتح الهمزة وسكون الفاء جمع فرس على
 وزن فرح وصبا على وزن رضا الميل الى جهة الفتوة وباللغة التركية دلى
 قانلوقى هوا وهوسنه ميل املك معانسه يقال صبا الرجل يصبو صبوا
 وصبوا وصبوا صبوا اذا مال جهة الفتوة وافرأس الصبا نائب الفاعل
 لعرى ورواحل جمع راخلة وفي النهاية الراخلة من البعير القوى على
 الاسفار والاجال والذكر والانى فيه سواء والهاء فيه للبالغة وبالتركي
 بوك دوهسى وبك دوهسى وضمير رواحله مأثد الى الصبا واراد زهير
 ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته
 اى عن معاودة ما كان يرتكبه فبطلت آياته اى آلات ما كان يرتكبه فشبه
 زهير الصبا بجهة من جهات المسير المحتاج الى الافراس والرواحل وبغرض
 من اعراضه كالحج والتجارة فضى منها الوطر فاهملت آلتها ووجه
 الشبه الاشتغال التمام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بهلكة
 ولا محترز عن معركة فادعى التجارة فردين متعارفا وهو معلوم وغير
 متعارف وهو الصبا فذكر لفظ المشبه واراد به فردا غير متعارف وهو
 الصبا الادعائى فصار استعارة مكنية فحينئذ يحتمل ان يريد بالافراس
 والرواحل الصور الوهمية اى الافراس والرواحل التى اخترعها المتخيلة
 باستعمالها الوهم حين التشبيه المذكور بان شبه تلك الصور المحيطة
 بالافراس والرواحل المحققة فى كونها آلات لقضاء الوطر وادعى الافراس
 والرواحل فردين متعارفا وهى الهياكل المسوسة المحصورة وغير متعارف

مطلب تعبير الاستعارة
 المحتملة للحقيقة والتخييلة
 باللغة العربية تفصيلا
 هند السكاكى

وهو الصور الخيلة ثم استعار لفظي الافراس والرواحل للفرد الغير المتعارف
استعارة تخيلية ويحتمل انه اراد بالافراس والرواحل دواعي النفس
وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات بان شبه تلك المذكورات
بالافراس والرواحل في كونها وسيلة الى قضاء الوطروادعي للافراس
والرواحل فردين متعارفا وهي تلك الهياكل المخصوصة وغير متعارف
وهي الدواعي والشهوات والقوى ثم استعار لفظي الافراس والرواحل
للفرد الغير المتعارف استعارة تحقيقية لكون المستعار له اعني الدواعي
والشهوات والقوى متحققة عقلا او اراد بها الاسباب التي قلما تأخذ
في اتباع الغي في آوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمال والاعوان
والاخوان بان شبه زهير تلك الاسباب بالافراس والرواحل في كونها
وسائل لقضاء الوطروادعي لهما فردين متعارفا وهو الهياكل المخصوصة
وغير متعارف وهو تلك الاسباب فاستعار لفظي الافراس والرواحل
للفرد الغير المتعارف استعارة تحقيقية لكون المستعار له حينئذ محققا حسا
فالافراس تخيلية للتحقيقية وكذا الرواحل

تعبير الاستعارة المحتملة
للتحقيقية والتخيلية عند
السكاكي باللغة التركبة

﴿ تعبیر الاستعارة المحتملة للتحقيقية ﴾

والتخيلية باللغة التركبة

على مذهب السكاكي

شاعر زهير لفظ صبانك معناسي اولان ميل الى الهوى الفسانية في بلدة
اخرايه كنمكه سبب اولان لفظ تجارتك معناسي اليش ويريشه تشبيه ايلدي
كندی سبله اشتغال تامده بعده معناسي صباي تجارت جنسنه ادحال ايله
دعوى ابتديكه معناسي تجارتك ايكي فردى واربري متعارف كه الس ويريش در
وبري غير متعارفكه معناسي صبادر بعد التشبيه والاداء صبا لفظني
ذكر ايلدي فرد غير متعارف في مراد ايلدي استعارة مكنيه اولدي حين
تشبيهه صبا ايجون براز افراس ورواحل تخيل ايلدي اول افراس
ورواحل مخيله بي افراس ورواحل محققه به تشبيه ايلدي سبب قضاء
وطر اولقده بعده مشبهك به دال اولان افراس ورواحل لفظلريني
ذكر ايلدي افراس ورواحل مخيله بي مراد ايلدي استعارة تخيلية
اولدي ياخود شاعر زهير دواعي النفس وشهواتي وكدوسنده
اولان قواي قضاء وطره سبب اولقده افراس ورواحله تشبيه ايلدي

فبعد التشبيه والادعاء فراس ورواحل لفظي ذكرا يلدي دواعي وشهوات
 وقواي مراد ايلدي استعارة تحقيقيه اولدي (قوله وانما قال)
 المصنف رحمه الله تعالى (سينكشف لك) في العقد الثاني (حقيقتها)
 اي حقيقة التخيلية اي ستعرف ماهيتها فان الانكشاف وهو قبول
 شيء مكشوفية الغطاء عنه سبب لظهوره وهو سبب لمعرفته فيكون
 سينكشف بمعنى ستعرف مجازا مرسلاتبعيا باعتبار المادة فان الكشف
 والكاشفة من الافعال التي يكون فيها علاج وتأثير اي احداث فعل
 بالجوارح اذالعلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من اعضاء الانسان
 فالكشف في اللغة فتح السر والغطاء عن الجسم وازالته عنه واظهاره
 يقال كشف عنه الغطاء كشفا وكاشفة من باب ضرب اذا زاله عنه
 واظهره والانكشاف مطاوع له ومعلوم ان حقيقتها لا تقبل الانكشاف
 الحقيقي فيكون فاعل سينكشف قرينة مائعة ومعينة اذ قد يتحدثان والداعي
 للتجاوز هو التنبيه على سهولة معرفتها والترغيب * فان قلت *
 لم لم تعطف جملة سينكشف على ما قبله * قلت * فانها جملة استثنائية
 فكأنه قيل كيف تكون الاستعارة التخيلية فاجاب بما ترى في الجملةين شبه
 كمال الاتصال او شبه كمال الانقطاع على اختلاف الرأيين * فان قلت *
 فما فائدة الاستئناف ونكتته * قلت * فوائده كثيرة اغناء السائل عن ان
 يسئل وان لا يسمع منه شيء تحقيرا له وكرامة لسماع كلامه وان لا ينقطع
 كلامك بكلامه او الفصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير
 السؤال وترك العاطف او غير ذلك والظاهر ههنا تكثير المعنى بتقليل اللفظ
 وانت تعرف وتفتن بما قرر سابقا انه لم اتى المسند فعلا مضارعا ولم قدمه
 على المسند اليه ولم ذكره ولم ذكر المسند اليه ولم اخره ولم عرفه ولم عرفه
 بالاضافة ولم عرف المضاف بالاضمار والفتن * فان قلت * لم اتى
 بالسبب ولم يقل ينكشف * قلت * لقصد تخصيص الحدث المضارعي
 بالاستقبال القريب (قوله اشارة الى ما سنده) مفعول له اقال وجه الاشارة
 ان الشيء قد يتحقق ويعرف بالتعريف كما تحققت التخيلية بالتعريف الضمني
 في التقسيم وقد يتحقق وينكشف بالتمثيل وبيانه في مادة مخصوصة للالف
 بالجزئيات كما تحققت التخيلية ايضا بالتمثيل فيما سيأتي فلذلك اي لكون
 البيان بالتمثيل اشد ابضاحا ومعرفة قال سينكشف (قوله من انها)

مطلب فوائد الاستئناف
 كثيرة

اى التخييلية بيان لما سيدكر (قرينة للاستعارة المكنية) ولما كان قد توجد
 التخييلية بدون المكنية عند السكاكى خلافا للخطيب للتلازم بينهما عنده
 كما سيأتى لم يقل والمكنية قرينة للتخييلية فلا يرد ما قيل من ان قرينة
 التخييلية هى المكنية فيذبحى ان يقال كذلك قوله (كافي اظفار المنية) كما سيأتى
 نظيره فى كلام المص (فان الاظفار استعملت) اى استعملتها او استعملت هى
 (فى امر) اى اظفار (تخيلت) انت اياها او تخيلت هى (وتوهمت) كذلك
 وفائدة عطف توهمت الاشارة الى ان المستعار له فى هذه الاستعارة يحصل باستعمال
 القوة الواهمة ما فى المفكرة والتخييلة كما سبق قوله (فى المنية) متعلق بتوهمت
 (شبيهة بالاظفار) حال من نائب الفاعل لتوهمت او مفعولا (قوله بعد تشبيهها)
 اى المنية بالسبع وتنزيلها . منزلة ظرف لتوهمت (قوله واحالة) عطف على
 اشارة اى احالة لما هو متخيلة عند السكاكى (على ما سيأتى) فى العقد الثالث
 (من تزيفها) اى تزيف المص تخيلية السكاكى بيان لما سيأتى (بانها) اى تخيلية
 السكاكى الباء متعلق بالتزيف (تعسف) وقد سبق معنى التعسف (فان القرينة
 اى قرينة المكنية) حاصلة بمجرد اثبات الاظفار الحقيقية (وازافة الاظفار المحققة
 لها) اى للمنية (مجازا) من جهة المجاز او اثباتا مجازيا (فتوهم صورة شبيهة
 بالاظفار فيها اى فى المنية) واستعمال الاظفار فيها (اى فى الصورة الشبيهة
 بالاظفار) (تحصيل القرينة للمكنية خروج عن الطريق المستقيم) وهو معنى
 التعسف فقوله لان القرينة علة للتعسف اى تعسف تخيلية السكاكى
 وتقريرها كلما حصلت قرينة المكنية باثبات الاظفار الحقيقية لها مجازا
 كان توهم صورة شبيهة بالاظفار فيها واستعمال الاظفار فيها تعسف لكن
 حصلت بالاثبات المذكور ينتج انه كان التوهم المذكور والاستعمال
 تعسفا * فان قلت * لا يكون فيها اثباتا مجازا فانه اسناد الفعل او معناه
 الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظ والاظفار ليس بشئ * منهما * قلت *
 كون الاثبات مجازا عبارة عن اسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له عند
 المتكلم فى الظ مبنى على مذهب الخطيب واما على مذهب السكاكى وغيره
 فهو عبارة عن نسبة الشئ الى غير ما هو له عند العقل سواء كان ذلك الشئ
 فعلا او معناه او غيره وسواء كانت تلك النسبة اضافية او ايقاعية او غيرها
 فليكن هذا الاثبات مينا على مذهبه والحاصل ان وجه التزيف على
 ما ذكره الشرح الاعتبار التى لا يدل عليها دليل ولا تمس عليها

حاجة وامام اقبل في وجهه من انه يخالف تفسيره التخيلية تفسير غيره لها
فليس بشئ فان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات
ليس بصدد التقليد لغيره بل هو مقتدى به وامام فلا يعترض عليه بالمخالفة
لغيره وامام اقبل في وجهه من انه يقتضى ان يكون الترشيح تخيلية فان كلا
من الترشيح والتخييل اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه * فان قلت *
فرق بين الترشيح والتخيلية بانها مستعملة في امر وهمي والترشيح
مستعمل في معنى المحقق * قلت * فمح يلزم الترشيح بلا مرجح فان
اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية دون الترشيح ترجيح بلا مرجح * قلت *
اجيب عنه بان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية
بالمشبه كالنية حمل على الجواز اللغوي وجعل عبارة عن امر متوهم يمكن
اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل
المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا نفترس اقرانه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى بخلاف اظفار النية فانها
بمحاز عن الصورة الوهمية ليصح اضافتها الى النية ففي الترشيح كون
المشبه به عبارة عن الموصوف باللازم يرجح عدم اعتبار الصورة الوهمية
وفي التخيلية صحة الاضافة يرجح اعتبار الصورة الوهمية فلا يلزم
الترجيح بلا مرجح ، فان قلت * فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا
عن الاستعارة زائدا عليها * قلت * فرق بين القيد المجموع فالمشبه به
هو المقيد والتقيد واما القيد والصفة خارجتان عنه لا المجموع المركب منهما
وايضا معنى زيادته كون الاستعارة تامة بدونه لولاه فلا يضر عدم خروجه
عنها كما لا يخفى هذا (لما فرغ من الفريدة الثالثة اراد ان يشرع في الفريدة
الرابعة فقال (الفريدة الرابعة) في تقسيم الاستعارة المصروفة بعد
تمامها باعتبار وصفها اعنى مقارنتها بما يلام المستعار منه وله وعدم
مقارنتها له وقد سبق الكلام المتعلق بلامها وذاتها وقضيتها فلا حاجة
الى الامادة فالمعنى الالفاظ الدالة على المعنى المخصوصة التى عهدت
جزأ من الفرائد الست من العقد الاول وان شئت قلت اللفظ الدال على
المعنى المخصوص فان اللفظ جنس يشمل القليل والكثير فمح لا يجمع
ولا يثنى الا ان يقصد العدد او النوع على ما فصل في محله وكذا المعنى * قال
المص رحمه الله (الاستعارة المصروفة) اللام فيها للجنس لمقام التقسيم
(ان لم تقترن) اى الاستعارة المصروفة بصيغة المعلوم القرن بـوسـتنـ جـزى

الفريدة الرابعة من العقد
الاول في تقسيم الاستعارة
الى المطلقة والمرشحة
والمجردة

يجزى من حد نصر وضرب لغة فيه كذا في التاج (بما) من صفة او تفريع
 (اعلم انه اذا كان الملايم من تمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان
 كلاما مستقلا جى به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع
 اولا قال في شرح المفتاح في قولنا لقيت بحراما اكثر علومه ان جعل ما اكثر
 علومه صفة فتقدير القول اى بحرا يستحق ان يقال فى حقه ما اكثر علومه
 وان جعل تفريع كلام فلا كلام انتهى وان المراد بالصفة هو الصفة المعنوية
 سواء كانت خبرا او حالا او صفة او غير ذلك لا النعت التحوي وسجى امثله
 ان شاء الله تعالى (يلايم) ويناسب (شيئا من المستعار منه والمستعار له) اى للمعنى
 الحقيقى والمعنى المجازى بيان شيئا (فطلقة) اى فالاستعارة المصروفة مطلقة
 هذا تقسيم الاستعارة باعتبار غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ بل باعتبار
 الوصف العارض للمجموع بعد تمامها باركانها وما توقف عليها ويدل
 عليه اسناد الاقتران الى الاستعارة والتعريف الضمنى المستفاد من التقسيم
 وهو ان المطلقة هى استعارة مصروفة لم تقترن بما يلايم شيئا من المستعار منه
 والمستعار له وانما سميت مطلقة فان المطلقة ما لا يقيد بحبل ونحوه
 بان يرسل فانه من اطلاق وهو ضد التقييد يقال اطلق المواشى ضد قيدها
 وهذه الاستعارة لما لم تقيد بالاقتران بالملايم للمستعار منه وله سميت مطلقة
 من قبيل تسمية الخاص بالعام والتاء فيه للقل والتأنيث وفي العرف بجى
 لمعنيين الماهية من حيث هى اى لا بشرط شئ والماهية بشرط لاشئ
 والاول اعم من الثانى وقيل المراد ههنا المعنى الثانى والالصدقا على القسمين
 الاخيرين فلا يصح المقابلة انتهى وفيه نظر فانه موضوع لهذا المعنى اعنى
 الاستعارة المصروفة الغير المقارنة الخ كما اعترف به نفسه فكيف يلاحظ
 فيه احد المعنيين العرفيين العامين اعنى الماهية بشرط لاشئ الخ * فان
 قلت * لم قدمها على اختياها مع ان مفهومها عدى ومفهومي اختياها
 وجوديين والوجودى اشرف والاشرف احرى بالتقديم * قلت *
 العدى مقدم على الوجود وان الوجودى اعنى المقارن له قسمان مرشحة
 وبجردة كما سيأتى فيكون بمنزلة المركب بالنسبة الى العدى اعنى المطلقة قوله
 والمراد من الاقتران بما يلايم الاقتران بما سوى القرينة من الملايمات ولما كانت
 القرينة من ملايمات المستعار له حصل للطالبين في ابتداء الامر اشكال
 فى ان المراد بالاقتران بما يلايم هل هو اعم من اقتران بالقرينة وغيرها

من الملايمات او هو اخص بالاقتران بما سوى القرينة فاراد ان يفسره
ويوضحه تفسيراً فقال (والمراد من الاقتران بما يلايم) اى للمستعار له
والمستعار منه (الاقتران بما سوى القرينة) لما كان التأويل والتخصيص محتاجاً
الى القرينة المرجحة اراد ان يشير اليها اخذاً من قوله المص رح فيما سيأتى
عن قريب فقال (والا) اى وان لم يكن المراد هذا لما صح هذا
التعريف (فالقرينة) اى اذ القرينة فاقم حلة الجواب مقامه
لتعينه (بما يلايم المستعار له) ولما كانت القرينة بما يلايمه (فلا يوجد
استعارة مطلقة اصلاً) وهو باطل يلزم ان تكون مجردة دائماً فكأنه قيل
والمراد من الخ بقرينة ما يفهم من كلام المص فيما سيأتى قبل فى قوله
فلا يوجد استعارة مطلقة نظر اذ القرينة قد تكون حالية وح يوجد المطلقة
ولا ملايم فضلاً عن ملايم المستعار له انتهى اجيب عنه بان الاقتران اهم
من ان يكون لفظاً او معنى ولو سلم فيبقى النقص بعدم الجامعة بالاقتران
بقرينة مقالية على تقدير عدم التأويل المذكور فتفطن (قوله لا يقال
الاستعارة باعتبار القرينة لاقتراين بما يلايم المستعار له) فان الفصل
ونحوه من المشتقات ومعانى الافعال اذ انسب باى نسبة الى شئ مشتق
يلزم ان يتصف ذلك الشئ بماخذ الاشتقاق قبل تعلق تلك النسبة مثل
اكرمتم العالم واهنت اهل ولذا جل مثل من قتل قتيلاً على المجاز
الاولى اذا وجب ان يتصف قبل تعلق نسبة القتل بالقتيل لزم تعلق القتل
بالمقتول فلزم تحصيل الحاصل وهو باطل فحمل على المجاز فهنا قوله
شيئاً من المستعار له والمستعار منه يستلزم ان يتصف اللفظ بالاستعارة
قبل تعلق الاقتران واذا اتصف بها لزم ان يتم الاستعارة وان
تمامها بالقرينة فيلزم ان يكون الاقتران بالملايم اقترايناً بما سوى القرينة
البتة فلاعموم لما يلايم شيئاً من المستعار له والمستعار منه ولاشموله للقرينة
حتى يصح التخصيص بما سوى القرينة اما خلاصة السؤال فعارضه تحقيقية
لقوله والا فالقرينة بما يلايم المستعار له واما ورده اما هذا الدليل او المدعى
وهو قوله والمراد من الاقتران الخ على اختلاف الرايين واما نشأته فاشتباه
القرينة المعينة بالقرينة المانعة لعدم التقييد فى العبارة ويجوز ان يكون
خلاصته المنع مع السند للمقدمة المعينة للدليل المثبت للارادة المذكورة
وتلك المقدمة قوله فالقرينة بما يلايم المستعار له فتقرير المعارضة فبان
يقال دليلك وان دل على ما ادعيت له لكن عندي ما يثبت خلافه من انه

الارادة بالتخصيص بماسوى القرينة ليست صحيحة فان الارادة بالتخصيص
 بماسوى القرينة تستلزم عموم مايلام شيئا من المستعار منه وله للقرينة وغيرها
 وعمومه لهما باطل فالارادة بالتخصيص بماسواها تستلزم الباطل وكل ما هو يستلزم
 الباطل ليس بصحيح فهذه الارادة ليست بصحيحة اما الكبرى اعني عمومه باطل
 فلانه كلما كانت الاستعارة تقترن بما يصير مستعارا له بسبب اقتران القرينة
 فلا عموم لمايلام لهما لكن المقدم حق ينتج ان عمومه لهما باطل اما حقيقة
 المقدم فلان الاستعارة باعتبار القرينة اما ان تقترن بمايلام المستعار له
 واما ان تقترن بمايصير مستعار له لكن لا تقترن باعتبار القرينة بمايلام
 المستعار له فينتج المط واما سائر المقدمات فبعضها ظاهرة بمسابق وبعضها
 ظاهرة في نفسها فظهر مما قررنا لان (قوله بل تقترن بمايصير مستعار له
 باقتران القرينة) اضراب بطريق الانتقال من الدليل الى النتيجة وقد سبق
 الكلام المتعلق بتحقيق كلمة بل في الخطبة وقد تقرران العطف على المقيد
 اذا كان القيد مقدما على المقيد فالظا انه يفيد ان المعطوف مقيد بذلك القيد
 نحو يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعي لكنه هو السابق
 الى الفهم في الخطايات وكذا اذا كان القيد مؤخرا يفيد تقييد المعطوف به
 بمعاونة المقام نحو ضربت زيدا في الدار وقعدت وما نحن فيه من قبيل الثاني
 بمعاونة المقام اذ مدار الاضراب والانتقال الى الهم كون المشبه مستعارا له
 بالفعل او بالقوة والاول كما سبق بسبب المقارنة بالقرينة فظهر ان ماالموصولة
 عبارة عن المشبه وضمير يصير عائدا اليه والباء السببية في باقتران متعلقة
 بصيروان قيد بمايلام في المعطوف عليه قيد معتبر في المعطوف فيكون
 المعنى بل تقترن الاستعارة بمايلام شيئا من المستعار له بمايصير مستعار له
 اي تقترن بمايلام بسبب صيرورة المشبه مستعارا له باقتران القرينة فيكون
 اقتران الاستعارة بمايلام بعد تمامها وتمامها انما يكون بصيرورة المشبه مستعار له
 وصيرورته مستعار له بالاقتران للقرينة ولك ان تقر بوجه آخر مختصرا
 اذا اتقنت ما ذكرنا واما تقرير المنع فبان يقال لان سلم ان القرينة بمايلام المستعار له
 كيف والاستعارة باعتبار القرينة لا تقترن بمايلام المستعار له الا ترى انها
 تقترن بمايصير مستعار له باقتران القرينة فحيث يكون قوله الاستعارة الخ اشارة
 الى السند والمنع مطوى وقوله بل تقترن اشارة الى تنوير السند كما لا يخفى (لانا
 نقول الاستعارة انما تحقق وتتم بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له ومايلام

المستعار له القرينة المعينة فلاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلازم
المستعار له فلا بد من التقييد (أي تقييد ما يلازم والتخصيص بما سوى القرينة
المعينة وحاصل الجواب تحرير المراد بالقرينة في قوله الاقتران بما سوى القرينة
بان المراد بها القرينة المعينة لا المانعة وخلاصته على تقدير كون السؤال
معارضة منع لمقدمة الاستعارة باعتبار القرينة لا تقترن بما يلازم المستعار له
وتقريره هكذا لان سلم ان الاستعارة لا تقترن باعتبار القرينة بما يلازم المستعار له
انما يكون كذلك لو لم يكن المراد بالقرينة هي القرينة المعينة وليس كذلك الا ترى
ان الاستعارة انما تحقق الخ فهذا القول اشارة الى السند وتوبيره وفيه بيان
منشاء السؤال ايضا واما على تقدير كون السؤال منعا فخلاصته اثبات
للمقدمة المنوعة اعني القرينة بما يلازم المستعار له وتقريره بان يقال كلما كان المراد
بالقرينة في ما سوى القرينة هي القرينة المعينة لا القرينة المانعة ولا المطلق الا ان
منها الزم ان تكون القرينة بما يلازم المستعار لكن المراد بها هي بدليل تعريف المجاز
وما هيته من حيث ان المانعة جزء من ماهيته وداخل في تعريفه دون المعينة
فانها شرط في الاستعمال والدلالة على المعنى المراد واذ اثبت هذه المقدمة فلا بد
من تقييد الملازم وتخصيصه بما سوى القرينة المعينة فقوله فلا بد الخ تبريع
على اثبات المقدمة المنوعة من الدليل المذكور على اصل المدعى و اشارة
الى اصل المدعى قبل ٧ لقائل ان يقول ان الاستعارة تحقق بالقرينة المانعة كما
اعترف به الشارح هنا وكما مر في التعريف للمجاز فيكون الاثبات بالقرينة
المعينة بعد تمامها فتكون الاستعارة المقترنة بها مجردة فكيف يجوز التقييد
بما سوى القرينة المعينة انتهى قبل واجيب عنه لعل الشارح رحمه الله اطلع
على الاصطلاح منهم على ان الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة
لا مجردة ولذا قيد انتهى واعترض عليه بان السؤال والجواب ليسا بنسبي
فانه لما قيد الملازم بما سوى القرينة المعينة يكون مقيدا في الشقوق الثلاثة المطلقة
والمجردة والمرشح فكيف تكون الاستعارة المقترنة المعينة مجردة على
انه لو لم يقيد يلزم ان لا توجد الاستعارة المطلقة ويلزم ان لا توجد الاستعارة
بدون المجردة لان القرينة المعينة لازمة للاستعارة ولم يقل بها احدا انتهى
ونحن نقول لعل المراد من قوله باعتبار القرينة المعينة مطلقة لا مجردة في قوله
لعل الشارح اطلع الخ ان الاستعارة باعتبار القرينة المعينة فقط اي
ولم تقترن بما يلازم المستعار له ولا بما يلازم المستعار منه فمطلقة

٧ القائل حسن الزبيري

عليه رجة الباري

فحينئذ لا يضر كون الملايم مقيدا في الشقوق الثلاثة تأمل هذا وانت اذا
استضاء ذهنك بمقرر ثالث فيما سبق من تطبيق الاسئلة والاجوبة على
قوانين التوجيه تقدر على تطبيق هذه الاسئلة والاجوبة عليها (قال
المصنف رحمه الله نهورأيت اسدا) اى فى مقام ومكان لم يوجد فيه اسد
فحينئذ تكون القرينة مانعة ومعيّنة حالية فلا يرد ان هذا المثال لم يكن مطابقا
للمثله لعدم القرينة فلا يكون مجارا فلا استعارة وقد سبق ان المثال
من التعريفات الرسمية (قوله الاولى تقييده) اى الاسد (بالوصف) متعلق
بالتقييد (بالرمى) متعلق بالوصف بان يقال رأيت اسدا ررمى اوراميا اى الاولوية
مقصورة على التقييد المذكور لا يتجاوز الى عدم التقييد كما قال المصنف
رحمه الله بناء على ان تعريف المسند اليه باللام الجنسية يدل على تخصيصه
بالمسند كما فى الحمد لله فحينئذ يكون قوله الاولى اشارة الى الدليل والدعوى
ان كان السؤال معارضة تقديرية فى المدعى وان كان منعا لذلك المدعى فهو
اشارة الى سند والمنع مطوى (ائلا يتوهم ان الاطلاق) اى كون الاستعارة
المصرحة مطلقة (مشروطينته بانتفاء القرينة) يعنى فى مقام الايضاح اراجع
ان يذكر القرينة المقابلة ائلا يتوهم ويعتقد ان الاطلاق مشروط بالانتفاء
اعتقاد امر جو حافن التوهم مقابل الظن وهو الاعتقاد الراجح يعنى وجه
اولوية التقييد عدم التوهم واثرا عدم التقييد هو التوهم لا الظن ولا اليقين مع
ان تعريف المجازينادى باعلى صوته خلاف التوهم وهو ان الاطلاق معتبر
بعد تمام الاستعارة بالقرينة فلا ضير فى التوهم الذى هو كبيت العكبوت على انه
من قبل التمثيل والمناقشة فيدليست من دأب المحصلين اما تقرير المعارضة
التقديرية فى المدعى وكأ ان المص رحمه الله ادعى ان الاولى عدم تقييد المثال بالوصف
المذكور فكأن السائل يقول وان دل عندك دليل على مدعائك لكن همدى
دليل على خلافه فهو انه كلما اختص الاولوية بالتقييد بالوصف المذكور
فلا يكون عدم التقييد به اولى لكن المقدم حق فينتج من المستقيم ان عدم
التقييد ليس باولى اما الملازمة فقط واما حقية المقدم فلان التقييد به مالا يتوهم
فيه مشروطينته الاطلاق بانتفاء القرينة بخلاف عدم التقييد وكل مالا يتوهم
فيه مشروطينته به بخلافه يختص به الاولوية ينتج من اول الاول ان التقييد
به يختص به الاولوية اما الصغرى فقط واما الكبرى فلانه لو لم يكن كذلك
لما كان التوهم باطلا لكنه باطل ينتج ان كل مالا يتوهم فيه مشروطينته

الاطلاق بانتفاء القرينة بخلاف عدم التقييد يختص به الاولوية واما تقرير
 المنع للدعوى الضمنية فبان يقال لانسلم ان عدم التقييد بالرمي ونحوه اولى
 انما يكون كذلك لولم يكن الاولوية مقصورة على التقييد وليس كذلك
 الا ترى انه لا يوهم ان الاطلاق مشروط بعدم التقييد بخلاف قوله رحمه الله
 فعلى هذا قوله الاولى الخ اشارة الى السند واداة المنع مطوية وقوله لثلا
 يتوهم الى تنويره وعلى تقدير المعارضة فهو اشارة الى المقدمة الواضحة
 والشرطية مطوية وقوله لثلا يتوهم الخ اشارة الى دليل حقيقة المقدمة الواضحة
 والجواب على تقدير المعارضة منع الكبرى من الدليل الذي يثبت حقيقة
 المقدم بان يقال لانسلم ان كل ما لا يتوهم فيه مشروطية الاطلاق بانتفاء
 بخلاف عدم التقييد يختص به الاولوية انما يكون كذلك لو كان التوهم قويا
 وليس كذلك كما سبق ويجوز لك منع الصغرى مستندا بظهور كون الاستعارة
 من انواع المجاز اشد الظهور ويجوز لك ان تقرر دليل المعارضة بان تقول
 كلام يتوهم من التقييد المذكور مشروطية الاطلاق بانتفاء القرينة
 بخلاف عدمه كان الاولوية مختصة بالتقييد لكنه لم يتوهم
 بخلاف عدمه ولك ايضا ان تقرر بان تقول ان التقييد بالوصف
 المذكور ما لا يتوهم منه مشروطية بانتفاءها بخلاف عدمه وكل
 ما لا يتوهم منه ذلك بخلاف عدمه فهو الاولى فعلى الاول الملازمة بمنوعة
 وعلى الثاني قيد الكبرى ممنوع كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان هذا السؤال من
 قبيل المناقشة في المثال وهو ايسر من دأب المحصلين وقال بعض من يدعى
 الفضل بل التقييد محل بالمقصود فان الرمي بما يلايم المستعار له فلا يصح مثلا
 للمطلقة حينئذ انتهى ولا يخفى عليك ما فيه من الذهول وكم من غائب
 قولنا صحبا وآفته من الفهم السقيم * وقد سبق تعبير الاستعارة في هذا المثال
 باللغة العربية والتركية اجالا وتفصيلا (قال المصنف رح وان اقترنت)
 اي الاستعارة والمراد بالاقتران الاقتران في الذكر سواء كان بطريق التوصيف
 او لا كما مر آنفا وقصر الاقتران بالتوصيف تقصيرا كما لا يخفى (بما يلايم)
 من الصفة او التفريع (المستعار منه) مفعول يلايم (فر شحة)
 اي فالاستعارة المصروفة مرشحة على وزن اسم مفعول من الترشيح بمعنى
 التربة يقال رشح الصبي اذا رباه وحسن القيام على المال ويقال رشح المال
 اي المواشي والدواب اذا احسن القيام عليه وانما سميت مرشحة لكونها

مطلب معاني باب الافعال
اثني عشر

مرابة او حسن القيام عليها يجعلها مقترنة للايام المستعار منه ومثالة على تحقيق المبالغة في التشبيه كما سيجي قريبا وما يقال سميت مرشحة لتزيين الاقتران بما يلائم المستعارة للاستعارة التي فيها مبالغة لاشتمالها على تحقيق المبالغة انتهى فبنى على ان كلام الترية وحسن القيام عليه يستلزم التزيين فيكون المرشحة بمعنى المزينة ثم نقل الى هذه الاستعارة واما على تقدير كل من الاولين فهو بمعنى الرابة او حسن القيام عليه ولما كانت هذه الاستعارة بالنسبة الى الاستعارة المطلقة والمجردة دالة على تحقيق المبالغة وكما له في التشبيه دونهما كانت كأنها مرابة او حسن القيام عليها في حسن الحال فسميت مرشحة * فان قلت * ان كلمة اقترنت من باب الافعال وهو المطاوعة فعل او فعل بتشديد العين علاجا نحو جمعت الابل فاجتمعت اولانحو غمته فاعثم وهذا هو الغالب وللاخذ اى لا تأخذ فاعل افعل شيئا لنفسه وصنعه وعمله لها نحو اذبح اى اتخذ ذبيحة لنفسه وعمله لها واشتوى اى اتخذ شواء وصنعه لنفسه ولمعنى تفاعل اى للمشاركة بين اثنين فصاعدا نحو اجنورا اى تجاوروا واختصموا اى تخاصموا وهذا المقلب واو اجنورا الفاوان كانت علة القلب حاصلة فيه فانه لما كان تابعا لتجاور في المعنى جعل تابعا له في اللفظ في عدم الاعلال لعدم علة القلب في تجاور ولتنصرف اى لتصرف فاعله في تحصيل اصل الفعل وفي تهية اسبابه نحو كسب فان معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف كسب فان معناه تحصيل شئ على اى وجه كان سواء بالغ فيه او لا والمعنى فعل نحووا جتذب بمعنى جذب ولاظهار اصل الفعل نحووا عذراى اظهر عذره والمعنى افعل للصيرورة نحووا عذراى اعذر بمعنى صار ذا عذر ذكره صاحب التوابع والقبول اى لاصل الفعل نحووا تعظ اى قبل الوعظ والمعنى تفعل نحووا جترع بمعنى تجرع والمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد والمعنى المجرد كقرب واقرب وقدر وللإغناء عن المجرد نحووا استلم الحجر فذلك الكلمة لاى معنى من تلك المعاني الاثني عشر * قلت * لمعنى مطاوعة فعل * فان قلت * ما معنى المطاوعة في الاصطلاح فانها في اللغة بمعنى الموافقة يقال طاع زيد عمرا اذا وافقه * قلت * معناها فيه التأثر وقبول اثر الشئ وبعبارة اخرى حصول اثر الشئ والمراد بالشئ هو الفعل المتعدى الغوى الذى هو المعنى المصدري

مطلب المطاوعة
في العرف

وهو الاتباع والابحاد والتأثير كالسكر في مثل كسرت الزجاج
 * فان قلت * ان الشيء عندنا عبارة عن الوجود والفعل اللغوي المتعدى
 الذي هو المعنى المصدرى من الامور الاعتبارية النفس الامرية فان الحق
 لا واسطة بين الوجود والمعدوم على ما في شرح المقاصد وغيره ومن قبل
 الحال التي ليست بوجود ولا معدومة عند الاشاعة فكيف يصح ان يراد به
 الفعل اللغوي المتعدى * قلت * المراد بالشيء ههنا الشيء اللغوي
 وهو ما يصح ان يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا او لا فينبذ يصح ان يراد به
 المعنى المصدرى فانه بالمعنى اللغوي يعم الوجود والمعدوم والحال كما لا يخفى
 فحاصل معنى المطاوعة العرفية حصول الاثر بالشيء من تعلق الفعل المتعدى
 بالمفعول به فيه وقبول ذلك المفعول لذلك الازر * فان قلت * اذا كانت
 كلمة اقترنت لمعنى المطاوعة فاسمها اسم مفعول وما مطاوعها
 اسم فاعل اذ لابد منهما فيها * قلت * مطاوعها اسم فاعل كلمة
 اقترنت ومطاوعها اسم مفعول قرن من القرن بفتح القاف والراء من باب
 ضرب ونصر يقال قرن الشيء بالشيء اذا وصله به * فان قلت * ان المطاوع
 اسم فاعل معناه القابل للاثر فيلزم ان يكون المطاوع اسم فاعل هو فاعل اقترنت
 ههنا فانه هو الذي قبل الوصلة * قلت * نعم لكن العرف خصص
 المطاوع اسم فاعل بالفعل الذي بنى للمطاوعة وبما يؤخذ منه وخصص
 ايضا المطاوع اسم مفعول بالفعل المتعدى وبما يؤخذ منه من قبل تخصيص
 اسم المتعلق اسم مفعول ما المتعلق اسم فاعل في كليهما * فان قلت *
 ان الفعل على نوعين علاجي وغير علاجي فالعلاجى هو ما احتيج في حدوثه
 وحصوله الى تحريك عضو من الاعضاء الظاهر الجارحة كضرب وشم
 والغير العلاجي هو ما لا يحتاج في حدوثه الى تحريك عضو من الاعضاء
 الظاهرة كعلم وظن وغضب وحزن وشك وان باب المطاوعة يختص
 بالعلاج والتأثير اى احداث فعل بالجوارح والقرن ليس من الافعال
 العلاجية فكيف يصح ان يقال ان اقترنت الخ * قلت * قد سبق آنفا ان القرن
 هو وصل النسي بالشيء وذلك فيما نحن فيه يكون باللسان من الاعضاء
 الجارحة بان يذكر الاستعارة مع الملايم فلان سلم ان القرن والاقتران ايضا
 من الافعال العلاجية فيصح ان يقال ان اقترنت الخ فالمعنى على الاقتضاء
 وان قرن المتكلم الاسعارة بما لا يسمى المسعارة منه فاقترنت به فمفعله

مطلب المطاوع والمطاوع
ماهما في العرف

مطلب الفعل علاجي
وغير علاجي

* فان قلت * هل يختص كل باب بنى للمطاوعة بالعلاج * قلت *
لا بل المختص به هو باب الافعال * فان قلت * لم يختص هذا الباب
بالعلاج اى احداث فعل بالجوارح * قلت * لما كان موضوعا للمطاوعة
وحصول اثر الشئ وقبوله خصوصه بالمعاني الواضحة المحسوسة دون المعاني
الخفية حتى يظهر الصدق حين يقال كسرت الزجاج فانكسر فلا يقال
علمه فان لم لما ان العلم ليس من المعاني المحسوسة الواضحة * فان قلت *
ما تقول في علمه المسئلة فتعلمها مع ان التعلم ليس من العلاج * قلت *
ان تفعل بجى العمل المكرر فتكريره جملة كالمحسوس * فان قلت * ما تقول
في غمته فاعلم فانه ليس من العلاج * قلت * ان باب الافعال ليس
موضوعا للمطاوعة يعنى ليس اصلا وعربا فيها كباب الافعال فجاز
ان يبنى من غير العلاج ويمكن ان يجاب بان النعم الذى يحصل من التغميم
وان كان من احوال القلب لكن كثيرا ما اثره يظهر في الوجه فصار كانه
من المعاني المحسوسة في الوضوح بسبب ظهور اثره * فان قلت * ما تقول
في عدمه فاعلم فانه ليس في عدمه احداث فعل بالجوارح * قلت * قال
في الشافية ان عدم خطاء وفي شرح الفصل ليس بجيد (اعلم) ان المصدر
اسم الحدث الجارى على الفعل فقوله الجارى صفة للاسم وقد سبق معنى
الجري والجريان لغة وعرفا في قوله لجرياتها في المصدر واما الحدث
في اللغة فهو بمعنى الحادث المسبوق وجوده بالعدم فهو ضد القديم
* فان قلت * الموجود عندنا معاشر اهل السنة والجماعة من المتكلمين
ينقسم الى موجود لا اول لوجوده هو القديم والى موجود لوجوده
اول وهو المحدث فالقديم هو الله تعالى وصفاته اثنائية او السبعة وهى
الحياة والعلم والارادة والقدرة والسمع والبصر والكلام والتكوين وعند
الاشاعرة التكوين عبارة عن تعلق القدرة والارادة بالمقدور فليس
من الصفات الموجودة كالعلم وغيره فيكون عندهم من الاضافات والاعتبارات
العقلية فان تعلقت مع انضمام الارادة بالمخلوق يسمى ذلك التعلق خلقا
وان بالرزق يسمى ترزيقا ورزقا وان بالميت امانة وان بالحى احياء الى غير ذلك
والمحدث ينقسم الى جوهر وعرض فالجوهر هو المتحيز اى الذى يقع في الحيز
بالدات والعرض هو ما يقوم بالتحيز فاما المتحيز فينقسم الى قسمين الاول
هو الجوهر الفرد وهو المتحيز الذى لا يقبل اقسمة اصلا والى هو الجسم

مطلب بحث المصدر

ومعنى الحدث

مطلب الموجود عندنا

اثنان قديم وحادث

مطلب اقسام الحادث

عند المتكلمين اى المحدث

وهو المتحيز الذي يقبل القسمة مطلقا سواء كانت في جهة او اكثر عند
الجمهور والجسم ايضا ينقسم الى قسمين لطيف كالملك والجن والهواء
وكثيف كالماء والارض واما العرض ان لم يمكن التحيز بدونه فهو الكون
وهو الحصول في الحيز فان كان ذلك الحصول عقيب العدم فهو الكون
الاول وان كان عقيب الحصول في ذلك الحيز فهو السكون وان كان
عقيب الحصول في حيز آخر فهو الحركة وان امكن التحيز بدونه فاما
ان لا يحتاج الى اكثر من جوهر واحد فهو المحسوس باحدى الحواس
الحس الظاهرة اما بالبصر فالالوان واصولها السواد والبياض والحمرة
والصفرة والخضرة وعند البعض جميع الالوان اصول واما بالسمع
فالاصوات والحروف وهي كيفيات تعرض للاصوات بسبب الآلات
واما بالذوق فالطعوم التسعة وهي الحراقة والمرارة والملوحة والحلاوة
والدسومة والجوضة والعفوصة والقبض والتفاهة وما يتركب منها
واما بالشم فالروائح وهي تنقسم الى قسمين طيبة وكريهة واما باللمس
فالاعتماد وهو الخفة والثقل والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والخشونة والملاسة وغيرها واما ان يحتاج الى اكثر من جوهر واحد فان
لم يحتاج الى بنية فهو التأليف وان احتاج اليها فان لم يمكن البنية بدونه فهو الحيو
والافان امكن وجوده في جميع اجزاء البنية فهو الالم والافان ان يكون مخصوصا
بعضو وهو القلب اولا يكون مخصوصا به وما لا يكون مخصوصا بعضو
هو القلب فهو القدرة وما كان مخصوصا بذلك العضو فان كان ميلا الى
جلب شيء او رفعه فهو الارادة والكراهة والا فان كان توجهها الى تحصيل
وجود شيء فهو الشهوة والى عدمه فهو البقرة والافان كان حكما على
شيء من الموجودات بنفي او اثبات او طلبا لذلك الحكم فلذلك الحكم اما جازم
وهو الاعتقاد فان لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع فهو الجهل المركب
فان كان لسبب يوجب ذلك الاعتقاد فهو النظرى ان كان مكتسبا
والوجداني ان كان امرا من الباطن مثل وجدان الجوع والعطش
وان لم يكن السبب فهو التقليد او غير جازم فان كان احد طرفيه غالبا
عند الحاكم فهو الظن والطرف الآخر هو الوهم وان لم يغلب فهو الشك
هذه جملة اقسام الموجودات على رأى اهل الحق وما عدا ذلك لا يعدون
من الموجودات فاجناس المحدث على هذا الرأى اثنان وعشرون واحد

منها جوهر والبواقي اعراض هي الاكوان والالوان والاصوات
 والطعوم والروائح والاعتماد والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
 والتأليف والحياة والالام والقدرة والارادة والكراهة والشهوة والنفرة
 والاعتقاد والظن والنظر عشرة منها مقدورة للبشر خمسة منها
 افعال الجوارح وهي الاكوان والاصوات والاعتماد والتأليف
 والالام وخسة منها افعال القلوب وهي الارادة والكراهة
 والاعتقاد والظن والنظر هكذا في شرح التجريد وفي المواقف في تقسيم
 المعلوم اي من شأنه ان يعلم فالمعلوم عند اهل الحق اما ان لا يكون له تحقق
 في الخارج او يكون له تحقق في الخارج والاول هو المعدوم والساني
 هو الموجود اي الموجود في الخارج فانهم لا يقولون بالوجود الذهني
 ولا بالواسطة بين الموجود والمعدوم الا القاضي ابا بكر الباقلائي قولا
 مستمرا وامام الحرمين من الاشاعة اولا فانه رجع عن ذلك القول آخرا
 وقال به بعض المعتزلة ايضا فالمعلوم على رأيهم اما لا تحقق له اصلا اي
 لا باعتبار ذاته ولا بتبعية غيره فهو المعدوم اوله تحقق باعتبار ذاته فهو
 الموجود اوله تحقق تبعا لغيره وهو الحال وعرفوه بانه صفة لموجود
 لا موجودة ولا معدومة كالعالية والقادرية والضرورية فاقسام المعلوم
 عند اهل الحق اثنان الموجود والمعدوم وعند القاضي الباقلائي وبعض
 المعتزلة ثلاثة الموجود والمعدوم والحال واما اقسام الموجود فاثان
 قديم وحادث فانه اما ان لا يكون لوجوده اول اي لا يقف وجوده عند حد
 يكون قبله العدم وهو القديم او يكون له اول اي يقف وجوده عند حد
 يكون قبله العدم وهو الحادث واما الحادث فاقسامه ثلاثة الجوهر والعرض
 والمجرد فانه اما ان يكون متحيزا بالذات او يكون حالا في المتحيز او لا يكون
 متحيزا ولا حالا فيه فالمتحيز هو الجوهر والحال في المتحيز هو العرض
 وما لا يكون متحيزا ولا حالا فيه وهو المسمى بالمجرد لم يثبت عندنا وان جوز
 العقل لانا لم نجد عليه دليلا فجاز ان يكون موجودا وان لا يكون موجودا
 سواء كان ممكنا او متمنا ونعني بالمتحيز بالذات ما يشار اليه بالذات اشارة
 حسية بانه هنا او هناك ونعني بالحلول في المتحيز ان يختص به بحيث تكون
 الاشارة الحسية اليهما واحدة كاللون مع التلون فان الاشارة الى احدهما
 عين الاشارة الى الآخر دون الماء مع الكوز فان الاشارة اليهما ليست

مطلب اقسام المعلوم
 عند جمهور المتكلمين
 اثنان

مطلب اقسام المعلوم
 عند بعض المتكلمين
 ثلاثة

مطلب معنى الحال عند
 المتكلمين

مطلب اقسام الموجود
 عند اهل الحق اثنان
 قديم وحادث

مطلب تقسيم الحادث
 على ثلاثة واحد منها
 لم يثبت عندنا

مطلب معنى المتحيز
 مطلب معنى الحلول
 في المتحيز اصطلاحا

واحدة فإما ليس حالا في الكوز اصطلاحا وان كان حالافيه لفة فاته فيها
 اعم وهذا معنى الحلول في المنجز اصطلاحا واما اقسام العرض فثان
 المختص بالحي وهو الحياة وما يتبعها من الادراكات وغيرها كالعلم والقدرة
 والارادة والكراهة والشهوة والفرة وسائر ما يتبع الحياة وحصرها
 في العشرة باطل بلا شبهة كما في شرح التجريد والثاني الغير المختص بالحي
 وهو الاكوان المنحصرة في انواع اربعة الحركة والسكون والاجتماع
 والافتراق والمحسوسات باحدى الحواس الخمس الظاهرة كالاصوات
 والالوان والروائح والطعوم والحرارة واخواتها وقد سبق في الجزء الاول
 اقسام الموجودات الممكنة عند الحكماء وهي المقولات العشرة لكن
 المتكلمين انكروا المقولات النسبية الا الاين ويسمونه كونوا واعترفوا بوجوده
 وذهب بعضهم الى ان الاكوان محسوسة بالضرورة ومن انكر الاكوان فقد
 كابر حسه ومقتضى عقله وآخرون الى انها غير محسوسة فانا لانشاهد
 الا المتحرك والساكن والمجتمعين والمفترقين واما وصف الحركة والسكون
 والاجتماع وضده فلاول هذا اختلاف في كونها موجودة ولو كانت محسوسة
 لما وقع الخلاف فيها (فقلوا المقولات النسبية ليست بموجودة في الخارج
 لوجوه) الاول لو وجدت لزم التسلسل في الامور الموجودة اما ولا
 فلان محلها يتصف بها فله اليها نسبة بالحمية والاتصاف وهذه موجودة
 ويعود الكلام فيها واما ثانيا فلان لوجودها الزائد على ماهيتها اليها
 نسبة هي اتصافها بالوجود وهكذا واما ثالثا فلان لاجزاء الزمان
 بعضها الى بعض نسبة بالتقدم والتأخر ولو كانت النسب موجودة في
 الاعيان لكان التقدم والتأخر موجودين مع موصوفيهما وماع التقدم
 متقدم فيكون التقدم الموجود مع الزمان المتقدم متقدما على التأخر
 الموجود مع الزمان المتأخر والتقدم تقدم آخر وهكذا للتأخر تأخر آخر
 ويعود الكلام في تسلسل (الوجه الثاني لو وجدت الاضافة وهي
 لا تتحقق الا بوجود المتسبين ومن اقسامها التقدم والتأخر فيوجد
 المتقدم والمتأخر من اجزاء الزمان معا وهو باطل قطعا) الوجه الثالث
 لو وجدت المقولات النسبية في الخارج لزم اتصاف الباري تعالى بالحوادث
 لانه له تعالى مع كل حادث اضافة اليه بانه موجود معه وقبله بانه متقدم
 عليه وبعده بانه متأخر عنه (والحكماء احتجوا على ان المقولات النسبية

مطلب اقسام العرض
 عند المتكلمين فثان
 مطلب انكر المتكلمون
 وجود المقولات النسبية
 الا الاين
 مطلب ادلة المتكلمين على
 عدم وجود المقولات
 النسبية ثلثة
 الدليل الاول
 الدليل الثاني
 الدليل الثالث
 مطلب دليل الحكماء على
 ان المقولات النسبية
 موجودة في الخارج

موجودة في الخارج بان كون السماء فوق الارض ومقابلة الشمس لوجه الارض وامثالها من النسب مما نعلم ضرورة من انها ثابتة وحاصلة سواء وجدنا فرض فرض واعتبار معتبر او لم يوجد ولقائل ان يقول ادعيت ان الفوقية مثلا من الموجودات الخارجية منعاه بل هذا هو المتنازع فيه فكيف يدعى الضرورة فيه وان قلتم السماء موصوفة بالفوقية في الخارج قلنا ذلك لا يستلزم وجود الفوقية فيه لجواز اتصاف الاعيان الخارجية بالامور العدمية فان زيدا اعمى في الخارج وليس العمى موجودا في الخارج وقد يستدل على ذلك ايضا بان الشئ قد لا يكون فوقا ثم يصير فوقا فالفوقية التي حصلت بعد العدم لا تكون عدمية والا كان نفى النفي نقيا وهو محال ويحاج عنه بان حصول الفوقية بعد ما لم تكن عبارة عن اتصاف الشئ بها بعد ما لم يكن متصفا بها وذلك لا يستلزم وجودها كما عرفت واجابوا عن ادلة الخصم اى المتكلمين بانها تنفي كون جميع النسب موجودة في الخارج ونحن نقول به فان من الاضافات والنسب امور موجودة في الخارج حقيقتها انها اضافة كالفوقية والمقابلة ومنها اضافات لا تحققها في الخارج بل يخرعها العقل عند ملاحظة امرين كالترتيب والتأخر بين امرين لا يجوز اجتماعهما كاجزاء الزمان والقسم الاول منهما ينتهي الى حد ويجب انتهؤه اليه دون الثاني منهما اذ لا يقف عند حد لا يمكن للعقل ان يتجاوزه ويفرض اضافة اخرى بعده وعلى هذا فقد انجملت تلك الادلة وان دفع التسلسل في الامور الخارجية لجواز ان ينتهي التسلسل الى نسبة موجودة يكون ما بعدها من النسب اعتبارية اذ ليس يلزم من وجود الفوقية في نفسها ان يكون حلولها في محلها امرا موجودا ايضا ولا من وجود حلولها وجود حلول الحلول فيقال في الوجه الاول اعني لو وجدت النسب لزم التسلسل في الامور الموجودة اما اولافلان محلها يتصف بها فله اليها نسبة بالمحلية والاتصاف وهذه موجودة ويعود الكلام فيتسلسل فيقال لانسلم ان هذه موجودة لم لا يجوز ان تكون من القسم الثاني فنقطع بان لا يعتبره العقل ولا يفرضه وكذا يقال في قول الخصم واما ثانيا فلان لوجودها الزائد على ماهيتها اليها نسبة هي اتصافها بالوجود وهذه النسبة موجودة ايضا على ذلك التقدير فلو جودها اليها نسبة نالته وهكذا فيتسلسل لم لا يجوز ان يكون هذه النسبة من القسم الثاني فنقطع بان لا يعتبره العقل ولا يفرضه وكذا يقال في قول

الدليل الاول
مطلب الجواب عن دليل
الاول للحكام
مطلب الدليل الثاني على
مطلب الحكماء
مطلب الجواب عن دليلهم
الثاني
مطلب الجواب عن ادلة
المتكلمين
الجواب من طرف الحكماء
عن الدليل الاول للمتكلمين

الخصم واما ثالثا فلان لاجزاء الزمان بعضها الى بعض نسبة بالتقدم والتأخر فلو كانت النسب موجودة في الاعيان لكان التقدم والتأخر موجودين مع موصوفيهما الخ لم لا يجوز ان يكون هذان التقدم والتأخر من القسم الثاني فلا يلزم التسلسل وخلاصة هذه الاجوبة التي من طرف الحكماء منع المقدمة الاستثنائية من الادلة المثبتة للملازمة من الدليل الذي هو الوجه الاول ويقال في الوجه الثاني اعني لو وجدت الاضافة وهي تحقق الوجود المتسبين ومن اقسامها التقدم والتأخر فيوجد المتقدم والمتأخر من اجزاء الزمان معا وهو باطل قطعا انما يكون كذلك او كان التقدم والتأخر من النسب الموجودة في الخارج وليس كذلك كما سبق آتفا وخلاصة هـ الجواب منع للمقدمة الشرطية لكن في التحقيق منع للمقدمة الاستثنائية باعتبار قيدها تأمل وقف ويقال في الوجه الثالث اعني لو وجدت المقولا النسبية في الخارج لزم اتصاف الباري تعالى بالحوادث لانه تعالى مع حادث اضافة اليه بانه موجود معه وقبلة وبعده لم لا يجوز ان يكون هـ الاضافات من القسم الثاني الذي يخترعها العقل عند ملاحظة امرين فلا يلزم اتصاف الباري تعالى بالحوادث وخلاصة هذا الجواب منع المقدمة الاستثنائية من الدليل المثبت للملازمة المذكورة * فان قلت * تجوز كون النسب الواقعة في المرتبة الثانية والثالثة من القسم الثاني مع الحكم بان الاول والثانية موجود في الخارج يستلزم تفريق الافراد المتوافقة في الماهية في الوجود وهو باطل * قلت * لان سلم انه باطل انما يكون كذلك لو اقتضى التوافق في الماهية الاشتراك في الوجود وليس كذلك لان بعض افراد الماهية يكون موجودا وبعضها معدوما كالشمس والقمر (قد يجاب عن بعض ادلة المتكلمين اعني دليل لزوم التسلسل هـ تقدير وجود المقولات النسبية بكونه منقوضا بالابن بان يقال لو كان الابن موجودا لزم التسلسل في الامور الموجودة لكن لا تسلسل فيها. ينتج ان الابن ليس بموجود مع انه موجود عندكم معاشر المتكلمين الملازمة فلان السكون مثلا يتصف بحمله به فله الى السكون نسبة بالحمل والاتصاف هذه موجودة وبعود الكلام في تسلسل فظهر ان هـ الدليل جار في مدعى آخر مع تخلف حكم المدعى عنه وكل دليل هذا شأنه باطل فهذا الدليل بطل (ولقائل ان يقول ان الجريان المذكور ممنوع

وخلاصة هذا الجواب
الجواب من طرف الحكماء
عن الدليل الثاني للمتكلمين

وخلاصة هذا الجواب

مطلب السؤال على وجود
الابن

مطلب الجواب عنه

انما يكون كذلك لو كانت النسبة المذكورة من انواع الابن الذي اعترفنا
وجوده و ليس كذلك بل هي من الامور الاعتبارية التي يختص بها العقل
عند ملاحظة امرين فلا يلزم اتسلسل في الامور الخارجية وقال
في التوضيح ان الفعل يراد به المعنى الذي وضع المصدر بازائه ويمكن
ان يراد به المعنى الحاصل بالمصدر فانه اذا تحرك زيد فقد قام الحركة بزيد
فان اريد بالحركة الحالة التي يكون للمتحرك في اى جزء يفرض من اجزاء
المسافة فهي المعنى الثانى وان اريد بها ايقاع تلك الحالة فهي المعنى
الاول والمعنى الثانى موجود فى الخارج واما الاول فامر يعتبره العقل
ولا وجود له فى الخارج اذ لو كان لكان له موقع ثم ايقاع ذلك الايقاع
يكون واقعا فى الخارج الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل فى طرف المبدأ
فى الامور الواقعة فى الخارج وهو محال ولانه يلزم اذا وقع شيئا واحدا
فقد اوجد امورا غير متناهية وهذا يذهب الى استحالة انتهى كلامه
ولما توهم ان كل مصدر كذلك وليس كذلك كالاتعاض والعدم اراد ان يدفعه
فقال فى التلويح ان كثيرا من المصادر مما يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به
كما اذا قام فصل له هيئة هى القيام او تسخن فحصل صفة هى الحرارة
او تحرك فحصل له هيئة هى الحركة فلفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر
قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر وهو المعنى المصدرى
ويسمى تأثيرا كاحداث الحركة واججادها فى ذات الموقع والمحدث فانه
تحرك كايقاع الحركة فى جسم آخر حتى يكون تحريكا وكايقاعه
القيام او العقود فى ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل
بذلك الايقاع وهو المعنى المصدرى ويكون وضعه كالقيام والعقود او كيفا
كالحرارة وذلك كالحالة التي تكون للمتحرك مادام متوسطا بين المبدأ
والمنتهى والاول حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل
وهو امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج لوجهين (الوجه الاول انه
لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا الى غير النهاية
وكل ايقاع معلول لايقاعه والتقدير ان الايقاعات امور موجودة فيلزم
التسلسل فى جانب المبدأ اى العلة لافى امور اعتبارية فلا ينقطع
بانقطاع الاعتبار او يكون الايقاع عين الايقاع كلزوم الزوم وامكان
الامكان (الوجه الثانى انه لو كان موجودا لزم عند اجاد الفاعل شيئا

مطلب ان لفظ الفعل
على اى معنى يطلق عند
الحكماء والمتكلمين

مطلب المعنى المصدرى
ماهو وانه ليس بموجود
فى الخارج عندنا ودليله

ان يوجد اموراً متحققة غير متناهية هي الايقاعات المترتبة وبديهة العقل قاطعة باستحالة ذلك ولا يخفى انه انما يلزم ذلك لو كان ايقاع الايقاع ايضاً فعله امالو اوجد شيئاً بايقاعه وكان ايقاعه بايقاع فاعل آخر كالباري تعالى فلا يلزم ذلك واذا انتهى الى ايقاع قديم كالوصف الذي يسمى تكويناً لم يلزم التسلسل ايضاً انتهى ملخصاً واذا تأملت مما نقلناك من شرح التجريد والمواقف والتوضيح وانتلويح عرفت ان المعاني المصدرية ليست بموجودة في الخارج عندنا فلا يكون تعريف المصدر المذكور جامعاً لفرد من افراد المعرف اعني المصدر فيكون باطلاً * قلت * قال الرضي المراد بالحدث الامر القائم بالغير سواء صدر عنه كالمشي والضرب والقيام او لم يصدر كالطول والفصر والموت والحياة وليس المراد به المعنى اللغوي حتى يرد السؤال المذكور * فان قلت * يفهم منه ان كل معنى قائم بالغير حدث وليس كذلك اذ ليس الالوان حدثاً مع انها قائمة بغيرها اذ ليس السواد بمعنى سياه بل بمعنى سياه بودن وهذا هو الحدث دون الاول * قلت * المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقام كذا في حاشية الفوائد الصبائية للشارح المحقق فظهر ان المراد بالحدث المعنى العرفي سمي به المعاني المصدرية لحدوث اثر اكثر افرادها ويؤيده تسمية الامام سيبويه للمصدر بالفعل والحدث والحدثان تسمية الدال باسم المدلول والحاصل ان المعنى القائم بغيره ههنا عبارة عن الايقاع والتأثير والايجاد في بعض المصادر كالمشي والضرب والقيام وفي بعضها عبارة عن الانفعال والقبول كالانكسار والانزلاق والاجتماع وفي بعضها عبارة عن الكون المقيّد مثل الطول والفصر مما يكون من الغرائز فان الطول مثلاً عبارة عن الكون طويلاً * فان قلت * اذا كان ذلك المعنى عبارة عن هذه المعاني وهي ذير هو جودة على رأى المتكلمين فاعني قيامه بالغير فان معنى القيام بالغير عندهم تبعيته به في التحيز وهي من خواص الموجودات الخارجية * قلت * معني القيام بغيره ههنا هو البتوت والارتباط بغيره والاختصاص الناعت بقريّة الدلائل المذكورة * فان قلت * ان الفاعل المستتر تحت صدر الذي في قوله سواء صدر عنه او لم يصدر عائداً الى المعنى القائم الاعم من الايقاع وذيره ومعني صدر عنه اوقع الغير ذلك المعنى

مطلب السؤال على
تعريف المصدر وجوابه

واوجده فيفيد ان المعنى المصدرى موجود في الخارج وهو مناقض لما يدل عليه الدلائل المذكورة * قلت * المراد صدر اثر ذلك المعنى من ذلك الغير الذى هو الموقع الفاعل المتصف بذلك المعنى بقرينة عقلية هي الدلائل المذكورة (اعلم) انه لا بد ان يذكر اطلاقات المصدر حتى يتضح لك ذلك الاثر فنقول ان بعض صيغ المصادر موضوع للتأثير كالسكر والضرب والشم وبعضها موضوع للتأثر وقبول الاثر كالانكسار والانتشار وبعضها موضوع للامر العدمى كالامتناع والعدم والموت فلطلق صيغ المصادر معنى مصدرى يقال له الحدث سمي به لحدوث اثر اكثر افرادها كما مر آنفا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب لحدوث اكثر افرادها على ما قيل كما لا يخفى وذلك لحدث قائم بالفاعل اى يتصف به الفاعل وبسببه يحصل للفاعل هيئة موجودة ان كان تأثيرا او تائرا كما فى التحرك والقيام والانكسار واعتبارية ان لم يكن تأثيرا وتأثرا كالوجوب والامكان وقد يحصل للمفعول احدى الهيئتين ان كان متعديا هذا وقد حقق بعض المحققين ان المعانى المصدرية امور خمسة مثلا الكسر والكون كاسرا او الكون مكسورا والكسارية والمكسورية والاول معنى المصدر الاصلى والثانى معنى المصدر المبنى للفاعل والثالث معنى المصدر المبنى للمفعول والرابع الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل والخامس الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول * فان قلت * ان المصدر فى هذه المعانى حقيقة بالاشتراك اللفظى ولكن الراجح ان غير الحدث والمبنى للفاعل مجاز وقال بعضهم ان استعمال صيغ المصادر فى الثلاثة الاول حقيقة اشتراكية لفظية وفى الاخيرين مجاز وان انكر الفاضل الجلبى الثانى والثالث فى حاشيته على المطول نفلا عن جده المولى الفنارى عليه راحة البارى حيث قال وههنا بحث شريف ذكره جدى فى تفسير الفاتحة يذبح ان ينبه له وهو ان صيغ المصادر تستعمل فى اصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للتعلىق معنوية كانت او حسية كالهيئة التحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة اما ان تكون للفاعل فقط وذلك فى الافعال اللازمة كالتحريك والقائمة الحاصلتين من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول به وذلك المتعدى كالعالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم

مطلب اطلاقات

المصدر

مطلب المعانى المصدرية

امور خمسة

مطلب المصدر فى هذه

المعانى مشتركة اولا

مطلب استعمال المصدر

فى الهيئة الحاصلة بالمصدر

بجاز عند المحقق الفنارى

وقد يكون مصدر المجهول ويعنون بهما الهيثان اللتان هما معنيا الحاصل
بالمصدر والالكان كل مصدر متعددا مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر
في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى كلامه
فظهر من هذا انكار المعنى الثاني والثالث وادعاء عليتهما للرابع والخامس
وظهر ايضا ادعاؤه انه حقيقة في النسبة مجاز في الباقي ورده الاساندة للكرام
نور الله تعالى مضاجعهم فقالوا ان انكاره لما هو المشهور بين المحققين
من ان بناء المصدر تارة للفاعل وتارة للمفعول وجهه على التسامح ليس بسديد
مع ان الفرق بين المصدر المبني للفاعل والمصدر المبني للمفعول وبين الحاصل
بالمصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر المبني للمفعول ظاهر باعتبار الذات
وباعتبار التعبير اما الفرق باعتبار الذات فلان الحاصل بالمصدر اثر والمصدر
المبني للفاعل مؤثر والمصدر المبني للمفعول وقوع لا اثر فيه واما الفرق باعتبار
التعبير ان المبني للفاعل يعبر عنه بالكون ضاربا وعن المبني للمفعول بالكون
مضروبا ويعبر عن الحاصل بالمصدر المبني للفاعل بالضاربة وعن الحاصل
بالمصدر المبني للمفعول بالمضروبة وايضا ان علامة الحقيقة تبادر المعنى
من اللفظ من غير حاجة الى القرينة المانعة وهي ههنا موجودة كافي الالفاظ
المشتركة وايضا ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين وهي مصطلحات
القوم واعتبار انهم اولى من اتباع غيره اذا لم تكن الحجة القاطعة صارفة
عن ان العناية نحوه وانكر ايضا الشارح الحق المصدر المبني للمفعول بالكلية
واستدل عليه بانه لو وجد لكان معنى قائما بالمفعول به فكان اسناده اليه
على طريق القيام به لاعلى طريق الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل
عن تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه به مع انهم ساقوه لاجراجه
بل المصدر المتعدي لم يوضع الا للمعنى المصدرى والفعل المعروف وشبهه وضع
لنسبته الى الفاعل من جهة القيام به والفعل المجهول وشبهه وضع لانسبته
الى المفعول به من جهة الوقوع عليه (اعلم ان المصدر المبني للمفعول
جهتين جهة وقوعه عليه وجهة كونه معنى من المعاني وصفة من الصفات
فن هذه الحثية لا بد له من موصوف يقوم به ويتصف ذلك الموصوف به
لكن من حيث وقوعه عليه والمراد بالجهة في قولهم على جهة قيامه به
في التعريف المذكور كون الفعل معلوما وما بمعناه يدل وضعا على نسبة الحدث
الى محله من حيث قيامه به فقط والفعل المجهول وما بمعناه يدل وضعا على

مطلب الفرق بين الحاصل
بالمصدر المبني للفاعل
والمبني للمفعول وبين المصدر
المبني للفاعل او للمفعول
لفظا ومعنى

١ - برسى سبب سبب احاد مرضى الامام المشهور سارح الكافية لابن الحاجب الذى لم يؤلف عليها بل ولا فى غالب كتب ٢٠٩ التحويلة جمعها وتحققا وحسن تعليل وقد اكب الناس عليه

وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم فى مصنفاتهم ودروسهم وله ابحاث كثيرة مع الحاجة واختيارات جمة ومذاهب بتفرد بها ولقبه نجم الدين والائمة ولم اقف على اسمه ولا على شىء من ترجمته الا انه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستة واهبته لى صاحبنا المؤرخ شمس الدين حنين عزم بمكة المكرمة ان وقته سنة اربع وثمانين اوست الشك منى وله شرح على الشافية وشهر عنه الرفض وله ذكر فى جمع الجوامع ثم رأيت ان اسمه محمد بن حسن الاسترأبادى انتهى وكتب بعض الافاضل فى الهامش انه قد ظفر بنسخة شرح الكافية للرضى بخطه وقد كتب فى اخره قد وفق الله تعالى لاتمامه بفيض فضله وجزيل انعامه فى العشر الاولى من جادى الاولى سنة ثمان وثمانين وستمائة فى الحضرة المقدسة

نسبة الحدث الى محله من حيث وقوعه عليه فقط فحينئذ يخرج نائب الفاعل عن التعريف المذكور بقولهم على جهة قيامه وتوضيحه ان معنى التعريف المذكور ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيام معنى الفعل او شبهه بمدلول ذلك الاسم وعلى جهة متعلق باسند او ظرف مستقر صفة للاسناد اى اسند اسنادا كائنا على ان الفعل المعلوم او ما يعماه يدل عليه وضعا وما يدل عليه المعلوم وما يعماه وضعا انما هو اسنادا لحدث اليه اسنادا قياميا ولا قوعيا وخلاصته ان المراد بالاسناد هو اسنادا لحدث الفعلى او الشبهى اليه الذى يدل عليه الفعل المعلوم او شبهه وضعا ونوعيا وهذا هو الاسناد القيامى سواء وجد القيام حقيقة اولا والمصدر المبنى للمفعول وان وجد فيه القيام بنائب الفاعل لكن لا يدل عليه الفعل المعلوم وشبهه لكونه خلاف وضعه بل المجهول لا يدل عليه لكونه خلاف وضعه ايضا فانه موضوع لنسبة الحدث اليه من حيث الوقوع عليه كما اعترف به نفسه وان لزمه القيام لكونه معنى من المعانى واما استدلاله بانه لو وجد لكان معنى قائما بالمفعول به فكان اسناده اليه على طريق القيام به فلا نسلم انه لو كان معنى قائما بالمفعول لكان اسناده اليه على طريق القيام به انما يكون كذلك لو كان المقصود بالذات افادة ذلك القيام وليس كذلك الا ترى ان المقصود بالذات افادة وقوعه عليه وان لزمه القيام به هذا وعرفت ايضا بما قلنا ان كلا من دليلي الطرفين لا يفيد الا الظن ان دليل المتكلمين اقوى واما ما قاله الشيخ الرضى نجم الدين والائمة فى شرح الكافية فى بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بدله من محل يقوم به فلا يكون جهة فى مثل هذا المطلب كما اشار اليه افاضل الجلبى فى حاشيته على التلويح فان فيه رفضا واعتزالا فيجوز ان يكون من النردمة القليلة المعتزلية التى ذهبت الى ان المقولات الندية موجودة فى الخارج واما من تمسك بكلامه هذا من بعض المحققين واعترض على التحولين قلعله من قلة التأمل او من سهو القلم فانه قد يسهو فان قلت * اذالم يكن معنى المصدر عرضا لا يلزمه محل ولا يلزم للامعال فواعل ايضا فان لزومها للافعال باعتبار تضمها للمعاني المصدرية * قلت * لاشك ان المعانى المصدرية صفات معنوية فحينئذ تحتاج الى محل تقوم هى به وان كانت من الامور الاعتبارية لا سمعا عند من قال بانها احوال * فان قلت * اذا كانت المعانى المصدرية امورا اعتبارية غير

موجودة في الخارج فكيف يترتب عليها الآثار الخارجية سواء كانت تلك الآثار هي الحاصلات بالمصادر المبنية للفواعل والحاصلات بالمصادر المبنية للمفاعيل مثلا الضرب يترتب عليه اثر في الفاعل وهو الضاربة وائر في المفعول وهو الالم والجرح فلو كان الضرب معدوما او حالا كيف يترتب عليه ويكون علة لهذين الاثرين الموجودين في الخارج اذ لو كان المعدوم علة للموجود لانسد باب اثبات الصانع + قلت + اعلم ان لفظ الفعل بكسر الفاء الذي هو اسم على ما في الصحاح بخصوصه يطلق على معنيين احدهما المعنى الذي وضع المصدر اى مصدره وهو الفعل بفتح الفاء بازائه وهو الايقاع والايجاد واقادة معنى ثابت وثانيهما الهيئة المترتبة على ذلك الايقاع وهو الاثر واذا عرفت هذا فقول قل في النلويج والمحققون من اهل السنة على نفي الجبر والقدر واثبات امر بين الامرين وهو ان المؤثر في فعل العبد مجموع خلق الله تعالى وفعل العبد انتهى والمراد بفعل العبد في قوله ان المؤثر في فعل العبد هو الحاصل بالمصدر وهو الاثر منل الحركة الحاصلة بالتحريك والمراد بفعل العبد في قوله مجموع خلق الله تعالى وفعل العبد هو الايقاع والتأثير والايجاد والالزم كون الاثر جزء المؤثر وهو بط كمال لا يخفى وان الايقاع والايجاد والتأثير الفاظ مترادفة معاها عند الاشعري تعلق القدرة بالآثر وصرفها اليه وجعلها متعلقة به بعد صرف الارادة وجعلها متعلقة به بعدية ذاتية وهذا المعنى هو المسمى بالتكوين عنده فانه ليس من الصفات الحقيقية عنده على ما حقق في محله وعندنا تعلق التكوين به وجعله متعلقا به بعد تعلق القدرة والارادة به بعدية ذاتية وهذا هو فعل الله الفعال لما يريد واما فعل العبد الذي هو المسمى بالكسب فهو ايضا عبارة عن صرف قدرته الى نحو الاثر وجعلها متعلقة به واما ارادة العبد التي هي المسماة بالقصد فهي عبارة عن صرف ارادته الكلية الى جانب الاثر منلا وجعلها متعلقة به وذلك الصنف هو المسمى بالارادة الجزئية واما الارادة الكلية فهي صفة خالقتها الله تعالى في العبد من شأنها التعلق للطرفين اى الفعل بعنى الار والترك والصرف اليهما ولا مدخل للعبد فيها فاذا فعل العبد اثرا اى اوقعه واوجده اى صرف قدرته اليه وجعلها متعلقة به اى كسبه عقيب ارادته اى صرفه ارادته الكلية الى جانبه اى جعلها متعلقة به خلقه الله تعالى اى يجعل التكوين متعلقا به ويصرفه اليه عقيب صرف قدرته و ارادته وجعلها متعلقين به عقبة ذاتية على سبيل جرى عادته السنية هذا التفسير على

البوار بمحمد والاهل اطهار وصحابة الاخيار انتهى وقال في الفوائد الشافية على اصحاب الكافية في بحث ما اضمحمله على شريطة التفسير قال الرضى من المعزلة في هذا المقام اى في قوله تعالى انا كل شى خلقناه بقدر لا فرق من حيث المعنى بين الرفع والنصب انتهى لكن فيه فرق كما ذكره فمن اراد فليرجع اليه ^{له} مطلب ان الفعل بكسر الفاء يطلق على المعنيين والفعل بالفتح مصدر فعل يفعل

مطلب المؤثر في فعل العبد عند المحققين من اهل السنة

مطلب الايقاع والتأثير عندنا وعند الاشعري

مطلب معنى ارادة العبد المسماة بالقصد وبالارادة الجزئية

مطلب الارادة الكلية مطلب معنى خلق الله تعالى فعل العبد عند المحققين من اهل السنة

ماعابه المتردية فظهر ان المقدور الواحد يدخل تحت القدرتين لكن باعتبار الجهتين فجهة الكسب يدخل تحت قدرة العبد وبجهة الخلق يدخل تحت قدرة المعبود تعالى وقد تين مما سبق ان الفعل والكسب والارادة الجزئية كلها عند بعض المتردية من الامور الاعتبارية والصفات النابتة في نفس الامر او من الاحوال عند بعضهم وان هذه الامور بعضها قائمة بالله تعالى وبعضها بالكاسب بمعنى الاتصاف والاختصاص واما تفسير خلقه الله تعالى عند الاشاعة فبان يقال صرف قدرته اليه وجعلها متعلقة به عقيب ارادته اياه اي جعلها متعلقة به عفية ذاتية وهذه التعلقات والصروف ايضا عند بعض الاشاعة من الامور الاعتبارية والصفات النابتة وعند بعضهم من قبيل الاحوال * فان قلت * هل لا يلزم من اتصافه تعالى بهذه الصروف والتعلقات كونه تعالى محلا للحوادث * قلت * لا يلزم فان هذه التعلقات والصروف ليست من الموجودات الخارجية والحوادث موجودات خارجية كما مر تحقيقه فظهر من هذا الذي ذكرنا ان المؤثر في افعال العباد آتاه التي ترتب على افعاله اي ايقاعه هو الله عز اسمه من جهة الخلق ومن جهة الكسب هو العبد فلا نسلم ان المعاني الصورية علة ومؤثرة * فان قلت * ما تقول في قولهم وهو ان المؤثر في فعل العبد مجموع خلق الله تعالى وفعل العبد كما مر آنفا * قلت * هذا الحمل ادعائي للبيان في مدخلية خلقه تعالى وفعل العبد في مؤثرتهما * فان قلت * ما الفرق بيننا وبين الاشعري فحين نقول ان فعل العبد باختياره وهو يقول ان فعل العبد ليس باختياره بل فعله اضطراري مع انه يعترف ان الله تعالى يخلق فعل العبد عقيب قدرته وارادته اي صرفهما بطريق جري العادة * قلت * ان الاشعري يقول ان تعلق الارادة وصرفها الى احد الطرفين المسمى بالقصد والاختيار مخلوق الله تعالى فيكون العبد مجبورا في ذلك التعلق والصرف المستلزم لفعله ونحن نقول ان هذا القصد والاختيار الذي هو عبارة عن صرفه الى معنى المسمى بالارادة الجزئية من العبد وليس بمخلوق لله تعالى وكذا القدرة وهي صفة تؤثر على وفق الارادة وهي مخلوقة لله تعالى فصرفها على وفق الارادة من الله تعالى عند الاشعري ومن العبد عندنا نعم نحن نقول ان القصد مخلوق لله تعالى لكن بمعنى القوة التي يخلقها الله تعالى في العبد بصرفها

مطلب معنى خلق الله تعالى فعل العبد عند الاشاعة من اهل السنة

سؤال

جواب

مطلب ما الفرق بيننا وبين الاشاعة وهم يقولون ان فعل العبد اضطراري ونحن ان فعله اختياري

العبد الى كل من الطرفين على سبيل الصحة لاعلى سبيل الوجوب لئلا ينافي الاختيار واعطاء القدرة * فان قلت * اذا كان ذلك القصد والصرف صادرا من العبد يلزم ان يكون للعبد تأثير فيه غير مستند الى الواجب تعالى وهو بط * قلت * ان للعبد تأثيرا في امر حال او اعتباري غير مستند الى الواجب تعالى لان الاستناد ينافي اعطاء القدرة والارادة الكلية * فان قلت * او لم يكن صرف القدرة وصرف الارادة من الله تعالى لزم الرجحان بلامرجح وهو باطل فان جميع الاشياء مستندة اليه تعالى بلا واسطة فانه تعالى خالق كل شيء * قلت * فاعلم ان الرجحان بلامرجح معناه وجود الممكن بلا موجد فاذا عرفت هذا فنقول لانسلم انه لو لم يكن صرف القدرة والارادة من الله تعالى لزم الرجحان بلامرجح انما يكون كذلك لو كان هذا الصرف موجودا وليس كذلك وقد ثبت فيما سبق انه من الاحوال او من الامور الاضافية وليس هو شيئا حتى يدخل تحت جميع الاشياء وتحت كل شيء ولانسلم انه كلما استند جميع الاشياء اليه تعالى فلو لم يكن صرف القدرة والارادة منه تعالى لزم الرجحان بلامرجح فلا يردان المنع الاول طلب الحاصل بان المطلوب به الدليل السالم عن المنع (واعلم ايضا ان القدرة عبارة عن القوة المبينة في الاعضاء التي عبر عنها بسلامة الاسباب وهي متحققة بوجود مصروفة مخلوقة لله تعالى واما القدرة التي انتهت الاشعري بناء على عدم بقاء الاعراض عنده وقال انها مع الفعل فهي غير متحققة * فان قلت * لم ذهب الاشعري ومتبعوه من محققى الاشاعرة الى ان العرض لا يبقى زمانين فلا عرض جلتها على التقضى والتجدد وتخصيص كل من الاحاد المقضية المتجددة بوقته الذي وجد فيه للقادر المختار فانه يخصص بمجرد ارادته كل واحد منهما بوقته الذي خلق فيه وان كان يمكن له خلق قبل ذلك الوقت وبعده * قلت * لانها لو بقيت لكانت متصفة ببقاء قائم لكن التالى باطل فثبت انها لا شيء من الاعراض بباقية اما المقدمة الشرطية فظاهرة واما المقدمة الراجعة فلانها لو اتصفت ببقاء قائم بها لقام العرض بالعرض لكن لا يقوم العرض بالعرض بالضرورة ينبج انها لا تتصف بالبقاء بالضرورة اما هذه المقدمة الشرطية فلانه كلما كان البقاء عرضا فلو اتصفت به

سؤال وجواب لطيفين

مطلب معنى الرجحان بلا مرجح

مطلب ان القدرة من اى شيء هي عبارة

مطلب اما القدرة التي انتهت الاشعري العبد

مطلب سر عدم بقاء الاعراض عند الاشاعرة اثبات السر الاول

لقيام العرض بالعرض لكن كان البقاء عرضا ينتج انها لو اتصفت به
 لقيام العرض بالعرض واما هذه المقدمة الرافعة فلانه لو قام العرض
 بالعرض لزم الترجيح بلا مرجح لكن التالي باطل فظهر ان لا يقوم
 العرض بالعرض بالضرورة اما بطلان التالي فط واما هذه الملازمة
 فلانه كلما كان كل واحد من الاعراض محتاجا في التحيز الى الجوهر
 لم يكن احدها اولى واخرى من الآخر في التبوعية والتسابعية في التحيز
 وكما لم يكن احدهما اولى واخرى من الآخر في التبعية في التحيز فلو قام
 احدها بالآخر لزم الترجيح بلا مرجح ينتج انه كلما كان كل واحد منها
 محتاجا في التحيز الى الجوهر فلو قام احدها بالآخر لزم الترجيح بلا مرجح
 فلنضم الى هذه النتيجة مقدمة اخرى ليحصل المطلوب هكذا لكن
 كان كل واحد منها محتاجا فيه الى الجوهر ينتج انه لو قام احدها
 بالآخر لزم الترجيح بلا مرجح هذه هي الملازمة المطلوبة (والجواب
 انا لا نسلم ان البقاء عرض بل هو امر اعتباري يتزعم العقل
 من وجود الموجود في الزمان السابق ووجوده في اللاحق ويجوز
 ان يتصف به العرض كالجوهر ولو سلم كونه عرضا فلا نسلم ان لا
 يقوم عرض بآخر لجواز ان يوجد في احدهما ما يقتضي تبوعيته او تابعيته
 فلانسلم انه كلما كان العرض محتاجا في التحيز الى الجوهر لم يكن احدها
 اولى من الآخر في التبوعية او التسابعية وايضا ان السبب المحوج
 للممكن الى المؤثر هو الحدوث عندهم فلو بقي الاعراض لزم استغناء
 العالم عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم تعالى عن ذلك علوا كبيرا لما ضر
 عدمه في وجوده لكن التالي بطل فلا بقاء للاعراض فلما كانت هي متجددة
 محتاجة الى المؤثر مادامت موجودة كان الجوهر ايضا حال بقاءه محتاجا
 الى ذلك المؤثر لان شرط بقاء الجوهر هو العرض فلا استغناء اصلا
 فان قلت : لم ذهبوا الى ان السبب المحوج هو الحدوث لا الامكان
 قلت : لان الممكن انما يحتاج الى المؤثر في خروجه من العدم الى
 الوجود اعني الحدوث اذ ماهيته لا تفي بذلك فاذا خرجت الى الوجود
 زالت الحاجة كبقاء البناء بعد فناء البناء فلو لم يكن المحوج اليه هو
 الحدوث لما زالت الحاجة لكنها زالت فالمحوج اليه هو الحدوث وايضا
 اذا لاحظ العقل حدوث شيء طلب علته وان لم يلاحظ شيئا آخر

الجواب عن ذلك السر
 الاول السر الثاني

مطلب السبب المحوج
 للممكن الى المؤثر هو
 الحدوث عند الاشاعرة

لم ذهب الاشاعرة الى ان
 السبب المحوج هو الحدوث

الجواب عن السر الثاني

مطلب عند المحققين
المحوج للممكن الى المؤثر
هو الامكان

فلو لم يكن المخرج اليه هو الحدوث لما طلب علته عند ملاحظة الحدوث لكنه
طلب عند ملاحظة الحدوث فالمحوج هو الحدوث وايضا لو كان المحوج هو
الامكان لاحوج في جانب عدم فيلزم ان تكون الاعدام الازلية معللة مع كونها
مستمرة فقلنا الكل منظور فيه (اما الاول) فلانه ليس الماهية للممكن خروج
العدم الى الوجود مسمى بالحدوث والالكانات حالة الخروج بارية عنهما معا بل
ليس لها اما الاتصاف بالعدم او الاتصاف بالوجود فاحتياجهما الى المؤثر في هذا
الاتصاف والقياس الى البناء قياس مع الفارق لان الكلام في العلة الموجودة
والبناء ليس بموجد بله مدخل بجهة الكسب فلا يضر عدمه في بقاء
البناء كما لا يضر عدم الضارب في بقاء الالم والجرج الذين حصلا من كسبه
وليس هو موجد (واما الثاني) فلان العقل لوجوز وجود الحادث لذاته
لما طلب علته اصلا فظهر ان ذلك الطالب للملاحظة امكانه الناشئة من ملاحظة
اتصافه بالعدم اولا وبالوجود ثانيا فلانسلم انه اذا لاحظ العقل حدوث
شيء طلب علته وان لم يلاحظ شيئا آخر (واما الثالث) فلان علة عدم
عدم العلة وان كانا مستمرين لا وجود العلة فان اردتم بقولكم في جانب
العدم عدم الحادث فلانسلم انه يلزم منه ان تكون الاعدام الازلية معللة
وان اردتم به عدم مطلقا اي حادثا او ازليا فلانسلم انه لو كان المحوج هو
الامكان لاحوج في جانب عدم هذا ولما ثبت عندهم بهذه الدلة وان كانت
منظورا فيها من طرف الخصم ان العلة في نفس الامر في احتياج الممكن
هو الحدوث يعني ان علة اتصاف الممكن بالاحتياج الى المؤثر والموجود
في نفس الامر لا في الخارج هي الحدوث لان الامكان والاحتياج والحدوث
من الصفات الاعتبارية ويعمل الاتصاف بالصفات الاعتبارية ببعض
منها في نفس الامر والحال ان الحدوث بمعنى الخروج من عدم الى الوجود
يستلزم الاستغناء علما ان بقاء الجواهر يتوقف على تجدد الاعراض الحالة
فيها في نفس الامر فقالوا ان العرض شرط بقاء الجوهر لئلا يلزم الاستغناء
(والمحققون) على ما اشار اليه في الحاشية الحكيمة لانوار التنزيل على
ان المحوج للممكن الى المؤثر هو الامكان وهو عدم اقتضاء الممكن
وجوده ولا عده فيكون وجوده وعده بيان ككفتي الميزان ومعنى كون
الامكان اي تساوى وجوده وعده محوجا للممكن الى السبب المؤثر
ان لا يترجم احد طرفيه على الاخر الا لامر غير له يرجع احدهما على الاخر

وهذا الحكم بدیهی یجزم به الصبیان الا ترى ان كفتی المیزان اذا تساوتنا
لذاتیهما وقال قائل ترجحت احدهما علی الاخری بلا مرجح من خارج
لم یقبله صبی یمیز وعلم بطلانه وكذبہ بدیهة ولهذا المدعی مناهج كثيرة
والمختار عند الجمهور وهو هذا المنهج وهو دعوی الضرورة والبدیهة فی
هذا الحكم علی ما ذكر فی المطولات (وقيل المحوج الى المؤثر هو الامكان
مع الحدوث فيكون الحدوث جزء المحوج) وقيل هو الامكان بشرط
الحدوث والدلائل مذكورة فی محله وان استفيدت مما قلنا لك * فان قلت *
ان دليلكم وان دل علی ما دعيتوه من ان الممكن محتاج الى المؤثر لكن عندی
ما يدل علی خلافه وهو ان شئ من الممكن ليس بمحتاج الى المؤثر سواء كان ذلك
الاحتياج لامكانه او غيره وذلك لانه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لجاز
تأثير شئ فی شئ لكنه لا يجوز فلا شئ من الممكن بمحتاج اليه اما المقدمة
الشرطية فظاهرة واما المقدمة الرافعة فلان التأثير فی الوجود مثلا اما حال
وجود الاثر وهو محل لاه تحصيل الحاصل واما حال العدم وهو باطل
ايضا لانه جميع للنقيضين لانه وجود الاثر مع التأخير لا يتخلف اصلا ان
الانكسار مع الكسر والوجود مع الایجاد فلو كان التأثير والایجاد فی حال
العدم كان وجود الاثر ايضا فی تلك الحالة فيجتمع وجود الاثر وعدمه معا فثبت
ان لا شئ من الممكن محتاجا الى المؤثر (قلنا) نختار ان التأثير حال الوجود
الاثر ای زمان وجوده فنقول تحصيل الحاصل علی وجهين احدهما تحصيل
لما كان حاصلا قبل هذا التحصيل وثانيهما تحصيل للحاصل بهذا
التحصيل والاول محال بدیهة ولا استحالة فی الثاني فان اردتم بقولكم لانه
ای تأثير المؤثر حال وجود الاثر تحصيل الحاصل المعنی الاول فلان سلم هذه
الصغرى يعنى لان سلم انه تحصيل الحاصل بهذا المعنی وان اردتم به المعنی
الثاني فالصغرى مسلمة والكبرى المطوية اعنی كل ما هو تحصيل للحاصل
مطلقا محل ممنوعة (او قلنا) نولكم التأثير اما حال الوجود او حال
العدم وكلاهما باطل ان اردتم به ان التأثير اما بشرط الوجود او بشرط
العدم فالخسر ممنوع كيف ويجوز ان التأثير فی ذات الممكن من حيث
هو هو لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم وان اردتم به انه فی زمان
الوجود او زمان العدم اخترنا انه حال وجوده وزمانه لما مر آتفا وتوضيحه
ان سلب التأثير فی الوجود ضروري بشرط انصاف الاثر بالوجود او العدم

مطلب تأثير المؤثر في
افمكن حال عدمه او حال
وجوده

ومثل ذلك يسمى ضرورة بشرط المحمول وهي لاتنافي الامكان الذاتي لان الملاحظ فيه الذات دون مالها من الصفات فامتناع التأثير بشرط احدي هاتين الصفتين لاتنافي امكانه بالنظر الى ذات الممكن في زمان كل واحدة منهما هذا الذي ذكرناك زبدة ما استفيد من تحقيقات المحققين وتدقيقات المدققين في كتبهم فان كنت في شك منها فنقص في بحارهم نجد فيها دررا وفراثا ان كنت من اهل الفوص والاستخراج لكن بقي شيء يناسب ان يذكر ههنا وهو ان تعريف المفعول المطلق لا يصدق على شيء من افراده فلا يكون جامعا فيكون باطلا اما الصغرى فلان تعريفه مشتمل على اسم مفعله فاعل فعل وكلمة ما عبارة عن المعنى المصدرى الذي هو معدوم اعتبارى او حال كما سبق ومعنى فعله اوقعه واوجده خلقا وكسا وقد علم فيما سبق ان المعدوم والحال لا يتعلق بهما الايقاع والايحاده فيلزم ان يراد بها الاثر المرتب على الايقاع والايحاد ومعلوم ان افراده هي المصادر التي معانيها الايقاعات والتأثيرات او التأثيرات التي هي اجزاء معاني الافعال دون الآثار (قلنا) المراد بفعل الفاعل ذلك المعنى وقيام ذلك المعنى به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثرا فيه وموجدا اياه فيكون معنى التعريف هو اسم معنى يقوم بفعل فعل مذكور بمعناه ومعلوم ان تلك المعاني تقوم بفواعل الافعال بمعنى يتصف فواعلها بها بحيث يصح اسنادها ونسبتها الى الفواعل فلا نسبا ان معنى فعله اوقعه واوجده خلقا وكسا فيجئنا بصدق التعريف على كل فرد من افراده مثل خلقه خلقا وضربه ضربه وشرفه شرافة ومات موتا وحسن حسنا والعلاقة بين فعله فاعل فعل وبين يقوم ذلك المعنى بالفاعل هي الزوم لان الايقاع يلزمه القيام فان الايقاع قائم بالفاعل بحيث يصح اسناده اليه كذا التأثير واما القرينة اما عقلية او لفظية فكلاهما موجودتان ههنا اما العقلية فهي الدلائل المذكورة سابقا واما اللفظية فهو التقسيم الى التأكيدي والنوعي والعددي او كلمة ما عبارة عن المعنى الحاصل بالمصدر اعتباريا او حقيقيا وهو ايضا قائم بالفاعل بناء على ما يشعر به ظاهر كلام السيد السند في حاشيته على شرح الرضى حيث قال اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل الغوى الذي هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا نعني بكونه

مطلب المباحثة النفيسة
في المفعول المطلق

مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور انتهى (ولتأمل ان يقول
ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان اما مفعولا
بعين ذلك الفعل او مفعولا بغيره وينتج على الاول ان الفعل نسبة بين
الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون بين احد المتسبين وينتج على الثاني
ان المصدر يكون حيثئذ محلا لذلك فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة
وان لذلك الفعل الذي هو غير الفعل الاول مصدرا فيكون مفعولا
لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل والجواب ان الظاهر ان يقال انه ليس
مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو
اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
بان يكون مدلوله جزء مدلول الفعل او عينه او محله او ظرفه او علته
او مصاحب معموله واما وصفه بكونه مطلقا فلنعبر عن القيود التي
تقيد بها غيره من جنسه انتهى ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية
ولا التقيد بالقيود فالاولى ان يقال اننا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول
المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه كما مر من السيد السند
كذا في حاشية الارى على الفوائد الضيائية وفيها لكن يرد عليه انه
على هذا وان صح وجه التسمية يلزم ان يكون مفعولا به لما مر آنفا
فاذا تأملت فيما ذكرناك حق التأمل عرفت ان كلا من معاني المصادر جنس
مخصوص من الايقاع مثلا الضرب نوع مخصوص من التأثير وكذا النصرة
والفتح والقيام والدخول والخروج وغير ذلك او نوع مخصوص من التأثير
مثلا الطول والشرافة والحسن والسواد والبياض وغير ذلك
لا ان معانيها مركب من الايقاع والاثرا او من التأثير والاثرا والالزم
ان يكون الاثر جزءا من معانيها ولا قائل به وعرفت ايضا ان بعض
تلك الانواع عبارة عن الكسب الذي هو صرف القدر نحو الفعل
والاثر عقيب الارادة الجزئية المسماة بالقصد والترجيح والاختيار فالارادة
لا تعلل لان الارادة صفة من شأنها الترجيح لذاتها والتعلق لذاتها
نعم قد تفعل بداعية غير موجبة بجلب المفعة ودفع المضررة وقد تفعل
بلا داعية كمثل الهارب من الاسد والعطشان فلذلك قالوا ان مبادئ
الافعال الاختيارية من العبد اربعة العلم والشوق والارادة والقدرة نعم
ان كلا منها من الله تعالى ليس للعبد فيها صنع لكنه ليس بموجب

مطلب الارادة لاتعلل
ومبادئ الافعال الاختيارية
الاختيارية من العبد اربعة

قوله ان كلامها اى من
العلم والشوق والارادة
الكلية والقدرة الكلية
منه

مطلب معنى قولنا وللعبد
الافعال اختيارية عند
الاشعري

* فان قلت * ما يقول الاشعري في قولنا والعباد في قولنا افعال اختيارية مع قوله بان صرف الارادة والقدرة من الله تعالى * قلنا * يقول معناه ان لعبادة افعالا منسوبة الى الاختيار بان اجتماعا في محل بلا مدخل للاختيار فيها فتكون نسبة الافعال اليه من نسبة احد المجاورين الى الآخر فتكون الفرق بينها وبين الاضطرارية بمحض الدوران بخلاف الافعال الاضطرارية اى منسوبة الى الاضطرار والاجبار بان يوجد في محلها القدرة والارادة فتكون النسبة ايضا من قبيل نسبة احد المجاورين الى الآخر فان الاضطرار والاخبار ان اى الكون مضطرا والكون مجبورا صفة للمحل كالأفعال (وهذا) اى وجود القدرة والارادة في المحل وعدمها فيه هو الفرق بين مذهب الاشعري والجبرية (واما الفرق) بينهما على رأى المحققين فظانه اذا وجد من العبد صرف الارادة والقدرة فاختياري والاضطراري فظهر مما ذكرنا ان صرف الارادة والقدرة مخلوق عند الاشعري وليس بمخلوق على رأى المحققين هذا الذى ذكرنا ما استفيد من كلام المحققين وان اردت فارجع الى كتبهم * فان قلت * لما كان الاقتران ههنا عبارة عن اجتماع الاستعارة التى هى عبارة عن اللفظ الذى هو من الاعراض المحسوسة المتفق على وجودها في الخارج كما سبق مع الملائم الذى هو عبارة عن اللفظ ايضا وقد علم ان الاجتماع والاقتران من الاين من انواع الاعراض المتفق على وجوده كما سبق ايضا فلما اسند الاقتران الى الاستعارة لزم قيام العرض بالعرض وهو غير جائز فتكون هذه العبارة اعنى اقترنت بما يلائم المستعار منه باطلا قلت * ان اردت بقولك قيام العرض بالعرض معنى اختصاص الناعت بالمعوت فلانم الكبرى اعنى وهو غير جائز وان اردت به تبعية العرض بالعرض فى التحيز فالكبرى مجموعة ايضا كما سبق تحقيقه (قال المص نحو رايت اسداله لبدانظفاره لم تقلم) اى هى اعنى الاستعارة المرشحة او ما اقترنت بما يلائم المستعار منه اسد فى رايت اسد الخ ونحوه * فان قلت * هذا التركيب يدل على ان الاستعارة المرشحة هى ما يماثل هذا التركيب فلا يدل على ما ذكرته من التفسير فكيف يصح * قلت * نعم انه يدل على ما قلت وطابقة لكنه ليس بمقابل المراد هو ما ذكرته وازدل عليه التزاما فان قلت * انه لا يدل على ما ذكرته التزاما ايضا

الفرق بين مذهب الاشعري
والجبرية والفرق بيننا
وبين الجبرية

فان ما يدل عليه التزاما بطريق الكناية هو ان الاستعارة المرتحلة هذا
 التركيب ونحو فانه اذا كان ما يماثل به شيئا من نوع يلزم ان يكون ذلك الشيء
 من ذلك النوع بالطريق الاولى فلا يصح التفسير الذي ذكرته ايضا
 * قلت * نعم انه يدل على ما قلت التزاما بالنظر الى ظاهر هذا اللفظ
 واما بالنظر الى السباق اعني المماثل له والى السوق فيدل على ما ذكرنا
 التزاما كما لا يخفى فيكون عبارة فيما ذكرنا وهي ما يدل على معنى سبق له
 باحدى الدلالات الثلاث فانه ما قصد بالذات يعني ان هذا التركيب اى نحور ايت
 الخ عبارة في كون الاسد استعارة مرشحة واسارة في النحو يعني في كون
 نحو الاسد استعارة مرشحة وبهذا اى يكون المراد الاسد في هذا التركيب
 ونحوه صح الجمل ان جعل النحو خبر مبتدأ محذوف كما هو المشهور في امثاله
 واما من جهة علم البيان فكناية عما ذكر من المعنى * فان قلت * كيف يصح
 والجزئى لا يحمل على الكلى فان الكلى مغاير للجزئى فلا يقال الانسان
 اى جنسه ومفهومه زيد * قلت * لا حمل في امثاله حقيقة بل هو
 صورى اذ المقصود بالتمثيل هو التعريف الرسمى بالخاصة بعد التحديد
 لزيادة التوضيح لالف النفس بعرضيات الشيء كما اشار اليه السيد
 الشريف في شرح المواقف كما سبق تحقيقه (قوله اللبد على وزن علم)
 بكسر العين وسكون اللام (الشعر مطلقا) بفتح الشين وسكون العين
 (الملتزق) اسم فاعل من الالتزاق بمعنى اللزوق من باب علم بمعنى اللصوق
 يقال التزق به بمعنى لزق به ولصق به واتصل به (بعضها بعض) فاعل للملتزق
 لكونه باللام وتأنيث الضمير بناء على ان الشعر جمع شعرة على رأى او على
 انه جنس يشمل القليل والكثير على رأى المختار فحينئذ وان كان مفردا
 مذكرا لكن المراد به الكثرة والجماعة بقريضة الالتزاق فلدفع احتمال ارادة
 القليل به وارادة اللاصق اظهر فاعله واما تذكير الملتزق فلكونه
 صفة جرت على غير من هي له كما لا يخفى على من له صفة جرت عليه
 (جدا) بكسر الجيم وتشديد الدال اى التزاق جد وشدة يقال جد فلان
 فى الامر اذا اجتهد فيه ويلزمه الشدة او جد الالتزاق جدا اى شد شدة
 (واللبدة) بكسر اللام وسكون الباء (شعر الاسد) خاصة (المتلبد) اسم فاعل
 من باب الفعل يقال تلبد الصوف ونحوه اذا تداخل ولصق بعضها
 ببعض وهذا التلبد يكون فى شعر الاسد المجتمع (على رقبته) بان يكون

شعرها كثيرا وطويلا وهذه الجملة عطف على جملة اللبد على وزن علم
 الى آخره والجامع بين المسند اليهما باعتبار الوصف اعني تغايرهما وزنا
 عقلي فان معناه لفظاهما كالا يخفى وبين مسنديهما عقلي ايضا باعتبار
 العمومية والخصوصية فيكون بين كل منهما من طرق الجامع العقلي
 تضاف (ويقال للاسد ذو لبدة) يعنى انه لقبه وهذه الجملة عطف على
 جملة واللبدة الخ من قبيل عطف العلة على المعاول واللام الجارة في قوله
 للاسد للتخصيص لا للتعليل ولام التعريف فيه للجنس فيكون من قبيل
 اعلام الاجناس كاسامة (واللبد كعنب) وزنا فقط (جمعها) اى جمع اللبدة
 وهذه الجملة عطف على القريب لقربه وجواريته او على البعيد لاصالته
 وعدم تبعيته للغير بل للتبوعية على ما مر من معانى الاصاله واذا
 تأملت ادنى تأمل تعرف ان الجامع ما هو بين المسند اليهما ومسنديهما
 * فان قلت * قد دل هذه العبارة على ان لفظ لبده قرائنان فعلى القراءة
 الاولى معناه الشعر الملتزق بعضها ببعض مطلقا اى سواء فى الانسان
 او فى غيره وعلى القراءة الثانية معناه الشعر الملتزق بعضها ببعض
 المختص بالاسد ولم تدل على انه على اى قراءة يقرأ ههنا حتى يتعين انه
 اى معنى من المعنيين المذكورين يراد ههنا مع ان المقصود من هذه
 العبارة تعيين القراءة والمراد على ما هو وضيفة الشرح فيجب ان يقال
 بعد بيان القرائتين والمعنيين وههنا الثانى او ما يفيد فتكون هذه
 العبارة اخلا لا وهو ليس من الطرق الثلاثة المقبولة اعنى الاجاز
 والاطناب والمساواة فتكون باطلة فمورد هذا السؤال هذه العبارة
 وخلاصته هى النقض بالعبارة وتقريره بان يقال هذه العبارة محلة والمحل
 باطل فهذه العبارة باطلة اما الصغرى فلان هذه العبارة لفظ ناقص
 عن مقدار اصل المراد غير واف به وما هذا شأنه محل فهذه العبارة محلة
 واما الكبرى فمبينة فى محامها واما منشأه فالفلة عن ان التمثيل لاي شئ
 وعن قوله واللبدة شعر الاسد المتلبد على رقبته وعن عموم الاول
 * قلت * لانسلم ان هذه العبارة لفظ ناقص عن مقدار اصل المراد غير
 واف به انما تكون كذلك اولم يدل قوله واللبدة شعر الاسد الخ بافائة
 الاضافة للاختصاص على القراءة الثانية مع كون التمثيل لا ترشيح دون
 القراءة الاولى فانه لعموم اللفظ فيها لا يكون ترشيحا نيم فيه اطلاق

بناء على مساعدة الخط فالأولى ان يقال ان مراد الشارح انه يجوز ان يقرأ على وزن علم فحينئذ يكون الترشيح واحدا اعني اظفاره لم تقلم ويجوز ان يقرأ على وزن غب فحينئذ يكون ترشيحا على الترشيح فحينئذ تقول لانسلم ان هذه العبارة فيه اخلال انما تكون كذلك لو لم يكن المقصود افادة جواز القرائتين على سبيل البدل الا ترى ان الترشيح على القراءة الاولى يكون واحدا وعلى القراءة الثانية يكون ترشيحا على الترشيح فيصح التمثيل على كل من القرائتين فاذا تعمقت النظر لا يلتفت الى ما يقال ههنا من ان ذكر القراءة الاولى وبيان معناها ليس بمقصود بل هو توطئة للثانية وبيان معناها اذ لا معنى للتوطئة ههنا كما لا يخفى ولا الى ما قبل من ان التمثيل على القراءة الاولى ليس بصحيح انما يكون كذلك لو اكتفى بها في المثال (قوله اظفاره) جمع ظفر فيه ثلث لغات ظفر بفتح الظاء وسكون الفاء وظفر بضم الظاء وسكون الفاء وظفر بكسر الظاء وسكون الفاء لكن الاخير شاذ ولما كان معنى الظفر معروفا واحتمل الاظفار كسر الهمزة وفتحها ورفع احتمال الكسر نقط فقال جمع ظفر بقرينة قوله لم تقلم فان الاظفار بالكسر مصدر من باب الافعال بمعنى الفرز و معلوم ان الجمع ههنا بالمعنى الاصطلاحي بقرينة اضافته الى المفرد فانه بالمعنى الغوى يقتضى ان يكون مضافا الى المتعدد وان ماهو من اوزان الجمع المصطلح هو الافعال بفتح الهمزة لا غير (قوله لم تقلم) ولما احتمل ان يكون من الثلاثي وان يكون من المزيد فيه واذا كان من المزيد فيه يحتمل ان يكون من الانفعال او التفعيل او التفعّل اراد ان يدفع هذه الاحتمالات فقل من التقييم * فان قلت * ان الثلاثي من هذه المسادة بجى * لمعنى القطع يقال قلم يقلمه قلماء كنصرا من الباب الشاب اذا قطعه وان التقييم كما خص بقطع الشيء الصلب كالظفر ونحوه كذلك الثلاثي مختص به فلا وجه لجمعه من التفعيل * قلت * اعلم ان باب التفعيل بجى * لسان احدها التكثير وهو تكثير فاعله اصل الفعل وهو يكون على ثنية اوجه (الاول التكثير بالنسبة الى الفاعل نحو موت الابل) (والثاني التكثير بالنسبة الى المفعول نحو غلقت الابواب وفتحها) (والثالث التكثير بالنسبة الى اصل الفعل نحو طوفت الكعبة وثانيها السلب اى سلب فاعله عن مفعوله اصل الفعل نحو جلست البعير اى ازلت عنه جلده وثالثها التعدية وهى ان تضمن اصل الفعل معنى التصيير وتجعل فاعل الثلاثي

مطلب معانى معنى التفعيل
اشاعش

مفعولا لهذا الفعل المضمن اسم مفعول ثم تجيء باسم وتجعله فاعلا لهذا
 الفعل المضمن وتقريره انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى
 التصيير زيادة حرف من جنس عينه مثلاً ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا
 الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا
 الفعل كقولك خرج زيد وخرجته ففعل خرجت هو الذي جعلته خارجا
 (ورابعها معنى فعل الثلاثي بان يكون بمعنى نسبة اصل الفعل الى فاعله
 من غير زيادة نحو زاته وزيلته بمعنى فرقته لكن فرق بينهما باقادة المزيد
 فيه التأكيد والمبالغة دون الثلاثي فانه لا بد للزيادة من فائدة وان وجدت
 كالتعديّة والتكثير فيها ونعم والافالتا كيد والمبالغة) وخامسها نسبة المفعول
 الى اصل الفعل نحو فسقته اي نسبته الى الفسق (وسادسها الاعتقاد اي
 اعتقاد الفاعل ان المفعول متصف باصل الفعل نحو وحدت الله تعالى
 وقدسني اي اعتقدت ان الله تعالى واحد وظاهر عن كل نقص (وسابعها
 الحضور اي حضور الفاعل الى اصل الفعل نحو جمع فلان اذا حضر
 الجمعة) وثامنها اختصار الحكاية نحو هلل اي قال لا اله الا الله وكبر اي
 قال الله اكبر وسبح اي قال سبحان الله وحد اي قال الحمد لله وصلى
 اي قال اللهم صل على محمد وولي اي قال ابيك اللهم لبيك (وتاسعها
 الحينونة اي حينونة اصل الفعل نحو ظهر اي حان الظهر) وعاشرها صيرورة
 فاعله اصل الفعل نحو عجزت المرأة اذا صارت عجوزا (والحادى عشر منها
 صيرورة فاعله كاصله نحو قوس الرجل اذا صار كالقوس (والثاني عشر
 منها صيرورة فاعله الى اصله نحو ورق الشجر اذا صار ذا ورق هذه المعاني
 هي المشهورة* ولهذا الباب معان اخري في المطولات لكن اكثرها راجع
 الى ما ذكر ههنا فاذا عرفت هذا فنقول لانسلم انه لا وجه لجعله من التفعيل
 كيف وهو يفيد اشكثير بالنسبة الى المفعول على ما هو المناسب للمقام وهو
 المدح بالقوة والقوة والقهر والعلبة دون اصل الفعل ولو سلم انه بمعنى اصل
 الفعل فلا نسلم ايضا انه لا وجه لجعله من التفعيل كيف وفيه
 تأكيد ومبالغة المناسب للمقام دون الثلاثي فان قلت ان كونه
 للكثير اولانا كيد والمبالغة فاسد ههنا فانه يفيد كلمة انفي كثرة القلم او زيادة
 على تقدير كونه للكثير او بمعنى اصل الفعل فيثبذ بت اصل القلم فيثبت نوع

من الضعف : قلت * لانسلم ان كلمة لم تقيد نفي الكثرة او زيادته انما تقيد لولم يكن الكثرة او الزيادة راجعا الى النفي الذي يدل عليه كلمة لم الا ترى ان كلا منهما قد يرجع الى النفي المستفاد من حرف النفي بقرينة العقلية والمقام كقوله عز اسمه وما انا بظلام للعبيد كما لا يخفى (فقوله بمعنى القطع) يحتمل ان يكون اشارة الى ان التفعيل ههنا بمعنى اصل الفعل وان يكون يانا لاصل معناه (قوله جعلوا قوله له لبد) يعني القوم جعلوه (ترسيحا) * فان قلت * لم اسند الجعل الى القوم الذي دخل فيه المصنف ولم يسند الى ضمير المتكلم مع الغير الذي يدخل فيه السرح ايضا ولم يقل جعلنا معاشر اهل البيان * قلت * تعريضاً لهم بانه لا يختص بكونه ترسيحا لانه يجوز فيه القراءتان وفي احدهما ليس من خواص المشبهة كأم (قوله لان الابد بما يلزم المشبهة) تعليل للجعل المذكور (ومن خواصه) عطف على ما يلزم عطف الخاص على العام تنبيها على انه يجب ان يكون للامثلة والمماثلة في الترسيح هي المناسبة الخصوصية بان يكون من خواصه وهي جمع حاصه وهي ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره وتقرير التعليل ظاهر تأمل فتأمل (قوله وكذا) اي كقوله له لبد (اظفاره لم تقلم) في الجعل ترسيحا اي جعلوا هذا القول ترسيحا ايضا (لان عدم تقايم الاظفار) اي عدم كون الاظفار مقلوما (اختص) اي عدم تقايم الاظفار او الاسد (به) اي بالاسد او بعدم تقايم الاظفار (اعلم ان من اراد ان يتكلم بمادة ينحصر شيء بشيء فهو قل ان يتكلم قد يقصد ويريد افادة معنى قولنا المال مقصور على زيد لا يتجاوز الى عرو وبكر اذا مات خالد وترك ابنه زيد وابنا خاله عمرو وبكر مثلا وقد يقصد ويريد افادة معنى قولنا زيد مقصور على المال لا يتجاوز الى العلم والجاه فالقصور في كلتا الصورتين هو المحكوم عليه بالانقصورية والمقصور عليه في قصده هو مدخول كلمة على ويجوز له في كل من هاتين الصورتين تركيبان احدهما قولهم خص المال بزيد وانيهما قولهم خص زيد بالمال فان اراد افادة المعنى الاول فارادى بالتركيب الاول خص المال بزيد فقد ادخل الباء على ما كان مقصورا عليه في قصده وان اتى بالتركيب الثاني خص زيد بالمال فقد ادخلها على ما كان مقصورا في قصده وان اراد افادة المعنى الثاني فان اتى بالتركيب الاول خص المال بزيد فقد ادخل الباء على ما كان مقصورا في قصده وان اتى التركيب الثاني فقد ادخلها على ما كان مقصورا عليه

مطلب تحقيق مادة
الخصوص وما يشتق منه

في قصده على عكس ما في الاول ولا نزاع في ذلك بين العلماء وانما النزاع بينهم في انه اذا دخل الباء على ما كان مقصورا في قصده كما اذا قال بالتركيب الاول في افاد المعنى الثاني او قال بالتركيب الثاني عند قصد افادة المعنى الاول فكلامه هل يحتاج الى التأويل او لا فذهب الشريف العلامة الى الاول فان الباء التي تستعمل بهامدة الخصوص انما تدخل على المقصور عليه في اللغة العربية فيجب التأويل فيما دخلت على المقصور كما اذا قال بالتركيب الثاني وهو خص زيد بالمال عند قصد افادة المعنى الاول وهو معنى قولنا المال مقصور على زيد بحمل الاختصاص على معنى الامتياز مجازا او بتضمينه له وذهب العلامة التفتازاني الى الثاني بناء على ان دخول الباء على المقصور اصل ايضا والحق ما ذهب اليه الشريف العلامة ولذا ذهب الى ما ذهب اليه المحققون كذا نقل عن استاذنا قدوة المتأخرين اسمعيل الكاتبوي عليه رجة الغنى عز اسمه العلي ففيه نظر فانه قال في المطول في شرح قوله واما الفصل فلتنقيصه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه * فان قلت * الذي يسبق الى الفهم من تنقيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث ينحصر المسند ولا يعمه وغيره * قلت * نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر انتهى وقال الشريف العلامة في ايضاح هذا الكلام حاصله راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها بانبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا نخصك بالعبادة معناه تميزك وتفردك من بين المعبودين بالعبادة فتكون العبادة مقصورة عليه تعالى وبالجملة تنقيص شيء باخر في قوة تمييز الآخريه فاما ان يجعل التنقيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب اتضمنين بشهادة المعنى فيلا حظ المعنيان معا ويكون الباء المذكورة صلة للمضمن اسم مفعول ويقدر للمضمن اخرى فيقال في نخصك بالعبادة مثلا تميزك بها مخصصا اياها بك انتهى وأشار الى ان مراده انه يحمل مادة الخصوص على المجاز او على التضمنين

إذا دخل الباء على المقصور بقرينة تصديق مافي السؤال من انتبادر الى
 الفهم بقوله نعم ومعلوم ان انتبادر اى تبادر المعنى من اللفظ الى الفهم بلاقرينة
 من اقوى امارات الحقيقة وان الباء حيثئذ ليست صلة لها وانها صلة
 لامضين وان صلة المضمين فيه محذوفة كما صورته قال في التلويح وهى تدخل
 على المقصور كثيرا فيحمل على القلب لما ان استعمال الباء فى المقصور عليه
 هو الذى يتبادر اليه الفهم وقال فى شرح المفتاح الباء داخله على المقصور عليه
 وهى عبارة عرفية عامة والعربية هى ان تدخل الباء على المقصور وهو
 استعمال شائع انتهى وانما قال هى عبارة عرفية عامة فانه لما كانت مادة
 الخصوص حين دخل الباء على المقصور عليه حقيقة ناسب لاستعمال العامة
 لان غرضهم افادة اصل المعنى وانما قال والعربية آه اى العبارة المنسوبة الى العرب
 العرباء هى حاصلة بان تدخل الباء على المقصور فانه لما كانت مادة الخصوص
 حين دخول الباء على المقصور مجازا عن معنى التميز والافراد مشتملا
 على النكتة والمبالغة او كانت حيثئذ من باب التضمين الذى هو من باب
 ايجاز القصر المشتمل على الدقائق ناسب ان تكون تلك العبارة من عبارات
 العرب العرباء وانما قلنا اى العبارة المنسوبة الى العرب العرباء بقرينة المقابلة
 وقوله وهو استعمال شائع يؤيد ان مراد العلامة التفتازانى مفسره
 الشريف العلامة بقوله حاصلة الخ وقال العلامة التفتازانى فى حاشية
 العنصر معنى اختصاص زيد بالقيام اى فى مقام قصر القيام على زيد انه
 من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخله
 على المقصور وقد يراد انه يختص من بين الاوصاف بالقيام ولا يتصف
 بغيره اى مقصور على القيام لا يتجاوز الى غيره فالباء داخله على المقصور
 عليه والاستعمال العربى هو الاول انتهى يعنى ان الثانى هو الاستعمال العامى
 كما سبق وجهه وايضا يؤيد قوله انه من بين الاشخاص آه ان مرادا
 الشريف العلامة بقوله حاصلة آه تفسير مراد العلامة الثانى لا الاعتراض
 عليه ولا المخالفة له فظهر لك انه لا مخالفة بينهما فى الاحتياج الى التأويل
 باحد الطريقتين المذكورتين حين دخل الباء على المقصور وانها ليست صلة
 للاختصاص حيثئذ بالاتفاق وان اشهرت تلك المخالفة بينهما كما لا يخفى
 على من تأمل فى كلاميهما حق التأمل واما ما قال المحقق عبيد الحكيم
 ابن شمس الدين فى تحشية قول العلامة التفتازانى وجعلته من بين الاشخاص

مختصا بالذکر من ان عبارته صريحة في ان التخصيص بمعناه اى جعل
 الشئ مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثاني
 مختصا به بل هو باء السببية او الالة فيكون مدخول الباء مختصا لبصير
 سببا او آلة لتخصيص الشئ الاول اى جعله مختصا انتهى فقيده انه لا بدادة
 الخصوص من الباء التي يكون صلة لها * فان قلت * يجوز ان يكون
 مختصا بمعنى قابل الاثر وهو الخاص ههنا فيكون مقصورا عليه في المعنى
 ومدخول الباء السببية او الالة مقصورا فحينئذ معنى جعل الشئ مختصا
 بكذا جعله قابلا للخاص بسبب مخصوص هو ذلك الخاص فحينئذ ليس معنى
 عن تقدير الصلة * قلت * نعم يجوز ان يكون لكنه تكاف وخلاف
 ظاهر وبارد كما لا يخفى ثم قال وخلاصة كلام السيدان هذا المعنى مستفاد
 من جعل التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازماله او من تضمن معنى
 الامتياز فيدو في كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة
 وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة
 مما لا دليل عليه والتضمن محتاج الى القرينة لفظية على اعتبار المضمن
 كما صرح به الشارح العلامة التفتازانى في شرح الكشف انتهى فقيه
 نظر لانه ان كان مجازا فلا بد له من قرينة فان كون الكلمة بدون القرينة
 مجازا غير صحيح والقرينة ههنا موجودة وهى دخول الباء على المقصور
 لكنها قرينة محتملة وقد سبق ان القرينة قد تكون قطعية وقد تكون
 محتملة فان اراد بقوله فلان المجاز يحتاج الى القرينة القطعية فلان ذلك
 وان اراد انه يحتاج اليها مطلقة ولا توجد ههنا فلان انها لا توجد المحتملة
 واما قوله والتضمن محتاج الى قرينة لفظية فان اراد به انها لا توجد ههنا
 فلان ذلك كيف ودخول الباء على المقصور يدل على اعتبار التضمن فانه عبارة
 عن ان يراد بالفعل المذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر من غير
 تقدير لفظه ويدل عليه بذكر متعلقه كما ههنا على ان التضمن من التوسعات
 الشائعة فان التكلف قال في شرح المفتاح وحقيقة التضمن ان يقصد
 بالفعل معناه الحقيقي مع معنى فعل آخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب
 حتى قال ابن جنى لوجعت تضمينات العرب لا جمعت مجلدات فان قيل *
 الفعل ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على معنى الفعل الآخر وان كان
 في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا

قال في القاموس المحيط
 الخص بفتح الخاء المعجمة
 وتشديد الصاد والخصوص
 كقعود وزنا والخصوصية
 بفتح الخاء وضمها والفتح
 افصح والتخصيص كخلفي
 بالمد والقصر والخصبة
 بكسر الخاء والتخصه كخلة
 يقال خص فلانا بالشئ
 خصا وخصو صا
 وخصوصية وخصيصي
 وخصبة وتخصه من الباب
 الاول اذا فضله به دون
 غيره وكذا يقال خصه بالود
 اذا فضله به دون غيره
 وجعله بمنزلة من بين
 سائر والتخصيص جعل
 الشئ خاصا يقال خصه
 ضد عجمه والاختصاص
 جعل الشئ خاصا
 ومخصوصا بشئ وكون
 الشئ مخصوصا فهو
 متعدولا يقال اختص به
 اى حصه به فاخص انتهى

✽

مطلب التضمن

يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في ذكر واحد وهو غير جائز عندنا * قلت * يجوز ان يكون في معناه الحقيقي ويقصد بتبعيته معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه الفعل المذكور التزاما ولو بمعونة القرينة من غير ان يستعمل المذكور فيه ولهذا قيل انه من قبيل الحقيقة التي قصد به بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسب ويتبعه في الارادة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما يلزم لو استعمل فيهما وكانا مقصودين اصالة مرادين من الكلام لذاته او نقول هو في معناه الحقيقي مع لفظ اخر محذوف بمعونة القرينة اللفظية وهي ذكر صلة المحذوف فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا او صفة او نحوهما وتارة بالعكس وقيل يجعل المذكور اصلا دائما وقيل يجعل المحذوف اصلا دائما (لا يقال اذا كان المعنى الاخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه) لاننا نقول لما كان مناسبته للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم قيل جعله حالا او نعنا للمذكور اولى من عكسه على الاطلاق وان رجح البعض العكس على الاطلاق بدلالة حذف صلة المذكور وذكور صلة المتروك كما ذكره صاحب الكشف وفيه نظر انتهى قال بعض المحققين في الجواب الاول نظر فانه يستلزم ان يكون معنى المذكور مقصودا اصالة ومعنى الاخر مقصودا تبعاً كما كان عكس هذا في الكناية مع ان كلا المعنيين في باب التضمن مقصودان اصالة لا لتوسل احدهما الى الاخر كما في الكناية والاول اى كون المعنيين مقصودين اصالة غير جائز والثاني اى كون احدهما مقصودا اصالة والاخر لتوسل جائز والصواب في الجواب ان كون المعنى الاخر مقصودا من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه مقصودا بالذات في الافادة اذ بين قولنا مقصود من اللفظ المذكور وبين قولنا مقصود في مقام الافادة فرق انتهى واذا عرفت ما ذكرنا لك حق المعرفة عرفت ان ضمير اختص فيما نحن فيه ان كان عائدا الى عدم تقايم الاظفار فالباء في قوله به داخلة على المقصور عليه فان ضميره عائدا الى الاسد فحينئذ يكون اختص حقيقة وان كان عائدا الى الاسد فالباء فيه داخلة على المقصور فان ضميره حينئذ عائدا الى عدم تقايم الاظفار فلا بد اما من التجوز بان يكون اختص مجازا مرسلاتبعيا بعلاقة السببية بان يقدر ذكر الاختصاص اولا ويراد به الامتياز ثم يشتق من الاختصاص بمعنى الامتياز لفظ اختص فصار لفظ اختص بمعنى امتياز مجازا مرسلاتبعيا فالمعنى امتياز الاسد من بين الحيوانات بعدم تقايم اظفاره

او من التضمن بان يقصد باختص معناه الحقيقي اصالة ويلاحظ معه
معنى امتياز تبعاً بقرينة ذكر متعلقه الذي هو الباء الداخلة على الخاصة
التي يحصل بها الامتياز وان يقدر المضمن فيه اعنى اختص صلة فالعنى
امتياز الاسد به اى بعدم تقليم اظفاره مختصاً بذلك بعدم بالاسد او اختص
عدم تقليم الاظفار بالاسد بمنازاة اى بعدم تقليمها فيكون معنى المضمن فيه
مقصوداً منه بالاصالة ومعنى المضمن مقصوداً من اللفظ بالتبع فلا يلزم
الجمع بين المعنيين في ذكر واحد فان الجمع بينهما فيه اذا كانا مقصودين اصالة
فهو غير جائز واما اذا كان احدهما مقصوداً من اللفظ بالذات والآخر
مقصوداً منه بالتبع فالجمع بينهما في ذكر واحد جائز كما في المدلول المطابق
والمدلول الالتزامى فان لفظ الانسان مثلاً يذكر مرة يراد به مدلوله المطابق
اصالة ويراد به مدلوله الالتزامى تبعاً وكذا فيما نحن فيه فلا يراد به لا يصح
الحمل على التضمن * فان قلت * يلزم حينئذ ان لا يكون كل واحد
من المعنيين مقصوداً بالذات في التضمن مع انهما مقصودان بالذات فيه
* قلت * لانسلم انه يلزم حينئذ ذلك انما يلزم ذلك لو كان بين ان يكون
احد المعنيين تابعاً للآخر في الارادة من اللفظ وبين ان يكون كل واحد
منهما مقصوداً بالذات في الافادة تناف وليس كذلك كما مر فيصح الحمل
على التضمن فظهر لك انه اذا دخل الباء على المقصور كان الكلام من باب
ايجاز اقصر على المختار * فان قلت * كيف يكون ذلك الكلام
من باب مع انهم يقولون المضمن فيه اصل والمضمن حال او نعت او بالعكس
* قلت * هو تصوير المعنى لا تقدير اللفظ واما ما قيل في جواب سؤال
الجمع بين المعنيين من ان المراد بملاحظة المعنيين ان يراد معنى الحقيقي اصالة
والمعنى اللازمى تبعاً فلا محذور فيه كما في الكناية انتهى فقيه نظر ظاهر مما مر
فاذا عرفت معنى الاختصاص فنقول تقرير التعليل هكذا قوله اظفاره لم تقلم
ترشيح للاستعارة لان عدم تقليم الاظفار امر اختص بالمشبه به اى الاسد
ههنا وكل امر اختص به فهو ترشيح فقوله اظفاره لم تقلم ترشيح ويجوز
ان يقرر هكذا كما اختص به عدم تقليم الاظفار به كان قوله اظفاره لم تقلم
ترشيحاً لكنه اختص فيكون ترشيحاً فعلى الاول قوله لان عدم
تقليم الاظفار اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية اظهورها وعلى
الثانى ذلك القول اشارة الى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية ولما ثبت

مطلب سؤال عميق
في التضمن وجوابه

انه ترشيح ناسب ان يجعل ترشيحا فلذلك جعلوه ترشيحا (قوله لا يقال
في قوله اظفاره لم تقلم شائبة تجريد) الشائبة كالعافية مصدر بمعنى الشوب
والخلط يقال شابه يشوبه شوبا وشيا با ككتاب اذا خلطه بشئ آخر والمراد به
ههنا معنى الاحتمال فان الخلط سبب للاحتمال ويجوز ان يحمل على
معناه الحقيقي وهو الخلط كما سيجي فشائبة تجريد مبتدأ مؤخر وفي
قوله خبره المقدم وانما قدم للقصر بالنسبة الى قوله له لبد
كعب فانه ليس فيه احتمال تجريد بل هو ترشيح قطعاً واما على
قراءة لبد كعلم فليس فيه احتمال تجريد ولا ترشيح لعمومه كما سبق (قوله
لان الوصف) اي ذكر صفة الشئ وحاله سواء كان بطريق الخبرية او الحالية
او النعت (بعدم تقليم الاظفار انما يتعارف فيما هو من حاله) وشانه (تقليم
الاظفار) فان السلب انما يتصور ويصح فيما يتصور ويصح فيه الايجاب
فلذلك لا يقال الجري ليس بنائم اي تعارف الوصف بعدمه مقصور على
الكون مظهراً لظرف ما من شانه تقليم الاظفار لا يتجاوز ذلك التعارف
الى الكون مظهراً لظرف ما ليس من شانه التقليم فالقصر من قصر
الموصوف على الصفة فالموصوف هو تعارف والصفة هي فيما من حاله
آه فانه يدل على الكون مظهراً لظرف ما على الكون فيما من حاله ولو التزاما
وقد سبق ان القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل وفاعله الى غير
ذلك كما سبق تفصيله فارجع اليه وهنا وقع بين الفعل والمفعول فيه
* فان قلت * ان القصر بالنسبة الى المخاطب ثلاثة انواع قصر قلب
وهو ما يكون المخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي اثبتته المتكلم وقصر
افراد وهو ما يكون المخاطب به من يعتقد الشركة وقصر تعيين وهو
ما يكون المخاطب به من تساوى الامر ان عنده اي اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها في قصر الموصوف على الصفة واتصافه واتصاف
غيره بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف فهذا القصر من اي نوع
منها * قلت * الظاهر ان المخاطب ههنا وهو المعلن اعتقد ان تعارف
الوصف بعدم التقايم يتصف بصفة المظروفية لظرف ما من شانه التقايم
وبصفة المظروفية لظرف ما ليس من شانه التقايم فاعتقد شركة صفتين
في موصوف فاشتمل اعتقاده على حكيمين احدهما صواب والاخر خطأ
فالقي هذا الكلام لرد خطائه فيكون قصر افراد واستادا احطت

بما قررنا لك فيما مر من انواع الكلام الخبرى الابتدائى والطلبى والانكارى
نعرف ان هذا الكلام من اى نوع منها هو قوله (وهو) اى ما من حاله
تقليم الاظفار (الانسان) فاللام فيه للجنس فيفيد قصره على المسند اليه
* فان قلت * ان اريد بالمسند اليه كل واحد مما من حاله التقليم كان
هذا الكلام كاذبا فان ما من شأنه التقليم يكون غير الانسان ايضا كالفرس
والبغل وان اريد الجنس اعنى مفهوم ما من شأنه التقليم فلا يصح الحمل
ايضا فان مفهوم المسند لا يتحد مع هذا المفهوم وايضا ان هذا الحمل
من قبيل حمل الخاص على العام مثل الحيوان الانسان * قلت *
قال فى المطول اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد
والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم من نحو زيد الامير وعمرو
الشجاع فى افادة قصر الامارة على زيد والتجمعة على عمرو وذلك
لان اللام ان حلت لكونها فى مقام الخطابى على الاستغراق وكثيرا ما
يقال له لام الجنس فامر مظاهر لانه بمنزلة ان يقال كل امير زيد وكل
شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حلت على الجنس
والحقيقة فهو يفيد ان زيد وجنس الامير وعمرو و جنس الشجاع متحدان
فى الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع فى الوجود لظهور امتناع
حمل احد التمييزين فى الوجود الخارجى على الآخر وحيث يجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
انتهى واذا احطت هذا حق الاحاطة مع علمك ان الضمير الغائب
موضوع للجرى الاضافى عرفت ان الحمل مبنى على المبا لعة فان كون
المقام خطايا غير خفى وان القصر بناء على المباغة ايضا فح لا كذب
فى هذا الكلام ولا عدم صحة الحمل اذ يصير المعنى كل ما من حاله التقليم
انسان على طريقة انت الرجل كل الرجل او ما من حاله التقليم جنس
الانسان فيفيد ان ما من حاله التقليم و جنس الانسان متحدان فى الخارج
ضرورة ان المحمول متحد مع الموضوع فى الوجود فيجب ان لا يصدق
ولا يتحقق جنس الانسان الا حيث يصدق ويتحقق ما من حاله التقليم
فلا يتجاوز الانسان الى ما ليس من حاله التقليم فيلزم ان لا يكون الاسد
مما من حاله التقليم فلا يكون الوصف بعدم التقليم مما يختص به فلا يكون
قوله اظفاره لم تقلم بما لايم المشبه به فيكون فيه شائبة التجريد * فان قلت *

لم قال شائبة التجريد ولم يقل في قوله اظفاره لم تقل تجريد * قلت *
لان عدم التقايم فيه احتملا لان ان يكون عدم ملكة من شأنه الملكة
وان يكون عدم مطلق فعلى الاول تجريد دون الثاني فلذلك قال شائبة
التجريد كذا قيل وفيه نظر تأمل بل المراد في قوله اظفاره لم تقل تجريدا وفي
قوله اظفاره لم تقل شائبة تجريد وخلطه مع الترشيح بدليل قوله لان الوصف
آه مع اداتي القصر فعلى الاول ان شائبة بمعنى الاحتمال كما سبق فجمعت لمقام
التعلم وعلى الثاني على معناه الحقيقي فاعني ان قوله اظفاره لم تقل تجريدا لانه
وصف بعدم تقايم الاظفار والوصف بعدمه متعارف فيما هو من حاله
التقليم ينتج من المتعارف من اول الاول ان قوله اظفاره لم تقل متعارف فيما هو
من حال التقليم فلنعتبر هذه النتيجة صغرى ولنضم اليها كبرى هكذا
ان قوله اظفاره لم تقل متعارف فيما هو من حاله التقليم وهو الانسان لينتج
من غير المتعارف من اول الاول ان قوله اظفاره لم تقل متعارف في الانسان فتعتبر
هذه النتيجة ايضا صغرى ولنضم اليها كبرى هكذا ان قوله اظفاره
لم تقل متعارف في الانسان وكل متعارف في الانسان مختص به لينتج من
المتعارف من اول الاول ان قوله اظفاره لم تقل بالانسان فلنعتبر هذه
النتيجة صغرى ولنضم اليها كبرى لينتج هكذا ان قوله اظفاره لم تقل مختص به
والمختص به هو الملايم للمشبه ان قوله اظفاره لم يقل المشبه فلنعتبر هذه
النتيجة صغرى ولنضم اليها كبرى لينتج المط هكذا ان قوله اظفاره
لم تقل ملايم المشبه وملايم المشبه تجريد فقوله اظفاره لم تقل تجريدا وهي
المط فعلى هذا التقرير قوله لان الوصف بعدم التقليم اي متعارف فيما هو
من حاله تقليم الاظفار اشارة الى كبرى القياس المتعارف الاول وصغراه
طوية وقوله وهو الانسان اشارة الى كبرى القياس الغير المتعارف الثاني
وصغراه طوية وكذا مقدمات سائر الاقيسة طويت لظهورها بحسب
المقام على من هو اهل القياس ولك ان تقرر مختصرا من الاستدلال المستقيم
هكذا كما تعارف الوصف بعدم تقليم الاظفار فيما هو من حاله تقليم
الاظفار والحال انه هو للانسان لزم ان يكون قول اظفاره لم تقل تجريدا
لكنه تعارف ينتج انه تجريد وهو المطا لك ان تقرر من الغير المستقيم
هذا واذا اردت التطبيق على قانون التوجيه فعلى هذا التقرير هذا
السؤال معارضة تحقيقية في المدعى اعني ان قوله اظفاره لم تقل ترسيح

بان تقول مدامكم وان دل عليه دليل محقق عندكم اعني لان عدم تقليم
 الاظفار اختص به لكن عندي ما يفيد خلافه كما مر آنفا تقريره مفصلا ومختصرا
 واما على تقرير آخر فيجوز ان يكون هذا السؤال منعما مع السند والتقرير
 بان يقال لانسلم ان عدم تقليم الاظفار اختص به كيف وفي قوله اظفاره
 لم تقلم شائبة تجريد الاتري ان الوصف بعدم تقليم الاظفار آه ويجوز
 ان يكون نقضا اجماليا وشاهده خصوص الفساد اعني عدم شائبة
 تجريد في قوله اظفاره لم تقلم مع انها مخففة بان يقال دليكم اعني لان عدم
 التقليم اختص به باطل لانه يستلزم ان لا يكون في قوله اظفاره اه شائبة
 تجريد وهو فاسد فدليكم يستلزم الفاسد وكل ما يستلزم الفاسد باطل
 فدليكم باطل اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان فيه شائبة تجريد
 لان الوصف بعدم تقليم الاظفار كما مر تقريره مفصلا ومختصرا (قوله
 لانا نقول توهم شائبة تجريد باعتبار اصل اللغة) اي باعتبار معنى تقليم
 الاظفار في اصل اللغة فان معناه فيه قطع الظفر ففيه انما يتعارف فيما هو
 من حاله وهو الانسان (لا باعتبار ما) اي المعنى (هو المراد) اي الذي
 قصد من تقليم الاظفار (المتعارف) اي الذي تعارف (من تقليم الاظفار)
 وصار عرفا في ذلك المعنى كما في القاموس (لانه) اي تقليم الاظفار (كناية
 عن الضعف كما في شرح الكشاف يقال فلان مقلوم الاظفار اي ضعيف)
 يعني تقليم الاظفار بان استعمل في الضعف بطريق الكناية صار فيه حقيقة
 في عرف اللغة فحينئذ يكون فيه عبارة عن القوة وفي بعض النسخ (لانا نقول
 عدم تقليم الاظفار كناية من القوة على ما في حواشي الكشاف) وخلاصة
 الجواب على تقدير كون السؤال معارضة منع لكبرى القياس المتعارف
 الاول اعني الوصف بعدمه متعارف فيما هو من حاله التقليم مع الحل
 واما تقريره فبان يقال لانسلم ان الوصف بعدم تقليم الاظفار متعارف فيما
 هو من حاله التقليم انما يكون كذلك لو اعتبر معنى تقليم الاظفار في اصل
 اللغة ولم يعتبر معناه العر في اللغوى وليس كذلك فحينئذ يكون معنى لم تقلم
 اظفاره لم يكن ضعيفا بل كان قويا وهذا المعنى لم يكن من ملايمات الانسان
 المشبه ههنا ولا من خواصه حتى يكون ذلك القول تجريدا واما على التقرير
 المختصر فنع للمقدمة الاستثنائية الواضحة وتقرير المنع ايضا كذلك
 واما على تقدير كون السؤال منعما مع السند فانبات المقدمة المتنوعة اعني

لان عدم تقليم الاظفار اختصاص به بان يقال ان عدم التقليم اختصاص به
 لان عدم التقليم قوة وهي اختصاصت به فعدم تقليم الاظفار اختصاص به وهي
 المقدمة الممنوعة اما الصغرى فلانه كلما كان نقيض عدم التقليم عبارة
 عن الضعف كان عدم التقليم قوة لكنه كان عبارة عنه نتيجه انه كان عدم
 التقليم قوة اما الملازمة فلانه لو لم يكن كذلك لزم ارتفاع القيصين
 واما المقدمة الواضحة فلانه المتعارف منه حيث يقال فلان مقلوم الاظفار
 اى ضعيف واما على تقدير كون السؤال نقضا اجاليا فمع لكبرى القياس
 المتعارف الاول من دليل الشاهد اعني ان الوصف بعدم التقليم متعارف
 فيما هو من حاله آه مع الحل كما كان السؤال معارضة وتقريره ظاهر مما سبق
 فلا حاجة الى الامادة فظهر لك مما قررنا ان قوله توهم شائبة التجريد اعني
 التقدير الاول والثالث اشارة الى السند مع بيان منشأ غلط السائل ومثل هذا
 السند يسمى خلافي اصطلاح قانون التوجيه والمنع مطوى كما اشرنا اليه
 واما على التقدير الثاني فاشارة الى صغرى الدليل المثبت للمقدمة وكبراه
 مطوية والى مقدمات الدليل المثبت لهذه الصغرى وبعضها مطوية
 كما لا يخفى على التأمل في التقرير السابق ومحصول كليهما ان الجواب بتحرير
 المراد وبيان من عدم تقليم الاظفار بقرينة محتملة هي العرف واما
 المرجحة فهي المقام اعني المدح كما لا يخفى (قوله تأمل) لعل وجه التأمل
 ان السؤال وارد على القوم لا على المص لانه يكفي له ترشيح واحد وهو قوله له
 لبد كغيب كما قبل ويحتمل ان يكون وجهه الاشارة الى السؤال على هذا
 الجواب والى الجواب عنه اما السؤال على هذا الجواب فبان يقال اذا اريد
 بعدم تقليم الاظفار معناه العرفي وهو في وهو القوة او عدم الضعف لم يكن
 من خواص المشبه به اعني الاسد بل يكون مشتركا بينه وبين المستعار له اعني
 الرجل الشجاع فلا يكون ترشحا كما لا يكون تجريدا واما الجواب عنه فبان
 يقال على النسخة الاولى عدم الضعف الذي هو معنى عدم تقليم الاظفار
 في العرف اخص بالاسد كما في الاطول اى من رجل شجاع فيستفاد منه انه
 لا يلزم في الملايم ان يختص بالمستعار منه كل الاختصاص بل يكفي فيه زيادة
 الاختصاص به واذا كان على الضعف اخص به كان القوة اخص به ايضا
 على ما في النسخة الثانية فان اخصية احدهما به يستلزم اخصية الآخر به
 كما لا يخفى فحينئذ يكون قوله اظفاره لم تقلم ترشحا ايضا واما ما قيل في الجواب

مطلب المتعبر في الملازمة هي
 اختصاص

على ما في النسخة الثانية من ان القوة لكونها معرفا بلام العهد يكون
المراد بها القوة الظاهرة المخصوصة بالاظفار لا القوة المطلقة حتى اشتهر
في معنى الكنائى وصار حقيقة عرفية فيه انتهى فقيه تأمل الا ان يقال ان تلك
القوة اخص بالاسد كما في عدم الضعف * فان قلت * انتم تقولون
ان هذا المثال مثال الاستعارة المرشحة معانه لعدم اشتماله على القرينة المنة
لا يكون مجازا فضلا عن ان يكون استعارة * قلت * ان القرينة لا يجب
ان تكون لفظية بل قد تكون حالية فيجوز ان يكون مشتملا على الحالية على
ان المناقشة في المنال ليست من دأب المحصلين واذا عرفت ما ذكرنا لك
عرفت سر الاحالة على القوم بان كان وكذا اظفاره لم تقلم لكن المطلب ظنى
فيكفى فيه المقدمات الخطابية وقد سبقت التعبيرات في امثاله فانت تستخرجه
وتقدر على اجرائها ههنا ان راجعت (قال المصنف رحمه الله وان اقترنت)
اي الاستعارة المصروفة (بما) اي بلفظ (يلايم) اي مدلول ذلك اللفظ (المستعار له)
نصب على على المفعولية اي المشبه (فمجردة) اي فهي استعارة مصروفة مجردة
وقد سبق الكلام متعلق بحذف المسند اليه ويكون المذكور مسندا وبانه
جزء الاسم وكذا الكلام المتعلق باقترنت وبعطف هذه الجملة على بعيدها
او قريبها على رأى الشافعية والخفية فلا حاجة الى الاعداد * فان قلت *
ما معنى اللام في قوله المستعار له سواء كانت اسم موصول او حرف تعريف
على اختلاف الرايين فانها ان حلت على العهد ففساده ظاهر وان حلت
على الجنس فبابى عنه قوله يلايم وان حلت على العهد الذهني فهو كالعهد
الخارجي وان حلت على الاستغراق فيلزم ان تكون الاستعارة لمجرد
مقارنة للآيم كل مستعار له وهو ظاهر البطلان * قلت * جلساها على
العهد فالمعنى ان قرنت الاستعارة اي لفظ المستعار بما يلايم المعنى الذي استعير
ذلك اللفظ له فلا فساد فيه اصلا كما لا يخفى (قوله لجريدها) اي الاستعارة
المقترنة بما يلايم المستعار له (عن بعض المبالغة في الاستعارة) فاللام متعلق
اسميت المقدر بقربة ان المقام بيان اصطلاحات اهل البيان فالتقدير سميت
هذه الاستعارة مجردة لانها مجردة عن بعض المبالغة فيها وما هو كذلك
ناسب ان تسمى مجردة فهذه الاستعارة ناسب ان تسمى مجردة فيكون
التسمية من قبيل تسمية العام للخاص على ما هو السنة المملوكة
في التسمية على ما في حواشى الفوائد الضيائية للشارح المحقق وعلى هذا

التقرير لتجريدتها آه إشارة الى الصغرى لاشتماله على الحد الاصغر
والكبرى مطوية * فان قلت * ان التجريد مصدر متعد فضاف
الى فاعله او الى مفعوله * قلت * مضاف الى مفعوله بقرينة معنوية
ههنا * فان قلت * ما فاعله * قلت * يجوز ان يكون فاعله اقتران
الاستعارة بعلام الاستعارة لكونه سبباً وان يكون المنكلم فانه بسبب
جعلها مقارنة للآيم المستعار له هو الجرد حقيقة * فان قلت * حذف
الفاعل بلا نائب غير جائز * قلت * نعم لكنه في غير المصدر واما
في المصدر فيجوز * فان قلت * لم جاز في المصدر دون غيره مع
ان النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعة فيحتاج في تصور معناه وفي الدلالة
الى ذكر فاعله او نائبه كما في الافعال * قلت * نعم لكنها الى فاعل ما
لا الى فاعل معين فيكفي في تصور معناه وفي دلالة عليه تصوره اجالا
كما في الاسماء اللازمة الاضافة فلذلك استقل بالمفهومية دون الافعال
على المختار * فان قلت * ان حذفه فيه لكونه منسيا لا يحتاج الى
صلاحية المقام للحذف لكن الحذف مطلقا يحتاج الى الداعي والذكمة
المرجحة للحذف على الذكر * قلت * هي تعينه مما سبق على الاول
او بحسب المقام على الثاني فان المقام تعلم التكلم العربي على وجه
الصحة كما لا يخفى او غير ذلك * فان قلت * بين قوله عن بعض مبالغة
في الاستعارة وبين قول المص فيما سيأتي لاشتماله على تحقق المبالغة
في التشبيه منافية فانه يستفاد من قوله ان المبالغة في الاستعارة دون
التشبيه ويستفاد من قول المص ان المبالغة في التشبيه دون الاستعارة
* قلت * المبالغة في التشبيه والتشبيه في الاستعارة فالمبالغة فيها
لان ظرف الظرف للشيء ظرف لذلك الشيء نعم ان الظرفية التشبيه للمبالغة
بالذات وظرفية الاستعارة بالواسطة فلا يرد ما قيل ان الصواب ان يقال
في التشبيه بدل الاستعارة يرشدك الى ذلك قول المص فيما بعد في وجه
ابلية الترشيح لاشتماله على تحقق المبالغة في التشبيه الا ان يحمل كلمة في
في قوله في الاستعارة على معنى السببية اي من بعض مبالغة في تشبيه
حاصلة بسبب الاستعارة انتهى على انه يقتضي وجه التسمية للاستعارة
ان يقال عن بعض مبالغة في الاستعارة كما لا يخفى على وجه التسمية
(واعلم ان الالفاظ في اللغة لا تسمى بالاسماء الا باللاتما . . .)

مطلب سبب جواز حذف
الفاعل بلانائبه في المصادر
دون الافعال

مطلب معنى التشبيه في اللغة
والاصطلاح

اي ان يدل التشكيم بالتشكيم على مشاركة امر في معنى بان يقول زيد
كالاسد مثلا فهو صفة التشكيم وفعله وفي الاصطلاح هو الدلالة على
مشاركة امر لاخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة الحقيقية
ولا الاستعارة بالكناية ولا التجريد نحو رأيت اسدا في الحمام ونحو انشبت
المنية بفلان اظفارها ونحو لقيت بزيدا اسدا وهو ايضا صفة التشكيم وفعله
وكثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو زيد
كالاسد في النجاعة فظهر ان التشبيه الاصطلاحي معنيين احدهما مصدرى
والآخر اسمى كما ان الاستعارة كذلك على ما مر وان المبالغة في الاصطلاح
ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا
لئلا يظن انه غير متناهى في الشدة او الضعف ولها انواع ثلاثة التبليغ
والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله * فعادى
عداء بين نور و نيرة * درا كافلم ينضح بماء فيفسل * وان كان ممكنا عقلا عادة
فاغراق كقوله * ونكرم جارنا مادام فينا وننبه الكرامة حيث مالا * والافغلو
كقوله * واخفت اهل الشرك حتى انه * لتحافك النطف التي لم تخلق * فالاولان
مقبولان والثالب مردود الا ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد
في بكان زيتها يضي * ولولم تمسه نار وما تضمن نوعا حسنا من التحييل
كقوله * عقدت سنانكها عليها غيرا * لو تبتغي عنقا عليه لا مكنا * وما اخرج
مخرج الهرل كقوله * السكر بالامس ان عزمتم على الشرب غدا ان ذا من
الحجب * واذا عرفت هذا عرفت ان لكل من الاستعارة والتشبيه والمبالغة
تعلقا بالتشكيم لانه صفة وفعله وتعلق بالافظ والكلام فانه يدل عليه فحينئذ
يجوز ظرفية الاستعارة للمبالغة بكلامه * نيبها في قوله عن بعض المبالغة في الاستعارة
فقصرها بفعل التشكيم تقصير كما لا يخفى * فان قلت * لم اتى بالظاهر
اعنى في الاستعارة موضع الضمير اى فيها على المجردة * قلت * ليس
المراد من الاستعارة في قوله عن بعض المبالغة في الاستعارة هو المجردة فانها
ليس فيها المبالغة حتى تجرد بعضها بل المراد منها غير المجردة فتأمل
(قوله لانه) اى الاستعارة والتذكير باعتبار اللفظ المستعار فانها عبارة
عنه (صار يذكر ملائم المشبه) الباء للميية او المصاحبة (ابعده من دعوى
الاتحاد) اى اتحاد المشبه مع المشبه به في جنس يجعل افراد المشبه به على
قسمين متعارف وغير متعارف وقد سبق تحقيق الافعال الناقصة وان راجعت

مطلب التشبيه الاصطلاحي
معينان
مطلب المبالغة في المرف
وانواعها

اليه تعرف ان كلمة صار ههنا هل وقعت في موقعها اولا * فان قلت *
 هذه العبارة غير مطابقة لقاعدة اسم التفضيل وهي ان كل اسم تفضيل
 يستعمل باحد الامور الثلاثة كلمة من واللام والاضافة والغير المطابق لقاعدته
 باطل فهذه العبارة باطلة فخلاصة هذا السؤال النقض في العبارة ومورده
 هذه العبارة وتقريره مامر * فان قلت * استعمل ههنا بكلمة من في قوله
 من دعوى الاتحاد فلانسلم انها غير مطابقة لقاعدته * قلت * هذه
 ليست بمن التفضيلية بل هذه صلة اصل البعد كما لا يخفى **قلنا** ان من
 التفضيلية مع مجرورها قد تحذف اذا كان معلوما بالقرينة مثل الله اكبر اى
 من كل شئ وههنا كذلك فالمفضل الاستعارة المصاحب بذكر ملايم المشبه
 والمفضل عليه هو الاستعارة الغير المصاحب بذكره فالمعنى صار ذلك
 المستعار المصاحب بذكره ابعد من هذه الاستعارة الغير المصاحبة بذكره
 من دعوى الاتحاد فقول ان اردت بقولك هذه العبارة غير مطابقة للقاعدة
 المذكورة انها غير مطابقة لفظا وتقديرا فلانسلم انها غير مطابقة لها
 لفظا وتقديرا كيف والمعنى ابعد من هذه الاستعارة الغير المصاحبة بذكره
 وان اردت انها غير مطابقة لفظا فقط فلانم الكبرى انما يكون
 كذلك لو لم يحز حذف من التفضيلية مع مجرورها واپس كذلك * فان قلت *
 ان هذه العبارة تفيد ان الاستعارة الغير المصاحبة بذكر ملايم المشبه
 بعيدة من دعوى الاتحاد وهو خلاف الواقع فهذه العبارة تفيد خلاف
 الواقع وما يفيد خلافه فاسد ينتج من القياس المركب من غير المتعارف
 والمتعارف من الجمليات الموصول الناتج كلاهما من اول الاول ان هذه
 العبارة فاسدة اما الصغرى فللدلالة اسم التفضيل على اتصاف المفضل
 والمفضل عليه باصل الفعل واما الكبرى اهنى وهو خلاف الواقع فلما
 سيأتى * قلت * اتصاف المفضل عليه باصل الفعل قد يكون تحقيقا
 وقد يكون تقديرا او فرضا وقد يستعمل صيغة التفضيل في اصل الفعل مجازا
 اذا وجدت القرينة فقول ان اردت بقولك ان ابعد اسم تفضيل لفظا ومعنى
 فلانسلم ذلك كيف وهو اسم تفضيل لفظا دون معنى بقرينة المقام ولو سلم
 انه اسم تفضيل لفظا او معنى فلانسلم ان كل اسم تفضيل كذلك يدل
 على اتصافهما باصله تحقيقا لم لا يجوز ان يدل على اتصاف المفضل عليه
 تقديرا (قوله الذى في الاستعارة) صفة لدعوى الاتحاد وانما ذكر

مطلب الابحاث المتعاقبة
 باسم التفضيل

لان المضاف يكتسب التعريف من المضاف اليه اذا كان معرفة يكتسب
 التذكير منه اذا كان مذكرا كافي معنى الايب اي الذي حصل في الاستعارة
 بنامها ولما كان الملايم خارجا عن الاستعارة لما سبق فان كان ملايما للشبه به
 يقوى تلك الدعوى وان كان ملايما للشبه بضعفها وان لم تزل بنامها
 (قوله ومنه) اي من دعوى الاتحاد (نشأه المبالغة) اي مانشا المبالغة
 الا من تلك الدعوى اي نشأة المبالغة مقصورة على الكون مبتدا من تلك
 الدعوى لا تتجاوز الى الكون مبتدا من عدمها فالقصر من قصر
 الموصوف على الصفة وهذا التركيب مثل يزيد مررت وقد سبق
 تحقيقه فراجع ولا تنكسر ان كنت من اهل السعي للفضل وقد مر
 آتقا معنى المبالغة وانواعها واللام في المبالغة لاستغراق افراد المبالغة
 المقيدة بحسب المقام اي نشأ كل فرد من افراد المبالغة التي
 في الاستعارة قال في الطول ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا مثل الامير
 زيد والتجماع عمر وذلك اي افادة مثل هذا التركيب للقصر لان اللام
 ان حلت لكونها في مقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له
 لام الجنس وقد يكون مخصوصا باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف
 او مفعول او نحو ذلك انتهى فقد دل هذا الكلام ان الجنس المستغرق
 افراده قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا بالقيود المذكورة ومعلوم ان القيد
 قد يحذف اذا وجدت القرينة وان الجنس في امثاله يراد به الجنس الغوي
 لا المنطقي فيشتمل النوع والصنف والجزئي الاضافي والجنس المنطقي
 بل الفصل والخاصة وغير ذلك والدليل على ان لام المبالغة للاستغراق
 هو اسناد نشأ اليها اي اتصف المبالغة بالوجود وذلك الاتصاف
 حصل من تلك الدعوى ومن المعلوم ان الماهية ليست بمجموعة فان جعل
 والخلق اعطاء الوجود والقابل للوجود هو الافراد لا الماهيات قال
 في ذرح المواقف والصواب ان يقال معنى قولهم الماهيات ليست
 بمجموعة انها في انفسها لا تتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر فانك اذا
 لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهوما سواها لم يعقل هناك
 جعل ادلا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل جاعل
 بينهما فتكون احدهما مجموعة تلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل
 في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود

مطلب ان الجنس المستغرق
 افراده قد يكون مطلقا
 وقد يكون مقيدا

مطلب الماهية ليست
 بمجموعة ومعنى عدم مجموعية
 الماهية ودليلها

بمعنى انه يجعلها متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصافها بوجودها
 متحققا في الخارج فان الصباغ مثلا اذا صبغ ثوبا فانه لا يجعل الثوب
 ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وان
 لم يجعل اتصافه به موجودا ثابتا في الخارج فليست الماهيات في انفسها
 مجعولة ولا وجوداتها ايضا في انفسها مجعولة بل الماهية في كونها
 موجودة مجعولة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان ينزع فيه ولا مناقاة بين
 نفى المجعولية عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه اولاً وبين اثباتها لها
 بما بيناه آتفاً من انه الحق الذي لا يتوهم بطلانه فالقول بنفى المجعولية
 مطلقاً وباثباتها مطلقاً كلاهما صحيح اذا جلا على ما صورناه انتهى
 واما ما يقال ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج لانه جزؤ الموجود
 فيه كالحیوان بالنسبة الى زيد الموجود فيه وما هو جزؤ الموجود فيه
 موجود فيه فالكلى الطبيعي موجود فيه فالمراد به ان افراد بعض الكلى
 الطبيعي موجود في الخارج والا فالكلى الطبيعي من حيث هو كلى ليس
 بموجود فيه كما لا يخفى وجملة ومنه نشأ المبالغة حال من فاعل الظرف المستقر
 الذي هو صلة الموصول فقوله لانه صار آه متعلق للتجريد ودليل للصغرى
 اعنى لانها مجردة عن بعض مبالغة في الاستعارة وتقريره بان يقال لانه
 اى الاستعارة المجردة صار بذكر الملايم المشبه ابعد من دعوى الاتحاد
 الناشئة منه المبالغة وكل امر صار بذكر ملايم المشبه آه فهو مجرد
 عن بعض المبالغة ينتج من اول الاول ان الاستعارة المجردة مجردة عن بعض
 المبالغة في الاستعارة وهى الصغرى المطلوبة فعلى هذا قوله لانه صار
 آه اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية كما لا يخفى على اهل القاعدة
 المنطقية ولك ان تقرره هكذا كلما صارت بذكر ملايم المشبه ابعد من
 دعوى الاتحاد الناشئة منها المبالغة جردت عن بعض مبالغة في الاستعار
 لكنها صارت بذكره ابعد من تلك الدعوى ينتج من المستقيم انها مجردة
 عن بعضها ومن الغير المستقيم هكذا لولم تجرد عن بعض مبالغة في
 الاستعارة لما بعدت بذكره من دعوى الاتحاد الناشئة منه المبالغة لكنها
 بعدت بذكره من تلك الدعوى فجردت عن بعض تلك المبالغة فعلى
 تقرير كونه مستقيماً فقوله لانه صار آه اشارة الى المقدمة الواضحة

والمقدمة الشرطية مطوية وعلى تقدير كونه غير مستقيم اشارة الى المقدمة
الرافعة والشرطية مطوية (قال المص نحو رأيت اسدا) اى يتبسم
اوفى الحمام او القرينة حالية (شاكى السلاح) بالفتحة لفظا لكونها
صفة لاسدا فانه وان كان اعرابه رفعا وجرا تقديره بالاستثقال الضمة
والكسرة على الياء والواو لكنه لفظى نصبا خلفه الفتحة عليها
* فان قلت * كيف يكون صفة لاسدا مع انه نكرة وشاكى لكونه
مضافا الى المعرف باللام معرفة * قلت * لانسلم ان الشاكى لكونه مضافا
اليه معرفة اتما يكون كذلك لو كان اضافته اليه معنوية وايس كذلك
الاترى ان الشاكى من الصفات الصرفية اسم فاعل مشتق اما من الشوكة
بمعنى شدة البأس يقال شاك الرجل من باب علم اذ ظهر شوكته او بمعنى الحدة
مضاف الى فاعله وهو السلاح اضافة لفظية لوجود شرط عمله فى الفاعل
الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الخمسة المعلومة وههنا اعتماد على
الموصوف وهو الاسد نعم له شرط آخر لكنه فى عمله فى المفعول به الصريح
وهو الاقتران الى الحال والاستقبال فعلى الاول معناه تام السلاح بطريق
الكناية فان شدة البأس يلزمها تماميته وعلى الثانى معناه حديد السلاح
اى تام سلاحه او حديد سلاحه فاللام عوض عن المضاف اليه الذى
استتر فى الصفة فانها وان كانت حرفا والمضاف اليه اسم ضمير لكنها
لكونها للتعريف كالضمير جاز كونها عوضا عنه واما عن الشكاية بمعنى
يشكو سلاحه من كثرة الاستعمال والمزاولة فيكون كناية من كمال الشجاعة
فالمنى رأيت اسدا كامل الشجاعة فاذا اضيف اليه لفظية فلا تفيد تعريفا
فى المعنى بل تخفيفا فى اللفظ فقط بحذف التنوين من المضاف ههنا فكلاهما
نكرتان فيصح كونه صفة لاسدا * فان قلت * كيف يصح اضافته
الى فاعله مع انها تستلزم بقاء الصفة بلا عائد وهو باطل فان الصفة اذا كانت
جولة او مشتقا فلا بد فيها من عائد الى الموصوف * قلت * يجوز ان يكون
اضافته اليه تشبيها بالمفعول كما فى جاءنى رجل حسن الوجه فحينئذ فى
الشاكى ضمير عائد الى الموصوف فلانسلم ان اضافته الى فاعله تستلزم بقاء
الصفة بلا عائد كما مر الاشارة اليه * فان قلت * كيف يصح اشتقاق
الشاكى من الشوكة لانه مخالف للقاعدة وهى ان كل واو وقعت عينا فى
كل اسم الفاعل المعتل فعله تقلب همزة نحو قائم وقائل فلو كان مشتقا منه

لقيل شاك * قلت * هو شاذ وقد سبق اقسام الشاذ وانه اى قسم منها لا يضر الفصاحة فراجع اليه فلا تكن من اهل البطالة وفيه ثلاثة اوجه شاك على تأخير العين الى وضع اللام واعلاله اعلال قاض وشاك يحذف الهمزة والاعراب جار على الكاف رفعا ونصبا وجرا كلها لفظا وشاك باثبات الهمزة على القياس كذا في شرح الشافية فعلى كل من معنى شاكى السلاح فهو من ملايمات المستعار له اعنى المشبه وهو الرجل الشجاع فيكون لفظ الاسد في المثال المذكور استعارة مصرحة مجردة وقد سبق تعبير الاستعارة في الاسد باللغة العربية والتركيب تفصيلا واجالا فلا حاجة الى الاعداد (قوله وقد يجتمع) وقد سبق تحقيق المطاوعة في باب الافتعال فراجع حتى نجد المطاوع والمطاوع (الترشيع والتجريد) واعلم ان الترشيح في الاصطلاح يطلق على فعل المتكلم اعنى جعل الاستعارة مقارنة لما يلايم المشبه بان يذكره على طريق النعت له او الحال منه او التفريع عليه او كلام مستقل وقد يطلق ايضا على نفس ما يلايم المشبه من النعت او الحال او كلام مستقل او التفريع وكذا التجريد قد يطلق على فعل المتكلم وهو جعل الاستعارة مقارنة لما يلايم المشبه بان يذكره على سبيل الوصف له او الحال منه او التفريع عليه او كلام مستقل وقد يطلق على نفس ما يلايم المشبه فلكل منهما معنى اسمى ومعنى مصدرى والمراد من كل منهما معناه الاسمى ههنا بقرينة يجتمع فالمعنى وقد جمع المتكلم الترشيح والتجريد في استعارة واحدة فاجتمعا اى قبل الاجتماع * فان قلت * قد سبق ان الاجتماع من انواع الابن الذى هو من الاعراض الموجودة في الخارج عندنا معاشر المتكلمين والتجريد والترشيح ايضا كذلك لانهما عبارتان عن اللفظ الذى هو من الاعراض الحواسية الغير المختصة بالحقى فاذا اسند الاجتماع اليهما يلزم قيام العرض بالعرض وهو غير جائز فحين اردنا التطبيق على قانون التوجيه نقول ان هذه العبارة باطلة لانها تستلزم قيام العرض بالعرض وقيامه به باطل فهذه العبارة تستلزم الباطل وكل ما يستلزم الباطل باطل ينتج من القياس المركب من المعارف وغير المعارف الموصول النتائج ان هذه العبارة باطلة اما الصغرى فلما سبق آنفا واما الكبرى فلما مر سابقا في بحث الانتران وغيره واما كبرى المعارف فلان ما كان صحيحا لا يستلزم الباطل * قلت * ان قيام العرض بالعرض معناه عندهم

مطلب للترشيح والتجريد
معنيان

كونه تابعا لعرض آخر في التحيز وفي وقوعه في التحيز بلا انتهاء الى الجوهر
فغير جائز فان العرض بنفسه لا يقع في التحيز حتى يتبع عرض آخر به في التحيز
بلا انتهاء الى الجوهر ولا ٧ يقول به عاقل ومع الانتهاء الى الجوهر يجوز
اولم يجوز وهو محل النزاع فعند اكثر العلماء لا يجوز لاستلزامه الترجيح بلامرجح
لان احد العرضين ليس اولى بالتبعية من الآخر فانه ليس بمحيز بنفسه
وبعض المحققين يجوزونه لجواز ان يقتضى احد العرضين لذاته ان يكون
متبوعا والآخر تابعا نعم يكون احدهما تابعا لذلك الجوهر في تحيزه ابتداء
والآخر تابعا لذلك الجوهر في تحيزه بواسطة الاول فلا ضير فيه
وعند الحكماء وعند بعض المحققين من المتكلمين معنى القيام هو الاختصاص
الناعت بان يختص شئ باخر اختصاصا بصيربه ذلك الشئ نعتا للآخر
والآخر منعوتا فيسمى الاول حالا والثاني محلا كاختصاص السواد بالجسم
لا كاختصاص الماء بالكوز فانه بطريق الظرفية الحقيقية والدليل على
ان معنى اقيام هذا دون التحيز بالتبع امر ان الاول ان التحيز صفة
للجوهر قائمه و ليس التحيز متحيزا تبعا لتحيزه والا كان الشئ الذي هو
التحيز مشروطا بنفسه ان قلنا بوحدة التحيز القائم بذلك الجوهر او تسلسل
ان قلنا بتعدد التحيز القائم بذلك الجوهر فيكون قيام كل تحيز
مشروطا بقيام تحيز آخر قبله وهكذا الى ما لا نهاية له الثاني اوصاف
البارى تعالى قائمه به من غير شائبة تحيز في ذاته وصفاته فظهر ان المختار
عند المحققين من اهل الكلام كالفاضى عضد الدين والملة والعلامة الثفتازانى
والسيد الشريف هو كون قيام الصفة بالموصوف بمعنى الاختصاص
الناعت سواء كانت تلك الصفة عرضا كالسواد والبياض او غيره كصفات
البارى تعالى وسواء كان ذلك الموصوف عينا او ذاتا او عرضا او صفة واما
من قال ان معنى القيام هو التبعية في التحيز فهم يخصصونه بقيام العرض
باخر وقد سبق معنى قيام العين والجوهر وهو تحيزه بنفسه لا بالتبعية وان
كنت في ريب فيما ذكرنا لك فغص في بحار المتبحرين تستخرج دبل ازيد منه
من الدرر والفرائد فاذا عرفت هذا فنقول لان سلم كبرى الغير المتعارف اعنى
قيام العرض بالعرض باطل انما يكون كذلك لو لم يند قيامه به الى الجوهر
وليس كذلك الا ترى ان المعروض وهو اللفظ ههنا قائم بالهواء المجاور
للفم بالذات والاجتماع ايضا قائم به لكن بالتبع * فان قلت * يلزم حينئذ
الترجيح بلامرجح لان احدهما ليس اولى بالتبعية من الآخر * قلت *

مطلب قيام لعرض بالعرض
بلا انتهاء الى الجوهر
لا يجوز اتفاقا

٧ قوله ولا يقول به بقيام
العرض بالعرض بمعنى
كونه تابعا لعرض آخر
في التحيز بلا انتهاء الى
الجوهر (منه)

مطلب محل النزاع
في جواز قيام العرض
بالعرض بين العلماء

٢ قوله وهو اى قيام
العرض بالعرض بمعنى
كونه تابعا لعرض آخر
في التحيز مع الانتهاء الى
الجوهر (منه)

مطلب معنى الاختصاص
الناعت

مطلب معنى القيام عند
المحققين من اهل الكلام

لأنه يلزم ذلك حينئذ لم لا يجوز أن يكون اللفظ شئ يقتضى كونه متبوعا
والاجتماع تابعه في التحيز الا ترى ان اللفظ منشأ للاجتماع او نقول لأنسلم
تلك الكبرى لم لا يجوز ذلك القيام بمعنى الاختصاص الناعت كما ذكر آتفا
* فان قلت * ان العطف في الشائع متأخر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه
او ربط المعطوف عليه بشئ وقد يتقدم فيفيد ربط المجموع بشئ او ربط
شئ بالمجموع فالعطف في التجريد في قوله وقد يجتمع الترشيح والتجريد
من اى نوع من هذين النوعين * قلت * من النوع الثانى بقربة الاجتماع
فانه نسبة بين امرين * فان قلت * فحينئذ يلزم الاشكال في جعل هذا
داخلا في العطف لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ولان نسبة ههنا قبل
العطف ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضى الاعراب قائم بالمجموع لا بكل
واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا * قلت * لما تعدد ذلك المستحق
مع صلاحية كل واحد للاعراب عمت النسبة التى في تعريف العطف
من الحقيقية والصورية لادخال مثل هذا فيه واجرى اعراب الكل على كل
دفعاً للنحكم ونظير ذلك قولهم جاءنى ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع
المفصل بهذا التفصيل فالستحق للمجموع اعراب واحد الا انه لصلاحيتهما
له اجرى على الاسمين دفعاً للنحكم فليس ههنا عطف بل صورته كذا
في شرح الكافية للشارح المحقق * فان قلت * جملة وقد يجتمع آه على
اى شئ عطفت لان الاصل فى الواو هو العطف * قلت * هى عطفت
على جملة مقدرة وهى كثير اما يفرق كل من الترشيح والتجريد وقد يجتمع
وانما حذف بقربة المقابلة وبدلالة كلام المص فبين مسنديهما تضاد فيكون
الجامع بينهما وهمياً وبين مسند اليهما اعنى مجموع الترشيح والتجريد
والمفرد منهما شبه تضاد فالجامع بينهما ايضا وهمى وباعتبار الجزئية والكلية
يكون بينهما تضاف فيكون الجامع بينهما عقلياً * فان قلت * اهمل
المص رحمه الله تعالى هذا الشق والقوم يذنبوه فدل كلامه ههنا على انه
لم يذكر الاستعارات وانواعها على ما نطق بها كتب المتقدمين ودل عليها
زبر المتأخرين ودل كلامه السابق انه ذكرها وانواعها على ما نطق به
ودلت عليه فيستلزم عبارته انتقاض وهو باطل فتكون عبارته باطلة
* قلت * ان اردت انه اهمله ولم يذكره بلفظ يدل عليه مطابقة فلا ضير
فيه لكون هذا الشق مدلولاً التزامياً ومعلوماً من الشقين المذكورين اذ لا

مطلب العطف قبل
الربط والسؤال والجواب
المتعلق به

مانع في اقتران الترشيع والتجريد لاستعارة واحدة فلا تناقض وان اردت
انه اهمله ولم يذكره بلفظ لم يدل عليه لامطابقة ولا التزاما فلا نسلم ذلك
كيف وهو مدلول التزامي الا ترى ان لامانع في الاقتران فلا تناقض ايضا
واقائل ان يقول ان الترشيع يقتضي قوة المبالغة في التشبيه الذي
في الاستعارة والتجريد يقتضي ضعفها في ذلك التشبيه كما سبق فاذا اجتمعا
في استعارة واحدة يلزم ان يقال المبالغة في هذه الاستعارة ضعيفة وانها
فيها ليست ضعيفة او يقال ان المبالغة فيها قوية وانها فيها ليست بقوية
فهل هذا الاتناقض فكيف يكون هذا الشق مدلول التزامي بل بين نفس
الاستعارة والتجريد منافاة كما لا يخفى لما مر فتأمل * فان قلت * لم ذكر
الشارح هذا الشق * قلت * تبينها على ان هذا التقسيم اعتباري
وتوطئة للثبته المذكور (قوله في قوله) اي قول زهير بن ابي سلمى
الشاعر البلع * لدى اسد شاكى السلاح مقذف * له لبد اظفاره لم تقلم *
هذا البيت من الضرب الثاني من البحر الطويل مقبوض عروضه محذوف
ضربه وتقطيعه بان يقال (لدا) فعول مقبوض (سد نشاكس)
مفاعلين (سلاح) فعول مقبوض (مقذفن) مفاعلين مقبوض
(اهول) فعول مقبوض (بدن اظفا) مفاعلين (رهولم) فعولان
(تقلمي) مفاعلين مقبوض قوله لدى بالخفيف مضاف الى اسد بمعنى
عند ظرف مستقر خبرا لكنت المقدر بقريئة المقام اي كنت عند اسد
اول كان ما كان اي كان ما كان عند اسد واصافته اليه قريئة المجاز فلاحاجة
الى اعتبار القريئة الحالية كما قيل وانما حذف كان ما كان او كنت لصلاحية
المقام للايجاز او للضرورة وقوله شاكى السلاح قدم تحقيقه وقوله له لبد
قدم الكلام فيه لفظا ومعنى * فان قلت * لم اتى بصيغة الجمع مع
ان للاسد الواحد يكون لبد واحد * قلت * للمبالغة في المدح فان
في الجمع اشعارا بانه من كل ضخامته تعدد لبدته فكان اسود * فان قلت *
ان شرط كون الاسم مبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة وهو منتف
فيه لبد مع انه مبتدأ * قلت * نعم لكن نكرة تخصصت بوجوه ستة
احدها بالصفة نحو رجل كريم جاني وثانيها بعلم المخاطب نحو ارجل في الدار
ام امرأة وثالثها بعمومها سواء كانت في سياق النفي او في الاثبات عند قصد
العموم فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد نحو ما اخبر منك

مطلب لزوم التناقض
في اجتماع الترشيع والتجريد
في استعارة

مطلب شرط كون الاسم
مبتدأ

مطلب الوجوه التي
تخصصت باحدها النكرة

ونحو ثمرة خير من جرادة ورابعها بما يخص به الفاعل لتشبهه به نحو
 شراهر ذاناب * فان قلت * ما يخص به الفاعل قبل ذكره اى شئ هو
 * قلت * هو صحة كونه محكوما عليه بمسند اليه فانك اذا قلت
 قام علم منه ان يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت
 رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام قيل معنى
 تخصص الفاعل بتقديم الحكم الفاعل يصير في حكم المعرفة
 وحالها بمعنى ان السامع لا يتفر عن الاصغاء اذا كان المحكوم عليه
 معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتفر عن الاصغاء اذا كان
 الحكم اى المحكوم به مقدما فلا يخل النكرة بالافهام وبإفادة المرام
 وكذلك شراهر ذاناب وهذا مثل بضرب لرجل قوى ادر كه العجز حادثة
 (وخامسها بتقديم الخبر نحو في الدار رجل لانه اذا قيل في الدار علم ان
 ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
 بالصفة) وسادسها بالنسبة الى التكلم سلام عليك فكانه قال سلامي
 اى سلام من قبلى عليك * فان قلت * هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس
 معنى ويل لك ويل لك لان الويل هو الهلاك ولا يمكن ان يكون هلاك شخص على
 آخر لان هلاكه يكون له البتة فلا فائدة في هذا الدعاء * قلت * قيل
 ان المراد بالويل دعاء الشراطلا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير
 دعائى الشر لك وقيل معناه الهلاك لك فعلى هذا لا يكون مما نحن فيه
 (وسابعها بالاضافة نحو غلام رجل جائى) قلنا اذا عرفت هذا
 فنقول لانسلم ان الشرط المذكور منتف ههنا كيف وهو مثل في الدار
 رجل * فان قلت * لم قدم الظرف الذى هو المسند على ليد الذى
 هو المسند اليه مع ان اصله التأخير لكونه صفة والمسند اليه موصوفا فلا شك
 ان الصفة محتاجة الى موصوفها فلا توجد الا بعد وجود الموصوف فيكون
 الاصل والراجع فيه التأخير لطابق اللفظ الطبع والخارج * قلت *
 لقصر المسند اليه على المسند قصر الموصوف على الصفة لئلا يتوهم ان غير
 الممدوح مشترك مع الممدوح في تلك الصفة فيكون افراد او التخصيص وتقليل
 الاشتراك ورفعهم ولا منع في اجتماع النكات اذا لم يكن بينهما منافاة * فان قلت *
 احذر هذه التخصيصات اهو شرط لصحة كون النكرة مبتدأ ام شرط
 لصحة الحكم * قلت * شرط لصحة ابتدايتها لا شرط لصحة الحكم

مطلب ان مخصصات
 النكرة شرائط لصحة
 ابتدايتها او لصحة الحكم
 عليها

فان الاربعة نصف الاثنين ابتداء فيه صحيح لكون الاربعة معرفة دون الحكم فان الاربعة ضعف الاثنين لانصفه وكذا رجل كريم حجر فانه لكونه موصوفا بكريم يصح ابتدائية دون الحكم فان رجل كريم انسان لا حجر * فان قلت * ما السر في كون احد المخصصات ^{صححا} لا ابتدائية الاسم دون الحكم * قلت * السر في ذلك كون الابتداء مبني على افادة المرام وافهامه للسامع فلو كان نكرة محضة لم يصح السامع اليه ابتداء لكونه مجهولا فلا يحصل الغرض من الكلام وهو افادة المرام فيكون عبثا فلا يصح كونها متبدا بخلاف ما اذا تخصصت بوجه من الوجوه المذكورة فانها تقرب حيثئذ الى المعرفة فيصغى السامع اليه فيحصل منه الغرض الذي هو افادة المرام وافهامه فلا يكون عبثا سواء كان الحكم صادقا اولا واما الحكم فبناء على الصدق دون الافادة والافهام كما يخفى نعم قد يكون التخصيص ^{صححا} للحكم كما يكون ^{صححا} لا ابتدائية النكرة مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك فان الحكم بالخبرية من المشرك على عبد بلا تقييد بالصفة المذكورة ليس بصحيح كذا في حواشي الفوائد الضبائية (قوله اي عند اسد تام السلاح كثيرا اللحم) تفسير للذي معنى وازافة والشاكي معنى وانه صفة لاسد وللقذف معنى صفة لاسد ايضا بعد صفة وسيله الاتهام في معانيها واعرابها وفائدته دفع ذلك الاتهام والابضاح وبيان ان اضافة شاكي السلاح لفظية وانه من ملائمت المشبه اعني الرجل الشجاع ههنا فيكون تجريدا واما ^{صححة} ففي لدى هو اللفظ لكونه بمعنى عند فيها * فان قلت * ان لدى مختص بالحضور تقول فلان لدى اذا كان في حضورك وعند اعم فكيف يكون اللفظ ^{صححة} * قلت * التفسير باي مثلا من قبيل التعريف اللفظي فيجوز بالاعم والاخص كما سبق تحقيقه وفي شاكي السلاح هو اللزوم قد سبق انه كناية عن تام السلاح في المثال المذكور وفي المقذف هو المسيية كما يذكره في قوله (والمقذف اسم مفعول من التقذيف) يعني من باب التفعيل الذي هو للتكثير (بالقاف والذال المعجمة مبالغة) يعني التكثير في الفعل وهو القذف بمعنى الرمي) يقال قذف بالحجارة قذفا اذا رمى بها من الباب الثاني (كانه رمى باللحم) بصيغة المجهول رميا كثيرا فاكل فصار صخما كثيرا اللحم فحيثئذ يكون المقذف بمعنى كثيرا للحكم وهذا

مطلب سر كون احد
المخصصات ^{صححا}
لا ابتدائية الاسم دون
الحاكم
مطلب احد المخصصات
قد يكون ^{صححا} للحكم
كما يكون النكرة ^{صححا}
ابتدائية

تفسير للمقذف بمعونة المقام والا فالمقذف بمعنى الرمي كثيرا سواء كان
بالحم او باللقاء الى الحروب والوقائع فانه مشتق من الرمي مطلقا ولذا
قال في المطول اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف بالحم ورمي به
فصار له جسامه ونباله انتهى فالمقذف سواء حل على المعنى الاول او على
الثاني لا يختص بالاستعار منه ولا بالاستعار له فلا يكون ترشيعا ولا تجريدا
كذا قيل لكن الشارح رحمه الله تعالى قال في الاطول وكذا اي كشاي
السلح المقذف لو فسر بمن اوقع في الوقائع كثيرا واما لو فسر بمن كثر
لحمه حتى كانه قذف ورمي بالحم فهل هو ترشيع وانسب بالاسد لا يبعد
ان يكون كذلك وانه لذلك جعله الشارح يعني العلامة التفتتاراني داخلا
في ترشيع البيت انتهى فيستفاد من هذا الكلام ايضا ان المعتبر في الملام
زيادة الاختصاص والانتساب فلماذا اختار ههنا كونه بمعنى كثير اللحم
فحينئذ يجتمع في هذا البيت الترشيح والتجريد وقيل المجموع من المقذف
ومن له بلد ترشح انتهى وفيه نظر فان المركب من الشيء ومن غيره كيف
يكون عينه فتأمل

مطلب تعبير الاستعارة
المجتمعة فيها التجريد
والترشيح بالعربية
مطلب تعبير الاستعارة
المجتمعة فيها الترشيح
والتجريد مفصلا باللغة
التركية

﴿ تعبير الاستعارة المصروفة المرشحة والمجردة بالعربية مفصلا ﴾

شبه الشاعر زهير الرجل الشجاع بالاسد في الشجاعة وادعى دخوله
في جنس الاسد بان يجعل له فردين متعارفا وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية
القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب
وغير متعارف محقق حسا وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن
لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ثم استعار لفظ الاسد الموضوع للفرد
المتعارف للفرد الغير المتعارف المحقق فقرنه بالاسد المشبه به والمشبه
فصار لفظ الاسد استعارة مصروفة اصلية ترشيفية وتجريدية

﴿ تعبير الاستعارة المصروفة المجتمعة فيها التجريد ﴾

الترشيح باللغة التركية مفصلا

شاعر زهير رجل شجاع شجاعته اسده تشبهه ايديوب امدك افرادني
بري فرد متعارف كه شو جته وهيئته وشو انياب ومخالب وكال قوت
وشجاعت كنديسيجون اولان وبري غير متعارف كه اول جته وهيئته
اولا ايوب محقق اولوب كنديسيجون كال قوت وشجاعت اولان قلمغه
مشبهى مشبه بهك جنسده دخولي ادعاء ايديوب فرد متعارفه موضوع

اولان اسد لفظي فرد غير متعارفه استعار ايلدي ايمدي اسدك ملايمي
مقذف له ابد اظفاره لم تقلى ورجل شجاعك ملايمي شاكي السلاح
لفظي اسده مقارن قلدي اسد لفظي استعاره مصرحة اصلية متحققة
مرشحة مجردة اولدي

﴿ تعبير الاستعارة المجمعة فيها المرشحة والمجردة بالعربية اجمالاً ﴾

شبه الشاعر زهير الرجل الشجاع بالاسد في الشجاعة وكل القوة فاستعار
لفظ الاسد للرجل الشجاع فقرن الاسد بما يلايمه مقذف له ابد اظفاره لم تقلم
وبما يلايم الرجل الشجاع شاكي السلاح فصار لفظ الاسد استعارة
اصلية مرشحة مجردة

﴿ تعبير الاستعارة المجمعة فيها المجردة والمرشحة باللغة التركية اجمالاً ﴾

شاعر زهير رجل شجاعت وكل القوته اسده تشبيه ايدوب لفظ
اسدي رجل شجاع ايجون استعاره ايلدي ايمدي رجل شجاعك ملايمي
شاكي السلاح واسدك ملايمي مقذف له ابد اظفاره لم تقلى لفظ اسده مقارن
قيلدي لفظ اسد استعاره مصرحة اصلية مرشحة مجردة اولدي

(قوله فانقسم اعتباري) اعلم ان الانقسام في العرف معنيين مصدرى
واسمى فالاول ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل الاقسام فهو
على قسمين الاول منهما تقسيم حقيقي وهو ضم قيود متباينة الى المقسم
ليحصل الاقسام المتباينة والثاني منهما تقسيم اعتباري وهو ضم قيود
متخالفة الى المقسم ليحصل الاقسام المتخالفة فاقسام الحقيقي لاتصادق
على ذات واحدة تبين قيوده واقسام الاعتباري تتصادق
عليها لتخالف قيوده وتمايزها في المفهوم لافي الذات والثاني من معنييه
وهو الاسمى وهو الكلام الدال الشتمل على ضم القيود متباينة او متخالفة
فظهر ان الانقسام الاسمى قسمين حقيقي واعتباري كما بين في محله فالمراد
بالنقسم الحقيقي وبالا اعتباري معنيهما الاسمين * فان قلت * قد ظهر
من ذكرت انهما ان القسم اعم والاعتباري اخص منه والاخص
لايصح حمله على اعم مثل الانسان زنجي فيكون هذا الكلام كاذبا
فيكون باطلا * قلت * نعم لو كان لام التقسيم للاستغراق وليس
كذلك بل اللام فيه لامه خارجي فان الاصل فيها هو العهد
اذا وجد قرينها والمهود الخارجي والخصه المعينة قول المصنف
رجع الله الاستعارة المصرحة ان لم تقترن بما يلايم شيئا الى هنا

مطلب تعبير الاستعارة
المجمعة فيها الترشيح
والتجريد بالعربية اجمالاً
على ما اخبره بعض
الحققين

مطلب تعبير الاستعارة
المجمعة فيها الترشيح
والتجريد

مطلب ان التقسيم
في العرف معنيين

* فان قلت * التقسيم بالمعنى الاسمى قد يكون الضم فيه صراحة ولفظا مثل الانسان اما انسان ابيض واما انسان اسود وقد يكون تقديرا نحو الانسان اما ابيض او اسود وقد يكون معنى نحو وهى اسم وفعل وحرف فان الاسم كلمة دلت على معنى فى نفسه ففيه ضم الدلالة على معنى فى نفسه الى كلمة معنى وكذا فى فعل وحرف فظهر ان المنضم فيه يكون على ثلاثة اوجه على ما ذكر فى علم الآداب ففى قول ايس شئ من هذه الوجوه الثلاثة فكيف يوجد الحصة المعينة فى قوله حتى يكون لام التقسيم للمعنى * قلت لا ينحصر وجوه الضم فيه على تلك الوجوه الثلاثة بل قد يكون بطريق ضم الجملة الشرطية الى المقسم كما فى قول المصنف رحمه الله تعالى لنكتة وهى الاشارة الى دليل الحصر على سبيل الابهاز كما سيجى تقريره والى بيان اسم القسم فكانه قيل الاستعارة المصروفة اما غير مقترنة بما يلايم شيئا من المستعار منه والمستعار له فهى المسماة بالمطابقة او مقترنة بما يلايم المستعار له فهى المسماة بالمجردة او مقترنة بما يلايم المستعار منه فهى المسماة بالمرشحة فلان سلم ان الحصة ليست موجودة وسبقها من قبل السبق فى نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل والفاء فى فالتقسيم اعتبارى تقرير على قوله قد يجمع التجريد والترشيح فى قوله يعنى فى استعارة فحيثئذ يكون قوله قد يجمع اشارة الى المقدمة الواضحة ان قررت الدليل قياسا مستقيما الى الرافعة ان قررته غير مستقيم واما المقدمة الشرطية فخطوية وهذا ان لم يعتبر فى مفهومات الانقسام قيد الحدية واما ان اعتبر فيها فالتقسيم حقيقى كما لا يخفى واما تقرر دليل الحصر فان يقال الاستعارة المصروفة اما ان تكون مطابقة واما ان تكون مجردة واما ان تكون مرشحة لانها دائما اما ان لا تقترن بما يلايم شيئا من المستعار منه والمستعار له واما لا تقترن بما يلايم المستعار له واما ان تقترن بما يلايم المستعار منه وكما لم تقترن بما يلايم شيئا منهما فهى مطلقة وكما تقترن بما يلايم المستعار له فهى مجردة وكما تقترن بما يلايم المستعار منه فهى مرشحة ينتج من اول الاول من القياس الاقتضى الشرطى المركب من الصغرى المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة ومن الكبريات المتصلات بعدد اجزاء المنفصلة المشتركة فى جزء غير تام من المنفصلة ان الاستعارة المصروفة اما مطلقة واما مرشحة واما مجردة ولث ان تقريره من القياس المستقيم المختلف النتيجة المركب من المنفصلة الصغرى ذات الاجزاء الثلاثة ومن الجمليات الكبريات بعدد اجزاء الانفصال بان تقول دائما اما ان يكون

مطلب الضم فى التقسيم
على ثلاثة طرق على
المشهور

الاستعارة المصروفة غير مقترنة بما يلايم شيئا من المستعار له والمستعار منه
 واما ان تكون هي مقترنة بما يلايم المستعار له واما ان تكون هي مقترنة بما يلايم
 المستعار منه وكل غير مقترنة بما يلايم شيئا منهما فطلقة وكل مقترنة بما يلايم
 المستعار له فمجردة وكل مقترنة بما يلايم المستعار منه فرشحة يتبع انه دائما
 ان تكون الاستعارة المصروفة مطلقة واما ان تكون هي مجردة واما ان تكون
 هي فرشحة وايضا اشترك المقدمات في جزء غير تام في المفصلة الصغرى
 وتام في الجمليات الكبرى كما لا يخفى فعلى كل من هذين التقريرين قوله
 ان اقترنت وان لم تقترن اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية فاذا ثبت صحة
 الحصر ثبت صحة التقسيم * فان قلت * ان هذا التقسيم باطل فانه تقسيم
 لكونه مستملا على كلمة ان الموضوع لتعليق حصول مضمون جملة بحصول
 مضمون جملة اخرى في الاستقبال مع شك المتكلم في حصول مضمون جملة
 اخرى لا يفيد المطلوب وهو التعليم والتعلم فان من لا يعلم فكيف يعلم غيره
 وهو ظاهر وكل ما لا يفيد المط بطل حيث فهذا التقسيم باطل * قلت *
 كلمة ان في مثله لجرد الربط تجريدا نحويا وهو ذكر ما يدل على الكل واردة
 الجزء فنكون مجازا مرسلات بما بان يذكر هذا اللفظ اعني تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اخرى في الاستقبال مع الشك من المتكلم ويراد
 منه تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فيكون هذا اللفظ
 مجازا مرسلات اصليا عن هذا المعنى الجزء فبسرانية هذا التجوز الى جزئيات
 هذا المعنى الجزء الكلى ذكرت كلمة ان واريد بها هذا التعليق الجزئي اعني
 تعليق كونها مطلقة بعدم الاقتران الى ما يلايم شيئا منهما بلا شك ولا استقبال
 كما في قولك ان كان اسمس طالعة فالنهار موجود فصارت كلمة ان مجازا
 مرسلات تبعا والقرينة المانعة والمعينة مقام التعليم والتعليم ادهما
 قد نحددان واما الداعي فدفع الانانية او غير ذلك من الابحار فحينئذ نقول
 لا نسلم ان هذا التقسيم لا يعيد المط انما يكون كذلك لو لم تكن كلمة ان فيه
 مجازا عن هذا المعنى الجزء وايس كذلك * فان قلت * هذا المعنى الجزء
 كلى يشمل الجرم وعدمه والاستقبال وغيره من الحال والماضي فبالسرانية
 الى جزئياته بصير المعنى الجزئي الذي استعملت ان فيه شاملا للجزم وعدمه
 والاستقبال وغيره مع ان المقصود اخص من هذا المعنى الجزئي وهو التعليق
 الجرمي الاعم من ان يكون حصول عدم المقاربة في الاستقبال او الحال

مطلب استعمال العاء
في الخاص على وجهين

او الماضي فلا فائدة في كونها مجازا * قلت * العام قد يستعمل في الخاص
المحوظ بعمومه بحسب المقام وههنا كذلك في المجاز فائدة وحيث لا يلزم
المجاز على المجاز ايضا ولا يرد عليه ايضا ان هذا التقسيم غير حاضر لاقسامه
فان من اقسامه ١ استعارة مصرحة غير مقترنة بمايلام شيئا منهما في الحال
٢ واستعارة مصرحة غير مقترنة بمايلام شيئا منهما في الماضي ٣ واستعارة
مصرحة غير مقترنة بمايلام شيئا منهما في المستقبل ٤ واستعارة مصرحة
مقترنة بمايلام المستعار له في الحال ٥ واستعارة مصرحة مقترنة بمايلام
المستعار له في الماضي ٦ واستعارة مصرحة مقترنة بمايلام المستعار له
في المستقبل ٧ واستعارة مصرحة مقترنة بمايلام المستعار منه في الحال
٨ واستعارة مصرحة مقترنة بمايلام المستعار منه في الماضي ٩ واستعارة
مصرحة مقترنة بمايلام المستعار منه في المستقبل وكل تقسيم غير حاضر
لاقسامه باطل فهذا التقسيم باطل اما الصغرى فلانه شامل وحاصر
للاقسام الاخر الثلاثة من تلك الاقسام التسعة دون غيرها منها واما هذه
الصغرى فلان كلمة ان المشتمل هو عليها لما كانت مانعة عن تجريد الافعال
الواقعة فيه تجريدا نحويا عن الزمان لاقتضاءها الاستقبال وضما كان هذا
التقسيم شاملا وحاصرا لتلك الاقسام الثلاثة دون غيرها لكن المقدم حق
فيتجوز هذه الصغرى والجواب مامر آفا من ان كلمة ان في امثاله مجاز عن الربط
فقط كما في ان الوصلية المذكورة مع الواو كثيرا وبدونها قليلا فانها المجرد
ربط مدخولها لما قبلها فلانسلم حقيقة المقدم * فان قلت * ان هذه العبارة
اعني فطلقة وكذا اخويها باطلة لانها مخالفة للقاعدة الحوية اعني ان كلا
من جلتها فعلية استقبالية لاقتضاء وضعها اياه والمخالف لها باطل فهذه
العبارة باطلة اما الصغرى فلانها جارة اسمية فتكون مخالفة لها واما الكبرى
فلما مر آفا * قلت * لانسلم انها مخالفة لها انما تكون كذلك
لو كانت كلمة ان ههنا على وضعها وليس كذلك على انها يجوز تأويلها
بالفعلية كما يقال ههنا فسمى مطلقا بحسب المقام فتكون مخالفة لها لفظا
لامعني واما المخالفة لها انما تكون باطلة اذا كانت المخالفة لفظا ومعنى معا
وههنا ليس كذلك نعم يجب تأويل كل من جلتها بالفعلية الاستقبالية عند
كون كل منهما ماضوية او اسمية اذا كانت على وضعها وانما عدل من الفعلية
الاستقبالية الى الاسمية فيما عدله لنكتة وهي التنبيه على الدوام وقصده

والى الماضوية لتنبيه على تحقق الوقوع او غير ذلك من النكات كالا يخفى على صاحب التلخيص ولما ثبت صحة الحصر والتقسيم وكونه اعتبارا فلا يضر تصادق الاقسام على ذات واحدة كما في قول زهير الشاعر وانما يضر في التقسيم الحقيقي فلا يرد عليه ان هذا التقسيم باطل لان فيه تصادق الاقسام كما اشار اليه الشارح واعلم ان هذا التقسيم انما كان اعتباريا بالنسبة الى القسمين الاخيرين واما بالنسبة الى القسم الاول والى كل واحد من القسمين الاخيرين فحقيقى فانه لما اعتبر في مفهوم الاول عدم الاقتران بما يلايم شيئا من المستعار له ومنه وفي مفهوم الاخيرين الاقتران بما يلايم شيئا من احدهما كان بين الاول وبين كل واحد من الاخيرين تباين كلى * فان قلت : ههنا ثلاثة اشياء التقسيم والتعريف للاقسام والاستدلال على الحصر كما مر فظم المص في ايها عبارة هو وفي ايها اشارة هو * قلت : هو عبارة في التقسيم واشارة في تعريفها والاستدلال عليه فان هذا القيد في انواع المجاز ولما فرغ من بيان تقسيم الاستعارة المصروفة الى الاقسام الثلاثة المذكورة شرع ان يبين مرتبة ككل واحد منها في المبالغة فقال (والترسيخ) اى اللفظ الدال على معنى يلايم المسنعار مه بقرينة قوله الآتى واعتبار الترسيخ آه وقد سبق قريبا انه يطلق على المعنيين اسمى ومصدرى في الاصطلاح والظاهر ان يحمل كل منهما على ما يحمل عليه الآخر (ابلغ) اى من الاطلاق والتجريد ومجموعهما وقد سبق الابحاث المتعلقة بقوله ابلغ في قول الشارح ابعد من دعوى الاتحاد فلا حاجة الى الذكر ههنا لكن انت راجع اليه فقرر حتى تكون من اهل الفضل * فان قلت : لم ذكر المسند اليه مع انه يجوز حذفه وذكره * قلت : لان الذ ك هو الالهام * فان قلت : لم صار اهم * قلت : لان الذكر هو الاصل في الافادة ولا مقتضى للعدول عنه بل لادم صلاحية المقام للحذف يجب ذكره ههنا فلا نسلم انه يجوز حذفه وذكره ههنا وقد سبق ان الداعى قد يكون مرححا وقد يكون موجبا * فان قلت : لم انى باسم الظاهر دون الضمير الغائب * قلت : لعدم السبق او للاحتمال * فان قلت : لم انى بالمعرفة * قلت : لترتبة الفائدة وقد سبق تحقيقه في اوائل الجزء الاول * فان قلت : لم انى بالمعرف باللام * قلت : للاستغراق واحاطة جميع افراده بحسب هذا المقام فالمعنى ككل فرد

من افرادہ ابلغ منها * فان قلت * لم قدم على المسند * قلت * لان تقديمه
اهم ولا مقتضى للعدول عنه * فان قلت * لم صار تقديمه اهم
* قلت * لان تقديمه الاصل وقد سبق قريبا وجه اصله وايضا
سبق في الجزء الاول معنى القديم وانواعه فراجع حتى تعرف ان
تقديمه ههنا من اى نوع منها هو فلا تكسل * فان قلت * ان ابلغ امام شق
من البلاغة او مشتق من المباعدة لكن ليس بمشتق من المباعدة ينتج
من القياس الاستدائى الانفصالى انه مشتق من البلاغة وهى امر لا يتصف
به المفرد ينتج من اول الاول من الجملى الغير المتعارف انه مشتق من امر
لا يتصف به المفرد وكل مشتق من امر لا يتصف به المفرد لا يصح حمله
على المفرد ينتج من ثانى الاول من الجملى المتعارف ان ابلغ لا يصح حمله
على الترسيخ اما المقدمة الرافعة فلان شرط افعال التفضيل ان يبنى من ثلاثى
مجرد تام قابل معناه للكثرة متصرف ليس بلون ولا عيب ظاهرين كفى الرضى
والمباعدة من المزيد فيه الرباعى * قلت اعلم * انهم اختلفوا في اشتقاقه
من الرباعى المجرد والمزيدات (فذهب الجمهور انه لا يشتق منها لانه لو كان
رباعيا اوزاندا كخرج لم يكن بقاء افعال منه اما ان اردت بناء من غير
حذف شئ منه فواضح الاستحالة لان افعال ثلاثى زيدية همزة التفضيل
واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين او حروف ثلثة فلا استحالة
واضحة ايضا فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دخرج اخرج لم يعلم انه
من تركيب دخرج وكذا لو قلت في اخرج خرج بحذف الهمزة لا يتبس باخرج
من الخروح وهذا كله بقاء على انه لاصيغة للتفضيل الا افعال وانما اقتصرنا
عليه اختصارا (وعند سيديوه هو قياس ايضا من باب الافعال مع كونه
ذا زيادة ودليله كثرة السماع كقوامهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف
وانت اكرملى من فلان وانما جوزه من ذلك الباب لقلة التغير والخلف
لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثى ثم تبنى منه افعال التفضيل فتختلف
همزة التفضيل همزة الافعال المحذوف ولا يمكن ذلك في غيره كما لا يخفى
واما عند الجمهور فهذه الاقوال سماعية ساذجة مع كثرتها (وعند الامام
المبرد والامام الاخفش جواز بناء افعال التفضيل من جميع الثلاثى المزيد
فيه كما تفعل واستفعل وغيرهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف
التوجيه فيه بخلاف باب افعال كذا في الرضى فاذا عرفت هذا فقول ان اردت

مطلب اشتقاق كلمة ابلغ
مطلب عند الجمهور
اشتقاق افعال التفضيل
من اى شئ قياس
مطلب عند سيديوه
اشتقاق افعال التفضيل
من اى شئ هو قياس
مطلب عند الامام المبرد
والاخفش اشتقاق افعال
التفضيل من اى شئ هو
قياس

بقولك لكنه ليس بمشتق من المبالغة انه ليس بمشتق منها قياسا عند الجمهور
فسلم لكن لانسلم التقريب لم لا يجوز ان يشتق منها سماحا شاذا عندهم وان
اردت به انه ليس بمشتق منها عندهم مطلقا فلانسلم ذلك وان اردت به انه
ليس بمشتق منها قياسا عند الجمهور وعند غيرهم فلانسلم ذلك ايضا كيف
وعند المبرد والافخش اشتقاقه من المزيادات كلها قياسا فحينئذ يصح حمله
على الترشيح ويجوز ان تمنع كبرى القياس الغير المتعارف اعني وهي امر لا يتصف
به المفرد اعني الترشيح كما سيجي من الشارح رحمه الله تعالى فحينئذ يكون
مشتقا من البلاغة * فان قلت * انه لو كان مشتقا من المبالغة لا يصح الحمل
المذكور فان معنى ابلغ ح المبالغ الذي يدعي بلوغ الوصف حدا مستحيلا عقلا
او عادة او مستبعدا ادعاء اكثر من سائر المدعين كما مر قريبا وهو المتكلم
لا اللفظ الذي هو الترشيح ههنا فظهر ان الذات المعبرة في ابلغ هو من مقولة
الجوهر والمسند اليه من مقولة العرض فلا يصح حمل احدهما على الآخر
قلت * هذا الذي ذكرته مبني على ان افعال التفضيل للفاعل
قياسا كما ضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال
اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبة من سائر المضروبين وانما كان
القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بينهما لكثير الاشتباه
لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فاعتقر فيها الاشتباه لقلتها لكونها
سماوية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل
قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الاوله فاعل في الاغلب ولا ينعكس
وانما قلنا في الاغلب احتراز عن نحو مجنون فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لبقي اسم فاعل مع انه اكثر عربيا عما يطلب فيه من معنى التفضيل الا بالقرينة
لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد يستعمل في المفعول على غير قياس نحو
اعذر والوم اي اكثر معذورية واكثر ملومية كذا في الرضى فظهر منه
ان افعال التفضيل حقيقة في الفاعل مجازا في المفعول ليس بمشترك فيهما
راذا عرفت هذا فقول يجوز ان يكون ابلغ للمفعول ههنا بقرينة حمله
على الترشيح او بقرينة قوله على تحقيق المبالغة فالمعنى المدعي بلوغ الوصف حدا
مستحيلا عقلا او عادة او مستبعدا اكثر ادعاء من سائر المدعين فقولنا المدعي
والمدعين اسم مفعول او المبالغ اكثر مبالغة بفتح اللام من سائر المبالغين بفتح

اللام * فان قلت * ان المبالغ بفتح اللام هو بلوغ الوصف او لا التزجيج فكيف
يصح ان يبنى ابلغ للفعول اذ لا يصح الحمل حينئذ ايضا * قلت * سيستفاد
جوابه من كلام الشرحه الله تعالى * فان قلت * اذا اشتق ابلغ
من البلاغة فلا شك في انه فصيح لانه خالص عن تنافر الحروف والتعراة
ومخالفة القياس واما ان اشتق من المبالغة في فصاحته نظر فان فيه مخالفة
القياس لما سبق آنفا * قلت * هو وان كان مخالفا للقياس ولكنه شاذ
مستعمل فلا يضر فصاحته على انه عند البعض مطابق له وان كان
ضعيفا كما مر آنفا وقد سبق اقسام الشاذ في الجزء الاول فراجع اليه حتى
تقرر في ذهنك انه اى قسم منها يضر الفصاحة و اى منها لا يضر
* فان قلت * ان المخالفة في الكلام للقاعدة النحوية عند معظم النحاة
وان كان مطابقا لما هو مذهب بعض النحاة تضر البلاغة وان المخالفة فيه
للقاعدة النحوية الاتفاقية فضررتها للبلاغة بالطريق الاولى والحال كذلك
في بلاغة الكلام وفي الفصاحة لاتضر المطابقة لما هو مذهب البعض
من القاعدة الصرفية بل المختلفة للاتفاقية لاتضر فالامر في ذلك
* قلت * السر في ذلك ان المراد بالقياس في تعريف الفصاحة انقانون
المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعات اما في حكمها
كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدو غير ذلك مما شتمل عليه علم
التصريف واما نحو ابى يا بى واستحوذ وآل وماء وما شبه ذلك من الشواذ
الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شئ لانها كذلك ثبتت عن الواضع
فهى في حكم المستثناة من القاعدة والقياس فكاه قيل كل فعل اجوف
واوى او يائى اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفانحو قام وكال الاعور
واستحوذ وما اشبههما مما ثبتت عن الواضع من الشواذ فليس في حق
المستثنيات قياس حتى يخالفه بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبتت عن الواضع
نحو قوم وكيل فهما ايضا فيصحين واذا عرفت هذا عرفت ان خلاصة
السر ان المفرد اذا كان مطابقا لما ثبتت عن الواضع سواء كان مخالفا للقانون
الاتفاقي او للقانون الجمهورى او مطابقا للقانون عند البعض وان كان
ضعيفا لا يضر فصاحته فان الشواذ المستثناة كلها سماعية مستعملة
مقبولة بخلاف الغير المستثناة الغير السماعية فانها غير ثابتة عن الواضع
لعدم السماع مثلا لو قلت من عندك قوم زيد في مقام قام زيد كان

مطلب سر كون المخالفة
للقاعدة النحوية عند معظم
النحاة مضررة لفصاحة
الكلام دون المخالفة
للقاعدة الصرفية

هذا غير فصيح لكونه مخالفا للقانون الصرفي لعدم السماع واذا قلت عورزيد لم يكن مخالفا له فيكون فصيحاً للسمع * فان قلت * ان القانون النحوي ايضا مستنبط من تتبع لغة العرب اعني الفاظهم المركبة مثل كل فاعل مرفوع وكل فاعل متصل بعامله .مقدم على مفعوله وجوبا وكل فاعل اتنى اعرابه واعراب مفعوله لفظا يقدم عليه وجوبا وكل مبتدأ متضمن المعنى الاستفهام يقدم على خبره وجوبا وغير ذلك فلم صار المخالفة للقانون النحوي الذي اختاره معظم الاصحاب وجهورهم تضر بلاغة الكلام وان كان مطابقا لمذهب بعضهم دون المخالفة في فصاحة المفرد والكلام فهل لا يلزم الترجيح بلامرجح مثل قوله جزى ربه عني جزاء الكلاب العاويات فانه ليس بليغا لانه مخالف لما عند معظم الاصحاب من ان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة غير جائز وان كان مطابقا لما عليه الامام الاخفش من جوازه * قلت * نعم ان القانون النحوي مستنبط من تتبع لغة العرب اعني الفاظهم المركبة لكن بعض القانون النحوي يثبت بالاعتبار والتصرف في كلامهم من جهة المعنى لكنه قد يكون ذلك الاعتبار والتصرف قويا موافقا لكثرة الوقوع في كلامهم وقد يكون ضعيفا مخالفا لكثرة الوقوع في كلامهم كاستدلال الامام الاخفش بالقول المذكور آتفا على الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة جائز باعتبار والتصرف فيه من جهة المعنى بان اعتبر ارجاع ضمير ربه الى جزاء الكلاب العاويات المتأخر لفظا وهو ظ واما تأخره رتبة فلانه مفعول مطلق ورتبته متأخر عن رتبة الفاعل لما مر قريبا وهذا الاعتبار والتصرف فيه ضعيف لكونه مخالفا لكثرة الوقوع في كلامهم وهو ان الضمير يعود الى ما تقدم ذكره لفظا تحقيقا وتقدير يا ومعنى يستفاد من اللفظ بعينه او من سياقه او حكما فاذا كان الوجه قويا كان القانون الثابت به مختارا مقبولا كالقواعد عند معظم الاصحاب واذ كان ضعيفا كان الثابت به ضعيفا غير مقبول كالقاعدة المذكورة الثابتة عند الاخفش بخلاف الشواذ المستثناة فانها لما ثبتت عن الواضع كذلك بالسمع كانت مقبولة عند الكل سواء دخلت تحت قاعدة الصرفي لفظ بعضها بقلة الحذف والتحليف كما في باب الافعال في نحو ابلغ عند سيدويه او بكثرة الحذف بلا تخليف كما في جميع الزيدات عند المبرد والاخفش فان طابقت فيها وان لم تطابق قسم ايضا

وخلاصة الجواب اننا لانسلم انه يلزم الترجيح بلا مرجح عند ذلك انما يكون كذلك لو استوى بلاغة الكلام وفصاحة المفرد في المقبولة ان يدخل كل من الكلام والمفرد تحت قاعدة وائس كذلك الا ترى ان مقبولة المفرد ثبت بالسمع بخلاف مقبولة الكلام وبلاغته اذ هل تحتاج الى الدخول تحت قاعدة قوية دون ضعيفة * فان قلت * لم اتي المسند نكرة مع جواز تعريفه * قلت * لانه اسم تفضيل مستعمل بمن ههنا ولو مقدرة كما سبق ولا يجوز جمعها مع اللام او الاضافة لئلا يلزم لغوية احدهما فان الغرض من كل منها في استعمال اقل التفضيل بواحدة منها تعيين المفضل عليه فلو جمعنا لغت احديهما فلا جواز لتعريفه ههنا وقد سبق ان الحال قد تكون مرجحة وقد تكون موجبة في الجزء الاول وقد سبق ايضا كيفية صحة كون المشتق مبتداً وكونه خبرا في بحث لاستعارة التسمية * فان قلت * لم اخر * قلت * لان تأخيرها اهم * فان قلت * لم صار اهم * قلت * لانه الاصل فيه وقد سبق وجهه فهذه الجملة من انواع الجملة باعتبار الموضوع محصورة وهي التي يكون موضوعها كلياً وكان الحكم فيها على افراده سواء بين كية افراده كلا او بعضها ومن انواع المحصورة موجبة كلية وهي المحصورة التي بين كية افراد موضوعها كلا وكان الحكم فيها بالايقاع ومن انواع الوجهة وهي القضية التي ذكر فيها الجهة فليست منها بحسب اللفظ بل هي من المطلقة وهي التي لم يذكر فيها الجهة واما بحسب المعنى والتقدير فن انواعها ضرورية مطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبها عنه وجهة القضية هي اللفظ الدال على مادة القضية والمادة هي كيفية ثابتة لنسبة القضية في نفس الامر سواء اعتبرها المنكلم او لا واعتبر ما يخالفها من الكيفية فكذب الوجهة كما يكون بعدم مطابقة نسبتها للواقع يكون بعدم مطابقة جهتها للمادة واما انها قضية حقيقية او خارجية فقد سبق تحقيقهما في بحث الجرد فراجع اليه حتى تعرف ان هذه الجملة من اى نوع * انهما * فان قلت * هذه الجملة اهي عطف على ما قبلها ام استينافية قلت * يجوز ان تكون استنافية على رأى من جوز ادخال الواو على الجملة الاستينافية فكأنه لما بين انواع الاستعارة المصروفة خطر بالبال ان مراتبها هل هي متساوية او مختلفة فاجاب بانها مختلفة ثم حذف هذا الاستيناف قائم علته اعني والترشيح ابلغ آه مقامه لدالاتها عليه اذ قد يحذف الاستيناف كله مع

تعريف القضية المحصورة

تعريف القضية المطلقة

جهة القضية مادة القضية

كذب الوجهة كما يكون
بمخالفة نسبتها للواقع
يكون بمخالفة جهتها للمادة
مطلب حذف الاستيناف
كله مع قيام شئ مقامه
او بدونه

قيام شيء بمقامه كقول الحماسي الشاعر البليغ لهجوبني اسد زعمتم ان اخوتكم
 قريش * لهم الف وليس لكم الاف * كأنهم قالوا الصدوقا في هذا الزعم ام
 كذبنا نقيلا كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم علته اعني قوله لهم
 الف وليس لهم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون جوابا لسؤال
 اقتضاء الجواب المحذوف لانه لما قال ا كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الفاه
 ويحتمل ان يكون هذه الجملة اعني والترشيح ابلغ آه جوابا واستينافا لسؤال
 اقتضاء الاستيناف المحذوف اعني انها مختلفة كأنه لما اجاب بانها مختلفة
 قبل لم صارت مختلفة فقال والترشيح ابلغ آه فيكون فيه استينافا كافي البيت
 المذكور وقد يحذف بدون قيام شيء مقامه كقوله عز اسمه فقم الماهدون اي
 نحن على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فنحن فحذف
 الاستيناف كله من غير ان يقوم شيء مقامه وقد سبق تحقيق الواو الاستينافية
 في اوائل الجزء الاول واما على رأي من لم يجوز دخول الواو على الاستيناف
 لكونها حيثئذ زائدة وللالتباس ابتداء وان امكن دفعه بحسب المقام مع
 ان الاصل في الواو هو العطف لكونها حقيقة فيه ولا يعذر عنه الادعاع
 ولاداعي له فهذه الجملة عطف على جملة الاستعارة المصروفة ان لم تقترن اه
 لكن المختار ان الواو الاستينافية قد تدخل على الجملة الاستينافية المعانية
 كما يده * صنفك في حاشيته على المفتاح وكذا عند الخطيب وقد سبق في الجزء
 الاول في بحث والصلوة اه التحقيقات المتعلقة بالواو وبفوائد العطف بها
 وبدواعيه * فان قلت * نحن نستفيدها مما سبق لكن فما الجامع بين
 مسندا اليهما ومسند لهما * قلت * المسند اليه في الجملة المعطوف عليهما
 الاستعارة المصروفة والمسند فيها الجملة الشرطية وفي الجملة المعطوفة
 الترشيح والمسند ابلغ فلاستعارة المصروفة بحسب التحقيق اعم من الترشيح
 مطلقا فحيثئذ يكون بين المسند اليهما تضاف باعتبار الوصف فالجامع
 بينهما عقلي واما الجملة الشرطية فان كان الحكم بن الشرط والجزاء
 بالاتصال كما هو رأي الخفية من اهل العربية كان في الجزاء باثبوت والشرط
 قبه كما هو رأي الشافعية من اهل العربية فالمعنى على الاول ان الاستعارة
 المصروفة يتصل بثبوت المطلقة لهما بعدم اقترا نها بما لا يلايم شيئا
 من المستعار له ومنه وعلى الثاني انها ثبت المطلقة لهما عند عدم
 الاقتران بما لا يلايم شيئا * ونهما ومعنى ابلغ ذات ثبت له زيادة البلاغة

مطلب الواو الاستينافية
 تدخل على الجملة المستأنفة
 اولا ولاي * ونهما المختار

اوالبالغة وقد سبق كيفية جواز المشتق خبرا وكيفية جواز كون الجملة
 خبرا في بحث الاستعارة التبعية فارجع اليه حتى يتضح هذا المقام عندك
 فلا اتصال عبارة عن الثبوت مع الاوصوف والابلية عبارة عن الثبوت مع
 الزيادة فيكون بين مسنديهما تماثل فانهما يشتركان في الثبوت فالجامع
 بينهما عقلي ايضا ويجوز ان يكون الجامع بين المسند اليهما وبين مسنديهما
 اوبين مسند يهما حياليا فان هذا العلم من علم البلاغة واما على الثاني
 فالجامع بين مسند اليهما كما مر واما بين مسند يهما فين المطلقة والابلاغ
 بحسب التحقيق مبانيه كلية فينهما شبه تضاد فالجامع وهمي او تضاييف
 باعتبار وصف المبانيه فالجامع عقلي ولما فرغ من الدعوى شرع في بيان
 الدليل فقال (لاشتماله على تحقيق المبالغة) الكاشنة (في التشبيه) اي التشبيه
 الذي حصل في الاستعارة اي تشبيها وتقويتها واشتمال الترشيح على التحقيق
 المذكور من قبيل السبب على المسبب من قبيل اشتمال الموصوف على
 الصفة ولو ادعاء وازضافة التحقيق الى المبالغة اضافة الى مفعوله والفاعل
 حقيقة هو المتكلم حذف لنعينه او لعدم تعلق الغرض به فانا لسنا في صدد
 بيان احواله فنقرر الدليل بان يقال انه مشتمل على تحقيق المبالغة في التشبيه
 وكل مشتمل على ذلك ابلغ ينتج من اول الاول ان الترشيح ابلغ اما الصغرى
 فلانه كلما حصل في الاستعارة المبالغة في التشبيه قبل ذكر الترشيح فاشتمل
 الترشيح على تحقيقها لكن حصل فيها المبالغة فيه فلا ينتج من المستقيم
 ان الترشيح مشتمل على تحقيقها وهي الصغرى المطلوبة واما الكبرى
 فظاهرة واما المقدمة الواضحة فظاهرة مما سبق من ان الاستعارة لا تستعمل
 في المشبه الا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل
 المشبه فردا من افراد المشبه به * فان قلت * ان الترشيح لكونه ملائما
 للمشبه به يشعر التشبيه في الاستعارة مع ان المبالغة فيها مبنية على تناسي
 التشبيه فكيف يشتمل على تحقيق المبالغة فيها وتقويتها * قلت *
 ان مبنى الترشيح على تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة
 قال في الحاشية الحكيمية وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة
 حيث قال ومما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة او تقرير كلام
 فهو على حقيقته لا بدناؤه على المشبه به حتى كان المستعار للعالم بحر از اخر
 متلاطم الامواج وللاستبدال اشتراء يتفرع الربح والتجارة وعدوهم

مطلب هل الترشيح
 والتجريد حقيقتان ام لا

فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح يكون
 المستعار له في التجريد هو الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد ان التجريد
 مشعر بالتشبيه مع ان مبنى الاستعار على تناسي التشبيه واداء المشبه حين
 المشبه به هذا لكن في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا
 كالنعش والوكر في قوله * ولما رأيت النسر عرابا بن داية * وعشش في وكر به
 جاش له صدرى * ولعل ما ذكره في شرح المفتاح بناء على الاكثر انتهى
 فظهر مما قلنا ان تناسي التشبيه قد يكون بكون اللفظ حقيقة كما في الترشيح
 وقد يكون بكونه مجازا كما في الاستعارة فاذا احطت هذا حق الاحاطة
 فقول انا لانسلم انه لكونه ملائما للمشبه به يشعر التشبيه في الاستعارة كيف
 وهو مبنى على تناسي التشبيه في نفسه الا ترى انه كان المستعار هو المجموع
 ولك ان تقرر الدليل وبعد معرفة معنى الاشتمال رفعته من البين هكذا
 لان الترشيح مقو للمبالغة في التشبيه الواقع في الاستعارة والمقوى لهذه المبالغة
 ابلغ فالترشيح ابلغ من التقرير الاول الذي هو من الحملي بناء على الظاهر والثاني
 الذي هو منه ايضا بناء على التنقيح وعلى كل من التقريرين فقوله لاشتماله الخ اشارة
 الى الصغرى لاشتماله على الاصغر والكبرى مطوية لظهورها على اهل الاكبر
 والاولى واما على التقرير الذي هو من المستقيم فلذلك القول اشارة الى المقدمة
 الواضحة والشرطية مطوية لظهورها على اهل الملازمة ولك ان تقرير
 المستقيم متقحا فقرر ولا تكسل فظهر مما قررنا ان اللام الجارة في قوله لاشتماله
 للتعليل اللمى وان اضافة الاشتمال الى الضمير اضافة المصدر الى فاعله
 وقد سبق الكلام المتعلق باب الافعال قريبا فراجع حتى تعرف المطاوع
 والمطاوع * فان قلت * ان هذا الدليل من اى نوع من انواع الصناعات
 الخمس * قلت * من الخطابة فان المطلب ظنى بمنزلة اليقيني * فان قلت *
 هذا الذي ذكرت من التقرير مبنى على ظاهر المطلب فانه في الظاهر من
 القضايا المطلقة واما اذا نظر الى باطله فهو ضرورة مطلقة كما ذكرت
 فحينئذ لا يدل هذا الدليل عليه فانه مركب من المقدمات المطلقة * قلت *
 اذا نظر الى باطن المطلب نظرنا الى باطن الدليل بان يقال ان الترشيح مشتمل
 على تحقيق المبالغة فيها بالضرورة او محقق لتلك المبالغة بالضرورة والمشتل
 عليه او المحقق لها ابلغ بالضرورة فالترشيح ابلغ بالضرورة ومعلوم
 ان شرط انتاج المختلطات في الشكل الاول بحسب الجهة فعلية الصغرى

مطلب شرط الشكل الاول
 بحسب الجهة

وهنا كذلك وان النتيجة تابعة للكبرى في الجهة اذا كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع وهنا كذلك واما اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات المذكورة فالنتيجة تابعة للصغرى لكن فيه تفصيل فاذا كان في الصغرى قيدا للادوام او للاضرورة خذفناه وكذلك اذا وجدنا فيها ضرورة مخصوصة غير مشتركة بينهما وبين الكبرى ثم ينظر الى الكبرى ان لم يكن فيها قيد للادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد للادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنا الى المحفوظ فكان جهة النتيجة (واعلم انه كما يكون اصل الحكم في القضايا يقينا او ظنيا كذلك يكون الحكم الموجه بالجهة اي جهة كانت ظنيا او يقينيا (قوله اسناد الابلية ٧ الى الترشيح مجازي) جملة مستأنفة كانه قيل هذا الاسناد حقيقي ام مجازي فاجاب بما ترى (قوله من قبل اسناد السبب الى السبب) اي من امثله او من نوعه فيكون هذا الاسناد فردا من افراد هذا النوع وهذه الجملة استئناف ايضا كانه قيل والملابس بفتح الباء للابلية كثيرة بلبس الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب فالاسناد الى غير الفاعل اذا بنى للفاعل او الى غير المفعول اذا بنى للمجهول مجازي فن اي نوع منها هذا الاسناد فقال هو من قبل الخ فان الترشيح سبب للابلية كما سبق آنفا وانما ترك احتمال كون بناء ابلغ للمفعول مع انه يكون هذا الاسناد حينئذ حقيقيا لكونه على خلاف القياس كما مر آنفا (قوله والا) اي وان لم يكن هذا الاسناد مجازيا لا يصح (قوله فالابليغ) ان كان مشتقا (من البلاغة هو الكلام) اي هو مشتقا منها مقصور على الكون كلاما لا يتجاوز الى الترشيح (و) ان كان مشتقا (من البلاغة هو المسكلم) اي هو مشتقا منها مقصور على الكون للمسكلم لا يتجاوز الى الترشيح ففيه ايجاز حذف فان الجزاء حذف واقيم علته مقامه كما اشرنا اليه وهذه الجملة اعني والا الخ عطف على جملة اسناد الابلية الى الترشيح مجاز من قبل عطف العلة على المعلول والمعنى ولا يصح الاسناد اليه عند عدم حله على الاسناد المجازي لان الابليغ هو الكلام او المسكلم لا الترشيح والجامع بين المسند اليهما لكونهما متحدين في التصور عقلي وبين مسنديهما عقلي ايضا لكون المجازية سببا للصحة فيكون بينهما تضاف باعتبار الوصف وحرف السلب ليس بداخل في المسند وان اعتبر العدول فيزنها وهي

سواء كان باعتبار اسنادها
الى الضمير تحته كهوراي
بعض المشايخ او باعتبار
اسناد المسند اليه كما هو
رأى بعض المشايخ الآخر
صح

لانهما لما تخالفا بحسب التحقق لكون المجازية سببا للصحة كان بينهما
 شبه تضاد وهذا قرينة عقلية لكون الاسناد مجازيا كما في قولك محبتك
 جاءت بي اليك وهي استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا او عادة وفيما نحن
 فيه كذلك ويحتمل ان يكون هذه الجملة استينافا على رأى فكانت قيل
 لم كان هذا الاسناد مجازيا فاجاب بما ترى وقد سبق بعض الكلام المتعلق
 بالاستيناف آتفقا وبعضه في اوائل الجزء الاول * فان قلت * اذا كان
 الاسناد الى السبب بالتجريد ليس سببا لاصل الابلغة بل سبب لنقصان
 اصلها فكيف يكون مفضلا عليه نعم ان الاطلاق سبب لاصلها كما مر
 من الشارح * قلت * يجوز ان يكون افعل التفضيل ههنا بمعنى اصل
 الفعل بجوزا بطريق التجريد النحوى كما قيل فحينئذ يقال ان هذا السؤال بط
 لانه وارد على ماهى غير ملتزمة وكل سؤال هذا شأنه بط ويجوز ان يكون
 تعلق افعل التفضيل بالتجريد والاطلاق ومجموعهما من قبيل قوله عز شأنه
 يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الآية فحينئذ يكون على باب التفضيل لكن
 تعلق الى الكل للمبالغة في ابلغة الترسيع فحينئذ يكون المجموع مفضلا عليه
 ويجوز ان يكون وجود اصل الفعل في المفضل عليه ههنا اعم من الوجود
 تحقيقا وتقديرا وفرضا للمبالغة في ابلغيته ايضا فحينئذ يكون كل واحد
 منها مفضلا عليه فعلى التوجيه الثانى تقرير الجواب كما مر في الاول
 وعلى التوجيه الثالث فتقريره بان يقال ان اردت بقولك ان التجريد ليس
 سببا آه انه ليس سببا تحقيقيا فسلم لكن لانسلم التقريب كيف ووجود الاصل
 فيه اعم من التقديرى والتحقيقى فيكون مفضلا عليه تقديرا * فان قلت *
 هل يجوز ان يكون وجود اصل الفعل في المفضل عليه تقديرا في باب
 التفضيل * قلت * نعم كما يقال فلان افضل من حمار للمبالغة في الذم
 وان اردت انه ليس سببا لتحقيقا ولا تقديرا فلا نسلم ذلك واما ما قال
 بعض المحققين من ان المبالغة يتصف بها الكلام والمتكلم ففي الكلام
 مطابقته لمقتضى الحال اى مطابقته بقدر الطاقة البشرية لكل من مقتضى
 الحال اى كل حال في هذا المقام وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
 كلام بليغ وكذلك المبالغة يتصف بها الكلام والمتكلم فلا وجه للمحصر
 المستفاد من ضمير الفصل انتهى فقيه نظر من وجهين اما اولا فلان
 المبالغة لا يتصف بها الكلام حقيقة لما مر قريبا من تعريفها فيقال بالغ

فلان في كلامه ولا يقال بالغ الكلام حقيقة واما ثانيا فلان لخصر
 اضاف بالنسبة الى الترشيح كما ذكرنا فلا وجه للعدول عن الاصل في ضمير
 الفصل وللحمل على صنعة الاحتباك وقد سبق في الجزء الاول صنعة
 الاحتباك (قال المص والاطلاق) اى كون الاستعارة المصروفة غير
 مقترنة لما يلزم شيئا من المستعار له او منه بان يدكر شيئا من الملايم جنبها
 صفة لها او تقريرا عليها او حالها (ابلغ) وقد سبق تحقيقه
 اشتقاقا واسنادا فقرر ولا تنكسر (من التجريد) اى اللفظ الملايم معناه
 المستعار له سواء كان صفة او تقريرا او حال او قد سبق الكلام آنفا في كيفية
 كون التجريد مفضلا عليه * فان قلت * ان اسم التفضيل يستعمل
 باحد الاشياء الثلاثة المعلومة لكن شرطه ان يكون المفضل من جنس
 المفضل عليه وههنا ليس كذلك فان المفضل ههنا هو الاطلاق وهو
 عبارة عن صفة الاستعارة على ما مر تفسيره والمفضل عليه هو التجريد
 وهو عبارة عن اللفظ كما مر فكيف تكون الصفة من جنس اللفظ حتى
 وجد شرطه + قلت + هذا الشرط مخصوص بالاستعمال بالاضافة
 التى قصد بها الزيادة على من اضيف اليه دون غيره من استعماله بمن
 والاضافة التى قصد به فيها الزيادة المطلقة كما بين فى محله وههنا استعمل
 بمن فلا شرط له كذلك فيكون المفضل من غير جنس المفضل عليه نحو زيد
 افضل من عمرو * فان قلت + اذا كان هو عبارة عن الصفة والابلاغ
 ايضا صفة فيلزم قيام العرض بالعرض لانه مبتدأ وابلاغ خبره + قلت *
 انهما ليسا من الصفات الموجهة فى الخارج حتى يكون عرضين كما سبق
 اقسام العرض عند المتكلمين قريبا بل من الصفات الاعتبارية النابتة
 فى نفس الامر لا كانياب اغوال كما لا يخفى فيجوز قيام الصفة الاعتبارية
 بالآخرى وانصافها بالآخرى واختصاصها كاختصاص الناعت
 بالمعوت + فان قلت + هذه هل هى عطف على ما قبلها * قلت *
 الظاهر انها عطف على جملة والترشيح ابلغ لانها داخلة فى الجواب
 عن السؤال المفرد الذى ذكرناه + ان قلت + الجامع بين مسنديهما
 ظاهر لاتحادهما فى النصور فما الجامع بين المسند اليهما اعنى الترشيح
 والاطلاق + قلت + وهى لانهما متباينان مفهومهما وصدقا فيكون
 بينهما شبه تصاد + فان قلت + على اى معنى من المعانى الاربعة

المعلومة تحمل لام الاطلاق المسند اليه ولام التجريد الذي هو المفضل عليه * قلت * كل منهما على الاستغراق بقريته ان المسند من اوصاف الافراد لا المفهوم ولا قريته للخصوص فلزم يحمل عليه لزم التزجج بلا مرجح فظهر انه لم اتى المسند اليه معرفا باللام واما اتيانه اسما ظاهرا وذكرا وتقديمه واثبات المسند نكرة فكانها ظاهرة بما ذكر من النكات في الجملة المعطوف عليها ويجوز ان يكون هذه الجملة عطفا على القريب لقربه على رأى وعلى البعيد لاصالته على رأى على تقدير الواو فيما عطفت هي عليه من قوله والتر شيخ ابلغ واذا تفكرت في البعيد تعرف ان الجامع بينهما باعتبار مسند اليهما والمسندين * فان قلت * هذه الجملة من اى نوع من انواع القضايا الجزئية باعتبار امكان وجود افراد الموضوع من الخارجية التي حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى او لا وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده في الخارج ولو في احد الازمنة كما في كل نار حارة ومن التقديرية التي حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى او لا وقوعه باعتبار امكانه ووجوده في الخارج تقديرا كما في هذا المثال وفي كل عقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان نارا او عقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا او طائرا في الخارج ومن الذمينة الحقيقية التي حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني او لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة كقولنا زيد ممكن والاربعة زوج ومن الذهنية الفرضية التي حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني او لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن تقدير او لو في احد الازمنة بان يكون الموضوع متمنا محتاج وجوده الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة واجتماع النقيضين محال فقولنا اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبت بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا سلبت بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان ان الاجتماع الموجود في الذهن تحقيقا بصير في الذهن كان موجبة ذهنية حقيقية كاذبة واذا سلبت بذلك كان سالبة ذهنية

قضية حقيقية

قضية خارجية

قضية ذهنية حقيقة

قضية ذهنية فرضية

حقيقة صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود في الذهن فرضا بصيرفيه كان موجبة ذهنية فرضية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية فرضية صادقة * قلت * قد سبق ان مفهوم الاطلاق عبارة عن عدم اقتران الاستعارة المصروفة بالملايم بما يلزم شيئا من المستعار له ومنه وقد سبق قريبا ان الاقتران عبارة عن اجتماعها بالملايم فيكون موجودا في الخارج يعني افراده واذا كان هو موجودا فيه كان عدمه غير موجود فيه يعني افراده فيكون موجودا في الذهن تحقيقا فانك اذا نظرت مثلا في قوله رأيت اسدا في الحمام عند سماعه حصل في ذهنك عدم اقتران الاسد بالملايم شيئا منهما وما حصل في ذهنك هو فرد من افراد مفهوم الاطلاق كافراده العمى اى عدم بصريه وعدم بصريه وعدم بصريه بشرالى غير ذلك نعم ان الاستعارة المصروفة تصف بالاطلاق في نفس الامر لكن ذلك الانصاف لا يستدعى كونه موجودا في الخارج بل يكون موجودا في الذهن كما لا يستدعى انصاف زيد بالعمى فيه وجود العمى في الخارج فيكون العمى من الاعتبارات الذهنية تحقيقا لا فرضا كانياب افعال فيكون هذه الجملة من القضايا الذهنية الحقيقية فمعناها ان كل فرد من افراد الاطلاق الموجودة في الذهن تحقيقا ابلغ من كل فرد من افراد التجريد الموجودة في الخارج اى سبب لبلاغة الكلام الذي فيها الاستعارة اوسبب للمبالغة في الكلام الذي فيه الاستعارة كما سبق قرينته من الش فلا يرد ان ابلغ يثبت للاشياء في الخارج فكيف يصح حمله على ما هو من الامور الذهنية اذا اسناد مجازي (قوله واشرنا الى وجهه) اى سبب كون الاطلاق ابلغ منه في قولنا لتجريدها عن بعض المبالغة في الاستعارة لانه صار ابعد من دعوى الاتحاد في الاستعارة ومنه تنبأ المبالغة وانما قال اشرنا فان الاشارة كثيرا ما تستعمل في الدلالة الخفية الالتزامية والسلم يذكرك هناك صراحة ان سبب ابلغة الاطلاق من التجريد هو كون الاطلاق علة لبقاء المبالغة فيها تامة وكون التجريد علة لنقصانها فيها ولم يقيد الاستعارة بالطلقة بل ذكر وجه تسميتها بالمجردة فدل هذا الوخه دلالة حفية الترامية على ان الاطلاق علة لبقاء المبالغة فيها تامة والتجريد علة لنقصانها فيها وهذا هو وجه ابلغيته منه (قوله فتنبه) امر من الفعل اى تكلف واجتهد في الايقاظ ومعرفة وجه ابلغيته الاطلاق منه

بالرجوع اليه والاستنباط منه وكأنه قيل ما وجه ابغية الاطلاق من التجريد
 قيل واشرنا الى وجهه ودلنا عليه دلالة خفية التزامية واذا كان الامر
 كذلك فتنبيه اى من شأنه الخطاب فانك من اهل السعى والاجهد فلذلك
 قال فتنبيه من ذلك الباب فتستنبطه مما سبق فلا حاجة الى ذكره صراحة
 وتقرير ذلك الوجه المشار اليه هكذا الاطلاق ابلغ من التجريد لانه مبق
 ينتج من اول الاول انه ابلغ من التجريد اما الصغرى فظاهرة واما قيدها
 فلان التجريد مقص لها فيها لما مر من الشارح رحمه الله واما الكبرى
 فبديهية ويمكن ان يقرر بغير هذا من الاقيسة وقد ظهر مما ذكرنا ان الواو
 فى قوله واشرنا استينافية معانية ويجوز ان تكون عاطفة لدخولها على قول
 المص والاطلاق ابلغ من التجريد * فان قلت * فحينئذ يلزم عطف كلام بعض
 على كلام آخر وهو غير جائز * قلت * وعليكم السلام واما ما قيل من ان هذا
 الوجه انما يتم اذا كان ابلغ من البلاغة واما اذا كان من البلاغة فلا فانه يجوز
 ان يكون التجريد مستملا على وجه يورث بلاغة تساوى بلاغة الاطلاق
 او تزيد عليها فلعل قوله فتنبيه اشارة الى هذا انتهى ففيه اذالكلام
 بناء على كون احد هما ابلغ والاخر ادون بالنسبة الى انفسهما واما بالنسبة
 الى داع آخر يستمل عليه التجريد فيكون احدهما ازيد بلاغة من الآخر
 فلا ضير فيه على ان هذا التوجيه يستلزم ان لا يكون الترشيح ابلغ من التجريد
 مطلقا فانه يجوز ان يكون التجريد مستملا على وجه يورث بلاغة ازيد من
 بلاغة الترشيح او مساو لها (قوله وجمع التجريد والترشيح) العطف
 قبل الربط وقد سبق قريبا للعطف قبل الربط او الواو بمعنى مع اى جمعه
 مع الترشيح اى وجمع جنس التجريد سواء كان واحدا او اكثر مع جنس الترشيح
 سواء كان واحدا او اكثر اذ يجوز ان يتعدد كل منهما كما مر من الامثلة اى
 مجموع التجريد والترشيح فاضافة الجمع اليهما اضافة بيانية لعوية ولامية
 اصطلاحية اذالكلام فى بيان مرتبة كل منهما من حيث الاجتماع لا فى بيان
 مرتبة الجمع الذى هو صفة المنكلم وفعله ولا فى بيان الكون بمجموع الذى هو
 صفة كل منهما ولا فى بيان المجموع عينة التى هى الهيئة الحاصلة من جمع
 المتكلم اليهما وانما اتى بصيغة المصدر لا بـيـه على مدخليته فى حصول
 المرتبة ولا م كل منهما للجنس الغير المشهور اذالجمع من الاوصاف العارضة

مطلب شرط افادة
الاضافة تعريفيا للمضاف

لفرد دون الجنس والمفهوم ولا قرينة للعهد ولا لبعض ولا للاستغراق
على ان فساد الاستغراق ظاهر اذ لا يمكن جمع كل فرد من افرادهما في
استعارة واحدة كما لا يخفى على التأمل في هذا المقام ، فان قلت * اضيف
الجمع ههنا الى المعرفة اعني التجريد والترشيح والاضافة اليها تدل على
تعريف المضاف وتفيد بالوضع النوعي كما افاده اللام لدخولها بالوضع
الشخصي اشتركا لفظيا او معنويا كما سبق تحقيقه في بحث لام الحمد فهذه
الاضافة على اى معنى من معانيها الجنس الغير المشهور والمشهور والعهد
والذهنى والاستغراق تحمل ، قلت * على الاستغراق اذ لا قرينة للعهد
ولا لبعض وعلى الحمل على الجنس المشهور مانع كما مر آنفا وعلى الغير
المشهور مانع بحسب المقام ايضا وهو لزوم الترشيح بلا مرجح لولم تحمل
على الاستغراق فالعنى كل فرد من افراد المجموع من التجريد والترشيح
كائن (في مرتبة الاطلاق) من حيث الابلغية * فان قلت * ما شرط
افادة الضافة الى المعرفة تعريفيا للمضاف * قلت * كون المضاف
غير غير ومثل وشبه فانها لتوغلها في الابهام لاتفيد اضافة كل منها
الى المعرفة تعريفيا لها نعم اذا اضيف احدها الى المعرفة التي مدلولها
ضد واحده كقولنا حصلت الحركة غير السكون افادت فالسوط مقيد
بعدم اضافة كل من تلك المذكورات الى ضده الواحد لا مطلق والظاهر
ان الواو في قوله وجمع التجريد اه للاستيناف كانه قيل في اى مرتبة
المجموع من التجريد والترشيح فاجاب عنه بما ترى وانما لم يذكر المصنف
رحمه الله تعالى لانتهامه من ذكره لمرتبة الترشيح والتجريد والاطلاق
التزاما اذ لا مانع من جمعهما فحيث ذكره من قوله والترشيح ابلغ الى هنا
اشارة في بيان مراتب الكل وان دل على بعضها التزاما كما لا يخفى على
اهل الاشارة فلا يرد ان كلامه محل اذ المقصود بيان مرتبة كل سواء كان
من حيث الانفراد او من حيث الاجتماع والمحل لفظ ناقص عن مقدار اصل
المراد غير وافي به وعبرة في بيان مراتب الاقسام وان دل عليه التزاما
كما لا يخفى على اهل العبارة وانما ذكره الشارح رحمه الله تعالى تمهيدا لذكر
دليله اعني لتساقطهما الخ ويحتمل ان يكون كلام المصنف من قبيل الكلام
الذي حذف فيه المعطوف بالقرينة وهي عدم المانع من الجمع بعد معرفة
مرتبة كل منها والشارح رحمه الله تعالى فسر له التمهيد المذكور والتنبه

على ان في كلامه حذف المعطوف وللإيضاح ولدفع السؤال المذكور آنفا
ولاضير في جمع النكات اذا لم يكن بينها تناف وقد سبق تقرير نظير هذا السؤال
والجواب وتطبيقه على قانون التوجيه قريبا فقرر ولا تكسل * فان قلت *
ايلزم في المعطوف المحذوف ان ينظر الى الجهة الجامعة وتراعى * قلت * نعم
فان المحذوف بالقرينة كالمذكور وقد سبق مثله في قوله وقد يجتمع والسؤال
بقيام العرض بالعرض وجوابه فيه فلا حاجة الى الامة فتنبه فعلى الاول
في كلام المصنف ايجاز قصر وعلى الثاني ايجاز حذف كما لا يخفى (قوله
لتساقطهما عن درجتها) حلة لكونهما من حيث الاجتماع في مرتبة الاطلاق
بتعارضهما اى بسبب ان كلامهما يعارض الآخر ويقابله حيث ان التجريد
يضعف المبالغة او البلاغة والترشيح يقوى فيقوم ما حصل من تقويته
من القوة مقام ما حصل بتضعيف التجريد من الضعف فلم يبق التجريد
في مرتبته القيام القوة الحاصلة بالترشيح مقام ما يزيله التجريد من القوة ولم يبق
ايضا الترشيح في مرتبته التي هي ان يكون القوة الحاصلة به زائدة على اصل
المبالغة او البلاغة لقيامها مقام الضعف الحاصل بالتجريد وهذا معنى
التساقط بالتعارض ههنا واذا عرفت فنقول بناء على الظاهر كل مجموع
منهما في مرتبة الاطلاق لانه كلما تساقطا من حيث الاجتماع بالتعارض
كان كل مجموع منهما في مرتبته لكن تساقط به ينشع من المستقيم ان كل
مجموع منهما كائن في مرتبة الاطلاق ولك ان تقرره بناء على غير الظاهر
هكذا كل مجموع من الترشيح والتجريد في مرتبة الاطلاق لانهما معا متساقطان
والتساقطان في مرتبة الاطلاق ينشع من اول الاول من الحلى ان كل مجموع
من الترشيح والتجريد في مرتبة الاطلاق اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانها معا متعارضان والمتعارضان متساقطان فهما معا متساقطان
كما لا يخفى على اهل الظاهر والغير الظاهر فعلى التقرير الاول قوله لتساقطهما اه
اشارة الى الواضحة والملازمة مطوية وعلى الثاني اشارة الى الصغرى والكبرى
مطوية وقوله بتعارض اشارة الى صغرى داليل الصغرى وكبراه مطوية كما اشرنا
كل من طى المطويات المذكورة لظهورها وسهولة اخذها من المذكور ليذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن فلذلك انت لا تقصر نفسك على ما قررناه
فانه يمكن من الغير المستقيم فقرر قيل فيه لانها انما يتعارضان عند تساوى
الملايين في الكمية والكيفية فالحكم بان جمع الترشيح والتجريد في مرتبة

مطلب امادة الشئ معرفة

الاطلاق على الاطلاق ليس بصحيح انتهى واجاب عنه بعض المحققين بان المعارض تعارض التجريد والترشيح من حيث انهما تجريد وترشيح بدون الملاحظة بتفا وتتما بالكمية والكيفية اذا تفاوت بهما ليس امرا مضبوطا حتى يلاحظ ويعتبر وكذا المراد بالمدعى انتهى (قال المص رحمه الله تعالى واعتبار الترشيح) اى اللفظ الدال على معنى يلايم المستعار منه (والتجريد) اى اللفظ الدال على معنى يلايم المستعار له اى كل ترشيح وكل تجريد سواء كانا منفردين او مجتمعين فيكون العطف بعد الربط وظهر ايضا نكتة اتيان المضاف اليهما معرفين باللام وهى الاشارة الى احاطة افراد مدخولها دون الاشارة الى الجنس المشهور لكون الاعتبار متعلقا بالفرد اذلا معنى لاعتبار المفهوم ههنا ولا قرينة للعهد ولا لبعض ههنا فتعين كونها للاستغراق بقرينة عقلية وهى لزوم الترجيح بلا مرجح بحسب المقام لو لم تحمل على الاستغراق * فان قلت * ان الاعتبار الذى هو المسند اليه ههنا مصدر مضاف الى مفعوله بقرينة عقلية هى صحة اسم المفعول المأخوذ منه دون اسم فاعل وفاعله هو المتكلم حذف نسبيا لتعينه اول عدم تعلق الغرض ببيان احواله وقد سبق ان الاضافة الى المعرفة تفيد تعريفا للمضاف كالسلام فاضافة اعتبار اليهما على اى معنى تحمل ههنا وقد سبق قريبا تفصيل المعانى التى تحمل هى على احدها * قلت * تحمل ههنا على الاستغراق بقرينة كون المسند اعنى انما يكون الخ من اوصاف الفرد دون المفهوم والجنس المشهور مع انه لكل ترشيح وتجريد اعتبار واحد فيتعدد افراد الاعتبار فلو لم تحمل على الاستغراق يلزم الترجيح بلا مرجح اذلا قرينة للعهد ولا لبعض حتى يرجح بها فلا تحمل على الجنس الغير المشهور فتعين حملها على الاستغراق فالقرينة على عدم حملها على الجنس المشهور لفظية وعلى عدم حملها على غيره عقلية * فان قلت * قد تقرر فى الاصول ان الشئ اذا اعيد معرفة يكون عين الاول وههنا قد اعيد معرفتين فكيف يثبت ان لا قرينة للعهد ههنا * قلت * العينية لا تستلزم العهد مالم يكن المراد من الثانى خصه من مفهومه وههنا ليس كذلك نعم قد يكون اللام الثانى للعهد كقوله عز اسمه * انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول * وقد لا يكون كفى الكافية وهى اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرفاء ولو سلم ان المراد بالعينية هو العهد فلان سلم كنية ذلك كيف واوتى

باداة الاهمال اعني اذا ولوسلم كايته فلانسلم انه مطلق كيف وهو مقيد
 بعدم المانع عن العناية بمعنى العهد وههنا قد وجد الامر من لزوم الترجيح
 بلامرجح ههنا فثبت ان لا قرينة ههنا للعهد نعم عند السكاي يجوز ان يقال
 ان لام الثاني المعاد للعهد بمعنى تعيين مفهوم ما دخل اللام عليه سواء كان
 من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد او البعض المعين او لغير المعين اولا
 فانها موضوعة للعهد المذكور كمر التفصيل في الجزء الاول في بحث
 لام الحمد * فان قلت * فيئذ يكون المعنى ان كل فرد من افراد
 الاعتبار متعلق بكل فرد من افراد الترشيح والتجريد انما يكون ذلك
 الاعتبار بعد تمام الاستعارة وهذا المعنى فاسد فكيف يصح حل هذه الاضافة
 على الاستغراق * قلت اذا حلت تلك الاضافة ولا متهما على الاستغراق
 كان كل من الاعتبار والترشيح والتجريد اى الفاظهما عاما للقاعدة
 اذا قوبل العام بالعام ان يحمل على انقسام الاحاد على الاحاد كافي
 قولهم ركب القوم دوابهم فلانسلم ان المعنى كما ذكرت بل المعنى ان هذا الفرد
 منه المتعلق بهذا انفرده بهما وذلك الفرد منه المتعلق بذلك الفرد منهما
 وباقي الافراد يلاحظ كذلك على وجه الاجال انما يكون بعد تمام الاستعارة
 بدليل تلك القاعدة فيصح حلها على الاستغراق هذا * فان قلت *
 لم ذكرهما ظاهرين مع سبق ذكرهما لفظا تحقيقا فيكون المقام مقام
 اضمارهما * قلت * نعم سبق ذكرهما كذلك لكن لما احتمل ضمير التثنية
 الى غيرهما من الترشيح والاطلاق او التجريد والاطلاق لانسلم ان هذا المقام
 مقام اضمار عند سبق ذكرهما كذلك ولوسلم ذلك فلانسلم ان كون المقام
 مقام الاضمار بوجب الاضمار بل بوجه اذالم يوجد داع آخرو ههنا قد وجد
 وهو دفع الاحتمال المذكور فعلى الاول يكون هذا الكلام على مقتضى
 الظاهر وعلى الثاني يكون على خلافه فلا يضر بلاغته (قال المصنف
 رحمه الله تعالى انما يكون) اى الاعتبار (بعد تمام الاستعارة) اى تمام
 الاستعارة ذاتا واستعمالا مطلقا سواء كانت مصرحة او مكنية فلذا اتى
 بالظاهر فان الضمير يكون عين المرجع اى بعد تمام كل استعارة بقرينة
 ما قبلها وايضا لا معنى بعد تمام مفهومها وجنسها ههنا وهذا قرينة
 عقلية وذلك لنظية ولزوم الترجيح بلامرجح لو حلت على الجنس الغير
 المشهور او على العهد الذهني او الخارجى اذ لا قرينة لها ههنا وقد سبق

مطلب اذا قوبل الـ م
 بالعام يراد به انقسام الـ د
 الى الاحاد

معنى بعد في الجزء الاول في بحث قوله واما بعد وتام الاستعارة انما تحصل
بالقرينتين المانعة والمعيبة لتوقف مجازيتها عليهما ذاتا في المانعة واستعمالا
في المعيبة كما سبق في بيان قوله والاستعارة المصروفة ان لم تقترن الخ فيثبت
يكون كل من القرينتين ما يتم به الاستعارة قال في شرح القاموس والتمام
بالحركات الثلاث يقال تم الشيء تماثلا للثلاثة ونشيد الميم وتاما بحركات
الناء وتخفيف الميم وتامة بكسر الناء وفتحها من الباب الثاني اذا كل جميع
اجزائه قال الامام الراغب في مفرداته ان تمام الشيء عبارة عن بلوغه حدا
بحيث لا يحتاج الى انضمام شيء آخر اليه والقصان مقابله بمعنى احتياجه الى
انضمام شيء آخر اليه وكل الشيء حصول الغرض منه انتهى كذا في شرح
القاموس المحيط واذا عرفت هذا فمضى تمام الاستعارة كل جميع اجزائها
وحصول جميع اجزائها * فان قلت * نعم ان القرينة المانعة من اجزاء
المجاز والاستعارة فتكون اعتبارها قبل تمامها لكن المقينة ليست من
اجزائها ولا من اجزاء المجاز فيلزم ان تكون بعد تمامها مع انها معتبرة
قبل تمامها كما مر قريبا * قلت * نعم لكنها لكونها شرطا في الاستعمال
للمجاز كما مر في بحثه تشبه الجزء فتكون معتبرة قبل تمامها او التمام * هنا
محمول على ما في مفردات الراغب فانه اعم فالعنى بلوغ الاستعارة حدا
ونهاية لا يحتاج بعده الى انضمام شيء آخر ذاتا واستعمالا * فان قلت *
فقد علم ان التمام مصدر لازم وهو لا يضاف حقيقة الا الى فاعله الذي قام
هو به و معلوم ان اضافة المصدر معنوية وهي الاضافة التي تفيد معنى
للمضاف وذلك المعنى هو التعريف ان كان المضاف اليه معرفة وقدر
قريبا شرط افاته والتخصيص وتقليل الاشتراك ان كان نكرة والتعريف
مع بيان كون المضاف من اى جنس ونوع هو والتخصيص مع بيان كونه من اى
جنس هو والتعريف مع بيان كونه مظهروفا على رأى ان كان المضاف اليه ظرفا
والتخصيص مع بيان كونه مظهروفا للمضاف اليه ان كان نكرة (اعلم ان الاضافة
المعنوية متى تفيد التعريف تفيد التخصيص فان التعريف يستلزمه بدون
العكس هذا وهذه الاضافة اى معنى من المعانى المعلومة تفيد ههنا * قلت *
تفيد ههنا استغراق افراد التمام الذى هو المضاف واحاطتها بقرينة قوله
بعد المضاف الى التمام مع المضاف اليه اعنى الاستعارة على انه لا قرينة للعهد
ولا للبعض الذهني ولزوم الترجيح بلا مرجح لو حلت على الجنس الغير

مطلب معنى التمام

مطلب معنى كمال الشيء

مطلب المعانى التى تفيدها
الاضافة المعنوية

المشهور ههنا ولا معنى للشهور ههنا وهذه كلها قرينة عقلية سوى قوله
 بعد الخ كما سبق قريبا فلا يرد الفساد لا يكون قرينة * فان قلت *
 ان بعد من الظروف الزمانية وضع لتأخر ما قبله يعنى مظهره عما بعده
 من المضاف هو اليه زمانا سواء كان تأخرا اتصاليا بان يكون مظهره متصلا
 لما بعده او تأخرا انفصاليا بان يكون مظهره منفصلا عما بعده اى يكون بينهما
 مهلة كما سبق تحقيقه فى الجزء الاول فى قوله اما بعد وههنا المظروف يعنى
 كل واحد من الترشيح والتجريد ا هو متصل ام منفصل * قلت * هو
 متصل لما بعده كقولنا رأيت اسدا شاكى السلاح وكقولنا رأيت اسدا يتبسم له
 لبد اظفارهم تقم فيكون استعماله ههنا فى التأخر الاتصالي * فان قلت *
 فهل لا يكون بعده حينئذ مجازا * قلت * لا لاستعماله فيه بعمومه بان
 يلاحظ التأخر الاتصالي بذلك المفهوم العام كاستعمال الانسان فى زيد بان
 يلاحظ زيد بمفهوم الانسان فقط * فان قلت * اضافة بعد الى تمام
 الاستعارة معنوية ايضا فعلى اى معنى من المعانى المعلومة تحمل * قلت *
 تحمل على الاستغراق بقرينة ما بعده اعنى تمام الاستعارة فانه عام كما سبق
 آنفا فيكون لكل تمام استعارة بعد وزمان تأخر لكل فرد من الترشيح
 والتجريد ولا تنس قاعدة انقسام الآحاد الى الآحاد اذا قوبل العام بالعام
 حتى تفهم معنى هذا الكلام هذا وبعد ظرف مستقر خبر ليكون واسمه ضمير
 مستتر تحته مائد الى الاعتبار فيكون ظرفا للاعتبار ظرفا حقيقيا فان كل
 اعتبار لكل ترشيح ولكل تجريد فى زمان متأخر عن زمان كل تمام لكل
 استعارة وان كانا متصلين كما لا يخفى على اهل المعانى وقد سبق تحقيق الزمان
 فى الجزء الاول وكذا سبق بحث الافعال الناقصة وفوائدها فى التراكيب
 فى قوله وان كانت علاقته اه (واعلم ان كلمة انما سواء كانت بكسر الهمزة او
 او بفتحها من ادوات القصر وقد سبق الابحاث المتعلقة بالقصر وادواته
 وانواعه وفوائده ومواقفه فى بحث البسمة لكن بقى شئ وهو انها فى اى
 موضع تستعمل وجوابه انها تستعمل فى الحكم او التعلق الذى من شأنه
 ان لا يجعله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه وهذا
 الاستعمال هو الاصل فيها وعلى مقتضى الظاهر وان استعملت فى غير هذا
 الموضع من الاحكام او التعلقات التى ينكرها المخاطب ويضر على انكارها
 لتزيها منزلة ما من شأنه ان لا يجعله ولا ينكره فعلى خلاف الاصل

مطلب كلمة انما فى اى
 موضع تستعمل

وعلى خلاف مقتضى الظاهر * فان قلت * اهي ههنا استعملت على الاصل او على خلافه * قلت * ههنا استعملت على الاصل فانها ههنا مستعملة في حكم الخبر الذي يدل عليه كلمة يكون بمادتها وذلك الحكم من الاحكام التي من شأنها ان لا يجهلها المخاطب ولا يصر على انكاره فانه لما عرف المجاز فيما سبق عرف المخاطب ان القرينة جزء منه والقرينة المعينة وان لم يذكرها لكنها معلومة عقلا انها لا بد منها في المجاز في الاستعمال لكون غير ما وضعت هي له كثيرا واذا عرف المخاطب هذا يعلم انها مما يتم بهما الاستعارة لانها قسم من المجاز كما قسمه اليها والى المجاز المرسل فيما سبق ايضا واذا علم هذا علم انها ليستا من الملايمات والخواص التي تكون خارجة عن الشيء لكنه لبعد السباق غفل عن هذا واعتقد وظن انها من الملايمات مثل الترشيحات والتجريدات فكما يكون اعتبارهما قبل تمام الاستعارة يكون اعتبار الترشيح والتجريد قبل تمامها فيلزم ان لا يوجد استعارة مطلقا ولا استعارة مرشحة منفردة لكون القرينة من ملايمات المستعار له فظهر ان المخاطب اعتقد ان اعتبار الترشيح والتجريد قبل تمامها وانكر الحكم الذي انبث عنه المتكلم بهذا الكلام لكنه يزول انكاره بادن في تنبيهه لما عرف مما سبق ثم غفل عنه فظهر ان القصر ههنا قصر قلب من انواعها الثلاثة بالنظر الى احوال المخاطب وظهر ايضا ان كلمة انما مستعملة ههنا على اصلها وعلى مقتضى الظاهر وان هذا الكلام من انواع الكلام الثلاثة بالنظر الى حال المخاطب انكارى وهو كلام القى الى مخاطب منكرو قد سبق السؤال المتعلق بمثل هذا الكلام وجوابه في بحث البسمة فراجع وظهر ايضا ان الواو في هذه استثنائية فكأنه قيل هل لا يكون هذا التقسيم باطلا لافادته وجود الاستعارة المطلقة ووجود الاستعارة المرشحة المفردة مع انها ليستا بموجودتين اذ القرينة لكونها من الملايمات كالترشيح والتجريد فكما يكون اعتبارها قبل تمام الاستعارة كذلك يكون اعتبار الترشيح والتجريد قبل تمامها واجاب بان اعتبارهما بعد تمامها والقصر على الاستعارة المطلقة تقصير ويجوز ان يكون الواو للعطف كما هو الاصل فحيث يكون الغرض المسوق له الكلام هو بيان اعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمامها وعدم عد القرينة من الملايمات وتعليقه على وجه التأكيد فيكون هذا الكلام عبارة عن هذا البيان واشارة في الجواب واما على التوجيه الاول

اعني جل الواو على الاستيناف فعبارة عن الجواب واشارة في هذا
البيان والتعليم وعلى كلا التقديرين فكل منهما ثابت بالظن كما لا يخفى على
اهل الاصول فعلى الاخير فالعطف اما على القريب اعني بجملة والاطلاق
ابلاغ من التجريد او على البعيد اعني بجملة الاستعارة المصروفة انما تقتزن
آه واذا تأملت فيما تقدم من ان الجامع بين المسند اليهما وبين مسنديهما
تستخرج الجامع ههنا (قال المص فلا تعد) اي لا تخصي عند البلغاء
وعند اهل البيان فبالاولى وانما حذف فاعله اعني المنكلم لتعينه او لعدم
تعلق الغرض ببيان احواله لانا لسنا بصدد بيان احواله ويجوز ان يقرأ
فلا يعد بصيغة الغائب المذكور لكون نائب فاعله مؤنثا غير حقيقي وان كان
مفردا متصلا لكن الاولى هو الاول لما سبق في الجزء الاول كما في قوله عز اسمه
«وقالت اليهود والنصارى» (قرينة المصروفة) كل اي قرينة لكل استعارة
مصروفة كما سبق نظيره فاذا تأملت فيه تعرف ان القرينة المرجحة لهذا
التفسير ما هي وقد سبق ان الاسم المركب يجوز حذف الجزء المشترك منه
للاختصار والاكتفاء على الجزء المميز منه كما في رمضان في شهر رمضان
كما سبق عن قريب (تجريدا) اي لفظا او غيره دال على معنى يلايم المستعار له
هذا بناء على زعم المخاطب او السائل بان القرينة سواء كانت لفظية او حالية
تجريد والا فالجريد عبارة عن اللفظ كما سبق قريبا فلا يصح نفي حد كل
قرينة تجريدا اذ انفي انما يتصور فيما يمكن فيه الايجاب وفي الحالية لا يتصور
الايجاب حتى يصح نفيه كما في قوله عز اسمه «الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم» الآية كما لا يخفى ٣ على اهل التفسير * فان قلت * لم عرف المسند اليه
اعني قرينة المصروفة بالاضافة * قلت * لا فائدة الاضافة للجنسية الاستغرافية
للمضاف وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد دون
الفرد علم ان القصد به الجنس من حيث تحققه في ضمن جميع افراده كقواهم
تلك على اخزامى الارض النفع من رائجها وههنا كذلك اولانه لا طريق
الى احضاره سوى الاضافة لعدم علم المخاطب بما سواها من طرق التعريف
اولانها اخصر طرق التعريف في هذا المقام وكذا اضافة قرينة المكنية
(نحو رأيت اسدا برمي ولا قرينة المكنية) اي ولا كل قرينة لكل مكنية
(ترسيحا) سواء كانت تلك القرينة لفظية او حالية وسواء كانت مانعة او معينة اي

فان المراد في هذه الآية
بالظلم الشرك عند اهل
السنة واعترض عليه
الكشاف بان الشرك لا يحتمل
الاختلاط مع الايمان
فلا يصح نفيه واجيب
بان المراد بالايمان ههنا
الايمان اللغوي وهو
التصديق اي الذين صدقوا
بوجود الله تعالى ولم
يلبسوا ذلك الايمان بالشرك
والايمان اللغوي يختلط
بالشرك كما في المشركين
كذا في التفسير (منه)

لا تعد قريبتهما من الملايمات فلا يكون شيء من كل منهما لشيء من كل
 من الاستعارة المصروفة والاستعارة المكنية ملائما مطلقا لا للاستعارة كما
 في المصروفة ولا للاستعارة منه كما في المكنية فانهما مما يتم به الاستعارة ذاتا
 او استعمالا كما سبق والمكنية كالمصروفة من قبيل رمضان كما سبق
 آنفا وانما نفى عد كونهما ملائمين للتنبيه على ان عدم كونهما ملائمين من الامور
 الاعتبارية عند البلغاء وعندهم * فان قلت * قوله ولا قرينة
 المكنية لم عطفه على قرينة المصروفة * قلت * لقصد التشريك في
 حكم اعرابه وهو الفاعلية ههنا * فان قلت * لم عطفه بالواو * قلت *
 فلنفصيل المسند اليه * فان قلت * لا اجمال في قرينة المصروفة الذي
 هو المعطوف عليه ولا يفسره قرينة المكنية الذي هو المعطوف حتى يفصله
 * قلت * المراد بالتفصيل في العطف بالواو وذكر المسند اليه او غيره متعددا
 متميزا وههنا كذلك فلذلك لم يكن نحو جاءني رجل ورجل و غلام رجل
 ورجل ورأيت زيدا وزيدا بليغا بل البليغ اذا قصد الذكر اجمالا بمعنى
 الذكر متعددا غير متميز الذي هو المقابل للتفصيل المذكور وجاءني رجلان
 او رجال و غلام رجلين ورأيت الزيدين كما اشار اليه السيد قدس سره
 في حاشيته للطول * فان قلت * كل من الواو وكلمة لامن الحروف العاطفة
 فبإيهما يعطف وهل لا يلزم استند راءك احدهما * قلت * ان كلمة
 لا في مثل هذا الكلام زائدة ليست بعاطفة فان لكونها عاطفة شروط
 ثلاثة احدها ان يكون ما قبلها مثبتا نحو جاءني زيد لا عمرو وانها ان لا تقترن
 بالواو وثالثها ان لا يكون المنفى بهامنيا قبلها فاذا اتنى احدها لا تكون
 عاطفة فههنا اتنى فتكون زائدة وقد سبق فوائد زيادتها في الجزء الاول
 في بحث والصلوة الخ فان راجعت اليه عرفت انها ليست بمسند ركة
 وان الواو متعينة للعطف * فان قلت * ما الجامع مع من الجوا مع الثلاثة
 بينهما * قلت * عقلي لاتحادهما في التصور ان قطع النظر عن المضاف
 اليهما اولتهما لاشتراكهما في وصف له زيادة ارتباطهما اعني الكون
 قرينة للاستعارة ان لم يقطع عنه ويجوز ان يكون خياليا للتقارن في الخيال
 قبل العطف كما لا يخفى قوله (والا) اي وان لم يكن اعتبار الترشيح والتجريد
 بعد تمامها وقد سبق الكلام المتعلق بالا المركبة في الجزء الاول (لم يوجد
 استعارة مطلقه) اي لا يوجد شيء منها لوقوع النكرة في سياق النفي تقييد

مطلب المراد بالتفصيل
 في العطف بالواو

مطلب لكون عاطفة
 شروط

العموم لكنها وجدت فيتج من الغير المستقيم ان اعتبارهما انما يكون بعد تمامها فقوله والالم يوجد آية اشارة الى المقدمة الشرطية والرافعة مطوية اظهور اخذها منه للاختصار وشروط القياس الاستثنائي ثلاثة كون المقدمة الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وكونها موجبة وكون احدي مقدمتيه كلية وههنا كلها متحققة اما الملازمة فظاهرة واما الرافعة فلان القوم قسموا الاستعارة المصروفة للاستعارة المطلقة ولاختيها وهذا الدليل اشارة ظاهرة لا اعتبارهما بعد تمامها اذ المطلب ظني في درجة اليقين فيكون من الخطابة فلا يرد ما قيل من ان هذا الكلام لا دليل عليه انتهى فان الدليل عليه تقسيم القوم ولما قيل من انه لا شك ان ذكر ملايم المشبه سواء كان قرينة استعارة او لا بعد الاستعارة عن المبالغة في التشبيه وكان المناسب ان تسمى مجردة على الاطلاق انتهى لان تسمية ملايم المشبه على الاطلاق تجريدا غير جيد لانه لو كان قرينة الاستعارة لكانت قرينة مانعة او معينة فلو عد القرينة تجريد لزم ان يكون كل استعارة مجردة او جعاع مع الترشيع مع انه لا قائل به على ان القرينة سواء كانت مانعة او معينة لا تبعد الاستعارة عن المبالغة في التشبيه لان احديهما مانعة عن ان يراد بالاستعار الفرد المتعارف واحديهما معينة للفرد الغير المتعارف فلا يضر كل منهما للمبالغة في التشبيه الذي في الاستعارة ولا لدعوى الاتحاد كما في المطول وكما في اواخر الجزء الاول (قوله ويستفاد من كلامه) اي من كلام المص (انه لولم يشترط زيادة التجريد والترشيح على تمام الاستعارة) ذاتا واستعمالا (لكانت التخيلية ترشحا وليس كذلك) اي لزوم كون التخيلية ترشحا لفرض عدم اشتراط زيادة التجريد والترشيح على تمامها (مطلقا) اي عند الكل قيد لما في وهو ذلك اللزوم والنفي اي ليس مسلط عليه لما من القاعدة في اوائل الجزء الاول اي ليس الواقع ونفس الامر عين ذلك اللزوم المطلق المستفاد منه فان الواقع هو كون ذلك عند البعض وعند البعض الآخر عدم اللزوم كما سيأتي فلا يكون ذلك اللزوم المطلق المستفاد من كلامه حقا ووجه الاستفادة انه لما فرع عدم عد قرينة المصروفة تجريدا وعدم عد قرينة الممكنة ترشحا على ان اعتبارهما بعد تمام الاستعارة على الاطلاق وبلا تعيد بكونه عند فلان استفيد منه ان كون الشيء ترشحا او تجريدا يتوقف على زيادتهما على تمام الاستعارة

مطلب شروط القياس
الاستثنائي ثلاثة

على الاطلاق وهذا التوقف هو معنى الاشتراط اى اشتراط زيادتهما على
تمامها واذا انتفى الشرط انتفى المشروط وتعبيره انه لو لم يشترط زيادة التجريد
والترشيح لكانت التخيلية ترشحا اى لازم كون التخيلية ترشحا لزوما
مطلقا اى عند الكل فكأنه قيل اهذا الحكم حق فاجاب بانه ايس الواقع
ونفس الامر كذلك اى اللزوم المطلق المستفاد اى ليس هذا الحكم وهو
اللزوم المطلق حقا لامر قريبا من ان معنى الحق ما هو على رأى فقوله كذلك
اشارة الى اللزوم المطلق الذى بين المقدم والتالى لالى بطلان التالى فان
الغرض المقصود ان هذا اللزوم المطلق الذى فى هذه الجملة الشرطية
المستفاد من كلامه هو ليس بحق بقرينة دقلية بحسب المقام لا الغرض
منه هو الاستدلال بطلان التالى على بطلان المقدم كما لا يخفى على من تأمل
فى كلامه الا ترى فعلى هذا الواو فى قوله وليس كذلك استينافية على ما هو
المختار من انه يجوز دخولها على الاستيناف وعاطفة على رأى من لم يجوز
على قوله ويستفاد كما قيل او حالية وذو الحال نائب الفاعل ليستفاد اعنى
انه لو لم يشترط النسخ وقوله (لان الترشيح) اى كل ترشيح (ذكر ملايم المستعار
منه) اى يصدق عليه هذا المفهوم وفيه مسامحة (والمستعار منه) الكائن
فى المكنية (مبتدأ خبره قوله) (المشبه) اى كل فرد من المستعار منه فيها
يصدق عليه مفهوم المشبه فانه محمول (على مذهب السكاكى) اى على
معتقد بفتح القاف وفى بعض النسخ عند السكاكى اى يصدق ويثبت عليه
مفهوم المشبه ثبوتا كائنا على مذهبه فيكون ثبوت المشبه عليه مقيدا بكونه
على مذهبه او هذا اعنى صدق هذه الكلية مبنى على مذهبه ولهذا
اعنى كون الثانى غير الاول اتى بالظاهر ينتج من اول الاول من غير المتعارف
ان الترشيح ذكر ملايم المشبه فى المكنية على مذهبه فلنعتبر هذه النتيجة
صغرى ولنضم اليها الكبرى هكذا ان الترشيح فى المكنية ذكر ملايم المشبه عنده
ولاشئ من التخيلية ذكر ملايم المشبه فى المكنية عنده لينتج ان لاشئ
من الترشيح تخيلية وتعكس كفسها هذا لاشئ من التخيلية بترشيح فى
المكنية عنده فان عكس القضية لازمه فلا يتوهم ان هذا الدليل لا يتم
تقريبه فان التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب عنه ولازمه
فلا تعتبر هذه النتيجة مقدمة واضحة منضمة الى المقدمة الشرطية المتصلة
المطوية السهلة المأخذ هكذا كما لم يكن شئ من التخيلية ترشحا فى المكنية

عنده فليس هذا لزوم المطلق المستفاد من كلامه حقا لكن لم يكن شيء منها ترشيحا فيها عنده ينتج من المستقيم ان ليس هذا الزوم المطلق المستفاد من كلامه حقا وهذا هو المطلوب ويمكن ان يقرره بالغير المستقيم فقرر فظهر مما ذكرنا ان قوله لان الترشيح متعلق بقوله وليس كذلك وان خلاصة هذا السؤال اذا اريد تطبيقه على القوانين الآدائية يجوز ان تكون نقضافي العبارة ومورده حينئذ هذه العبارة وان تكون معارضة تقديرية ومورده حينئذ هو الدعوى الضمنية او الدليل على اختلاف الرأي فان من يتكلم كلاما يدعي ان كلامي هذا صحيح وان تكون مناع مع الحل ومورده حينئذ ايضا تلك الدعوى الضمنية فقوله ويستفاد من كلامه الى هنا بيان لمادة السؤال وادواته مطوية وانما حذفت ليذهب نفس الناظر الى كل مذهب ممكن اولالاختصار والايجاز وانت اذا حطت ما قررنا لك في امثاله فيما سبق حق الا حاطة تعرف انك تقدر على تطبيقه لتلك القوانين بان تذكر ادواته وتعين مورده ونحن نرجو منك ان لا تكسل في التطبيق لان الكسل يوجب الخذلان في العلم والعمل يا اخواني * فان قلت * ان الترشيح عبارة عن ذكر ملايم المشبه به سواء كان مستعارا منه او مستعارا له فحينئذ يكون الزوم المطلق مستفادا حقا * قلت * نعم لكن المصنف رحمه الله تعالى قسم الاستعارة المصروفة بذكر عدم المقارنة لشيء من ملايم المستعار منه والمستعار له والمقارنة بملايم المستعار منه وبملايم المستعار له وجعل كلاهما مقابلا للآخر ولم يذكر المشبه والمشبه به حتى يمكن تعميمهما من المستعار منه وله فلا يكون المستفاد حقا واذا تفكرت تعرف ان هذا السؤال معارضة تحقيقية في المقدمة وهي كبرى القياس الغير المتعارف المذكور كما اشرنا اليه وان جوابه منع للمقدمة الواضحة على تقدير والملازمة على تقدير فتقريره بان يقال ان اردت بقولك ان الترشيح عبارة عن ذكر ملايم المشبه به سواء كان مستعارا منه او مستعارا له انه كذلك في عبارة المص فلا نسلم ذلك وان اردت انه كذلك في كلام الغير وفي نفس الامر فاللازمة ممنوعة كيف والتعميم غير متصور في عبارة المص فلا يكون المستفاد من كلامه حقا (قوله نعم يكون) اي الزوم (كذلك) اي حقا (على المذهب المختار) اي اذا حل على المذهب المختار وهو مذهب السلف في المكنية وهو ان يشبه شيء بشيء في الذهن فيستعار

لفظ المشبه به للمشبه فيذكر رديف المشبه به مسندا الى المشبه وتبعه صاحب
الكشاف كما سيأتي تنصيصه واما مذهب الخطيب فليس مما نحن فيه لانه
لا شيء في المكنية عنده من المستعار له والمستعار منه والاستعارة من قسم
المجاز بل عنده المكنية عبارة عن التصرفات الذهنية كما سيأتي ايضا ومكنية
السكاكي والخطيب ليست بمعتبرة عند المس بدليل رده اياهما فيما سيأتي
فيكون المختار عنده مذهب السلف فلذلك اشار الى الجواب بقوله نعم آه
فكانه قال المص ولا قرينة المكنية عند السلف ترشيعا ويجوز ان يكون لام
المكنية للمعهد الخارجي فانه لما كان مذهب السلف هو المختار كان معروفا
ومركوزا في الازهان فكانه سبق ذكره خرج الامير والمفهوم بين هذه
الخاصة النوعية وبين غيرها مكنية السكاكي ومكنية الخطيب هو ما يسمى
بالمكنية واستغراق هذا الخاصة النوعية يستفاد من المقام كما مر في مثل
المقالة الاولى في كذا في بحث اسامي الكتب واجزائها في الجزء الاول
و خلاصة الجواب منع الصغرى بان يقال لانسلم ان هذه العبارة يستفاد منها
هذا الزوم المطلق انما يكون كذلك لو لم يكن المراد بقوله ولا قرينة المكنية
انه لا قرينة المكنية عند المختار وليس كذلك بقرينة ما سيأتي هذا على تقدير
كون السؤال نقضا في العبارة وكذا على تقدير كونه معارضة تقديرية
واما على تقدير كونه منعاً فهذا الجواب اثبات لتلك الدعوى الضمنية
الممنوعة بان يقال لما كان المراد بهذا الكلام ولا المكنية عند السلف كان
صححاً لكن المراد به ذلك فهو صحيح اما الملازمة فظاهرة واما الواضحة
فلما سيأتي من ان المختار عنده مكنية السلف بدليل رده غيره وقيل ان تخيلية
السكاكي ترشيع باعتبار المعنى الوهمي لانه يلايم المشبه وهو المستعار منه
وتجريد باعتبار اللفظ لانه يلايم المشبه به وهو المستعار له انتهى وخلاصته
منع الكبرى المطوية في التقرير السابق اعني لا شيء من تخيلية السكاكي
بترشيع فحينئذ يكون الزوم المطلق المستفاد حقا بل تكون تجريدا
باعتبار اللفظ لو لم يشترط الزيادة على تمامها لان لفظها يلايم المشبه به
وهو المستعار له وقيل ٧ فيه نظر لان بدون اعتبار المعنى لا يلايم بشيء
منهما وان اعتبر المعنى يلايم بواحد منها البتة انتهى لكن فيه نظر
لما سيأتي في الفريدة الخامسة التي تستقبلنا ﴿﴾ وخلاصة ﴿﴾ الفريدة
الرابعة التي قرأناها ان الاستعارة المصروفة اربعة اقسام احدها الاستعارة

٧ قاله مفتي زاده له الحسنى

والزيادة

مطلب خلاصة الفريدة

الرابعة من العقد الاول

الاستعارة المصروفة اربعة

١

المصرحة المطلقة وهي استعارة مصرحة لم تقترن بعلام شيثا من المستعار منه والمستعار له كما مر مثاله وثانيها استعارة مصرحة مجردة وهي استعارة مصرحة اقترنت بعلام المستعار له ومثاله مامر وثالثها استعارة مصرحة مرشحة وهي استعارة مصرحة اقترنت بعلام المستعار منه ومثاله مامر ورابعها استعارة مصرحة مجردة مرشحة وهي استعارة مصرحة اقترنت بعلام المستعار منه وعلام المستعار له معا وقد سبق ان كل واحد منها ثابت بنظم هذه الفريدة وقد سبق ان اسم كل قسم منها هو المجموع لكن قد يحذف منه الجزء المشترك للاختصار والتخفيف كما يقال في شهر رمضان رمضان لما مر من الاسم هو المجموع فكذلك قد يقال استعارة مرشحة واستعارة مطلقة واستعارة مجردة يحذف المشترك بينهما للتخفيف والاختصار والتمييز بين الاستعارة المرشحة مثلا وبين التشبيه المرشح ذكر جزء الاستعارة وان كان مشتركا بينهما فان الاطلاق والتجريد والترشح تجري في التشبيه ايضا كما بين في محله نعم قد يحذف الجزآن الاولان من اسمائها في مقام لا يوجد فيها الانباس كما لا يقال هذه الاستعارة مرشحة او مطلقة او مجردة واما مسائل هذه الفريدة فاربعة ايضا * احدها كل مسند اليه او غيره متى صلح المقام لا يراده باستعارة مصرحة مطلقة يستعار استعارة مطلقة نحو قول جاءني اسدي رمى * وثانيها كل مسند اليه او غيره متى صلح المقام لا يراده باستعارة مجردة يستعار استعارة مجردة نحو رأيت اسدا ينسم شاكي السلاح * وثالثها كل مسند اليه او غيره متى صلح المقام لا يراده باستعارة مرشحة يستعار استعارة مرشحة نحو رأيت بحرا زائلا طام امواجه * ورابعها كل مسند اليه او غيره متى صلح المقام لا يراده باستعارة مرشحة مجردة يستعار استعارة مرشحة مجردة نحو جاءني غلام اسدي شاكي السلاح له لبد اظفاره ام تقلم * واعلم * ان صور تعبيرات المسائل البيانية وكذا المسائل المعنية على ما اشار اليه العلامة التفتازاني عليه رحة الله الباري على طريقين احدهما طريق المسامحة كما ذكرنا آنفا وثانيهما طريق التحقيق وهو ههنا بان يقال كل كلام متى صلح المقام لا يراد المسند اليه فيه او غيره باستعارة مطلقة يستعار استعارة مطلقة وكل كلام متى صلح المقام لا يراد المسند اليه فيه او غيره باستعارة مجردة يستعار استعارة مجردة وكل كلام متى صلح المقام لا يراد متعلق من متعلقته مثلا باستعارة مرشحة يستعار استعارة مرشحة وكل كلام متى صلح المقام لا يراد متعلق من متعلقته باستعارة

مطلب مسائل الفريدة
الرابعة من العقد الاول

مطلب صورة تغيير المسائل
المعانية والبيانية على
طريقين

مرشحة مجردة باستعار مرشحة مجردة مثلا يقال في نحو رأيت اسدا يتبسم شاكى السلاح هذا كلام صلح المقام لا يراد متعلقه باستعارة مجردة وكل كلام صلح المقام لا يراد متعلقه باستعارة مجردة يستعار استعارة مجردة بالضرورة فهذا الكلام يستعار متعلقه بتلك الاستعارة وهذا هو معنى تطبيق اللفظ العربى بالقاعدة التباينة واذا طبق مثل ما ذكر علم ان هذا اللفظ خالص عن التعقيد المعنوى وعلم ايضا انه من الطرق الثلاثة الصحيحة لاداء المراد وافادة المرام الحقيقة والمجاز والكناية وعلم ايضا انه بليغ من هذه الجهة * فان قلت * لم كان الثانى طريق التحقيق والاول طريق المسامحة * قلت * لان موضوع المعانى اللفظ العربى وهو الكلام العربى لا المفرد لان المصنف بالبلاغة اعنى المطابقة لمقتضى الحال انما هو الكلام وكذا موضوع علم البيان فانه يحترز به عن التعقيد المعنوى فله مدخل فى حصول البلاغة وان كان الرعاية له بعد الرعاية لعلم المعانى واما صلاحية المقام للاستعارة فبان توجد العلاقة اى المشابهة والقرينتان فانها صحيحة للاستعارة واما الدواعى لكل من تلك الاستعارات فقد سبقت فى اوائل الجزء الاول لكن الداعى فى الاستعارة المجردة المرشحة ابهام الجمع بين المتنافيين ابتداء فانه من الغرابة فيورث الكلام لطافة تفعل منها النفس فن هذه الحيثية هذه المسائل من المسائل المعانية كما لا يخفى على اهل التلخيص فيقال مثلا كل كلام منى صلح المقام لا يراد المسند اليه فيه باستعارة مرشحة وانصل به غرض من الاغراض يستعار المسند اليه فيه استعارة مرشحة بالضرورة اذ بعض المسائل قد تكون مشتركة بين العلمين من جهتين كما بين فى محله واذا عرفت هذا عرفت ان تقسيم الاستعارة المصروفة الى هذه الاقسام بيان الانواع نوع من العرض الذاتى لموضوع هذا الفن وهو اللفظ العربى فان المجاز من الاعراض الذاتية لموضوع هذا الفن وانواعه وانواع انواعه يكون ايضا كذلك * فان قلت * كيف يكون هذا التقسيم بيانا لانواع الاعراض الذاتية لهذا الفن مع ان تعريفه بانه علم بعرف به اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة وخفائها يدل على انها هى الاراد المذكور * قلت * الاراد المذكور يكون بالاستعارة بالمعنى المصدرى والكناية فيكون هذا التقسيم بيانا لانواعها هذا ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من الفريدة الرابعة من العقد الاول شرع فى الفريدة

مطلب تطبيق الجزئى
للقاعدة البانية
مطلب صلاحية المقام
للاستعارة كيف يكون

الخامسة منه فقال (الفريدة الخامسة الترشيح) قد سبق الكلام المتعلق
 بلفظ الفريدة وبلاهما من جهة المعنى والاعراب ومن جهة القضية وبالخامسة
 فلا حاجة الى الاعداد والمراد بالترشيح ههنا اللفظ الذي يلايم معناه المستعار
 منه لافعل المتكلم الذي هو عبارة عن ذكره ذلك اللفظ الملايم معناه المستعار منه
 بقرينة قوله يجوز ان يكون باقيا على حقيقته اى كل ترشيح ولهذا اتى معرفا
 باللام وهذه نكتته الخاصة ونكتته العامة فافادته فائدة تامة وقد سبق
 تحقيقه في اوائل الجزء الاول والقرينة على ذلك هو الخبر اعني يجوز ان يكون
 باقيا على حقيقته فانه من احوال الفرد دون المفهوم والجنس مع لزوم الترشيح
 بلا مرجح لولم تحمل على الاستغراق فلا تحمل على الجنس الغير المشهور ولا
 قرينة للعهد الخارجى ولا لبعض الغير المعين فلا تحمل على العهد الخارجى ولا
 على الذهنى وهو مبتدأ خبره قول المص (يجوز ان يكون) اى الترشيح
 (باقيا على حقيقته) اى حقيقة الترشيح (اعلم ان الجواز يحى بمعنى سلب
 الوجوب والامتناع وهو المسمى بالامكان الخاص ايضا ويفسر بانه سلب
 الضرورة عن الطرفين الوجود والعدم ومآلهما واحد كالانسان يمكن
 اى ليس في وجوده ضرورة ووجوب والا لم ينعدم اصلا ولا في عدمه
 ضرورة وامتناع والا لم يوجد اصلا وبمعنى سلب الوجوب والضرورة
 في وجوده وثبوته فيشمل الامتناع وهو المسمى بالامكان العام المقيد بجانب
 العدم وهذا العدم اعم من ان يكون امتناعا او ممكنا وجازا كما يقال شريك
 البارى والانسان المعدوم ممكنان اى شريك البارى يمتنع وجوده ويجب
 عدمه والانسان المعدوم يمكن عدمه ويفسر بانه سلب الضرورة عن طرف
 الوجود ومآلهما واحد وبمعنى سلب الامتناع في وجوده وثبوته فيشمل
 الوجوب في ثبوته ووجوده وهو المسمى بالامكان العام المقيد بجانب الوجود
 ويفسر بانه سلب الضرورة عن طرف العدم سواء كانت في طرف الوجود
 كوجوب وجود الواجب تعالى او لا كوجود الانسان الموجود واما الامكان
 العام فهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فهو اعم من كل منها فانه اعم
 من قسميه وهما اعم من الامكان الخاص فيكون الامكان العام اعم من كل
 منهما فان اعم من اعم من شئ اعم من ذلك الشئ فظهر ان الجواز له ثلثة
 معان سلب الوجوب والامتناع وسلب الوجوب وسلب الامتناع والمراد به
 ههنا سلب الوجوب والامتناع الذى هو الامكان الخاص بقرينة قوله فيما

مطلب الفريد الخامسة
 الترشيح
 مطلب معنى الجواز
 وانواعه
 مطلب الامكان وانواعه

سبأني اما بقيا على معناه او مستعار الوثوق * فان قلت * ان اجزاء
القضية الكلية كاهنا ثلاثة عند الاوائل الموضوع وهو ههنا الترشيح
والمحمول وهو ههنا باقيا والوقوع بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع
في الموجبة والا وقوع بمعنى عدم اتحاده معه في السالبة عندهم بناء على
ما هو المشهور كما يجي تحقيقه وههنا الوقوع فان هذه القضية موجبة وقوله
ان يكون اداة رابطة زمانية تدل على ذلك الوقوع فتكون هذه نسبة
فتمت القضية فالحاجة الى ذكر يجوز وعند المتأخرين اربعة تلك الثلاثة
والنسبة بين اي بين الايجاب والسلب اي قابلية لهما والاداة الرابطة
تدل عليهما التزاما كما بين في محله لكن الوقوع بمعنى مطابقة تلك النسبة
لواقع في الموجبة والا وقوع بمعنى عدم مطابقة تلك النسبة لواقع في السالبة
عندهم فتكون هذه القضية نلتية عندهم ايضا فتمت فالحاجة الى ذكر
يجوز * قلت ما ذكرته انما هو في القضايا المتعلقة واما في الموجبات
فاجزاؤها عند الاوائل اربعة ان كانت بسيطة وخمسة ان كانت مركبة
وعند الاواخر فخمسة ان كانت بسيطة وستة ان كانت مركبة وههنا
ممكنة خاصة من المركبات فمضى ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته
ان ايجاب البقاء على الحقيقة للترشيح وسلبه عنه ليسا بضرورتين فالممكنة
الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة
فكانه قيل ان الترشيح باق على حقيقته بالامكان العام وان الترشيح ليس
باق عليها بالامكان العام على ما بين في محله فظهر سبب الحاجة الى ذكر
يجوز وذلك السبب بيان جهة القضية والاشارة الى انها ممكنة خاصة
وقد سبق معنى جهة القضية وما دلتها في هذا الجزء والابحاث المتعلقة
بالافعال الناقصة وبفوائد ذكرها وانها على اي شئ تدخل ولم تدخل
وبالقضايا الخارجية والحقيقية وبمقد الوضع هل هو بالفعل او بالامكان
في اوائل الجزء الاول في بحث الجرد فراجع اليه حتى تعلم ان فعل يكون على
اي شئ دخل ولم دخل عليه وتعرف ان هذه القضية خارجية او حقيقية
هذا (واعلم ان الامكان يطلق بالاشتراك على سلب الضرورة وعلى القوة
اقسمية للفعل وبسمى امكانا استعداديا ووقوعيا وهي كون الشئ من شأنه
ان يكون وليس بكائن كما ان الفعل كون الشئ من شأنه ان يكون وهو كائن
والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها فسمية له

مطلب ١٠ في النسبة بين بين
مطلب الامكان معنيان
مطلب الامكان الوقوعي

بـخلاف الممكن بمعنى سالب الضرورة فإنه كثير ا ما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا تنعكس الى طرف آخر ولا يكون الشيء بالقوة في طرف وجوده وعدمه بخلاف الامكان بمعنى سلب الضرورة فان الممكن في ان يكون وان لا يكون الثالث ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد يغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة هواء وقد يغير الصفات كما في قولنا الامى بالقوة كاتب بالفعل فيكون بينهما وبين الامكان عموم من وجه لتصادقهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا لاشئ من الماء هواء بالضرورة فلا يصدق الماء هواء بالامكان وصدق الامكان بدون القوة حيث تكون النسبة فعلية كقولنا الانسان ضاحك بالفعل كذا في شرح المطالع واما الامكان الذاتي المفسر بتساوي طرفي الذات اى الوجود والعدم بالظر الى تلك الذات دون مالها من الصفات فهو داخل في المعنى الاول وانما سمي امكانا ذاتيا لان الملاحظة فيه الذات دون مالها من الصفات فإنه لو لوحظ فيه صفة كالوجود كان واجبا لكن بالغير او متمنعا لكن بالغير ولا يضر تلك الملاحظة امكانه الذاتي هذا + فان قلت * قد بقى ههنا دور (الاول ان الترشيح اسم مفرد من اسماء الاجناس سواء وضعت للماهية مع الوحدة كما هو عند المتقدمين او للماهية بدون قيد الوحدة كما هو عند المتأخرين والاسم المفرد يدل على وحدة معناه ينتج ان الترشيح يدل على وحدة معناه اما الصغرى ففظ واما الكبرى فلان الاسم المفرد ما يقابل التثنية والجمع وما يقابلهما يدل على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون معه مثله فالا اسم المفرد يدل على وحدة معناه اما الصغرى ففظ واما الكبرى فلانه متى كان التثنية والجمع يدلان على ان مع مفرديهما مثله وامثاله لزم ان يدل ما يقابلهما على وحدة معناه بالمعنى المذكور لكن المقدم حق فثبت ان ما يقابلهما يدل على وحدة معناه بالمعنى المذكور فثبت ان الترشيح يدل على وحدة معناه بالمعنى المذكور واللام الاستغرافية تدل على تعدده وان معه آخر مثله فبينهما تناف لتنا في مقتضا هما فلا يجتمعان اى الافراد واللام الاستغرافية في اسم جنس فكأنه قيل ان هذا الاسم ليس معه مثله وانه معه مثله فهل هذا الاتناقض فكيف يصح ان يكون اللام فيه للاستغراق فالخاصل ان الترشيح من حيث انه مفرد يدل على وحدة معناه واللام الاستغرافية تدل على تعدده والوحدة والعدد متنافيان فيكون الترشيح من حيث افراده واللام

مطلب الفرق بين الامكانين
من وجوه ثلاثة

مطلب الامكان الذاتي
الدر الاول في تصحيح
دخول اللام الاستغرافية
على الاسم المفرد

مطلب دخول اللام على
اسم مفرد يستلزم اجتماع
التقيضين وجوابه

الاستغرافية متافيان لان التنافي بين المدلولين يستلزم التنافي بين الدالين
 فلا يجتمعان * قلت * نعم انه من حيث افراده يدل على وحدة معناه
 بالمعنى المذكور وان اللام الاستغرافية تدل على تعدد معناه لكن لان سلم
 ان الوحدة والتعدد اللذين هما مدلولاهما متافيان انما يكون كذلك
 لو كان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق او اسمه بمعنى مجموع الافراد
 وليس كذلك بل بمعنى كل فرد الا ترى انه امتنع وصفه بنعت الجمع عند
 الجمهور فان كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر موصوف بالوحدة
 بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه وخلاصته ان استغراق المفرد بمعنى الكل
 الا فرادى فمعناه كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر فيكون كل
 فرد موصوفا بالوحدة بالمعنى المذكور لا الكل المجموع فمعناه كل فرد
 بشرط اجتماعه مع آخر حتى يكون منافيا للوحدة فيكون هذا الجواب
 مبنيًا على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه مثله
 * فان قلت * لم امتنع وصفه بنعت الجمع حيثئذ * قلت * لان الجمع
 يدل على اعتبار امرين آخرين معه مثليه فصاعدا او امر آخر معه مثله
 فصاعدا فبين هذا الاعتبار وبين عدم اعتبار امر آخر تناقض فلذلك امتنع
 ذلك الوصف وهذا السؤال والجواب وقع في البين فلدنأت الى ما نحن
 بصدد من الجواب عن اصل السؤال فنقول ولو سلم انهما متافيان فلا
 نسلم انهما لا يجتمعان لم لا يجوز ان يدخل الحرف الدال على الاستغراق
 او الاسم الدال عليه بعد تجريده عن معنى الوحدة كما انه مجرد عن معنى التعدد
 كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها فيصح اجتماعهما
 * فان قلت * اذا دخل حرف الاستغراق عليه بعد تجريده عن معنى
 الوحدة زال المانع من توصيفه بنعت الجمع ووجد المصحح معنى اعني تعدد
 معناه الذي دل عليه حرف الاستغراق لتوصيفه بنعت الجمع الذي يدل على
 التعدد ايضا فهل يجوز وصفه بنعت الجمع اولا * قلت * لا يجوز
 للمحافظة على التماثل اللفظي والتوافق اللفظي فلا يقال الرجل الطوال
 قائم مثلا ومدار الشمس كما انه يحتمل ان يكون مدلول المفرد الوحدة بمعنى
 اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المثني والمجموع فكما يعتبر
 فيهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد ان لا يكون آخر معه ولذلك
 لا يستثنى من المفرد الانسان والجماعة وهذا هو مبنى الجواب الثاني

في تقريرنا وكذلك يحتمل ان يكون مدلول الوحدة بمعنى عدم اعتبار
امر آخر معه مثله وهذا هو مبنى الجواب الاول في تقريرنا كذا في الحواشي
الحكيمة فظهر ان الوحدة المعبرة في مفهوم المفرد له معنيان الاول بمعنى اعتبار
عدم آخر معه وهو الظاهر الراجح والثاني الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر
آخر معه سواء وجد امر آخر ولم يعتبر معيته او لم يوجد اصلا وهذا المعنى
اعم من الاول كما يخفى (الدر الثاني ان الترشيح لكونه عبارة عن اللفظ
ههنا كما سبق كان من الكيفيات المحسوسة السمعية التي هي من الاعراض
الغير النسبية عند الحكماء ومن الاعراض الغير المختصة بالحي عند المتكلمين
والبقاء الذي يدل عليه المحمول ههنا عرض ايضا فيلزم قيام العرض
بالعرض في هذه العبارة او في هذا الجمل وهو غير جائز * قلنا * لانسلم
ان البقاء عرض انما يكون كذلك لو كان البقاء معنى زائدا على وجود الشيء
وليس كذلك والحق ان البقاء استمرار الوجود وعدم زواله وحقيقته الوجود
من حيث النسبة الى الزمان الثاني فهو من الامور الاعتبارية الانتزاعية
وقد سبق الكلام المتعلق بالامور الانتزاعية في بحث العرض النسبي الذي
ليس بوجوده في الخارج عند المتكلمين فلانسلم انه يلزم قيام العرض بالعرض
في هذه العبارة ولو سلم ان البقاء عرض * قلنا * ان اردت انه يلزم قيام
العرض بالعرض عند الحكماء وعند بعض المحققين من المتكلمين وانه غير جائز
عندهم قلنا نعم يلزم ذلك عندهؤلاء لكن لانسلم انه غير جائز عند هؤلاء
كيف ومعنى القيام عندهؤلاء الاختصاص الناعت بالمنعوت وان اردت انه يلزم
قيام العرض بالعرض بمعنى اتبعية في التحيز عند اكثر العلماء من المتكلمين
وانه غير جائز عندهم * قلنا * نعم يلزم ذلك عندهم لكن لانسلم انه غير جائز
انما يكون غير جائز لو لم ينته قياهما الى الجوهر وليس كذلك كما سبق تحقيقه
عن قريب فراجع اليه (الدر الثالث ان كلمة ان بفتح الهمزة وسكون
النون من حروف المصدر التي تغير معنى ما دخلت هي عليه من الجملة
وهي ان المفتوحة المخففة وما وان المفتوحة المشددة فلا ولان تدخلان
على الجملة الفعلية فجعلناها في تأويل المصدر والثالث تدخل على الجملة
الاسمية خاصة فجعلناها في تأويل المصدر * فان قلت * كيف تجعل
الاولان اعني ان المخففة المفتوحة وما الجملة الفعلية التي دخلتا عليها في تأويله
* قلت * تجعلانها فيه بان يأخذ مصدر الفعل الذي هو جزء الجملة

مطلب للوحدة المعبرة
في الاسم المفرد معنيان
الدر الثاني لزوم قيام
العرض بالعرض في قول
المص الترشيح آه
الدر الثالث في الحروف
المصدرية وطرق التأويل

الفعلية التي دخلت احدهما عليها فيضاف ذلك المصدر الى فاعل ذلك
 الفعل نحو اعجبني ان اقوم مقامك اي اعجبني قيامي مقامك وهذا اذا كان ذلك
 الفعل من الافعال الثامة واما اذا كان من الافعال الناقصة فبان يؤخذ
 منه مصدره ولو كان مصدرا بحسب الظاهر والصورة فيضاف الى خبره
 ويضاف ذلك الخبر الى فاعله وان شئت قلت الى اسمه على رأى والاول
 على رأى ابن الحاجب نحو اعجبني ان يكون زيد فاضلا اي كون الفاضل
 الى زيد ونسبته اليه فان ما وقع من الجمل فاعلا او مبتدأ او خبرا او شرطا
 وجزاء او شرطا فقط او صفة او نحو ذلك بمجرد عن النسبة التامة
 المقصودة لذاتها في الافادة لما سبق في بحث الاستعارة التبعية وذلك
 التجريد قد يكون بلا اداة مثلا في قوله عز اسمه يوم ينفع الصادقين
 صدقهم * بان اراد بها مجازا مطلقا لحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة
 فان ارادتهما معا تقتضى امتناع كون الجملة فاعلا او مضافا اليها او غيره
 كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان على ما صرح به الش في حاشية انوار التنزيل
 اي يوم ينفع صدق الصادقين قال الشارح المحقق اختلفوا في ان المضاف
 اليه اذا كان جملة فعلية الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية
 بتمامها اذا وقعت مضافا اليها وتند يكون بها وقد سبق الكلام في بحث
 الفريدة الاولى المجاز المفرد الخ * فان قلت * كيف يكون التجريد
 عن تلك النسبة * قلت * ذلك بان بمجرد الجملة عن ايقاع النسبة بين
 طرفيها بناء على ان المختار ان اللفاظ موضوعة لصور ذهنية او عن
 الوقوع بناء على انها موضوعة للصور الخارجية على رأى كما سبق
 تحقيقه في اوائل الجزء الاول فراجع * فان قلت * الثالث كيف
 تجعل الجملة الاسمية التي دخلت هي عليها في تأويل المصدر * قلت *
 بان يؤخذ من خبره مصدر فيضاف الى اسمه نحو اعجبني ان زيدا قائم او
 يقوم اي اعجبني قيامه هذا اذا كان خبره مشتقا او بان يؤخذ من صفة
 خبره مصدران يضاف احدهما الى الآخر ويضاف الآخر الى اسمه كما
 في قوله عز اسمه ذلك بانهم قوم لا يفقهون * اي بانتفاء فقا هتتم هذا
 اذا كان خبره اسما جامدا موصوفا بصفة داخل عليها النفي او بان يؤخذ
 من جزء خبره مصدر فيضاف الى جزئه الاول ثم يضاف هذا الجزء
 الى اسمه مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه هذا اذا كان خبره جملة

مطلب طرق التأويل
 بالمصدر

كانت خبرالك الجملة مشتقا ومثل بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه
اي شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه او بالحق الياء المصدرية في خبره
فيضاف الى اسمه اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيدا زيدتك قال
الرضي فان الجامدا اذا لحقت في آخره ياء النسب وبعدها التاء افادت معنى
المصدر نحو الفرنسية والصاربية انتهى اوبان يؤخذ من الحصول فيضاف
الى اسمه اذا كان خبره ظرفا مستقرا نحو بلغني ان زيدا في الدار اي حصول
زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر وذلك اي جعلها في تأويل
المصدر وفي حكم المفرد لان المفتوحة المشددة موضوعة لتكون مع جلتها
في تأويل المصدر وفي حكم المفرد كذا في الرضى * فان قلت * ما حكم المفرد
حتى يعلم انها في حكمه * قلت * حكمه ان لا يستعمل في اسناد تام يصح
السكوت عليه وان مع جلتها ايضا لا يستعمل في اسناد تام يصح السكوت
عليه كذا في حواشيد الفوائد الضيائية (الدر الرابع ان ان المصدرية
لا تدخل الا على فعل متصرف غير امر ولا نهى * فان قلت *
لم اخصت به * قلت * لان الفعل الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يأول
الفعل مع الحرف به فلا تدخل على باب نعم وبئس ولا على حسي * فان قلت *
لم كان ذلك الفعل غير امر وغير نهى مع ان لذلك الفعل مصدرا * قلت *
لانه يجب ان يفيد المصدر المأول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل والا
لم يصح ان يكون مأولين به الا ترى ان معنى بمارحبت وبرحبها شي واحد
وكذا معنى علمت انك قائم وقيامك شي واحد بخلاف قولك كتبت اليه
ان قم فانه ليس بمعنى كتبت اليه القيام فان قولك القيام ليس فيه معنى طلب
القيام بخلاف قولك كتبت اليه ان قم اي قيامك فانهما شي واحد
خلافا لسبويه وابي علي حيث ذهبوا الى انه يجوز ان يكون ذلك الفعل
امرا او نهيا لكنه غير مختار اذ لو جاز صلة الحرف امرا او نهيا لجاز
ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولا يجوز ذلك اتفاقا (الدر الخامس
ان ذلك الفعل المتصرف قد يكون ماضيا كقوله عز اسمه لولا ان من الله
علينا وقد يكون مضارعا كما فيما نحن فيه والكلمة ان المصدرية خواص
ثالث تأثيرها في ذلك الفعل ماضيا كان او مضارعا بالتغير والتأويل كما مر آفا
وثانيتهما تأثيرها في ذلك الفعل نصبا ولو محلا وثالثتهما تأثيرها في ذلك الفعل
ماضيا او مضارعا تخصيضا بالاستقبال لكونها للاستقبال (الدر السادس

مطلب حكم المفرد اي
شيء هو

الدر الرابع في بيان ان
ان المصدرية على اي كلمة
تدخل

مطلب لم اخص ان
المصدرية بفعل متصرف
غير امر ولا نهى

الدر الخامس في بيان
خواص ان المصدرية

الدر السادس في ان
ان المصدرية لاى معنى
وضعت

ان ان المصدرية موضوعة لاستقبال الحدث الفعلي مع الرجاء والطمع
 في حصوله فلذلك كانت مختصة بالفعل ولم تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى
 الظن كذا في الرضى والفوائد الضيائية (الدر السابع) ان قبلة تيم
 واسد تقلبون همزتها عينا وتشدون * اعن ترسمت من خرقاء * منزلة * ماء
 الصبابة من عينك مسجوم * (الدر الثامن) اعلم ان القضية كالتعريف
 والدليل اماملفوظة وهى الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع فى احد
 الازمنة الثلاثة او فى الازل فالاول فى القضايا الزمانية مثل سيقوم زيد والثانى
 فى القضايا الازلية مثل الله جل جلاله قادر واما مقولة وهى معنى القضية
 الملفوظة المؤلفة من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية
 * فان قلت * ان المحكوم عليه فى الجملة وهى التى حكم فيها بوقوع
 ثبوت شئ لشيء اولاً وقوعه موضوع والمحكوم به محمول وفى الشرطية
 وهى التى حكم فيها بوقوع اتصال المحكوم به بالمحكوم عليه واتصاله عنه
 اولاً وقوعه مقدم والمحكوم به تال لكن النسبة التامة الخبرية اى شئ هى
 * قلت * هى وقوع النسبة فى الموجبة ولا وقوعها فى السالبة
 * فان قلت * ان النسبة التى اضيف اليها الوقوع واللاوقوع اى شئ
 هى * قلت * هى عبارة عن النسبة بين بين التى هى مورد الايجاب
 والسلب اى الوقوع واللاوقوع وقد سبق قريباً معنى بين بين * فان قلت *
 هذه النسبة ماهى فى الجملة وماهى فى المتصلة وماهى فى المنفصلة
 * قلت * فى الجملة هى اثبوت وفى المتصلة هى الاتصال وفى المنفصلة
 هى الانفصال * فان قلت * يلزم ان يكون اجزاء القضية اربعة
 المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بين بين والنسبة التامة الخبرية وهو
 ينافى ما سبق آنفاً من ان معنى القضية مؤلف من المحكوم عليه والنسبة
 التامة الخبرية وهذه ثلاثة اجزاء * قلت * اعلم انه عند اهل التحقيق
 من القدماء اجزاء القضية ثلاثة وهى ما ذكر آنفاً من انها المحكوم عليه
 وبه والنسبة التامة الخبرية واما نفس اثبوت والاتصال والانفصال
 المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الاجزاء خروج البصر عن العمى
 اذ من القدماء من عرف التصديق باذراك ان النسبة وائفة اوليست بواقعة
 ولا شك ان النسبة التى حكم عليها بالوقوع او اللاوقوع هى النسبة المشتركة
 بين الموجبة والسالبة ولان الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مستحيل بدون تصور

الدر السابع فى بيان لغة
 بنى تيم فى ان المصدرية

الدر الثامن فى تقسيم
 القضية الى الملفوظة
 والمقولة وتحقيق اجزائها

الاتحاد اذا الاعداد انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد مثلامتصورا مشتركا بينهما فلو انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذواتها وانما انكروا كونها من اجزاء القضية كما زعم المتأخرون * فان قلت * اذا توقف على تصور ها الحكم بالوقوع والا وقوع فكيف يصح انكارهم لكونها من اجزائها * قلت * ذلك التوقف لا يستلزم كونها من اجزائها والا لكان البصر من اجزاء القضية في قولنا الهمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين كذا حققه استاذنا المحقق اسمعيل الكلبوي عليه رجة الغنى عز اسمه في الحواشي البرهانية فظهر ان هذه النسبة تسمى عند الفريقين بالنسبة بين بين لكونها مشتركة بين الموجبة والسالبة اما جزأ كما عند المتأخرين او خارجا عن الاجزاء شرطا موقوفا عليه عند القدماء وظهر ايضا ان الوقوع بمعنى مطابقة النسبة بين بين لما في نفس الامر والا وقوع بمعنى عدم مطابقتها عند الفريقين (الدر التاسع) ان بعض المنطقيين عرف الجملة الموجبة ٣ بانه ما حكم فيها بان احد طرفيها هو الآخر واشكل بquam زيد والجملة السالبة بانه ما حكم فيها بان احد طرفيها ليس هو الآخر واشكل بلم يقم زيد واجاب عنهما السيد الشريف بان قام زيد في تقدير زيد قائم وبان لم يقم زيد في تقدير زيد ليس بقائم واعترض عليه الشارح المحقق في حاشيته على التصديقات حيث قال وفيه نظر لان الوجدان الصادق يشهد بان التصديق في امثاله يتعلق بوقوع ثبوت وصف القيام بالفاعل لا بالمتحد شيء مع شيء وقس عليه السالبة انتهى واجاب عنه عبد الحكيم تميم الدين المحقق بان قال نعم ان الوجدان الصادق يشهد بذلك لكن المراد بالتعريف ما حكم فيها بان احد النما هو الآخر حكما صريحا كما في الجملة الاسمية او ضمنا والتزاما كما في الجملة الفعلية فحينئذ يصدق تعريف الجملة الموجبة والسالبة على الجملة الفعلية الخبرية فانها وان لم تدل على الحكم بالانحاد صراحة لكنها تدل عليه التزاما وانما لم يعتبر والجملة الفعلية قسما آخر في الحكم بان يقال الجملة الموجبة على قسمين جملة موجبة اسمية وهي ما حكم فيها بان احد طرفيها هو الآخر وجملة موجبة فعلية وهي ما حكم فيها بان ثبوت احد طرفيها للآخر تقريبا للاقسام وضبطا للانتشار بقدر الامكان

الدر التاسع في بيان السؤال
على تعريف الجملة

والجواب منه
٣ وأشار في التسمية
الى تعريف الجملة الموجبة
وهي التي كانت نسبتها
نسبة صحيحة لان يقال
ان الموضوع محمول والجملة
السالبة وهي التي كانت
نسبتها نسبة صحيحة لان
يقال ان الموضوع ليس
بمحمول

انتهى موضحا ومفسرا فلذلك وجب تأويل الفعلية بالاسمية وبؤيده
تعريف الحمل باتحاد الغايرين ذهنا خارجا وهذا ان التعريفان اللذان
هما الموجبة الجملة والسالبة الجملة للقضاء وظهر بما ذكرناك من التحقيق
آثما ما فيهما من المسامحة اى ما حكم وصدق فيها بوقوع اتحاد احدهما
مع الآخر في الموجبة او بلا وقوعه في السالبة وظهر ايضا ان الاتحاد
في الجملة هو النسبة بينين التي هي مشتركة بين الموجبة والسالبة عندهم
وان معنى وقوعه هو مطابقته لما في نفس الامر وقس عليه معنى ولا وقوعه
واما عند المتأخرين فتعريفهما ماذ كرناه قريبا من التحقيق فعندهم
النسبة بينين هي اثبوت في الجملة فعندهم لا يرد عليهما السؤال بالجملة
الفعلية فلا حاجة الى التأويل المذكور واما في الشرطية فهي الاتصال
في المتصلة والاتصال في المنفصلة عند كلا الفريقين واما النسبة التامة
الخبرية وهي الوقوع في الموجبة واللاوقوع في السالبة ففي كلها متحدة
تعبيرا ومعنى عند الفريقين وقد تسمى حكما واجبا وسلبا كما يسمى التصديق
حكما مطلقا واجبا وهو التصديق المتعلق بالوقوع وسلبا وهو التصديق
المتعلق بالاوقوع (الدر العاشر) انما اشتهر من القدماء انكروا
النسبة بينين بالكلية وجعلوا الوقوع والاوقوع عبارتين في الجملة
عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما معدو في المتصلة عن الاتصال
واللا اتصال وفي المنفصلة عن الانفصال واللا انفصال عن وقوع الاتحاد
ولا وقوعه ولا عن وقوع الاتصال ولا وقوعه ولا عن وقوع الانفصال
ولا وقوعه وانما ابته المتأخرون وجعلوا الوقوع والاوقوع عبارتين
عن ذلك بمعنى مطابقة الاتحاد والاتصال والانفصال لما في نفس الامر
فمعنى زيد قائم او ليس بقائم عند القدماء ان القائم متحد مع زيد او ليس بمتحدد
وعند المتأخرين ان اتحادهما معه واقع او ليس بواقع لا يخفى انه فاسد لما ذكر
فيما نقلناك من التحقيق آثما ومنشاء الاشتهار ظاهر تعريفهم بان الموجبة
الجملة ما حكم اى صدق فيها بان احد طرفيها هو الآخر كما ذكرنا قريبا
(الدر الحادي عشر) ان القضية لا تنفرد مالم يتعلق بهذه الاجزاء
لذا تادراكات اربعة تصور المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه
مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور النسبة التامة
الخبرية كذلك ثم الاذعان بها جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا

الدر العاشر في بيان
بطلان ما اشتهر من انكار
المتقدمين للنسبة بينين

الدر الحادي عشر في بيان
ان انعقاد القضية بان شيء

لواقع او غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقة بالوقوع يسمى ايجابا وايضا وبشرط تعلقه باللاوقوع يسمى سلبا وانتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والانتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما اى الوقوع واللاوقوع (الدر الثاني عشر) ان اللفظ الدال على الوقوع واللاوقوع يسمى رابطة وهى فى الجمليات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما فى قام زيد او جزؤه كما فى زيد قائم ابوه او خارج عنه كما فى زيد هو الجسم وكادوات النفي فى نحو ولم يقم زيد وايس زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفى الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما (الدر الثالث عشر) ان القضية مطلقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية نحو زيد هو ابوك والافتنائية نحو زيد جسم وامثاله وامثال قام زيد وزيد قام ابوه او قائم ابوه فلا تسمى ثنائية ولا ثلاثية كذا حقق استاذنا المحقق (الدر الرابع عشر) ان مواد القضايا الموجهة التى تدل عليها الجهاب كالضرورة الذاتية والوصفية والدوام الذاتى والوصفى والامكان صفت للنسب التامة الخيرية اعنى الوقوع واللاوقوع وهما صفتان لاثبوت او الاتحاد الذى هو النسبة بين بين وهو صفة المحمول فى الجملة * فان قلت * ام كان تلك المواد صفات للوقوع واللاوقوع * قلت * لان كلا منهما موصوف بالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام وام مثلا دون النسبة بين بين * فان قلت * ام كانت النسبة بين بين صفة للمحمول مع انها متعلقة لكليهما * قلت * ذكر السيد السند ان اضافتها الى المحمول وجعلها صفة له لانها من مقتضيات المحمول لان الموضوع امر مستقل بنفسه لا يقتضى الارتباط بغيره والمحمول مفهوم يقتضى الارتباط بغيره فالنسبة التى بين بين يستحق ان تضاف اليه وان نجعل صفة له دون الموضوع وان كانت متصورة بين الموضوع والمحمول انتهى واذا عرفت ان القضية الموجهة مثلا كل انسان ناطق بالضرورة تدل على الوقوع الضرورى يعنى المتصف بامتناع الانفكاك اى مطابقة ثبوت الناطق لكل انسان او اتحادهم لما فى نفس الامر مطابقة ملازمة بالضرورة اى بامتناع انفكاك تلك المطابقة لما فى نفس الامر عن ذلك اثبوت فتكون الجهات

الدر الثانى عشر فى بيان
الروابط الدالة على الوقوع
واللاوقوع

الدر الثالث عشر فى بيان
ان القضية على اى رابطة
تشتمل تسمى ثلاثية

الدر الرابع عشر مواد
الموجهة لاي شئ صفة

سميت القضية الموجهة
رابعة ومتنوعة

بيانا لانواع الوقوع واللاوقوع فاذلك سميت القضية الموجهة رباعية
ومنوعة بكسر الواو اى مبنية لانواع الوقوع واللاوقوع ولذلك ايضا
كان كذب الموجهة بانتفاء تلك الصفة كما يكون بانتفاء موصوفها فان كذب
المقيد كما يكون بانتفاء اصل المقيد يكون بانتفاء قيده مثلا اذا قلنا
جاءنى رجل عالم كما يكون كذبه بانتفاء بحيثية رجل كذلك يكون
بانتفاء قيده وصفته اعنى عالم فانك اذا قلت حين جاءك رجل جاهل
جاءنى رجل عالم كان كاذبا او تدل تلك القضية على ادراك الوقوع المتصف
بتلك الكيفية اى ادراك ان النسبة اى اثبوت او الاتحاد واقعة اى مطابقة
لما فى نفس الامر مطابقة ضرورية اى متصفة بامتناع اتفاقها عن تلك
النسبة والاول على رأى الشافعية والثانى على رأى الحنفية كما سبق بحقيقة
فى اوائل الجزء الاول وقس عليه السوالب والمنصلات والمنفصلات كذا
حققه الشارح المحقق فى حواشيه التصديقية (الدر الخامس عشر)
ان مثل قد يحى زيد اى بالحقيقة يصدر الجحى من زيد وان كان قليلا
ونحو قد يصدق النجم اى بالحقيقة يصدر الصدق من النجم وان كان قليلا
كذا فى الرضى بناء على ما سبق فى الجزء الاول فى بحث تحقيق معانى كلمة
قد من انه قد يضاف الى التحقيق التقليل اى تقليل الحدث الفعلى مع تحقيقه
فان قلت * ان المثال الاول قضية شخصية لكون موضوعها جزئيا
حقيقيا وشخصا معينا فكيف تدخل عليها كلمة قد التى تقيد جزئية الحكم
وهى عبارة عن كون الحكم على بعض افراد الموضوع فى الجملة وكذا فى
القضية النائية فان موضوعها كلى معروف باللام فان حلت على الاستغراق
فهى موجهة كلية وان على العهد الخارجى فتخصيصية وان على الجنس الغير
المشهور فمهملة وعلى كل من التقادير بنافى دخولها * قلت * ان كلمة قد
تكون جهة القضية التى دخلت هى عليها فانها تدل على تقليل الحدث
الفعلى مع تحقيقه وتقليله يستلزم قلة الزمان الذى وقع ذلك الحدث فيه
والحال انه غير معين اذ لم بين فيكون وقوع ثبوت الحدث فى وقت غير
معين وقد كان الحكم فيه بالفعل فيكون مثل هاتين القضيتين من المطلقة
المتشعبة التى هى من الموجهات الست الغير المشهورة احدهما ذكرت
وهى التى حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت ما كالمثال المذكور وثانيتهما
المطلقة الوقية وهى التى حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين نحو زيد

مطلب الدر الخامس عشر
ان مثل قد يحى زيد
اى قضية هى

مطلب الموجهات الست
الغير المشهورة

يركب يوم الجمعة وثالثها الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض اوقات وصف الموضوع نحو هذا النائم يتكلم اي يثبت له التكلم في بعض اوقات اتصافه بالنوم ورابعها الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف للحكم بالامكان العام نحو كل نائم يتكلم مادام نائما وخامستها ممكنة وقية وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت معين عن الجانب المخالف للحكم (وسادستها الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت ما عن الجانب المخالف للحكم بالامكان العام نحو كل انسان متنفس في وقت ما واذا عرفت هذا فنقول انا لانسلم انها تفيد جزئية الحكم ههنا حتى ينافي دخولها عليهما نعم انها تفيد جزئية الحكم اذا دخلت على الرابطة الزمانية نحو الحيوان قد يكون انسانا كما في الكليات لكن فيه تأمل كما لا يخفى على اهله نعم انها تفيدها اذا دخلت عليها في الشرطية كما لا يخفى (الدر السادس عشر) اعلم ان قولنا كانت او كان وقد يكون مثلا في الشرطيات من توابع ادات الشرط تصحيح اتيانها لامتناع دخولها على الاسم وللدلالة على ان اداة الشرط عند التحقيق لربط النسبة اعني الوقوع او اللاوقوع الى النسبة اي الوقوع او اللاوقوع التين هما في طرفي الشرطية لكنهما متصورتان لامتناع الربط بعد تعلق التصديق والاذعان يقينا او ظنا وكذلك قد يزداد ان يكون مع اما للدلالة على ان الاتصال عند التحقيق بين النسبتين التين بين طرفي المنفصلة وهما الوقوع او اللاوقوع لكنهما متصورتان لما سبق آفا هذا اذا لم يكن دعوى اللزوم بحسب الاستقبال وكذا الثاني واما اذا كانت كذلك فكان وان يكون ليسا من توابع الادوات بل من جلة الطرف وقد يذكر ان يكون لبيان كون الجهة اي مدلولها صفة للنسبة الايجابية او السلبية اي الوقوع او اللاوقوع لكونه دالا عليها كذا حقق الشارح المحقق في حواشيه التصديقية (الدر السابع عشر) اعلم ان مخصوصية الجملة ومحصوريتها واهمالها انما تكون باعتبار حكمها لا باعتبار شخصية موضوعها ولا كليته والالزام ان تكون الطبيعية محصورة فان كان الحكم فيها على جزئي حقيقي فهي مخصوصة وشخصية وان كان الحكم فيها على جميع افراد موضوعها او على بعض افرادها محصورة ومسورة وان كان الحكم فيها على افراد موضوعها

مطلب الدر السادس عشر
ذكر مثل كانت او كان
وقد يكون في الشرطيات

مطلب الدر السابع عشر
في محصورية الجملة
والشرطية

مطلب اقسام القضية
الشرطية باى اعتبار

مطلب الاوضاع المعبرة
في الشرطية عن اى شىء
عبارة

مطلب ادوات السور
والاهمال في الشرطية

مطلقا اى من غير بيان كمية الافراد كلا او بعضا فمهمة وان كان على
طبيعة موضوعها ومفهومة فطبيعة فقد ظهر من هذا ان كلية الجملة
انما هى بحسب كلية حكمها بان يكون على جميع افراد موضوعها وان جزئيتها
انما هى بحسب بعضية حكمها بان يكون على بعض الافراد وان اهمالها
انما هى بحسب اهمال حكمها بان يكون على الافراد مطلقا وان طبيعتها
انما هى بحسب كون حكمها على مفهوم موضوعها وطبيعته واما ادوات
محصوراتها فمعروفة * فان قلت * قد استفيد من هذا ان كلية الجملة
وجزئيتها انما تكون باعتبار كون الحكم فيها على افراد الموضوع وليس
في الشرطيات موضوعات حتى تكون كليتها وجزئيتها باعتبار افرادها فهل
تكون كلية وجزئية اولا وعلى تقدير كونها كلية وجزئية فعلى اى اعتبار
تكون كليتها وجزئيتها وشخصيتها واهمالها * قلت * لها اقسام ثلاثة
مخصوصة محصورة * كملة كالجملية الا انها ليس لها طبيعة كما سيظهر سره
وتكون شخصيتها ومحصوريتها كليتها وجزئيتها واهمالها باعتبار الازمان
والاوضاع التى يمكن اجتماعها مع المقدم فالازمان والاوضاع اى الاحوال
بمنزلة افراد الموضوع في الجملة وتلك الاوضاع هى الاحوال التى تحصل
للمقدم بسبب اقترانه بالامور الممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كلما كان زيد
انسانا كان حيوانا اردنا به ان لزوم حيوانيته لانسانيته ثابت في جميع
الازمان ولا يقتصر على ذلك القدر بل يزيد مع ذلك ان اللزوم متحقق
على جميع الاحوال التى يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه
قائما او قاعدا او ضاحكا او نائما او كون الشمس طالعة او غاربة او كون
المطر نازلا او كون الحمارنا هقا الى غير ذلك مما لا يساهى فان كان الحكم
فيها بالاتصال او الانفصال في زمان معين وعلى وضع معين فالشرطية
مخصوصة وتخصية كقولنا ان جئنى اليوم راكبا اكر متك وان كان
الحكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع
الممكنة الاجتماع مع المقدم فمحصورة كلية وادواتها في المتصلة الموجبة
كلما وهما ومتى كما مر مناله وفي المنفصلة الموجبة دائما ما ان يكون وان كان
الحكم فيها بالاتصال او الانفصال في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع
فمحصورة جزئية كقولنا قد يكون اذا كان الشىء حيوانا كان انسانا فان الحكم
فيها لزوم الانسانية في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع وهو كونه

ناطقا وسورها في الموجبة فيهما قد يكون ان او اذا كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فانهما موجود وقد يكون اما او وان كان الحكم فيها بالاتصال او الانفصال في الازمان والاوزاع مطلقا اي من غير تعيين للكمية بمضا او كلا فهما وسورها في المتصلة باطلاق ان واذا ولو كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود وفي المنفصلة باطلاق اما او كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون الهمار موجودا وسور السالبة الكلية فهما ليس البتة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فلا يلزم وجود وكقولنا ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبداخل حرف السلب على سور الايجاب الكلي نحو ليس كذا وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة فقد ظهر من ههنا ان الشرطية المخصوصة ما كان الحكم فيها بالاتصال او الانفصال او بسلبه على وضع معين وان الشرطية المحصورة هي ما كان الحكم فيها بالاتصال او الانفصال او بسلبه وبين كمية الحكم بانه على جميع الاوزاع او على بعضها وان الشرطية المهمة ما كان الحكم فيها بالاتصال او الانفصال او بسلبه على الاوزاع ولم بين كمية حكمها بانه على جميع الاوزاع او على بعضها فان قلت لم اعتبر في الاوزاع ان تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم قلت لا يلزم كذب كلية الشرطية فانه لو اعتبر جميع الاوزاع سواء امكن اجتماعها معه او لا يلزم ان لا يصدق شرطية كلية اصلا فان من الاوزاع مثل عدم لزوم التالي وعدم التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين يستلزم عدم التالي وعدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والالكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للقيضين وانه محال فعلى بعض الاوزاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوزاع وهو مفهوم الكلية وكذا في المنفصلة على ما بين في محله وظهر من ههنا ايضا ان ليس للشرطيات قضية طبيعية فانها ما حكم فيها على طبيعة الموضوع ولا شيء من الشرطيات ما حكم فيها على طبيعة الموضوع فلا شيء منها بقضية طبيعية اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الشرطية ليس لها موضوع حتى يحكم على طبيعته ومفهومه كما لا يخفى (الدر النامن عشر) الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب

مطلب تعريفات
المحصورة والمهمة
من الشرطيات

مطلب لم اعتبر في
الاوزاع امكان الاجتماع
مع المقدم

مطلب لم يكن للشرطية
طبيعة

مطلب الضرورة تطلق
على ستة معان

الذاتي الذي هو ان يكون ذات الموضوع وماهية آية عن انفكاك النسبة بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية اخرى نحو الله تعالى عالم اوحى بالضرورة وعلى الضرورة بشرط المحمول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل اولى بقاء بالضرورة بشرط ان لا يكون قائما بالفعل اذا لم يكن بعد تحققه بعلة الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلا اختياريا لا يجب ابقائه على الفاعل في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات وجود الموضوع والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل لكل والوجوب الذاتي مخصص بالاولى والوجوب بما عداها وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت الضرورة بشرط المحمول فيهما ويسمى امكانا خاصا في الدر التاسع عشر اعلم ان الفاظ العموم بالاحتمال العقلي ثلاثة اقسام (الاول عام بصيغته ومعناه وهو بان يكون اللفظ مجموعا معرفا باللام او الاضافة والمعنى مستوعبا سواء وجد له مفرد من لفظه كالرجال او كالتساقط انه جمع امرأة والثاني عام بمعناه فقط بان يكون اللفظ مفردا مستوعبا لكل ما يتناوله كالرجل والقوم والرهط فان اقوم اسم لجماعة الرجال خاصة والرهط اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة ولفظهما مفرد بدليل انه يتنى ويجمع يقال قومان واقوام ورهطان وارھط وانه يوجد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج وكلاهما منى وابن ومهما اذا كن شرطية او استفهامية كن عامة قطعاً (والثالث عام بصيغته فقط وهذا القسم هو الاحتمال العقلي لا يتصور وجوده اذ لا بد في العموم من تعدد المعنى) والقسم الثاني وهو العام بمعناه فقط على نوعين (الاول المتناول للمجموع الاحاد والافراد مثل القوم من اسماء الجموع المعرفة باللام او الاضافة حيث لا عهد اذا الاصل في التعريف العهد لان التمييز فيه اتم ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل جدا والعهد الذهني موقوف على وجود قرينة البعضية فلا استغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الحارج خصوصا

مطلب الضرورة بشرط
المحمول بما مع الامكان
الخاص

مطلب الدر التاسع عشر
في الفاظ العموم واقسامها

مطلب العام بمعناه على
نوعين

في الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون الحقيقة من حيث هي هي (والنوع الثاني العام المتناول لكل واحد كالرجل اى المفرد المعروف باللام او الاضافة الاستغرافية وكن وما هذا النوع الثاني على صنفين **الصنف الاول** ان يكون تناوله لكل فرد على سبيل الشمول نحو **من خل دار ابى سفيان فهو آمن** **والصنف الثاني** ان يكون تناوله لكل فرد على سبيل البديل نحو **ان تكن يدركك الموت** (والنوع الاول وهو المتناول للمجموع الآحاد من القسم الثاني ان يتعلق بالحكم للمجموع الآحاد لا اكل واحد على الانفراد وحيث يثبت للآحاد انما يثبت لانه داخل في المجموع حتى لو قبل القوم الذى دخل هذا الحصن فله كذا من النفل فدخل جماعة كان النفل لمجموعه ولو دخل واحد واثان لا يستحق شيئا * فان قلت * اذا لم يتناول فكيف يصح استثناء الواحد منه في نحو جاءني القوم الازيدا اذن شرطه دخول المستثنى في حكم المستثنى منه لولا الاستثناء * قلت * من حيث ان مجيئ المجموع لا يتصور بدون مجيئ كل فرد فدخل في حكم المستثنى منه لولا الاستثناء حتى لو كان الحكم متعلقا بالمجموع من حيث المجموع من غير ان يثبت لكل فرد لا يصح الاستثناء لعدم الدخول في حكم المستثنى منه لولا الاستثناء منل يطبق رفع هذا الجرح القوم الازيد وهذا كما يصح عندي عشرة الا واحد الدخوله في حكمه لولا الاستثناء ولا يصح عشرة زوج الا واحدا لعدم الدخول المذكور لولا الاستثناء اذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع بشرط الاجتماع لا الانفراد (والصنف الاول من النوع الثاني وهو ان يتناول العام بمعنى فقط كل واحد على سبيل الشمول ان يتعلق الحكم به مطلقا اى سواء كان مجتمعا مع غيره او منفردا عنه نحو من دخل هذا الحصن فله درهم فلو دخل واحد يستحق درهما ولو دخل جمعا معا او متعاقبين استحق كل واحد الدرهم (والصنف الثاني وهو ان يتناول العام كل واحد على سبيل البديل من النوع الثاني ان يتعلق الحكم به بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل من دخل هذا الحصن اولا فله درهم فكل واحد دخله اولا مفردا استحق الدرهم ولو دخله جماعة عالم يستحقوا شيئا ولو دخلوه متعاقبين لم يستحقوا الا الواحد السابق وهذا الذى ذكرناه من الفاضل العموم وما يتعلق بها يكفي فيما قصدنا في الدر الآتى ومن اراد التفصيل فليرجع الى محله (الدر العشرون اعلم ان الحالات المقنضية

مطلب الدر العشرون
الحالات الداعية لتقييد
المسند باحدى الشروط
المختلفة

لتقييد المسند باحدى كلمات الشرط المختلفة كان واما بزيادة ما على كلمة
ان لزيادة الابهام واذا واذا ما ومتى ومتى ما واين واينما وحيث وحيثما
ومن وما ومهما واى واى ولو لانعرف الا بمعرفة ما بين تلك الادوات
من معانيها المختلفة قال في المفتاح فالذى يكشف عنها القناع وقوفك على
ما بين هذه الكلمات من التفاصيل (اما ان فهمى للشرط فى الاستقبال اى
لتعليق حصول مضمون جلة بحصول مضمون جلة اخرى فى الاستقبال
والاصل فيها خلو المتكلم عن الجزم بوقوع الشرط اى بوقوع مضمون
فعل الشرط كما يقول القائل ان تكرمنى اكرمك وهو لا يعلم انكرمه ام لا
فلا يقع فى كلام الله عز اسمه الاعلى طريق الحكاية او على نوع من التأويل
* فان قلت * كما ان الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك الاصل
فيها عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها انما تستعمل
فى المعانى المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له * قلت * الغرض ببيان
الفرق بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال وذلك
يحصل بهذا القدر وان كان الاصل فيها ايضا الخلو عن الجزم بلا وقوعه
على ما به عليه فى المفتاح بالمثل المذكور فاذا استعملتها فى مقام الجزم لا بد
من نكتة ليكون الكلام المشتمل عليها بليغا وتلك النكتة اما تجاهلك يا متكلم
لاستدعاء المقام اياه او غير ذلك واذا للشرط فى الاستقبال والاصل فيها
القطع بوقوع مضمون الشرط فى الاستقبال اما تحقيقا كما اذا قلت اذا طلعت
الشمس فاني افعل كذا او باعتبار خطابي وهو النكتة فى تغليب لفظ الماضى
معه على المستقبل فى الاستعمال لكون الماضى اقرب الى القطع فى الجملة نظرا
الى اللفظ (ومتى لتعميم الاوقات فى الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعم كل
وقت من اوقات وقوع الشرط على سبيل البدل (ومتى ما) اعم (واين) لتعميم
الامكنة والاحياز فى الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعم كل مكان من امكنة
وقوع الشرط على سبيل البدل مثل اين تكن بدر كك الموت اى مكانا ما
ان توجد بصلك واينما اعم قال الله تعالى اينماتكم ونوايدرككم الموت وحيما
نظير اينما قال الله عز اسمه وحيما كنتم فواو الوجوه حكم شرطه (ومن لتعميم
ذوى العلم فحينئذ يكون اطلاقه على الله تعالى حقيقة كما اشار اليه فى منافع
الدقائق ومن قال انها لتعميم ذوى العقل فاطلاقه على الله تعالى مجاز عنده
قال الله علت كلمته ومن بها جرف فى سبيل الله يجرى فى الارض مراغا كثيرة

كلمة ان الشرطية
كلمة اذا الشرطية
كلمة متى ومتى
كلمة اين واينما
كلمة من

وسعة اي انسان ما ان بها جرف في سبيل الله يحداه وما لنعميم الاشياء اي لصفات
 من وذوات غيرهم قال الله تعالى (وما تفعلوا من خير فان الله به عليم)
 (وهما بمعنى الشئ اعم قال الله عز شانه وقالوا هما تأتابه من آية
 لتسخر نابه فما نحن لك بمؤمنين اي شئ مان تأتابه ووجهه اذا قدر
 ان اصله ماما ظاهر يعني اصله ما الحق باخره ما الرائدة لزيادة معنى الابهام
 فانقلب الفها هاء لاستكراه تنابع المتلين (واي لنعميم ما اضيف اليه من ذوى
 العلم وغيره واني لنعميم الاحوال الراجعة الى الشرط اعني الفعل على سبيل
 البدل كما نقول اني تقرأ اقرأي على اي حال توجد القراءة من جهرها او همسها
 او غير ذلك اوجدها انا واذا قلت ان جنتي جنتك فمناه ان جنتي راكبا
 جنتك راكبا وان جنتي راجلا جنتك راجلا وان جنتي ضاحكا جنتك
 ضاحكا الى غير ذلك فعدل الى اني للاستغناء عن التطويل المذكور مع
 الاحتراز عن الاملال وقس عليه غيره والمطلوب بهذه المعجمات ترك تفصيل
 الى اجمال مع الاحتراز عن تطويل اما غير واف بالخصر او بمثل الاتراي
 في قولك من يأتني اكرمه كيف تستغني عن التفصيل والتطويل في قولك
 ان يأتني زيدا اكرمه وان يأتني عمرو اكرمه وان يأتني بكرا اكرمه وان يأتني
 خالد اكرمه الى عدد درجته نذر استيعابه مع قيام الاملال قال الله علت كلمته
 ومن بطع الله ورسوله ويخش الله ويوفقه فاولئك هم الفائزون اي امام مكاف
 اطاع الله في فرائضه ورسوله في سنته وخشى الله على ماضى من ذنوبه
 واتقاء فيما يستقبل حاز الفوز بحذا فيره وكذا من في الدار فان معناه ازيد
 في الدار ام عمرو ام خالد ام بكر الى غير ذلك فعدل الى من قطع التطويل المتعذر
 او المتعسر مع الاحتراز عن الاملال فاذا قلت في الشرط من زارني فله درهم
 وكل من زارك يستحق العطاء واذا قلت من في الدار فيقال في الجواب زيد
 وعمرو ويعد من فيها الى اخرهم (واعلم ان الجزاء والسرط في غير لولما كما
 تعليق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل الآن اي في حال التكلم
 وزمانه استلزم ذلك في جلتيهما امتناع اثبوت اي ثبوت مضمونيهما
 في حال التكلم فامتنع ان تكونا جلتين اسميتين او احدا هما واستلزم ذلك
 ايضا امتناع المضى في جلتيهما فامتنع ان يكون الفعلان ماضيين او احدهما
 ويظهر من هذا ان نحو ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني اكرمتك وارتكرمتني
 اكرمتك ونحو ان تكرمتني فانت مكرم ونحو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس بما

كلمة ما
 كلمة هما
 كلمة اي واني
 مطلب الغرض المطلوب
 بهذه المعجمات
 مطلب سبب وجوب
 كون الشرط والجزاء
 فعين مضارعين فيما
 عدالو

لا موجب لكونه ماضيا معه واسمية كنون التأ كيد في نحو: فاما يا بنيكم مني
 هدى * واما نطقهم في الحرب * لا بصر اليه في بليغ الكلام الا لكنته مامثل
 توخي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما القوة الاسباب المتأخذة
 كرضاء البائع ونهضة المبيع في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انتقاد
 الاسباب في ذلك واما لان ما هو للوقوع كالواقع نحو قولك ان مت وعليه ونادي
 اصحاب الجنة ونادي اصحاب الاعراف وكذا انا قمنا لك لنزولها قبل فتح
 مكة المكرمة وفي اقوال المفسرين ههنا كثيرة واما التعريض وهو ان يذكر
 الرجل ويراد الاخر كما في * لئن اتبعت اهواءهم ولئن اشركت الآية وفي سلوك
 طريقة التعريض في ولئن اشركت فائدتان الاولى ان من هو في اعلى
 المراتب عند الله تعالى اعني النبي عليه الصلاة والسلام اذا كان الاشراك
 محيطا لعمله فبالغيره لا يعظم بحاله والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون
 في مرتبة الخطاب وقس عليه نظائره ونظيره في كونه تعريضا لقوله تعالى
 حكاية * وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون * المراد مالكم لا تعبدون الذي
 فطركم والمنسب عليه قوله واليه ترجعون ولو لا التعريض لكان المناسب واليه
 ارجع وكذا * انخذ من دونه الهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم
 شيئا ولا ينقذون اني اذا في ضلال * مبين * المراد انخذون من دونه آلهة
 ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذوكم انكم اذن في
 ضلال مبين ولذلك قيل اني امنت بربكم دون ربي واتبعه فاستمعون
 ولا تعرف حسن موقع هذا التعريض الا اذا نظرت الى مقامه وهو نطلب
 اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب وهو ترك المواجهة بالتضليل
 والتصريح بهم بارتكاب الباطل ومن هذا القبيل قوله تعالى * قل لا تسألون
 عما اجر منا ولا تسأل عما نعملون * والافحق النسق من حيث الظاهر قل لا تسألون
 عما عملنا ولا تسأل عما نجرمون وكذا ما قبله * وانا اواباكم لعلي هدى او في ضلال
 مبين * وهذا النوع من الكلام يسمى المصنف واما لانه ولما لاظهار الرغبة
 في وقوعه كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك وقولهم رجه الله تعالى
 في الدعاء من هذا القبيل واما لابرار المقدر في معرض الملقوظ به لانصبا
 الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس مراد به
 ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامى اياك امس (واعلم ان العموم
 في اللغة هو الشمول يقال عم المطر عموما اذا شمل الامكنة من الباب الاول

قوله تعالى عما اجر منا
 اي من الزلات التي لا يخلو
 عنها المؤمن ولا تسأل
 عما نعملون اي من الكفر
 (منه)

مطلب النصف

مطلب العموم في اللغة
 والاصطلاح واي شيء
 من اللفظ والمعنى ينصف
 به حقيقة

وعم الخصب بفتح الخاء المعجمة وسكون الضاد المهملة اذا شمل البلدان
 مطر عام وخصب عام اذا شمل الامكنة والبلدان وفي الاصطلاح استغراق
 اللفظ لسمياته غير محصورة وقيد اللفظ احتراز عن المعنى فلا يقال لاستغراق
 المعنى وشموله في الاصطلاح عموم كما يقال في اللغة (واعلم انهم اختلفوا
 بعد اتفاقهم على ان اللفظ يتصف بالعموم حقيقة في ان المعنى اذا شمل
 اشياء هل يتصف بالعموم ام لا فذهب العامة الى انه لا يتصف به وهو
 الصحيح لان العموم وصف لشمثل لا لشمثل عليه اذ العام لغة فاعل
 بمعنى الشامل وههنا الشامل هو اللفظ فلذلك عرفوا العام بانه لفظ
 يستغرق سميات غير محصورة واحترازوا بقيد لفظ عن المعنى وذهب الجصاص
 منا ومن تبعه الى انه يتصف به حقيقة وهو المختار عند ابن الحاجب على
 ان يكون العموم شذوذا معنويا حيث قالوا للعموم حقيقة في شمول امر متعدد
 فكما صح في الالفاظ باعتبار شموله لمتعدد بحسب الوضع يصح في المعاني باعتبار
 شمول المعنى لامور متعددة باعتبار التحقق فيها كعموم المطر والخصب والقحط
 للبلدان وما اورده عليه بعدم شمول المطر لكون الموجود منه في مكان غير
 الموجود منه في مكان آخر مع ان العام لا بد ان يكون امرا واحدا شاملا لمتعدد
 وشمول المطر ليس كذلك فاجيب عنه باننا لانسلم انه يعتبر في اللغة في العموم
 هذا القيد بل يكفي الشمول مطلقا سواء كان هناك امرا واحدا ولا وباننا لانسلم
 ان شمول المطر ليس كذلك فان المطر عبارة عن الماء النازل من السماء
 وهذا المعنى كلى وما يوجد في الامكنة المتخلفة افراده وما صدق هو عليه
 فيوجد هناك امرا واحدا شاملا لمتعدد وقال عضد الملة في شرح مختصر
 المنتهى ان العموم من عوارض اللفظ حقيقة فاذا قيل هذا اللفظ عام صدق
 على سبيل الحقيقة واما في المعنى فاذا قيل هذا المعنى عام فهل هو حقيقة ام لا
 فقيه مذاهب اولها لا يصدق حقيقة ولا مجازا وثانيها يصدق مجازا وثالثها
 يصدق حقيقة انتهى والثاني مذهب اليه العامة واختاره من لا خسرو
 والثالث مذهب اليه الجصاص ومن تبعه من المحققين وانما اختاروه
 فان العموم بهذا المعنى اي شمول المعنى لامور متعددة يتصور في المعاني الكلية
 كالانسان والحيوان فان مفهوم كل منهما امر واحد يتعلق لامور متعددة
 فان يصدق عليهما قال في شرح المنتهى (واعلم ان الاطلاق الاغوى امره
 سهل وانما النزاع في معنى واحد يتعلق لمتعدد وذلك لا يتصور في الاعيان

الخارجية انما يتصور في المعاني الذهنية والاصوليون ينكرون وجودها
وقال السيد السند قدس سره المراد بالتعلق في قوله وانما النزاع في واحد
متعلق صدق ذلك المعنى الواحد على المتعدد واطلاقه عليه لا التعلق
المطلق اذ من البين جواز كون المرئى الواحد بعينه متعلقا للابصارات
واما كون السمع الواحد متعلقا للاسماعات وكذا الشموم ففيه تسامح
اذ ليس المتعلق فيهما للمتعدد امر واحد بعينه لان الهواء الحامل للصوت اذا
صدم الهواء المجاور له حدث فيه مثل ذلك الصوت فالسمع الذي تعلق به
استماع زيد مثل السمع الذي تعلق به استماع عمرو لا بعينه وكذا الشموم
والامر الموجود الواحد الذي يطلق على المتعدد لا يتحقق له الا في اللفظ
عند من لا يقول بالوجود الذهني قال الامام الغزالي عليه راحة الباري جل
شأنه الرجل منلله وجود في الاعيان ووجود في الازهان ووجود في
اللسان واما وجوده في الاعيان فلا عموم له اذ ليس في الوجود الا زيد وعمرو
ولا يوجد رجل مطلق يشملهما واما وجوده في اللسان فيتحقق فيه العموم
لان لفظه قد وضع للدلالة ونسبته الى زيد وعمرو واحد فيسمى تاما باعتبار
نسبة دلالة الى المدلولات الكثيرة واما الوجود الذهني فيتحقق فيه العموم
ايضا ان قيل به لان معنى الرجل يسمى كليا من حيث ان العقل يأخذ من شهادة
زيد حقيقة الرجل وهي ذكرا يتجاوز حد البلوغ واذا رأى عمرا لم يأخذ منه
صوة اخرى بل عين ما اخذه من قبل ونسبته الى زيد كنسبته الى عمرو فان
سمى هذا المعنى تاما فلا بأس به انتهى ونحن بعناية الفياض عز اسمه نقول
لعل مبنى هذا النزاع على ان المعنى عبارة عن الامر الخارجي بناء على ان
الالفاظ موضوعة للامور الخارجية كما هو رأى الشافعية او عبارة عن الامر
الذهني بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الذهنية على رأى الحنفية
فان كانت المعاني عبارة عن الامور الخارجية والموجود في الخارج لا يكون
الا متشخصا فلا يتصور فيها التعدد والصدق على كثيرين الا باعتبار
وجودها في اللفظ بحسب دلالتها على كثيرين كما مر آنفا فعلى هذا
لا تتصف المعاني بالعموم بل الالفاظ فقط باعتبار دلالتها على المتعدد
وان كانت المعاني عبارة عن الامور الذهنية والصور العقلية فلا مانع من ان
تتصف بالعموم كما قال به الامام الجصاص ومن تبعه من ان كل يتصف به
الالفاظ فان بعض الامور الذهنية كلى فيصلح للعمومية * فان قلت *

قال في شرح مختصر المشي المتكلمون والاصوليون ينكرون الوجود
الذهني فكيف يكون اللفظ موضوعا لتلك الامور حتى تكون المعاني
عبارة عنها قلت * وجود الاشياء في الاذهان على نحوين (الاول
وجودها فيها بانفسها واعيانها وهذا هو محل النزاع يدل عليه استدلال
الناقين بلزوم كون الذهن حارا وباردا اذا حصل الحار والبارد فيه وبلزوم
كونه محترقا لو حصل الجبل فيه الى غير ذلك وجواب المثبتين بان ذلك
من اثار الوجود الخارجي فالزوم ممنوع (والثاني وجودها
في الاذهان بصورها المتزعة التي جعلت وسائل الى المقاصد على ما مر
تحقيقه في بيان وضع الالفاظ عند الفريقين في الجزء الاول قال في المقاصد
الوجود على اربعة مراتب الوجود العيني والوجود الذهني والوجود
اللفظي والوجود الخطي اعلاها الوجود العيني وهو الوجود المتأصل
المتفق عليه الذي به تحقق ذات الشيء وحقيقته بل نفس تحققها ثم الوجود
في الاذهان وهو وجود غير متأصل بمنزلة الظل للجسم يكون التحقق به
الصورة المطابقة للشيء بمعنى انها لو تحققت في الخارج لكانت ذلك الشيء
كما ان ظل الشجر لو تجسم لكان ذلك الشجر ثم الوجود في اللفظ والعبارة
ثم الوجود في الخط والكتابة وكل من الاخيرين من حيث الاضافة الى ذات
الشيء وحقيقته مجازي لان الوجود من زيد مثلا في اللفظ والعبارة صوت
موضوع بازائه وفي الخط والكتابة نقش موضوع براء اللفظ الدال عليه
لا ذات زيدا ولا صورته نعم اذا اضيف الوجود الى اللفظ الموضوع بازائه او القش
الموضوع بازاء ذلك اللفظ كان حقيقيا من قبيل الوجود في الاعيان (واعلم
ان اكل لاحق فيما ذكرنا من الترتيب دلالة على السابق فالذهني دلالة على
العيني واللفظي دلالة على الذهني والخطي دلالة على اللفظي فتحقق
دلالات ثلاث اولها عقلية لا يختلف منها بحسب اختلاف الاشخاص
والاوضاع الدال ولا المدلول اذ باي لفظ عبر عن السماء مثلا فالوجود في
الخارج هو ذلك المسخص وفي الذهن هو الصورة المطابقة له ولا خريان
اعني دلالة اللفظ على الصورة الذهنية ودلالة الخط على اللفظ وضعيان
يختلف في الاولى الدال بان يعين ويوضع طائفة لفظا كالسما وطائفة
اخرى لفظا آخر كما في الفارسية وغيرها لا المدلول لان الصورة الذهنية
لا تختلف باختلاف اللغات وتختلف في الثانية اعني دلة الخط والقش

مطلب وجود الاشياء
في الذهن على نحوين

مطلب الوجود على
اربعة مراتب

على اللفظ الدال والمدلول جميعا واختلاف الدال لا يختص بحالة اختلاف
 المدلول بل قد يكون مع اتحاد اللفظ السماء يكتب بصورة مختلفة بحسب
 اختلاف الاصطلاحات في الكتابة + فان قلت + معنى الدلالة كون
 الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فاذا اعتبرت فيما بين الصور ذهنية
 والاعيان الخارجية ولا معنى لفهما والعلم بها سوى حصول صورها
 كان بمنزلة ان يقال يحصل من حصول الصور حصول الصور
 قلنا المراد اذا حكم على الاشياء كان الحاصل في الذهن هو الصور
 ويحصل منها الحكم على الاعيان الخارجية فاننا اذا قلنا العالم حادث
 فالحاصل في الذهن صورة العالم وصورة الحدوث وقد حصل منهما
 العلم بثبوت الحدوث للعالم الموجود في الخارج + فان قلت + نحن
 قاطعون بان الواضع انما عين اللفظ بازاء مانعقله من الاعيان والدلالة
 عليها فلهذا يقول بالوضع والدلالة من لا يقول بالصور الذهنية نعم
 اذا لم يكن المعقول موجود في الخارج كان المدلول هو نفس الصورة عند
 من يقول بها كالمعدوم والمستحيل قلنا مبنى هذا الكلام على انبات
 الصورة الذهنية فانه مما يكاد يقضى به بديهية العقل ولما كان عند سماع
 اللفظ ترسم الصورة في النفس فيعلم نبوت الحكم لما في الخارج جعلوا الخارج
 مدلول الصورة والصورة مدلول اللفظ واما كون مدلول الخط وهو اللفظ
 فظاهر والحكمة فيه قلة المؤنة حيث اكتفى بحفظ صورة متعددة ترتب ترتب
 الحروف في الالفاظ من غير احتياج الى ان يحفظ لكل معنى صورة مخصوصة
 انتهى (واما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على
 سبيل اقطع والجزم كما قوله لو جئتني لا كرمك معلقا لامتناع كرامك
 بما امتنع من مجيء مخاطبك امتنعت بجلناها عن النبوت اي كونهما جلنيتين
 اسميتين لدلالتهما على النبوت اي نبوت مضمونيهما ولزم ان تكونا فاعيتين
 والفعل ماض دون مضارع واستلزم في مثل قوله عز اسمه ولو ترى
 اذ الظالمون موقوفون عند ربهم تنزيل المستقبل نظمه في سلك المقطوع
 به لصدوره عن لاخلاف في اخباره منزلة الماضى المعلوم في قولك لو رأيت
 على نحو تنزيل بود منزلة ود في قوله علت كلمه ببايود الذين كفروا
 في احد قولي اصحابنا البصريين واستلزم ايضا في مثل قولك لو تحسن
 الى لشكرتك القصد بتحسن الى تصوير ان احسانه مستمر الامتناع

مطلب كلمة لو الشرطية

والانقضاء فيما مضى وقتافوقا على نحو قصد الاستمرار فحالا يستهزئ
 في قوله علا شأنه الله يستهزئ بهم * بعد قوله تعالى قالوا انا معكم انما نحن
 مستهزون: وقوله تعالى لو بطيعكم في كثير من الامر لعنتم * وارد على هذا
 اى يمنع وينتفى عنكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم ولك ان ترد الغرض
 من لفظ ترى ويود وتحسن الى استحضار صورة الظالمين الموقوفين عند ربهم
 متقاولين بتلك المقالات وهى قول مستضعفيهم مستكبريهم * لولا انتم لكنا
 مؤمنين * وقول مستكبريهم مستضعفيهم * نحن صدقناكم عن الهدى بعد
 اذ جاءكم بل كنتم مجرمين * وصورة ودادة الكافرين لو اسلموا واستحضار
 صورة منع الاحسان كذا في المفتاح (واعلم ايضا انه قال في مفتاح
 الاصول ان علامة الاستغراق صحة استعمال كلمة كل انتهى واذا احطت
 بما ذكرنا لك من معانى كلمات الشرط والتفاسير بينها ومن ان معنى العموم
 ماذا وان له انواع (احدها العموم على سبيل الاجتماع بحيث يتعلق
 الحكم بالمجموع دون الاحاد) وثانيها العموم على سبيل الاجتماع
 بحيث لا يتعلق بالحكم بالمجموع الا بالتعلق بكل من آحاد (وثالثها
 العموم على سبيل الانفراد بطريق البدل) ورابعها العموم على الاطلاق
 اى ان لم يعتبر فيه الاجتماع ولا الانفراد لوجودا ولا عدما عرفت ان لكل
 تقييد للمسند بكل واحدة من كلمات الشروط المختلفة حالا وداعيا بغير حالا
 وداعيا للتقييد بالآخرى وازلتقيده بعض منها كنسبة وحالة اخرى وهى
 الاختصار مع الاحتراز عن الاملال تجمع مع تلك الحالة اعنى التعميم كفى
 من واين متى ولك ان تجعل النسبة وحدها فى مثله هى الاغناء عن التطويل
 المعتذر او التعسر مع الاحتراز عن الاملال فلو قيل لم قيد المسند باين او متى
 او بمن واجيب بان يقال للاغناء عن التطويل المعتذر او التعسر مع الاحتراز
 عن الاملال كفى كما لا يخفى على اهل الحال لكن اذا نظرت الى الحالة
 المعنوية يرد عليك هذا السؤال المشار اليه بهذا القول * فان قلت *
 ان هذه الحالات التى تقتضى تقييد المسند باحد كلمات الشروط باقرارها
 الوضع واللغة فانها معانى تلك الكلمات وضعا ولغة فلا ينبغي ان يتعلق بها
 نظر علم المعانى فانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد فكيف تكون
 تلك المعانى حالات * قلت * مثله كثير فى علم المعانى كما كثر مباحث
 التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيها

مطلب انواع العموم

من حيث انها للشرط في الاستقبال مع الشك في وقوع الشرط او مع القطع
 بوقوعه او بلا تعميم او مع تعميم للاوقات او الامكنة على ما سبق تفصيله
 وعلم المعاني ينظر من حيث انه اذا اريد بيان تقييد المسند وتعليقه بوقوع
 امر غير مجزوم في وقت ما من الاوقات الاستقبالية او في اى وقت من تلك
 الاوقات او بوقوع امر غير مجزوم في الاستقبال في اى مكان من الامكنة
 او بوقوع امر غير مجزوم في الاستقبال على اى حال يوتى بواحدة من
 تلك الكلمات بمبادل على معنى اريد بيان تقييده به وهذا اى ارادة المتكلم
 بيان تعليقه وتقييده باحديهما وقصده بذكرها تفهيمه للمخاطب فامر
 خارج عن مدلولها الوضعي فيكون من المباحث المعانية كما اشار اليه
 العلامة الثاني في مطوله والشارح المحقق في اطوله حيث قال اذا كان
 اصل ان عدم الجزم واصل اذا الجزم فاستعمال كل منهما على اصلهما
 لا يستدعى نكتة سوى اعتبار كون ذلك الاصل وفي المفتاح اشارة اليه ايضا
 كما مر * فان قلت * هذا جار في اللفاظ كلها كما قال السيد السند
 * قلت * المقتضيات والدواعى التى تين في علم المعاني بعضها مدلولات
 وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها
 من مستتبعات التراكيب يدل عليها اللفاظ بدلالات عقلية واو بتوسط
 الذوق السليم فاذا قصد المتكلم والبلغ افادة المعاني الوضعية اورد اللفاظ
 الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الدواعى
 الى ايرادها افادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد
 ان اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريكه في الافادة لاجل
 افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة
 على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في اللفاظ كالتحقير والتقليل
 والتنبه على الغباوة كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
 اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية
 كذا في الحواشى الحكيمية واذا احطت هذا عرفت ان ما ذكر لا يجرى في
 الالفاظ كلها لتقيده بالقصد والخصوص وقال الشارح رحمه الله تعالى
 في اطوله ان غرض البليغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له وتفهمه
 اذا لم يكن مقام يقتضى ازيد منه اما ان قصور المخاطب او غير ذلك وهذا
 مما ينفعك في كثير من مباحث المعاني من اشكاله وينجيك من صعوبته واشكاله

انتهى * فان قلت * لابد من صلاحية المقام والحالة لكل من تقيده
 باحدىها فهاهى فى كل من هذه المقامات * قلت * صلاحية المقام فى
 اين تكن يدركك الموت مثلا كون ادراك الموت مقيدا باى مكان يوجد
 المخاطب فيه فى نفس الامر فى اعتقاد المنكلم واول جعل المتكلم ونفس
 عليها **الدر الحادى والعشرون** * قال فى اصلاح الايضاح انهم يجوزوا
 فى هذه الكلمات فاستعملوها لثبوت اجزاء على تقدير ثبوت الشرط من
 غير قصد الى معنى آخر من الانتفاء والثبوت والمضى والاستقبال او الشك
 وارباب المطلق اخذوا هذا المعنى المجازى وقسموا الجملة الشرطية بناء عليه
 الى قسمين الاول ما يكون الشرط فيه مقتضيا للجزاء وسموا هذا القسم
 شرطية لزومية والثانى ما لا يكون الشرط فيه مقتضيا للجزاء وسموه شرطية
 اتفاقية والشرطية فى اللزومية عندهم هو الملزوم والجزاء هو اللازم ولهذا
 صح عندهم استثناء عين انقدم لاثبات عين التالى لئلا يلزم وجود الملزوم
 بدون اللازم وهو باطل لاستلزامه رفع اللازم لاثبات نقيضه لاثبات
 نقيض التالى لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم ورفع الاخص لا يستلزم
 رفع الاعم وصح استثناء نقيض التالى لاثبات نقيض المقدم لاستلزام رفع
 الاعم او المساوى رفع الاخص او المساوى الآخر فانه يجب ان يكون اللازم
 مساويا للملزوم او يكون اعم والملزوم اخص منه لاستثناء عين المقدم لجواز
 ان يكون اللازم اعم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص كما لا يخفى واستمر
 هذا الاصطلاح فيما بين الناس واللفظ فيه مجاز اقوى وحقيقى اصطلاحى
 واذا تفحصنا مواضع استعمال هذه الادوات وجدنا استعمالها على قاعدة
 اللفظ اكثر فى القرآن العظيم والاحاديث الشريفة واشعار العرب ومنشورهم
 واستعمالها على قاعدة المجاز المذكور اكثر فى استعمالات ارباب التأليف
 وخصوصا فى كتب المنطق والحكمة ويجب محافظة الفرق بين الطرفين
 فان كثيرا من الطلبة باهما اياى المحافظة خبطوا فى هذا المقام خبط
 عشواء انتهى كلامه **الدر الثانى والعشرون** * اسماء الاستفهام
 والشرط تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة اكثرها محلا وبعضها لفظا
 وكل ما بعده فعل مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه
 وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والافروغ مبتدأ ان لم يكن ظرفا
 وخبر ان كان ظرفا فما هو ظرف من الاسماء الاستفهامية كنى واين ان لم ينجر

مطلب صلاحية المقام
 تقيده باحدى الشروط
 مطلب الدر الحادى
 والعشرون
 مطلب اعراب اسماء
 الشرط والاستفهام

مطلب عامل اسماء
الشروط والاستفهام

بحرف جر نحو من اين انت فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية نحو
اين تذهب ويرتفع محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ موخر
ظرفا مستقرا نحو متى عهدك بفلان وما لم يكن ظرفا منها يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالرفوع مبتدأ على المختار نحو من ضربك ومن ابوك او خبر
نحو من انت وما ديتك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت
ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت ومن
مررت وما فعلت واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الامنصوبة المحل
على الظرفية ابدا اما لشرطها او لجزائها كما سيجي قريبا واما اسماء الشرط
الغير الظرفية فتقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فالرفوع مبتدأ لا غير نحو
من اعانك فاعنته والمنصوب يكون مفعولا به لا غير بالاستقراء نحو ما التزمت
التزمت والمجرور نحن بمن مررت وبما تكفلت تكفلت وغلام من تضرب
اضرب ﴿واعلم﴾ ان العامل في كلمات الشرط على المختار هو الشرط
فان كان مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان الفعل اولازما فهي مبتدأة
نحو من جاءك فاكرمه اي انسان ما ان جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه
فاضربه اي انسان ما ان ضربك غلامه فاضربه وما لزمك فالتزمه اي
شيء ما ان لزمك فالتزمه وكذا مهما بمعنى الشيء واي عالم يتكبر بغضه
الله تعالى بالجزم في كايهما اي كل عالم ان يتكبر ﴿واعلم ان اي﴾ بفتح الهمزة
وتشديد الياء اذا كانت من كلمات الشرط تجزم بما وبدونها وانها معربة
من بين اخواتها مع قيام الموجب للبناء وهي الاحتياج الى المضاف اليه
للتنبية على ان الاصل في اخواتها الاعراب * فان قلت * لم اخصت
بالاعراب دون اخواتها * قلت * لوجود الاضافة المنافية للبناء
وعدها في اخواتها قاله صاحب الصحاح ان اي اسم معرب يستفهم به
نحو ايهم اخوك ويجازى به نحو ايهم بكر مني اكرمه وهي معرفة للاضافة
وقد تترك الاضافة وفيه معناها وقد يكون بمعنى الذي فيحتاج الى الصلة
تقول ايهم في الدار اخوك وقد يكون نعنا تقول مررت برجل اي رجل واما
رجل وما زائدة انتهى وان كان متعديا ناصبا لضميرها او متعلقا بضميرها
نحو من ضربته اضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى
كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بفعل ضمير يفسره الظاهر
وان كان متعديا غير مشغل عنها بضميرها ولا يتعلق بضميرها فهي

منصوبة به نحو ما تفعل من خير تجده عند الله تعالى اي شيئا ما ان تفعل
 من خير تجده يوم القيمة ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوز عمل
 الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب البعض في متى جئتني جئتك لجاز ان تكون
 في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيد فا ضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة
 وان تكون في نحو من جاءك فاكرمه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره
 الجزاء * فان قلت * ما الحق في عامل الاسماء الشرطية هل هو الشرط
 او الجزاء * قلت * الحق ان يكون عاملها هو فعل الشرط لا الجزاء
 فلذلك لا يفسر الجزاء عاملها لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل
 * فان قلت * ما السر والحكمة في جواز عمل فعل الشرط في اداته دون
 الجزاء * قلت * ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل
 فيها لفظ اصلا وان كان في اللفظ متأخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء
 لان مرتبة العامل من حيث انه عامل هي التقدم فيصير لها مرتبة التأخر
 من حيث العمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه
 ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلشرط تأخره عنها لم يجوزوا
 عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما ويجيء في آخر
 الكتاب بعض الابحاث المتعلقة بهذا ان شاء الله تعالى * فان قلت *
 ما الدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها * قلت * الدليل عليه انه لم يسمع
 مع الاستقراء نحو اكرمك فا ضرب بنصب اكرم * فان قلت *
 ما ذكر من السر والدليل على المختار فهو من جهة لفظية فما السر من جهة
 المعنى في كون الشرط عاملا فيها دون الجزاء * قلت * لعل السر من
 جهة كون الحكم بالانصال بين الشرط والجزاء على ما اختاره الحنفية دون
 الجزاء على ما اختاره الشافعية * فان قلت * قد ذكرنا ان معنى قولك
 ان جئتني اكرمك هو اكرمك وقت مجيئك اي وهو يدل على ان الحكم
 في الجزاء والشرط ظرف له * قلت * في شرح المفتاح الشريف اكرمك
 وقت مجيئك ان اريد به معنى الشرطية اعني تعليق اكرامك بمجيئ مخاطبك
 جاز صدقه وان لم يوجد شيء من الطرفين وان اريد به مجرد الظرفية وجب
 ان يكون صدقه مع كونه في وقت ثبوت المجيء واما كذبه فقد يكون بانتفاء
 المبدأ فقط وقد يكون بانتفاء المقيّد والقيد معا فقد انكشف ان الشرط ليس
 كسائر القيود فانه يخرج ويغير حال المقيّد به عن الخبرية والاحتمال في

نفسه للصدق والكذب واما سائر القيود فلا يغير ولا يخرج المقيد به عن
الخبرية والاحتمال في نفسه انتهى موضعا واذ كان ذلك المعنى محتملا
للمعنيين فلا دلالة له على ان الحكم في الجزاء وسيأتي في آخر الكتاب بعض
الابحاث المتعلقة بهذا المقام ان شاء الله تعالى وان قلنا ان حرف الشرط
مقدرة قبل كلمته كما هو مذهب سيدي به فكلماته اذن معمولة لفعل مقدر
يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط
لا يدخل الاعلى الفعل نحو من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا اي ان يعمل من
يعمل الخ فحذف المفسر لصلاحيته المقام بوجود القرينتين الحذيفة وهي
ان الشرطية ولو مقدرة والمعينة وهي وجود التفسير * فان قلت * كيف
تكون المحذوفية قرينة * قلت * ان المحذوف بالقرينة كالمذكور فيكون
قرينة كما يكون السؤال المقدر قرينة في مثل * ليك يزيد ضارع * فان قلت *
لا بد لحذف ان الشرطية من قرينتين ايضا فما هما * قلت * بقاء اثرها
في التفسير قرينة حذيفة والمعينة من يعمل مثلا لتضمنه معناها * فان قلت *
لا بد للحذف من نكتة داعية له فما في حذف المفسر * قلت * له نكتتان
الاحتراز عن اجتماع المفسر والمفسر كما في * وان احد من المشركين استجارك *
والايضاح بعد الابهام ليتمكن في النفس فضل تمكن فالاولى نكتة لفظية
والثانية نكتة معنوية ويعلم من هذا نكتة حذف ان ولا يلزم مثل ذلك في
كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم فتقدير
مثل من جاءك ومتى جئت امن جاءك ومتى جئت هذا كله على مذهبه واما على
ما ذهب اليه الجمهور وهو المختار فلا حاجة الى ما ذكر فقد ظهر مما ذكر وجه
اختيارهم كذا في الرضى وغيره (واعلم انه اذا كان اسم الشرط مبتدأ
فعلى اربعة مذاهب (احدها الشرط والجزاء معا يعني خبره الجملة
الشرطية) وثانيها خبره هو الشرط فقط (وثالثها خبره هو
الجزاء فقط) ورابعها الشرط مبتدأ لا خبره لجعل الشرط والجزاء
اياهم مستغنيا عن الخبر كذا في الحاشية الضيائية للشارح المحقق (الدر
الملت والعسرون) اعلم ان الحالة المقتضية لتقييد المسند بلو الشرطية
نحو اوجئتني لا كرمتك هي التنبيه على ان جميع اسباب اكرامى اياك مهيأة
فانما انفى اكرامى اياك اعدم مجيئك وانتفاءه فقط هكذا في الحواشي الحكيمة
(واعلم ان جواب) كلمة لو اما ماضى ماضى بل نحو لو شكرت لم تخسر او ماضى

مطلب اذا كان اسما
الشرط مبتدأ ففي خبره
اربعة مذاهب
مطلب الداعى لتقييد
المسند بلو الشرطية
مطلب جواب لو ماذا
يكون

في اوله لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة السرطبة صلة
تتحذف كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا
اذا طال السرط بذيله كقوله علت كلمته ولو ان ما في الارض من شجرت
الى قوله ما تقدمت ولا يكون جواب لوجه اسمية بخلاف جواب ان له
* فان قلت لم لا يكون اسمية قلت لان الاسمية صريحة
في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف بمتمتع لاقتضاء
لو لذلك وذهب جارا لله العلامة الى انه يكون جوابها اسمية للدلالة
على استقرار مضمون الجزاء (الدر الرابع والعشرون) اعلم ان كل اسم
موضوع الاستغراق افراد المكويين الاضافة اليه وافراد المعرف المجموع
حين الاضافة اليه انه لازم الاضافة وان حذف المضاف اليه لفظا
يفيد ثبوت الحكم لكل واحد على الانفراد واجزاء المفرد المعرف نحو
كل زيد حسن فلو قال لامرأته انت طالق كل تطلقه يقع الثلاث ولو قال
كل المطلقة يقع واحد لعدم اجزائها فهو يلى الاسماء لا الافعال
اذا لمضاف اليه لا يكون فعلا فيمهما صريحا والافعال ضمنا وفي ضمن
تعميم الاسماء حتى لو قال كل امرأة اتزوجها كذا تطلق كل امرأة
بتزوجها على العموم ولو تزوج امرأة مرارا تطلق في المرة الاولى
والثانية فانه يوجب العموم فيدخل عليه وهو الاسم لا الفعل (واما كما
فيلي الافعال ويعمها صراحة والاسماء ضمنا حتى لو قال كما تزوجت
امرأة فكذا فتزوج امرأة مرارا تطلق في كل مرة فانه يعيد عموم الفعل
وهو التزوج ههنا) واعلم ان كل في كذا منصوب بالاتفاق وناصبه
هو الفعل الذي هو جواب في المعنى وجاءته المظرفية من جهة ما فان كلمة
ما محتملة لوجهين احدهما حرفا مصدريا والجملة بعدها صلة لها والاصل
كل وقت تزوج ملا ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل نم انبنا عن الزمان
كما انب عن المصدر الصريح في جنتك حقوق النجم وثانيهما ان تكون
اسما بمعنى وقت والجملة بعدها في موضع خفض على الصفة اي كل
وقت اتزوج فيه فعلى هذا يحتاج الى تقدير ما منها كذا في معنى اليب
(الدر الخامس والعشرون) قالوا الضمائر ليست من صيغ العموم لكنه
مشكل فيما اذا كان المرحع عاما ولم يدل دليل على رجوعه على بعض
مخصوص اد لاسك في صحة جاءني القوم فاعلمهم الاريدا والاستثناء

مطلب كلمة كل وكما
واعراب كما

مطلب الدر الخامس
والعشرون

في مثله معيار العموم ولهذا قال العلامة التفازاني اذا كان المرجع عاما لا يذني
 ان يتردد في عموم الضمائر (الدر السادس والعشرون) اعلم ان كل كلام لابد
 فيه من سبب حامل للتكلم على تكلمه اعني علة غائية وهي التي تقدم في التصور
 على وجود الفعل المعلن وتأخر عنه في الوجود فوجود ذلك السبب الحامل
 مسبب عن ذلك الفعل في الخارج فاعلة بوجودها في الخارج معلولة بالعلة الفاعلية
 وان كانت بماهيتها وتصورها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة
 الغائية تقدم في الذهن على المعلول وتأخر عنه في الخارج وهذا معنى قولهم
 اول الفكر آخر العمل فاذا عرفت هذا (فاعلم ان السبب الحامل له على تكلم
 الكلام الخبري قد يكون هو افادة المخاطب حكمه ويسمى هذا اي الحكم الذي
 قصد افادته للمخاطب فائدة الخبر وذلك اذا كانت تلك الافادة مقصودة
 بالذات وهذا اي كون تلك الافادة مقصودة بالذات بان يكون المخاطب
 غير عارف بالحكم بحسب علم المتكلم اوزعمه وظنه فحينئذ يكون ذلك الكلام
 في اصطلاح علم الاصول عبارة في ذلك الحكم المفاد لكون السوق له واقتضاء
 في لازم فائدة الخبر لكونه لازما متقدما وقد يكون هو افادة المخاطب كون
 المتكلم عالما بحكم الخبر وهذا اي كونه عالما بحكمه يسمى لازم فائدة الخبر
 وذلك اذا كانت تلك الافادة اي افادة كونه عالما به مقصودة بالذات وهذا
 بان يكون المخاطب بحسب علم المتكلم اوظنه وزعمه عارفا بالحكم وغير عارف
 لكون المتكلم عالما به فحينئذ يكون ذلك الكلام في ذلك الاصطلاح عبارة
 في لازم فائدة الخبر لكون السوق حينئذ له واشاره في فائدة الخبر لعدم كون
 السوق لها حينئذ وقد يكون ذلك السبب الحامل غيرهما كاظهار التحسر
 في قوله علت كلمة حكاية مريم رضي الله تعالى عنها اتي وضعتها ابي الآية
 وكالرد في قوله عز اسمه حكاية انا اليكم لم رسولون وفي مثل ما زيد الا قائم وغير ذلك
 فحينئذ يكون الكلام مثل اظهار التحسر عبارة لكون السوق له وفي غيره ماسارة
 لعدم كون السوق له واما السبب الحامل له على تكلم الكلام الطلبي فهو افادة
 المخاطب ان يحصل المطلوب على سبيل الاستعلاء او على سبيل التضرع او على
 سبيل الالتماس في الخارج كما في الامر او في الذهن اي ذهن المتكلم الطالب
 كما في الاستفهام وذلك اي كون تلك الافادة سببا حاملا له اذا كانت مقصودة
 لذاته وذلك بان يكون مخاطبك بحسب علمك اوزعمك غير محصل للمطلوب
 في الخارج كما في الامر او عالما بمطلوبك فابلا لا خبره كما في الاستفهام فحينئذ

مطلب السبب الحامل
 على تكلم الكلام الخبري
 مطلب السبب الحامل
 على تكلم الكلام الطلبي

يكون كل من ذيك الكلامين أي الأمرى والاستفهامى عبارة فى كل من الافادتين
 لكون السوق لهما معنى المفادين من حيث الافادة وقد يكون الباعث غير
 هذا كالتنى فى قوله: الا ايها الليل الطويل الانجلي * والاستبطاء نحو كم دعوتك
 والتنبيه على الضلال نحو فان تذهبون والوعيد كقولك لمن يسي * الادب المءادب
 فلانا اذا علم ذلك والتقرير والتوبيخ وغير ذلك وحينئذ يكون الكلام الأمرى
 او الاستفهامى عبارة فى ذلك الغير هذا واما اذا كان المقام مقام التعليم والتعلم
 فالسبب الحامل على تكلم الكلمات الخبرية التى هى عبارة عن المسائل
 هو افادة احكامها للمخاطب فتكون عبارات عنها وانما اطيننا الكلام
 لتستضى به فى امثال هذا المقام من العقود والتنبيهات وغيرها واذا حطت
 ما ذكرنا لك حق الاحاطة تعرف ان قول المص رحمه الله تعالى الترشيح
 يجوز ان يكون باقيا على حقيقة يبدل على ادراك ان اتحاد الباقي مع كل ترشيح
 واقع وقوعا ممكنا امكانا خاصا اى مطابقا لما فى نفس الامر من اتحاده معه
 مطابقة ممكنة امكانا خاصا او يبدل على لا قوع اتحاده معه امكانا خاصيا او على
 ادراك ان ثبوت الباقي للترشيح واقع بالامكان الخاص او على وقوع ثبوته له
 الممكن امكانا خاصا وعلى كل من التقادير فخلاصة المعنى ان ايجاب البقاء
 على الحقيقة للترشيح وسلبه عنه ليسا بضروريين فان اردت ابقية على
 حقيقة وان شئت جعلته مجازا عن ملايم المستعار له * فان قلت * قد سبق
 ان كلمة ان المصدرية الغير المخففة من المشددة للطمع وهوار تقباص شئ
 لا وثوق بحصوله فهل لاتنا فى لان يكون مدخولها جملة خبرية وقضية
 * قلت * لاتنا فى فان المطلب ظنى ههنا وقد سبق انها لاتنا فى الظن بل
 تؤكد الجواز الذى هو عبارة عن الامكان الخاص ههنا ولانها لم توضع
 لانشاء مدخولها بخلاف لعل وايت ويجوز ان تكون مجردة عن الاستقبال
 والطمع بحسب القرائن كما جاز تجريد كلمة يكون عن الزمان كما اشار اليه
 الشارح فيما نقلناه عنه فى الدر السادس عشر * فان قلت *
 ان الحقيقة المفردة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وهى ايست بمستعمل
 عليها ولا الترشيح بمستعمل فانهما يجب ان يكونا جسمين لان كلمة على لما كانت
 موضوعة للاستعلاء الجزئى الحسى تقتضى ان يكون المستعمل عليه
 والمستعمل جسمين مثل زيد على السطح وركب على الفرس فكيف يصح
 استعماها ههنا * قلت * نعم ان كلمة على موضوعة للاستعلاء الحسى

مطلب تعبير استعارة
 كلمة على باللغة العربية
 مفصلا

الجزئي لكن لما كان الحقيقة والمجاز من احوال اللفظ و اوصافه والموصوف يستقر على صفته استقرارا معنويا ويستعمل عليها استعمالا معنويا وكان الحقيقة صفة للترشيح شبه الاستعلاء المعنوي المطلق اي الكلي بالاستعلاء الحسي المطلق اي الكلي في الاستقرار والتمكن المطلق اي حسيًا كان ذلك او معنويا فادعى دخول هذا المشبه في جنس هذا المشبه به بان يجعل له فردان متعارف وهو الاستعلاء الحسي وغير متعارف وهو الاستعلاء المعنوي ثم استعير لفظ المشبه به وهو لفظ الاستعلاء الحسي للفرد الغير المتعارف فصار ذلك اللفظ استعارة مصرحة بتحقيقه اصلية فتعبئة هذه الاستعارة استعير كلمة على التي وضعت لكل جزئي من جزئيات الاستعلاء الحسي للجزئي الذي هو من جزئيات الاستعلاء المعنوي الكلي وذلك الجزئي استعمالا للترشيح على صفته استعمالا معنويا بحكم سرية الاستعارة في التعلقات الى الحروف فصار كلمة على استعارة تبعية فلانسل انه لا يصح استعمالها هنا الا ترى ان طرق اداء المراد ثلاثة الحقيقة والمجاز والكناية ويجوز في امثاله ان تكون استعارة تمثيلية * فان قلت * ان الحقيقة ليست صفة فانها لكون المراد بها معناها الاصطلاحي اسم جنس فكيف تصح هذه الاستعارة * قلت * المراد بالصفة الصفة المعنوية فان مفهومها صفة تصدق على الترشيح وغيره كما يقال ان عقد الوضع عبارة عن اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع اي مفهومه فحينئذ تصح هذه الاستعارة * فان قلت * اضافة الحقيقة الى الضمير العائد الى الترشيح من اي قبيل من الاضافات هي * قلت * هي من قبيل اضافة العام الى فرده كما في قولنا حقيقة زيد كذا وحقيقة هذا الاسد حيوان صاهل * فان قلت * اضافة الى المعرفة تفيد للمضاف تعريفها انواع معلومة وههنا تلك الاضافة اي نوع من انواع التعريف تفيد للمضاف اعني الحقيقة * قلت * تفيد الاستغراق لكن لاتنس قاعدة مقابلة العام بالعام كما سبق قريبا وقد سبق الكلام المتعلق بالاضافة قريبا فراجع (قال المصنف رح تابعا) حال منتقلة من ضمير ان يكون العائد الى الترشيح ويجوز ان يكون خبرا لان يكون بمد خبر لجواز تعدد الخبر بلا ماطف * فان قلت * اما ان يراد بالتابع ههنا المعنى الاصطلاحي الخوي او يراد به المعنى اللغوي والاول فاسد

فان الترشيح قد يكون بالنفريع كما في قوله عز اسمه اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فاربحت تجارتهم * فان فاربحت تجارتهم ترشيح نفريع على الاشتراء وقد يكون صفة كقولك تجاوزت اليوم بحرا زائرا متلاطم الامواج فان زائرا متلاطم الامواج ترشيح وصفة للمستعار وهو البحر كما سبق والثاني ايضا فاسد فانه قال في المحيط يقال تبعه تبعا بالفتحتين وتباعدة بفتح التاء كسلامة من الباب الرابع اذا مشى خلفه او امر فمضى معه انتهى فكيف يصح استعماله ههنا + قلت + اجاب الشارح عنه بقوله (في الذكر) ظرف للتابع اي في الذكر فقط دون المعنى بقرينة المقابلة لما سيأتى اي في كل ذكر (للتعبير) اللام صلة لتابعا وتقوية لعمله لما سبق آنفا اي لكل تعبير (عن الشيء) اي المستعار له فاللام للعهد الخارجى النوعى بقرينة المقام اعنى كل مستعار له وهذا بقرينة المقام كالمقالة الاولى في كذا كما سبق في العقد الاول (بلفظ الاستعارة) اي الاستعارة المرشحة بقرينة المقام كما لا يخفى من اضافة العام الى الخاص اي بكل لفظ هو كل استعارة مرشحة بقرينة واما القرينة على ان المراد بهذه المذكورات الفرد دون المفهوم فقوله تابعا فان اتبعية انما تكون في افراد هذه المذكورات دون مفهوماتها كما لا يخفى ولا تنس قاعدة مقابلة العام بالعام فاجرها ههنا يعنى ان التابع ههنا مجاز مرسل تبعى لعلاقة التقييد بقرينة نسبة التابع الى الترشيح الذى هو عبارة ههنا عن اللفظ فان تبعية اللفظ للآخر انما تكون في الذكر دون المشى بان يذكر التابع الذى وضع للموافقة في المشى وارىد الموافقة مجازا مرسلا اصليا ثم يشق منه التابع فيصير بمعنى الموافق سواء في الذكر او غيره مجازا مرسلا تبعا وهذا التجوز يجوز ان يكون بمرتبة بان يستعمل المطلق في فرد يلاحظ بمومه كإيراد بالانسان زيد حين لوحظ بمفهوم الحيوان الناطق بدون تخصيصه ويجوز ان يكون بمرتبتين بان يلاحظ الفرد الخاص بخصوصه وتعيينه وههنا الخصوص قيد في الذكر ثم يراد لكن العلاقة ح هي الاطلاق + فان قلت + فحينئذ يلزم بناء الفرع على الفرع وهو ليس بجائز بل باطل للروم الترجيح بلا مرجح كما في الحواشى الحكيمية + قلت + ينزل المرتبة الاولى منزلة الحقيقة ثم تجوز في السانية فلا يلزم بناء الفرع على الفرع كما اشار اليه المحقق عبد الحكيم ايضا ويحتمل ان يكون هذا المعنى للتابع بمعنى عرفيا

فمح يكون الجواب بحمله على معناه العرفي فكأنه قيل والمراد بالتابع معناه
العرفي فيصح استعماله ههنا على كل من التقديرين وانت اذا احطت
ماقررنا لك في امثاله من النقص في العبارة او المنع للدعوى الضمنية او المعارضة
التقديرية او التحقيقية في السؤال والجواب ومن اى شئ حذف من الادوات
ومورد السؤال والجواب وانه الى اى شئ اشار بقوله ومن خلاصة
السؤال والجواب تقدر على تطبيقهما للقوانين الآدائية وعلى معرفة سبب
التفسير وقائده ومرجحه فلا حاجة الى الاطاب (قوله مزينا) اشارة
الى ان قول المص (للاستعارة) ليس صلة للنازع بل هو ظرف مستقر على
رأى بعض المحققين او ظرف لغو على رأى الجمهور من ضمير باقيا
او تابعا * فان قلت * سواء كان ظرفا مستقرا او لغوا يحتاج الى صلاحية
المقام بان توجد القرينة الحذفية والمعينة فاههنا * قلت * الحذفية
هو اللام الجارة فانه لا بد لها من متعلق والمعينة هو الترشيح حيث يشعر
الترزين * فان قلت * ما المانع من ان يكون صلة للسابع مع انه لكونه
متعديا يحتاج اليها * قلت * المانع هو ان المتبادر من الاستعارة
وان كان المراد بها لفظها المستعار لكن بملاحظة المراد به فيلزم ان يكون
التبعية باعتبار المعنى المراد مع انها ليست كذلك فانه باق على حقيقته * فان قلت *
ان صلته اذ لا بد له منها لكونه متعديا * قلت * صلته محذوفة بقرينة
المقام كما اشار اليه الشارح في تفسيره وانما اختار كونه صلة للمحذوف
اعنى مزينا لتتم المقابلة بما بعده وان شئت قلت ان هذه العبارة اعنى
تابعا للاستعارة باطلة لانها تستلزم اجتماع القيصين وهو باطل فهذه
العبارة باطلة اما الصغرى فلانها لما تبادر منها ان تبعية الترشيح اهما انما هي
من حيث المعنى مع انه ليس كذلك استلزم اجتماعهما لكنها تبادرت منها
فاستلزم اجتماعهما واتار الشارح الى جوابه بقوله مزينا وخلاصته
المنع مع السند بتحرير المراد وتقريره بان يقال انها تبادرت منها التبعية
من حيث المعنى فقط انما يكون كذلك لو كان للاستعارة صلة للتابع وليس
كذلك بل هو صلة لمزينا حالا من الضمير في التابع واما خلاصة السؤال
فنقض بالعبارة واما تقريره فاذ كررنا واما مورده فهذه العبارة ولك
ان تصرف دون هذا الوجه فلا تكسل قال المصنف رحمه الله (لا يقصد)
اى لا يراد (به) معنى من المعانى (الاتقويتها) في المبالغة في التشبيه الذى

في الاستعارة واداء العينة بقرينة قوله والترشيح ابلغ اى المقصودية
 بالترشيح مقصورة على تقوية الاستعارة لا تجاوز الى معنى الترشيح فقط
 وهذه تحصل بلفظه سواء اريد معناه اولا والمراد بالقصد المقصور القصد
 بالذات * فان قلت * هذا الاستثناء متصل او منقطع * قلت *
 متصل * فان قلت * شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء
 وبعبارة اخرى تناول صدر الكلام للمستثنى لولا الاستثناء وبعبارة اخرى
 كون المستثنى من جنس المستثنى منه فالتقوية المستثناة ليست داخلية في المعنى
 المستثنى منه على تفسيره فانه ما يقصد بشئ والتقوية من الصفات المعنوية
 التي تقوم بالغير والترشيح على حقيقته او على المعنى المجازى نعم له شرط آخر
 وجد ههنا وهو اتصال المستثنى بالمستثنى منه لفظا وتكلما او ما هو في حكم
 الاتصال فلا يضر قطعه بنفس وسعال ونحوهما مما لا يعد في العرف
 منفصلا وهذا الشرط مختلف فيه والخيار انه شرط لصحة الاستثناء
 ايضا ودائله في المطولات * قلت * نعم لكنه لا منافاة بين كون المعنى
 ما يقابل اللفظ اى ما يقصد بشئ وبين كونه صفة معنوية كالضرب
 وكذا بين كون الترشيح على حقيقته او على المعنى المجازى وبين كون التقوية
 مدلوله لجواز ان يدل عليها التزاما الا ترى ان المعنى الذي هو مقابل اللفظ
 يكون مدلوله مطابقا وتضمينا والتزاميا بحيث تدخل في المستثنى منه بل لا ريب
 فيكون متصلا * فان قلت * ما الاستثناء في العرف * قلت * هو في اللغة
 مشتق من الشئ يقال ثنى عنان فرسه اذا منعه عن المضي في الصوب الذي
 هو متوجه اليه وفي العرف عرف بعضهم بانه المنع عن دخول بعض ما يتناوله
 صدر الكلام في حكمه وبعضهم بانه الاخراج من متعدد بالا او احدى
 اخواتها * فان قلت * اى من هذين التعريفين الاولى * قلت *
 الاولى * فان قلت * لم صار اولى * قلت * لانه لو اريد بالاخراج
 الذي في التعريف الثاني الاخراج عن الحكم فالبعض غير داخل فيه حتى
 يخرج فلم يبق للاخراج معنى وان اريد به الاخراج عن تناول اللفظ الذي
 هو المستثنى منه واتفهامه منه فلا يصح ايضا فانه لا اخراج منه لان التناول
 والاتفهام باق بعد وان اريد به المنع لذلك البعض عن الدخول فمجاز
 يجب صيانة التعريف عنه بخلاف التعريف الاول * فان قلت *
 انت خير بان تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز فلان سلم انه يجب صيانه

مطلب شرط استثناء
 المتصل

مطلب الاستثناء في عرف
 تعريفين

مطلب اى تعريف من
 تعريفى الاستثناء اولى

عنه اذ المجاز لابد فيه من القرينة شطرا او شطرا على اختلاف الرايين
فلا يخل بالعرض من التعريف اعني الابيضاح والتميز على ان الدخول
في التعريف مجاز ايضا فان الدخول والخروج ههنا مجاز البتة لان الدخول
هو الحركة من الخارج الى الداخل والخروج بالعكس فما هو جوابكم فهو
جوابنا * قلت * نعم لكن التعبير بالنوع للمعنى القوي انسب والطريقة
المسنونة في النقل اطبق وتلك الطريقة هي القفل من الاعم الى الاخص
على ما اشار اليه الش في حاشية الفوائد الضيائية * فان قلت * لو كان
شرط الاستثناء المتصل ماذكر لزم اجتماع النقيضين في كل كلام
مشمئل على الاستثناء المتصل كما فيما نحن فيه فان ما قبل الاستثناء
يدل على ان التقوية لا تقصد بالترشيح والاستثناء يدل على انها
تقصده فهل هذا الاجتماع القضيي وهو غير جائز وكذلك في قولك
لزيد على عشرة دراهم الاثلاثة حيث انه اثبات للثلاثة في ضمن عشرة
ونفي لها صريحا بالا وكذلك في قولهم جاءني القوم الا زيدا * قلت *
اعلم انهم اختلفوا في كيفية عمل الاستثناء على وجه لا يرد ذلك السؤال
فعدنا ان الاستثناء المتصل تصرف في اللفظ والكلام بطريق البيان
بمعنى الدلالة على ان البعض غير ثابت من الاصل مثلا اذا قيل لزيد على
عشرة دراهم الاثلاثة فالاثلاثة تدل على ان المراد بالعشرة هو السبعة
فكأنه قيل لزيد على سبعة دراهم ولم يتعلق التكلم بالعشرة في حق لزوم
الاثلاثة فيكون الاستثناء المتصل تصرفا في اللفظ والكلام يجعله عبارة عما
وراء المستثنى وهذا معنى قولنا ان الاستثناء المتصل تكلم بالباقي في صدر الكلام
بعد النباي المستثنى يعني اخراج صوري وبيان معنوي فالصدر في المثال المذكور
عشر والنباي الاثلاثة والباقي في الصدر بعد المستثنى سبعة فكأنه لتكلم بالسبعة
وقال على سبعة فلذلك كان المستثنى في حق الحكم مسكوتا عنه فعلى هذا
نقول في الجواب عن السؤال المذكور اننا لانسلم انه لو كان شرط الاستثناء
المتصل ماذكر لزم اجتماع النقيضين في كل كلام مشتمل عليه انما يكون كذلك
لو لم يكن الاستثناء تكلم بالباقي بعد النباي وليس كذلك وعند الشافعي انه تصرف
في المعنى والحكم بطريق المعارضة بان يمنع الحكم عن البعض بطريق المعارضة
بمعنى ان اول الكلام ايقاع لكل معنى ان اول الكلام اي ما قبل
الاستثناء يدل على ايقاع التكلم الصادر على كل ما يتناوله الصدر

مطلب لزوم التناقض
في كل كلام مشتمل على
الاستثناء وجوابه
مطلب عمل الاستثناء
في اي شيء عندنا وفي
اي شيء عند الشافعي

وهو المستثنى منه لكنه لم يقع لوجود المعارض وهو الاستثناء الدال على
نفي الحكم عن البعض قسما قطاى المعارض بفتح الراء وهو الصدر
والمعارض بكسر الراء وهو الاستثناء فى مقدار المستثنى فيكون الاستثناء
عنده من النفي اثباتا ومن الاثبات تقياف يكون كل من الحكمين منطوقا فعلى
هذا نقول فى الجواب عن ذلك انا لانسلم انه لو كان شرطه ما ذكر لزم
اجتماع القيصين فى ذلك الكلام انما يكون كذلك لو لم يعمل الاستثناء
بطريق المعارضة بالتساقط وابس كذلك فمح لا يتحد موضوع الاثبات
وموضوع النفي * فان قلت * ومن اى شئ نشأ هذا الاختلاف
اعنى كون الاستثناء نكلا بالباقي بعد الدنيا عندنا وكونه من النفي اثباتا ومن
الاثبات نفيًا عند الشافعية * قلت * منشؤه ما قاله السيد الشريف
قدس سره فى تعليقاته على التلويح من ان منشأ هذا النزاع هو وضع
الالفاظ للاهور الذهنية ام الخارجية فذهب الشافعية الى الثانى والخفية
الى الاول ولما تصور واسطة بين النفي والاثبات فى الامور الخارجية لزم
القوم بان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس وعند الخفية لما كانت واسطة
بين الامور الذهنية والخارجية بالضرورة لزم القول بان الاستثناء لا يفيد
حكما فى المستثنى لاتقيا ولا اثباتا انتهى توضيحه ان الكلام عربى او غيره
خبريا او طلبيا دال بالوضع على نسبة ذهنية حاصلة فى ذهن المتكلم او فى
علمه قائمة مع الطرفين وهو المسند اليه والمسند لما علم من ان الالفاظ
وضعت لغرض اعلام ما فى الضمير او العلم فان كان الكلام خبريا
يشعر بوقوع متعلق تلك النسبة الذهنية او العلمية فى الخارج فى احد الازمته
او الازل وان كان طلبيا يشعر بان المطلوب تحصيل ما فى الذهن او العلم
فى الخارج على الفور او لا على اختلاف الرايين فالاستثناء يدل على ثبوت
النسبة الذهنية او العلمية فى المستثنى منه ويشعر بوقوع متعلقها فى الخارج
ويدل ايضا على انتفاء تلك النسبة الذهنية او العلمية عن المستثنى ولكنه لا يشعر
بوقوع تلك النسبة المنفية فى الخارج ثبوت الواسطة بينهما وهى كون
المستثنى مسكوتا عنه فلا نسبا لا يدل على المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه
فى النسبة الخارجية وانما يدل على المخالفة بينهما فى النسبة الذهنية فقط
فلذلك صار المستثنى عند الخفية مسكوتا عنه فى حق النسبة الخارجية
ونبوت متعلقها فى الخارج وقد سبق ادلة الطرفين فى الجز الاول مفصلة

مطلب منشأ هذا النزاع
بين اوين الشافعية
مطلب ثمرة الاختلاف
فى وضع الالفاظ للاهور
الذهنية عندنا والخارجية
عند الشافعية

وهذا الاختلاف اى كون الاستثناء تكليما بالباقي بعد النبا عند الحنفية وكونه اثباتا بعد النفي وبالعكس عند الشافعية من ثمرات اختلافهم في وضع الالفاظ للاهور الذهبية ام الخارجية * فان قلت * سواء كان الاستثناء تصرفا في اللفظ كما هو عندنا او تصرفا في المعنى والحكم كما هو عند الشافعي فالكلام المشتمل على الاستثناء من اى طريق من الطرق الثلاثة الصحيحة لاداء المراد فان المستثنى منه فيه ليس باقيا على معناه الحقيقي * قلت * انهم اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال القول الاول انه من طريق المجاز من تلك الطرق الثلاثة فان المستثنى منه مثل العشرة في امثال المذكور مجاز عن السبعة بعلاقة الكلية والاستثناء مثل الاثنية قرينة وبيانا للمراد من العشرة فهو كما قال ليس له على ثلاثة فيكون كالانحصار بكلام مستقل فان كلامهما بين ان الحكم المذكور في صدر الكلام وارد على بعض الافراد والحكم في البعض الآخر مخالف للحكم في البعض الاول فعلى هذا يكون المستثنى والمستثنى منه نفيا واثباتا بالعبارة او بالنص جلتين احدهما مثبتة والاخرى منفية والاثبات والنفي يكونان بطريق المطوق لا المفهوم ولا الاشارة وهذا هو مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه وقول الاكثر من الحنفية قيل وروى عن ابي يوسف نقوله الاثنية كقوله ايس له على ثلاثة * فان قلت * هل فرق بين الاستثناء والانحصار بالمستقل بحسب اللفظ والمعنى معا ام لا على هذا القول * قلت * عند الشافعي لا فرق بينهما بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط فان الانحصار بكلام مستقل والاستثناء غير مستقل وعندنا فرق بينهما لفظا مثل ما ذكر ومعنى وهو ان الاستثناء لا يثبت حكما مخلافا لحكم الصدر (والقول الثاني انه من طريق الحقيقة اذا المراد بالمستثنى منه مثل العشرة معناه اى عشرة افراد فيتناول السبعة والثلاثة معا ثم اخرج منها الثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها الثلاثة فلم يبق الاستثناء الاوارادا على السبعة فعلى هذا هو بيان ان المراد هو البعض لان المتناول هو البعض بل هو استثناء من المتناول والمفهوم لان المراد فان لفظ المستثنى منه متناول لكل قيل هو الصحيح من مذهب الحنفية وقيل مذهبنا في غير العددي بحكم العرف كما فهم مما ذكر وفي كلمة التوحيد كما في شرح التنقيح لابن الكمال وفي العددي الثالث الاقوى والقول الثالث انه من الحقيقة ايضا فان المجموع اعنى عشرة الاثنية مثلا موضوع بازاء

مطلب الكلام المشتمل
على الاستثناء من اى طريق
من طرق الاداء فيه ثلاثة
اقوال

سبعة حتى كانه وضع لها اسمان مفرد هو سبعة ومركب هو عشرة
 الالته وهو مذهب القاضي ابي بكر وقيل هو المشهور من اصحابنا فعلى
 هذين القولين الاخيرين يكون الاستثناء تكلما بالباقي في صدر الكلام
 بعد الثنيا اما على القول الثاني فلانه اخرج الالته قبل الحكم من افراد
 العشرة ثم حكم على السبعة فقط لا على الالته لا بالنفي ولا بالاثبات فيكون
 حكما واحدا واما على القول الثالث فلان عشرة الالته مثلا موضوع
 للسبعة فيكون تكلما بالسبعة في حق الحكم فيكون الحكم واحدا ايضا فلا حكم
 على الالته ايضا لا بالنفي ولا بالاثبات + فان قلت * قد جمع بين المذهبين
 الاخيرين في ان الاستثناء على كليهما تكلم بالباقي بعد الثنيا فهل فرق
 بينهما * قلت * نعم فرق بينهما وهو ان في المذهب الثالث يكون
 الاستثناء فيما اذا كان المستثنى منه عدديا في الدلالة على كون الحكم في المستثنى
 مخالفا للصدر كالتخصيص بالعلم في نفي الحكم عما عداه كقوله له على عشرة
 الالته فهو كقوله له على سبعة وفيما اذا كان المستثنى منه غير عددي
 كجاءني القوم الا زيدا فهو كقوله جاءني من القوم غير زيد يكون الاستثناء
 في دلالة على كون الحكم في المستثنى مخالفا للحكم الصادر كالتخصيص بالوصف
 في نفي الحكم عما عداه فان قوله غير زيد صفة * فان قلت * هل فرق
 على هذا المذهب اذا كان المستثنى منه غير عددي بين الا وغير صفة
 * قلت * لا فرق بينهما على هذا المذهب وعلى كلا هذين التقديرين
 لادلالة في الاستثناء على نفي الحكم الخارجي في المستثنى عندنا لا منطوقا
 ولا عبارة ولا نصا وفي المذهب الثاني وهو ان المراد بالعشرة عشرة افراد
 والاخراج قبل الحكم كما مر فالاستثناء على هذا اكد في دلالة على كون
 الحكم في المستثنى مخالفا لحكم الصادر من التخصيص بالعلم والوصف في نفي
 الحكم عما عداها لان ذكر المجموع او لائم اخراج البعض ثم الاسناد الى الباقي
 يشير الى ان حكم المستثنى خلاف حكم الصادر فدلالته على الحكم في المستثنى
 يكون اشارة وفي المذهب الثالث لادلالة في الاستثناء على نفي الحكم عما عداه
 عندنا كما في التخصيص بالوصف والعلم فانه لادلالة لهما على نفي الحكم
 عما عداهما ايضا عندنا وعند البعض يكون دلالة الاستثناء على نفي الحكم
 في المستثنى من حيث المفهوم فعلى هذين المذهبين يكون عمل الاستثناء
 بطريق بيان التغير فقد ظهر من هذا ان الكلام المشتمل على الاستثناء

مطلب في اي مذهب يكون
 الاستثناء نصا وعبارة
 في الاثبات واطارة في النفي
 وفي اي مذهب يكون
 عبارة في كليهما وفي اي
 مذهب لا يكون كذلك

على المذهب الاول نص وعبرة في الاثبات والنفي وعلى المذهب الثاني نص وعبرة في الاثبات واسارة في النفي وعلى المذهب الثالث نص وعبرة في الاثبات ولادلالة له على النفي اصلا عندنا وعند البعض له دلالة على النفي بطريق المفهوم وخوى الخطاب وادلة المذهب المذكورة في المطولات كالنو ضبح والتلويح وشرح العلامة القاضي عضد الملة والدين على مختصر ابن الحاجب فمن اراد الاطلاع فليرجع اليها واذا عرفت هذا تقدر على تطبيق ما نحن فيه لما ذكر من المذاهب * فان قلت * اى من الاستثنائين اى الاستثناء من النفي والاستثناء من الاثبات من طرق القصر قلت الاستثناء من النفي اى النفي والاستثناء قال في شرح المفتاح الشربيني اى النفي بادواته كليس وما وان وغيرها من كلمات النفي والاستثناء بالا واحدى اخواتهما واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاءنى القوم الازيدا فلم يعد من طرق القصر * فان قلت * فما السر في عدم عدم منها * قلت * كتب السيد الشريف قدس سره في حواشي هذا الكلام فقال لعل السر في ذلك هو ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من المنفى نحو ما جاءنى الازيد وكما في الذى يؤل اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر كما في نحو ما جاء احد الازيد يتصور ان يعتبر فيه وحسن اعتقاد المخاطب للشركة او العكس او تردده في ذلك وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاءنى القوم الازيدا او ما جاءنى القوم الازيدا وقولك قرأت اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم انتهى وخلاصته ان النفي والاستثناء في المفرغ وما في حكمه طريق القصر لافادته القصر لان المستثنى فيه جزئى من جزئيات المستثنى منه والجزئيات تكون متخالفة في احكام فيتصور فيه الاعتبارات الثلاثة من الشركة والعكس والتزدد بخلاف ما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في الصور الثلاث التى ذكرها فان الاجزاء قلما تخالفت في الاحكام فلا يتصور الاعتبار الثلاثة فيه والتحقيق ان القصر مختص بحكم واحد متضمن للاثبات القصدى والنفي اتبعى وذلك انما يحصل بالنفي والاستثناء المفرغ وما في حكمه مما يكون المستثنى جزئيا للمستثنى منه لانه حينئذ يكون المقصود به الاثبات الذى يستفاد من المستثنى وانما ذكر النفي تأكيدا لاثباته فيكون القصر

مطلب اى من الاستثنائين
من طرق القصر

مطلب السر في عدم
كون الاستثناء من الاثبات
من طرق القصر

حكما واحدا متضمنا للاثبات القصدى والنفي التبعي بخلاف ماسواهما
 فان الحكم فى المستثنى منه مقصودا صالة فى الافادة وكذا الحكم على خلافه
 مذهب الحنفية فكل من الحكمين الاثبات والنفي مقصود بالافادة ثابت بنفس
 اللفظ فان الثابت بالاشارة ايضا ثابت بالنظم فاذا كان الحكمان مقصودين
 من الكلام لا يكون مفيدا للقصر لانه حكم واحد هو تخصيص شىء بشىء
 اى اثبات شىء بشىء ونفيه عما عداه يتضمن الاثبات القصدى والنفي
 اتبعى قال العلامة التفناز انى رحمه الله تعالى فى التلويح فى بحث الاستثناء
 ان مثل ما جاءنى الازيد وما زيد الا قائم مسوق لاثبات مجئ زيد وقيامه بابلغ
 وجهه واوكده حتى قالوا انه تأكىد على التاكيد انتهى وامامانيل فى بيان سر
 عدم كون الاستثناء من الايجاب والاثبات من طرق القصر انه اى
 الاستثناء من الاثبات تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم
 من طرفه فكما ان جاءنى الرجال العلماء ايس قصرا كذلك جاءنى الرجال
 الاجهال ايس قصرا بخلاف الاستثناء من النفي نحو ما جاءنى الازيد
 فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والالفيل جاءنى
 زيد انتهى فقيه انه يخالف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء من النفي
 اثبات وبالعكس وان ما ذكره لا تجرى فى نحو ما جاءنى القوم الازيد
 فان الاستثناء فيه ايضا تصحيح الحكم النفي كذا فى الحواشى الحكيمية
 فان قلت * قد علم من التفسير المذكور ان القصر ههنا وقع بين
 المفعول به الغير الصريح وبين نائب الفاعل يعنى بين الفعل المتعلق بالمفعول به
 الغير الصريح وبين نائب الفاعل لذلك الفعل المجهول والفعل المجهول
 المتعلق بذلك المفعول صفة لنائب فاعله فيكون القصر ههنا قصر الصفة
 على الموصوف وانه من القصر الاضافى لكس لم يعلم ان هذا القصر من
 اى نوع من انواعه بالنسبة الى المخاطب قصر قلب وقصر افراد وقصر
 تعيين فهذا القصر من اى نوع من انواعها * قلت * لما ذكر الجواز
 مطلقا فى تلك القضية وهى موجبة ظن المخاطب ابتداء ان تلك لقضية
 ممكنة عامة وهى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن طرف المخالف
 للحكم وذلك الطرف هو اللاقوع وسلب الضرورة عنه قد يتحقق فى
 ضمن ان يكون اصل الحكم ضروريا واجبا لما سبق من تحقيق الامكان

قريبا فظن في زعم المتكلم انه يقصد بالترشيح . معناه الحقيقي قصدا ذاتيا
 البتة على رد الحكم الذي القاه المتكلم اليه وانكاره فيكون قصر قلب
 وقد يحتمل غيره وقد سبق في بحث البسملة بيان القصر واتوابعه وان الغرض
 منه ماذا فراجع اليه فقرر ههنا حتى يحصل لك والمتعنين بممارسة
 (واعلم ان الاصل في النفي والاستثناء ان يكون الحكم اى الاسناد
 او التعلق الذي استعمل فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب في زعم
 المتكلم وظنه وينكرها وبصر على انكاره بخلاف انما كما سبق قريبا وما اذا
 خولف في هذا الاصل فبناء على تنزيه منزلة المجهول * فان قلت *
 يستفاد من كلامهم ان القصر صفة للحكم او التعلق كما قال في التخصيص
 وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر الخ فحيث لا يكون من احوال
 اللفظ العربي مع انها من احواله وايضا يلزم ان يكون القصور هو الاسناد
 او التعلق * قلت * قال العلامة التفتازاني و احوال الاسناد ايضا من
 احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار
 راجع اليها انتهى وقال عبد الحكيم المحقق في حاشيته دفع لما ينوهم من
 ان احوال الاسناد من التأكيذ وعدمه والمجاز والحقيقة العقلين والقصر
 ليست من احوال اللفظ العربي مع انه يبحث عنها في هذا العلم انتهى
 يعني ان الاعراض الذاتية لموضوع الفن هي ما يلحقه لذاته او لجزئه
 اولساويه وههنا لحق القصر للكلام الذي هو موضوع الفن لجزئه
 اعني الاسناد او التعلق وكذا التأكيذ والمجاز والحقيقة العقلين وكذا
 المجاز اللغوي واتوابعه * فان قلت * ان الاسناد ليس جزءا من الكلام
 وكذا التعلق فكيف يلحقه القصر وغيره بواسطته فحيث لا يكون القصر
 وغيره من الاعراض الذاتية للكلام بل يكون من الاعراض الغريبة
 * قلت * ليس المراد من الاسناد ههنا النسبة التامة بل المراد به ههنا
 ضم كلمة حقيقة او حكما الى الاخرى كذلك بحيث يفيد المخاطب فائدة
 تامة وقد سبق معنى الفائدة التامة في اوائل الجزء الاول * فان قلت *
 الضم المذكور صفة المتكلم فليس جزءا من الكلام * قلت * المراد
 بالضم الـ كور الدال على الاسناد اعني النسبة التامة فانه يحصل بالضم
 وقد سبق قريبا استعمال المصدر * فان قلت * ما الدال عليها
 * قلت * الهيئة التركيبية او الاعراب * فان قلت * الاعراب ملفوظ

مطلب ان الاسناد جزء
 الكلام ام لافيه مذهبان

حقيقة فيكون جزءاً من الكلام واما الهيئة فهي ليست بملفوظة فكيف تكون جزءاً منه ؟ قلت : هي ملفوظة تبعاً وان لم تكن ملفوظة اصالة كما سبق تحقيقه في الاستعارة الاصلية والتبعية ولوسلم ان المراد بالاسناد هو النسبة التامة فلا نسلم انه ليس جزءاً من الجملة وهو الظاهر فلا يلزم كون القصر وغيره من الاعراض الغريبة كيف والجزء اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى * فان قلت * يلزم حينئذ ان لا تكون الجملة من اقسام اللفظ فانه مركب حينئذ من اللفظ وغيره * قلت * عدها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ لاكثر حكم الكل ولوسلم انه ليس جزءاً منها بل شرط لها كما هو رأى البعض فلا نسلم لزوم كون القصر ومثله من الاعراض الغريبة كيف والمراد باجزاء الجملة اعم من الاجزاء وما في حكمها مما لا تنفقد الجملة بدونه كذا في الحواشي الحكيمة فيقال فيما نحن فيه هذا الكلام كلام صالح المقام لان يقصر بالنفي والاستثناء واتصل به غرض من الاعراض وكل كلام هذا شأنه يقصر بالنفي والاستثناء فهذا الكلام يقصر بالنفي والاستثناء (واعلم ايضا ان منشأ القصر مطلقاً سواء كان مبني على الاصل او على التنزيل مخالفة على التكلم لما عليه المخاطب واما منشأ التنزيل فقد يكون حال المخاطب فقط وقد يكون مع حال المتكلم كذا في الحواشي الحكيمة وان شئت قلت هذا الكلام كلام صالح المقام لان يقصر مسنده على المسند اليه بالنفي والاستثناء واتصل به غرض من الاعراض وكل كلام شأنه هذا يقصر مسنده على المسند اليه بالنفي والاستثناء فهذا الكلام يقصر مسنده على المسند اليه بالنفي والاستثناء (قوله كانه) اي الشأن (نقل) والمراد بالنقل معناه الغوى وقد سبق تحقيقه في بحث العقد الاول فلا يرد ان لفظ المشبه به لم يترك معناه الحقيقي الاستعارة فكيف نقل والباقي هو المنعير حذف لتعينه اول عدم الغرض به (لفظ المشبه به) اي المستعار الكائن في الاستعارة المرتحة الدال على المستعار منه الكائن فيها بقرينة المقام حيث الكلام في المرتحة (مع رديفه) اي تابع لفظ المشبه به بقرينة العرف اي التزجيح بقرينة المقام فالاضافتان ولام المشبه به للعهد النوعي الصريحى ؟ فان قلت ؟ ان النقل انما يتعلق بالفرد لا بالمفهوم فكيف يصح ان تكون هاتان الاضافتان والام للعهد النوعي ؟ قلت *

نعم لكن المراد جميع افراد هذه الانواع فحينئذ يصح تعلق النقل
 * فان قلت * فمح يلزم ان يراد بكل منها كلا معنيهما في اطلاق واحد
 فكيف يصح ان يكون المراد جميع افراد هذه الانواع * قلت * انما
 يلزم ذلك لو اريد جميع افرادها بالاضافتين واللام واما لو اريد جميع
 الافراد بحسب المقام والعقل فلا * فان قلت * النقل المغوى من خواص
 الاجسام فانه عبارة عن التحريك في المكان والقابل للحركة انما هو الجسم
 والافراد ههنا عبارة عن الالفاظ وهى من الاعراض كما سبق تحقيقه قريبا
 فلانسلم انه اذا كان المراد جميع الافراد يصح تعلق النقل به * قلت *
 المراد بالنقل ههنا استعمال الكلمة في غير ما وضعت ههنا بان شبه الاستعمال
 بالنقل في التحريك المطلق اى الحسى والمعنوى فاستعير النقل للاستعمال
 استعارة اصلية ثم اشتق من لفظه بمعنى الاستعمال نقل فصارت نقل بمعنى
 استعمال استعارة تبعية باعتبار المادة فيكون نقل مجازا لغويا فحينئذ يصح
 تعلقه به فالعنى نقل واستعمل كل مستعار لكل مشبه به في كل مرشحة
 مع كل رديف له (الى المشبه) اى المستعار له في المرشحة بقرينة المقام اى كل
 مستعار له فيها وهذا ايضا بقرينة اسناد النقل وتعلقه به مع العقل
 وقاعدة انقسام الآحاد الى الآحاد اذا قوبل العام بالعام حاضرة عندك
 ويجوز ان تعتبر الاضافتان ودخول اللام بعد اعتبار تخصيص المضاف
 والمضاف اليه ومدخول اللام بانواعها فحينئذ لا غبار في حل الاضافتين
 واللام على الاستغراق بقرينة تعلق النقل مع النقل هذا وقس عليه
 نظائر هذا الكلام وعمق النظر فيها فاذا عرفت معنى هذا التركيب فاعلم
 ان مراد الش بهذا التركيب بيان لكلام المص وتفسير له بما ينفرع
 عليه ويلزمه فلذلك لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها كانه قيل
 لما كان الترسيخ تابعا للاستعارة من جهة اللفظ يعط ومنبأ لها
 من جهة النقوية والتحقيق للبالغة في التشبيه الذى فيها بناء على
 تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لاشئ آخر كانه
 نقل لفظ المشبه به مع رديفيه الى المشبه دون نقل لفظ المشبه به فقط فيجوز
 ان يبق الترسيخ على حقيقته وقد سبق تحقيق كلمة كائن في اوائل الجزء
 الاول وهما للتشبيه ووجه الشبه كمال الارتباط بالمشبه بناء على تناسى
 التشبيه الذى في الاستعارة (قال المص ويجوز ان يكون) اى الترسيخ

(مستعاراً من ملايم المستعار منه) اى المشبه به (للملايم المستعار له)
 اى المشبه وقد سبق الكلام المتعلق بالجواز وان يكون وبالإضافة واللام
 آنفاً فعمق النظر حتى تنبه * فان قلت * اذا كان الجواز ههنا ايضاً
 بمعنى الامكان الخاص تكون هذه الجملة حشواً اى زائداً متعيناً لا لفائدة
 وهو من الطرق الغير المقبولة فيكون الكلام قبيحاً غير بليغ * قلت
 معنى الجملة السابقة اعم فان المستفاد منها عدم الضرورة والوجوب في
 سلب بقاء الترشيح على الحقيقة وذلك اعلم من ان يكون استعارة او مجازاً
 مرسلًا فيكون اطلاقاً بطريق عطف الخاص على العام للتنبيه على تغايرهما
 بتنزيل التغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات حتى كأنه ليس من جنس
 العام المعطوف عليه * فان قلت * ضفتا المعطوف والمعطوف عليه اللتان
 نزل كل منهما في التغاير في هاتين الصفتين منزلة التغاير في الذات اى
 صفة ههنا * قلت * هي في المعطوف عليها صفة المرجوحية الثابتة
 لكون الترشيح استعارة او مجازاً مرسلًا وفي المعطوفة هي صفة
 الراجحية الثابتة لكون الترشيح استعارة كما سيجي * فان قلت * هل يجوز ان
 يكون عطف الخاص على العام فيما بين الجملتين كما في المفردين
 * قلت * نعم انه يجوز كما في قوله عز اسمه ولتكن منكم امة يدعون الى
 الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المكر الآية كذا في المطول
 ويحتمل ان يكون عطف هذه الجملة على الجملة الاولى من قبيل عطف
 الجملة التي تصلح بياناً للاولى عليها تنبيهاً على استقلالها ومغايرتها للاولى
 كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم الآية في سورة البقرة
 وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بياناً ليسومونكم
 وتفسيراً للعذاب وحيث انبتها جعل التبذيع لانه اوفى واعلى على جنس
 العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر كذا ذكره العلامة
 التفتازانى في المطول وههنا كذلك فان كون الترشيح استعارة اعلى على
 جنس جواز بقاءه على الحقيقة وازداد زيادة ظاهرة عليه فكانه جنس
 آخر كما سيجي * ويحتمل ان تكون هذه الجملة اعتراضية على رأى من جوز
 كونها في آخر كلام وكون النكتة فيها دفع الابهام فانه لما اشعر ما قبلها
 ههنا كونه مجازاً مرسلًا واوهم جوازه رفع بقوله ويجوز ان يكون
 مستعار الخ فحيث نكون تكلميلية واحتراسية ايضاً كما لا يخفى * فان قلت *

مطلب كما يجوز عطف
 الخاص على العام بين
 المفردين يجوز بين الجملتين
 مطلب جواز عطف الجملة
 التي تصلح بياناً للاولى
 عليها

وفي الكتابات وقد ينظر
 في الجملة الى جهة
 الايضاح والكشف
 فتفصل وقد ينظر فيها
 الى جهة الاستقلال
 والمغايرة فتوصل كالآية
 المذكورة سلا

يلزم حينئذ ان يكون هذا الكلام مشتملا على الزائد لالفائدة اعنى الواو
الاعتراضية فيكون قبيحا * قلت * نعم لكن لها فائدتان احدهما
لفظية وهى دفع توهم كون ما بعدها صفة لما قبلها وان لم يطردها كفى
ضمير الفصل وثانيتهما معنوية وهى انها الاشتراك فى الثبوت على ما بين
فى محله وعلى كونها عاطفة فالجامع بين المسند اليهما اعنى الترشيح عقلى
لالتحادهما فى التصور وبين مسنديهما اعنى البقاء على الحقيقة واستعارة
وهى لتضادهما كما لا يخفى واما ان يكون فارادة رابطة فلا تدل على المسند
واما يجوز فهمى صفة لها واما ما يقال من ان ان يكون فاعل يجوز فبنى
على الظاهر او على المسامحة والا فليس فى الحقيقة شئ منهما مسندا
ولامسندا اليه حتى يعتبر الجامع بينهما كما لا يخفى على من يعرف الافعال
الناقصة والجهات وقد سبق الدواعى للفصل والوصل وفوائد الواو
فى بحث والصلوة الخ (اعلم انه اضطربت كلمات القوم قال العلامة
التفتازانى فى شرح التلخيص مما يدل كلام صاحب الكشف على
ان الترشيح ليس بمجاز ولا استعارة وقال السيد الشريف فى حاشيته على شرح
التلخيص ان صاحب الكشف جوز فى الترشيح كونه حقيقة ومجاز انتهى
وقال فى شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازا وقد لا يكون وقال
فى شرح المفتاح وتبعه السيد الشريف وما يجب التنبيه له ان الترشيح
سواء كان صفة او تفريع كلام فهو على حقيقته لا بنباهة على المشبه به
حتى كان المستعار للعالم بحراز اخر متلاطم الامواج فى نحو قولك رأيت
بحرا زائحا متلاطم الامواج وللاستبدال والاختيار اشتراء بفرع عليه
الريح والتجارة وعدمهما كفى قوله عز اسمه اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فاربحت تجارتهم * فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى يعنى
ان المستعار للعالم هو البحر المتصف بهذه الصفة وللاستبدال والاختيار
هو الاشتراء المتفرع عليه الريح والتجارة وعدمهما فان قيل فعلى هذا
لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلا يكون ترشicha قلنا
فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى الزيادة ان الاستعارة تامة بدون
كذا فى المطول وخلاصة الجواب منع للملازمة بان يقال لانسلم انه لو كان
المستعار للعالم هو البحر الموصوف بهذه الصفة لزم ان لا يكون الترشيح

مطلب الواو الاعتراضية
فائدتان

خارجا عنها لم لا يجوز ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا ولو سلم انه يلزم ذلك على هذا التقدير فلانسلم بطلان التالي يعني فلانسلم ان الترشيح خارج عن الاستعارة وزائد عليها بمعنى غير داخل فيها اي غير جزء منها لم لا يجوز ان يكون المراد بخروجه عنها وزيادته عليها كون الاستعارة تامة بدونه وهذا المعنى لا ينافي كونه جزءا منها وهذا كما يقال في الافعال هو ختم البيت بمسايم المعنى بدونه لسكنة وما يتم معنى البيت بدونه لفظ زائد مع انه جزء من البيت كما لا يخفى على اهل الاطناب * فان قلت * لو كان التقيد داخلا في الاستعارة والقيد خارجا عنها كان المشبه به هو المقيد بوصف مثلا وكما كان هو المقيده كان ذلك الوصف من تنمة المشبه به اذ لا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظة ذلك الوصف وكما كان ذلك الوصف من تنمة فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة في التشبيه الذي في الاستعارة ولا مبينا على تناسيه وكما لم يكن ذكره تقوية وتربية لتلك المبالغة ولا مبينا عليه لا يكون الوصف المذكور ترشحا اصلا ينتج من القياس الاقتراضي الانصالي المركب المفصول النتائج انه لو كان التقيد داخلا فيها والقيد خارجا عنها لم يكن الوصف ترشحا اصلا فافترض هذه النتيجة مقدمة شرطية ولنضم اليها مقدمة رافعة لينتج المطا هكذا لو كان التقيد داخلا والقيد خارجا لم يكن الوصف منملا ترشحا لكن كان ترشحا ينتج ان هذا السند باطل اعني بهذا السند كون التقيد داخلا فيها والقيد خارجا عنها باطل غير صواب وكما بطل هذا السند بطل نقيض المنوع وكما بطل نقيضه ثبت عينه وهو الملازمة اعني او كان المستعار للعالم بحرا زائدا موصوفا بهذه الصفة لزم ان لا يكون الترشيح خارجا عنها زائدا عليها وايضا السند الثاني باطل غير صواب لانه اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد بان يكون التقيد داخلا فقط فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك واذا وجب ان يستعار منه من حيث هو كذلك لا يتم الاستعارة بدونه كما لا يتم العمى بدون ملاحظة البصر وان كان خارجا عنه فلو كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد لا يتم الاستعارة بدون ذلك القيد ولما لم يتم الاستعارة بدونه بطل السند الثاني وهو كون الاستعارة تامة بدونه وكما بطل هذا السند بطل نقيض المنوع ونقيضه ان الترشيح غير خارج عنها وكما بطل نقيضه ثبت عين المنوع اعني

مطلب معنى الخروج
والزيادة في الترشيح

مطلب مباحثة لطيفة
في الاستعارة المرشحة

كونه خارجا عنها فكما بطل هذا السند ثبت عين المنوع لكن المقدم
حق يلحق ان الترشيح خارج عنها بمعنى ليس جزءا منها * قلت * لان سلم
انه كلما كان هو المقيد بالوصف كان ذلك الوصف من تنه المشبه به
لم لا يجوز ان يكون المراد ان المشبه به هو الموصوف في نفس الامر بالصفة
لانه الموصوف من حيث انه موصوف اى في الاعتبار والملاحظة
كما ان الموصوف في الخارج بالعمى لم يكن البصر من تنه ولا بما يتوقف
الاتصاف فيه بالعمى عليه وان كان من تنه وبما يتوقف عليه في الاعتبار
والتصور ولو سلم انه الموصوف من حيث انه موصوف اى في الاعتبار
فلان سلم انه اذا وجب ان يستعار منه من حيث هو كذلك لا يتم الاستعارة
بدونه لم لا يجوز ان يكون المراد بالخروج عنها والزيادة عليها بالنظر الى
تمام المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم
كمله الحاصل بالاستعارة المرحمة فتأمل وهذا السؤال والجواب وقع في البين
فلذات الى ما نحن بصدد من اضطراب كلماتهم وتناقض بعضها
لبعض ويمكن دفعه بان يقال ان قوليهما بعدم كونه مجازا مبنى على الاكثر
وان يقال ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازا لان المقى منه تزين
الاستعارة وهو انما يحصل اذا كان بمعناه الحقيقي ليكون من خواص
المشبه به وانه يجوز ان يكون مجازا في نفسه اما مرسلنا نحوله اليه الطولى
اى النعمة العظمى او استعارة كما في المثالين السابقين وحاصل الكلام
ان القريب الى الفهم ان يكون الترشيح حقيقة لحصل المقى وهو التزين
والا بلغية من التجريد والاطلاق ولانه لما جعل لفظ المشبه به مع لوازمه
وتوابعه منقولا الى المشبه يصلح الترشيح باعتبار معناه الحقيقي فلا تمس
الحاجة الى جعله استعارة بالنسبة والمص اختيار تجوز الكشاف لكونه
اصيلا في هذا الفن فذهب الى انه يجوز ان يكون مجازا والشرحه الله
تعالى بين على وجه لا يفوت الغرض وهو التزين والاباغية كما لا يخفى واما
٣ ما قبل من انه فيه بحث لان بقاء الترشيح على حقيقته يقتضى ان لا يكون القرينة
المانعة موجودة والالم يكن حقيقة وكونه مستعارا للملايم المستعار له يقتضى
ان تكون موجودة فكيف يصح تجوز بقاء الترشيح على حقيقته وكونه
مستعارا للملايم المستعار له انتهى ما لا فقيه نظر اذ قد سبق في تعريف المجاز
ان القرينة المانعة قد تكون قطعية وقد تكون محتملة اى يحتمل ان يكون الشيء

لقائل حسن الزبارة
عليه رجة الباري

قربة وان لا يكون قربة وهما اى فى كل كلام يكون الاستعارة مرشحة
 يحتمل ان تكون تلك الاستعارة قربة مائة عن ارادة ما وضع الترشيح
 وذلك بان اعتبر نقل لفظ المشبه دون رديفه مثلا عندى اسد له لبدان اعتبر
 نقل لفظ المشبه وهو الاسد بدون الرديف وهو لفظ له لبدان الى المشبه فحيث
 يكون المراد بلفظ المشبه هو المشبه فاذا اسند الرديف اليه يكون لفظ المشبه
 وهو الاسد مثلا قربة مائة عن ارادة المعنى الحقيقى للترشيح ويحتمل
 ان لا تكون الاستعارة قربة مائة عنها وذلك بان اعتبر نقل لفظ المشبه مع
 رديفه فلا تكون تلك الاستعارة قربة مائة عن تلك الارادة فتكون القربة
 المائة فى كل من ذلك الكلام محتملة نعم او كان المعتبر فى المجاز هو القربة
 القطعية لحصل المناقاة بين بقائه على حقيقته وبين كونه مستعارا فلا يصح
 التجوز المذكور لكنه ليس كذلك ٨ واما ما يقال ان كون الترشيح حقيقة
 وكونه مجازا ليس فى مادة واحدة بل فى مواد متعددة فيجوز ان يكون فى مادة
 قربة مائة فيكون مستعارا وفى اخرى لم توجد فبقى على حقيقته انتهى
 فعليه صادر من غير روية كما لا يخفى (قوله ويكون ترشيح الاستعارة) اى ترينها
 وتقويتها (بمجرد انه) اى الشان (عبر عن ملايم المستعار له بلفظ موضوع
 للملايم المستعار منه) جواب لسؤال مقدر يحتمل ان يكون استفسارا محضا
 عن جواز كونه مستعارا بان يقال كيف يجوز ان يكون مستعارا للملايم المستعار له
 مع انه اذا كان مستعار له يكون من ملايم المستعار له فلا يكون ترشيحا فاجاب
 بما حاصله ان ترشيحية الترشيح كما يكون باعتبار مقارنة لفظه مع
 معناه الحقيقى للاستعارة كذلك يكون باعتبار مقارنة لفظه فقط
 لها ويحتمل ان يكون اعتراضا اما منعا مع السند المدعى المص وهو قوله
 ويجوز ان يكون مستعارا الخ فان يقال لانم انه يجوز ان يكون مستعارا للملايم
 المستعار له كيف ولا يكون ترشيحا حيث ان ترى انه يكون حيث ان ملايم
 المستعار له فعلى هذا يكون خلاصة السؤال المنع مع السند وتقريره ومورده
 مدعى المص ومنشأه توهم كون الترشيحية مقصورة على اللفظ مع معناه
 الحقيقى وتقريره كما سبق آنفا واما خلاصة الجواب حيث ان قابات ذلك
 المدعى واما تقريره فان يقال يجوز ان يكون مستعارا للملايم المستعار له
 لانه متى حصل ترشيح الاستعارة وتزينها بمجرد التعبير عن ملايم المستعار له
 بلفظ موضوع للملايم المستعار منه كما حصلت باقترانه مع معناه الحقيقى بها
 جاز ان يكون مستعارا للملايم المستعار له لكن حصلت بمجرد ذلك التعبير

٨ قاله مفتى زاده له الحسنى
 والزيادة

فجواز ان يكون مستعار له وهو المدعى فعلى هذا يكون قوله ويكون
ترشيح الاستعارة الخ اشارة الى المقدمة الواضحة والشرطية مطوية
لسهولة اخذها وللإختصار واما معارضة تفديرية في المدعى بان يقال
وان دل دليل عندك على مدعائك لكن عندى ما يقيه هكذا لا يجوز ان يكون
الترشيح مستعار الملام المستعار له لانه لو كان مستعار له لم يكن من ملام
المستعار منه وكلامه لم يكن منه لم يكن ترشحا فلو كان الترشيح مستعار له لم يكن
الترشيح ترشحا لكن التالى باطل لانه خلاف المفروض ينتج من القياس المركب
من الاقتراني الاتصالي والقياس الاستثنائي العبر المستقيم الموصول النتائج
انه لا يجوز ان يكون الترشيح مستعار الملام المستعار له اما الصغرى فلانه لو كان
مستعار الملام المستعار له كان من ملام المستعار له وكما كان من ملام المستعار له
لم يكن من ملام المستعار منه ينتج انه لو كان مستعار الملام المستعار له لم
يكن من ملام المستعار منه وهذه هي الصغرى المطلوبة واما الكبرى
فلان الترشيح لفظ يكون معناه ملائما للمستعار منه واما خلاصة
الجواب حينئذ فمع لهذه المقدمة اعني فلان الترشيح لفظ يكون معناه ملائما
للمستعار منه مع السند واما تقريره فبان يقال لا سلم ان الترشيح لفظ يكون
معناه ملائما للمستعار منه انما يكون كذلك لو لم يكن ترشيح الاستعارة وتبينها
حاصلا بمجرد التعبير عن ملام المستعار له بلفظ موضوع للملائمة المستعار منه
وايس كذلك فعلى هذا يكون قوله ويكون ترشيح الاستعارة الخ اشارة
الى السند والمنع مطوى وعلى كل من التقدير يكون الواو في قوله ويكون
ترشيح الاستعارة الخ كافي بعض النسخ استينافية على الراى المختار ويجوز
ان تكون عاطفة ومدخولها تفسير الكلام المص اعني قوله ويجوز ان يكون
مستعار الخ باعتبار مداولة الالتزام وهو كون ترشيح الاستعارة باعتبار
المقارنة بلفظ الترشيح فقط كافي قوله تعالى يسوءونكم سوء العذاب ويذبحون
ابناءكم الآية كاسبق قريبا فيثبت يكون قول الشارح اشارة الى ان قول المص
ويجوز ان يكون مستعار الخ جواب للسؤال المذكور والى انه وارد على
قوله الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته والى جواز ان يكون ذلك القول
عظما على هذا القول وتفسير الترشيح الذى هو احد اجزاء هذا القول كما
في قوله عن اسمه يسوءونكم سوء العذاب ويذبحون ابناءكم الآية كما
لا يخفى على من تأمل حق التأمل وانت تأمل فى اللامات والاضافات
التي فى قول الش فلاحاجة الى ذكرها وتبينها (قوله ولا يخفى

ان هذا) اى كون الترشيع مجازا فيكون اشارة الى ما يدل عليه قول
المص الترشيع يجوز الخ اذ الجواز فيه بمعنى الامكان الخاص فان عدم
الضرورة في كونه باقيا على حقيقته وعدها في سلبه عن الترشيع يدل على
ان الترشيع يكون مجازا مطلقا (لا يخص بكون لفظ ملايم المستعار منه
مستعارا) والباء ههنا داخلة على المقصور عليه وقد سبق مادة الخصوص
في قوله اظفاره لم تقلم وهذا سؤال اعتراضى على ما يدل عليه قول المص
ويجوز ان يكون مستعارا الخ بطريق العبارة وان كانت تلك الدلالة
التزامية بقرينة تفريع قوله فحينئذ عليه من ان كون الترشيع مجازا يخص
بكونه استعارة وانه مقيد بكونه استعارة كما اشرنا اليه في بيان ربط هذا
القول بما قبله وهذا السؤال يحتمل ان يكون منعا لذلك المدعى المدلول
عليه بهذا القول وسنده قوله الا ترى بل يتحقق الترشيع الخ ويحتمل ان يكون
معارضة تحقيقية في المدعى اذ قوله فحينئذ الخ وان كان تفريعا على هذا
القول بالنسبة اليها لكنه بالنسبة الى المص دليل كما في قولهم فلذلك بعد
تقرير المسئلة او غيرها ويحتمل ان يكون نقضا في العبارة اما الاول
فتقريره بان يقال لانسلم ان هذا يخص بكون لفظ ملايم المستعار منه
مستعارا كيف ويتحقق الترشيع اى التقوية والتزيين بذلك التعبير اى التعبير
عن ملايم المستعار له بلفظ موضوع للملايم المستعار منه مجردا عن معناه
الحقيقى سواء كان على وجه الاستعارة وطريقها او على وجه المجاز
المرسل وطريقه مع كلمة لا في قوله لا يخص اشارة الى مادة المنع واداته
اعنى لانسلم وقوله يخص اشارة الى ان المنوع الذى هى دعوى المص
المدلول عليها بهذا القول وقوله بل يتحقق الترشيع بذلك التعبير الى
قوله على وجه المجاز المرسل سند للمنع المذكور فكلمة بل ههنا للانتقال
الى الالهم في زعم السائل كما لا يخفى وقد سبق تحقيق كلمة بل في قول المص
وعلى اله فراجع اليه لى تجد اليواقيت واما الثانى فتقريره بان يقال
وان ثبت عندك دليل يدل على مدعائك لكن عندي ما ينفيه هكذا هذا
لا يخص بكون لفظ ملايم المستعار منه مستعارا اى كل ترشيح مستعار
هذا معنى مدعى المص وماله ونقيضه بعض الترشيع ايسر بمستعار وهذا
هو معنى لا يخص بكون لفظ ملايم المستعار منه مستعارا وماله على تقدير
كون السؤال معارضة فنقول ان بعض الترشيع ايسر بمستعار فانه كما تحقق

الترشيح والتزيين بذلك التعبير اى بمجرد التعبير عن ملايم المستعار له بلفظ
موضوع للملايم المستعار منه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه المجاز
المرسل لزم ان لا يكون بعض الترشيح مستعارا لكنه تحقق ذلك فبعض الترشيح
ليس بمستعار فعلى هذا يكون قوله بل يتحقق الى قوله على وجه المجاز المرسل
اشارة الى المقدمة الواضحة والمقدمة الشرطية مطوية وكلمة بل ايضا للانتقال
الى الالهم بحسب المقام كما لا يخفى واما الثالث فتقريره بان يقال هذه العبارة
قاسمة لانها عبارة تدل على اختصاص مجازية الترشيح بكونه مستعارا للملايم
المستعار منه واختصاصها به باطل ينتج من اول الاول من غير التعارف
ان هذه العبارة تدل على الباطل وكل عبارة تدل على الباطل باطلة
فهذه العبارة باطلة اما صغرى غير التعارف فظاهرة واما كبراه فلانها
لواختصت به لما تحقق الترشيح بمجرد التعبير المذكور سواء كان على
وجه الاستعارة او على وجه المجاز المرسل لكنه تحقق بمجرد التعبير المذكور
سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه المجاز المرسل فينتج من الغير
المستقيم انها لم تختص به اى بكونه مستعارا فعلى هذا التقرير قوله ان هذا
لا يخص الحاشارة الى كبرى غير التعارف وصغراه مطوية وقوله بل
يتحقق على وجه المجاز المرسل اشارة الى مقدمة رافعة لدليل كبراه
ومقدمته الشرطية مطوية ولك ان تقرره بغير هذا التقرير (قوله اما
الملايم المذكور) اى ملايم المستعار له (او القدر المشترك بين المشبه
والمشبه به) هذا مادة سؤال آخر نشأ من تخصيص الملايم بالمستعار له
لان الاضافة المعنوية تفيد التخصيص فى ضمن افادتها للتعريف اذا كان
المضاف اليه معرفة وخلاصته اما منع المدعى المص الذى يدل عليه هذه الاضافة
وذلك المدعى ان كونه مستعارا مخصوص بالملايم المذكور او معارضة تحقيقية
فى المدعى المذكور او نقض فى العبارة المذكورة اما تقرير الاول فبان يقال
لانسلم ان هذا يخص بالملايم المذكور لم لا يجوز ان يكون مستعارا للقدر
المشترك بين المشبه والمشبه به الا ترى انه يتحقق الترشيح والتقوية بمجرد
التعبير عن ملايم المستعار له بلفظ موضوع للملايم المستعار منه واما تقرير
الثانى فبان يقال وان ثبت عندك ما يدل على مدعاك لكن عندي ما ينفيه
فيذبحى ان يحزر المدعى المذكور ونقيضه او لاحتى يفهم المرام فالمدعى
كل ملايم يستعار له اقليل لا يستعار منه مخصوص بالمستعار منه ونقيضه

الذي يثبت ما عند السائل بعض الملايم الذي يستعاره لفظ يلايم
المستعار منه ليس مخصوصا بالمستعار منه هكذا لانه كلما تحقق الترشيح بذلك
التعير جاز و صح ان يستعار بعض لفظ ذلك الملايم للقدر المشترك بينهما
وكما صح لم يكن بعض الملايم الذي يستعاره ذلك اللفظ مخصوصا
بالمستعار منه ينتج من اول الاول من الاقتراني الاتصال انه كلما تحقق
الترشيح بمجرد التعير المذكور لم يكن بعض الملايم الذي يستعاره ذلك اللفظ
مخصوصا بالمستعار منه فليعتبر هذه النتيجة مقدمة شرطية ولنضم اليها
مقدمة واضحة هكذا لكن تحقق بمجرد التعير المذكور فلم يكن بعض الملايم
الذي يستعاره ذلك اللفظ مخصوصا بالمستعار منه (واعلم ايضا ان جواز
كون الترشيح مجازا اما بان يكون استعارة واما بان يكون مجازا مرسلا
فان كان استعارة فاما ان تكون عن ملايم المستعار له او عن القدر المشترك
او عن غيرهما وكذا ان كان مجازا مرسلا فلاحتمالات ستة فقصر المص
على واحد منها وقصر الش على الاربعة منها الاستعارة لملايم المستعار له
والمجاز المرسل عنه والاستعارة لقدر المشترك والمجاز المرسل عنه فيرد عليه
مثل ما يرد على المص ويمكن ان يجاب عن قصر الش بان تقسيم الاستعارة
الى الاطلاق والترشيح والتجريد استقرائي باقترانها بالصفة والتفريع
وهما ملايمان واحدا من المستعار منه او المستعار له في الوقع واحتمال التجوز
عن غير الملايم وغير المشترك وان جوزة العقل لكنه غير واقع وخارج
عن المقسيم وان كان ملايما باعتبار اللفظ فقط كذا قيل (واعلم انه كلما
ازداد القيود في الكلام ازدادت الدعاوى الضمنية في ذلك الكلام مثلا
اذا قلت ضربت زيدا الفاضل بالسوط يوم الجمعة قائما وقت العصر حصل
منه هذه الدعاوى اما ضارب وضربي حاصل لزيد وزيد مضروب وزيد
فاضل وضربي له حاصل بالسوط وضربي له حاصل يوم الجمعة وزيد قائم
وقت الضرب وضربي في يوم الجمعة حاصل وقت العصر وذلك الوقت
مخصوص بالعصر فكل منها تصلح لان يتعلق بها الموع الثلثة ولو كانت
مجازا واما تقرير انثالث فظاهر مما سبق آنفا فظهر مما قررنا ان منشأ
السؤال الاول قوله مستعار او ان منشأ الثاني اضافة الملايم الى مستعاره (قوله
وانه) اي الشأن (ليحتمل) اي يجوز عطف على قوله ان هذا لا يخص الخ لقصد
الاشراك في حكم اعرابه وهو الفاعلية ههنا وبالواو لتفصيل المسند اليه

وقد سبق قريبا معنى تفصيل المسند اليه (مثل ذلك) اى الذى يجرى
 فى الترشيح من جواز البقاء على الحقيقة وجواز كونه مستعارا للملايم المستعار له
 يحتمل مثله (فى التجريد بان يكون باقيا على حقيقة ومجازا عما يلايم المشبه به)
 فالمشبه به هو جواز بقاء الترشيح على حقيقة وجواز كونه مستعارا للملايم
 المستعار له والمشبه هو جواز بقاء التجريد على حقيقة ومجازا عما يلايم
 المستعار له كما اشار اليه الش بقوله بان يكون الخ ووجه الشبه جواز البقاء
 على الحقيقة والمجازية مطلقا وهذا اقول اعترض آخر بقصر جواز
 الحقيقة والمجاز على الترشيح مع انه يجرى فى التجريد بالاحتمالات السابقة
 من جواز كونه مرسلا او استعارة عما يلايم المشبه به او عن قدر المشترك
 ولكون هذا الجريان بالاحتمالات المذكورة معلوما من السابق طى
 بعض القيود وترك تعميم المجاز من الاستعارة والمرسل وتعميم المجاز عنه
 من ملايم المشبه به والقدر المشترك وانت اذا احطت ما ذكرنا لك من تطبيق
 اعراض الاول على قانون المطلق وقانون التوجيه تقدر على تطبيق هذا
 الاعراض علم فلو اشتغلسا بالتطبيق لكان عبئا ويمكن ان يجاب عنه
 بانه حمل علم ما يجرى فى التجريد على المقايضة على علم ما يجرى فى الترشيح لعلامة
 مشتركة بينهما وهى حصول الترشيحية والتجريدية بمقارنة مجرد لفظيهما
 فلا اختصاص بالترشيح فى الحقيقة والمعنى وان كان فى الظاهر واللفظ او بانه
 لم يقف كلاما من القوم فى مجازية التجريد وان جوزة العقل فلا يكون
 الاختصاص فى المعنى بالترشيح باطلا لانه مبنى على الاستقرار والوائع لا على
 الاحتمال العقلي ويكفى لك هذه الاشارة فى تطبيق الجواب على قانون
 التوجيه فقط (قوله فحينئذ يحتمل التجريد والترشيح) تفريع على
 مجازية الترشيح والتجريد عما يلايم المستعار له وعما يلايم المشبه به فانه ان كان
 الترشيح مستعارا للملايم المستعار له ان نظر الى لفظ المستعار يكون ترشيحا
 وان نظر الى معناه يكون تجريدا وكذا فى التجريد فانه ان كان مجازا عما يلايم
 المشبه به ان نظر الى لفظه يكون تجريدا وان نظر الى معناه يكون ترشيحا
 فن قصر التفريع على مجازية التجريد فقد قصر لانه تحكم محض
 والفريضة لا تتفاوت بالقرب والبعد بل هى من التعريفات المعنوية والقرب
 والبعد بيان فى المعنى فلا يكون قرب مجازية الترشيح مرجحا وقد سبق
 تحقيق باب الافتعال فى قوله وان اقترنت وان تفكرت فى لام الترشيح والتجريد

وفي ما قبلها من الاجتماع عرفت انها على اى معنى من معانى اللام تحمل
 لما سبق نظائرها (قال المص ويحمل الوجهين) اى البقاء على الحقيقة
 والكون مستعارا للملايم المستعار له فلام الوجهين للعهد الخارجى النوعى
 الصريحى (قوله بل الوجوه) الخمسة السابقة البقاء على الحقيقة
 والكون مستعارا للملايم المستعار له والكون مستعارا للقدر المشترك والكون
 مجازا مرسلا عما يلايم المستعار له والكون مجازا مرسلا عن القدر المشترك
 * فان قلت * لم خصص المص الاحتمال بالوجهين * قلت * اتبعا
 لصاحب الكشف الذى هو شيخ الفن حيث قال فى تفسير هذه الآية قولهم
 اعتصمت بحبله يجوز ان يكون تمثيلا لاستظهاره به ووثوقه بحمائه بامساك
 المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن من انقطاعه وان يكون الحبل
 استعارة للعهد والاعتصام لوثوقه بالعهد او ترشيعا لاستعارة الحبل
 بما يناسبه والمعنى واجتمعوا على استعانتكم بالله تعالى ووثوقكم به تعالى انتهى
 يفهم منه ان الآية اما محمولة على الاستعارة التمثيلية بلا مجاز ولا استعارة
 فى المفردات واما محمولة على استعارة المفردات وذلك على وجهين احدهما
 ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وثانيهما
 ان يكون الحبل استعارة فقط والاعتصام حقيقة وهو بمعنى التمسك ترشيعا
 لاستعارة الحبل فلما ثبت من شيخ الفن جواز بقاءه على حقيقته وجواز
 ان يكون مستعارا للملايم المستعار له اخذه المص واتبعه واما احتمال كونه
 مستعارا للقدر المشترك او مجازا مرسلا عن ملايم المستعار له او عن القدر
 المشترك وان جوزه العقل لكنه لم يثبت من القوم فلذلك لم يأخذه ولم يعتبره
 قال بعض الفضلاء وههنا بحث وهوانه ان وجدت قرينة مانعة عن ارادة
 معناه فلا مجال للوجه الاول وان لم توجد فلا مجال للوجه الثانى فالصواب
 ان هذا لا يتصور فى مادة واحدة بل فى مائتين انتهى وقد سبق جوابه
 قريبا (قال المص قوله تعالى واعتصموا) امر من الاعتصام (بحبل الله
 جميعا) فاعل ليحمل * فان قلت * هو مشتق من الحمل ومعناه ومعناه
 بالتركى ارقه به برنسنه يى بوكنوب كوتورمك در يقال حله حلا كضربا
 وحلانا بضم الحاء المهملة وسكون الميم من الباب الثانى بمعنى احتمله
 فحينئذ يكون متعديا الى مفعول واحد وكذا الاحتمال والحمل يكون ايضا
 متعديا الى مفعولين يقال حله الحمل بالكسر اى فعل ذلك به ترجته بالغة

التركيبية غيره يوك بركتك والجل اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الحت والاعراء
يقال حله على الامر اذا اعراه به واذا تعدى بعن يكون بمعنى الحلم والمسامحة
اي الملايمة يقال حل عنه اذا حلم فهو حول كذا في القاموس المحيط فاذا كان
الاحتمال بمعنى الحمل فلا يصح اسناده الى قوله تعالى فكيف يصح استعماله ههنا
* قلت * المراد به ههنا معناه العرفي وهو الجواز والامكان كما في قولهم الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب اي يجوز ويمكن ان يصدق او يكذب في نفسه وكذا
ههنا اي يجوز ان يكون ترشيح قوله تعالى حقيقة واستعاره للملأيم المستعار له
* فان قلت * اذا اريد به ذلك المعنى العرفي لا يصح اسناده الى ذلك
القول فان الجواز الذي هو المعنى العرفي له صفة ككون الترشيح حقيقة
او استعارة * قلت * فليكن هذا الاسناد اي اسناد ما هو صفة لصفة
جزء الشيء الى ذلك عرفيا كما في القول المذكور ولو سلم انه ليس بعرفي
فلم لا يجوز ان يكون هذا الاسناد اسنادا مجازيا فالمعنى يجوز الوجهان
في ترشيح قوله تعالى الخ ويجوز ان يراد بالاحتمال معناه الغوى فحينئذ يجوز
ان يكون لفظ قوله تعالى استعارة مكنية على مذهب السلف فيكون اسناد
الاحتمال اليه تخيلية وقرينة وعلى مذهب السكاكي ايضا فيكون الاحتمال
مستعارا للاحتمال الخيالية استعارة تخيلية وقرينة وعلى مذهب الخطيب ايضا
كما سيجي تحقيقها ان شاء الله تعالى (قال المص حيث استعير الجبل) اي لفظ الجبل
المضاف الى لفظة الجلالة في هذا القول الشريف بقرينة اسناد الاستعارة
اليه فانها انما تتعلق باللفظ ولامه العهد الخارجي الصريحى الشخصى * فان
* قلت اذا ذكر اللفظ واريد به نفسه يكون علما شخصيا على رأى او كالعلم
على رأى آخر وقد سبق تحقيق هذا في تعريف المجاز في الجزء الاول وعلى
كل من الرأيين لا يصح دخول اللام عليه فانه تحصيل الحاصل * قلت *
اعلم انه اذا ذكر لفظ كثيرا مراد به الفرد او الافراد نحو جاني رجل اي فرد
من هذا الجنس فان الحكم على الفرد او الافراد في المحاورات اكثر وقيد كـ
ويراد به المفهوم من الانسان نوع والرجل صنف وقيد كـ ويراد به نفسه
كقولك رجل في هذا التركيب عرب او فاعل فقد ظهر ان لفظ ثلاثة اطلاقا
فحينئذ يمكن تكثيره بتأويل ما يطلق عليه هذا اللفظ فحينئذ يصح دخول
اللام عليه ويكون اليهود حصصة شخصية من مفهوم مدخولها ويمكن
تأويله ايضا بان مراده لفظ الجبل الواقع في التركيب المتعددة فحينئذ يمكن

مطلب للفظ الموضوع
ثلاثة اطلاقا

نكرة ايضا فيصح دخولها عليه ويكون لفظ الجبل الواقع في هذا النظم الشريف حصّة من هذا المفهوم وانما احتيج الى احد هذين التأويلين لدفع توهم ان يراد به غير هذا المعهود ابتداء فقد ظهر نكتة تعريف المسند اليه اعني الجبل باللام وانما جعل الفعل مجهولا لتعين فاعله او لعدم تعلق الغرض ببيان احواله واما كون المسند ههنا فعلا فالنقيض باحدا لازمة باعتبار التعلق على اخص وجه مع افادة التجدد باعتبار التعلق على رأى او منسلخ عن الزمان على رأى آخر كما سبق تحقيقه في الجزء الاول وهى صفة راجعة الى التكوين وانما يسم بالمستعبر كما في بضل الله من يشاء فان اسناد الفعل اليه تعالى لا يستلزم التسمية باسم فاعل ذلك الفعل ولم يوجد مضى في الاسماء الحسنى على ما بين في محله (اعلم ان للجبل معاني ثلثة احدها معنى مصدرى يقال جبل الشيء جبلا من الباب الاول اذا شده بالجبل وكل واحد من الاخيرين سمي ما يربط به الشيء وبمعنى رسن يعنى لم يعتبر في مفهومه الربط سواء شده الشيء او لا فيكون الثانى اعم من الاول كذا في القاموس فالظاهر ان المراد به ههنا هو الاول من المعنيين الاخيرين فانه المناسب للعهد وقد سبق الكلام المتعلق بكلمة حيث واضافتها في قوله اما بعد فراجع اليه والظاهر انها ههنا لتعليل لان الشيء كما يحتاج الى الهلة يحتاج الى المكان والقربة المانعة هو ما اضيفت هى من الجملة والمعيّنة هى المقام كما لا يخفى (قال المص للعهد) صلة لاستعير فاللام ههنا لشبه التملك والعهد على وزن العهد كلام موثق يعتمد عليه ويحصل به الاينية والامان وترجته باللغة التركية بر كسه بى ايناندر وب اعتمد ويره جك سوزدر وبالفارسية پمان يقال بينهما عهد اى موثق وهو بهذا المعنى اسم جنس وله معنى مصدرى بمعنى الوصية يقال عهد اليه عهدا من الباب الرابع اذا اوصاد باللغة التركية ترجمة الوصية برايشى آخر كسه به اصمارلىق معنائه والمعاهدة من باب المفاعلة اي كسه برى برينه ايناندر وب اعتماد ويرسوز وكلام ويرمك كذا في القاموس وشرحه والمراد بالعهد ههنا دين الاسلام او كتاب الله تعالى لقوله عليه الصلوة والسلام القرآن جبل الله المتين فار كل واحد منهما يشبه الجبل في كونه سديا للنجاة من الردى والوصول الى المطلوب فان من سلك طريقا صعبا يخاف ان تراق رجلاه فيه اذا تمسك بجبل شدود الطارين بجانبى ذلك الطريق امن من الخوف وكذا طريق السعادة الابدية ومرضاة الرب تعالى طريق زاق ودواعى

مطلب للجبل ثلثة معان

مطلب معنى العهد

الضلال عنها متكررة تزلق رجل أكثر الخلق فيها فمن اعتصم بالقرآن العظيم وبقوانين الشرع القويم وبآيات الرب الكريم فقد هدى الى صراط مستقيم وامن من الغواية المؤدية الى نار الجحيم كما يامن المتمسك بالحبل من العذاب الاليم كذا في حواشي انوار التنزيل والمراد بالعهد معناه فانه مستعار له وهو عبارة عن المعنى المشبه بشهادة الصلة الالمية فلان للعهد اى عهد الله تعالى (قوله لمشابهة العهد بالحبل) المشدود الطرفين بجانبى الطريق الصعب الذى زلق الرجل والقدم فيه فى كون كل منهما سببا للنجاة عن الزلق المطلق اى سواء كان حسيا او معنويا وللوصول الى المطلوب (اوفى كونه) اى كون كل واحد منهما (وسيلة لربط شئ بشئ) فكما ان الحبل وسيلة لربط شئ بشئ حسيا فكذلك القرآن اودين الاسلام وسيلة لربط العبد بالسعادة الابدية ومرضاة الله تعالى ربطا معنويا فالمشبه به هو الحبل والمشبه هو العهد اى القران العظيم اودين الاسلام كما اشار الى كل منهما باضافة المشابهة الى العهد وبادخال الباء على الحل فان المشابهة من باب المفاعلة يجعل فاعله مشبها ويتعدى بالباء الى المشبه به يقال شابه فلان بفلان فاضافة المشابهة الى العهد اضافة المصدر الى فاعله بقرينة لفظية وقوله لمشابهة العهد بالحبل علة صحيحة للاستعارة + فان قلت + لابد فى صحة الاستعارة من قرينتين المانعة والممينة ولايكفى وجود العلاقة فقط فى صحتها + قلت + نعم لكنهما لما كانتا ظاهرتين من اضافة الحبل الى الله تعالى سلك مسلك اظهار ما خفى واخفاء ما ظهر وقد سبق مرارا ان القرينتين قد تتحدان (واما الداعى اليها فلعله زيادة البيان وكأنه قبل عهده تعالى موصل لمن تمسك به الى المطلوب اعنى السعادة الابدية لانه حبل مشدود الطرفين الى جانبي طريق يخاف فيه من زلق الرجل والقدم وكل حبل هذا شأنه موصل لمن تمسك به الى المطلوب فعنده تعالى موصل لمن تمسك به اليه (قال المص وذكر الاعتصام) مبنى للمفعول والاعتصام نائب فاعله اى وذكر دال الاعتصام دلالة تضمنية وهو امر اعتصم بقرينة ما قبله وان اذ كر لا يتعلق بالمعنى بل باللفظ او الاسناد مجاز عقلى وهذه الجملة عطف على جملة استعير + فان قلت + لم عطفها بالواو + قلت + لتفصيل المضاف اليه الذى اضيفت اليه

كلمة حيث وقد سبق قريبا معنى تفصيل العطف بالواو * فان قلت * قد سبق دواعي الفصل والوصل في اوائل الجزء الاول فالداعي اى منها ههنا * قلت * هو ههنا قصد الاشتراك في حكم اعراب المعطوف عليها وهو الاضافة ههنا اى كونها مضافا اليها الكلمة حيث * فان قلت * العطف على نوعين عطف قبل الربط وعطف بعد الربط وبعبارة اخرى عطف قبل ملاحظة الربط وعطف بعد ملاحظته فههنا اى منهما * قلت * ههنا العطف قبل الربط بدليل ان كلمة حيث ههنا لتعليل الاحتمال وذلك التعليل انما يتم بهذا العطف كما لا يخفى وقد سبق الكلام المتعلق بهذا العطف قريبا * فان قلت * ما الجامع ههنا فانه لا بد منه فى كل وصل بالواو سواء لها اعراب اولا * قلت * هو بين مسنديهما باعتبار وصفيهما تضاف فان الاستعارة اخص من الذكرو هو ظاهر فيكون الجامع بينهما عقليا وبين مسند اليهما اعنى الحبل والاعتصام باعتبار الوصف تضاف ايضا وذلك الوصف ههنا كون اعتصام مزينا للحبل وكونه مزينا فيكون عقليا ايضا (قال المص ترشحا) لكونه ملائما للاستعارة منه لفظا ومعنى اول لفظا فقط بدليل ما قبله وهو منصوب على انه مفعول مطلق نوعى لذكر ان اريد به معناه المصدرى الاصطلاحي او على انه مفعول له لذكر ان اريد به التزين والتقوية او على انه حال لما اسند اليه ذكره فيجئ ان يكون التركيب من قبل هذا بسرا طيب منه رطبيا * فان قلت * ان ذكر اعتصموا لافادة اصل المعنى فكيف يكون ترشحا لما سبق من انه يعتبر بعد تمام الاستعارة * قلت * كون ذكره ترشحا لا ينافى كونه لافادة اصل المعنى فان كون الاعتصام ترشحا من النكت والمزايا التى تعتبر بعد افادة العظم لاصل المعنى فاعتبار كونه ترشحا بعدم تمام الاستعارة لا ينافى ذكره لافادة اصل المعنى قبل تمام الاستعارة (قوله وهو التمسك بالحبل) التمسك من باب التفعّل باللغة التركية برنسنه يى حفظ وصال يويرمك وجهه اوزره ال ايله طوتمقى يقال امسك به وتماسك به وتمسك به واستمسك به اذا اعتصم به واحتبس به وكذلك الاعتصام فانه مشتق من العصم بفتح العين وسكون الصاد يقال عصم اليه من الباب الثانى اذا تمسك به واعصم به كذا فى شرح القاموس * فان قلت * فعلى هذا ما معنى تقيده بالحبل فى التفسير

مع انه ينافي ما سيأتي من قوله بعلاقة الاطلاق والتقييد * قلت * هو تعريف لفظي وهو تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع المخاطب وهو طريقة اهل اللغة وجميع اهل العربية فيكون ذلك المعنى معلوما للسامع قبل التعريف ولا يعلم ان اللفظ المعروف معين لذلك المعنى وضعا او ارادة واراد تعيينه وضعا او ارادة لذلك المعنى بلفظ آخر واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه ويجوز بالاعم كقولهم سعدان ثبت فان سعدان نوع من النسبت وبالاخص كقول صاحب القاموس لها لهوا اي لعب فان اللعب مالا يكون فيه فائدة معتد بها فيكون اخص من اللهو وهو مالا يكون فيه فائدة اصلا ونحو صليت بالمسجد اي في المسجد ونحو زيد كثير الرماد اي مضياف ونحو رأيت اسدا يرمى اي الرجل الشجاع ونحو القضيض اسد وقد سبق تحقيق ما يتعلق بالتعريف اللفظي في تعريف المجاز في الجزء الاول وانما جاز ذلك لان المقصود منه وهو التعيين ولو في الجملة حاصل بما ذكر فاذا عرفت هذا عرفت ان المخاطب يعرف قبل هذا التعريف معنى التمسك وانه مما يتعلق بالاجسام وان التقييد داخل والقيد خارج وانه بصير باليد لكنه لا يعلم ان الاعتصام موضوع له ولا ان ذلك القيد ههنا ما هو من الاجسام فعينه بذلك التعريف فكأنه قيل ان الاعتصام موضوع للتمسك وان ذلك القيد ههنا هو الحبل فعني تقييده به وفأدته تعيين ذلك القيد ههنا ولا منافاة بين ما سيأتي وبين هذا على ما لا يخفى على من يعرف التعريف اللفظي والفرض منه فحينئذ لا يلزم ان يحمل الاعتصام على التجريد النحوي ولا ان يحمل الحبل على التأكيدي كما قيل وايضا لا يمس الحاجة الى ان يقال ان التمسك بالحبل معنى مطلق للاعتصام واستعماله بذكر جرئ من جزئيات المعنى المطلق لا يعد من التأكيدي ولا من التجريدي كما قيل على انه لو كان التمسك بالحبل معنى للاعتصام فكيف يكون مطلقا واذا استعمل بذكر الحبل فكيف يكون جزئيا من جزئياته بل يصير عينه فيحتاج الى التجريد او الى الحمل على التأكيدي كما لا يخفى فتأمل ولا يقاس هذا على الفعل فان الفاعل المعين او فاعل ما خارج عن مداولة المطبق ولا على الصفة الصرفية فان الذات وان كانت داخلية في مفهومه لا كهاهنا فيحتاج في الاستعمال الى تعيينها بذكر الذات المعينة والحبل داخل في مفهوم الاعتصام ومعين على تقدير كون معناه

هو التمسك بالحبل فكيف يقاس عليهما * فان قلت * على رأى من قال ان الفعل موضوع بمادته للحدث وبهيئته للزمان ونسبة ذلك الحدث الى فاعل ماهر لا يلزم التكرار في النسبة مثلا اذا قلت ضرب زيد فقبل ذكر زيد يوجد نسبة الضرب الى فاعل ما وبعد ذكر زيد يوجد نسبته الى زيد فيتكرر النسبة وايضا يلزم ان يكون كل فعل مجازا باعتبار نسبته في الاستتمالات على هذا الرأى فانه يستعمل في نسبة الحدث الى فاعل مخصوص معين مع انه خلاف وضعه * قلت * لا يلزم فانه بهيئته موضوع وضعا نوعيا لنسبة حدثه الى فاعل مانسبة تامة اعم من ان تكون خبرية او انشائية وهذه اعم من ان تتحقق في ضمن هذا الفاعل او في ضمن ذاك الفاعل او في ضمن ذلك الفاعل فاذا ذكر الفاعل المخصوص تتحقق تلك النسبة الاعم في ضمن النسبة المتعلقة بالفاعل المخصوص تحقق العام في ضمن فرد الملاحظ بعمومه لا بخصوصه فلا يلزم التكرار ولا كونه باعتبارها مجازا ولا المخالفة لوضعه * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان يكون معناه المطابق لمفهوما كلياً مستقلاً بالمفهومية والتعقل كما ان مدلوله التضمنى وهو الحدث كذلك وهو باطل * قلت * صاحب هذا الرأى لا يسلم بطلانه * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان لا يوجد فرق بين الاسم والذعل * قلت * لا نسلم انه يلزم ان لا يوجد كيف والفعل يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة دون الاسم ولودل دل بمادته مل لفظ الزمان وامس وغد * فان قلت * فلو كان مفهومه المطابق مستقلاً في التعقل وفي الفهم عنه كالاسم فلم احتاج الى ذكر الفاعل المعين في الاستعمال * قلت * احتياجه الى ذكره في الاستعمال لا ينافي كون مفهومه المطابق مفهوماً كلياً مستقلاً بالمفهومية عنه والتعقل فانه يكفي في تعقل معناه وفي فهمه عنه تعقل الفاعل اجمالاً بلا انضمام ذكر الفاعل المعين وانما احتياجه الى ذكره لما جرت العادة باستعماله في مفهومه مضافاً الى فاعل معين مخصوص لانه الفرض من وضعه فلم ذكره لفهم هذه الخصوصية لا لاجل فهم اصل المعنى كما في الاسماء اللازمة الاضافة كذو وفوق وتحت واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الفعل موضوع بمادته للحدث وباعتبار هذه للزمان ونسبة ذلك الحدث الى فاعل معين فمدلوله المطابق غير مستقل في التعقل والمفهومية عنه لاحتياجه في المفهومية عنه الى انضمام

مطلب السؤال بلزوم
التكرار في الفعل على رأى
وجوابه

مطلب مذهب الجمهور
في وضع الافعال

مطلب دليل الجمهور في
وضع الافعال

ذكر الفاعل اليه لكون النسبة المعتبرة في وضعه هي النسبة الى فاعل
مخصوص ولا يكفي في تعقل مدلوله تعقل فاعله اجمالا فلذلك كانت
مدلولات الافعال باعتبار هيئاتها نسبا جزئية وان كانت اضافية وكانت
مدلولاتها المطابقة غير مستقلة بالفهومية وانما قالوا بانها موضوعة
باعتبار هيئاتها للنسب الى القواعل المخصوصة المعينة لانها لو كانت
موضوعة باعتبار هيئاتها الى قواعل مالا شتملت بدون الفاعل ولو
مرة للنسب لكنها لم تستعمل بدون قواعلها فلم تكن موضوعة باعتبارها
لنسب الى قواعل ما ثبت انها موضوعة باعتبارها للنسب الى قواعل
معينة ولا ان تقرر الدليل هكذا كما استعمل الفعل بذكر الفاعل المعين كان
موضوعا باعتبار هيئته للنسبة الى فاعل معين في احد الازمنة الثلاثة لكن
المقدم حق فكان موضوعا باعتبارها للنسبة الحدث الى فاعل معين اما الملازمة
فلان الاستعمال بدون القرينة من اقوى دلائل كون الكلمة موضوعة
لذلك المعنى واما حقيقة المقدم فبالتبعية لموارد الاستعمالات كما اشار الى
مادة هذا الدليل المحقق عبيد الحكيم في الحاشية اللاربية على الفوائد
الضياية فان قلت لو كان موضوعا باعتبار هيئته للنسبة الحدث
الى فاعل معين لكان كل فعل مجازا فيما عدا من النسبة الى فاعل معين
واحد شخصي مثلا ضرب لو كان موضوعا باعتبار هيئته للنسبة الضرب
الى فاعل معين مثل زيد لكان مجازا اذا استعمل باعتبار هيئته في نسبة
الضرب الى عمرو او الى غيره لكن اللازم باطل فكيف يكون موضوعا
باعتبار هيئته للنسبة الى فاعل معين قلت المراد به ما يصدق عليه فاعل
معين اى فاعل معين كان على ما هو شأن النكرة من انه يشمل افراده
على سبيل البدل وليس المراد بكون الفاعل معينا كونه هذا الواحد المعين
بشخصه حتى يلزم تخصيص وضع الفعل باعتبار هيئته بذلك الفاعل
الواحد المعين المعهود بشخصه فيلزم كونه مجازا اذا استعمل باعتبار هيئته
في نسبته الى عمرو او غيره ومنه تاء الكلمة وقد سبق تحقيقها في تعريف
المجاز المفرد فان قلت ما تقول في جاني رجال او رجلا او مسلمون
قلت ان مثله وان كان متعددا معنى لكنه واحد باعتبار لفظه
فلذلك جعل مثل رجلا نكرة واسما وعربا فان قلت ما تقول
في نحو جاني رجل فانه غير معين قلت المراد بالتعيين ههنا اعم

من ان يكون شخصا او نوعيا او جنسيا بقرينة المقابلة بفاعل ماى المبهم
ونظيره اسم الزمان والمكان والالة نحو مضرب ومضرب فان الذات المعتبرة
فى كل منهما كانت متعينة باعتبار جنسها وهى المكان والزمان والالة لم يكن
شىء منها صفة صرفية وايس المراد بكونه معنا كونه معرفة او
كونه متعينا بعينه وشخصه فلان سلم انه غير معين وان كان نكرة مع ان الفرق
بين الكون معرفة والكون متعينا ومعينا ظاهر معلوم وعلى كلا المذهبين
ان هيئة الفعل الافرادية موضوعة لنسبة الحدث الى فاعله محتملة لان تكون
خبرية او انشائية وقابلة لاحديهما وهذا الوضع نوع من نوعى الوضع
النوعى اعنى تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى فهذه النسبة هى جزء معنى
الفعل الذى هو غير مستقل بالمفهومية على رأى الجمهور ومستقل على رأى
واما النسبة التامة الخبرية والنسبة التامة الانشائية فكل منهما مدلول لكل
من الكلام الخبرى والانشائى فان الهيئة التركيبية للكلام انما هى وضعت
للسبب التامة الخبرية ان كان خبرا وللنسبة التامة الانشائية ان كان انشاء
فلذلك لا يدل الفعل على الاسناد مالم يصر كلاما مع فاعله او نائبه فاذا كان
المجموع كلاما دالا على الاسناد كان الاسناد معنى مستقلا للكلام بلا
انضمام امر آخر اليه لان الفاعل جزء الكلام وليس خارجا عنه بخلاف الفعل
فلذلك كان الكلام يصح السكوت عليه دون الفعل سواء وضع هيئته
للسبب الى فاعل ما او الى فاعل معين على ما سبق فى بحث الاستعارة التبعية
ويدل عليه ايضا قوله فى الكافية ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى اسم وفعل
واما ما يقال من ان هيئة الفعل موضوعة للنسبة التامة فبنى على المسامحة
(قال المص باقيا على معناه) اى الحقيقى فانه المتبادر من ان الاضافة او للمقابلة
بقوله (او مستعارا للونوق بالعهد) فاو ههنا للتوزيع لا للابهام ولا للشك
ولا للتشكيك حتى ينافى ذكرها مقام التعاليم اى وذكر الاعتصام حال كونه
باقيا على معناه او مستعارا للونوق بالعهد * فان قلت * لم عطف قوله
مستعارا على قوله باقيا باو * قلت * لتقسيم حال الاعتصام حين
اسند الذكر اليه على قسمين على سبيل الانفصال الحقيقى على رأى المختار
عنده احدهما حال البقاء والاخر كونه مستعارا * فان قلت * لم
وصله وعطفه على باقيا * قلت * لقصد الاشتراك فى حكم الاعراب
وهو المنعوية حكما ههنا وقد سبق تحقيق كلمة او وكذا انواع الحال فى اوائل

الجزء الاول واذا رجعت اليه عرفت ان الحال ههنا متقلة او لا والوثوق
يقال وثق به كورث ثقة وموثقا كوعدا اذا ائتمنه واعتمد عليه كذا في شرح
القاموس واذا اردنا تصوير الاستعارة المصروفة المرشحة وتعبيرها في هذا
القول العظيم تقول شبه العهد بالحبل في الكون وسيلة لربط شئ بشئ وادعى
دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده على قسمين متعارف وهو
الحبل الغليظ وغير متعارف وهو العهد الذي هو القرآن الكريم او دين
الاسلام ثم استعير لفظ الحبل الموضوع للفرد المتعارف للفرد الغير المتعارف
وهو العهد فصار لفظ الحبل استعارة مصروفة تحقيقية ثم جعل نظم اعتصموا
الباقى على معناه الملايم للاستعارة منه وهو الحبل الغليظ مقارنا لهذه الاستعارة
فصار لفظ الحبل استعارة مصروفة تحقيقية مرشحة وان شئت قلت شبه
العهد الذي هو القرآن العظيم او دين الاسلام بالحبل الغليظ المسدود
طرفيه بجانب الطريق الذي يزلق الاقدام فيه ولا يفاض فيه الى المطلوب
في الكون سببا للخلاص عن الزلق والهلاك مطلقا والفوز والنجاة الى
المطلوب وادعى دخول هذا المشبه في جنس هذا المشبه به بان يجعل افراده
على قسمين متعارف وهو ذلك الحبل وغير متعارف وهو ذلك العهد ثم
استعير لفظ هذا الفرد المتعارف لهذا الفرد الغير المتعارف فصار لفظ الحبل
ههنا استعارة اصلية مصروفة ثم جعل نظم اعتصموا الباقى على معناه الملايم
لهذا المستعار منه مقارنا لهذا المستعار فصار لفظ الحبل المذكور استعارة
اصلية مصروفة مرشحة وهذا التعبير على تقدير جواز كون ما يلايم المستعار
منه باقيا على حقيقته واما تعبيرها على تقدير جواز كونه مستعارا للملايم المستعار
له فان يقال شبه العهد بالحبل الغليظ في الكون وسيلة لربط شئ بشئ مطلقا
اي حسيا او معنويا وادعى دخول هذا المشبه في جنس هذا المشبه به بان يجعل
افراده على قسمين متعارف وهو الحبل الغليظ وغير متعارف وهو
العهد اي القرآن او دين الاسلام ثم استعير لفظ الحبل الذي هو لفظ
جنس هذا المشبه به ومنهومه للفرد الغير المتعارف الذي هو القرآن الكريم
او دين الاسلام ثم شبه الاعتصام بالوثوق في الايمان المطلق حسيا او معنويا
وادعى دخول هذا المشبه في جنس هذا المشبه به يجعل افراده قسمين
متعارفا وهو التمسك وغير متعارف وهو الوثوق المفيد بالعهد والتمسك
خارج ثم استعير الاعتصام الموضوع للتمسك اي لفهوم الفرد المتعارف

مطلب تصوير الاستعارة
المرشحة على تقدير كون
الترشح باقيا على حقيقته
بالعربية مفصلا

مطلب تعبير الاستعارة
المرشحة على تقدير كون
الترشح مستعارا للملايم
المستعار له بالعربية مفصلا

الملايم للمستعار له فصار لفظ الاعتصام استعارة ، مصرحة أصلية ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا فصار لفظ اعتصموا استعارة مصرحة تبعية فجعل نظم اعتصموا بمعنى ثقوا الملايم للمستعار منه باعتبار لفظه ، مقارنا لهذه الاستعارة أي استعارة الحبل فصار لفظ الحبل استعارة ، مصرحة مرشحة لكن باعتبار لفظ الترشيح فقط وهذان التعبيران مبنيان على ما عليه الجمهور من التصويرات تفصيلا باللغة العربية وأما تعبيرها باللغة العربية أجمالا ومختصرا على ما عليه بعض المحققين فبان تقول شبه العهد بالحبل في كونه وسيلة لربط شيء بشيء ربطا مطلقا ثم ذكر الحبل وأريد العهد فصار لفظ الحبل استعارة مصرحة أصلية تحقيقية ثم جعل نظم اعتصموا الباقي على معناه الملايم للمستعار منه مقارنا لهذه الاستعارة فصار لفظ الحبل استعارة مصرحة مرشحة وهذا على تقدير كون الترشيح باقيا على حقيقته وأما على كونه مستعارا للملايم المستعار له فبان تقول شبه العهد بالحبل في كون كل منهما سبيلا للنجاة ثم ذكر الحبل وأريد العهد فشبه الاعتصام بالوثوق للعهد فذكر الاعتصام وأريد الوثوق فصار الاعتصام استعارة أصلية ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا الملايم للمستعار له أي العهد فصار استعارة تبعية ثم جعل مقارنا لاستعارة الحبل فصار الحبل استعارة مصرحة مرشحة باعتبار لفظه فقط

(تعبير الاستعارة المرشحة في قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله)

(جميعا باللغة التركية على سبيل الوجدان تفصيلا)

هلا كدن نجاته ومطلوبه اولاشمغه سبب اوله ده عهد الله تعالى طرفلري طريقك ايكي جانينه باغلمش كندو سنه امنيت واعتماد اولنور حبل غليظه تشبيه اولنوب مشبه به اولان حبل غليظ جنسك افرادي بري فرد متعارف كه بوراده حبل مشدود بري غير متعارف كه بوراده عهد الله قلينه رق مشبه مذكور مشبه به مذكورك جنسك دخلي ادعا اولندي فرد متعارفك حبل لفظي فرد غير متعارف ايچون استعاره اولنوب بعده نظم اعتصموا حقيقتي اوزره باقي اوله رق شو استعاره به مقارن قلندي لفظ حبل عهد مناسبه استعاره مصرحة مرشحه اولدي

(وتصويرها باللغة التركية أجمالا على سبيل الوجدان)

مطلب تعبير الاستعارة
المرشحة أجمالا بالعربية
على تقدير بقاء الترشيح
على حقيقته

مطلب تعبيرها أجمالا
على تقدير كون الترشيح
مستعاراً

مطلب تعبير الاستعارة
المرشحة في قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله الآية
بالتركية على سبيل الوجدان
وفصلاً

مطلب تعبير المرشحة في
الحبل باللغة التركية أجمالا
ووجداناً

برر شبی بر شیه ربطه وسیله اولده عهد حبله تشیه اولنوب حبل لفظی
ذکر اولنوب عهد مراد اولدی بعده حقیقی اوزره باقی اوله رق نظم
اعتصموا شو استعاره به مقارن قلندی حبل لفظی عهدده استعاره
مصرحه مر شیه اولدی

(وتعبرها تفصیلا علی تقدیر کون الترشیح مستعاراً باللفظة التركیة)

سبب النجاة من الهلاك والوصول الى المطلوب اولده عهد الله تعالى
طرفلری جانبی الطریقه مشدود کندوسنه امنیت واعتماد اولنور حبله
تشیه اولنوب مشبه بهك جنسك افرادی بری فرد متعارف و بری غیر
متعارف قلنه رق مشبه مذکور مشبه بهك جنسند دخولی ادعا اولندی
فرد متعارفه موضوع اولان حبل لفظی فرد غیر متعارف ایچون استعاره
اولندی بعده مشبه بهك ملامی اعتصام کندوسنه امنیت اولنمه ده
و ثوق بالعهد تشیه اولنوب مشبه بهك جنسك افرادی بری فرد
متعارف و بری فرد غیر متعارف قلنه رق مشبه مذکور مشبه به مذکورك
جنسند دخولی دعوی اولندی فرد متعارفه موضوع اولان اعتصام
لفظی فرد غیر متعارف ایچون استعار اولندی لفظ اعتصام استعاره
اصلیه اولدی بعده و ثوق بالعهد معناسند اولان اعتصامدن اعتصموا
مشتق قلندی نظم اعتصموا استعاره تبعیه اولدی بوند نصکره نظم
اعتصموا استعاره حبله مقارن قلندی لفظ حبل استعاره مصرحه
اصلیه مر شیه اولدی

(وتعبرها علی هذا التقدير باللفظة التركیة اجمالاً)

سبب نجات اولده عهدی اوچلری طریق مزلقه اندامك ایکی طرفنه
باغلمش اییه تشیه اولنوب حبل لفظی عهد ایچون استعاره اولندی
بده مطلقا کندوسنه امنیت واعتماد اولنمه اینانوب و امنیت اولنق
معناسنه اولان و ثوق بالهدی حفظ ایتك اوزره الایله بر شبی طوئق
معناسنه اعتصامه تشیه اولنوب اعتصام لفظی و ثوق بالعهد ایچون
استعاره اولندی استعاره مصرحه اصلیه اولدی بعده و ثوق بالعهد
معناسنه اولان اعتصامدن اعتصموا مشتق قلنوب نظم اعتصموا استعاره
تبعیه اولدی بعده بونظم شریف حبل مستعاره مقارن قلندی نظم حبل
استعاره مصره مر شیه اولدی

* فان قلت * ما القرينة المانعة والمعيبة في هذا القول الكريم اذ لا بد منها

مطلب تعبرها علی تقدیر
کون الترشیح مستعاراً
بالترکیة تفصیلاً و وجود انا

مطلب تعبرها علی هذا
التقدير بالترکیة اجمالاً
وجود انا

في المجاز فان الاولى شطر والثانية شرط كامر * قلت * هما في هذه الآية الكريمة متحدتان وهي استحالة اضافة الجبل الى لفظة الجلالة ونسبته اليها عقلا كما في قوله عز اسمه * وجاء ربك الآية فان المانعة والمعينة فيه هي العقل كما في التلخيص * فان قلت * هذه القرينة لمجازية الجبل واي شئ قرينة مجازية الاعتصام * قلت * هي عقلية ايضا فان العقل لا يجوز تعلق الاعتصام الباقى على حقيقته بحبل الله باعتبار معناه المجازى وهو العهد اى القرآن اودين الاسلام ولكن هذه القرينة مجوزة لا موجبة ولذا جاز بقاء الاعتصام على حقيقته فاذا عرفت هذا فتقول في تطبيق هذا الجزئى اى استعارة الجبل في هذه الآية الكريمة بالمسئلة الاولى ان هذا الكلام كلام صالح لان يستعار متعلق مسنده استعارة مرشحة مع قصد ابقاء ترشيحها على حقيقته وكل كلام صالح لان يستعار متعلق مسنده استعارة مرشحة مع قصد ابقاء ترشيحها على حقيقته يستعار متعلق مسنده بالضرورة فهذا الكلام يستعار متعلق مسنده بالضرورة وبالمسئلة الثانية ان هذا الكلام كلام صالح لان يستعار متعلق مسنده مرشحة مع قصد استعارة ترشيحها للملايم المستعار له وكل كلام شانه هذا يستعار الخ فهذا الكلام يستعار الخ وان شئت قلت في التطبيق ان هذا القول العظيم كلام صالح ان يستعار ترشيح استعارته للملايم المستعار له فيها وكل كلام شانه هذا يستعار ترشيح استعارته بالضرورة فهذا القول العظيم يستعار ترشيح استعارته بالضرورة * فان قلت * ما الداعى الى استعارة الجبل للعهد فانه لا بد منه فيها * قلت * لعله زيادة البيان فكأنه قيل عهد الله تعالى منج عن الهلاك موصل الى المطلوب لانه حبل مشدود طرفه الى جانبى الطريق الذى يزلق فيه الاقدام غير موصل الى المطلوب وكل حبل شانه كذا منج لمن تمسك به عن الهلاك موصل له الى المطلوب فعهد الله تعالى منج لمن تمسك به عن الهلاك موصل الى المطلوب او الترغيب * فان قلت * ما الحكمة في استعارة الاعتصام الذى هو ترشيح تلك الاستعارة للوثوق بالعهد * قلت * لعله زيادة البيان ايضا فان الاعتصام لما كان حسيا لكونه من خواص الاجسام من حيث التعلق كان الاعتماد والاثمان به اشهر واتم في اعتقاد المخاطب لالف الفكر بالحسيات والوثوق بالعهد معنوى عقلى فكانه قيل ان الوثوق بالعهد اعتصام

والاعتصام يؤتمن به فالوثوق بالعهد يؤتمن به فثقوا بعهد الله تعالى
فيكون اشارة الى علة الامر * فان قلت * لو كان المستعار له هو الوثوق
بالعهد لزم ان يكون ذكر الحبل المستعار للعهد في هذه الآية الكريمة
صلة * قلت * لا يلزم ذلك لجواز ان يكون القيد خارجا والتقييد داخلا
كما في تفسير العمى بانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا
(قوله او مجازا مرسلا في الوثوق بالعهد) عطف على قوله او مستعارا
فيكون من قبيل قولهم هذا بسرا طيب منه وطبا واجار متعلق بقوله
مجازا مرسلا لدلالته على الاستعمال اى او ذكر الاعتصام حال كونه مجازا
مرسلا مستعملا في الوثوق بالعهد (بعلاقة الاطلاق) اى بعلاقة هي
الاطلاق (والتقييد) عطف على الاطلاق قبل الربط اى بعلاقة هي
مجموع الاطلاق والتقييد بقرينة التفريع الآتى (واعلم ان علاقة الاطلاق
عبارة عن كون المعنى الحقيقي غير مقيد بجهتي اللفظ والمعنى المجازي
مقيدا ولو باحدهما سواء كان التقييد بالعموم والخصوص مطلقا او من وجه
وان التقييد عبارة عن كون المعنى الحقيقي مقيدا بجهتي اللفظ والمعنى
او باحدهما سواء كان التقييد بالعموم والخصوص مطلقا او من وجه والمعنى
الحقيقي غير مقيد ولو باحدهما واذا عرفت هذا فنقول الاعتصام بمعناه
الحقيقي الذى هو التمسك بشئ من الاجسام مطلق وان كان التقييد داخلا
لكنه غير مقيد بخصوص ذلك الشئ من كونه حبلا او شجرا او غير
ذلك والمستعمل فيه ههنا مقيد وهو التمسك بشئ مخصوص وهو الحبل
وان كان القيد خارجا فيكون الاطلاق والتقييد من جهة المعنى كما لا يخفى
فذكر الاعتصام واريد به التمسك بالحبل بعلاقة الاطلاق ثم ذكر الاعتصام
الذى بمعنى التمسك بالحبل واريد به الوثوق (فيكون) اى ان كان الامر
كذلك فيكون اى لفظ الاعتصام (مجازا مرسلا) بمرتبين في
الوثوق المطلق فصار لفظ الاعتصام مجازا مرسلا اصليا ثم اشتق منه
اعتصموا فصار لفظ اعتصموا بمعنى ثقوا مجازا مرسلا تبعا (اوفى
الوثوق المطلق) بعلاقة التقييد فان الاعتصام بالمعنى المذكور مقيد
وان كان القيد خارجا كالمعنى والمستعمل فيه في هذا الاحتمال وهو الوثوق
غير مقيد لا بالقيد ولا بالتقييد فمحتمل ان يكون الاعتصام مجازا مرسلا بمرتبة
في القدر المشترك بين المستعار له والمستعار منه بان يذكر الاعتصام ويراد به

الوثوق فيصير مجازا مرسلا أصليا ثم يشتق منه اعتصموا فيصير مجازا
مرسلا تبعا (كانه) اى الشان (قيل تقوا بعهد الله) بيان للحاصل
من كون الترشيح اعنى اعتصموا مجازا سواء كان استعارة او مجازا مرسلا
وانما اتى بكلمة كائن المفيدة للظن لان كون ذلك الترشيح مجازا ليس
بمجزوم وقد سبق الكلام المتعلق بتحقيق كلمة كائن فى اوائل الجزء الاول
وقد ظهر وجه فصل هذه الجملة عما قبلها (قوله وحينئذ نقل عنه) اى حين
اذ كان اعتصام غير باق على معناه الحقيقى انتهى يعنى سواء كان الاعتصام
استعارة او مجازا للملايم او القدر المشترك يجرى فيه هذا الحكم الآتى وهو
(كل من الترشيح والاستعارة ترشيح للآخر) فان الترشيح اعنى الاعتصام
سواء كان مستعارا للوثوق بالعهد او مجازا عنه او عن القدر المشترك فذلك
الترشيح باعتبار لفظه ملايم المستعار منه اعنى معنى الحبل فيكون ترشيحا
للاستعارة وهو افظ الحبل وباعتبار معناه المراد بكل من الاحتمالين الاولين
تجريد لذلك الاستعارة لكونه ملايما للمستعار له وهو العهد الذى استعير له
الحبل واما بالمعنى الثالث وهو الوثوق المطلق الذى هو القدر المشترك
فلا وهو ظاهر واما الاستعارة وهى لفظ الحبل فلكونه باعتبار لفظه ملايما
للمستعار منه اعنى المعنى الحقيقى للاعتصام يكون ترشيحا للاعتصام اذا كان
استعارة وباعتبار معناه المراد لكونه ملايما للمستعار له وهو الوثوق بالعهد
يكون تجريدا له واما على احتمال كون الاعتصام مجازا مرسلا فى كون
الاستعارة وهو الحبل ترشيحا له نظر فان الترشيح والتجريد مأخوذان فى
تعريفهما الملايمة بالمستعار منه اوله وليس فى المجاز المرسل المستعار منه
ولاله فكيف يتصور على هذا الاحتمال كونها ترشيحا او تجريدا وكذا
اعتبار الترشيح والتجريد باعتبار المعنى بدون اللفظ او بالعكس غير جيد
وغير مستفاد من تعريفهما ويمكن ان يجاب بان المراد بقوله ان اقترنت
بمايلايم المستعار منه اى المعنى الحقيقى من قبيل قولهم لكل فرعون موسى
او المراد به ان اقترنت بمايلايم المستعار منه او المعنى الحقيقى من قبيل حذف
المعطوف او المراد بالمستعار منه معناه اللغوى اى المعنى الذى اخذ اللفظ
منه عارية سواء كانت علاقته المشابهة او غيرها او بالحمل على المقايسة
وكذا فى تعريف التجريد فلعله اشارة الى هذا السؤال والجواب قال
(فتأمل) (قوله ولا يخفى ان الترشيح المعروف) بفتح الراء فى ضمن التقسيم

(بذكر الملايم للمشبه به) بقوله وان اقترنت بما يلايم المستعار منه فانه عبارة
عن المشبه به اى بذكر اللفظ الدال على الملايم للمشبه به (بعد) من التفعيل
اى بعد ذلك الذكر (شموله) اى شمول الم عرف وهو الترشيح او شمول
التعريف المستفاد من التقسيم فيلزم تبعيد الم عرف بالضرورة (لذكر الملايم)
اللام الجارة لتقوية عمل الشمول وقد سبق الكلام المتعلق بلام التقوية
للمشبه (اى المستعار له فلامه ايضا لتقوية عمل الملايم اى لذكر المعنى
الذى يلايم المستعار له (بلفظ) المعنى (الملايم للمشبه به) اى المستعار منه
فالهاء للاستعانة واذا احطت بما دققتك في مثل هذه العبارة فيما سبق قريبا
تعرف ان اللامات والاضافات في هذه العبارة على اى منها تحمل وهذا
القول اشارة الى مادة سؤال يرد على دعوى المص من ان جواز كون
الترشيح مستعاراً من ملايم المستعار منه لملايم المستعار له هو الحق والاولى
بان المستفاد من تعريف الترشيح ان يذكر اللفظ الملايم للمشبه به من جهة
المعنى دون اللفظ فقط وهو المبسوط اذا الملايمة والاختصاص من احوال
المعنى اولا وبالذات وفي صورة استعارة الترشيح لا يوجد ذكر الملايم للمشبه به
من جهة المعنى فلا يشمل التعريف لمثل هذه الصورة فالحق كون الترشيح
باقيا على حقيقته وانما قال بعد لتأدب او للاشارة الى امكن الجواب
واما قوله ولا يخفى فتعريض للمصنف رحمه الله على ما هو دأبه وخلاصة
السؤال منع مع السند ومورده تلك الدعوى واماتقريره فبان يقال لانسلم
ان جوازه هو الحق انما يكون كذلك لو كان التعريف شاعلا لذكر الملايم
للمشبه بلفظ الملايم للمشبه به وائس كذلك فلا يكون جوازا كونه مستعاراً منه له
حقا فعلى هذا يكون قوله ولا يخفى اشارة الى السند والمنع مطوى والجواب
ان المراد بقوله وكذا بقواهم ان اقترنت بما يلايم للمستعار منه ان اقترنت في
الذكر بما اى بلفظ يلايم اولا وبالذات او بالواسطة اى معنى اول لفظا للمستعار
منه بقرينة قوله ويجوز ان يكون مستعاراً لملايم المستعار له وبقرينة قواهم
على ما اشار اليه فيما سأتى من قوله فكأنه اخذه الخ وعلى ما سبق قريبا
منافي قول المص ويجوز ان يكون مستعاراً او خلاصة الجواب اثبات المنوعة
بتحريم المراد واماتقريره فبان يقال كما اريد بقولنا ان اقترنت الخ ان اقترنت
في الذكر بما يلايم لفظاً او معنى شمل التعريف لذكر الملايم للمشبه بلفظ الملايم
للمشبه به وكما شمل له كان جواز كونه مستعاراً لملايم المشبه حقاً واولى فكما

أريد به هذا المعنى كان جواز كونه مستعاراً له حقاً وأولى من قصر كونه على البقاء على حقيقة لكن المقدم حق ينتج من القياس المركب من الافتراضي الاتصال والاسننائي المستقيم المسمى بالقياس الحق أن جواز كونه مستعاراً للملايم المستعار له حق وأولى وهي المطلوبة وإذا عرفت هذا حق المعرفة عرفت أن لا تبعد في تعريف الترشيح في الشمول (قوله وكأنه) أي المس (أخذه) أي الشمول أو جواز كون الترشيح مستعاراً للملايم المستعار له فيكون ترشيحاً من جهة اللفظ فقط (بما ذكره الشارح المحقق) العلامة التفتازاني (في شرحه للتخصيص أني استنبطت) أي من أني استخرجت (من كلام صاحب الكشف أنه) أي الشأن (قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية ذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به بما ذكره) صاحب الكشف بيان الكلام صاحب الكشف أي من كلام ذكره (في قوله تعالى يقضون عهد الله) حيث قال في شرحه للتخصيص في بحث الاستعارة بالكناية حيث قال صاحب الكشف شاع استعمال النقص في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فنبهوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع يفرس أقرانه فقيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً الرموز إليه بذكر لوازمه لكننا قد استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة النقص لإبطال العهد انتهى كلام العلامة التفتازاني وجه استفادة العلامة أن صاحب الكشف لما قال شاع استعمال النقص في إبطال العهد ظهر أن المراد في الآية بالنقص ذلك المعنى ثم لما قال أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه من روادفه علم النقص رديف المشبه به فقد استفاد أن النقص قرينة الاستعارة مع كونه استعارة لإبطال العهد المحقق فلا يجب أن يكون قرينة الاستعارة بالكناية تخيلية فقد علم أن النقص رديف وملايم للمستعار منه باعتبار لفظه فقط وأما باعتبار معناه فلايم المستعار له فقد ظهر أن ترشيح الاستعارة يجوز أن يكون باعتبار لفظ فقط فانه كالقرينة في الاستعارة بالكناية في كونها تمايلاً المشبه به والقرينة

فيها يجوز ان تكون باعتبار لفظها فالترشيح يجوز ان يكون باعتبار لفظه
 * فان قلت * ما ذكره الش ليس عين ما ذكر في الشرح فكيف يصح
 قوله اخذه مما ذكره * قلت * هذا الذي ذكر بطريق القل والقل
 قد يكون بالعينية وقد يكون نقلا بالمعنى بعينه وقد يكون نقلا بالمعنى
 خلاصة وههنا القل بالخلاصة كما اشرنا الى وجه كونه خلاصة ما ذكره
 في ذلك الشرح * فان قلت * ان ما ذكره في الشرح في حق الاستعارة
 التي هي قرينة الاستعارة المكنية والترشيح ليس بقرينة لما سبق من انه
 يعتبر بعد تمام الاستعارة فكيف يؤخذ من هذا الكلام هذه الخلاصة
 * قلت * يجوز ان يؤخذ بطريق المقايضة كما اشرنا اليه آنفا فان المطلب
 ظني فيكفي فيه القياس فلذلك قال فكأنه اخذه المفيدة للظن وقد
 اشرنا آنفا الى ان هذا القول اشارة الى الجواب بتحرير المراد (قوله
 وسند كر) اي اذ كر قريبا (تفصيله) اي تفصيل الشمول او جواز كون
 الترشيح مستعارا للملايم المستعار له ' وما عليه) عطف على قوله تفصيله
 اي وما يعرض عليه (فمما سبقت ذكره في الاستعارة التخييلية في العقد الثالث)
 ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من الفريدة الخامسة شرع في الفريدة السادسة
 في المجاز المركب من العقد الاول فقال (الفريدة السادسة المجاز المركب)
 قد سبق الكلام المتعلق بالفريدة وبلاها وباعرابها وبالسادسة اشتقاقا واعرابا
 وبان مثل هذه القضية من اي نوع من انواعها فلا حاجة الى الاعداد * فان قلت *
 لم قدم المسند اليه على المسند * قلت * لان المسند اليه ههنا اهم * فان قلت *
 لم صار اهم * قلت * لان تقديمه هو الاصل لكونه هو صوفا والمسند
 حالا من احواله * فان قلت * هذا لا يقتضي التقديم في الذكر
 * قلت * نعم لكن واقفة الذكر للطبع والخارج اولى قال (وهو)
 اي المجاز المركب (المركب) وهو الذي يدل جزء منه على جزء مناه
 فهو مفعول اسمي كالمفرد فيكون اسم جنس اصطلاحا فلا مه للجنس
 فهو جنس بعيد (المستعمل) احتراز عن المركب قبل الاستعمال فانه
 لا يسمى قبله حقيقة مركبة ولا مجازا مركبا وقد سبق معنى الاستعمال
 عرفا في بحث المجاز المفرد وكذلك (في) بمعنى تركيب (غير ما) اي غير معنى
 تركيب (وضع) ذلك المركب باعتبار المادة والهيئة (له) اي لذلك
 المعنى التركيبي وقد سبق معنى الغير وان ما من اي شيء عبارة في مثله

الفريدة السادسة من العقد
 الاول في المجاز المركب

و معنى الوضع وانواعه في تعريف المجاز المفرد فلاحاجة الى الامادة
واذا راجعت اليه عرفت ان المراد ههنا اى نوع من انواعه (لعلاقة)
علة صحيحة للاستعمال وقد سبق معنى العلاقة وانواعها احتراز عن الغلط
(مع قرينة كالمفرد) وقد سبق الكلام المتعلق بكلمة مع معنى واعرابا في
تعريف المجاز المفرد وكذا معنى القرينة ونوعاتها مانعة ومعينة (قوله
اى كقرينة) المجاز (المفرد في كونها مانعة) اى في كون كل منهما مانعة
(عن ارادة) المتكلم (الموضوع له) اى المعنى الذى وضع كل من المفرد
والمركب له فان وجه الشبه يجب ان يكون وصفا مشتركا بين المشبه والمشبّه
به وهذا اشارة الى جواب سؤال مقدر نشأ من كون قوله كالمفرد صفة
بعد صفة المركب وهو الظاهر اذ لا معنى لتشبيه القرينة بالمفرد فحينئذ يكون
المعنى المركب المستعمل الكائن كالمفرد فى الاستعمال فى غير ما وضع له لعلاقة
مع قرينة فيكون قوله كالمفرد مستدركا فان الغرض على هذا من التشبيه
بيان حال المشبه وهو المركب وحاله هو الاستعمال فى غير ما وضع له لعلاقة
مع قرينة وقد حصل ذلك قبل هذا القول فيكون مستدركا واذا اردت
تطبيق هذا السؤال على قانون التوجيه تقول هذا التعريف قبيح لانه مشتمل
على قوله كالمفرد وهو مستدرك فهذا التعريف مشتمل على المستدرك
والمستدرك قبيح فهذا التعريف مشتمل على القبيح وكل مشتمل على القبيح
قبيح فهذا التعريف قبيح اما صغرى القياس الغير المتعارف الاول فظاهرة
واما كبراء فلانه صفة بعد صفة لقوله المركب واما الجواب فتقريره بان يقال
لا نسلم انه صفة لقوله المركب كيف والمراد به كقرينة المجاز لمفرد فى كونها
مانعة عن ارادة الموضوع له فحينئذ يكون صفة للقرينة فيكون الغرض من التشبيه
بيان حال المشبه الذى هو قرينة المجاز المركب وحالها على نوعين كونها مانعة
وكونها معينة والدليل على ان المراد به مع قرينة كقرينة المفرد فى كونها
مانعة كون الاستعمال المذكور معلوما وكذا العلاقة فلا يحتاجان الى
البيان بخلاف القرينة فان لها حالين فاحتيج الى بيان ان اى القرينة المتصفة
باحدى تلك الحالتين هى المعتبرة ههنا وهذا دليل على حذف المضاف
وتعيينه واما القرينة على ان وجه الشبه هو المانعة عن ارادة الموضوع له
فهى العرف الخاص اعنى اتفاقهم على ان المعتبر فى مفهوم المجاز هو القرينة
المانعة شطر او اما القرينة المعينة فهى شرط للاستعمال فلا مدخل لها فى صحة

المجازية فقد ظهر من هذا التقرير ان خلاصة هذا السؤال تنقض في التعريف وان نشأه اى شئ هو وان مورد هذا التعريف وان خلاصة الجواب هي المنع بسند تحرير المراد وان قوله اى كقرينة المفرد الخ اشارة الى السند واداة المنع مطوية وان كان عبارة عن تفسير المراد وايضاح المرام وقد ظهر ايضا باعث التفسير وفائدته ومرجعه ومصححه ويجوز ان يكون الباعث هو الابهام والفائدة هي ايضاح المرام وقد سبق ان مدخول كلمة اى تعريف لفظي وان الغرض منه هو التصديق بان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى او بان هذا اللفظ يراد به هذا المعنى سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنايةا وقد ظهر ايضا ان المقصود بتوصيف القرينة بقوله كالمفرد هو الاحتراز عن القرينة المعينة فكأنه قيل مع قرينة مانعة عن ارادته وانما عدل عنه للتفنن في الطريق او للاختصار فيكون خارجا عن التعريف وان كان داخلا فيه بحسب اللفظ والاعراب فان المشابهة المماثلة التي هي مداول الكاف ليست معتبرة في مفهوم المجاز المركب بل المعتبر هو القرينة المانعة كما لا يخفى وهذا القيد اعني قوله مع قرينة احتراز عن المركب الكينائي فانه وان كان مع قرينة لكنها ليست بمانعة (واعلم ان الغرض وهو ما يكون باعثا للفاعل على الفعل لاعلى سبيل الوجوب وكلمة ما عبارة عن الاثر المترتب على الفعل وذلك الاثر قد يعود الى الفاعل وقد يعود الى غيره وبعبارة اخرى هو ما يقدم الفاعل على الفعل لاعلى سبيل الوجوب من جلب تقع او دفع ضرر فالغرض من التشبيه اى تشبيه المتكلم لشيء بشئ الذي يعود الى المشبه سبعة على ما في التلخيص فافعال ههنا هو المتكلم وفعله هو التشبيه اى تشبيه امر بامر احدها بيان امكان المشبه يعنى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال * وهذا الغرض انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا امكان المشبه ولا يقتضى كونه في المشبه به اتم وثانيها بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر وهذا الغرض لا يقتضى الاكون المشبه به بوجه الشبه اشر فان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود مثلا ونالها بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف او الزيادة والنقصان كما في تشبيه ثوب اسود بالغرابة في شدة

مطلب معنى الغرض
وبيان انواع الغرض
في التشبيه

مطلب اى غرض من
التشبيه يقتضى اشهرية
المشبه به بوجه الشبه
واى منه تقتضى الاتمية
واى منه يقتضى الخفاء

السواد وهذا الغرض يقتضى كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا يزيد ولا ينقص ليتبين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة من الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول ورابعها تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه فائدة بمن يكتب على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة ما لا تجد في غيره فان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقلية لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها وهذا الغرض يقتضى الامر بين الاشهرية والاتمية جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية اجدر وخامسها تزيينه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الطي وسادسها تشويهه كما في تشبيه وجه مجذور بسلمة جامدة قد تقرتها الديكة وسابعها استطرافه وعد المشبه طريقا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لبرازه في صورة المتنع ماذة وللإستطراف صورة اخرى اى غير الابرار في صورة المتنع عادة وهى ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما في تشبيه فحم فيه جمر واما عند حضور المشبه كما في قول ابى العتاهية حيث يصف البنفسج * ولا زوردية تزهو بزرقنها * لاناظرين على جري الواقبت كانهما فوق قامت ضعفن بها * اوائل النار في اطراف كبريت * وهذه الاغراض الثلاثة تقتضى كون المشبه به اندر واخفى وانصافه بوجه الشبه اخفى فانه كلما كان المشبه به كذلك كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن مالم يشتهر وقبح مالم يشتهر اكثر اتأثيرا في النفس لغرابتهما بخلاف المألوف وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به هو ضربان احدهما ابهام انه اتم من المشبه به في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبه به بقصدا الى الادعاء انه زائد كما في قوله * وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمدح وثانيهما بيان الاستتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا التشبيه المشتل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا والتفصيل يطلب من المطولات * فان قلت * قد ذكرت ان المركب جنس بعيد بالنسبة الى الجواز المركب فما هو * قلت * هو ما يكون الجواب عن المساهية وعن بعض

مطلب بيان الغرض
الذى يعود الى المشبه به
وانواعه

ما يشار كها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر المشارك اياها فيه
مثلا اذا قيل ما المجاز المركب والمهمل المركب بحساب بانهما مركب
فانهما مشتركان في التركيب واذا قيل ما المجاز المركب والحقيقة المركبة
بحساب بانهما المركب المستعمل فانهما مشتركان التركيب المستعمل
فاذا قيل ما المجاز المركب والغلط المركب بحساب بانهما المركب المستعمل
في غير ما وضع له واذا قيل ما المجاز المركب والكناية المركبة بحساب بانهما
المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة فانهما مشتركان في التركيب
والاستعمال في غير ما وضع له والعلاقة جعما واذا قيل ان المجاز المركب
اي شئ هو في ذاته بحساب بانه مع القرينة فعلى ما ترى ان الاجوبة المذكورة
في هذه الاسئلة متغايرة بعضها لبعض وان الجنس القريب بالنسبة الى
المعرف ههنا التركيب والاستعمال في غير ما وضع له لعلاقة والجنس البعيد
بالنسبة اليه هو التركيب ويسمى الجنس العالي وما بينهما اجناس متوسطة
وان الفصل القريب هو مع قرينة فيكون هذا التعريف حدانا ما اسميا
كقولنا في تعريف الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق
او متصف بالنطق * فان قلت * قد اعتبر في الكلية والذاتية والجنسية
وغيرها الافراد فكيف يكون الجسم النامي في قولنا هذا جنسا بعيدا وكذا
الجسم النامي الحساس او المتحرك بالارادة كيف يكون جنسا قريبا فان كلامهما
مركب وكذا قوله المركب المستعمل يكون جنسا بعيدا بالنسبة الى
المجاز المركب وقوله المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة كيف يكون
جنسا قريبا بالنسبة اليه فان كلامهما مركب * قلت * قال السيد الشريف
في حواشيه لشرح المطالع لا يقال اعتبار الافراد في تمثيلهم الجنس
المتوسط بالجسم النامي لانا نقول هو من قبيل المساهلة في الامثلة انتهى
قال استنادنا المحقق يدل هذا على ان التمثيل به اما لتسهيل التعلم اوله سهلا
لاظهار ان المراد ان الجنس المتوسط هو المعبر بلفظ المفرد كما عبر مثلا عن الجوهر
القابل بلفظ الجسم اذا الجنس والفصل من الصور الذهنية المفردة باى
لفظ عبر فهو سواء انتهى يستفاد منه ان الصورة الذهنية اذا امكن افراديتها
وذلك بان لا تكون قضية وان لا يلاحظ فيها النظر فان النظر يستلزم التركيب
وامكن التعبير عنها بلفظ مفرد فلا خير لجنسيتها وفصليتها في التعبير باى
لفظ كان قال عبد الحكيم في حاشيته على التصورات ان الجواب بان عدم

مطلب المباحثة في
الجنس الذي يرى مركبا
وكذا الفصل

ذلك من جنس المتوسط باعتبار التعبير عنه بمفرد لا يحسم مادة الشبهة لانه
يرد على الحصر حيث ان الجوهر الناطق باعتبار التعبير عنه بمفرد والحق انه
لا وجه لجعل الجنسية والفصلية دائرة على اللفظ انتهى قوله يرد على الحصر
يعني حصر جزء الماهية في الجنس والفصل بمثل الجوهر الناطق فانه ليس بجنس
فانه مركب من الجنس الابدع على تقدير كون الجوهرية جنسا ومن الفصل بالنسبة
الى الانسان ولا فصل لكونه مركبا منهما ومعلوم ان المركب من الشيء وغيره
لا يكون عين ذلك الشيء مع ان ذلك المركب جزء الماهية الانسانية فيبطل الحصر
المذكور واجيب عنه بتحرير المراد من القسم اعني جزء الماهية وتخصيصه
بالاجزاء المفردة فلا يكون مثل المركب المذكور داخلا في القسم حتى يكون
الحصر المذكور باطلا واعترض عليه بان مثل هذا المركب باعتبار التعبير
عنه بلفظ مفرد يصير مفردا فيدخل في القسم مع انه ليس بجنس ولا فصل
فيبطل الحصر ايضا كما اشار اليه عبد الحكيم ولذا قال والحق انه لا وجه
لجعل الجنسية والفصلية دائرة على اللفظ (واعلم ان كلا من الافراد
والتركيب عند المنطقيين صفة للمعنى حقيقة يدل عليه قولهم الفصل
الفلاني في المعاني المفردة كما اشار اليه عبد الحكيم في حاشيته على التصورات
وكذا يدل عليه قولهم ان الكلية والذاتية والجنسية مثلا صفات للمعاني
المفردة وان القول حقيقة في المعقول مجاز في الملفوظ وغير ذلك وان كان
المشهور انه من صفات الالفاظ عندهم كما يدل عليه قول الرضى في شرح
الكافية حيث قال فيه ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة للفظ
فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب انتهى وان الافراد والتركيب في عرف النحاة
صفة الالفاظ بالذات وبالعرض للمعنى كذا اشار اليه المحقق ابن شمس الدين
في حاشيته على اللارى الحوية فان ذلك هو المناسب لاحوالهم فانهم
ياخذون عن احوال اللفظ وينظرون اليه * فان قلت * كيف يتصف
المعنى اولا وبالذات بالافراد والتركيب اذا لم يقس الى اللفظ * قلت *
ان المعنى وكذا المفهوم عبارة عن الصورة الذهنية فاذا لوحظ وتصور
اجالا يكون مفردا كالمفهوم المعروف بفتح الراء واذا تصور ولو حظ تفصيلا
بان ينظر ٣ في اجزائه ويرتب بعضها مع بعض آخريكون ذلك المعنى مركبا
ومعرفة بكرة الراء وقولا شارحا هو المعنى المركب الذي يكون تصور سببا
لا كنساب تصور شئ اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه والمراد بتصوره التصور

مطلب الافراد والتركيب
هل هما صفتان للفظ او
للمعنى

٣ النظر هو ترتيب امور
معلومة للتأدي الى مجهول
تصوري او تصديقي

بطريق النظر فيه مثلا ان مفهوم الحيوان الناطق اذا تصور اجزا لا يكون مفرد ومفهوم الانسان ومعرفة بفتح الراء واذا تصور تفصيلا يكون معرفة بكسر الراء وقولا شارحا فاذا عرفت هذا عرفت ان مراتب الاجناس مثلا اذا تصور كل منها اجالا يكون مفردا فيكون جنسا واذا تصور تفصيلا يكون مركبا وقولا شارحا وعرفت ايضا انه اذا لم يجعل الجنسية والفصلية دائرة على الالفاظ بحسب مادة الشبهة فان الجوهر جنس عال بالنسبة الى الانسان والناطق فصل قريب بالنسبة اليه واذا تصور كلاهما يكون حدا ناقصا بالنسبة اليه لكن بعد فيه نظر تأمل فقد ظهر من هذا جوابان احدهما ان المراد بالافراد المعبر في الجنسية والفصلية هو الافراد بالفعل او بالقوة اي ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد وناهما المراد به هو التصور الاجالي والاول بالنظر الى اللفظ والناسي بالنظر الى المعنى * فان قلت * الفرق بين الجنس والفصل متعذر او متعسر فمن اين يعلم انه جنس + قلت * التعذر او التعسر انما هو في الماهيات الحقيقية واما في الماهيات الاعتبارية فالفرق واضح فان ماهو اعم يعتبر جنسا وما هو اخص واقدم يعتبر فصلا او الكلام محمول على التشبيه بناء على ان المطلق مقدمة للحكمة الباحثة عن احوال الخفايق والاعيان والاول بناء على قطع النظر عن كونه مقدمة لها فانه بعد علما مستقلا وانما اطينا الكلام لتستضي به في مثل هذا المقام (قوله فيصدق التعريف) اي هذا التعريف (على مجموع اعتصموا بحبل الله تعالى) وامثاله او المراد ما يكون بعض اجزائه استعارة تقريع على ما قبله من قوله وهو المركب المستعمل الخ اي اذا كان الجواز المركب معرفة بهذا التعريف فيصدق الخ (على الاحتمالين) اي احتمال بقاء الترتيب على حقيقته واحتمال كونه مجازا كما سبق ولما كان الفرع خفيا انبته بقوله (لانه) اي الشأن (اذا استعمل جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعته اي مجموع المركب في غير ما وضع له) وفي بعض النسخ قوله بصدق بلافاء فحيث يكون قوله لانه اذا استعمل الخ علة لصدق التعريف عليه (قوله لان الموضوع له للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء) اي كل جزء من اجزاء المركب فاذا كان بكل الاجزاء مستعملا في غير ما وضع له فكون المجموع مستعملا في غير ما وضع له ظاهر وبعض الاجراء يكون المعنى المستعمل فيه للمجموع بعض الموضوع له وبعضه غير الموضوع له فيكون

قوله ان مفهوم الحيوان الناطق من اضافة العام الى الخاص وكذا اضافة مفهوم الانسان

مطلب ان الافراد المعبر في الجنسية والفصلية ماذا هو

مطلب الفرق بين الجنس والفصل متعذر او متعسر فكيف يقال ان ذلك جنس وذلك فصل

المعنى المستعمل فيه مركبا من الداخل والخارج والمركب من الداخل والخارج خارج فيكون المعنى المستعمل فيه للمجموع غير الموضوع له للمجموع فعلى كل من التقديرين يكون الجزء اولا وبالذات متصفا بالمجازية والكل ثانيا وبالعرض متصفا بها فيكون المجموع مجازا (قوله وفي تسمية مجموع المركب) اى وفي تسمية القوم للمجموع المركب (وقوله استعارة مركبة) مفعول ثان للتسمية وقوله في تسمية خبر مقدم ومبتدأؤه (قوله نظر) وانما قدم للتخصيص مثل في الدار رجل او القصر مثل شراهر ذاناب فالمعنى على الاول بناء على مفهوم اللقب او على التخصيص بالذكر في معرض البيان ان النظر حاصل في تسمية مجموع المركب استعارة مركبة عند القوم فلا يكون من افراد المعرف عندهم لافى التسمية في تجويز العقل ولا في صدق التعريف في نفس الامر وعلى السانى نظر عظيم حاصل اذ لا بأس فيها وفيه في نفس الامر فالاول يعنى التخصيص مبنى على انه لم يقصد من التووين سوى التمكن والثانى يعنى القصر مبنى على انه قصده التعظيم كما اشار اليه العلامة النفثازانى عليه رجة البارى (قوله بل في تسميتها) اى الاجزاء (استعارة) اى نظر وقد سبق تحقيق كلمة بل في اوائل الجزء الاول في قوله وآله وههنا للانتقال والترقى عطفاً لدخولها على قوله في تسمية مجموع الخ يعنى كما لا يسمى مجموع المركب استعارة لا يسمى الاجزاء بجملة استعارة مع ان كل جزء منها مستعمل في غير ما وضع له فيناسب ان تسمى بجملة استعارة ولم تسم بل كل جزء منها بانفراده يسمى استعارة * فان قلت * ما الفرق بين مجموع المركب وبين الاجزاء بجملة حتى يصح العطف والاضراب بطريق الانتقال بالترقى * قلت * الفرق بينهما بان يلاحظ في المجموع هيئة الاجتماع وان لا تلاحظ في الاجزاء كما يدل عليه كلامه السابق وارجاع ضمير المذكر لاحدهما والمؤنث للآخر فتأمل (قوله كما لا يخفى) اى وجه النظر (على من ليس في معرفة الفن) اى معرفة اصطلاحات اهل علم البيان (كالمستعير) اى كالذى يطلب الالبسة العارية (من) اهل (الفن) ويلبسها فيرى انه منهم وليس منهم في الحقيقة فالمراد بالمستعير من لاحظ له في فن البيان بطريق الكساية ويحتمل ان يكون الفن الثانى بالقاف بضم القاف وهو كم التقيص اى كالذى يأخذ من كم قيصه ولا يأخذ من غيره فيكون

كناية عن يقول بقرينته ويحكم بحزم عقله * فان قلت * لم احال
وجه الظاهر الى علم من يعرف اصطلاحات القوم ولم يستدل بقرينته
ومقتضى عقله * قلت * لما ان في التسمية وصدق التعريف عليه لا بأس
فيه في نفس الامر وتجوز العقل بل وجهه هو المخالفة للقوم لعدم تسميتهم
ففيه تعريض للمسرح كيف خفي عليه هذه المخالفة مع انه من
ليس في الفن كالمستعبر حيث قال في الديباجة فاردت ذكرها على وجه
نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين ويستفاد منه انه ذكرها
موافقة للقوم فكأنه قال كلامي في هذه الرسالة في حق الاستعارات موافق
لكلام القوم واصطلاحاتهم ومن ههنا ظهر ان بين كلاميه تنافيا
(قوله وكذا يصدق) اي كما يصدق التعريف على مجموع اعتصموا
بجبل الله جميعا يصدق (على مجموع قولنا) فلان (في رجة الله
تعالى اي في الجنة) مجازا مرسلا بعلاقة الحالية فان تغير الجزء يستلزم
تغير الكل لما سبق فيكون مجازا مرسلا مركبا (مع ان في جملة) اي
مجموع قولنا هذا (مجازا مركبا نظرا) لمخالفة القوم فلا يكون من افراد
المعرف عندهم * فان قلت * هل لا يلزم التكرار في مادة النقص
فتكون هذه العبارة قبيحة * قلت * لا فان الاول نقض بالاستعارة والثاني
بالمجاز المرسل * فان قلت * لم لم يكتف باحدهما * قلت * لان النقص به
لا يستغنى عن النقص بالآخر ولا مدخل في رفع التكرار لكون احدهما مركبا
تامما والآخر ناقصا كما قيل لان المجاز المركب الذي هو المعروف اعم منهما
(قوله والحاصل) اي الحاصل من الكلام السابق اعني قوله فيصدق
التعريف الى ههنا او حاصل الكلام السابق الى ههنا (ان المجاز المركب)
اي جنسه ومفهومه النوعي (واعلم ان القوم قسموا اللفظ الموضوع
الى الحقيقة والمجاز والكناية ثم قسموا كلا منها الى المفرد والمركب
وبينوا قسم المفرد من الحقيقة وجعلوا المركب منها على المقايضة وبينوا
قسمي الاخيرين فظهر ان المجاز المركب نوع من المجاز ومعلوم ان الجنس
المعتبر في اللام الجنسي هو الجنس اللفوي وهو المفهوم الشامل لفردين
او اكثر فلا منافاة بينه وبين النوع (يختص) اي المجاز المركب (بالمشايعة)
اي بالاستعارة التمثيلية لما سيجي (والخبر) اي كلام كان نسبته خارج
نطاقه اولا تطابقه لاخير المبتدأ بقرينة المقام وهو كون الكلام

مطلب ان كلا من
الحقيقة والمجاز والكناية
كما يكون مفردا يكون مركبا
تامما او ناقصا

في الجواز المركب او بقرينة المقابلة بقوله في الانشاء (المستعمل في الانشاء)
وهو كلام لا يكون النسبته خارج تطابقه اولا تطابقه لايجاد المعنى بتكلم
الكلام الانشائي اى في معنى الانشاء بقرينة الاستعمال من جهة ان مادة
الاستعمال اذا استعمل بكلمة في يكون مفعوله لفظا ومدخولها معنى فالمعنى
الخبر الذى يذكر ويراد به معنى الانشاء كما في قولك رحمه الله تعالى اى ارحمه
فشبه طلب احسان الله تعالى بوقوع احسانه في الاشتغال على النسبة النامة او في
تحقق الوقوع وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به يحصل افراده
على قسمين فرد متعارف وهو وقوع احسانه الجزئى وفرد غير متعارف
وهو طلب احسانه الجزئى ثم استعير مركب رحمه الله تعالى الذى هو
اسم الفرد المتعارف الغير المتعارف فصار لفظ رحمه الله تعالى بمعنى ارحمه
استعارة مركبة والقرينة المانعة والمعينة هي مقام الدعاء والداعى هو
الاحتراز عن صورة الامر (والانشاء المستعمل في الخبر) اى الذى يذكر
ويراد به معنى الخير كقوله عليه الصلوة والسلام من كذب على متعمدا
فليتبوأ مقعده من النار بمعنى يتبوأ مقعده من النار بان شبه وقوع ثبوته
للمقعد بطلب النبوء منه في الاشتغال على النسبة النامة ثم استعير المركب
الموضوع لطلب النبوء منه لوقوع النبوء فصار لفظ ليتبوء بمعنى يتبوء
استعارة مركبة والقرينة المانعة صدور هذا الكلام من الشارع عليه
السلام من جهة انه لا يأمر منه بالدخول الى النار ولكن يخبر بما سبق
لتدارك بالتوبة والله تعالى اعلم فحينئذ تكون المانعة والمعينة عقلية
وقد سبق مرارا انها قد تتحدان وكل من هذين معطوف على قوله
التميلية (وقوله والخبر المستعمل في لازم فائدة الخبر) عطف على التمثيلية
على رأى وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنى لاصالته وعطف على
الانشاء المستعمل في الخبر على رأى اقربه وجواريته لفظا وان كان بعيدا
معنى لتبعيته * فان قلت * ايهما اولى من الآخر * قلت *
ان الاول اولى بحسب المعنى لقوة الاصاله وان كان ذلك المتبوع
في هذا الرأى بعيدا بحسب الظاهر والمكان بخلاف الجوارية بحسب
الظاهر الا ترى ان اصاله الاب بالنسبة الى ابنه في اى درجة في القوة
وان كان الاب بعيدا عنه بحسب الظاهر والمكان وان الرأى الثانى اولى
بحسب اللفظ فان فيه النظر الى جاب اللفظ واحواله وهو القرب جوارا

مطلب العطف على القريب
او البعيد اى منهما اولى

ههنا والنظر اليه هو وظيفة النحو * فان قلت * فعلى هذا الراى
يلزم ان يكون الشئ الواحد تابعا ومتبوعا وهو باطل * قلنا * ذم لكه
اذا انحدرت جهة التابعية والمتبوعية واما اذا اختلفتا كما ههنا فلا بطلان
فيه لانقضاء التافى حيثئذ لمكن لقائل ان يقول ان الاصالة ههنا عبارة
عن المتبوعية بلاتابعية اذ قد سبق معنى الاصالة وانواعها في بحث
الاستعارة الاصلية والمتبوعية بلاتابعية من احوال اللفظ فيكون النظر
ايضا في الاول الى جانب اللفظ فيكون العطف على البعيد اولى من العطف
على القريب اذا دار بين القريب والبعيد * فان قلت * هذا العطف
هل شائع او غير شائع فان العطف على قسمن شائع وهو العطف بعد الربط
وغير شائع وهو العطف قبله كما اشار اليه الشارح المحقق في شرحه على
الكافية وقد سبق تحقيقه في بحث الترشيح * قلت * هذا العطف من الغير
الشائع * فان قلت * ما القرينة على ذلك * قلت * قوله يختص كما لا يخفى
فالمعنى ان المجاز المركب يختص بمجموع التمثيلية والخبر المستعمل في معنى
الانشاء والانشاء المستعمل في معنى الخبر والخبر المستعمل في لازم فائدة الخبر
وهو اى لازم فائدة الخبر كون الخبر عالما بفائدة الخبر وهى الحكم الذى قصد
بالخبر فادته كقولك حفظت القرآن الكريم لمن حفظه وانت تعلم انه حفظه
فان المعنى الحقيقى لهذا الكلام هو الحكم الذى قصد فادته به فمن اخبر به
يلزمه كونه عالما به فذكر هذا الكلام الموضوع لوقوع ثبوت حفظ القرآن
الكريم للمخاطب واريد به وقوع ثبوت العلم بوقوع ثبوت حفظه لكلى
فصار لفظ حفظت القرآن الكريم بمعنى علمت انك حافظ له بالثناء المضمومة
بجاز امر سلامر كبا بعلاقة السببية وقرينته الخطاب وداعيه زيادة البيان
فكأنك قلت ان الدعوى وهى علمت انك حافظ له صادقة فانه لما حفظت
القرآن الكريم فعلمت انك حافظ له لكنك حفظته بنسج انه علمت انك حافظ له
ففيه ايجاز فصر فان معناه كثير ولفظه يسير ولا حذف فيه ويكون عبارة
في المدعى واشارة في الدليل كما لا يخفى على اهل العبارة والاشارة (وقوله
ولا يشمل) اى الجواز المركب (ما يجوز) ماض مجهول من التفعّل
وما مفعول به يشمل عبارة عن المركب (فى احد اللفاظ فيه) اى فيما
يجوز من مثل مجموع اعتصموا بحبل الله ومثّل فى رحمة الله تعالى عطف على
قوله يختص * فان قلت * ان الاختصاص اثبات شئ لشيء ونفيه

مطلب العطف على
نوعين شائع وغير شائع

عما عداه فيشمل عدم الشمول المذكور فيكون هذا القول بمنزلة عطف
 البيان للاختصاص لا يضاحه باعتباره جزئه السلبي او بمنزلة بدل البعض
 من الكل لدخوله في الاختصاص لكون عدم الشمول مطلوبا في هذا
 المقام فان بطلان التعريف يظهر بعدم الشمول المذكور نظهر المخالفة
 المطلوبة ههنا كما لا يخفى فكيف يصح عطفه عليه * قلت * نعم لكن
 عدم الشمول لما كان اوفى هذا المقام عطف عليه تنبيها على استقلاله
 ومغايرته للاختصاص حيث جعل عدم الشمول لكونه اوفى كما أنه جنس آخر
 كما سبق تحقيقه في بحث الترشيح فالعنى لا يكون المركب الذي في احد الفاظه
 الحاصلة فيه مجازا من افراد المعرف عند القوم مع ان هذا التعريف شامل له
 فيكون هذا البيان مخالفا في الدباجة * فان قلت * ان الشارح
 رحمه الله تعالى جعل في بحث الاستعارة التبعية بعض ما بعده من المجاز
 المركب ههنا من المجاز المفرد مثل رحمه الله تعالى باعتبار النسبة الاخبارية
 والانشائية وبعضه في اللاحق من مستتبعات التراكيب وغرض الكلام
 مثل حفظت التورية فيبين كلاميه تدافع * قلت * وظيفة الشارح
 ان يشرح المشروح على مذاق صاحبه ولا يعد مثل هذا الشرح من كلام
 نفسه نعم قد يدكرين اثنائه كلاما مختارا عنده من نفسه فكلامه السابق
 واللاحق من عند نفسه وكلامه ههنا من طرف المصنف رحمه الله تعالى فلا
 تدافع واذا عرفنا مدخول الباء وان العطف قبل الربط جاء التوبة الى ان الباء
 هل هي داخله على المقصور عليه كما هو الاصل وان الاختصاص ههنا
 من اى من الاختصاصات فنقول ان الباء داخله على المقصور عليه وانه مجموع
 المعطوفات مع المعطوف عليه فيكون مثل القوم وان اختصاص المجاز المركب به
 من قبيل اختصاص النوع لافراد الصنفية وان ذلك الاختصاص من قبيل
 الاختصاص الاضافى كما اشار اليه بقوله ولا يشمل الخ وانه بطريق الصدق
 على تلك الافراد وان كان في حفظك ما هو قريب الى التحقيق في الصدق
 اى في صدق المحمول على الموضوع في الخصورات وكان ثابتا في حاطرك
 ما بهنالك قريبا في امثال هذا الكلام تعرف انت ان اللامات في قوله بالتميلية
 الخ وكذا الاضافات على اى معنى تحمل فلا حاجة الى الامادة ولك ان تقول
 ان الباء داخله على المقصور كما قيل فحينئذ يكون العطف بعد الربط لكن يأتى
 عنه قوله ولا يشمل الخ بحسب الظاهر فتأمل وقد سبق تحقيق مادة الاختصاص

في بحث الترشيح (واعلم ان لفظ الحاصل يستعمل بعد الاجال للتفصيل
والابضاح فيكون مدخوله مفصلا وهو ضمها لما قبله وهو مبتدأ وخبره
مدخوله وهو قوله ان المجاز المركب الخ بفتح همزة ان فان هذا التركيب
من قبيل مأمولى انك قائم اى مأمولى قيامك لا من قبيل العلم انه حسن بكسر
ان فانه وان كان كل من مأمولى والعلم اسم المعنى لكنه اذا صح المعنى والحمل
على تقدير الفتح تفتح كافي الاول والا فلا كافي الثاني واما اذا وقعت ان بعد
اسم العين فوجب كسرهما مثل زيد انه قائم فالمعنى ههنا والحاصل
اختصاص المجاز المركب بهذه الامور الاربعة وعدم شموله لما تجوز في احد
الفاظه عندهم واذا اردنا تطبيق النظر على قانون التوجيه فنقول ان هذا
التعريف باطل فانه تعريف يستلزم تسمية القوم لما تجوز فيه احد الفاظه
بجاءا مركبا وهو باطل ينتج من اول الاول من الغير المتعارف البسيط ان
هذا التعريف تعريف يستلزم الباطل فلنعتبر هذه النتيجة صغرى ولنضم
اليها كبرى لينتج المطر هكذا وكل تعريف يستلزم الباطل باطل ينتج
من اول الاول من المتعارف البسيط ان هذا التعريف باطل وهى المطر
اما صغرى الغير المتعارف فلان هذا التعريف تعريف يصدق على ما تجوز
احد الفاظه وكل تعريف يصدق عليه يستلزم تسميته له بالمجاز المركب
فهذا التعريف تعريف يستلزم تسميته له به اما صغرى هذا المتعارف
فلا به كلما استعمل جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقط استعمل
مجموعه في غير ما وضع له وكلما استعمل مجموعه في غير ما وضع له يصدق عليه
هذا التعريف ينتج من اول الاول من الاقتراني الاتصالي انه كلما استعمل
جزء من اجزاء المركب يصدق عليه هذا التعريف فلنعتبر هذه النتيجة
مقدمة شرطية ولنضم اليها مقدمة واضحة هكذا لكنه استعمل جزء
من اجزائه لينتج ان هذا التعريف يصدق على ما تجوز احد الفاظه وهى
صغرى المتعارف المطلوبة واما صغرى هذا الاقتراني الاتصالي فانه كلما
كان الموضوع له للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء فكما استعمل جزء
من اجزائه في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعه في غير ما وضع له لكن
كان الموضوع له للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء ينتج من المستقيم
انه كلما استعمل جزء من اجزائه في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعه في غير
ما وضع له وهى صغرى الاقتراني الاتصالي المطلوبة واما كبرى الغير

مطلب لفظ الحاصل في
اى مقام يستعمل

المتعارف وهي قولنا وهو اي تسميتهم له به باطل فلان الجواز المركب كلما
 اختص عندهم بهذه الامور الاربعة لزم ان لا يسموا اياه به لكن المقدم
 حق ينتج انهم لا يسمون ما يتجاوز احد الفاظه مجازا مركبا وهي كبرى
 الغير المتعارف المطلوبة واما هذه المقدمة الواضحة فلما لا يخفى على من ليس
 في الفن كالمستعير من الفن من العلم الحاصل له من تتبع كتبهم واما المقدمة
 الشرطية وكذا سائر المقدمات السابقة الباقية فظاهرة فعلى هذا التقرير
 قوله يصدق الخ اشارة الى صغرى دليل الصغرى للغير المتعارف وقوله لانه
 اذا استعمل جزء من اجزاء المركب اشارة الى صغرى القياس الاقتراني الاتصالي
 الذي هو دليل لصغرى المتعارف اعني يصدق وكبراه مطوية كما اشرنا اليه
 وقوله لان الموضوع له للمجموع الخ اشارة الى مقدمة واضحة لدليل
 مثبت لصغرى القياس الاقتراني الاتصالي وقوله وفي تسمية مجموع المركب
 استعارة مركبة نظرا اشارة الى كبرى الغير المتعارف وتلك الكبرى قولنا
 وهو بط وقوله والحاصل ان الجواز المركب الخ اشارة الى المقدمة
 الواضحة لدليل مثبت لهذه الكبرى ومقدمته الشرطية مطوية كما ذكرنا
 فخلاصة السؤال هي النقش في التعريف بانتفاء احد شروط صحته الثلاثة
 المساواة وكونه اجلي من المعروف بفتح الراء وعدم استلزامه للفساد واما
 مورده هو التعريف واثبات ان يجعل مورد السؤال الدعوى الضمنية اللازمة لقوله
 الجواز المركب وهو المركب الذي الخ وتلك الدعوى هي ان كون الجواز المركب
 معرفا بهذا التعريف عند القوم بقرينة قوله في الديباجة فحينئذ يكون خلاصته
 معارضة تقديرية في المدعى بان يقال ان ما ذكرته تقديرا وان دل على مدهاك
 لكن عندي ما ينفيه هكذا ان الجواز المركب ليس معرفا عندهم بهذا
 التعريف لانه لو كان معرفا عندهم به لسموا ما يتجاوز باحد الفاظه مجازا
 مركبا مثل اعتصموا الخ وفي راحة الله تعالى لكن لم يسموا ينتج من الغير
 المستقيم انه ليس معرفا عندهم به اما الملازمة فلان هذا التعريف يصدق
 على ما يتجاوز احد الفاظه لانه اذا استعمل جزء من اجزاء المركب فقد استعمل
 مجموعه في غير ما وضع له لان الموضوع له للمجموع مجموع امور وضع له
 الالفاظ واما المقدمة الرافعة فلانه مختص بهذه الاربعة كما لا يخفى وهذا
 تقريرا جسيما واما تقريره التفصيلي فظاهر مما قررنا لك آتفا فانت قرر
 حين التدريس وحين المطالعة تفصيلا كي يحصل لك ملكة ميزانية

وتوجيهية وفهمية للبرادات من الكلام ولك ان تجعل المورد دعوى
 ضمنية اخرى وهى ان بيان هذا موافق لما قلت فى الدباجة فتقول
 لانسلم انه موافق لما قلت فى الدباجة انما يكون كذلك لو سموا ما تجوز
 احدا لفاظه مثل اعتصموا الخ ومثل فى رحمه الله تعالى مجازا مركبا وليس
 كذلك الا ترى انه مختص بهذه الامور الاربعة وهذا التعريف يصدق
 عليه ولك ايضا ان تجعل المورد دعوى انهم سموا ما تجوز احد الفاظه
 مجازا مركبا المستفادة من قوله وهو المركب المستعمل الخ بقريضة ماقاله
 فى الدباجة فح تقول لانسلم انهم سموا مجازا مركبا كيف وهو مختص
 بهذه الامور الاربعة والتعريف يصدق عليه فح يكون قوله وفى تسمية
 المجموع اشارة الى الدعوى الضمنية وقوله نظر الى منعها وقوله وفى تسمية
 المجموع المركب استعارة مركبة نظر بطريق الظرفية الى قوة السؤال
 ولك ان تقرره بوجه آخر واجيب عنه بانا لانسلم انه كلما استعمل جزء
 من اجزاء المركب فقد استعمل مجموع فى غير ما وضع له انما يكون
 كذلك لو وقع المجموع مجازا بجميع اجزائه من المادة والهيئة وليس كذلك
 ولو سلم ذلك فلانسلم انه كلما استعمل مجموع فى غير ما وضع له يصدق عليه
 التعريف انما يكون كذلك لو كان مجازيته بجميع اجزائه او ببعضه على
 الانفراد عين مجازيته بتمام معناه على الاجتماع وليس كذلك اذ فرقا
 بين المجازية على سبيل الانفراد وعلى سبيل الاجتماع اذ من الاحكام
 ما يصح على الكل والمجموع دون كل واحد كقولنا كل القوم يرفع هذا
 الحجر لا كل واحد منهم ومنها ما هو العكس كقولنا كل واحد من الناس
 يكفيه هذا الطعام لا كل الناس ومنها ما لا يختلف كقولنا ضربت كل
 القوم او كل واحد منهم ومجازية المركب بالنسبة الى الاجزاء من قبيل
 الاول ومجازية اجزاء المركب بالنسبة الى المركب من قبيل الثانى ويؤيد
 ما قلنا قول العلامة التفتازانى ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
 الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة
 التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالانبات انتهى يستفاد منه
 ان المركب لاجزائه وضع بالشخص وتركيبه وضع آخر فاذا تعدد الوضعان
 تعدد الموضوع له البتة والمجاز باعتبار احدهما غير المجاز باعتبار
 الاخر انتهى وماله الى قيد الحينية ونحن نقول (اعلم ان القوم

قسموا المجاز الى المفرد والمركب والظاهر من التقسيم هو الحقيقي حيث
صرحوا بان الحقيقة والمجازية باعتبار مدلول المطابق للفظ وهذا مبني
على ان المدلول المجازي مدلول مطابق له بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع
النوعي فيكون التجوز حيثئذ في المجموع اى اللفظ المركب لاني شئ من
مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة او مجازا
كذا قال السيد الشريف في شرحه على المفتاح واما اذا كان المدلول
المجازي مدولا تضمنيا او التزاميا للمركب كما فيما تجوز احد الفاظه فكيف
يكون ذلك المدلول التضمني او الالتزامي مدولا مطابقا للمركب مع كونه
مدولا التزاميا له او مدولا لبعض اجزائه ومن هذا يقابل المجاز المركب
بالمجاز المفرد تقابل التضاد والالكان المجاز المفرد مجازا مركبا اذا المجاز
يقتضى الاستعمال والاستعمال يقتضى التركيب فعلم ان المعبر في المجاز المركب
هو المعنى المطابق الحقيقي والمعنى المجازي المطابق وانه لا اعتبار في تركيبية
المجاز لاجزائه ولا الى مدلوله الالتزامي كذا قالوا وما آله الى تفيد المعنى المغاير
لما وضع له بالمطابق بقرينة التقسيم والمقابلة وخلاصة الجواب منع صدق
التعريف على ما تجوز احد الفاظه بسند تحرير المراد من التعريف واذا
احطت بما قررنا لك عرفت ان اى المقدمة تمنع وان تلك المقدمة من اى
دليل من الدلائل المذكورة هي فحيثئذ لا خلل في اختصاص المجاز المركب
بالامور الاربعة المذكورة ولا في التسمية ولا مخالفة بين كلاميه فتأمل فعلى
الاول التقابل حاصل بالحيدة دون الثاني فانه حاصل بالذات (قال المصنف
رحمه الله تعالى ان كانت علاقته) اى المجاز المركب او المركب المستعمل
في غير ما وضع له كالمفرد وهي المناسبة بين المعنى الموضوع له وبين المستعمل
فيه التي ينتقل بها الى المستعمل فيه ولو بقرينة (غير المشابهة) وهي
الاشراك في المعنى الذي له مزيد اختصاص بهما وقصد اشتراكهما فيه
(فلا يسمى) انجاز المركب الذي كانت علاقته غير المشابهة (استعارة) اى
لم يوضع له اسم الاستعارة يعنى لم يوضع القوم له لفظ الاستعارة ولم يصطلحوا
لعدم شاهد عليه في كلام الباءة سوى الاستعارة وان جوز العقل ذلك
المجاز وهذا يوهم بان هذا المجاز المركب يسمى باسم المجاز المرسل بناء على
ان مفهوم اللقب معتبر في كلام المؤلفين فلذلك يقال هذا القيد احتراز
عن شئ كذا او بناء على ان التخصيص بالذكر والسكوت عن غيره في معرض

البيان يفيد غيره فالاولى ان يقال فلا يسمى باسم فتأمل (قوله وفي حواشيه)
 اى قال في منهواته اى المصنف او ظرف مستقر خبر مقدم (وقوله ولم يقل)
 اى قال فلا يسمى استعارة ولم يقل (يسمى مجازا مرسل) بقرينة الواو من
 جهة ان العطف يقتضى المعطوف عليه ودلالة المقابلة على التعيين فعلى
 الاول قوله ولم يقل الخ مقول القول وعلى الثانى مبتدأ مؤخر (لعدم
 تصريحهم بذلك) اى بالتسمية انتهى كلام المص فى حواشيه كما اشار اليه
 الشارح رحمه الله بقوله (هذا) اى انتهى هذا اى كلامه فى حواشيه
 بقرينة المقام او هذا اى قوله بذلك آخر كلامه يعنى من النقل ان المص
 نفسه بين وجه عدم القول بالتسمية وهو عدم تصريحهم بالتسمية باسم
 سواء باسم الاستعارة او المجاز المرسل يستفاد منه انهم صرحوا بالقسم
 المسمى وهو المجاز المركب الذى علاقته غير المشابهة وانهم اشاروا الى
 التسمية مع انهم حصروا المجاز المركب بالاستعارة التمثيلية (والشرطية)
 اى الجملة الشرطية المعهودة (خبر لقوله المجاز المركب) فهو مبتدأ وهو
 مع خبره جملة اسمية خبر لمبتدأ الفريدة السادسة مع ما عطف عليه كما لا يخفى
 وقد سبق معنى كلمة ان وكان فى الجزء الاول وقد سبق ايضا فى الدر الخامس
 ان كلمة كان لاى غرض تحى فى مثل هذه العبارة وانها مجردة عن الزمان فى مثل
 هذه العبارة (قوله وما بينهما) اى ما بين المبتدأ والخبر من قوله وهو المركب
 المستعمل الخ (اعتراض بالواو) (واعلم ان للاعتراض معنيين احدهما بمعنى
 السؤال بطريق المنع او النقص ٣ والمعارضة مطلقاى سواء كان الغرض منه
 اظهار الحق او الزام المعلن او حفظ مقاله فان كان الغرض منه اظهار الحق يسمى
 اعتراضا تحقيقا وسؤاله تحقيقا واقناع من لا يدرك اليقنيات وان كان الغرض
 منه الزام الخصم وحفظ مقاله دون اظهار الحق يسمى اعتراضا جدليا
 وسؤاله جدليا وكذا الجواب باحد الطرق المذكورة فان كان الغرض منه
 اظهار الحق يسمى جوابا تحقيقيا وان كان الا لزام وحفظ المقال يسمى
 جوابا الزاميا واما المباحثة وكذا المناظرة فهى المدافعة ليظهر الحق اى
 الثابت فى الواقع سواء قصد اسكات الخصم اولا والمدافعة هى دفع السائل
 قول المعلن ودفع المعلن قول السائل والمعلن من نصب نفسه لاثبات المدعى
 والسائل من نصب نفسه لهدم حكم مدعى المعلن فيخرج القاسم والمعرف
 واما السؤال الاستفسارى فهو الاستكشاف وطلب الايضاح لشيء كالسؤال

مطلب للاعتراض معنيان

٣ والمراد بالنقص اعم من ان
 يكون نقبضا اجماليا ونقص
 التعريف او التقسيم
 او العبارة

واعلم ان السؤال المهور
 العين والسؤال الاجوف
 الواوى كلاهما على وزن
 الغراب والاول من باب
 فتح والثانى من باب علم
 وكل منهما بمعنى استدعاء
 معرفة او ما يؤدى الى
 المعرفة او المال او ما يؤدى
 الى المال فاستدعاء المعرفة
 جوابه على اللسان واليد
 خليفة له بالكتابة او الاشارة
 واستدعاء المال جوابه على
 اليد واللسان خليفة لهما
 اما بالوعد او بالرد كذا فى
 الكليات وفيه فوائد جدية
 فليراجع

عن مرجع الضمير وعن معنى لفظ وبسمى هذا سؤال التعلم وسؤال
الاسترشاد فحق المعلم فيه ان يكون كطبيب يجرى شفاء سقيم فيبين المعالجة على
ما يقتضيه المرض لا على ما يحكيه المريض وهذا كله في عرف اهل قانون
التوجيه (وثانيهما هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى
بجملة لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام كالتزيه في قوله
عن اسمه * ويجعلون لله البنات سجنانه ولهم ما يشتهون * والدعاء في قوله
ان الثمانين وبلغتهما قد احوجت سمعى الى ترجان * وكالتزيه في قوله * واعلم
فعل المرأ بنفقه * ان سوف يأتي كل ما قدر * وغير ذلك مما يناسب المقام وقال قوم
قد يكون النكتة في الاعتراض دفع الابهام لخلاف المقصود ودفع الابهام
ثم القائلين بان النكتة فيه قد تكون دفع الابهام افترقوا فرقتين فرقة جواز
وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون
ذلك الاعتراض في آخر الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام * اناس يداو لاد آدم
ولا فخر لي * او تليها جملة غير متصلة بها فهذا صريح في مواضع من الكشف
فلا اعتراض عند هؤلاء ان يؤتى بين اثناء كلام او في اخره او بين كلامين
متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
وفرقة جواز كون الاعتراض غير جملة فلا اعتراض عندهم ان يؤتى في
اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة وهذا
المعنى للاعتراض عند اهل العربية والمراد به ههنا ما هو عرف اهل العربية
بقريته قوله بالواو وفيه اشعار بان الاعتراض قد يكون بلاواو اذ قد ظهر
مما سبق انه قد يكون بالواو وقد يكون بالفاء وقد يكون بلاواو ولا فاء وقد سبق
ان كلاما من الواو والفاء الاعتراضيتين زائدة بمعنى انه يتم المعنى بدونه لكن فيه
فائدتان لفظية ومعنوية وههنا فائدتهما رفع ابهام كون التعريف مقصودا
بالذات ابتداء واذا عرفت هذا فتقول ان هذا الكلام اعني قوله المجاز
الركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له كالمفرد ان كانت علاقته
غير المشابهة الخ فيكون اطنابا من الطرق الثلاثة المقبولة (واعلم ان الطريق
المقبولة لاداء المراد باعتبار الاستعمال لثلاثة الحقيقة والمجاز والكنية وباعتبار
الزيادة وعدها ايضا لثلاثة انواع المساواة وهو تأدية اصل المراد بلفظ مساو
لمقدار اصل المراد والابحاز وهو تأدية اصل المراد بلفظ ناقص عنه وواف به
والاطناب وهو تأدية اصل المراد بلفظ زائد عليه لفسادة وله ثمانية

مطلب في معنى الاعتراض
عند اهل العربية ثلاثة
مذاهب

مذهب الجمهور

مذهب الفرق الاولى

مذهب الفرق الثانية

مطلب الطرق المقبولة
لاداء المراد

اقسام مشهورة الايضاح لعدالايهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير
 لنكتة والايصال والتذيل والتكميل والتتيم والاعتراض واصل المراد
 ههنا التقسيم بدليل قوله العقد الاول في انواع المجاز فيكون اثبات
 التعريف زائدا على اصل المراد لنكتة وهي بيان ماهية المقسم والفرقة
 بينه وبين المجاز المفرد فحينئذ يقال هذا الكلام اي قوله المجاز المركب
 وهو الخ مطلب لانه كلام يؤدي به اصل المراد زائدا عليه لقائدة وكل
 كلام شانه كذا مطلب فهذا الكلام مطلب واما ما يقال من ان قوله
 وهو المركب يعني التعريف مع العرف مطلب فبني على المسامحة كما لا يخفى
 على المسامحة * فان قلت * ان المسامحة لكونها عبارة عن استعمال اللفظ
 في غير ما وضع له للعلاقة ولا قرينة اعتمادا على ظهور المراد لا يدخل
 في اقسام الطريق باعتبار الاستعمال مع انه داخل في المقسم فيكون حصر
 الطريق بذلك الاعتبار على الثلاثة باطلا * قلت * نعم انه داخل في المقسم
 لكنه لكون الحقيقة اعم ليس خارجا عن احد الاقسام فانه كالحقيقة
 في عدم العلاقة والقربة وظهور المراد وتبادره فيكون حقيقة حكما
 * فان قلت * يلزم حينئذ ان يكون اللفظ داخلا فيه مع انه ليس
 من الطرق * قلت * لان سلم ذلك كيف والغالب لا يقصد العلاقة ولم
 يلاحظ ظهور المراد ولم يقصده واما المرتجل فهو داخل في الحقيقة
 فانه موضوع بطريق القل للمناسبة وانما اطبا الكلام لتستضي به
 في امثال هذا المقام (قوله ويوهم نفي التسمية بالاستعارة) والايهام
 يقال اوهمه غيره اذا وقع في الوهم والوهم الطرف المرجوح من الامر
 المتردفيه وطرفه الراجح هو الظن فيكون الاسناد مجازا حكما من قبيل
 الاسناد الى السبب كما لا يخفى او الايهام بمعنى الدلالة مجازا مر سلا بعلاقة
 المسببية فيكون يوهم مجازا مر سلا تبعيا من جهة المادة (انه) اي المجاز
 المركب بالفتح مفعول يوهم قائم مقام مفعولين (يسمى باسم اخر) اي باسم
 غير استعارة وقد سبق الكلام المتعلق باخر وبالفرق بينه وبين غيره قريبا
 * فان قلت * ما وجه هذا الايهام والدلالة فانها ليست بالوضع
 * قلت * لعل وجهه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز
 ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد
 وكذا الاثبات وجهه الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات

مطلب المسامحة من اي طرق
 مطلب توجه النفي الى
 التقييد في كلام فيه تقييد
 زائد على اثبات شيء لشيء
 وكذا الاثبات

شيء لشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا شك فيه انتهى كلامه ففي قوله فيه تقييد بوجه ما دلالة على أن يكون النفي منسجبا على التقييد ومنجرا إليه ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي كافي قولنا لم اشته اعزأزاله وهذا هو الاصل وقد يراد نفي المقيد فقط كافي قولنا هذا والقيد والمقيد معا كافي قوله عز شأنه * ما للظالمين من حيم ولا شفيع يطاع الآية أي لا شفاعة ولا طاعة بواسطة القرائن وقد سبق بعض الكلام المتعلق بهذا في الجزء الأول وذكر العلامة التفتازاني بناء على هذا الاصل في شرحه على التلخيص أن في جاني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم أن الجاني زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف بالفاء لتفصيل المسند وتعدد من حيث الانصاف بالتقدم والتأخر بلا مهلة حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو فكان تقييما لجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جآك معا او جاءك عمرو قبل مجيء زيد او بعده بمدة متراخية انتهى فيدل على أن اصل الفعل باق فنقول هذا أي لا يسمى استعارة كلام فيه تقييد دخل عليه النفي وكل كلام شأنه كذا يتوجه النفي فيه إلى التقييد المذكور فيه فهذا الكلام يتوجه النفي فيه إلى التقييد المذكور فيه فيفيد أنه يسمى باسم آخر وهذا أي دلالة مثل هذا الكلام على نفي القيد وبقاء اصل الفعل من قبيل مفهوم المخالفة عند الشافعية وهو كون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا ويسمى أيضا دليل الخطاب أي مدلول ما خوطب به وهذا المفهوم نوع مما يدل عليه اللفظ لا في محل النطق وهو المعبر عندنا بتخصيص الشيء بالذكر أي الحاصل بتخصيص الشيء بالذكر وهذا ليس بمعتبر عندنا في الاستدلالات الشرعية وعندهم معتبر فيها وأما في المحاورات وفي كلام المؤلفين والبلغاء فمعتبر بالاتفاق كالأخفي فلذلك لو قال لك اشترى عبدا كاتبنا فاشتريت عبدا خبازا ليس لك أن تأخذه له فإنه لم يوكلك لا شراء هذا العبد وشرطه أي شرط دلالة اللفظ على كون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة سوى نفي الحكم عن المسكوت عنه كالتأكيذ والذم والمدح والتعظيم وغير ذلك * فان قلت * دلالة اللفظ على هذا المفهوم من أي نوع من الدلالات الثلاث الوضعية

معنى مفهوم المخالفة
شرط مفهوم المخالفة

والعقلية والطبيعية * قلت * دلالة لفظية عقلية من قبيل دلالة الملزوم
على لازمه ولو بحسب المقام واما عند البلغاء فهي ايضا كذلك
لكن هذا المفهوم من مستبغات التراكيب عندهم * فان قلت *
ان لمفهوم المخالفة ثمانية انواع احدها مفهوم اللقب وهو نفى الحكم عما لم
يتأوله اسم الجنس او العلم كقوله عليه الصلاة والسلام * الماء من الماء * وثانيها
مفهوم الصفة والمراد بها كل قيد في الذات لا النعت كالمضاف وظرف المكان
والزمان وغير ذلك نحو في سائمة الغنم زكوة ونحو الفقهاء الشافعية فضلاء
وثالثها مفهوم الشرط فان عدمه يوجب عدم الشروط ورابعها مفهوم الغاية
قال صاحب البديع هو عندنا من قبيل الاشارة نحو * فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق * وخامسها مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما المستثنى مخالفا
لحكم المستثنى منه نحو لا فاضل الازيد وعندنا من قبيل الاشارة وسادسها
مفهوم انما نحو انما الولد لمن اعنق وسابعها مفهوم العدد لان التعميم يبطل نص
العدد وثامنها مفهوم الحصر مثل العالم زيد اذلولاء لاخير عن الاعم
بالاخص وانه باطل فالمفهوم ههنا من اى نوع منها هو * قلت * من نوع
مفهوم اللقب كما لا يخفى فان لفظ استعارة اسم جنس (قول بل يكاد)
اى نفى التسمية بالاستعارة مع ملاحظة مقابلة (يوهم) اى نفيها (انه) اى
المجاز المركب الذى كانت علاقته غير المشابهة (يسمى تمثيلا بغير ضمنية
الاستعارة) فكلمة بل ههنا للترقى من قرينة الايهام فان منشأ التوهم الاول
قوله فلا يسمى الخ ومنشأ الثانى هو ومقابلة وهو قوله والا يسمى استعارة
تمثيلية فانه لما نفى القيد بقى مطلق التسمية موهمة للاول والمقيد اعنى التسمية
بالاستعارة التمثيلية للثانى فانه لما كان المقابل استعارة تمثيلية فاذا نفى
الاستعارة فقط بقى التمثيل فاهم التسمية بالتمثيل (مع انه) اى المجاز المركب
الذى كانت علاقته غير المشابهة (لا يسمى باسم اصلا) اى لا باسم استعارة
ولا باسم تمثيل ولا غيرهما من الاسماء وهذا متعلق بيوهم او يكاد يوهم
على سبيل التنازع لكن لما كان هذا الكلام اعنى ان كانت علاقته غير
المشابهة فلا يسمى استعارة يقتضى وجود ذات المسمى اذ السلب انما يتصور
فما يتصور فيه الايجاب كما مر فترقى بقوله (بل) هما (مما فات القوم)
اى الاسم والمسمى معانما فات القوم فلم يثبتا عندهم والحاصل ان هذه العبارة
اى ان كانت علاقته غير المشابهة الخ فاسدة فانها تدل على ان هذا المجاز
يسمى باسم آخر وبذل مع ملاحظة مقابلهما على انه يسمى تمثيلا وتدل

مطلب لمفهوم المخالفة
ثمانية انواع
الاول مفهوم اللقب الثانى
مفهوم الصفة
الثالث مفهوم الشرط
الرابع مفهوم الغاية
الخامس مفهوم الاستثناء
السادس مفهوم انما

على ان المسمى متحقق وكل واحد من هذه المدلولات باطل ينتج من غير
 التعارف ان هذه العبارة تدل على الباطل وكل ما تدل على الباطل فاسدة
 فهذه العبارة فاسدة اما الصغرى فظاهرة مما ذكرنا في وجه الابهام
 واما الكبرى فلان الاسم والمسمى مماقات القوم فعلى هذا التقدير خلاصة
 السؤال هي القبض في العبارة ومورده هذه العبارة وتقريره كما ذكرنا فقله
 يوهم نفي التسمية انه يسمى الى قوله مع انه لا يسمى باسم اشارة الى الصغرى
 وقوله مع انه الخ اشارة الى الكبرى وقوله بل مماقات القوم الى دليل الكبرى
 ولما كان مقدمة دليل هذه الكبرى نظرية اثبتها بقوله (واعترض عليهم)
 اى على القوم (الش المحقق للتخصيص بان المجازات المركبة كثيرة كالاخبار
 المستعملة في الانشآت فلا وجه لحصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية)
 حيث عرفوا المجاز المركب بانه هو اللفظ المستعمل في ما شبه بمعناه الاصلى
 تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه والمراد بالمعنى الاصلى الذى يدل عليه
 ذلك اللفظ بالمطابقة والمراد من التشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا
 من متعدد وحاصله تشبيه احدى صورتين المتزعتين من متعدد بالآخرى
 ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على
 الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها وقد علم
 من هذا التعريف ان المجاز المركب منحصر في الاستعارة التمثيلية واعترض
 الشارح بان ههنا بخنا وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
 غير استعارة فانه اذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك
 لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة انتهى
 ففرع عليه بان حصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول
 عن الصواب واستشهد بقول الشاعر « هواى مع الركب اليمانين مصعد *
 جنيب و جثماني بمكة مونق » فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار
 التحزن والتحصن فيكون مجازا مركبا بعلاقة الملزومية والغرض من نقل
 كلام العلامة كما امر الاشارة اليه اثبات قوله مماقات القوم (قوله ونحن تقول لا
 تجوز) مصدر من الفعل اى لا مجازية (فى شئ من اجزاء التمثيلية من حيث
 الاستعارة التمثيلية بل هي) اى اجزاؤها (على ما كانت عليه قبل الاستعارة)
 (من كونها) اى الاجزاء بيان لما فى على ما كانت عليه (حقايق او مجازات
 او مختلفات بل فى المجموع) عطف على قوله فى شئ اى التجوز مقصور

على المجموع (من حيث هو المجموع بخلاف غيرها من المركبات فان التجوز فيها) اي في المركبات (سار من التجوز في احد اجزائها فلم يلتفقوا الى ذلك التجوز) السارى في المركب فان اتصافه بالتجوز بالواسطة العروضية فيكون مجازيا (واكتفوا عن بيانه) اي بيان التجوز في المركبات (ببيان التجوز في مفرداتها) وجزئها لكون اتصافه بالتجوز حقيقيا وهذا جواب عن طرف القوم للعلامة ببيان وجه الحصر في الاستعارة التمثيلية بانه فرق بين الاستعارة التمثيلية وغيرها من المجازات المركبة بان في الاستعارة التمثيلية لا يسرى المجازية لهما من الاجزاء باعتبار بعضها ولا باعتبار كلها بل الاجزاء حال الاستعارة التمثيلية باقية على ما كان عليها قبلها بخلاف غيرها من المركبات فان المجازية فيها تسرى اليها من بعض مفرداتها بان يكون بعض مفرداتها متصفا بالمجازية حقيقة نحو رأيت اسدا في الحمام فتسرى تلك المجازية الى الكل فيكون الكل مجازا فان تغير الجزء يستلزم تغير الكل كما سبق واذا كان الامر كذلك علم من بيان المجاز المفرد المجاز المركب الذي يسرى المجازية اليه من كون بعض مفرداته مجازا ولم تعلم من بيان المجاز المفرد وتعريفه الاستعارة التمثيلية فلذلك اكتفوا عما يعلم بالمجاز المفرد وصرحوا وحصرها المجاز المركب بما لم يعلم به فظهر ان لحصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية وجهها وهو معلومية المجاز المركب الذي يسرى المجازية اليه وتعرض له بواسطة جزء من اجزائه بتعريف المجاز المفرد وعدم معلومية المجاز المركب الذي هو الاستعارة التمثيلية بتعريفه فاذا اردنا تطبيق اعتراض العلامة وجواب الشارح على قانون التوجيه على ما نقله الشارح نقول في تطبيق الاعتراض ان حصرهم المجاز المركب تعريفا وتنوعا في الاستعارة التمثيلية باطل لان ذلك الحصر مالا وجهه وكل مالا وجهه له باطل فهذا الحصر باطل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه كلما كانت المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة في الانشآت والاستعارة التمثيلية كان ذلك الحصر مالا وجهه لكن كانت كثيرة ينتج ان ذلك الحصر مالا وجهه وهي الصغرى المطلوبة وفي تطبيق الجواب انا لانسلم انه كلما كانت المجازات المركبة كثيرة كان ذلك الحصر مالا وجهه انما يكون كذلك لو لم يعلم المجاز المركب الذي سار المجازية فيه من بعض مفرداته بتعريف المجاز المفرد وعلم به الاستعارة التمثيلية وليس كذلك فعلى هذا التقرير قوله لا تجوز الخ اشارة الى السند

والمنع مطوى ومورد المنع الملازمة الاستفادة من قوله فلا وجه لحصر المجاز المركب كما لا يخفى ويمكن ان يكون خلاصة الجواب معارضة تحقيقية في المقدمة بان يقال ان دل عندك دليل على ان لا وجه للحصر المذكور لكن عندي ما يدل على خلافه وهو ان لهذا الحصر وجهها لانه لما كانت الاستعارة التمثيلية لا تجوز في اجزائها من حيث هي وكان في سائر المركبات باعتبار بعض الاجزاء ثبت التفرقة بينهما من حيث يعلم المجازات المركبات السائرة بالمفرد دون التمثيلية وكما ثبت التفرقة بينهما من هذه الحيثية ناسب حصرهم اياه الى الاستعارة التمثيلية ينتج من الاقتراحي الاتصال من اول الاول انه كلما كانت الاستعارة التمثيلية لا تجوز في اجزائها من حيث هي وكان في سائر المركبات باعتبار بعض الاجزاء ناسب حصرهم اياه الى التمثيلية لكن كانت الاستعارة التمثيلية الخ ينتج انه ناسب حصرهم اياهم اليها فعلى هذا يكون حاصل الجواب اثبات لمية الحصر والاعتراض المذكور ايضا على لية اذ انبته بديهية كما لا يخفى وعلى كل من التقريرين في جواب الش نظر فانه يدل على ان حصرهم اياه في الاستعارة التمثيلية بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى فلا حصر بل اكنفى واستغنى عن ذكر المجاز المركب السارى فيه المجازية عن بعض مفرداته صراحة لكونه معلوما من تعريف المجاز المفرد فكأنهم قسموا المجاز المركب الى المجاز المركب صار مجازا بواسطة جزئه باعتبار السراية والى الاستعارة التمثيلية لكنهم لم يصرحوا القسم الاول لان فهمه من تعريف المجاز المفرد وصرحوا القسم الثانى لعدم ان فهمه منه وليس كذلك اذ لا قائل بمجازية مجموع المركب بواسطة مجازية مفرد من مفرداته وجزء من اجزائه صوريا كان او ماديا فكيف يصح هذا الجواب من طرفهم اذ هو توجيه بما لا يرضى صاحبه كما لا يخفى على من تتبع كلامهم بل المعتبر عندهم في المجاز المركب ان لا ينظر في شئ من اجزائه بل هي باقية على ما كانت عليه قبل التجوز في المجموع من حيث المجموع من كونها حقايق او مجازات او مختلفات فلما عرفوه بما ذكر آنفا من التعريف لزمهم ان يحصروه بالاستعارة التمثيلية لفظا ومعنى صورة وحقيقة لوجوب مساواة التعريف للمعرف اعترض عليهم العلامة التفتازانى بان مثل ذلك المركب قد يكون استعارة تمثيلية وقد يكون غيرها ولا يندفع هذا السؤال بما ذكره الش وما ذكره من مادة القضايس بتحقيق عندهم والحاصل

ان ما ذكره وان كان يعلم من تعريف المجاز المفرد لكنه ليس بمحقق عندهم
وما ذكره العلامة وان كان متحققا لكنه لم يعلم من تعريفه كما لم يعلم منه
الاستعارة التمثيلية فلا يصح ان يحمل كلامهم على الاكتفاء اذ لا فائدة فيه
بل الجواب عنه باننا لانعلم ان لا وجه للحصر المذكور انما يكون كذلك لو وجد
شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستعارة التمثيلية وما ذكرته
من قوله هو اى مع المركب الخ وامثاله يجوز ان تكون كنايةات مستعملة فيما
وضعت له لينتقل الى لوازمه على ما اشار اليه المحقق عبد الحكيم في حاشيته
على المطول فلا يكون هو وامثاله شاهدا على وجود مثل هذا المجاز
المركب فلم يتحقق مادة النقص مع انه يجب تحققها في التعريفات والتقسيمات
الاستقرائية فلذلك حصروه في الاستعارة التمثيلية (قوله وهيئة المركب
الخبرى او الانشائي موضوع) وضعانوعيا (لنوع النسبة) مثلا هيئة
التركيب في نحوزيد قائم موضوعه للاخبار بالاثبات اى للاعلام باثبات شئ
لشئ مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعه للصور الذهنية او للاعلام بثبوت
شئ لشيء مطلقا ان كانت موضوعه للامور الخارجية والهيئة التركيبية
المخصوصة في زيد قائم موضوعه للاخبار بثبوت القيام لزيد او للاخبار
باثباته له وقس على ذلك وضع الهيئة بوضع نوعى يعنى بواسطة قاعدة كلية
كاسبق تحقيقه في الجزء الاول والمراد بقولنا للاخبار بالاثبات هو الاثبات
الخبرية للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به
الا ان الفرق بين المعنى الحقيقى والمجازى لما كان باعتبار قصد الاخبار
وعدمه نزله منزلة الموضوع له وهيئة التركيب في نحواضرب موضوعه
للايجاب ونحوه اى لطلب الفعل عن الفاعل المخاطب على سبيل الوجوب
مطلقا والهيئة التركيبية المخصوصة في اضرب موضوعه لطلب الضرب
عنه على سبيل الوجوب (قوله فيتجاوز فيها) اى فى احدى الهيئتين
(بنقلها) اى باستعمال احدهما (الى النوع الآخر) اى فى الآخر من
النسبة الفاء تفريع على كون لهيئة التركيبية خبرية والانشائية موضوعه
لنوع من النسبة فيكون هذا القول معطوفا على قوله وهيئة المركب
الخ عطف الجملة على الجملة وقد سبق الكلام المنعلق بكلمة فاء فى اوائل
الجزء الاول يعنى فيتجاوز فيها بنقلها الى الآخر بوصف مختص به كالمطابقة
واللامطابقة والوجوب ونحوه كما تقدم فى بحث الاستعارة التبعية فيسرى

الاستعارة في الجزء الى الكل (فيصير المركب) الذي نقل جزؤه عما وضع له من احدى النسبتين اعني بذلك الجزء هيئته (مجازا) اي يتصف المركب الذي نقل جزؤه في زمان الحال اي حال التجوز في هيئته بالمجاز المنتقل اليه اتصافه قريبا ذاتيا (بتبعية ذلك الجزء) اي بسبب كون اتصاف ذلك المركب بالمجازية تابعيا لتجوز الجزء واتصافه بالتجوز فلذلك اتى باسم الاشارة في مقام الضمير فظهر ان قوله فيصير الخ عطف على قوله فيتجوز فيها الخ وان الفاء مجاز عن التعقيب الذاتي (بخلاف التمثيل) اي الاستعارة التمثيلية فانها كما تسمى بهذا الاسم تسمى تمثيلا ظرف مستقر حال من المركب او خبر مبتدأ محذوف اي هو بخلاف التمثيل فان التمثيل ليس فيه الاستعارة بالتبع الى الجزء صوريا كان ذلك الجزء او ماديا بل كانت الاستعارة باعتبار معناه المطابق وبالاصلالة وقوله وهيئة المركب الخبرى مع التفريع معطوف على اسم ان في قوله فان التجوز الخ عطف العلة على المعلوم فتح يكون من ثمة اثبات التخالف بين التمثيل وسائر المركبات فالظاهر ان لا يفصل بينهما بقوله فاكتفوا الخ بل اللائق ان يجمعا فيتفرع عليهما عدم الالتفات والاكتفاء الا ان يقال للاشارة الى الفرق بينهما بان الاول باعتبار المادة والثاني باعتبار الصورة او الكون الثاني اشبه بالتمثيل ومنشأه اعتراض العلامة التفتازاني والتمهيد الى قوله (نعم يتجه ان التجوز في الهيئة التركيبية) اي تجوز المركب بسبب جزئه الذي تجوز فيه اي المركب الذي صار مجازا بسببه صوريا كان او ماديا فلام التجوز لا عهد وهو بمعنى المفعول بقرينة اسناد عدم الدخول اليه اذ لنفى انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب كما سبق تحقيقه وانما اسند اليه لمدخلته في عدم الدخول والظرفية ظرفية السبب الى مسييه او الهيئة التركيبية للتجوز فيها فالظرفية ظرفية الموصوف الى صفتها (لم يدخل في شيء من الاقسام) اي اقسام المجاز مطلقا فانهم قسموه الى المفرد والمركب فعرفوا المفرد بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت في اصطلاحه الخطاب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته والمركب بانه اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل للمبالغة اي في التشبيه فلا يدخل ذلك التجوز في شيء من هذين القسمين فيلزم ثبوت الواسطة بين القسمين هذا جواب سؤال مقدر يتوجه من طرف العلامة على وجه حصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ودليله المذكور بان يقال ان ذلك

الدليل والوجه يستلزم وجود واسطة بين هذين القسمين وهو باطل
ينتج من اول الاول من الاقتراني الجملي الغير المتعارف ان هذا الدليل
يستلزم الباطل فلنعتبر هذه النتيجة صغرى ثم لنضم اليها كبرى هكذا ان هذا
الدليل يستلزم الباطل ولاشئ من الصحيح يستلزم الباطل لينتج من اول
الثاني ان هذا الدليل ليس بصحيح اما صغرى الغير المتعارف فلان المجاز
الركب الذي يكون تجوزه بتبعية تجوز جزئه صوريا كان او ماديا كما مر
لا يدخل في تعريف المجاز المفرد لخروجه بقيد الكلمة ولا يدخل ايضا في
تعريف المجاز المركب لما مر مع انه داخل في المقسم اعني المجاز المطلق
ثبت وجود واسطة بين القسمين واما كبراه فلانه لا قائل به فالظاهر ان
خلاصة السؤال نقض اجالي لوجه الحصر وشاهده استلزامه لخصوص
الفساد وهو وجود الواسطة ويجوز ان تكون معارضة لتحقيقية في المدعى
بان يقال ان ثبت عندك دليل على ان المجاز المركب محصورة في الاستعارة
التمثيلية لكن عندي دليل يدل على خلافه هكذا انه ليس بمحصور فيها
فانه لو كان محصورا فيها لزم ثبوت الواسطة بين القسمين لكن التالي
باطل فينتج من الاستثنائي الغير المستقيم انه ليس بمحصور فيها وهو
المطلوب اما الملازمة فلانه لما لم يدخل المجاز المركب الذي يكون تجوزه
بتبعية تجوز جزئه صوريا كان او ماديا في الاقسام مع انه داخل في المقسم
فلو كان محصورا فيها لزم ثبوت الواسطة لكنه لم يدخل فيها ينتج من
المستقيم انه لو كان محصورا فيها لزم ثبوت الواسطة وهي الملازمة
المطلوبة واما المقدمة الرافعة فلانه لا قائل به فعلى التقرير الاول من هذين
التقريرين قوله ان التجوز في الهيئة التركيبية الخ اشارة الى مقدمة
امتثالية لدليل صغرى غير المتعارف وعلى الثاني منهما اشارة الى مقدمة
واضعة لدليل الملازمة وتقدير السؤال بهذا الوجه مبني على التفسير الاول واما
تقديره على التفسير الثاني فبان يقال ان الهيئة التركيبية التي تجوز فيها لم يدخل
في الاقسام لعدم كونها لفظا ولا كلمة مع انها داخل في المقسم فيلزم
وجود الواسطة بين الاقسام واما تقريره بطريق النقض الاجالي
او المعارضة التحقيقية في المدعى فظاهر مما سبق فلا حاجة الى العادة
فلا ينبغي حصر السؤال لاحدهما واما ما قيل لو حصر في احدهما
لبقى الاعتراض بالهمل ففيه نظر اذا المراد بالوضع الوضع القصدي كما سبق

تحقيقه (قوله فاما ان يتجاوز في الكلمة المستعملة في التعريف) اى في تعريف المجاز المفرد (وتجعل شاملة لها) اى للهيئة التركيبية وهذا اشارة الى علاقة التجوز وهى الخصوص وذلك الجعل بان يراد من الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما فان الهيئة تشبه الكلمة في الدلالة على المعنى بالوضع فيطلق عليها الكلمة مجازا ثم يذكركم الكلمة ويراد بها ما يسمى بالكلمة بعلاقة الخصوص فتصير شاملة لها * فان قلت * ان الهيئة التركيبية ليست مفردا والكلمة حقيقة او حكما مفرد فالهيئة التركيبية ليست كلمة . قلت * ان الهيئة بالنظر الى ذاتها مفرد لدلالاتها بالوضع على معنى بحيث لا يراد بالجزء منها الدلالة على جزء ذلك المعنى فتسببها الى التركيب من قبيل نسبة المسبب الى السبب لا من قبيل نسبة الموصوف الى الصفة فحينئذ يصح ان يراد بها ما يعمها بتلك العلاقة واما مادتها فركبة وهذا القول جواب عن السؤال الثانى بطريق المنع مع الحل بتحرير المراد من اجزاء التعريف بان يقال لانسليم انها غير داخلية فى الاقسام انما يكون كذلك لو لم يرد بالكلمة المستعملة فى التعريف ما يسمى بالكلمة و ليس كذلك فيكون منعنا للمقدمة الاستثنائية التى اشير اليه بقوله ان التجوز فى الهيئة التركيبية الخ قال بعض المحققين لقائل ان يقول ان مدار عدم صدق الكلمة على الهيئة على كون اللفظ مأخوذا فى تعريفها والهيئة ليست بلفظ لاحقة ولا اصالة اذ الهيئة التركيبية عرض حاصل من ترتيب الكلمات لكن هذا الغرض يتلفظ بالتبع الى الكلمات والحروف كما لا يخفى على من له سامعة وقدعم اللفظ المأخوذ فى تعريفها جنسا فى العرف من الحقيقى والحكمى ليشتمل الضمائر المستترات والمحذوفات والحركات الاعرابية واذاعم اللفظ من الاصل والتبع او من الحقيقى والحكمى ليشتمل الهيئة فتكون لفظا حقيقة فى العرف فاذا صدق جنس التعريف عليها فلا يكون العرف مجازا فيها فلا وجه لقوله فاما ان يتجاوز فى الكلمة ولم يحكم احد بمجازية اللفظ ولا بمجازية الكلمة فى المستتر والمحذوف على انه لو كانت الكلمة مجازا لزم ان يحمل جزءا من تعريف على المجاز من غير قرينة ظاهرة وهو بعيد جدا واهون منه تعميم المجاز المركب من الاستعارة التمثيلية وغيرها انتهى ويمكن ان يجاب بان هذا السؤال مبنى على رأى من قال ان الهيئة ليست بكلمة لما مر من ان الهيئة جزء الكلام فاطلاق اللفظ عليه باعتبار اكثر اجزائه وقبل انها شرط الكلام فاطلاق اللفظ عليه بتمام

مطلب ان فى الهيئة
التركيبية اقوال ثلاثة

اجزائه واما على رأى من قال بانها لفظ حقيقة في العرف فان اللفظ ما من شأنه ان تلفظ به الانسان حقيقة او حكما واصالة او تبعا فاطلاق اللفظ عليه يتم اجزائه فظهر ان في الهيئة قولين احدهما انها لفظ حقيقة فتكون كلمة حقيقة وثانيهما ليست بلفظ فلا تكون كلمة واما التعميم المذكور فلا دخال المستترات والمحذوفات فقط فانها لاتصافها باحكام الالفاظ الحقيقية ككونها مؤكدة بفتح الكاف ومعطوفا عليها وفواعل ومبتدأ واخبار او غير ذلك دون الهيئة مست الحاجة الى التعميم المذكور كما هو المناسب للبحث عن احوال اللفظ وفي هذا القول رأيان الاول وهو المختار انها شطر الكلام والثاني انها شرطه واذا كان السؤال مبني على القول الثاني بنى الشارح رحمه الله تعالى جوابه عليه فاحتاج الى ان يقول فاما ان تجوز في الكلمة الخ فله وجه واما القرينة فهي المقابلة بالركب من جهة ظهور ككون الهيئة التركيبية كالمفرد كما سبق فيناسب ادخالها في المجاز المفرد وهذا التقدير يكفي في القرينة (قوله واما ان (يترك بيانها) اي مجازية الهيئة التركيبية (بالمقايسة) اي بسبب المقايسة والتقدير بين المجاز المفرد والهيئة التي تجوز فيه يقال قايت بين الامرين اي قدرت وطبقت احدهما الى الآخر كما في القا موس اي واما ان يترك بيانها بسبب معرفة المقايسة بينهما اي المعرفة الحاصلة من مقايسة التجوز في الهيئة التركيبية بالمجاز المفرد فانه اذا علم ان المفرد اذا استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة يكون مجازا يعلم ان الهيئة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة يكون مجازا وايضا يعلم منهما مجازية المركب بتبعية جزئه ماديا كان او صوريا فحينئذ يكون هذا جوابا عن كلا السؤالين فكأنه قيل المجاز اما في المفرد واما في الهيئة واما في المركب بالاصالة واما في المركب بالتع ولما علم كل من القسم الثاني والرابع بالمقايسة ترك بيان اسمهما وتعريفهما ومثل ثبوت هذه الوسطة اعني الوسطة التي ترك ذكرها لمعلوماتها بالمقايسة لا يضر فان ثبوتها بحسب الظاهر واللفظ لا بحسب الحقيقة والمعنى والمضر هو الثابت بحسب الظاهر والحقيقة معا وخلاصة الجواب اما منع لقوله ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في الاقسام على ما قلنا وتقريره بان يقال ان اردت به ان التجوز فيها على كل من التفسيرين لم يدخل في الاقسام لفظا ومعنى فلا نسلم ذلك كيف وهو

داخل فيها معنى وان اردت به انه لم يدخل فيها لفظا دون معنى فسلم لكن
 لانسلم ان ثبوت مثل تلك الواسطة بين الاقسام باطل واما على ما قيل فهي
 منع لكبرى غير المتعارف اعني ثبوت الواسطة بينهما بطريقه هكذا لانسلم
 ثبوت كل واسطة بينهما بانما يكون كذلك لو لم يترك بيانها بالمقايضة وليس
 كذلك * فان قلت * قال الشارح المحقق في بحث الاستعارة التبعية
 في المحاكاة بين العلامة عضد الملة والدين والسيد الشريف ان الفعل قد
 يوضع للنسبة الانشائية نحو اضرب وقد يوضع للنسبة الاخبارية وهي
 مشتهرة بالمطابقة واللامطابقة هذا كلامه يدل على انهما وضع لهما الفعل اي
 هيئة الافرادية وكلامه هنا يدل على انهما موضوع لهما الهيئة التركيبية فين
 كلاميه تدافع * قلت * ان كلامه الذي في المحاكاة مبني على ان مطلق
 النسبة التامة مدلوله لمطلق هيئة الفعل الافرادية والنسبة الاخبارية
 والنسبة الانشائية يعني النسبة المقيدة بالاخبارية او الانشائية او غير ذلك
 من افراد مطلق النسبة التي وضعت لهما هيئة الفعل الافرادية فقد يترك الفعل
 ويراد به احدي المقيدتين وقد يترك ويراد به الاخرى * فان قلت *
 فعلى هذا يلزم ان يكون هيئة الفعل مجازا لاحقيقته وهو بعيد جدا كما يلزم
 في الحروف على رأى المتقدمين * قلت * استعمال المطلق في المقيد
 على نحوين الاول انه قد يترك المطلق ويراد به المقيد من حيث انه فرد
 ومتحقق في ضمنه والثاني انه قد يترك ويراد به المقيد من انه مقيد
 فالمطلق على الاستعمال الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز فليكن استعمال
 هيئته الافرادية من قبل الاول دون الثاني فلا يلزم ذلك فحينئذ يكون
 هيئته الافرادية حقيقة فيما استعملت فيه من كل من النسبة الاخبارية
 والانشائية فقد ثبت ان الفعل قد يوضع للنسبة الاخبارية وقد يوضع للنسبة
 الانشائية فان الحقيقة ما استعمل فيما وضع له فعلى هذا لا وضع للهيئة التركيبية
 ونظيره وضع هيئته الافرادية وضعا نوعيا هو وضع الحروف على رأى
 القدماء سواء كان وضع تلك الهيئة من قبل الوضع العام والموضوع له
 العام او من قبل الوضع العام والموضوع له الخاص كما لا يخفى على المتأمل الصادق
 وكلامه الثاني ههنا مبني على ان الهيئة التركيبية موضوع للنسبة الاخبارية
 او الانشائية من غير ملاحظة كونها فردا بل عين الموضوع لها بلا واسطة
 كما ان هيئة الفعل الافرادية موضوع لمطلق النسبة التامة الغير المستقلة

مطلب استعمال المطلق
 في القيد على نحوين

قوله على رأى القدماء
 فان الحروف على رأيهم
 موضوعة للمطلقات بشرط
 الاستعمال في الجزئيات ولا
 وضع لها للجزئيات كما سبق
 تحقيقه (منه)

والمختار عند الجمهور هو هذا ويمكن ان يجاب عنه بان كلامه الثاني ههنا مبني على ما قاله في حاشيته على الفوائد الضيائية من ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فاجأهم سر تصحيح ذلك الا ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل امثلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله تعالى صدره ورزقه ونصره فقول لك مما اللهم ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد باحد الازمنة الثلاثة والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد اغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية فلماذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء امثلا يكون احضاره على هذا الوجه اغوا انتهى وان زيفه عبد الحكيم بن شمس الدين في حاشيته على حاشيته عبد الغفور اللاري على الفوائد الضيائية حيث قال عبد الغفور في تعريف الاسم في بيان فوائد قيود التعريف ولو اريد المعنى المطابق بلفظ المعنى الذي في قوله الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لم يدخل فيه الفعل لان المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل ولم يحتج الى قوله غير مقترن انتهى وقال عبد الحكيم بن شمس الدين قوله باعتبار اشتماله على النسبة اي النسبة التامة الى الفاعل المعين غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يتذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في اطلاقاتهم الاسندا الى الفاعل المعين فلو لا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل غير مسند ايضا كالمصدر واما ما قيل ان النسبة المذكورة مدلولة للهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلا ففيه نظرا لانه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في دلالة الفعل على النسبة فسلم ، فان قلت ، لو كان كذلك يلزم ان يستقل الفعل بالمفهومية مع انه غير مستقل ، قلت ، لا مقتضى لاستقلاله بالمفهومية ح لان المقضى للاستقلال دخول القيد وهو الفاعل المعين في مفهومه

مطلب وضع الفعل عند الجمهور لاى معنى هو

مطلب وضع الفعل لاى معنى عند العصام المحقق

الدليل على ان الفعل لم يوضع للنسبة التامة

الدليل على ان الفعل وضع للنسبة التامة عند الجمهور

وليس كذلك وان كان التقيد داخلا فيه وان اراد ان الهيئة التركيبية مستقلة في الدلالة عليها فيخذه ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له واقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شئ تكلف صريح اذ الدلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان من حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة ولعمري ان الخروج من طريق القوم الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تترى لعدم اتبعي في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه انتهى فظهر مما قد منالك ان الفعل عند الشارح المحقق موضوع بمادته للحدث وبهيئته الافرازية لاحد الازمنة الثلاثة من حيث اقتران ذلك الحدث به بطريق الظرفية اى ظرفية احدها لذلك الحدث واما النسبة الخبرية والنسبة الانشائية اللتان كل منهما نوع من مطلق النسبة التامة فوضوعة للاول منهما الهيئة التركيبية الاخبارية وللثانية منهما الهيئة التركيبية الانشائية ودليله مامر فحينئذ يلزم ان يكون معنى الفعل مستقلا بالمفهومية واما ما قيل من انه ان المراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في دلالة الفعل على النسبة فسلم وان اراد ان الهيئة التركيبية مستقلة في الدلالة عليها الخ فقيه نظر لانا نقول مامعنى تسليم مالم يلتزم فان الفعل عند صاحب هذا الرأي لا دلالة له على النسبة فكيف يكون للهيئة التركيبية دخلا في دلالة عليها فحينئذ نختار ان الهيئة التركيبية الخبرية او الانشائية مستقلة في الدلالة على النسبة التامة الخبرية او الانشائية واما لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل فلو وضع الهيئات الحاصلة من تركيب الفعل مع فاعله بعضها للخبرية وبعضها للانشائية وايضا ظهر ان الفعل عند الجمهور موضوع بمادته وضعا شخيصيا للحدث وبهيئته الافرازية لاحد الازمنة الثلاثة ولمطلق النسبة التامة الغير المستقلة بالفهم اى لنسبة الحدث المدلول عليه بمادته في احد الازمنة الثلاثة الى فاعل معين من حيث انها آلة لملاحظة حال الطرفين ومراة للملاحظة حالهما بحيث يصح السكوت عليهما سواء كانت خبرية او انشائية + فان قلت + فعلى هذا يلزم ان يكون المفرد دالا على معنى تفصيلا مع انه خلاف المقرر كما مر آنفا

قوله تفصيلا المراد بكون
دلالة اللفظ تفصيلا ان يدل
كل من اجزائه على معنى
كما في المركب نحو غلام
زيد لا بمعنى الوضوح
الذي هو عبارة عن دلالة
دلالة واضحة غير خفية
الانسان ولا بمعنى ايضاح
المجمل كافي كلمة اما (منه)

* قلت * انما يدل الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا لتعدد
اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث هيئته مع قطع
النظر عن التقيد بالفاعل على الزمان ومن حيث هيئته مع التقيد بالفاعل
دون الفاعل على النسبة المذكورة * فان قلت فعلى هذا يلزم
ان يكون الفعل مركبا فانه اذا تعدد الدال والمدلول مثل غلام زيد كان
المجموع مركبا * قلت * لانسلم ان كل مجموع مركب كيف والمعتبر
في المركب ان يكون الاجزاء مرتبة في السمع وفي الفعل ليست كذلك وان كان
مركبا لغة فظاهر ان بعض المفرد مثل الفعل يدل على معناه تفصيلا كرجال
لتعدد وضعه * فان قلت * هل لا يلزم استعمال المشترك لفظا في اطلاق
واحد اذا تعدد الموضوع في الفعل * قلت * لافانه كما اختلف المدلولات
اختلف الدوال ولو اعتبرها كترى والاشتراك لفظا انما يكون عند اتحاد
الدال واختلاف المدلولات كالعين وفي الفعل ليس كذلك * فان قلت *
هل لا يجوز ان يكون الفعل موضوعا بوضعين وضع مادته للحدث وضع
شخصيا ووضع هيئته انسبة ذلك الحدث الى فاعل معين او الى فاعل ما في احد
الازمنة الثلاثة وضع نوعيا او ان يكون وضع نوعيا واحدا للنسبة حده
الى فاعل معين او الى فاعل ما في احد الازمنة الثلاثة * قلت * لا يجوز ذلك
فانه يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك باطل لانه خلاف
ماقرر عندهم من استلزام التضمن المطابقة اما على التقدير الاول فلان
المدلول المطابق للفعل حينئذ لهيئته الافرادية مجموع الزمان والنسبة
التامة فاذا ذكر الفعل بدون ذكر الفاعل يدل بهيئته على الزمان فقط
فيتحقق التضمن بدون المطابقة واما على التقدير الثاني فلانه اذا ذكر الفعل
يدل بمادته على الحدث ويدل بهيئته على الزمان دون النسبة فيتحقق
التضمن بدون المطابقة واما اذا كان موضوعا بمادته للحدث وضع شخصيا
وبهيئته الحاصلة من جهة جوهره للزمان وضع نوعيا وبهيئته الحاصلة
من جهة المقارنة للفاعل المعين للنسبة التامة وضع نوعيا ايضا فلا يلزم
ذلك المحذور فان دلالة كل منها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فتكون مطابقة
والدليل على ذلك ما مر من انه يدل على معناه تفصيلا ولزوم ذلك المحذور
لولا يمكن كذلك كما اشار اليه المحقق السيبالكوفي فعلى هذا يكون للفعل
ثلاثة اوضاع وضع لمادته ووضع لان هيئته و قيل في الجواب عن ذلك المحذور

مطلب لزوم تحقق
التضمنية بدون المطابقة
في الفعل

ان المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي مفهومة منه مع
الحدث والزمان فلا يلزم تحقق الضمن بدون المطابقة اذا ذكر الفعل دون
الفاعل وانما المحتاج الى ذكره تفصيلها وهي غير داخلة في مفهومه انتهى
وفيه نظر فانه يلزم ان يكون الفعل حينئذ ان يستقل بالمفهومية وهو خلاف
ما عليه المحققون واما ما اجاب به عن ذلك المحذور الشارح المحقق في حواشيه
على الفوائد الضائية من ان الارادة شرط في دلالة اللفظ على معناه فاذا
ذكر الفعل بدون الفاعل لم يرد معناه المطابق فلا يدل عليه فلا مطابقة
ولا تضمن ففيه نظر فانه خلاف ما عليه المحققون من ان الحق ان الارادة
ليست بشرط في الدلالة حيث قال في المطول ان كون الدلالة وضعية
لا يقتضى ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فاما قاطعون باننا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بوضعه نتعقل معناه سواء اراده اللفظ او لا ولا نعني بالدلالة
سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل كما في المجازات
لا سيما في التضمن والالتزام فانه اذا اريد باللفظ الجزء او اللزوم صارت
الدلالة عليها مطابقة لاتضما او التزاما ولانه لو توقف الدلالة على الارادة
يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من واحد
في ذكر واحد وصرحوا بان كلامنا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة انتهى
و معلوم ان فهم الجزء في ضمن الكل وفهم اللزوم في ضمن الملزوم لا يتوقف
على الارادة واما ما ذكر من الدليل على هذا القول فهو اضعف من بيت
العنكبوت كما لا يخفى على من تتبع الحواشي على المطول واما ما ذكره السيد
الشريف في بحث الاستعارة التبعية في حاشيته على المطول من ان الفعل
ماعد الافعال الناقصة كضرب من لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية
وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث
انها بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطين احدهما بالآخر الى آخر
ما نقلناه في بحث الاستعارة التبعية فلا يدل على ان الفعل وضع وضعا واحدا
لنسبة الحدث في الزمان الى فاعل معين او الى فاعل ما على اختلاف الرايين
على انه لو كان كذلك لزم المحذور المذكور * فان قلت * قوله ولما
كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب
ذكره انتهى يدل على انه وضعا واحدا لمجموع ذلك المعنى فان جزئية
تلك النسبة من مدلوله تقتضى ان يكون المجموع تمام ما وضع له الفعل وتمام

ما وضع له اللفظ هو ما يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة وما يدل عليه اللفظ بالمطابقة يكون بوضع واحد فيتبع ان جزئية تلك النسبة من مدلوله تقتضي ان بوضع للمجموع بوضع واحد * قلت * فيه نظر من وجهين احدهما القصد الاجمالي بان يقال لو كان هذا الدليل حقا لتحقيق التضمن بدون المطابقة لما ذكر آنفا وثانيهما الحل (اعلم ان التضمن والجزئية والمطابقة من الامور الاضافية كما في الكلام مثل زيد قائم فانه وضع بمجموع هذا اللفظ بهيئته التركيبية للنسبة التامة الخبرية اعني وقوع ثبوت القائم لزيد او ادراك وقوع ثبوت القائم لزيد على اختلاف الرايين وضعا نوعيا بطريق وضع العام وما وضع له الخاص على رأى او بطريق وضع العام وما وضع له العام على رأى وبمواده لذات مشخص وضعا شخصيا وذات متصف بالقيام وضعا نوعيا فعني بمجموع هذا اللفظ معنى مطابق بالنظر الى هذا المركب ومعنى كل من لفظي زيد وقائم معني تضمني بالنسبة الى هذا المركب ومطابق بالنسبة الى كل من لفظي زيد وقائم وكذا مدلول الهيئة التركيبية مدلول تضمني بالنسبة الى مجموع هذا المركب ومطابق بالنسبة الى هذه الهيئة فظهر من هذا ان ما يدل عليه اللفظ بالمطابقة لا يلزم ان يكون بوضع واحد بل قد يكون باوضاع متعددة * فان قلت * ما تقول في نحو ضرب عمرا زيد فان ضرب في مثله يدل بهيئته على الزمان والنسبة وام تعدد الهيئة من جهة المقارنة للفاعل بل الهيئة الدالة عليهما واحدة * قلت * المقارنة للفاعل اعم من المقارنة لفظا ورتبة او رتبة فقط ففي نحو المذكور وجدت المقارنة الرتبة فقط فحيث تعدد الهيئتان اللتان احدهما تدل على الزمان وانيتهما تدل على النسبة فان الاولى الهيئة الحاصلة من جهة المادة بدون المقارنة الى الفاعل والسانية تلك الهيئة مع اعتبار المقارنة * فان قلت * ما تقول في نحو زيد ضرب مع ان المقارنة لا تتصور فيه فان الاستتار اعبار نحوي محض * قلت * ليس هذا الاعتبار كاعتبار ايجاب اغوائ ل هذا الاعتبار ثابت عند البلغاء الا ترى انهم يوردون مثل زيد ضرب في مقام تقوى الحكم فيكون الضمائر المستترة عندهم معتبرا فلذا لم اعتبرها النحاة وحكموا بانه لفظ فيكون المقارنة في مثله لفظا ورتبة فحيث تعدد اعبار الهيئتان والقريب ان الفعل موضوع بوضعين الوضع بمادته وضعا تنخصيا للحدث وذلك عبارة عن وضع مصدره تحقيقا او تقديرا

والوضع بهيئته الافراذية الجوهرية للزمان ونسبة ذلك الحدث الى فاعل
معين لقلة المؤنة في هذا الرأي وموافقته لتعابير المحققين في وضعه نوعيا
كما نقله الشارح في بحث الاستعارة اتبعية * فان قلت * نعم ان المصدر
موضوع للحدث كما بين في علم الوضع لكن بمادته فقط او بمادته وهيئته
معا او بمادته بشرط الهيئة * قلت * بمادته وهيئته معا على ان يكون
تلك الهيئة شطرا على رأى او بمادته بشرط كون المادة في تلك الهيئة
على رأى فانه لو لم يوضع كذلك لزم ان يدل تقلباته على ذلك الحدث مع انه
ليس كذلك مثلا الضرب يدل على الحدث المعلوم وتقلباته برض وربض
وضرب وبضرب ورضب لا يدل كل منها على ذلك الحدث فعلم انه موضوع
بمادته وهيئته معا او بمادته بشرط هيئته * فان قلت * لو كان كذلك
لزم ان لا يدل فعل على الحدث الذي دل عليه مصدره فان انتفاء الجزء وهو
الهيئة ههنا يستلزم تغير الكل وكذا انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فان اجيب عنه بان المعتبر في وضع المصدر هو المادة والهيئة الحاصلة
من اجتماع الحروف وترتيبها دون الحركات والسكنات قلنا لو كان كذلك
لزم ان يدل علم بفتح العين واللام وعلم بفتح العين وسكون اللام مثلا
على ما يدل عليه العلم بكسر العين وسكون اللام مع انه ليس كذلك فثبت
ان المعتبر في وضعه هو الهيئة الحاصلة من الاجتماع والترتيب والحركات
والسكنات مع المادة * قلت * نعم ان المعتبر في وضع المصدر ما ذكرته
لكن قال صاحب الاصل اعلم ان الفعل لمعناه ثلاثة اجزاء احدها الحدث
مثل الضرب والقتل وغيرهما مما يدل عليه بالمصادر وهذا الجزء من معنى
الفعل يستفاد من مادته وهى جواهر حروف الفعل الاصلية التى وضع
الفعل باعتبارها ووضعا تخصبا للحدث المذکور مثل ضرب في ضرب وقتل
في قتل وثانيها الزمان وثالثها نسبة الحدث المدلول عليه بمادته التى فى هيئته
اى فى هيئة الفعل الى الفاعل وهذا الثانى والثالث قد وضعت للدلالة
عليهما هيئة الفعل وهى الحالة التى تعرض للحروف الاصلية وهذه الحالة
تارة تحصل من مجرد اجتماع الحروف الاصلية ونسبة بعضها الى بعض بالتقديم
والتاخير ومن اتصافها بالحركات والسكنات كما فى مواضى المجرىات مثل
ضرب وخرج وتارة تحصل من المذکورات مع اقترانها الى الحروف الزائدة
كافى مواضى الزيدات وفى المستقبلات والا وامر والنواهى مثل اكرم

مطالب المصدر موضوع
بمادته فقط او مع هيئته

مطلب ان اكل فعل وضعين
شخصي ونوعي

وضربت ونكرم واضربوا كرم واما الهيئات التي تحصل بتغيرات قياسية
مثل الاعلال والادغام فهي في حكم الهيئات الاصلية في الدلالة على المعاني
المقصودة منها بلا قرينة بسبب تعلق الوضع النوعي الثاني
النوعي بها عند التفسير على ما بين في محله انتهى فقد ظهر
من هذا ان للفعل اي لكل فعل وضعين وضع شخصي لمادته من
حيث كونها معروضة للهيئة ووضع نوعي لهيئته للزمان والنسبة الحدث
المدلول عليه بمادته الى فاعل معين او الى فاعل مافي ذلك الزمان فلا نسلم
ان وضع الفعل باعتبار مادته عبارة عن وضع مصدره لكن يرد عليه انه يلزم
وجود التضمن بدون المطابقة اذا لم يذكر الفاعل على رأى من اثبت للوضع
النوعي ولو وضع الشخصى قسما ثالثا واجاب عنه في الحاشية الحكيمة
على التصورات باننا لانسلم ان الفعل يستعمل بدون ذكر الفاعل حتى يلزم
تحقق التضمن بدون المطابقة (قوله * فان قلت انما يدفع بهذا *
اي بالتجوز في الكلمة المستعملة في التعريف او بترك بيانها للمقايسة (ما ذكرت)
اي ذكرته (من المركبات في مقام الاشكال والاشتباه) اي المركبات التي
سار التجوز في اجزائها اليها (لكن هناك) اي في مقام الاشكال (مالم
يدكره من المركبات المقصود بها) اي التي قصد بها (افادة لازم فائدة
الجبر فان قولك حفظت التورية تقصده افادة معنى علمت انك حفظت
التورية ولا تجوز) بتشديد الواو مصدر من التفعّل والواو الحال حاصل
(في شئ من اجزائه) اي من اجزاء هذا القول فالجمله المركبة من اسم لا
وخبرها حال من ضميره في قوله تقصده والغرض منه بيان وجه المغايرة
بين هذا المركب وبين ما ذكر في مقام الاشكال من المركبات بان التجوز في هذا
المركب بلا سراية من التجوز في الاجزاء لعدم التجوز في شئ منها وفي المركبات
المذكورة في مقام الاشكال بالسراية من التجوز في شئ من اجزائها لوجوده
فيه فظهر ان مثل هذا القول لم يدخل في المركبات السابقة في مقام الاشكال
فلا يعلم بالمقايسة ولا بتعميم الكلمة كما لا يخفى على من احاط المرام من قوله فاما
ان يجوز في الكلمة الخ فخلاصة هذا السؤال انبات للملازمة المنوعة اعني تلك
الملازمة قولنا كما كانت المجازات المركبة كثيرة كان ذلك الحصر ممالا وجهه
الذي هو مقدمة من الدليل الذي اثبت صغرى الدليل الذي اثبت بطلان حصرهم
من طرف العلامة التفتازاني ومنعها الشارح من طرفهم بقوله ونحن نقول

لا تجوز في شيء من اجزاء الخ كما اثبتنا وهذا السؤال من طرف العلامة
التفتازاني يكون اثباتا لتلك الملازمة بان يقال كلما دخل في المركبات ماهو
مجاز مركب بدون السراية من التجوز في شيء من اجزائه فلا وجه للمحصر
عند كون المركبات كثيرة لكنه دخل فلا وجه له عند كونها كثيرة والقربة
على ذلك قوله لكن هناك الخ فعلى هذا يكون منشأ السؤال تخصيص تجوز
المركب بتبعية الجزء واما اذا قرر هذا الجواب الذي من طرفهم معارضة
تحقيقية في المقدمة كما اثبتنا فيكون هذا السؤال منعاً لتقريب دليل هذه
المعارضة وهو قولنا لما كانت الاستعارة التمثيلية لا تجوز في اجزائها من حيث
هي وكان في سائر المركبات باعتبار بعض الاجزاء ثبتت التفرقة بينهما
من حيث انه يعلم الثاني بتعريف المفرد دون الاول وكلما ثبت هذه التفرقة
ناسب حصرهم اياه الى الاستعارة التمثيلية لكن المقدم حق فناسب حصرهم
ايه اليها بان يقال لانهم تقرب هذا الدليل انما يتم لو اندفع به المجاز المركب
الذي قصد به لازم فائدة الخبر كما اندفع به المجاز المركب الذي مجازيته
بتبعية تجوز الجزء وليس كذلك الا ترى ان قولك حفظت التورية تقصده
اني علمت انك حفظت التورية ولا تجوز في شيء من اجزائه (فهو كقولك
تقدم رجلا وتؤخر اخر اخرى بعينه) في عدم التجوز في شيء من اجزائه بل
التجوز في المجموع فكما لا يكون في الاستعارة التمثيلية مجازا في شيء من اجزائها
بل كان ثابتا على ما كان عليه قبل الاستعارة كذلك في المركبات التي قصد بها
لازم فائدة الخبر لم يكن في اجزائه مجاز بل كان ثابتا على ما كان عليه قبل
المجاز فجعل التمثيل مجازا مركبا دون هذا المركب تحكم فلا يثبت بهذا
الدليل المطلوب وقد سبق الكلام المتعلق بكلمة لكن والتقريب
(قوله : قلت : لعله) اي ما لم يذكره من المركبات المقصود بها
افادة لازم فائدة الخبر (عندهم من قبيل : المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده) المقول (فيمن يؤذى المسلمين) او من قبيل هذا
اللفظ الخبري المقول فيمن يؤذى المسلمين اي من امثال هذا المركب الخبري
في كون المراد به لازم المعنى الحقيقي على طريق التعريض وفي الكون
حقيقة او من نوع المركب الخبري الذي يراد به لازم معناه الحقيقي على
طريق التعريض فيكون حقيقة اي من نوع هو المركب الخبري الذي الخ
(فانه) اي الشان (يراد به) اي بالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده او بهذا
اللفظ (ان هذا الشخص) وهو من يؤذى المسلم (ليس بمسلم) اي كامل

فتوهم ان هذا المعنى مجازي لهذا الكلام فانه استعمل فيه مع المناجبة
 بينهما فدفعه بقوله (لكن) ذلك المعنى (من عرض الكلام) اى
 من نوع المعنى الذى استعمل الكلام فى معناه الحقيقى واومى به الى ذلك
 المعنى او ذلك المعنى مستفاد من دلالة الكلام الذى استعمل فى معناه الحقيقى
 ودل على ذلك المعنى دلالة عقلية ولم يستعمل فى ذلك المعنى (واعلم
 ان القرض بضم العين المهملة وسكون الراء فى اللغة بمعنى ناحية الشئ
 وجانبه كناية الجبل فهى عبارة عن مكان حسى وبجوز فتح العين فشه
 الكلام برجل ذى جوانب وجهات يشير من جانب فشه كل
 من المعنى المطابق والتضمنى والمعانى اللوازمة للكلام بالعرض فى كون كل
 منها طرفا مطلقا اى سواء كان حسيا او معنويا او عقليا فشه دلالة من جانب
 الى جانب بالاشارة من جانب الى آخر فى الايضاح فالكلام له معنى مطابق
 ومعان تضمنية والتزامية فيذكر ويراد به المعنى المطابق ومع تلك الارادة يرمى
 ويدل دلالة خفية على المعانى اللازمة فاستعمل فى كل من تلك المعانى ثم غلب
 استعماله فى العرف فى مستنبعات التراكيب وتعريضات الكلام والتعريض
 ان تذكر الشئ وتدل به على شئ لم تذكره كما فى المثال المذكور (ولا يصير اللفظه)
 اى بسبب قصد المعنى من عرضه (مجازا) اذ لم يستعمل فيه وهما لم يستعمل
 اى ولا يثبت مجاز منتقل اليه للفظ بسبب قصد المعنى من عرضه (واعلم ان القسم
 الثالث من اقسام الكناية الكناية التى يطلب بها نسبة واثبات امر لامر
 او نفيه عنه كقوله ان السماحة والروة والندى + فى قبة ضربت على ابن
 الحشرج + فانه كناية عن نسبة تلك الصفات الى ابن الحشرج لانه
 اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له والموصوف فى هذا
 القسم وهو الكناية عن نسبة الصفة الى الموصوف انبثا او نثيا فديكون
 مذكورا باعتبار الاضافة او الاسناد او غير ذلك كما مر من قوله وقد يكون
 غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون
 من لسانه ويده فانه كناية عن نسبة صفة الاسلام الى الموصوف
 وهو المؤدى نثيا وهو غير مذكور فى الكلام لا باعتبار الاضافة ولا بالاسناد
 وباعتبار غيرهما ويسمى هذا القسم من الكناية التى يطلب بها النسبة
 والموصوف محذوف تعريضا يقال عرضت لفلان وبنفلان اذا قلت له
 قولا وانت لانعنه بل تعنى غيره فكأنك اشرت به الى جانب وتريد جانباً

مطلب عرض الكلام
 والتعريض

مطلب الفرق بين الكناية
والتعريض

آخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشف * فان قلت * اي فرق بين الكناية والتعريض * قلت * الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظ موضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد انتهى قال صاحب الكشف في حاشيته عليه وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة او مجازا او كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى اخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا من اللفظ والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد يتفق عارض بجعل المجاز في حكم الحقيقة مستعملة كافي المقولات والكناية في حكم المصريح به كافي الاسنواء على العرش وبسط اليد ويجعل الالتفات في التعريض نحو المعرض به نحو ولا تكونوا اول كافيه * فلا يتهمس نقضا على الاصل هذه عبارته وقال السيد الشريف قدس سره واقول ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة الكشف فان ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شيء يدل به على الشيء لم يذكره يفهم منه ان الشيء الاول مذكور بلفظه الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق ويفهم منه ان الشيء الثاني لم يستعمل فيه اللفظ والا لكان مذكورا في الجملة فلذا قال وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن الاثير اعني قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة والكناية مادل على معنى يجوز حله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون

في المفرد والمركب يدل ايضا على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسيافا بل تسميته تلويحا يلوح منه ذلك وكذلك تسميته تعريضا ينبي عنه ولذلك قيل هو امانة الكلام الى عرض اى جانب يدل على المقصود وينقل منه الى المقصود وحقق ثانيا الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمجردة اى المفردة احتراز عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقي ايضا اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح العلامة التفتازاني هذا المعنى في تعريف الكناية وبين ماهو الحق فيه وجعل اعني صاحب الكشف التعريض اعم مما ذكره اولا وحاصله ان المعتبر فيه هو ان المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسيافا لاستعمالا فجاز ان يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي او المجازي او المكنى عنه وقد دل به اى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض بجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد به ان الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصل والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واريد به التعريض بنبي الاسلام عن مؤذى معين فالمعنى الاصل ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام اشارة وسيافا فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي ان يحقق الكلام ويعلم منه ان الكناية بالنسبة الى المعنى المكنى عنه لا يكون تعريضا قطعا والا لزم ان يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة ايضا وقوله يتفق اه يعنى ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يخرج عن كونه مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظرا الى اصل اللغة وكذا الكناية قد نصير بسبب كثرة الاستعمال في المعنى المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوعا بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصل فيستعمل حيث لا يتصور فيه اصلا كالاستواء على العرس في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج

مطلب ان التعريض بجامع
كل من الحقيقة والمجاز
والكناية على رأى
الكشاف المحققين
ومن تبعه

بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حيثئذ مجازا متفرعا على الكناية
وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به
كأنه المقصود الاصل من اللفظ وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك
عن كونه تعريضا في أصله كقوله تعالى * ولا تكونوا اول كافرة * فانه تعريض
بانه كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود
الاصل ههنا دون المعنى الحقيقي واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى
المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ
في ذلك واشتراطه في تلك الامور انتهى كلامه فظهر من هذا ان التعريض
عند صاحب الكشف وعند ابن الاثير اللذين هما من مشايخ الفن ومن تبعهما
هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة وضع الحقيقة ولا من جهة المجاز
ولا من جهة الكناية بل من جهة التلويح والاشارة ولا يكون حقيقة ولا مجازا
ولا كناية بالنسبة الى المعنى المعرض به بل بالنسبة الى المعنى المعرض بكسر
الراء يكون حقيقه او مجازا او كناية * فان قلت * هذا الذي ذكره من كون
التعريض عبارة عن ذلك اللفظ يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى
دلالة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية وهو
باطل فانه امر لا يقبله العقل * قلت * لانم انه باطل لم لا يجوز ان يكون
المعنى المعرض به من مستبعات التراكيب بفتح الباء فان الكلام يدل عليها
دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة
من اللفظ تبعا لا اصالة وان كانت مقصودة اصلية بالافادة فلا يكون
مستعملا فيها كما لا يخفى على اهل المعاني واما التعريض عند السكاكي
ومن تبعه فهو من القسم الثالث من اقسام الكناية كما ذكرنا آنفا كما يقال
في عرض وناحية من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
وكذلك اشرت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية
اخرى هي لمن يؤذى المسلمين فالصفة وهي الاسلام هنا مصرح بها
والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة وهي نفي الاسلام عنه
كناية بحصر الاسلام في غير المؤذى على ما يفيد تعريف الجنس للسند
اليه * فان قلت * حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن نبوته له
ونفيه عن المؤذى فيكون نفي الاسلام عن المؤذى مصرحا فكيف يكون
كناية * قلت * الحصر امر اجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام

مطلب التعريض عند
السكاكي ومن تبعه

فيجوز ان يكتفى بهذا الجمل عن هذا الفصل على انه لو كان معنى الحصر
الاثبات والنفى تفصيلا يجوز ان يكتفى بالكل عن الجزء يجعل الكل وسيلة
الى الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالاقادة وقال السكاكي
والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع
المخاطب دون المخاطب وان اردتهما معا كان كناية لامتك اردت باللفظ
المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز بنا في ارادة المعنى الاصلى ولا بد في الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما ليكون كناية * فان قلت *
فكيف يكون المراد كلاهما في الثانية فان اجبت بقصد الاول تبعا يعنى
للانتقال منه الى المعنى الثانى الذى هو المقصود اصالة * قلت * الامر
كذلك في المجاز فلوجه تخصيص كون المراد كلاهما بالكناية * قلت *
تحقيقه على ما اشار اليه العلامة التفتازانى ان قولنا آذيتني فستعرف كلام
دال على معنى بقصده تهديد المخاطب بسبب الايذاء وذلك المعنى الذى
دل عليه هذا الكلام دلالة وضعية هو الاخبار بايذاء المتكلم والاخبار
بعرقلته قريبا ما يترتب على ذلك الايذاء مع الترتب المشعر بالزوم وهذا
المعنى الذى وضع له هذا الكلام يقصد بواسطته تهديد المخاطب يعنى
يلاحظ هذا المعنى الموضوع له تبعا لينقل منه الى المقصود وهو تهديد
المخاطب ويلزم منه اى من تهديد المخاطب التهديد لكل من صدر منه
الايذاء فان ذكرت هذا الكلام و اردت به تهديد كل من صدر منه الايذاء
بواسطتين بحسب القرائن كان هذا الكلام كناية وان اردت به تهديد
غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراك للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا
او فرضا وتقديرا كان ذلك المركب مجازا فظهر ان المجازية في مجموع هذا
المركب دون ضمير المخاطب وكذا الكناية وظهر ايضا ما في قوله وانت
تريد انسانا مع المخاطب دونه الخ من المسامحة وظهر ايضا انه كيف
اريد المعنى الاصلى والمجازى بلالزوم منه ارادة المعنيين في اطلاق واحد
وهذا اى كون مثل هذا المركب مجازا مبنى اعتراض العلامة التفتازانى على
القوم وذهب العلامة الشيرازى الى ان التعريض ليس بمجاز ولا بحقيقة
ولا بكناية حيث قال في شرحه على المفتاح ان عبارة التعريض كما في قوله
آذيتني فستعرف قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

مطلب التعريض على رأى
العلامة الشيرازى ومن تبعه

من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه الانتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هي موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم والانتقال من احدهما الى الآخر انتهى وهذا اي عدم كون التعريض حقيقة ولا مجازاً ولا كناية على ما ذهب اليه العلامة الشيرازي هو مبني جواب الشارح المحقق واذا عرفت هذه المذاهب في التعريض فتقول في تطبيق الجواب الذي من طرف القوم على قانون التوجيه ان خلاصته منع للمقدمة الواضعة باعتبار قيدها على التقرير الاول من تقريرى السؤال الذي من جانب العلامة التفتازاني على القوم وتلك الواضعة قولنا لكن دخل المجاز المركب الذي مجازيته ليست بالسراية من التجوز في شئ من اجزائه مثل حفظت التورية واما تقريره فبان يقال لانسلم ان مثل هذا المركب مجاز لم يجوز ان يكون عندهم من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده الا ترى انه يراد به ان هذا الشخص المعين ليس بمسلم من عرض الكلام ولا بصير اللفظ به مجازاً كما لا يكون حقيقة ولا كناية فحينئذ لا يدخل مثل هذا المركب في المركبات التي هي مواد الاشكال فانه ليس هو من المواد الناقضة للحصر المذكور ولما كفى الجواز في المنع اتى بصيغة الترجي واما على التقرير الثاني من تقريرى السؤال المذكور فخلاصته اثبات للمنع وهو التقريب واما تقريره فبان يقال كلما كان ما لم يذكره في مقام الاشكال من المركبات المقصود بهما لازم فائدة الخبر عندهم من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واما انه استلزم الدليل المذكور المطلوب وهو الحصر المذكور لكنه كان قبيله ينتج انه استلزم المطا اما المقدمة الشرطية فلانه لما اريد بهذا الكلام ان هذا الشخص ليس بمؤمن من عرضه استلزم الدليل المطلوب عند كون ما لم يذكره من المركبات المقصود بهما لازم فائدة الخبر من قبيله عندهم لكن اريد به هذا المعنى من عرضه فثبت انه استلزم الدليل المط عند كون ما لم يذكره منها من قبيله عندهم اما هذه الملازمة فلانه كلما بصير كل لفظ وكلام مقارن بقصد المعنى من عرضه وناحيته مجازاً كما لا يكون حقيقة ولا كناية فلما اريد بهذا الكلام هذا المعنى من عرضه استلزم الدليل المط عند كون ما لم يذكره منها من قبيله لكنه لم بصير به مجازاً ولا حقيقة ولا كناية ينتج انه لما اريد به

هذا المعنى من عرضه استلزم الدليل المط عند كون ما لم يذ كروه منها
من قبيله وهى الملازمة المطلوبة فظهر ان قوله لعله عندهم الخ اشارة
على هذا التقرير الى المقدمة الواضعة والمقدمة الشرطية مطوية وكذا
قوله فانه اريد به ان هذا الشخص الخ اشارة الى الواضعة والشرطية
مطوية وكذا قوله ولا يصير به اللفظ مجازا اشارة الى الواضعة والشرطية
مطوية فظهر مما قرر نالك ان كلام هذه الواضعات المشار اليها ومن هذه
الشرطيات المطوية من اى دليل من الدلائل التى يطلب بكل منها غير
ما يطلب من الآخر وانما اتى على هذا التقرير بصيغة الترجى مع ان المناسب
لمقام الاستدلال الجزم اشارة ان المطلب ظنى يكفى فيه الظن قبل ولو سلم
عدم كون ذلك المركب مجازا باعتبار هذا المعنى فلان سلم عدم تجوزه فى شئ
من اجزائه بل يكون مجازا امر سلا تبعا بتجوز جزئه مجازا امر سلا وذلك الجزء
مصدر حفظت فان حفظت التورية مجاز عن علمت حفظك بتبعية
جعل الحفظ مجازا مر سلا عن العلم به من قبيل اطلاق اللازم
على الملزوم فان العلم اليقيني بالحفظ يستلزم تحققه انتهى
هذا فاسد من وجوه لانه لاعلاقة بين العلم والحفظ فيما نحن
فيه اذا للزوم بين الخبر وهو قول المتكلم للمخاطب حفظت
التورية وبين علمت انك حافظ للتورية فيبينهما بون بعيد ولانه لا يطلق
اسم اللازم على الملزوم من حيث انه لازم ولا يعد هذا من العلاقات المجازية
وكأنه لو كان حفظت مجازا امر سلا تبعا لكان حفظت بمعنى علمت التورية
لا علمت حفظك التورية فانه جمع بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المعنى
المجازى على انه لو سلم كون هذا المركب مجازا مر سلا تبعا بتبعية تجوز
الجزء مجازا مر سلا لكان من المركبات المذكورة فى مقام الاشكال مع انه ليس
كذلك (قوله وللصنف رجه الله تعالى فى هذا المقام) اى فى بيان الاستعارة
التميلية وايضا حها عبارة ودفع الشكوك المذكورة اشارة (حاشية يغنى
عنهما ما ذكرناه وتفيد ما تفيد) فكانه قيل هل نحتاج اليها فى هذا المقام
فاجاب باننا لا نحتاج اليها فكانه قيل لم لا نحتاج اليها فاجاب بانه يغنى عنها
ما ذكرناه ويجوز ان يكون صفة للحاشية بناء على اعتقاد المتكلم ان المخاطب
علم بثبوت مضمونه لها قبل التكلم * فان قلت * ما فائدة هذه الصفة
* قلت * الاشارة الى ان الاشتغال بهذه الحاشية عبث فاما نعلم ما تفيد

لو لم تؤت فكأنه قيل اذا كان الامر كذلك فلم اشتغلتم بنقلها فاجاب بقوله
 (لكننا نقلها ليكون شرحنا جاء على حواشيه) ولا يكون ناقصا من جهة
 الجمع لمكتوبه فانما التزمنا جمع مكتوبه (رعاية لحق مكتوبه) وحقه ان يحفظ
 من ان يكون ضائعا كالمثني فاللام في ليكون متعلق للنقل المطلق وفي رعاية
 متعلق لاقل المقيد وكل منها علة تحصيلية لكن للام يوجد احد الشروط
 الثلاثة لحذف اللام في الاول لم يحذف ولوجودها في الثاني حذف (وهي)
 اى الحاشية المذكورة وهو مبتدأ خبره (هذه) اى العبارة الآتية الدالة على
 المعاني المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة (اجزاء
 هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية وان كان لها) اى لكل واحد منها
 وقد سبق (مدخل) اى دخل (في وجه الشبه) اى في اخذه وحصوله
 لان الاستعارة التمثيلية مبنية على التشبيه الذى يكون طرفاه صورتين
 متزعتين من متعدد وكذا وجه الشبه يكون متزعا من متعدد فلزم ان لكل
 جزء من اجزاء المركب مدخلا في اخذ وجه الشبه وانتزعه فتوهم ان تجوز
 جزء من اجزائه مدخلا في التجوز لمتعلق بمجموعه فافدفعه بالاستدراكية
 فقال (الا انه) اى الشأن (ليس فى شئ منها) اى من اجزائه كأنها
 (على اتفراده) حال من فاعل الطرف المستقر اعنى منها اوصفة شئ
 اى كأن على اتفراده (تجوز) ملابس (باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها)
 اى بمجموع الاجزاء بان يسرى التجوز فى الجزء الى المجموع فيتصف
 المجموع بالمجازية بتبعية مجازية لجزءاته لم يعتبره احد ولم يصرمذهب لاحد
 (بل هى) اى كل قطعة وجزء من اجزائها (باقية على حالها) وصفتها
 اى على حال كل منها (من كونها) اى من كون كل الاجزاء (حقيقة او مجازا)
 اى سواء كان كل الاجزاء حقيقة او مجازا او مختلفا فكلمة اولم منع الخلو بالنسبة
 الى اكل جزء لا بالنسبة الى كل واحد منها كما لا يخفى (اما الاول) وهو
 المجاز المركب المسمى استعارة تمثيلية الباقية اجزاؤه على كونها حقيقة
 (فكما فى المثال المذكور اى فى المتن) اى فالمجاز المركب الباقية اجزاؤه على
 حقيقةها المتحقق فى المثال المذكور ومنله وهو قولنا انى ارالك تقدم رجلا
 وتؤاخرى على ما حققه العلامة من ان مفردات الاستعارة التمثيلية
 فى هذا المثال حقيقة مستعملة فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال
 هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقدم ليذهب فتارة

يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد وبؤخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان هذا كلامه (واما الثاني) وهو المجاز المركب الذي يكون اجزاؤه مجازا كلا او بعضا (فكالمو عبر في الكلام المذكورة عن التقديم او التأخير او الرجل بلفظ مجازي) اي فالجواز المركب المتحقق في ضمن الكلام المذكور عند التعبير عن التقديم او التأخير او الرجل بلفظ مجازي ونحوه كأن يقال اني ارا النجوم مركبا وتبخل اخرى فان الجود بمعنى التقديم مجازا فانه سبب للتقديم ولو في الجملة وكذا التبخل فانه سبب للتأخير والمركب بمعنى الرجل بعلاقة المشابهة في الكون وسيلة لقطع المسافة فيكون الاجزاء كلها مجازا وان عبرت عن الرجل فقط بالمركب فيكون الاجزاء مختلفة كما لا يخفى وكلمة او لمنع الخلو فيجتمعا ان يكون كل الاجزاء مجازا او بعضها فهذا يدل على ان قوله من كونها حقيقة او مجازا على طريق الاطلاق يعني حقيقة كلا او بعضا ومجازا كلا او بعضا فيكون كلمة او فيه للاتصال الحقيقي على الاطلاق وان كان على التقييد يعني حقيقة كلا او مجازا كلا تكون او لمنع الجمع وكذا اذا قيدا بعضا لكن هذا خلاف ما يدل عليه الدليل فلا يراد + فان قلت + من الاحتمالات كون الاجزاء كناية كلا او بعضا فالقصر على الحقيقة والمجاز تقصير كما قاله الحفيد + قلت + الكناية داخله في الحقيقة كما قيل فلا قصر وتقصير على ان افترض بيان حال الاجزاء بانه لا تأثير لها في مجازية المركب التمثيلي وهذا الغرض حاصل ببيان عدم تأثير كون الاجزاء حقيقة او مجازا او كما في قوله تعالى + ختم الله على قلوبهم + اذا جعل ختم استعارة) تبعية بان يجعل الختم استعارة (لاحداث هيئة مانعة عن حلول الحق) اي نفوذ الايمان (فيها) اي في قلوبهم وثبوته فيها كحلول ماء الورد في الورد بان شبه احداث صفة مانعة عن حلول الحق في القلوب بالختم في المنع مطلقا وادعى دخول هذا المشبه في جنس هذا المشبه به فحصل له فرد ان متعارف وغير متعارف ثم استعير لفظ الختم الموضوع للفرد المتعارف للفرد الغير المتعارف فصار الختم استعارة اصلية ثم اشتق منه ختم فصار لفظ ختم بمعنى احدث صفة مانعة عن حلوله فصار استعارة تبعية فمح يكون طرفا التشبيه مفردين فيكون هذا المجاز مجازا في المفرد وفي جزء من اجزاء المركب ولا دخل له في مجازية

مطلب الاستعارة في قوله
ختم الله الآية اهي تبعية
او تمثيلية

الركب (وجعل الكلام) المعهود وهو قوله تعالى * ختم الله على قلوبهم *
الاية عطف على جعل في قوله اذا جعل قبل الربط يعني جعل الكلام
(استعارة تمثيلية) مع بقاء الاستعارة في لفظ ختم (بناء على تشبيه حال قلوبهم)
وهيئتها (محال) وهيئة (قلوب) ختم الله تعالى عليها (محققة) كانت تلك
القاوب كقلوب البهائم الخالية عن التعقلات وتفوذ الحق (او مقدرة)
كما اذا فرض قلوب في جادات لاتعقل المعقولات النظرية والمدركات
الحقة وحاصله انه شبه هيئة منزعة من القلب والحالة الحادثة فيها
ومنعها صاحبها من الانتفاع به في الامور الدينية بهيئة منزعة من قلب
بهائم وحالة حادثة مانعة عن ادراك معقولات لازمة في المعاش والمعاد
او من قلب جناد مفروض فرض فيها حالة حادثة مانعة عن الادراك
في هيئة عدم الانتفاع بما اعدله بعروض حالة حادثة مانعة عن الانتفاع به
وادعى دخول هذه الهيئة المشبهة في جنس تلك الهيئة المشبهة بها
بان جعل لهذا الجنس فردان متعارف وهو تلك الهيئة المشبهة بها وغير
متعارف وهو هذه الهيئة المشبهة فاستعير لفظ تلك الهيئة المشبهة بها
الذي وضع لها وهو قوله تعالى ختم الله على قلوبهم الآية لتلك الهيئة
المشبهة بها فصار هذا الكلام الكريم استعارة تمثيلية فح يكون بعض
اجزاء التمثيلية مجازا وهو لفظ ختم وبعضها حقيقة وهو لفظ على
قلوبهم فظهر ان هذا المثال ثاني الثاني وانما قيده بقوله اذا جعل الخ
اشارة الى ان الاستعارة في هذه الآية الكريمة تختم على وجوه ومثال
ما نحن فيه واحدة منها وهي ان يستعار اولا في الختم على وجه التبعية
ومع بقاءه على حاله من الاستعارة ان يستعار المجموع على وجه التمثيل
كما ذكرنا (اعلم ان الختم في اصل اللغة ضرب الخاتم على الشيء مثل
المكتوب طلبا لكتمه ومنعه عن اطلاع الغير وتعرضه ونقل الى البلوغ
لاخر الشيء كما يقال ختمت القرآن فان الختم بمعنى ضرب الخاتم آخر فعل
يفعل لكم ذلك الشيء ومن تلك الوجوه الاستعارة التبعية في ختم فقط
فح يكون طرفا التشبيه مفردين فلا استعارة في الكلام واستعارة تمثيلية
فقط بدون المجازية التبعية في ختم بل هو باق على حقيقته بان شبه هيئة
منزعة من القلب والحالة الحادثة فيها ومنعها صاحبها من الانتفاع به
في المعاش والمعاد بهيئة منزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه

مطلب الختم في اصل اللغة

صاحبه من الانتفاع به في هيئة عدم الانتفاع به والاطلاع عليه
 وادعى دخول الهيئة المشبهة في جنس الهيئة المشبهة بها فاستعير
 المركب الموضوع للهيئة المشبهة بها للهيئة المشبهة فصار ذلك
 المركب استعارة تمثيلية ومن تلك الوجوه الاستعارة المكنية على مذهب
 السلف بان شبه قلوبهم بالاشياء المختومة كاواني المختومة في عدم قبول
 شئ وادعى هذا المشبه في جنس هذا المشبه به بان يجعل له فردان متعارف
 وهو الاواني المختومة وغير متعارف وهو قلوبهم فاستعير لفظ الفرد المتعارف
 وهو الاواني المختومة للفرد الغير المتعارف وهو قلوبهم في النفس ورمز اليه
 بذكر الختم الذي هو من روادف المستعار المتروك ونسبته الى لفظ المشبه
 المذكور فصار اللفظ المتروك المرموز اليه استعارة مكنية وهذه الوجوه
 الثلاثة ليست مما نحن فيه (قوله هذا) اي ما ذكر مما به مد قوله وهي هذه الى قوله
 (هذا كلامه) اي كلام المص اى انتهت الحاشية وهو جملة اعتراضية وفائدتها
 التفريق بين الحاشية والمتمم (قال المص رحمه الله والى) اي ولان لم
 تكن العلاقة غير المشابهة بان كان مشابهة (يسمى) الجواز المركب
 الذى علاقته المشابهة (استعارة تمثيلية) اي وضع لذلك المركب
 لفظ استعارة تمثيلية في عرف اهل علم البيان * فان قلت * هذا التعريف
 يصدق على مثل المجاز المركب المستعمل في معنى غير ما وضع له ذلك المركب
 مع علاقة المشابهة مع انه ليس من افراده وكل تعريف شانه كذا باطل فهذا
 التعريف باطل واما الكبرى فظاهرة عند من عرف شرائط التعريف واما
 الصغرى فلان مبنى الاستعارة مطلقا على التشبيه وهو قد يكون بين المفردين
 نحو خدحا كالورد وقد يكون بين المركبين كما في قول بشار كان مثار الفع
 قوق رؤسنا واسياقنا * ليل تهاوى كواكبه * وقد يكون بين المفرد المشبه
 والمركب المشبه به كقوله * كائن حجر الشقيق اذا تصوب او تصعد * اعلام ياقوت
 نشرن على رماح من زبرجد * فالمشبه مفرد الشقيق والمشبه به مركب
 من عدة امور قد يكون بين المركب المشبه والمفرد المشبه به كقوله * يا صاحبي
 تقصيا نظريكما * تريا وجوه الارض كيف تصورا * تريا نهارا شمسا قد شابه
 زهر الربو كما * نما هو مقمرا * فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو القمر فلو ذكر
 النهار الشمس قد شابه زهر الربى الذى وضع له هيئة منتزعة من تلك الامور
 المتعددة وارىد به القمر يصدق عليه هذا التعريف مع انه ليس من افراد

العرف ههنا فانه مبني على التشبيه التمثيلي قال الشريف العلامة في حاشية المطول (اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلي بما وجهه منتزع من متعدد وقد اشرنا ان الى المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة امور معتبرة في طرفه لانه منتزع من عدة امور هي اجزاؤه وحينئذ يستلزم ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه التشبيه في ايضامركب ولوا كتنفي في التشبيه التمثيلي بتركيب وجه الشبه لقليل في تعريفه ما وجهه مركب او مؤلف من متعدد اذ الالفاظ المذكورة في التعاريف يجب حمله على ظواهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها منها الى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي في التشبيه التمثيلي ذهب المحققون والى ان الاستعارة التمثيلية يجب ان يكون طرفاها مركبين ولهذا عرفوها بما هو اللفظ المستعمل في المعنى الذي شبه بمعناه الاصل المطابق تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد حاصله ان يشبه احدي الصورتين المتزعتين متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة المشبه من جنس الصورة المشبه بها بان يجعل له فرد ان متعارف وغير متعارف فيطلق على الفرد الغير المتعارف الذي هي الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الفرد المتعارف الذي هو في الصورة المشبه بها فيصير ذلك اللفظ استعارة تمثيلية وبني عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح ومن المتأخرين من جوز ان يكون طرفاه مفردين وتوصل بذلك الى تجويز افراد طرفي الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثاني وهو تجويز افراد طرفي الاستعارة التمثيلية بخلاف للمفتاح فانه خص الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى مثل ان تجد انسانا استفتى في مسألة فيهم تارة باطلاق الانسان ليجب ولا يهم اخرى فتأخذ صورة تردده وتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما لمبالغه في التشبيه فنكسوها وصف المشبه من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعار قائلا اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى

مطلب مذهب المتقدمين
ان طرفي التمثيلية يجب
ان يكونا مركبين

تعبير التمثيلية على وجه
العموم

مطلب بعض المحققين
من المتأخرين جوز كون
طرفيها مفردين

قوله استعارة وصف احدي
صورتين اي لفظ احدهما
بقريئة اضافة الاستعارة
اليه فان اللفظ كوصف
يكتسبه المعنى وقوله
لوصف الاخرى اي
لبيان الاخرى فاللام
الجاردة دالة على الغرضية
لاصلة الاستعارة كذا
في شرح المفتاح للسيد
الشريف (منه)

مطلب الانتزاع من امور
متعددة على ثلاثة انواع

وهذا هو الذي نسميه التمثيل على الاستعارة انتهى قال المحقق عبد الحكيم
قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ هذا حق لكن اعتبار تلك
الامور في الطرفين اهم من ان تكون تلك الامور اجزاء لهما او خارجة عنهما
ما رضة لهما كما في تشبيه السقط بعين الديك في الهيئة من الحجرة والشكل
الكرى والمقدار المخصوص او معروضة لهما (واعلم ان الانتزاع من
الامور المتعددة على ثلاثة انواع احدها ان يكون من مجموع تلك الامور
كالوحدة الاعتبارية للعسكر وثانيها ان يكون من امر واحد بالقياس الى
الآخر كالاضافات وثالثها ان يكون بانتزاع جزء من واحد وجزء من آخر
وحيث يلزم ان يكون المنتزع مركبا ومستلزما لتكوين المنتزع عنه ففي
قوله وحيث يلزم ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا
مناقشة فتدبر فانها المقدمة التي اوقعته في الغلط وعليه مدار كلامه
كما ستقف عليه وقوله لانه منتزع من عدة امور هي اجزاؤه لم يدع العلامة
التفنازاني هذا المعنى فلا وجه لنفيه انما يدعي ان الانتزاع من امور يقتضي
تعدد المأخذ كما سيجي من كلامه وقوله ولو اكتفى في التشبيه التمثيلي الخ
كلام مستدرك اذ لم يذهب اليه العلامة التفنازاني بل اكتفى بالانتزاع من
المتعدد سواء كان مركبا او لا وقوله ذهب المحققون الخ في المفتاح ان القسم
الثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على
نوعين اما ان يكون مستندا الى الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك
في الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكالثرثا
اذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تفران الصور البيض
المستديرة الصفار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص
الى آخر الامثلة المذكورة فيه وفي التلخيص ايضا كذلك وقال العلامة
الشيرازي في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي
وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل نحو اعمال الفكرة كالسراب
في المنظر المطمع مع الخبز الموبس على ما ذكره في اخر القسم الثاني من وجه
التشبيه فكلام هؤلاء الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من
متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه
منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه اعني وجوب
تركيب طرفي التشبيه التمثيلي عند المحققين وقوله وبني عليه اعتراضه الخ

فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيل اى الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب فانه
 مجاز مركب لان التشبيه التمثيلي يقتضى تركيب الطرفين وقوله مخلف لما فى
 المفتاح الخ فيه لا يستفاد من عبارته التى نقلناها الا كون المشبه والمشبّه به
 فى التمثيل اى فى الاستعارة التمثيلية صورة منتزعة من امور متعددة والانتزاع
 عنهما لا يقتضى التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر
 وسينكشف لك وقال السيد الشريف فى تلك الحاشية ثم نقول واذا انحصرت
 الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلي
 فيه ايضا بناء على ما مر بعينه انتهى وفيه ان هذه الشرطية صادقة لكن
 الكلام فى تحقق المقدم وهو ليس بتحقيق وما مر بعينه هو ان كل تشبيه
 تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية وهو لا يستلزم
 تركيب الطرفين فى التشبيه التمثيلي ثم قال قدس سره واما التجويز الاول
 وهو تجويز كون طرفى التشبيه التمثيلي مفردين ثم قال فقد نقله
 وجهان احدهما ان وجه الشبه فى التشبيه التمثيلي ربما كان منتزعا من عدة
 اوصاف لطرفيه المفردين كما فى تشبيه الثريا بالعنقود فالواجب فيه تركيب
 وجهه لتركيب طرفيه وهو مردود لما مر من انه خلاف المتبادر من العبارة
 المذكورة فلا يصار اليه فى التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية
 اليه ولم يقل احد من يتمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعنقود تمثيلي انتهى قوله
 وهو خلاف المتبادر من العبارة فيه نظر اذا المتبادر منها ان يكون فى المأخذ تعدد
 واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلا كما لا يخفى على الناظر المنصف وهو
 مختار العلامة الفتازنى الذى هو من المتأخرين المجوزين بل هو مختار القوم كلهم
 كما سيجى وقوله ولم يقل احد الخ فيه انه قد نقلنا من المفتاح الامثلة التى طرفاها
 مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من امور متعددة هى اوصاف الطرفين ولا معنى
 للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من امور متعددة على ان العلامة الشيرازى
 صرح بان تشبيه اعمال الفكرة بالسراب تشبيه تمثيلي ووجهه منتزع من متعدد
 كما مر قال قدس سره والوجه الثانى ان انتزاع وجه الشبه من متعدد فى طرفى
 التشبيه يوجب تعددا فى كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لجواز ان يعبر
 عن الامور المتعددة فى كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى مثلهم كمثل
 الذى استوقد ناراء وهو مردود ايضا بان انتزاع وجه الشبه من تلك الامور
 المتعدد يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح ان يكون تلك العدة

معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما ينقل من اللفظ الواحد الى تلك
العدة اجمالا بحيث لا يكون شئ منها مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب
تلك الملاحظة الاجالية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث
يكون لخصوص كل واحد منها مدخل فيه (لا يقال) اذا لاحظناها
اجمالا في ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك ان تلاحظ تفاصيلها وتنتزع منها
وجه الشبه لانا نقول هي من حيث انها لو حظ تفاصيلها ليست مدلولة
لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة سواء كانت
مقدرة في نظم الكلام او لا كما سيأتي تحقيقه انتهى قوله وهو مردود ايضا
الخ فيه نظر اذ لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصدا
في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك فان المتكلم يلاحظ
الامور المتعددة تصدا وينتزع عنها وجه الشبه ثم يعتبر عنها بلفظ مفرد
وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينقل منه الى الكل اجمالا ثم يلاحظها
تفصيلا فينتزع عنها وجه الشبه وقوله ليست مدلولة لذلك اللفظ الخ
فيه انها مدلولة لذلك اللفظ تضمننا او التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى
ملاحظتها قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها في ضمن ذلك اللفظ
وكون تلك الملاحظة باعبار الفاظ مقدرة في الارادة محل بحث اذ لا حاجة
اليها كما لا يخفى ثم قال قدس سره او لا يرى ان مفهومى الحيوان والناطق
هكذا مفصلين ملاحظين قصدا ليسا مفهوم الانسان بل مفهومه مجمل
لا يلاحظ فيه اجزاؤه قصدا انتهى نحن نقول نعم لكن جوابه ظاهر
بما سبق آتفا ثم قال السيد قدس سره واما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرفي
التشبيه بمفردين وذلك ان المشبه فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة
هو قصة المداقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآية والمشبه به هو
قصة المستوقدين المخصوصة المفصلة فيما بعد وشئ من هاتين القصتين
ليس مفهوما من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ
المسل في قوله تعالى : كمل الذي استوقد بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة
واما المشبه فكذلك ايضا لان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطال
الكفر الى آخر القصة فلك الالفاظ مقدرة في الارادة ويؤيد
ذلك قول صاحب الكشاف في التشبيه المفرق والمركب في
هذه الآية بيانه ان الرب تأخذ اشياء فرادى معرولا بعضها عن بعض

لم تأخذ هذا بحجزة ذلك فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع
اشياء قد تضاممت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها فان كلامه
هذا يدل على ان كل واحد من اجزاء الطرفين في المركب مأخوذ على انه شيء
برأسه ملحوظ في نفسه ثم ضم الى اخر مثله واخذ بحجزته حتى صار الكل
شيئا واحدا فظاهر ان ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وايضا
فانه يجوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء
المشبهة مطويا على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك مع كون لفظي المثليين
دالين على ماهو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى ان المشبه على تقدير
التركيب هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها مقدرة وانه لا فرق بين
المفرق والمركب الا في ان تلك الاشياء في المفرق تعتبر مفردة وبشبه كل واحد
منها بما يناسبه وفي المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيها واحدا
فيكون الدال على المشبه المركب في الآية مقدرا قطعاً انتهى قوله فيكون
الدال على المشبه الخ فيه نظر فانك قد عرفت ان الواجب في المشبه المركب
ملاحظة اجزائه اجمالا لينتقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف
في ذلك وفي المفرق لا بد من ملاحظة الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه
اصلا فالفرق بين التشبيه المركب والمفرق واضح فلا يقاس عليه
(قال السيد الشريف) فان قلت من اين نشأ توهم افراد طرفي التشبيه
في هذه الآية قلت : نشأ ذلك من مفهوم لفظ المثل فيها هو
القصة مطلقا وهو امر مبهم يتحد بحسب الذات مع القصة المخصوصة
المفهومة من اللفظ اخر كما ان الكل في كل القوم يتحد بالقوم ولذلك صرحوا
بان الكل هو القوم لكنهم ارادوا اتحادهما ذاتا لا مفهوما فان خصوصية
القوم لا يستفاد من لفظ كل قطعاً وكذلك خصوصية القصة المخصوصة
المفصلة التي هي المشبهة او المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل
وقس على ذلك قوله تعالى : مثلهم كمثل الجار* الآية ونظائره انتهى
(قوله) ليست مفهومة من لفظ المثل فيه نظر فانه ان اراد عدم كونها
مفهومة منه تفصيلا سلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب ممنوع
لم لا يكفي الملاحظة الاجالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع
وجه الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة منه اجمالا فممنوع فان اضافة
لفظ المثل للمهد كما هو الاصل فيها فيكون المراد منه القصة الموهودة

المخصوصة (ثم قال السيد السند * فان قلت * فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في هاتين الآيتين داخلة على ماهو مشبه به حقيقة * قلت * نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظرا الى اتحاد المبهم بالعين ذاتا وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله تعالى جاء انزلناه من السماء * لا يقال فلجمل دعوى افراد الطرفين على التوسع ايضا (لانا نقول هذا لا يجدى نفعا فانه اعتراف بان طرفي التشبيه التمثيلي في الحقيقة مركبان معنى ولفظا وهو المط * فان قلت * اى فائدة للفظي المتدين في هاتين الآيتين * قلت * اما في طرف المشبه به فلاشعار ابتداء بالتركيب ودخول الكاف على ماهو متحد ذاتا بماهو مشبه به حقيقة واما في طرف المشبه فلاشعار به ايضا والاختصار لان حذف تلك الالفاظ المقدرة انما يتوصل اليه بكراهته انتهى قوله ودخول الكاف الخ فيكون لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم بالتشبيه عليها (ثم قال السيد قدس سره وقدتين بما قررناه ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظا وان تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعاً ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن سواء الطريق انتهى قوله وقدتين الخ فيه نظر لانه مجرد ادعاء لم يثبت بما ذكره قوله ان الصواب الخ فكون الصواب ذلك عند القوم على زعم السيد وفهمه وقوله ومن توهم الخ اراد به العلامة التفزازاني يعني انه زعم وفهم ان الصواب عند القوم هو ان التشبيه التمثيلي وكذا الاستعارة التمثيلية قد يكونان مركبين وقد يكونان مفردين وقد يكونان مختلفين وان الواجب ان يكون منشأ وجه الشبه متعددا لان يكون مركبا ثم قال ثم ان ههنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية فلقصها عليك احسن القصص لتزداد ايمانا بما ذكرنا وينكشف لك ما رب اخرى في مواضع شتى قال صاحب الكشف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم * مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلا الشيء وركبه وقال هذا الشارح يعني العلامة التفزازاني في حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل اى تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعني ان هذه استعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة مترعة من عدة امور هذه عباراته واقول لا يخفى عليك ان متعلق معنى الحرف ههنا

قصة غريبة في الاستعارة
التمثيلية

اعني كلمة على هو الاستعلاء كما ان متعلق معنى من هو الابتداء ومتعلق معنى الى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الغرضية على ما صرح به في المفتاح ولا يلتبس ايضا ان الاستعلاء من المعاني المفردة كالضرب والقتل وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد اذ لا نعني به في اصطلاح القوم الاما دل عليه بلفظ مفرد وان كان المعنى مركبا في نفسه بدليل ان تشبيه الانسان بالاسد تشبيه مفرد بمفرد اتفاقا وان كان كل منهما ذات اجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه التشبيه تصريح بذلك ونهناك عليه ولما صرح بان كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة امور لزمه ان يكون كل منهما مركبا وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبهابه اصالة ولا معنى على مشبهابه تبعا في هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم يكن شيء منهما مشبهابه ههنا سواء جعل جزءا من المشبه به او خارجا عنه لم يكن شيء منهما ايضا مستعارا منه فكيف يسرى التشبيه والاستعارة من احدهما الى الآخر والحاصل ان كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم ان يكون متعلق معناها اعني الاستعلاء مشبهابه ومستعارا منه اصالة وان يكون معناها مشبهابه ومستعارا منه تبعا وان كون كل واحد من طرفي التشبيه ههنا مركبا يستلزم ان لا يكون معنى على ومتعلق معناها مشبهابه ولا مستعارا منه لاتبعه ولا اصله وتنافي اللازمين مستلزم اتنافي الملزومين فاذا جعلت الاستعارة في على تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطعا ولما اورد عليه اى على العلامة التفتازاني هذه النكتة مسقضة واضحة المقدمات ومحقة مبنية على القواعد البانية والمشهورات وابي له عصبية ان يدعى لما استبان من الحق جحدها بعدما استيقنها فقال في الجواب ان انتزاع كل من طرفي التشبيه من امور متعددة لا يستلزم تركيبا في شيء من طرفيه بل في مأخذهما وهذا كما ترى ظاهر البطلان من وجوه احدها ان المشبه به مثلا اذا انتزع من عدة امور فلا يصح ان ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة اخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه مأخوذا من بعض تلك العدة وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعا الساني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الامر كبا وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة امور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان انتزاع وجه

الشبه من امور متعددة مستلزما لتزكيه كان انتزاع كل واحد من طرفي
 التشبيه منها مستلزما لتزكيهما لان مقتضى التركيب هو الانتزاع من امور
 عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه او مشبهابه او مشبهها ملازمة في ذلك
 الاقتضاء جزما الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من امور عدة
 يوجب تركيبها حيث رد على من جوز ان يكون قوله تعالى منهم كمثل
 الذي استوفد نارا * من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم قال هذا
 التشبيه ليس تشبيها مفرقا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء
 باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو حال المنافقين بشيء واحد
 هو حال المستوفد نارا ثم قال في الرد عليه اقول لا معنى للتشبيه المركب
 الا ان ينتزع كيفية من امور متعدد فتشبه بكيفية اخرى كذلك فيقع في كل
 واحد من الطرفين عدة امور بما يكون التشبيه فيما بينها ظاهرا لكن
 لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كفا في قوله * وكان اجرام
 النجوم لواءها * درر نثرن على بساط ارزق * هذه عبارته وهي مصرحة
 بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من اشياء متعددة كان
 مركبا وبان التشبيه المركب لا يكون طرفا الامتزعين من امور عدة فلا فرق
 اذن في وجوب التركيب بين ان يقال هذا تشبيه مركب بمركب وبين
 ان يقال هذا تشبيه منتزع من عدة امور بمنتزع من امور اخرى وهذا
 كلام حق لا يحوم حوله شك وامامنه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو
 بالحقيقة مكابرة وتليس خوفا من شناعة الالتزام انتهى وقوله واما التمثيل
 فلكون كل من طرفي التشبيه الخ فيه ان المشبه تمسك المتقين بالهدى
 وهو امر اضافي منتزع من المتق بالقياس الى الهدى والمشبه بالاستعلاء
 المنتزع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على
 المشبه به اعني كلمة على في المشبه وهو التمسك من غير اشعار بالتشبيه وهذا
 معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف
 في شرح قوله مثل لتمكنهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل
 التبعية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكنهم واستقرارهم عليه
 وتمسكهم به بحال من اعلى الشيء وركبه ثم استعير المحالة التي هي المشبه
 المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به ويدل على ان الاستعارة التبعية
 تمثيلية الاستقرار وبه يشعر قول صاحب المفاح في استعارة لعل ونشبه حال

مطلب الاستعارة في قوله
تعالى على هدى

المكلف وكبت وكبت بحال المرتجى الخير الخ وقوله ولما صرح بان كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة امور لزمه ان يكون كل منهما مركبا فيه نظر فاللازمة ممنوعة بل اللازم ان يعتبر في كل واحد منهما امور متعددة هي مأخذ انتزاعهما سواء كانت اجزاء او لا وقوله لا يستلزم تركيبا في شيء من طرفيه الخ لما صرفت من ان الانتزاع على ثلاثة أنحاء لا يستلزم التركيب الا واحد منها وقوله بل في مأخذهما بل التعدد في مأخذهما ولعل تسليمه تركيب المأخذ على التناول وقوله الاول ان المشبه به متلاخ فيه انه قد عرفت انه دافع بما صر من ان الانتزاع قد يكون من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس الى آخره وعلى التقديرين لا يلزم التركيب وقوله والثاني ان وجه الشبه في التمثيل الخ هذا ممنوع فان وجه الشبه فيه يجب ان يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم التركيب وقوله وهي مصرحة بان كل واحد الخ فيه ان مفاد عبارته اعني قوله لا معنى لتشبيه المركب الخ ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص كما لا يخفى ثم قال السيد السند ولعلك تشتهي الآن زيادة تحقيق وتوضيح في البيان فقول ان قوله تعالى على هدى* يحتمل وجوها ثلاثة (احدها ان يشبه الهدى بالركوب الموصل الى المطلوب ويبتله بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريق الاستعارة بالكساية انتهى وهذا الوجه يحتمل المذاهب الثلاثة في استعارة بالكناية مذهب السلف ومذهب السكاكي ومذهب الخطيب على ما لا يخفى وقوله لعلك الخ حيث لم يتعين مما سبق انه استعارة تبعية او تميلية بل انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما وقال في الحواشي الحكيمية لا يخفى ان الاستعارة لا يثبتها على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فردا من المشبه به لا سبب حل الآية الكريمة على الاستعارة بالكناية اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فردا ادعينا من الركوب ثم قال السيد الشريف (وثانيها ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على الركوب في اتمكن والاستقرار وحيث يكون كلمة على استعارة تبعية انتهى قال في الحواشي الحكيمية هذا هو المراد من الآية الكريمة اذ المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه اي في استقرارهم ثم قال السيد الشريف وثالثها ان يشبه هيئة مركبة من المتقى والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا عليه

هيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلأه عليه متمكنا منه وعلى هذا
 ينبغي ان يذ كر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية بان يقال اولئك على
 رواحل من ربهم ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع الالفاظ استعارة
 تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من امور متعددة فلا يكون في شيء
 من مفردات تلك الالفاظ تصرف بحسب هذه الاستعارة بل هي على
 حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك استعارة تبعية في كلمة على كما لاستعارة
 تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر في الذ كر
 من تلك الالفاظ على كلمة على لانه هو العمد في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظة
 الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قرينة دالة على
 ان الالفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدرة في الارادة
 قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد وقوله بالثما ان يشبه الخ فيه
 انه لا ينبغي ان التركيب من ذات المتق والهدى وتمسكه به اعتبارى محض
 اذ لا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به فلا فائدة في تشبيه
 احدهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلا عن المبالغة المطلوبة
 من الاستعارة كذا في الحواشي الحكيمية وقوله الا انه اقتصر الخ الاقتصار
 على بعض الفاظ الاستعارة التمثيلية مع كونها منوية لا بدله من شاهد
 من كلامهم ولم يقل به احد منهم ولا يجوز اثباته بمجرد الراى (نم
 قال السيد الشريف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها
 من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على
 ولا متعلق معناها الذى يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى
 ليست مفهومة منها وحدها فكيف تستعار هي من الثانية للاولى
 * فان قلت * لما كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه
 كانت كلمة على دالة دلالة التزامية على مجموع الهيئة فلا حاجة الى
 تقدير الفاظ اخر ٢ قلت ٢ فهم المعتلى والمعتلى عليه انما يكون
 تعا لا قصدا وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد
 منهما ملحوظا قصدا كالاغتلاء ليعتبر هيئة منهما وهما من حيث
 انهما يلاحظان قصدا مدلول لفظين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين في
 الارادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان
 تقديرهما موجبا لتغير نظمه ونظير ذلك ما صرحوا به من ان المشبه

قد يطوى ذكره في التشبيه طينا على سنن الاستعارة فلا يكون مقدرافي نظم الكلام فيلبس بالاستعارة ويفرق بينهما بوجهين احدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستعارة في معناه المجازي (الثاني) ان لفظ المشبه مقدر في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل اريد البحر ان حقيقة كاشهد به سباق الآية لمن له ذوق سليم و اريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فانظ المشبه ههنا مقدر في الارادة دون نظم الآية لكونه مغيرا له والشارح يعنى العلامة التفتازاني معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة معنى قد يطوى في التشبيه ذكر المشبه كما يطوى في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا وفي الاستعارة منسيا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه لاستقام الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي مراداه ذلك ثم قال يعنى العلامة التفتازاني في قوله تعالى هذا عذب فرات سائح شرابه الى قوله تعالى وتري الفلك فيه مواخر الآية دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناهما الحقيقي فيكون تشبيها اي لا يستوى الاسلام والكفر الاذان هما كالبحرين الموصوفين وقد خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولا ادري كيف يتصدى امثال هؤلاء لنسرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منويا وان لم يكن مقدرافي تركيب الكلام واذ قد تحققت ماتلونا عليك عرفت ان تمييز الوجه الثالث اعني ان يكون الاستعارة تمثيلية عن الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني المقصودة بالا لفاظ المقدره وربما ية ما يقتضيه قوا عد علم البيان فمن ثم زلت فيه اقدام اقوام فضلوا واضلوا انتهى كلام السيد الشريف وفي الحواشي الحكيمه قوله فقد اتضح جواز الخ فيه انه اتضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطويا ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة

واما جواز كون الفائز المشبه به والمستعار مرادة غير مقدرة في النظم
 فكلا والمقصود هذا والقياس غير مفيد وقال العلامة التفتازاني في شرحه
 على المفتاح في هذا المقام ومما يرشدك اليه النظر كلامه ان الاستعارة التبعية
 ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعادك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل
 يستلزم التركيب انما نشأ من سواء الفهم وقصور الباع في الصناعة قال
 المحقق عبد الحكيم في حواشي انوار التنزيل قوله ومعنى الاستعلاء في على
 هدى الخ زاد لفظ الاستعلاء تنبيها على ان الاستعارة في الحروف انما تقع بتبعية
 متعلقها وظاهر قوله تمثيل يشعر بانها تمثيلية ايضا واليه ذهب الشيخ الطيبي
 والمحقق التفتازاني متابعة لظاهر عبارة الكشف والسيد السند قدس سره
 ينكر اجتماعهما ويؤول قوله تمثيل بتصور فان الاستعارة ليست الاتصوير
 المشبه بصورة المشبه به ويقول كونها تبعية يقتضي كون كل من طرفيه معنى
 مفردا لا معاني الحرفية مفردة وكونها تمثيلية يستدعي انتزاع كل من طرفيه من
 امور متعددة وهو يستلزم تركيبه وعندى ان انتزاع شيء من امور متعددة
 يكون على وجوه شتى كما مر ولا يقتضي تركيبه بل تعدده مأخذه فيجوز حينئذ
 ان يكون المدلول الحرفي لكونه امرا اضافيا كالاستعلاء ونحوه حالة منتزعة
 من امور متعددة فلجريانه في الحرف يكون تبعية ولكون كل من طرفيه حالة
 اضافية منتزعة من امور متعددة تمثيلية والاستشهادات التي ذكرها قدس
 سره في حواشيه على التلخيص لاستلزام الانتزاع التركيب ضعفها ظاهر مما
 ذكرنا ولعل اختيار القوم في تعريف التمثيلية لفظ الانتزاع دون التركيب يرشد
 المصنف يعني القاضى البيضاوى عليه رحمة البارى الى عدم اشتراط
 التركيب في طرفيه والالكان الاظهر لفظ التركيب لكونه تعريفا والمقصود انه
 شبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الركب على مركبه في التمكن والاستقرار
 فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء انتهى فقد ظهر مما نقلناك من كلمات
 الفحول ان الحق ما ذهب اليه الخطيب والقاضى البيضاوى والعلامة التفتازاني
 من ان مذهب الجمهور من علماء علم البيان هو ان كلاما من طرفي التمثيل قد يكون
 مفردا وقد يكون مركبا وقد يكون مختلفا وكذا الاستعارة التمثيلية وان الواجب
 فيهما ان يكون داخدا لا انتزاع متعدد وان لا حاجة الى اعتبار الفاظ منوية في
 الارادة والعموضة هذا ذهب كثير من اهل العلم الى ان مذهب الجمهور هو ان كلا
 من طرفي التمثيل يجب ان يكون مركبا وكذا الاستعارة التمثيلية فاحتاجوا

الى ارتكاب ان يقال فيما يكون طرفه مفردا ان كونه مركبا اعم من ان يكون
بالفاظ مذكورة او بالفاظ منوية في الارادة بلا تقدير في نظم الكلام اذا كان
المفرد المذكور هو العمدة وان التمثيلية والتبعية لا يجتمعان واذا عرفت هذا
فتقول في الجواب عن القبض المذكور ان المصنف اختار ما ذهب اليه
السيد السند من ان المجاز المركب عند الجمهور ما يكون فيه كل من طرفيه
مركبا مطلقا اي سواء كان اجزاء المركب كلها مذكورة او العمدة منها
مذكورة وسائرهما منوية في الارادة فالمقمر وان كان في الظاهر مفردا لكنه
في النية والارادة مركب كانه قيل استعمل لفظ النهار الشمس قد شابه
زهر الربى في ليل مقمر قد شابه ظلامه وكذا الحال في عكسه وخلاصة الجواب
منع قيد الصغرى اعنى مع انه ليس من افراد المعرف والسند تحرير المراد
من التركيب بتعميمه من التركيب في الذكر او في النية وامام قيل من ان تعريف
المص مبنى على ما ذهب اليه المتأخرون من ان مذهب الجمهور هو ان كلاما من
طرفي التمثيل وكذا الاستعارة التمثيلية قد يكون مفردا وقد يكون مركبا
كما مر آنفا فقيه نظر ظاهر اذ لا يخفى انه اذا استعمل المقمر في نهار شمس
قد شابه زهر الربى يكون استعارة تمثيلية مع ان تعريف المص لم يصدق عليه
فان المقمر مفرد وكذا المعرف فكيف يبنى عليه هذا التعريف اللهم الا ان يراد
بالمركب ما كان معناه هيئة منتزعة من امور متعددة سواء دل عليها بالذات
او بالواسطة فالاول كدلالة نهار شمس قد شابه زهر الربى والثاني كدلالة
الاعتلاء على العلو وبواسطة يدل على المعتلى والمعتلى عليه كما مر آنفا
تفصيلها فينبذ يكون المقمر مركبا بهذا المعنى فيصدق المعرف والمعرف
عليه وعلى امثاله والفرق حيث يذنب المفرد والمركب باعتبار القصد وعدمه
فان علم البيان شعبة من البلاغة وانما اطنبنا الكلام وبسطناه لاقتضائه
في كثير من المقام حتى يتميز به الخواص من العوام فيحصل المرام من الاستعارة
التمثيلية التي هي مطارح انظار فضلاء العظام ومطارح افكار علماء
الكرام عليك عون الله تعالى والانعام (قوله لاشتماله) اي لاشتمال المركب
المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة ما
وضع له ولا شتمال كل فرد من افراد هذا المفهوم الكلى وانما لم يقل
لا شتمالها كما قيل ان الاولى هذا فان المقصود بيان المناسبة بين المعنى العرفي
لهذا اللفظ اعنى الاستعارة التمثيلية وبين المعنى اللغوي لهذا اللفظ باعتبار

جزئيه لا يان اشمال هذا اللفظ على التمثيل كما لا يخفى على من يعرف معنى التسمية (على التمثيل) واعلم ان التمثيل يحى لمعان تحديث القصة يقال مثل بالمثل اى بالحديث اذا بينه وافاده وحده والتصوير والتفيس يقال مثل الشئ اذا صورته والتعذيب بالمثل يقال مثل لفلان اذا نكل به والتشبيه يقال مثله به اذا شبه به كذا فى القاموس المحيط وفى العرف بمعنى التشبيه الذى كان وجهه متزعا من امور متعددة ولما تعدد معناه وقع الابهام فى ان المراد اى منها فذهب بقوله (بمعنى التشبيه) وفسره به بمعونة المعام وان معنى هذا اللفظ فى الاصل اى قبل التسمية هو استعارة منسوبة الى التمثيل واسم المنسوب يقتضى المنسوب والمنسوب اليه واداة النسبة والنسبة وهى المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه وهما واداة النسبة معلومة واما النسبة فقيل هى الكلية والجزئية ان كان الاستعارة فعل المتكلم والدالية والمدلولية ان كان الاستعارة عبارة عن اللفظ فعلى الاول يكون الاشتمال اشتمال الكل على الجزء وعلى الثانى اشتمال الدال على المداون وقيل هى التوقف لكون الاستعارة موقوفة على التشبيه فتكون الاشتمال اشتمال الموقوف على الموقوف عليه فبرز سمينها عن تحيفها واما وجه تسميته بالاستعارة فظاهر مما سبق ولذلك لم يتعرض لبيانها فيكون معنى هذا اللفظ قبل النقل اعم فيكون التسمية من قبل تسمية الخاص بالعام فلذلك قال وخص والحاصل انه لما اشتمل افراد هذا المفهوم على التشبيه وتعلق بها الاستعارة ناسب ان يسمى هذا المفهوم استعارة تمثيلية لكن المقدم حق فناسب ان يسمى فلذلك يسمى استعارة تمثيلية فيكون هذا الدليل دليلا ليا وقد سبق تحقيق مثل هذا مراراً فظهر ان قوله لا شتماله متعلق يسمى وانه اشارة الى المقدمة الواضحة على هذا التقرير ويجوز ان يقرر غير هذا الوجه فقرر ولا تكسل (قوله وخص) فى العرف (التمثيل بها) اى بالاستعارة التمثيلية بان يجعل جزءاً من اسمها وام يوجد فى غير هاء قلباء داخلية على المقصور عليه * فان قلت * ان التمثيل يطلق ايضا على التشبيه الذى وجهه متزع من متعدد فكيف يختص بهذا المجاز المركب * قلت * نعم لكنه ليس بطريق الجرئية والكلام فى الخصوص بطريق الجرئية * فان قلت يقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي فكيف يختص التمثيل بطريق الجرئية بهذا

المجاز المركب * قلت * نعم لكنه بطريق الاضافة في الاول وبطريق
التوصيف في الثاني لا بطريق الجزئية من الاسم وانما يقال ذلك لان هذا
المجاز المركب يسمى تمثيلا ايضا فللتفريق بينهما يقال ذلك كما اشار
اليه العلامة التفتازاني * فان قلت * الظاهر من كلام القوم ان وجه
التسمية بالتمثيلية بناء على تقسيم التشبيه الى التمثيل وهو تشبيه كان وجهه
منزعا من متعدد والى غير تمثيل وهو بخلافه فالاولى ان يجعل وجه التسمية
ذلك لعدم احتياجه الى الجواب من تخصيص التمثيل بهذه الاستعارة
* قلت * نعم لو قسم المص فيما سبق التشبيه الى تمثيل وغير تمثيل فيستفاد
معناهما من كلامه كافي كلام القوم وليس كذلك بل المستفاد من كلامه التشبيه
والتمثيل في اللغة يحى التشبيه فالاولى ههنا ان يجعل وجهها ماذكر فلذلك جعله
وهذا القول جواب عن سؤال مقدر اشار الى السؤال بقوله (مع انه) اى الشان
(الاستعارة) سواء كانت مفردا او مركبا (بدون التمثيل) اى التمثيل بمعنى التشبيه
المطلق والا فلا وهذا السؤال يحتمل ان يكون استفساريا عن سبب تخصيص
فكانه قيل ام خص التمثيل بمعنى التشبيه بهذا المجاز المركب مع انه الاستعارة بدونه
فاجاب بقوله وخص بها (لان فضل التشبيه) ومزيته وشرفه من بين
التشبيهات لتشبيه المركب بالمركب قد سبق تفصيل التشبيه تعريفا وتقسما
مناقربا (حتى كان ماعداه) اى تشبيه المركب بالمركب وحتى هذه ابتداء
وقد سبق تحقيق كلمة حتى قريبا (من التشبيه) بيان لما في ماعداه (في نظر البلغاء كلا
وجودله) فان الفضل والشرف في التشبيه انما يكون بعسرة انتفال فيه
من المشبه به الى المشبه حتى لا يوصل اليه الا بعد فكر وتدقيق نظر
وذلك الخفاء وجه الشبه في بادي الراى لكثرة تفصيل في الاطراف
واوصافها وهذه العسرة والغرابة احسن واباغ لكونه نيل الشئ بعد
طلبه ونيل الشئ بعد طلبه الذوالطف والى المسرة اولى واليق ومثل
هذا التشبيه يوجد في الاستعارة التمثيلية فلماذا ثبت لها الفضل على
سائر هالان باقيا لظهور وجهه بعد من المبتذل وهو عند وجود الفاضل
كالعدم عند البلغاء فلماذا خص التمثيل بها و خلاصة الجواب بيان سبب
تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه مطلقا بها فكأنه قيل مبدء عدم وجود
التمثيل بمعنى التشبيه مطلقا في غيرها فان غيرها كالعدم في نظم البلغاء
ويحتمل ان يكون السؤال المقدر اعتراضيا منعا بان يقال لان سلم ان التمثيل

مختص بها كيف ولا استعارة بدونه فيكون مورد الدعوى المستفادة من قوله يسمى استعارة تمثيلية ومنشأؤه قوله بمعنى التشبيه وخلاصته المنع مع السند وقوله مع انه الخ اشارة الى السند واداة المنع مطوية كما اشرنا واما تقريره فبان يقال كلما كان فضل التشبيه تمثليه المركب بالمركب حتى كان في نظر البلفاء ماعدا من التشبيه كلا خص التمثيل بها لكن كان فضله له يتج من المستقيم انه خص بها اما المقدمة الواضعة فظاهرة مما مر في جواب الاستفسار واما الملازمة فبذية على الادعاء للبلاغة وهو ايضا ظاهر مما مر فقد ظهر ان هذا الوجه مبني على الادعاء وانه من قبيل الخطابة اذ خفاء وجه الشبه وخرابة التشبيه ليست مختصة بتشبيه المركب بالمركب كما لا يخفى على اهل التلخيص فعلى هذا التقرير قوله لان فضل التشبيه الخ اشارة الى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية ويجوز ان يقرر بغير هذا الوجه (قوله وهذه الاستعارة ماثار) اسم مفعول من باب الافعال يقال اثاره اذا هيجته ورفعته فالمثار بمعنى القمع المرتفع (فرسان) بضم الفاء وسكون الراء المهملة جمع فارس بمعنى العالم والخاذق في كيفية الركوب (البلاغة) اي علم البلاغة يعني ان هذه الاستعارة معيار لأهل البلاغة كالجامع بين المتعاطفين في المعاني شبه البلاغة بالقضاء الواسع الذي يمتحن فيه واحد من الفرسان ويمتاز عن غيره في المحلبة للتمايز في النفس واثبت لها ما هو من روادف المشبه به تخيلا وهو الفرسان او بعد التشبيه استعير لفظ المشبه به وهو القضاء للمشبه وهو البلاغة المرموز اليه باثبات لازمه وهو الفرسان اليه تخيلا او استعير لفظ المشبه وهو البلاغة للمشبه به الادعائي وهو معنى البلاغة الموصوف بالادعائية فالاستعارة مكنية على اختلاف الاراء الثلاثة وعلى كل منها المثار ترشيح لها اما باقيا على حقيقته التي هي ملايم المشبه به المرموز اليه والمذكور او مستعارا للملايم المشبه وهو البلاغة بان شبه دقائق البلاغة بالثار في الاحتياج الى دقة النظر فاستعيرها مصرحة فعلى الاولى هو ترشيح لفظا ومعنى وعلى الثاني ترشيح لفظا كما مر تحقيقه ويجوز ان يكون المراد بالفرسان علماء البلاغة بان شبه العلماء بالفرسان في الخلاص عن المهالك والفوز الى المطالب كان الفارس الماهر بسبب معرفة فنون الفراسة يصل الى مطلوبه ويخلص من المعركة كذلك العالم بالبلاغة الماهر فيها بسبب معرفة فنون البلاغة يخلص من المهالك

مطلب الاستعارة التمثيلية
مثار فرسان البلاغة

ويفوز الى المطلب الذي هو سعادة الدارين ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه
 بقرينة اضافته الى البلاغة استعارة مصرحة والمثار باقيا على حقيقته
 او مستعارا للملايم المشبه ترشيح ايضا فقيه استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية
 او مصرحة ترشيحية فالمعنى ان هذه الاستعارة يعرفها المهرة في البلاغة (حتى
 لا يكاد) اي لا يقرب (ان يرتضى) اي بان يرتضى و حتى هذه ابتدائية تفيد
 ان مدخولها مسببة عما قبلها ولا يكاد ههنا من الافعال التامة بمعنى قرب
 لا من الافعال المقاربة التي هي قسم من الافعال الناقصة كما لا يخفى (من ذاق)
 من الذوق بمعنى الطعم (حلاوة البيان) اي علم البيان (ولو بطرف
 اللسان ان يحمل) بصيغة المجهول اي بان يحمل متعلق بان يرتضى
 (الاستعارة) الكائنة (في المركب على الاستعارة المتعددة ان امكن) قيد
 لا يكاد و ضميره عائد الى ان يحمل وقد سبق الكلام المتعلق بكلمة حتى ولو
 الوصلية وواو ها وان الشرطية في اوائل هذا الجزء فراجع ولا تنكسل فالمعنى
 من له شان وفضيلة في علم البيان لا يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارات
 المتعددة البتة بان يجعل جزءا من مجموع المركب استعارة الجزء من المجموع
 المركب المشبه كذا وكذا حتى يستغنى عن استعارة المركب المركب واما من ليس له
 شان وفضيلة فيه بل له بضاعة في الجملة وان سهل الحمل لسهولة الاستعارة
 في المفرد لا يرتضى الحمل على الاستعارة المتعددة وفي قوله من ذاق الخ استعارة
 بالكناية وتخيلية وترشيحية مرتين بان شبه علم البيان بالسكر الملايم للطبع
 في النفس في التلذذ المطلق سواء كان روحانيا او جسمانيا واشتهاء النفس
 وميلها واستعير استعارة بالكناية واثبت له الحلاوة تخيلية والذوق ترشيحية
 ولو بطرف اللسان ترشيح على الترشيح ويجوز ان يكون ذاق استعارة مصرحة
 تبعية بمعنى علم قليلا في كون كل من الذوق والعلم القليل سببا للميل والمطلب
 بقرينة البيان فيكون كل من الحلاوة وطرف للسان ترشيحا ويجوز
 ان يكون ذاق مجازا مرسلاتبعيا كما لا يخفى . فان قلت : كيف يتصور
 الاستعارة المتعددة في الاستعارة المركبة : قلت : قد سبق ان مبني
 الاستعارة المركبة هو التشبيه وهو يكون في المتعدد و طرفاه ملفوظا و مفلوفا
 فالاول كقوله : * كأن قلوب الطير رطبا ويا بسا لذي وكرها العاب والخشف
 البالي * والناني كقوله : * النثر مسك والوجوه دنانير * و اطراف الا كف عنم *
 فاذا ترك التشبيه الاستعارة يكون استعارة متعددة كما جعل صاحب الكشاف

في قوله قلت كنهه، واعتصموا بحبل الله، حيث قال يجوز ان يكون تمثيلا لاستظهاره به ووثوقه بحمايته باسمالك المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق بأ من من انقطاعه وان يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام لوثوقه بالعهد هذا كلامه وكذا جوز في قوله عز اسمه، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة، استعارة تمثيلية واسناعات متعددة ومن هذا ظهر فائدة تقييد عدم الارتضاء بقوله ان امكن اعنى بها الاشارة الى انه يمكن ان يحمل الاستعارة التمثيلية على الاستعارات المتعددة لما ذكرنا آتفا (قوله ويحمل) من ذاق حلاوة البيان، التشبيه المتعدد طرفاه (عليه) اى على التشبيه الذى هو مبنى الاستعارة التمثيلية بدون الاستعارات المتعددة بقربة ماسياني من قوله وحقيقته الخ وقد سبق انواع تقدم المرجع وهذا عطف على قوله لا يكاد (حتى الامكان) وقد سبق الامكان وانواعه في هذا الجزء وكلمة حتى ههنا جارة لغاية اى للدلالة على ان مابعدا غاية ونهاية لما قبلها سواء كان جزء منه كافي اكانت السمكة حتى رأسها وشيئا ملاقيه كافي قوله تعالى، حتى مطلع الفجر، واما اذا ذكر حتى مطلقا عن القرينة الدالة على ان مابعدا داخل فيما قبلها او غير داخل فلا كثر على ان مابعدا داخل فيما قبلها ويكون الحكم بما يقتضى شيئا فشيئا حتى ياتى الى المجرور لكن بحسب اعتبار التكلم لا بحسب الوجود الخارجى فهنا مابعدا داخل فيما قبلها فيكون المال يحمل من ذاق ويبنى ما يترأى مجازات متعددة على التشبيه التمثيلى ليكون استعارة تمثيلية دون تشبيه المتعدد وطرفاه اى يكون استعارة متعددة حتى يمكن الحمل على التشبيه التمثيلى فلم يبق بعد الامكان شىء استعارة متعددة فينتهى امكن الحمل الى الامتناع فيدخل ما بعدها وهو الامكان فيما قبلها من الحكم وهو الحمل على التشبيه التمثيلى وقد سبق تحقيق كلمة حتى فراجع وفي بعض النسخ ويحمل عليه ما امكن والمآل واحد (قوله ليكون المنظور) الكائن (للبليغ) اسم ليكون وخبره (هذا التشبيه النبى) اى شهرا منى (العظيم) اى مقبول فى غاية المقبولية تعليل لقوله لا يكاد يرتضى على سبيل الية لان عدم الارتضاء نشأ من كون المنظور هذا التشبيه دون غيره والنباهة وعظم الشأن بسبب تدقيق وجه الشبه والطرفين الذى لا يصل اليها الا الخواص، قل قلت ان يكون فعل استقبالى لكونه فى التقدير لان يكون وقد سبق ان المصدرية ينحصر المضارع بالاستقبال وان فيها

مطلب ان ما بعد كلمة حتى
متى يدخل فيما قبلها

معنى الطمع وكل من الطمع والاستقبال بل الحال يناقى العلية اللمبة * قلت *
يجوز ان يكون ان المصدرية ههنا لمجرد المصدرية ومادة الكون للدوام
وصيغة المضارع للاستمرار فيكون المعنى لم يرتض من ذاق حلاوة البيان
ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة لكون المنظور للبليغ
هذا التشبيه على الدوام والاستمرار وقد سبق الكلام المتعلق بان المصدرية
وبانها كيف تصرف في الفعل فحيث لا منافاة وإقائل ان يقول لو كان الامر
كما ذكرت لزم ان لا يكون سائر التشبيهات بليغا مع انه ليس كذلك تأمل
(قوله وحقيقته) اى حقيقة التشبيه النبىء الذى هو مبنى الاستعارة
التمثيلية على ما اختاره المص رح او حقيقة ذلك التشبيه سواء كان مبنى
تلك الاستعارة او لا ويعلم منه التشبيه الذى هو مبنى تلك الاستعارة على
ما اختاره (ان تؤخذ امور متعددة) صفة مؤكدة (من المشبه سواء كان
متعددا او مركبا كما فى قوله) كأن منار النعم فوق رؤسنا واسيا فبالبل نهوى
كوا كبه او مفردا له او صاف متعددة كما فى « وقد لاح فى الصبح الثريا » كنهفود
ملاحية حين نورا * فالاول هو التشبيه الذى هو مبنى الاستعارة التمثيلية
على ما اختاره المص (وتجمع) اى الامور المأخوذة (فى الخاطر) يعنى
تركب تلك الامور فى الذهن بحيث تصير هيئة تركيبية واحدة تحقيقا
او اعتبارا (وكذا) اى كاخذ امور متعددة من المشبه تؤخذ امور متعددة
من المشبه به فقوله كذا لما مبتدأ وخبره ظرف مستقر اعنى من المشبه به
او هو ظرف لغو وكذا مفعول مطلق مجازى كما اشارنا فى بيان حاصل
المعنى والثانى ليس مبنى تلك الاستعارة على ما اختاره كما هو مذهب السيد
السند وكل منهما مبنى تلك الاستعارة على ما ذهب اليه السعد العلامة
(ويجعل المجموعان متشاركين فى مجموع متزع) من امور متعددة
وهى فى طرف التشبيه وعطف كل من تجمع ويجعل وكذا من المشبه به
على تؤخذ من قبيل العطف قبل الربط (يشملهما) اى يشمل ذلك
المجموع المتزع المجموعين المأخوذين اللذين احدهما مشبه والاخر
مشبه به كسمول العام للخاص بحيث يتصف به الطرفان ويحكم به على
كل * فهما سواء كان كل من الطرفين ووجه الشبه حسيا بمعنى يدرك
بأحدى الحواس الخمس الظاهرة هو او مادته او عطفيا بمعنى لا يدرك
هو او مادته بأحدها فيدخل الخيالى فيه كانياب اغوال وفى الاول الوهمى

مطلب طريق انزع
التشبيه الذى هو مبنى
الاستعارة التمثيلية

او احدهما حسيا والاخر عقليا بادعاء دخول المعقول منزلة المحسوس
 وامثلتهما مذكورة في الكتب المفصلة فلذلك قال (وان اردت) اي من من شأنه
 الخطاب (مزيد تفصيل) فان فيما ذكره الش تفصيلا لكنه ناقص لعدم
 اشتماله على امثلة انواعه فلذلك قال مزيد تفصيل فان يذكر الاثلة يزداد
 التفصيل كما لا يخفى (فلا تطلب من هذا المختصر القليل) وتوصيف المختصر
 بالقليل لرعاية السجع والمقابلة بناء على ان المراد بالقلة ههنا نفي التفصيل
 كما يقال فلان قليل الجدوى وهذا ان حمل اضافة المزيد الى التفصيل
 على الاضافة البيانية فان المختصر ليس فيه تفصيل واطناسب فمح يكون
 صفة كاشفة او مؤكدة وان لم تحمل عليها بل على اضافة احد المتباينين
 الى الآخر فلا يكون صفة كاشفة فعلى كل من التقديرين فالتقابل بينهما
 تقابل العدم والملكة التحقيق كما لا يخفى وقد سبق تحقيقه في اوائل الجزء
 الاول (قوله وارجع الى مقام) اي كتاب فانه كمكان ينصب فيه المعاني
 وتسكن فيه ويؤخذ منه ففيه استعارة تبعية بقريظة قوله الا تاتي الى كلام
 على المختار وهذه الجملة عطف على جملة لا تطلب لداعي التوسط
 بين الكماين والجامع بين المسند اليهما عقلي لاتحادهما في التصور
 وبين مسنديهما وهمي لشبه التضاد بينهما (قوله اعد) مجهول
 من باب الافعال من مضاعفه اي هيا المقام (لمثله) اي للتفصيل
 فالتركيب من قبيل قوله علت كلمته ايس كمنه شي* على رأى فاللام صلة
 لا عد ويحتمل ان يكون للتعليل فالصلة محذوفة ح وهذا القوم صفة مادحة
 للمقام للترغيب ففيها اشارة الى علة الامر بالرجوع اليه ويحتمل ان يكون
 استينافا كما انه قيل لا اعود الى ذلك المقام الذي هو غير هذا المختصر
 ولم اطلب منه فاجاب بما ترى يعني اطلب من كتاب غير هذا المختصر لانه
 اعد وهيا للتفصيل فيفصل فيه الامثلة والشواهد كالتلخيص وشرحه
 والمفتاح وشروحه فيكون السؤال عن سبب العود (قوله لا الى كلام عد)
 مجهول من باب نصر والمراد بالكلام ههنا معناه الاقوى فيشمل القليل
 والكثير اي احصى (الايجاز) وقد سبق معنى الايجاز في هذا الجزء
 (من فضله) وحسن الكلام وشرفه كهذه الرسالة وشرحها وهذا
 عطف على قوله الى مقام الخ لدفع توهم تخصيص النهي بهذا المختصر
 فيكون تكميلا واحتراسا وانما اعيد الجار لنعين المعطوف عليه وانما عد

الاجاز من فضله لكونها مختصرا مقصودا اختصارها لتسهيل الضبط
 لمن يتبدأ بحسب الاوقات والافلا اذ العلم في المطولات والمختصرات بالنسبة
 اليها كذوق الحلاوة بطرف اللسان فليكن بمطالعة المفصلات (قوله وفي
 حواشيه) خبر قدم المحصر على المبتدأ وهو هذا القول (كما ان الاستعارة
 المصروفة قد تكون مركبة) مفعول مطلق مجازي لقوله (يجوز ان يكون
 الاستعارة المكنية ايضا مركبة) قدم عليه ليتمكن عامله في النفس فضل
 تمكن وجلة ايضا تأكيد للمنطوق وهو كون الاستعارة المكنية مركبة
 فان معنى ايضا اض الحكم المذكور في المصروفة وهو الكون مركبا في
 بعض الاوقات الى المكنية ايضا فتكون جلة ايضا تذيلا وانما ذيله بها
 لاقتضاء المقام ذلك كما سيأتي ، فان قلت * لم حصر هذا القول في
 حواشي المص رحمه الله تعالى * قلت * للإشارة الى انه لم يقل به غير
 المصنف والى انه ضعيف لانه في نفس الامر من قبيل الفريضة الصرفة
 وفي هذا العلم لا تنكفي ولا تفيد فان مسائل علوم البلاغة موقوفة على السماع
 ومستنبطة من كلام الله تعالى ومن كلام البلغاء الموثوق بمربيتهم
 من قصائدهم واشعارهم ومشايخ هذا العلم الذين استنبطوه ويعتني بشأنهم
 ويعتمد على اقوالهم هم الذوات المعروفة كعبد القاهر والسكاكي وصاحب
 الكشف ومن بعدهم كخطيب والعلامة العضد وسعد الدين التفتازاني
 فاذا ادعى المشايخ الثلاثة قاعدة ولو بلا استشهاد من الكلام المذكور تكون
 معتمدا بها ومعتدة لثبوت الاجماع على السبق بالقبول منهم كالأئمة الثلاثة
 في الفقه واذا ادعى من بعدهم كخطيب والعضد العلامة بلا استشهاد
 فلا يعتد به ومع الاستشهاد يظن ان كان منفردا واما قول من بعدهم
 كالمص في اثبات قاعدة البلاغة ولو بالاستشهاد فلا يعتد به ولا يظن
 ولا يعد من شيء فلا يعتد على قوله وعلى ابياته بالدليل العقلي بلا استشهاد
 والمصنف رحمه الله تعالى من الشق الثالث فلذا تشبث الى ذيل العلامة
 التفتازاني لكنه ضعيف لمخالفته الجمهور كذا قيل (قوله ولا مانع من ذلك)
 اي من كون الاستعارة المكنية مركبة (عقلا) عطف على قوله يجوز
 الخ عطف العلة على المعلول ووجه عدم ممانعة العقل من ذلك مامر
 من ان الاستعارة المركبة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو تشبيه مجموع
 منتزع من المشبه المتعدد بمجموع منتزع من المشبه به المتعدد في مجموع

مطلب الاستعارة التمثيلية
 قد تكون مصروفة
 وقد تكون مكنية

منتزع يشملهما فاذا قصد الاستعارة يجوز ان يذكّر لفظ المشبه بالمجموع
 المنتزع ويراد المشبه بالمجموع المنتزع وهو الاستعارة التمثيلية التي ذكرها
 القوم صراحة ويجوز ايضا ان يذكّر لفظ المشبه بالمجموع المنتزع ويراد به
 المشبه بالمجموع المنتزع على سبيل الاستعارة المكنية على مذهب السكاكي واما
 على مذهب السلف فبان يراد المشبه بالمجموع المنتزع باللفظ المشبه بالمجموع
 المنتزع في النفس المتروكة ذكره المرموز اليه بذكر رادف من روادفه كما سيجي
 تحقيقها واما على مذهب الخطيب فلا (لكنهم لم يذكروها) فلذلك
 لم اذكرها في المتن (وفي وقوعها) اي وقوع الاستعارة المكنية التمثيلية
 التي جوزها العقل (الكلام) الذي يستشهد به سواء كان كلام الله
 تعالى او كلام البلغاء (تردد) اي ليس وقوعها فيه محققا والجملة حال من مفعول
 لم يذكروها اشارة الى علة عدم ذكرهم اياها واستينافا كما قيل لم تركوا
 ذكرها فاجاب بما ترى او اعتراض على رأي مثل واعلم * فعلم المرأ ينفعه
 ان سوف يأتي كل ما قدرا * وقد سبق تحقيق الاستراض فقد ظهر لك
 ان غرض المص من تلك الحاشية ومن تأليفها هو الاعتذار عن ترك
 ذكر تلك الاستعارة وبيان سببه وهو عدم ذكر القوم اياها فانه بنى كلامه
 على وجه نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين كما سبق
 في الديباجة فكأنه قيل يا مصنف لم تذكّر الاستعارة المكنية التمثيلية كما انها
 يجوز ان تكون المصرحة مركبة يجوز ان تكون المكنية مركبة اذ لا مانع
 من جهة العقل لابتداء المجاز المركب على التشبيه التمثيلي كما مر فاجاب نعم
 ان الامر كما قلت لكن اعدم ذكرهم اياها لم اذكرها ليكون كلامي موافقا
 لكلامهم بناء على ما وعدنا في الديباجة فتكون هذه الحاشية عبارة في
 الاعتذار واشارة في جواز كون المكنية مجازا مركبة كما لا يخفى على اهل
 الاصول واما غرض الشارح رحمه الله من نقلها فتضعيف لما فيها على
 ما قيل كما اشرنا فيكون قوله وفي حواشيه كما ان الاستعارة المصرحة عبارة
 الخ في التضعيف واشارة في وجود هذا القول في حواشيه وان كان الاول
 التزاميا والثاني مطا بقيا لكن فيه ما فيه سياقي بعد هذه الحاشية الآتية
 وهي ما نقله الش بقوله (ثم كتب على هذه الحاشية) هذه القوش
 بالوضع على الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المعينة (قد ظفرت)
 اي فزت يقال ظفر المطلوب وظفربه وظفر عليه ظفرا بالفتحين اذا فار

من الباب الرابع (بعد حين) اى وقت كثير (من الدهر) اى الزمان (بوقوعها) اى الاستعارة المكنية التمثيلية (فى كلام الله عز اسمه افمن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ من فى النار فى سورة النزيل) (اعلم ان صاحب الكشف قال فى هذه الآية بان اصل الكلام افمن حق عليه العذاب فانت تنقذه جلة شرطية دخل عليها همزة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت الفاء التى فى اوامها للمطف على محذوف يدل عليه الخطاب تقديره انت مالك امرهم فمحق عليهم العذاب فانت تنقذه والهمزة الثانية هى الاولى كررت لتوكيد معنى الانكار والاستبعاد ووضع من فى النار موضع الضمير فالآية على هذا جلة واحدة ووجه آخر وهو ان يكون الآية جلتين افمن حق عليه العذاب فانت تخلصه فانت تنقذ من فى النار وانما جاز حذف فانت تخلصه لان افانت تنقذ يدل عليه نزل استحقاقهم العذاب وهو فى الدنيا منزلة دخولهم النار حتى نزل اجتهاد رسول الله عليه الصلوة والسلام وكده نفسه فى دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار وقوله افانت تقذيفيد ان الله تعالى هو الذى يقدر على الانقاذ من النار وحده لا يقدر على ذلك احد غيره فكما لا تقدر انت ان تنقذ الداخل النار من النار لا تقدر ان تخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل الايمان هذا كلامه قال العلامة الفتازانى قوله نزل استحقاقهم اشارة الى ما فى الآية على الوجهين من الاستعارة التى لا يتغلغل فيها الاذهان المهرة من علماء البيان وهوانه نزل ما دل عليه قوله افمن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم فى الدنيا منزلة دخولهم النار فى الآخرة على طريق الاستعارة بالكساية فى المركب حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبى عليه الصلوة والسلام جهده فى دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذى هو من ملايمات دخولهم النار فصار قرينة على الاول كما نزل الشجاع فى قولك شجاع يفترس اقترانه منزلة الاسد فوصف بما يخصه ويلابسه من افتراس الاقران اى اهلاكها بالقهر والغلبة وقد عرفت مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكساية قد تكون استعارة تحقيقية كما فى نقض العهد واما ما يذهب اليه من انه يريد النار مجازا عن الكفر والضلال المفضى اليها والانقاذ ترشيح لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فعنه ليس كلام المص نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا انتهى فاذا تأملت

بما نقلناك من كلام الشيخ والعلامة عرفت ان مرادهما ان قوله تعالى
 امن حق عليه كلمة العذاب استعارة مكنية مركبة على مذهب السلف
 وهى ههنا عبارة عن لفظ من دخل النار فان معناه الحقيقى صورة دخولهم
 النار وهيته واريد به هيئة استحقاقهم العذاب وصورته التى يدل عليها
 هذا اللفظ اعنى قوله من حق عليه كلمة العذاب والاول لفظ المشبه به
 المركب المتروك عليه المرموز اليه بذكر لازم المشبه به اعنى به اقلت تقدم من فى
 النار بمعنى انت لا تقدر على ان تخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل
 الايمان فيه وسيجئ تحقيق الاستعارة بالكناية عند السلف فقد ظهر من
 هذا ان مساق هذه الحاشية لبيان ما يستند اليه فى كون الاستعارة المكنية
 مركبة من القرآن الكريم على استنباط بعض مشايخ الفن فتكون هذه
 الحاشية عبارة عن ذلك البيان وذلك يكفى فى الاستناد والقول بان مسائل
 الفن ثقيلة لا يكفى فيها الفريضة الصرفة غير نافع لوجود النقل المذكور
 على انه لا ضرر فى عدمه مع مساعدة الدليل اذ العلوم تزايد بتلاحق
 الافكار اذا ساعده الدليل وههنا الدليل وهو البناء على التشبيه التمثيل
 مساعد وقيل لقائل ان يقول التركيب فى المصراحة متحقق دون المكنية
 عند السلف ولا معنى لجعل الكلام المسكوت عنه مركبا نعم انه اذا كان
 ما هو العمدة مذكورا وسائر اجزاء المركب منويا فى الارادة يكفى فى التركيب
 كما سبق وههنا ليس كذلك وفيه نظر فانه كما ان الفرض الانتقال من العمدة
 هو الانتقال منها الى سائر الاجزاء المسكوت عنه كذلك الفرض من القرينة
 الى المركب المسكوت عنه والقرينة ههنا موجودة فلانسلم انه لا معنى له
 (قوله ومن حواشيه فى هذا المقام) اى المقام الذى هو بيان المجاز المركب
 قدم المسند على المسند اليه وهو (قوله اذا قيل انبت الربيع البطل) الخ
 اى هذا اللفظ لقصر المسند اليه على المسند او للاشارة فى اول الامر الى
 ان هذا اللفظ ايس من كلام الش وعلى كل من التقديرين فالغرض الاسارة
 الى ضعف ما فى هذه الحاشية (وقصد) عطف على قيل قبل الربط
 (به) اى بذلك المقول (تشبيه التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل فاستعمل
 المركب الموضوع) (اعلم ان فى تركيب انبت الربيع البطل ونحوه من المجاز
 فى النسبة اسناد الفعل تلبسه والاسناد هو صم كلمة او ما يجرى مجرىها
 الى الاخرى كذلك بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة وتلبس الفعل عبارة

مطلب العلوم تزايد بتلا
 حق الافكار مع مساعدة
 الدليل

مطلب مثل انبت الربيع
 البطل مجاز عقلى او استعارة
 تمثيلية او مجاز مركب على
 سبيل الاستعارة وفيه
 اختلاف

مطلب معنى التلبس
 والاسناد والفرق بينهما

من تعلقه من جهة القياس به او الوقوع عليه او من جهة السببية له
او من جهة الوقوع فيه زمانية او مكانية او من جهة الالية له او غير ذلك
فالتلبس اعم من الاسناد ولكل من هذه الجهات وضع التركيب بالوضع
النوعى مثلا وضع للتلبس الفاعلى هيئة ضرب زيد والتلبس المفعولى
هيئة ضرب زيد عمروا والتلبس الزمانى ضربه يوم الجمعة والتلبس المكانى
ضربه امام الامير والتلبس السببى ضربه للتأديب سواء كانت تلك الهيئات
حاصلة بواسطة حرف الجر او لا فاذا استعمل المركب الموضوع لواحدة
من تلك التلبسات فى الاخرى يكون مستعملا فى غير ما وضع له بالوضع
النوعى فاذا عرفت هذا عرفت انه اذا قل المتكلم انبت الربيع البقل فقد استعمل
المركب الموضوع للتلبس الفاعلى فى التلبس السببى او الزمانى وهو انبت
الله تعالى البقل بسبب الربيع او فى الربيع فذهب الجمهور الى ان هذا
اسناد مجازى اسند الفعل الى غير ما هو له عند المتكلم بتأول للملابسة
يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل فقد استعير
الاسناد او التلبس مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل
الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة والشجاعة ولا مجاز ولا استعارة
فى شئ فى طرفى الاسناد بهذا الاعتبار وانما الغرض تشبيه هذه الحالة
بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع
بالقادر المختار فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بالكاف
وكأن ونحوهما لان التشبيه المفاد بها مقصود من الكلام والتشبيه فى نحو
انبت الربيع البقل صحيح لما هو الملقى منه وليس به وهذا التشبيه مثل تشبيه
النحاسة كلمة ما بليس فيرجع الى تلك المشابهة اسمه وينصب الخبر
فان الغرض بيان تقدير قدروها فى نفوسهم وجهتهما التى راعوها
فى اعطائها حكم ليس فى العمل وعلى ما قاله المص ان التلبس الفاعلى
وضع له هيئة الربيع البقل فلم يستعمل هذا المركب فى المعنى الموضوع له
بل فى غيره وهو التلبس الغير الفاعلى فيكون مجازا مركبا بعلاقة
المشابهة وهى التلبس مطلقا فح يكون كل مجاز عقلى عند الجمهور
مجازا مركبا على سبيل الاستعارة بلا تقييد بالتمثيلية وقرينة الجواز
الاسنادى وهذا نظير ما قاله العلامة العوض فى الاستعارة التبعية فى الفعل
باعتبار النسبة كما ذكرنا هناك فتذكر (بالوضع النوعى) متعلق بالموضوع

مطلب مذهب الجمهور
على ان مثل انبت الربيع
البقل اسناد مجازى

اى بواسطة قاعدة كلية وهى ههنا كل مركب كان على هيئة نسب
 فيها الفعل الى الفاعلى عين للتلبس الفاعلى للدلالة عليه وقس عليه
 الباقى وقد سبق تحقيق الوضع وانواعه فى الجزء الاول فى تعريف المجاز
 المفرد فتذكر (لثانى) متعلق بالموضوع (فى الاول) متعلق باستعمل
 (فلاشك) فى (انه) اى المركب المستعمل فى الاول (بجاز مركب و)
 الحال ان (العلاقة فيه) اى فى ذلك المركب (مشابهة) فيكون استعارة
 لاعلى سبيل الاستعارة التمثيلية وهذا تفريع على قوله استعمل اى اذا قيل انبت
 الربيع البقل وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاعلى بالتلبس الفاعلى واستعمل
 المركب الموضوع للثانى فى الاول فتبين انه بجاز مركب مع كون العلاقة
 مشابهة لكن المقدم حق فهو بجاز مركب مع كون العلاقة مشابهة وكما كان
 كذلك يكون استعارة مع انه ليس من افراد المعرف فيصدق عليه
 تعريف الاستعارة التمثيلية الذى فى ضمن التقسيم فيكون غير مانع لاغياره
 فيكون باطلا ويلزم ان يكون التقسيم ايضا باطلا اثبتت بواسطة
 بين القسمين (قوله صرح العلامة التفزازانى فى شرح الاصول بانه
 استعارة تمثيلية نحو اتى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) منع لمقدمة
 قوله مع انه ليس من افراد المعرف وهو من كلام المصحاكيا عن العلامة
 لدفع ورود تصريحه على اعتراضه على القوم (ولى فيه بحث) اى
 فى كون هذا المركب استعارة تمثيلية نظر (فان الاستعارة التمثيلية) التى
 هو المعرف ههنا (على ما صرحوا به) متعلق بقوله (يجب) قدم
 عليه ليقع الوجوب فى النفس معلوما ومعللا ابتداء لان كلمة على ههنا
 بنائية (ان يكون وجه الشبه فيها هيئة منتزعة من عدة امور وكذا
 الطرفان يجب ان يكونا هيئتين منتزعتين من مجموع اشياء) خلاصة
 بحثه اثبات المقدمة المنوعة وتقريره بان يقال ان هذا المجاز المركب ليس
 باستعارة تمثيلية لانه لاشئ من وجه شبهه وطرفاها هيئات منتزعة
 من عدة امور بالضرورة وكل استعارة تمثيلية يكون وجه شبهها وطرفاها
 هيئات منتزعة من عدة امور بالضرورة فهذا المجاز المركب ليس باستعارة
 تمثيلية بالضرورة اما الصغرى فلان وجه شبهه هو التلبس المطلق والمشبه به
 هو التلبس الفاعلى والمشبه هو التلبس الغير الفاعلى وكل منهما ليس
 بمتعدد واما الكبرى فلما صرحوا به فقطهر لك ان هذا القول اشارة

الى كبرى الدليل المثبت للمقدمة المنوعة وهى ان هذا المجاز المركب ليس من افراد المعرف وان قوله يجب اشارة الى جهة الكبرى وان يكون اشارة الى الرابطة وقد سبق الكلام المتعلق بان مادة القضية لاى شئ صفة فى هذا الجزء وان هذا القياس من الضرب الثانى من الشكل الثانى وان كبراه هذا القول واما صفراء فستأتى والى ان هذا الدليل من المختلطات * فان قلت * ان الشكل الثانى المركب من القضايا الجملية المطلقة اى غير الموجهة شرطين معروفين (احدهما) بحسب الكيف وهو اختلاف مقدمتيه بالاجاب والسلب واثنيهما بحسب الكم وهو كلية الكبرى فكلم شرطه بحسب الجهة وما هو * قلت * امر ان كل واحد منهما احد الامرين (الاول) صدق الدوام على صفراء وذلك بان تكون ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة او كون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب الكلية وهى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة فانهما تنعكسان سالبة دائمة والمشرطة العامة والعرفية العامة فانهما تنعكسان سالبة كلية عرفية عامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة فانهما تنعكسان سالبة كلية عرفية عامة مقيدة بالادوام فى البعض والادوام فى القضايا الكلية يكون مطلقة عامة كلية واذا قيد البعض يكون مطلقة عامة جزئية (والثانى) استعمال الممكنة مع الضرورية المطلقة او مع الكبيرين المشروطين ومحصلة ان الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة او مع احدى المشروطين وان كانت كبرى استعملت مع الصغرى الضرورية المطلقة * فان قلت * هل وجدا فى هذا القياس والدليل * قلت * نعم الا ترى ان صفراء ضرورية مطلقة وكبراه ايضا ضرورية مطلقة هى من القضايا الست المنعكسة السوالب والممكنة العامة اعم القضايا او المراد ان استعملت * فان قلت * ما الظابط فى انتاجه * قلت * الضابط فيه انه ينتج دائمة مطلقة سالبة عند صدق الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه ومثل الصغرى محذوفا عنها قيد الادوام واللا ضرورة والضرورة مطلقا اى سواء كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينهما وبين الكبرى وسواء كانت وصفية او وقتية او منتشرة

مطلب شرط الشكل
الثانى بحسب الكيف
والكم والجهة

مطلب الظابط فى انتاج
الشكل الثانى المركب من
الموجهات

وهنا ينتج دأؤه مطلقه سالبة لصدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه
 كما نشرنا (قد تضامت) اى الاشياء (وتلاصقت حتى عادت) اى صارت
 تلك الاشياء المتعددة بسبب تضام بعضها مع بعض وتلاصقة معها
 (شيئا واحدا) اى هيئة وصورة واحدة كما ان الاخشاب المتعددة تضامت
 بعضها مع بعض حتى عادت شيئا واحدا وهو السرير يعنى يتزع العقل
 من المتعدد فلا حظ فيجعل كانه شئ واحد فيشبه احدهما بالآخر لئلا يكون
 التشبيه بين الاجزاء (فيقع في كل من الطرفين) اى المشبه والمشبه به
 (عدة مور) والعدة بكسر العين وبفتح الدال المشددة وبعدها هاء
 فى الاصل مصدر بمعنى الاحصاء ثم استعمل بمعنى المعدود ثم استعمل فى جماعة
 من شأنها التعداد سواء كانت معلومة العدد اولا ومنه يقال عندي
 عدة كتب اى جماعة كتب وتقول رأيت عدة رجال اى جماعة رجال
 وايضا عدة النساء وعدة الطيور كذا فى المحيط فالظاهر انه صار عرفا
 بمعنى جماعة من شأنها التعداد فالإضافة يحتمل ان تكون من قبيل شجر
 الاراك ويحتمل ان تكون من قبيل جرد قطيفة (ربما يكون الشبه فيما بينها
 اى بين الاشياء والاجزاء) ظاهرا لكن لا يلتفت اليه) اى الى الشبه الذى
 بين الاجزاء هذا تفريع على الوجوب المذكور يعنى انه لا بد من ان يكون
 كل من الطرفين عدة امور قد لا يظهر بينها وجه شبه فيكون فى كل من
 المجموعتين المتلاصقتين المعدودين شيئا واحد وقد يظهر بينها لكن لا يلتفت
 اليه لكون الفضل فى التشبيه المركب بالركب كما مر (وفى كون المثال
 المذكور كذلك) اى مثل اى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فى كون كل
 من وجهه وطرفيه هيئة منزعة من امور متعددة (بحث) يعنى ليس المثال
 المذكور يكون وجهه وطرفاه هيئات منزعة من عدة امور فهذا اشارة
 الى الصغرى كما وعدنا (ولا شبهه فى ان نحواتى اراك تقدم رجلا وتؤخر
 اخرى ليس بمستعمل فى التلبس الغير الفاعلى) يعنى كون اثبت الربيع البقل
 مثل تقدم رجلا وتؤخرى يتصور على وجهين احدهما ان يكون كل
 من وجهه الشبه فيها وطرفيه هيئة منزعة من امور متعددة وثانيهما ان يكون
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعملا فى التلبس الغير الفاعلى حتى يثبت المماثلة
 بينهما لاسبيل الى الاول لما تقدم ولا الى الثانى بالبداهة فانه مستعمل
 فى التلبس الفاعلى الذى وضع فان كلاما من تقدم وتؤخر مسند الى فاعله ح حقيقة

مطلب معنى العدة بكسر
 العين

فلا مائة بينهما فكيف يحكم بانه استعارة تمثيلية مثل ذلك (ثم القول بمثل هذا النوع اى المركب الذى علاقته المشابهة وليس استعارة تمثيلية اذا خص بلفظ هذا ولفظ النوع والا فلا حاجة اليه (فى مثل هذا التركيب) يعنى فى كل تركيب اسناده مجاز عقلى عند الجمهور اذ يجرى فيه قصد التشبيه والاستعمال (نسبة العلامة عضد الملة والدين فى الفوائد الغيائية وشرح المختصر الى عبد القاهر وذكر الفاضل التفتازانى انه ليس قولا لعبد القاهر وغيره من علماء البيان لكنه ليس بعيد) اى ليس بعيدا بابتداء بعد فان هذا العنوان فى نفي الابعدية على طريق الكناية ويشعر صحته مع البعد وجه الصحة مامر من وجود العلاقة والقرينة ووجه البعدية عدم القبل من مشايخ الفن وان جوزة العقل نعم يعتبر الدليل العقلى اذا كان مسندا بالقبل فى المنقولات نعم اذا قبل علو كعب العلامة العضد بعلو كعب العلامة التفتازانى رحمه الله تعالى يرجح قوله الاول على الثانى لانه اخبار بانثبوت وقول الثانى اخبار بالنفي وهما فى العلم الاستقرائى فيحوز ان لا يصادف فينتفى فلذلك لا يعتبر النفي بوجود الشئ فى الاستقرائى لاحتمال عدم التصادف على انه لا يلزم كذب احدهما على هذا الترجيح بخلاف العكس فتأمل (هذا كلامه) اى انتهى كلام المص رح (قوله وما ذكره من البحث) الذى يفيد ان هذا النوعى من المجاز ايسر باستعارة تمثيلية وهو جواب من طرف العلامة التفتازانى بانثبات كونه استعارة تمثيلية او بالمنع لكبرى الدليل المثبت للصغرى التى هى للدليل المثبت لعدم تمثيليته (مندفع بانه) اى الشأن (لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لمضاهاته اياه) اى لمشابهة غير الفاعل بالفاعل (فى التاب) اى فى تلبس الفعل لكل منهما للفاعل بطريق الصدور ولغيره بطريق التسبب (واسند الفعل اليه) اى الى غير الفاعل (كما هو المشهور) والمعرف عند الجمهور (لم يكن تجوزا فى اللغة) اى لم يكن مجازا لغويا لا فى الطرف ولا استعارة فى الاسناد تحقيقا بل تشبيها مامرا بل مجازا عقليا (فضلا) عن (ان يكون) هذا النوع (مجازا مركبا) اذ نفي الاعم يستلزم نفي الاخص بطريق الاولى وان ذلك ترقى بمؤمله (اعلم ان فضلا يستعمل فى موضع يكون ادناه مستبعدا لاعلاء او مستحيلا كما يقال فلان لم يعط زيدا درهما فضلا عن ان يعطيه ديناراً نصبه اما على الحال او على

مطلب استعمال فضلا

مطلب عروض المشابهة
والجهازية والاستعارة
لاى شئ

المقدر كذا في شرح المفتاح وقال في داودي فضلا مفعول مطلق لفعل محذوف
يتوسط بين امرين منفيين يكون الثاني منهما اخرى لانفي للدلالة على
كون الثاني اخرى بالانفي كما قالوا فلان لا ينظر فقيرا فضلا عن ان يعطيه
شيئا فلا عطاء اخرى بالانفي من النظر انتهى وكذلك ههنا توسطين امرين
منفيين احدهما مجازية هذا النوع لغة المنفية وثانيهما مجازية هذا
النوع مجازا مركبا المنفية فمجازية هذا النوع مجازا مركبا اخرى لانفي
من مجازيته مجازا لغويا فان ما لا يتصف بالاعم فعدم اتصافه بالاخص
اولى (اما المقصد تشبيه التلبس) اى تلبس الانبات للظرف او السبب
اعنى الربيع (الذى هو عبارة عن مفهوم المركب) اى عن مفهوم
مجازى للمركب الذى هو مثلا انبت الربيع البقل (من غير قصد الى جزء
من الاجزاء) اى الى مجازية جزء من اجزائه ولو وجدت العلاقة والمساواة
ووجه الشبه لم يلتفت اليه (بالتلبس) اى بتلبس الانبات الى الفاعل
البقل فان هيئة هذا التركيب موضوعة للتلبس الفاعلى (الذى هو
عبارة عن مفهوم مركب اخر) اى انبت الربيع البقل (كذلك) اى
من غير قصد الى جزء من اجزائه فيكون المشبه معنى وصورة مركبة
منتزعة من امور متعددة وذلك المشبه هو تلبس الانبات للربيع للبقل
ولفظه انبت الربيع البقل والمشبّه به ايضا معنى وصورة مركبة
منتزعة من عدة امور وهذا المشبه به هو تلبس الانبات الى الفاعل الربيع
ولفظه انبت الربيع البقل (واعلم ان المشابهة طارضة للمعنى اولا
وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض فلذا كان اتصاف المعنى بالمشبه والمشبّه به
حقيقة واتصاف اللفظ الدال عليهما بهما مجازا واما المجازية والاستعارة
فعارضتان للفظ اولا وبالذات فيكون اتصاف اللفظ بهما حقيقة وللمعنى
ثانيا وبالعرض فيكون اتصاف المعنى بهما مجازا واما ما يقال من ان المجاز
والاستعارة بعرضان اولا وبالذات للمعنى وبالالفاظ ثانيا وبالعرض فقيه
نظر فانه مخالف لتعريف المجاز والاستعارة (فاستعمل اللفظ) اى انبت
الربيع البقل (الموضوع بالوضع الدوعى للنائي) اى للتلبس الفاعلى فان
هذا التركيب موضوع واهذا التلبس (فى الاول) اى التلبس السببى
او الظرفى الذى لم يوضع هذا التركيب له (فلا خفاء فى انها) اى مجازية
هذا النوع بسبب هذا الاستعمال واستعارته (تشبيه اشياء) متعددة

قد تضامت وتلاصقت حذف هذه الصفة بقرينة ماسيأتي (باشياء) متعددة
 اى بسبب تشبيه اشياء باشياء (قد تضامت وتلاصقت) صفة لاشياء الثانى
 ولا يجوز ان تكون صفة لكليهما معالعدم جواز تأثير مؤثرين مستقلين فى اثر
 واحد (حتى مادت) كل واحدة من الجماعتين (شيئا واحدا) فيكون
 كل من الطرفين هيئة واحدة باعتبار الذهن والملاحظة وحل تشبيه اشياء
 الخ على اسم ان مبنى على الادعاء للمبالغة يعنى ان استعارة هذا النوع مبنية
 على تشبيه هيئة منزعة من عدة امور من الطرفين بهيئة اخرى كذلك
 فى هيئة تلبس شئ لثى وكل استعارة مبنية على ما ذكره فى استعارة
 تمثيلية يتبع من اول الاول ان استعارة هذا النوع استعارة تمثيلية فظهر
 ان قوله فلاخفاء الخ اشارة الى الصغرى والكبرى ما اشير اليها بقوله لا فى
 وهو تقريع على ما قبله تقريع المدلول على الدليل والمراد انه لاخفاء
 فى هذه الصغرى بعد الدليل للمبالغة فى الظهور من الدليل لاقتضاء المقام
 ذلك (وح) اى حين اذ اذيت استعارة هذا النوع على هذا التشبيه (يكون)
 هذا النوع (مثل قولنا انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) فى كون كل
 من الطرفين ووجه الشبه هيئة منزعة من عدة امور وهذا القول اشارة
 الى الكبرى فيكون هذا النوع استعارة تمثيلية على ما قاله التفناز اى قال
 العلامة العضد الملة والدين الابجى فى شرح المختصر للامام العلامة قدوة
 المحققين جال الملة والدين ابى عمرو عثمان بن الحاجب المالكي فى بحث المجاز
 اعلم انهم اختلفوا فى نحو انبت الربيع البقل لعدم كون الربيع هو
 الفاعل حقيقة فلا بد من تأويل فى اللفظ او فى المعنى والالكان كذا والتأويل
 فى اللفظ اما فى الانبات او فى الربيع او فى التركيب فهذه احتمالات اربعة
 (الاول) التأويل فى المعنى وهو انه اوردته ليتصور فينتقل الذهن منه الى
 انبات الله تعالى فيه فيصدق به وهو قول الامام فخر الدين رحمه الله تعالى
 بان المجاز عقلى لا لغوى (الثانى) ان التأويل فى انبت وهو التسبب
 العادى وان كان وضعه للتسبب الحقيقى وهو قول المصنف ابن الحاجب
 (الثالث) ان التأويل فى الربيع فانه تصور بصورة فاعل حقيقى فاسند اليه
 ما يسند الى الفاعل الحقيقى مثل فعلهم فى صبحنا الخ زرجية مرهفات حيث
 جعلوا المرهفات شرابا وهو قول صاحب المفتاح انه من الاستعارة التخيلية
 (الرابع) ان التأويل فى التركيب وهو ان كل هيئة تركيبية وضعت بازاء

مطلب فى مثل انبت الربيع
البقل اربعة احتمالات

مطلب قول الامام
فخر الدين الزارى

مطلب قول صاحب
المفتاح

تأليف معنوي وهذه وضعت للابسة الفاعل فاذا استعملت للابسة الظرفية
 او نحوها كان مجازا وذلك نحو نهاره صائم وقام ليله وهذا مختار عبد القاهر
 والحق انها تصرفات عقلية ولا جبر فيها فالكل ممكن والنظر الى قصد
 المتكلم انتهى ومن هذا ظهر ان المشبه به هنا هو تلبس الانبات للفاعل
 وهو الربيع فان هيئة انبت الربيع البقل موضوعة بالوضع النوعي للدلالة على
 تلبس الانبات للفاعل فتدل على ان الربيع هو الفاعل لفعل الانبات في الظاهر
 مع قطع النظر عن القرينة فعند قيام القرينة وملاحظتها كصدور هذا
 التركيب من المؤمن يظهر ان الربيع ليس بفاعل لفعل الانبات بل هو ظرفه
 اوسيه فعند ذلك شبه تلبس فعل الانبات لظرفه اوسيه بتلبس فعل الانبات
 الى فاعله الذي هو معنى حقيقى لهذا التركيب فذكر هذا التركيب اعني
 انبت الربيع البقل الذي هو لفظ المشبه به واريد به تلبس فعل الانبات
 للظرف اوسيب فصار هذا التركيب مجازا مركبا واستعارة تمثيلية فصار
 لفظ المشبه ولفظ المشبه به لفظه انبت الربيع البقل لكن كونه لفظ المشبه به
 في الظاهر وعند عدم ملاحظة قيام القرينة وكونه لفظ المشبه عند قيام
 القرينة فيكون لفظاهما متحدين ذاتا ومتغايرين اعتبارا فلا ضمير وامام قبل
 والتلبس المشبه به هو معنى تركيب انبت الربيع البقل والتلبس المشبه معنى
 تركيب انبت الله تعالى البقل فقيه نظر ظاهر مما سبق من المنقول (قوله
 ولا يلزم من تشبيهه) اى تشبيه نوع انبت الربيع البقل (بهـذا الاعتبار
 اى باعتبار كل من الطرفين ووجه الشبه هيئة منزععة) بالقول المذكور
 وهو انى اراك تقدم الخ (كون القول المذكور) وانما اتى باسم الظاهر لدفع
 توهم عوده لواتى باسم الضمير الى نوع انبت الخ ابتداء لكون الكلام فيه
 وان اقتضى قاعدة عود الضمير الى القريب اذا دار بين القرب والبعيد
 (مستعملا في التلبس الغير الفاعلى) وهذا القول عطف على قوله يكون مثل
 الخ لقصد اشراكه للمعطوف في الطرف اعني حين ولا فاته وانما لم يلزم
 ذلك لان الشئ اذا كان مشابها بشئ آخر في وصف لا يلزم ان يكون مشابها به
 في جميع اوصافه كالرجل المشابه بالاسد في الشجاعة دون جميع اوصافه
 كما لا يخفى فحينئذ وجه الشبه بين القولين مامرا آنفالا كون كل منهما مستعملا
 في التلبس الغير الفاعلى واذا كان الامر كذلك (فلا ينجه) اصله بوجه
 من باب الافعال فاعل يقتضى القاعدة المشهورة للتخفيف فصار ينجه

مطلب مختار عبد القاهر

فلقصد افادة نفي التوجه في الاستقبال بالنظر الى ما قبله جي بلا النافية
الاستقبالية على المشهور فصار لا يتجه ولقصد افادة تفرعه وترتبه على
ما قبله جي بالفاء التفرعية فصار فلا يتجه والتوجه اهم من الورد
فان الورد يقتضى التوجه وهو لا يقتضى الورد (ايضا) اي آض عدم
التوجه من عدم كون هذا النوع مثل اني اراك الخ الى ما ذكرنا وايضا والجملة
من انواع الاطناب تذييل او ايفل على رأى او اعتراض والغرض منها
تأكيد مضمون ما تقدم عليها من الجملة (ما ذكره) اي المص رحمه الله
فاعل لا يتجه (بقوله ولا شبهة ان نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
غير مستعمل في التلبس الغير الفاعلي) يعنى ايراد المص هذا القول على
العلامة التفتازاني على طريق الاعتراض من قبيل الايراد على كلام غير
ملتزم اذ لم يدع ولا يلزم من كلامه حتى يتجه (وما يؤيد) اي يقوى
(ما ذكرنا) اي ذكرته من كون هذا النوع استعارة تمثيلية (مانقله)
اي حكاه المص (عن ذلك المحقق) العلامة التفتازاني من (انه لم يقل به)
اي بما قاله العضد على ما هو الظاهر من كلامه (احدلكنه) اي لكن كون
هذا النوع مجازا مركبا واستعارة لاعلى سبيل التمثيلية (ليس بعيد فانه)
اي هذا المقول (يشير) اي يدل دلالة خفية والتزامية (الى انه) اي كون
هذا النوع مجازا مركبا واستعارة لاعلى سبيل التمثيلية (توجيه) صحيح
(للركب المذكور) لكنه (غير ما هو المشهور) فان التوجيه المشهور كونه
مجازا عقليا او مجازا لغويا في احد الطرفين او استعارة تمثيلية ووجه التأييد
انه اذا كان ما هو الظاهر من كلام العلامة العضد وهو كون هذا النوع
مجازا مركبا استعارة لاعلى طريق التمثيلية توجيهها صحيحا بعيدا يلزم منه
بطريق مفهوم القلب ان كونه استعارة تمثيلية توجيه صحيح ليس بعيد
وبغير مشهور ومعلوم ان مفهوم المخالفة في كلام الباء والمصنفين على
ما بين في الاصول معتبر على ان في كلام العلامة العضد مما نقلنا لك اشارة
الى ما ذكره ايضا كما مر فتأمل ملحق التأمل فلا تلتفت الى قيل وقال فقد
ظهر ان خلاصة هذه الحاشية نقض التعريف بعدم مانعية مثل انبت
الربيع البقل مع انه ليس من افراد المعرف وجواب العلامة التفتازاني
بمنع انه ليس من افراد كيف وهو مثل اني اراك تقدم الخ
وجواب المصنف من طرف الناقض بابطال سنده ودليل الابطال قوله

فان الاستعارة التمثيلية يجب الخ وجواب الش من طرف العلامة بمنع
 الصغرى في التقرير السابق في دليل الابطال او بالمعارضة فيه نعم في هذه
 الحاشية فوائد جمة كما اشير اليها (قال المص رح نحو انى اراك) من الرؤية
 على وزن عرفة بمعنى النظر بالعين تقول رأيت رؤيته ورأيا كنصرا وراة
 كراعة ورأية كضربة ورؤية كحرمان من الباب الثالث اذا نظرت بالعين
 على ماهو المختار من انها حقيقة في النظر بالعين او اذا نظرت بالعين او
 بالقلب على رأى من قال انها مشتركة في النظر بالعين وبالقلب والنظر
 بالقلب عبارة عن العلم بالقلب في مرتبة المشاهدة والبصر والرؤية ايضا
 اسم مصدر بمعنى النظر بالعين او بالقلب على اختلاف الرايين يقال شهدته
 عن رؤية وهى النظر بالعين وجعها رؤى كربة ومدى بضم اوله وقع
 ثابته (تقدم رجلا وتؤخر اخرى) اى هى اى الاستعارة التمثيلية او هو
 اى المركب المستعمل في غير ماوضع له لعلاقة المشابهة وقرينة مانعة انى
 اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ونحوه اى تقدم رجلا وتؤخر اخرى ونحوه
 (قوله وظاهره وتؤخر رجلا اخرى) يحذف الموصوف وهو يحتاج
 الى قرينتين حذفية ومعينة والحذفية كون اخرى صفة تقتضى موصوفا
 والمعينة ذكر رجلا وتعلق احد المتضامنين فلذلك كان هذا التقدير ظاهرا
 لكن لهذا التقدير مانع وان كان ظاهرا (و) ذلك المانع انه (لا يحصل له)
 ههنا اذ ليس هيئة المتردد في الذهاب ما يفيد هذا الظاهر من ان المتردد
 في الذهاب يقدم رجلا قدامه ويؤخر رجلا اخرى خلفه بل هيئة ما يفيد
 هذا التقدير اعنى قوله (بل اخرى صفة تارة) محذوفة بقرينتين ايضا
 لكن الحذفية لكونها كلمة اخرى لفظية والمعينة حالية عقلية وفي السابق
 كلاهما لفظيتان (اى انى اراك تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل
 تارة اخرى) وهذا هو هيئة المتردد في الذهاب وهذا من امثلة استعارة
 احد لفظى صورتين متزعين من امور متعددة لصورة اخرى كذلك بان
 توفع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة صورة اخرى حيث شبه صورة
 تردد شخص في امر بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
 فيقدم رجلا تارة وتارة لا يريد الذهاب فيؤخر تلك الرجل تارة اخرى في
 الاقدام تارة والاجام اخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به
 يحصل لها فردان متعارف وغيره تعارف فتكسب عبارة الفرد المتعارف وهو

مطلب انى اراك تقدم
 رجلا وتؤخر اخرى

مطلب تعبير الاستعارة
 التمثيلية بالعربى تفصيلا

صورة المشبه به من غير تغير فيها قال العلامة التفتازاني في تحقيق هذا المثال كتب الوليد بن يزيد لما بويع له الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمده على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة له بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة بالمطابقة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى انتهى (قال المصريح) اي تردد انت (في الاقدام) هذا مع ما عطف عليه تفسير للمعنى المراد من هذا التركيب وهو الصورة المنتزعة من تردد المخاطب في المبايعة وذلك التردد بان يقدم نفسه تارة على المبايعة ويكف نفسه اخرى عن المبايعة بقرينة مقامه ومورده كما سبق وهذه الصورة وهي المشبهة عقلية والصورة المشبهة بها وهي صورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يقدم على الذهاب يقدم رجلا تارة وتارة يكف نفسه عن الذهاب يؤخر تلك الرجل اخرى حسية كما لا يخفى على اهل التشبيه وقوله في الاقدام والاحجام اشارة الى وجه الشبه وهو التردد في الامر مطلقا وهو صورة اقدام النفس الامر وكفها عنه وليس هو جزء من الطرفين نعم انه يؤخذ وينتزع من الطرفين مع ان كونه غير خارج عن الطرفين لاضير فيه على ما بين في المطولات واما ما قيل ان قوله في الاقدام والاحجام بيان لوجه الشبه المخصوص بالمشبه فلا يتوهم ان هذا مخالف لكلام العلامة اذ جعل وجه الشبه الاحجام والاقدام والمص جعل من جزء المشبه ففيه نظر اذ وجه الشبه ما يشترك الطرفان فيه والمخصوص بالمشبه لا يشتركان فيه فالمخصوص بالمشبه لا يكون وجه شبه وايضا فيما قيل ان صورة مجموع هذه الامور مشبهة بصورة من قام فيقدم رجلا ويؤخر اخرى سواء كان فيه تردد او لا وسواء اراد الذهاب او لا واما ما جعل التفتازاني المشبه به صورة التردد في الذهاب وعدمه بتقديم رجل وتأخيرها اخرى فليس بجيد اذ يلزم تشبيه العام بالخاص وايضا التردد ليس بمبرئي كما لا يخفى انتهى نظر اذ التعميان بقوله سواء كان فاسدان اذ لو لم يتردد ولم يرد الذهاب وعدمه فكيف يقدم رجلا ويؤخر اخرى والفعل الاختياري مسبوق بالارادة

البتة وقوله وفيما جعله التفتازاني يلزم تشبيه العام بالخاص مما اذا لازم تشبيه المقيد وهو التردد في المباينة له بالقيد الآخر وهو التردد في الذهاب وهما متباينان وقوله ايضا التردد ليس يمرئي ثم اذا مراد بالحسي ما يدرك وهو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة على ما بين في محله ههنا مرئي المادة كما في المشبه كما لا يخفى واما ما قبل بل المرئي هو اللفظ الدال على التردد على ان الرؤية في قوله اني اراك لانم انه من الرؤية بمعنى الابصار لجواز ان يكون من الرؤية بمعنى العلم فقيه نظر لا يخفى (قوله اي الشجاعة والجرأة على الامر) بمعنى الحمل عليه تفسير للاقدام والجرأة بفتح الجيم ومدالراء بمعنى الاجترأ والحمل عطف تفسير للشجاعة فانها كما تطلق على الاجترأ الذي هو اثر الشجاعة تطلق على ملكة تصدر آثارها في محلها بسهولة من صاحبها (والاجسام) من باب الافعال (يجيم وحا) اي كف النفس عنه تفسير للاجسام وقد سبق الكلام المتعلق بكلمة اي التفسيرية في الجزء الاول في بحث المجاز المفرد فارجع فلانكسل (قال المص رحمه الله لا تدري) انت من الدراية تقول دريته وبه ادري دريا كضربا ودريا كعلماء ودرية كمشدة ودرية كرحمة ودريانا كحرمانا ودريانا كنزوانا ودراية ككتابة ودريانا تشديد الباء كحلبا من الباب الثاني اذا علمته على قول الاكثر او اذا علمته بضرب من الحيلة على قول (ايها اخرى) والظاهر انها استفهامية فالمعنى لا تعلم انت جواب السؤال باي من الاقدام والاجاف اخرى من الآخر فاي مبتدأ واخرى خبره ويجوز ان تكون موصولة فالتقدير حينئذ لا تعلم الذي هو من الامرين اخرى من الآخر حينئذ اي منصوبة المحل على انها مفعول به لا تدري (واعلم ان الضمير المرفوع الذي يقع في الصلة لا يحذف الا اذا كان مبتدأ فيها بشرط ان يكون خبره غير جملة وغير ظرف لانه اذا كان خبره جملة او ظرفا لا يدل على الحذف لكون كل منهما صالحة لان يكون صلة كذا في الرضى وههنا كذلك والظاهر ان هذه الجملة استئناف فكأنه قيل لم ترد فاجاب بما ترى ويحتمل ان يكون صفة للاقدام والاجسام لكن فيه تأمل (قوله فانه) اي كون اخرى صفة تارة المحذوف (التحققي) اي بيان لمعنى المذال على ما هو مطابق لا في نفس الامر من صورة التردد (الوفي) التام الاحلي اي الاوفق للطبع والذهن فان الخلو من خواص الجسم يعني بحقيقته العلامة التفتازاني والسيد المرئيف

الاجسام بكسر الهمزة
وسكون الحاء المهملة
وبعدها جيم يقال اججم
عنه اججما اذا كف عنه
يعني برايشدن كبر وطوروب
واز كلك والاجسام بكسر
الهمزة وسكون الجيم
وبعدها مهملة بر ايشه
اقدام ايلوب كبر وطورمق
يقال اججم عنه اذا كف
كذا في القاموس

مطلب جواز حذف
الضمير في صدر الصلة

الجر جاني حيث قال العلامة في شرح المفتاح ان المراد بالرجل الخطوة
والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر اخرى فان المتردد بخطو خطوة
الى قدامه وخطوة الى خلف انتهى واورد عليه ان تأخر الخطوة
الى موضع ابتداء منه الخطوة الاولى لا الى خلف المتردد واجيب عنه
بان المراد بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى
لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة الاولى وبعد رده عليه ان المشهور في صورة
التردد في الذهاب وعدمه تقديم الرجل وتأخيرها لا تقديم الخطوة وتأخيرها
وقال السيد الشريف المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرجت مغايرة لها من حيث انها قدمت فالتغاير
بينهما اعتباري كذا نقل الشارح عن السيد الشريف في اطوله ثم قال فيه
تباعد السيد السند في التكلف فان التغاير الاعتباري بين الرجلين غير
ظاهر والتبادر هو التغاير الذاتي فظهر من ههنا ان هذا التحقيق والتوجيه
هو التحقيق الوفي الاحلي من تحقيقهما ولكن للسيد السند تحقيق آخر
حيث قال في شرحه على المفتاح ومعنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى انه تقدم
رجلا تارة وتؤخرها اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا انتهى اي
وتؤخرها تارة اخرى والشارح اخذ منه هذا التحقيق الوفي الاحلي كما اشار
اليه في اطوله حيث قال فيه لكن الظاهر ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي
تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة اخرى فان هيئة تردد المتردد في الذهاب هكذا
انتهى فلذلك لم يسند هذا التحقيق الوفي الاحلي الى نفسه و اشار الى وجه
اختيار هذا التوجيه بقوله فانه التحقيق الخ (قوله ولا يذهب خفيا عليك)
اي من من شأنه الخطاب عطف على قوله ظاهرة وتؤخر الخ من قبل
عطف جملة على جملة اخرى لماسبة حاصل مضمون احدهما لحاصل
مضمون الاخرى فان حاصل مضمون الاولى تحقيق المثال وكذا حاصل
مضمون الثانية وابتداء كلام والواو احتيناف نحوي وابتدائية والفرض منه
بيان بعض ملحوظاته بالقرينة التي لم يصدر من القوم كلام في حقها
ولم يحكم بنفسه بشئ لعدم الاعتداد بالقرينة الصرفة في مثل هذا الفن
كذا قيل لكن فيه نظر كما سبق لكن فيما ذكره الشارح نظر من وجه آخر
كما سيأتي (انه) اي الشارح (لا يحكم على مفهوم الجملة) بشئ اي يمنع ان يحكم
عليه بان يقال هذا دال كما لا يصح ان يحكم على مفهوم الفعل الاصطلاحي

مطلب السؤال بلزوم
كون الاستعارة في الجملة
تبعية مع انها فيها ليست
كذلك وسيأتي جوابه

(و) مفهوم (الحرف) الاصطلاحي يعنى ان مفهوم الجملة كمفهوم الفعل والحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية ومفهوميتهما لا يصح الحكم بشئ عليه فمفهوم الجملة لا يصح الحكم عليه فظهر ان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه مع الاشارة الى وجهها وعلتها وهى عدم استقلال مفهومها فانه مركب من النسبة التى هى غير مستقلة بالمفهومية ومن الطرفين اللذين كل منهما مستقل والمركب من المستقل وغيره غير مستقل فمفهوم الجملة غير مستقل بالمفهومية كذا قالوا وفيه نظر اذ استقلال الجملة بالمفهومية ظاهر بل الغرض من التشبيه بيان حال المشبه فقط وهى عدم صحة الحكم عليه واما علة عدم صحة الحكم على مفهوم الجملة فاستقلالها في افادة فائدة يصح السكوت عليها كما مر وسيأتى واذا لم يصح الحكم على مفهومها بشئ (فلا يصح) اى يمنع تقريع على قوله لا يحكم الخ (فيه) اى في مفهومها (التشبيه) بان يتصف مفهومها بوجه الشبه فان التشبيه يقتضى ذلك الاتصاف والاتصاف يستلزم ان يحكم بالصفة على الموصوف والحكم بها عليه يوجب ان يصلح الموصوف لان يكون مسندا اليه والغير المستقل لا يصلح لان يكون مسندا اليه كما في الفعل والحرف (الذى هو مبنى الاستعارة) مطلقا وصفه بهذا للاشارة الى وجه لزوم صحة التشبيه في مفهوم الجملة مادامت استعارة * فان قلت * ان كل استعارة مبنية على تناسى التشبيه فكيف تبني على التشبيه اذ بين الا بنائين تناف * قلت * التناسى من باب التماثل للمبالغة في التشبيه فكأنه لا تشبيه بل العينية (بل زيد معنى التشبيه فيما يسرى التشبيه منه في مفهوم ذلك المركب ذلك) اى كون التشبيه فيما يسرى التشبيه منه في مفهوم ذلك (كان يعتبر) اى مثل ان يعتبر (التشبيه في مضمون الجملة او في الهيئة المنتزعة منها) اى من الجملة (فيكون الاستعارة فيها) اى في الجملة (ايضا) اى كما في الفعل والحرف (تبعية) تقريع على قوله بل لا بد الخ واذا اردت ان تطبق هذه المواد على القانون الميزاني فتقول ان الاستعارة التمثيلية تبعية فانها استعارة تجب ان يكون التشبيه فيما يسرى منه فيها وكل استعارة هذا شأنها تبعية فالاستعارة التمثيلية تبعية اما الكبرى فلما مر في بحث الاستعارة التبعية واما الصغرى فلانه دائما اما ان يكون استعارة يجب ان يكون التشبيه في مفهومها واما ان يكون استعاره يجب ان يكون التشبيه فيما يسرى

منه في مفهومها لكن لا يكون استعارة يكون التشبيه في مفهومها بالضرورة
ينتج من الاستثنائي الاتصال المستقيم انها استعارة يجب ان يكون التشبيه
فيما يسرى منه فيها وهي الصغرى المطلوبة اما المقدمة الشرطية المنفصلة
العنادية فللمحصر وجود التشبيه في الاستعارة بالذات او بالواسطة واما
المقدمة الواضحة فلانه لو كانت استعارة يكون التشبيه في مفهومها لصح
ان يحكم على مفهومها لكنه لم يصح على مفهومها وينتج من الغير المستقيم
فلانكون استعارة يكون التشبيه في مفهومها بالضرورة واما هذه المقدمة
الشرطية فلا بناء الاستعارة على التشبيه الذي يقتضى صحة ان يحكم على
مفهومها بمشاركتها مع المشبه به في وجه الشبه واما المقدمة الرافعة فلما مر
من تقريرنا آنفا فقوله فيكون الاستعارة فيها تبعية اشارة الى الدعوى
وقوله بل لا بد الخ اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية وكلمة بل للترقي
من الدليل الى الدعوى فان تلك الصغرى دعوى بالنسبة الى ما قبلها من الدليل
وكذا قوله فلا يصح فيه التشبيه الخ اشارة الى المقدمة الواضحة من ذلك الدليل
وهو مطلوب بالنسبة الى ما قبله كما قررنا ويجوز ان يقرر الدليل من قوله انه
لا يحكم على مفهوم الجملة الى هنا قياسا مركبا من الاقتراني الاتصال
والاستثنائي المستقيم او الغير المستقيم موصول النتائج او موصول النتائج
فقرر (قوله وقد خلا عن الايماء اليه) اى الى كون الاستعارة التثلية
تبعية (كلام القوم) تعريض للقوم بان اللايق بل الواجب ان يصرحوه
وما لم يكونوا مصرحين ينبغي ان يوموا اليه والجملة حال عن تبعية اى ثبت
التبعية لها مقارنة لعدم ايماء كلامهم لها واجاب عنه بعض المحققين
بمنع الكبرى من الدليل الذى ثبت قوله لا يحكم على مفهوم الجملة بان قال
لانسلم ان كل ماهو مركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل انما يكون
كذلك لو كان ما يحتاج اليه غير المستقل منه غير داخل فيه ومفهوم الجملة
ليس كذلك فان ما يحتاج اليه غير المستقل وهو النسبة داخل في مفهومها
فمح يكون قياس مفهومها لمفهوم الفعل والحرف قياسا مع الفارق
فاذا استقل مفهوم الجملة يتصف بوجه الشبه ويحكم عليه وبه فلا حاجة
الى اعتبار امر آخر يتصف بوجه الشبه ثم يسرى في مفهومها انتهى
ملخصا * فان قلت * نعم ان الجملة مستقلة بالمفهومية لكن قد سبق
في بحث الاستعارة التبعية ان الجملة ان كانت كلاما لا يقع مسندا ولا مسندا

اليه لاستقلاله بالافادة ولا يقبل الارتباط الى الغير ولا ارتباط الغير اليه
وان لم تكن كلاما وذلك بان لا يتعلق بها ايقاع او انزعاق فتقع مسندا لكون
نسبتها ناقصة فتقتضى الارتباط الى الغير ولا تقع مسندا اليه والابتناء على
التشبيه يقتضى ان تقع مسندا اليه لما مر + قلت + اذا كانت نسبتها ناقصة
كما يصح ان تقع مسندا يصح ان تقع مسندا اليه فانها حينئذ كما يصح
ان تقتضى الارتباط الى الغير يصح ان تقتضى ارتباط الغير اليها كما في نسمع
بالمعدي خير من ان تراه وكما في طرفي القضية الشرطية نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ولم يقل احد بان جملة كانت الشمس طالعة مجاز
وكذا الجزاء وكذا في نحو ضرب زيد وهو قائم نعم انها حينئذ في حكم
المفرد ومفرد حكما بمعنى انها لا تفيد فائدة تامة التي يصح السكوت عليها
لا بمعنى انها مفرد محضة فلا تخرج به عن كونها جملة كما صرح به السيد
الشريف + فان قلت + نعم ان الجملة التي تكون استعارة تمثيلية اذا كانت
خبرا او حالا كما في انا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى او صفة او غير ذلك
فالامر كما ذكرت واما اذا كانت كلاما كما في قوله علت كلمته + ختم الله على
قلوبهم وعلى سمعهم الآية على رأى كما مر فلانكون في حكم المفرد فكيف
تقع مسندا اليه ومسندا + قلت + مضمون الكلام ومعناه مثلا زيد قائم
عبارة عن مجموع وقوع ثبوت القيام لزيد وقد سبق ان مثل هذا المجموع
اذا لوحظ من حيث المجموع يكون معنى مركب تام ومضمون كلام فحينئذ
يصح ان يقع محكما عليه ضمنا كما يقال كل هيئة تركيبية خبرية وضممتها
لوقوع ثبوت المسند للمسند اليه فيثبت ضمنا ان وقوع ثبوت قيام زيد معنى
زيد قائم او موضوع له زيد قائم ولولم يكف صحة الحكم الضمني لما صح استعارة
بل مجازية لافي الفعل ولا في الحروف فانه اذا سري التشبيه الذي في متعلقاتها
لزم ضمنا ان يحكم في معانيها الجزئية بان هذا مشبه وذاك مشبه به كما لا يخفى
فالحكم في كل استعارة ضمني لا صريحى وهو ظاهر + فان قلت + لو كفى صحة
الحكم الضمني في كون اللفظ مجازا لزمان يكون الاستعارة والتجوز في الحروف
والمشتقات اصلية وانه ليس كذلك - قلت - لعل المعتبر في كون الاستعارة
اصلية هو كون الحكم الضمني بالذات لا بالواسطة وهو في المشتقات والحروف
بالواسطة وبالتبعية وفي اسم الجنس والمصادر ومعلقات والحروف بالاصالة

وبالذات فلذلك كانت في اسماء الاجناس والمصادر والمتعلقات اصلية
وفي الحروف والمشتقات تبعية

(تصوير الاستعارة التمثيلية اجمالا)

باللغة العربية

وجدانا

مطلب تعبير الاستعارة

التمثيلية باللغة العربية اجمالا

بطريق الوجدان

مطلب تعبير الاستعارة

التمثيلية بطريق العمل

مفصلا باللغة التركية

شبه صورة تردد مروان بن محمد في المبايعة لوليد بن يزيد بصورة تردد من
قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا تارة وتارة لا يريد
فيؤخرها تارة اخرى في صورة الاقدام تارة والاجام تارة اخرى ثم ادعى
دخول هذه الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها فاستعمل اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها في هذه
الصورة المشبهة فصار هذا المركب استعارة تمثيلية

تعبير الاستعارة التمثيلية بطريق العمل مفصلا باللغة

التركية

مفتى افندي به بر مسئله سؤال اولند قده بر كره جواب يازمق مراد ايدوب
قلم النده اوله رقى النى مركب حقه سنه اوزادوب بر كره جواب يازمق
مراد ايدوب النى كيرويه جكمك وينه جواب مراد ايدوب النى اوزادوب
وينه جواب ويرمامك مراد ايدوب النى كيرويه جكمك كدن حاصل اولان
هيئتي هيئت اقدام اجماده بر كره بر كره بر كره كيتك مراد ايدوب
اياغيني ايلرويه آتوب وبر كره كتمامك مراد ايدوب اياغيني كيرويه جكمك
وينه كتمك مراد ايدوب اياغيني ايلرو آتمق وكتمامك مراد ايدوب كيرويه
جكمك كدن حاصل اولان هيئته تشبيه ايلدم شوهيئت مشهيه شوهيئت
مشبهك بها جنسنده دخولنى دعوى ايلدم ايكي فرد حاصل اولدى برى
فرد متعارف كه شوهيئت مشبهك بهادر وبرى غير متعارف كه شوهيئت
مشبهدر بعده شوفرد متعارفه موضوع اولان انى اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى لباسنى شوفرد غير متعارفه اكسا ايدوب كيدر دم شولباس
انى اراك يافتى مترددا فى الفتوى معناسنده استعارة تمثيلية اولدى
والقرينة المانعة هى المقام اذ المفتى لا يقدم رجلا ولا يؤخر اخرى والمعينة
للمراد هى المقام ايضا كما لا يخفى وقد سبق مرارا انهما قد تجدان واما
الداعى هو المبالغة في التشبيه اوزيادة البيان

تعبير الاستعارة التمثيلية بطريق العمل اجمالا باللغة

التركية

مفتى افندى سؤاله جوابده قلم ايله الى مركب حقه سنه اوزادوب
چكمه دن حاصل اولان هيئتى هيئت اقدم واجامده بركه بربره كتمده
بركره اياغنى ايلرويه آتوب بركره كرويه چكمه دن حاصل اولان هيئته
تشبيه ايلدم انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لفظى ذكر ايلبوب
انى اراك يامفتى مترددا فى الفتوى معناسنى مراد ايلدم شولفظ استعارة
تمثيلية اولدى

(تعبير الاستعارة التمثيلية بالوجدان تفصيلا)

(باللغة العربية فى هذا المثال)

شبه الهيئة الحاصلة من تردد المفتى فى الجواب بان عديده مع القلم تارة
الى الدواة حين اراد الجواب ويجذبها معه تارة منها حين عدم ارادة
الجواب بالهيئة الحاصلة من تردد من اراد تارة ان يذهب فى مصلحة
يقدم رجلا تارة وتارة اراد ان لا يذهب ويؤخر اخرى فى الاقدام تارة
والاجسام اخرى ثم ادعى الهيئة المشبهة فى جنس الهيئة المشبه بها
بان جعل جنسها فردان متعارف وغير متعارف ثم استعمل انى اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى الموضوع للفرد المتعارف هو الهيئة المشبه بها
فى الفرد الغير المتعارف هو الهيئة المشبهة فصار انى اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى بمعنى انى اراك يامفتى مترددا فى الفتوى استعارة تمثيلية
* فان قلت * انا لانك فى ان الهيئة الحاصلة من اجتماع الاشياء
قد تطلق على الهيئة الحاصلة من اجتماع الاشياء فى الخارج كهيئة
السرير وقد تطلق ايضا على هيئة الكلمة الحاصلة من اجتماع حروفها
وترتيبها وحركاتها وسكناتها كصبيغ الافعال وهى موضوعة باعتبارها
وضعا نوعيا للدلالة على الزمان والنسبة التامة فهى بمنزلة الجزء الصورى
لها وقد تطلق ايضا على الهيئة الحاصلة لتركيبات مطلقة تامة او ناقصة
وهى موضوعة باعتبارها للدلالة على الاخبار والانشاء او الاضافة
او التوصيف او غير ذلك من فوائد التركيب وقد تطلق على الهيئة
المتحصلة من اجتماع المعانى فى الذهن ونسبة بعضها الى بعض وتلاصق
بعضها الى بعض وتضامها بحيث تكتسى الصورة الوحدانية وهذه الهيئة

مطلب تعبير الاستعارة
التمثيلية بطريق العمل
اجمالا باللغة التركية

مطلب تعبير الاستعارة
التمثيلية بطريق العلم
تفصيلا بالعربية

مطلب استعمالات الهيئة

بمنزلة الجزء الصوري لتلك المعاني المجتمعة في الذهن كسائر الهيئات وهذه الهيئة هي التي اعتبرها اهل البيان في الاستعارة التمثيلية وهم يقولون ان المجاز باعتبار الهيئة اللفظية اعني صيغة الفعل مثلا والهيئة التركيبية مجاز في المفرد لافي المركب اما في الفعل فظاهر فان هيئته هيئة افرادية وقد سبق ان اللفظ ههنا اهم من الحقيقي والحكمي فتكون كلمة حقيقة واما في المركب فان الهيئة احد اجزائه فالمجاز فيهما مجاز في المفرد لافي المركب (واعلم ان المجاز والحقيقة لا يجريان في المعنى الصرف ولا في اللفظ المجرد عن المعنى بل يجريان في اللفظ باعتبار استعماله في المعنى كما يظهر من تعريفهما فلا بد للهيئة المعنوية التي اعتبرها اهل البيان في الاستعارة التمثيلية من لفظ موضوع لها حتى يستعار منها لما يشابهها فذلك اللفظ مفردا او مركبا اما غير الالفاظ الدالة على المعاني المجتمعة واما عينها واما بعضها واما هيئتها التركيبية ولا سبيل الى الاول لانه لو كان لها لفظ موضوع غير تلك الالفاظ لزم ان يستعار ذلك اللفظ للهيئة المشبهة وليس كذلك ولا الى الثاني لانه لو كان عين تلك الالفاظ لزم ان يكون للمركب وضع ثالث غير الوضع الشخصي والنوعي فان كل لفظ مفردا كان او مركبا اذا كان مما يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية اما لحروفه كما في الفعل واما لكلماته كما في المركبات فقيه وضمان شخصي باعتبار المادة ونوعي باعتبار الهيئة مثلا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى موضوع باعتبار هيئته التركيبية وضعا نوعيا للدلالة على الاخبار وباعتبار كل كلمة من كلماته التي بمنزلة المادة للمجموع وضعا شخصيا لمعاني مفرداته فلا وضع في هذا التركيب وغيره من المركبات غير هذين الوضعين حتى يدل التركيب على الهيئة المنزوعة من الاجزاء دلالة مطابقة كما قال السعد العلامة والسيد السند وغيرهما ولا سبيل الى الثالث اذ بطلانه ظ ولا سبيل الى الرابع وهو كون الهيئة التركيبية موضوعا للدلالة على تلك الهيئة المعنوية فلانها لو كانت موضوعا لها لزم تعدد الوضع والاشتراك في الهيئة التركيبية ولم يقل به احد اذا الهيئة التركيبية في كل تركيب انما وضعت للدلالة على احدى فوائد التركيب من الاخبار والانشاء والاضافة وغير ذلك واما ما اعتبره اهل البيان من الهيئة الحاصلة من حضور المعاني المجتمعة في الذهن وتلاصقها

مطلب مهمة وسؤال
دقيق في التمثيلية

مطلب لكل مركب ثلاثة
اوضاع بثلاثة اعتبارات

ونضمامها بحيث تكتسى تلك المعاني المتعددة لباس الاتحاد وتصير واحدا
اعتباريا فلم يوضع للدلالة عليها لفظ لفظ مفرد ولا مركب ولا هيئة
لفظية حاصلة من تركيب الالفاظ فكيف نصح الاستعارة باعتبار تلك
الهيئة المعنوية التي لم يوضع لها لفظ ولا هيئة فان مدار الاستعارة على اللفظ
الموضوع * قلت * نختار الشق الثاني ولعله في كل مركب ثلاثة اوضاع
بثلاثة اعتبارات (احدها) وضع نوعي باعتبار الهيئة التركيبية فهذا
الوضع يدل المركب على الاخبار او الانشاء او غيرهما من فوائد التركيب
(وثانيها) وضع شخصي باعتبار كل مفرد من مفرداته وبهذا الوضع يدل
كل مفرد من مفرداته على معناه الموضوع له فنسبة هذا الوضع والدلالة
الى المركب من قبيل المجاز من قبيل نسبة اوصاف الاجزاء الى الكل (وثالثها)
وضع شخصي ايضا باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع
النظر عن المفردات والهيئة التركيبية فيدل المركب بهذا الوضع على الهيئة
المعنوية الحاصلة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن التي اعتبرها اهل
البيان في الاستعارة التمثيلية ونظير المركب في هذا الاعتبار الاخير هو
المفرد الذي فيه وضعان وضع نوعي باعتبار هيئته الافراد وشخصي
باعتبار مجموع جواهر حروفه كالفعل فظهر من ههنا ان المركب بهذا
الاعتبار الاخير في حكم المفرد في عدم اعتبار دلالة جزئه على جزء معناه
وظهر ايضا ان الوضع الشخصي المعتبر في كل مركب هو هذا الوضع
الاخير لا اوضاع مفرداته التي هي اجزائه كذا حققه ابن كمال باشا في رسالته
المجازية يعني ان المعتبر في تعريف الاستعارة التمثيلية وهو المركب الذي
استعمل فيما شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك المركب بالاطابقة
اى بدلالة ذلك المركب على تمام ما وضع له هو هذا الوضع الاخير وبعد
فيه تأمل تفكر فان ما ذكره من الهيئة هو معنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مثلا فان ثبوت التقديم للمخاطب وتعلقه للرجل وثبوت التأخير له وتعلقه لها
اخرى هو ذلك المعنى كما لا يخفى على المتأمل النصف الصادق فلا حاجة الى وضع
آخر غير الوضع النوعي فلذلك لم يتعرض افحور له (قوله وما يخلج) اى
يضطرب ومنه يقال دع ما يخلج في صدرك اى ما شككت واختلجت (في الصدر)
اى القلب اى جنس الصدر او صدرى او صدر من يسعى لتحصل البيان
او صدرك (ولا تجرد) اى ولا تجرد انت او نحن ما يخلج فيه (في صدر)

اي قلب كائن (بعد الصدر) اي بعد القلوب او بعد قلبي وصدري
 فالعنى على سبيل الكناية لا يوجد ما يختلج في الصدر في صدر من الصدور
 او سوى صدر الش فان تقيه في صدر بعد صدر يستلزم تقيه من كل
 الصدور او سوى صدره والا لصدق الوجدان في صدر بعد صدر
 ويجوز ان يكون الصدران الاخيران بمعنى الرجوع فالعنى لا تجده بالتبع
 والاستقراء يكتب القوم بالرجوع اليها ولا تعرفه بالاستفسار عن الاساتيد
 بالرجوع اليها فانهم لا يعرفونه على مذاق الش ويحتمل ان يكون المراد
 من الصدرين الاخيرين جماعة رؤساء بعد جماعة رؤساء فلاستغراق
 على كل من احتماله اي احتمال الاستغراق عرفي كما لا يخفى (قوله ان معنى
 قوله فاعل يختلج) اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى مسبب
 عن التردد) اذا كان كذلك (فيحتمل) اي فيجوز ان يكون التجوز
 (باعتبار) اي باعتبار هلاقه غير مشابهة واذا جاز ان يكون
 باعتبار امكانا وقوعيا (فيتحقق المجاز المرسل في المجموع من غير
 تصرف في الاجزاء) اي اجزاء المركب (كاستعارة) كما يجوز
 في المجاز المفرد كونه استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين المشابهة
 وغير المشابهة في مادة واحدة كذلك يجوز في المجاز المركب كونه استعارة
 تمثيلية ومجازا مرسلا في مادة واحدة باعتبار العلاقتين من غير منصرف
 في الاجزاء ولكن يرد عليه ان العلامة التفتازاني صرح بعدم انحصار
 المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية بل صرح كونه مجازا مرسلا كما مر في
 الانحصار فلامعنى الادعاء بعدم الوجدان في الصدور اللهم الا ان يقال
 ان ذلك الادعاء بالنسبة الى خصوص المادة اعني اني اراك الخ وبالنظر الى مادة
 واحدة من جهتين وبعد فيه نظر فانه يمكن ان يستفاد ما ذكره من كلام
 العلامة التفتازاني لظهور علاقة المسيبية ههنا وايضا يراد ان ما ذكره
 ههنا مناف لما ذكره سابقا ردا على التفتازاني ومؤيد لما قاله من ابطال
 حصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية كما لا يخفى

(تعبير المجاز المركب المرسل العلمى باللغة التركية)

بركسه برصليته كتمك مراد ايدوب بر كره اياغنى ايلرويه آتوب وبر كره
 كتمامك مراد ايدوب اياغنى كيرويه چكمك دن حاصل اولان هيئته موضوع
 اولان اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لفظي ذكر اولندي مسبيت

(علاقه)

مطلب المجاز المرسل
المركب

مطلب تقسيم المجاز
المركب الى الاستعارة
التمثيلية والمركب المرسل

مطلب تعبير المجاز المركب
المرسل العلمى بالتركية

علاقه سيله انت متردد ، عناسى مراد اولدى اتى ارالك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى لفظى مجاز مركب مرسل اولدى

(تصوير المجاز المركب المرسل العلمى باللغة العربية)

مطلب تعبير المجاز المركب
المرسل العلمى بالعربية

مطلب تصوير مسألة
هذه الفريدة

مطلب العقد الثانى
فى الاستعارة بالكناية

ذكر لفظ اتى ارالك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الموضوع هيئة منزعة من اراد
تارة ان يذهب فى امر تقدم رجلا وتارة اراد ان لا يذهب وتؤخر اخرى واريد
بذلك اللفظ معنى انت متردد فى هذا الامر بعلاقة المسببية فصارت ذلك اللفظ مجازا
مركبا مرسلا وانت اذا احطت بما قررنا لك من التعبيرات تقدر ههنا على
التعبير العلمى باللغة العربية والتركية فلا حاجة الى الاطناب (اعلم ان مسألة هذه
الفريدة اثنتان احدهما ان كل كلام متى صلح المقام لان يستعار على سبيل التمثيل
يصح ان يستعار على سبيله وتلك الصلاحية بان توجد الفريقتان وعلاقة
المشابهة التى هى ههنا هيئة منزعة وثانيتهما ان كل كلام متى صلح المقام
لان يتجاوز مجازا مرسلا تركيا يصح ان يتجاوز كذلك واما اذا ضم الغرض
والداعى الى هاتين المسئلتين فيكون من مسائل المعانى كما لا يخفى على
اهله (قال المصنف رحمه الله العقد الثانى) اى العقد الذى عهد جزأ
من العقود الثلاثة التى سقت لتحقيق معانى الاستعارات واقسامها وقرائنها
المتصف بالناووية رتبة اذ مدلول العقد الاول تحقيق معنى الاستعارة
المصرحة وتحقيق اقسامها ومدلول هذا العقد تحقيق الاستعارة
المكنية الغير المحققة لوقوع الاختلاف فى تحقيق معناها وقد سبق الكلام
المتعلق بلفظ العقد وان معناه من اى شئ عبارة وانه جزئى او كلوى وان لاه
لاى معنى من المعانى الاربعة المعلومة فى الجزء الاول ولفظ الثانى اشتقاقا
ومعنى فى الجزء الثانى فراجع اليه (فى تحقيق الاستعارة بالكناية) اى فى
بيان معنى الاستعارة بالكناية على ما هو عليه سواء كان بالتعريف او بالدليل
اما بيانه بالتعريف فلانه من قبيل التصورات واما بيانه بالدليل فبملاحظة
الدعوى بين المعروف والتعريف لكونه مستنبطا من كلام البغهاء
فيستشهد به بكلام المجيد وبكلام البغهاء الموثوق بعريتهم وظرفية التحقيق
للعقد الثانى من ظرفية الصفة لوصوفها وقد سبق تحقيق الظرفية
واضافة المعنى الى الاستعارة بالكناية من قبيل اضافة السمى الى الاسم
او من قبيل اضافة العام الى الخاص والمعنى قد يطلق على ما يقابل العين

وهو ما يقوم بالغير وقد يطلق على ما يقابل الدال وهو ما يقصد بشئ
سواء كان ما يقصد لفظا كما اذا ذكر اللفظ واريد نفسه او غيره اذا ذكر
اللفظ واريد مفهومه فيبين المعنيين عموم وخصوص مطلق وسيجي وجه
التسمية بالكناية (قال المص رح اتفقت كلمة القوم) فاعل اتفقت وانما
فصلت هذه الجملة عما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال فان هذه الجملة
بمنزلة عطف البيان لما قبلها جزء مما قبلها وهو التحقيق او بدل
مما قبلها واما ما قيل انه خبر بملاحظة مجموع الالفاظ الى العقد
الثالث فقيه نظر لا يخفى ولا م القوم للعهد الخارجي التقديري منل خرج الامير
فالمراد علماء علم البيان والكلمة لفظة واحدة وفي عرف النحاة لفظ وضع لمعنى
مفردواها اقسام ثلاثة فعل واسم وحرف وقد نطلق مجازا على القصيدة بعلاقة
الجزئية وعلى الجمل يقال كلمة شاعر اى قصيدته وقوله عز اسمه وجعلها كلمة
باقية اى كلمة التوحيد وقوله عز وجل * وكلمة الله هي العليا الآية اى كلامه
تعالى والمراد بالكلمة هو الكلام بقرينة ما سياتى من قوله كان هناك الاستعارة
بالكناية و اضافتها الى القوم بمعنى اللام المفيدة للاختصاص التام
وهو التملك وشبه التملك (قوله الظاهر) فى مقام كلمة القوم (كلمات القوم)
وكلمات القوم ليس بكلمة القوم يتبع من نانى الاول ان الظاهر ليس
بكلمة القوم ويلزمه ان كلمة القوم ايس بظاهر فحينئذ قوله الظاهر كلمات
القوم صغرى والكبرى مطوية فعلى هذا التقرير خلاصة السؤال
معارضة تقديرية فى المدعى الضمنى للمص فكأنه قال كلمة القوم هو الظاهر
فان من تكلم بلفظ فى محل يدعى ظهوره فيه وازله دليلا وان لم يصرحه
ومورده ذلك المدعى الضمنى وتقريره ما ذكر واما الكبرى فظاهرة
واما الصغرى فلقوله (لانه) اى الشأن (لابد للاتفاق من فاعل متعدد)
اى لانه كما وجب ان يكون فاعل مادة الاتفاق متعددا فالظاهر كلمات القوم
لكن المقدم حق فالتالى مثله وهو المط واما الملازمة فظاهرة واما حقبة
المقدم فلان الاتفاق فعل يتوقف حدوثه او قيامه باعتبار مادته كالاتحاد
او باعتبار هيئته كالتشارك والتصاحب على فاعل متعدد وكل فعل
شانه كذا ففاعله متعدد بالضرورة فالاتفاق فاعله متعدد بالضرورة
واما الصغرى فظاهرة وكذا الكبرى * فان قلت * لفظ الظاهر يستعمل
فى العرف فى مقام المتبادر او المناسب وهو ينبي عن صحة خلافه مع ادليه

لان كون الجملة الثانية
بيانا لما قبلها من الجملة
الاولى اعم من كونها
بيانا لما قبلها نفسه او جزء
منه كما صرح به العلامة
التفتازانى عليه رجة
البارى (منه)

وقد سبق ان لفظ لابد
يذكر لكونه من جهات
القصبة والا فاعلى فاعل
الاتفاق يكون متعددا
واذا ضم لفظ بصير المعنى
فاعل الاتفاق يكون متعددا
بالضرورة تأمل تعرف
(منه)

يستلزم وجوبه وعدم صحة خلافه فلا يتم تقريبه * قلت - لعل المراد
 ان الظاهر ههنا بمعنى الصواب والصحيح فيكون التقريب تاما وانما عبر به
 عنه اشارة الى امكان تصحيحه بما سيأتى منه وامام اقبل من ان كلمة مصدر على
 وزن سرقة اسم جنس شامل للقليل والكثير وبمعونة المقام يكون
 المراد به كثيرا نعم يكون المراد من اسم الجنس الوحدة لو لم يوجد مقتضى
 الكثرة فلا حاجة حينئذ الى تصحيح الشئ فيه نظر لا يخفى فانه ليس بمصدر
 بل المصدر هو الكلام بفتح الكاف وسكون اللام بمعنى الجرح يقال كله
 يكلمه كلما من الباب الثانى اذا جرحه نعم ان الكلمة اسم جنس لكن ليس
 هو من اسم الجنس الذى يقع على القليل والكثير ولو كانت التاء فيه
 للجنس كما قال الفاضل الجامى قدس سره اول النوعية كما قال الفاضل الهندي
 عليه رحمة الله كمالا يخفى (واعلم ان اسم الجنس على نوعين نوع وضع
 للماهية المعرأة عن الوحدة والكثرة كالماء والتمر والمصادر فهذا النوع يقع
 على الكثير والقليل وقد يسمى هذا النوع جنسا ويعرفونه بانه ما تشابه
 اجزاؤه او افراده يقع على الكثير والقليل ومن هذا النوع بعضه يفرق
 واحده من جنسه بالتاء كتمر وتمررة وضرب وضربة وبعضه بالياء المشددة
 كيهود ويهودى وبعضه لم يفرق كالماء فهذا النوع هو الذى اتفقوا
 على انه موضوع للماهية من حيث هي هي والنوع انساني مالا يطلق
 الا على واحد من افراده فهذا اختلفوا في انه لاى معنى وضع فقال
 المتقدمون انه موضوع للماهية مع قيد الوحدة غير المعينة ويقال لها
 الفرد المتميز كرجل وفرس وانسان وقال المتأخرون انه موضوع للماهية من
 حيث هي هي من غير ان يعتبر معه قيد الوحدة وقال الشارح رحمه الله انزاع
 بين الفريقين فغلب فمن قال بالاول اعتبر السكر مع تنوينها ومن قال بالثاني اعتبرها
 من غير تنوينها انتهى لكن فيه نظر يظهر اذا راجعت الى بحث اللام في بحث الحمد
 في اوائل الجزء الاول واما ما قبل انه يمكن حمل الاضافة على الاستغراق
 العرفي فلا حاجة الى صرف عبارة عن ظاهر انتهى ففيه نظر اذ المعنى
 حينئذ اتفقت كل كلمة من كلمات تقوم فلا يخفى فساد ولو حمل على لكل
 المجموعى وهو ايضا فاسد كما لا يخفى على من يعرف ان هذه اقصية اعنى كل
 هذا الرغيف يشبع هذا الرجل نعم يمكن تصحيحه بنحو ان تقوم على
 الاستغراق العرفي فيكون عاما ويحمل الاضافة ايضا على الاستغراق

مطلب اسم الجنس على
 نوعين وضع احدهما
 لاى معنى ووضع الاخر
 لاى معنى

فيكون المضاف ايضا عاما واذاقو بل العام بالعام ينقسم الآحاد الى
الآحاد فيصير المعنى اتفقت كلمات علماء البيان وهذا معنى صحيح لا غبار فيه
ولا يلزم ان يكون فاعل الاتفاق متعددا لفظا ومعنى معايل لم يكفي التعدد
معنى كالا يخفى ولعله لهذا قال الظاهر وذكر فيما سيأتي غيره اشارة الى
توجيهات متعددة فاندفع ما قيل ان اضافة الكلمة الى القوم ليست بصحبة
ايضا انتهى وقيل ان اتفقت كناية عن اتحدت انتهى ففيه ان الاتحاد
يقضي فاعلا متعددا كالاتفاق فلا يندفع به الاعتراض فان الاتحاد عبارة
عن تشارك الشئين فصاعدا في الصفة او في الفصل او النوع او الجنس
او الكم عددا او مقدارا او في الشكل او في الوضع او في الاطراف او في النسبة
يعني ان الاتحاد هو التشارك في احد الامور التسعة فحصل ان للاتحاد
والوحدة ثمانية انواع (احدها) المماثلة وهي الاتحاد في النوع فاذا
قبل هما متماثلان كان معناه انهما متحدان في الماهية النوعية (وثانيها)
المجانسة وهي الاتحاد في الجنس فاذا قبل هما متجانسان كان معناه انهما
متحدان في الجنس (وثالثهما) المشابهة وهي الاتحاد في الكيف والصفة
فاذا قبل هما متشابهان فمعناه انهما متحدان في الصفة والكيف (ورابعها)
المساواة وهي الاتحاد في الكم عددا كان او مقدارا فاذا قبل هما متساويان
فمعناه انهما متحدان في الكم (وخامسها) المشاكلة وهي الاتحاد في الشكل
فاذا قبل هما متشاكلان كان معناه انهما متحدان في الشكل (وسادسها)
الموازاة وتسمى المحاذاة ايضا وهي الاتحاد في الوضع فاذا قبل هما متوازيان
ومتحاذايان فمعناه انهما متحدان في الوضع (وسابعها) المطابقة وهي
الاتحاد في الاطراف فاذا قبل هما مطابقان كان معناه انهما متحدان
في الاطراف كطاسين اطبق طرف احدهما على طرف الآخر (وثامنها)
المناسبة وهي الاتحاد في النسبة اذا قبل هما متناسبان فمعناه انهما متحدان
في النسبة كزيد وعمر والمشاركون في بنوة بكر والتشارك في الفصل داخل
في المماثلة فان التشارك في الفصل انما يكون بالتشارك في النوع فانه
اذا حصل الفصل في شئ حصل النوع فيه وهذه من الاسماء الاصطلاحات
الحكيمة كما اشار العلامة النفثازاني (قوله الا ان يقال قصدت توحيدها)
اي الكلمة (المبالغة في الاتفاق حتى تجاوز) الاتفاق (الى الاتحاد)
استثناء مفرغ اي بردها السؤال في جميع الاوقات الا وقت ان يقال قصد
المص ببيان الكلمة واحدا وجعلها مفردا لاجما متعددا المبالغة في اتفاق

مطلب معنى الاتحاد
وانواعه الثمانية

كلماتهم حتى تجاوز اتفاقها الى صيرورتها كلمة واحدة وحاصل هذا التوجيه
استعارة لفظ الكلمة للكلمات المتعددة استعارة مصرحة اصلية بان شبه
الكلمات المتعددة بالكلمة الواحدة في الوحدة مطلقا اي سواء كانت في اللفظ
او في المعنى فان كلماتهم متحدة في المعنى وهو الكون هناك استعارة بالكناية
وادعى دخولها في جنس المشبه بها فاستعير لفظ الكلمة للكلمات فصارت الكلمة
بمعنى الكلمات والقربة كلمة اتفقت اذ مساق النكته بعد صحة اصل المعنى
سواء كانت بالحمل على الحقيقة او على المجاز وهما بالحمل على المجاز لما سبق
و خلاصة الجواب على هذا التوجيه منع الكبرى المذكورة مع السند
الحل ومورده تلك الكبرى واما تقريره فبان يقال ان اردت ان الكلمات
ليست بكلمة القوم معنى فلان سلم ذلك انما يكون كذلك لو لم يحمل الكلمة
على معنى الكلمات مجازا وليس كذلك وان اردت ان الكلمات ليست
بكلمة القوم لفظا فسلم لكن لان سلم ان الظاهر كلمات القوم كيف وكلمة القوم
كلمات القوم معنى ويجوز ان يكون خلاصة السؤال المذكور نقضا في العبارة
وان تكون منع تلك الدعوى الضمنية فحينئذ يكون قوله الا ان يقال الخ اشارة
الى مادة دليل اثبات الدعوى كانه على التقرير الاول اشارة الى الحل والمنع
مطوى وكما ان قوله الظاهر كلمات القوم الخ على هذا التقرير الثاني اشارة الى
السند وتنويره وانت تقدر على تصوير الدليل باى صورة من صور القياس
الست اجالا والاربع والعشرين تفصيلا شئت وحتى ههنا ابتداءية وقد سبق
تحقيق كلمة حتى (قوله ولا بعد) كل البعد اشارة الى وجه تقديم التوجيه الاول
وهو صحة اسناد الاتفاق الى غير ذى ارادة وجاء الفساد ونشاء من
وحدة الفاعل فاللائق اصلاح مانشاء منه الفساد وتصحيح الاسناد كتشهير
الساق قبل ورود الماء وان لم يكن فيه بأس لكن فيه تأمل سيأتى (ان يقال
الاسناد) اي اسناد اتفقت الى كلمة القوم (مجازى) اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ماهوله بتأول وله ملابسات شتى يلبس الفاعل
والمفعول والسبب والزمان والمكان والآلة وغير ذلك فاذا اسند ما بنى
للفاعل فهذا الاسناد حقيقة عقلية واذا اسند ما بنى للمفعول فهذا الاسناد
ايضا حقيقة عقلية واذا اسند كل منهما الى غير ماهوله من الملابس
فهو مجاز عقلي ويسمى ايضا اسنادا مجازيا ومجازا حكما وههنا اسناد
الفعل الى غير ماهوله من الملابس فكأنه قيل الى اي ملابس من غير

مطلب مجاز عقلي

ما هو له اسند الفعل ههنا فاجاب بقوله (حقيقته) اى حقيقة ذلك الاسناد (اتفق القوم فى كلمتهم) يعنى هذا الاسناد ما بنى للفاعل الى طرفه من الملايسات الغير الفاعلية فلذلك فصل هذه الجملة عما قبلها و اشار باسناد الاتفاق الى القوم الى ما يجب فى المجاز العقلى من ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لانه لامر عبارة عن اسناده الى غير ماهوله وغير ماهو له يقتضى وجود ماهوله وان لم يجب ان يكون مستعملا فى مكانه الاصل بل اللازم والواجب ان يكون له مكان اصلى لو استعمل فيه لكان حقيقة وقوله ولا يبعد الخ عطف على مقدر اى يقرب هذا التوجيه ويبعد ان يقال الخ فان لا يبعد يستعمل فى العرف فى نفي كل البعد لا اصله وقرينة الحذف الواو فان اصله العطف وقرينة التعيين هى المقابلة وهذا جواب آخر يحمل الاسناد على المجازى كنهاره صائم وقام ليله وظرفية الكلمة لاتفاق القوم من قبل ظرفية الموصوف للصفة فان الاتفاق صفة للكلمة من حيث التعلق بها فعلى هذا يكون الكلمة فاعلا مجازيا للاتفاق ووجوب تعدد فاعله انما هو اذا كان فاعله فاعلا حقيقيا لا فاعلا مطلقا وخلاصة هذا الجواب منع قوله لانه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد مطلقا مع السند الحل واما تقريره فهكذا لانسلم انه لا بد الخ انما يكون كذلك لو كان اسناده الى فاعله حقيقة وليس كذلك الا ترى ان حقيقته اتفق القوم الخ قيل ان قل ان يقول ان الاتفاق صفة للكلمات اولا وبالذات والاعنوم ثانيا وبالعرض كما ان الصدق صفة للخبر اولا وللمخبر ثانيا فكيف يكون الكلمة ظرفا لاتفاق القوم ولو قيل من قبل ظرفية الموصوف للصفة كما يقال المخبر صادق فى خبره فلا يفيد اذ فى مثل هذا الظرف لا يكون اسناد هذه الصفة اليه مجازيا لانه يصدق عليه تعريف الاسناد الحقيقى على ان مادة الاتفاق يستعمل بعلى كما يقال متفق عليه لا بكلمة فى ولعل الش اشار اليه بقوله ولا يبعد انتهى وفيه ان الاتفاق هو الموافقة وهى اعم من ان تكون بطريق المصادفة ومن ان تكون بطريق الاختيار والارادة فيكون اسناده الى كل من القوم والكلمات اولا وبالذات غاية ما فى الباب ان اتحاد القوم فى الصفة وهى صدور الكلمة الواحدة منهم وان اتحاد الكلمات ايضا فى الصفة وهى الدلالة على المضمون الواحد ولا ضير فيه * فان قلت * كيف يصح صدور الكلمة الواحدة بالشخص من رجال

متعددة التي تدل عليها القوم * قلت * هذا مبني على ما ذهب اليه
اهل العربية من ان الالفاظ كالجواهر كما هو اللائق لاصحاب هذا الفن
* فان قلت * ما النكتة في كون الاسناد مجازيا * قلت * الاشارة الى مدخلية
الكلمات في اتقانهم (قوله فلا يضر وحدة الكلمة) تفريع على التوجيه الثاني
ان قيد وحدة الكلمة بالحقيقة او على التوجيهين ان قيدت بنى الظاهر
* فان قلت * لم لم تضر وحدة الكلمة على هذا * قلت * لان اقتضاء الاتفاق تعدد
الفاعل انما هو باعتبار معناه الحقيقي ونسبته الحقيقية دون نسبته المجازية كما
لا يخفى وقد سبق آتفا وجه صحة صدور كلمة واحدة بالشخص من رجال متعددة
(قال المصنف رح على انه) اي الشأن (اذا شبه امر بآخر) اي بامر آخر (من غير
تصريح) اي تشبيها كائنا من عدم تصريح (لشيء) كان (من اركان التشبيه)
المشبه والمشبه به ووجه الشبه واداة التشبيه (سوى المشبه) وفي سوى اربع
لغات كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهم المشهورتان
وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر والاسم بعدها مستثنى متصل مخفوض
لكونه مضافا اليه * فان قلت * اذا كان الاسم الذي بعدها مستثنى
تكون هي من حروف الاستثناء فما وجه قول النحاة ان اعراب سوى
النصب على الظرفية * قلت * نصبها على الظرفية بناء على كونها
في الاصل ظرفا والا فليس فيها الا ان معنى الظرفية وذلك لانها في الاصل
صفة ظرف مكان قال الله تعالى * كانا سوى * اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي
كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان
لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل
ساد مسدا لمبدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك
اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاذا زيد الم يأتك فجردت عن معنى البدلية
ايضا لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان
ثم بمعنى البدل ثم بمعنى الاستثناء فتكون بمعنى المجازا كما كان غير في الاصل
صفة ثم صار بمعنى المجازا ولا يجوز في سوى القطع عن الاضافة كما يجوز
في غير والتزم بعضهم وجوب اضافتها الى المعارف فلا يجوز جاءني القوم
سوى رجل منهم طويل وعند البصريين هي لازمة النصب على الظرفية
لانها في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذف

مطلب كلمة سوى

موصوفةاتها النصب وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية
 والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير ذلك لخروجها عن معنى الظرفية
 الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كداناوا وقال تبحاف
 عن جوا ليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوا ذككا ومثله عند البصريين
 شاذ لا يجوز الا في ضرورة الشعر كذا في الرضى وقد سبق قريبا ان التشبيه
 معنى لغويا واصطلاحيا ومصدريا واسميا فاذا راجعت الى ما هنالك تستمع
 ما قاله الشارح المراد بالمشبه مالو اتى الظاهر بصيغة المجهول بالتشبيه
 بان يذكر اركانه (كان مشبها) جواب لسؤال مقدر (لما ذكر)
 عطف على مالو اتى وينفذ القصر وقد سبق شروط كون لاماطفة في هذا
 الجزء (لكونه) عائدا الى ما ذكر (مشبها) متعلق بالنفي اعني ذكر على
 طريق الحصول وخلاصة السؤال ان المستفاد من العبارة ان ذكر المشبه
 من اركان التشبيه دون غيره وقت تشبيه امر بآخر ومعنى الحقيقي للصفة
 المشتقة لابد وان يتحقق حال وقوع النسبة كما مر في بحث الاشتقاق مع
 ان في المنية في قولنا اظفار المنية نشبت بفلان لم يتحقق المشبهة وقت نسبة
 النشب اليها فانها لم تذكر لكونها مشبهة فظهر ان خلاصة السؤال هي النقص
 في العبارة ومورده هذه العبارة ومنشأه محل المشبه على المعنى الحقيقي المتبادر
 واما تقريره فبان يقال هذه العبارة فاسدة فانها عبارة يستفاد منها ان المنية
 في قولنا هذا مثلا متصفة بالمشبهة وقت النسبة المذكورة وكونها كذلك
 باطل فهذه العبارة عبارة يستفاد منها الباطل وكل عبارة يستفاد منها الباطل
 فاسدة فهذه العبارة فاسدة واما كبرى غير المتعارف وهي كونها كذلك
 باطل فلانها لم تتصف بالمشبهة وقت النسبة لانها لم تذكر وقت النسبة
 لكونها مشبهة كما سيجي فحيث لا بد ان يحمل لفظ المشبه على المجاز اما بعلاقة
 الاستعداد عن ما يصلح ان يكون مشبها كما هو الظاهر من كلام الشارح
 (اعلم ان المعنى الحقيقي اما ان يكون حاصله بالفعل للمعنى المجازي في بعض
 الازمان خاصة اولا فعلى الاول ان تقدم ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم
 بالمعنى المجازي فالعلاقة الكون عليه وان تأخر عن زمان تعلقه بالمعنى المجازي
 فهي الاول اليه اذ لو كان حاصله في ذلك الزمان اوفى جميع الازمنة لم يكن
 اللفظ المستعمل فيه مجازا بل حقيقة واما ان لا يكون حاصله بالفعل بل كان
 حاصله بالقوة فهي الاستعداد ولا يشترط فيه الحصول بالفعل وقال بعض

مطلب الفرق بين علاقة
 الاستعداد والاول

المحققين لا يشترط الحصول بالفعل في الاول فادرج الاستعداد في علاقة
الاول * فان قلت * لابد في المجاز بقرينة مانعة هي جزء ماهيته
ومن قرينة معينة للمعنى المراد الذي هو من المعاني الغير الموضوع لكل منها
اللفظ وهذه القرينة شرط لصحة المجازية فاهما ههنا * قلت * اشار
اليه الشارح بقوله (فان المنية) اسم للموت مثلا (في) تركيب (اظفار)
جمع ظفر (المنية) نشبت بفلان (ليس) ذكرها (هكذا) اي ماذكر لكونه
مشبها (اذ ليس في نظم هذا الكلام) اي اظفار المنية نشبت بفلان فاضافة
النظم الى هذا من اضافة العام الى الخاص (تشبيه) بالفعل على وجه التصريح
(بل التشبيه موزا اليه) اي مشار اليه (باضافة الاظفار اليها) فيكون التشبيه
في النظم على سبيل الفرض والتقدير كما يدل عليه اذا الشرطية الاستقبالية
فيلزم ان يكون لفظ المشبه مجازا غير منصف بالمشبهة بالفعل بل بالتقدير الذي
اشار اليه الشارح بقوله لو اتى لكان مشبها سواء اريد بالتشبيه التشبيه الذي
بنى عليه او التشبيه اللغوي باعتبار تحققه في ضمن فرد من افراده فلا يرد ما قاله
الحفيد والكفوي بقوله بل التشبيه الخ عطف على قوله اذ ليس من قبل
عطف العلة على المعلول فتكون بل للانتقال من المعلول الى العلة وخلصته
ان القرينة عقلية كما لا يخفى واما القرينة المعنية فهي فانها قد تحدان
كما سبق مرارا و خلاصة الجواب منع الصغرى الغير المتعارف واما تقريره فان
يقال لانسلم انها عبارة يستفاد منها ان المنية في قولنا هذا مثلا متصفة بالمسبوبة
وقت النسبة كيف والمراد بالمشبه ما لو اتى بالتشبيه لكان مشبها لا ماذكر
لكونه مشبها فبحكون قوله المراد الخ اشارة الى السند والمنع مطوى وقوله
لا ماذكر الخ اشارة الى منشاء الغلط والسؤال ويجوز ان يقرر السؤال والجواب
غير هذا الوجه ويحتمل ان يكون المقصود بهذه العبارة تحقيق معنى المتن
وايضاحه لا الجواب عن سؤال مقدر وان كان المشهور ان التفسير
بكلمة يعني والمراد وما يشق منهما لدفع السؤال وان التفسير باي للكشف
والايضاح كما سبق تحقيقه في الجزء الاول (قوله والشرط المذكور) وهو
جولة شبه امر باخر من غير تصريح بنى من اركان التشبيه سوى المسببه
(واعلم ان للشرط معنيين) احدهما معنى مصدرى وهو تعليق حصول
مضمون جولة بحصول مضمون جولة اخرى في الاسبيل منكوكا او مجروما
او في الماضي فرضا (وانيهما معنى اسمى قال في النسخ العضدي

مطلب معنى الشرط
وانواعه

الشرط هو مالا يوجد الشيء بدونه ولا يلزم ان يوجد عنده وهو ثلاثة انواع (احدها عقلي وهو ما يحكم العقل بان الشيء لا يوجد بدون كالحياة للعلم فان العقل يحكم بان العلم لا يوجد بدون الحياة) وثانيها شرط شرعي وهو ما يحكم الشرع بان الشيء لا يوجد بدون ككالطهارة للصلوة ان الشارع هو الحاكم بان الصلوة لا توجد بدونها (وثالثها شرط لغوي وهو ما دخلت عليه ان او احدى اخواتها من الجملة الاولى من الجملتين مثل قولنا ان دخلت الدار فانت حرة والمراد ان الدخول سبب للحرية يستلزم وجوده وجودها لا مجرد كون عدمه مستلزما لعدمها من غير سببية فان اهل اللغة وضعوا مثال هذا التركيب ليدل على ان ما دخلت ان عليه هو الشرط والاخر المعلق به هو الجزاء هذا وان الشرط اللغوي صار مستعملا في السببية غالباً وقد يستعمل في شرط شبيه بالسبب من حيث يستتبع الوجود وهو الذي لم يبق للسبب امر يتوقف عليه سواء فاذا وجد ذلك الشرط وجد الاسباب الشروط حكما كلها فيوجد المشروط فاذا قيل ان طلعت الشمس فالبيت مضى فهم منه انه لا يتوقف اضائه الاعلى طلوعها انتهى وهكذا في كتب الاصول المعتمدة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وقسموه الى الاقسام الثلاثة ويعلم بما ذكرنا ان الشرط اللغوي موضوع لما يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقا يتوقف عليه في الواقع اولا نحو ان شتمني اكرمك غلب استعماله في السبب والشرط الشبيه به ولا يلزم ان يكون الشرط علة تامة وان شاع استعماله فيما يتعقبه الجزاء قطعا لان وضعه لما يتوقف عليه الشيء في الجملة لا ينافي استعماله غالبا في السبب وما يشبهه كذا في الحاشية الحكيمية وقد ذكر في الكليات قسما رابعا وهو الشرط العادي وهو ما يتوقف عليه الشيء عادة كالطفة للولادة وقسما خامسا وهو الشرط النحوي وهو ما دخله شيء من الادوات المخصوصة الدالة على سببية الاول للناني عند المتكلم بان يعتبر المتكلم سببية الاول للناني سواء كان سببا في الواقع او لاى لوجود الناني او للحكم به فظهر ان النحوي واللغوي متحدان فاذا عرفت هذا فقول المراد بالشرط ههنا الشرط النحوي وان لامه للعهد الخارجي الشخصي او النوعي وهو قوله اذا شبه امر ما آخر من غير تصريح بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه (قوله يسمي) اي الشروط المذكور (قولنا يزيد

المقول (في جواب من قال) بطريق السؤال (من يشبه عمرا) اى يشبهه زيد شمول الكلى للجزئى فان مضمون الشرط المذكور تشبيه امر بآخر من غير تصريح بشئ من اركانه سوى المشبه كلى يصدق على التشبيه الواقع فى قولنا زيد فى جواب من قال من يشبه عمرا فان زيدا فى قولنا هذا يشبه عمرا ولم يصرح فيه بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه وهو زيد (معانه) اى الشان (ايس هناك) اى فى هذا القول (استعارة بالكناية) بل فيه التشبيه (فاخرجه) اى اخرج المص رحمه الله هذا القول (بقوله) اى بقول المص (ودل) على البناء للفعول دلالة عقلية (عليه قوله اى على التشبيه) فائدته وباعثه معلوم (بذكر ما) اى بسبب ذكر لفظ (يخص) اى ذلك اللفظ سواء خص معناه اولا (المشبه به) بان لا يمكن ارتباطه الى المشبه المذكور من جهة المعنى او من جهة اللفظ فقط فيستدل منه الى غير المصرح به سواء كان تشبيها او مشبهابه ادعائيا او حقيقيا اذ الدلالة عبارة عن كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر سواء كان بالذات او بالواسطة فما خص يدل بالذات على المشبه به ثم ينقل منه الى المشبه والى التشبيه فيدل على كل منهما بالواسطة فيطابق الشرط المذكور المذاهب الثلاثة (واعلم ان الدلالة فى اصطلاح اهل البيان على قسمين) الاول دلالة وضعية وهى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وهى المسماة عند اهل الميزان بالمطابقة (والثانى دلالة عقلية وهى دلالة اللفظ على لازم ما وضع له سواء كان ذلك اللازم جزءا ما وضع له او خارجا عنه وسواء كان ذلك اللزوم لزوما يبنى بالمعنى الاخص اعنى كون الشئ بحيث يلزم من تصوره تصور الخارج ويمتنع انفكاكه تصور الخارج عن تصور ذلك الشئ كما بين العمى والبصرا ولا بل كان ذلك اللزوم بمعونة القرينة او العرف وعند اهل الميزان تسمى دلالة على جزء ما وضع له تضمنا ودلالته على الخارج اللازم بالمعنى الاخص التزاما بقوله والشرط المذكور الخ عطف على قوله المراد بالمشبه الخ والجامع بينهما كونهما مبينين للمراد من اجزاء هذا الشرط وحاصل الناقى بيان ان قوله ودل قيد للشرط المذكور على رأى او جزؤه فمح يكون العطف قبل الربط فيكون الشرط هو المجموع فاطلاق الشرط على الجزء الاول لكونه مدار الشرطية وخلاصته بيان الفائدة من التقييد وهى تنجيم الملازمة المذكورة اذ اولم يقيد بقوله ودل الخ يرد المنع على الملازمة بما ذكر ويمكن ان يقال

مطلب اقسام الدلالة عند
اهل البيان وعند اهل
الميزان

هي اتمام تعريف المستفاد من خلاصة كلمات المذاهب الثلاثة وذلك التعريف ان الاستعارة بالكناية ما يكون في نظم شبه امر بأخر فيه من غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به فانه لو لم يقيد بهذا لم يطرد فانه يصدق على ما ذكر من قولنا زيد في جواب من قال من يشبه عمرا (وقيل اذا اول لفظ المشبه بالتأويل بل المذكور يخرج مثل زيد في الجواب فلا حاجة الى اخراجه بقيد آخر) واجيب بان التأويل المذكور اعم من الحصول بالفعل لا يختص بالقوة فلا يخرج به لكن فيه تأمل وقيل ان كلمة اذا للاهمال وهو في قوة الجزئية فلا ضير للالزام من دخول هذا ولا تنفع من خروجه * قلنا * نعم لو لم يوجد مانع عن حملها على الجزئية وذلك المانع هو ان هذا المقام مقام تحقيق كلمات القوم واتفاقهم على شئ وتحقيق ماهية الاستعارة بالكناية فيجب ان تحمل على الكناية او على الاهمال المتحقق في ضمن الكلية كما لا يخفى على من يعرف كون الاهمال في قوة الجزئية وانت تقدر على تقدير ان يعطف جملة دل عليه على جملة شبه على ان تعرف الداعي للوصل وان تجد الجامع بين المسند اليهما ومسنديهما * فان قلت * انك قلت في عطف جملة والشرط المذكور يشمل على جملة المراد بالمشبه ما لو اتى الخ ان الجامع بينهما كونهما بآنا المراد مع انه يجب ان يكون بين المسند اليهما والمسندين * قلت * لعله في العطف الذي هو غير عطف القصة على القصة وغير عطف الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل من مضمون جملة اخرى وهما العطف من قبل عطف الحاصل المذكور كما اشرنا اليه * فان قلت * ما الفرق بين عطف القصة على القصة وعطف الحاصل على الحاصل * قلت * الفرق بينهما ان التناسب في عطف القصة بين الغرضين اللتين سيقت لهما الجملة وفي عطف الحاصل بين الحاصلين وقد سبق تحقيق ذلك في اوائل الجزء الاول وهما التناسب بين الحاصلين هو بيان المراد كما اشرنا اليه * فان قلت * ما عطف القصة على القصة * قلت * هو ضم جل مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة لآخر من غير نظر الى الانشائية والاعبارية وبعبارة اخرى عطف جل متعددة مسوقة لغرض على جل متعددة مسوقة لغرض آخر من غير نظر اليهما والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين المرضين فكما كانت اشد كان العطف احسن * فان قلت * هل يجب في عطف القصة على القصة ان يكون كل

مطلب الفرق بين عطف
القصة وعطف الحاصل

مطلب هل يجب في عطف
القصة ان يكون المتعاطفان
جلا متعددة اولا فقيه
اختلاف

من القصتين المتعاطفتين جملة متعددة * قلت * نعم على ما صرح به الشريف في شرح المفتاح وحواشيه على المطول لكنه غير لازم بل أكثرى على ما ذكره المدقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح فيجوز ان يكون كل من القصتين المعاطفتين جملة واحدة مثل زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشرعرا بالعفو والاطلاق فانه عطف فيه قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله وكل من القصتين المتعاطفتين جملة واحدة * فان قلت * ما يقول من اعتبر وجوب تعدد كل من القصتين * قلت * يقول قد يقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما فيقدر الباقي لفهمه منه فكأنه قيل في المثال المذكور زيد يعاقب بالقيد والازهاق فما سوء حاله او ما اخسره الى غير ذلك وبشرعرا فما احسن حاله وما اربحه فان قلت * ان الغرض المسوق له القصة الاولى هو سوء حال زيد والغرض المسوق له الثانية هو حسن حال عمرو فينبغي ان يكون بعيد فكيف التناسب بين الغرضين * قلت * نعم لكنه بينهما تضاد فيكفي هذه المناسبة ههنا كما لا يخفى على اهل الجهة الجامعة وفي حواشي انوار التنزيل ان المعتبر في مثل هذا العطف تناسب القصتين لا تناسب جل القصتين ولو كان المعطوف خصوص الجملة لاحتج الى ان يطلب ما يشاكله من الخبرية والانشائية وان يطلب الجهة الجامعة بين الاجزاء من كل جملة حتى يصح عطفها عليها انتهى (قوله لا يشمل) اي الشرط المذكور بعد التقييد بقوله ويدل الخ او التعريف المستفاد منه بعد التقييد والاتمام به (مثل ينقضون عهد الله) اي ينقضون عهد الله ومثله (اذا اريد بالنقض) الذي اشتق منه ينقض بطريق الاستعارة المصروفة الاصلية (ابطال العهد) ثم يشتق منه ينقضون فصار استعارة مصروفة تبعية هذا اعتراض على التعريف المستفاد من تمام الشرط بعدم انعكاسه حيث لا يشمل الاستعارة بالكناية في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * اذا اريد بالنقض ابطال العهد اذ لا يكون ما يخص المشبه به مذكورا واما اذا اريد به معناه الحقيقي اعني تفريق طاقات الجبل وتقطيعه فلا يرد النقص اعلم ان الاستعارة في هذا القول الكريم على ما حققه المحققون استعارة بالكناية حيث شبه العهد بالجبل لكون العهد سببا اثبات الوصلة بين المتعاهدين كما كان الجبل سببا اثبات

ارتباط الطرفين المحسوسين المعلقين احدهما بالآخر بذلك الجبل ولم يصرح
 من اركان التشبيه سوى المشبه وهو العهد على سبيل الاستعارة بالكناية
 فمح ان اريد بالنقض معناه الحقيقي فقد ذكر ما يخص المشبه به وان اريد به
 معناه المجازي حيث ذهب اليه صاحب الكشف فقال شاع استعمال
 النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجبل على سبيل
 الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار
 البلاغة ولطائفها اي ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا
 اليه بذكر شيء من روافده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع
 يفترس اقارنه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وسيجيء تحقيقه
 ان شاء الله تعالى (اعلم ان شرط التعريف سواء كان حقيقيا او اسميا وههنا
 يحتملها الطرد والعكس اما الطرد فهو صدق المحدود على ماصدق
 الحد عليه مطردا كليا اي كل ماصدق عليه الحد صدق عليه المحدود
 وهو معنى قولهم كلما وجد الحد وجد المحدود بالاطراد بصير الحد
 مانعا لاغياره واما العكس فاخذه بعضهم عن الطرد بحسب متفاهم
 العرف وهو جعل المحمول موضوعا مع رعاية الكمية بعينها كما يقال كل
 انسان ضاحك وكل ضاحك انسان فلماذا يقال ان قولنا كل ماصدق عليه
 المحدود صدق عليه الحد كان عكسا لقولنا كل ماصدق عليه الحد صدق
 عليه المحدود فصار حاصل الطرد حكما كليا بالمحدود على الحد وصار
 العكس حكما كليا بالحد على المحدود وبعضهم اخذه من العكس اللغوي
 فان عكس الاتيات نفي بحسب اللفظ ففسره بانه كلما اتى الحد اتى المحدود
 اي كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود فصار العكس عنده حكما
 كليا بماليس بمحدود على ماليس بحد والمآل واحد وهو ان يكون الحد
 جامعا لافراد المحدود كلها كما ان الطرد ان يكون الحد مانعا لاغياره كلها
 واذا عرفت هذا عرفت ان هذا التعريف لم ينعكس ولم يكن جامعا
 لافراده مع ان الغرض منه انعكاسه على جميع المذاهب (قوله فانه)
 اي الشأن (لم يدل) على صيغة المجهول (على التشبيه فيه) اي في النظم
 المذكور تعليل لقوله لا يشمل (بذكر) لفظ (ما) اي المعنى وذلك اللفظ
 يتضمن والمعنى تفريق طاقات الجبل (ينخص) ذلك المعنى (المشبه به)
 وهو الجبل او من قبيل تعلق حال الدال الى مدلوله فان الذكر بكسر الهمزة
 والفتح

مطلب معنى اطراد
 التعريف وانعكاسه

المعجمة انما يتعلق باللفظ دون المعنى (بل بد كرم يخص المشبه) وهو العهد
اي لم يدل عليه فيه الابد كر لفظ المعنى يخص معناه المشبه وذلك اللفظ
ايضا لفظ يقضون والمعنى ابطال العهد وهو يخص المشبه وهو العهد
ههنا ومن هذا يعلم انه يخرج من هذا الشرط كل استعارة مكنية يجرى
في قرينتها استعارة مصرحة مع ان الغرض الذي سبق هذا الشرطه
شمو لها على جميع المذاهب ليوافق الاجال التفصيل الآتي فيحتمل
ان يكون هذا الاعتراض اعتراضا على الشرط المذكور كما يكون
اعتراضا على التعريف المستفاد فعلى الاول ورد السؤال التعريف المستفاد
وعلى الثاني مورده هذا الكلام والعبارة او الدعوى الضمنية اعني ان هذا
الاجال موافق للتفصيل الآتي او غير ذلك فعلى الاول خلاصته النقص
في التعريف بعدم الجامعة وعلى الثاني النقص في العبارة بعدم افاقتها للغرض
المسوق له او باخلالها او الذم مع السند او المعارضة التقديرية * فان قلت
ان الفاء تدل على التعقيب الجزئي فكيف تدخل على العلة والسبب الذي هو
مقدم على المسبب والمعلول * قلت * باعتبار ان السبب والعلة متأخر
عن المسبب في الذكر عند بيان السببية فتكون استعارة مصرحة تبعية
والعلاقة هي المشابهة في الترتيب والتعقيب المطلق والقرينة مدخولها
(اما تقرير الاعتراض على الاول فبان يقال هذا التعريف باطل لان هذا
التعريف لا يشمل مثل هذا النظم الشريف مع انه من افراد المعرف على
مذهب السلف وكل تعريف هذا شأنه باطل فهذا التعريف باطل
اما الصغرى فلان هذا التعريف يشمل نظما يدل فيه على التشبيه بما يخص
المشبه به فقط وما يشمل مثل هذا لا يشمل نظاما دل فيه عليه بد كرم يخص
المشبه فهذا التعريف لا يشمل مثل هذا النظم الكريم واما الكبرى فبينة
في علم آخر (واما تقديره على الثاني فبان يقال هذه العبارة باطلة لانها
ليست بمفيدة للغرض المسوق له والصححة مفيدة له فهذه العبارة ليست
بصححة اما الصغرى فلانها لو كانت مفيدة لشملت مثل هذا النظم لكنها
لم تشمل فهي ليست بمفيدة له اما المقدمة الاستثنائية فلان هذا
النظم لما لم يدل فيه على التشبيه بما يخص المشبه لم تشمله لكن المقدم حق
فلم تشمله اما حقية هذه المقدمة الاستثنائية فلانه لما دل فيه عليه بما يخص
المشبه لزم ان لا يدل فيه عليه بما يخص المشبه لكن دل فيه عليه بما يخص

مطلب كيف تدخل
الفاء الدالة على التعقيب
على العلة والسبب

المشبه فثبت ان لا يدل فيه عليه بما يخص المشبه به واما تقريره على تقدير كونه معارضة تقديرية فبان يقال وان كان عندك دليل يدل على مدعائك لكن عندي ما يدل على خلافه هكذا هذا الاجال ليس موافقا للتفصيل الا ترى لان هذا الاجال ليس شاملا لكل استعارة مكنية قربيتها مجاز عما يخص المشبه التي تدخل في التفصيل ولو عند السف والموافق للتفصيل شامل له فينتج من ثائي الثاني ان هذا الاجال ليس موافقا له واما على تقدير كون خلاصته منعام السند فبان يقال لان سلم ان هذا الاجال موافق للتفصيل الا ترى كيف وهو لا يشمل مثل هذا النظم الداخل في التفصيل الا ترى الا ترى انه لم يدل فيه على التشبيه بما يخص المشبه به بل بما يخص المشبه وحاصل الجواب بتحرير المراد من قوله بما يخص المشبه بان يكون ما يخص المشبه لفظا ومعنى معا واللفظ فقط ففي مثل يقضون ههنا الله اذا استعير يقضون لمعنى يطلون يكون ذكر ما يخص المشبه لفظا فقط فيشمل الشرط المذكور مثل هذا النظم الكريم وينعكس التعريف المستفاد ويوافق الاجال التفصيل وانت اذا احطت ما قررنا لك مرار فيما مضى تقدر على تطبيق الجواب على قانون الاداب ولا تقتصر في السؤال والجواب على تقرير واحد (قوله الا ان يتكلف) اي لا يشمل في جميع الاوقات الاوقات التكلف (بما رجوان لا يخفى على مثلك) اي عليك بطريق الكناية نحو مثلك لا يخفى اي انت لا تخفى وهي كدعوى الشئ بيينة فان الشئ اذا لم يخف على مثلك فعدم خفائه عليك اولى فان وجه الشبه في المشبه به اما ان يكون اقوى او اعرف مسلم الثبوت واما ما كان يستلزم نفي الشئ عن الشبه نفيه عن المشبه به وكذا اثباته فكأنه قيل ههنا لا يخفى عليك لانه لا يخفى على مثلك وكل ما لا يخفى على مثلك لا يخفى عليك فهو لا يخفى عليك او قيل كلما لم يخف هذا على مثلك لم يخف عليك لكن لم يخف على مثلك فلم يخف عليك تفكر فيه حتى تعرف ان المذكور الى اية مقدمة من مقدمات الدليل في التقرير الاول اشارة والى ايهما في الثاني هذا ولعل ما يرجوان يراد بما يخص المشبه به ما هو يخص المشبه به لفظا ومعنى او لفظا فقط كما ذكرنا وكما مر نظيره في الترشيح وجه التكلف ان المتبادر من خصوص الشئ بانسي ان يكون ذلك الخصوص باعتبار اللفظ والمعنى معا ولان اللفظ مع قطع النظر عن المعنى لم يصلح للاختصاص الا بايهام معناه الحقيقى والتأويل بخلاف المتبادر تكلف

فلذلك قال الا ان يتكلف لكن فيه تأمل فان هذا المعنى من محتملات اللفظ
والقرينة موجودة ولو متأخرة (قوله وفي شمول البيان الاستعارة بالكناية على
مذهب السكاكي نظر) عطف على جملة لا يشمل الشرط الخ وانما عدل
عن الفعلية الى الاسمية للتفنن تنشيطا على الاصغاء والبيان اسم مصدر
يطلق على فعل المبين كالسلام والكلام وعلى ما حصل به التبيين كالدليل
والعبارة وعلى متعلق التبيين ومحصله وهو العلم والظن الى هذه الاطلاقات
قبل هو ايضاح المقصود والمصنف لما بين قبل تفصيل المذاهب الثلاثة
بالفرائد مرجع المذاهب ليحصل العلم الاجمالي بخلاصتها ولا كان مضمون
الشرطية ايضاحا للمقصود وتعريفا جاء ما للاستعارة بالكناية على كل
مذهب فاعترض الشارح بعدم جاءية التعريف المستفاد او بقاصرة البيان
عن المبين المقصود على مذهب السكاكي واما السابق فعلى مذهب السلف
كما اشرنا هناك فلا تكرر في كلام الشارح ككايل وتقريره بان يقال هذا
التعريف باطل لانه غير شامل للاستعارة المكنية التي هي عند السكاكي مع
انها من افراد المعرف وكل تعريف شانه هذا باطل فهذا التعريف بط
فعلى هذا التقرير قوله وفي شمول الخ اشارة الى الصغرى من مقدمتي الدليل
وكبراه مطوية واما تقريره على تقدير ككون السؤال بالقاصرة
عن المقصود فبان يقال هذا البيان قاصر عن المقصود والقاصر
عنه باطل فهذا البيان باطل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه
غير شامل للاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي التي هي داخلة
في المقصود ههنا والغير الشامل لما دخل في المقصود قاصر فهذا البيان
قاصر فعلى هذا يكون قوله وفي شموله الخ اشارة الى الصغرى من مقدمتي
الدليل الذي هو مثبت الصغرى دليل البطلان كما لا يخفى فخلاصته نقض
في التعريف او البيان (قوله لان مبنى الكلام) اي الكلام المشتمل على
الاستعارة بالكناية (في مذهبه على تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة
حيث قال ان الاستعارة المكنية ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه
هو المشبه ويراد به المشبه به ادعاء اتحاد المشبه بالمشبه به وانكار ان يكون
شيئا غير المشبه به بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المشبه في جنس المشبه به
للباغة في التشبيه يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما ان المراد
بالمنية في قوله * واذا المنية ان ثبت اظفارها * الفيت كل نمجة لا تنفع * هو السبع
بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير ذلك بقرينة اضافة الاظفار التي

هي من خواص السبع اليها فاذا كان الامر كذلك (فليس الدلالة بذكر ما يخص المشبه به) كائنة (على التشبيه) اي تشبيه المشبه بالمشبه به اذ التشبيه يقتضى تغاير الطرفين (بل على دعوى تقرير الاتحاد) وفي بعض النسخ مكان تقرير تقرير الاتحاد اي اتحاد المشبه مع المشبه به واطافة الدعوى الى التقرير ببيانية يعنى ان دعوى الاتحاد واقع في التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة وذكر ما يخص المشبه به يدل على تقريره وتبينه كالدعوى المثبتة بالدليل حيث يدعى ان اسم المنية اسم للسبع مرادف له بارتكاب تأويل مذكور (بحيث لا يقصد ذلك التقرير (بالدعوى) المذكورة (ويجعل) اي التقرير (مسلم الثبوت فيكون الاتحاد مسلم الثبوت بالطريق الاولى فان قيل من اين يعلم انه يجعل مسلم الثبوت فاجاب بقوله (ويعبر عنه) اي عن الفرد الغير المتعارف (باسم المشبه) اي يعلم ذلك باثره الذي هو التعبير عنه باسم المشبه فيكون هذه الجملة استينافا ويحتمل ان تكون من قبيل عطف العلة الاثرية على المعلول فيكون العطف من قبيل الحاصل على الحاصل كما سبق تحقيقه والمناسبة بين الحاصلين هي التضاف كما لا يخفى وقس على هذا امثاله وعلى كل من الخلاصتين فقوله لان مبنى الكلام الخ سبق لاثبات عدم الشمول للاستعارة المكنية على مذهبه واما تقريره فبان يقال بما قصرت الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على الاتحاد لم يشمل التعريف او البيان الاستعارة بذكر ما يخص المشبه به على الاتحاد لم يشمل التعريف او البيان الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي لكن قصرت عليه فلا يشمل التعريف او البيان اياها على مذهبه اما المقدمة الواضحة فلان مبنى الكلام على تناسي التشبيه واجيب عنه بان كلام المص رحمه الله مبنى على تحقيق كلماتهم في نفس الامر بحسب المرجع وكلام السكاكي مبنى على الادعاء وتناسي التشبيه والبناء على الادعاء وتناسي لا ينافي الدلالة على التشبيه بحسب الحقيقة كما لا يخفى انتهى وخلاصة هذا الجواب منع المقدمة الشرطية وتقريره باننا لانسلم انه كلما قصرت الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على دعوى الاتحاد لم يشمل التعريف او البيان اياها على مذهبه انما يكون كذلك لو كان البناء على الادعاء وتناسي منافيا للدلالة عليه بحسب الحقيقة وليس كذلك فلذلك قال فيما سياتى فالاولى دون الصواب (قوله وكذا) اي مثل الشمول على مذهب السكاكي حاصل (في شموله) اي شمول البيان (الاستعارة بالكناية على المذهب المختار) في كونه نظرية او في شموله اياها

على المذهب المختار نظر حصولا كائنا كحصوله في الشمول على مذهب السكاكي في الحصول او وكذا نظر كائن في شموله وهذا هو مذهب السلف وهو ان يراد المشبه باللفظ المستعار الغير المصرح به وذكر لفظ المشبه لينتقل بذكر ما يخص المشبه به باضافته الى لفظ المشبه ونسبته اليه لالان يراد به المشبه كما سيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى (قوله اذا دلالة بذكر ما يخص المشبه به على لفظ المستعار للمشبه لاعلى التشبيه) عندهم دليل لعدم الشمول ان كانت خلاصة السؤال بالنقض في التعريف المستفاد او في البيان واما تقريره فظاهر من التقرير السابق وتقرير الجواب باننا لانسلم انه كما كانت الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على لفظ المستعار للمشبه لاعلى التشبيه لزم ان لا يشمل انما يكون كذلك لو عاد ضمير عليه الى التشبيه وليس كذلك بل الى الغير المصرح به ولو سلم انه عائد الى التشبيه فلانسلم ايضا انه لم يشمل لم لا يجوز ان تكون الدلالة على التشبيه اعم من ان تكون بالذات او بالواسطة كما اشار اليه هناك (قوله فالاولى ان يقال) بل الاولى ان يقال ترك دل عليه فتأمل (اذا لم يذكر من اركان تشبيه شئ بشئ سوى المشبه وذكره ما يخص المشبه به) هذا تقرير على السؤالين الاخيرين دون الاولين اذ منشأ الاولين لفظي المشبه وما يخص وهما مذكوران هنا ومنشأ الاخيرين لفظ دل عليه وهو ليس مذكورا ههنا ووجه الاولوية انه اذا ترك هذا اللفظ يكون ذكر ما يخص المشبه به اعم دلالة على التشبيه او على تقرير الاتحاد او على لفظ المشبه به المستعار للمشبه فيشمل المذاهب الثلاثة فيعري عن الاعتراضات وان اندفعت عن عبارة المص بعد الورود على ظاهرها ولذلك عبر بالاولى دون الصواب فلا يرد عليه ما قيل من انه يرد عليه ايضا مثل ما مر من شموله لقولنا المنية ذات الاظفار في جواب من قال يشبه الاسد وايضا يرد عليه ما اوردته على الاصل من عدم شموله المكسية على مذهب السكاكي اذ لا تشبيه فيه على مذهبه اصلا فانه لا دلالة فيها على مذهبه على المشاركة بل على دعوى تقرير الاتحاد انتهى اما الاول فلانه مثال مصنوع ولا عبرة به مع فساده في نفسه اذ لا يقال في جواب من يشبه الاسد الا المنية بلا قيد ذات الاظفار لانه كذب محض واما الثاني فلانه ناس عن الغفلة عن مذهب السكاكي لانه ادعى تقرير الاتحاد بناء على المبالغة في التشبيه كما سبق فكيف يقال انه لا تشبيه فيه اصلا على مذهبه بناء على انه يدل ذكر ما يخص على دعوى

تقرر الاتحاد ولا يرد ايضا ما قيل من انه يرد عليه مثل قوله علت كلمته
 يتقضون عهد الله اذا اريد به ابطال العهد انتهى لان قوله فالاولى
 الخ ليس متفرعا على الاسئلة كلها بل على الاخيرين كما لا يخفى فلا يضر
 ورود هذا للتفريع والاولوية بل يرد ويوجب بما سبق (قال المص رحمه الله
 تعالى كان هناك) اى حاصلة في النظم الذى شبه فيه امر بامر ولم يذكر
 فيه من اركان التشبيه سوى المشبه فلا يتوهم ان فيه سببية الشئ
 لنفسه فان صفة الشئ يكون سببا لحصول صفة اخرى فيه او ثبت
 في ذلك النظم (استعارة بالكناية) فتوهم من الكلام السابق اتفقت
 كلماتهم الخ انهم اتفقوا في المعبر عنه بالاستعارة بالكناية فدفعه فقال
 (لكن اضطربت اقوالهم) فلا يرد ان في هذا الكلام تناقضا لاختلاف
 الطرفين كما يقال خوابك خوابت اما مختلف تعبيرها (قوله اى اختلفت
 اقوالهم) هذا تفسير للاضطراب باعته ان للاضطراب معانى الاختلاف
 يقول العرب اضطرب حبلهم اى اختلف كلمتهم والتحريك يقال اضطرب
 اشئ اذا تحرك والطول مع الرخوة يقال اضطرب الرجل اذا طال
 مع رخاوة والاختلال يقال اضطرب امرء اذا اختل وتشوش والا كتساب
 يقال اضطرب الرجل اذا اكتسب وطلب ضرب شئ له يقال اضطرب
 الرجل اذا سئل ان يضرب له ومنه الحديث انه عليه السلام اضطرب خاتما
 من حديد وغير ذلك فوقع الابهام في معناه للتعلم ههنا فصار ذلك الابهام باعنا
 للتفسير وقادته دفعه والفرق بين الاختلاف والاختلال ان الاختلاف يكون
 بمخالفة القول لقول آخر سواء كان خلافا في نفس القولين او لا والاختلال
 يكون بالخلل في نفس القول سواء كان مخالفا للقول الآخر او لا والمناسب
 هنا الاختلاف لتحققه بين الاقوال دون الاختلال لعدم تحققه في قول
 السلف ومرجحه ان قوله لكن اضطرب مقابل لقوله اتفقت ومقابل
 الاتفاق هو الاختلاف دون الاختلال واما محجه فقد اشار اليه بقوله
 (من قولهم) اى قول العرب (اضطرب خبر القوم) اى اخذ من قولهم
 او مأخوذا منه او هو مأخوذ منه كاشا (بمعنى اختلفت كلماتهم) يعنى
 ان صحيح ارادة الاختلاف من الاضطراب ههنا هولغة العرب فقوله
 بمعنى اختلف كلماتهم بيان للمأخوذ منه لا للمأخوذ فلا تكرر كاتوهم واشارة
 الى ان الخبر في هذا القول بمعنى الجمع بناء على انه صدر في الاصل يستوى

فيه المفرد والجمع فان الاضطراب بمعنى الاختلاف كالاتفاق يقتضى فاعلا
متعددا (قوله وليس عطف على مدخول كلمة اي) اضطربت الذي
في المتن (بمعنى اختلفت) بتشديد اللام من باب الافعال (اقوالهم)
اي صارت اقوالهم ذات خلل بناء (على ماهو) اي الاختلال (احد
معاني الاضطراب) علة للمنفى اي لو كان اضطربت بمعنى اختلفت لصح
لكون الاختلال احد معانيه لغة لكنه ليس بمعناه ههنا (لعدم اختلال
قول السلف) اي ووجوده في قول السكاكي وقول الخطيب فلا يصح
اسناده بهذا المعنى الى اقوالهم وحاصل الاستدلال الاضطراب ليس
بمعنى الاختلال وان وجد المصحح لانه لا يصح اسناده الى اقوالهم وما يراد
يصح اسناده ينتج ان الاضطراب بمعنى الاختلال ليس ما يراد به الاختلال
ههنا فلا يكون بمعناه ههنا اما الصغرى فلعدم اختلال قول السلف
وان وجد في قوليهما واما عدمه فيه دون قوليهما فلما سيأتى كما اشار
اليه بقوله (كما سيأتى) ان شاء الله تعالى * فان قلت * لانسلم انه
لما لم يوجد الاختلال في قول السلف لا يصح الاسناد والمذكور كيف
ويكفي في صحة الاسناد الى المجموع اذا وجد في البعض الا ترى انه يقال
ان بنى فلان قتلوا فلانا اذا قتله بعضهم * قلت * نعم لكنه يوهم
اختلال الكل ابتداء وليس كذلك ولذلك استلزم عدم الاختلال في قول
السلف عدم صحة الاسناد (قوله والاولى ان يقول اضطربت اقوالهم
الى ثلاثة) عطف على التفسير فان مآله الى ان اضطربت بمعنى اختلف
فيكون جملة معنى وما لا وان كان مفردا لفظا والغرض منه دفع الابهام
والاشتباه والغرض من هذا القول ايقاع الاشتباه والاشكال فيكون
من قبيل عطف القصة على القصة ويجوز ان يكون الواو للاعتراض
على رأى او على رأى الجمهور وجه الاولوية ان اضطراب الاقوال مطلقا
سبب للنعرض مطلقا لا للتعرض في ثلاثة فرائد فالاولى ان يفيد السبب
بالثلاثة حتى يترتب عليه المسبب وخلاصته الاشكال النقض في العبارة
ومورده هذه العبارة وتقريره بان يقال ان هذه العبارة ليست باولى لان هذه
العبارة ليست ان يقول الخ والاولى ان يقول الخ فهذه العبارة ليست باولى
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلما مر من وجه الاولوية ولك ان تقرره
بطرق اخرى وان تجعل مورده الدعوى الضمنية والجواب بانه يجوز حمل عبارة

المص على هذا المعنى . يحمل اضافة الاقوال الى الضمير على العهد الخارجى
 المفيد لهذا المعنى بسبب شهرة كون الاقوال فى الاستعارة المكنية ثلاثة
 (اعلم ان الاقوال المتخذة مذهباً فى الفنون اقوال مشايخ الفن المتعلق
 بكلامهم المقبول كالأئمة الأربعة فى الفقه وكعبد القاهر وصاحب الكشف
 وصاحب المفتاح فى علم البلاغة وسيبويه والزجاج والافخش والمبرد
 وغيرهم فى النحو الى غير ذلك واما المحققون والمدققون فى تلك العلوم لا يعدون
 مشايخ ولا يتخذ اقوالهم مذاهب مواد تفردهم وكذا فى الاستعارة المكنية
 وسائر المسائل المعانية والبديعية تفرد المحققين كالعلامة التفتازانى والسيد
 الشريف الجرجانى وعصام الدين وغيرهم وان علا كعبهم فى هذا الفن
 لا يعد تفردهم مذهباً فينحصر المذاهب فى الاستعارة بالكناية على ثلاثة
 فلا يضر كثرة المحققين وتجاوزهم قولاً آخر واذا عرفت هذا فقول لانسلم
 ان الاولى ان يقول الخ انما يكون كذلك لو لم يحمل تلك الاضافة على العهد
 الخارجى وليس كذلك بل الاولى عبارة المص فان فيها ايجازاً بالنسبة الى
 هذا القول كما لا يخفى على من يعرف معنى ايجاز وقيل له انه تحرزا عن الكذب
 لم يقل كذلك فان فيها مذاهب اخرى فيه نظر ظاهر مما سبق (قوله حتى تعين)
 وجه (قوله) اى قول المص (ولنعرض لها) اى للاستعارة بالمكنية
 (فى ثلاثة فرائد) لا زيد ولا نقص وذلك الوجه انحصار اقوال الأئمة
 فى الثلاثة * فان قلت * ان كلمة حتى ههنا عاطفة او جارة او ابتدائية * قلت
 * جارة * فان قلت * هى من خواص الاسماء وحتى ههنا داخله على
 الفعل * قلت * نعم لكن الاسم قد يكون صريحاً نحو اكلت السمكة حتى
 رأسها وقد يكون اسماً مأولاً بان مع الفعل وذلك بان يكون الفعل بعدها
 منصوباً بان مقدرة * فان قلت * ما علامة كون الفعل الذى بعدها منصوباً
 مع انه قد يرفع بعدها * قلت * كون الفعل الذى بعدها مستقبلاً بالنظر الى
 ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً مثلاً سرت
 حتى ادخلها ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً
 مترقياً بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعدها مستقبلاً بالنظر الى
 مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند
 السير مترقياً بل لا ريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت التكلم والاخبار

مطلب ما علامة كون
 الفعل منصوباً بعد حتى

ماضيا او حالا او مستقبلا اولم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون
منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى
ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة
* فان قلت * ان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا
لا يخلو من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد وان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب
والنهاية بعد البداية فكيف يكون استقبالية الفعل الذي بعدها بالنظر الى
ما قبله علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه * قلت *
المراد من كون الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبله كونه كذلك
في قصد المتكلم فلذلك قالوا ان اردت الحال تحقيقا بان يكون هي زمان التكلم
بعينه نحو مرض فلان حتى لا يرجونه او حكاية نحو كنت امس سرت حتى
ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كالكنت كانت هيأت
هذه العبارة في زمان الدخول ونجكيها حين التكلم على ما كنت هيأتها
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقته على ما كان عليه
وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان
لأنها علم الاستقبال كانت حتى حينئذ حرف ابتداء لاجارة ولا ماطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يتبدأ بها كلام مستأنف لان يقدر بعدها
مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون هي داخلة على اسم كما توهمه بعضهم
فحينئذ يرفع ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وانفصال الاتصال اللفظي فعلم من هذا
ان علامة كون الفعل بعدها منصوبا كونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله في
قصد المتكلم وعلامة كونه بعدها مرفوعا كونه حالا تحقيقا او حكاية في
قصد المتكلم ايضا فيكون النصب والرفع علامة لقصد * فان قلت *
فهنا هل وجد هذه العلامة * قلت * نعم لان تعين وجد التعرض
لها في ثلاثة فرائد مستقبل بالظن الى هذا القول في القصد * فان قلت *
ما علامة كون كلمة حتى للغاية * قلت * هي احتمال الصدر اي صدر
الكلام الذي اشتمل على كلمة حتى للامتداد والاخر اي مدخولها للانتها
اليه ونجموع هذين الاحتمالين علامة يعرف بها كون حتى للغاية نحو حتى
يعطوا الجزية لان صدره وهو قائلوا يحتمل الامتداد لان المقابلة تمتد بما

مطلب علامة نصب
الفعل بعد حتى وعلامة
رفعه بعدها

مطلب ما علامة كون
حتى للغاية

فيوما وقبول الجزية يصلح للاتهاء اليه فتكون حتى للغاية * فان قلت *
 ما الفرق بين حتى هذه وبين ما في قوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة
 حيث قالوا ان حتى في الثانية بمعنى لام كي * قلت * ان آخر الكلام في
 هذه الآية لا يصلح الانتهاء اليه اذا القتال واجب مع عدم الفتنة ايضا فانهم
 وان لم يداؤنا بالمحاربة وجب علينا محاربتهم لكن الصدر يصلح سببا
 لانتفاء الفتنة فوجب الحمل على معنى كي هذا ان فسر الفتنة بالمحاربة
 واذا فسرت بالشرك تكون حتى للغاية كما في الكشف * فان قلت *
 ما علامة كون حتى بمعنى لام كي * قلت * قال في الكشف صلاحية
 الصدر للسيية للفعل الواقع بعد حتى ولم يصلح الآخر غاية ومنتهى له
 حتى لو صلح الآخر غاية والصدر سببا يجعل للغاية ايضا كقوله ان لم اضربك
 حتى تصبح فعبدي حرو ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة فانه بمعنى كي للغاية
 لانه ان اريد بالاسلام احداثه فهو لا يحتمل الامتداد وان اريد به اثبات
 عليه فدخل الجنة لا يصلح غاية له ومنتهى له اذا السلام يزداد في الجنة
 وينقوى فكيف يتصور الانقطاع والانهاء * فان قلت * هل هي
 اذا كانت بمعنى كي حقيقة اولا * قلت * مجاز بعلاقة المشابهة
 فان مسبب الشيء وجزاءه يكون مقصودا منه بمنزلة للغاية من الغيا
 فيصح استعارتها للسيية * فان قلت * ان لم يصلح الصدر ان يكون
 سببا للفعل الذي بعد حتى فهي لاي معنى * قلت * هي للعطف
 المحض من غير دلالة على غاية ومسيية اي مجازاة ذهب فخر الاسلام الى
 انه غير موجود في كلام العرب يعني على حقيقتها فلا ينافي ما سبق بل اخترعه
 الفقهاء استعارة لمعنى حرف يدل على الترتيب مثل الفاء وثم دون الواو فاذا
 وقعت حتى في اليمين فشرط البر في صورة كونها للغاية وجودها اذا لانهاء
 بدونها وشرط البر في صورة السيية وجودها يصلح سببا سواء ترتب عليه
 المسبب اولا وشرطه في صورة العطف وجود الفعلين وتوضيحه في علم
 الاصول * فان قلت * ما نحن فيه من اي قبيل من هذه القبائل * قلت *
 الظاهر انه من قبيل انه لا امتداد في الصدر وهو سبب لتعيين المذكور فحتى
 بمعنى كي مفيدة للسيية والمجازاة فتكون مجازا هنا لكونها للغاية هو الاصل
 فتحمل عليه ان امكن وذلك الامكان بان يكون ما قبل حتى محتملا لامتداد
 وضرب المدة وما بعدها لانتهاء ذلك الامر الممتد كما سبق وههنا

مطلب ما علامة كون
 حتى بمعنى كي

مطلب حتى اذا كانت
 بمعنى كي حقيقة او مجاز

ليس كذلك (قال المص ولتعرض) اى ويجب علينا التعرض (لها) اى لاستعارة بالكناية عطف على قوله اضطربت من قبيل عطف المعلول على العلة وهو كعطف العلة على المعلول وقد سبق قريبا (فى ثلاثة فرائد) لتحقيق اقوالهم وبيان كل منها على ما هو حقه فى فريدة واحدة وكشفه ليحصل التميز الكامل بينهما (مذيلة) معقبة صفة لفرائد (بفريدة اخرى) مستقلة اشتملت على المباحث التى لاحت بمرور كلماتهم لا بتصريحاتها فلذلك جعلت فى فريدة مستقلة (قوله اى بمجمولا ذيلها) آخرها وفى المحيط الذيل اخر كل شئ يقال جاء فى ذيل الناس وهو ذيل القوم اى آخرهم اى اخر اخيرتها (فريدة اخرى) اشارة الى ان الباء فى قوله بفريدة لاتعدية بمعنى الاخص وهو جعل اللازم او المتعدى الى واحد مثلا متعديا الى مفعول واحد او الى اثنين بتضمين معنى التصيير والجعل اياه لا بالمعنى الاعم وهو افضاء الفعل او معناه الى ما يليه فانه يوجد فى كل من الحروف الحارة على ما بين فى محله (قوله وكأنه) اى التذييل بهذا المعنى (مستحدث) اى مولد بمعنى ما ليس من اصل لغتهم بمعنى ان مراد المص من هذه العبارة بقرينة كلامه الا ترى بمجولية ذيلها فريدة اخرى ولفظ مذيلة لا يؤدى هذا المعنى بحسب اللغة الفصحى الا ان يحمل على المستحدث فيكون استعمال التذييل بهذا المعنى استعمال محدث اخذ من استعمالات المولدين (قوله والا) اى وان لم يجعل التذييل ههنا من المستحدث ومن كلام المولدين لا يصح استعماله ههنا لعدم دلالة على هذا المعنى (فلم نجد التذييل) ملابسا (بهذا المعنى) اى معنى تضمين الجعل بالباء وجعله متعديا بها (فى اللغة) اى فى كتب علم اللغة فحذف الجزاء واقبح دليله مقامه فان دليل الشئ يدل على تعيينه فيكون قرينة معينة واما قرينة حذفه فعملية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا لكن ههنا عدم ترتيب المذكور على الشرط ويجوز ان يقال ان الحذفية والمعينة كلاهما قوله فلم نجد الخ لكن من جهتين فمن جهة عدم ترتيبه على الشرط المذكور حذفية وجهة استلزامه عدم الصحة معينة فتكون كلاهما افظية ومحددة ذاتا ومتغايرة اعتبارا وقد سبق مرارا انهما قد متحدان ههنا ولم يرد التذييل فى الصحاح ولا فى القاموس ولا فى غيرهما من الكتب المتداولة المقبولة بمعنى

الجعل المذكور وحاصل الاستدلال ان التذييل ههنا يحمل على المستحدث
لانه لو لم يحمل عليه لايصح استعماله ههنا لعدم دلالة على هذا المعنى لانه
لو دل على هذا المعنى لوجدناه بهذا المعنى في اللغة لكننا لم نجد بهذا المعنى
فيها يتبع انه لا يدل على هذا المعنى فثبت انه لا يصح استعماله ههنا عند
عدم الحمل على المستحدث فظهر انه محمول على المستحدث لايصح استعماله
ههنا * فان قلت * الحمل على المستحدث يصح استعماله ههنا لكن عدم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود لجواز وجود الشيء مع عدم وجدان
المتبع لجواز كون المتبع والاستقراء ناقصا فلان تسليم التقريب * قلت *
الفصاحة في المفرد عبارة عن خلاصه عن تناثر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس والغرابة عبارة عن كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
وكونها ظاهرة المعنى ومأنوسة الاستعمال حاصل بان توجد في الكتب
المتداولة المعبرة كالقاموس المحيط وصحاح الجوهري وان لا يحتاج في معرفتها
الى التفتيش والبحث عنها في الكتب المبسطة وان احتاجت ولو وجدت
لا تخلو عن الغرابة وهو محل للفصاحة فيكون عدم الوجدان في الكتب
المتداولة المقبولة دليلا على عدم فصاحة اللفظ فلذلك حل على المستحدث
ففيه اشارة الى ان استعمال المولد والمستحدث في كلام المؤلفين لا يضر
فان الغرض بيان اصل المعنى وافادته وهو لصيرورته متعارفا ليق به
وان لم يكن فصيحاً فقد ظهر مما ذكرنا ان وجه الاستحداث ان استعماله بالباء
بتضمين معنى الجعل ليس موجودا في اللغة وقيل وجهه ان باب التفعيل لم
يجئ لصيرورة الشيء اذا جاء افعال نحو اغدا البعير اى صار ذا غداة واجرب
الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب بل هو ههنا بناؤه للتعدية ومعنى التذييل
جعل الشيء ذيل لا جعله ذات ذيل فيكون معنى الفصيح للمذيلة مجعولية
الفرائد ذيل لا مجعولية الفرائد ذات ذيل انتهى وفيه نظر لان باب التفعيل
يجئ لمعنى صيرورة الشيء اذا اصله كما يقال ورق الشجر اى صار ذا ورق
كما سبق في هذا الجزء في لم تقلم وقد سبق ان شرط الاشتقاق وجود المشتق
في اللغة لا وجود المشتق منه الا ان يقال المراد بعدم مجيئه في اللغة بهذا
المعنى عدم مجيئه بهذا المعنى في هذه المادة (واعلم ان المذيل اسم مفعول من
التذييل وجد في القاموس والجوهري من الكتب المتداولة المقبولة بمعنى
طويل الذيل يقال رداء مزيل اى طويل الذيل فيكون التذييل بمعنى تطويل

الذيل فيثبت يمكن ان يحجب بان المذيل طويل الذيل والباء في قوله بفريدة
 اخرى للملابسة او السلبية فيكون المعنى مطولة الذيل بمصاحبة فريدة
 اخرى او بسبب فريدة اخرى فحين يحمل على هذا المعنى يكون فصيحاً
 مع افادته مرام المص (وقيل) في الجواب ان التذيل في اصطلاح اهل المعاني
 مشهور وعرفوه في بحث الاطاب بانه تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
 للتوكيد فلحمّل ههنا على هذا المعنى وانه يفيد المرام انتهى وفيه ان كونه
 مشهوراً في اصطلاحهم لا يخرجهم عن كونه مستخدماً لجواز اخذهم منه
 وقد سبق الكلام المتعلق بالا البسيطة والمركبة في الجزء الاول لكن بقي في
 المركبة كما فيما نحن فيه شيء وهو ان في مثل هذا الكلام اي الكلام المشتمل
 على الا المركبة كقوله والا فلم تجد الخ حذف المعطوف مع ابقاء حرف
 العطف وهو غير جائز كافي معنى اليب (واجيب عنه بان عدم الجواز
 مقيد بحذف المعطوف بلا ابقاء المتعلق له وههنا ابقى المتعلق وهو الا
 * فان قلت * يلزم على هذا تخلف الحال عن المحل الذي اقتضى ذاته
 اي ذات ذلك الحال اياه فان كلام من الواو وان ولا لكونه حرفاً يقتضى لذاته
 ذلك المحل وهو المعطوف وذلك التخلف باطل فان ماهو مقتضى الذات
 لا يتخلف عنه والا لما كان مقتضى الذات وهو خلاف المفروض * قلت *
 ان اردت انه يلزم على هذا تخلف الحال عن المحل الخ لفظاً ونية اي تصوراً
 فلان ذلك الزوم كيف والحذف ههنا منوى لا منسى وان اردت انه يلزم
 على هذا تخلف الحال عن المحل الخ لفظاً فقط فسلم وبطلانه ممنوع
 فان المقدر بالقرآن كالمذكور في تعقل معناه وتصوره (قال المص لبيان
 انه هل يجب) متعلق بقوله مذيلة الخ اي لاظهار جواب السؤال بانه
 هل يجب (ان يكون المشبه) الكائن (في الاستعارة بالكناية) من قبيل
 ظرفية الدال للدلول (مذكور ابلفظه) اي لفظ المشبه (قوله الموضوع له)
 اي اللفظ الذي وضع للمشبه صفة للفظه وانما وصفه به اشارة الى ان اختصاص
 اللفظ بالمشبه الذي افاده الاضافة بحسب الوضع له لا بحسب الدلالة مطلقاً
 والى ان تلك الاضافة للعهد النوعي فلا ينافي عمومه بحسب المقام فان اللامين
 للاستغراق لكون الذكروا ظرفية من احوال الفرد والجمل على البعض
 يستلزم الترجيح بالمرجح وانت تعرف انه اذا قوبل العام بالعام راديه
 انقسام الآحاد الى الآحاد كما في ركب القوم دوابهم وايضا انت تقدر على

مطلب حذف المعطوف
 مع بقاء العاطف غير جائز

تصوير المعنى على ما نهناك فيما سبق فلاحاجة الى الاعادة * فان قلت *
ان البيان في العرف يسند الى القول يقال بين هذا الحديث الكتاب اى
اظهر المراد منه ويسند الى المتكلم المفسر لغة وعرفا وان فاعل المذيلة
هو المتكلم ايضا فتح يتحقق شروط حذف اللام من المفعول له اعنى البيان
ههنا وتلك الشروط ثلاثة كون المفعول له فعلا واتحاد فاعله
وفاعل عامله وكونه مقارنا لعامله في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما مثل ضربت زيدا تأديبا له او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر مثل قعدت عن الحرب جبنا
* فان قلت * ماتقول في مثل قولهم شهدت الحرب ايقاما للصلح وهو
صحيح اذا لم يقع الصلح مع انه لم يوجد فيه المقارنة في الوجود فان الفعل
المعلل وهو شهود المتكلم الحرب وحضوره وجد ولم يوجد المفعول له
اعنى ايقاما للصلح ولم يتحقق احد الشروط فيلزم ان لا يحذف اللام * قلت *
المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد المتكلم ففي مثل هذا وان لم يوجد
في الواقع لكنه وجد في قصد الفاعل * فان قلت * ما وجه اشتراط
هذه الثلاثة * قلت * حصول المشابهة بالمصدر التي بسببها يتعلق
العامل به بلا واسطة لتعلقه بالمصدر فهنا ايضا وجد هذه الشروط فان
المفعول له اعنى البيان فعل وفاعله وفاعل التذييل متحدان ومقارنان في الوجود
فلم يحذف اللام * قلت * هذه الشروط مجوزة للحذف لا موجبة له
* فان قلت * اذا كانت مجوزة للحذف فلماذا كرت * قلت * الذكر اصل
ولامقتضى للعدول عنه اولاظهار عليه فان اللام الجارة ظاهرة في العلية
وان احتملت العاقبة على ما بين في الاصول فانه لو لم تذكر ههنا لاحتمل
ان يكون حالا وهو خلاف المقصود * فان قلت * هل هي علة
حصولية او تحصيلية وبعبارة اخرى علة باعنة او علة غائية * قلت *
تحصيلية وعلة غائية كما لا يخفى وقد سبق تحقيقه في الجزء الاول (قال المص
ام لا) اى ام لا يجب ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه
والقرينة الخفية هي كلمة لا النافية من جهة انها تقتضى مفعليا والمعية
مايقابله من المعطوف عليه فيكون الحذف منويا ومعقولا فلا يلزم المحال
المذكور آنفا ولا كون الحرف مستقلا (واعلم ان كلمة ام على ضربين متصلة
ومنفصلة وتسمى ايضا منقطعة فههنا هي متصلة او منقطعة * قلت *

مطلب شروط نصب
المفعول له ثلاثة

مطلب ما وجه اشتراط
هذه الثلاثة في نصب
المفعول له

مطلب كلمة ام على ضربين
وتحقيقهما

متصلة * فان قلت * كلاهما من الحروف العاطفة لدخولهما على
ما قبلهما فما الفرق بينهما من جهة اللفظ والاستعمال * قلت ام المتصلة
لهاتين علامتين تميز بها المقطعة (احدها) تقدم الهمزة الاستفهامية
عليها لزوما ولو تقديرا او التسوية عليها فالاول نحو ازيد عندك ام عمرو
والثاني نحو قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم * فان قلت *
لم لزمتم ام المتصلة لهمزة الاستفهام او التسوية دون هل * قلت * لاقتضاء
وضعها فانها وضعت لان تكون مع اداة الاستفهام قبلها بمعنى اى الشئين
او الاشياء فشاركته همزة الاستفهام الى هى ايضا عريضة في باب الاستفهام
وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اى واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام
ولانها لطلب التصديق وام لطلب التصور واما المقطعة فقد لا يتقدم
الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل لكون الهمزة مشتركة
بين طلب التصور والتصديق وهل لطلب التصديق محسب كما سيظهر سره
(وثانيها انه يجب ان يستفهم بهما عن شئين او اشياء ثابت احدهم
او احدها عندهم المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى ويستفهم
بأى عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد
لان المجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين قال اكل الدين في المظهر شرح المفصل
ان الضابط في استعمال ام واو هو انك اذا عرفت كون احد المسؤولين عنده
واردت تعيينه فاستعمل ام وجوابه تصریح اسمه لا بنعم ولا بلا كقولك ازيد
عندك ام عمرو معناه اعرف وجودهما عندك يقينا ولا اعرف بعينه فاجبني
بتعيينه وتعيينه فجوابه ان تقول زيدان كان عندك زيد وعمروان كان عندك
عمرو وان لم تعرف كونهما عنده بل تشك في ان احدهما عنده او لم يكن
واحد منهما عنده فاستعمل انت كلمة او وجوابه نعم او لا كقولك ازيد عندك
او عمرو فجوابه نعم ان كان احدهما عنده وجوابه لا ان لم يكن واحد
منهما موجودا عنده انتهى واما ام المقطعة فتستعمل في موضع لا يثبت
فيه احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها يكون كل واحد
منهما كلاما لانه اضرب عن الكلام الاول وشروع في استفهام
مستأنف فهى اذن بمعنى بل التى تدل على ان الاول وقع غلطا كافي قوله
ازيد عندك ام عمرو عندك فام فيه منقطعة ومعناها بل اعندك عمرو
ولو كانت متصلة لما احتجج الى تكرير الظرف كأنه غلب على ظنك ان الذي

مطلب لام المتصلة ثلاث
علامات

مطلب الضابط في استعمال
ام واو

مطلب ام المقطعة

عنده زيد فاستفهمت ليعود الظن يقينا فلما اتممت هذا الاستفهام طلب
 على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعرضت من السؤال الاول واستأنفت
 سؤالا مائيا كنحو ما فعلته بدأ فكان ما بعدها كلاما منقطعا عما قبلها
 من الكلام فتح يكون لطلب التصديق او بمعنى بل التي تكون للانتقال
 من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افترأه
 وقوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات* وفيها مع معنى بل معنى الهمزة
 الاستفهامية كما مر مثال الهمزة الانكارية* في نحو ام يقولون افترأه*
 وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى حكاية* انا خير من هذا الذي
 هو هين* اذلا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة
 الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله تعالى ام
 من هذا الذي هو جند لكم* فهي في مثله بمعنى بل وحده وفي الاتقان
 ان ام المتصلة قسمان (الاول ان يقدم عليها همزة التسوية كقوله
 عز اسمه* سواء خليهم ائذرتهم ام لم تنذرهم) والثاني ان يقدم عليها
 همزة بطلب بها وبام التعيين كقوله علت كلمته* آلد كرين حرم ام الاثين*
 وسمت في القسمين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما
 عن الآخر لكونها مع الهمزة التي قبلها بمعنى اي في الثاني ولكونها
 بمعنى او التسوية في الاول كما سيجيء وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة
 في افادة التسوية في القسم الاول والاستفهام في الثاني ويفترق القسمان
 من اربعة اوجه (احدها وانها ان الواقعة بعد همزة التسوية
 لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام لان الهمزة وام
 مجردتان عن معنى الاستفهام ومستعملتان في معنى الاستواء فان استواء
 الامرين عندك سبب للاستفهام وانما جردتا عن معناه واستعملتا في معنى
 الاستواء لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والهي
 عن معنيهما في قوله علت كلمته استغفر لهم او لا تستغفر لهم* قال في الكليات
 والمتصلة ملازمة لافادة الاستفهام اولازمه وهو التسوية فيكون الكلام
 منها خبرا قابلا للتصديق والكذب فلذلك لم تستحق الجواب بخلاف
 القسم الثاني اعني الواقعة بعد همزة الاستفهام فانه تستحق الجواب
 لكونه باقيا على معناه الاستفهام الحقيقي (والثالث والرابع ان الواقعة
 بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكونان معها الا في تأويل المفردين

مطلب ام المتصلة قسمان
 الاول ام التسوية وتسمى
 معادلة

مطلب الفرق بين القسمين
 باربعة اوجه

وتكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين كقوله عز اسمه * سواء عليكم
 ادعوتهم ام انتم صامتون * وام الاخرى تقع بين المفردين وهو الغالب فيها
 كقوله علت كلمته * انتم اشد خلقا ام السماء وبين جلتين ليستا في تأويلهما
 انتهى مع علاوة وتوضيح وفي الرضى واما همزة التسوية وام التسوية
 فهما اللتان تليان قولهم سواء او قولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك
 سواء على ائت ام قعدت ولا ابالي اقام زيد ام قدر فعند النحاة قولك
 ائت ام قعدت جلتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر
 بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك
 عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو حلى ان يكون سواء
 مبتدأ واقت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين وقال ابو حلى
 انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان
 ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لانه
 انما تقول ائت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب
 بهذا السؤال التعين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة
 الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك
 وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايها الرجل
 لجامع الاختصاص وكذا ههنا الجامع الاستواء فكل منادى مختص
 ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لى
 ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان استواء على ثم بين
 الامر بن بقوله ائت ام قعدت وهذا كما فى قوله عز اسمه فاصبروا
 اولاً تصبروا سواء عليكم الا يندى الامر ان سواء وكلمة سواء لا تثنى ولا تجمع
 كانه فى الاصل مصدر يستوى فيها المذكر والمؤنث والجمع والتثنية وقولك
 ائت ام قعدت بمعنى ائت او قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامر ان
 سواء او الامور سواء دالة على جزاء الشرط ان ائت او قعدت فالامر ان سواء
 على ولا شك فى تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك
 استهجن الاخفش على ما حكى ابو حلى عنه فى الجملة ان يقع بعدهما الاسمية
 اى الجملة الاسمية لان الشرط يكون فعلاً نحو سواء على او ما ابالي ادرهم
 مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضى فى مثله معنى المستقبل وما ذلك
 الا لتضمن معنى الشرط * فان قلت * ما تقول فى قوله علت كلمته سواء

مطلب اعراب مثل سواء
 على ائت ام قعدت

مطلب كلمة سواء لا تثنى
 ولا تجمع

* عليكم ادعوا تموهم ام انتم صامتون * حيث كانت احدي الجملتين اسمية مع ان الشرط يجب ان يكون فعلا * قلت * لما تقدم الفعلية جازان يكون الثانية اسمية لجواز ما يمتنع في المعطوف عليه في المعطوف * فان قلت * هل يجوز وقوع الاسمية موقع الفعلية * قلت * يجوز لكن في الثانية دون الاولى ههنا ومن ذلك قوله تعالى * هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتهم فيه سواء * اي فتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه وكذلك استقبح الامام الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي وبما يدل على ما قاله الامام الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي وصيغته قال الله تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم * انذرتهم ام لم تنذرهم وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقال الشاعر * سواء عليك اليوم انصاعت النوى * بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح * وقال انب بالحزن تبس * ام لحاني بظهر غيب ائبم * فان قلت * كيف افادت الهمزة فائدة ان الشرطية مع تغاير معنييهما * قلت * لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجردت عن الاستفهام فاستعملت بمعنى ان فشبه الشرط اي التعليق المطلق بالاستفهام المطلق في الدلالة على عدم تيقن الحصول فاستعمل لفظ الاستفهام للشرط استعارة اصلية فتبعية تلك الاستعارة استعيرت الهمزة الاستفهامية اعني الموضوعه لكل من جزئياته لهذا الشرط الجزئي الذي هو من جزئيات الشرط المطلق فصارت الهمزة بمعنى ان استعارة تبعية وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشئيين او الاشياء فاذا جردت عن معنى الاستفهام بقي على معنى احد الشئيين او الاشياء فصارت مجازا مرعلا تبعا ويجوز ان تكون استعارة تبعية تعرف بمعنى سواء على ائت ام قعدت ان قت او قعدت والدليل على ان سواء مع محذوفه ساد مسد جواب الشرط لاخير مقدم كما هو رأي النحاة ان معنى سواء ائت ام قعدت ولا ابالي ائت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبرا للمبتدأ الذي هو ائت ام قعدت على رأي النحاة بل المعنى

لان القائل ليس عربيا
(منه)

مطلب متى يمنع الاخبار
عن الفعل

مطلب في مثل سواء على
اقتت ام قعدت ثلاثة
مذاهب

ان قت او قعدت فلا ابالي بها وقول ابن سينا + سبان عندي ان بروا
وان فجروا * اذ ليس يجرى على امثالهم قلم * يقوى ذلك وان لم يكن
الاستشهاد بمثله مرضيا ويجب في هذه تكرير الشرط لان المراد التسوية
في الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز لا ابالي قام وانما غلب في سواء و ابالي
الهمزة وام المتصلة مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط
لان بين لفظي سواء و ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعاً ومناسبة
وهو التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظ المذكورين
بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم
ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان تأتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء
على قت او قعدت وقال * ولست ابالي بعدال مطرف + ختوف المايا اكرت
او اقلت * قال ابو علي لا يجوز اوبعد سواء فلا تقول سواء على قت او قعدت
لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى
ام ايضا احد الشئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقتت ام قعدت
سواء على ابهما اي الذي فعلت من الامرين لتجرد اي عن معنى الاستفهام
وهذا ايضا ظاهر الفساد وفي انوار التنزيل سواء اسم بمعنى الاستواء
نعت به كانت بالمصادر وههنا خبر لما بعده من الفعلين او الافعال
والفعل انما يمنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق
واريد به اللفظ او مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو
كالايم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقوله
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقتهم * وانما عدل ههنا عن المصدر الى الفعل
لما فيه من ابهام التجدد وحسن دخول الهمزة وام لتقرير معنى الاستواء
وتأكيده فانهما جردتا عن معنى الاستفهام لجرد الاستواء كما جردت حروف
النداء عن الطلب لجرد التخصيص في قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصابة
انتهى وبالجملة ان في مثل سواء على اقتت ام قعدت ثلاثة مذاهب مذهب
الجمهور ومذهب ابي علي ومذهب الرضي فذهب الجمهور ان سواء خبر
لكونه نكرة وما بعده من الفعل مبتدأ وانما تقدم عليه الاهتمام بحسب
المقامات كالنسبية ابتداء او التخويف والتهديد او ليتمكن المبتدأ في النفس
او غير ذلك من النكات + فان قلت + ان همزة الاستفهام لها صدر
الكلام فكيف يصح ان يجعل ما بعده مبتدأ وان يجعله خبرا مقدما قلت +

نعم لكنه اذا استعملت في معناها الحقيقي واماهنا فقد جردت عنه واستعملت في معناها المجازي فلم يبق ما يبنى اقتضاؤها للصدارة عليه * وان قلت * ان بسواء لا يسند الا الى شيئين فصاعدا لا الى احد الامرين فلما كان ام لاحد الامرين فلو كان سواء خبرا لما بعده لزم ان يسند الى احد الامرين فكيف يصح ان يكون خبرا لما بعده * قلت * لما كانتا موضوعتين للاستفهام عن احد المستويين في علم المستفهم وكان تمام معناهما الاستفهام مع الاستواء جردتا عن الاستفهام المذكور وبقيتا مستعملتين لجرد الاستواء فيصح ان يكون ما بعده مسندا اليه لسواء لزوال المانع اعني كونهما لاحد الامرين * فان قلت * ان تعدت وقت فعلان والفعل لا يكون مسندا اليه ولا يخبر عنه لكون وضعه على ان يكون مسندا فكيف يصح ان يكون مسندا اليه حتى يكون سواء مسندا وخبره له * قلت * انما لا يصح ان يكون الفعل مسندا اليه اذا اريد تمام ما وضع له واما اذا اريد به الحدث المدلول مجازا بعلاقة الكلية فيصح ان يكون مبتدأ فليكن هذا من هذا القبيل * فان قلت * ان سواء اسم مصدر بمعنى الحدث اعني الاستواء كما سبق والحدث لا يصح حمله على الجثة والعين وعلى ما يغيره من الاحداث لعدم الاتحاد في الخارج فكيف يصح ان يكون خبرا لما بعده من المبتدأ الذي هو الحدث المدلول ههنا * قلت * انما لا يصح لو كان الجمل منحصرا في المواطنة وهي جمل هو هو ليس كذلك الا ترى ان الجمل اربعة اقسام (احدها جمل المواطنة) وثانيها جمل ذوو بسمى ايضا جمل التركيب مثل رجل عدل اي ذو عدل (وثالثها جمل الاشتقاق وهو جمل المصدر واسمه بجعله بمعنى المشتق مجازا بعلاقة الجزئية مثل رجل عدل بمعنى عادل) ورابعها الجمل الادعائي للمبالغة مثل رجل عدل فانه لما كمل اتصافه بالعدل فكأنه تجسم من العدل وجعل عليه وادعى اتحاده ومنه نحوز به اسد اي كاسد وفي كل منهما مبالغة في الاتصاف الاحل المواطنة مثل زيد قائم وعمر واخوك فلذلك النكتة عدل من الذكر الى الحذف في الثاني ومن المشتق الى المشتق منه في الثالث ومن التحقيق الى الادعاء في الرابع وقد يترتب على تلك النكتة نكتة اخرى مثل المدح او الذم او الترحم او الترغيب والتنفير او غير ذلك بحسب المقامات فليكن الجمل ههنا تركيبيا او اشتقاقيا او ادعائيا فحينئذ يصح ان يكون سواء خبرا لما بعده كما لا يخفى * فان قلت * اذا كان الفعلان اللذان

مطلب اقسام الجمل اربعة

بعد الهمزة وام بمعنى المصدر مجازا فلم عدل عنه مع انه حقيقة ومقتضى
 الظاهر * قلت * لنكتتين ايهام التجدد الاستمراري لكون الماضي
 في مثله بمعنى المستقبل لما مر آتفا من استعجان الامام الانخفش وقوع الاسمية
 بعدهما وانما عبرتا بالايهام نظرا الى صيغة الماضي ولان المضارع انما يفيد
 التجدد الاستمراري اذا كان بمعناه الحقيقي وههنا بمعنى المصدر مجازا فيكون
 في مثله خلاف مقتضى الظاهر من وجهين التعبير عن المصدر بالمضارع
 للاستمرار ثم التعبير عن المضارع بالماضي لتحقيق الوقوع كما في قوله تعالى * ولو ترى
 اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم * الآية والنكتة الثانية حسن دخول
 الهمزة وام على الفعل لما تقرر من الاستفهام بالفعل اولى واخرى
 * فان قلت * اذا كان المراد بالهمزة وام الاستواء فلو كان سواء خبرا لما بعده
 لزم التكرار * قلت * نعم لكن لنكتة تقرير معنى الاستواء وتأكيده والتأكيـ
 د مطلوب في المقام فانه لو تردد المخاطب في الاستواء اولاً انكاره ولو تنزىلاً^١
 وبه يدفع ايضا انه لو كان سواء خبرا لما بعده يلزم ان يكون الحمل غير مفيد
 فان الاخبار بما هو متحد في المفهوم مع المبتدأ وبما شتمل عليه المبتدأ غير مفيد
 لكون اتصاف المبتدأ به ونسبته اليه معلوما من المبتدأ عند السامع
 * فان قلت * قد علم آتفا دواعي مجازية الفعلين فما الداعي لمجازية
 الهمزة وام عن الاستواء * قلت * هو زيادة البيان كما لا يخفى على من ذاق
 البيان ومذهب ابي علي ان سواء مبتدأ لانه اسم صريح وان كان نكرة
 ومضمون ما بعده وان كان معرفة لكن ذكر في صورة الفعل والاسم الصريح
 اولى يجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل كما سبق ومذهب الرضى ان سواء
 خبر لمبتدأ محذوف اي الامر ان سواء فهذه الجملة جزاء اودالة على الجزاء
 على اختلاف الرايين وما بعده فعل الشرط كما سبق تفصيله فالمعنى على
 مذهب الجمهور قيامك وقعودك سواء سواء اي مستو مستو وعلى مذهب
 ابي علي سواء قيامك وقعودك وعلى مذهب الرضى الامر ان سواء عند
 قيامك او قعودك في الاستقبال على رأى الشافعية واتصال استواء الامرين
 بقيامك او قعودك واقع على رأى الحنفية * فان قلت * اي من هذه
 المذاهب اولى وبالاختيار البق * قلت * مذهب الجمهور لعدم الحذف
 فيه مع ما فيه من النكات المذكورة واقله التصرف ولتطابقه برد ما عليه
 المخاطب بلا احتياج الى اعتبار الشرط والجزاء بخلاف مذهب الرضى

وابى على * فان قلت * هل يجوز ان يكون ما بعد سواء فاعلاله بعد
 التأويل المذكور ام لا * قلت * جوزه جار الله العلامة اذا كان سواء
 مرتبطا بما قبله بالخبرية او غيرها مثل * ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم
 ام لم تنذرهم * لكونه بمعنى الاستواء اى ان الذين كفروا استواء عليهم اذ اذرك
 وعدم اذارك فيكون المركب مع الفاعل خبرا لان * فان قلت * ان المصدر
 انما يعمل لكونه في تأويل ان مع الفعل وقيامه مقامه وسواء ايس بمصدر
 فكيف يكون في تأويل ان مع الفعل حتى يعمل * قلت * لعله لكونه
 حيثئذ من معاني الافعال ونظيره زيد اسد على اى مجتزئ على لكونه مصدر
 فانه ليس بمصدر وثالثهما من الفروق الثلاثة بين ام المتصلة والمنقطعة ان المتصلة
 يليها المفردان نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايها عندك لكون المجموع
 بمعنى اى والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه لفظ اى وافي السوق زيد
 ام في الدار اى في اى الموضعين والجملة نحو اقام زيد ام قعد بخلاف
 المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك
 عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اى هى شاء قال جار الله
 العلامة لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام
 لثلاث يتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر كالمثل المذكور قال الرضى وفيه انه
 اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يتبس بالمتصلة انتهى فيجوز
 حذفه حيثئذ (ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة
 التى قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اى والمفردان
 بعدهما بتأويل المضاف اليه اى كما مر من الامثلة ويجوز المخالفة بين
 ما وليها نحو عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
 ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيويه لكن المعادلة احسن * فان قلت *
 اذا جاز ان يلى المتصلة جملة كالمقطعة فباى شئ يفرق بينهما من جهة
 اللفظ والاستعمال * قلت * اذا وليت ام والهمزة جملتان فاما ان تكونا
 متفتحتين في الفعلية او لا فان اتفتحتا في الفعلية فاما ان تكونا مشتركتين في الفاعل
 او في الفعل او لا تكونا مشتركتين في شئ منهما فان اشتركتا في الفاعل فاما ان
 يكون فعلاهما متناسبين في المعنى نحو ائتت ام قعدت وانا م زيد ام انتبه
 او لا يكونا متناسبين فيه فان كانا متناسبين فيه فهى متصلة كالمثالين
 المذكورين وان لم يكونا متناسبين مع الاشتراك في الفاعل او اشتركتا في الفعل

مطلب الفرق الثالث بين
 ام المتصلة وام المنقطعة

مطلب اذا جاز ان يلى
 المتصلة جملة كالمقطعة
 فباى شئ يفرق بينهما

دون الفاعل اولم تشركتا في شئ منهما فالاولى ان ام في هاتين الصورتين
منقطعة فالاولى نحو اقام زيد ام تكلم والثانية نحو اقام زيد ام قام عمرو
وفي الثالثة نحو اقام زيد ام قعد عمرو منقطعة قطعاً ولا تكونان متفتحتين
في الفعلية فاما ان تكونا متفتحتين في الاسمية متساوياً نظمهما او مختلفتين
فيها فان اتفقتا فيها فاما ان تكونا مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد
وازيد اخي ام عمرو هو واما ان لا تكونا مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم
ام عمرو قاعد واقام زيد ام قاعد عمرو فان كانتا مشتركتين فالاولى في هذه
الصورة ان ام منقطعة كالمثال المذكور وان لم تكونا مشتركتين في جزء
كالمثالين المذكورين فالتأخرون على انها في هذه الصورة منقطعة لا غير
والشيخ ابن الحاجب والامام الاندلسي جوزا الامرين وعندهما على تقدير
كونها متصلة فالمعنى اى هذين الامرين كان وان كانتا مختلفتين بان تكون
احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم
خبر احدى الاسمين وتأخير خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد
وكذا في المشتركين في جزء لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فهى منفصلة بلا خلاف فعلى هذا
ان كان بعد ام مفرد لفظاً او تقديراً فهى متصلة قولاً واحداً او قبلها
الهمزة في الاغلب لفظاً او تقديراً وان كان بعدها جلة فان لم يكن
قبلها الهمزة لظاهرة ولا مقدرة فهى منقطعة قولاً واحداً
الا في الشاذ القليل نحو هل زيد قائم ام عمرو وان كان قبلها مبتدأ المتصلة
عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن هذا هو الفرق بين المعادلة
والمنقطعة من جهة اللفظ والاستعمال واما الفرق بينهما من جهة المعنى قام
المتصلة مع الهمزة لطلب التصور بعد ثبوت العلم والتصديق لثبوت المحكوم به
لاحد الامرين او الامور وطلب تعيين احدهما او احدها كما مر تفصيله
بخلاف ام المنقطعة فانها لطلب تصديق ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه
وقوعه له وفي المتصلة الحكم معلوم والموضوع مجهول وفي المنقطعة
الموضوع والمحمول معلومان والحكم مجهول كما مر توضيحه * فان قلت *
ما تقول في قولهم ازيد عندك ام لا هى معادلة ام منقطعة * قلت *
قال الامام سيديويهى فيه وفي امثاله منقطعة فانه ظن السائل المستفهم
ان زيدا عند المخاطب فاستفهم ليحصل له اليقين في انه عنده ثم ادركه مثل

مطلب الفرق بين ام
المعادلة والمنفصلة من
جهة المعنى

ذلك الظن في انه ليس عنده فاراد ان يستفهمه ليحصل له اليقين في انه ليس عنده واضرب عن الاول وانتقل الى الثاني فاستفهم مستأنفا قال ام لا اي ام ليس عنده وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله على ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقول ام لا فائدة جديدة وهي تغير ظن كونه عنده الى اظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب * فان قلت * وجد في عبارة المصنف اعني هل يجب علامة المنقطعة من علاماته التي ذكرتها دون المتصلة فكيف تكون ام هذه متصلة * قلت * نعم انه وجد ههنا علامة واحدة من علامات المنقطعة وهي هل التي لطلب التصديق فكيف تكون متصلة ولما مر آتفا من التنافي بين هل وام المتصلة لما ان هل يدل على ان الحكم بالوجوب المذكور مجهول وام يدل على ان الحكم المذكور معلوم فوجد ههنا مانعان عن كونها متصلة لكن يجوز ان يكون هل بمعنى الهمزة مجازا فيكون اهم من طلب التصديق والتصور * فان قلت * فلو كان مجازا عن الهمزة لزم ان يكون كلام المص غير فصيح فان استعمال هل ولو مجازا مع ام المتصلة لم يوجد في كلام الفصحاء * قلت * المقدمة الرافعة ممنوعة فان كتب المؤلفين لا يلتزم فيها تطبيق عباراتها الى الفصاحة والبلاغة بل يكفي فيها كلام المولدين لما مر قريبا كما قيل فالعنى اي الامرين اعني وجوب الذكر للمشبه فيها بلفظه وعدمه فكان السائل يقول انا اعلم ان وقوع ثبوت وجوب ذكر المشبه فيها بلفظه او ثبوت عدمه اي احدهما ثابت عندي لكن لم يتعين عندي ان المحمول ما هو اي اهو الوجوب ام عدمه فاطلب منك اي المخاطب تعيينه فاجابه بما سيأتى في القرائد الآتية * فان قلت * هل لا يجوز ان تكون ههنا منقطعة * قلت * يجوز فكان السائل ظن انه يجب ذكره بلفظه الحقيقي فاستفهم ليحصل له اليقين ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه لا يجب ذكره بلفظه الحقيقي واضرب عن الاول واستفهم مستأنفا عن انه لا يجب ليحصل له اليقين في انه لا يجب ذكره بلفظه الحقيقي كما قال سيبويه في مثله فحينئذ لا حاجة الى التجوز في هل ولا الى حمل الكلام على التوليد والاستحداث ولا الى القول بعدم التزام الفصاحة في كلام المؤلفين كما قالوا وانما اطبنا الكلام اينكشف به ما في هذه العبارة من الاستار ولتستضي به في الامثال لما فرغ المص رحمه الله

تعالى من الاجال او لاشرع في تفصيله بحسب المعنى ثانيا ليكون في النفس
اوقع فقال (الفريدة الاولى ذهب السلف) وقد سبق التحقيقات
المتعلقة بلام الفريدة وبها وبالاولى وباعرابها وبنائها وبخبرية
ما بعدها وانت اذ اراجعت اليها فلا حاجة الى الامادة في الكتاب
دون الافادة للطلبة حين التدريس والتفهيم كي يحصل لهم في التفهم
من العبارة قوة وفي التصرف في الكلام ملكة * فان قلت *
قد سبق اقسام التقدم واحكامها وهذه الاولوية من اى قسم منها
* قلت * من قسم التقدم الشرفي لكون هذه الفريدة مختارا ومن قسم
التقدم الزماني لان زمانها مقدم على زمان سائرها * فان قلت *
ما ذكرته من اجتماع القسمين بالنظر الى الواقع ونفس الامر واما بالنظر
الى الكتاب فلم جعلها مقدمة على سائرها * قلت * ليوافق الذكر
لما في نفس الامر * فان قلت * لم لم يعطف هذه الجملة على ما قبلها
* قلت * للنبيه على استقلالها ودفع ايهام التبعية فيكون الفصل عما
قبلها للاحتياط ويسمى هذا الفصل قطعاً كما بين في محله * فان قلت *
هل لا يجوز ان يكون فصلها عما قبلها لكمال الاتصال لكونها بمنزلة
عطف البيان مع انها بيان لما قبلها وتفصيل له * قلت * لا يجوز لعدم
القصد بهذا الداعي والنكتة والدليل على ذلك عدم عطف اخوانها
عليها (قوله يريد به) اى بالسلف (من تقدم السكاكي) اى اى علماء
علم البيان الذى تقدموا زمانا على السكاكي * فان قلت * لم سبق
هذا القول * قلت * لبيان ان لام السلف لا يهد بقربة الفن وان لم
يتقدم ذكرهم مثل خرج الامير وقيل بقربة شهرتهم وبيانه في مقابلة
السكاكي انتهى وفيه تأمل (قوله وهو في اللغة كل من تقدم من ابائك
واقربائك) واقحم لفظ كل للاشارة الى كون التعريف مانعا عن اغيار المعرف
لانه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا
واما كونه جامعاً فلظهور افادته ودلالته على انحصار المحدود في تلك الافراد
للسكوت عن غيرها في معرض البيان فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه
ومنه كالمخصوص عليه وان جاز ان يكون اعم او اخص لكونه تعريفا
لفظيا * فان قلت * لاي غرض سبق * قلت * لا يوضح وجه
التسمية الا ترى لتوقفه عليه فلذلك قدم عليه وفرع عليه قوله (فكأنه)

مطلب الفريدة الاولى
من القعد الثاني في بيان
مذهب السلف في الاستعارة
بالكناية

اى الشان (سمى) اى ناسب ان يسمى (اهل العلم الماضية) والتأنيث
 باعتبار المعنى فانه بمعنى اولوا العلم فانه من الالفاظ التى يستوى فيها الافراد
 والتثنية والجمع قال الله تعالى * ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلى *
 وانما اتى بصيغة التأنيث لتنصيب على ان المراد به الجمع بتأويل الجماعة
 فيكون هذا التركيب من قبل جاني القوم الا زيدا * فان قلت * لاي
 غرض سبق هذا الكلام * قلت لبيان ماهيته السكية حتى يصح حمل
 لاهه على الهدى اذ لا بد فيه ان يكون مدخولها حصنة من ماهية مدخولها
 وللإشارة الى انه عرف عام فان المراد بالعلم جنس العلم اى علم كان سواء كان
 واحدا او متعددا فيكون المعنى ناسب ان يسمى كل من صار صاحب علم اى
 علم كان واحدا كان ذلك العلم او متعددا وانتفعت به بالذات او بالواسطة
 وتقدم عليك (سلفا) بالنسبة اليك والى من انتفع به قال فى الكليات
 السلف من ابى حنيفة الى محمد بن الحسن والخلف من محمد بن الحسن الى
 شمس الأئمة الحلواني انتهى وقد ظهر انه فى عرف هذا الفن من تقدم
 السكاكى كالشيخ عبد القاهر وجار الله العلامة والخلف من السكاكى
 الى السيد الجر جاني * فان قلت * ان السلف مفرد فكيف يطلق
 على الجماعة * قلت * انه فى اصل اللغة مصدر يقال سلف الشيء سلفا
 من الباب الاول اذا مضى اى جاء مقدما وذهب وفى عرف اللغة خص
 بمن تقدم من اباءك واقربائك من قبيل تخصيص اسم الصفة بالموصوف
 فلما كان فى الاصل مصدرا اجرى مجرى المصدر فاطلق على القليل والكثير
 وجعه سلاف بضم السين واسلاف وفى بعض النسخ وكأنه بالواو العاطفة
 عطف العلة على المعلول ويجوز ان تكون استينافية فكأنه قيل هل يصح
 ان يكون لاهه للهدى ام لا فاجاب بما ترى واما على هذه النسخة فالظاهر
 ان الفاء للتعليل للصحة المذكورة وانما اتى بكأن إشارة الى ان المطلب ظنى
 يكفى فيه الظن وقد سبق الكلام بالتفسير باى والا رادة وما يشق
 منها فى الجزء الاول وكذا بكلمة كأن فلا حاجة الى الاعادة فى الكتابة
 (قوله لانهم) اى اهل العلم (اباء التعليم) والتعليم حقيقة فعل يترتب العلم
 بلا تخلف عنه وبعبارة اخرى تحصيل العلم فى الغير كما ان التسويد تحصيل
 السواد فيكون التعلم مطاوعا بكسر الواو للتعليم ولازماله لزوم قبول الامر
 للتأثير فيكون ترتيب العلم على التعليم كليا * فان قلت * لو كان ذلك

مطلب معنى التعليم

الترتب كليا لما جاز ان يقال علمته فلم يتعلم لكنه جاز * قلت * هو من قبيل
المجاز بطريق ذكر المسبب واردة السبب فان علمته بمعنى باشرت طريق
تعليمه ولم اقصر في السعي لكنه تعالى لم يخلق فيه العلم لا بمعنى حصلت فيه
العلم حتى لم يحز ذلك (واباء) جمع اب وهو ذ كر خلق من مائه حيوان آخر
ويطلق على من كان سببا لايجاد شيء اولا صلاحه اول ظهوره كما ان الاب
الحقيقي سبب لايجاد الولد واصلاحه والمراد بها ههنا هذا المعنى بقربة
اضافتها الى التعليم فحيث يصح جعلها على اسم ان فانهم اسباب التعليم
ولامه للجنس الاستغراقى واضافتها اليه كلامه فالتركيب كتركيب ركب
القوم دوابهم فالمعنى لكون كل واحد منهم سببا لكل تعليم يخص به لان السببية
تعلق بافراد التفهيم لا بمفهومه والحمل على البعضية كما في العهد الذهني
ترجيح بلا مرجح على انه لا قرينة له ولا للعهد الخارجى كما سبق مثله
فلا يلزم قيام العرض الواحد للشخصى بمحال متعددة بل النوعى فلا ضير
فيه كالاينفى ولا يلزم ايضا ان يكون كل منهم ان يتصف بكل تعليم وازضافة
الاباء اليه من قبيل اضافة السبب الى المسبب * فان قلت * لاى معنى قد سبق
* قلت * ابيان وجه مناسبة التسمية والوضع * فان قلت * هل يلزم
المناسبة فى التسمية والوضع * قلت * نعم اذا كانت من قبيل النقل
وقد سبق تحقيقه فى الجزء الاول * فان قلت * ماهذه المناسبة التى بين
المنقول عنه والمنقول اليه ههنا * قلت * هى المشابهة والاشتراك
فى السببية للحياة والحماية وحسن الحال حيث يكون الاباء الحقيقية وهم
الاباء الجسمانية اسبابا للحياة الجسمانية والحماية الجسمانية وحسن الحال
والاباء المجازية وهم الاباء الروحانية نعى اساتيد العلوم اسبابا للحياة
الروحانية والحماية وحسن الحال ويثبت بطريق الاشارة ان المتعلمين
ابناء الاساتيد والاسلاف فظهر ان السلف من اسماء الاجناس عرفا عاما
* فان قلت * هل يجوز ان يكون مثل هذا اللفظ اسم جنس غالبا كما يجوز
ان يكون العلم غالبا * قلت * يجوز على ما قاله بعض المحققين قياسا على
الاعلام الغالبة بان يغلب استعماله على وجه الاستعارة المصروفة
الاصلية الحقيقية فيمن تقدم من اهل العلم اى علم كان وانتفع به
بحيث صار حقيقة فيكون اسما جنسا اتفاقيا ويسمى ايضا اسما جنسا
غالبا لكون فيه نظر فانه قد سبق فى بحث الاعلام الاتفاقية

مطلب قد يكون الاسم
اسما جنسا غالبا

ان الفرد الذي قلب عليه الاسم يجب ان يكون ذلك الفرد مما يصدق عليه ذلك الاسم قبل الغلبة وان يكون من جنسه قبلها وههنا الفرد النوعي ليس من جنس الاسم ولا مما يصدق عليه قبلها بل من المعاني المجازية الالهي الا ان يقال ان المراد بالفرد اعم من ان يكون حقيقيا او ادعائيا * فان قلت * قد سبق آتفا ان الاء جمع اب واصله ابو بفتح الهمزة والباء الموحدة بدليل ان ته يته ابو ان فان التثنية يرد الاشياء الى اصله كالمضارع نحو قال يقول وباع يبيع وكالجمع مثل اسم واسماء فانه لو كان اصله وسما لكان جمعه اوساما والقلب خلاف الظاهر كما هو ما ذهب اليه الكوفيون * فان قلت * لو كان اصله ابو لزم ان يكون جمعه على وزن اباو بالواو * قلت * نعم لكن اذا كانت كل من الواو والياء طرفا بعد الف زائدة تقلب همزة وههنا كذلك فان الالف ههنا زائدة للجمع * فان قلت * اذا كان اصل الاء ابوا صار مثل عصا فلم صار اعراب اب لفظيا بالحر كات الثلاث غير مضاف نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب بخلاف عصا فان اعرابه في الاحوال الثلاث تقديري * قلت * لما حذف اخره نسبيا صار عينه آخر محلا للاعراب فصار اعرابه لفظيا تاما بخلاف نحو عصا فان حذف لامه منوى لكونه قياسيا والمنوى كالمذكور فان اصله عصو وواه واو متحركة وما قبلها مفتوح وكل واو متحركة وما قبلها مفتوح تقلب الف فواوه تقلب الف فاحتمع سا كان الالف المقلوبة والثوين محذوف الالف المقلوبة فصار عصا فلذلك اى لكون لامه كالمذكور لكونه منويا لحذفه قياسا لم يكن عينه آخر محلا للاعراب فصار اعرابه تقديريا في الاحوال الثلاث لكون لامه غير قابل للحركات الاعرابية لكونه الفالكون السكون جزأ من ماهيته فانه حرف يكون ما قبله مفتوحا ويكون هو سا كنا دائما فان قلت * ما الدليل على ان ما يحذف قياسا يكون منويا * قلت * ظهور الالف الذي هو لامه حين الوقف في الاحوال الثلاث بزوال المسانع حين الوقف حين مكالماتهم ولذلك كتب الفان مبني الخط على الوقف كما لا يخفى على من هو واقف * فان قلت * ان مثل اب حذف لامه كحذف لام مثل عصا فلم صار المحذوف في مثل عصا منويا ولم بصير المحذوف في مثل اب منويا بل صار منسيا * قلت * قال

مطلب لم صار اعراب
عصا تقديريا واعراب
مثل اب لفظيا

مطلب الدليل على ان
ما يحذف قياسا يكون

في الشافية ونحو يد ودم واسم وابن واخ واب واخت ليس حذف لاماتها
 بقياس قال اجد ابن الامام الحسن الجار يردى في شرحه اصل هذه
 الكلمات يدى ودموا ودمى وسمو وبنوا واخو وشى منها لا يقتضى
 الحذف بل قياس بعضها الاثبات وعدم الحذف كيدودم واسم لسكون
 ما قبل حرف العلة فيها كافي ظبي وقو وقياس بعضها الابدال وهو
 جعل حرف مكان حرف غيره كابن واخ لتحرك حرف العلة وانفتاح
 ما قبلها كافي عصا لكن حذفت لامات هذه الكلمات على خلاف القياس
 للتخفيف لكثرة استعمالها في كلامهم فلم يصح حذف لام مثل اب كحذف
 لام مثل عصا فلكون حذف لام هذه الكلمات على خلاف القياس
 كان المحذوف فيها منسيا * فان قلت * ما الدليل على كون المحذوف
 فيها منسيا * قلت * عدم ظهور تلك اللامات عند الوقف على
 هيئات تلك الكلمات ولذلك لا يكتب اللامات حين الوقت * فان قلت *
 قد ظهرت لامات مثل اب واخ حين الاضافة الى غير ياء المنكلم مكبرا
 في محاوراتهم فلو كان حذفها نسيا لما ظهرت * قلت * ظهورها
 حيث ضرورة دفع لزوم مزية الفرع على الاصل فلا يتم التقريب فلا يضر
 ظهورها حين الاضافة اليه كون حذفها نسيا * فان قلت * من اين
 يلزم مزيدة الفرع على الاصل * قلت * لما كانت الحركات في باب
 الاعراب اصولا والحروف فروما خلفه الحركات ونقل الحروف لكنها
 اقوى من الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بالحركات المفرد اولا
 لكون الاصل احرى بالاصل ولتقدمه على المتنى والمجموع فحينئذ لم يبق لهما
 الا الحروف فاعطيت لهما للفرق بين المفرد وبينهما في العلامات اى
 علامة المعانى المتورة واثلا يلزم تساوى الفرع للاصل فلما استبد المتنى
 والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فلو لم يكن مثل
 اب معربا بالحروف حين الاضافة لزم مزية الفرع على الاصل * فان قلت *
 لم اختير في كلامهم هذه الاسماء بالاعراب بالحروف مع ان الاسماء المحذوفة
 الاعجاز كثيرة مثل يد وغد ودم واسم * قلت * لمشا بهتها للمتنى
 والمجموع باسئلام كل واحد منها دانا اخرى كالاخ والاخ والاب الابن
 * فان قلت * لم خصوا كون هذه الاسماء معربا بالحروف بحال تلك الاضافة
 * قلت * ليظهر ذلك الارم فتقوى المشابهة * فان قلت * لم خصوا

هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للثنى والمجموع كالابن
 * قلت * لثلاث يحتاج الى كلفة اجتلاب حروف اجنبية * فان قلت *
 اذا كانت هذه الحروف لامات هذه الكلمات كانت كل واحدة منها
 ذاتا للكلمة وجزأ منها والاعراب صفة لها فتناوفا فكيف تكون اعرابا
 اذ الذات لا يكون صفة * قلت * لما كانت اللام في اربعة منها وهى اب
 واخ وحم وهن محذوفة نسبيا قبل فصارت كأنها مجلوبة للاعراب فهى
 اذن كالحركات المجتلية للاعراب فاشبهت الزائد العارض فظهر ان المراد
 يكون الاعراب صفة زائدة على الاسم اعم من ان يكون صفة حقيقة
 او حكما * فان قلت * ما تقول في فوق فانه لما بدلت منها الهم في حال
 الافراد فصارت العين التى هى الواو كالماذكور فيلزم ان يكون الذات
 وصفا لو جعلت اعرابا * قلت * نعم لكنها لما لم ترد الى اصلها الا للاعراب
 حين الاضافة فاشبهت بالحركة الاعرابية فصارت صفة حكما * فان قلت *
 ما تقول في نحو ابن واسم فانه لو جلب لامها جلبتا للاعراب * قلت *
 لما كانت همزة الوصل فيه عوضا عن اللام المحذوفة فكان لامها ليست
 حرف حلة هذا فان ارادة الزيادة فراجع الى الرضى (قال المص الى ان
 المستعار بالكناية) وانما عبر بالمستعار بالكناية على خلاف المشهور
 وهو الاستعارة بالكناية للتنبيه على ترادف الاسمين وانه لا تفاوت بينهما
 * فان قلت * الجارة باى شئ تتعلق * قلت * تتعلق بذهب * فان قلت *
 ان الذهاب هنا بمعنى الاعتقاد مجازا لا بمعنى الحقيقى الذى
 هو الانتقال من مكان مبدأ الى مكان آخر بقرينة اسناده الى السلف
 والاعتقاد يتعدى بنفسه يقال اعتقده ولا يقال اعتقد اليه * قلت *
 هى تتعلق به بتضمن معنى الانتقال وفائدة التضمن تكثير المعنى بتقليل
 اللفظ بالاشارة الى ان السلف محققون في هذه المسئلة وهى مضمون هذه
 الجملة لا مقلدون فان الانتقال ههنا انما يتصور من الدليل الى المسئلة فيكون
 هذه الجملة اعنى ذهب السلف الخ عبارة في بيان معتقداتهم واشارة الى
 كونهم محققين وقد سبق الكلام المتعلق بالتضمن في هذا الجزء (قال المص
 لفظ المشبة بالمستعار) خبران والمستعار صفة لفظ اى لفظ المشبه به الذى
 يستعار (للمشبه فى النفس) اى فى الذهن يعنى يخيل لفظ المشبه به فى الذهن
 ولم يصرح واستعير فى الذهن للمشبه واستعمل ذلك الخيل المتصور فى

الذهن في المشبه (المرموز اليه) صفة لفظ ايضا اي لفظ المشبه به المستعار
للمشبه في الذهن الذي برمز اليه ويدل دلالة عقلية بانية على ان ذلك
اللفظ استعير للمشبه في الذهن واريد المشبه بذلك اللفظ الغير المصرح به
(بذكر لازمه) اي لازم المشبه به ورديفه متعلق بالرموز اليه واليه نائب
الفاعل للمرموز * فان قلت * ان المحدود هو المستعار بالكناية فلما
اخذ المستعار في الحد يلزم الدور * قلت * انما يلزم لو لم يكن المستعار
جزء الاسم واريد معناه وليس كذلك كما في اسم غير المنصرف على ان هذا
التعريف لفظي يقصده ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى فان كلمة
ان التي لتأكيد حكم جملة دخلت هي عليها لا تدخل على المركب التصوري
كما لا يخفى فالمعنى اعتقد السلف ان هذا اللفظ اي المستعار بالكناية موضوع
لهذا المعنى اي لفظ المشبه به الخ فلا دور لعدم التوقف لوضوح المعنى قبل
التعريف كما لا يخفى كقوله * واذا النية انشبت اظفارها * القيت كل
ثمجة لا تقع * فعلى مذهب السلف شبه في النفس النية بالسبع في اغتيال
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمظلوم فاستعير
السبع ولم يصرح بذكر اللفظ المستعار بل برمز اليه على هذا التشبيه
والاستعارة بذكر ديف المشبه به اي السبع ولازم الدال عليه وهذه الاستعارة
التي هي في النفس والذهن كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في رأيت اسدا
في الجحام * فان قلت * فالفرق بينهما وبين الاستعارة المصرحة
* قلت * ما به الفرق بينهما تصریح لفظ المشبه به المستعار و ذكره
في النظم والتركيب في الاستعارة المصرحة وعدم تصرينه ولا تقديره
في النظم والتركيب في الاستعارة بالكناية بل اقتصر على ذكر لازمه ورديفه
لينقل منه اي من اللازم المذكور في النظم الى المقصود كما هو شأن الكناية
في الذهن وكون المشبه مرادا من لفظ المشبه به المعبر المصرح به
* فان قلت * لو اريد المشبه به بلفظ المشبه به الغير المصرح به لزم ان يكون
ذكر لفظ مشبه في النظم عبارة زائدة فيه * قلت * ان ذكر لفظ
المشبه في النظم الذي وقع فيه الاستعارة بالكناية وان كان بالنظم الى معناه
من حيث انه لا يراد به هو لكنه له مدخل في تمامية القرينة اذ لو قيل تشبثت
اطفار بقلان مثلا بلاضافة الى النية لم ينتقل منه الى المقصود فكيف
تكون قرينة كما لا يخفى فالمستعار في المثال المذكور هو لفظ السبع الغير المصرح به

مطلب الفرق بين
المصرحة والمكنية

والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنيعة ولا يخفى انه يرد على هذا التعريف النقض بمثل قوله عز اسمه ينقضون عهد الله الآية اذا اريد بالنقض ابطال العهد وقد ذكره الش في بيان قول المص ودل عليه وقد ذكرنا جوابه هنالك ان يجاب بتخصيص التعريف بمذهب السلف فان حل قرينة الاستعارة بالكناية على المجاز والاستعارة المصروفة مذهب صاحب الكشف فقط واما السلف فلم يتعين قولهم بهذا الحمل فتكون على حقيقةها فلا يتجه هذا النقض على تعريفهم حتى يحتاج الى الجواب نعم يتجه على صاحب الكشف فيجيب بما سبق (قوله من غير تقدير في نظم الكلام) يعنى انه قد يكون رمز القرينة ودلالته على المقصود بالواسطة بان تدل على اللفظ الذى يدل على المعنى كما في ابجاز الحذف وقد يكون رمزها ودلالتها على المقصود بالذات فحصل التردد من المتعلم فمثل بالواسطة هذا الرمز والدلالة أم بالذات فاجاب بقوله من غير الخاى بالذات والدليل على ذلك قوله ذهب السلف من حيث ان مذهبهم ذلك وايضا ولو كان لفظ المشبه به المستعار مقدرافى نظم الكلام لكان محذوفا فلا يناسب ان يسمى كناية وايضا لو كان كذلك لكان كالمذكور يجرى عليها ما يجرى على المذكور والملفوظ من الاحكام النحوية واللفظية المتعلقة بالمعاني الاول وما نحن فيه ليس كذلك كما لا يخفى (قوله وذكر اللازم قرينة على قصده) اى كون لفظ المشبه به من حيث انه يشبه بمعناه المشبه ويستعار هوله مقصودا (من عرض الكلام) وناحيته وجانبه يعنى يدل الكلام عليه على طريق التعريض (واعلم ان كناية الاستعارة بالكناية من نوع الكناية في النسبة فان الاظفار مثلا ليست بكناية عن سكوت المشبه به ولفظه بل هى دالة على مكانها ومحملها وهو المشبه فيدل لزوما على اثبات السبعية لانية وقد سبق ان الكناية المصطلحة على ثلاثة اقسام الاول المطلوب بها الذات كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الاظفار والثانى المطلوب بها صفة من الصفات كقولنا كناية عن طول القامة طويل النجاد والثالث المطلوب بها النسبة كقوله * ان السماحة والمرؤة والندى * في قبة ضربت على ابن الحسرج * والموصوف في القسمين ان كانا غير مذكورين تسمى هذه الكناية التعريض كما يقال في عرض المودى للمسلمين * المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه * فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المودى

وهو غير مذکور في الكلام فاذا عرفت هذا ظهر لك مراد الش هنا ان في الاستعارة بالكناية على مذهب السلف يدل الكلام على طريق التعريض بقرينة ذكر اللازم على اثبات وصف المستعارية لموصوف غير مذکور وهو لفظ المشبه به * فان قلت * أيمن تطبيق كلام الش على ما قاله صاحب الكشف حيث ذهب الى انه فرق بين الكناية والتعريض اذ الكناية ان تذكر شيئا بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا وتدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم وكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقوي يسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال بعض الفضلاء الكناية مادل على معنى يجوز حله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة البلويح والاشارة فيختص بالمر كك ب كقول من يتوقع عطفها ورحا والله اني محتاج فاته تعريض للطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى اى الطلب من عرض اللفظ وجانبه والواو في قوله وذكر اللازم قرينة الخ استينافية فكان سائلا سئل واعترض على قوله من غير تقدير في نظم الكلام بان قال لم يمكن مقدرا في نظم الكلام مع ان ذكر اللازم قرينة له فاجاب لان ذكر اللازم قرينة على ان مستعارية لفظ المشبه به المتروك للمشبه مقصودا من عرض الكلام لا قرينة على محذوفيه ويمكن تطبيق السؤال والجواب على النوع الثلاثة كما لا يخفى على اهله ويجوز ان يكون ذكر مجهولا وقرينة حالا من نائب الفاعل وان يكون مصدرا مبتداء وقرينة خبره ويجوز ان يكون الواو حالية وماطفة وانت اذا تفكرت على كل من الوجوه تعرف ان هذا القول في اى معنى عبارة وفي اى اشارة فلا حاجة الى الكتابة (قوله ولا بعده) اى في كون اللفظ المستعار المتروك مقصودا من عرض الكلام وجانبه وقيل اى في هذا المذهب فان قلت * ان مثل لا بأس فيه ولا بعده فيه يستعمل في العرف في نفي كمال البأس ونفي كمال البعد فيفيد ان ثبوت اصل البعد فيه فيلزم ان يكون هذا المذهب غير مختار مع انه هو المختار * قلت * نعم لكن المقصود الاشارة الى ان هذا ليس بمختار عنده وان كان مختارا عند غيره كما سيدكر ما هو المختار عنده (عند من)

اى فى عقل من (شاهد) اى علم كالمشاهدة والمعانية (الاشارة) اى
 دلالة الكلام (الى المعانى العرضية) اى المستوية الى عرض الكلام
 (وصدق بمحاسنها المرضية) اى المقبولة فقيه استعارة بالكناية حيث
 شبه المعانى العرضية بحسنة ذات جلال واثبات المشاهدة الى المعانى
 تخيلية وكل من المحاسن والاشارة ترشح وقيل اثبات المشاهدة والمحاسن
 ترشح واثبات الاشارة تخيلية لكن فيه تأمل فظهر ان هذا القول
 عبارة عن عدم كونه مختارا عنده واشارة الى نفي البعد كلياً عند غير
 من يشاهد الاشارة الى المعانى العرضية على مذاقه * فان قلت *
 لم صار هذه المعانى مرضية مقبولة * قلت * لان هذه المعانى
 من اسرار البلاغة ودقائقها لا يصل بها الا لخواص ولان هذه لكونها
 انتقال من الملزوم الى اللازم كدعوى الشئ بالبينه * فان قلت
 لم صار الانتقال المذكور كهذه الدعوى * قلت * لان لازم الشئ
 اما ان يكون مساوياً للملزوم او يكون اعم من الملزوم وهو اخص من اللازم
 فوجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لا متناع انفكاك اللازم من الملزوم
 والا يلزم وجود الاخص بدون الاعم او وجود احد المتساويين بدون
 الآخر وهو محال نعم ان وجود اللازم وتصوره لا يستلزم وجود الملزوم
 وتصوره كوجود الحيوان بدون الانسان * فان قلت * ان الانتقال
 فى هذه الاستعارة انتقال من اللازم الى الملزوم ولا يمكن الانتقال من اللازم
 الى الملزوم لان اللازم من حيث هو لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
 ولادلالة الاعم على الخاص * قلت * المراد من اللازم فى عرف هذا
 الفن اعم من ان يكون بحسب انضمام القرينة والمقام ولو ادعائياً او لافح
 يكون اللازم ملزوماً ولو ادعاءً فيكون الانتقال فى هذه الاستعارة انتقالاً
 من الملزوم الى اللازم وقد سبق اقسام لزوم فى هذا الجزء والمذهب الثالث
 ايضا كذلك (قوله وهكذا) اى ككون مذهب السلف مبني على جعل اللفظ
 المستعار معنى عرضياً لا مقدراً فى نظام الكلام (المذهب الثالث) وهو مذهب
 الخطيب الدمشقي (الذى جعلها) اى جعلى صاحب هذا المذهب
 الاستعارة بالكناية (تشبيه المضمرة فى النفس المدلول عليه) اى على التشبيه
 (بذكر لازم المشبه به) حيث قال فى كتابه المسمى بالملخص قد يضر
 التشبيه فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركانته سوى المشبه وبديل

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر
متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى هذا التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها قال العلامة التفنازاني
في وجه التسمية اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر
خواصه ولازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة هذا
كلامه فقد علم من هذا ان هذا المذهب ايضا (مبنى على جعل التشبيه
معنى عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام) فيكون المعرض به هناك التشبيه
المضمر في النفس وفي مذهب السلف لفظ المشبه به المستعار كما سبق
الاشارة اليه قال المص وحيث (اي حين اذ كان المستعار بالكناية
لفظ المشبه به المستعار في النفس المرموز اليه بذكر لازمه فاضافة حين الى
ما بعده من اضافة العام الى الخاص لكثرة الايضاح بعد الابهام للتقرير
في الذهن وهو ظرف للخبر اعني ظاهر وانما قدم على عامله للاهتمام
وكونه نصب العين (وجه تسميتها) اي سبب مناسبة وضع المستعار
بالكناية لفظ (استعارة بالكناية) او هذا اللفظ (او) استعارة (مكنية ظاهر)
* فان قلت * لم قيد المسند بالظرف المذكور * قلت * تنبيهها على
ان وجه التسمية مستفاد مما سبق من تعريفهم حيث يفهم منه انها لفظ
مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المتشابهة واستعير للمشبه وما هو الاستعارة
اصطلاحية ويفهم منه ايضا ان ذلك اللفظ المستعار غير مصرح به
مخفي مدلول عليه فيكون ذلك اللفظ المستعار استعارة ملتبسة بالكناية
والخفاء فان الكناية في الالة بمعنى الخفاء فيناسب ان تسمى بهذا الاسم
بكلا جزئيه وان تسمى استعارة مكنية ولفظ الكناية والمكنية وان اختلفا
في العبارة لكنهما متحدان في المآل اذ احدث الواقع صفة لموصوف يلتبس له
كالضرب الواقع على عمرو فان شئت قلت عمرو يلتبس بالضرب وان شئت
قلت عمرو المضروب وكذا الاستعارة بالكناية والمكنية * فان قلت * لا معنى
ساق المص هذا الكلام مع ان مادة المصنفين عدم التعرض لوجه التسمية لا سيما
في مثل هذه الرسالة الموجزة * قلت * ساقه لبيان كون مذهب
السلف مرجحا مختارا فان كلا من هذين الاسمين من اصطلاحات هذا
الفن والاصطلاحات من المقولات والمناسبة بين المقول عنه والمقول اليه
قد تكون ظاهرة وقد تكون غير ظاهرة واذا كانت ظاهرة ترجح على ما كانت

المناسبة بينهما غير ظاهرة فلما كانت المناسبة بينهما ظاهرة فيما ذهب اليه
السلف ظهر انه مرجح مختار على ما عليه السكاكي والخطيب فيكون هذا
الكلام عبارة عن هذا البيان وان دل عليه التزاما واشار في بيان ان وجه
المناسبة ظاهرة حيثذ وان دل عليه مطابقة فكلاهما يثبتان بالنظم
(قوله اي استعارة مكنية) * فان قلت * ما باءث التفسير * قلت * الابهام
في المفسر بفتح السين بحسب العطف أهو عطف على الاستعارة بالكناية
فيكون هو اسما مستقلا أم عطف عليه مع محذوفه بناء على جواز حذف
جزء الاسماء للتخفيف فيكون الاسم هو المجموع * فان قلت * ما فائدته
* قلت * هي دفع هذا الابهام والابجال ببيان انه عطف مع محذوفه
فيكون الاسم هو المجموع * فان قلت * ما صححه * قلت * هو العرف
الخاص وهو عرف اهل هذا الفن من حيث انه نحن فيه وكون المجموع
اسما في عرفهم يدل على الحذف والتعين وقد سبق مرارا ان الحذفية
والمعينة قد تتحدان * فان قلت * هذا التفسير اما باعتبار عطف مكنية
على بالكناية او باعتبار تقدير الاستعارة وعطف المجموع على الاستعارة
بالكناية فعلى الاول يلزم عطف بعض اجزاء الاسم على بعض اجزاء
اسم آخر وعلى الثاني يلزم حذف بعض اجزاء الاسم في غير محله ومحل
الاستعمال لا بيان التسمية والوضع وكل منهما ظاهر البطلان * قلت *
نختار الشق الثاني فلان سلم ان هذا المقام محل التسمية والوضع بل الوضع
والتسمية بالاستعارة بالكناية والاستعارة المكنية مشهور متعارف بالسمع
منهم والمناسبة التي لا بد في القل خفية فيكون هذا المقام محل وجه التسمية
وسببها وهو المناسبة لا محل الوضع والتسمية فلذلك قال وجه التسمية
دون التسمية ولذلك ايضا ترى انهم يجعلون ما بد كر من العلل بعد التسمية
علة لمناسبة التسمية دون التسمية فحيثذ يكون هذا المقام كمحل الاستعمال
في كونه ليس بمحل الوضع فيجوز حذف جزء الاسم كما يجوز في الاستعمالات
لمطلب الحفة لغلبة الاستعمال ولكمال الظهور وان التزم حلية الاسم من
التصرف * اما امكن عند عدم الغلبة وكال الظهور واما ما قبل ٣ من
انه حين بيان وجه التسمية يراد به اللفظ لا اسميته حتى يقال لا يتصرف في
الاسامي فلا يلزم المحذوران على اختيار كل من الشقين على انه اذا جعل
الاسامي الاصطلاحية مركبة لا يكون بين اجزائها اشد اتصال كالاعلام

٣ الفائل مفتي زاده
له الحسنى والزيادة

ه القائل كقوى عليه
رجة القوى

الشخصية حتى يمنع الحذف والعطف على بعضها بل يكون كالأعلام
الجنسية كاسامي العلوم وقد يحذف بعض اجزائها لغلبة الاستعمال
واطلب الخفة انتهى ففيه نظر لا يخفى وكذا ما قيل ه فالاولى
ان يحمل التسمية في قول المص على معنى الذ كر والاطلاق فيكون المعنى هكذا
وحينئذ وجه اطلاق اسم الاستعارة بالكساية والاطلاق المكنية عليها ظاهر
اعم من ان يكون ذلك الاطلاق على وجه التسمية اولا انتهى لانه خلاف
الظاهر وغير مناسب للمقام لما مر ان الكلام في القل الخاص * فان قلت *
ما مرجح التفسير * قلت * اجاب عنه الشارح بقوله (لان الاسم
عندهم هو المجموع لا مجرد المكنية) تأ كيد للجزء السلبي الذي تضمنه
القصر المدلول عليه بضمير الفصل للاهتمام بسبب قوة التوهم بان الاسم
هو المكنية للحذف وعدم جواز العطف على الجزء * فان قلت *
ان شرط المنفى بلا العاطفة ان لا يكون منفيها قبلها بغيرها لان وضعها
لان تنفي بهما ما اوجبه بالتبوع لالان تعيد بها النفي في شيء قد نقيته وههنا
قد نفي ما ثبت بالتبوع قبلها باداة القصر فاذا اعيد بها النفي في مجرد المكنية
التي قد نفي قبلها يكون اثباتا للاسمية للمكنية فكيف يكون تأ كيدا للجزء
السلبي * قلت * هذا الحكم مخصوص بكون المنفى قبلها نقيا صريحا
بان يكون بكلمات النفي كقولات ما زيد الا قائم فقد نقيت عنه كل صفة وقع
فيها التنازع حتى كأ نك قلت ايس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو
ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نقيت بها شيئا هو منفي قبلها بماء النافية فيكون
اثباتا وهذا خروج عن وضعها واما اذا لم يكن النفي صريحا في الكلام
كما ههنا فلا بد ان يكون ذلك الكلام صريحا في الايجاب فتكون لا نقيا
لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها فتكون لاهنا نقيا
للاسمية التي اثبت للمجموع نقيا من مجرد المكنية فيكون تأ كيدا للجزء
السلبي المتضمن وهذا كما يقال امتنع زيد من الجبى لاعمر و نقيت الجبى
عن زيد لاعمر فان كلا منهما وان دلا على نفي الجبى عن زيد لكن
لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع الجبى عن زيد
ونفيه عنه فيكون لا في قولك لاعمر تنفى عن الثاني ما اوجبه للاول فظهر
ان النفي الضمني ايس في حكم النفي الصريح فان النفي الصريح يترتب عليه
الاثبات حين العطف بكلمة لا والنفي الضمني يترتب عليه النفي بها حين العطف

* فان قلت * لو كان هذا الحكم مخصوصا بكون النفي قبل العطف بها صريحا لجاز ان يقال ابي زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لاساثر الايام لان النفي بلا ليس منقيا قبلها بشئ من كلمات النفي فلا يكون صريحا بل ضمنا مع انه ليس بجائز * قلت * ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم الصريح اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فلذلك لم يحز وما ذكرناك في الباعث والمرجح ظهر ان القصر ههنا يجوز ان يكون تعيينا وان يكون قلبا وانت اذا عرضت تطبيق المرجح على القوانين الميزانية قلت كما كان الاسم هو المجموع واريد التفسير لزم ان يفسر بهذا التفسير دون غيره لكن المقدم حق فالتالى مثله ولك ان تقول التفسير هذا دون غيره لان التفسير تفسير للاسم والاسم هو المجموع ينتج من اول الاول من الغير المتعارف ان التفسير تفسير للمجموع وتفسير المجموع هذا دون غيره ينتج من اول الاول من المتعارف ان التفسير هذا دون غيره وهى المط (قال المص ظاهر) خبر لقوله وجه التسمية (قوله لانها) اى المستعار بالكناية فليس فيه استخدام او الاستعارة بالكناية ففيه استخدام كما لا يخفى حلة للظهور * فان قلت * الظهور يستغنى عن الدليل فكيف يكون حلة له * قلت * هو من قبيل التنبيه فان البداهة قد تكون خفية وقد تكون جليلة فالخفية تحتاج الى التنبيه لازالة الخفاء فينبذ يكون اللام مجازا عن معنى حرف التنبيه للاشتراك فى الازالة المطلقة اى الجهلة والخفاء والغفلة (استعارة بالمعنى المصطلح) وهو لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينه مانعة عن ارادة ما وضع له (وملتبسة بالكناية) بمعنى اللغة اى الخفاء) فانه فى اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا اكنى من باب ضرب وكنوت اكنو من باب نصر اذا تركت التصريح به والخفاء على وزن الوفاء يقال خفى الامر عليه من باب علم اذا صار خفيا واما الخفى بفتح الخاء المعجمة وسكون الفاء والخفى بضم الخاء وسكون الفاء فيبمنى الاظهار والاختفاء فهو من الاضداد يقال خفاء تخفيه خفيا وخفيا اذا اظهره ويقال ايضا كذلك اذا ستره واما الخفية بضم الخاء وكسر ها بمعنى الاختفاء يقال خفيت له من الباب الرابع اذا اخفيت كذا فى المحيط فظاهر ان باعث التفسير ان الكناية فى اللغة لاي معنى وضعت وانها متعمدية او قاصرة فدفعه بانها موضوعة للخفاء وانها قاصرة هذا يعنى

ان تسمية الشيء بالمركب بطريق النقل يقتضى المناسبة بين المقول عنه
والمقول اليه بكلا جزئية اما الجزء الاول ههنا فباعتبار المعنى الاصطلاحي
لوجوده واما الجزء الثانى فباعتبار المعنى اللغوى فان اللفظ المستعار لكونه
غير مصرح به يوجد فيه المعنى اللغوى فيكون نقل هذا الاسم بكلا
جزئيه من قبيل نقل العام الى الخاص فيكون المناسبة بين المقول عنه
والمقول اليه عموما وخصوصا مطلقا وهذا سنة معروفة في النقل كما اشار
اليه الش في حاشية الفوائد الضائية * فان قلت * ان المعنى المنقول
عنه يجب ان يكون متروكا في المقول في النقل كما سبق تحقيقه في الجزء
الاول وههنا لم يترك فكيف يكون منقولا من المعنى الاصطلاحي * قلت *
ليس المراد بقوله لانها استعارة بالمعنى المصطلح انه منقول باعتبار الجزء
الاول من المعنى المصطلح حتى يلزم ان يترك المعنى المنقول عنه بل المراد
انه يوجد في هذا النوع من نوعى المعنى المصطلح الاعم ما يوجد في نوعه
الآخر من نوعيه وهو المصراحة من مناسبة المشابهة او الخصوص بين اللغوى
والاصطلاحي كما مر في بحث الاستعارة المصراحة في التطبيق على زبر
التأخرين وان لم يجب وجود المناسبة بينهما في كل فرد من افراده
شخصيا او نوعيا فان الاستعارة بالمعنى الذى اصطلح عليه المتقدمون
وهو المجاز لعلاقة المشابهة له نوعان استعارة مصراحة واستعارة بالكناية
واما على رأى المتأخرين فلاستعارة بالمعنى المصطلح عندهم منحصرة
في المصراحة واما بمعنى ما يطلق عليه الاستعارة فله نوعان ايضا استعارة
مصراحة واستعارة بالكناية وههنا طبق رسالته على ما فى كتب المتقدمين
ولذلك قال وح وجد التسمية ظاهرة فلا يرد ما قيل على قوله لانها استعارة
اى استعارة مصراحة هذا مبنى على تقدم تسمية الاستعارة المصراحة
على تسمية الاستعارة بالكناية ثم ان الاستعارة المصراحة كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له ولا كلمة ولا استعمال ههنا لالفاظ ولا تقديرا بل هى
مقصودة من عرض الكلام كما حققه آنفا على انه يجب في الاستعارة
الاصطلاحية ترك المشبه وههنا قد ذكر فلا استعارة بالمعنى المصطلح انتهى
لعله هذا القائل غفل عن قول المص على وجه نطق به كتب المتقدمين
ودل عليه زبر المتأخرين وقد سبق بعض الكلام المتعلق بهذا في قول
المص والا فاستعارة مصراحة في تقسيم المجاز المفرد فراجع اليه حتى

لا تبقى لك شبهة على ان قوله على انه يجب في الاستعارة الاصطلاحية ترك المشبه غير مسلم عند السلف المتقدمين نعم انه يجب في احد نواحيه وهو الاستعارة المصروفة كما سبق (قولك ولك ان لا تتجاوز اللغة) يعنى ان كون الكناية بمعنى اللغة كاف في وجه التسمية وجعله جزءاً من الاسم فلا حاجة فيه الى جعلها وجعلها بمعنى الاصطلاح ويحتمل ان يكون المعنى ولك ان لا تتجاوز من اللغة الى اصطلاح اصلاً وتكتفى في الاستعارة بالمعنى اللغوي كما اكتفيت في الكناية فلا حاجة فيهما الى الحمل على المعنى الاصطلاحي (فافهم) لعل الامر بالفهم ليذهب نفس السامع الى الاحتمال الثاني فان فيه دقة كذا قيل وقيل والى احتمال انه لا تتجاوز من الاصطلاح الى اللغوي بل يكون في كلا الجزئين باعتبار المعنى الاصطلاحي * فان قلت * يفهم من هذا القول انه يجوز ان يكون التسمية بالكناية باعتبار معناها الاصطلاحي مع انه لا يمكن ان معناها الاصطلاحي غير موجود فان المسمى عند السلف هو اللفظ المتروك وهو مجاز والمجاز قابل للكناية فكيف يكون كناية وكذا لا يكون لازمه المذكور كناية فانها لفظ اريد به لازم ما وضع له مع جوار ارادته فهذا لا يصدق على اللازم لانه يراد به معناه الحقيقي لا لازمه وكذا عند السكاكي والخطيب اما عند الاول فلان الاستعارة بالكناية عند المشبه المذكور وهو مجاز وقرينتها التخيلية ايضاً مجاز فلا يمكن التسمية باعتبار معناها الاصطلاحي عنده ايضاً واما عند الثاني فلان الاستعارة بالكناية عنده التشبيه المضمحل في النفس وهو ليس بلفظ والكناية لفظ وقرينتها حقيقة والكناية ليست بحقيقة والمجاز في الاثبات فقط فلا يمكن عنده التسمية بالكناية باعتبار معناها الاصطلاحي ايضاً ففي كل المذاهب لا يمكن التسمية بالكناية باعتبار معناها الاصطلاحي فتعين ان تكون باعتبار معناها اللغوي * قلت * قال بعض المحققين يمكن ان يقال ان الكناية وان لم توجد باعتبار معناها الاصطلاحي بالنسبة الى مفردات الاستعارة وقرينتها لكن بالنسبة الى مجموع الكلام توجد باعتبار معناها الاصطلاحي بناء على ما قاله الشن من ان لفظ المشبه به المستعار على مذهب السلف والتشبيه على مذهب الخطيب معنى عرضي لا مقدر في نظم الكلام فح يكون الكلام تعريضاً والمعرض به هو الاستعارة والتعريض من اقسام الكناية المصطلحة فكون الاسعاره ملتبساً بالكناية المصطلحة انتهى

يعنى من قبيل التباس المدلول بالدال فناسب ان تجعل الكناية جزءاً من الاسم فجعل المجموع حقيقة عرفية خاصة فصار كل جزء منه كزاي زيد فصار مجموع الاستعارة بالكناية بعد النقل اسم جنس مفرد فانه لا يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه بل يراد به الدلالة على الاستعارة المرموز اليها عند السلف والتشبيه المضمرة عند الخطيب وعلى لفظ المشبه به الادعائى عند السكاكى * فان قلت * قد سبق ان المعنى المنقول عنه يجب ان يترك في النقل وفي هذا الاصطلاح لم يترك فان لفظ الاستعارة والكناية يستعملان في معنى نقل كل منهما عنه * قلت * لعل الموجب للترك هو الاستقلال بالجزئية من الاسم كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم (قوله ومن وجوه ترجيح هذا المذهب) جملة مستأنفة فكأنه قيل هل انحصر وجه الترجيح فيما ذكره المص فاجيب بانه لم ينحصر فيه فكأنه قيل لم لم ينحصر فيه فاجيب بانه لو انحصر لما كان من وجوه ترجيح هذا المذهب (ان الاستعارة ح) اى حين اذ كان الاستعارة بالكناية عبارة عن لفظ المشبه به المستعمل في المشبه لعلاقة المشابهة والقرينة المرموز اليه بذكر لازمه (اقرب) اى من مذهب الخطيب ومذهب السكاكى (الى الضبط) بان يدخل افرادها تحت امرين الانبات المذكور ولفظ المشبه به المستعار للمشبه كما ان مسائل كل علم مع كبرتها تضبط بان تدخل تحت موضوع فالمعنى وزيادة قرينة الاستعارة ح منهما الى الضبط من وجوه ترجيح هذا المذهب * فان قلت * اذا كان من وجوه الخ حبراً وان الاستعارة الخ بالتأويل مبتدأ فلم قدم على المبتدأ مع ان الاصل في المبتدأ التقديم لكونه موصوفاً والخبر صفة * قلت * هذا من افراد الموضع الرابع الذى يجب تقديم الخبر على المبتدأ فيه وذلك الموضع كل مبتدأ وقع ان يفتح الهمزة يجب تقديم خبره عليه وقد سبق ان الداعى قد يكون موجبا وقد يكون مرجحاً * فان قلت * لم وجب في هذا الموضع * قلت * اذنى تأخير عن مثل هذا المبتدأ خوف اللبس المفتوحة بالكسورة في التلغظ لا مكان الذهول عن الفتحة لخفتها اوفى الكتابة فيختل الكلام اى لا يفيد المعنى ولا يتعين المرام منه بخلاف ما اذا قدم فانه ح يتعين الفتح لان للكسورة صدر الكلام فلا يتقدم خبرها عليها * فان قلت * لم اتى بصيغة الجمع اعنى الوجوه * قلت * اشار الى تعدد اسباب الترجيح منها عريية مما يلزم على سائر

المذاهب من اطلاق الاستعارة على التشبيه بلا مناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وخروج هذه الاستعارة عن اقسام المجاز في مذهب الخطيب وتكلف الادعاء المحض وجل اللفظ الحقيقة على المجاز وجعله مجازا بلا داع واعتبار الامور الوهمية في التخيلية في مذهب السكاكي ومنها اختيار صاحب الكشاف هذا المذهب دون غيره وقوله بان هذا من اسرار البلاغة والى ما ذكره المص من هذه الوجوه (واعلم ان الاستعارة عند السلف بمعنى ما يطلق عليه الاستعارة على قسمين الاول لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والقربة المانعة والثاني اثبات ملائم المشبه به وردفه للمشبه وهو يسمى عندهم استعارة تخيلية والاول ايضا على نوعين استعارة مصرحة وهى لفظ المشبه به المذكور واستعارة بالكناية وهى لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المتروك الرموز اليه بذكر لازمه فعندهم يكون الاختلاف بين الافراد باعتبار الجنس والماهية فان جنس الثانى اثبات الملائم وجنس الاول اللفظ واما بين افراد كل من نوعي الاول فلا اختلاف بينها باعتبار الجنس بل باعتبار الفصل فقط اعني المذكور والمتروك فيكون افراد الاستعارة تحت امرين اللفظ والاثبات فتكون اقرب الى الضبط واما عند الخطيب فالاستعارة بمعنى ما يطلق عليه الاستعارة ثلثة اقسام استعارة مصرحة وهى اللفظ المستعار واستعارة مكنية وهى التشبيه المضمحل في النفس والاستعارة التخيلية وهى اثبات لازم المشبه به للمشبه فيكون الاختلاف بين افراد كل منها باعتبار الجنس والماهية فتدخل افرادها تحت امور ثلثة اللفظ والتشبيه والاثبات فيكون ما ذهب اليه الخطيب ابعد من الضبط وان كان قريبا منه باعتبار العرض العام واما عند السكاكي فكذلك الاستعارة استعارة مصرحة ان كان المستعار لفظ المشبه به واستعارة مكنية ان كان المستعار لفظ المشبه والاستعارة المصرحة استعارة حقيقية ان كان المستعار له متحققا حسا او عقلا واستعارة تخيلية ان لم يكن كذلك بل امر وهمي فتكون افراد الاستعارة تحت امرين لفظ المشبه به ولفظ المشبه * فان قلت * نعم ان الاستعارة تدخل افرادها تحت امور ثلثة متخالفة عند الخطيب فلان تكون الاستعارة اقرب الى الضبط واما عند السكاكي فتدخل افرادها تحت امرين فتكون اقرب الى الضبط كما عند السلف فكيف تكون اقرب منهما الى الضبط عند السلف * قلت *

مطلب تقسيم الاستعارة
عند السلف والسكاكي
والخطيب

يجوز ان يكون المراد بلفظ المشبه به في قول السلف ان الاستعارة بالكناية
لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس الرموز اليه بذكر لازمهم اعم من اللفظ
الحقيقي والتشبيهى فان الاستعارة التخيلية عندهم اسناد مجازى وهو من قبيل
استعمال المشبه به في المشبه كما قال العلامة التفتازانى من انه قد استعير الاسناد
بما هو له لغير ما هو له لمشابهته اياه في الملايسة كما استعير للرجل الشجاع الاسد
لمشابهته اياه في الجرأة والشجاعة ولا مجاز ولا استعارة في شئ من طرفى
الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية هذا
كلامه فعلى هذا يكون لفظ المشبه به في قولهم اعم من الحقيقي والحكمى
فيدخل الاستعارة التخيلية في لفظ المشبه به * فان قلت * ان الضبط
للكثير وانضباطه يكون بالدخول تحت امر واحد كما في مسائل العلوم
فلو كان المراد بلفظ المشبه به ما هو اعم كما قلت لدخل افراد الاستعارة
تحت امر واحد فتكون مضبوطة فيلزم ان لا تكون اقرب الى الضبط
فان قرينة شئ الى شئ تقتضى المغايرة بينهما لكونها نسبية * قلت *
نعم ان قرينة شئ الى شئ تقتضى المغايرة بينهما لكن اذا كانت القرينة
والقرينة من قبيل اقربة الموصوف الى صفته وقرينته اليها بان يدخل
افراده تحت امر واحد او ان تدخل تحت امرين او اكثر كما هي هنا فما يكون
متصفا بالصفة بان تدخل افراده تحت امر واحد يكون اقرب الى صفته مما
يتصف بان تدخل افراده تحت امرين او اكثر وكل موصوف مقارن بصفته
وهذا لا ينافى الاتصاف وان اقتضى المغايرة بينهما وانت اذا اردت تطبيق هذا
الدليل على القواعد الميزانية تقول مذهب السلف في الاستعارة بالكناية راجح
على مذهب غيرهم لانه كلما كانت الاستعارة حينئذ اقرب الى الضبط
لزم ان يكون مذهبهم ارجح ومختارا لكن كانت ح اقرب اليه اما الملازمة
فلان مذهبهم كون الاستعارة بالكناية عبارة عن لفظ المشبه به واما المقدمة
الواضحة فلقوله (لان كلها) اى كل واحدة منها مصرحة او ممكنة
تخيلية او حقيقية (حينئذ هو لفظ المشبه به المستعمل في المشبه) اى كلما
دخلت كل واحدة منها ح تحت هذا الامر الواحد الكلى كانت اقرب
الى الضبط لكنها دخلت ح تحت هذا ينتج من المستقيم انها اقرب
الى الضبط اما دخول الممكنة والمصرحة والحقيقية وتخييلية السكاكى
فظاهر واما تخيلية السلف والخطيب فقد سبق انها راحلة فيه بميم

لفظ المشبه به من الحقيقي والحكمي وقد يجاب بتخصيص الاستعارة باللفظ
 بقرينة كون الكلام في اقسام المجازات القوي فكل من هذين القولين اشارة الى
 الواضحة وكل من المقدمتين الشرطيتين مطوية وانت اذا تفكرت تقدر على
 ان تعرف ان هذا الدليل من اى قسم من اقسام الصناعات الخمس * فان قلت *
 انه لا يخفى ان حسن الضبط بل صحته تابع لحصر الاستعارة في الواقع في لفظ
 المشبه به وان مدار ذلك الحصر على كلام العرب العرباء وعدم وقوع غير لفظ
 المشبه به استعارة في كلامهم ولا تعلق له بمذهب بل المذاهب كلها ملتقطة
 من كلامهم فان تم ذلك الحصر يتعين ذلك المذهب والافلا بد من امر برجمه
 فبناء هذا الضبط على شئ من المذاهب تحكم بخت * قلت * لا يخفى
 ان تسمية الشئ المذكور في كلامهم بالاستعارة اصطلاح من القوم ولم تقع
 من العرب بل الواقع منهم نفس التراكيب المشتمة على الاستعارة فاذا كانت
 التسميتان متوافقتين مثل الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية
 بان تدخل تحت امر واحد مثل لفظ المشبه به ههنا وكذا الاكثر كانت
 الاستعارة مضبوطة ومتى لم تكونا متوافقتين كانت غير مضبوطة فالضبط
 امر مستحسن في نفسه من غيره فيرجح مذهب السلف به على غيرهم ونظير
 هذا ان العرب تذكرون بعد بعض الفعل مرفوعا ولم يقع منهم تسمية ذلك
 المرفوع باسم فسماء بعض النحاة فاعلا في الكلام وبعضهم سماء بعد
 الفعل التام فاعلا وبعد الفعل الناقص اسماله فالذهب الاول مضبوطة
 راجح بخلاف الثاني فكذا ههنا * فان قلت * ان مسائل البانية
 مأخوذة من الكلام البليغ والقصائد والاشعار البليغة وان وجد الاقسام
 متشنتا في الواقع ونفس الامر في هذه الكلمات البليغة فالفائدة في الجمع
 والضبط بل الضبط خلاف الواقع فكيف يكون امرا مستحسننا يرجح به
 * قلت * يحتمل كلاماتهم هذه الوجوه الثلاثة التي يؤول الكل الى امر
 واحد وهو البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وتلك الحال هي
 المبالغة في التشبيه وهي تحصيل بكل من هذه المذاهب الثلاثة فالسلف اخذوا
 من هذه الكلمات مذهبوا اليه واصطلحوا عليه ووضعوا اسم الاستعارة
 لفظ المشبه به حقيقيا كان او حكيميا المستعمل في المشبه وقسموها الى ثلاثة
 اقسام استعارة مصرحة ان كان لفظ المشبه به الحقيقي مذكورا في الظم
 واستعاره بالكناية ان كان لفظ المشبه به الحقيقي متروكا في النظم المرموز اليه

مطلب مذهب السلف
 في الاستعارة بالكناية

مطلب التأخرون كانوا
فرقتين في الاستعارة
بالكناية

بذكر لازمه واستعارة تخيلة ان كان لفظ المشبه بالحكمى مذكورا
والتأخرون وكانوا فرقتين فرقة كالسكاكى ومن تبعه اخذوا من هذه
الكلامات البليغة مذهبوا اليه واعتبروه واصطلحوا عليه ووضعوا
لاقسامها تلك الاسماء وفرقة كالخطيب ومن تبعه اخذوا من هذه
الكلامات ما اخذوه واعتبروه واصطلحوا عليه ووضعوا لاقسامها تلك
الاسماء فظهر انه لم توجد الاقسام متشتتا في الواقع وتقس الامر في هذه
الكلامات بل في الاعتبار بل الموجود فيها خلاف الظاهر الذى يحتمل هذه
الوجوه الثلاثة ويستعد لكل واحد منها لكون المق الذى هو البلاغة
حاصلا بكل منها فلان سلم انه لا فائدة في الضبط وانه خلاف الواقع كما اشار
اليه المص بقوله وافقت كلمات القوم الخ وقد ظهر ايضا ان الضبط
مختص بمذهب السلف دون غيره لانها عند الخطيب تطلق على التشبيه
وعلى لفظ المشبه به وعند السكاكى على لفظ المشبه به وعلى لفظ المشبه
كما سيأتى (قوله وكفى شاهدا لقوته) اى لقوة مذهب السلف نصب
على الحالية عن فاعل كفى وهو قوله (انه) اى الشان (قال المص رحمه الله
تعالى) اى ان الكفاية على هيئة الشهادة لقوله لم تثبت الا على قول المصنف
رحمه الله تعالى فيكون من قصر الصفة على الموصوف اذهو المتبادر ههنا
فلذلك قدم الحال على صاحبها وقدم تحقيق مثل هذا في اوائل الجزء
الاول ويحتمل ان يكون الواو عاطفة او استئنافية نحوية وحيث ان الغرض
الذى سبق له هذا الكلام بيان سبب تخصيص هذا الوجه الذى هو اختيار
صاحب الكشف هذا المذهب بالذكر من بين سائر الوجوه المرجحة لهذا
المذهب ويحتمل ان يكون الواو استئنافية معانية جوابا للسؤال نشأ مما تقدم
من قوله ومن وجوه الترجيح فكأنه قيل لم خص هذا الوجه من بين سائر
الوجوه بالذكر وبعبارة اخرى لم ذكر هذا الوجه دون غيره من المرجحات
فاجاب بانه كاف شاهدا لقوته دون غيره فخصه بالذكر او ذكره دون غيره
اذ الشاهد القوى يستغنى عن غيره (اليه ذهب صاحب الكشف) هذا
من قبيل قصر الموصوف على الصفة والموصوف ذهاب الكشف
والصفة الانتهاء الى مذهب السلف او الكون اليه اذا المراد بها في باب القصر
المعنوية لا النعت المحوى ولا الصفة الصرفية وقيل او الصفة الذهاب اليه
والموصوف صاحب الكشف انتهى وفيه تأمل اذهو من قبيل قصر الفاعل

على المفعول به الغير الصريح وقد سبق تحقيقه في اوائل الجزء الاول وهذا من نوع الاضافى لا الحقيقى فالعنى ذهاب الكشف مقصور على الانتهاء اليه لا يتجاوز الى الانتهاء الى غيره وهذا القصر يحتمل اقسامه الثلاثة افراد وتعيين وقلب لاحتمال حال الخطاب على ما يقتضيها * فان قلت * بجواز الكشف ان تكون قرينتها تحقيقية وتخيلية هل لا يضر اختياره * قلت * لا يضره ولا يخالفه فان ذهابه اليه واختياره اياه انما هو فى اصل الاستعارة بالكناية لافى قرينتها كما سيجى تحقيقه * فان قلت * لم قطعت هذه الجملة عما قبلها * قلت * تنبيهها على استقلالها فى وجه الترجيح وعدم التبعية لما قبلها اذ فى العطف اشعار بالتبعية وعدم الاستقلال ويسمى الفصل لذلك قطعا كما بين فى محله ويقال ايضا ان مثل هذا الفصل للاحتياط (قوله لا الى غيره) من مذهب السكاكى ومذهب الخطيب وهذا تفسير للقضية السالبة التى تضمنها القصر اذ هو حكم واحد شتمل على حكمين ايجاب قصدى وسلب تبعى والنظم فى الاول عبارة وفى الثانى اشارة عندنا وعند الشافعى فهو حكمان كلاهما ثابتان بالنظم عبارة (قوله ولو احتمالا) * اعلم ان الدلائل والقيود المسوقة للقصر قد يكون سوقها باعتبار احد الحكمين وقد يكون باعتبارهما معا وههنا يحتمل ان يكون هذا القيد متعلقا بالحكم الايجابى فيكون المعنى ذهاب صاحب الكشف الى هذا المذهب ولو كان ذا احتمال او محتملا غير مصرح به بل يشعر كلامه هذا كما قال العلامة التفتازانى به - ذا المذهب يشعر كلام صاحب الكشف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله الآية حيث قال شاع استعمال النقص الى آخر كلامه ثم قال وهو صريح فى ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريح المرموز اليه بذكر لازمه انتهى ويحتمل ان يكون متعلقا بالحكم السلبى فيكون المعنى لا يذهب الى غيره وان كان ذهابه احتمالا عقليا من غير تصريح ومن غير اشعار عباراته يعنى لم يذهب الى غيره لاذهابا صريحا ولا شعاريا ولا احتماليا عقليا وقد سبق الكلام المتعلق بلوا الوصلية وواوها فارجع اليه (قوله فتقديم الظرف) اى الجار والمجرور وهو قوله اليه اذا الظرف فى العرف يطلق على الجار والمجرور سواء كان مستقرا او انغوا اى فتقديم الظرف على مامله وهو قوله ذهب (للقصر) اى لان يدل التقديم على القصر المذكور دلالة الاثر على المؤثر اذ تقديم ما حقه التأخير

من طرق القصر لكن دلالة عليه بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه
اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذى فيه تقديم ماحقه التأخير
يفهم منه القصر واما دلالة الطرق الثلاثة العطف بلا والفى والاستثناء
وانما فبالوضع كايين في محله فقد علم ان دلالة التقديم على القصر ليست
متيقنة بل بمعونة المقام فالفاء في قوله فتقديم الظرف الخ للسببيه لصحة
التفسير واما مرجحة فهو المقام اعنى انه بصدد بيان تقوية هذا المذهب
وترجيحه وهذا انما يحصل بكون التقديم للقصر واما بانه فهو الابهام
واما فائدته فدفع الابهام (قوله والتعبير عن صاحب المذهب) اى
ذكر المص اياه (بصاحب) الكتاب الذى هو (الكشاف) واضافته
اليه واختصاصه به من جهة المصاحبة من قبل اضافة الى المؤثر الى اثره
ومصاحبه له (تنويه) اى عين تنويه ادعاء كرجل عدل او ذو تنويه
او منوه او مابه تنويه واشاعة (لشانه) اى لشأن صاحب المذهب
وترفع لشانه فان معلومية الذات وترفعه وعلو درجته ومرتبته بمعلومية
اثره وعظم ثمرته والكشاف مسلم بين الانام بالحقائق والدقائق في علم
البلاغة وفي ذكره وملاحظته مجددا يفيد تهظيمه وان حصل الشرف
في ذاته ونفسه لكن فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله في نفسه فالخاصل
ان التعبير عنده للاشارة الى علة كون اختصاص ذهابه الى هذا المذهب
شاهدا لقوته ومرجحاله فان من كان كعبه عاليا في شئ يحتمل وجوها
وماهرا فيه وذهب الى واحد منها يدل ذهابه اليه على قوته ولو لم يكن
كعبه عاليا فيه وذهب الى واحد منها واختاره لم يدل على قوته وعلى
كونه مرجحا على سائر كما لا يخفى فظهر من هذا ان هذا القول لا ي سبق
فيكون عبارة فيه والى اى اشيربه فيكون اشارة فيه يعنى سبق لبيان علة
كون اختصاص ذهابه اليه مرجحاله على سائر فيكون عبارة فيه
واشيربه الى بيان علة التعبير فيكون اشارة فيه فالظان الواو استثنائية
فكأنه قيل لم صار اختصاص ذهابه اليه مرجحاله على سائر مع انه
صاحب هذا المذهب كسائر من السلف ولم يقل احد لبني حامض
فكيف يصير ذلك الاختصاص مرجحا فاجاب بعبارة ونوره باشارته
(قوله فلا يخفى ان ما سبق) وفي بعض النسخ ولا يخفى ان ما سبق اى
من ظهور وجه التسمية حينئذ واختصاص ذهاب الكشاف اليه الذين

هما من المرححات القوية (يستلزم) استلزاما عقليا اي عليا (كونه)
 مفعول يستلزم فان فاعل مادة الاستلزام ملزوم ومفعولها لازم على عكس
 مادة الازوم فان فاعلها لازم ومفعولها ملزوم اي يستلزم ماسبق كون
 مذهب السلف (المختار) اي المختارية مقصورة على مذهب السلف
 لا يتجاوز الى غيره وانما استلزمه اعدم وجود هذين الوجهين القويين
 في غيره واذا استلزمه (فالاولى) والاخرى (بقوله) اي بقول المصنف
 (وهو) اي مذهب السلف (المختار التفرع) اي فيذبح ان يذكر
 قوله وهو المختار بالفاء التفرعية لا بواو الجمع والاشراك لان الغرض
 من قوله وهو المختار افادة حلية ماسبق لمختارته وبيانها وهذا الغرض
 انما يحصل بالفاء التفرعية بان يقال فهو المختار (قوله ويمكن ان يعتذر)
 بالبناء للعلوم اي يمكن ان بين المص عدرا (لترك التفرع بان المقصود)
 والغرض من هذا الكلام بيان انه (مختار الجمهور) وافادته وهذا
 انما يحصل بواو الجمع التي لا تدل على التفرع لا بالفاء التفرعية (اذ في التفرع)
 اي الاتيان بالفاء بان يقال فهو المختار (يستفاد انه المختار بناء على الدليل)
 المذكور يعني استفاد ان كونه مختارا انما هو للدليل المذكور وليس كذلك
 اذله وجوه كثيرة كما مر فظهر ان التفرع ههنا ليس بصحيح فضلا عن ان
 يكون اولى وانما قال يمكن اشارة الى ضعف العذر اذ التفرع لا ينافي
 ان يكون مختارا لجمهور ولا يستفاد من التفرع انه المختار بناء على الدليل
 المذكور فقط لان ذكر بعض الوجوه لا يقتضي قصر الوجه بالمذكور
 لجواز ان يكون ذكره لكفايته على ان المفرع اللازم على الشيء لا يكون
 مقصورا عليه ولا يدل على القصر لجواز ان يكون اللازم اعم فاية
 ما في الباب ينوهم مثل هذا بلا دابل وهو ليس بشيء وانت اذا احطت
 بما ذكرنا لك فيما سبق من امثال هذه العبارة تفدر على التطبيق
 على القواعد الميزانية والآدبية (واعلم ان العذر بضم العين المهملة
 وسكون الدال المعجمة اسم لما هو بصيرسيا لفعل شيء اول تركه قال في البصائر
 العذر ثلاثة انواع احدها ان يقال ما فعلت هذا الفعل الذي نسب الي وثانيها
 ان يقال فعلته بناء على هذا الامر ويذكر ذلك الامر يخرج عن موقع
 الذنب وثالثها ان يقال فعلته لكن لن افعله بعد ادا وهذا هو التوبة فيكون
 كل توبة دذرا ولا يكون كل عذر توبة فينبهما عموم وخصوص مطلق

مطلب معنى العذر

مطلب الفرق بين العذر
 والتوبة

انتهى نقلا بالامنى والعذر والعذر بضم العين والذال وعذرى على وزن
 بشرى والمعذرة كالنقبة وزنا والمعذرة كالمكرمة وزنا كلها مصادر يقال
 عذره فيما صنع يعذره من الباب الثانى عذرا وعذرا وعذرى ومعذرة
 ومعذرة اذا قبل عذره الذى ذكره ورفع عنه اللوم والمعذرة بفتح الميم
 وبالحرركات الثلاث فى الذال والمعذرة بكسر العين وسكون الذال كل واحد
 منهما اسم لقبول العذر الذى يذكر لامصدر والاعتذار مصدر من باب
 الافتعال يقال اعتذر اذا سرده عذره وطلب رفع قصوره ونفيه كذا فى المحيط
 وقد سبق معانى باب الافتعال * فان قلت * فعلى هذا الاعتذار لاى شئ * نصير
 الواو فى قوله وهو المختار * قلت * الظاهر انها نصير اعتراضية بناء
 على رأى من جوز وقوع الاعتراض فى آخر الكلام ونكته بيان رجحانيته
 ويحتمل ان تكون لعطف مدخولها على ما قبلها من قوله وحينئذ وجه
 التسمية ظاهرا واليه ذهب صاحب الكشف عطف المعلول على العلة
 او على قوله ذهب السلف اذ هو بيان لاصل الذهاب وهذا بيان لرجحانيته
 (قوله وكثير من كلام السكاكى) اى مما يتكلم به السكاكى فى بحث الاسعارة
 بالكناية والكلام فى اللغة مما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا والمراد به
 ههنا اللغوى بقرينة دخول من التبعية عليه (يميل) اى يدل دلالة
 خفية فان الميل وهو الاعتماد من خواص الاجسام فلا يصح اسناده الى
 العرض وافراده وتذكيره بالنظر والرماية الى لفظ كثير (الى ان مذهب)
 اى مذهب السكاكى ومعتقده (هذا) اى مذهب السلف (حتى ذهب)
 اى مسويا من ذلك الميل ذهب (الشارح المحقق) العلامة التفتازانى
 (فى شرح التلخيص) يعنى المطول وقد سبق كلمة حتى تحقيقا وتوضيحا
 فى هذا الجزء (الى ان مذهبه) اى مذهب السكاكى (هذا) اى مذهب
 السلف (وصرف) اى اول الشارح المحقق (عبارته) اى عبارة
 السكاكى فى مفتاحه (الآية) اى الممتعة (عن ذلك) اى كون مذهبه
 مذهب السلف يعنى عن كون الاستعارة بالكناية عنده عبارة عن لفظ المشبه به
 المتروك المستعار للمشبه المرموز اليه بذكر لازمه كما هى عند السلف كذلك
 وغيرها (عن ظاهرها) بان يحمل بعض عبارته على المعنى المصدري
 وبان يقدر المضاف فى بعضها وجلة صرف عطف على جلة مدخول كلمة حتى
 والجامع باعتبار جزئى كل من المتعاطفتين ظاهر فان المسند اليهما متحdan

في التصور ومسند اليهما سبب لمسند الثانية فيكون بينهما تضاد
باعتبار وصفيهما قال العلامة التفتازاني والحق ان الاستعارة بالكناية
هي لفظ السبع المكنى عنه بذكر ديفه الواقع موقعه لفظ المنى المراد فله
ادعاء والمنية هي المستعار له والحيوان المفترس هو المستعار منه والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى
المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز الاقوى اراد بها اللفظ المستعار
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى
هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
في قوله او اذا المنية انشبت اظفارها استعارة بالكناية عن السبع والحال يعني
في قوله نطفت الحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز
العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه يعني
في التوفيق بين كلاميه يعني بين قوله ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم
المشبه به المتروك وبين قوله في آخر بحث الاستعارة التبعية وفي آخر فصل
المجاز العقلي الذي هو الآبي عن كون مذهبه مذهبهم ان يحمل مثل هذا
القول على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالمنية حال كونها
عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعني
استعمال اسم المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية وح يدفع الاشكال بحذا فيره هذا كلامه قال السيد الشريف
يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصرح بها بالمعنى
المصدرى بذكر المشبه به وارادة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ
المشبه به وقال في الحاشية الحكيمة هذا اي الفهم منه ان المستعار هو
لفظ المشبه مسلما اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف
مطلق استعارة من قوله وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة
على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت
فلا يكون المنية مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار
لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فيفهم منه لزوما ان المستعار
في الاستعارة بالكناية هو لفظ المشبه به المتروك فيتوافق كلامه ومن هذا
علم ميل كلام السكاكي على مذهب السلف وصرف العلامة التفتازاني
عبارة الآية عن ذلك عن ظاهرها حيث حمل على حذف المضاف وحمل

الاستعارة على المعنى المصدرى دون الاسمى المتبادر وهذا غير ظاهر
فلذلك قال الش (لكن الحق ان عبارته) الغير المصروفة (اظهر)
منها مصروفة وان كانت هي ظاهرة بسبب القرينه في ان مذهبه مذهبهم
(في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه) وهو ما سيذكره المص
* فان قلت * لاي معنى سبق هذا القول وكثير من كلام السكاكى
الخ * قلت * لتأييد مذهب السلف وتقويته مع الاشارة الى وجه
تعبير المص بقوله يشعر ظاهر كلام السكاكى دون مذهب اليه السكاكى
ونحوه مما يفيد انه مذهبه فيكون عبارة في التأييد واطارة في وجه التعبير
فحينئذ يكون هذا القول عطفاً على قوله اليه ذهب صاحب الكشف
او على قوله وح وجه التسمية الخ لا تشارك الكل في التأييد فيكون من قبيل
عطف الحاصل على الحاصل * فان قلت * فعلى هذا يلزم
عطف كلام الغير على كلام غير * قلت * السلام عليكم وعليكم
السلام (قوله فلذا) اى فلكون كلام السكاكى محتملاً لوجهين اى كون
الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك الرموز اليه يذ كر لازمه وكونها
لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه به الادعائى (قال) اى المص
(الفريدة) اى التى عهد جزأ من العقد الثانى (الثانية) اى المعهودة
كونها في المرتبة الثانية او التى نصير الواحدة اثنين وقد سبق تحقيق مثل
هذا التركيب فلاحاجة الى الامادة فى الكتابة (يشعر ظاهر كلام السكاكى
وان احتمل التأويل كما اوله العلامة التفتازانى وذلك الكلام هو تفسيره
للاستعارة بالكناية وامثله (بانها) اى الاستعارة بالكناية (لفظ المشبه
المستعمل فى المشبه به بادعاءه) اى المشبه (عينه) اى عين المشبه به للبالغة
فى التشبيه وذلك بان ادعى فى مثل قوله * واذا المنية انشبت اظفارها * ان اسم
المشبه وهو المنية مرادف لاسم المشبه به وهو السبع فلفظ المنية اسم لسبع
بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية فى جنس السبع للبالغة فى التشبيه
بان تجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعاف ثم ان اسم
المنية لما جعل مرادفا لاسم السبع وجب ان يكون استعماله فى الموت
بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع فى الموت فانه بطريق المجاز
قطعا ولا يخالف احد المترادفين صاحبه فى كونه حقيقة ومجازا
اذا استعمل فى معنى واحد * فان قلت * ان الاستعارة مطلقا تقتضى

مطلب الفريدة الثانية
من العقد الثالث فى بيان
الاستعارة بالكناية عند
السكاكى

ادعاء المستعار له من جنس المستعار منه بالتأويل بان يجعل افراده قسمين متعارفا
وغير متعارف وانكار ان يكون شيئا غيره كما سبق فواجه تخصيصه بمذهب
السكاكي * قلت * وجهه انه جعل المستعار له في مذهبه من جنس المستعار منه
بان يجعل اسم المستعار له مرادفا لاسم المستعار منه فيكون مبنى الاستعارة
بالكناية على مذهبه على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء
اكمل من التصريح باسم جنسه فان كنت في شك فيما ذكرنا فانظر الى المفتاح
واما في سائر الاستعارات على مذهبه وغيره وكذا في الاستعارة بالكناية على
مذهب السلف فادعاء المستعار له من جنس المستعار منه بالتأويل المذکور
حاصل بان يجعل اسم المستعار منه كانه موضوع لجنس شامل للمستعار منه
والمستعار له كما سبق ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه
(قوله ولا خفاء في ان تسميتها) اي الاستعارة بالكناية بالمعنى المذكور اسم
(استعارة بالكناية او ممكنة غير ظاهرة) لان وجه التسمية ان يبنى على
التحقيق ونفس الامر فلا استعارة فان المنية في المثال المذكور مثلا لا يستعمل
في غير ما وضع له فلا استعارة فيه لالفة ولا اصطلاحا ولا كناية لالفة لان اسم
المنية مصرح به ولا اصطلاحا وهو ظاهر وان يبنى على الادعاء وان كان
للتسمية بالاستعارة وجعلها جزأ من الاسم وجه لتحقيقها بالمعنى الاصطلاحي
فلذلك قال الش (وان سلم ظهور وجه كونها استعارة) لكن لا وجه
لتسميتها بالكناية وجعلها جزأ من الاسم لانه حينئذ يكون مصرحة
لا كناية * فان قلت * اذ ابني كونها استعارة على ادعاء والادعاء امر
خفي فيكون استعارة ملتبسة بالكناية بمعنى الخفاء فيكون وجه التسمية
بالكناية ظاهرا كما قيل * قلت * يكون توصيفها حينئذ بالكناية توصيف
الشيء بصفة ما بنى ذلك الشيء عليه لا بصفة الشيء نفسه فيكون الوجه
غير ظاهرة فلذلك نفي الش الظهور دون اصل وجه التسمية * فان قلت
لاي معنى سبق هذا القول * قلت * لان معنى على المصنف بان الاولى
ان يتعرض ههنا لعدم ظهور وجه التسمية تنبيها على ضعفه كما تعرض
في عقيب بيان مذهب السلف لظهور وجه التسمية تنبيها على قوته وكونه
راجحا فلا يرد ما قيل انه ذكر هذا البحث ليس في موضعه بل موضعه
اللائق بعد قول المص ويرد عليه انتهى فان الغرض منه الرد على
التعريف وان استلزم ضعفه اللهم الا ان يقال ان كلام المص من قبيل

الاكتفاء فان المقدر بالقرينة كالمذكور (قال المصنف) رحمه الله تعالى
 (واختار المذكور) اي رجع السكاكي عطف على قوله يشعر والجامع بين المسند
 اليهما عطف فانه قائله وبين مسند لهما فظاهر انه خيالي او عقلي
 فان الاشعار سبب للاختيار او سبب عن الاختيار (رد التبعية) اي
 ما يكون استعارة تبعية عند النوم وهي نطقت في المثال الآتي (اليها)
 اي الى المكنية (يجعل) اي بان يجعل السكاكي (قرينتها) اي قرينة
 الاستعارة التبعية وتلك القرينة هي الحال في ذلك المثال (استعارة بالكناية)
 وانما افسرد التبعية اليها بالباء الطريقة لان هذا اللفظ يحتمل معنيين
 احدهما وهو الظاهر منه جعل الاستعارة التبعية مكنية وقرينتها وهو
 ليس بمراد منه وثانيهما جعل قرينة الاستعارة التبعية مكنية ورفع ما هو استعارة
 تبعية عند القوم ن البين وجعلها قرينة للاستعارة المكنية فان رد الكل اعني
 التبعية وتغييره يكون بتغيير نفسه وتغيير جزئه وهو قرينتها ههنا والمراد
 هو الثاني لا الاول ففيه خفاء فلازلة هذا الخفاء وايضاح المرام فسر به ذلك
 فيكون الرد بالمذكور مفسرا (وجعلها) عطف على الجعل السابق عطف التغير
 المتعارف (قوله اي جعل التبعية) تفسير للضمير المضاف اليه الجعل بانه عائد
 الى التبعية لسبقها لدفع توهم عوده الى الاستعارة بالكناية لسبقها ايضا
 وامام رجحه اما المثال الآتي واما شهرة كون مذهبه كذلك (قوله اي ما جعله
 القوم تبعية تفسير للتبعية بان المراد به ما جعله القوم تبعية لدفع توهم
 انها تبعية عند السكاكي مع انها ليست كذلك عنده بدليل شهرة انه
 لم يعتبر التبعية وقيل انها في ان الجعل ليست تبعية عند السكاكي على ما يقتضيه
 ارجاع الضمير بل تبعية عند القوم والا يلزم في آن واحد كونها تبعية وقرينتها
 واللازم بط انتهى (قال المصنف) اي قرينة الاستعارة بالكناية
 نصب على المفعولية للجعل الثاني جعل كائنا (على عكس ما ذكره القوم
 وذلك في الافعال والمشتقات والحروف اما في الانفعال فكما قال المصنف
 (في مثل نطقت الحال بكذا) ظرف اذكره القوم (من ان) كلمة (نطقت استعارة)
 بيان لما في ما ذكره القوم (لدلت) اي لمعني دلت استعارة تبعية بان شبه
 الدلالة بالنطق في ايضاح المرام وادعى دخولها في جنس النطق يجعل
 افراده قسمين متعارفا وهو التكلم باللسان الذي له ايضاح المرام وايصاله
 الى الافهام والاذهان وغير متعارف وهو الدلالة التي لها ايضاح المرام

وهو العطف قبل الربط
 وبعبارة اخرى وهو الربط
 بعد العطف

مطلب تعبير الاستعارة
 التبعية عند القوم في مثل
 نطقت الحال

وايصاله الى الالذهان لكن ليست هي باللسان ثم استعير لفظ النطق الذي هو الفرد المتعارف للدلالة التي هي الفرد الغير المتعارف فصار لفظه وهو النطق استعارة مصرحة اصلية ثم اشتق منه نطقت فصارت نطقت بمعنى دلت استعارة تبعية بقرينة فاعله وهو الحال والصفة من حيث انها ليست من شأنها التكلم بل من شأنها الدلالة وقد سبق مرارا ان المانعة والمعينة قد متحدان * فان قلت * يلزم على هذا ان تكون المعينة جزءاً من المجاز * قلت * باعتبار كونه مانعة داخل فيه وباعتبار كونها معينة خارجة عنه واما في المشتق قتل سكنت في مقتل زيد المشهور بالضاربة الشديدة بمعنى المكان الذي ضرب فيه ضرباً شديداً والتعبير ظاهر مما سبق واما في الحرف فكما في قوله فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً وقد مر تصويرها (قال المص والحال) التي هي فاعل نطقت (قرينة) اي لاستعارة التبعية هذا من قبيل عطف الشئين اعني الحال وقرينة بحرف واحد على معمولي عامل واحد اعني اسم ان وخبرها وهو جائز بالاتفاق اذا قصد التشريك في حكم الاعراب هذا ما ذكره القوم واما السكاكي فعكس ما ذكره بان جعل كل ما جعله القوم قرينة للاستعارة التبعية استعارة مكنية وجعل ما جعله القوم استعارة تبعية قرينة للاستعارة المكنية فجعل لفظ الحال في المثال المذكور استعارة بالكناية بان شبه الحال بالتكلم في افادة المرام وايضاحه وادعى ان اسم الحال مرادف لاسم التكلم يجعل افراده قسمين متعارفاً وهو المتكلم الذي له ايضاح المرام وافادته باللسان وغير متعارف وهو الحال التي لها ايضاحه وافادته لكن ليس هو باللسان ثم استعير اسم الحال المرادف للتكلم للفرد الغير المتعارف وهو معنى الحال وهو الصفة فصار اسم الحال استعارة بالكناية فحين تشبيه الحال بالتكلم تخيل لها النطق وشبه ذلك النطق التخيل بالنطق التحقيقي في الايضاح وادعى دخوله في جنس النطق التحقيقي يجعل افراده قسمين متعارفاً وغير متعارف وهو النطق التخيلي ثم استعير لفظ النطق الموضوع للنطق التحقيقي للنطق التخيلي فصارت نطقت بمعنى النطق التخيلي استعارة تخيلية بقرينة نسبته الى الفرد الغير المتعارف اعني الحال فصارت نسبة نطقت بمعنى النطق التخيلي قرينة للاستعارة بالكناية وهي الحال وسيجي تحقيقها فظهر من هذا ان المراد بالعكس ههنا العكس القوي لا الاصطلاح المنطقي وايضاح جعل العداوة والحزن اللذين هما

مطلب ان الاستعارة
في مثل نطقت الحال
مكنية عند السكاكي
وتعبرها عنده

مدخولا اللام التعليلية التحصيلية التي هي في الآية الكريمة المذكورة استعارة
بالكناية عن التبنى والمحبة الذي هو العلة الغائية للالتقاط بان شبه
العداوة والحزن اى كون موسى عليه الصلاة والسلام عدوا وحزنا بالتبنى
والمحبة اى كون موسى عليه السلام ابنه ومحباله في الترتب على الالتقاط
وادعى ان اسم الكون عدوا وحزنا مرادف لاسم المشبه به اعنى التبنى
والمحبة بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وهو كونه عليه السلام
ابناله ومحباله الذى يترتب عليه اثار الابنية والمحبة وغير متعارف وهو العداوة
والحزن الذى يترتب عليه الاثار لكنها ليست اثار الابنية والمحبة ثم استعير
اسم الكون عدوا وحزنا المرادف لاسم التبنى للفرد الغير المتعارف
من فردى المشبه به وهو السكون عدوا وحزنا فصار مدخول اللام
وهو لفظ الكون عدوا وحزنا استعارة مكنية وحين شبه ذلك الكون
بالتبنى الذى هو العلة الغائية خيل له التعليل وكونه علة فشبه التعليل
التخيلي المطلق بالتعليل التحقيقى المطلق فى التعليل المطلق وادعى دخوله
فى جنس التعليل التحقيقى يجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم استعير لفظ التعليل الموضوع بالتحقيقى للتعليل التحقيقى للفرد الغير
المتعارف وهو التعليل التخيلى المطلق فصار لفظ التعليل استعارة اصلية
فتبعية تلك الاستعارة استعيرت اللام الموضوع جزئى من جزئيات التعليل
التحقيقى المطلق لجزئى من جزئيات التعليل التخيلى المطلق وذلك الجزئى
هو ترتب الكون عدوا وحزنا على الالتقاط فصارت اللام استعارة
تخييلية تبعية بقرينة مدخولها ونسبة اللام بمعنى التعليل الجزئى التخيلى
الى ذلك قرينة للاستعارة بالكناية كما سيجى تحقيقه وقس عليه امثاله
وبالجملة ما جعله القوم قرينة للاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية
وما جعله استعارة تبعية يجعله قرينة للاستعارة بالكناية واعترض عليه
بان هذا يجرى فى كل صورة وتركيب يكون قرينة الاستعارة التبعية
لفظية كافي * ولان نطقنا بشكر برك مفصحا * فليسان حالى انطق بالشكاية *
وكما فى مثال المتى ولا يجرى فيما يكون قرينة التبعية حالية اذ ليس ههنا
لفظ يجعل استعارة بالكناية كافي قوله تعالى لعلكم تتقون فان لعل استعارة
تبعية لارادته تعالى عند السكاكى على مذهبه لامتناع الترجيح عليه تعالى
لكونه علام الغيوب وكذا فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا

مطلب تعبير الاستعارة
بالكناية عند السكاكى
فى مثل قوله تعالى فالتقطه
آل فرعون الآية

مسلمين فان رب استعارة تبعية على سبيل التهكم بقرينة مناسبة كثرة الوداد بحالهم قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح تجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرته تهكما وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست بمذكور فكيف تجعل استعارة بالكناية لعل مذهب وهوظ ولا على مذهب السلف فانها لم يرد بها المعنى المجازي كافي اظفار النية وهوظ ايضا وان الترجي مذكور صريحا لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل فكيف يكون مكنيا عنه وان نسبة لعل اليه تعالى قرينة على انها ليست بمعنى الترجي لعل ان ارادة التقوى مجازا عن الترجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار قرينة على عدم كونها لقلة لعل كون القلة استعارة بالكناية عن الكثرة وقال السيد الشريف الجرجاني في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها انتهى وفيه ان المذكور في الآية تقون بصيغة الفعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية ثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور نافيا للاتبعية من البين وقيل يجعل المخاطبون استعارة بالكناية عن يرجي منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتقون انتهى وفيه انه ليس ههنا ردا لتبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تقون عن يرجي منهم الاتقاء ويرد على التوجيهات كلها انه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين على غير طريقة السكاكي والكلام وانما هو على جريان طريقته كذا في الحاشية الحكيمة على المطول وهذا اي كون لعل مجازا مبني على انها محمولة على ترجي المتكلم قال في الكليات لعل موضوع لانشاء توقع امر اما مرغوب ومحبوب لا وثوق بحصوله ومن ثمة لا يقال لعل الشمس تطلع او مرهوب ومكروه لا وثوق بحصوله والاول يسمى ترجيا نحو لعل آتيكم منها قبس والثاني يسمى اشفاقا نحو * لعل الحبيب يلبس الامل ويقطع الوصال * وكل واحد منهما يكون تارة من المتكلم وهو الاصل نحو لعلك تعطيني شيئا ولعله يموت الساعة وتارة من المخاطب وهو ايضا كبير لتزليه منزلة المتكلم في التلبس النام بالكلام كقوله تعالى يذكر او يخشى لعل الساعة قريب لاستحالة الترجي من الله تعالى باستحالة الامر المأخوذ في مفهومه وهو عدم الوثوق بحصول الامر

المرجوف في حقه تعالى واستحالة الاشفاق منه تعالى بالسبب المذكور ايضا
وقد يكون من غير هما من له نوع تعلق بالكلام كما في قوله تعالى لعائش تارك
بعض ما يوحى اليك على احد الوجهين وهو انك بلغت من التمهالك على
ايمانهم مبلغا يرجون ان تترك بعض ما يوحى اليك وقد تستعمل لعل في معنى
الارادة اما بطريق الاستعارة التبعية تشبيها لها بالترجي في ضمن تشبيه
المراد بالمرجوف كون كل منهما امر محبوبا او بطريق المجاز المرسل من قبل
ذكر الملزوم واردة اللازم بناء على ان الترجي يستلزم الارادة وقد تستعمل مجازا
مرسلا للاطماع اي ايقاع المتكلم للمخاطب في الطمع لعلاقة اللزوم بين
الترجي والطمع نحو لعل افضى حاجتك كما هو دأبه الملوك وسائر الكرماء
في وعدهم المخاطب بشئ محبوب عنده لا يناله الا من جهتهم حازمين الى
ايقاعه غير حازمين بوقوعه وجوز التفاز ان يكون مثل قوله تعالى لعلكم
تلقون من هذا القبيل وان كان حصول الفلاح مجزوما ومقطوما به بالنسبة
اليه تعالى (ثم اعلم ان لعل وعسى وسوف في مواعيد الملوك كالجزم بها وانما
يطلقونها اظهارا لوقارهم واشعارا بان الرمز منهم كالنصر يح من غير هم
وعليه وعد الله تعالى ووحيه تنبيهها على انه يجب ان يكون المكلف على الطمع
والاشفاق لانه ابعد عن الا نكال والاهمال وقد تقرر ان الخصائص
الالهية لا تدخل في اوضاع العربية بل مبنية على خصائص الخلق ولهذا
ورد القرآن على العادة فيما بينهم لانه خطاب لهم انتهى واما اذا جلت على
ترجي غير المتكلم فانها موضوعة للترجي مطلقا اي سوا كان الترجي من المتكلم
او المخاطب او غيرهما كما سبق من الامثلة فلا مجاز ولا استعارة في مثل قوله تعالى
السابق قال في انوار التنزيل في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى
المذكور حال من الضمير في اعبدوا كما انه قيل اعبدوا ربكم راجعين
ان ينخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح المستوجبين
لجوار الله تعالى انتهى وقال ابن شمس الدين يعني ان لعل على حقيقتها
وهي الترجي سواء كان من المتكلم او المخاطب او غيرهما والمراد ههنا رجاء
المخاطبين انتهى وقال في السعودي المعنى الوضعي لكلمة لعل هو انشاء
توقع امره تردد بين الوقوع وعدمه مع رجحان الاول اما محبوب فيسمى
ترجيا او مكره فيسمى اشفاقا وذلك المعنى قد يعتبر بتحقيقه بالفعل اما
من جهة المتكلم كما في قولك لعل الله تعالى يرحمني وهو الاصل الشائع
في الاستعمال لان معاني الانشآت قائمة بالمتكلم واما من جهة المخاطب

والطمع هو ارتقاب شئ
محبوب نحو لعلك تعطينا
دينارا والاشفاق ارتقاب
شئ مكروه نحو لعل اموت
الساعة منه
مطلب فائدة استعارة كلمة لعل
وعسى وسوف في مواعيد
الملوك

تنزيله منزلة المتكلم في النلبس التام بالكلام الجارى بينهما كما في قوله
 سبحانه *فقولاه قولنا لعلنا نذكر او يخشى* وقد يعبر بتحقيقه بالقوة
 بضرب من التجوز اذا تابان ذلك في نفسه مثله لتوقع متصرف بحيثية
 مصححة له من غير ان يعتبر هناك توقع بالفعل من متوقع اصلا فان روعيت
 في الآية الكريمة المذكورة جهة المتكلم يستحيل ارادة ذلك المعنى لامتناع
 النوقع من علام الغيوب عز وجل فيصار اما الى الاستعارة بان يشبه امره
 وطلبه تعالى من عباده التقوى مع كونهم مشة له بالنعاضد اسبابها
 برجاء راجي من المرجو منه امر ايهن الحصول في كون متعلق كل منهما
 متزدد ايين الوقوع وعدمه مع رجحان الاول فيستعار له كلمة لعل استعارة
 تبعية حرفية للبيان في الدلالة على قوة الطلب وقرب المطلوب من الوقوع
 واما الى التمثيل بان يلاحظ خلقه تعالى اياهم مستعدين للتقوى وطلبه اياها منهم
 وهم متمكنون منها جامعون لاسبابها وينزع من ذلك هيئة قشبه بهيئة
 منزوعة من الراجي ورجائه من المرجو منه شيئا سهل المنال فيستعمل في
 الهيئة الاولى ماحقه ان يستعمل في الدانية فيكون هناك استعارة تمثيلية
 قد صرح من الفاظها بما هو العمدة في انزع الهيئة المشبه بها اعني كلمة
 التزجي والباقى منوى بالفاظ تمخيلة بها يحصل التركيب المعبر في التمثيل
 كامر واما جعل المشبه ارادته تعالى في الاستعارة التبعية والتمثيل فامر
 مؤسس على قاعدة الاعتزال الفائلة بجواز تخلف المراد عن ارادته تعالى
 فالجمله حال اما من فاعل خلقكم اى طالبا منكم التقوى او من مفعوله وما عطف
 عليه بطريق تغليب المخاطبين على الغائبين لانهم المأمورون بالعبادة
 اى خلقكم واياهم مطلوب منكم التقوى وان روعيت جهة المخاطب فلعل
 في معناها الحقيقي والجمله حال من ضمير اعبدا وانه قيل اعبدا واربكم راجين
 للانتظام في زمرة المتقين انتهى وانما اطينا الكلام ليتضح عندك المرام
 (تعبير الاستعارة بالكناية مفصلا على مذهب السكاكى)

مطلب تعبير الاستعارة
 بالكناية على مذهب
 السكاكى مفصلا باللغة
 التركية

بالتركية في المنال المذكور

مرامى ايضاح واذا دعه معنى حال معنى متكلمه تشبيه اولوب مشبهك به
 اولان معنى متكلمك افرادى بر قسمى فرد متعارف وبر قسمى فرد غير
 متعارف قلله رقى ايكى قسم فلهذا اسم مشبه اولان حال لفظ اسم
 مشبهك به اولان متكلم لفظه ترادف ادعاء اولدى فبه التشبيه والادعاء

مشبهك بهك لفظي اولان متكلمه مرادف لفظ الحال فرد غير متعارف
اولان معنای حالده استعاره اولندی لفظ حال استعاره بالكنایه اولدی
معنای حالی متكلمه تشبيه وقتنده معنای حاله تخيل اولنان نطق نطق محققده
تشبيه اولنوب بری فرد متعارف وبری غیر متعارف اوله رق ایکی قسم
قلنغله جنسندده دخولی ادعاء اولندی فیه التشبيه والادعاء فرد متعارف
اولان نطق تحقیقه به موضوع لفظ نطق فرد غیر متعارف اولان نطق
تخیلده استعاره اولندی لفظ نطق استعاره اصلیه اولدی بعده شو لفظ
نطقدن نطقت مشتق قلنوب مشبهك لفظنه نسبت اولندی
استعاره تخیلیه اولدی

مطلب السؤال المشهور
على مكنية السكاكى

(قال المص رح ويرد عليه) (قوله اما) مشتق (من) مصدر (الرد)
المضاعف بفتح الراء يقال رده رد او مردا بفتح الميم والراء مردود او ردیدی
كخلفني من الباب الاول اذا صرفه عن وجهه ويقال ايضا رد عليه الشيء
اذالم يقبل منه ذلك الشيء ويقال ايضا رد فلانا اذا خطاه في قوله او فعله كذا
في المحيط (او من) مصدر (الورود) المثال على وزن الدخول قال
في البصائر يقال ورد الماء ورودا اذا بلغه ووافاه من غير دخول ويكون دخولا
ومقابله الصدر بمعنى العود انتهى فالعنى على الاول بر دما ذكره السكاكى
من تعريفه الاستعاره بالكنایه ای لم يقبل منه فحيثئذ يرد مبنى للفعول ونائب
فاعله ضمير ما دالى ما ذهب اليه من تعريف الاستعاره بالكنایه وضمير عليه
راجع الى السكاكى فقول المص حيثئذ (ان لفظ المشبه لم يستعمل في معنى
من المعاني الا في معناه) يعنى يكون لفظ المشبه مستعملا فيما وضع له بالتحقيق
(فلا يكون) اي لفظ المشبه (استعاره) بيان لسبب الرد فكأنه قيل لم رد كلامه
ولم يقبل منه فاجاب بما ترى فجملة ان لفظ الخ استينافيه (واعلم ان السكاكى
عرف المجاز اللغوي بانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته وقسم المجاز اللغوي الى الاستعاره والمجاز
المرسل وعرف الاستعاره بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبهه وقسمها الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى
بالمصرح بها ان يكون المذكور هو المشبهه وجعل منها تحقيقية وتخييلية
وعد التمثيل من التحقيقية وعرف المكنى عنها بان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبهه فقد علم ان الاستعاره

مطلقا مصرحة او مكنية تحقيقية او تخيلية من قسم المجاز فيصدق عليها تعريف المجاز عنده فحينئذ اذا جعل المنية مثلا في قوله * واذا المنية انشبت اظفارها * استعارة مكنية حيث اريد بها السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع بقريضة اضافة الاظفار اليها اورد عليه ان لفظ المشبه وهو المنية استعمل في الحقيقة في الموت وهو المعنى الحقيقي لها فكيف يكون استعارة هي من قسم المجاز اللغوي واجيب عنه بانه ادعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادف لفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف يعني اذا كان اسم المنية مرادفا لاسم السبع يكون احدا المرادفين حقيقة فيما استعمل فيه المرادف الآخر حقيقة وكذلك في المجاز فحينئذ اذا استعمل السبع في الموت يكون مجازا فكذلك لفظ المنية قال العلامة التفتازاني قلت سلمنا ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز اللغوي ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصح حينئذ لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصح حينئذ استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة هذا كلامه يعني ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته في الواقع فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع له ههنا كما انه لا يجعل غير الموضوع موضوعا له في الاستعارة المصرح بها والا لكانت كل استعارة مصرحة حقيقة وبطلانه ط واما على الثاني فيرد مبنى للفاعل وضمير عليه اما عائد الى السكاكي فحينئذ قوله ان لفظ بالفتح فاعل يرد فالمعنى يرد على تعريف السكاكي استعمال لفظ المشبه في معناه فلا يكون استعارة او عائد الى تعريفه فيرد ايضا مبنى للفاعل وفاعله هو ايضا * فان قلت * ان الورود من الافعال الاختيارية فكيف يصح اسناده الى قوله ان لفظ المشبه الخ فانه ليس من شأنه الارادة * قلت * الورود سبب للنعلق والاتصال فيكون يرد بمعنى يتعلق مجازا مرسلات تبعا فيصح اسناده اليه هذا واعلم ان الرد والورود كل منهما

بمعنى الاعتراض في العرف فلذلك قال الش فيما سيأتي وهذا اراد على تفسيره
الاستعارة بالكتابة الا ان في الاول تلميحاً على عدم المقبولية فلذلك قدمه
وانما اتى بصيغة المضارع تنبيهاً على قوته كانه يرد وقتاً فوقتاً ومساق هذا
الكلام لبيان مرجوحية مذهب السكاكي كما ان ما في مقابله في الفريضة
السابقة لبيان راجحية مذهب السلف فيكون عبارة فيه واما عدم
استعمال لفظ المشبه الا في معناه وعدم كونه استعارة وكون تعريفه باطلاً
فثبت بشارته كما لا يخفى * فان قلت * ان النفي والاستثناء سواء كان
بما والا او بلم والا او بغيرهما من طرق القصر وان الاصل فيه ان يكون الحكم
الذي يستعمل هو له من الاحكام التي يجعلها المخاطب وينكروها مصراً
على الانكار وههنا أهو على الاصل ام لا * قلت * نعم انه على الاصل
فان المخاطب بهذا الكلام هو السكاكي وانه اعتقد ان لفظ المشبه في
الاستعارة بالكتابة لم يستعمل في معناه وانكر استعماله في معناه واصر على
ذلك الانكار فحينئذ يكون هذا القصر من اقسامه الثلاثة بالنسبة الى حال
المخاطب قلباً فيكون اخراجاً على مقتضى الظاهر * فان قلت *
ان القصر قد يكون بين المبتدأ والخبر وقد يكون بين الفعل وفاعله وقد يكون
بين الفاعل والمفعول به اوفيه اوله او غيرها وههنا من اى منها * قلت *
القصر ههنا بين نائب الفاعل والمفعول فيه فالمعنى استعمال لفظ المشبه
ههنا مقصور على المظر وفيه لمعناه الموضوع له بالتحقيق وعلى الكون
فيما وضعه بالتحقيق لا يتجاوز الى المظر وفيه لمعناه الغير الموضوع اوالى
الكون في غير ما وضعه فيكون من قصر الموصوف على الصفة وقد سبق
الكلام المتعلق بالقصر مفصلاً فليراجع هذا واذا اردت ان تطبق هذا الرد
او الورود على اصول الادبية والقواعد الميزانية فقول ان خلاصته هي
النقض في التعريف وابطاله بعدم شرط المساواة بين المعرف والتعريف
من شروط صحته الثلاثة المساواة بينهما وكونه اجلى من المعرف وعدم
استلزامه للمحال ما معنى صحته حصول الغرض المسوق له وهو التميز
والايضاح للمحدود واما تقريره فبان يقال هذا التعريف اى تعريف
السكاكي باطل لانه تعريف غير جامع لفرد من افراد المعرف وكل تعريف
هذا شأنه باطل فهذا التعريف بط اما الكبير فلما سبق آتفاً من ان الغرض
حصول التميز واما الصغير فلان لفظ المشبه فيها مستعمل في معناه

مطلب ان الاصل في النفي
والاستثناء الذي من طرق
القصر

مطلب معنى صحة التعريف

ولاشئ من الاستعارة بمستعملة في معناها ينتج من اول الثانى ان لاشئ من لفظ المشبه فيها باستعارة فيلزمه ان تعريفه بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه غير جامع لفرد من افرادها فيتم التقريب فان التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وتامة التقريب عبارة عن كون اللازم من الدليل عين المدعى او ما ينعكس اليه او الاخص مطلقا من احدهما فان الاخص يستلزم الاعم ثم ان الاخص مما ينعكس الى المدعى اخص من المدعى ايضا وعدم تماميته عبارة عن كون اللازم مباينسا للمدعى او اعم منه مطلقا او من وجه وههنا ينعكس الى لاشئ من الاستعارة بلفظ المشبه وهو عين الصغرى فى المآل وقوله (لان الاستعارة عنده) اى عند السكاكى (مطلقا) اى سواء كانت مصرحة او ممكنة تحقيقية او تخيلية قسم من المجاز اللغوى دليل الكبرى القياس الذى يثبت صغرى القياس الاول وتقريره بان يقال كلما كانت الاستعارة مطلقا عنده قسما من المجاز اللغوى لم يكن شئ من الاستعارة بمستعمل فى معناه لكن كانت قسما منه فلم تكن مستعملة فى معناها اما الملازمة فظاهرة واما المقدمة الواضحة فبالقل المشهور عنه فعلى هذا التقرير فقول المص ان لفظ المشبه الخ اشارة الى صغرى دليل الصغرى اعنى انه تعريف غير جامع الخ وكبراه مطوية وقوله فلا يكون استعارة اشارة الى النتيجة التى هى الصغرى المطلوبة وقول الش لان الاستعارة عنده الخ اشارة الى المقدمة الرافعة والشرطية مطوية وانما قال عنده اشارة الى ان هذا الاعتراض من الصناعات الخمس من قبيل الجدل الذى قصد به الزام الخصم او اقناع من هو قاصر عن ادراك البراهين لانه قياس مؤلف من مقدمات مشهورة او مسلمة عند الخصم وههنا مسلمة عنده ومساق (قوله وهذا) اى ما ذكر من قوله ويرد الخ (ايراد) وسؤال (على تفسيره وتعريف السكاكى) (الاستعارة بالكناية) ابيان مورد هذا السؤال وخلاصته على ما اشرنا و اشارة الى ما قررنا والى انه ليس بايراد على اختيار الرد (واعلم ان قول المص ويرد الخ عطف على مقدر وهو جملة عدم ظهور وجه التسمية الذى هو من وجوه مرجوحية مذهب السكاكى وهذا القول من وجوهها ايضا فيكون من قبيل عطف الحاصل على الحاصل كما سبق الاشارة اليه ويحتمل ان يكون مستأنفا (قوله وهذه اى الايراد وتأنيثه باعتبار خبره وهو قوله (شبهة قوية لم يحكم) من الحوم

على وزن قوم يقال حام الطير على الشيء يحوم حوما وحومانا بالفتحات
 اذا دور وكذا يقال حامت الابل حول الماء اذا طافت وكذا يقال حام
 فلان على الامر حوما وحياما ككتابا وحووما كعمودا وحومانا بالفتحات
 اذا قصد وطلبه ورامه كذا في شرح المحيط (حول دفعهما) اي طرف
 دفعها الذي هو كالاسد المانع او الرجل المانع والحوم ههنا لكل من المعنيين
 المذكورين وان احتاج الثاني الى التضمن (احد) فاعلم يحم (بما) اي
 بجواب (يليق ان يصغى) من الاصغاء على بناء الجهول (اليه) نائب فاعل
 لان يصغى والضمير الى ما والجملة صفة ما والنفي ان ذكر مسلط على هذه الصفة
 كما هو الاصل وقدر تحقيقه في الجزء الاول فالعنى حاموا حول دفعها واجابوا
 لكن جوابهم ليس ينبغي ان يصغى اليه ومساق هذا الكلام ابيان الاحتياج
 الى ما اجاب به في رسالته المعمولة بالفارسية فيكون عبارة فيه وان دل عليه
 التزاما واشارة في تزييف جوابهم وان دل عليه مطابقة وهذه الجملة عطف على
 جملة وهذا ايراد الخ والجامع باعتبار المسند اليهما عقلي لاتحادهما في التصور
 وباعتبار مسنديهما ايضا عقلي للتضائيف بينهما باعتبار الوصف (قوله
 ونحن) اي انا (دفعناها) اي دفعتها وانما تجوز لتحديث النعمة لما اعطى له
 قوة جاعة العلماء اول دفع الانانية وانما قدم المسند اليه ليفيد تخصيصه
 بالخبر الفعلي اعني ههنا دعنا مثل اناسيت في حاجتك كما قال الشيخ عبد
 القاهر فالعنى دفع هذه الشبهة مقصور على لا يتجاوز الى غيرى اي
 بجواب يليق ان يصغى اليه فيحتمل ان يكون قلبا وان يكون تعيينا
 فكأنه توهم المخاطب ان علماء البيان اذا لم يجيبوا بجواب يصغى اليه فانت
 اي شارح لا يجب ايضا فقال انا اجبت بهذا الجواب ردا لاعتقاده العكس
 فيكون قلبا او ترددا في انه هل يجيب بهذا الجواب ام لا فقال انا اجبت ردا
 لتردده فيكون تعيينا وهذه الجملة عطف على جملة ولم يحم حوله الخ بحسب
 المفهوم والمعنى فان معناها ولم يدفعه احد فالجامع باعتبار المسند اليهما
 عقلي لاشتراكهما في وصف له اختصاص ما وهو العلم فيكون بينهما
 تماثل وباعتبار مسنديهما جامع وهمي لما بينهما من شبه التضاد فان
 الدفع وعدمه او ثبوت الدفع ونفيه مشابه للتضادين في عدم الاجتماع
 في محل ويحتمل ان تكون استينافية معانية او نحوية وقوله (في
 الرسالة) اي مجموع الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة على سبيل
 الاختصار المعلم بالرسالة فحينئذ قوله (المعمولة) باللغة (الفارسية)

(فی بیان (الاستعارة) صفة موضحة على رأى النحاة ومخصصة على رأى اهل المعانى وعلى كل من الرايين فائدتها ههنا رفع الاحتمال عن الموصوف مثل زيد التاجر عندنا اوفى كل رسالة معمولة فى بيان الاستعارة فحيث يمتثل ان يكون التركيب مثل قولنا باللام الاستغراقية الانسان المتعجب كذا وان يكون مثل قولنا باللام الاستغراقية الحيوان الناطق كذا فعلى الاول يلاحظ الاستغراق قبل التوصيف وهو للكشف ورفع الاحتمال وعلى الثانى يلاحظ الاستغراق بعد التوصيف فيكون لاحاطة المقيد وقد سبق تفصيل فوائد الصفة وانت اذا راجعت فهرست الكتاب تجده وما ذكره فى هذه الرسالة وازين اشكال جواب كفته انداز منيه موت است بدعوى انكه از كل مشابهت عين سبع شده ومعنى كفته سكاكى كه مراد ازو مشبه به است كه سبع است هراست كه مراد ازو مشبه به ادعائى است نه مشبه به حقيقى براين جواب اعتراض كرده اند كه برين تقدير منيه در غير موضوع له مستعمل نباشد زيرا بانكه دعوى كنند كه مرك عين سبع شده از موضوع له يرون نرود و چون منيه در غير موضوع له مستعمل نباشد بس استعاره نباشد وتقسيم استعاره باستعاره بالكناية واستعاره مصرحه صحيح نباشد واين اشكال باغايت درمیان اذ كياء وفحول اين فن مانده وهيج مبارز جواب طبيعت را در ميدان دفع او نرانده ودفع ممكن است بانكه سكاكى مى شايد كه بران رفته باشد كه منيه موصوفست بتمتد بودن بسبع بس نشيت اظهار المنية بفلان ان باشد كه ناخنهاى مرك كه باسبع متمتدست بفلان جسيد وشك نيست كه موصوف بانحداد غير موضوع له است كه موت مجرد است اري باسكاكى بحث ميتوان كرد كه لانم كه مراد از منيه مرك موصوف بانحداد باسبع باشد مى شايد كه مجرد مرك باشد بانحداد از اضافة ناخن باوفهم شود ما اين بحث چند ان مضر نيست چه آنچه او بران رفته حمل لفظست بر يكي از دوا احتمال او نباشد بدانكه در نظر اوان احتمال ترجيح يافته سخن باوى در ترجيحست نه انكه تقسيم اوصورت عقلى ندارد تمت قال جوابه ان المنية مثلا مستعمل فى الموت المتحد بالسبع والموت الذى لوحظ انصافه بالانحداد مع السبع لافى الموت المجرد عن تلك الصفة فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له بالتحقيق فيكون استعارة وقسما من المجاز اللفوى

وخلاصة الجواب المنع مع السند ومورده قوله المص الذي هو صفري
 القياس الذي اثبت به صفري الدليل الاول وهو ان لفظ المشبه لم يستعمل
 الا في معناه واما تقريره فبان يقال لانم ان لفظ المشبه مستعمل في معناه
 انما يكون كذلك واستعمل في معناه المجرد عن التوصيف بالاتحاد مع المشبه
 وعن اعتباره وليس كذلك بل استعمل في معناه الموصوف بالاتحاد
 مع المشبه وبعبارة اخرى انما يكون لو استعمل في معناه المطلق وليس
 كذلك بل استعمل في معناه المقيد بالصفة وهي اتحاد مع المشبه الا ترى
 ان المجرد غير المجرد وكذا المطلق غير المقيد وماله الى تحرير المراد من اجزاء
 التعريف اي لفظ المعنى الذي لم يعتبر في معناه اتحاد مع المشبه وشبه ذلك
 المعنى به اي بالمشبه به وادعى اتحاد معه واستعمل ذلك اللفظ في المعنى الذي
 اعتبر اتحاد معه وادعى عينته وخلاصته ان الاستعارة بالكناية لفظ
 المشبه المجرد عن ملاحظة الاتحاد مع المشبه او المطلق عن قيد الاتحاد
 المستعمل في المشبه الغير المجرد عن تلك الملاحظة او المقيد بوصف الاتحاد
 والقرينة على ذلك التحرير ذكر المشبه مطلقا وذكر المشبه مقيدا
 ولا شك انا اذا قلنا جاءني انسان واستعملناه في زيد ففيه صورتان احدهما
 ان زيدا ان لاحظنا وتصورنا بعمومه اي بعنوان انه حيوان ناطق
 واستعملنا لفظ الانسان فيه صار ذلك اللفظ حقيقة فيه فانه استعمل
 فيما وضع له وثانيتهما انه ان لاحظنا وتصورنا بخصوصه اي بعنوان انه
 حيوان ناطق مع الشخص واستعملناه فيه صار مجازا فانه مستعمل في غير
 ما وضع له فانه لم يوضع للحيوان الناطق مع قيد الشخص فكما ان لفظ
 الانسان في الصورة النائية مستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق فكذلك
 لفظ النية هنا مستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق اعني الموت مع قيد
 الاتحاد والعينية * فان قلت * فعلى هذا كاقيل يلزم ان يكون لفظ
 النية مثلا مجازا مرسلا لاستعارة بالكناية بعلاقة الاطلاق * قلت *
 لانم ذلك فان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى يجوز ان يكون مجازا مرسلا
 وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى
 الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال
 المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظة
 ومجاز مرسل باعتبار قصد علاقة النقيض بان يستعمل المقيد اعني المشفر

الموضوع لشفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وبهذا اندفع ما قال بعض المحققين لكن جواب الشارح لا يخلو عن الركاكة لان السكاكي صرح بانها ذكر المشبه وارادة المشبه به فتح لا يكون الموت المنحد بالسبع مشبها ولا مشبهها به وان كان فردا من مطلق الموت ليس معنى مجازيا كاستعمال المطلق في الفرد فتأمل انتهى لعله لهذا قال فتأمل وكذا اندفع ما قيل من ان هذا الجواب من قبيل الاشتباه بين ما بشرط لاشئ وبين مالا بشرط شئ فان النية لم توضع للموت بشرط عدم الموصوفية بالاتحاد المذكور حتى يكون الموصوف به غير الموضوع له بل وضعت له لا بشرط شئ فيكون الموصوف به ايضا مما وضعت له انتهى انه مما وضعت هي له ان تصور بمومه واما ان تصور من حيث الوصف يكون مقيدا فلا يكون مما وضعت هي له كما لا يخفى ثم قال صاحب هذا القيل فقد بقي هذا الاشكال الى الآن بين فحول الميدان ولم يدخل في طلب دفعه احد من الخلان بما يليق ان يروى به العطشان ونحن نقول بمن النسان يمكن دفعه بان يقال مراد السكاكي بقوله لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه هو المشبه المستعمل لفظه في المشبه به بذلك الادعاء في النية لافي اللفظ والتقدير في نظم الكلام وبالمجاز الذي جعله مقسما ما استعمل في غير معناه لفظا اونية كما قاله المص في مذهب السلف على ما نقلنا عنه فيما سبق فالنية في المثال المذكور وان استعملت في معناه الحقيقي لفظا الا انه قد استعملت في غيره وهو السبع نية فبهذا الاعتبار كانت مجازا واستعارة بالكناية فكما ان لفظ المشبه به في مذهب السلف استعمل في المشبه نية ولا استعمال في اللفظ فكذلك ههنا ايضا فكما لا يبعد هناك لا يبعد ههنا فافهم انتهى فقيه نظر لانه ان اراد بقوله ان النية في المثال المذكور وان استعملت في معناه الحقيقي لفظا الخ انها استعملت فيه بالتبع يعني للانتقال وقد استعملت في غيره وهو السبع بهذا الادعاء والاتحاد قصدا وبالذات وهذا عين ما ذكره الشوان اراد به انها مستعملة فيه لفظا وقد استعملت نية في غيره وهو السبع الحقيقي ثم جعل السبع الحقيقي المشبه به على قسمين فرد متعارف وغير متعارف ادعائي ثم استعملت في الادعائي فهذا تكلف وتطويل للمسافة فان ماله الى ما ذكره الش المحقق فان اراد به غير ما ذكرنا فليبين حتى تشكلم عليه * فان قلت *

ان هذا القائل ذكر في تعليقات حاشيته على هذا الكتاب ان الفرق بين
 مذهب السلف ومذهب السكاكي ان النوى في مذهب السلف هو
 الاستعمال مع اللفظ وفي مذهب السكاكي هو الاستعمال مع المعنى المستعمل
 فيه انتهى فحينئذ ظهر ان اراد به انها استعملت في معناها الحقيقية استعمالا
 لفظيا فتكون حقيقة وقد استعملت استعمالا منويا في غيره وهو السبع النوى
 المستعمل * قلنا * ان اراد بالاستعمال النوى والمستعمل فيه النوى
 ارادة الفرد الادعائي بلفظ المشبه المذكور فهو عين ما ذكره
 الشارح وان اراد بالمستعمل فيه النوى السبع الحقيقي وجعله على
 قسمين متعارف وغير متعارف واستعماله في غير المتعارف فهو تكلف
 وتطويل للمسافة على ان قياسه لمذهب السلف قياس مع الفارق كما لا يخفى
 واجاب العلامة التفتازاني باعتبار تقييد الحيثية في التعريف حيث قال
 في الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة
 هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له من حيث انها موضوع له
 بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال النية في الموت في مثل قولنا انشبت النية
 اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انها موضوع له بالتحقيق
 بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل
 المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له
 بالتحقيق في مثل قولنا دنت النية بفلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع
 مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار النية فاستعماله
 بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله ليس
 من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت
 فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه
 وفيه ما فيه انتهى كلامه قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر
 فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ النية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى
 انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب
 كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا انتهى قال في الحاشية
 الشريفة وانما قال على تقدير تسليم ما ذكر اشارة الى ان لفظ النية في قولك
 اظفار النية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك نحقيقا واما ادعاء كون
 الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع

ذلك ملاحظة كونه موضوعا له انتهى واجاب بعضهم بان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعمله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا انتهى ففيه نظر وجهه ظاهر مما سبق وبعضهم اجاب ان المراد بلفظ المنية هو المشبه به اي السبع وهذا لا يمكن انكاره انتهى ففيه نظر ظاهر لان المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف وهو ليس بمراد قطعا لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو الموت وهو موضوع له وهو ظاهر وفي شرح المفتاح الشريف ويرى بما يجب ان ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتأمل انتهى و اشار السارح في اطوله الى منع الكبرى اعني ولا شيء من الاستعارة بمستعمل في معناه الموضوع له بالتحقيق بسند ان لفظ الاستعارة عمده يجوز ان يكون مشتركا لفظا بين المصراحة والمكنية وكذا تقسيم الاستعارة اليهما باعتبار ما يسمى بالاستعارة وهذا التقسيم منه كنسجه المجاز الى المجاز العقلي والغوي بعد تعريفه المجاز بالكامة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب ولا شبهة ان المقسم ما يطلق عليه المجاز وانما اطبنا الكلام لتبضح المرام وليظهر ان ما ذكره في هذا السرح من الجواب مما تفرد به بين الفحول والاحباب فقد ظهر ان قوله بادعاء انه عينه قيد لقوله في المشبه به حالا وصفة فالعنى انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي وما قيل ٣ ان قوله بادعاء انه عينه اما حال من المستكن في المستعمل او من المشبه به ويحتمل ان يكون صفة للمشبه او لفظ المشبه وفيه نظر لا يخفى نعم ان في ضمير عينه استخدام وهو ظاهر (قال المص وهو) اي السكاكي (قد صرح بان) لفظ (نطقت) ملا (مستعار للامر الوهمي) الذي لا تحقق له اصلا لاحسا ولا عقلا (فيكون استعارة) فان الطق موضوع للتكلم باللسان وذلك الامر الوهمي ليس تكلم به فلا يكون موضوعا هو له (واعلم ان قرينة الاستعارة المكنية تخيلية عنده وفسر التخيلية باستعارة لا تحقق معناها حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قوله واذ المنية انشبت اظفارها * فانه لما شبه المنية بالسبع في الاقيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه

(قوله دون العكس) اي ما كان خارجا اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يصير خارجا عنه والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجا قطعا لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء كذا في الحاشية الحكيمية

(قوله فتأمل) اشارة الى ان هذا الجواب لا يتم لان اللازم على ذلك التقدير ان يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ادعاء ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له قطعا وذلك لا يجدي نفعا لان الوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز الوضع تحقيقا لا ادعاء

٣ قاله حفيد ناري (منه)

لها فاخترع للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة للاسد ثم اطلق على
 الصورة التي هي مثل صورة الاظفار المحققة لفظ الاظفار فيكون استعارة
 تصريحية لانه استعير لفظ المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو
 الصورة الوهمية الشبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
 المنية فلزم في ردها للنية ان يكون نطقت مستعارا للامر الوهمي وقد صرح
 به فوق فيما هرب عنه (قوله وقوله) اي قول المص (وهو الظاهر وانه)
 في مكان وهو * فان قلت * ما وجه الظهور * قلت * وجهه ان
 مساق هذا الكلام للرد على اختياره رد التبعية والاعتراض عليه
 لا الرد على تفسيره والاعتراض عليه ولا لكونه من تنمة الاعتراض على
 تعريفه فلو قيل وانه قد صرح الخ لظهر ان هذا عطف على قوله ان لفظ
 المشبه لم يستعمل الخ فيدل دلالة ظاهرة على هذا المساق بخلاف قوله
 وهو قد صرح الخ فانه لو عطف على المعطوف عليه السابق لايوافق
 لفظا وان وافق من جهة المعنى وان كان حالا من ضمير عليه او من ضمير
 لم يستعمل او مما يصح لذي الحال يقتضى ان يكون من تنمة الاعتراض على
 التعريف وايس كذلك فيكون دلالة على ذلك المساق خفية واما مساق
 قول الش الظاهر وانه فاعتراض على المص اما على دعواه الضمنية اعنى
 عبارتي هذه ظاهرة في هذا المساق وتقريره بانا لانسلم ان عبارتك هذه
 ظاهرة فيه كيف والظهور مقصور على وانه الخ فظهر ان القصر قلب واما
 على عبارته هذه وتقريره بان عبارتك هذه قبيحة وتقريره بانه لما كان الظهور
 في هذا المساق مقصورا على قولنا وانه الخ كانت هذه العبارة قبيحة فتأمل كي
 تجد الجواب (قال المص والاستعارة قوله والظاهر انه لصب عطف
 على) لفظ (نطقت) الذي هو اسم ان (في الفعل لا تكون الاتبعية)
 وانما اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر حيث اتى بالمظاهر ووضع المضمير
 تنبيها على مغايته اذ الاستعارة الاولى تخيلية والسانية الاستعارة مطلقا
 وهذه القضية وهي ان الاستعارة تخيلية او تصريحية في الفعل تبعية لا غير
 متفق عليها بين علماء علم البيان كما مر وجهه فهذه الجملة يحتمل ان تكون معترضة
 والنكتة هي الاشارة الى دليل لزوم الاستعارة التبعية وان تكون
 حاوية عن ضمير تحت مستعار فتكون من قبيل التميم والنكتة
 فيه ايضا تلك الاشارة وان يكون منصوبا عطفا على نطقت فمح يكون

مصرحاً به من السكاكى واختار الش هذا الاحتمال بقوله والاظهر الخ
 اشارة الى الفرق بين لزوم الاستعارة التبعية والقول بلزومها اذ الاول
 يتفرع على الاحتمالين الاولين دون الثانى بل هو يتفرع على الثالث فقط
 ويحتمل ان يكون المذكور هو الاحتمال الاول او الثانى فمحتمل ان يقال
 ان السكاكى وان لم يصرح به لزم القول بالتبعية من غير شعور بالاتفاق
 على تلك القضية فلذا قال والاظهر الخ وقيل وجه الاظهرية كون
 الا لزام عليه تاما وهو مو قوف على ذلك العطف لانه اذا لم يعطف
 فلا سكاكى ان يقول انا لانسلم ان الاستعارة فى الفعل لا تكون التبعية انتهى
 وفيه نظر فان هذا المصنع منع الحكم المثبت بالدليل القطعى تأمل مع الاتفاق
 كما قيل * فان قلت * كما قيل فى تصريحه بذلك نظر كيف وقد تكلف
 صاحب التلخيص فى رد ما اختاره وردد الامر حيث قال ان قدر التبعية
 حقيقة لم تكن تخيلية لانها مجاز عنده فلم تكن الاستعارة الممكنة عنها
 مستلزمة للتخيلية وذلك باطل بالاتفاق والا فتكون استعارة فلم يكن
 ما ذهب اليه مغنيا عما ذكره غيره انتهى فلو صرح بذلك فلم يبق للتريد
 معنى * قلت * يجوز ان يكون التردى لتوسيع الدائرة للقطع لعروق
 الاحتمالات كما هو دأب المباحنة الا ترى ان السكاكى قد صرح فى المفتاح
 فى بحث التبعية ان الاستعارة فى الافعال والصفات والحروف كما سبق وجهه
 تبعية وانه قد صرح فيه فى بحث استعارة المصريح بها التخيلية انها
 ان تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية تقدرها مشابهة لها
 مفردا فى الذكر فى ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يبق الى الوهم
 من كون مسماه شيئا محققا انتهى * فان قلت * كما قيل انه يجوز ان يكون
 مثل نطقت مستعملا فى معناه الحقيقى لكنه لما لم يكن من المتحققات كالانياب
 مسماه امرا وهميا مقدرا واشتراكه فى الوهمية بهذا المعنى مع الاظفار
 لا يوجب اشتراكه فى المستعارية فمحتمل ان يكون الوهمى قسمين استعارة وغير
 استعارة كنطقت فى المسال المذكور * قلت * قال السكاكى فى قيل
 الاصل الثالث من علم البيان اجعل المجاز كله لغويا ويقسم عندى الى
 مفيد او غير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها
 ومكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخيلية والمكنى عنها الى ما قرينة بها
 امر مقدر وهمى كالانياب فى قولك انياب المنية وكطقت فى قولك

نطقت الحال بكذا او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل وكالهزم
 في قولك هزم الامير الجند انتهى وقد صرح في بحث التخييلية انها ان تسمى باسم
 صورة متحققة صورة عندك وهمية تقدرها مشابة لها مفردا في الذكر
 انتهى فقد صرح بان مثل نطقت استعارة وبانه تخيلية فتجوز كون مثل
 الانياب والاذفار عنده استعارة تخيلية دون مثل نطقت باطل خلاف ما عليه
 السكاكي على انه ترجيح بلا مرجح لا شتر اكهما في الوهمية وتحكم محض
 فقد ظهر ان تريد صاحب التلخيص لتوسيع الدائرة ولذلك ايضا قال الش
 والاظهر الخ ليكون نصا في التصريح * فان قلت * ما ذكره غير ظاهر
 فضلا عن ان يكون اظهر فان عادتهم انهم يقولون لزم فلانا القول
 بالامر الفلاني اذا لم يقل به في نفس الامر لكن لزمه ذلك من حيث لا يدري
 وعلى ما ذكره لزم ان يكون القول بها صادرا عنه لالزامه عليه من حيث
 لا يدري هذا كما قيل * قلت * ان المقصود هو الالتزام وان وجهه
 الاظهرية كون ما ذكره المص نصا في ذلك المرام وذلك تام بلا ملام
 واما ما ذكرته من العادة فعلى تقدير صحته على وجه كلى لا ينافي الاظهرية
 بل لا يفيد شيئا في المقام فان مقتضى تلك العادة ان لا يقول السكاكي
 بالاستعارة التبعية كما اعترفت به لان لا يقول بان الاستعارة في الفعل لا تكون
 الاتبعية ومقتضى ما ذكره الش هو ان السكاكي قال بالاني لانه قال بالاول
 وبين القولين بون بعيد يعرفه غير بعيد (قال المص فلزمه القول) الحكم
 (بالاستعارة التبعية) اى بوجودها اى بان الاستعارة التبعية موجودة
 اى التصديق والادعان بوجودها تفريع على تصريح السكاكي بتينك
 التقضيتين المذكورتين وما قيل انه تفريع على المقدمتين المذكورتين
 ففيه تأمل لا يخفى (قوله ايراد على) اختيار (رد التبعية الى المكنى)
 بالطريق المذكور سابقا خبر مبتدأ محذوف هو اى قوله وهو
 قد صرح الخ اما بطريق الحمل الادعائى وبالاشتقاق بان يكون
 الايراد بمعنى المورد اسم مفعول بعلاقة الجرئية والكلية او بطريق ذى
 ان جعل الايراد صدرا مبذيا للمفعول ومساق كلام الش هذا لبيان مورد
 الرد والاعتراض الثانى واشارة الى دليل اختياره (قوله تقبيل) مفعوله
 تحصيلي لرد التبعية (للاقسام) اى لاقسام الاستعارة ولامه الجارة
 لا قوية قال القليل متعدلكه في العمل ضعيف لكونه فرعا في العمل (وتقريبا

الى الضبط) عطف على تقبيل عطف المسبب على السبب واذا اردت تطبيق الدليل على قانون ميزاني قلت ان رد التبعية الى الاستعارة بالكناية مرجح على ما ذهب اليه السلف عندي لان رد التبعية اليها امر فيه تقبيل الاقسام وتقريب الى الضبط بخلاف ما ذهبوا اليه وكل امر فيه التقبيل والتقريب بخلاف ما ذهبوا اليه مرجح ينتج من اول الاول ان ردها اليها مرجح اما الصغرى فظاهرة وكذا الكبرى واما اذا اردت تقرير الاعتراض الثاني وتطبيقه على القانون التوجيهي تقول انه يحتمل المنوع الثلاثة النقص الاجالي وهو ابطال الدليل اما بجريانه في مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى عنه او باستلزامه لخصوص الفساد والمعارضة الحقيقية والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف ما قام الخصم عليه الدليل وطريقها بان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت مدعاكم لكن عندي ما يفيد وفي اي شئ من المدعى او الدليل يكون متعلق المعارضة قولان احدهما ان متعلقه ومورده مدعى المعلل واختاره السيد الشريف وبؤيده تعريفها بهذا التعريف ونايهما ان متعلقها وموردها هو الدليل واختاره مير ابو الفتح حيث قال ان المتبادر من المعارضة بحسب العرف ان يكون متعلقها الدليل الذي اقامه المعلل على ما ادعاه الا يرى انه يوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين وبؤيده تعريفها بالمقابلة على سبيل المماثلة فانها تعريفين الاول هو المشهور وبالجملة ان اعتبر المعارض بفتح الراء مدعى المعلل يعتبر المعارض بكسر الراء مدعى السائل وان اعتبر دليل المعلل يعتبر دليل السائل فالاول مقتضى التعريف الاول والثاني مقتضى التعريف الثاني كما بين في محله والمنع مع السند وان كان مجردة صحيحا اما تقرير النقص الاجالي فبان يقال ان هذا الدليل اي دليل اختياره الرد يستلزم التناقض وكل دليل يستلزمه باطل فهذا الدليل بط اما الكبرى فلان التناقض محال بديهية واما الصغرى فلان هذا الدليل كما دل على ان الاستعارة تبعية عنده وعلى انها ثابتة عنده ايضا استلزم التناقض لكنه دل عليهما فهذا الدليل استلزم التناقض اما المقدمة الشرطية فظاهرة واما المقدمة الواضحة فدلالته على ان الاستعارة تبعية عنده فظاهرة وعلى حكمه بانها ثابتة عنده فلان هذا الدليل مشتمل على رده التبعية الى المكنى عنها بجعله قرينتها مكنيا عنها وجعله اتبعية تخيلية المشتمل على هذا يدل على حكمه

مطلب دليل اختيار
السكاكى لرد التبعية الى
المكنى عنها

مطلب المعارضة
وطريقها

مطلب متعلق المعارضة
وموردها ما هو

مطلب اقسام المعارضة
باعتبار المعلق اثنان على
رأى

بالتبعية يتبع انه يدل عليهما اما هذه الصغرى فظاهرة واما هذه الكبرى
فلانه لما صرح بان نطقت في المثال المذكور مثلا مستعار للامر الوهمي
وان الاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية دل المشتل على هذا على حكمه
بالتبعية لكنه صرح بهما فالمشتل على هذا دل على حكمه بها فقد ظهر
ان قول المص وهو قد صرح الخ على هذا التقرير اشارة الى المقدمة الواضحة
والشرطية مطوية ولك ان تقرر النقص المذكور هكذا ان دليلك اى سكاكى
يستلزم عدم التبعية عندك وعدمها عندك يستلزم وجودها عندك فدليلك
يستلزم العدم الذى يستلزم الوجود وهو محال فدليلك يستلزم المحال والمستلزم
للمحال باطل فدليلك هذا بطل واما ان عدمها عندك بالرد بالطريق المذكور
يستلزم وجودها عندك فلانك قد صرحت بان نطقت مثلا مستعار
للامر الوهمي وبان الاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية فعلى هذا التقرير
قوله وهو قد صرح الخ اشارة ايضا الى المقدمة الواضحة ان قررت القياس
استثنائيا مستقيما الى الرافعة ان قررت غير مستقيم والشرطية مطوية على كلا
الحالين والمركب منهما دليل لكبرى الغير المتعارف كما اشرنا ولك ان تقرر
بان تقول دليلك هذا باطل لانه جار في مدياك هذا مع تخلف الحكم عنه وكل
دليل شأنه هذا فهو باطل فدليلك هذا باطل اما الصغرى فسلمة واما قيدها
اعنى تخلف الحكم عنه فلان عندي دليلا ينفي مدياك بان اقول لما صرحت
بان نطقت مثلا مستعار للامر الوهمي والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية
لزم ان الاستعارة التبعية ثابتة عندك فلا ينبغي ان يختار الرد المذكور فلما
ثبت نقيض مدياك تخلف عنه عن دليلك والدليل الصحيح لا يتخلف عنه
المدعى فدليلك هذا ليس بصحيح واما تقرير المعارضة فبان يقال دليلك
وان دل على ما ادعيته من الاختيار ولياقة الترجيح بهذا الطريق
والاستغناء عن التبعية لكن عندي ما يفيد من الدليل هكذا ان الرد لا ينبغي
ان يرجح على مذهب السلف لان الرد بهذا الطريق امر يلزمه قولك
بالتبعية وكل امر شأنه كذا لا ينبغي ان يرجح عليه فالرد بهذا الطريق لا ينبغي
ان يرجح عليه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانك لما صرحت بان نطقت
مثلا مستعار للامر الوهمي وان الاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية لزم ان
يكون الرد بهذا الطريق امر يلزمه قولك وحكمك بالتبعية لكنك صرحت
بهما فالرد بهذا الطريق امر يلزمه القول بالتبعية * فان قلت * قد ظهر

مما ذكرت ان هذه المعارضة من القسم الاول من قسميها باعتبار المورد
 والمتعلق الاول معارضة في المدعى والثاني معارضة في المقدمة لكن كل منهما
 ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار نسبة دليل المعارض الى دليل المعلن والمقابلة بينهما
 (احداها) معارضة على سبيل القلب وتسمى قلبا ايضا لقلب دليل المعلن
 عليه وهي ما كان دليل المعارض فيه عين دليل المعلن مادة وصورة والمراد
 من عينية الدليلين في المادة اتحادهما في بعض المادة وهي الحد الاوسط
 في الافتراضات والجزء المتكرر بعينه نفيا وايجابا في الاستثنائيات
 ومن العينية في الصورة كونهما امتثائين برفع النسالى او بوضع المقدم
 او اقترايين شكلا وضربا لا الاتحاد من جميع الوجوه والالم يتصور التعارض
 بينهما على ما بين في محله (وثانيتهما) معارضة بالمثل وهي ما كان دليل
 المعارض غير دليل المعلن مادة وعينه صورة فيه كما اذا قال الفيلسوف العالم
 قديم لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم قديم فالعالم قديم فعارضت
 بان قلت ان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث (وثالثتهما)
 معارضة بالغير وهي ما كان دليل المعارض فيه غير دليل المعلن صورة سواء كان
 غيره مادة ايضا كما اذا عارضت الفيلسوف في المثال المذكور بان العالم حادث لانه
 اثر المختار ولا شيء من القديم باثر المختار فلا شيء من العالم بقديم او كان عينه
 فهذه المعارضة من اى قسم من تلك الاقسام الثلاثة * قلت * من المعارضة
 بالمثل كما لا يخفى واما تقرير المنع فبان يقال لان سلم ان الرد يجعل قرينة التبعية
 استعارة بالكنابة وجعل التبعية استعارة تخيلية امر فيه تقليل الاقسام
 والتقريب الى الضبط انما يكون كذلك لولم يلزم لجعلك المذكور ثبوت
 التبعية وائس كذلك الا ترى انك قد صرحت بان نطقت من الاستعارة للامر
 الوهمى وبان الاستعارة في الفعل لا تكون الانبعية هذا وقد سبق الكلام
 المتعلق بالمفعول له التحصيلي وبخذف لامه فانظر اليه ولا تنكسل (قوله كما)
 اى كرواها الى المكنى عنها تقليلا للاقسام وتقريبا الى الضبط (صرح)
 السكاكى في المفتاح (به) اى بردها اليها فالضمير عالم الى ما والقرض من
 التشبيه بيان مقدار المشبه قوة اذ فيه تبعية على ان صفري دليله من الحسيات السمعية
 او الحسيات البصرية * فان قلت * فعلى هذا يلزم تشبيه الشيء
 بنفسه وهو باطل لاقتضاء التشبيه المغايرة بين المشبه والمشببه والشيء
 لا يغير نفسه * قلت * ان الدال في المفتاح على رده لا تقليل والتقريب

مطلب اقسام المعارضة
 باعتبار نسبة دليل المعارض
 الى دليل المعلن ثلاثة

مطلب للكاف الجارة
الحرفية خمسة معان

الذي كورين غير الدال عليه في هذا الكتاب بالذات فباختيار تغاير اليمين
بتغايران وان كانا متحدين ذاتا وما لا وهذا من التغاير بينهما كاف في باب
التشبيه كما مر في بحث كائن ويجوز ان تكون الكاف للتعليل على
رأى من اثبت كون الكاف موضوعا للتعليل كما انها وضعت
للتشبيه قال في الكليات للكاف الجارة الحرفية خمسة معان
التشبيه وهو الغالب والتعليل كما حكاه سيويه ومنه واذا كروه كما هذا كم
اي لاجل هدايتكم والاستعلاء نحو كن كما انت عليه اي على حال انت
عليها وكجبر في جواب من قال كيف اصبحت والبادرة وتسمى كاف
المفاجأة وكاف القران اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل والنوكيد
اذا كانت مزيدة نحو * ليس كمثل شئ انتهى كذا في معنى الايب لابن
هشام * فان قلت * ان كونها للتعليل مفيد بكون الكاف مكفوفة
بما حكاه سيويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله تعالى عنه وبكونها مقارنة
بما المصدرية كما في الآية المذكورة آنفا وههنا ليس فكيف تكون للتعليل
* قلت * قيده به بعضهم كما في معنى الايب فلنكن للتعليل على رأى
من لم يقيد * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ علة لنفسه
وهو محال جزما * قلت * الشئ قد يكون نفسه علة لشئ آخر نحو
ضربت زيدا تأديبا له وقد يكون من حيث وصفه نحو جئتك لاسمن اي
لاخذه وههنا كذلك فالمعنى انا حكمتنا بان رد السكاكي التسمية الى الاستعارة
بالكناية بالجعل المذكور للتقليل والتقريب لتصريحه به وذكره اياه صراحة
فلا نسلم انه يلزم ما ذكرت (قوله في الكلام) اي كلام المص من قوله
يشعر ظاهر كلام السكاكي الى ههنا فاللام كلام خرج الامير (نشر
على ترتيب الف) وهو ذكر متعدد على التفصيل والاجال اولانم ذكر
ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يردده اليه فالاول
اي ما يذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اي ذكر ما لكل
آحاد من المتعدد اما على ترتيب الف يعني ذكر متعدد اولا بان يكون
الاول من النشر للاول من الف والثاني الثاني وهكذا على الترتيب نحو
قوله علت كلمته ومن رحته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولا تبغوا
من فضله الآية فذكر الليل والنهار اولا على التفصيل ثم ذكر ما بالليل
وهو السكون فيه وما بالنهار وهو الابتغاء من فضله تعالى على الترتيب

مطلب الف والنشر
واقسامه

واما على غير ترتيبه وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر
من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ولنسم معكوس الترتيب كقوله
* كيف اسلو وانت حقف وغصن * وغزال لحظا وقد اوردنا * قاللحظ للغزال
والقيد للغصن والردف للحقف اولا يكون كذلك ولنسم مختلط الترتيب
كقولك * هو شمس واسد وبجر * جود او بهاء وشجاعة * والثاني اعني ان
يكون ذكر المتعدد اولا على سبيل الاجال نحو قوله عز اسمه * وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى * فالضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان اولا على الاجال ثم ذكر كل منهما فالمتعدد المذكور اولا
اجالا هو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لاف بين القولين
في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى
لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين القولين اولا اجالا لعدم
الاتباس واليقظة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله لاعلم بتضليل
كل فريق صاحبه وما نحن فيه من اول الاول وكل من اقسامه من الحسنات
المعنوية فالقاء في قوله ففي الكلام نشر الخ للتفريع على قوله وهذا ايراد
على تفسيره الاستعارة بالكناية مع قوله ايراد على رده التبعية الى
المكنى عنها (قوله وحاصل الايراد انك) ياسكاكى (ام تستغن بالرد) المعهود
(عن اعتبار) الاستعارة (اتبعية لانك جعلت الفعل) الواقع في مثل
نطقت الحال بكذا اي في تركيب شبه امر بآخر من غير تصريح لشيء من
اركان التشبيه سوى المشبه (استعارة للامر الوهمي ليم ماذ كرته
في الاستعارة التخيلية) من ككون الاستعاره التخيلية من قسم المجاز
الافوى ومساق هذا القول لبيان تأويل مدعى السكاكى وهو
قول المص واختار رد اتبعية الخ بالاستغناء فان اختياره اياه
معلوم بالسمع منه بالذات او بالواسطة ان كان الكتاب عبارة
عن اللفاظ على ما هو المختار او بالبصر ان كان عبارة عن القوش
او بالوجدان ان كان عبارة عن المعاني فيكون بديها فكيف يسندل
عليه حتى يرد الاعتراض عليه باحد النوع الثلاثة فلا بد من التأويل
بالاستغناء او بما نسرنا اليه آنفا لبيان خلاصة الايراد بانها معارضة في المدعى

وإشارة الى ان قول المص وهو قد صرح الخ دليل المعارض واقتضاء
 في ان خلاصة مدعى السكاكى استغناؤه بالرد عن اعتبار التبعية فكانه قال
 المعارض دليلك وان دل على ما ادعيت من انك استغنيت بالرد عن اعتبار
 التبعية لكن عندي ما ينفيه هكذا انك لم تستغن بالرد عن اعتبارها لانك كلما
 صرحت ان نطقت استعارة الامر الوهمي وان الاستعارة في الفعل لا تكون
 الاتبعية فلم تستغن بالرد عن اعتبارها لكنك صرحت بهما فلم تستغن
 به عنه ويجوز ان تقرر بغير هذه الصورة من صور الاقيسة وان تطبق
 على المعنيين الباقيين من المنوع الثلاثة وانت يا اخي اذا تفكرت فيما قدمنا لك
 تقدر على التقرير والتطبيق بعناية الله تعالى (قوله وهذا الايراد) والسؤال
 (مالم يذب) اى لم يدفع يقال ذبه يذبه عنه ذبا بتشديد الباء من الباب
 الاول اذا دفعه عنه فهو ههنا مبنى للمفعول ونائب فاعله ضمير مستتر ما د
 الى ما (عن) كلام (السكاكى) واجاب بعضهم عن هذا السؤال
 بان مجرد ككون العلاقة هى المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة
 بل انما تكون اذا كانت جليلة مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين
 الامرين ممنوع واجاب عن هذا الجواب العلامة الفتازانى بانه مما لا ينبغي
 ان يلتفت اليه وبين وجهه في الحاشية يعنى في منهواته فقال لان هذا
 منع لما هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الابحازا علاقته المشابهة
 ولا يعرف ههنا علاقة غير المشابهة فلولا يمكن استعارة لم يصح الكلام
 اصلا مع ان السكاكى مصرح بان نطقت ههنا مستعار لامر مقدر وهمي
 كاظفار المنية فاطلاق النطق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر
 ولا بطريق المجاز المرسل اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينها غير
 المشابهة كما في اظفار المنية انتهى قال في الحاشية الحكيمية يعنى ان ما ذكره
 الخليل الى من اشتراط الامرين في الاستعارة مخالف لما تقرر عندهم وواو اعتبر
 الشرطان لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط
 لحسن الاستعارة الصريحة والثانى امر لازم من استعمال لفظ المشبه به
 في المشبه وادعاء ككونه فراد منه نعم بشرط فيها قصد التشبيه
 اذ لو لم يقصد التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد
 التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا مخالف لما صرح به
 سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف

ههنا علاقة اى ليس المعروف المشهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا ينافى
ما سبق في بحث الاستعارة التبعية نقلا عن بعض الفضلاء من تجويز كون
العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة للنطق وحاصل قوله
مع ان السكاكى الخ ان ما ذكر في جواب هذا الاعتراض من جانب السكاكى
لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية انتهى و ذكر بعضهم
جوابا عن هذا الاعتراض بان نطقت مثلا محمول على الحقيقة فلا يقال
فمح لا يوجد الاستعارة التخيلية لاننا لانسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة
لم يوجد الاستعارة التخيلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها
لسانا وايضا معنى قوله في المفتاح لا تفك المكنى عنها عن التخيلية
ان التخيلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المعارض فاذا
قلنا نطق لسان الحال وارادنا باللسان الصورة التخيلية للحال بمنزلة اللسان
للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخيلية
واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجود دون التخيلية فانها من قسم
المصرح بها ولا نصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه واجاب
عن هذا الجواب العلامة النفثازانى بانه لا مساس له بكلام السكاكى والعجب
من يقول بالذب من كلام واحد من غير ان يظرفيه ادنى نظرة انتهى وفي حاشية
السيد السند قدس سره قال في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا الموضع
اما اولا فلان قوله استعارة التخيلية ليست في نطقت بل في الحال
مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخيلية عنده يجب
ان تكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عملا وانتفاؤها
في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد
واما ثانيا فلان السكاكى بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر
شيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل
الاستعارة التخيلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تفك عن الاستعارة
التخيلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنى عنها
مستلزمة للتخيلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخيلية توجد بدون المكنية
كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالاسد وغير ذلك من الامثلة التي اوردها
واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكى بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي
كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخيلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا

القاتل في الجواب مخالف لصريح كلام المفتاح انتهى فظهر ان هذا الجواب من طرف السكاكي لا مساس لكلامه فلا يكون جوابا من طرفه وايضا اجاب كثير من الفضلاء من طرفه عن هذا الاعتراض فلم يكن شافيا للعليل فلذا قال الشارح المحقق بمالم يذهب بصيغة التأكيد (قوله ويمكن دفعه) اي دفع هذا الاعتراض من جانب السكاكي (بوجهين) اي بطريقتين (احدهما انه) اي السكاكي (يعترض) بتعيين الطريق (على القوم) اي السلف (بانهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية) بان يجعلوا قرينتها استعارة بالكناية وما جعلوها استعارة تبعية قرينتها فلذا عبر بالقلب (لصارت) اي ما جعلوها قرينة التبعية (استعارة بالكناية) عندهم اي ثبت الاستعارة بالكناية لما جعلوها قرينة للتبعية حال كون تلك الاستعارة بالكناية منتقلا اليها (و) لو صارت عندهم استعارة بالكناية (استغنوا عن اعتبارها) اي الاستعارة التبعية فعطف استغنوا على صارت من قبيل العطف المسبب على السبب ولك ان تقول من قبيل عطف المعلول على العلة وقد سبق تحقيقه ولو ههنا عريضة لمعلومية كلا الانتقائين وقد سبق تحقيق كلمة لو فاذا راجعت اليه تعرف المرام (لانهم يجعلون الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله) اي اللزم اي لفظه (في حقيقته) دليل على ترتب الاستغناء وعدم لزوم القول بالتبعية على صيرورة قرينة التبعية استعارة بالكناية ولزومها فكا ان السكاكي قال انتم ياسلف اذا جعلتم الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به للمشبه وجعلتم لفظه حقيقة فلا وجه لتكثير الاقسام بجعل الاستعارة في الفعل وما في معناه والحرف تبعية بل الطريق الاهون والوجه الاحسن لكم ان تقبلوا الاستعارة التبعية فصارت استعارة بالكناية فتستغنوا عن اعتبار التبعية * فان قلت * ان الرد الى الاستعارة بالكناية لا يمكن في الاستعارة التبعية التي قرينتها حالية فكيف يستغنوا عن اعتبارها * قلت * الكلام في الاستعارة التبعية التي قرينتها لفظية مثل نطقت الحمال بكذا يعني في تركيب لم يذكر فيه شيء من اركان التشبيه سوى المشبه وجعل فيه لازم المشبه به فعلا او ما في معناه فان السكاكي لا ينكر الاستعارة التبعية مطلقا فتعين ان الرد بجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لها مخصوص في بعض المواد فانه يكفي للمعترض كما قيل لكن يردح ما معنى

تقليل الاقسام للمجاز الغوى (و) حيثئذ (لا يشعر كلامه) اى كلام السكاكى
 فى المفتاح (بانه) اى السكاكى (يردها) اى الاستعارة التبعية الى الاستعار بالكناية
 والتخييلية على مذهبه (اى على كونه مذهباله عطف على قوله يعترض او على
 قوله انه يعترض عطف المعلوم على العلة (بل من) من شأنه النظر والفهم
 (ينظر) ويتفكر (فى) معانى (كلامه يعرف انه) اى كلامه (كلام مع القوم)
 وخلاصة الجواب المنع مع السند واما تقريره فبان يقال لانسل انه ردها
 الى المكنى عنها فضلا عن الاختيار انما يكون كذلك لو اشعر كلامه بانه يردها
 الى الاستعارة بالكناية وليس كذلك واما قوله ان فى الرد تقليل الاقسام
 والتقريب الى الضبط فهو اعتراف على القوم بتعيين الطريق الاحسن
 لهم كما سبق تفصيله آنفا وليس دليلا لرده واختياره فلا يلزم ما لزمه ولقائل
 ان يقول ان السكاكى قال فى المفتاح هذا كله تقرير للكلام فى هذا الفصل بحسب
 رأى الاصحاب من تقسيم المجاز الى لغوى وعقلى والا فاذى عندي هو
 نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية
 عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة
 كما عرفت وجعل نسبة الانبات قرينة للاستعارة ويجعل الامير المدبر لاسباب
 هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهرم اليه
 قرينة للاستعارة واننى بناء على قول هذا ههنا وقولى فى فصل الاستعارة
 التبعية وقول فى المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم للكلمة على ما سبق اجعل
 المجاز كله لغويا ويقسم عندي هكذا الى مفيد او غير مفيد والمفيد الى استعارة
 وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية
 وتخييلية والمكنى عنها الى ما قرينة بها امر مقدروهمى كالانيات فى قولك انبات
 المنية وكنطقت فى قولك نطقت الحال بكذا او امر محقق كانيات فى قولك
 انبت الربيع البقل وكالهزم فى قولك هزم الامير الجند والتحقيقية والتخييلية
 كتاهما الى قطعية واحتمالية للتحقيق والتخيل بتحصيل اقسام ثلاثة من
 ذلك تحقيقية بالقطع تخيلية بالقطع تحقيقية او تخيلية بالاحتمال انتهى
 كلامه وهذا صريح فى ان مثل نطقت الحال بكذا مستعار لامر مقدر
 وهمى عنده كانيات المنية كما قال السيد السند وهذا يدل صراحة ايضا
 على اختياره الرد بالطريق المذكور فكيف لا يشعر كلامه بانه يرد اليها
 وقيل فى الجواب عن هذا ولو سلم الصريح بهذا لا يتعين كونها فى رد

تخييلية القوم لجواز ان يكون في بيان مذهبه نفسه انتهى وفيه نظر لا يخفى
(قوله وثانيهما) اي ثاني وجهي دفع الاعتراض الوارد على السكاكي
(انه) اي السكاكي (جعل الاستعارة التخييلية) التي جعلوها عبارة
عن اثبات لازم المشبه به الغير المذكور المرموز اليه بذلك اللازم المستعمل
فيما وضع له وسموا ذلك الاثبات استعارة تخيلية ولما كان الاستعارة مطلقا
من قسم المجاز اللغوي ولم يكن ذلك الاثبات منه لا يناسب ذلك الاثبات
ان يسمى استعارة فالسكاكي تعرض اولاً الى تسمية لفظ الاستعارة الى ذلك
اللازم وجعل الاستعارة التخييلية (الصورة الوهمية) التي تناسب مقام
النظم الذي فيه الاستعارة بالكناية اي جعل الاستعارة التخييلية لفظ الصورة
الوهمية التي هي معنى مجازي لذلك اللفظ الذي جعل القوم اثباته استعارة
تخييلية وفي بعض النسخ للصورة الوهمية اي مستعارة للصورة الوهمية واذا
احطت بما قدمنا لك في امثال هذا الكلام عرفت ان اللامات فيه لاى معنى
هي ويجوز ان يكون المعنى جعل معنى افراد الاستعارة التخييلية الصورة
الوهمية المناسبة للمقام وانت مانسيت قاعدة اذا قبل العام بالعام يراد به
انقسام الآحاد الى الآحاد (حتى تكون) وفي بعض النسخ لتكون وقد سبق
تحقيق كلمة حتى (حقيقة) اي جديرة ولائقة بان تسمى (باسم الاستعارة
اي باسم هو الاستعارة) (في الغاية) والكمال بان يراعى المناسبة بين المقول
عنه واليه بالعموم والخصوص (قبل رد) الاستعارة (التبعية) بان يجعل
قربنتها مكنية ونفسها تخيلية واذا كان الامر كذلك (فله) اي للسكاكي
(ان يعدل) اي ان يرجع طامعا (عن القول) والحكم (به) اي يجعل
الاستعارة التخييلية مستعارة للصورة الوهمية لفائدة اللياقة باسم الاستعارة
(لمصلحة الرد المذكور) فيجعل قرينة المكنية المردود اليها باقية على
حقيقته كافي مذهب القوم فالمعترض حل كلامه على الاحتمال الاول
فاعتراض عليه لكنه ليس بمجزوم لجواز عدوله عنه وخلاصة هذا الدفع
المنع مع الحل واما تقريره فسيجيئ (لان النفع فيه اكثر من تقع فاية شدة
المناسبة في اطلاق) اسم (الاستعارة) عليه وتسميته بهامتنه بان يعدل
المقيد بقوله لمصلحة الرد وبيان لمصلحة الموجدودة في الرد وهي تقليل
الاقسام والتقريب الى الضبط فلا يكون الاستعارة امر اخفيا من موزا
اليها بل الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه به الادعائى

واللازم مستعمل في معناه الحقيقي واما في الجمل المذكور فيحصل فائدة
 المناسبة في التسمية فقط على انها اذا لم تحصل فلا محذور فيه لجواز ان يكون
 مرتجلا كاقيل وفيه انه مخالف لحديث الاصطلاح فانه من اقسام المقول
 كما سبق تحقيقه بل الصواب ان يقال لجواز ان يكون لمناسبة آخروا ان لم تكن
 في الغاية وهي مناسبة الاسناد المجازي الذي كالاستعارة بالنسبة الى الاسناد
 الحقيقي واما التقرير الموعود فبان يقال لانسلم انه لا صرح بان نطقت مستعار
 لامروهمي وان الاستعارة في الفعل لانكون الاتبعية لزومه القول بالتبعية
 انما يكون كذلك لو لم يكن تصرُّحه باستعارته لامروهمي قبل الرد لمصلحة
 المناسبة الكمالية في التسمية ولم يعدل عن القول به لمصلحة الرد الا ترى ان النفع
 فيه اكثر من رعاية شدة المناسبة في تسمية الاستعارة وهذا حاصل ما ذكره
 الشارح لكنه بعيد جدا فانه مخالف لما نقلناه من كلام السكاكي آتفا وبعيد
 عنه جدا كما لا يخفى على المتأمل الصادق (قوله ولا يخفى ان المناسب بحديث
 رد الاتبعية) وذكره (ان يكون بعد تحقيق معنى) الاستعارة (التخييلية عنده
 اي عند السكاكي) فان مبنى الرد اي رد الاتبعية يجعل قرينة استعارة
 بالكناية وجعلها تخيلية وتوقفه ثابت (عليه) اي على تحقق معنى التخييلية
 حلة لحصول المناسبة بعد تحقيق معناها * فان قلت * ان قوله ولا يخفى
 يدل عرفا على ان حصول المناسبة بعد تحقيق معناها ظاهر وبديهي وقوله
 فان مبنى الرد عليه يدل على ان ذلك الحصول ليس بديهي فبينهما تناف
 وتناقض وخلاصة هذا السؤال هي النقض في العبارة او الممع مع السند
 للدعوى الضمنية او المعارضة التقديرية على رأى من جوزها * قلت *
 ما وقع بعد هذا الكلام دليل لدعوى الظهور والبداهة لان في الكلام
 شيئين احدهما البداهة والاخر دعوى البداهة والدليل الثاني لكونها
 نظريادون الاول لكونه بديهي او دليل للخفاء في الجملة والنفي راجع الى
 كمال الخفاء ويحتمل ان لا يكون دليلا بل يكون تنبيها في صورة الدليل او بيان
 لعدم الخفاء وآلة التعليل زائدة ان كانت لا ما وان كانت فاء تحمل على التفسير
 والتفصيل وهذا مادة الجواب وتقريره هكذا لانسلم ان قوله فان مبنى
 الرد عليه يدل على عدم بداهة ذلك الحصول كيف وهو تنبيه في صورة
 الدليل وليس بدليل او كيف وهو بيان وايضا لعدم الخفاء والفاء تفسيرية
 لاتعليلية ولو سلم انه دليل فلانسلم ان بينهما تنافيا انما يكون كذلك لو لم يكن

دليلا للخفاء في الجملة والنفي راجعا الى كمال الخفاء وانما يكون كذلك لو لم يكن
 دليلا لدعوى البدهة هذا التقرير بناء على تقدير كون السؤال نقضا
 في العبارة او معارضة تقديرية كما لا يخفى واما على تقدير كونه منعيا
 للدعوى الضمنية اعني صحة كلامه فيكون كل من هذه المواد
 اثباتا لتلك الدعوى على سبيل البديل وانت تقدر على تطبيقه
 للقوانين الميزانية ان احطت بما قدمنا لك في امثاله (قوله كما لا
 يخفى) اي لم لا يخفى من ان العلم بالقضية والحكم باحد طرفيها على
 الآخر يتوقف على تصور اجزائها وعلى تصور قيودها فلذا امتنع التصديق
 لمن جهل احد هذه الامور على ما بين في محله ولما كان حديث الرد عبارة
 عن القضية الكلية وهي ان الاستعارة التبعية عند القوم مردودة الى
 الاستعارة بالكناية عند السكاكي يجعل قرينة انبعية مكنية والنبعية تخيلية
 كان تحقيق معنى التخيلية عبارة عن تحديد ها عند السكاكي الذي هو
 من المتبادي التصورية لتلك القضية ظهر ان المناسب بحديث الرد ان يذكر
 بعد تحقيق معنى التخيلية عنده فلذلك قال ولا يخفى ان المناسب الخ
 فالمناسب ان يحقق اولا معنى التخيلية عنده كما حقق معنى المكنية والتبعية
 وهذا الكلام اعني قوله ولا يخفى ان المناسب الخ غير مرتبط للوجهين
 بل اعتراض على عبارة المص باشتغالها على ترك ما هو المناسب والمشتغل على
 تركه قبيح فعبارته هذه قبيحة ويجوز ان يجري ههنا النوع الثلاثة فاجر
 ولا تنكسل وقيل ان هذا القول كلام ابتدائي غير مربوط للوجهين انتهى فيكون
 استينافا نحويا وقد سبق تحقيقه في الجزء الاول ويجوز ان يكون عطفًا على
 البعيد اعني في الكلام نشر الخ اي اذا كان الامر كذلك ففي الكلام
 نشر الخ يعني عطفًا على الجملة الشرطية عطف الحاصل على الحاصل
 فان خلاصة المعطوف عليها مدح العبارة وخلاصة المعطوفة ذمها فبين
 الحاصلين تقابل شبيه بالتضاد او على القريب اعني قوله ويمكن دفعه بوجهين
 من قبل عطف القصة على القصة لاتحاد الغرض منهما وهو القبيح
 والذم الا ان المعطوف عليها قبيح بحسب المعنى والمعطوفة بحسب العبارة
 وقد سبق تحقيق كل من العطفين فلاحاجة في الكتابة الى الامة ويمكن
 ان يقال نعم ان العلم بالقضية يتوقف على تصور اجزائها لكن لا يتوقف على
 ذكر حدودها او رسومها ولا على كتابتها اذ يجوز ان يكون معنى بعضها

ظاهرا وشائعا ولما كان معنى التخييلة الذي عند السكاكي شائعا لم يحتاج اولا
 الى تحقيق معناها عنده فلم يكن المناسب بحديث الرد ان يكون بعد تحقيق
 معنى التخييلة عنده وخلاصة هذه الفريدة ان الاستعارة بالكناية عند
 السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي بقريضة مائة عن ارادته
 وان هذه اللفظة وضعها لهذا المعنى واما مسئلتها البيانية فهي كل كلام
 لم يذ كر فيه شيء من اركان التشبيه سوى المشبه وصلاح المقام لان يستعار
 يصح ان يستعار استعارة بالكناية وقد سبق تحقيق الكلام المتعلق بمثل
 هذه المسئلة (ولما فرغ من الفريدة الثانية التي هي في بيان الاستعارة بالكناية
 عند السكاكي شرع في الفريدة الثالثة التي هي في بيان الاستعارة بالكناية
 عند الخطيب فقال (الفريدة الثالثة) اي مجموع الالفاظ الدالة على
 المعاني المخصوصة الشخص العلم او مفهوم مجموع الالفاظ الدالة على
 المعاني المخصوصة المتعين من حيث انه كذلك او مفهوم مجموع تلك الالفاظ
 لابعينه الذي عهد جزأ من العقد الثاني فعلى الاولين اللام زائدة للدح وعلى
 الاخير العهد النوعي وقد سبق تحقيقه (ذهب الخطيب) صاحب
 التلخيص (الى انها) اي الاستعارة بالكناية (التشبيه المضم) الخفي
 (في النفس) الغير المذكور في النظم حيث قال قد يضمن التشبيه في نفس
 المتكلم فلا يصرح بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت
 للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا
 او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى ذلك التشبيه المضم في النفس
 استعارة بالكناية او استعارة مكنا عنها * فان قلت * فعلى هذا
 ان التعريف الذي ذكر المص غير مانع عن اغياره وكل تعريف شأنه
 هذا باطل فالتعريف المذكور بطا اما الصغرى فلانه لما كان التشبيه مضمرا
 في النفس في كل استعارة من انواعها يصدق على كل نوع منها فلم يكن مانعا
 عن الاغيار * قلت * ان التعريف قد يقصد به التمييز عن بعض الاغيار
 لاشتباهه به كافي حاشية السيد السند على شرح المطالع فالقصور منه
 ههنا تمييز الاستعارة بالكناية عما ذهب اليه السلف والسكاكي لاشتباهها به
 لا التمييز عن جميع ماعداها والا لعرفها بانها هو التشبيه المضم في النفس
 المدلول عليه بذكر لازم المشبه به الغير المصرح بشيء من اركان التشبيه
 سوى المشبه فخلاصة الجواب منع الكبرى المذكورة مستدبان المراد به

مطلب الفريدة الثالثة من
 العقد الثاني في بيان
 الاستعارة بالكناية عند
 الخطيب

التميز عما ذهب اليه السلف والسكاكي بناء على تجويز القدماء كون التعريف
حيثئذ اعم لحصول الغرض منه وهذا في الرسوم الناقصة على ما بين في محله
(قال المص وحيثئذ) اي حين اذ كان الاستعارة بالكناية التشبيهية المضمرة
في النفس (لاوجه) ولا سبب مصححة (لتسميتها استعارة) ولو وضع اسم
الاستعارة لها لما بين في محله من ان الاسماء التي سمي بها اهل كل علم من قبيل
العرف الخاص فلا بد من المناسبة بين المنقول اليه وعنه وقد سبق معنى
الاستعارة لغة ولا مناسبة بينهما ههنا فلا وجه لها * فان قلت *
لاي معنى سبق هذا الكلام * قلت * لمعنى مرجوحية مذهب
الخطيب فيكون عبارة فيها وان دل عليها التزاما واشارة في سلب وجه
التسمية وان دل عليه مطابقة كما لا يخفى على اهل العبارة والاشارة فكأنه
قبل لان ما ذهب اليه الخطيب ليس لتسميتها وجه الراجح لتسميتها وجه
فما ذهب اليه ليس براجح وقد يقال انما سمي استعارة بناء على انه يشبه
الاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه بنسبة لازمة
الى المشبه انتهى وفيه ان المناسبة انما يلزم بين المنقول اليه والمنقول عنه
الذي هو المعنى اللغوي لا الاصطلاحي لانه لا يكون منقولا عنه كما لا يخفى
* فان قلت * هذه الجملة على اي جملة تعطف فان الاصل في الواو
ان تكون للعطف * قلت * عطف على جملة ذهب الخ * فان قلت *
لعطف الجملة على الجملة انواع ثلاثة عطف القصة على القصة التي سبق
تحقيقها وعطف الحاصل على الحاصل وقد سبق تحقيقه ايضا وعطف
جملة على جملة اللتين يجب ان يلاحظ بين جزئي كل منهما الجامع وهو
العطف المتعارف بين الجملتين فهذا العطف من اي نوع منها * قلت *
من عطف الحاصل على الحاصل فان حاصل الاولى بيان ذات ما ذهب
اليه وحاصل الثانية بيان وصفه فيبين الحاصلين مناسبة ويحتمل ان تكون
مستأنفة معانية او نحوية فان كانت معانية فالقصد الى كونها جوابا
لسؤال مقدر فكأنه قيل كيف حال ما ذهب اليه الخطيب فاجاب بانه مرجوح
فكأنه قيل لم صار مرجوحا فقيل لا وجه لتسميتها فقيه ايجاز قصر
وايجاز حذف وقد سبق نكات الاستيناف ذكرها وان كانت نحوية فالقصد
الى بيان مرجوحية * فان قلت * هذه الجملة قضية سالبة والسلب لا
يعقل ولا يذكر الا مضافا الى ايجابه فهو مسبوق في الايجاب في التعقل

مطلب لزوم التناقض
في كل قضية سالبة وجوابه

والذكر اما انه لا يعقل الا مضافا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب
فتعقله يتوقف على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع الايجاب لزم
التناقض في كل سالبة لان الايجاب ايقاع النسبة الشبوتية فلو كان الايجاب
جزء السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد تحقق الايجاب فيجب ان توقع
النسبة في كل سالبة وترفع وان هذا لا تناقض لانا نقول فرق بين ما جزء
الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العمى واللام يتحقق
الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يمكن تعقله الا مضافا اليه ولا يحد
الا بان يقرن البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة
والسلب عدم وقوعها لا بمعنى انه جزؤه بل بمعنى انه تعقله موقوف على
تعقل الوقوع فلا يحجب معتبر مذكور في السلب على انه مرفوع
لا على انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه لا يذ كر الا بعد ذكر الايجاب
فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفاظ والسالبة اذا اريد التعبير عنها
ركبت بينها وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائما فان هو قائما
لولا حرف السلب كان ايجابا فجاء السلب ورفع النسبة كذا في شرح المطالع
* فان قلت * ان الجزء يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ان يقال
الجزء ويراد به ما يتركب الشيء منه ومن غيره وثانيهما ان يقال الجزء
ويراد به ما يتوقف فهم الشيء عليه حتى لا يفهم بدونه فما المراد به ههنا
* قلت * والمراد به ههنا هو الثاني كذا في ذلك الشرح * فان قلت * ان
مثل هذه القضية هي سالبة كلية ام جزئية ام محتملة لهما * قلت * سالبة
كلية قطعاً لانها تضمنها معنى من الاستغرافية صار نصا في نفي الجنس
مثل لا رجل في الدار بمنزلة لا من رجل ولا يجوز لا رجل بفتح اللام
في الدار بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان للزوم التناقض بخلاف
لا رجل في الدار برفع رجل على ان يكون لا من المشبهتين بايس فانه
وان كان النكرة في سياق النفي تقيد العموم لكن لانصا بل هو الظاهر
* فان قلت * لم يبن اسم لا نفي الجنس مفردا نكرة * قلت * لا تنصيص
على تضمين النكرة معنى من الاستغرافية فالبناء اثر لتضمين النكرة
التي هي اسم لا معنى من الاستغرافية واتضمن مؤثر دلالة البناء عليه من قبل
دلالة الاثر على المؤثر * فان قلت * لم يبن على ما ينصب به * قلت *
ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل * فان قلت *

مطلب للجزء معنيان

مطلب الجملة المشتملة
على لاء التبرئة قضية
سالبة كلية نصا وقطعا

مطلب ما فائدة بناء اسم لا
لنفي الجنس وسره

لملمين اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان مضافا او مشابهها به مع انه نكرة متضمنة لمعنى من الاستغراقية وذلك التضمن المؤثر في البناء فلذلك كان كل واحد من مثل لا غلام رجل في الدار ولا عشرين درهماك سالبة كناية * قلت * نعم لكن لما كانت الاضافة اى الكون مضافا من خواص الاسم رجحت جانب الاسم لتقويتها لجانب الاسم فضعفت المناسبة لبنى الاصل وهى المشابهة للفعل والحرف فلم تؤثر في البناء فصار الاسم بالاضافة الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب * فان قلت * لم عملت لاء التبرئة في اسمين وكيف يقوم بها المعنى المقضى للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية حكيمين * قلت * انما تعمل لمشابهتهما لان ووجه المشابهة ان ان للبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولاء التبرئة للبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين اعني النفي والاثبات تشابهنا في التوغل مطلقا فعملت عملها ولما شابهت لابان المشابهة بالفعل المتعدى شابهت بالفعل المتعدى فشابه اسمها وخبرها فاعلا ومفعولا في الوقوع بعد المتعدى مطلقا لكن لئلا يلزم مساواة الفرع للاصل قدم النصب على الرفع * فان قلت * ان المضاف معلوم وما اشبه المضاف * قلت * هو اسم يحكى بعده شئ من تمامه بان يكون ذلك الشئ معمولا له او معطوفا عليه عطف النسق اسما لشيء واحد او نعتا له جملة او ظرفا اماما يكون معمولا له فتحو باطالما جبلاويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما ما يكون معطوفا عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد فتحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كخمسة عشر ولا فرق في مثل العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف على مذهب سيويه وكذا تقول لا ثلاثة وثلاثين عندي بلا لنفي الجنس واما ما يكون نعتا له جملة او ظرفا فتحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله * الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام * فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا * فان قلت * هل يكون هذا الاسم المعنوي بجملة او ظرف مضارعا للمضاف في باب لاء التبرئة فهل يقال لا حليما لا يعجل عندي كما كان في باب المادى ويقال يا حليما لا يعجل * قلت * لا * فان قلت * لم لا يكون هذا الاسم مضارعا له في باب لامع ان كلاما من الجملة والظرف صفة في بابيهما

مطلب كيف عمل لا
التبرئة في اسمين وكيف
يقوم بها الفاعلية
والمفعولية حكما

مطلب شبه المضاف

قلت لما كان توصيف الاسم النكرة باحدهما قبل النداء لعدم صحة كون كل منهما صفة للعرفة فصار الاسم لا يستقل من حيث النداء بدون كل منهما فيكون كل منهما من تمامه في باب المادى واما اسم لاء التبرئة فيصح وقوع كل منهما لكونها نكرة صفة له بعد اسميته لها فيكون الاسم مستقلا بعد اسميته فلا يكون كل منهما من تمامه فظهر ان اسم لاهنا نكرة مفرد تليها فهو مبنى على ما ينصب به وهو الوجه وخبرها الظرف اعنى لتسميتها وقوله استعارة مرادها لفظها اثنى مفعولى التسمية واول مفعوليهما الضمير كما لا يخفى وقد سبق تحقيق التسمية في الجزء الاول (قوله وان كان كونها كناية او ممكنة غير خفى) لانه لم يصرح به بل انما يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه فيكون خفيا فيناسب التسمية بالكناية بمعناها الاقوى وقد سبق كلمة ان الوصلية وواوها تحقيقا وايضا في هذا الجزء (قوله ويترجم ايضا) اى كما يترجم انه لا وجه لتسميتها استعارة (انذ كر لازم المشبه به كما يرمن الى التشبيه يرمن الى الاستعارة) يعنى اثباته الى المشبه يدل عليهما بلا تفاوت * فان قلت* قد سبق من الشارح في اول العقد الثانى انذ كر لازم المشبه به لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة والكلام ههنا فيه * قلت * ان المراد ههنا الدلالة فى نفس الامر وفى السابق الدلالة فى اعتقاد السلف وادعائهم على ان الدلالة على الاستعارة تستلزم الدلالة على التشبيه لا يثبتها عليه (والاستعارة ابلغ) * فان قلت* لم اتى بالظاهر مع ان المقام مقام الضمير لسبق مرجعه كما قيل * قلت* لانسلم انه سبق مرجعه انما يكون كذلك لو كان الثانى عين الاول وليس كذلك الا ترى ان الاولى مقيدة واثانية مطلقة فلا يكون المقام مقام الضمير الغائب بل المقام مقام الظاهر كما لا يخفى وقد سبق اشتقاق الابلغ اهو من البلاغة او من المبالغة وتوصيف الاستعارة به تحقيقا وايضا حا فى قوله والترشح ابلغ فراجع اليه * فان قلت * لم صارت الاستعارة ابلغ من التشبيه مع انها مبنية عليه * قلت * ان الاستعارة نوع من المجاز بخلاف التشبيه فانه نوع من الحقيقة والمجاز ابلغ من الحقيقة فالاستعارة ابلغ منها فان قلت* لم صار المجاز ابلغ من الحقيقة * قلت* لان المجاز هو كدعوى الشئ ببيئة والحقيقة كدعوى الشئ بلا بيئة ودعوى الشئ ببيئة ابلغ من دعوى الشئ بلا بيئة فالمجاز ابلغ من الحقيقة * فان قلت * لم صار المجاز كدعوى الشئ ببيئة دون الحقيقة

مطلب سبب ابلغية
الاستعارة من التشبيه

مطلب دليل ابلغية المجاز
من الحقيقة

* قلت * لان الانتقال في المجاز من المألوف الى اللزوم فهو كدعوى
 الشئ ببيئة واما الحقيقة فالانتقال فيه من اللفظ الى المعنى بواسطة العلم
 بالوضع فلا انتقال فيها من المألوف الى اللزوم فلذلك لم تكن هي كدعوى
 الشئ ببيئة ومن ههنا اتفق البلغاء على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه والمجاز
 ابلغ من الحقيقة قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز وليس السبب في كون
 المجاز ابلغ من الحقيقة انه يفيد فائدة زيادة في المعنى لا يفيد بها بل الحقيقة بل
 لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت
 اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد متساويان في الشجاعة ان الاول افاد
 زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل يفيد الاول
 تأكيد الاثبات الشجاعة للرجل دون الثاني انتهى وانت اذا تأملت
 في الخبر اعني ابلغ تعرف ان لام المبتدأ وهو الاستعارة لا معنى من المعاني
 الاربعة المعلومة * فان قلت * ان شروط مطابقة الخبر للمبتدأ الثلاثة
 موجودة كون الخبر مشتقا وكون فاعل ذلك المشتق ضميرا عائدا الى المبتدأ
 وعدم تساوي تأنيثه وتذكيره متحققة ههنا مع انه لم يكن مطابقا
 * قلت * ان اسم التفضيل المستعمل بمن مستثنى من هذه القاعدة
 لانه يجب ان يكون مفردا مذكرا فلا يطابق صاحبه وموصوفه
 تأنيثا وتثنية وجمعا لان آخره لما كان في حكم وسط الكلمة فلو لحق
 ادواتها لكان قبل تمام الكلمة وهو قبيح مكروه * فان قلت * لما صار
 آخره في حكم الوسط * قلت * لما كانت من التفضيلية فارقة بين اسم
 التفضيل وبين غيره من الصفة مثل اجر ومن الاسم مثل افكل امتزج اسم
 التفضيل بها فكانها من تمامه فصار آخره في حكم الوسط هذا ولما ثبت
 عند القوم وحققوا ان الاستعارة ابلغ من التشبيه فرجحوا الاستعارة مع
 تساوي الرمز الى التشبيه والاستعارة يكون كل استعارة ابلغ (فلا وجه
 للعدول) اي لعدول الخطيب (عما حققه القوم) اي السلف (من الاستعارة)
 فلكون هذا متفرعا على كون التشبيه والاستعارة سواء في الرمز مع ابلغية
 الاستعارة كما اشرنا تعيين ان المراد من القوم ههنا هم السلف دون
 السكاكي لان الاستعارة ليست مرموزا اليها بالمشبه المصرح به على انها
 اي الاستعارة بالكناية على ما ذهب اليه ليست ابلغ من التشبيه لانها ليست
 مجازا في الحقيقة وان كانت بالادعاء ومدار ابلغية هو المجازية حقيقة

مطلب شروط مطابقة
 الخبر للمبتدأ

كما حققه المحققون وفيه تأمل واجاب بعض المحققين عن طرف الخبايب بان الدلالة على التشبيه متيقن دون الاستعارة فان الدلالة عليه توجد في الحمل على الاستعارة ولا توجد على الاستعارة في الحمل على التشبيه فلانساوى بين الرمز بين بل الدلالة على التشبيه قوية انتهى وفيه انه ان اريد بالتشبيه التشبيه اللغوي فتوجد الدلالة على الاستعارة في الحمل على التشبيه ولو احتمالا وترجح بابلغة الاستعارة على ماذهب اليه القوم وان اريد به الاصطلاحى فهو ليس بصحيح لانه يجب ان يذكر فيه المشبه على ما بين في محله (اذا عرفت) ما في (الاقوال) الممهودة (الثلاثة) من الخلال وان كان بعضها بالنسبة الى بعض مختارا ولكن بالنظر الى انفسها لا يخلو عن الخلل اما مذهب السلف فقيه الحكم على التصرفات العقلية المحضة بالمجازية وبالكلمة وباللفظ غير مذكورة ولا بمقدرة في النظم وهذا بعيد واما ماذهب اليه السكاكي والخطيب فمحدور كل منهما قد ظهر مما سبق (فاستمع لما قلناه) اى اقوله كانه قلته اى فاستمع لشيء اى شيء انا بمنزلة الجماعة العلماء اقوله لك اول شيء العظيم القدر الذى بمنزلة الجماعة العلماء اقوله لك ففى كل تحديث نعمة على ما يشعر ما سأتى فى قوله اذا عرفت ما فى الاقوال الثلاثة فاستمعك فاستمع لما قلناه اول ما سمعناك اياه فقيه ايجاز حذف او اذا عرفت ما فيها فاستمع لما قلناه وقد سبق باب الافعال تحقيا وايضاها فى بحث الاستعارة المرشحة * فان قلت * ان كلمة اذا من ادوات الشرط بمعنى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فى الاستقبال مع القطع بحصول مضمون جملة اخرى فيه ولذا كان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من الازمنة المستقلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد التكلم كما ان كلمة اذ لزمان من الازمنة الماضية مختص من بينها بوقوع حدث مقطوع به والدليل عليه استعمال اذ فى الاغلب الاكثر فى هذا المبنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس كورت * ولهذا كثر استعمالها فى الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وههنا حصل مضمون الجملة الاخرى اعنى عرفت الاقوال الخ فى الزمان الماضى وهو ظاهر فكيف يصح استعمالها ههنا * قلت * (اعلم ان كلمة اذا عند البصريين موضوعة لظرف اى لوقت حصول مضمون ما دخلت عليه فتضاف الى جملة فى معنى الاستقبال لكنها قد تستعمل

مطلب فى وضع كلمة اذا
مذهبان

مطلب مذهب البصريين
فى اذا

في معناه الموضوعه هي ايه المحض من غير اعتبار شرط وتطبيق كقوله تعالى *والليل اذا غشي* اي وقت فشيانه على انه بدل من الليل وقد تستعمل ايضا للشرط والتعليق بلاسقوق معنى الظرف الذي هو الموضوعه هي ايه مثل اذا خرجت خرجت اي اخرج وقت خروجك تعليقا بخروجك بخروجه بمنزلة تعليق الجزاء بالشرط * فان قلت * فيلزم الجمع بين الحقيقة والجواز وهو باطل * قلت * لان لم لزومه لانها لم تستعمل الا في معنى الظرف لكنها تضمنت معنى الشرط والتعليق باعتبار افادة الكلام المشتمل عليها تقييد حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى بمنزلة المبتدأ المتضمن له مثل الذي يأتيني فله درهم فلم يلزم من ذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع له اصلا لان كون المعنى مقصودا من اللفظ بالتبع لا ينافي كونه مقصودا بالذات في مقام الافادة * فان قلت * عند البصريين هي تجزم ام لا * قلت * عندهم لا تجزم * فان قلت * لم لا تجزم مع ان فيها معنى الشرط الذي يقتضي الفعلين والعمل مبني على الاقتضاء * قلت * نعم لكن لما كان عمل سائر الادوات الشرطية لتضمنه معنى كلمة ان الذين فيه الاتهام الشك وفات معنى الاتهام في كلمة اذا فان قولك اتيك اذا اجر البسر بمنزلة آتيتك الوقت الذي يحمر البسر فيه فقيه تعين وتخصيص بخلاف متى يخرج اخرج فاته بمعنى ان يخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا الى غير ذلك لم تجزم الفعل عندهم وهذا اي كونها موضوعه للظرف فقط قول الامامين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ومن ههنا ظهر حكمة كون اذا اسمادون كلمة ان وقد سبق سره الآخر واما عند الكوفيين فهي مشتركة لفظا بين المعنيين (الاول الظرف فقط اي لوقت حصول ما دخلت عليه لانها موضوعه له بحيث لا مجازاة ولا جزم للمضارع لانه من آثار الشرط وتستعمل مضافة الى جملة مقطوع حصول مضمونها في الاستقبال المتعين بحصول مضمون تلك الجملة فيه واستدلوا عليه بقوله * واذا تكون كريمة ادعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب * (والثاني) الشرط فقط من غير ملاحظة ظرفية اصلا ويجزم به المضارع فتستعمل في امر على خطر الوجود لانها موضوعه له ايضا واستدلوا عليه بقوله * واستغن ما غناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة قبحم * وجه الاحتجاج

مطلب لزوم الجمع بين الحقيقة والجواز في اذا وجوابه

مطلب مذهب الكوفيين في اذا

الكريهة الحرب والحيس الخلط ومنه سمي الحيس وهو تمر يخلط بسمن واقط يقال حاس الحيس اتخذه وجندب علم شخص (منه)

ان اذا هذه قد جزمت المضارع ودخل الفاء وجوابها ودخلت على
امر متروك هو اصابة الخصاصة وهذه علامة ان وخاصتها فتكون
حرفا بمعنى ان وهو مختار ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه واليه ذهب
شمس الأئمة وفخر الاسلام من عظماء الحنفية * فان قلت * ان المشكوك
قد نزل منزلة المقطوع فيجوز ان يكون اصابة الخصاصة من هذا القبيل
للتنبه على ان شية الزمان رد المواهب وخط المراتب حتى كانه لا يشك
في اصابة المكاره ليوطن النفوس عليها فلا تثار عند مفاجأة اصابتها * قلت *
لو كان الامر كما قلت لزم ان لا تجزم في البيت المذكور وان لا يدخل الفاء
في جوابها مع انها جزمت ودخلت الفاء كما ان اذا استعملت في المقطوع
المنزل منزلة المشكوك تجزم وتدخل الفاء في محل يقتضى دخولها (واعلم
ايضا ان كلمة اذا قد تكون للماضى كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين الآية وقوله تعالى واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها الآية
وقوله * وندمان يزيد الكأس طيبا * سقيت اذا تقورت النجوم * كذا في الرضى
والمعنى واذا عرفت هذه المذكورات فنقول في الجواب عن اصل السؤال
ان كلمة اذا ههنا يجوز ان تكون للماضى ولو مجازا * فان قلت * ان كلمة
الشرط ما يطلب جلتين يلزم من وجود مضمون اولهما فرضا حصول
مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا
المفروض وجوده قد يكون في الماضى فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه
فيه فالكلمة الموضوعه له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل
فيه كلمة ان لاعلى انها موضوعه له كما يجي من نحو زيد وان كان غيبا
لكنه بخيل وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له كلمة ان ولا يكون معنى
الشرط في اسم الابتضمن معناها فلو موضوعه لشرط مفروض وجوده
في الماضى مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعه لشرط مفروض
وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم بوقوعه فيه ولا عدم وقوعه
وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بعدم سواء شك في وقوعه
كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى لكن استعملت فيه بضرب
من التأويل (واعلم ايضا انها قد تستعمل ان الشرطية في الماضى على احد
ثلاثة اوجه (الوجه الاول) انها استعملت في الماضى على ان يجوز المتكلم
وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى حكاية * ان كان في صه قد من قبل

مطلب استعمال ان في
الماضى مع كان

فصدقت الآية (والوجه الثاني) استعمالها في الماضي على قطع
 المتكلم بعدم الجزاء فيه ذلك المعنى هو الموضوع له لو كقوله عز اسمه
 حكاية ان كنت قلته فقد علمته (والوجه الثالث) استعمالها في الماضي
 على قطع المتكلم بوجود الجزاء فيه نحو زيد وان كان غيبا لكنه بخيل
 وانت وان اعطيت جاها لثيم وهذه الاستعمالات على خلاف وضع ان
 فتكون مجازا لكن لا تستعمل في الماضي الا وشرطها فعل كان في الاغلب
 * فان قلت * لم لم تستعمل في الماضي الا وشرطها كان * قلت *
 لان الفائدة المستفادة منه في الكلام المشتمل عليه الزمان الماضي لان الحدث
 مستفاد من الخبر فيكون مدلوله الزمان الماضي فقط فيكون نصا فيه
 ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص
 كان دون اخوانها هذا واذا عرفت معنى ان واذا فكيف يصح ان يتضمن
 اذا معنى كلمة ان الشرطية * قلت * لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا
 في الامور التي توقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما توقعه جوزوا
 تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الجوازم فيقول اذا جئني فانت مكرم
 شاكا في مجيئ المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه ولما كثر دخول معنى
 الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن
 فيه معنى ان الشرطية استعمال اذا المتضمنة لمعنى الشرطية وذلك في الامور
 القطعية لجئ جللتين بعدها على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا والجزاء
 كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح * الى قوله * فسبح * كالمبتدأ المتضمن
 لمعنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات * الى قوله
 تعالى فلهن عذاب جهنم * وقوله عز اسمه * وما افاء الله على رسوله * الى قوله
 تعالى فما اوجفتم * لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي وكما فيما نحن فيه
 والفاء في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصوف في
 الامثلة المذكورة والجلتان بهما ترتيب كلمة الشرط وجلتي الشرط
 والجزاء وان لم يوجد فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على سببية الاول
 للثاني ولزوم مضمون الجملة النسابة لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء
 للشرط وسببته له فشهابت الجملة الاولى شرطا والنسابة جراء كذا
 حققه الرضى فعلم من هذا ان كلمة اذا فيما نحن فيه مستعملة فيما وضعت
 هي له متضمنة لمعنى الشرط بمعنى انها تدل على سببية الاولى للثانية التزاما

مطلب في ناصب اذا مذهبان

وان لم تتضمن معنى ان فشابهت الاولى شرطا والثانية جزاء * فان قلت *
 اذا كان اذا ظرفا مانصبه أهو شرطها أم جزاؤها * قلت * قال في
 المعنى ان في ناصبها مذهبين (احدهما) شرطها وهو قول المحققين
 فيكون بمنزلة متى وحيثما واين واستدلوا على عمل شرطها فيها بقوله
 تعالى * اذا مات لسوف اخرج حيا وجهه انه اما ان يكون ناصبها شرطها
 او جوابها لكن لا يكون جوابها فناصبها شرطها اما المقدمة الشرطية
 فظاهرة واما الاستثنائية فلانه لو كان ناصبها جوابها لكان المعنى لسوف
 اخرج وقت موتى فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت وليس
 كذلك واجيب بان المعطوف مع الواو محذوف في الآية اقيام القرينة والمعنى
 * اذا مات وصرت رميا ابعث اى مع اجتماع الامرين وبحقوقولهم
 اذا جئتني اليوم اكرمك خدا واجيب عنه بان المعنى اذا جئتني اليوم كان
 سيدا لاکرامك خدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى
 ان جئتني اليوم يكن جزاء المجيب اليك امس * فان قلت * ان اذا مضاف
 الى شرطها فلا يعمل المضاف اليه في المضاف كما اورده ابو البقاء * قلت
 اى مانع في كون المعمول ماملا في عامله اذا اختلف جهتا العملية والمعمولية
 كما في اسماء الشرط نحو من تضرب اضرب فان من عامل في تضرب
 ومعمول له واختاره مكى كما في الحاشية على حاشية انوار التنزيل لسعدى جلبي
 في سورة الفتح وفي المعنى ان اذا عند هؤلاء غير مضافة * فان قلت *
 لولم تكن مضافة فكيف يحصل تعيين الوقت في اذا * قلت * قال
 ابن الحاجب في شرح المفصل ان تعيين الوقت فيها يحصل بمجرد ذكر
 الفعل بعدها وان لم تكن مضافة كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس
 انتهى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا بمجرد ذكره
 بعده ولو كان مجرد الفعل بعد كلمة اذا يكفي لتخصيصه التخصيص
 متى في متى قام زيد اقوم وهو غير مخصص اتقا قائمهم (المذهب الثاني)
 ان ناصبها ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين * فان قلت *
 ايها ارجح * قلت * المذهب الاول لانه يرد على الثاني امور احدها
 ان الشرط والجزاء عبارة عن الجملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم
 يصير الجملتان جملة واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول
 داخل في جملة عامله وتانيها انه ممنوع في قول ابى زهير * بدا لي انى لست

مذهب المحققين في ناصب

اذا

المذهب الثاني في ناصب

اذا

مطلب اى من هذين

المذهبين راجح

مطلب يرد على المذهب

الثاني امور خمسة

مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جابيا * فان الجواب محذوف تقديره
اذا كان جابيا فلا سبق ولا يصح ان يقال لا سبق شيئا وقت مجيئه لان الشيء
انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية
وانها معمولة لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة
الجواب وعاملها اما خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالة كان على الحدث
وثالثها انه يلزم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك
في طرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذا لحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه
في زمانين وقصدا اذا المراد وقوع الا كرام في الغد لا في اليوم * فان قلت *
فانما نصب اليوم على المذهب الاول وكيف يعمل العامل الواحد في طرفي
زمان * قلت * يجوز عمل العامل الواحد في ظرفي زمان غير متضادين
كما في هذا المثال فانه اذا كان احدهما اعم من الآخر يجوز نحو آتيتك يوم
الجمعة سهر او رابعها ان جواب اذا قد يرد مقرونا باذا الفجائية كقوله علت
كلمته * ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا اتتم تخرجون وبالحروف الناسخ
نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله
وخامسها انه قد ورد ان الصالح في الجواب للعمل في اذا هو الصفة كقوله
عز شانه * فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير الآية ولا يعمل
الصفة فيما قبل الموصوف وتخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا
وما بعد الفاء خبره لا يصح الاعلى قول ابي الحسن ومن تابعه
في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ لان عصر اليوم ليس
مسببا عن القروا الجيد ان تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير اي
عسر الامر واما قول ابي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك لانه اشارة الى
الفر فردود لادائه الى اتحاد السبب والسبب وذلك متمنع * فان قلت *
ما تقول في نحو فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرتة الى الله ورسوله * مع
ان السبب والسبب فيه متحدان وانت تقول وذلك متمنع * قلت *
امثاله مأولة على اقامة السبب مقام السبب لاشتهار السبب اي فقد استحق
الثواب العظيم المستقر للمهاجرين انتهى لمختصا واجاب الشيخ الرضي
عن بعض هذه الواردات بانه يجوز عمل الجزاء في اذا مع كونه لا يعمل
ما بعده فيما قبله كالفاء والناسخ للمبتدأ والخبر لام الابتداء لتحصيل الغرض
المذكور اعني الدلالة على سببية الجملة الاولى للثانية سببية الشرط للجزاء

مطلب ما تقول في نحو
فن كانت هجرته الحديث

ولزوم الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء لا شرط كما جاز عمل ما بعد الفاء في مثل
 اما يوم الجمعة فان زيدا قائم لتحصيل مثل هذا الغرض كما مر في قول المص
 اما بعد تفصيلا وايضا * فان قلت * قد سبق ان مضمون الجملة
 الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فاما معنى
 ذلك الانشاء فانه لا يتصور الحصول في الانشاء فكيف يصح ان يكون
 قوله فاستمع جزاء * قلت * الحصول قد يكون لثبوت شئ لشيء او نفيه
 عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب او التمني او غير ذلك كما هو
 مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق
 فمحاصل ان جاءك زيد فاكرمه اتي على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك
 اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاءه كذا في شرح المفتاح للعلامة
 التفتازاني عليه راحة الباري فظهر ان الحصول على وجهين حصول
 ثبوت شئ لشيء وحصول توجه الطلب او التمني او الترجي فالمعنى اذا عرفت
 الاقوال الثلاثة اطلب منك استماعك لما قلناه عاريا عن المحذورات المهرب
 عنهما (قلنا بتحقيق) اي مبين على ما هو حقه عاريا عن المحذورات
 (رابع ارجو) صفة للسند اليه (ان يكون) اي التحقيق (ممن) اي
 من الله (هو واهب) اي المعطى لا لغرض ولا لمعوض (العطايا ليس
 لما اعطاه) خبر ليس قدم على اسمه وهو (مانع) للقصر اي عدم المانع
 عن الاعطاء مقصور على الكون لما اعطاه * فان قلت * ان اعطى
 من احد قسمي التعدي الى المفعولين فلم حذف مفعوله الثاني * قلت *
 للتعميم مع الاختصار اي ليس لما اعطاه من يشاء * فان قلت * لم
 اتي بطريق الموصول والصلة او الموصوف والصفة * قلت * للتعظيم
 وهذا اي ليس لما اعطاه مانع اشارة الى الحديث الشريف * اللهم لا مانع
 لما اعطيت ولا معطى لما منعت * فان قلت * ما فائدة توصيف التحقيق
 بجملة ارجو الخ * قلت * الترغيب لما يندى اذ حاصله ان هذا التحقيق
 موهبة الهية وعطية من واهب العطايا فيكون مطابقا للواقع وعاريا
 عن الخطأ والمحدور ولا يعترض ولا يمنع اذ لا مانع لما اعطاه من يشاء فيكون
 اشارة الى علة نصر التحقيق على الكون لنا بطريق تقديم المسند على
 المسند اليه الذي هو احد طرق القصر الاربعة فان هذا التقديم ليس
 لتصحيح كون النكرة مبتدأ فان التقديم لتصحيح لا يفيد الاختصاص والقصر

مطلب تقديم الخبر على
 البتداء النكرة لتصحيح
 وقوعه مبتدأ هل يفيد
 القصر

فليس من طرقه على ما ذكره العلامة النقطة في شرح التلخيص
في بحث الإيجاز * فان قلت * ما تقول في قوله تعالى * لا فيها غول * مع انهم نصوا
على ان التقديم فيه لقصر والتخصيص * قلت * ليس التقديم فيه تصحيح كون
النكرة * المحضة مبتدأ بل النكرة لولا التقديم لصح وقوعها مبتدأ
لتخصيصها بالعموم لكونها في سياق النفي فيكون التقديم فيه
للاختصاص فقط لكن قال الش المحقق في الاطول فيما قاله العلامة
نظر فانه لا نزاع بين النكات فلكن تقديم الخبر على المبتدأ تصحيح وقوع
الاسم مبتدأ وللإختصاص ايضا انتهى فاي مانع من ذلك وهذا القصر
يحمل ان يكون قلبا وافرادا او تعيينا على حسب احوال المخاطب والفاء
في قوله قلبا للتعليل فيكون مساق هذا الكلام لبيان علة ترتيب الجزاء وهو
فانسمع لما قلناه على الشرط وهو اذا عرفت الاقوال فيكون عبارة فيه
واشارة في الترغيب ودفع توهم ان ما قاله تحقيقا من الاقوال التي تقال
بالافواه بناء على انه كيف كان له مزية على السلف والعلامة السكاكي
والخطيب العلامتين حتى يعطى له التحقيق * فان قلت هل يجوز اطلاق
لفظ من على الله عز شأنه * قلت * يجوز ٧ فانه واقع في الكتاب الكريم
كقوله تعالى * فمن ربكما يا موسى قال ربنا الذي اعطى كل شيء الآية (قوله
وهو) اي تحقيق رابع (ان الاستعارة بالكناية) كائنة او كانت (من فروع
التشبيه المقلوب) التشبيه المقلوب هو ان يجعل الناقص في وجه الشبه
مشبهابه قصدا الى انه زائد والفروع جمع فرع وهو ما يتنى على الشيء
كالأثر المترتب على الشيء والمثلة المترتبة على القانون بضمه الى صغرى
سهولة الحصول فكلمة من تبعية لكونها ساد اخلة على ذي اجزاء فالمعنى
انها من المبنيات على التشبيه المقلوب (واعلم ان التشبيه على نوعين
التشبيه الغير المقلوب وهو ان يجعل التام او المعروف في وجه الشبه مشبهابه
والناقص فيه او غير المعروف به مشبهاه والغرض من التشبيه في الاول
يعود الى المشبه كما سبق تفصيله في هذا الجزء وفي الثاني يعود الى المشبه به
والغرض في الثاني ضرب بان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه
كما في قول الشاعر الذي سيذكره الش وتانيهما بيان الاهتمام بالمشبه به
ويعنى هذا اظهار المطلوب (واذا عرفت هذا فاعلم ايضا) ان التشبيه
الذي يتنى عليه الاستعارة بالكناية على الاقوال الثلاثة هو التشبيه الغير

لأحققة على رأى من
فسره بانه موضوع لذى
العلم ومجازا على رأى من
فسره بانه موضوع لذى
العقل منه

مطلب هل يجوز اطلاق
لفظ من على الله تعالى
مطلب التشبيه غير المقلوب
والمقلوب

المقلوب فالغرض منه يعود الى المشبه الذي هو المستعار له على المذهبين
والشرح لله تعالى بنى الاستعارة بالكناية على التشبيه المقلوب فيعود
الغرض منه الى المشبه به فحينئذ اما ان يكون القلب في الاستعارة فيستعار لفظ
المشبه للمشبه به مع ان الامر بالعكس فتكون الاستعارة بالكناية من فروع
التشبيه المقلوب لا يتأنها عليه وهذا القول من قبيل نحو ما مولى انك قائم
لا التحقيق بمعنى المفعول بعلاقة الجزئية بقرينة رابع تأمل تعرف
وعطفه على ما قبله من قوله لا تحقيق من قبيل يسو موكم سوء العذاب
وبذبحون ابناء وقد سبق تحقيقه ويجوز ان يكون استينافا معانيا وان يكون
استينافا نحويا وقد سبق (قوله فكما يجعل المشبه) اي المشبه في التشبيه
الغير المقلوب او الصالح لكونه مشبها (مشبها به) يعني في التشبيه
المقلوب (مبالغة) مفعول له لفعل محذوف يدل على قوله يجعل المشبه
اي جعلوا المشبه مشبها به مبالغة (في كماله) اي كمال المشبه (في وجه المشبه)
وهو المعنى الذي قصد اشتراك المشبه والمشبه به فيه تحقيقا او تخيلا ويجوز
عند من لم يشترط في حذف اللام اتحاد فاعل المفعول له وفعله ان يكون
مفعولا له لجعل (قوله حتى استحق) المشبه في التشبيه الغير المقلوب وفي هذا
التشبيه هو المشبه به (ان يلحق به) اي بذلك المشبه (المشبه به) اي في التشبيه
الغير المقلوب وهو في هذا التشبيه المشبه وان يلحق بعد التأويل مفعول به لفعل
استحق اي بسبب ذلك الجعل استحق الحاق المشبه به بالمشبه وجعله تابعا له
لكماله في وجه الشبه فحتى ههنا سببية وقد سبق بحث حتى تحقيقا وايضا
وكذا المبالغة بانواعها وكذا المفعول له تحصيليا او حصوليا والفرق
بينهما (كقوله وبدا) اي ظهر من البد وبمعنى الظهور من باب نصر
(الصباح) وهو اول النهار (كامن غرته) بضم الغين وقبح الرائء المشددة
وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشئ
لاغره واكرمه وغرة الصباح لبياضه (وجه الخليفة حين يمدح) يمدح
بالبناء للمجهول فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من بياض الصباح
في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمدح دلالة على اتصاف المدوح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء اليه والارتياح له
عند استماع المدح وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشاشة
والطلاقة عند استماع المدح هكذا حقيقة العلامة التفتازاني والظاهر

ان ما في فكما يجعل المشبه الخ مصدرية اي بكعله مشبهابه وهو متعاقب بقوله
الآتي (كذا) اي بكمل المشبه مشبهابه مبالغة في كماله في وجه الشبه حتى
يستحق ان يلحق به المشبه به (يستعار اسم المشبه للمشبه به فتكون) لتحصل
(غاية المبالغة في كمال المشبه) يعنى المشبه في التشبيه الغير المقلوب واما في
المقلوب فهو المشبه به (في وجه الشبه) فالعنى فيستعار اسم المشبه للمشبه به
استعارة مماثلة لجعل المشبه مشبهابه في حصول المبالغة فهو اي قوله
كاي جعل مفعول مطلق نوعي مجازي وقد سبق انه على كم انحاء يكون
في الجزء الاول والغرض من هذا التشبيه بيان امكان المشبه وهو هذه
الاستعارة * فان قلت * لم قدم مع ان حق المفعول التأخير * قلت *
للاهتمام به حيث قصد التنبيه من اول الامر على امكانها ولانه الاصل
والاستعارة فرع له وان كان هو من حيث مموأيته فرعاً لها لكونها من
حيث انها تامة اصلاً * فاز قلت * لم قدم الفاء مع ان محلها قوله يستعار
كما اشرنا * قلت * تنبيهها على ان مدخولها متعلق بما بعدها لا بما قبلها
فانها مازمة عن عمل مدخولها فيما قبلها الا في مثل اما زيدا فضربت
كاسبق آنفاً واما الفاء فيجئ تحقيقها قريباً وقيل هذا القول يحتمل
على وجهين احدهما ان التشبيه غير المقلوب فيكون المنية مثلاً في المثال
المعهود مشبهها والسبع مشبهابه لكن يستعار اسم المشبه للمشبه به مع
ان الامر بالعكس انتهى فحينئذ يكون القلب في الاستعارة دون التشبيه
وفيه انه مخالف لقوله وهو ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب
وان دل عليه تعبيره ههنا ونائبهما ان يعتبر التشبيه المقلوب اولاً بان شبه
السبع بالمنية لقصد كمال المبالغة فيها في وجه الشبه فيستعار اسم المشبه به
وهو المنية للمشبه وهو السبع فحينئذ التعبير بالمشبه عن المنية وبالمشبه به
عن السبع باعتبار اصل التشبيه وهذا هو الموافق له وان لم يعبر عن التشبيه
فان قوله يستعار يدل عليه لا ببناء الاستعارة عليه فلذلك فسرنا اياهما بهذا
الاحتمال كما لا يخفى (فالمراد) اي افراد المتكلم (بالمنية) مثلاً (السبع) اي
المشبه الحقيقي او السبع الحقيقي الذي هو غير ما وضعت هي له حقيقة وهذا
تفريع على ما قبله من قوله يستعار الخ ويحتمل ان يكون تعليلاً له فعلى
هذا الاعتبار تكون هذه الاستعارة من قبيل الاستعارة المصروفة اذا استعير
لفظ المشبه للمشبه به فكأنه قيل حينئذ ما الفرق بينهما فكيف يصح ان يجعلها

قسما آخر مع انه يلزم الكذب فان السبع غير موجود فاجاب بقوله (ويجعل)
 الكلام المشتمل على هذه الاستعارة (حيث ان) اي حين اذا استعير المشبه
 للمشبه به فيراد به المشبه به الحقيقي (كناية) اصطلاحية ومن انواعها الثلاثة
 كناية عن النسبة (عن تحقق الموت) فالفرق بينهما بان الكلام المشتمل
 على المصراحة ليس بكناية والكلام المشتمل على هذه الاستعارة كناية
 فيكون هذا القول عبارة في الفرق واشارة في صحة جعلها قسما آخر
 ودفع الكذب * فان قلت * كيف يكون كناية عنه وهو ليس بتحقيق
 بالفعل يلزم ان يكون كاذبا ايضا * قلت * المراد بتحقيقه تحققه
 بالقوة القريبة اوفى الاستقبال بحيث لا يتخلف ولا يلاحظ الخ-لاص
 عنه اذا تشبیه قبل تحققه بالفعل الا ترى انه انما يقال الاظفار المنية نشبت
 بفيلان عند شدة مرضه كما لا يخفى (قوله بلاريب) اي بلا شك متعلق
 بقوله تحقق الموت ويحتمل ان يتعلق بقوله ويجعل الكلام كناية فالمعنى
 على الاول كناية كما سبق آنفا وعلى الثاني ان كون الكلام المشتمل على هذه
 الاستعارة كناية مما لا يشك فيه بل هو ظ فيكون تعريضا للقوم والسكاكي
 مبالغة في كماله في وجه الشبه امكن ان يستعار اسم المشبه للمشبه به
 وغيره * فان قلت * قد وعدت بتحقيق الفاء في قوله فكما يجعل المشبه
 مشبهابه الخ فما معناها ههنا * قلت * هو التعليل لكون هذه الاستعارة
 من فروع التشبيه المقلوب وتصويره بان يقال كلما امكن جعل المشبه مشبهابه
 وكما صح ان يستعار له كانت من فروعه لكن المقدم حق فالتالى منله وهذا
 التقرير مفصول النتائج من القياس الحق فعلى هذا قوله فكما ان يجعل الى
 قوله غاية المبالغة في كماله في وجه الشبه اشارة الى الصغرى والكبرى والمستقيم
 والنتائج مطويات ولك ان تقرر هكذا استعارة اسم المشبه للمشبه به بجعل
 المشبه مشبهابه مبالغة في كماله في وجه الشبه وذلك الجعل ممكن فاستعارة
 اسم المشبه للمشبه به ممكن صحيح اما الكبرى فلقوله وبدا الصباح كأن غرته
 الخ واما الصغرى فظاهرة (قوله فنشبت) من التشيب بمعنى علفت لا من
 النشوب من باب علم فانه لازم وهذا متعد بقرينة نصبه اظفارها (المنية
 اظفارها بفيلان) الكائن (بمعنى نشب السبع اظفارها) بقرينة لفظية وهى اظفارها
 مبتدأ والظرف صفته وخبره (كناية) بقرينة حالية وهى عدم السبع وشدة
 المرض (عن موته لا محالة) اي لا تحول حاصل عن كونه كناية فتح الفاء

في قوله فنشبت المنية الخ التعليل ويحتمل التفريع على ما قبله لكن فيه نظر
 لانه يجوز ان يكون ارادة موته بطريق الاستعارة (قوله وحينئذ) اي حين
 اذ كان نشبت المنية اظفارها بفلان بمعنى نشبت السبع اظفارها كناية عن موته
 متعلق للظرف في قوله (لا تجوز في اضافة الاظفار الى المنية) في المثال المذكور
 اذ جوزوا في الظرف مالم يجوزوا في غيره فلا يرد ان النواسخ مانعة عن تقديم
 معمول ما في حيزها ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف بقرينة المذكور يعني
 لا مجاز اسناد في نسبة ملايم المشبه به الى المشبه كما ذهب اليه السلف والخطيب
 وفي لفظ ملايم المشبه به يعني ولا يكون المجاز اللغوي في لفظ الملايم كما ذهب
 اليه السكاكي من انه مستعار في الامور الموهومة فالعبارة من قبل حذف
 المعطوف مع العاطف فانها من قبل الاكتفاء باظهار ما خفي عن اظهار
 ما ظهر اذ الغرض الذي سبق له هذا الكلام بيان فضيلة ما حققه على سائر
 المذاهب وفضله على مذهب السكاكي ظاهر لا خيال مذهب كما سبق وعلى
 غيره خفي لكونه مختار القوم واما على ما حققه فالملاييم والاسناد فكل منهما
 حقيقة فالملاييم حقيقة لغوية والاسناد حقيقة عقلية فالثبوتة قليلة
 (ولا انكال) ولا اشتباه (في جعل المنية) اي المشبه في التشبيه الغير
 المقلوب او مثلا (استعارة) اي كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة
 المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادته فانها جعلت مشبها به واستعيرت
 للمشبه واستعملت في غير ما وضعت به تحقيقا فلا يرد الاعتراض عليه كما يرد
 على مذهب الخطيب بعدم كونها استعارة ولا كما يرد على
 السكاكي بكونها مجازا ادعائيا مع كونها حقيقة تحقيقا ولا كما
 يرد على السلف بكون الغير الملفوظ ولا المقدر من قسم اللفظ
 وهذه الجملة عطف على قوله لا تجوز الخ (قوله ووجه تسميتها استعارة
 بالكناية في غاية الوضوح) لتحقيق الاستعارة الاصطلاحية الملاييم
 بالكناية الاصطلاحية بخلاف سائر المذاهب لان في مذهب السلف
 كانت الكناية باعتبار المعنى اللغوي وفي مذهب السكاكي لم يظهر الكناية
 باعتبار اللغوي ولا الاصطلاحى وان ظهر وجه تسميتها استعارة بالادماء
 وفي مذهب الخطيب وان صح وجه تسميتها كناية باعتبار المعنى اللغوي
 لكن لا وجه تسميتها استعارة وخلاصة الكلام ان كلا من المذاهب
 الثلاثة لا يخلو عن كثرة المؤونة ولا عن الاشكال ولا عن التكلف في التسمية

وليس فيما حققناه شيء من هذه المذكورات فنقول ان ما حققنا راجع
على كل من المذاهب الثلاثة لان مذهبنا اليه طار عن كل واحد من هذه
المذكورات والعارى عنه راجع على غير العارى عنه ينتج من اول الاول
من المتعارف ان مذهبنا اليه راجع على غير العارى والغير العارى عنه
سائر المذاهب ينتج من اول الاول ايضا لكنه من الغير المتعارف ان مذهبنا
اليه راجع على سائر المذاهب وهذا الجملة ايضا عطف على قوله لا تجوز
الخ او على قربه فظهر من ههنا ان ما قبل هذا القول يعنى وحينئذ لا تجوز
بيان واثبات لامكان مذهب اليه وصحته ومن هذا القول الى ههنا بيان
واثبات لراجحية مذهب اليه واولويته على سائر المذاهب فلذلك عدل
عما ذهبوا اليه واورد عليه اعتراضات (احدها انه يخلف لما ذهب
اليه مشايخ الفن والمخالف له باطل) واجيب عنه بانه اذا استقام المعنى
لابأس في تعدد الاعتبار (وثانيها) انه لا مخالفة بين المصراحة والمكنية
حينئذ وقد سبق جوابه (ثالثها) انه يلزم الجمع بين الاستعارة والكناية
في لفظ واحد في ذكر واحد وهو المنية مثلا اذا اريد به السبع والمعنى
الكنوى معا وهو انه مات واذا اريد المعنى الكنوى بالكلام المشتمل على
تلك الاستعارة يلزم ان يكون الاستعارة لفظا والكناية لفظا آخر وهو
بعيد جدا وان قارنت الاستعارة بالكناية (ورابعها) انه يخالف لما قاله
في تعريف المجاز اللغوى في حق الفرق بين المجاز والكناية ان صحة ارادة
الموضوع له للانتقال في الكناية معناها ان يكون الموضوع له متحققا
ويكون ارادته للانتقال في المجاز ان لا يكون الموضوع متحققا وان صح
ارادته للانتقال لالذاته فيستفاد من هنالك ان الكناية لا توجد بدون
كون المعنى الحقيقى متحققا ومن ههنا انها توجد بدون (واجيب عنه)
بان كلامه هنالك في مقام المباحنة مع القوم ولم يتخذ مذهبنا تحقيقا لجواز
ان يكون جدليا وههنا تحقيقا فلم يوجد احد الشروط الثمانية للتناقض
اعنى الاتحاد في الاضافة او كلامه ههنا مبنى على مذهب الجمهور
لاقتضاء المقام ذلك فلم يوجد ايضا هذا الشرط فعلى كل لم يتحقق المخالفة
(وخامسها) انه انما يجرى في المادة التى يكون المعنى الحقيقى للفظ المشبه
بتشبيه الغير المقلوب لازما للمشبه به او للكلام المشتمل على تلك الاستعارة
حتى ينتقل من الملزوم الى اللازم فيصير كناية كما في مادة اظفار المنية

لان المعنى الحقيقي له هو الموت وهو لازم للكلام المذكور فيصير كناية عنه ولا يجري في مادة لم تكن كذلك كما في قوله علت كلمته ينقضون عهد الله الآية وفي قوله عز اسمه على تقدير كون كل منهما استعارة بالكناية عند الجمهور فان نقص العهد ليس لازما لنقض الجبل وكذا ترتب العداوة والحزن ليس لازما لترتب العلة الغائية حتى يراد اولا من العهد الجبل ومن العداوة العلة الغائية على تحقيق الشئ ثم يكون الكلام المشتمل عليها على استعارة العهد للجبل كناية عن نقص العهد والمشتل على استعارة العداوة لآلة الغائية كناية عن ترتب العداوة وهذا ظاهر لاسترة فيه فكيف يصح ما اتخذ مذهباً في كل مادة تجري فيها الاستعارة المكنية عند الجمهور على سبيل الاطراد مع انه اتخذ مذهباً واحده في مقابلة المذاهب الثلاثة فاذا لم يطرده فيما اطرده فيه المذاهب الثلاثة فما معنى احداه واتخاذ مذهباً ويمكن ان يحجب عنه بانه يجوز ان يحدده ويتخذ مذهباً في المادة التي يكون المعنى الحقيقي للفظ المشبه بتشبيه الغير المقلوب لازماً للشبهه فيثبت يكون الانتقال من المألوم الى اللازم فيصير الكلام المشتمل عليها كناية لا محالة لافي كل مادة تجري فيها الاستعارة بالكناية على كل من المذاهب الثلاثة ويؤيده تمثله بمثل نشبت المنية اظفارها بفلان واما في غير تلك المادة فليكن عنده مجازا غير الاستعارة بالكناية وحاصل الفرائد الثلاثة من العقد الثاني ان الاستعارة بالكناية عند السلف لفظ المشبه به المتروك والغير المذكور المستعمل في النفس في المشبه المرمور اليه بذكر لازمه وخاصنه وعند السكاكي هي لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه به الادعائي وعند الخطيب هي التشبيه المضمحل في النفس المدلول عليه بذكر لازم المشبه به المضاف الى المشبه الغير المصرح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه وعند عصام الدين هي اسم المشبه به بالتشبيه المقلوب المستعار في المشبه بالتشبيه المقلوب

(تعبير الاستعارة بالكناية باللغة العربية عند السلف)

(وجدانا مفصلا)

في قوله واذا المنية انشبت اظفارها * الفيت كل نعمة لا تنفع + شبه الموت الذي هو معنى المنية بالاسد الذي هو معنى السبع في اهلاك النفوس من غير تفرقة بين نفاع وضرار وادعى دخول الموت المشبه في جنس المشبه به وهو الاسد

مطلب خلاصة الفريد
الثالثة من العقد الثاني

بان يجعل له فردان متعارف وهو الاسد وغير متعارف وهو الموت ثم استعير في النفس لفظ الفرد المتعارف للفرد الغير المتعارف ثم اثبت الاظفار التي هي من خواص المشبه به فرمز به الى تلك الاستعارة فصار تلك الاستعارة استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخيلية

(تعبير الاستعارة بالكناية بالعربية عند السلف وجدانا على الاجال)

شبه الموت بالاسد في اهلاك النفوس من غير تفرقة بين تقاع وضرار فاستعير لفظ المشبه به للمشبه في النفس واثبت ما هو خاصة المشبه وهو الاظفار الى المشبه ورمز به الى تلك الاستعارة فصارت تلك الاستعارة استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخيلية

(تعبير الاستعارة بالكناية عند السلف بالتركية وجدانا اجمالا)

منه نك معناسى موتى سببك معناسى اسده من غير تفرقة بين تقاع وضرار اهلاك نفوسده تشبيه اولندى بعده منه لفظى نفسده اسد ايجون استعاره اولندى اسدك خواصندن اظفار مشبه اثبات اولندى شو استعاره استعارة بالكناية وشوا اثبات استعارة تخيلية اولدى

(تعبير الاستعارة بالكناية عند السلف باللغة التركية وجدانا وتفصيلا)

(فى هذا القول)

لفظ منه نك معناسى اولان موت لفظ سببك معناسى اولان اسده فأنده الى كسه يى و ضررلى كسه يى فرق ايتيه رك هلاك ايتده تشبيه اولندى بعده مشبهك به اولان اسد جنسك افرادى بر قسمى فرد متعارف وبر قسمى فرد غير متعارف قلنغله مشبه اولان موت اسد جنسده دخولى ادعا اولنوب فرد متعارفه موضوع اولان سبع لفظى فرد غير متعارف اولان موت ايجون استعاره اولندى بعده مشبهك بهك لازمى اولان اظفار لفظى ذكر ومشبهك لفظى منه يه اثبات ايله استعارة مذكور به رمز و اشارت اولنغله لفظ مستعار اولان سبع لفظى طى وترك اولندى سبع لفظى استعارة بالكناية اولدى اثبات مذكور استعارة تخيلية اولدى

(تعبير الاستعارة بالكناية عند السلف باللغة التركية)

(عملا تفصيلا فى هذا القول)

من غير تفرقة بين تقاع وضرار اهلاك نفوسده لفظ منه نك معناسى اولان موتى لفظ اسدك معناسى اولان ارسلانه تشبيه ائمه ارسلانك

افرادنى ايكى قسم كه برى فرد متعارف كه ارسلان برى فرد غير متعارف كه موت قلمله مشبه اولان موتى مشبهك به اولان ارسلان جنسندده دخولنى ادعا ايلدم بعده فرد متعارفده موضوع اولان اسد لفظنى فرد غير متعارف اولان موت ايجون استعاره ايلدم مشبهك بهك لازمى اولان اظفار لفظنى ذكر و مشبهك لفظنه اثبات ايله استعاره مذكوره به رمز و اشارت ايتمله لفظ مستعار اولان اسد لفظنى طى و ترك ايلدم اسد لفظى استعاره بالكنايه اولدى اثبات مذكور استعاره

تخيليه اولدى

(تعبير الاستعاره بالكنايه عند الخطيب باللغة)

(العربية علما و وجدانا)

فى النفس شبه الموت الذى هو معنى المنية بالاسد الذى هو معنى السبع فى اهلاك النفوس من غير تفرقة بين تقاع و ضرار و اشير بذكر الاظفار التى هى ما يلايم المشبه به و اثباته الى المشبه فصار ذلك التشبيه المضمر فى النفس استعاره بالكنايه و ذلك الاثبات استعاره تخيلية (تعبيرها عند الخطيب باللغة العربية علما)

شبهت فى النفس الموت الذى هو معنى المنية بالاسد الذى هو معنى السبع فى اهلاك النفوس من غير تفرقة بين تقاع و ضرار و اشيرت الى ذلك التشبيه باضافة الاظفار التى هى من ملايمات المشبه به الى المشبه و هو المنية فصار ذلك التشبيه المضمر فى النفس استعاره بالكنايه و تلك الاضافة استعاره تخيلية

(تعبير الاستعاره بالكنايه عند الخطيب باللغة)

(التركيب على سبيل الوجدان)

تفسده منيهك معناسى اولان موتى سبعك معاسى اولان اسده من غير تفرقة بين تقاع و ضرار اهلاك نفوسده تشبيه اولنوب مشبهك بهك ملايمى اولان اظفارى ذكر و مشبهك لفظنه اضافت اولدى تشبيه مذكور استعاره بالكنايه و اضافت مذكوره استعاره تخيلية اولدى

(تعبير الاستعاره بالكنايه عند الخطيب باللغة التركيب)

(على سبيل العمل)

نفسه منه نك معنسى موتى سبعك معنسى اسده من غير تفرقة بين نفاع
 وضرار اهلاك نفوسه تشييه ايلدم بعده مشبهك بهك ملايمى اولان
 اظفارى مشبه اثبات ايتمله تشييهى مذ كوره اشارت ايلدم تشييه
 مذ كورى استعاره بالكناية اثبات مذ كورى استعاره تخيليه قلدن
 (تعبير الاستعاره بالكناية عند العصام بالعربية تفصيلا)

شبه الاسد الذى هو معنى السبع بالموت الذى هو معنى المنية فى اهلاك
 النفوس من غير تفرقة بين نفاع وضرار وادعى دخول المشبه فى جنس
 المشبه بان يجعل للمشبه وهو الموت ههنا فردان متعارف وهو الموت
 وغير متعارف وهو الاسد ثم استعير لفظ الفرد المتعارف وهو المنية للفرد
 الغير المتعارف وهو الاسد ثم جعل الكلام المشتمل على تلك الاستعاره كناية
 عن الموت فصارت تلك الاستعاره استعاره بالكناية

(تعبير الاستعاره بالكناية عند العصام)

(بالعربية وجدانا مجعلا)

فى هذا القول شبه الاسد بالمنية فى اهلاك النفوس من غير تفرقة بين نفاع
 وضرار فاستعير لفظ المشبه وهو لفظ المنية للاسد المشبه ثم جعل
 التركيب المشتمل على هذه الاستعاره كناية عن موته فصار لفظ المنية
 استعاره بالكناية

(تعبير الاستعاره بالكناية على رأى العصام على طريق العمل فى هذا القول
 زمام الحكم فى يد فلان باللغة العربية مفصلا)

شبهت الفرس بالالزام الذى هو معنى الحكم فى الاتقياد وكال التصرف
 فيه وادعيت دخول المشبه وهو الفرس فى جنس المشبه به وهو الالزام
 بان اجعل للمشبه به فردين متعارفا وهو الالزام وغير متعارف وهو الفرس
 ثم استعيرت اللفظ الموضوع للفرد المتعارف وهو لفظ الحكم للفرد الغير
 المتعارف وهو الفرس فجعلت هذا التركيب المشتمل على هذه الاستعاره
 كناية عن كمال تصرفه فيهم وكال الاتقياد اليه فصارت استعاره بالكناية
 (تعبير الاستعاره بالكناية على رأى العصام باللغة العربية)

(على طريق العمل اجمالا)

في هذا القول شبهت الفرس بالالزام الذي هو معنى الحكم في التصرف
وكل الانقياد فاستعيرت لفظ الحكم للفرس ثم جعلت هذا الكلام المشتل
على هذه الاستعارة كناية عن كمال تصرفه فيهم وكمال انقيادهم اليه فصار
هذه الاستعارة وهو الحكم استعارة بالكناية (اظفار المنية نشبت بفلان
تعبير الاستعارة بالكناية على رأى العصام باللغة التركية على سبيل
الوجدان مفصلا)

(اسدك معناسى اولان ارسلان منيدك معناسى اولان مونه فائده لى و ضرر لى
اولان كسه لرى فرق ايتيه رك هلاك ايتده تشبيه اولندى بعده مشبهك به
اولان موتك افرادى بر قسمى فرد متعارفكه موتدر و بر قسمى فرد غير
متعارفكه ارسلاندر ايكي قسم قلنغله مشبه اولان ارسلان مشبهك به
اولان موتك جنسندده دخولى ادما اولندى بعده مشبهك به اولان
موتك لفظى مشبه اولان ارسلان ايچون استعاره اولندى شواستعاره يى
مشتل اولان شو تركيب فلانك اوله سندن كناية قلندى منيه لفظى
استعاره بالكناية اولدى

(تعبیر الاستعارة بالكناية عند العصام باللغة التركية)

(على طريق العمل مفصلا)

منيدك معناسى اولومه اسدك معناسى ارسلانى من غير تفرقة بين نفاع
و ضرار اهلاك نفوسده تشبيه ايلدم مشبهك به اولان اولومك افرادنى
ايكي قسم برى متعارف كه اولوم و برى غير متعارفكه ارسلان قلنغله
مشبه اولان ارسلانى مشبهك به اولان اولوم جنسندده دخولى
ادما ايلدم بعده فرد متعارف اولان موتك لفظى فرد غير متعارف اولان
ارسلان ايچون استعاره ايلدم بعده شواستعاره يى مشتل اولان اظفار
المنية نشبت بفلان تركيبى موت فلان دن كناية قلددم لفظ منيه
استعاره بالكناية اولدى

(تعبیر الاستعارة بالكناية بالتركية وجرانا اجمالا)

(على رأى العصام)

ناقه معناسى حكم اولان الزامه مستنبه انقيادده تشبيه اولوب مشبهك بهك
لفظى حكم مشبه اولان ناقه ايچون استعاره اولندى شواستعاره يى مشتل

اولان زمام الحكم في يد فلان تركبي فلان مفاد معانندن كناية قلندي
لفظ حكم استعارة بالكناية اولدي

(تعبيرها على رأيه بالتركية عملا واجالا)

ناقدي معنى حكم اولان الزامه نوجهله اراده ايدرسه مستبعة انقياد
اتمه تشييد ايلدم بعده مشبهك به اولان حكم لفظي مشبه اولان ناقه ايجون
استعاره ايلدم شو استعاره بي مشتمل اولان زمام الحكم في يد فلان تركبي فلان
منقاد انقيادا كاملا معانندن كناية قديم لفظ حكم استعارة بالكناية اولدي
(لما فرغ المص من الفريدة الثالثة من العقد الثاني شرع في الفريدة الرابعة
التي هي في بيان جواب السؤال بان المشبه في الاستعارة بالكناية هل يجب
ذكره بلفظ موضوع ام لا فقال (الفريدة الرابعة) وقد سبق تحقيق اللام
ومدخلها لفظا ومعنى وكذا تحقيق الرابعة لفظا واشتقاقا ومعنى في مثله
وكذا سبق تحقيق قضيتها اهي شخصية او مهيمة او محصورة كلية خارجية
او حقيقية وانه كيف يصح الحمل فيها وان كون الخبر من احوال المبتدأ
اكثري او كلي وههنا كيف هو وانه لم قدم على الخبر وان مثل هذا الكلام
لغرض سبق فيكون عبارة فيه فلا حاجة الى الاعداد في الكتابة (لاشبهة)
حاصلة (في ان المشبه) الذي يقصد به المعنى الكائن (في صورة الاستعارة
بالكناية) اي في الهيئة التركيبية التي تقع فيها الاستعارة بالكناية فان الصورة
هي الهيئة التي يمتاز به الشيء عن غيره وهي ههنا ما اشار اليه المص
في هذا العقد حيث قال اذا شبه امر بآخر من غير تصريح بنسب من اركان
انتشيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وذلك انما يحصل
بالهيئة التركيبية فاضافة الصورة الى الاستعارة بالكناية من قبل اضافة
الظرف الى المظروف (لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به) فانه لو كان في تلك
الصورة مذكورا به لم يحصل الفرق بينها وبين الاستعارة المصروفة لكن
اللازم باطل ينتج من القياس الاستثنائي الاتصال الغير المستقيم انه لا يكون
مذكورا بلفظ المشبه به فطهران الفارق بين المصروفة والاستعارة بالكناية
ذكر المشبه في صورة الاستعارة المصروفة بافدا المشبه به وفي صورة الاستعارة
بالكناية عدم ذكره بلفظ المشبه به فان قلت ان بين هذا الكلام
وبين ما سياتي من قوله والحق عدم الوجوب الخ منافاه حيث استفاد اسياتي
ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية يذكر بلفظ المشبه به قلت

الفريدة الرابعة من العقد
الثاني في بيان جواب
السؤال هل يجب ذكر
المشبه بلفظه الموضوع له

المراد من المشبه به في قوله بلفظ المشبه به ما يكون طرف التشبيه الذي بني
 عليه تلك الاستعارة لا مطلق المشبه به الذي هو اعم من ان يكون طرف ذلك
 التشبيه المبني عليه تلك الاستعارة ومن ان يكون غير طرف ذلك التشبيه
 بل يكون طرفا للتشبيه الآخر من وجه آخر فلا مناقاة بينه وبين ما سبأني
 فان ذكر المشبه بلفظ المشبه به ليس بلفظ المشبه به الذي هو طرف التشبه
 الذي بني عليه الاستعارة بالكناية بل هو طرف التشبيه الذي بني عليه
 الاستعارة المصراحة واما المشبه به الذي هو طرف التشبيه الذي بني عليه
 الاستعارة بالكناية فالمشبه لا يكون مذكورا بلفظ ذلك المشبه به كما ينبغي
 قريبا واما ما قيل من ان المعنى ان المشبه الذي كان مشبها في صورة
 الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تلك الصورة اي الذي
 كان مشبها في تلك الصورة بقرينة السوق والذوق وبهذا يندفع تلك
 المناقاة انتهى وفيه تأمل وانما اتى بلفظ ليصح الطرفية بالنسبة الى المذهب
 كلها اذ لو قال ان المشبه في الاستعارة بالكناية لما صح الطرفية الاعلى مذهب
 الخطيب كما لا يخفى (كما) اي كالمذكور بلفظ المشبه به (في الاستعارة
 المصراحة) قيد للمنفى لانه يذكر فيها المشبه بلفظ المشبه به الذي هو
 طرف التشبيه المبني عليه الاستعارة المصراحة فيكون الغرض من هذا
 التشبيه بيان كيفية المشبه وهو المنفي فلا كلام في عدم ذكر المشبه بلفظ
 المشبه به في تلك الصورة (وانما الكلام) والاختلاف (في وجوب ذكره)
 اي المشبه في تلك الصورة (بلفظه) اي بلفظ المشبه (الموضوع له) فقال
 بعضهم يجب كما يدل عليه تعريف السكاكي للاستعارة بالكناية ويدل
 عليه تحقيق المص فمما سبق من قوله اتفقت كلمة على انه اذا شبه امر بآخر
 من غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه وقال بعضهم لا يجب
 بل يجوز بلفظه المجازي سواء كان مرسلا او استعارة (اعلم ان المشبه
 عبارة عن معنى له لفظ عبر به عنه وذلك اللفظ قد يكون لفظا وضع لازما
 ذلك المعنى وهو لفظه الموضوع له وقد يكون لفظا لم يوضع لازما بل استعمل
 في ذلك المعنى بطريق من الطرق ^{المصححة} لا طلاقه على ذلك المعنى وهو
 لفظه الغير الموضوع له سواء كان مجازا مرسلا او استعارة وقد سبق
 الكلام المتعلق بانما قريبا وهذه الجملة عطف على جملة لاشبهه الخ بحسب
 مفهومها اللازم وهو انه لا كلام في ان المشبه في تلك الصورة لا يكون

مذكورا بلفظ المشبه به فهذا الاعتبار يظهر الجامع بينهما باعتبار
 ركنيهما (قال المص والحق) اى الحكم المطابق للواقع ونفس الامر
 او الحكم الذى يطابقه الواقع ونفس الامر (عدم الوجوب) اى المشبه
 المذكور بلفظه الموضوع له بالامكان الخاص بقرينة المقام او ليس ذكر المشبه
 فى تلك الصورة بلفظه الموضوع له واجبا و ذكر المشبه فى تلك الصورة بلفظه
 الموضوع له لا يجب * فان قلت * ان عدم الوجوب ليس بحكم
 فلا يصح حمله على الحق فانه حكم كذا كرت * قلت * قد سبق فى الجزء
 الاول ان المصدر المضاف الى فاعله او مفعوله قد يستعمل مفردا اذا اخذ
 المصدر من حيث هو ذاته مع قطع النظر عن الاضافة والمضاف اليه
 وقد يستعمل مركبا ناقصا وذلك اذا اخذ من حيث انه مضاف مع قطع
 النظر عن المضاف اليه ومركبا تاما وذلك اذا اخذ المضاف اليه والاضافة
 فحينئذ يكون مضمون الجملة فاعلى ان الحكم المطابق للواقع ونفس الامر
 ثبوت ذكر المشبه فى تلك الهيئة بلفظه الموضوع له المتصف بالجواز او سلب
 ثبوت الوجوب عن ذكر المشبه فى تلك الهيئة بلفظه الموضوع له او
 ثبوت عدم الوجوب لذكر المشبه فى تلك الهيئة بلفظه الموضوع له
 فالاول على انه مضمون الممكنة الخاصة والثانى على انه مضمون سالبة محصلة
 محمولها الوجوب والثالث على انه مضمون موجبة معدولة المحمول الذى
 هو الوجوب فان الوجوب والامكان قد يكون كل منهما جهة القضية
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وكل انسان ضاحك بالامكان الخاص
 وقد يكون محمولها كقولنا العالم ممكن بالضرورة ووجود الله تعالى واجب
 بالضرورة قال فى المواقف ان الامكان والوجوب قد يكون كل منهما جهة
 القضية وقد يكون محمولها (قال المص لجواز ان يشبه شئ) وهو ما غشى
 الانسان من اثر الضرر فى المثال الآتى (بامر ين) احدهما اللباس والآخر
 الطم المر البشيع فى المثال الآتى دليل على الحق المذكور (ويستعمل لفظ احدهما
 اى احد الامرين) فيه) اى فى الآخر وهذا بالنظر الى الاستعارة المصرحة
 كاستعارة اللباس لما غشى الانسان كما سيجى وهذا عطف على مدخول
 ان المصدرية قبل الربط (ويثبت) مبنى للمجهول (له) اى للآخر وهو
 ما غشى الانسان (من لوازم المشبه به الاخر) وهذا الاخر هو الطم المر البشيع
 اى ويثبت له شئ من لوازمه او يثبت له بعض لوازمه وذلك البعض فى المثل
 الآتى هو الازاقة وهذا ناظر الى الاستعارة بالكناية وهذا عطف على

مطلب وقد تكون والجواز
 والامكان قد تكون جهة
 القضية وقد تكون محمولها

القريب او البعيد قبل الرابط ايضا اذ الفرض المسوق له اثبات جواز ذكر
 المشبه بلفظه المجازى في صورة الاستعارة بالكناية وذلك انما يحصل بهذا
 العطف كما لا يخفى وتصوير الدليل الظاهر بان يقال انه لو وجب ذكر المشبه
 في تلك الصورة لما جاز تشبيهه شئ بامرئين واستعمال لفظ احدهما في الآخر
 واثبات بعض لوازم المشبه به الآخر له لكنه جاز الكل ينتج من الغير المستقيم
 انه (فقد اجتمع) الاستعارة (المصراحة) والاستعارة (المكنية)
 في كلام واحد) اى من جهتين فلا يتوهم اجتماع المتخالفين
 المتباينين او المتضادين وهذا الاجتماع وعدم وجوب ذكره بلفظه
 الموضوع له في تلك الهيئة في المال متحدان فظهر ان قوله لجواز ان يشبه الخ
 اشارة الى المقدمة الرافعة والمقدمة الشرطية مطوية وقوله فقد اجتمع الخ
 اشارة الى نتيجة والمقدمة الشرطية لزومية لكون المقدم حلة للتالى فهذه
 الملازمة بديهية واما المقدمة الرافعة فنظرية فاثبتها بهذه الآية الكريمة
 اذ يجوز فيها التشبيه المذكور ولك ان تقرر الدليل من المستقيم واذ عرفت
 ماهو الحق لزم ان تأول تعريف السكاكى وتصريح المص فيما سبق بان ذكر
 المشبه اهم من ان يكون بلفظه الموضوع له ومن ان يكون بغير لفظه
 الموضوع له وان كان الظاهر ان يكون بلفظه الموضوع له (قوله يستفاد
 من هذا البيان) اى الدليل او العبارة (انه) اى الشأن (يختلف)
 اى وقع الاختلاف (في جواز ذكر المشبه بغير لفظه) الموضوع له وجه
 الاستفادة منه انه اثبت الحق والحق يقتضى المقابلة والمقابل له الغير الحق
 فكأنه قيل هذا الدليل باطل فانه يستلزم الباطل وكل ما يستلزم الباطل
 باطل فهذا الدليل باطل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه دليل يستلزم
 الاختلاف في ذلك الجواز والاختلاف فيه باطل فهذا الدليل يستلزم
 الباطل اما صغرى هذا القياس فلما مر آتفا واما كبراه فلانه لو لم يكن
 ذلك الاختلاف باطلا لعثرنا عليه (و) لكننا (لم نعثر) ولم نطلع (عليه)
 اى على الاختلاف المذكور فذلك الاختلاف باطل وهو الكبرى المط
 فعلى هذا يكون هذا الاعتراض نقضا اجاليا وشاهده استلزام خصوص
 الفساد ومورده دليل الحقيقة المذكورة واما اذا كان مورده العبارة فنقض
 في العبارة بان يقال هذه العبارة باطلة لانها تدل على الاختلاف في الجواز
 المذكور وهو غير واقع فهى تدل على غير الواقع وماتدل عليه فاسدة فهذه

العبارة فاسدة اما كبرى الغير المتعاف فلانه لو كان ذلك الاختلاف واقعا
 لعثرنا عليه لكننا لم نعثر عليه فلم يقع ذلك الاختلاف ولما امكن ان يجاب
 بمنع هذه الملازمة بان يقال لانسلم انه لو وقع ذلك الاختلاف لعثرتم
 عليه لجواز ان لا تتبعتم تاما ولجواز ان يعثر المص عليه انتقل الش بكلمة
 الاضراب من الضعيف الى القوى وهو كلام المحقق التفتازانى فقال
 (بل قال الش المحقق فى شرح التلخيص والذى يلوح) اى يظهر
 (من كلام القوم فى هذه الآية ان فى لباس الجوع استعارتين احدهما
 تصريحية والاخرى مكنية) وهذا عطف على قوله ولم نعثر عليه فكانه
 قال كلما قال الش المحقق فى شرح التلخيص الخ كان ذلك الاختلاف
 باطلا غير واقع لكنه قال فذلك الاختلاف بطولك ان تصويره غير
 ماصورناه وصور فلا تكسل (قال المص مثاله قوله تعالى فاذاقه الله
 لباس الجوع والخوف فانه) اى الشان (شبه ماغشى الانسان عند الجوع
 والخوف من اثر الضرر) بيان لماغشى كاصفرار اللون وتغيره وورثاة
 الهيئة (من حيث الاشتمال) اى اشتمال كل من اللباس واثر الضرر واحاطته
 متعلق بشبه اى شبه من جهة الاشتمال والاحاطة المشتركة بينهما وبيان
 لعلاقة المشابهة وهى الاشتمال (باللباس) اى مايلبس اى فرد من افراد
 اى فرد كان فان المشبه به يكون فردا لانه وما كما اشار اليه فى شرح
 التلخيص ولان وجه الشبه انما يتصف به الفرد فان الاحاطة من شان
 الفرد لا المفهوم (فاستعير له) اى لاثر الضرر (اسمه) اى اسم اللباس
 اى اسم هو اللباس او اسم مايلبس وهو لفظ اللباس فالاول على طريق
 الاستخدام والثانى على غير طريقه فى الاول الاضافة من قبيل نحو شجر الاراك
 وفى الثانى من قبيل نحو غلام زيد ونحو حرف الشرط فيكون اسمه
 استعارة مصرحة بمعنى اثر الضرر * فان قلت * اى شئ يكون الاذاقة
 بالنسبة الى هذه الاستعارة * قلت * تكون تجريدا * فان قلت *
 ان المستعار له فيها هو ما يدرك من اثر الضرر كاصفرار اللون وورثاة
 الهيئة فكيف يكون الاذاقة من ملايمات المشبه حتى يكون تجريدا * قلت *
 المراد بالاذاقة الاصابة بذلك الامر الحادث كانه قيل فاصابها بلباس
 من الجوع * فان قلت * يلزم على هذا ان يكون التجريد مجازا بعلاقة
 الخصوص مع انه سبق فى بحث الترشيح والتجريد ان الترشيح يكون

مستعار الملام المشبه ولم يذ كر التجريد فلا يصح ان يكون المراد بالاذاقة
 الاصابة * قلت * الاذاقة جرت مجرى الحقيقة في الاصابة لشيء منها
 في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان من البؤس والضرر واذاقة العذاب
 * فان قلت * لم لم يقل فكساها على سبيل الترشيح مع ان الترشيح ابلغ
 من التجريد * قلت * نعم ان الترشيح ابلغ منه لكن لما كان في الاذاقة اشعار
 بشدة الاصابة دون الكسوة فان الاذاقة تستلزم الادراك باللمس من غير
 عكس + فان قلت * لم لم يقل طم الجوع مع انه يلايم الاذاقة * قلت *
 هو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما
 جميع البدن عموم الملابس للملابس وهذا بناء على ان اللباس استعارة
 مصرحة بمعنى اثر الضرر + فان قلت * ما القرينة المانعة والمعينة لهذه
 الاستعارة اذ لا بد منهما في المجاز * قلت * ان المانعة هي المضاف اليه
 وهو الجوع والخوف من حيث انهما من الكيفيات الفسائية يدلان على
 ان لا يكون لهما اللباس فينعان عن ان يراد به معناه الحقيقي ومن حيث ان لهما
 اثرا من الكيفيات المحسوسة يحيط البدن بعينان كون ذلك الاثر مرادا
 باللباس (قال المص ومن حيث الكراهية) اي ومن جهة ان النفس
 تكره ما غشى الانسان وتأذى منه عطف على قوله من حيث الاشتمال
 وبيان لوجه الشبه في الاستعارة بالكناية (بالطعم) بفتح الطاء المهملة
 وسكون العين المهملة ٢ ما يؤديه الذوق يقال طعمه حلو ومر والطعم ايضا
 ما يشتهي منه يقال ما ليس له طعم وما فلان بذى طم اذا كان له غنى
 والطعم بالضم هو الطعام الذي يشبع ٣ وههنا يحتمل الفتح والضم
 والاول هو الظاهر فالاول من المذوقات من الكيفيات المحسوسة
 والثاني من مقولة الجوهر (المر) وما يقابل الحلو (البشع) بكسر
 الشين كربه الطعم من الاطعمة يقال طعام بشع اي كربه الطعم يأخذ
 الحلق (فيكون) اي اللباس (استعارة مصرحة نظرا الى الاول) وهو
 تشبيه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف ونظرا لمفعوله لقوله فيكون
 على رأى من قال ان الفعل الناقص يدل على الحدث واتحاد فاعل الفعل
 المعلن والمفعول ليس بشرط في الحذف اللام واما على رأى من قال انه لا يدل
 على الحدث بل يدل بمادته على النسبة وبهيئته على الزمان وان الاتحاد
 شرط في حذفها فهو مفعوله لفعل محذوف اي اعتبروه استعارة مصرحة

٢ يعني برئسه نك داد و مره
 سنه دينور وجهه طعوم
 كفعود ويكون مصدرا
 بمعنى الاكل يقال طعمه طعما
 وطعاما من الباب الرابع
 اذا اكله (منه)
 ٣ والطعم بالضم ايضا صدر
 بمعنى الذوق يقال طعمه
 طعما من الباب الرابع
 اذا ذاقه (منه)

نظرا الى الاول (ومكنية) اى استعارة مكنية (نظرا الى الثانى) وهو تشبيه اللباس بالطعم المر البشيع حيث شبه امر بآخر من غير تصريح شئ من اركان التشبيه سوى المشبه الذى ذكر بلفظ المشبه به الآخر ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو الطعم المر وما يخص به هو الاذاقة وهو عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عاملين مختلفين على رأى من جوزه واما على رأى من لا يجوز فبنى على حذف العامل فى المعطوف وهذا بناء على ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث واما على رأى من قال بدلالته عليه وبعدم اشتراط الاتحاد المذكور فهو عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق (قال المص ويكون الاذاقة تخيلا) اى تخيلية عطف على فيكون وهذا بالنسبة الى المكنية فان الاذاقة بمنزلة الانظار للمنية فلا يكون ترشحا ولا تجريدا لما امر ان كلا منهما يعتبر بعد تمام الاستعارة بقربتهما فاذا عرفت هذا فاعرف ان قول المص مسافة لبيان وجه الاستشهاد بهذه الآية على جواز تشبيه شئ بامر ين الخ وهو اشارة الى مقدمة واضحة اورافعة كما اشرنا اليه فى التقرير المذكور فيكون هذا القول عبارة فى ذلك البيان يعنى فى اثبات تلك المقدمة الرافعة او الواضحة وان اردت تطبيقه على صورة من الصور القياسية الستة الاجالية تقول كلما شبه اللباس بما غشى الانسان عند الجوع والخوف من حيث الاشتمال فاستعير له وبالطعم المر البشيع من حيث الكراهية كان استعارة مصرحة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثانى والاذاقة تخيلا وكلا كان كذلك جاز تشبيه شئ بامر ين واستعمال لفظ احدهما فيه واثبات امر له من لوازم المشبه به الآخر ينتج من اول الاول من الاقترانى الاتصالى من المتعارف انه كلما شبه اللباس بما غشى الانسان عند الجوع والخوف من حيث الاشتمال فاستعير له وبالطعم المر البشيع من حيث الكراهية جائز تشبيه شئ بامر ين واستعمال لفظ احدهما فيه واثبات امر له من لوازم المشبه به الآخر فلتفرض هذه النتيجة مقدمة شرطية ولتضم اليها مقدمة واضحة لينتج المطلوب بان تقول كلما شبه اللباس بما غشى الانسان عند الجوع والخوف من حيث الاشتمال فاستعير له وبالطعم المر البشيع من حيث الكراهية جاز تشبيه شئ بامر ين واستعمال لفظ احدهما فيه واثبات امر له من لوازم المشبه به الآخر لكن شبه اللباس بما غشى الانسان عند الجوع والخوف عليه من حيث

الاشتغال فاستعير له وبالطعم المر البشيع من حيث الكراهية ينتج من المستقيم
الاتصالى انه جاز تشبيه شئ باصين واستعمال لفظ احد هما فيه واثبات
امره من لوازم المشبه به الآخر وهو المقدمة الواضعة المطلوبة واذا حطت
بما قررنا لك عرفت ان قول المص فانه شبه الخ اشارة الى صغرى الاقتراعى
الاتصالى مع محذوفه وقوله فيكون استعارة مصرحة نظرا الى الاول الخ
اشارة الى كبراه والمستقيم يحصل منه كالا ينحى على من هواه له (قوله وتحقيق
ذلك البيان) اى ما قاله المص اى بيان حقيقته وما ثبت في نفسه من حيث تطبيقه
على المذاهب الثلاثة (ان) بالفتح فانه خبر عن اسم المعنى (الاستعارة بالكناية
ان كانت تشبيها مضمرا فى النفس) كما هو مذهب الخطيب ومن تبعه
(فلا مانع من كون المشبه فى التشبيه) اى من كون لفظ المشبه فيه (مجازا)
فان الاستعارة بالكناية عنده عبارة عن التشبيه المضمرا فى النفس وداله هو
ذكر ما يخص المشبه به للدلالة والرمز على التشبيه المضمرا سواء كان لفظ المشبه
حقيقة او مجازا لا محذور فى اصل الاستعارة ودوالها فلا مانع فيه (وان
كانت) الاستعارة بالكناية لفظ (المشبه به المرموز اليه المستعار) كما هو
مذهب السلف (فلا مانع ايضا فى ذلك) اى لفظ المشبه به المرموز اليه
المستعار (من ذكر المشبه مجازا) اى ذكر مجازيا او ذكر مجازا او حال كونه
مجازا اى عن ذكر لفظ المشبه مجازا اذ لا محذور ايضا فى مدار الاستعارة
بالكناية اذ هو لفظ المشبه به المرموز اليه و ذكر بعض خواص المشبه به
عندهم فيطابق ما قاله المص على هذين المذهبين (وان كانت) الاستعارة بالكناية
لفظ (المشبه المستعار) او المستعار لفظه (للمشبه به كما هو) اى كون الاستعارة
بالكناية المشبه المستعار للمشبه به (مذهب السكاكى فصحته) اى صحة
كون المشبه مذكورا بلفظه المجازى (تدور على صحة الاستعارة) اى طلب
العارية (من المستعير) اى من الذى استعار الشئ واخذه عارية (فان
صححت) الاستعارة من المستعير (صح) كون المشبه مذكورا بلفظه المجازى
عنده والاى وان لم تصح الاستعارة من المستعير (فلا) يصح كون المشبه مذكورا
بلفظه المجازى * فان قلت * لم دار صحة كون المشبه مذكورا بلفظه
المجازى على صحة الاستعارة الشرعية من المستعير * قلت * لان الاستعارة
بالكناية عنده عبارة عن لفظ المشبه المستعار للمشبه به الادماى يكون مدار
الاستعارة لفظ المشبه فان ذكر المشبه بلفظ المشبه به يلزم ان يكون فيه استعارة

بمرتبتين الاولى ان يراد بذكر لفظ المشبه به المشبه الثانية ان يراد بلفظ المشبه
المستعار لذلك المشبه المشبه به الآخر وهو المشبه به الادعائي كما في الآية
الكريمة حيث يراد اولاً باللباس ما غشى الانسان عند الجوع والخوف ثم يراد
بهذا اللفظ المستعار لما غشى الانسان فرد من افراد الطعم المر البشيع ويستعار له
بادعاء ان ما غشى الانسان فرد من افراد الطعم المر البشيع فهل هذا الامن قبل
الاستعارة من المستعير وهذا نظير للاستعارة الاصطلاحية بالاستعارة الشرعية
وقياس لها عليها فكأنه قيل استعارة لفظ المشبه في صورة الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي كالاستعارة من المستعير والاستعارة من المستعير
لا يصح فاستعارة لفظ المشبه في صورة الاستعارة بالكناية على مذهبه
لا تصح (واعلم ان القياس في اصطلاح الفقهاء ابانة مثل حكم احد
المذكورين بمثل علته في الآخر بالرأى واركانه اربعة (الاول) الاصل
وهو المحل المشبه به وهو المقيس عليه (والثاني) الفرع وهو المحل المشبه
وهو المقيس (والثالث) حكم الاصل وهو ما افاده المص او الاجماع
او الاستحسان (والرابع) الجامع المسمى بالعلة وهو ما جعل علما وامارة
على حكم النص من الوصف الذي اشتمل عليه وجعل الفرع نظيرا له
في حكمه بوجود ذلك الوصف فيه فالاصل فيما نحن فيه الاستعارة الشرعية
من المستعير وعلة حكمه وهو عدم الصحة عدم اقتدار المستعير على تملك
منفعة ما فيه من العارية لعدم ملكه والفرع استعارة لفظ المشبه في تلك
الصورة على مذهبه للمشبه به الادعائي وهذه العلة هل هي موجودة
في هذا الفرع ام لا واذا عرفت هذا فنقول ان مساق قوله وتحقيق ذلك
البيان الى ها للاعتراض على المص بان عبارتك هذه تدل على جواز
ذكر المشبه في تلك الصورة بلفظ مجازي على كل من المذاهب الثلاثة وجواز
ذكره به على كل منها باطل ينتج من اول الاول من الجملي الغير المتعارف
ان عبارتك هذه تدل على الباطل وكل عبارة تدل على الباطل باطلة
ينتج من اول الاول من الجملي المتعارف ان عبارتك هذه باطلة اما صغرى
الغير المتعارف فظاهرة فانها على الاطلاق واما كبراه فلانه لو لم يكن باطلا
لجاز على مذهب السكاكي ايضا لكنه لم يجز على مذهبه والا لصح
الاستعارة من المستعير فيكون عبارة في الاعتراض واشارة الى جوازه على
المذهبين مذهب السلف ومذهب الخطيب فعلى هذا التقرير خلاصة

السؤال هي النقص في العبارة ومورده هذه العبارة وأما تقريره فامر ويجوز ان تكون خلاصته منعاً مع السند وح مورده هو الدعوى الضمنية وهي ان ياتي هذا مطابق على المذاهب الثلاثة وان تكون معارضة تقديرية على رأي من جوزه ومورده ح هو المدعى او الدليل على اختلاف الرايين وأما تقرير كل من هذين الوجهين فظاهر لمن احاط بما قررنا في امثاله وقد اجاب عنه بعض المحققين بانه من قبيل القياس مع الفارق اذ عدم صحة الاستعارة الشرعية من المستعير من الشارع فما جعله الشارع علامة لصحة امر فهو صحيح اذا وجدت تلك العلامة والا فلا فصحتها تدور على مساعدة الشارع وذلك بان توجد فيه تلك الالة والعلامة والعلوم العقلية والنقلية تدور صحتها على مساعدة العقل والنقل فان ساعدا صحت والا فلا فالاستعارة الشرعية من المستعير لا يساعده الشارع اذ لم توجد فيها علامة صحتها وهو الاقتدار المذكور والاستعارة بالكنابة التي هي من النقلية على مذهب السكاكي يساعدها النقل والعقل لان الانتقال بمرتين مع وضوح دلالة القرينة حالبة او مقابلة بجوزه العقل ويجوزه النقل ايضا كما في علاقة التقييد كالمشفر فانه شفة الابل فانه بعلاقة التقييد يستعمل في الشفة مطلقا وبعلاقة الاطلاق يستعمل في شفة الانسان وفي الجواز بمرتين قال القوم في قولهم كلمة من لا بداء الغاية اذ الغاية بمعنى النهاية وهي ما ينتهي اليه الشيء وهو خارج عن المتهى اسم فاعل ويراد بها بعلاقة المجاورة جزء اخير من المسافة ويراد من ذلك الجزء المسافة بعلاقة الجزئية فيراد بالغاية المسافة فيكون مجازا بمرتين ومثله غير عزيز فاذا عرفت هذا فنقول لانسلم ان صحته تدور على صحة الاستعارة من المستعير انما يكون كذلك لو كانت العلة مشتركة بينهما وليس كذلك هذا على التقرير الاول وعلى الثالث وأما على الثاني فاذنأملت حق التأمل تقدر على التقرير فلا حاجة الى الاطباب ومساق هذه الفريدة وخلاصتها بيان ما هو الحق من ان ذكر المشبه وتصريحه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه كان هناك استعارة بالكنابة اعم من ان يكون بلفظه الحقيقي وان يكون بلفظه المجازي (ولما فرغ من العقد الثاني الذي في تحقيق معنى الاستعارة بالكنابة شرع في العقد الثالث فقال (العقد) اي الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة المتعينة بشخصه

مطلب العقد الثالث في
تحقيق قرينة الاستعارة
بالكنابة

او المهودة جزأ من العقود الثلاثة (الثالث) الواقع في المرتبة الثالثة او
المصير للعقدين بانضمامه اليهما ثلاثة بحسب الاسم كائن او كائنة (في
تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية) اى بيان حقيقتها على المذهب
الثلاثة (وما يذكروا زيادة) اى زائدا او ذا زيادة او زيادة (عليها) اى
على القرينة (من ملايمات المشبه به) اى بعض خواصه ورواده
عطف على القرينة عطفاً قبل الربط اذ الغرض المسوق لهذا الكلام
التمييز وذلك انما يحصل بقصر المسند اليه على المسند وبالعكس ولو صار
العطف بعد الربط لجاء التناقض كما لا يخفى وقد سبق التحقيقات المتعلقة
بهذا الكلام فى امثاله بحسب لاهه ومبتدأه ونعته وظرفيته وقضيته
باعتبار طرفيها وباعتبار موضوعها وجهتها وخارجيتها وحقيقتها
وغير ذلك فلا حاجة الى الاطناب * فان قلت * هذا المقدم من العقود
الثلاثة التى ادرج المص فيها بيان الاستعارات واقسامها وقرائنها وهذا
الادراج يقتضى ان يبين فى هذا العقد قرينة الاستعارة المصروفة
كقرينة المكنية فلم خص هذا العقد بالقرينة للاستعارة المكنية * قلت * ان ذات
القرينة من حيث هى معلومة من تعريف الجواز وقرينة المصروفة ليس
فيها شئ زائد على ما بينت فى تعريف الجواز بخلاف قرينة الاستعارة
بالكنائية فان فيها شيئاً زائداً من الوصف بالتحقيق او التخيل المجهول
والمنازع فيه المخصوص بقرينة الاستعارة بالكناية فست الحاجة الى بيان
قرينتها دون قرينة المصروفة فلذلك خص بقرينة المكنية * فان
قلت * ينبغي ان يكتفى بما ذكر زيادة على القرينة من ملايمات
المشبه به ببيان تقسيم الاستعارة الى المطلقة والمرشحة والمجردة لحصول العلم
بالترشيح والتجريد والاطلاق سواء كان للاستعارة المصروفة او المكنية
* قلت * لما كان ما يذكر زيادة على القرينة من ملايمات
المشبه به من جنس القرينة من حيث انها من ملايم المشبه به فتوهم انه
هل يعد من القرينة المكررة او من الترشيح فتعرض الى بيانها فقط
دون التجريد والاطلاق لكونهما معلومين مما سبق (قال المص رح فى نحو
قولك مخالب النية نشبت بفلان) اى فى قولك مخالب النية نشبت بفلان
ونحوه اى فى هذا النظم وكل نظم بمثابة الاشتغال على ما يذكرفيه زيادة
على القرينة من ملايمات المشبه به وهو متعلق بقوله يذكرفيه والظرفية

من قبيل ظرفية الكل للجزء * فان قلت * لم ابدل هذا النظم من المضاف اليه وهو قولك على تقدير ان يكون بدلا ولم اتي بالتوكيد على تقدير ان يكون توكيدا ولم اتي بعطف البيان على تقدير ان يكون عطف بيان * قلت * لزيادة الايضاح والتقرير وقد سبق الفرق بين الابدال والتوكيد وعطف البيان فعلى البدلية لكونه بدل الكل من الكل من قبيل بيان التقرير وعلى التوكيدية من قبيل بيان التقرير وايضا وعلى البيانية من قبيل بيان التفسير كما لا يخفى على اهل البيان وقد سبق تحقيقه وانواعه في هذا الجزء * فان قلت * اضافة القول الى ضمير المخاطب عهدية فانها الاصل في التعريف على ما بين في الاصول فكيف يحتاج الى الايضاح والتفسير * قلت * هذا مثل المبهات مثل هذا الرجل والابهام لاينا في التعريف والعهدية ولا الاحتياج الى الايضاح والتفسير فلذلك جوازوا كون مثله جملة استينافية بتقدير المبتدأ اى هو مخالب النية الخ وكونه جملة تفسيرية بتقدير اعنى اى اعنى به مخالب النية الخ وفي هذا النظم ذكر زيادة على القرينة مما يلايم المشبهه فالقرينة والزيادة عليهما تدلان على الاستعارة فانيهما تعتبر قرينة وتعد الاخرى ترشيحا جائزة بالنظر الى ذاتيهما لكن المناسب كما سيجي ان يعتبر قريب الاستعارة قرينة وبعيدها ترشيحا فلذلك اعتبر الشارح المخالب قرينة ونشبت زيادة عليها (قوله فان المخالب) الكائن (فيه) اى في هذا القول (قرينة الاستعارة) اى قرينة دالة على الاستعارة بالكناية (وهو) اى المخالب (جمع مخلب بكسر الميم وفتح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع) اى كل فرد متصف بالحيوان المفترس (طائرا كان او ماشيا) اى سواء كان ذلك السبع طائرا او ماشيا (او هو) اى المخلب كائن (لما) اى لسبع (يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد) فعلى المعنى الاول يكون بين المخلب والظفر عموم وخصوص مطلق اذ يصدق كل مخلب ظفر وايس كل ظفر مخلبا لشمول الظفر على ظفر الحيوانات كلها سباعا او غيره وعلى المعنى الثانى تبين كلى وقد سبق ان مرجعه الى صدق سالبين كليتين من الطرفين ومن جهة الجهة الى الدائمتين فلاشئ من المخالب بظفر دائما ولاشئ من الظفر بمخلب دائما واما بين الظفرين ظفر كل سبع وظفر مالا يصيد فعموم وخصوص مطلق وكذلك بين المخلبين بالمعنيين كما لا يخفى على التأمل الصادق (قوله ونشبت) بالنصب

تقدير عطف على اسم ان اعني المخالب (وقوله كفرح) صفته بيان لبابه
وقوله (بمعنى علق) معلوم من التفعيل صفة بعد صفته بيان لمعناه
فقائمة كل منهما الايضاح لكن احدهما من جهة اللفظ والباب
والاخرى من جهة المعنى وقوله (زيادة على القرينة) عطف على
خبر ان اعني قرينة من قبل عطف الشئين بحرف واحد على معمولي
حامل واحد وهو جائز بالاتفاق والمعنى ونشبت فيه الملايم للمشبه به وهو
السبع زيادة على قرينة التي هي ايضا من ملايم المشبه به ومساق قول
الش وهو فان المخالب الخ لاثبات المدعى المستفاد من كلام المص وهو
ان قرينة الاستعارة بالكناية التي هي من ملايمات المشبه به وما يذكر زيادة
عليها من ملايمات المشبه به ايضا موجود في هذا التركيب وامان تطبيقه على
القانون الميزاني بان يقال لما كان المخالب فيه الملايم للمشبه به قرينة الاستعارة
ونشبت الملايم له زيادة عليها كاتمام وجودتين في هذا النظم لكن المقدم حق فالتالي
منه اما الملازمة فظاهرة واما حقيقة المقدم باعتبار كل جزء مع قيده فلان المخالب
اما بمعنى اظفار السبع مطلقا او بمعنى ظفر ما يصيد والاول ملايم للمشبه به
فيه والثاني ملايمه ينتج من القياس المقسم المنحد النتيجة من اول الاول
ان المخالب فيه ملايم المشبه به فيكون قرينة لقربه وانه لما كان نشبت الذي
فيه بمعنى علق كان ملايما للمشبه به لكن كان بمعناه فكان ملايما فكما
ثبت كل جزء من المقدم كان المقدم حقا فظهر ان قوله فان المخاطب الخ
اشارة الى المقدمة الواضحة والمقدمة الشرطية مطوية على ماهو الظاهر
ويمكن ان يقرر بغير الوجه الذي قررنا فقرر ولا تكسل (قال المص وفيه
خمس فرائد) وقد سبق الابحاث المتعلقة بهذا الكلام في قول المص وفيه
ست فرائد فلا حاجة الى الامادة في الكتابة (قال المص الفريدة الاولى ذهب
السلف) وقد سبق ان المراد به من هو في هذا الفن فلذلك توهم المناقاة
بين هذه الفريدة وبين ماسياتي من الفريدة البانية فرفعه الشارح فاستثنى بقوله
(سوى صاحب الكشف) وبين المراد بالسلف ههنا هو من عدا صاحب
الكشاف بقرينة ماسياتي (قال المص الى ان) لفظ (الامر) اي المعنى
(الذي اثبت) ونسب (للشبه) في صورة الاستعارة او الى ان الامر
اي اللفظ الذي اثبت اي اثبت معاه فان استخدمت في ضمير اثبت فلا مجاز
في اسناده والافق اسناده مجاز او محمول على المبالغة وقيل المراد بالامر اللفظ

والاثبات والملازمة وان كان كل منهما حال المعنى اولا وبالذات لكن يوصف اللفظ به ويسند الفعل انشئ منه الى اللفظ حقيقة فلا حاجة الى ارتكاب المجاز في اسناد اثبت الى الامر او الاستحزام في مستعمل فتأمل انتهى وفيه نظر فانه يتوقف على ان توصيف اللفظ به حقيقة عرفية فان ثبت صحح والا فلا (قال المص من خواص المشبه به) صفة للامر اى الكائن من خواصه اى بعضها وانت اذا تأملت تعرف انه هل يلزم حذف الموصول مع بعض صلته ام لا وان اضافة الخواص هل هى معنوية ام لفظية وان اضافة المشتق من اى جهة تفيد الاختصاص والتخصيص اذا كانت معنوية ويجوز ان يكون حالا منه باعتبار ان الموصول عبارة عنه (مستعمل) اى الامر خبر ان * فان قلت * اهو بدون فاعله خبر ام مع فاعله * قلت * هو مع فاعله خبر * فان قلت * لم صار معه خبرا ولم يصير بدونه * قلت * لعدم صحة الحمل بدونه * فان قلت * لم يصح بدونه * قلت * لانه بدون اعتباره عبارة عن الحدث فلا يتحد مع المبتدأ فى الحال او فى الاصل وامام مع فاعله فيصح فلذلك قالوا لا يكون الخبر الاجامدا او مركبا جملة او غيرها * فان قلت * لم اتى المسند ذلك * قلت * لتقوى الحكم لتضمنه الضمير مثل الفعل فيتكرر الاسناد والنسبة وتقوى الحكم * فان قلت * فلم لم يحكم بانه مع فاعله جملة كما حكم على الفعل مع فاعله مع ان كلا منها يفيد تقوية الحكم فى مثل زيد قائم وزيد قائم ولا عموم لمعاملة الجملة فى البناء بل اعرب * قلت * لما تضمن مثل زيد قائم الضمير وشبه بالخالى عنه حيث لم يتغير فى التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالى عنه مثل انا غلام وانت غلام وهو غلام روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل مفيدا للتقوية فى الجملة واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولم يجعل مبنيا بل جعل معربا * فان قلت * اذا كان مع فاعله خبرا مثلا فنقتضى الاعراب بوجد فى المجموع فيستحق آخر الجزء الاخير الاعراب فكيف يكون معربا * قلت * نعم اكن لما كان الجزء الاخير مشغولا باعراب مامله وكان هو محلا للاعراب اعطى الاعراب الذى يستحقه المجموع له * فان قلت * لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى مثله بناء على شبهه بالخالى عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر مثل نصر زيد ونصر الزيد ان ونصر الزيدون * قلت *

مطلب فى الاسئلة
والاجوبة فى نحو زيد
قائم

جعل ما اسند الى الظاهر تابعا للسند الى الضمير وحل عليه في حكم الافراد
 والاعراب وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف
 ابوه اى جعل تابعا لعارف السند الى الضمير المسند الى الظاهر فحكم
 بانه مفرد مثله (قال المص رح في معناه الحقيقى) الذى وضع ذلك الامر له
 كما في قوله واذا المنية انشبت اظفارها فان الاظفار الذى هو من خواص
 المشبه به وهو السبع مستعمل في معناه الحقيقى (وانما المجاز في الاثبات)
 اى اثبات ذلك الامر الى المشبه المذكور الذى هو غير ماهوله وهذا من قبيل ظرفية المحل للمحال
 وبعبارة اخرى من قبيل ظرفية الموصوف للصفة كما لا يخفى اى المجاز مقصور
 على الكون في الاثبات لا يتجاوز الى الكون في اللغة واللفظ وقد سبق الكلام
 المتعلق باستعمال انما والظاهر ان القصر ههنا قصر افراد اذا الظاهر ان الغرض
 المسوق له هذا الكلام المقابلة لصاحب الكشف نعم يلزمه المقابلة
 للسكاكى فيكون في الاول عبارة وفي الثانى اشارة وهذا الاثبات مجاز عقلى
 كاثبات الاثبات للربيع فى اثبت الربيع البقل وعلى هذا الاستعارة بالكناية
 والاستعارة التخيلية امران معنويان فالاول صفة اللفظ والثانى صفة
 المتكلم وهما متلازمان فى الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان التخيلية
 يجب ان تكون قرينة للاستعارة بالكناية البتة وهى ان تكون قرينة
 للتخيلية البتة عند السلف وتبعهم الخطيب (قوله بعم البيان) المهود
 وهو ذهب السلف الى ان الامر الذى اثبت للمشبه من خواص المشبه به
 مستعمل في معناه الحقيقى وانما المجاز في الاثبات (الترشيح) عموم الكلى
 للجزئى اذ يصدق عليه انه امر من خواص المشبه به اثبت للمشبه مستعمل
 في معناه الحقيقى وانما المجاز في الاثبات وذلك العموم ليس بصحيح (وليس
 كلام السلف فيما) اى فى كتبهم (رأينا) اى رأيت او عرفته او سمعته (الا)
 كائنا (فى التخيلية) بيان لوجه عدم صحة البيان على سبيل العموم اى
 كلامهم فيما رأيا مقصور على الكون فى الاستعارة التخيلية لا يتجاوز الى
 الكون فى الترشيح فانهم ليسوا قائلين بان الترشيح مستعمل فى معناه الحقيقى
 وانما المجاز فى اثباته ولم يذهبوا اليه والراى انما فى كتبهم الكنى لم نره فيها فيكون
 هذا الاستناد من قبيل اسناد ما لم يكن منهم فيكون هذا البيان غير مطابق
 للواقع فساق هذا القول اعنى بعم للاعتراض على المص وحا صله

ان هذا البيان يعم الترشيح فيفيد ان الترشيح مستعمل في معناه الحقيقي
وانما المجاز في اثباته عند السلف وهذا المقاد خلاف الواقع وخلصته
بحوزان تكون نقضا في العبارة ومعارضة تقديرية على رأى ومنعا مع السند
وانت بما حطت بما قررنا فيامر من امثاله تقدر على التطبيق على القوانين
التوجيهية وعلى القواعد الميزانية والظ ان القصر افراد المخاطب به
المص وقدر ان النفي والاستثناء في اى مقام يستعمل وههنا مقامه أم لا
أعلى مقتضى الظاهر أم على خلافه (واجاب عن هذا الاعتراض
بعض المحققين بنحرير المراد من الاثبات في قول المص الى ان الامر الذى
اثبت للمشبه الخ بالاثبات اولاً بقرينة تعريفهم الاستعارة بالكناية وبقرينة
ان هذا الاثبات هو قرينة لها التى لانتم الاستعارة الابهى وبقرينة
التبادر من اثبات رادف المشبه به ليدل على الاستعارة الغير المصرح
بها فلايم للبيان على الترشيح اذ اثباته في المرتبة الثانية بعد تمام
الاستعارة ولا يسمى تخيلية وبعضهم بان عدم الرؤية لا يوجب عدم الوجود
في نفس الامر فاعل المص رأى كلامهم الصريح فيه اور أى ما يفهم
منه ذلك على وجه المقايضة ولذا اتى البيان على وجه العموم انتهى
(قوله وايضا) عطف على قوله وليس كلام الخ بياناً لوجه آخر لعدم صحة
عموم البيان (لا يصح على عموم) اى عموم البيان (قوله اى قول المص
(ويسمونه) اى ويسمى السلف ذلك الاثبات (استعارة تخيلية) وانما
لم يصح على عمومهم فانهم لا يسمون اثبات ما زاد على قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تخيلية بل هو ترشيح (قوله فيجب تخصيص الامر
بما لا يتم الاستعارة الابه) تفريع على عموم البيان مع ملاحظة وجهى
عدم صحته على انه بعد التسمية يكون ذلك الاثبات تعريفاً للاستعارة
التخيلية فيجب مساواته للمعرف فيقتضى وجوب تخصيص البيان وذلك
انما يحصل بتخصيص الامر بما ذكر والحاصل ان الاستعارة التخيلية
عند السلف هى اثبات الامر الذى هو من خواص المشبه به وبما لا يتم
الاستعارة الابه للمشبه مستعملاً في معناه الحقيقي والدليل على ذلك التخصيص
مامر في بحث التجريد والترشح واما على احتمال عموم البيان للترشح
بناء على جواز رؤية المص ما يدل عليه من كلامهم فلا محذور فيه
اذ غاية ما في الباب كلاهما مشتركان في هذه الكيفية فاليهم اعتبار تخيلاً

بعد الآخر ترشحا واما التسمية فتصح جلا على الاستخدام في ضمير يسمونه
حيث يعاد الى الاثبات المخصوص وهو اثبات ما لا يتم الاستعارة الابه
بقريئة المقام فلا يلزم ان يكون اثبات الترشيح مسمى بالاستعارة التخيلية
(قوله وتسميته) اى تسمية ذلك الاثبات (استعارة) اى جعل الاستعارة
جزأ من اسمه اذ التسمية بالمجموع لا بالاستعارة فقط مبتدأ خبره قوله
(لانه) اى الشان (استعير ذلك الاثبات من المشبه به) الذى هو ماهوله
(للمشبه) الذى هو غير ماهوله وقد سبق ان للاستعارة معنى لغويا ومعنى
اصطلاحيا وهو قد يكون معنى مصدريا ومعنى اسميا والمعنى الاصطلاحي
المصدرى قد يكون صفة المتكلم ان كان مصدرا معلوما وقد يكون صفة
لفظ ان كان مصدرا مجهولا وههنا صفة المتكلم ولما كان ذلك الامر
من خواص المشبه به كان اسناده اليه اسنادا الى ماهوله واسناده الى
المشبه اسنادا الى غير ماهوله فقد استعير الاسناد ونقل مما هو له لغير ماهوله
والى غيره لمشابهة الغير بما هو له فى الملايسة ولو ادعاء كما استعير للرجل
الشجاع اسم الاسد ونقل اليه لمشابهته اياه فى الجراءة والشجاعة لكن هذا
ليس باستعارة لغوية ولا اصطلاحية لانها مخصوصة فى الاصطلاح
باستعمال كلمة فى غير ما وضعت له للمشابهة بل هو نقل الاسناد من محل
الى غيره فشابه هذه الحالة بالاستعارة اللغوية والاستعارة الاصطلاحية
فناسب جعلها جزأ من هذا الاسم (قوله وتخيلية) عطف على استعارة
اى جعل لفظ تخيلية جزأ من الاسم (لانه) اى الشان (خيل) معلوم
من التخيل بمعنى الالفاء الى الخيال (ثبوته) اى ثبوت الامر الذى هو
من خواص المشبه به مفعول خيل (ادعاء انحاده) اى اتحاد المشبه
فاعل خيل (مع المشبه به) حاصله ان ادعاء انحاده المشبه بالمشبه به يلحق
الى الخيال ان الامر الذى هو من خواص المشبه به ثابت للمشبه فيكون
الاثبات مبنيا على ذلك التخيل فيصح نسبته الى التخيل فهو من قبيل
نسبة السبب الى السبب فيكون من حيث انه اسم منسوب بحسب اللفظة
اعم والمعنى الاصطلاحى اخص فهو من قبيل جعل اعم جزأ من اسم
الاخص فلذلك ناسب جعله جزأ من هذا الاسم فظهر من هذا ان مساق
قوله وتسميته الى ههنا ابيان وجه التسمية واثبات مناسبة التسمية
العرفية اذ لا بد فيها من المناسبة بين المقول عنه والمنقول اليه على ما بين

في محله (قوله وقوله وانما المجاز في الاثبات بمعنى ما المجاز الا في الاثبات) تفسير لانما فانه يحتمل ان يكون ما موصولة اسم ان ويحتمل ان يكون من ادوات القصر فتح يكون ما كفاية وان المقصور هو المجاز والمقصور عليه هو في الاثبات (اي في اثبات تلك الخاصة للمشبه) تفسير للام الاثبات بانها للعهد الخارجى اذ قد سبق مدخولها في ضمن قوله الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به وهو حصة معينة من مفهوم مدخولها وهو الاثبات هذا على رأى من لم يجوز كون اللام عوضا عن المضاف اليه واما على رأى من جوزه فتفسير للمضاف اليه المحذوف الذى عوضت عنه اللام وقد سبق التحقيق المتعلق بالتفسير في الاول (وقع من السلف) خبر المبتدأ المذكور آنفا وهو قوله وقوله وانما المجاز الخ (بيانا) اي مينا او ذبايان او على المبالغة اولى بيان واظهار (لان يسمى) واللام الجارة للتقوية (مثل هذا المجاز) اي اثبات شئ لغير ما هو له بمائل اثبات خاصة المشبه به للمشبه في كونه الى غير ما هو له (مجازا في الاثبات فآخذ المص واورده ههنا لمزيد تعلقه بهذا المقام فلا يتوهم انه ليس في محله اذ مثل هذا المجاز عام وهذا المجاز خاص فالخاص يستلزم وجود العام اذا كان العام من ذاتيات الخاص وههنا كذلك فيكون بيانا لمذهبهم بكلامهم (قوله ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية) (واعلم ان وجه التسمية عبارة عن المناسبة بين المعنى المقول عنه وبين المعنى المقول اليه تعتبر تلك المناسبة حين التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تسميته ووضع المعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وتلك المناسبة لا يشترط فيها بقاءها في المعنى الموضوع له ولا اطراده في كل معنى توجد فيه تلك المناسبة فلذلك يقال ان وجه التسمية لا يطرد ولا ينعكس بمعنى ليس كلما وجدت المناسبة يسمى باسم ذلك المناسب وليس كلما زالت تلك المناسبة زالت تلك التسمية اذ كثيرا ما يسمى الشئ باسم بمناسبة زالت المناسبة بقي الاسم وكثيرا ما توجد المناسبة لم يسمى باسم المناسب بخلاف التوصيف بالمعنى الذى يقوم بالغير فانه يشترط فيه بقاء المعنى فان وجد يوصف وان زال لم يوصف الانسان باحمر عند بقاء الحمرة وعدم صحة الوصف به عند زوالها وقد سبق الكلام المتعلق بالتسمية والتوصيف في الجزء الاول (قوله حتى يتجه ان) اثبات (الزائد) اي الامر الذى يزيد (على القرينة) التى هى

اثبات الامر الذي هو من خواص المشبه به للشبه (ايضا يشار كها)
اي يشارك الزائد القرينة (في كونها مستعارا اثباتها) (مخيلا)
ثبوت المشبه اي يشاركها في هذه الصفة فان الترشيح هو ايضا من خواص
المشبه به واستعير اثباته من المشبه به للشبه وخيل ثبوت المشبه ادعاء اتحاد
مع المشبه به فيلزم ان يسمى بذلك الاسم فلما لم يوجب وجود وجه
التسمية التسمية لا يتوجه هذا السؤال حتى يحتاج الى الدفع ولو اورد لا جيب
بان وجه التسمية لا يوجب ذلك فقد ظهر ان قوله حتى يتجه غاية للمنفى لانه في
وقدم تحقيق كنه حتى في هذا الجزء (قال المص ويحكمون) اي السلف
(بعدم انفكاك المكنى عنه) وهو لفظ المشبه به المستعار في النفس الرموز اليه
بذكر لازمه (عنها) اي عن الاستعارة التخيلية يعني لزم التخيلية
للمكنى عنه ويصدق القضية الكلية من طرف الاستعارة بالكناية عندهم
وهي كلما تحققت الاستعارة بالكناية تحققت الاستعارة التخيلية لانها
قرينة لها ولا يتم الاستعارة الا بالقرينة وجوز صاحب الكشف انفكاكه
عنها كما سيأتي والعلامة التفتاني ذهب الى التلازم بينهما عند السلف
والخطيب بمعنى انه يصدق القضية الكلية من الطرفين وهما كلما تحقق
المكنية تحقق التخيلية وكما تحقق التخيلية تحقق المكنية * فان قلت *
لم قصر المص على الطرف الواحد * قلت لاقتضاء بيانه السابق
هذا القدر دون التلازم * فان قلت * اذا قلنا اظفار المني الشبيهة
بالاسد اهلكت فلانا يوجد فيه التخيلية بدون المكنية * قلت * هذا
كلام مصنوع لا عبرة به ولو سلم يكون ترشيحا تشبيها لا تخيلا كما يسمى اطولا لكن
في قوله عليه الصلوة والسلام امر عكن لحوقابي اطولا لكن يدا ترشيحا للمجاز
اعني اليد المستعملة في النعمة بعلاقة المصدرية او المظهرية (و اليه)
اي الى ما ذهب اليه السلف من ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص
المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في الابات وتسمية ذلك الابات
استعارة تخيلية والحكم بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة
التخيلية (ذهب الخطيب) اي ذهب الخطيب مقصود على الكون الى
عدم انفكاكها عنها لا يتجاوز الى انفكاكها عنها كما جوز الكشف
يعني ان الخطيب مع السلف في ان ذلك امر مستعمل في معناه الحقيقي
وفي تسمية ذلك الابات استعارة تخيلية وفي هذا الحكم والتصديق والاعتقاد

وهذه الجملة عطف على جملة ذهب السلف الخ والجامع باعتبار المسند اليهما
ومسنديهما ظاهر وخلاصة هذه الفريدة ان الاستعارة التخييلية عبارة
عند السلف عن اثبات ماهو من خواص المشبه به ولا يتم الاستعارة الا به
للمشبه وان ذلك المثبت مستعمل في معناه الحقيقي وان الاستعارة بالكناية لا تنفك
عنها وان الخطيب مهمهم في ذلك كله (لما فرغ من الفريدة الاولى من العقد
الثالث شرع في الفريدة النانية منه فقال (الفريدة الثانية) في بيان مذهب
الكشاف ومن تبعه (جوز صاحب الكشاف) او هذه العبارة او مدلول هذه
العبارة وقد سبق تحقيقه في الجزء الاول في نظيره (كونه) اى كون الامر الذى
اثبت للمشبه من خواص المشبه به وايس عاندا الى الاثبات على ما يوهمه السباق
اذ ينافيه قوله (استعارة تحقيقية) اى مصرحة كما سيأتى ولم يسم الاثبات استعارة
مصرحة بل لم يسم استعارة (فى بعض المواد) اى فى بعض التراكيب الذى
يوجد فيه للمشبه تابع وملايم يشبه بذلك الامر الذى اثبت للمشبه من خواص
المشبه به فيستعار لفظ ذلك الامر لتابع المشبه وملايمه استعارة مصرحة
لا فى كل مادة يوجد فيه الاستعارة المكنية (كما) اى كالنقض الملايم
المشبه به وهو الحبل المستعار تصريحية للملايم المشبه وهو الابطال وذلك
المشبه هو العهد الكائن (فى قوله تعالى يتقضون عهد الله) او كالذى
كان فى قوله تعالى اى فى هذه المادة (حيث استعير الحبل) الغير المذكور فى النظم
لا لفظا ولا تقديرا اى فى النفس (للعهد على سبيل الكناية) مفعول مطلق نوعى
مجازى لاستعير واريد به العهد (و) استعير (النقص) الذى هو من خواص
المشبه به وهو الحبل ولا يتم تلك الاستعارة بدونه (لابطاله) اى الذى هو ملايم
المشبه وهو العهد حيث يشبه النقص الملايم للمشبه وهو الحبل بالابطال
الملايم للمشبه فى ازالة المنفعة والوصول الى المطا (واعلم ان كلمة حيث
للمكان وقال الامام الاخفش قد تستعمل للزمان وهى من الظروف
المقطوعة المبنية ولا تضاف الا الى جملة فعلية كانت او اسمية فى الاكثر وفى
الرضى (اعلم ان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين اما واجبة الاضافة
اليها بالوضع وهى ثلاثة لا غير حيث فى المكان واذا واذا فى الزمان واما اذا
واذا فى اضافتهما الى الجملة خلاف كمر وانما اضيفت اليها ليتخصص
معناها بمضمون تلك الجملة فان الغرض من وضع معناها هو الافادة بما يتخصص
من معناها فى الاستعمال وقد مر الكلام بما يتعلق بمنها فى اما بعد فهى من

مطلب الفريدة الثانية
من العقد الثالث فى بيان
مذهب الكشاف ومن
تبعه

مطلب كلمة حيث وتحقيقها

الظروف المكانية المبهمة فلذلك حذف منها في وجوباً قياساً فهي ظرف
 للظرف اعني كما وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو كما في قوله تعالى اي الامر
 الذي اثبت للمشهد من خواص المشبه به ما في قوله ومثله حيث استعير الخ
 ويلزمه تعليل تطبيق المثال للمثل اوهى للتعليل مجازاً لاشتراك المكان
 والعلة في كونهما محتاجاً اليهما والحاصل ان الاستعارة بالكناية في هذه
 الآية عند السلف في الحبل الغير المذكور حيث استعير للعهد لاشتراكهما
 في الكون ما به الوصلة ودل عليها بذلك ينقضون باعتبار معناه
 الحقيقي ويكون المجاز في النسبة الوتوعية فقط دون الاغوى وجعل
 صاحب الكشف النقض استعارة مصرحة للإبطال الذي
 هو ملايم العهد مع كونهما قرينة للاستعارة بالكناية * فان قلت *
 اذا كان النقض استعارة مصرحة يكون المراد به المعنى المجازي وهو
 ابطال العهد فكيف يكون كناية عن استعارة اخرى وهى استعارة
 الحبل الغير المذكور وقرينة عليها * قلت * هذه الاستعارة من حيث
 انها متفرعة على الاستعارة الاخرى صارت كناية عنها ودالة عليها
 فان النقض انما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد
 بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل وسمى باسمه نزل ابطاله منزلة نقضه
 فلو لا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للإبطال
 فعلم من ههنا ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية فان القرائن
 في هذه الصورة استعارة مصرحة تحقيقية وليس هناك استعارة تخيلية
 فقد ظهر بما قررنا ان القرينة للاستعارة المكنية في هذه الصورة ليست مجرد
 التعبير عن ملايم المشبه به بما وضع له كما قاله الش كما سيأتى منه (قوله قال
 صاحب الكشف شاع استعمال النقض في ابطال العهد) الغرض
 من هذين التقلين بيان لقرينة الاستعارة المصرحة وهى النقض في هذه
 الآية فيكون عبارة فيه واشارة في بيان منشأ اخذ المص تجويز صاحب
 الكشف ذلك * فان قلت * ان للشيوخ معنيين احدهما الدلالة على
 الكثرة والشمول لكل فرد كما في لادجل في الدار وهو الشيوخ الاستغراقى
 وثانيهما الشيوخ باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض واي فرد
 يفرض من غير تعيين نحو رجل عالم جائى والفرق بينهما ان في الاول
 تعييناً حيث احاط بجميع الافراد ولم يبق فرد وفي الثانى ليس فيه ذلك التعيين

وان الثانى يوجد فى الاسماء والافعال والاول فى الاسماء فقط على ماين فى محله فكيف يكون الشيوخ قرينة لها * قلت * ان ما ذكرته من المعنيين هو معنى عرفى عند اهل العربية وهو ليس بمراد ههنا بل المراد ههنا معناه اللغوى وهو الاشتهار يقال شاع الخبر يشيع شيئا كبيعا وشيوعا كقعود او مشاما كتما وشيعوعة كديمومة وشيعانا بالفتحات اذا ذاع بين الناس وفشا واشتهر كذا فى المحيط ولا شك حينئذ يكون قرينة * فان قلت * ان الشيوخ قد يكون شيوع اللفظ فى المعنى لمناسبة وعلاقة وقد يكون بدونها فكيف يكون قرينة للمجاز والاستعارة * قلت * لا يخفى ان شيوخ النقص فى ابطال العهد من قبيل الاول من الثانى ولا من قبيل الشيوخ فى غير المعنى الحقيقى مطلقا اى من غير اعتبار المناسبة سواء وجدت اولا فيكون قرينة المجازية (من حيث تسميتهم) اى ذكرهم (العهد بالحبل على سبيل الاستعارة) اى تسمية كائنة على سبيل الاستعارة التصريحية (لما فيه) اى فى العهد (من ثبات الوصلة بين المتعاهدين) كما ان فى الحبل ثبات الوصلة بين الطالب والمطلوب ففيه اشارة الى العلاقة ووجه الشبه بين العهد والحبل اذ كل منهما سبب لثبات الوصلة بين الشئيين مطلقا ومساق قوله من حيث تسميتهم الخ لبيان حلة شيوخ النقص فى المعنى الغير الحقيقى المناسبة وعلاقة المشابهة فيكون الشهرة بهذا الوجه فيما بينهم قبل النزول قرينة الاستعارة التصريحية فى الآية ولما كان هذا الشيوخ متفرعا على هذه التسمية لا يضر ان يكون ينقضون بالمعنى المجازى قرينة للاستعارة الاخرى المكنى عنها وهى استعارة الحبل الغير المذكور للعهد استعارة بالكناية (قوله قال الشارح المحقق للتخييص) اى العلامة التفتازانى (قد استفدنا منه) اى من كلام صاحب الكشف هذا (ان قرينة الاستعارة) اى الاستعارة بالكناية (لا يجب ان تكون تخيلية) اى استعارة تخيلية (بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد) * فان قلت * باى طريق من طرق الافادة والاستفادة استفيد هذا من كلام صاحب الكشف * قلت * بطريق الاشارة لان مساق كلامه لبيان الاستعارة فى هذه الآية الكريمة لكن يلزمه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية * فان قلت * لو كان النقص استعارة لابطال العهد يلزم التكرار فى الآية الكريمة * قلت *

قد مر جوابه في تحقيق قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا في بحث الترشيح
 فلا حاجة الى الامادة في الكتابة (قوله فالقرينة) الدالة على الاستعارة بالكناية
 (بمجرد التعبير) عن المراد (عن ملايم المشبه بما وضع لملايم المشبه به) تقريب
 على كون قرينة الاستعارة بالكناية تحقيقية اذ حينئذ يكون المراد لا بما للمشبه
 المذكور في التركيب فلا يدل على الاستعارة المضمر في النفس لا باعتبار المعنى
 المراد ولا باعتبار الاثبات لغير ما هو له بل باعتبار اللفظ الموضوع لملايم المشبه به
 فقط بلا ملاحظة المعنى المراد ولا بملاحظة المعنى الحقيقي * فان قلت * فعلى
 هذا لم يكن شيء من روادف المشبه به مذكورا في الكلام وهو ينا في قول صاحب
 الكشف وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
 ثم يرمزوا به كشيء من روادفه * قلت * مراده بذكر الروادف اعم
 من ذكر الروادف الحقيقي والرادف المجازي بقرينة تصريحه باستعارة
 النقص لا بطل العهد في الآية الكريمة فلا منافاة فان ابطال العهد لما نزل
 منزلة النقص الحقيقي وعبر عنه باسمه صار مرادفا مجازيا للحبل المستعار
 بالاستعارة المكنية كذا وجهه السيد الشريف في حاشيته على المطول
 (قوله ويجرى ان يكون التخييل باثبات النقص الحقيقي ايضا) وهو تفريق
 طاقات الحبل وهذا الجريان على مذهب السلف والخطيب كما مر من ان
 الاستعارة بالكناية في الحبل الغير المذكور او التشبيه المضمر في النفس والنقص
 مستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في اثباته الى المشبه وهو العهد * فان
 قلت * ان الاستعارة الحقيقية مجاز يحتاج الى القرينة المانعة عن ارادة
 المعنى الحقيقي فاذا وجدت هنالك تلك القرينة وصحت الاستعارة الحقيقية
 لا يصح ارادة المعنى الحقيقي فكيف يجري التخييل هناك باثبات النقص
 الحقيقي * قلت * القرينة هناك انما تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
 للنقص على ان يبقى الاثبات على حقيقةه واما اذا حل الاثبات على المجاز
 فلا يكون مانعة فهذا اعتبار وذلك باعتبار آخر فيصح الحمل باعتبار على
 المجاز اللغوي وباعتبار آخر على المجاز العقلي وقد سبق ان القرينة قد تكون
 قطعية وقد تكون محتملة وههنا محتملة والغرض من هذا القول هو التوطئة
 الى بيان منشأ الفريدة الرابعة وسبب بيانها وهو قول صاحب الكشف
 في هذه الآية الكريمة (فجعلها) اي الآية الكريمة فيه تأمل (استعارة
 لا بطل العهد من غير النقات الى هذا الاحتمال) اي من غير ان يذكر

هذا الاحتمال الذي هو الجريان على مذهب السلف والخطيب (يشعر)
 اى يدل ذلك الجمل (بانه) اى الشأن (ما امكن ذلك) اى مدة
 امكان جريان الاستعارة المصروفة في الامر المثبت للمشبه في صورة
 الاستعارة بالكناية (لا يلتفت الى غيره) اى الى غير ذلك الجريان
 * فان قلت * ماوجه الاشعار والدلالة على هذا المعنى * قلت * ان
 المفهوم المخالف معتبر فيما هو ليس من الاستدلالات الشرعية من
 المعاملات والمحاورات وعبارات المصنفين ونظمات البليغين بالاتفاق كما سبق
 فلما قال شاع استعمال النقص الخ دل بطريق المفهوم على ان استعمال
 ذلك الامر في معناه الحقيقي وكون الاستعارة في الاثبات ليس بمعتبر اولى
 بجائز فيكون من قبيل مفهوم اللقب وقيل وجه الاشعار ان احتمال التخييل
 ان امكن في الآية يقتضى التعرض اليه فاذا لم يتعرض اليه امكن كونه غير
 جائز اول كونه ظاهرا بناء على شهرته بين الجمهور اول كونه غير ملتفت اليه
 لعدم كونه كثير الفائدة بخلاف الحمل على الاستعارة اذ فيه اسرار لطيفة
 ونكت دقيقة لاسبيل الى الاول لظهور جوازه عنده كما مر ولا الى الثانى
 لان الشهرة لا يوجب الاهمال فثبت الثالث لكن عبر بالاشعار دون الدلالة
 لاحتمال دام آخر لعدم الالتفات انتهى وخلاصته ان الامر المثبت مثل
 النقص اذا جعل مجازا يكون ابلغ من جعله حقيقة لكون المجاز كدعوى
 الشئ بيينة بخلاف الحقيقة فلذلك كان استعارته ملتفتا اليه دون استعماله
 في معناه الحقيقي وجعل اثباته تخيلية * فان قلت * كما ان الاستعارة من
 اقسام المجاز اللغوى كذلك الاستعارة التخيلية من اقسام المجاز العقلى
 فكما ان المجاز اللغوى ابلغ من الحقيقة اللغوية كذلك المجاز العقلى
 ابلغ من الحقيقة العقلية لاشتماله على تلك الدعوى فماوجه كون تلك
 الاستعارة ملتفتا اليها حين امكانها دون الاستعارة التخيلية مع
 ان الاثبات فى الاولى حقيقة عقلية وفى الثانية ان الامر المثبت حقيقة لغوية
 * قلت * نعم ان المجاز العقلى ابلغ من الحقيقة العقلية لكن ابلغيته منها
 لا تبلغ درجة ابلغية الاستعارة فانها فى الاباغية اكل وازيد من اباغيته
 (قوله ومن ههنا) اى من اشعار عدم الالتفات الى جريان التخييل باثبات
 النقص الحقيقى مثلاً مدة امكان الاستعارة التحقيقية (نشأ ما ذكره) من
 الاحتمالين فى قرينة الاستعارة بالكناية (فى الفريدة الرابعة) فيكون

ذلك الاشعار منشأ الفريدة الرابعة لدفع توهم انحصار كون القرينة في الاستعارة المكنية بالاستعارة الحقيقية مدة الامكان عنده مع انه ليس كذلك * فان قلت * اذا كان منشأ الفريدة الرابعة كلام صاحب الكشف واشعاره ودلالته على ان مدة الامكان يكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة حقيقية ولا يلتفت الى غيره يلزم ان يكون كونها استعارة واجبا مع ان المذكور في تلك الفريدة بعنوان المختار كما سيأتي * قلت * ان ذلك الاحتمال من الاحتمالين المذكورين ليس بتصريح من الكشف بل بالاستفادة من اساليب كلامه وبلاشعار من سوجه وهذا لا يفيد الجزم بهذا الاحتمال ولا الوجوب مع وجود الاحتمال الآخر نعم انه يفيد الرجحان والاختيار ولو سلم ذلك لزوم فلان سلم انه يقتضى ان لا يذ كر فيها به وان المختار لجواز ان يذ كره بناء على اختيار المص من نفسه وان كان المنشأ كلام صاحب الكشف واستفادة العلامة التفتازاني (قوله ولا يخفى انه) اى كون مجرد التعبير عن ملايم المشبه بما وضع للملايم المشبه به قرينة (قرينة ضعيفة) لان اللفظ بدون ملاحظة معناه لا يكون ملايما لشيء ولا يدل على شيء دلالة ظاهرة فلا ينتقل منه الى شيء انتقالا ظاهرا فيتعسر الانتقال منه الى المقصود وهو محل البلاغة (يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء) فكيف يعتبر صاحب الكشف مالم يعتبر عند البلغاء فظهر مما ذكرنا ان مساق هذا القول هو الاعتراض على المص فكأنه قال لا نسلم انه لما قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين جوز صاحب الكشف كون قرينة المكنية استعارة حقيقية انما يكون كذلك لو كانت معتبرة عند البلغاء وليس فليس الا ترى انه قرينة ضعيفة يستبعد اعتبارها عندهم * فان قلت * قد استدل على تلك الملازمة باستفادة العلامة التفتازاني ذلك من كلامه فكيف يمنع ما استدل عليه * قلت * قد اشار الش الى بطلان هذا الاستدلال بان الاستفادة من الكلام يتوقف على افادته وهى تتوقف على عدم المانع منها والمانع موجود ههنا وهو عدم اعتبار كون القرينة استعارة حقيقية عند البلغاء واذا كان هذه الاستفادة باطلة والملازمة ممنوعة ظهر ان مراد صاحب الكشف من كلامه هذا ليس ما ذكره المص من انه جوز صاحب الكشف كونه استعارة حقيقية

على ما استفاده العلامة التفتازانى لكن قد عرفت ما فيه (فنقول) فى بيان
مراده من ذلك الكلام (يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشف)
من كلامه وهو شاع استعمال النقص الخ (ان النقص بعنايته للعهد
كناية عن الابطال) يعنى ان لفظ النقص مستعمل اولاً فى معناه الحقيقى ومثبت
الى العهد على سبيل المجاز العقلى فيكون قرينة المكنية ثم يكون بعد الاثبات
كناية عن الابطال لانه لازم للمجموع اعنى النقص والاثبات دون
النقص بلا ملا حظة الاثبات كما لا يخفى (كما ان نشبت مخالب النية بفلان
كناية عن الموت) بالقوة كما مر اى كما يكون هذا التركيب كناية عن
الموت لكن فيه انه صرح الشارح فى الفريدة الاولى من العقد الاول
بانه لا يمكن ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية لذاته بل ليتوسل به الى
الانتقال الى المعنى المراد كما فى المجاز وانه لا فرق فى ذلك بين الكناية والمجاز
اصلاً فيكون النقص كناية عن ابطال العهد وكونه استعارة تحقيقية له سببان
فى كون القرينة ضعيفة او قوية فان المعنى الحقيقى فى كل منهما انما يعتبر
للانتقال الى المعنى المراد فليس احدهما اقوى من الاخرى فلا يصلح
ما ذكره ههنا لان يكون توجيها الا هم الا ان يقال ما صرح به فيما سبق
تحقيقى وكلامه ههنا الزمى و كلام مع القوم بانهم لو حملوا كلام صاحب
الكشاف على هذا المعنى لكان جيداً بناء على مذهبهم من ان القرينة
فى الكناية ليست بمناعة عن ارادة المعنى الحقيقى بخلاف المجاز ويمكن ان يقال
ايضاً ان مراده حمل كلام صاحب الكشف على الكناية المركبة لا المفردة
بان يكون * ينقضون عهد الله * كناية عن ابطال العهد كما يدل عليه نظيره بقوله
كما ان نشبت مخالب النية بفلان فيكون النقص مستعملاً فى معناه الحقيقى
ومجموع الكلام كناية عن ابطال العهد فلا يرد ما قيل لا يخفى عليك انه ليس
استعمال النقص فى الابطال بل استعمال التركيب فيه انتهى (قوله وان يكون
مراده) اى مراد صاحب الكشف من كلامه (شاع استعماله) اى
استعمال النقص (فى مقام افادة ابطال العهد) لان يكون مراده كون
النقص استعارة تحقيقية للابطال كما استفاده العلامة يعنى ان النقص مستعمل
فى الآية الكريمة فى معناه الحقيقى لكن الآية الكريمة مقام افادة ابطال العهد وشاع
استعمال النقص فى هذا المقام فهذا التأويل يحتاج الى تقدير لفظى المقام
والافادة فى عبارة الكشف ويقضى ان يكون ابطال العهد معنى كنو ياله

حتى يكون مفادا اذ لم يكون معنى حقيقيا لفظ النقص ولا المعنى المجازي
 للعهد فكيف يفاد ما لم يكون معنى كنويا للتركيب (او في اظهار ابطال العهد)
 الظاهر انه عطف على قوله في مقام افادة بحذف المضاف اى وان يكون
 مراده شاع استعماله في مقام اظهار ابطال العهد وهذا المعنى ايضا
 ليس معنى حقيقيا للنقص فقط بل معنى كنوى للتركيب والنظم والغرض
 من هذه التأويلات والاحتمالات حل عبارة الكشف على خلاف ما حمله
 العلامة التفتازانى من كون لفظ النقص الذى هو قرينة الاستعارة بالكناية
 استعارة تحقيقية وعدم وجوب كون قرينة المكنية تخيلية لان منشأ الحكم
 بعدم وجوب كونها تخيلية هذه العبارة ولما قبل هذه العبارة هذه التأويلات
 والاحتمالات المذكورة لم يكون منشأ هذا الحكم فكيف يحكم بناء على هذه
 العبارة بعدم وجوب كونها تخيلية وهذا هو مراد الشارح لكن فيه
 ان كلامنا من هذه الاحتمالات الثلاثة يحتاج الى تكلفات لا يساعدنا كلام صاحب
 الكشف فوجه التكلف فى الاول ان الكناية فى مجموع الآية اذا بطل العهد
 يلزم المجموع دون النقص فقط مع ان الكلام فى النقص فقط وفى الثانى
 يحتاج الى حذف الكلمتين مع انه يلزم ان يكون الكلام كناية عن ابطال
 العهد وفى الثالث كذلك يحتاج الى الحذف والجل على الكناية فيكون كل
 من هذه التأويلات على خلاف التبادر من كلامه بالنسبة الى ما استفاد
 العلامة فيكون هذه الاحتمالات مرجوحة وما استفادها راجعا يكفى
 فى المطلب الثانى (قوله ولا ينبغي ان جعل القرينة) اسم ان (مطلقا)
 حال من القرينة وانما ذكر ولم يؤثرت لاجرائه مجرى الاسم الجامد اى فى كل
 مادة سواء وجد للمشبه المذكور فيها تابع يشبه يرادف المشبه به او لم يوجد
 (التخييل) الاستعارة التخيلية مفعول ثان للجعل اى لا التخييل فى مادة
 والتحقيق فى مادة (اقرب الى الضبط) لدخولها تحت امر واحد لعدم
 تقسيمها بالقسمين (فجرده) اى مجرد اثبات ملايم المشبه به من الاستعمال
 فى معناه الحقيقية بان يكون استعارة تحقيقية (انسب بالاعتبار) اى بالتجاوز
 عنه من العبور بمعنى المرور والتجاوز فالمعنى ان مجرد ما يعتبر ولم يقبل او مجرد
 اثبات ملايم لمشبه به عن كون ذلك الملايم استعارة تحقيقية وذلك بان يستعمل
 ذلك الملايم فيما وضع له انسب بالاعتبار والالتفات والقبول فيثبت
 المعنى ان مجرد معتبر و مقبول وعلى كل من هذين المعنيين

هذا تقريع على قوله ان جعل القرينة الخ وقوله ولا ينحني الخ
عطف على قوله يحتمل الخ من قبيل عطف الحاصل على الحاصل
لان حاصل كل منهما اعتراض على المص والتفتازاني فحاصل كلام الش
الى ههنا اعتراض عليهما بانهما بناء على ظاهر كلام صاحب الكشف
قالا بان مذهب اليه تجويز كون ملايم المشبه به في صورة الاستعارة بالكناية
حقيقة فيكون ح اثباته مجازا عقليا فيكون تخيلية صورة ومعنى
او استعارة تحقيقية فيكون ح اثباته للمشبه تخيلية صورة فقط مع انها
قرينة ضعيفة مستبعد كونها معتبرة مع مساعدة عبارة صاحب
الكشاف الى الاحتمالات الاخر التي لا يلزمها المحذور المذكور على ان جعل
القرينة مطلقا اقرب الى الضبط وانسب بالاعتبار فقد عرفت شان كلامهم
والحق مع ايهم وخلاصة الفريدة الثانية من العقد الثالث ان ملايم
المشبه به الذي يكون اثباته للمشبه المذكور قرينة للاستعارة المكنية بجوز
عند صاحب الكشف الذي هو امام من ائمة علم البلاغة ان يكون حقيقة
وان يكون استعارة مصرحة للملايم المشبه اذا كان ملايم للمشبه يشبه ملايم
المشبه به في صورة الاستعارة بالكناية ومثنتها عنده ان كل لفظ يلايم
المشبه به في صورة الاستعارة بالكناية ووجد ملايم المشبه المشابه لذلك
اللفظ بجوز استعارته تحقيقية للملايم المشبه وابقاؤه على معناه الحقيقي
ولما فرغ المص من الفريدة الثانية من العقد الثالث شرع في الفريدة الثالثة
منه فقال (الفريدة الثالثة جوز السكاكي كونه) اي الامر الذي اثبت
للمشبه من خواص المشبه به في صورة الاستعارة بالكناية (مستعملا)
هو اولفظه وقدم نظيره (في امر وهمي) كانباب احوال (تشبيها
مبنى على رأى من لا يرى اتحاد الفاعل شرطا في حذف اللام واستعملوه
فيه تشبيها له (بمعنا الحقيقي) المتحقق حسا او عقلا حيث فسر التخيلية
اي الاستعارة المصرحة التخيلية فانها عنده من اقسام المجاز الغوى
ومن اقسام الاستعارة المصرحة بان قال في المفتاح والمراد بالتخيلية
ان يكون المشبه المتروك شيئا وهميا لا تحقق له لاحسا ولا عقلا لا في مجرد
الوهم ثم قال فيه الاستعارة المصرحة بها التخيلية هي ان تسمى اي انت
باسم صورة متخلفة صورة عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها مفردا
في الذكر في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما سبق منه الى الوهم

مطلب خلاصة الفريدة
الثانية من العقد الثالث

مطلب الفريدة الثالثة
من العقد الثالث في بيان
تجويز السكاكي خاصة
المشبه به كونها مستعملة
في امر وهمي

من كون مسماء شيئا متحققا وذلك مثل ان تشبه انت المنية بالسبع في اغتيال النفوس واتزاع ارواحها بالغلبة والقهر من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لرحوم ومساس بقيا على ذي فضيلة تشبها بليغا كأنها سبع من السباع فيأخذ الوهم في تصويرها بصورة السبع واختراع ما يلزم صورته يتم بها شكله من ضروب هيات وفنون جوارح واعضاء على الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها وتتمام افتراسه للفرائس بها من الانياب والمخالب ثم تطلق انت على مخترعات الوهم عندك اسامى المتحققة على سبيل الافراد بالذكر وان تضيفها الى المنية قائلا مخالب المنية او انياب المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان ليكون اضافتها اليها قرينة مانعة عن اجرائها على ما يسبق الى الفهم منها من تحقق مسمياتها او مثل ان تشبه انت الحال اذا وجدتها دالة على امر من الامور بالانسان الذى يتكلم فيعمل الوهم في الاختراع للحال ما قوام كلام المتكلم به وهو تصوير صورة اللسان ثم تطلق انت عليه اسم اللسان المتحقق وتضيفه الى الحال قائلا لسان الحال الشبيه بالانسان المتكلم ناطق بكذا او مثل ان تشبه انت حكما من الاحكام اذا صادفته انت واقعا بمشية امرى وتابعه الرايه كيف شاء بالناقاة المنقادة التابعة لمستبعمها كيف اراد فتثبت انت له في الوهم ما قوام ظهوره رانقياد الناقاة واتباعها المستبعم وهى صورة الزمام فتطلق انت عليها اسم الزمام المتحقق قائلا زمام الحكم الشبيه بالناقاة فى اتباع المستبعم فى يد فلان انتهى وقد سبق تعبيرها وتصويرها العربية والتركية اجالا وتفصيلا على مذهبه فظهر من هذا ان الاستعارة التخيلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية وقرينتها اضافتها الى انية مثلا (قوله رأينا) اى رأيت وعلت (مارأينا) مدة ابصارى نقوش (بيانهم) اى بيان القوم مفعول لرأينا الثانى (ان السكاكى جعل الاستعارة التخيلية مستعملة وهمى) قائم مقام المفعولين لرأينا الاول اى تتبعنا كتب القوم وعلمنا منها ان مذهب السكاكى فى الاستعارة التخيلية انها مستعملة فى امر وهمى وانه رجع هذاوعين وتعبير المص بالبحوز بمعنى تسوية الطرفين وهو الامكان الخاص بنبى من بحوز السكاكى خلافه وهو الاستعمال فى معناه الحقيقى المتحقق حسا او عقلا كما هو مذهب السلف والخطيب وليس كذلك عنده

(ولم نعث من غيره) ولم اطالع من غير المص (على نسبة التجويز اليه) اى الى السكاكى (دون الترجيح والتعيين بان يكون مذهب التجويز) اى متجاوزا مذهب عن الترجيح والتعيين والتجويز تسوية الطرفين والترجيح جعل احد الطرفين راجحا والتعيين تثبت الراجح ولو عنده مع ان الاستفادة من كلام السكاكى وبيان القوم ان مذهب الترجيح والتعيين فظهر من هذا ان مساق قوله الى ههنا هو الاعتراض على المص والظاهر ان خلاصته النقض فى العبارة وتقريره بان يقال ان هذه العبارة باطلة لانها مفيدة لكون مذهب السكاكى تجويز استعمال الامر المثبت للمشبه فى امر وهمى وكون مذهب ذلك التجويز خلاف الواقع ينتج من اول الاول من الحملى الغير المتعارف انها مفيدة لخلاف الواقع فلنفرض هذه النتيجة صغرى ولنضم اليها كبرى اخرى لينتج المطلوب وكل مفيدة لخلاف الواقع باطلة فهذه العبارة باطلة اما صغرى الغير المتعارف فظاهرة واما كبراه فلانه كلما كان مذهب فى الاستعارة التخيلية جعلها مستعملة فى امر وهمى وتعيينها اذ لك الاستعمال ثبت ان كون مذهب التجويز المذكور خلاف الواقع لكن المقدم حق فالتالى مثله اما حقيقة المقدم فلانه لو لم يكن مذهب كذلك لما رأينا مارأينا بيانهم انه جعلها مستعملة فى امر وهمى لكن رأينا لانا تتبعنا كتبهم والجواب ان السكاكى صرح فى بحث الاستعارة بان قرينة المكنى عنها اما امر محقق كانبات فى قولك انبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند ونطقت فى نطقت الحال وقال فى بحث المجاز العقلى عند نظم الامثلة فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة انتهى ومن هذا ظهر انه قال بجواز كون الامر المثبت للمشبه الذى هو من خواص المشبه به مستعملا فيما وضع له من الامور المحققة حسا او عقلا وقرينة الاستعارة بالكناية ح نسبتته الى المشبه المذكور فلا محذور فى التعبير بالتجويز فظهر من هذا ان تتبع الش ناقص فلانه لما تتبع الكتب علم ان جعلها مستعملة فى امر وهمى بدون التجويز (قال المص ويسميه) اى يسمى السكاكى ذلك الامر المثبت للمشبه من خواص المشبه به المستعمل فى امر وهمى توهمه المتكلم شيبه بالامر المنحقق (استعارة قوله وهو) اى تسميته استعارة (ظاهرة) لان الاستعارة على سبيل الاستعارة المصروفة (تخيلية قوله لانه) اى الامر الوهمى

تعليل للتسمية بالخيالية (خياله استعمال المشبه في المشبه به) الادعائي
 وضمير المفعول فائد الى اسم ان واستعمال المشبه فاعله اى القى الى الخيال
 استعمال المشبه في المشبه به ذلك الامر فيكون نسبة الاستعارة الى
 التخييل من قبيل نسبة الدال الى متعلق المدلول بكسر اللام اذ التخييل
 متعلق بالمدلول وهو الامر الوهمي تعلق المصدر بمفعوله وهو التعلق
 بطريق الوقوع لا بطريق القيام وما قيل انه من قبيل نسبة الدال الى
 المدلول اذ التخييلية صفة المعنى قائمة به فقيه نظر لا يخفى نعم انه لو سلم انه
 صفة المعنى اذ هو متصف بالنسوية من حيث انه اسم منسوب الى التخييل
 لكن المنسوب ههنا هو الاستعارة والمنسوب اليه هو التخييل اللهم الا ان
 يقال انه اسم منسوب بحذف احدى يائ النسبة فتح يكون عبارة عن المعنى فيكون
 النسبة من قبيل نسبة الدال الى المدلول لكنه خلاف الظاهر نعم لا يجوز حذف
 الياء النسبية فليكن مجازا بذ كر الجزء واردة الكل (قال المص ولا يخفى انه) اى
 ان كونه مستعملا في امر وهمي او ما ذهب اليه السكاكي (تعسف) اى ذو
 تعسف او متعسف او الحمل ادعائي (قوله اى خروج عن سواء الطريق)
 اى مابه خروج عن الطريق المستوى فهو من قبيل جرد قطيفة وقد سبق
 تحقيق ذلك وكذلك سبق الكلام المتعلق بالتفسير باى ونحوه (قوله
 وانفراد عن كل رفيق) هذا من قبيل عطف اللازم على الملزوم اى مابه
 الانفراد عنه (وهو) اى الانفراد عن الرفيق (فى السلوك) اى الطريق
 (لا يلىق) فانه لا يخلو حيثئذ عن الخطأ والضلال واصابة المكروه وهذا
 كناية عن مرجوحية ما ذهب اليه وركا كته (قوله لان الجادة) اى
 الطريق الجيد العام (فهى جعل اللفظ تابعا للمعنى) فان اللفظ انما يساق
 لافادة المعنى المضمرة فى الفؤاد واعرابه فيكون المعنى مقصودا بالذات فى
 الافادة والاظهار والالقاء الى ذهن المخاطب واللفظ مقصود بالتبع فى الافادة
 والقاؤه الى سمع المخاطب وهذا قبل صدور اللفظ وكذلك بعد
 صدوره ان فى العبارة الواقعة يستحضر اولا باللفظ المعنى ثم يتفكر
 صحة المعنى او فسادة فيحمل اللفظ على ما يقتضيه صحة المعنى او فساده
 على الحقيقة او على المجاز او الكساية او غيرها فعلم ان اللفظ سواء
 قبل الصدور او بعده مقصود بالتبع فيكون تابعا للمعنى واذا كان الامر كذلك
 (فجعل المعنى تابعا للفظ خروج عنها) اى عن الجادة وان اردت تطبيقه

على القانون الميزاني تقول ان مذهب اليه السكاكي في الاستعارة التخييلية
تعسف وخروج عن الجادة لان ما ذهب اليه جعل المعنى تابعا للفظ وجعل
المعنى تابعا له خروج عنها ينتج من اول الاول من الاقتراضي الجملي المتعارف
ان مذهب اليه السكاكي خروج عن الجادة وهي المط اما الكبرى فلان
الجادة جعل اللفظ تابعا للمعنى ولا شيء من جعل المعنى تابعا للفظ جعل اللفظ
تابعا للمعنى ينتج من اول الثاني من الاقتراضي الجملي المتعارف انه لا شيء
من الجادة جعل المعنى تابعا للفظ ويلزمه ان لا شيء من جعل المعنى تابعا للفظ
جادة فيلزمه ان جعله تابعا للفظ عن الجادة وهي الكبرى المط فظهر من هذا
التقرير ان قوله فجعل الى آخره اشارة الى كبرى اصل الدليل وجعل المعنى
تابعا للفظ الى الحد الاوسط وصغراء مطوية وانما طويت لظهور انتفهامها
فانها تؤلف من الحد الاصغر والحد الاوسط واما الصغرى اعني ان مذهب
اليه جعل المعنى تابعا للفظ فاشار الى دليلها بقوله مع الفاء التعليلية
(فالسكاكي عدل عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي)
الكائن (للملايم المشبه به للمشبه) صلة للاثبات ومن اثبات بيان لما
في عما اصله من ما قبلت وادغمت للتخفيف * فان قلت * ما وجه كون
هذا الاثبات بما عليه طبيعة المعنى * قلت * ان الانتقال من اللفظ الى
المعنى اما بسبب الوضع او بسبب العلاقة الموجبة للانتقال منه الى المعنى
والالم يكن الانتقال منه الى المعنى والانتقال بالعلاقة لا يكفي فيه العلاقة كما يكفي
فيه الوضع لكثرة المعنى الغير الموضوع له للفظ الذي يوجد العلاقة بين
الموضوع له وبينه بل يحتاج الى انضمام قرينة مانعة وهمة واذا صح
الانتقال بسبب الوضع بلا مانع فلا يمس الحاجة الى صرفه عنه بل غايته يكون
الاسناد الى غير ماهوله مجازيا وهو طريقة جادة فيكون اثبات المعنى الكائن
للملايم المشبه به للمشبه الذي هو غير ماهوله مما عليه طبيعة المعنى (الى ان المتكلم)
متعلق بقوله عدل اي الى ان المتكلم بتركيب شبه فيه امرا بآخر من غير
تصريح بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه (توهم صورة وهمية) * فان قلت *
اذا قيل توهم صورة يستفاد من تعلق التوهم الى الصورة كونها وهمية
فلا حاجة الى ذكر وهمية * قلت * لعله ذكره لفائدة التأكيد لاقتضاء
المقام ذلك (واستعار) اي استعمل المتكلم بعلاقة المشابهة (لها) اي
للصورة الوهمية (لفظ الملايم) معناه (للمشبه به ولا يرى داع) للسكاكي

(اليه) اى الى استعارة ذلك اللفظ لها او الى العدول عما عليه طبيعة المعنى كما ترى الداعى له انكاره الاسناد المجازى كما عرفت * فان قلت * نفى رؤية الداعى بمعنى الابصار لا يستلزم عدم الداعى لانه من المعقولات فلا يرى البتة ولا يمكن ان يحمل على نفى الرؤية بمعنى العلم لانه حينئذ يتعدى الى مفعولين وهما المفعول واحد قائم مقام الفاعل فلا وجه لذكر لا يرى ههنا * قلت * يجوز ان يكون كما ترى طرقا مستقرا مفعولا ثانيا لا يرى لا تعليلا للا يرى اى ولا يعلم داع كائنا كما ترى ويجوز ان يكون كما ترى تعليلا للا يرى ومفعوله محذوف اى بناء على ما ترى عدم الداعى فرؤية عدم الداعى تشبيها للمعقول بالمحسوس يستلزم عدمه معقولا او محسوسا وعلى كل من التقديرين فهو كناية عن عدم الداعى وتفيه (سوى طلب استعمال لفظ الاستعارة المتعارفة) المشهورة (فى اللفظ) متعلق بالاستعمال المذكور (المستعمل) اى اللفظ صفته (فى غير ما وضع له ذلك) اللفظ فاعل وضع يعنى ان لفظ الاستعارة التى عدت من انواع المجاز اللغوى اطلق على الاستعارة التخيلية التى فى مواد الاستعارة بالكناية وفيها شيان احدهما الامر المثبت للمشبه من خواص المشبه به وثانيهما اسناد ذلك الامر الى المشبه فالاسناد حقيقة لا مجاز فيه على مذهبه والامر المثبت ان كان مستعملا فى معناه الحقيقى فكيف يطلق عليه لفظ الاستعارة الذى هو قسم من المجاز اللغوى فلطلب استعمال لفظ الاستعارة فى اللفظ المجازى اعتبر هذا الامر الوهمى فاستعار ذلك الامر لهذا الامر الوهمى واذا اردت تطبيق هذا التعليل على القانون الميزانى القياسى وعلى صورة من الصور القياسية تقول كما عدل السكاكى عما عليه طبيعة المعنى الى اعتبار صورة وهمية لطلب استعمال لفظ الاستعارة المشهورة فى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له كان مذهب اليه جعل المعنى تابعا للفظ لكنه عدل عنه لذلك الطلب ينتج من المستقيم ان مذهب اليه جعل المعنى تابعا للفظ وهى الصغرى المطلوبة ولك ان تقرره هكذا ان مذهب اليه عدول عما عليه طبيعة المعنى لطلب استعمال لفظ الاستعارة فى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له والعدول عنه لذلك الطلب جعل المعنى تابعا للفظ ينتج من اول الاول ان مذهب اليه جعل المعنى تابعا للفظ وهى الصغرى المطلوبة فعلى الاول وهو الظاهر ان قوله فالسكاكى الخ انه اشارة الى المقدمة الواضحة والشرطية مطوية وعلى الثانى

انه اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية كما لا يخفى على من له بضاعة
فاذا ثبت أنه تعسف لا يكون راجحا ولا يلتفت اليه لكن المقدم حق فثبت انه
مرجوح وفيه اشارة الى وجه جعله في الفريدة الثالثة واعتراض عليه بان
المص اجاب في حاشية المطول بان السكاكى لم يلزم التقليد بل خالف في كثير
من المواضع في هذا الفن لغيره لرافقه فيه فكون مذهبه مخالفا لمذهب غيره
لا يقوم عليه دليلا فادراج الانفراد والخروج عن سواء الطريق في التعسف
تعسف وحمل لا كلام على ما لا يرضى صاحبه واعتراض ايضا على كون
طبيعة المعنى اثبات المعنى الحقيقي للملايم المشبهة للمشبه بانه ان اراد ان اثبات
المعنى الحقيقي للملايم المشبهة للمشبه من غير نظر الى اللفظ اصلا فهو م كيف
وانه نسبة لشيء الى غير ما هو له وهي ليست طبيعة المعنى حيث كانت مجازا
في النسبة ومحتاجة الى القرينين وان اراد انه طبيعة المعنى بالنظر الى لفظ
الملايم للمشبه به فيعود المحذور المهروب عنه وهو حمل المعنى تابع اللفظ
كما لا يخفى لكن فيه ان المجاز العقلي ينكره السكاكى هذا فالاقرب ان يحمل
التعسف على ما حله العلامة التفتازاني من كثرة الاعتبارات التي لا يدل
عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة حيث قال في تفسير قول صاحب التلخيص
وفيه اى في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اى اخذ على غير الطريق
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقال
ايضا وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى
هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم
الوهم تخيلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة
الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكم تخيلا وايضا انهم يقولون
ان للوهم قوة تخدمه هي التي لها قوة التركيب التفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم اياها
متخيلة انتهى * فان قلت * بعد التيسار والتي هذا الاعتراض من اى
نوع من المنوع الثلاثة المنع والمعارضة والنقض الاجالى * قلت * هذا
يحتمل كلا منها لان من ذهب الى امر يدعى انه راجع على غيره ويستدل
عليه في زعمه اما المنع فتقريره بان يقال ان ما ذهبت انت اليه من ان
رادف المشبهة مستعار لصورة وهمية استعارة تخيلية راجع بمنوع كيف
وفيه تعسف الا ترى انه اى كونه تعسفا ظاهر غير خفي فحيث يكون مورد

الاعتراض الدعوى الضمنية وخلاصته المنع مع السند وتقريره ما ذكر آنفا
فعلى هذا قوله أى قول المص ولا يخفى الخ إشارة الى السند وتنويره
واداة المنع مطوى واما المعارضة فتقريره بان يقال دليلك وان دل على مذكرك
اعنى ان ما ذهبت اليه بضم التاء رجع على غيره لكن عندي ما ينفيه وهو
ان ما ذهبت اليه ليس براجع لانه تعسف وهو ليس براجع او قبيح وقدمر
ايضاحه واما النقص الاجالى فبان يقال دليلك ينتج ما فيه التعسف الذى
بمنزلة البطلان والدليل الصحيح لا ينتج ما فيه التعسف الذى بمنزلة
فدليلك ليس بصحيح وفيه تقريرات اخر فليقرر (ولما فرغ من الفريدة الثالثة
من العقد الثالث شرع فى الفريدة الرابعة التى فى بيان ماهو المختار فى قرينة
الاستعارة بالكناية فقال (الفريدة الرابعة) وقد سبق الكلام المتعلق به
وبلامه وبصفتة وتقديمه وتعريفه وقضيته (المختار) أى الذى اختير
(فى قرينة المكنية) من قبيل ظرفية العام للخاص (انه) أى الشأن
(اذالم يكن للمشبه المذكور) فى صورة الاستعارة المكنية وموادها
(تابع) ملايم له (يشبه رادف المشبه به) وخاصته وملايمه (وقوله أى تابعه)
تفسير للرادف والتغير فى التعبير لتفنن فان فيه تنشيطا (كان) قرينة
المكنية والتذكير باعتبار التابع او الرادف او الامر المثبت (على معناه
الحقيقى) (اعلم ان هذه الفريدة من مستنبطات المصنف رحمه الله
تعالى من كلام القوم فى بعض مواد الاستعارة بالكناية لكن
لا تطابق على المذاهب الثلاثة ما عدم المطابقة لمذهب السلف والخطيب
فلانهما قائلان بحقيقة الامر المثبت للمشبه فى كل مادة للاستعارة
بالكناية وانما المجاز فى الاثبات والاسناد واما عدم المطابقة لمذهب السكاكى
فلانه قائل بمجازية الامر المثبت مستعملا فى امر وهمى بل يطابق على
مذهب بعض السلف وهو صاحب الكشف بناء على ما استفاد من كلامه
الذى مر على ما حققه العلامة التفقارانى فى شرحه للتلخيص والسيد السند
فى حاشيته على هذا الترح حيث قال الضابط فى قرينة المكنية ان يقال
اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه
الحقيقى وكان اثباته استعارة تخيلية كمخالب المنيه واطفارها وان كان له
تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق
التصریح ولا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالنقص

انتهى فقد علم مأخذ المص واضبط هذا فاستمع لما قاله الش الفاضل
(وقد عرفت منشأ) اى منشأ كلام المص وهو هذه الفريدة ومنشاؤها
على ما قاله الش ان صاحب الكشف حل النقض فى قوله تعالى * يقضون
عهد الله * على الاستعارة لابطال العهد غير ملتفت الى حل النقض على
المعنى الحقيقى والى المجاز فى الاسناد مع جواز اشارة الى انه ما امكن الاستعارة
فى الملايم لا يلتفت الى غيرها (قوله وفيه بحث) اى منع (لجواز ان يكون
ذلك) اى بقاء رادف المشبه به فى الاستعارة بالكناية على معنى الحقيقى
(فيما) اى فى مادة كان او يكون (اذا لم يشع استعمال رادف المشبه به
فى المشبه لافىما اذا لم يكن) للمشبه تابع بشبه رادف المشبه به مطلقا فحينئذ
يكون باقيا على معنى الحقيقى فى صورتين احدهما صورة ماذ كره المص
وثانيتهما صورة وجود رادف المشبه يشبه رادف المشبه به ولكنه لم يشع
استعماله فى رادف المشبه به (فانه) اى الجواز المذكور (دل عليه سوق
عبارة الكشف حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد) ووجه
دلالة عليه انه لو لم يكن البقاء المذكور فى كل من تينك الصورتين بل كان
منحصرا فى الصورة الاولى على ما قاله المص لما كان لذكر قوله وشاع
استعماله الخ فائدة وقد سبق ان مفهوم اللقب معتبر فى كلام المؤلفين
والمعاملات والحاصل ان المستفاد من كلام صاحب الكشف الذى هو
مأخذ هذه الفريدة انه اذا لم يوجد رادف للمشبه اصلا او وجد رادف له ولم يشبه
رادف المشبه به او يشبه ولم يشع استعمال رادف المشبه فى رادف المشبه به
كان باقيا على معنى الحقيقى واذا وجد رادف للمشبه يشبه رادف المشبه به
وشاع استعماله فى رادف المشبه كان ذلك مستعارا فظهر ان فى كون
قرينة المكنية وهى الامر المنبت للمشبه من خواص المشبه به استعارة على
سبيل التصريح شروطا ثلاثة احدها ان يكون للمشبه رادف والمشبه به
رادف وثانيهما ان يكون العلاقة بينهما المشابهة وثالثها شيوع استعمال
رادف المشبه به فى رادف المشبه فالص فهم الشرطين الاولين واخذهما
من كلامه وردد بين وجود العلاقة وعدمها فحينئذ لا يصح الحصر الذى
ذكره بانه اذا لم يكن للمشبه المذكور رادف كذا يبقى على الحقيقة وان كان له
تابع كذا يستعار حيث ثبت الوساطة بين الاقسام وتلك الوساطة
ما اذا كان لهما رادفان يشبه احدهما الآخر لكن لم يشع استعمال رادف

المشبه به في رادف المشبه وايضا يلزم المخالفة للأخذ وايضا يلزم ان لا يوجد
 بين المقدم والتالي لزوم وان يشتمل كلامه على ترك ما يجب ذكره وهو الشيع
 المذكور وسيجي تقرير هذا البحث وهو ورده وخلاصته ان شاء الله تعالى
 (قوله ووجه ما ذكره) اي ووجه الذي ذكر المص اياه واختاره من قوله انه
 اذا لم يكن للمشبه المذكور الخ مستعار لذلك الرادف على طريق التصريح
 بطريق التريد والخصر مبتدأ خبره (قوله ان الاولى رماية اسم الاستعارة
 اذا لم يمنع جانب المعنى) هذا اعتذار من جانب المص وسيجي تقريره
 وتطبيقه (قوله ويعارضه) اي كون الاولى رماية اسم الاستعارة (ماسبق)
 من (ان جعل الجميع على نحو) ونوع (واحد اذا لم يكن فيه) في ذلك
 الجمل (كلفة اولى) وهذا دفع للاعتذار المذكور وسيجي تقريره
 وتطبيقه (مع ان خلوص القرينة عن الضعف مطلقا بدعواه) اي الى
 جعل الجميع على نحو واحد وهذا متعلق بقوله ويعارضه تعلق الحال بعامله
 وصاحبها فاعله وعلاوة على كون الجميع على نحو واحد وسيجي
 ايضا ايضاحه (قال المص وكان اثباته) اي اثبات رادف المشبه به (له)
 اي للمشبه (استعارة تخيلية) على ما ذهب اليه السلف والخطيب ان المجاز
 في الاثبات فقط وهذه الجملة عطف على جملة كان باقيا على معناه الحقيقي
 من قبيل عطف اللازم على الملزوم لانه يستلزم البقاء على معناه الحقيقي
 كون الاثبات استعارة تخيلية (قوله لا توهم صورة شبيهة به) اي
 برادف المشبه به اي لا صورة متوهمة عطف على قوله اثباته له اي لا تكون
 تلك الصورة استعارة تخيلية (على ما ذهب اليه السكاكي) والغرض
 من هذا التفسير بيان فائدة ذكر قوله وكان اثباته الخ وهي الاحتراز والرد
 على السكاكي (لانه) اي ما ذهب اليه السكاكي (تعسف) كما سبق
 تفصيله وهذا تعليل للمعطوف والمعطوف عليه جميعا اذا تفكرت تقدر
 على تطبيقه وتقريره (قال المص كخالب المية) اي هو مخالب المية
 ومثله على ما هو المشهور (اي كبقاء مخالب المية) اي كبقاء المخالب
 الذي هو رادف المية التي هي المشبه به (على معناه الحقيقي او كاثبات
 مخالب المية) يعني يمكن تطبيق هذا المثال على المعطوف عليه والمعطوف
 بحذف المضاف فاشار الى ان المبتدأ المحذوف يجوز ان يعود الى البقاء
 المذكور في ضمن كان باقيا والى الاثبات والى ان المثل له يجوز ان يكون

البقاء المذكور وان يكون الانبات المذكور + فان قلت * ان كون
الابيات المذكور ممثلاً لا ضرر فيه لكن الممثل له في المعطوف عليه
هو الرادف الباقي على معناه الحقيقي اذا لم يكن للمثبه المذكور رادف يشبه
رادف المثبه فكيف يصح ان يكون البقاء ممثلاً ههنا وكيف يصح
عوده اليه * قلت * نعم لكن لما كان لبقائه مزيد مدخل في كونه
ممثلاً جعله ممثلاً للتنبيه عليه وللتطابق في التعبير (فرده) تفرع
على التفسير باحد تقديرى المضافين وهو مبتدأ اى تطبيق هذا المثال
(على كل تقدير) للمضاف من البقاء والابيات اى تطبيقاً كائناً على كل
تقدير (الى ما) اى الى مثله (هو) اى المال (له) اى لذلك الممثل له
مفوض (اليك) الى من من شأنه الخطاب بالتطبيق والرد خبر للمبتدأ
المذكور فلا حاجة الى الاطناب (فعليك) تفرع على ما قبله اى اذا فوض
الرد اليك لزم الرد والتطبيق فعلى الاول يطابق على ما في المعطوف
عليه وعلى الثانى على ما في المعطوف (والسلام) اى السلامة من الزيف
ثابت (عليك) وهذا دعاء للطالب والواو للاعتراض على رأى
من جوزه فى آخر الكلام واما على رأى من لا يجوزه فى آخر الكلام فهو
من قبيل الایغال (قال المص وان كان له) او للمثبه المذكور فى صورة
الاستعارة بالكناية (تابع يشبه ذلك الرادف) اى رادف المثبه به
(المذكور) فى تلك الصورة (كان ذلك) اى رادف المثبه به (مستعاراً
لذلك التابع) اى تابع المثبه (على طريق التصريح) اى على طريق
الاستعارة المصروفة + فان قلت * الملازمة بين اجزاء هذه القضية
مجموعة اذ يجوز ان لا يكون مستعاراً حين كان له تابع كذا + قلت *
اللزوم فيها عرفى بناء على مامر من صاحب الكشف جعلها استعارة
لابطال العهد من غير النفات الى احتمال ان يكون التخييل بابات القضا
الحقيقى اشعاراً بانه ما امكن ذلك لا يلتفت الى غيره وقيل فى الخلاص
عن هذا المنع بحمل التالى على القضية الممكنة لا الضرورية انتهى وفيه
نظر اذ التالى ليس قضية حتى يحمل على الممكنة او الضرورية نعم
لو قيل فى الخلاص عنه المراد بمضمون التالى ثبوت صحة الاستعارة لذلك
الرادف وامكانها بان يكون من المستعار صحة استعارته وامكانها وجوازها
لكان له وجه الامكان والجواز قد يكون محمولا وقد يكون جهة

القضية فليكن هذا محمول التالى فيثبت يكون الشرطية لزومية بلاريب
فيكون الخلاص من هذا المنع ظاهرا * فان قات * لا يكتفى المشابهة
بين الرادفين بل يلزم ايضا القرينتان في الكون استعارة فلانسلم الملازمة
المذكورة وان باحد التأويلين المذكورين * قلنا اذا اثبت رادف
المشبه به الى المشبه فلا يصح الاسناد عقلا فلما ان يحمل على المجاز
في الاسناد او يحمل على المجاز في الطرف وعدم صحة الاسناد
عقلا قرينة عقلية مائعة والرادف قرينة معينة نعم ان هذه القرينة
محتملة ومجوزة للمجازية في الاثبات او في الطرف فلاضير فيه اذا اللازم
صحة الاستعارة وجوازها نعم انهما لم تذكروا صراحة لظهور
لزومهما في المجازية لكهنما معتبرتان في جانب المقدم كانه
وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف وكان هناك قرينتان او مع القرينة
كان مستعارا لذلك التابع (واعلم انه في كل تركيب لم يصح الاسناد
اما ان يأول الاسناد او الطرف لمصحح الكلام والاسناد واذا عرفت
هذا فاستمع لما تلى عليك ومما وعدناك فنقول ان قرينة المكنية على المخار
اما استعارة تخيلية واما استعاره مصرحة فان تلك القرينة اما ان تكون
في مادة لم يكن فيها للمشبه المذكور يشبه رادف المشبه به واما ان تكون
في مادة كان فيها للمشبه رادف المشبه به وكما كانت في مادة لم يكن
فيها للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه كانت الاستعارة تخيلية وكما
كانت في مادة يكون للمشبه تابع يشبه رادف المشبه به كانت استعارة
على طريق التصريح ينتج من الاقتراني الشرطى من اول الاول انه دائما
اما ان تكون قرينة المكنية استعارة تخيلية واما ان تكون استعارة مصرحة
فعلى هذا يكون قوله اذا لم يكن الخ وان كان الخ اشارة الى الكبرى بين المتصلتين
بعدد اجزاء المفصلة التى هى الصغرى المطوية اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى الاولى من تينك الكبرى بين فلانه كلما كانت القرينة في مادة
لم يكن للمشبه تابع يشبه رادف المشبه كان ذلك الرادف باقيا على معناه
الحقيقى وكما كان باقيا على معناه الحقيقى كان المجاز في الاثبات وهو استعارة
تخيلية فكما كانت القرينة في تلك المادة كانت القرينة استعارة تخيلية
وهى الكبرى المطوية فعلى هذا قوله كان باقيا الخ اشارة الى صغرى
هذا الدليل وقوله وكان المجاز في الاثبات اشارة الى كبراه فظهر من هذا

التقرير ان مورد هذا البحث هو الصغرى من الدليل المثبت لا كبرى الاولى
من الكبرى بين المذكورتين وخلاصته المنع مع السند وتقريره بان يقال لانسلم
انه كلما كانت في مادة لم يكن فيها للمشبه تابع يشبه رادف المشبه به كان
ذلك الرادف باقيا على معناه الحقيقي لم لا يجوز ان يكون ذلك البقاء فيما
اذا لم يشع استعماله في رادف المشبه لافيا اذا لم يكن الا ترى انه الذي دل
عليه سوق عبارة الكشف حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال
العهد فعلى هذا قوله لجواز الخ اشارة الى السند وقوله فانه الخ اشارة
الى تنويره وان الضمير في قوله وفيه بحث مائد الى مضمون قول المص
اذا لم يكن للمشبه تابع الخ ويحتمل ان يكون هذا البحث منعا للدعوى
الضمنية وهى ان هذه الفريدة مطابقة لما أخذها بان يقال لانسلم انها
مطابقة لما أخذها لم لا يجوز ان يكون ذلك البقاء فيما اذا لم يشع الا ترى انه
يدل عليه عبارة الكشف التى هى المأخذ فحيث يكون مورد هذا البحث
الدعوى الضمنية وخلاصته المنع مع السند ويحتمل ان يكون هذا البحث
نقضا في العبارة بان يقال هذه العبارة باطلة لانها مشتملة على ترك ما يجب
ذكره وهو عدم الشروع والمشتل عليه باطل فهذه العبارة باطلة اما ان عدم
الشروع يجب ذكره فلانه يدل عليه عبارة صاحب الكشف الخ فعلى
هذا قوله فانه يدل الخ اشارة الى دليل ثبت كبرى الغير المتعارف (قوله
فالاختلالات في قرينة المكنية) يحتمل ان يكون الفاء فذلكلة وقدم
تحقيقها في اوائل الجزء الاول ويحتمل ان يكون جوابية اى اذا كان الامر
كذلك فالاختلالات فيها (عنده) اى عند المص لا عند غيره فان عند غيره
ثلاثة متعلق بالظرف او صفة بعد الصفة (اربعة) احدها (كون الجميع)
اى جميع قرائن الاستعارة بالكناية في المواد كلها (حقيقة) على ما هو
مذهب السلف والخطيب فانهما ذهبا الى ان قرينتهما مطلقا سواء كانت
في صورة لم يكن فيها تابع يشبه رادف المشبه او كان (و) ثانيها (الانقسام)
اى انقسام قرينتهما (الى الاستعارة المصروفة والحقيقة) كما هو مذهب
صاحب الكشف حيث جوز كون القرينة حقيقة واستعارة مصروفة
(و) ثالثها (كون الجميع استعارة تخيلية) وهو مذهب السكاكي حيث
ذهب الى ان القرينة الاستعارة بالكناية مستعملة في الامر الوهمي في كل
صورة للاستعارة المكنية (و) رابعها (الانقسام) اى انقسام قرينتهما

(الى) الاستعارة (التحقيقية و) الاستعارة (التخيلية) وهو مذهب
المص الذي اخترعه واستنبطه من كلام صاحب الكشف * فان قلت *
ما الفرق حينئذ بين مذهب اليه الكشف وبين مذهب اليه المص * قلت *
ان الفرق بينهما ان الكشف قسمها الى الاستعارة المصروفة والحقيقة
ولم ينقل عنه التسمية بالاستعارة التخيلية فيما اذا كان رادف المشبه به
باقيا على معناه الحقيقي والمص سماه استعارة تخيلية كما ترى وقسمها الى
التحقيقية والتخيلية فلذلك قال الش في بيان مذهب صاحب الكشف
ينقسم قريبتها الى الاستعارة المصروفة والحقيقة وفي مختار المص ينقسم
الى الحقيقية والتخيلية (قولك ولك) اى من من شأنه الخطاب (ان تزيد
اقسام الاحتمالات) في قرينة المكنية (بما حققنا) من احتمال كون
العلاقة بين الرادفين غير المشابهة فيكون مجازا مرسل او في بعض النسخ
بما هيأنا لك (غير مرة) بل مرارا مصدر عددي لحققا او هيأنا (اعلم
ان اصل الاحتمالات لا تزيد على المذاهب الاربعة وان مذهب السلف
ومذهب السكاكي لا يمتثلان التعدد فزيادة اقسام الاحتمالات باحتمال
المجاز المرسل لا يتصور الا في مذهب صاحب الكشف ومختار المص تأمل
(الى ان) الشان (حصل لك الاستقلال) في قبول الزيادة وردها متعلق
بحققنا او هيأنا (فعلينا) اى الزمنا (بالاعراض) عن ذكر تلك الاقسام
تقريع على ما قبله (وعليك) اى الزم (بالاقبال) على استخراج تلك
الاقسام بدقة النظر والتأمل فيكون الاحتمالات ستة او المعنى فعلينا
بالاعراض عن عدها لئلا يكون القرينة ضعيفة بحيث يستبعد كونها
رديفة وعليك بالاقبال على ما قلنا في هذا الباب هذا وقد وعدنا تقرير
البحث بالواسطة فالآن جاء النوبة اليه فنقول ان البحث والاعتراض بها
يجوز ان يكون على التقسيم نفسه فيكون ح مورده التقسيم وان يكون
على دعوى الحصر المستفادة من السكوت في مقام التقسيم الذى يقتضى
ايفاء الاقسام والسكوت في معرض البيان يفيد الحصر فحينئذ يكون
مورده دعوى الحصر المقصودة من التقسيم فعلى الاول خلاصته النقص
في التقسيم وهو ابطال صحته بان يقال هذا التقسيم باطل مستدلا عليه
بانتهاء احد شروط صحته على ما بين في محله واما تقريره ههنا فبان يقال
هذا التقسيم باطل لان هذا التقسيم مقارن بجواز وجود قسم آخر دخل

في المقسم ولم يدخل في الاقسام وقد سبق ان ذلك القسم ما هو وكل
 تقسيم مقارن بذلك باطل فهذا التقسيم باطل اما الكبرى فمبينة في محالها
 واما الصغرى فلان عبارة الكشف لما دلت على ان ذلك البقاء فيما
 اذا لم يشع كان هذا التقسيم مقارنا بجواز وجود قسم آخر دخل في المقسم
 ولم يدخل في الاقسام لكن المقدم حق فالتالي مثله وعلى الثاني خلاصته
 يحوز ان تكون منعا مع السند وان تكون ابطالا له واما تقريره على الثاني
 فبان يقال هذا الحصر باطل لانه مقارن بجواز وجود قسم آخر دخل
 في المقسم ولم يدخل في الاقسام وكل حصر هذا شأنه باطل اما الكبرى
 فمبينة في محالها واما الصغرى فلان عبارة صاحب الكشف لما دلت على
 ان ذلك البقاء فيما اذا لم يشع قرن بجوازه لكن المقدم حق فالتالي
 مثله ويحوز تصوير الادلة بصور اخر فصور ولا تكمل فقد ظهر
 ان هذا البحث يحتمل وجوها خمسة * واما تقرير الجواب الذي اشار
 اليه الشارح المحقق بقوله (ووجه ما ذكره المص ان الاولى رعاية اسم
 الاستعارة) فظاهر مما سبق وتلك الرعاية تحصل بان يكون مجازا لغويا
 (اذا لم يمنع) اي ما ذكر من الرعاية (جانب المعنى) بان لم يكن للشبه تابع كذلك
 وان منعها يكون باقيا على حقيقته يعنى ان المص وان امتنع ما اختاره
 في قرينة المكنية من عبارة صاحب الكشف لكن لم يلتزم مطابقتها له
 والتقليديا حتى يقال ان ما ذكر * غير مطابق لما أخذه وان البقاء المذكور فيما
 اذا لم يشع فيثبت الوساطة وخلاصة الجواب ابطال المنع بانه وارد على
 دعوى غير ملتزمة وهى المطابقة لما أخذه على ان ما أخذه ما حققه العلامة
 التفتازانى والسيد الشريف على ما سبق قريبا ولانسلم ايضا ان هذا
 التقسيم مقارن بجواز وجود قسم آخر انما يكون كذلك لو كان ما ذكره بيانا
 لما ذهب اليه الكشف وليس كذلك فعلى ما اختاره المص فالحصر والتقسيم
 صحيحان واما احتمال كون العلاقة بين الرادفين غير المشابهة فيكون رادف
 المشبه به مجازا مرسلا في رادف المشبه فليس بمختار عنده فلم يدخل في المقسم
 على انه لم يذهب اليه احد * فان قلت * ان الشرطين المذكورين
 كل منهما قطعى فينبغى ان يستعمل في كل منهما لفظ اذا لم يستعمل في الاول
 اذا وفي الثاني ان * قلت * نعم لكن الاول كثير الوقوع حتى ذهب
 اليه اكثرهم والثاني نادر بالنسبة اليه والنادر يشبه المشكوك والعلم المتعلق به

ايضا يشبه الشك وان كان قطعيا فلذلك استعمل في الاول اذا على مقتضى
الظاهر وفي الثاني ان على خلاف مقتضى الظاهر * فان قلت *
قد سبق الكلام المتعلق بوضع اذا وان وبان الحكم عند الحنفية بين الشرط
والجزاء وعند الشافعية بين اجزاء الاجزاء والشرط قيد لذلك الحكم الذي
بين اجزاء الاجزاء وانهم عدوا الشرط من بيان التغير وهو تفيير موجب
الصدر باظهار المراد فاذا قلنا ان دخلت الدار فانت حر فعند الشافعية
كونه من ذلك البيان ظاهر فان موجب الصدر اعني انت حر مثلا تنجز
الحرية على جمع التقادير وابقائه على جميعها لولا الشرط فاذا جاء
الشرط خصصه على بعض التقادير فصار المعنى لكون مفهوم الشرط
عنده معتبرا انت حر على تقدير دخولك فيها ولست حرا عند عدم الدخول
فيها فالحكمان ثابتان عنده بالعبارة فان مذهبا ان اجزاء كلام مفيد تام
للحكم على جميع التقادير والشرط بخصصه على بعض التقادير فيصير
مغيرا للحكم الصادر بمنع الحكم ووقوعه في الحال لا يمنع عليه العلة وتأثيرها
في الحال واما عند الحنفية فتغير ظاهر وغير مستقيم فان مجموع الشرط والجزاء
كلام واحد مفيد وموجب للحكم على تقدير وسأكت عن سائر التقديرات
حتى ان مجرد الاجزاء بمنزلة انت ومن انت حر ولا يفيد الحكم اصلا فلا يكون
مخصصا للحكم فكيف يكون من بيان التغير * قلت * ان المراد عندهم
يكون الشرط مغيرا للحكم كون التعليق والشرط مانعا لعلية العلة وتأثيرها
وابقائها في الحال فالحكم انما يمتنع في الحال لعدم علته بناء على عدم الاصل
لأنه التعليق اياه قصدا وان لزمه كما سيجي * فان قلت * لما كان عند
الحنفية مجموع الشرط والجزاء كلاما لم يكن اجزاء صدرا فكيف يكون الشرط
مغيرا لموجب الصدر فكيف يكون التعريف صادقا عليه * قلت *
يجوز ان يكون المراد بالصدر اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فبحر يصدق
التعريف * فان قلت * على مذهب الشافعي ايضا لم يكن الاجزاء
صدر الكلام والا لوقع في الصدر * قلت * ان للجزاء صدارة لفظا
ورتبة عندهم وان وقع لفظا فيما بعد الشرط كثيرا للاعلان في اول الامر
بان الكلام مبني على التعليق على ما هو مذهب الكوفيين كما سبق واما مذهب
البصريين فمحل الاجزاء فيما بعد الشرط لفظا ورتبة لترتب الاجزاء عليه لكون
الحكم فيما بينهما فلذلك حكموا في تركيب قدم الاجزاء فيه على الشرط بان

مطلب عند الشافعية
كيف يكون الشرط من
بيان التغير

مطلب عند الحنفية كيف
يكون الشرط من بيان
التغير

الجزاء محذوف بقريظة المذكور المقدم على خلاف مذهب الكوفيين كما سبق
تحقيقه * فان قلت * قد ظهر انه لا تقييد في الجملة الشرطية بالشرط
عند الحنفية لان طرفيها كطرفي زيد قائم خلافا للشافعية لكن هل التقييد
بالشرط مثل التقييد بالظرف وهل بينهما فرق * قلت * بينهما
فرق فليس التقييد به مثل التقييد بالظرف فان التقييد بالظرف قيد لنفس
المسند دون النسبة اعني ثبوت المسند للمسند اليه فان الثبوت مطلق فالمسند
المقيد بالزمان او المكان ثابت للمسند اليه فقولنا اضرب زيدا يوم الجمعة
اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم فلا بد في صدقه من تحقق
المقيد والقييد جميعا واما الشرط فهو قيد لثبوت المسند للمسند اليه فمعنى قولنا
ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب
زيد له فصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون ثبوته
في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال العلامة التفتازاني في شرحه للمفتاح فقولك
ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع
الضرب من عمرو وعلى تقديره انتهى كذا في الحواشي الحكيمة فقد ظهر
الفرق بين التقييد بالظرف والتقييد بالشرط فان المقيد بالظرف يتوقف
صدقه على تحقق المقيد والقييد جميعا كما مر مثاله بخلاف التقييد بالشرط
فان صدق المقيد به لا يتوقف على تحقق الشرط بل لا يتوقف على
تحقق الجزاء ايضا الا ترى الى قوله تعالى * قل ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين * فانه كلام صادق وليس لطرفيه صدق وتحقق اصلا وقد نقلناه
من سيد السند فيما سبق من الدرر المذكورة * فان قلت * سواء كان الحكم
بين الجزاء والشرط كما هو رأي الحنفية او بين اجزاء الجزاء والشرط قيد له
كما هو رأي الشافعية اذا قيل ان دخلت الدار فانت حر لم تقع الحرية
بالاتفاق اذا لم يوجد الشرط وهو دخول المخاطب في الدار واذا وجد
وقعت الحرية بالاتفاق فعندنا لم تقع عند عدم الشرط وعندهم لم تقع
عند عدمه * قلت * ان التعليق عندنا يمنع العلية والا يقاع في الحال
ويلزمه منع الحكم والوقوع في الخارج في الحال اي في حال التكلم (اعلم
ان مثل قوله انت حر حلة مؤثرة لوقوع الحرية وثبوتها في الخارج باتفاق
بيننا وبين الشافعية واذا علق بالشرط الاقوى مثل ان دخلت الدار
لم تقع الحرية في الخارج حال التكلم بالاتفاق ايضا فاما عدم وقوع هذه
الحرية مثلا عند التعليق فلنعم التعليق عليه العلة وتأثيرها في وقوعها

مطلب هل التقييد
بالشرط مثل التقييد
بالظرف

وثبوتها في الخارج فيكون تأثير التعليق في منع علة العلة لانه داخل عليها
 قصدا لانها هي المذكورة لاعلى حكمها حتى ان المعتبر من الحكم ما هو
 بين الشرط والجزاء لا الجزاء وحده فان مضمون الشرطية ايقاع
 الحكم على تقدير وقوع الشرط لامطلقا * فان قلت * لم دخل التعليق
 على العلة مثل قوله انت حر اوبعت لاعلى الحكم * قلت * لانها
 هي المذكورة قبل الشرط لا الحكم * فان قلت * لم لم يكن الحكم
 مذكورا قبل الشرط * قلت * لان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط
 والجزاء عندنا فلا يتصور ان يكون الحكم مذكورا قبل ذكر الشرط
 * فان قلت * لم كان الحكم بينهما * قلت * لان مضمون الشرطية
 ايقاع الحكم الانصالي على تقدير وجود الشرط لامطلقا وقد سبق
 ادلة الطرفين في الجزء الاول واذا دخل عليها منها من كونها علة لحكم
 الحرية ووقوعها في الخارج في حال التكلم فمعها من اتصالها بمحلها
 فلم ينعقد مثل انت حر علة فانتفى الحكم مثل الحرية لعدم العلة على عدم
 الاصلى للتأثير التعليق في اعدامه * فان قلت * ان قوله انت حر
 قد صار موجودا فلا وجه لجعله معدوما بالتعليق فينبغي ان يجعل التعليق
 مانعا لوقوع حكمه وثبوته في الخارج حال التكلم كما قاله الشافعية * قلت *
 انا لم نجعل ذلك القول معدوما ولكن نجعله ممنوعا بالتعليق عن العلية
 والوصول الى المحل وبعدمه اليه لم ينعقد علة لان العلة الشرعية لا تصير
 علة قبل وصولها الى محلها كما لا تصير علة بعدم الاهلية اى بعدم
 صدورها من اهلها والمحلية كبيع المجنون والصبي وكبيع الحر والخمر
 (واما عدم وقوع الحرية مثلا في الخارج عند الشافعية حين التعليق
 فلانه عندهم يمنع الحكم اعنى الحرية مثلا وثبوتها في الخارج حال التكلم
 بمعنى انه لولا التعليق لثبت الحكم في الحال اذ لا يؤثر التعليق في قوله
 انت حر بمنعه عن الوجود حتى يمنعه عن كونه علة حين التعليق وانما يؤثر
 في حكمه بمنعه عن الثبوت في الخارج في الحال فظهر ان تأثير التعليق عندنا في
 منع العلية والايقاع في الحال وعندهم في منع الحكم عن الوقوع في الخارج
 في الحال لا في العلية (اعلم انه قال العلامة التفتازانى الشافعي عليه رحمة الباري
 في شرح قول الامام فخر العلماء المتأخرين الخطيب الدمشقي عليه رحمة العلام

مطلب هل يكون جلة
 الشرطية انشاء وخبرا
 اولاً

الغنى في كتابه المسمى بالتلخيص واما تقييده اى تقييد المسند الفعلي بالشرط
 وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك
 ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج
 الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزء
 ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك
 وقت مجيئك اياى وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرم
 اى اكرمه وقت مجيئه اياك انتهى ولما توجه عليه ان ماذ كرته يأسد مخالف
 لما ذكر في المفتاح من الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
 فلا تكون انشائية اراد ان يدفعه فقال فقول صاحب المفتاح ان الجملة
 الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
 بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبرى لالانها لا تكون انشائية ثم قال
 العلامة المذكور واما نفس الشرط بدون الجزء فليس بخبر قطعا
 لان الحرف يعنى مثلا قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا تقدم
 عليه ما في حيزه فلا يصح عمرا ان تضرب اضربك انتهى ولما توجه
 ان ماذ كرته يأسد من بيان مراد صاحب المفتاح مخالف لما ذكره الشارح
 العلامة الشيرازى الحنفى ان مراد صاحب المفتاح ان الجزء جملة خبرية
 محتملة للصدق والكذب في نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد
 بالشرط لامع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
 وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها انتهى
 كلام العلامة الشيرازى اراد ان يدفعه فقال واما ماذ كره الشارح العلامة
 من ان مراد صاحب المفتاح الى آخره فتعسف منه وتخليط لكلام اهل
 العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من القضية
 الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق
 والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين اى الشرط والجزء فقولنا
 ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا
 قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا وتاليا وعليه اى على كون قولنا
 فالنهار موجود عند وقوعه جوابا بالشرط كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 منع ظاهر وهو اننا لانسلم ذلك في الجزء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة
 قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك انتهى فمضى تعسف منه

خروج عن الطريق الجادة في تفسير قوله في نفسها فان الجادة في تفسيره
 في تعريف الخبر بان معناه ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه
 اى مع قطع النظر والاعتبار عن خصوص المادة وعن الدليل وعن الخارج
 بل بالنظر الى نفس مفهومه فقط هذا هو ما حمله عليه في تعريف الخبر
 فقد ظهر ان ما حمله عليه خروج منه عن الطريق الجادة على ما شير اليه في
 الحواشى الحكيمية فالحاصل ان العلامة التفاضلية امال كلام صاحب
 المفتاح الذى يشير الى ان الحكم فى الجملة الشرطية بين الشرط والجراء
 الى مذهبه وضعف تفسير العلامة بانه تعسف واورد المنع على قوله وكذا
 قولنا فالنهار موجود والكل منظوره كما لا يخفى على المتأمل حق التأمل
 ثم قال والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين
 غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به
 والشرط قبله ففهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
 الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب
 وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بنبوت الوجود للنهار حيث كذبها
 بعدها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو
 الجزاء ومفهوم القضية الشرطية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
 باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انحل
 عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة فى انها
 قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتختللفها بان طرفيها
 مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس
 بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الا يرى ان قولنا كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم
 لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع
 الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم بين المفهومين
 وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث انتهى قال السيد
 الشريف الجرجاني الحنفى عليه رحمة الباري اقول سماه اولاً تحقيقاً وعوده ثانياً
 من النفايس وكل ذلك يجمع منه بما قدموا اليه ولا طائل تحته اذا كشف
 عنه غطاؤه وبيانه ان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او بقيد آخر كان صدقه

مطلب ما الفرق بين
 القضية الشرطية والجملة

بتحقيق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذبه بغيره فيه او معه
 واذا لم يقيد فصدقه بتحقيقه في الجملة وكذبه بمقابله فاذا قلت اضرب زيدا
 واردت الاستقبال فان تحقق ضربك في وقت من الاوقات المستقبلية كان
 صادقا والا فكاذبا وكذلك اذا قلت اضرب زيدا يوم الجمعة او قائما فلا بد
 في صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد معه فان تضربه
 او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذلك اذا كان
 القيد ممتنعا كقولك اضربه في زمان لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
 فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد سواء كان ممتنعا او غير ممتنع بوجوب
 انتفاء القيد من حيث هو مقيد فيكذب الذي يدل عليه فكيف لا وقولك
 اضربه يوم الجمعة او قائما مشتمل على وقوع الضرب منك وعلى كون
 ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا لحال القيام فلو فرض انتفاء
 القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن له متحققا وموجودا فينتفي مدلول الخبر
 فيكون كاذبا سواء وجد منك ضرب في غير حال القيام او لم يوجد اذا عرفت
 هذا فنقول اذا قلت ان ضربني زيد ضربته فلو كان معناه اضربه في
 وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب منك مع ذلك القيد
 فاذا فرض انتفاء القيد اعني وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به
 واقعا فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير
 ذلك الوقت او لم يوجد وذلك بطريق قطع لانه اذا لم يضربك ولم تضربه
 وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا و لغة
 فظهر ان الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة
 بين اجزاء الجزاء وان مذهب اليه الميزانيون لا يخالف كلام اهل العربية
 كيف وهم بصدد بيان مفهومات انقضاي المستعملة في العلوم والعرف
 واللغة وقد صرح النحاة بان كمال المجازاة تدل على السببية الاولى ومسببية
 الثاني وفيه اشارة الى ان المق هو الارتباط بين السرط والجزاء نعم كلام
 السكاكي يوافق ما اختاره العلامة النفثازاني وبذلك اغتر فتسببه الى اهل
 العربية لكنه كلام ظاهري وربما دعاه مارامه من جعل الشروط
 فيود المسمند ضبطا ٧ للكلام وتقيلا للانتشار او ربما اوهمه صحة ذلك
 ما قد يقال ان قولك ان جنتي اكرمك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير
 مجيئك اياي او وقت مجيئك اياي ولذلك عرف الحكم الخبري في بحث

مطلب سر الاختلاف
 في منع التعليق عندنا
 العلية والوقوع والابقاع

٧ قوله ضبط الكلام الخ
 فيه اشارة الى ان جعل
 الجهة الجامعة بين اجزاء
 الجزاء اذا عطف جملة
 شرطية على اخرى مبني
 على ضبط الكلام وتقليل
 الانتشار والافا لتحقيق
 عند الحنفية ان يراعى
 الجهة الجامعة بين
 مضموني السرطين وبين
 مضموني الجزائين حين
 عطف احدي الشرطيتين
 على الاخرى كما سبق منه

الاسناد الخبري بما يخص بالجملة ويرد عليه ان المق من تنزيه تلك المنزلة هو التنبيه على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد وعلى ان الغرض الاصلى معرفة كون الجزاء معلقا لا معرفة كون الشرط معلقا عليه وما توهمه فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والالم يكن صحيحا لما قررناه آتقا واذا وقع الجزاء انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان مأولا اى ان جاءك زيد فانت مأثور باكرامه او تستحق انت ان تؤمر باكرامه على قياس تأويله فيما اذا وقع خبرا للبند يظهر ذلك كله لمن تأمل او القى السمع وهو شهيد انتهى قوله قدس سره فلو كان معناه اضربه الخ فيه ان هذه الملازمة انما تتم لو كان التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف وليس كذلك لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة اعنى ثبوت المسند للمسند اليه فانه مطلق بل المسند المقيد بالزمان او المكان ثابت للمسند اليه كما سيجى تحقيقه في بحث الفرق بينهما * فان قلت * في الفرق بين مذهب اهل العربية الذين قالوا بان الحكم في الجمل الشرطية في اللغة العربية وغيرها في الجزاء والشرط قيد له وبين مذهب الميزانيين قالوا بان الحكم فيها بين الشرط والجزاء في اللغة العربية وغيرها فان المآل واحد حين اذا كان الشرط قيد لنسبة المسند للمسند اليه وثبوته له فان معنى قولنا ان جئتني اكرمتك حينئذ على كلا المذهبين هو ثبوت الاكرام لى اياك عند ثبوت المجيئة لك اياى وثبوت الاكرام لى مرتبط لثبوت المجيئة لك * قلت * ان الشرط عند اهل العربية اى بعض اهل العربية وهم نحاة الكوفة كما سبق مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفيدا لمفهوم المخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الجملة لا يفيد الحكم اصلا فلا يكون الشرط مخصصا لحكم الجزاء لعدمه ببعض التقديرات ولا يتصور مفهوم المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية ومذهب البصريين من علماء النحو كما سبق واما قول النحاة ان كرم المجازاة تدل على سبية الاول ومسيبة الثانى فمأه ان كون الاول سببا للثانى يقتضى ويدل على ان يكون تحقق مضمون الاول مفضيا الى تحقق مضمون الثانى سواء كان الحكم في الشرطية بالارتباط بينهما او بين

مطلب في الفرق بين
الحنفية والشافعية

اجزاء الجزاء بالتقييد بالمعنى المذكور لا اختصاص له بشئ منهما واذا احطت
 ماذا كرنالك حق الا حاطة تظهر لك ان مقاله العلامة التفتازانى من ان الحكم
 فى الجمل الشرطية فى الجزاء والشرط قبله عند اهل العربية بخلاف
 الميزانيين وحصر ذلك على اهل العربية وحصر الخلاف على اهل الميزان
 بناء على مذهبه وان حصره للحكم الخبرى على القضية الجملة ايضا بناء
 على مذهبه وان كان بين التقييد بالشرط وبين التقييد بالظرف وغيره
 فرق عنده ويجوز ان يكون مراده ان الميزانيين اختاروا مذهب البصريين
 بقرينة انهم بصدد بيان معانى القضايا المستعملة فى العرف واللغة اى عرف
 ولغة كانا وان قول اهل علم المعاني جميعا ان كون الشرط قبل الجزاء كلام
 ظاهرى ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار فلا منافاة بين كلاميه فى كتابه
 وظهر ايضا ان معنى الشرطية عند الحنفية والبصرية فى اللغة العربية
 وغيرها الحكم بلزوم شئ لشيء وعند الشافعية والكوفية ثبوت حكم
 الجزاء على تقدير ثبوت مضمون الشرط او عنده او وقت ولا فرق بين التعبير
 عند التفسير على رأى علماء الكوفة بقولنا على تقدير ثبوت مضمونه وبين
 التعبير بقولنا عند او وقت وان الجملة الشرطية قد تكون خبرا وقد تكون
 انشاء عندهم وعند الحنفية لا تكون الا خبرا وعندهم لا يحتاج الى التأويل
 فى الانشاء فان كنت فى ريب مما ذكرنا لك فعليك بمطالعة الكتب
 * فان قلت * ما سر هذا النزاع ينشأ وبين الشافعية ومبناه
 فمن تقول بمنع التعليق لعلة العلة اعنى الجزاء وهم يقولون
 بمنعه لحكم العلة اعنى الجزاء ايضا * قلت * سره ومبناه مامر
 من ان الحكم بين الشرط والجزاء عندنا وبين جزئى الجزاء والشرط قبله
 اى لحكم الجزاء عند الشافعية على مامر تفصيله آتفا وبؤيد الاول قول
 النحاة ان معنى كالمجازاة سببية الاول للثانى او للحكم به وفيه اشارة الى
 ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء فيكون المعلق عندنا هو الايقاع
 وتأثير العلة يعنى ان ايقاع العلة وتأثيرها هو الذى يعلق ويربط بحصول
 مضمون الشرط وتحقيقه فاذا حصل مضمون الشرط اوقع العلة يعنى الجزاء
 مضمونها فوجد مضمونها فى الخارج وذلك المضمون هو الحكم مثل الحرية
 فى المثال المذكور ونظير منع التعليق للايقاع والتأثير فى الحمى منع التعليق القنديل
 عن تأثير العلة الحاصلة فيه وهى الثقل فى حكمها وهى سقوطه فلم يكن علة

مطلب فوائد نفيسة

حين وجود العلة اعنى الثقل لوجود المانع وهو التعليق الحسى بل يمنع تأثيره
وايقاعه في حكمه وهو السقوط فاذا زال المانع عن ايقاعه بان ينقطع الحبل
اوقع العلة وهى الثقل حكمه وهو السقوط فالجزاء مثل انت حر علة مثل الثقل
في الجسم لحكمه وهو الحرية فاذا علق بالشرط علق ايقاعه وتأثيره
فيمنع التعليق ايقاع الجزاء وتأثيره في حكمه في حال التكلم فلم يبق عليه
في تلك الحالة فلم يكن علة في تلك الحالة * فان قلت * اذالم يكن علة
في حال التكلم متى يكون علة ومؤثرا في حكمه * قلت * يكون علة
في زمان وجود الشرط وحصول مضمونه فانه اذا وجد الشرط وجد العلة
بتمامها لان ارتفاع المانع جزء من العلة التامة عندنا فاذا وجد الشرط وجد
ارتفاع المانع وهو التعليق بالشرط فتم العلة وهذا سر ما قالوا ان المعلق
بالشرط كالنجز عند وجود الشرط * فان قلت * هذا عند الحنفية
وعند الشافعية متى يكون علة * قلت * يكون علة ومتصفة بالعلية
والايقاع حين التعليق فزمان عليه زمان التعليق * فان قلت * ثمرة
الاختلاف في اى شئ تظهر * قلت * تظهر في التعليق اى تعليق
التصرف الذى يتوقف صحته على وجود المالك حين وجد العلة مثل
العناق والبيع والاجارة بالمالك فعند الحنفية يجوز وعند الشافعية لا يجوز
اما جوازه عند الحنفية فلانه اذا قال ان ملكك عبد فلان فهو حر او قال
لعبد الغير ان اشتريتك فانت حر فحين وجد المالك وهو الشرط وجد
العلة وعليه بزوال مانعها وهو التعليق واما عدم جوازه عند الشافعية
فلان وجود المالك عند وجود العلة شرط لصحة التصرف فلما وجد العلة
حين التعليق ولم يوجد الشرط وهو المالك لم يصح التصرف فقد ظهر
ان مبنى النزاع بيننا وبين الشافعية ان المعلق عند الحنفية هو الايقاع
اى ايقاع المتكلم المكلف مضمون الجزاء مثل الحرية والعناق وذلك
بان يكون اللفظ علة ومؤثرا وموقعا في مضمونه وحكمه واذا كان المعلق
هو الايقاع فلا يتصور قبل وجود الشرط المعلق به فلا ينعقد اللفظ قبله
علة بالفعل والمعلق عند الشافعية هو الوقوع اى وقوع العناق ونحوه
ووجوده في الخارج واذا كان المعلق هو الوقوع فلا مانع من انعقاد
اللفظ علة حين التعليق * فان قلت * ما يقول الحنفى في اداة الشافعى
منها ان لفظ انت حر مثلا علة اثبت حكمه بالاتفاق فلما اثر التعليق

فيه لزم ان يمنع عن الوجود وليس كذلك * قلت * يقول لانسلم انه
لواثر فيه لزم ان يمنع عن الوجود لم لا يجوز ان يؤثر فيه بمنعه عن وصف
العلة والتأثير فلم يبق علة حين التعليق ومنها انه كالاضافة الى الزمان فانه
اذا قيل انت حر خدا انعقد السبب ويتراخي الحكم الى ان * قلت *
يقول انها اثبت حكمه في وقته لانه حكمه فيتحقق السبب لوجوده حقيقة
من غير مانع اذ الزمان من لوازم الوقوع فيكون ذكر الغد لتعيين زمان
الوقوع لالمنع بخلاف التعليق فانه مانع واعداد لعلة المعلق لا لوجوده
وليس فيه تعيين الزمان فلا نسلم انه اذا قيل انت حر خدا مثلا يتراخي
الحكم ومنها انه كتعليق الحسى في منع الحكم فان تعليق القنديل لا يؤثر
في منع ثقله الذي هو علة حكمه وهو السقوط بل في حكمه اى السقوط
* يقول لانسلم ان تعليق القنديل يؤثر في حكمه بالذات بل يؤثر في علية
وسببته الا ترى ان ارتفاع المانع جزء العلة التامة على انه يلزمهم ان يكون
اللفظ علة ومؤثرا بمجرد وجوده اللفظي لو كان تعليق مانعا للحكم وهو
بط قطعاً فان اللفظ لا يكون علة الا باعتبار مدلوله الذي هو النسبة التامة
وقد منع التعليق فكيف يتصور ان يكون علة حين التعليق * فان قلت *
الحق مع من * قلت * مع الحنفية لوجود ثلاثة (احدها) ان من حلف
لا يحنث بالتعلق قبل وجود الشرط اتفاقاً فلو انقضى اللفظ علة قبل
وجوده وحين التعليق لوجب ان يحنث (وثانيها) اجماع اهل
العربية وغيرهم ان الجزاء وحده لا يفيد الحكم وانما الحكم بين مجموع
الشرط والجزاء كما مر تفصيله (وثالثها) قول اهل العربية بان كمال
المجازاة تدل على سببية الاول وسببية الثانى وفيه اشارة الى ان المقصود
هو الارتباط بين الشرط والجزاء كمر (ولما فرغ من الفريضة الرابعة
من العقد الثالث تدرع الفريضة الخامسة منه سى سى فى بيان
الترشيح مشتركاً بين المصلحة والمكنية والتخييلية والتشبيه والفرق بين
ما يجعل القرينة وبين ما يجعل ترشيحاً فقال (الفريضة الخامسة كما يسمى
ما زاد) اى اللفظ الذى زاد اول نظراً زاد نائب الفاعل لىسمى وقد سبق
معانى التسمية وههنا بمعنى الاطلاق حقيقة بقرينة ما سياتى (على قرينة
المصلحة) اى الاستعارة المصلحة وهى الاستعارة التى يكون المذكور
فيها لفظ المشبه به متعلق بزاد سواء كانت تلك القرينة مانعة او معينة

مطلب الفريضة الرابعة
من العقد الثالث
فى اشتراط الترشيح بين
المصلحة والمكنية

من ملايمات المشبه به حال من فاعل زاد اى كائنا معناه من ملايمات
او على الاستخدام او صفة بعد صفة اى كان او كائن معناه من ملايمات
ولا يجوز ان يكون صلة بعد صلة لعدم جواز تعددها اذا تأملت ٣ تعرف
وجه ترشيحا ، مفعول ثان يسمى ومفعوله الاول ما زاد فانه انيب مناب
الفاعل * فان قلت * اذا كان كل منهما مفعولا به صريحا لزم ترجيح
احدهما في الانابة مناب الفاعل بلا مرجح وهو باطل * قلت * لا يلزم
فان التسمية من باب الاعطاء فان مفعولها الاول عبارة عن المعنى والمفهوم
ومفعولها الثانى عبارة عن الاسم واللفظ فيكون مفعولها الثانى خير الاول
وقد جعل الاول منه بان ينيب مناب الفاعل اولى من الثانى * فان قلت *
لم جعل ذلك اولى * قلت * لان فى الاول معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى
لانه طاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما * فان قلت * هل يجوز
ان يناب الثانى منابه * قلت * نعم نحو اعطى درهم زيدا * فان قلت *
أهذا الجواز على العموم ام على بعض التقادير * قلت * ذلك على
تقدير عدم الالتباس واما عند الالتباس فيجب انابة الاول نحو اعطى
زيد عمرا وكذا مادة التسمية * فان قلت * هل يجوز ان يناب ههنا
الثانى وهو ترشيحا مناب الفاعل فيقال كما يسمى ترشيحا ما زاد الخ * قلت *
لا يجوز فان الاصل فى مادة التسمية ان يكون مفعولها الاول معنى ومفهوما
وثانيهما لفظا فلو عكس لتوهم العكس * فان قلت * اى مفعول
من المفاعل يجوز ان يناب مناب الفاعل اذا قصد ان يحذف الفاعل
وانابته منابه فان المفاعل كثيرة بعضها بلا واسطة حرف جر او غيره
وبعضها بالواسطة وتلك الواسطة قد تحذف فى بعض الصور * قلت *
اربعة انواع منها لا تقع مناب الفاعل فلا يجعل نائبه * احدها المفعول
الثانى من باب علمت * وثانيها المفعول الثالث من باب اعلم * وثالثها المفعول له الذى
حذف لانه الجارة * ورابعها المفعول معه * فان قلت * لم لم يقع المفعول
الثانى من باب علمت منابه * قلت * لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تامافلو جعل منابه لاسند الفعل اليه اسنادا تاما فلزم كونه مسندا ومسندا
اليه معامع كون الاسنادين تامين وهو ليس بجائز ولذلك السبب لم يقع
الثالث منابه من باب اعلم * فان قلت * لم لم يقع ذلك المفعول له منابه
* قلت * لان النصب مشعر بالعلية فلو وقع منابه لكان مسندا اليه

وجه التأمل ان الغرض
من الصلة تعيين الموصول
بمعلومية ثبوت مضمون
الصلة له ولو فى زعم المتكلم
وهذا الغرض يحصل
بواحدة من الصلات
فلا حاجة الى الزيادة
(منه)

مطلب اى مفعول يقع
نائب الفاعل واى لا يقع

فقات النصب والاشعار فاختل المقصود بخلاف ما اذا كان مع اللام لكون
اللام مشعرا بالعلية لا يختل المقصود بانابته منابه * فان قلت * ان
المفعول فيه يجوز ان يقع منابه مع حذف الواسطة فهل لا يختل المقصود
* قلت * لدلالة ذات الظرف على الظرفية لا يختل بانابته منابه
* فان قلت * لم لم يقع المفعول معه مقامه * قلت * هو مع الواو
التي اصلها العطف لا يجوز ان يقع لكونها دليل الاتصال والفاعل
متصل بالفعل اشد الاتصال حتى كان كجزء منه وكذا نائبه والواو
لكونها دليل الاتصال تنافي الاتصال وبدون الواو لا يعرف كونه مفعولا
معه فيختل المقصود فلذلك لا يقع موقعه فلا يجعل نائب الفاعل اصلا
* فان قلت * اذا اريد ان يذكر جميع الفاعيل او بعضها بعد حذف
الفاعل فاي منها يقام مقامه * قلت * اذا وجد المفعول به
الصريح فيها يقام مقامه فيجعل نائبه والا فالجميع سواء * فان قلت
لم اقيم مقامه من بينها اذا وجد * قلت * لشدة شبهه بالفاعل في
توقف تعقل المتعدي عليهما فان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا
فاعل لا يمكن تعقله بلا مفعول به بخلاف سائر الفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة * فان قلت * هل يقام مقامه المفعول المطلق
التأكيدي * قلت لا يقام منابه * فان قلت * لم لا يقام * قلت *
اذ لا فائدة في اقامته في مقامه لدلالة الفعل عليه بل يجب ان يكون
النائب عن الفاعل مثل الفاعل في افادة مالم يفده الفعل حتى يبين احتياجه
اليه ليصيرا كلاما مفيدا فلا يقال ضرب ضرب لعدم الفائدة لاستغناء
ضرب بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة
وضربة او الضرب الفلاني والحاصل انه يشترط الفائدة المتجددة في كل
ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان اوزمان او في موضع
لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولو بالالتزام * فان قلت * ما تقول
في مثل قوله * وقد حيل بين العير والزوان * على تقدير كون النائب ضميرا
حائدا الى مصدر حيل وقد دل الفعل عليه فلا فائدة في النيابة على ما ذكر
مع انه صحيح قال في الحاشية الحكيمة على الحاشية اللاربية على الفوائد
الضبابية في بحث المفعول معه اوله * اهم بامر العزم لو استطعته * قال صخر
ابن عمرو وقد سئلت امرأته كيف زوجها فقالت لاسي فيرجي ولا ميت فينفي

مطلب المفعول المطلق
التأكيدي لا يكون نائب
الفاعل وسببه

وقد روي انها قد قالت له خل سبيلي فانه لا يجتمع الساكنان فلما سمع استدعى
 بالسيف وهم يقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت * اثم بامر العزم لو
 استطعته * وقد حبل بين العير والنزوان * وفي اللاري على الفوائد الضيائية
 قال الجامي قدس سره في الحاشية العير بفتح العين وسكون الباء الحمار الوحشي
 والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب برجس من انتهى
 يقال ترا عليه بنزوزوا كضربا * ونزوا كغرابا * ونزوا كعلوا * ونزوا نانا بالفتحات
 من الباب الاول اذا وثب عليه * قلت * قد اجاز سيدي به اضممار
 المصدر الممهور فيقال لمن انتظر القعود او الخروج قد قعد وقد خرج بناء
 على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع وخرج الخروج المتوقع وانما اجاز
 ذلك لان الفعل يدل على جنس الحدث ولا يدل على الفرد الممهور فيحصل
 الفائدة المتجددة بانابة ذلك الفرد من جنس الحدث مناب الفاعل كضرب
 ضرب شديد وانما فسر بان يقال وقع الحيلولة بينهما لسان حاصل
 المعنى باللازم لا لعدم الصحة واختلف في انابة الظرف منابه والمختار انه
 يشترط في انابه منابه ان يكون متصرفا ملفوظا فلا يجوز ان يقال قعد عندك
 كما يجوز قعد وقتك خلافا لمن لم يشترط التصرف ولا يجوز انت في دار
 ضرب اي ضرب فيها ولو عند قرينة فانه غير ملفوظ خلافا لمن لم يشترط
 الملفوظية فان قلت اذا كان الجميع سواء اذالم يوجد المفعول به الصريح
 لزم الترجيح بلا مرجح * وجوز انابة اي منها مناب الفاعل قلت المراد
 بكون الجميع مساويا في النيابة بالنسبة الى ذاته بمعنى انه لم يوجد في ذات كل
 واحد من الجميع مانع عن النيابة وذلك لا يقتضي ان لا يكون مرجحا اصلا
 وذلك المرجح اي مرجح احد الجميع للنيابة على غيره كونه ادخل في عناية
 المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فما كان منه ادخل في عناية
 فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره فلا يلزم الترجيح بلا مرجح
 * فان قلت * قد سبق معاني الكاف فهنا لا معنى منها * قلت *
 لمعنى التشبيه اي لتشبيهه ما قبله وهو قوله الآتي بعد ما زاد على قرينة
 الاستعارة المكنية ترسحا بما بعده وهو تسمية ما زاد على قرينة المصراحة
 ترسحا فيكون قوله الآتي مشبها وما بعده مشبها به * فان قلت * يلزم
 على هذا كون الفعل محكوما عليه بانه مشبه او مشبه به لاقتضاء التشبيه
 ذلك كما سبق * قلت * المراد بكون قوله الآتي بعد مشبها ان يكون

مطلب شرط نيابة المفعول

مناب الفاعل المعنوي

مطلب السؤال في مثل وقد

حبل بين العير والنزوان

مطلب اختلف في انابة

الظرف مناب الفاعل

والمختار

مطلب السؤال في نائب

الفاعل وجوابه

مصدر قوله الا تى بعد وكذلك كلمة ما فى كما يسمى حرف موصولة مصدرية
بقريضة عدم العائد اليها فى مد خولها فالمعنى كتسمية مازاد على قريضة
المصرحة ترشحا وحاصله بعد مازاد على قريضة المكينة ترشحا عدا
كانا كتسمية مازاد على قريضة المصرحة ترشحا وخلاصته ان قوله كما يسمى
مفعول مطلق مجازى بطريق حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه
وقد سبق طريقه فى الجزء الاول فلا يلزم ما ذكرته من المحذور منه
* فان قلت * ان التشبيه يقتضى ايضا وجه الشبه وهو ما يشتر كان فيه
قصدا فما هو ههنا * قلت * هو كون كل من التسميتين صادرة
من القوم واصطلاحية لاهل الببال * فان قلت * لا بد فى التشبيه
من فرض من الافراض المبينة سابقا فما هو ههنا * قلت *
هو ههنا بيان حال المشبه وهى كونه اصطلاحا لاهل البيان
* فان قلت * لو قال كما ان مازاد على قريضة المصرحة ترشحا مازاد
على قريضة المكينة ترشحا لكان اخصر مع ان ذلك المعنى هو الفرض
من صياغة هذا الكلام يسمى وبعد * قلت * زيادة مادة التسمية
سنة ارباب تعريفات المفهومات الاصطلاحية وكان الداعى اليها التنبيه
على انها تعريفات اسمية لاحقيقية فلذلك قالوا ان المفعول الاول
من مفعولى مادة التسمية تعريف والثانى منهما معرف * فان قلت *
حق المفعول المطلق التأخير عن عامله فلم قدم ههنا * قلت * للاهتمام به
* فان قلت * لم صار ذلك الاهتمام به * قلت * للتنبيه ابتداء
على ان المراد مبنى على التشبيه لبيان حال المشبه او ليتمكن مضمون عامله
وهو عدا مازاد على قريضة المكينة ترشحا فى النفس فضل تمكن (قال المص
كذلك) اى كتسمية مازاد على قريضة المصرحة ترشحا فهو تأكيدي لقوله
كما يسمى لدفع توهم التجوز فى التبعوع او السهو فيه (قال المص بعد)
على صيغة المجهول من العدا (ما زاد على قريضة المكينة من الملايمات)
بيان لما اى ملايمات المستعار منه او المشبه به ترشحا مفعول ثان بعد
ومفعوله الاول اعنى مازاد الخ انيب مناب فاعله المحذوف وقد سبق آتفا
البحث المتعلق به وانما بنى على المجهول لعدم تعلق الفرض لبيان الفاعل
اولتيه وانما قال بعد النفس فى التعبير تنشيطا * فان قلت * ان الترشيح
والتهجيد والاطلاق كما يجرى كل منها فى المصرحة يجرى فى المكينة

مطلب فائدة ذكر مادة
التسمية

فلا وجه لتخصيص البيان بالترشيح (ولئن قيل ان جريان التجريد والاطلاق في المكنية وتقسيمها اليهما يعلم بالمقايسة الى بيان جريانهما في المصراحة وتقسيمها اليهما فلذلك خص البيان بالترشيح * قلنا * يعلم جريان الترشيح في المكنية بالمقايسة المذكورة ايضا فلا وجه لتخصيص على ان الحقيق بهذه الرسالة الموجزة ان يكتفى بالمقايسة في الترشيح كما اكتفى بها في التجريد والاطلاق فلا حاجة لبيانه ههنا * قلت * لما اختلف فيما زاد على القرينة في المكنية كما اختلف في قرينتها لم يعلم فيما سبق ان الترشيح في المكنية لماذا من الاستعارات فيها يكون بناء على المذاهب الثلاثة ولماذا يطلق بناء عليها فلا علام ذلك وجب التعرض لبيان الترشيح في المكنية واما التجريد والاطلاق بالنسبة الى المكنية فلا اختلاف فيهما فلذلك جعلهما على المقايسة للمسبق واكتفى بالترشيح عنهما (قوله لكون الترشيح موضوعا) في العرف الخاص (المشترك بينهما) اي لفهوم مشترك بين ترشيح المصراحة وترشيح المكنية اي لفهوم صادق على كل من ترشيحيهما صدق العام على الخاص مثل صدق الحيوان على الانسان والفرس * فان قلت * لاي غرض سيق هذه العبارة * قلت * لبيان حلة قوله كذلك يعد * فان قلت * ان عدما زاد على قرينة المكنية ترشيحا معلوم بالسمع فكيف سيق لبيانها * قلت * نعم لكن من جهة انيته وتحققه لا من جهة لميته فالسوق لبيان علمه اللمية ويحتمل ان يكون المراد بهذا القول كذلك يصح او يناسب عدم ترشيحا (قوله وهو ملائم المستعار منه وتقرن به الاستعارة) مطلقا اعتراضية او استثنائية لبيان المعنى الموضوع له الذي هو مشترك بينهما فحينئذ يكون الترشيح مخصوصا بالاستعارتين (اول مفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه وهو ملائم المشبه به ويقارن به الاستعارة او التشبيه) وهذا اعم من الاول فان هذا المفهوم يصدق على ترشيح التشبيه ايضا دون الاول (بل لفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا) عطف على القريب او البعيد وكلمة بل للترقي في العموم لان هذا المفهوم يصدق على ترشيح المجاز المرسل كما يصدق على كل من ترشيحات المصراحة والمكنية والتشبيه دون الثاني والاعم من الاعم من الشيء اعم من ذلك الشيء فيكون هذا المفهوم اعم من الاول ايضا قال العلامة التفتازاني الترشيح قد يكون

للتشبيه كما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا وقد يكون
 للمجاز المرسل كما في قوله عليه الصلاة والسلام * اسرعكن الى حقوقاتي
 اطولكن بدا * الحديث فان اطولكن ترشح للمجاز المرسل اعني بدا المستعملة
 في النعمة لعلاقة المصدرية وقرينة الحالية * فان قلت * هل يوجد
 الترشيح بكل من المفاهيم الثلاثة في المذاهب كلها لا * قلت * هو بكل منها
 يوجد في مذهب السلف والسكاكي واما في مذهب الخطيب فباستبعاد المفهومين
 الآخرين يوجد دون الاول تأمل نعرف (قوله لان الاشتراك) اي الاشتراك
 اللفظي بقرينة المقابلة او تبادلده وهو وضع اللفظ الواحد لمعان متعددة
 باوضاع متعددة كاللفظ العين (خلاف الاصل) والراجع لاحتياجه الى
 القرينة المعينة في الاستعمال * فان قلت * ان الاصل ماهو * قلت *
 هو الاتفراد وهو وضع اللفظ لمعنى على الاتفراد ويسمى ذلك اللفظ منفردا
 وهو يقابل المشترك وانما كان المفرد اصلا لعدم احتياجه اليها في الاستعمال
 * فان قلت * لو وضعت الالفاظ المشتركة لاختل المقصود من الوضع
 وهو تفهيم ما في الفؤاد من المعاني واللازم باطل بيان الملازمة ان الفهم
 لا يحصل مع الاشتراك لخفاء القرائن فلذلك قيل ما يظن به ذلك اما مجاز
 او متواطى فحينئذ لم يكن الاشتراك خلاف الاصل بل يكون باطلا قلت
 لانم ان الفهم التفصيلي لا يحصل مع الاشتراك لان المقصود يعرف بالقرائن
 مفصلا كالوتراه ولو سلمناه لكن ليس المقصود التفاهم التفصيلي في كل لغة
 بدليل اسماء الاجناس بل قد يقصد التعريف الاجالي كما يقصد التفصيلي
 كما في الاعلام واعلم ان ترشيح الاستعارة المصروفة متفق عليه في الحاشية
 الحكيمة فلذلك جعل مشباهه في هذا المقام (قوله لا يثبت) خبر بعد خبر
 لان (من غير ضرورة) كالضدية بين المعاني او عدم دخولها تحت
 ماهية نوعية (ولا ضرورة) داعية للاشتراك اللفظي (ههنا) في لفظ
 الترشيح لدخول افراده تحت ماهية واحدة وهي ما زاد على قرينة الاستعارة
 وتقرن به مثلا وايس كاللفظ المستثنى وهذا اي قوله لان الاشتراك تعليل
 لكون لفظ الترشيح موضوعا لاحد هذه المفاهيم المشتركة بالاشتراك
 المعنوي وتصويره بان يقال ان الترشيح اما موضوع لاحد هذه المفاهيم
 الذي يشترك فيه تلك الترشيحات على اختلاف واما موضوع لكل من تلك
 الترشيحات باوضاع متعددة لكنه ليس بموضوع باوضاع لكل منها يتنح

مطلب البحث الاشتراك
اللفظي

مطلب المفرد والاتفراد

من القياس الاستثنائي الاتصالي انه موضوع لاحدها الذي يشترك فيه
تلك الافراد اما العنادية فظاهرة فان الوضع اما على الاتفراد او على الاشتراك
واما المقدمة الاستثنائية فلانه كلما كان الاشتراك اللفظي خلاف الاصل لزم
ان لا يكون موضوعا باوضاع لكل منها لكن الاشتراك اللفظي خلاف
الاصل ينتج من المستقيم انه ليس بموضوع باوضاع لكل منها اما الملازمة
فلان خلاف الاصل لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا * فان قلت *
اذا كان مشتركا معنويا هل يكون على الاصل قلت نعم لكون استعماله
ح في تلك الافراد حقيقة وهي اصل لا يعدل عنه الا بالاحتياج الى صرفه
على ان المجاز اولى بالحمل من الاشتراك اللفظي فيكون الاشتراك المعنوي اولى
من الاشتراك اللفظي بمرتبتين * فان قلت * ان استعماله في تلك
الافراد اعني ترشحات تلك الامور من قبل استعمال العام في الخاص
وهو استعمال مجازي فكيف يكون حقيقة * قلت : نعم اذا استعمل العام
في الخاص مع ملاحظة الخاص بخصوصه واما اذا استعمل العام في الخاص
مع ملاحظته بعمومه يكون حقيقة كما لا يخفى والمطلب ظني فيكفي هذا
المقدار والمراد كون الترشيح موضوعا هكذا اولى من كونه موضوعا
اشتراكا لفظيا قوله (فلك) اى يمكن لك اى لمن من شأنه ان يخاطب له
وهو ظرف مستقر على رأى قدم على مبتدأ وهو قوله (تحصيل ذلك
المفهوم) المشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ليمكن مبتدؤه
في النفس فضل تمكن اول الاهتمام بمتعلق الخبر للتنشيط والترغيب في تحصيله
بحسن الظن او غير ذلك من النكات او ظرف له - و على رأى
فح قوله تحصيل الخ فاعله واتما حذف المتعلق لقيام قرينة حالية
للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اوليذهب نفس السامع كل مذهب
يمكن او غير ذلك (بسهولة) متعلق بالتحصيل (بما القينا) واوصلناه (اليك)
اى الى من من شأنه الخطاب آفا من التعريفين للمفهوم - ومين وذلك المفهوم
الذى يحصل مما سبق بسهولة مايلام المعنى الحقيقي ويقترن به الاستعارة
او التشبيه او المجاز المرسل وهذا تقرير على كون الاشتراك والاخصر
ان يقال مايلام المعنى الحقيقي مقارنا به المجاز او التشبيه (قوله ولا يخفى
انه) اى الشأن (لا معنى) يعتد به ههنا (لقواهم) اى لقول القوم
(مازاد على قرينة المصراحة) لان ذكر مايلام المشبه به يستغنى عنه (لان ذكر

ملايم المشبه به لا يصلح) اى ملايم المشبه به المذكور وانما اسند الى الذ كر
 لزيد مدخليته في الكون قرينة لو كان (ان يكون قرينة للمصرحة حتى
 يحتاج الى تقييد جعله ترشيحا بالزيادة على القرينة) * فان قلت * لاي
 غرض سبق هذا القول * قلت * للاعتراض على المص بسبب تبعيته
 القوم في التعبير عن الترشيح بما زاد على قرينة المصرحة لان ذلك التعبير
 يقتضى ان يكون الزائد صالحا لان يكون قرينة للمصرحة فان الزائد انما يطلق
 على الشئ اذا كان ذلك الشئ من جنس الزيد عليه وهو قرينة المصرحة
 ههنا حتى لو زالت لكان هذا الزائد قرينتها فحينئذ يحتاج الى التقييد
 بالزيادة حتى يمتاز من قرينتها مع ان هذا الزائد ليس صالحا لان يكون
 قرينة لها لكونه من ملايمات المشبه به الذى هو المعنى الحقيقى للمصرحة
 بل هو يقتضى ان يحمل اللفظ على حقيقته فكيف يكون قرينتها لو زالت
 فالصواب ان لا يقيد بالزيادة فيقال كما يسمى ملايم المشبه به فى المصرحة
 ترشيحا كذلك يعد ملايمه فى المكنية ترشيحا فيكون هذا الكلام عبارة فى
 بيان الاعتراض واشارة فى بيان وجه ترك قيد الزيادة فيما ذكره من التعريفين
 للترشيح وخلاصته النقص فى العبارة بافادتها ما هو خلاف الواقع اعنى
 صلاحية ملايم المشبه به لان يكون قرينة ومورده هذه العبارة اعنى كما يسمى
 الح وتقريره بان يقال لانها مفيدة لكون الملايم المذكور الكائن للمشبه به
 لان يصلح ان يكون قرينة المصرحة وهو خلاف الواقع فهى مفيدة
 لخلاف الواقع والمفيدة له باطلة فهذه العبارة باطلة اما صغرى الغير
 المتعارف فظاهرة مما ذكرنا آنفا واما كبرىه فلان ذكر ملايم المشبه به لا يصلح
 لان يكون قرينة المصرحة ولت ان تلاحظ خلاصة السؤال غير ما ذكرنا
 وان تصور الدليل بصور اخر واجاب عنه بعض المحققين فقال وانا اقول
 ان التعبير بالزائد لان تقسيم الاسعارة الى المرشحة والمجردة والمطلقة
 يدور على ذلك الزائد وان لم يحتاج فى الترشيح الى هذا القيد للاعتياز يحتاج
 فى التجريد والاطلاق وان كان الاحتياج اليه فى الاطلاق بطريق النفي
 على ان كل قيد ذكر لا يلزم ان يكون محترزا ومميزا بل يجوز ان يكون قيداً
 واقعياً انتهى ففيه نظر فان السؤال بان هذا القيد مفسد فى الترشيح لابانه
 لا فائدة لهذا القيد ولا بانه ليس محترزا ولا مميزا ولان تقسيم الاستعارة الى
 المجردة والمطلقة وان دار على قيد الزيادة على القرينة لكنه مفسد فى حق

الترشيح فكيف يدور عليه في حقه وكذا ما قيل من انه اقول يجوز ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي ذكر للمشاكلة لما بعده على انه من قبيل الاستثناء باللاحق عن السابق وهو لا يعاب به فالحق ان القيد بالزيادة على القرينة احتراز عن القرينة فانها لا تسمى ترشicha انتهى وفيه نظر ايضا لما ذكر آنفا ونحن نقول بعون الله تعالى ان الزائد كما يطلق على ماهو من جنس المزيد عليه يطلق على مالولاه لحصل ما يفيد سواء كان من جنس المزيد عليه او لا مثل زيد قام وكان زيد قائما كما لا يخفى فاذا جمل الزيادة ههنا على المعنى الثاني لا تقتضى كون الملايم للمشبه به قرينة المصرحة لولاها فحينئذ يكون له معنى بالنسبة الى الاستعارة فانها تتم بدون الترشيح فيكون الترشيح حينئذ زائدا بمعنى ما يتم الشيء بدونه لا بمعنى ما ليس له فائدة اصلا ومعنى بالنسبة الى ما في تعريفه ومفهومه وهو ما زاد على قرينة المصرحة من ملايمات المشبه به وذلك المعنى تأكيدي ما يدل عليه اضافة الملايمات الى المشبه به من عدم كون الملايم قرينة المصرحة فمحتمل ان يقال ان هذا من قبيل الاستثناء باللاحق عن السابق وهو مما لا يعاب به (قوله ولا يكفي في التقييد) في كون الملايم ترشicha (ان يكون الملايم زائدا على قرينة الممكنة بل لا بد ان يكون زائدا على قرينة التخيلية ايضا) وهذا عطف على قوله ولا يخفى الخ عطف الحاصل على الحاصل كما سبق تفصيله واعتراض آخر على المص بان ما زاد على القرينة في الممكنة لا يكفي في كونه ترشicha لانه قد يكون قرينة الممكنة داخلة في التخيلية فتكون التخيلية مركبة من القرينة وغيرها فإزاد على القرينة قد يكون جزءا من التخيلية وجزء التخيلية لا يعد ترشicha فلا بد ان يقول زائد على قرينة التخيلية حتى يتم التعريف وخلاصة هذا الاعتراض النقص في تعريف ترشيح الممكنة بعدم المنع عن الاغيار ومورده وتقريره ظاهران (الا ان يقال الداخل في قرينة التخيلية لا يزيد على قرينة الممكنة اى لا يكفي في التقييد ان يكون زائدا على قرينة الممكنة في جميع الاوقات الا وقت ان يقال الخ واطافة القرينة الى التخيلية بيانية لغوية ولامية اصطلاحية فلا يرد ما قيل من ان قرينة التخيلية ليست الا الممكنة فيمارأنا كما ان قرينة الممكنة ليست الا التخيلية فليت شعري ما وجه مقاله الشارح انتهى وقد عرفت وجهه وحاصله ان تمام التخيلية قرينة الممكنة فلا يكون الداخل فيها زائدا على قرينتها حتى لا يكفي في التقييد الزيادة على قرينة

الممكنة فحينئذ يكون الزائد على قرينة الممكنة زائدا على التخيلية وما يكون
 زائدا على قرينة التخيلية يكون زائدا على قرينة الممكنة وخلاصته منع عدم
 الكفاية في القيد بالزيادة على قرينة الممكنة مستندا بان الداخل في قرينة
 التخيلية لا يزيد على قرينة الممكنة (قوله فلا تغفل) لعله اشارة الى
 ان كون التخيلية مركبة من القرينة وغيرها محل بحث والاحتمال العقلي
 لا يكفي في مثل هذا النقض كما لا يخفى فلذلك فرعه على ما قبله من قوله
 الا ان يقال الداخل الخ (قوله ولا يخفى ان الاشتراك بين المصراحة
 والممكنة لا يختص الترشيح بل يشمل التجريد) عطف على القريب او البعيد
 واعتراض آخر عليه بان حصر ما زاد على قرينة الممكنة على الترشيح ليس
 بصحيح لان ما زاد عليها ان كان من ملايمات المشبه به يكون ترشحا وان كان
 من ملايمات المشبه يكون تجريدا وهذا التجريد يجري في المصراحة
 والممكنة فكما يكون الاشتراك بينهما في الترشيح يكون بينهما في التجريد
 ايضا فلا وجه للحصر على الترشيح وخلاصته اما نقض في العبارة بانها
 تدل على الحصر المذكور بطريق مفهوم اللقب بناء على انه معتبر في
 المحاورات والمعاملات وعبارات المؤلفين او السكوت في معرض البيان
 واما منع لدعوى الحصر المستفاد من العبارة باحد هذين الطريقين
 واما تقريره فظاهر مما القينا لك فيما سبق مرارا والجواب ما ذكرنا قريبا
 من ان التجريد لا اختلاف فيه او يعلم بالمقايسة على بيان الترشيح ههنا
 (قوله بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل ايضا) لا يختص الترشيح
 بل يشمل التجريد عطف على اسم ان وترقى في العموم واعتراض على القوم
 وعلى المص بان حصرهم الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل في الترشيح
 ليس على ما ينبغي فان الاشتراك بينهما لا يختص الترشيح بل يشمل التجريد
 ايضا اي كما يكون ترشحا للتشبيه والمجاز المرسل يكون تجريدا لهما اذا وجد ملايم
 المشبه والمعنى المجازي (قوله الا ان يقال التخصيص) اي تخصيص الاشتراك بينها
 بالترشيح (مجرد اصطلاح) عن اعتبار الواقع والنظر الى نفس الامر
 يعني لا يختص الترشيح في جميع الاوقات الاوقات ان يقال التخصيص مجرد
 اصطلاح القوم فليس تخصيصا في الواقع فلا يلزم من ذلك الاصطلاح
 عدم وجود التجريد فيه او خلاصة الجواب منع كون الحصر المذكور بلا وجه
 مع الحل (قوله فاعرفه) بصيغة المتكلم وحده تقرير على كون التخصيص

مجرد اصطلاح وضمير المفعول طائد الى كون التجريد فيها وثبوتها فيها
 في الواقع المستفاد من كون التخصيص مجرد اصطلاح (قوله ولولم يسم)
 ملايم المشبه (تجريدا) حال من ضمير المفعول او عطف على مقدر او اعتراض
 كما سبق الكلام المتعلق بلو الوصلية وبواوها الداخلة عليها مفصلا
 قوله (فان محاسن الكلام) حلة لقوله فاعرفه يعني ان التجريد ثابت في
 الواقع وان لم يسم باسم التجريد فانه محسن للكلام ومحاسن الكلام (ليس
 من توابع الاسماء) فالتجريد من حيث الثبوت ليس من توابع الاسماء
 فلا يتوقف ثبوته في نفس الامر على التسمية بل الاسماء من توابع المحاسن
 ومن عدم التابع لا يلزم عدم المتبوع وقدم جوابه فتذكر (قال المص
 ويجوز جعله) اي جعل مازاد على قرينة المكنية (ترشحا للتخييلية) على
 مذهب من كان قرينة المكنية عنده تخيلية وهو المذهب الثلاثة وبعض
 المادة عند صاحب الكشف (وللاستعارة الحقيقية) اي المصراحة
 في بعض المواد عند صاحب الكشف وهذا القول عطف على المقدر
 المستفاد من قوله كذلك بعد مازاد على قرينة المكنية ترشحا لها وذلك
 المقدر يكون مازاد على قرينة المكنية ترشحا لها ويجوز جعله الخ
 واذا تفكرت في هاتين الجملتين تعرف ان الجامع بينهما باعتبار المسند
 اليهما ومسنديهما ماهو وانما قلنا انه عطف على مقدر لان الاصل في
 الواو هو العطف ويجوز ان تكون للاستيناف النحوي او المعاني او للاعتراض
 فتأمل تعرف معانيها ههنا على ما مر ذكر معانيها (اما) جعل مازاد على
 قرينة المكنية ترشحا (الاستعارة الحقيقية فظاهر) او فظاهر جعله
 ترشحا لكونها استعارة مصراحة عند صاحب الكشف ولو في بعض
 المواد كما سبق (وكذا) اي كجعل مازاد على قرينة المكنية ترشحا
 الاستعارة الحقيقية جعل مازاد عليها ترشحا (التخييلية بناء على مذهب
 السكاكي) دون غيره في الظهور (لان التخييلية عنده مصراحة)
 * فان قلت * التشبيه يدل على كون مازاد على قرينة المكنية ترشحا
 للتخييلية عند السكاكي ظاهر والتعليل يدل على انه ليس بظاهر فيلزم
 التناقض * قلت * يجوز ان يكون هذا تنبيها لاتعديلا وان كان في صورته
 او المراد انه ظاهر بعد التعليل وقبل ان التعليل للمحصر على مذهب السكاكي
 لا للظهور فمح يكون قوله لان التخييلية عنده الخ واقعا وموقعه ان يكون

مسوقا للدعوى الغير الظاهراتهى فلا يرد ما قيل وفيه انه ينافى التعليل
 بقوله لان التخيلية مصرحة عنده * فان قلت * التعليل للظهور
 لا للظاهر * قلت * هو يثبت الظاهر لا للظهور كما ستعرفه فالاولى ان
 يقال واما التخيلية على ما ذهب اليه السكاكى فلان الخ الهم الا ان يقال
 معناه التخيلية كالتحقيقية في اصل الترشيح لاني ظهوره لانهما من جنس
 واحد على مذهب السكاكى انتهى (واما) جعل مازاد على قرينة
 المكنية ترشيح (التخيلية على مذهب السلف فلان الترشيح يكون للمجاز
 العقلي ايضا) اى كما يكون للمجاز اللغوى لكون مذهبهم في قرينة المكنية
 مجازا في الاسناد بذكر (ملايم) معناه (ما هو له كما يكون) اى
 الترشيح (للمجاز اللغوى المرسل ذكر ما يلايم) معناه (الموضوع له) هذا
 التشبيه على وقوعه في المجاز المرسل فان الغرض من هذا التشبيه بيان
 امكانه الوقوع للمجاز العقلي فانه وان لم يكن مانعا من جواز الترشيح له
 لكنه لم يعلم وقوعه له (والتشبيه) عطف على قوله للمجاز اللغوى المرسل
 (بذكر ما يلايم المشبه به) اى وكما يكون جعل الترشيح للتشبيه بذكر ما يلايم
 المشبه به (وللاستعارة المصرحة) عطف على القريب وهو قوله للتشبيه
 او البعيد وهو قوله للمجاز اللغوى المرسل اى وكما يكون جعل الترشيح للاستعارة
 المصرحة (كما سبق) اى لما سبق في الفريدة الرابعة من العقد الاول من ان الترشيح
 يكون للاستعارة المصرحة فعلم انه يكون لها فهو حلة لكون الترشيح للاستعارة
 المصرحة او تشبيه كونه لها المذكور ههنا بكونه لها المذكور
 في السابق في الثبوت لها فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه ويحصل المعروفة
 في المشبه به التى يقتضيها غرض بيان امكان المشبه على ما بين في محله
 (قوله الاولى ترك قوله وللاستعارة المصرحة او زيادة المكنية)
 اى الاولوية مقصورة على احد هذين الامرين لا تتجاوز الى ذكر قوله
 والاستعارة المصرحة فيلزم ان يكون عبارة المص قبحة فانها مشتملة
 على ترجيح المرجوح وانما كانت مقصورة على احدهما لما قيل من ان الغرض
 من هذا البيان ان كان بيان ما هو المقصود في هذا المقام وكون الترشيح
 للاستعارة المصرحة وجعله لها فهو ليس مقصودا ههنا وان كان بيان
 كل ماله ترشيح فلا بد ان يذكر المكنية كما يذكر الاستعارة المصرحة لئلا
 يلزم الترجيح بلا مرجح والجواب ان الغرض المسوق له لهذه العبارة

ههنا بيان جواز جعل الترشيح للاستعارة التخيلية عند السلف وامكانه
الوقوعي بالتشبيه بما وقوع الترشيح له معروف كما اشرنا اليه كالمجاز المرسل
والتشبيه والاستعارة المصروفة واما المكنية فتبوت الترشيح لها بالتشبيه
بالمصروفة وبالمقايضة عليها فكيف نجعل مشبهاتها ومقياسها عليها فلذلك
تركها ههنا وقيل ان الغرض المسوق له الكلام ههنا واختاره بعضهم
الشق الثاني من الشقين المذكورين فقال ومحدوره مدفوع لان المص
لما صرح آتقا يكون مازاد على قرينة المكنية ترشيحا للمكنية بقوله وبعد
ما زاد على قرينة المكنية من الملايمات ترشيحا لها فلا حاجة الى ذكر
المكنية ههنا واما كون مازاد على قرينة المصروفة ترشيحا لها فلا وقال
ما زاد على قرينة المصروفة ترشيحا ولم يصرح بما هو المرشح له فلذلك
ذكر الاستعارة المصروفة ههنا انتهى ما لا لکن حيث ذمنا معنى كون الترشيح
للتخيلية وانبأته بالتشبيه والمقايضة على كونه للمجاز اللغوي المرسل وعلى
كونه للتشبيه بل لو كان الغرض ما اختاره لكان ينبغي ان يقال والترشيح
على مذهب السلف يكون للتخيلية والمجاز المرسل والتشبيه والاستعارة
المصروفة نعم يتوهم على ما اخترنا التكرار لكن دفعه ظاهر نعم فيه اشارة
الى ان المرشح له اى شئ يكون وكى شئ يكون واذا اردت التعليل
بقوله فلان الترشيح يكون للمجاز العقلي على القانون الميزاني فتقول
ان الترشيح يكون للتخيلية عند السلف لان الترشيح يكون للمجاز
العقلي بذكر ملايم ماهوله والتخيلية مجاز عقلي فالترشيح يكون للتخيلية
واما اشتراط الشكل الثانى باختلاف مقدمته كيفا وكية كبراه فانما هو
لاطراد انتاجه كاقيل لا لاصله واثان تقرر من طريق المستقيم بان تقول
كلما كان الترشيح للمجاز العقلي بذكر ملايم ماهوله لزم ان يكون للتخيلية
لكن المقدم حق فالتالى مثله اما الملازمة فلان التخيلية عندهم مجاز
عقلي واما حقبة المقدم اى لكن الترشيح يكون للمجاز العقلي بذكر ملايم
ماهوله فلان كون الترشيح له ككونه للمجاز المرسل والتشبيه والاستعارة
المصروفة بذكر ملايم المنبه او للمعنى الحقيقى وكونه لها واقع ينتج
من القياس التنبئى فكون الترشيح للمجاز العقلي واقع مابت والمطلب
وهو تبوت امكانه الوقوعي للمجاز العقلي ظنى يكفى فيه الدليل الطنى
(واعلم انه يندرج فيه مذهب الخطيب فلذلك لم يتعرض له) قال المص

رحمته تعالى (ووجه الفرق) عطف على قوله بعد ما زاد على قرينة
المكنية ترشيحا او استئناف معاني على المختار كما سبق اى الطريق الذى
يحصل به الفرق (بين ما) اى الملايم الذى (يجعله) المتكلم (قرينة
للمكنية ويجعل نفسه تخيلا) كما هو مذهب السكاكى (او استعارة
تحقيقية) على ما هو مذهب صاحب الكشف فى بعض المواد كما سبق
(او اثباته تخيلا) كما هو مذهب السلف والخطيب (وبين ما يجعل) اى
يجعله المتكلم بقرينة ما سبق (زائدا عليها وترشيحا) ارادانه اذا وجد
فى صورة الاستعارة بالكناية ملايم المشبه به او ملايم المشبه اثنين فصاعدا
فمن اين يعلم المتكلم اليهما اعتبر قرينة والآخر زائدا وطريق معرفة
ان المتكلم اليهما اعتبر قرينة والآخر زائدا هو (قوة الاختصاص بالمشبه به)
اى قوة اختصاص احد الملايم فصاعدا به ان تفاوت بقوة الاختصاص
وضعه (فاليهما) اى اى الملايم مثلا (اقوى) من الآخر (اختصاصا)
اى من جهة الاختصاص (وتعلقا به) عطف على اختصاصا عطف
تفسير وتنازع الاختصاص والتعلق فى به وطريق قطع التنازع على رأى
البصريين وعلى رأى الكوفيين مبين فى محله (فهو القرينة وما سواه)
من الملايمات الزائدة (ترشيح) * فان قلت * لم اعتبر ما كان
اختصاصه وتعلقه به اقوى قرينة وما سواه زائدا ترشيحا * قلت *
لان الغرض من القرينة ان يدل بها على المراد وما يقوى اختصاصه
وتعلقه به ادل مما لا يقوى فلهذا اعتبر الاقوى قرينة والادنى ترشيحا
* فان قلت * باى شئ يحصل قوة الاختصاص * قلت * هى
قد تحصل بالقرينة من جهة اللفظ الى لفظ المشبه به وقد تحصل بالقرينة
اليه من جهة الاعراب وقد تحصل بالقرينة اليه من جهة الاختصاص
المعنوى اذا اتصل ليس كالمفصل والفاعل مثلا ليس كالمفعول فى الاختصاص
والتعلق * فان قلت * ان لفظ بين من اى ظروف * قلت * هو
من الظروف المشتركة بين الزمان والمكان تقول جاء القوم بين العشائين
وجسدت بين القوم * فان قلت * اذا كان مشتركا بينهما فباى شئ
يعلم انه للزمان او المكان فى الموارد * قلت * يعلم ذلك بما اضيف هو
اليه فان كان المضاف اليه اسم مكان نحو قعد فلان بين بيتي زيد وعمر
يعلم انه للمكان وان كان اسم زمان نحو جاء فلان بين العشائين يعلم انه

مطلب تحقق كلمة بين
والاسئلة والاجوبة
المتعلقة بها

للزمان * فان قلت * انه لم يضاف الى شيء منهما ههنا فان ما يجعل
 قرينة وما يجعل ترشيحا عبارتان عن اللفظ وما وقع بينهما ايضا عبارة
 عن العرض الذي هو صفة احدهما وتلك الصفة قوة الاختصاص
 فكيف يصح استعماله ههنا * قلت * قد سبق معنى المكان لصفة
 واصطلاحا في اوائل الجزء الاول فيكون استعماله ههنا مجازا لعلاقة
 المشابهة بقرينة ما اضيف هو اليه ومعلوم ان المجاز من الطرق الثلاثة
 الصحيحة * فان قلت * انه يضاف الى متعدد فلا اقل من ان يكون
 ما اضيف هو اليه اثنين فانه بمعنى الوسط بسكون السين وههنا لفظ
 بين متعدد كل منهما مضاف الى شيء واحد كما ترى فكيف يصح استعماله
 * قلت * نعم لكنه بحسب الظاهر واما بحسب المعنى فبين الاول
 مضاف الى ما اضيف اليه بين الثاني ايضا فحينئذ يتحقق اضافته الى
 متعدد فيصح استعماله * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان يكون ذكر الثاني
 حبا * قلت * لما طال ذكر المعطوف اعني ما يجعل مازاد عليها
 ترشيحا وبعد عن المعطوف عليه وهو ما يجعله قرينة المكنية بماترى وقع
 اشتباه السامع في ان المعطوف عليه اى شيء ههنا فلدفع هذا الاشتباه
 وتعيين المعطوف عليه ذكر الثانى فلا يلزم ما ذكرته فانه ح يكون
 زائدا لفائدة * فان قلت * فعلى هذا يلزم ان يكون جر ما اضيف
 اليه الاول بلا مقتضى الاعراب ويلزم ايضا ان لا يكون ما اضيف اليه
 الثانى عطفًا ولا تابعا كما لا يخفى على من يعرفهما * قلت * هذا من قبيل
 العطف الغير المتعارف وقد سبق تحقيقه الذى اذا راجعت اليه تطلع
 على الجواب (واعلم ان لفظ بين يكون اسما بمعنى الوصلة والفرقة فيكون
 من الاضداد فعلى الاول يقال تقطع بينهما اى وصلهما وعلى الثانى
 يقال وقع بينهما بين اى فرقة ويكون ظرفا متمكنا بهما يتعين
 معناه باضافته الى زمانين فصاعدا او الى مكانين فصاعدا او الى ما ينوب
 مناب كل من الزمانين فصاعدا نحو جئت بين الصلاتين او من المكانين
 فصاعدا كما يقال جلس بين القوم ويكون هو وبينونة كحيلة مصدر
 بمعنى المفارقة يقال بانوا بيدا وبينونة من الباب الدانى اذا فارقوا وبمعنى
 الانقطاع يقال بان الشئ بينا وبينونة ويونا كعودا من الباب المزبور اذا
 انقطع كذا في المحيط قال شارحه قوله تعالى * لقد قطع بكم * الآية على

قراءة الرفع فهو اسم بمعنى الوصل وعلى قراءة النصب فهو ظرف انتهى
 * فان قلت * اذا كان بين ههنا مجازا في المكان المجازي التخيل المتوهم
 الشبيه بالمكان الحقيقي يلزم ان يكون الحدث اعنى الفرق بلا محل يقوم به
 وهو محال * قلت * الظاهر ان الفرق بمعنى التفريق بين الشئين فصاعدا
 يقال فرق بينهما فرقا بفتح الفاء وسكون الراء وفرقانا كقفرانا من الباب
 الاول اذا فصله فهو قائم بالتكلم او السامع نعم يتعلق الفرق بسين
 * فان قلت * هذا اذا كان مصدرا معلوما واما اذا كان مصدرا
 مجهولا فيكون من مقواة الانفعال فيلزم قيام العرض بالمتوهم الشبيه
 بالمكان الحقيقي وهو بدبهي البطلان * قلت * لانسلم ان الانفعال
 عرض عندنا بل هو من الامور الاعتبارية فيجوز نبوت الامر الاعتباري
 للامر الاعتباري ولو سلم انه عرض فلانسلم انه قائم بالمتوهم الشبيه
 بالمكان الحقيقي فلم لا يجوز ان يقوم بما اضيف اليهما بين * فان قلت *
 ما اضيف اليهما بين عبارة عن اللفظ فيلزم قيام العرض بالعرض وهو
 ليس بجائز على ما بين في محله * قلت * معنى القيام عند الحكماء
 اختصاص الناعت بالمنعوت وهو جائز وعند المتكلمين قد سبق في هذا
 الجزء واذا راجعت اليه اطلعت على الجواب * فان قلت * الفرق
 والتفريق والافتراق انما تتعلق بالاجسام لانها من خواصها على ما بين
 في محله فكيف يصح ههنا * قلت * يجوز ان يبنى على معناه العرفي
 وهو التعريف يقال فلان فرق بين الحق والباطل اى عرفهما ويجوز
 ان يبنى على معناه المجازي بعلاقة السببية او المشابهة ووجه الشبه هو
 التفريق مطلقا اى سواء كان حسيا او معنويا تأمل تعرف (قوله خص)
 يحتمل المعلوم والمجهول (بيان الفرق) بين القرينة والترشيح بالمكنية
 (بالمكنية لانه) اى الشان (لا التباس) ولا اشتباه (بين القرينة والترشيح
 في المصراحة) اذا تأملت في لاماتها تعرف انها لاى معنى من المعاني
 الملوقة لها (كما اشرنا اليه) من ان ملايم المشبه به لا يكون قرينة في الاستعارة
 المصراحة فلا التباس بينهما فيها حتى يحتاج الى الفرقة بينهما وهذه
 الجملة جواب لسؤال مقدر فكأنه قيل لم خص البيان بالفرق بين القرينة
 والترشيح بالمكنية مع ان القرينة والترشيح يقعان في المصراحة فيحتاج فيها
 الى التفرقة بينهما فاجاب بان سبب الاحتياج الى التفرقة هو الالتباس

بينهما لا وقوعهما في الاستعارة والالتباس بينهما انما يتحقق في المكنية دون المصراحة فلذلك خص البيان بالمكنية ولك ان تجعل هذه الجملة سؤالا اعتراضيا على المصنف وان تجعل موقفا هذه العبارة او الدهوى الضمنية فعلى الاول يكون خلاصته نقضا في العبارة وعلى الثاني يحتمل ان تكون منعا مع الحل وان تكون معارضة تقديرية على رأى من جوزها وانت اذا احطت بما اسمعناك من التطبيقات والتقريبات في امثاله السابقة تقدر عليها ههنا فلا حاجة الى الادعاء في الكتابة ولما توجه على المص سؤال نشأ من هذا الجواب لكون مثل هذا الالتباس بين القرينة والتجريد لكونهما من ملايمات المشبه وذلك السؤال بان يقال كم يحتاج للالتباس المذكور الى الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها يحتاج الى الفرق بين قرينة المصراحة وتجريدها لوقوع الالتباس بينهما فيها تخصيص بسان الفرق بالمكنية دون المصراحة تخصيص بلا مخصص اشار الى ذلك السؤال بقوله (نعم يحتاج) بالبناء للمجهول (الى الفرق بمثل ما ذكر) في دفع الالتباس (بين القرينة) اى قرينة المصراحة (والتجريد) اى تجريدها بان يقال ووجه الفرق بين قرينة المصراحة وبين ما يجعل زائدا عليها تجريدا قوة الاختصاص بالمشبه (فابهما اشد اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وما سواه تجريد) ويمكن ان يجاب عنه بانه انما لم يتعرض لهذا الفرق لان هذه القرينة انما عقدت لبيان ما في المكنية او لعله بالمقايضة على الفرق المذكور او لثبوته باشارة المذكور (قوله والاظهر) اى الوجه الاظهر في التفرقة اى اظهر من الوجه الذى ذكره المص وقد سبق تحقيق اللام الداخلة على افعال التفضيل (ان ما يحضر) اى تبه (به السامع اولا) من الملايمات على المراد (فهو القرينة وما سواه) منها عطف على اسم ان (ترشيح) اى الوجه الاظهر كون القرينة ما يحضر به السامع ابتداء فيما ذكر متعددا من الملايمات والترشيح ما سواه لان الغرض من وضع القرينة هو انتقال السامع منه الى المعنى المراد فاذا تبين السامع بواحد من الملايمات المتعددة اولا للمراد فلا يحصل بشئ آخر بعده الا التقوية فيعتبر في القرينة ما ينسب به السامع للمراد اولا لا قوة الاختصاص وهذه الجملة اعنى قوله والاظهر الخ عطف على مقدر وهو الوجه الظاهر ما ذكره المص والوجه الاظهر ان ما يحضر به الخ ومساقه للتعريض على المص بانه

٨ اعلم ان لكون لاء
النافية طائفة شروطا
ثلاثة احدها كون ما قبلها
مثبتا او امرا نحو جاءنى
زيد لا عمرو واضرب زيدا
لا عمرا وثانيها ان لا يدخل
المعطوف بها فيما قبلها
من المعطوف عليه
وذلك بان يكون بينهما
مباينة فلا يقال ما جاءنى
القوم لا زيد وثالثها ان لا
تقارن بالعاطفة